

مجلد
الثاني
الكتاب
الغريب
GOVERNMENT OF DUBAI

فتح الغيب

في الكشف عن قناع الرب
وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى

الشرق الناشر على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

بإذن دار الفکر للطباعة والنشر والتوزيع

فتح الغيب

دار الفکر للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان

فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف : الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٠١٠ / ٧ / ٢٥٣٣)

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبر عن رأي محققه ولا يعبر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص. ب. : ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف: +٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦

فاكس: +٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨

الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae

البريد الالكتروني: Rs@quran.gov.ae

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

استهَرَ في نشرِ هَذَا الكِتَابِ

ADIB



مصرف أبوظبي
الإسلامي

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الرب

وهو حاشية الطيبي على الكشاف
للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى

الجزء الرابع

تفسير سورة آل عمران وقسم من سورة النساء

حَقَّقَ التَّحْقِيقَ

الدكتور صالح بن ناصر الناصر

أستاذ التفسير المشارك بكلية التربية
بجامعة الملك سعود بالرياض

حَقَّقَ تَفْسِيرَ آلِ عِمْرَانَ

الدكتور حسن بن أحمد العمري

الأستاذ المشارك بكلية القرآن الكريم
بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب

الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

بجائزة الأوقاف الإسلامية للقرآن الكريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة آل عمران

مدنية وهي متنا آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

[﴿الْم * اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ * مِنْ قَبْلُ هَدَى لِلنَّاسِ وَأَنْزَلَ الْفُرْقَانَ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴿١-٤﴾]

«ميم» حَقُّهَا أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهَا كَمَا وَقَفَ عَلَى (أَلِفٍ لَامٍ)، وَأَنْ يُبَدَأَ مَا بَعْدَهَا، كَمَا تَقُولُ: وَاحِدٌ اِثْنَانُ، وَهِيَ قِرَاءَةٌ عَاصِمٍ، وَأَمَّا فَتْحُهَا فَهِيَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ الَّتِي تَلِيهَا حِينَ أُسْقِطَتْ؛ لِلتَّخْفِيفِ.....

سورة آل عمران

مدنية، وهي متنا آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (وَأَمَّا فَتْحُهَا فَهِيَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ الَّتِي تَلِيهَا حِينَ أُسْقِطَتْ؛ لِلتَّخْفِيفِ)، اجْتَمَعَتْ الْقُرَاءَةُ عَلَى فَتْحِ الْمِيمِ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ عَاصِمٍ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْأَثْمَةِ، فَشَاذَةٌ^(١).

(١) انظر: «السبعة في القراءات» لابن مجاهد، ص ٢٠٠ حيث استقصى ما روي عن القراء في هذا الحرف.

قال أبو علي: إن القراءة بسكون الميم ساقطة، إلا ما نُقِلَ عن يحيى^(١)، عن^(٢) أبي بكر، عن عاصم^(٣).

قال الزجاج: قال بعضهم: هذه الحروف مبنية على الوقف، فيجب بعدها قطع ألف الوصل، فالأصل ﴿الله * الله﴾ بالسكون، ثم طُرِحَتْ فَتْحَةُ الهمزة على الميم وسَقَطَتِ الهمزة، كما تقول: واحد اثنان، وإن شئت: واحد اثنان^(٤)، فألقيت كسرة الهمزة على الدال، وقال الآخرون: لا يسوغ أن يُنطق بثلاثة سواكن، فلا بُدَّ من فتحة الميم لالتقاء الساكنين، وهذا القول صحيح^(٥).

وقال أبو علي: لا يجوز أن تكون الحركة للهمزة؛ لأن الهمزة حُكِّمَتْ أَنْ تُجْتَلَبَ فِي الْإِبْتِدَاءِ إِذَا احتِيجَ إِلَى التَّلْفِظِ بِحَرْفٍ سَاكِنٍ دُونَ الصَّلَةِ وَالْإِدْرَاجِ، فَإِذَا اتَّصَلَ السَّاكِنُ الْمُجْتَلَبُ لَهُ الهمزة بشيءٍ قَبْلَهَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا فَحُذِفَتْ، وَإِنْ كَانَ الْمُتَّصِلُ بِهِ السَّاكِنُ مُتَحَرِّكًا بَقِيَ عَلَى حَرَكَتِهِ، نَحْوَ: ذَهَبَ ابْنُكَ، وَإِنْ كَانَ حَرْفًا سَاكِنًا غَيْرَ لَيْنٍ، أَوْ مُضَارِعًا لِلَّيْنِ، حُرِّكَ، نَحْوَ ﴿وَعَذَابٌ * أَرْكَضٌ﴾ [ص: ٤١-٤٢] و﴿وَأَلْوَأَسْتَقْنَمُوا﴾ [الجن: ١٨] ونحو ذلك، فكذلك الهمزة في اسم الله من قوله: ﴿الله * الله﴾ إِذَا اتَّصَلَ بِمَا قَبْلَهَا: لَزِمَ حَذْفُهَا كَمَا لَزِمَ إِسْقَاطُهَا فِيمَا ذَكَرْنَاهُ، فَإِذَا لَزِمَ حَذْفُهَا لَزِمَ حَذْفُ حَرَكَتِهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّكَ لَا تَجِدُ هَذِهِ الهمزة الْمُجْتَلَبَةَ فِي مَوْضِعٍ مُلْغَاةٍ وَحَرَكَتُهَا مُبْقَاةً، وَإِذَا لَزِمَ حَذْفُهَا مِنْ حَيْثُ ذَكَرْنَا: لَمْ يَجْزُ إِلقَاؤُهَا عَلَى الحَرْفِ السَّاكِنِ، وَيَدُلُّ عَلَى امْتِنَاعِ قَوْلٍ مَنْ رَعِمَ أَنَّ الحَرَكَةَ لِلتَّقْلِ: أَنَّ هَذِهِ الهمزة فِي الْإِبْتِدَاءِ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ نَظِيرُ الهَاءِ الَّتِي تُلْحَقُ

(١) هو العلامة الحافظ المجود أبو زكريا يحيى بن آدم بن سليمان الأموي مولا هم الكوفي، صاحب أبي بكر بن عياش، جود عنه حروف عاصم، توفي سنة ٢٠٣ هـ رحمه الله تعالى. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (٩: ٥٢٢-٥٢٧).

(٢) قوله: «عن» سقط من (د).

(٣) انظر: «الحجة للقراء السبعة» لأبي علي الفارسي (٣: ٦).

(٤) قوله: «وإن شئت: واحد اثنان» ساقط من (ط).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٦٥).

لِلوَقْفِ لِتَبْيِينِ الْحَرَكَةِ وَإِبَاتِهَا، فَمَا أَنَّ الْحَرْفَ الَّذِي تُجْتَلَبُ لَهُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ إِذَا اتَّصَلَ بِشَيْءٍ بَعْدَهُ لَمْ تَبْيِّنْ حَرَكَتَهُ بِهَا لِقِيَامِ مَا يَتَّصِلُ بِهِ مَقَامَهَا سَاكِنًا كَانَ أَوْ مُتَحَرِّكًا، كَذَلِكَ يَلْزَمُ أَنْ تُحَدَفَ الْهَمْزَةُ إِذَا اتَّصَلَ مَا اجْتَلَبْتَ لِسُكُونِهِ بِشَيْءٍ قَبْلَهُ، وَإِبَاتِهَا فِي الْوَضَلِ خَطَأً كَمَا أَنَّ إِثْبَاتَ الْهَاءِ فِي الْوَضَلِ خَطَأً.

وَعَلِمَ أَنَّ الْمَصْنُفَ هَاهُنَا خَالَفَ سَبِيوَهُ^(١) وَالزَّجَّاجَ^(٢) وَأَبَا عَلِيٍّ وَقَوْلَهُ فِي «الْمَفْصَلِ»^(٣) أَيْضًا، وَاخْتَارَ أَنَّ الْفَتْحَ لِنَقْلِ الْحَرَكَةِ لِأَلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَأوردَ كَلَامَ أَبِي عَلِيٍّ سؤَالًا عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: لَا تَجِدُ هَذِهِ الْهَمْزَةَ الْمُجْتَلَبَةَ فِي مَوْضِعِ مُلْغَاةٍ، وَحَرَكَتُهَا مُبْقَاةٌ، بِقَوْلِهِ: كَيْفَ جَازَ إِقْدَاءُ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ عَلَى الْمِيمِ وَهِيَ هَمْزَةٌ وَضَلٍ لَا تَثْبُتُ فِي دَرْجِ الْكَلَامِ فَلَا تَثْبُتُ حَرَكَتُهَا؟ وَاسْتَدَلَّ بِقَوْلِهِ: لِأَنَّ ثَبَاتَ حَرَكَتِهَا كِتَابَتِهَا، يَعْنِي: أَنَّ الْحَرَكَةَ قَائِمَةٌ مَقَامَ الْهَمْزَةِ، فَكَانَ الْهَمْزَةُ بَاقِيَةً، وَأَجَابَ: أَنَّ الْمِيمَ هَاهُنَا، وَإِنْ اتَّصَلَتْ بِهَا بَعْدَهَا صُورَةٌ لَكُنْهَا فِي حُكْمِ الْإِنْفِصَالِ لِنِيَّةِ الْوَقْفِ عَلَيْهَا، فَكَانَ الْهَمْزَةُ سَاقِطَةً صُورَةً بَاقِيَةً مَعْنَى، ثُمَّ أَتَى بِسؤَالٍ وَجَوَابٍ آخَرَ لَوْجِهَ الْمَنَعِ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى مَذْهَبِ سَبِيوِهِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْحَرَكَةَ لِأَلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَذَلِكَ أَنَّ أَمْرَ التَّقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي بَابِ الْوَقْفِ عَلَى التَّوَسُّعِ وَالتَّسَاهُلِ، وَالْقَوْلُ بِالْحَرَكَةِ خُرُوجٌ عَنِ حُكْمِ الْوَقْفِ، بِخِلَافِ النَّقْلِ، وَلِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ التَّحْرِيكُ لِهَذِهِ الْعِلَّةِ لَوَجِبَ تَحْرِيكُ الْمِيمِ فِي لَامٍ وَفِي مِيمٍ لِأَلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَلَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى مَلَاقَاةِ سَاكِنٍ آخَرَ، وَهُوَ حَرْفُ التَّعْرِيفِ فِي رَعْمِكُمْ. ثُمَّ أوردَ مَا أوردَهُ الزَّجَّاجُ سؤَالًا عَلَى نَفْسِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: لَا يَسُوغُ أَنْ يُنْطَقَ بِثَلَاثَةِ سَوَاكِنَ، فَلَا بُدَّ مِنْ فَتْحِ الْمِيمِ لِأَلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ^(٤)، بَأَنَّ قَالَ: إِنَّمَا لَمْ يُحْرَكُوا لِأَلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي مِيمٍ، يَعْنِي: إِنَّمَا لَمْ يُحْرَكُوا الْمِيمَيْنِ فِي أَلْفٍ لَامٍ مِيمٍ لِإِمْكَانِ النُّطْقِ بِهَا.

(١) انظر: «كتاب سبويه» (٤: ١٥٣).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٥).

(٣) انظر: «المفصل» للزخشري، ص ٣٥٣.

(٤) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٥).

وأما النطقُ بالسكّنِ الثالثِ فغيرُ ممكن، وأجاب: بأننا لا نُسلّمُ أنّ العِلَّةَ عدَمُ إمكانِ النطقِ، فإنّهم حرّكوا السكّنَ في موضعٍ كان يُمكنُهم النطقُ [به] كواحدِ اثنان، ساكن^(١) الدال مع سُقوطِ الهمزةِ لالتقاءِ الساكّنين، كما في أصيّم ومُدَيّق^(٢)، ولما لم يُسكّنوا الدالَ مع إمكانِ التلقُّظِ، بل حرّكوا، دلّ على أنّ الحركةَ للنقلِ لا لالتقاءِ الساكّنين، ثمّ أوردَ سؤالاً آخر، وهو أنّ الحركةَ لو لم تكنْ لالتقاءِ الساكّنينِ فيما وجّهَ قراءةً من كسرِ الميم^(٣)؟

قال ابنُ الحاجب: لا وجهٌ لكسرها إلاّ البناء؛ لأنّها لسا جُرّدت عن التركيبِ فقد فُقدَ منها مُقتضي الإعراب، فإذا فُقدَ منها المُقتضي وجبَ البناءُ إذ لا متوسّط، فإذا كانَ كذلك وجبَ الحُكْمُ بالبناء، وإذا وجبَ ذلك، وقد رأينا العربَ أسكّته، حكّمنا بصحّةِ البناءِ على السكونِ وإن كانَ قبلها ساكنٌ؛ لأنّه حرفٌ مدّ ولين^(٤)، وأجاب المصنّفُ عنه: أنّ هذه قراءةٌ غيرُ مقبولة، وسيجيءُ بيّانه.

وقال ابنُ الحاجب: من جعلَ السكونَ سكوناً وفُيِّ أجزى الوصلِ في: ﴿اللّٰهَ * اللّٰهَ﴾ مجرى الوقف، فتكونُ الميمُ باقيةً على نيّةِ السكون، والهمزةُ باقيةً على نيّةِ الثبَاتِ مبتدأً بها، وجازَ أن يُعطى أيضاً أحكامُ الوصلِ لفظاً، بدليلِ جوازِ قولهم: ثلاثةٌ اربعة^(٥)، فإنه نُقلَ حركةُ الهمزةِ إلى الهاء، وإجراءُ الوصلِ مجرى الوقفِ قبلَ ذلك، وإلاّ لم تُقلَبْ تاءُ التائِيثِ هاءً^(٦)، قال: والذي حمّلهُ على هذا أمران:

أحدهما: استبعادُ البناءِ على السكونِ مع سُكونِ ما قبلَ الآخرِ لما يؤدّي إلى اجتماعِ الساكّنين في غيرِ الوقف.

(١) في (ط): «ساكنة».

(٢) قوله: «أصيم ومديق» سيأتي بيانه قريباً.

(٣) القراءةُ منسوبةٌ لعمر بن عبّيد والرؤاسي. انظر: «إعراب القرآن» للنحاس (١: ٣٠٧) و«البحر المحيط» (٢: ٣٧٤)، و«تفسير القرطبي» (٤: ١).

(٤) انظر: «الإيضاح في شرح المفصل» لابن الحاجب (٢: ٣٥٦).

(٥) فتتلق هكذا: «ثلاثهزبعة».

(٦) انظر: «الإيضاح» (٢: ٣٥٥-٣٥٦).

والثاني: مجيئها مفتوحة الميم، ولو كانت حركتها لالتقاء الساكنين لأنتت مكسورة، وفي ذلك تعسف؛ لأن الأسماء إذا جردت عن التركيب وجب بناؤها، فيكون السكون في هذه المواضع سكون بناء، وأيضاً، فيما ذكره حمل ما اجتمع عليه القراء على الوجه الضعيف؛ لأن إجراء الوصل مجرى الوقف ليس بقوي في اللغة^(١).

وقلت: لا بد للمصنّف من القول بإجراء الوصل مجرى الوقف، لما سبق في الفواتح^(٢): أن هذه الأسماء مُعرّبة، وأن سكوتها سكون وقف لا بناء، وحقّق القول فيه وبين وجه ضعف القول بالبناء، ومن ثمّ افتتح هذه السورة بقوله: «ميم حقّها أن يوقف عليها كما وُقف على ألف لام، وأن يُبدأ بها بعدها»، وأتى بقراءة عاصم مُستشهداً لذلك^(٣).

وقد مرّ أيضاً أن نحو ﴿آل﴾ رأس آية بلا خلاف^(٤)، ثمّ إن جعلت اسم سورة فالوقف عليها؛ لأنها كلام تامّ كما ذكره صاحب «المُرشد»^(٥) والكواشي، وإن جعلت على نمط التعديد لأسماء الحروف إما قرعاً للعصا أو تقدمةً لدلائل الإعجاز، فالواجب أيضاً القطع

(١) «الإيضاح» (٢: ٣٥٥-٣٥٦).

(٢) انظر: (٢: ١١-١٢) وما بعدها.

(٣) انظر: (٤: ٥).

(٤) انظر: (٢: ٤١)، وحكايته الإجماع على أنّها رأس آية محلّ نظر، ففواتح السور اختلف فيها علماء العدّ على النحو التالي:

أ- عدّ الكوفيون جميع فواتح السور رأس آية سوى ما كان فيه راء وفاتحة النمل ﴿طس﴾ وما كان على حرف واحد نحو ﴿ص﴾ و﴿ق﴾.

ب- وافق الحمصي الكوفيين على عدّ فاتحتي الشورى ﴿حم﴾ و﴿عسق﴾ فهما آيتان عند الحمصي والكوفي.

ج- بقيّة علماء العدّ لا يعدّون شيئاً من فواتح السور آية.

فبان أن قوله: ﴿آل﴾ رأس آية بلا خلاف غير صحيح، فقد عدّها الكوفيون وحدهم. قال الشاطبي:

وما بسدّوه حرف التهجسي فأية لكوف، سوى: ذي (را)، و(طس)، والوتر

انظر: «بشير اليسر شرح ناظمة الزهر»، ص ٢٥.

(٥) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا الأنصاري ص ١٢.

فإن قلت: كيف جاز إلقاء حركتها عليها وهي همزة وصل لا تثبت في دَرَج الكلام؛ فلا تثبت حركتها؛ لأن ثبات حركتها كتابتها؟ قلت: هذا ليس بدزج؛ لأن «ميم» في حكم الوقف والسكون، والهمزة في حكم الثابت، وإنما حُذفت تخفيفاً، وألقيت حركتها على الساكن قبلها؛ ليدل عليها، ونظيره قولهم: واجِد اثنان، بإلقاء حركة الهمزة على الدال. فإن قلت: هَلَا زَعَمْتَ أنها حَرَكْتَ لالتقاء الساكنين؟ قلت: لأن التقاء الساكنين لا يُبالي به في باب الوقف؛ وذلك قولك: هذا إبراهيم وداود وإسحاق، ولو كان التقاء الساكنين في حال الوقف يوجب التحريك لَحَرَكَ المِيَانِ في «ألف لام ميم» لالتقاء الساكنين، ولَمَّا انْظُرَ ساكن آخر. فإن قلت: إنما لم يُحَرِّكوا لالتقاء الساكنين في «ميم»؛ لأنهم أرادوا الوقف وأمكنهم النطق بساكنين، فإذا جاء ساكن ثالث لم يُمكن إلا التحريك؛ فحَرِّكُوا. قلت: الدليل على أن الحركة ليست لملاقاة الساكن: أنه كان يُمكنهم أن يقولوا: واجِد اثنان، بسكون الدال مع طَرَحِ الهمزة، فيجمَعُوا بين ساكنين، كما قالوا: أُصِيْمٌ ومُدَيِّقٌ، فلَمَّا حَرَّكُوا الدال عَلِمَ أن حركتها هي حركة الهمزة الساقطة لا غير، وليست لالتقاء الساكنين. فإن قلت: فما وجه قراءة عمرو بن عبيد بالكسر؟ قلت: هذه القراءة على توهم التحريك لالتقاء الساكنين، وما هي بمقبولة.

والابتداء بما بعدها، تفرقة بينها وبين الكلام المستقل المفيد بنفسه، فإذا القول بنقل الحركة هو المقبول؛ لأن فيه إشعاراً بإبقاء أثر الهمزة المؤذن بالابتداء والوقف، ولا كذلك القول بأن الحركة لالتقاء الساكنين، وإنما خالف ما في «المفصل» لأنه مختصر «كتاب سيبويه»، فهو كالتنقل منه، وهذا الكتاب^(١) مبني على الاجتهاد، والله أعلم.

قوله: (أصيمٌ ومُدَيِّقٌ) أصيم: تصغيرُ أصم، مُدَيِّق: تصغيرُ مدق^(٢)، وهو ما يُدقُّ فيه الشيء، اجتمع في مُدَيِّق ساكنان أحدهما ياء التصغير، والثاني أول حرف التضعيف، وأما سكون الأخير فللوقف.

(١) يعني «الكشاف».

(٢) في (ط): «قوله: أصيم ومُدَيِّق: تصغير أصم ومدق؛ وهو ..».

التوراة والإنجيل: اسانٍ أعجميان، وتكلّف اشتقاقهما من الوري والنجل ووزنهما بتفعلة وإفعليل.....

قال صاحب «التقريب»: وفيه نظر^(١)؛ لأنه يجوز أن يُعْتَمَرَ التقاء الساكنين فيما أولهما مدّة كأصنم ومدّيق دون غيرهما كواحد اثنان. وأجيب: أن هذا قيد للمطلق، فإنهم اغتصروا التقاء الساكنين في الوقف مطلقاً، وقيل: تشبيه ذلك بأصنم ومدّيق غير صحيح؛ لأنه لو كان وقف في واحد اثنان كما زعم لكان على الدال لا على الراء، فكيف جاز التقاء الساكنين؟ وأجيب: أن وجه الشبه: مجرد الجمع بين الساكنين، سواء كان بين كلمتين أو كلمة واحدة، لقوله: فيجمعوا بين ساكنين، والمقصود أن علة الحركة ليست عدم إمكان النطق^(٢).

قوله: (ووزنها بتفعلة وإفعليل)، قال الزجاج: اختلف النحويون في «التوراة»:

قال الكوفيون: هي من: وزيت بك زنادي، فالأصل تورية، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، وتفعلة لا يكاد يوجد في كلامهم، وقال بعضهم: تفعلة، مثل: توصية، ولكن قُلبت إلى تفعلة، كما يجوز في توصية توصاة، وهذا ليس يثبت.

وقال البصريون: أصلها فوعلة، وهي في الكلام كثيرٌ مثل الحوقلة، والدوخلة^(٣)، وكل ما

(١) «التقريب» ٤٠/أ.

(٢) أطال الطيبي - رحمه الله - عنان قلمه في هذه المسألة، وقد رأيت بعد طول البحث والتأمل أنه خلاف لا يترتب عليه كبير فائدة، وإن كان ثمة مجال للاختيار فالنفس إلى القول بأنها حركة نقل أميل لأمرين: الأول: قراءة الضم في قوله تعالى: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [نوح: ٣]، وقوله: ﴿قُلِ ادْعُوا﴾ [الإسراء: ٥٦] وقوله: ﴿وَقَالَتِ الْفِرْعَوْنِيَّةُ﴾ [يوسف: ٣١] على القول بأن الضمة حركة الهمزة لا لأن الثالث مضموم، والثاني: ما ذكره - من أن القول بأنها حركة نقل - فيه إشعار بإبقاء أثر الهمزة المؤذن بالابتداء والوقف. وراجع في هذه المسألة: «إعراب القرآن» للنحاس (١: ٣٠٧-٣٠٨) و«مشكل إعراب القرآن» لمكي (١: ١٤٨)، و«البحر المحيط» لأبي حيان (٢: ٣٧٤-٣٧٦).

(٣) الدوخلة: سقيفة من خوص كالزنبيل يترك فيها التمر والرطب، والواو زائدة. اللسان: (دخل).

إنما يصحُّ بعد كونها عربيَّين. وقرأ الحسنُ: (الأنجيل) بفتح الهمزة، وهو دليلٌ على العُجْمَة؛ لأنَّ «أفَعِيل» بفتح الهمزة عَدِيمٌ في أوزانِ العَرَب. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ﴾، ﴿وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾؟ قلتُ: لأنَّ القرآنَ نَزَلَ مِنْجَمًا، ونَزَلَ الكتابانِ جُمْلَةً. وقرأ الأعمشُ: (نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ) بالتخفيفِ ورفعِ «الكتاب». ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ أي: لِقَوْمِ موسى وعيسى. وَمَنْ قال: نحنُ متعبَّدونَ بشرائعِ مَنْ قَبَلْنَا فَسَّرَهُ عَلَى الْعُمومِ.....

قلتُ فيه: فَوَعَلْتُ فمصدره فَوَعَلَةٌ، فأصلُها وَوَرِيَةٌ قُلَيْتِ الواوِ الأولى تاءٌ كما في تَوَلَّجَ^(١) من وَجَّتُ، والياءُ قُلَيْتِ أَلْفًا لتحركِها وانفتاحِ ما قبلِها، وإنجيل: إفعيلٌ من النَّجْلِ، وهو الأصلُ^(٢). وقيل: الذي يَدُلُّ على أنَّهما عربيَّانِ دخولُ اللامِ فيهما^(٣).

قوله: (إنما يصحُّ بعد كونها عربيَّتين^(٤)) فيه بحثٌ سبقَ في طالوت، فليراجع. قوله: (لأنَّ القرآنَ نَزَلَ مِنْجَمًا)، الراغب: خَصَّ الكتابَ بالتنزِيلِ لأمرين، أحدهما: أنَّ هذا الكتابَ لما كان حُكْمُهُ مؤيِّدًا والتنزِيلُ بناءً مبالغة، خُصَّ بها^(٥)، تنبيهاً على هذا المعنى، وليس كذلك حُكْمُ الكتابين، والثاني: أنَّ هذا الكتابَ نَزَلَ شيئاً فشيئاً والكتابتينِ جُمْلَةً. قوله: (نحنُ متعبَّدون) يقال: تعبَّدَ اللهُ الخلقُ، أي: استعبَدَهم، والتعبَّدُ: التَّنسُّكُ.

(١) التولج: كِنَاسُ الظَّيِّ أو الوحش الذي يلج منه، قال ابن منظور: والتاء فيه مبدلة من الواو، «اللسان»: (ولج). والكناسُ: موضع الظبي في الشجر يكتنُّ فيه ويستتر. «الصحاح» (٣: ٩٧١): (كنس).

(٢) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٧٥).

(٣) دخول اللام فيها لا يدل على كونها عربيَّتين؛ لأنهم ألزموا بعض الأعلام الأعجمية الألف واللام علامة للتعريف، كما قرَّر ذلك الألويسي في «روح المعاني» (٣: ٧٧). ولكن دخول اللام فيها يجعل عجمتها غير معتد بها لأنه ينفي كونها أعجميتين من حيث الأصل، قال الجواليقي: والأسماء العربية على ضربين: أحدهما: لا يعتدُّ بعجمته وهو ما أدخل عليه لام التعريف، والثاني: ما يُعتدُّ بعجمته وهو ما لم يدخلوا عليه لام التعريف. «المعرب» ص ٥، والحاصل: أن الذي يترجح في التوراة والإنجيل أنَّهما اسمان أعجميان، حتَّى قال الرازي: «واعلم أنَّ القول بأنَّ التوراة والإنجيل اسمان أعجميان هو الحق الذي لا محيد عنه». «مفاتيح الغيب» (٧: ١٥٨).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عربيَّين».

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٠٨) وفي (ط): «به».

فإن قلت: ما المراد بالفرقان؟ قلت: جنس الكتب السماوية؛ لأن كلهما فرقان يُفَرَّقُ بين الحقِّ والباطل، أو الكتب التي ذكَّرها، كأنه قال بعد ذِكْرِ الكُتُبِ الثلاثة: «وَأَنْزَلَ مَا يُفَرِّقُ بِهِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ مِنْ كُتُبِهِ، أَوْ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ، أَوْ أَرَادَ الْكِتَابَ الرَّابِعَ؛ وَهُوَ الزَّبُورُ، كَمَا قَالَ: ﴿وَمَا آتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]، وهو ظاهرٌ؛ أَوْ كَرَّرَ ذِكْرَ الْقُرْآنِ بِمَا هُوَ نَعْتٌ لَهُ وَمَذْحٌ؛ مِنْ كَوْنِهِ فَارِقًا بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ بَعْدَ مَا ذَكَرَهُ بِاسْمِ الْجِنْسِ؛.....

قوله: (مِنْ كُتُبِهِ أَوْ مِنْ هَذِهِ الْكُتُبِ) نَشَّرَ لِمَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: جِنْسُ الْكُتُبِ أَوْ الْكُتُبُ الَّتِي ذَكَرَهَا، فَعَلَى الْأَوَّلِ مِنْ بَابِ عَطْفِ الْعَامِّ عَلَى الْخَاصِّ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجْمُ﴾ [الأعراف: ٥٤]، ذَكَرَ أَوَّلَ الْكُتُبِ الثَّلَاثَةِ ثُمَّ عَمَّ الْكُتُبَ كُلَّهَا لِيَخْتَصَّ الْمَذْكُورَ بِمَزِيدِ شَرْفٍ، وَعَلَى الثَّانِي: مِنْ بَابِ عَطْفِ الصِّفَةِ عَلَى الْمَوْصُوفِ عَلَى سَبِيلِ التَّجْرِيدِ، جَرَّدَ مِنَ الْكُتُبِ مَعْنَى كَوْنِهَا تُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهَا كَمَا سَبَقَ فِي أَوَّلِ الْبَقْرَةِ^(١).

قوله: (كَمَا قَالَ: ﴿وَمَا آتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ [النساء: ١٦٣]) وَجْهُ الشُّبْهِ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَمَا آتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ جِيءَ بِهِ بَعْدَ مَا ذَكَرَ كُتُبًا^(٢) مَنْزِلَةً عَلَى الْأَنْبِيَاءِ كَمَا هُوَ هَاهُنَا، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّا أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ كَمَا أَوْحَيْنَا إِلَى نُوحٍ وَالنَّبِيِّينَ مِنْ بَعْدِهِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَمَا آتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾ أَوْ أَنَّ^(٣) الْكُتُبَ الْمَنْزَلَةَ الْمَشْهُورَةَ أَرْبَعَةً: الْفُرْقَانَ، وَالتَّوْرَةَ، وَالْإِنْجِيلَ، وَالزَّبُورَ، فَلَمَّا ذُكِرَتِ الثَّلَاثَةُ عُلِمَ أَنَّ الْمَذْكُورَ بَعْدَهَا الزَّبُورَ، وَالِدَلِيلُ عَلَى كَوْنِهِ مِنَ الْكُتُبِ الْمَنْزَلَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَيْنَا دَاوُدَ زَبُورًا﴾.

قوله: (أَوْ كَرَّرَ ذِكْرَ الْقُرْآنِ بِمَا هُوَ نَعْتٌ لَهُ وَمَذْحٌ)، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى قَوْلِهِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣]: هُوَ كَقَوْلِكَ: رَأَيْتَ الْغَيْثَ وَاللَّيْثَ، تَرِيدُ الرَّجُلَ الْجَامِعَ بَيْنَ الْجُودِ وَالْجِرَاءَةِ^(٤)، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَخِيسَاءَ﴾ [الأنبياء: ٤٨].

(١) عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَمَّا كُنْتُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٥٣].

(٢) قَوْلُهُ: «مَا ذَكَرَ كُتُبًا» سَقَطَ مِنْ (م).

(٣) فِي (ط): «وَأَنَّ».

(٤) فِي (ط): «وَالجِرَاءَةُ».

وقال في «تفسيره»: «وأتينا به ضياء^(١)، أخرجهُ مَحْرَجَ التجريد حيثُ جاءَ بالباء، نحو: رأيتُ بك أسداً، على أسلوب قولك: مررتُ بالرجلِ الكريمِ والنَّسَمَةِ المباركة، ويمكنُ أن يريدَ بقوله: أو كرَّرَ ذكرَ القرآن... إلى آخره: أن الكتابَ أُطْلِقَ أولاً على القرآنِ لِيُثَبِّتَ له الكمالُ؛ لأنَّ اسمَ الجنسِ في مثل هذا المقامِ إذا أُطْلِقَ على فردٍ من أفرادِهِ يكونُ محمولاً على القرآنِ لِيُثَبِّتَ كمالَهُ^(٢) وبلوغَهُ إلى حدِّهُ هو الجنسُ كُلُّهُ، كأنَّ غيرهَ ليسَ منه كما لو قلتُ لمن وهبتُ له كتاباً وأنتَ تريدُ به الامتنانَ عليه: لقد منحتُكَ الكتابَ، أي: الكتابَ الكاملَ في بابِهِ، ومنهُ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ امْكُتُوا كَمَا آمَرَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣]، واللامُ للجنسِ، والمرادُ: المؤمنونَ كما تقررَ في قوله تعالى: ﴿آتِهِ ذَٰلِكَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ١-٢] ثُمَّ اقترنَ بوصفٍ من أوصافِهِ لتمييمِ معنى الكمالِ وتوكيده؛ لأنَّ من شأنِ الكُتُبِ السَّماويَّةِ أن تكونَ فارقةً بينَ الحقِّ والباطلِ، والإيمانِ والكُفْرِ، والحلالِ والحرامِ، فيتهي بذلك الوصفُ غايتهُ، وإليه الإشارةُ بقوله: تعظيماً لشأنِهِ وإظهاراً لفضيلِهِ، ولو صرَّحَ أولاً باسمِ القرآنِ واقترنَ به الوصفُ لم يكنْ كذلك، ولهذا كان الوجهُ الثاني دونَ هذا الوجهِ.

قال القاضي: إنَّها كان تعظيماً لشأنِهِ وإظهاراً لفضيلِهِ من حيثُ إنَّهُ تُشارِكُهُ التَّوراةُ والإنجيلُ في كونه وحيّاً منزَّلاً، ويتميِّزُ بأنَّهُ مُعْجِزٌ يُفَرِّقُ بِهِ^(٣) بينَ المُحَقِّقِ والمُبْطِلِ^(٤).

قال صاحبُ «الانتصاف»: وفيه وجهٌ آخر، وهو أنَّ القرآنَ نَزَلَ مِنَ اللُّوحِ المحفوظِ إلى سماءِ الدُّنيا جُمْلَةً واحدةً كما قال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ [القدر: ١]، و: ﴿فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣]، ومن سماءِ الدُّنيا منجَّماً في ثلاثِ وعشرينَ سنَّةً، وأما بقيةُ الكُتُبِ فلا يُقالُ فيها إلا: أنزل: ^(٥)، وهذا أوجهٌ وأظهر^(٦).

(١) انظر: (١٠: ٣٥٨).

(٢) في (ط): «يكون محمولاً على كماله وبلوغه».

(٣) سقط لفظ «به» من «ي» وهو جيّدٌ متَّجِهٌ لصحَّةِ إسنادِ التفريقِ إلى القرآنِ إسناداً مجازياً.

(٤) تفسير البيضاوي (١: ١٤٨).

(٥) في (ط): «فلا يقال فيها الإنزال».

(٦) في (ي) «وهذا الوجه أظهر». ولم أجد هذا القولَ في «الانتصاف» بعد طولِ المراجعةِ في مظانِّه.

وقلت: لعله ذهل عن دقة المعنى ومال إلى أن تكرير القرآن لإناطة معنى زائد وهو التنزيل مرةً والإنزال^(١) أخرى، وذهب عنه أن المقام مقام المدح وتعظيم الكتاب لا بيان إنزاله وتنزيله.

قال الإمام: الوجوه المذكورة كلها ضعيفة، أما حمل الفرقان على الزبور فبعيد؛ لأن المراد من الفرقان: ما يفرق بين الحق والباطل، أو بين الحلال والحرام، وليس في الزبور إلا الموعظة، وأما حمله على القرآن فبعيد أيضاً لما يلزم من العطف المغايرة، ولا مغايرة حيثئذ، وأما حمله على هذه الكتب فبعيد أيضاً لما يلزم منه عطف الصفة على الموصوف، والمختار عندي أن المراد بالفرقان: المعجزات التي قرّمها الله تعالى بإنزال هذه الكتب: أي: أنزل الكتب وأنزل معها ما هو^(٢) يفرق بينها وبين سائر الكتب المختلفة^(٣).

وقلت: هذا الذي ذكره الإمام هو على مقتضى الظاهر، وعلماؤنا هذا الفن يهجرون سلوك هذا الطريق، وإذا سنح لهم ما يخالف الظاهر لا يلتفتون إلى الظاهر، ويعدونه من باب النعيق، ومن ثم قال المصنّف: وهو الزبور، وهو ظاهر، يعني أن هذا الوجه محمول على ظاهر العطف^(٤)، لأنه أظهر الوجوه وأقواها.

وأما قوله: ليس في الزبور إلا الموعظة، فجوابه: أن الموعظة أيضاً فارقة من حيث إنها زاجرة عن ارتكاب المناهي داعية إلى الإتيان بالأوامر، صارفة عن الركون إلى الدنيا، هادية إلى النزوع إلى العقبى، فارقة لما يزلف إلى رضا الله عما يوجب سُخط الله.

(١) في (ط): «فالإنزال».

(٢) قوله: «هو» سقط من (ط).

(٣) انظر: «مفاتيح الغيب»، (٧: ١٦١-١٦٢).

(٤) لأن المقام مقام ذكر كتب، فظاهر العطف أن المراد بالفرقان الزبور.

تعظيماً لشأنه وإظهاراً لفضله. ﴿بَيَّأْتِ اللَّهُ﴾ مِنْ كُتْبِهِ الْمُنزَلَةِ وَغَيْرِهَا. ﴿ذُو أَنْتِقَامٍ﴾: لَهُ
انتقامٌ شديدٌ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ مِثْلِهِ مُنْتَقِمٌ.

[﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ * هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي
الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿٥-٦﴾].

﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ﴾ فِي الْعَالَمِ، فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ،.....

قوله: (لَهُ انتقامٌ شديدٌ لَا يَقْدِرُ عَلَىٰ مِثْلِهِ مُنْتَقِمٌ)، هذه المبالغة إِنَّمَا يُفِيدُهَا إِيرَادُ ﴿إِنَّ الَّذِينَ
كَفَرُوا﴾ بَعْدَ ذِكْرِ التَّوْحِيدِ وَذِكْرِ انزَالِ الْكُتُبِ الْفَارِقَةِ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، ثُمَّ توكِيدُهُ بِ﴿إِنَّ﴾،
وإيقاعُ قوله: ﴿كَفَرُوا﴾ صِلَةً لِلْمَوْصُولِ، وَبِنَاءِ ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾ عَلَيْهِ، ثُمَّ تذييلُ الْمَذْكُورِ
بقوله: ﴿وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو أَنْتِقَامٍ﴾ الْمَشْتَمَلِ عَلَىٰ إِعَادَةِ اسْمِ الذَّاتِ الْمَقْرُونِ بِصِفَةِ الْعِزَّةِ، وَإِضَافَةِ
«ذِي» إِلَىٰ (١) الْإِنْتِقَامِ، كَنَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾ [الزمر: ٢٨]، وَمَجِيئُهُ نَكْرَةً،
والتنكيرُ للتعظيم.

قَالَ الْقَاضِي: النِّعْمَةُ: عَقُوبَةُ الْمُجْرِمِ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ نَقِمَ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ، وَهُوَ وَعِيدٌ جِيءَ بِهِ
بَعْدَ تَقْرِيرِ التَّوْحِيدِ وَالْإِشَارَةِ إِلَىٰ مَا هُوَ الْعُمْدَةُ فِي إِثْبَاتِ النَّبُوءَةِ تَعْظِيمًا لِلْأَمْرِ وَزَجْرًا عَنِ
الْإِعْرَاضِ عَنْهُ (٢).

قوله: ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ﴾ فِي الْعَالَمِ فَعَبَّرَ عَنْهُ بِالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ) يَعْنِي أَنَّ الَّذِي يَقْتَضِيهِ
الظَّاهِرُ أَنَّ يُقَالُ: لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْعَالَمِ، فَكُنْتُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ (٣): ﴿لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ
وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾، لِأَنَّ مَوْذَاهُمَا وَاحِدٌ، لِأَنَّ الْعَالَمَ إِذَا أُطْلِقَ يَبَادِرُ إِلَىٰ الْفَهْمِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ
وَمَا فِيهَا عُرْفًا (٤).

(١) قوله: «إلى» سقط من (ط): «وإضافة ذي الانتقام».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٨).

(٣) من قوله: «لا يخفى» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) قوله: «عرفاً» سقط من (ط).

فهو مُطَّلَعٌ عَلَى كُفْرٍ مِّنْ كُفْرٍ، وَإِيمَانٍ مِّنْ آمَنٍ، وهو مُجَازِيهِمْ عَلَيْهِ.

﴿كَيْفَ يَشَاءُ﴾ مِنَ الصُّورِ الْمُخْتَلِفَةِ الْمُتَفَاوِتَةِ. وقرأ طاووس (تَصَوَّرَكُمْ) أَي: صَوَّرَكُمْ لِنَفْسِهِ، أَوْ لَتَعْبُدُهُ، كَقَوْلِكَ: أَثَلْتُ مَا لَا؛ إِذَا جَعَلْتَهُ أَثْلَةً، أَي: أَصْلًا، وَتَأَثَلْتُهُ؛ إِذَا أَثَلْتَهُ لِنَفْسِكَ.

قال المصنف: «العالم: اسمٌ لكل ما عَلِمَ به الخالقُ من الأجسام والأعراض» كما سبق في «الفاحة»، وسبيلُ هذه الكِنَايَةِ سبيلُ قولك في الكِنَايَةِ عن الإنسان: هُوَ حَيٌّ مُسْتَوِي الْقَامَةِ عَرِيضُ الْأَطْفَارِ، وَإِنَّمَا اخْتِيرَ تِلْكَ الْعِبَارَةُ عَلَى الظَّاهِرِ لِيَدُلَّ عَلَى مَزِيدِ تَصْوِيرِ جُزْئِيَّاتِ الْعِلْمِ (١) ودقائقه وخفاياه، لِيَكُونَ الْكَلَامُ أَذَلَّ عَلَى الْوَعِيدِ وَأَنَّهُ تَعَالَى يُعَاقِبُهُمْ عَلَى النِّقِيرِ وَالْقَطْمِيرِ، وَمُجَازِيهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ بِكُتُبِ اللَّهِ كِتَابًا غِيبَ كِتَابِ، وَعَلَى تَكْذِيبِهِمْ لِآيَاتِهِ آيَةً بَعْدَ آيَةٍ، وَهَذَا قَالَ: فَهُوَ مُطَّلَعٌ عَلَى كُفْرٍ مِّنْ كُفْرٍ، وَهُوَ مُجَازِيهِمْ عَلَيْهِ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [النور: ٦٣ - ٦٤].

قال المصنف: «إِنَّ جَمِيعَ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ مَخْتَصَةٌ بِهِ خَلْقًا وَمُلْكًا وَعِلْمًا، فَكَيْفَ يَخْفَى عَلَيْهِ أَحْوَالُ الْمُنَافِقِينَ، وَإِنْ كَانُوا يَجْتَهِدُونَ فِي سِتْرِهَا» (٢)؟

فإن قلت: ما وجه اتصالِ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ﴾ بما قبله؟ قلت: قد مرَّ أن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ [إبراهيم: ٤٧] تذييلٌ وتأكيُدٌ لإيجابِ إنزالِ العذابِ على الكافرينِ بِكُفْرِهِمْ، وَأَنَّهُ لَا مَانِعَ لَهُ عَنْ ذَلِكَ، فَجِيءَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ تَمِيمًا لِذَلِكَ وَإِدَانًا بِأَنَّهُ يُعَاقِبُهُمْ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَالنِّقِيرِ وَالْقَطْمِيرِ.

قال القاضي: إِنَّمَا عَبَّرَ عَنِ الْعَالَمِ بِالسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لِأَنَّ الْحِسَّ لَا يَتَجَاوَزُهُمَا، وَقَدَّمَ الْأَرْضَ تَرْقِيًّا، وَلِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالذِّكْرِ مَا اقْتَرِفَ فِيهَا، وَهُوَ كَالدَّلِيلِ عَلَى كَوْنِهِ تَعَالَى حَيًّا، وَقَوْلُهُ: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ﴾ كَالدَّلِيلِ عَلَى قِيَوْمِيَّتِهِ (٣).

(١) في (ط): «العالم».

(٢) انظر: (١١: ١٦٤ - ١٦٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٨ - ١٤٩).

وعن سعيد بن جبير: هذا حجاج على من زعم أن عيسى كان رباً، كأنه نبه بكونه مصوراً في الرّحم على أنه عبدٌ غيره، وكان يخفى عليه ما لا يخفى على الله.

[هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آياتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأَخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٧﴾].

﴿مُحْكَمَاتٌ﴾: أحكمت عبارتها بأن حُفِظَتْ مِنَ الْإِحْتِمَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ.....

قوله: (هذا حجاج على من زعم أن عيسى كان رباً)، نقل الإمام عن محمد بن إسحاق: أن من ابتداء السورة إلى آية المباهلة نزلت في النصارى حين قَدِمَ وفدُ نجران^(١).

وقلت: يُمكنُ أن يكونَ الحِطَابُ عامّاً، وإيرادُ هذا الوَصْفِ بَيْنَ الْأَوْصَافِ لِأَن يُدْمَجَ فِيهَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْرِيفِ الْإِحْتِجَاجُ عَلَى النَّصَارَى، وَإِلَى التَّعْرِيفِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: نَبَّهَ بِكُونِهِ مُصَوِّراً فِي الرَّحِمِ عَلَى أَنَّهُ عَبْدٌ غَيْرِهِ، وَتَقْرِيرُهُ أَنْ يُقَالَ: لَا شَكَّ أَنْ مَنْ كَانَ إِلَهًا يَكُونُ عَالِمًا بِمَا فِي الْعَالَمِ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِيهِ كَلِيًّا كَانَ أَوْ جُزئِيًّا، وَقَادِرًا عَلَى كُلِّ مَقْدُورٍ، وَمِنْهُ أَنَّهُ ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ وَأَنْتُمْ أَيُّهَا النَّصَارَى تَزْعُمُونَ أَنَّ عَيْسَى كَانَ رَبًّا؛ لِأَنَّهُ وَجِدَ بِغَيْرِ أَبِي، وَلَكِنْ كُنْتُمْ تُقِرُّونَ أَنَّهُ كَانَ مُصَوِّراً فِي الرَّحِمِ، فَإِذَا لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ الْعِبَادِ فِي هَذَا الْمَعْنَى، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا كَسَائِرِ الْعِبَادِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَا يَكُونُ رَبًّا^(٢) فَيَخْفَى عَلَيْهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى الرَّبِّ، فَقَوْلُهُ: «كغيره»: صفةٌ لقوله: عبدٌ، وكذا كان^(٣) يخفى عليه، صفةٌ أخرى عطفٌ على الصفة.

قوله: (بأن حُفِظَتْ مِنَ الْإِحْتِمَالِ وَالِاسْتِثْنَاءِ)، قَالَ الزَّجَّاجُ: «الْمَعْنَى: أُحْكِمْتُ فِي الْإِبَانَةِ، فَإِذَا سَمِعَهَا السَّمَاعُ لَمْ يَحْتَجِجْ إِلَى التَّأْوِيلِ»^(٤)، الرَّاعِبُ: «المُحْكَمُ قَدْ وُصِفَ بِهِ الْقُرْآنُ عَلَى وَجْهَيْنِ،

(١) «مفاتيح الغيب» (٧: ١٥٤)، وانظر القصة في «السيرة النبوية» لابن هشام (١: ٥٧٣) وما بعدها، وأصلها في «صحيح البخاري» (٣٧٤٥) و«صحيح مسلم» (٢٤٢٠) وغيرهما.

(٢) قوله: «رباً» سقط من (ط).

(٣) في (ط): «وكذا وكان».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٧٦).

أحدهما: عامٌّ في جميعه، نحو: ﴿كَيْتَبٌ أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ﴾ [هود: ١] و﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ﴾ [يونس: ١]، يعني بذلك المحكم نحو: بناءً محكم، وعقدٌ محكم.

والثاني: ما وُصِفَ به بعضُ الكتاب، وهو المذكورُ في قوله: ﴿مِنَهُ آيَاتٌ تُحْكَمُ﴾ [آل عمران: ٧]، وهو ما لا يصعبُ على العالمِ معرفته لفظاً أو معنىً.

وقيل: ما لا يحتاجُ العالمُ في معرفته إلى تكلفِ نظر، وعكسه المتشابه. والكلامُ في أقسامِ المحكم والمتشابهِ مُشكِلاً ولا بدَّ من إيرادِ جملةٍ ينكشفُ بها ذلك، فنقولُ وبالله التوفيق:

الكلامُ في المتشابهِ على قِسْمَيْنِ: أحدهما: ما يرجعُ إلى ذاته، والثاني: ما يرجعُ إلى أمرٍ ما يعرِّضُ له، والقسمُ الأوَّلُ على ضُروب:

أحدها: ما يرجعُ إلى جهةِ اللفظِ مُفْرَداً، إمَّا لغرابيته، نحو: ﴿وَفَتَكِهَةٌ وَأَبَا﴾ [عبس: ٣١]، أو لمشاركةِ الغيرِ، نحوَ اليدِ والعَيْنِ، أو مُركَّباً: إمَّا للاختصارِ، نحو: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أو للإطنابِ، نحو: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، أو لإعلالِ اللفظِ، نحو: ﴿فَإِنْ عُرِضَ عَلَيْهِمَا اشْتِحَاقٌ إِثْمًا فَتَاخَرَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧] الآية.

وثانيها: ما يرجعُ إلى المعنى، إمَّا من جهةِ دقِّته كأوصافِ الباري عزَّ وجلَّ، وأوصافِ القيامة، أو من جهةِ تركِ الترتيبِ ظاهراً^(١)، نحو: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ﴾ إلى قوله: ﴿لَوْ تَرَىٰ ذُنُوبَنَا لَعَدَّيْنَا لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الفتح: ٢٥].

وثالثها: ما يرجعُ إلى اللفظِ والمعنى معاً، وأقسامه - بحسبِ تركبِ بعضِ وجوهِ اللفظِ

(١) يقصد بترك الترتيب ظاهراً في الآية أنَّ معنى تركيب الآية هكذا: لو تزيل رجال مؤمنون ونساء مؤمنات عن مكة لعذبنا الذين كفروا... إلخ الآية، ولكنه قدم قوله: ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ...﴾ وهذا كثير في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَوْ يَجْعَلُ اللَّهُ عِوَجًا * قَيْمًا﴾ [الكهف: ١-٢] الآية، وتقدير الكلام: الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قيماً ولم يجعل له عوجاً، ولكن ترك الترتيب مراعاةً للفاصلة.

مع بعض وجوه المعنى - نحو: غرابية اللفظ مع دقة المعنى - ستة^(١) أنواع، لأن وجوه اللفظ ثلاثة^(٢)، ووجوه المعنى اثنان^(٣)، ومضروب الثلاثة في اثنين ستة^(٤).

والقسم الثاني من المتشابه، وهو ما يرجع إلى ما يعرض اللفظ، وهو خمسة أنواع.

الأول: من جهة الكمية، كالعموم والخصوص، والثاني: من طريق الكيفية كالوجوب والندب، والثالث: من جهة الزمان كالنسخ والمنسوخ، والرابع: من جهة المكان كالمواضع والأمور التي نزلت فيها، نحو: ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقول: ﴿إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ﴾ [التوبة: ٣٧] فإنه يحتاج في معرفة ذلك إلى معرفة عاديته في الجاهلية. الخامس^(٥): من جهة الإضافة^(٦)، وهي الشروط التي بها يصح الفعل أو يفسد، كشروط العبادات والأنكحة والبيوع^(٧).

تذييل:

وقد يقسم المتشابه والمحكم بحسب ذاتها إلى أربعة أقسام:

الأول: المحكم من جهة اللفظ والمعنى، كقوله تعالى: ﴿قُلْ تَكَلَّمُوا أَنْتُمْ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١] إلى آخره.

(١) ستة: خبر، والمبتدأ: وأقسامه، والجملة بينها اعتراضية.

(٢) وهي الغريب والمشارك والمركب.

(٣) وهما ما عبر عنه بقوله: ترك الدقة، وترك الترتيب ظاهراً.

(٤) من قوله: «لأن وجوه اللفظ...» إلى هنا ساقط من (ط).

(٥) الألفاظ «الأول»، «الثاني»، «الثالث»، «الرابع»، «الخامس»: وردت في (ط) بصيغة: أ، ب، ج، د، هـ.

(٦) فلو قيل لنا: أقيموا الصلاة فقط لعد هذا من المتشابه لعدم معرفتنا الشروط، فلما عرفت شروط

الصحة والفساد صار هذا محكماً، هذا هو مراده بقوله: «من جهة الإضافة».

(٧) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤١٣-٤٢٠).

﴿مُتَشَابِهَةٌ﴾: مُشْتَبِهَاتٌ مُحْتَمِلَاتٌ. ﴿هُنَّ أُمَّ الْكِتَابِ﴾. أي: أصل الكتاب، تُحْمَلُ المُتَشَابِهَاتُ عَلَيْهَا، وَتُرَدُّ إِلَيْهَا، وَمِثَالُ ذَلِكَ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، ﴿وَإِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، ﴿لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٧]، ﴿أَمْرًا مُتَرَفِّهًا﴾ [الإسراء: ١٦].
فإن قلت: فهلا كان القرآن كله مُحْكَمًا! قلت: لو كان كله مُحْكَمًا لَتَعَلَّقَ النَّاسُ بِهِ؛ لسهولة مآخذه؛.....

الثاني: مُشَابَهَةٌ مِنْ جِهَتَيْهِمَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ﴾^(١) [الأنعام: ١٢٥] الآية.

الثالث: مُشَابَهَةٌ فِي اللَّفْظِ مُحْكَمٌ فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَاءَ رُبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢].
الرابع^(٢): مُشَابَهَةٌ فِي الْمَعْنَى مُحْكَمٌ فِي اللَّفْظِ، نَحْوَ: السَّاعَةِ وَالْمَلَائِكَةِ، هَذَا تَلْخِيصُ كَلَامِهِ^(٣).
قوله: (أي: أصل الكتاب تُحْمَلُ المُتَشَابِهَاتُ عَلَيْهَا)، وَذَلِكَ أَنَّ الْعَرَبَ تَسْمِي كُلَّ جَامِعٍ يَكُونُ مَرْجِعًا لشيءٍ أَمَّا.

قال القاضي: والقياسُ أمهاتُ الكتاب، وَأَفْرَدَ عَلَى أَنَّ الْكُلَّ بِمَنْزِلَةِ وَاحِدٍ، أَوْ عَلَى تَأْوِيلِ: كُلُّ وَاحِدَةٍ^(٤).

قوله: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، مِثَالٌ لِلْمُحْكَمِ عِنْدَهُ، وَعِنْدَنَا مُتَشَابَهَةٌ يُحْمَلُ عَلَى الْمُحْكَمِ الَّذِي هُوَ ﴿وَإِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٣]، وَتَأْوِيلُهَا: أَي: لَا تُحِيطُ بِهِ الْأَبْصَارُ، أَوْ جَمِيعُ الْأَبْصَارِ لَا تُدْرِكُهُ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّهَا نَاطِرَةٌ﴾ مِثَالٌ لِلْمُتَشَابِهِ عِنْدَهُ، مُؤَوَّلٌ بِأَتَمِّمْ لَا يَتَوَقَّعُونَ النِّعْمَةَ وَالْكَرَامَةَ إِلَّا مِنْ رَبِّهِمْ^(٥).

(١) قوله: «يشرح صدره» من (ط).

(٢) الألفاظ: «الأول»، «الثاني»، «الثالث»، «الرابع»: وردت في (ط) بصيغة أ، ب، ج، د.

(٣) يعني الراغب الأصفهاني.

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٩).

(٥) انظر: (١٦: ١٧٢).

وَلَا عَرَضُوا عَمَّا يَحْتَاجُونَ فِيهِ إِلَى الْفَحْصِ وَالتَّأْمُلِ مِنَ النَّظَرِ وَالِاسْتِدْلَالِ، وَلَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَعَطَّلُوا الطَّرِيقَ الَّذِي لَا يُتَوَصَّلُ إِلَى مَعْرِفَةِ اللَّهِ وَتَوْحِيدِهِ إِلَّا بِهِ. وَلِئِمَّا فِي الْمُتَشَابِهِ مِنَ الْإِبْتِلَاءِ وَالتَّمْيِيزِ بَيْنَ الثَّابِتِ عَلَى الْحَقِّ وَالتَّمْزِيلِ فِيهِ؛.....

قوله: (من النظر والاستدلال): بيان «ما» في: «عَمَّا يَحْتَاجُونَ فِيهِ»، والحاصل أن إيراد المُتَشَابِهِ فِي التَّمْزِيلِ بَاعِثٌ عَلَى تَعَلُّمِ عِلْمِ الْإِسْتِدْلَالِ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الْمُتَشَابِهِ مَتَوَقِّفَةٌ عَلَى مَعْرِفَةِ عِلْمِ الْإِسْتِدْلَالِ، فَتَكُونُ حَامِلَةً عَلَى تَعَلُّمِهِ، فَتَوَجَّهُ إِلَيْهِ الرِّغْبَاتُ وَتَتَنَافَسُ فِيهِ الْمَحْصُولُونَ، فَكَانَ كَالشَّيْءِ النَّافِقِ، بِخِلَافِهِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ فِيهِ الْمُتَشَابِهَ فَلَمْ يُحْتَجَّ إِلَيْهِ كَلَّ الْإِحْتِيَاجُ فَيَتَعَطَّلُ وَيَضِيعُ وَيَكُونُ كَالشَّيْءِ الْكَاسِدِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: لَعَطَّلُوا الطَّرِيقَ، وَحَاصِلُهُ أَنَّ هَذِهِ الدَّاعِيَةَ أَقْوَى الدَّوَاعِي. قَالَ الْإِمَامُ: إِنَّ النَّظَرَ بِسَبَبِ الْمُتَشَابِهِ يُفْتَقِرُ فِي تَعَلُّمِهِ إِلَى الْإِسْتِعَانَةِ بِدَلِيلِ الْعَقْلِ، فَيَتَخَلَّصُ عَنِ ظُلْمَةِ مَحْضِ التَّقْلِيدِ^(١).

قوله: (من الابتلاء والتمييز) أي: أن اشتباهه عليه يُطْمَعُ كُلُّ مُحِقٍّ وَمُبْطِلٍ أَنْ^(٢) يَخْوَضَ فِيهِ لِيَجِدَ مَا يَقْوِي بِهِ مَذْهَبَهُ، فَإِذَا بَالَغَ الْمُحِقُّ فِي ذَلِكَ وَصَارَتِ الْمُحْكَمَاتُ مَفْسَّرَةً لِلْمُتَشَابِهَاتِ خَلَّصَ الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَمَنْ لَمْ يُبَالِغْ فِيهِ يَبْقَى فِي بَاطِلِهِ. رَوَيْنَا عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ وَابْنِ مَاجَةَ، عَنِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ جَدِّهِ، قَالَ: سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ قَوْمًا يَتَدَارَوْنَ الْقُرْآنَ فَقَالَ: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا، صَرَبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَإِنَّمَا نَزَلَ الْكِتَابُ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا، فَلَا تُكْذِبُوا بَعْضُهُ بَعْضًا، فَمَا عَلِمْتُمْ مِنْهُ فَقُولُوا، وَمَا جَهَلْتُمْ فَكَلِمَةٌ إِلَى عَالِمِهِ»^(٣).

قَالَ السَّجَّادُ وَنَدِيُّ: الْعَقْلُ مُبْتَلَى بِاعْتِقَادِ حَقِّيَّةِ الْمُتَشَابِهِ كَابْتِلَاءِ الْبَدَنِ بِأَدَاءِ الْعِبَادَاتِ، فَالْحَكِيمُ إِذَا صَنَّفَ كِتَابًا رَبِّيًّا أَجْمَلَ فِيهِ إِجْمَالًا لِيَكُونَ مَوْضِعَ جُنُودِ الْمُتَعَلِّمِ لِأَسْتَاذِهِ، وَالْمَلُوكُ تَكثُرُ فِي أَمْثَلِهِمْ عِلْمَاتٌ لَا تُدْرِكُهَا الْعُقُولُ، وَقِيلَ: لَوْ لَمْ يُبْتَلِ الْعَقْلُ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ١٧٢).

(٢) في (ط): «لأن».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٦٦٨) وابن ماجه (٨٥) وغيرهما، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد»

(١: ١٧١) وعزاه للطبراني في «الكبير».

ولما في تقادح العلماء وإتاعهم القرائح في استخراج معانيه وردّه إلى المحكم من الفوائد الجليلة، والعلوم الجمّة وتبيل الدرجات عند الله، ولأنّ المؤمن المعتقد أن لا مناقضة في كلام الله ولا اختلاف؛ إذا رأى فيه ما يتناقض في ظاهره، وأهمّه طلب ما يوفق بينه ويؤجبه على سنن واحد، ففكر وراجع نفسه وغيره، ففتح الله عليه، وتبين مطابقة المشايبه المحكم؛ ازداد طمأنينة إلى معتقده، وقوة في إيقانه. ﴿الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ هم أهل البدع ﴿فَيَتَّبِعُونَ مَا شَغَبَهُ مِنْهُ﴾ فيتعلقون بالمشايبه الذي يحتمل ما يذهب إليه المبتدع مما لا يطابق المحكم، ويحتمل ما يطابقه من قول أهل الحق.....

لاستمرّ العالم في أبهة العلم على المرودة، وما استأنس إلى التذلل بعزّ العبودية، والمشايبه هو موضع جثو العقول لبارئها استسلاماً واعترافاً بقصورها والتزاماً، وبهذا ظهر أن الوقف على قوله تعالى: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ هو الوجه.

قوله: (والعلوم الجمّة)، قال الإمام: إن اشتماله عليهما يفتقر إلى تعلم طرق التأويلات، وترجيح بعضها على بعض، وهي موقوفة على تحصيل علوم كثيرة من علم اللغة والنحو^(١) وعلم الأصولين^(٢). وأقول: سيما علم^(٣) المعاني والبيان.

قوله: (أن لا مناقضة) مفعول المعتقد، «وإذا رأى» مع جوابه خبر (أن)، والضمير في «بينه» راجع إلى ما يتناقض، ومن خواص لفظ البيان أن لا يقع إلا في متعدّد، وما يتناقض متعدّد باعتبار المعنى.

قوله: ﴿الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾ هم أهل البدع، الراغب: الزَيْغُ: الميل عن الاستقامة إلى أحد الجانبين، ومنه: زَاغَتِ الشَّمْسُ عن كِبِدِ السَّاءِ، وزَاغَ البَصَرُ والقلب، وزَاغَ وزَالَ متقاربان، لكن زَاغَ لا يُقَالُ إِلَّا فِيهَا كَانَ عَنْ حَقٍّ إِلَى بَاطِلٍ^(٤).

(١) في (ط): «من علم الفقه والنحو».

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ١٧٢).

(٣) في (ط): «سيما علمي».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤١٣)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص ٣٨٧.

﴿أَبْتَعَاءَ الْقِسْمَةِ﴾: طلب أن يفتنوا الناس عن دينهم ويضلُّوهم، ﴿وَأَبْتَعَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾: وطلب أن يُؤوِّلوه التأويل الذي يشتهونه. ﴿وَمَا يَسْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، أي: لا يهتدي إلى تأويله الحق الذي يجب أن يُحمَلَ عليه إلا الله وعباده الذين رسخوا في العلم، أي: ثبتوا فيه وتمكَّنوا، وعضُّوا فيه بضرِّسٍ قاطع.

ومنهم من يقفُ على قوله: ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، ويتدبَّر: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ﴾، ويفسِّرونَ المشابهة: بما استأثر الله بعلمه، وبمعرفة الحكمة فيه من آياته، كعدد الزبانية ونحوه.....

قوله: (وطلب أن يُؤوِّلوه التأويل الذي يشتهونه)، الراغب: التأويل من الأول أي: الرجوع إلى الأصل، ومنه المؤنث للموضع الذي يرجع إليه، وذلك هو: ردُّ الشيء إلى الغاية المرادة منه، علماً كان أو فعلاً، ففي العلم نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْلَمُ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧]، وفي الفعل كقول الشاعر:

وللنوى قبل يوم الين تأويل^(١)

وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي: بيانه الذي هو غايته المقصودة منه^(٢).

قوله: (أي: لا يهتدي إلى تأويله الحق الذي يجب أن يُحمَلَ عليه إلا الله)، الانتصاف: لا يجوز إطلاق الاهتداء على الله تعالى لما فيه من إيهام سبق جهل وضلال جلَّ الله تعالى عن ذلك، لأن اهتدى مطاوع هدى، ويسمى من يُجدد إسلامه مُهتدياً، وانعقد الإجماع على امتناع إطلاق الألفاظ الموهمة عليه تعالى، فإذا أنكر على القاضي حدّه مُطلق العلم بكونه معرفة

(١) لبعده بن الطيب وصدُر البيت كما في «المفصليات» ص ١٣٤:

وللأحبة أيام تُذكِّرها

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٩٩.

والأول هو الوجه. ﴿يَقُولُونَ﴾ كلامٌ مستأنفٌ موضحٌ لحالِ الراسخين، بمعنى: هؤلاء العالمون بالتأويل ﴿يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾، أي: بالمشابهة. ﴿كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾، أي: كلٌ واحدٍ منه ومن المحكم من عنده، أو بالكتاب؛

ودخولِ علمِ الله فيه^(١)، فهذا أولى أن يُنكر، وأظنه سهاً فنسبَ الاهتداء إلى الراسخين في العلمِ وغفل^(٢) عن شمولِ ذلك الحقِّ جَلَّ جلاله^(٣).

قوله: (والأول هو الوجه)، واعلم أن الإمام اختار الوجه الثاني^(٤)، واستدلَّ عليه

بوجوه:

أحدها: أن اللفظَ إذا كان له معنى راجحٌ ثم دَلَّ الدليلُ على أن الظاهرَ غيرُ مُراد، عَلِمنا أن مرادَ الله تعالى بعضَ مجازاتِ تلك الحقيقة، وفي المجازاتِ كثرةٌ، وترجيحُ البعض لا يمكنُ إلا بالتراجيح اللغوية، وذلك لا يُفيدُ اليقينَ، والمسألةُ يقينيةٌ، ولهذا لما سُئِلَ مالكُ بنُ أنسٍ رضي الله عنه عن قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قال: «الاستواءُ معلوم، والكيفيةُ مجهولة، والإيمانُ به واجب، والسؤالُ عنه بدعة»^(٥).

وقال الإمام: هذه الحجةُ قاطعةٌ في المسألة، والقلبُ الخالي عن التعصُّب يميلُ إليها.

(١) ممن أنكر على القاضي البيضاوي: الأمدِيُّ في «أبكار الأفكار» وعزا إليه ذلك الأسنوي في «نهاية السؤل»، والأسنوي نفسه، وسبب إنكارهما أمران. الأول: أن العلم يتعلَّقُ بالنسبِ أي وضع نسبة شيء إلى آخر، ولهذا تعدَّى إلى مفعولين بخلاف «عَرَفَ» فإنها وضعت للمفردات، تقول: عرفت زيداً. الثاني: أن العلم لا يستدعي سبق جهل بخلاف المعرفة، ولهذا لا يقال لله تعالى: عارف، ويقال له: عالم. وانظر: «نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول» للأسنوي (١: ٨-٩).

(٢) في (ط): «وعقل».

(٣) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٧٥-١٧٦).

(٤) وهو الوقوف على لفظ الجلالة والابتداء بقوله: ﴿وَأَلَّيْسُوا﴾.

(٥) ينظر: «التمهيد» لابن عبد البر (٧: ١٥١).

وثانيها: أن ما قَبِلَ الآية، وهو قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ دَلَّ على أن تأويل المتشابه مذموم، وما بعدها، وهو قوله: ﴿كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ إنما يحسن إذا قلنا: إنهم آمنوا بما عرفوا على التفصيل وبما لم يعرفوا تفصيله.

وثالثها: أن معنى الرسوخ إنما يتيم إذا قلنا: إنهم علموا أن مراد الله غير ذلك الظاهر، ثم فوضوا علمه إلى الله وعلموا أنه الحق والصواب، ولم يُزعزِعْهم عن الصراط عدم علمهم بالمراد بالتعيين.

ورابعها: أن الابتداء من قوله: ﴿يَقُولُونَ﴾ والوقف على ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ لم يحسن ذلك الحسن إذا ابتدئ من قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾، ويوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾، عَرَفَ ذلك مَنْ رَزَقَ ذوقاً. قال صاحب «المرشد»: لا إنكار لبقاء معنى في القرآن استأثر الله بعلمه، فالوقف على ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ على هذا تام^(١). وحكى عن مصحف ابن مسعود: (ويقول الراسخون في العلم آمنوا) وقال: لا يكاد يوجد في التنزيل «أما» وما بعدها رفع إلا ويثنى أو يثلاث، كقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ﴾ [الكهف: ٧٩]، ﴿وَأَمَّا الْعُلَمَاءُ﴾ [الكهف: ٨٠]، ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ﴾ [الكهف: ٨٢] الآيات. فالمعنى: وأما الراسخون، فحذف «أما»؛ لدلالة الكلام عليه.

فإن قيل: فيلزم على هذا أن يجيء في الجواب بالفاء، وليس بعد ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ (٢) الفاء. فجوابه: إن «أما» لما حذفت ذهب حكمها الذي يختص بها، فجرى مجرى الابتداء والخبر. قال صاحب «المرشد»: هذا وجه جيد. وقال ابن الحاجب: أما مجيء المتعدد في «أما» فكثير؛ ولذلك قال بعضهم: إنه لازم، ومحل عليه قوله تعالى: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ على معنى: وأما الراسخون فيقولون: أمنا به. وهذا وإن كان محتملاً في هذا الموضع إلا أن الظاهر خلافه في غيره، كقول القائل: أمنا أنا فقد فعلت كذا، وسكت ولا إشكال في صحة مثل ذلك (٣).

(١) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاظمي زكريا الأنصاري ص ٢٢.

(٢) في (ط): «الراسخون» بدون الواو.

(٣) انظر: «الكافية بشرح الرضي» (٢: ٣٩٥-٣٩٦).

وقلتُ: في قوله: «محملاً» إغفالٌ للنَّظْمِ، إذ ليس للاحتمالِ مجال، لأن الآيةَ من بابِ الجَمْعِ والتقسيمِ والتفريقِ^(١)، أما الجمعُ فقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾، والتقسيمُ قوله: ﴿وَمِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾، وقوله: ﴿وَأُخْرٌ مُتَشَابِهَاتٌ﴾، والتفريقُ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ﴾ الآية، فلا بُدَّ من جعلِ ﴿وَالرَّاسِخُونَ﴾ قسماً له، لأنَّ التقسيمَ حاصراً، وكان من الظاهرِ أن يُقالَ: فأما الذين في قلوبهم استقامةٌ فيتبعونَ المُحْكَمَ، فوضعَ موضعَ ذلك: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ وإِنَّمَا وُضِعَ: ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ موضعَ «يتبعون» المُحْكَمَ لإيثارِ لفظِ ﴿الرَّاسِخُونَ﴾ على (المهتدون) في الابتداء، لأنَّ الرسوخَ في العلمِ لا يحصلُ إلا بعدَ الاهتداءِ والتَّبَعِ التَّامِّ والاجتهادِ البليغِ، فإذا استقامَ القلبُ في سبيلِ الرَّشَادِ وَرَسَخَ الْقَدَمُ فِي الْعِلْمِ أَفْصَحَ صَاحِبُهُ النُّطْقَ بِالْقَوْلِ الْحَقِّ إِرْشَاداً لِلْحَلْقِ، وكفىُ بدعاءِ الرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ [آل عمران: ٨] شاهداً على أنَّ ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ مقابلٌ لقوله: ﴿الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ﴾، وكذا «يقولون» وما يتصلُ به مُقَابِلٌ لـ «يتبعون» وما يتعلَّقُ به، فكانهُ قيل: فأما الزائغونَ فيتبعونَ المُتَشَابِهَ، وأما الرَّاسِخُونَ فيتبعونَ المُحْكَمَ وَيُرْثِدُونَ المُتَشَابِهَ إِلَى المُحْكَمِ بِقَدْرٍ وَسِعِهِمْ^(٢)، وإلا فيقولون: كُلٌّ مِنَ المُحْكَمِ وَالمُتَشَابِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، ثُمَّ جِيءَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ تذييلاً وتعريضاً بالزائغينَ ومدحاً للرَّاسِخِينَ، يعني من لم يتذكَّرْ ولم يتعظَّ ويتبعْ هواه ليس من أولي الألباب^(٣)، ومن ثمَّ قال الرَّاسِخُونَ: ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ خضعوا البارئهم لاستئزالِ الْعِلْمِ اللَّدْنِيِّ واستعاذوا به من الزَّيْغِ النَّفْسَانِيِّ، وأما قوله^(٤): «أما أنا فقد فعلتُ كذا ويسكتُ، فلا

(١) هو عبارة عن أن يجمع المتكلم متعدداً تحت أمر ثم يفرق ثم يضيف إلى كل ما يناسبه. انظر: «الإيضاح»، ص ٣٧١-٣٧٢، و«أنوار الربيع» لابن معصوم المدني (٥: ١٧٦) وما بعدها.

(٢) في (م): «رؤيتهم»، وهي وإن كان لها وجه إلا أن «وسعهم» أدل على المراد.

(٣) من قوله: «تذييلاً» إلى هنا سقط من (م).

(٤) يعني ابن الحاجب.

وجه له بعد إقراره بأن (أما) وُضِعَ للتفصيل، لأنه إن أراد استقلاله بنفسه وأنه لم يتعلّق بكلام سابق يدلُّ معه على التفصيل فيكون (أما) غير موضوع له، وإن تعلّق ودلّ، وهو الواجب، فقد حصل المرام، على أن الذوق السليم والطبع المستقيم شاهدان بأن هذا ليس كلاماً ابتدائياً.

فإن قلت: هل يجب معه الواو ليكون معطوفاً على ذلك المقدر؟

قلت: لا، ويؤيده ما روينا في «صحيح البخاري»، عن أنس: جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي ﷺ يسألون عن عبادته، فلما أخبروا كأنهم تقالوها، فقالوا: أئین نحن منه صلوات الله عليه، فقد غفر له ما تقدّم من ذنبه وما تأخر، وقال أحدهم: أما أنا فأصلي الليل أبداً، وقال آخر: أنا (١) أصوم الدهر ولا أفطر، وقال آخر: وأنا اعتزل النساء فلا أتزوج أبداً. الحديث (٢). فكانته قال: أما رسول الله ﷺ فممن خصّصه الله بالمغفرة فلا عليه أن لا يكثر العبادة، وأما أنا فلست كهيبته فأصلي أبداً.

الراغب: الأظهر من الآية الوقف على قوله: ﴿وَمَا يَعْكُمْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا اللَّهُ﴾، وما قال بعضهم: لو جاز أن يُحاطَبْنَا ولم يُعرَّفْنَا مراده لجاز أن يُحاطَبْنَا بكلام الزنج والروم! فالجواب عنه: أن كلام الروم والزنج لا يُعلّم المراد منه مجملاً ولا مفصلاً، والمتشابه يُعلّم منه المراد مجملاً، ولأن كل آية فسرها المفسرون على أوجه فمعلوم أن المراد لا يخرج منه، على أنه لم يمتنع أن يُكلّفنا الله تلاوة أحرف لا نعرف معناها فيبيّننا على تلاوتها، كما يُكلّفنا أفعالاً لا نعرف وجه الحكمة فيها، فالتلاوة فعل يختص باللسان.

فإن قيل: لم خصّ الراسخين بأنهم يقولون: أمنا به؟

قيل: لأن معرفة ما للإنسان سبيل إلى معرفته، ومعرفة ما لا سبيل له إلى معرفته هي من علوم الراسخين، لأن الحكماء هم الذين يُميّزون بين ما يمكن علمه وما لا يمكن أن يُعلم،

(١) قوله: «أنا» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٦٣).

كُلٌّ مِنْ مُتَشَابِهِهِ وَمَحْكَمِهِ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْحَكِيمِ الَّذِي لَا يَتَنَاقَضُ كَلَامُهُ، وَلَا يَخْتَلِفُ كِتَابُهُ. ﴿وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ مَدْحٌ لِلرَّاسِخِينَ بِالْقَاءِ الذَّهْنِ وَحَسَنِ التَّأَمُّلِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿يَقُولُونَ﴾ حَالًا مِنَ الرَّاسِخِينَ. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: (إِنْ تَأْوِيلُهُ إِلَّا عِنْدَ اللَّهِ). وَقَرَأَ أَبِي: (ويقول الراسخون).

[﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ * رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ إِنَّكَ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ الْوَعْدَ ﴿٨-٩﴾

﴿لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾: لَا تَبْلُنَا بِبَلَايَا تُزِيغُ فِيهَا قُلُوبَنَا ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ وَأَرْشَدْتَنَا لَدِينِكَ،....

وما الذي يُدْرِكُ إِنْ طَلِبَ، وما الذي لَا يُدْرِكُ، وَعَلَى أَيِّ غَايَةٍ يَجِبُ أَنْ يَقِفَ طَالِبُ الْعِلْمِ، وَأَيُّ مَكَانٍ يَتَجَاوَزُهُ، وَهَذَا مِنْ أَشْرَفِ مَنْزِلَةِ الْعُلَمَاءِ الرَّاسِخِينَ^(١).

قَوْلُهُ: ﴿بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ وَأَرْشَدْتَنَا لَدِينِكَ) هَذَا عَلَى أَنَّ الْهُدَايَةَ بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ الْمَوْصِلَةَ إِلَى الْبُعْيَةِ^(٢)، وَقَوْلُهُ: «بَعْدَ إِذْ لَطَقْتَ بِنَا» عَلَى أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الدَّلَالَةِ الْمَجْرَدَةِ، وَالْمَقَابِلُ الْحَقِيقِيُّ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ: الْإِضْلَالُ، كَمَا فَسَّرَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿هُدًى يَتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] لَكِنْ لَمَّا لَمْ يَكُنْ مُوَافِقًا لِمَذْهَبِهِ^(٣) قَالَ: لَا تَبَلُّنَا^(٤) أَي: لَا تَخْتَبِرُنَا اخْتِبَارًا يَكُونُ سَبَبًا لِلزِّيغِ، أَوْ لَا تَمْتَنَعْنَا الْطَافِكُ يَكُونُ^(٥) سَبَبًا لِلضَّلَالِ، وَنَسِيَ قَوْلَهُ: إِنْ سَبَبَ السَّبَبِ سَبَبٌ.

وَقَالَ الْقَاضِي: ﴿لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾ مِنْ مَقَالِ الرَّاسِخِينَ، وَقِيلَ: هُوَ اسْتِثْنَاءٌ، أَي: لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا عَنْ تَمَيُّجِ الْحَقِّ إِلَى اتِّبَاعِ الْمُتَشَابِهِ بِتَأْوِيلِ لَا تَرْتَضِيهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «قَلْبُ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصْبَاعِ الرَّحْمَنِ، إِنْ شَاءَ أَقَامَهُ عَلَى الْحَقِّ، وَإِنْ شَاءَ أَرَاغَهُ»^(٦).

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٢٤-٤٢٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ٤٤٤-٤٤٥.

(٢) هذا كالمستمد من كلام القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٩٨).

(٣) وهو أن الله لا يخلق الزيف بل العبد يخلقه لنفسه.

(٤) في (ط): «لا تَبَلُّنَا».

(٥) في (ط): «يَكُنْ».

(٦) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٠) والحديث أخرجه مسلم (٢٦٥٤).

أو: لا تمتنعنا أظافك بعد إذ لطفت بنا. ﴿مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً﴾: من عندك نعمة بالتوفيق والمعونة. وقُرئ: ﴿لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾ بالتاء والياء ورفع القلوب. ﴿جَاعِمِ النَّاسِ يَوْمِ﴾، أي: تجمعهم لحساب يوم، أو لجزاء يوم، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمُ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩]. وقُرئ: (جامع الناس) على الأصل.

الانتصاف: أهل السنة يدعون بهذه الدعوة غير مُحَرِّفة، لأن الهدى والزَيْغ مخلوقان لله تعالى، والمعتزلة يزعمون أن العبد يخلق الزَيْغ لنفسه فيُحرِّفون الدعاء عن موضعه^(١).

الراغب: ﴿لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا﴾ لا تمتنعنا التوفيق، فجعل منع التوفيق إزاحة للقلوب لأدائه إليها إشارة إلى ما قيل: أقطع ما يكون المجتهد إذا خذله التوفيق، وإياه قصد من قال:
إذا لم يكن عونٌ من الله للفتى
فأكثر ما يجني عليه اجتهاده^(٢)

والهبة: تملك الشيء غيره من غير ثمن^(٣)، فنبه بقوله تعالى: ﴿وَهَبْنَا﴾ أن حقَّ العبد أن لا يلتفت إلى شيء من العمل وطلب العوض به، بل يرجو رجاء المفليس الطالبين للفضل والهبة لا العوض، وإنما قال: ﴿مِن لَّدُنكَ﴾ لأنه لما كانت الهبة على صريحتين: هبة عن عوض، وهبة لا عن عوض، نبه بقوله: ﴿هَبْنَا﴾ من لَّدُنكَ أن هذه الهبة اعتراف أن بتفضله يدرك ما لا يدرك في الدنيا والآخرة، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَأَنْ نَّهْتَدِي لَوْلَا أَنْ هَدَيْنَا اللَّهَ﴾ [الأعراف: ٤٣] ^(٤).

قوله: (أو لجزاء يوم، كقوله: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُكُمُ لِيَوْمِ الْجَمْعِ﴾ [التغابن: ٩])، قال القاضي: نُبهوا به على أن معظم غرضهم من الطلبتين ما يتعلق بالآخرة، فإنها المقصد والمآل^(٥).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٧٦).

(٢) ذكره الراغب الأصفهاني في «محاضرات الأدباء» (١: ٢٠٥) وعزاه لأمر المؤمنين علي رضوان الله عليه.

(٣) انظر: «روضة الطالبين» للإمام النووي (٥: ٣٦٤).

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٣١-٤٣٤).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٠).

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ﴾ معناه: أن الإلهية تُنافي خُلْفَ الميعاد، كقولك: إن الجواد لا يخيبُ سائله، والميعادُ: الموعد.

[﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾ * كَذَابٌ عَالِ فِرْعَوْنَ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَاخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ * قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ إِلَىٰ جَهَنَّمَ وَيَتَسَاءَلُونَ الْجَاهِدَةَ [١٠-١٢]

قرأ عليُّ رضي الله عنه: (لن تغني) بسكون الياء، وهذا من الجدِّ في استقلال الحركة على حرف اللين.

﴿مَنْ﴾ في قوله: ﴿مَنْ اللَّهُ﴾ مثله في قوله: ﴿وَأَنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: ٢٨]. والمعنى لن تغني عنهم من رحمة الله أو من طاعة الله ﴿شَيْئًا﴾، أي: بدل رحمته وطاعته، وبدل الحقِّ. ومنه: «ولا ينفعُ ذا الجدِّ منك الجدُّ»،

قوله: (أن الإلهية تُنافي خُلْفَ الميعاد) يريد أن هذه الخاتمة تذييل لما سبق، وكان مقتضى الظاهر أن يُقال: «إنك لا تُخلفُ الميعاد»، ثم إن ربنا لا يُخلفُ الميعاد، فوضَعَ المظهرَ موضعَ المُضمر من غير لفظه السابق، وخصَّ باسم الذات، وجعله محكوماً عليه، وجعلَ عدمَ خُلْفِ الميعادِ محكوماً به ليكونَ من بابِ الإشعارِ بالعلية، ولهذا مثلَ بقوله: إن الجواد لا يخيبُ سائله.

قوله: (ومنه: «ولا ينفعُ ذا الجدِّ منك الجدُّ»)، روينا عن مسلم وأبي داود والنسائي، عن أبي سعيد قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا رفعَ رأسه من الرُّكوعِ قال: «اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ»^(١) ملءَ السمواتِ والأرضِ، وملءَ ما شئتَ من شيءٍ بعدُ، أهلُ الشاءِ والمجد، أحقُّ ما قال العبدُ، وكلُّنا لك عبدٌ، اللهم لا مانعَ لما أعطيتَ ولا مُعطيَ لما منعتَ ولا ينفعُ ذا الجدِّ منك الجدُّ^(٢). النهاية: الجدُّ: الحظُّ والسعادةُ والغنى، أي: لا ينفعُ ذا الغنى منك غناه، وإنما ينفعُهُ الإيثارُ والطاعةُ.

(١) قوله: «لك الحمد» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه مسلم (٤٧٧) وأبو داود (٨٤٧) والنسائي (٢: ١٩٨-١٩٩).

أي: لا ينفعه جدُّه وحظُّه من الدُّنيا بذلك، أي: بدَل طاعتِك وعبادتِك وما عندك. وفي معناه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ ﴾ [سبأ: ٣٧]. وقُرئ: (وقود) بالضم بمعنى: أهل وقودها. والمراد بالذَّين كفروا: من كَفَرَ برسولِ الله ﷺ وعن ابن عباس: هم قريظة والنَّضير. «الدَّابُّ»: مصدرُ دَابَّ في العمل: إذا كَدَحَ فيه، فوَضِعَ موضِعَ ما عليه الإنسان من شأنه وحاله، والكافُ مرفوعُ المحلِّ، تقديرُه: دَابُّ هؤلاء الكفرة كدَابِّ مَنْ قَبْلَهُمْ من آلِ فرعون وغيرهم، ويجوزُ أن ينتصبَ محلُّ الكافِ بـ ﴿لَنْ تُنْفِكَ﴾ أو بـ «الوقود»، أي: لن تُغنيَ عنهم مثل ما لم تُغنِ عن أولئك، أو: تُوقَدُ بهم النارُ كما تُوقَدُ بهم.....

قوله: (وعن ابن عباس: هُم قريظة والنَّضير) فالتعريفُ في ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ على هذا للعهد، وعلى الأوَّل للجنس.

قوله: (فَوَضِعَ موضِعَ ما عليه الإنسان من شأنه وحاله)، قال في «الأساس»: دَابَّ الرَّجُلُ في عَمَلِهِ: اجتهَدَ فيه، ومَنْ المجاز: هذا دَابُّكَ، أي: شأنك وعمَلُكَ، وقال تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، ويقالُ لِلْمَلَوَيْنِ^(١): الدَّائِبَانِ.

الراغب: الدَّابُّ: العادةُ التي عليها يدومُ صاحبُها، وهو أَخَصُّ مِنَ العادة، ومنه أدَابٌ في سَيْرِهِ، قال الفراء: الدَّابُّ: لزومُ الحالِ التي فيها^(٢).

قوله: (أي: لن تُغنيَ عنهم مثل ما لم تُغنِ عن أولئك أو: تُوقَدُ بهم). هذا نشرٌ لقوله: أن ينتصبَ محلُّ الكافِ بـ ﴿لَنْ تُنْفِكَ﴾ أو بالـ ﴿وقود﴾ من حيث اللَّفْظ، وقوله: «دَابُّ هؤلاء الكفرة كدَابِّ مَنْ قَبْلَهُمْ»: تقريرُ^(٣) وجهِ الرَّفْع، ثمَّ قوله: يقولُ: «إِنَّكَ لَتَظْلِمُ النَّاسَ»، إلى قوله: «كما حورِفَ أبوه»، مثالانِ لهذَينِ التقديرَينِ على النَّشْرِ أيضاً.

(١) وهما اللَّيْلُ والنَّهَارُ.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٣٧)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص ٣٢١.

(٣) في (ط): «تقدير».

تقول: إنك لتظلمُ الناسَ كدأبِ أبيك، تريد: كظلمِ أبيك ومثل ما كان يظلمهم، وإن فلاناً لمحارفٌ كدأبِ أبيه، تريد: كما حورِفَ أبوه. ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ تفسيرٌ لدأبهم ما فعلوا وفعلَ بهم على أنه جوابُ سؤالٍ مقدرٍ عن حالهم.

قلت: في الآية أن الضميرَ في ﴿عَنْهُمْ﴾ راجعٌ إلى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، والمراد بالكفر: الشرك؛ وهو الظلم، ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، كأنه قيل: لن تغني عن الذين ظلموا وأشركوا كما لم تُغنِ عن أولئك، وأن الموقودَ بالنار يبقى مُحارفاً^(١) كما شقي وحورِفَ أولئك^(٢).

قوله: (لمحارف). الجوهري: رجلٌ مُحارِفٌ بفتح الراء، أي: محدودٌ محروم، وهو خلافُ قولك: مُبارك، وقد حورِفَ كسبُ فلان، أي: شُدِّدَ عليه في معاشه.

فمعنى توقدُّ بهم النار، أي: مصيرهم إلى سوءِ الخاتمة، شُبِّهوا بالمحارِفِ المحروم الذي شُدِّدَ عليه معاشه في حَيِّبَةِ السَّعْيِ والعاقبةِ الوَخيمةِ.

قوله: (على أنه جوابُ سؤالٍ مقدرٍ) متعلِّقٌ بقوله: «تفسيرٌ لدأبهم» أي: فصلٌ قوله: ﴿كَذَّبُوا﴾ عن الكلام السابق، على طريقة الاستئناف، ليكون تفسيراً لدأبهم^(٣)، هذا على تقدير أن يكون الكافُ مرفوعَ المحلِّ وأن التقدير: ذأبُ هؤلاء الكفرة كدأبِ مَنْ قبلهم من آلِ فرعونَ وغيرهم، وذلك أن المشبَّهَ حينئذٍ معنى مجموع الآية السابقة مما فعلَ هؤلاء الكفرةُ من الكُفْرِ والتكذيب، وما فعلَ بهم من تخييبِ سَعْيِهِمْ وإيقادِ النارِ بهم، لأنَّ المشارَ إليه بقوله: ﴿هَؤُلَاءِ﴾: المارُّ ذكُرُهم، والمشبَّهُ به: حالُ فرعونَ من الطغيانِ وما لحقَهُ من تبعته^(٤) من إهلاكه، ووجهُ الشبِّهِ قوله: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩].

(١) في الأصل (ط): «محارف» فأصلحناها.

(٢) من قوله: «قلت: في الآية أن الضمير» إلى هنا من (ط).

(٣) من قوله: «أي: فصل» إلى هنا سقط من (ي).

(٤) يعني الطغيان.

قال الزجاج: ﴿حَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ ليس بمتصل بآدم، وإنما هو تبيين قصته، فإذا قلت: مثلك مثل زيد، أردت أنك تُشبهه في فعله ثم تحبر بقصة زيد تقول: فعل كذا وكذا^(١)، والتشبيه تمثيلي، يعني قوله: دأب هؤلاء كدأب آل فرعون وموقعه من الكلام السابق موقع التذييل التشبيهي، كقول الشاعر:

وأشدُّ ما لاقيتُ من ألمِ الهوى قُربُ الحبيبِ وما إليه سبيلُ
كالعيسِ في البداءِ يقتلُها الظما والماءُ فوقَ ظُهورِها محمولُ^(٢)

وأما على أن يتصبَّ محلُّ الكاف، فالوجهُ أمرٌ واحد؛ لأنَّ التشبيهَ إمَّا واقعٌ في عدم الإغناء، كما قال: ﴿لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ﴾، كما لن تُغنيَ عن أولئك، أو في الإيقاد المعني بقوله: أو تُوقدُ بهم كما تُوقدُ بهم، والوجهُ على التقديرين عقليٌّ ظاهرٌ لم يحتجَّ إلى البيان^(٣)، فيكونُ قوله: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَآخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾: استئنافاً على بيان الموجب، فإنه تعالى لما أخبرَ أن أموالهم التي جمعوها، وأولادهم الذين تكاثروا بهم، لم تُغنِ عنهم شيئاً، كما لم تُغنِ عمَّن قبلهم، أو أخبرَ أن النارَ أوقدت بهم كما أوقدت بمن قبلهم، اتَّجَّةً لقاتل^(٤) أن يسأل: لم فُعلَ بهم؟ أي: بآل فرعونَ ومن قبلهم، ذلك؟ فأجيبوا: لأنهم كذَّبوا بآياتِ الله فأخذهم اللهُ بذنوبهم، ولما كان معنى الدَّاب: الحال والشأن، وأنتك تعلمُ أن التشبيهَ الواقعَ في الحال والقصة لا يكونُ إلا في الأمورِ المنتزعة المتوهمة، ولم يستقم ذلك إذا كان الوجهُ أمراً واحداً،

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٢٢).

(٢) لأبي العلاء المعري في «سقط الزند»، ص ١٤٢.

(٣) من قوله: «إنما واقع في عدم الإغناء» إلى هنا. ورد بدله في (ط): «إما واقع بين كفر هؤلاء المعبر عنه بالظلم في المثال وبين كفر أولئك، والوجه قوة الظلم المعني بقوله: ﴿كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾، أو بين إيقادهم وإيقادهم المعبر عنه بالشقوة والمحارفة، والوجه: شدة العذاب المنيع عن قوله: ﴿فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ﴾، فيكون قوله: «....».

(٤) في (ط): «لسائل».

﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ هم مشركو مكة، ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾، يعني: يوم بدر وقيل: هم اليهود، ولما غلب رسول الله ﷺ يوم بدر قالوا: هذا والله النبي الأمي الذي بشرنا به موسى، وهموا باتباعه، فقال بعضهم: لا تعجلوا حتى ننظر إلى وقعة أخرى، فلما كان يوم أحد شكوا. وقيل: جمعهم رسول الله ﷺ بعد وقعة بدر في سوق بني قينقاع. فقال: يا معشر اليهود! احذروا مثل ما نزل بقريش، وأسلموا قبل أن ينزل بكم ما نزل بهم، فقد عرفتم أني نبي مرسل. فقالوا: لا يغررتك أنك لقيت قوماً أغماراً لا علم لهم بالحرب، فأصببت منهم فرصة، لئن قاتلتنا لعلمت أننا نحن الناس؛ فنزلت.....

أوله بقوله: كذاب أيبك، يريد كظلم أيبك أولاً، وبقوله: إن فلاناً لمحارف، كذاب أيبه، يريد: كما حورف أبوه ثانياً، والوجه هو الأول وعليه النظم.

قال الإمام: معنى الآية أنه: كما نزل بمن تقدم العذاب المعجل بالاستصال، فكذلك ينزل بكم أيها الكفار بمحمد ﷺ ذلك من القتل والسبي وسلب الأموال، ويكون قوله تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾ الآية [آل عمران: ١٢] كالدلالة على ذلك، وكأنه تعالى بيّن أنه كما نزل بالقوم العذاب المعجل، ثم يصيرون إلى دوام العذاب فسينزل بمن كذب بمحمد صلوات الله عليه هذان الأمران^(١).

قوله: (شكوا) إنما شكوا لأنهم ظنوا أن رسول الله ﷺ يظهر أمره، ولا ينقطع عن قريب، فقالوا: لو كان هو النبي الأمي المبشر به لظهر أمره، ولما انقطع عن قريب، ولم يعلموا أن الله تعالى سينصره ويظهر دينه، ولما علموا وتيقنوا عاندوا.

قوله: (فنزلت) يعني قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَتُغْلَبُونَ﴾، الفاء في فنزلت متعلق بالروايتين^(٢) المختصتين باليهود، وتقريره على الرواية الأولى، وهي قوله: فلما كان يوم أحد

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ١٨٦-١٨٧)، وكلام المصنف يومه أن هذا اختيار الإمام وهو إنما

أورده وجهاً سادساً في كيفية التشبيه في قوله: ﴿كذاب آل فرعون﴾ الآية.

(٢) الرواية الأولى: من رواية الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، وقد أوردها الواحدي في «أسباب =

وَقُرِي: (سَيُغْلَبُونَ وَيُحْشَرُونَ) بالياءِ كقولهِ تعالى: ﴿قُلْ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنْتَهُوا يُعْفَرْ لَهُمْ﴾ [الأنفال: ٣٨]، على: قُلْ لهم قولي لك: سَيُغْلَبُونَ فَإِنْ قَلتْ: أيُّ فَرِقٍ بَيْنَ القراءَتينِ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى؟ قَلتْ: مَعْنَى القِراءَةِ بِالتاءِ: الأَمْرُ بِأَنْ يُجَبَّرَ هُمْ بِها سِيجَرِي عَليهِم مِنَ العَلْبَةِ والحِشْرِ إلى جَهَنَّمَ فَهُوَ إِخْبَارٌ بِمَعْنَى: سَيُغْلَبُونَ وَيُحْشَرُونَ، وَهُوَ الكائِنُ مِنْ نَفْسِ المَتَوَعَّدِ بِهِ، وَالذِي يَدُلُّ عَليه اللَّفْظُ. وَمَعْنَى القِراءَةِ بِالياءِ: الأَمْرُ بِأَنْ يَحْكِيَ لَهُم ما أَخْبَرَهُ بِهِ مِنْ وَعِيدِهِمْ بِلَفْظِهِ؛ كَأنه قال: أَدِّ إِلَيْهِم هَذا القَوْلَ الَّذِي هُوَ قَوْلِي لَكَ: سَيُغْلَبُونَ وَيُحْشَرُونَ.

سَكُّوا، فَتَرَلتْ، يَعْنِي: قُلْ لِلْيَهُودِ: لا تَشْكُوا فِي أَنِّي أَنَا النَبِيُّ الأَمِيُّ المُبَشِّرُ بِهِ فِي التَّوْرَةِ إِنْ غَلِبْتُ بَعْدَ الظَّفَرِ، فَإِنَّ الحَرْبَ سِجال، فَإِنْ كَانَتِ الدَّائِرَةُ يَوْمَ أَحَدٍ عَلَيْنَا فَتَكُونُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَيكُم، فَسَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ، وَعَلَى الثَّانِيَةِ ظاهِرٌ، ذَكَرَ الواحِدِيُّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ الخِطابَ بِقَوْلِهِ: ﴿سَتُغْلَبُونَ وَتُحْشَرُونَ﴾ لِلْيَهُودِ، وَعَنْ مُقاتِلٍ: أَنَّهُ لِلْمُشْرِكِينَ^(١).

قَوْلُهُ: (وَقُرِي: «سَيُغْلَبُونَ وَيُحْشَرُونَ»^(٢)) بِالياءِ فِيها: حَمزَةٌ وَالكَسائِيُّ، وَبِالتاءِ الفَوَاقِئِيَّةُ الباقون^(٣).

قَوْلُهُ: (والذي يدلُّ عليه اللفظ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: الكائِنُ أَوْ عَلَى نَفْسِ المَتَوَعَّدِ بِهِ، وَمِنْ: بَيانِيَّةٌ، وَاللَّامُ فِي المَتَوَعَّدِ: بِمَعْنَى الَّذِي، وَالضَّميرُ فِي بِهِ: راجِعٌ إِلَى اللامِ، وَلِلفْظَةِ هُوَ: راجِعٌ إِلَى مَعْنَى سَيُغْلَبُونَ.

قَوْلُهُ: (سَيُغْلَبُونَ) بِالياءِ التَّحْتائِيَّةُ هُوَ عَيْنُ ما تَكَلَّمَ بِهِ اللهُ تَعَالَى، وَنَفْسُ ما تَوَعَّدَ بِهِ، وَهَذا

= النزول»، ص ١٢٩ والرواية الثانية: من رواية عكرمة وسعيد بن جبير عن ابن عباس، وأوردها كذلك الواحدي ص ١٢٩-١٣٠، وابن جرير في «تفسيره» (٦: ٢٢٧)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٣: ١٧٣-١٧٤)، والسيوطي في «الدر المنثور» (٢: ٩).

(١) «الوسيط» (١: ٤١٦).

(٢) في (ط): «ستغلبون وتحشرون».

(٣) «التيسير» للداني، ص ٨٦، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» لمكي بن أبي طالب (١: ٣٣٥).

هُوَ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ لَفْظُ ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ بِالنَّاءِ الْفَوْقَانِيَّةِ، الَّذِي نَقَلَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي (١) قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْقِرَاءَةَ بِالنَّاءِ الْفَوْقَانِيَّةِ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ مَتَوَجِّهٌ إِلَى إِيصَالِ مَعْنَى اللَّفْظِ إِلَى الْكُفَّارِ، وَبِالْبَاءِ تُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ مَتَوَجِّهٌ إِلَى إِيصَالِ اللَّفْظِ بَعَيْنِهِ.

فَإِنْ قُلْتُمْ: كَيْفَ جَعَلَ الْمَصْنُفُ الْقِرَاءَةَ بِالْبَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ أَصْلًا، وَبِالنَّاءِ فَرْعًا؟ وَلَمْ لَا يَجُوزُ الْعَكْسُ، عَلَى أَنَّ الْوَاحِدِيَّ فِي «الْوَسِيطِ» (٢) لَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَهُمَا، وَنَقَلَ عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّهُ يَجُوزُ فِي مِثْلِ هَذَا النَّاءِ وَالْبَاءِ: لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي الْكَلَامِ: قُلْ لِعَبْدِ اللَّهِ: إِنَّهُ قَائِمٌ، وَ: إِنَّكَ قَائِمٌ (٣).

قُلْتُ: لَا ارْتِيَابَ أَنَّ هَذَا وَعَيْدٌ وَتَهْدِيدٌ لِلْكُفَّارِ، وَقَدْ عَلِمَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ أَنَّ الْوَعِيدَ وَالتَّهْدِيدَ إِذَا عُدِلَ عَنْ مَخَاطِبَةِ الْمُهْدَدِ وَالْمَوْعَدِ وَلَمْ يُجْعَلْ [مَحَلًّا] لِلخَطَابِ بَعْدَ لَهُ، كَانَ أَبْلَغَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُوا فِيَّ أُمَّيًّا إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا أَلْمَوْهُ دَعَا سِيَلْت﴾ [التكوير: ٨]. وَأَيْضًا، فِي نَفْسِ التَّرَكِيبِ الْأَوَّلِ تَأْكِيدٌ وَتَقْرِيرٌ لَيْسَ فِي الثَّانِي، لِأَنَّهُ عَلَى الْحِكَايَةِ يَقْتَضِي أَنَّ يُقَالُ ابْتِدَاءً: سِيَحْشَرُونَ، ثُمَّ يَوْمَرُ بِأَنَّ يَحْكِي اللَّفْظَ بَعَيْنِهِ اهْتِمَامًا بِهِ، بِخِلَافِ الثَّانِي.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: قُلْ لِعَبْدِ اللَّهِ: إِنَّهُ قَائِمٌ، فَيَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: الْحِكَايَةُ لِلتَّقْرِيرِ وَالتَّأْكِيدِ كَمَا سَبَقَ.

وَالثَّانِيهَا: أَنَّ يُرَادَ مُؤَدَّى مَعْنَاهُ، وَهُوَ أَنَّكَ قَائِمٌ، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ وَبِمَقَامِ الْمُبَالَغَةِ أَنْسَبُ، فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ قَوْلَهُ: «سَيُغْلَبُونَ وَيُحْشَرُونَ» بِالْبَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ عَلَى سَبِيلِ الْحِكَايَةِ أَبْلَغُ وَأَكْثَرُ مِنَ الْخَطَابِ وَالْمَقَامِ لَهُ أَدْعَى، فَكَانَ جَعْلُهُ أَصْلًا فِي الْإِعْتِبَارِ (٤) أَوْلَى.

(١) فِي (ط): «مِنْ».

(٢) «الْوَسِيطِ» لِلوَاحِدِيِّ (١: ١٥٦).

(٣) انظُر: «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ» لِلزَّجَّاجِ (١: ١٩١).

(٤) هَذَا تَصْرِيحٌ مِنَ الْمَصْنُفِ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بِأَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ اعْتِبَارِيَّةٌ لَيْسَ الْمَقْصُودُ بِهَا تَفْضِيلُ قِرَاءَةِ «عَلَى» =

[﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ رَأَى الْعَيْنِ وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ مَن يَشَاءُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّأُولِي الْأَبْصَارِ ﴿١٣﴾]

﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾ الخطابُ لمشركي قريش ﴿فِي فِئَتَيْنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.....

قوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾ الخطابُ لمُشركي قُريش، واستدلَّ المصنّف عليه بقراءة نافع: «تَرَوْنَهُمْ» بالتاء الفوقانية^(١)، وفيه نظر، لأنه على هذا التقدير لا يستقيم أن يكون الضميرُ في ﴿مِثْلَيْهِمْ﴾ للمُشركين اللهمَّ إلا أن يقال: التفت فيه كما قدّر مثلي فتبكم، لكن ليس موضعاً للالتفات. نعم، هذه القراءة تُدلُّ على الوجه الثاني، أي: تَرَوْنَهُمْ مثليَ عدوِّ المسلمين.

وقال الواحدي: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ يخاطبُ الذين ذكّهم في قوله: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ونقل عن ابن عباس: أن المخاطبين بقوله: «سَيُعْلَبُونَ»^(٢) يهودُ المدينة، وعن مقاتل^(٣): مُشركو مكة^(٤)، وقال القاضي: الخطابُ بقوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ لقريشٍ أو لليهود، وقيل: للمؤمنين^(٥).

وقلت: الخطابُ بقوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ إذا كان لمُشركي مكة ينبغي أن يكونوا غيرَ مَنْ حُوطبوا بقوله: ﴿سَتُعْلَبُونَ﴾، يعني يومَ بدر، لما يؤدّي إلى أن يقال: أيها المشركون، إنكم ستُعْلَبون يومَ بدر، واعتبروا بها جرى عليكم يومَ بدر على ما يقتضيه النظم، وإذا كان

= أخرى، وإنما المراد بها النظر إلى المعاني البلاغية فليست المسألة تعقيدية نقلية، وأما وجه الأصلية هنا: فهو أنه بخطاب الغيبة تحصل نكتة بلاغية وهي أنهم لا اعتبار لهم حتى يخاطبوا مباشرة.

(١) انظر: «التيسير»، ص ٨٦، و«الكشف» لمكي (١: ٤٣٦).

(٢) في (ط): «ستُعْلَبُونَ».

(٣) هو: مقاتل بن سليمان الأزدي، من أعلام المفسرين، من كتبه: «نوادير التفسير»، مات سنة ١٥٠ هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٠: ٢٧٩)، و«ميزان الاعتدال» (٤: ١٧٣)، و«تاريخ بغداد» (١٣: ١٦٠).

(٤) «الوسيط في التفسير» للواحدي (١: ١٥٦).

(٥) «أنوار التنزيل»، (١: ١٥١).

يَوْمَ بَدْرٍ ﴿يَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ﴾: يرى المشركون المسلمين مثلي عددِ المشركين قريبا من ألفين، أو مثلي عددِ المسلمين ست مئة ونيقا وعشرين، أراهم الله إياهم مع قلتهم أضعافهم؛ ليهابوهم، ويجبنوا عن قتالهم، وكان ذلك مددا لهم من الله، كما أمدهم بالملائكة، والدليل عليه قراءة نافع: (تَرَوْنَهُمْ) بالتاء، أي: تَرَوْنَ يا مشركي قريش المسلمين مثلي فتتكم الكافرة، أو مثلي أنفسهم. فإن قلت: فهذا مناقض لقوله في سورة الأنفال: ﴿وَيَقْلِلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ﴾ [الأنفال: ٤٤]؟ قلت: قللوا أولا في أعينهم حتى اجترؤوا عليهم، فلما لا قوهم كثروا في أعينهم حتى غلبوا، فكان التقليل والتكثير في حالين مختلفين. ونظيره من المحمول على اختلاف الأحوال قوله تعالى: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَقَفُّوهُمْ إِنْتَهُمْ مَسْئُولُونَ﴾ [الصفات: ٢٤]. وتقليلهم تارة وتكثيرهم أخرى في أعينهم أبلغ في القدرة وإظهار الآية.

وقيل: يرى المسلمون المشركين مثلي المسلمين على ما قرّر عليه أمرهم من مقاومة الواحد الاثنين في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٦] بعد ما كلّفوا أن يُقاوم الواحد العشرة في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَدِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ﴾ [الأنفال: ٦٥].....

لليهود لا يستقيم عليه قراءة ﴿تَرَوْنَهُمْ﴾ بالتاء، والأقرب أن يراد بقوله: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ غير الذين أريدوا بقوله: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ﴾ وأن لا يراد بقوله: ﴿سَتُغْلَبُونَ﴾ يوم بدر، سواء كان المخاطبون مشركي قريش أو يهود، إلا أن يكون الثاني خطابا للمسلمين مستأنفا منقطعاً عما قبله امتناناً عليهم، ويساعده قراءة نافع.

قوله: (لا قوهم) صحّ بالفاء، أي: خالطوهم، قال في «الأساس»: لفّ الكتيبة بالأخرى، و جاؤا من لفّ ولفيف، وهم الأخلاط، وفي بعض النسخ: بالقاف، والأول أنسب.
قوله: (وقيل: يرى المسلمون المشركين مثلي المسلمين)، هذا^(١) معطوف على قوله: «يرى»

(١) قوله: «هذا» ساقط من (ط).

ولذلك وَصَفَ ضِعْفَهُم بِالْقَلَّةِ؛ لأنه قَلِيلٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى عَشْرَةِ الأَضْعَافِ، وَكَانَ الكَافِرُونَ ثَلَاثَةَ أَمْثَالِهِمْ، وَقِرَاءَةُ نَافِعٍ لَا تُسَاعِدُ عَلَيْهِ.....

المُشْرِكُونَ المُسْلِمِينَ، وَعَلَى هَذَا لَا يَرِدُ السُّؤَالُ، لَكِنَّ قِرَاءَةَ نَافِعٍ لَا تُسَاعِدُ عَلَيْهِ، إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ المَعْنَى: تَرَوْنَ أَيُّهَا المُسْلِمُونَ المُشْرِكِينَ مِثْلِيهِمْ، لِأَنَّ المَقْدَّرَ: مِثْلِي المُسْلِمِينَ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّفَاتَا.

الانتصاف: الخِطَابُ عَلَى قِرَاءَةِ نَافِعٍ لِلْمُسْلِمِينَ، أَي: تَرَوْتُمْ يَا مُسْلِمُونَ، وَيَكُونُ الضَّمِيرُ فِي ﴿وَمِثْلِيهِمْ﴾ أَيْضاً لِلْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ لَفْظٌ غَيْبِيَّةٌ، وَالمَعْنَى: تَرَوْنَ أَيُّهَا المُسْلِمُونَ المُشْرِكِينَ مِثْلِيهِمْ، أَي: مِثْلِيكُمْ، وَفِيهِ التَّفَاتُ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ فَصِيحاً لَكِنَّ غَالِبَ مَا يَأْتِي فِي جُمْلَتَيْنِ، وَهَاهُنَا ﴿مِثْلِيهِمْ﴾ مَفْعُولٌ لـ ﴿تَرَوْتُمْ﴾، وَهُوَ كَمَا لَوْ قُلْتَ: أَظُنُّكَ يَقُومُ، بِالْبَاءِ لِلغَيْبَةِ، وَلَمْ يَكُنْ بِذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُ لَازِمٌ عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْهِ المَقْدَمِينَ، فَإِنَّ قِرَاءَةَ نَافِعٍ تَقْدِيرُهَا: تَرَوْنَ يَا مُشْرِكُونَ المُسْلِمِينَ مِثْلِي عَدَدِهِمْ أَوْ مِثْلِي فَتَتَكُمُ الكَافِرَةَ، فَعَلَى الثَّانِي يَلْزَمُ الخُرُوجُ مِنَ الخِطَابِ إِلَى الغَيْبَةِ فِي جُمْلَةٍ وَاحِدَةٍ^(١).

قوله: (ولذلك وَصَفَ ضِعْفَهُم) أَي: لِمَا قُرِّرَ مِنْ مَقَاوِمِ الوَاحِدِ^(٢) الاثْنَيْنِ بَعْدَمَا كَلَّفُوا مَقَاوِمَةَ الوَاحِدِ العَشْرَةَ، وَصَفَ ضِعْفَ المُشْرِكِينَ بِالْقَلَّةِ؛ لِأَنَّ الضَّعْفَ قَلِيلٌ بِالإِضَافَةِ إِلَى عَشْرَةِ الأَضْعَافِ، يَرِيدُ فِي سُورَةِ الأَنْفَالِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ التَّقَاتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً﴾ [الأَنْفَالُ: ٤٤].

قوله: (إلى عَشْرَةِ الأَضْعَافِ) قيل: عَرَّفَهُ؛ لِأَنَّ المَرَادَ المَعْهُودُ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَعْلَبُوا بِمِثْلَيْنِ﴾ [الأَنْفَالُ: ٦٦]، وَلَوْ قَالَ: تِسْعَةَ الأَضْعَافِ، لَكَانَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ العَشْرَةَ تِسْعَةُ أَضْعَافِ الوَاحِدِ، لِأَنَّ ضِعْفَ الوَاحِدِ اثْنَانِ^(٣)، وَضِعْفَا الوَاحِدِ ثَلَاثَةٌ.

(١) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٧٧-١٧٨).

(٢) قوله: «الواحد» أثبتناه من (ط).

(٣) في (م) و(د) و(ي): «اثنين».

قال في «المغرب»: فإذا وصى الميِّت: أعطوا فلاناً ضعفاً ما يُصيبُ ولدي، يُعطى مثله مرتين، ولو قال: ضعفي ما يُصيبُ ولدي، فإن أصابه مئة يُعطى ثلاث مئة.
وعن أبي عبيدة في قوله تعالى: ﴿يُضْعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠] أي: تُعَذَّبُ أَعْدِيَّةً^(١).

قلتُ: وفي «المغرب» أيضاً: أن الأزهرِّي أنكره وقال: هذا الذي يستعمله الناس، وأما الحدائق فقالوا: إنها تُعَذَّبُ مثلي عذابٍ غيرها، لأن الضَّعْفَ في كلامهم: المثل^(٢).
ويؤيده قول المصنّف في قوله تعالى: ﴿فَتَأْتِكُ أَكْهَبًا ضِعْفَيْنِ﴾ [البقرة: ٢٦٥] «ضعفين^(٣): مثلي ما كانت تُعَذَّبُ بسبب الوابل»^(٤).

وقول الراغب: الضَّعْفُ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمُتَضَافَةِ، كَالنِّصْفِ وَالزَّوْجِ^(٥)، وَهُوَ تَرَكُّبُ زَوْجَيْنِ مُتَسَاوَيْنِ، وَيَخْتَصُّ بِالْعَدَدِ، فَإِذَا قِيلَ: أَضْعَفْتُ الشَّيْءَ وَضَعَفْتُهُ وَضَاعَفْتُهُ، ضَمَمْتُ إِلَيْهِ مِثْلَهُ فَصَاعِدًا، قَالَ بَعْضُهُمْ: ضَاعَفَ أَبْلَغُ مِنْ ضَعَفَ، وَهَذَا قَرَأَ أَكْثَرُهُمْ: ﴿يُضْعَفُ﴾ [الأحزاب: ٣٠]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] فَالْمُضَاعَفَةُ عَلَى قِصَّةِ هَذَا الْقَوْلِ تَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ عَشْرَ أَمْثَالِهَا^(٦).

وقيل: ضعفت، بالتخفيف، ضَعْفًا، فَهُوَ مُضْعُوفٌ، فَالضَّعْفُ: مصدرٌ، والضَّعْفُ: اسمٌ كالثني والثني^(٧)، فَضِعْفُ الشَّيْءِ هُوَ الَّذِي يُثْنِيهِ، وَمَتَى أُضِيفَ إِلَى عَدَدٍ اقْتَضَى ذَلِكَ الْعَدَدُ

(١) «المغرب»، ص ٢٨٣، وانظر: «مجاز القرآن» لأبي عبيدة (٢: ١٣٦).

(٢) «المغرب»، ص ٢٨٣، وينظر: كلام الأزهر في «تهذيب اللغة» (١: ٤٨١).

(٣) قوله: «ضعفين» - الثانية - ساقط من (ط).

(٤) انظر: (٣: ٥٢٤ - ٥٢٥) والوابل: المطر الشديد.

(٥) في (م) «الربيع» والصواب ما أثبت كما في المفردات.

(٦) من قوله: «وقال تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ﴾» إلى هنا ساقط من (ط).

(٧) وهو الأمر يعاد مرتين، الصّحاح (٦: ٢٢٩٤) (ثنى).

وقرأ ابن مُصَرِّف: (يُرْوَنَهُمْ) على البناء للمفعول بالياء والتاء، أي: يريهم الله ذلك بقدرته. وقُرِي: (فئةٍ تقاتل وأخرى كافرة) بالجر على البدل من فئتين، وبالنصب على الاختصاص؛ أو على الحال من الضمير في ﴿الْتَقَتَا﴾. ﴿رَأَى الْعَيْنِ﴾ يعني رؤية ظاهرة مكشوفة لا لبس فيها، معاينة كسائر المعاينات. ﴿وَاللَّهُ يُؤَيِّدُ بِنَصَرِهِ﴾ كما أيد أهل بدر في تكثيرهم في عين العدو.

ومثله، نحو أن يقال: ضعفت العشرة، فذلك عشرون بلا خلاف، وإذا قلت: أعطه ضعفتي واحد، فإن ذلك اقتضى الواحد ومثليه، وذلك ثلاثة؛ لأن معناه: الواحد واللدان يزواجه، هذا إذا كان الضعف مضافاً، فإذا لم يكن مضافاً فقلت: الضعفتين، قيل: ذلك يجري مجرى الزوجين في أن كلا منهما يزواج الآخر، فلا يخرجان عن الاثنين، بخلاف ما إذا أضيف الضعفتان إلى واحد فيثلثهما، نحو: ضعفتي الواحد^(١).

قوله: (وبالنصب على الاختصاص) أي: على المدح، يعني: اذكر فئة لا يخفى شأنها، وهي التي تُجاهد في سبيل الله، وعلى هذا «وأخرى كافرة» منصوبة على الذم؛ لأنها مقابلة لها ومعطوفة عليها.

قوله: (أو على الحال من الضمير في ﴿الْتَقَتَا﴾)، قال أبو البقاء: ويُقرأ «فئة» بالنصب فيها على أن يكون حالاً من الضمير في ﴿الْتَقَتَا﴾، تقديره: التقتا مؤمنة وكافرة، و«فئة»، و«أخرى»، على هذا: توطئة للحال^(٢). يريد: أن لفظة «فئة»، ولفظة «أخرى» في القرآن مؤطَّتان للحال، والحال هي: مؤمنة وكافرة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وعبر بقوله: ﴿تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ عن قوله: «مؤمنة» لأنه مُقابل لقوله: «كافرة».

(١) «مفردات القرآن»، ص ٥٠٨-٥٠٩.

(٢) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٣).

[﴿ زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ ﴾ * قُلْ أَوْفَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّتْ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَأَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ * الَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا إِنَّا أَفْعَفْنَا غَفْرًا لَنَا ذُنُوبَنَا وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ ﴾ * الصَّابِرِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالْقَانِتِينَ وَالْمُنْفِقِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ ﴿ ١٤ - ١٧]

﴿ زَيْنَ النَّاسِ ﴾ المزيّن هو الله سبحانه وتعالى؛ للابتلاء كقوله: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَا مَا عَلَى الْأَرْضِ زِينَةً لَهَا لِنَبْلُوهُمْ ﴾ [الكهف: ٧]. ويدل عليه قراءة مجاهد: (زَيْنَ للناس) على تسمية الفاعل. وعن الحسن: الشيطان، والله زينها لهم؛

قوله: (المزيّن هو الله سبحانه وتعالى للابتلاء)، قال القاضي: لأنه الخالق للأفعال والدواعي، ولعله زينته ابتلاءً أو لأنه يكون وسيلة إلى السعادة الآخروية إذا كان على وجه يرتضيه الله، ولأنه من أسباب التعيش وبقاء النوع^(١).

وقلت: الأول يُناسب المقام، لقوله تعالى: ﴿ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴾ [آل عمران: ١٤] وقوله: ﴿ قُلْ أَوْفَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِنْ ذَلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٥]، وتسمية المذكورات بالخير على زعم طالبيها، ونحوه قوله تعالى: ﴿ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَلَلْآخِرَةُ خَيْرٌ لِّ الَّذِينَ يُنْقُونَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [الأنعام: ٣٢].

الراغب: أصل الشهوة نزوع النفس إلى ما تريده، وذلك في الدنيا ضربان: صادقة وكاذبة، فالصادقة: ما يختل البدن من دونه، كشهوة الطعام عند الجوع، والكاذبة: ما لا يختل من دونه^(٢)، وقد يُسمى المشتبه شهوة، قال تعالى: ﴿ زَيْنَ النَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ ﴾ يَحْتَمِلُ الشَّهَوَاتَيْنِ، وقوله تعالى: ﴿ وَاتَّبِعُوا الشَّهَوَاتِ ﴾ [مريم: ٥٩] من الشهوات الكاذبة، ومن المشتبهات المستغنى

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٥١).

(٢) في (ط): «ما لا يختل بدونه».

لأننا لا نعلم أحداً أذم لها من خالقها ﴿حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ جَعَلَ الْأَعْيَانَ التي ذَكَرَهَا شَهَوَاتٍ؛ مبالغَةً في كونها مشتهاةً محروصاً على الاستمتاع بها. والوجهُ أن يقصدَ تحسيسها فيسميها شهواتٍ؛ لأن الشهوةَ مسترذلةً عندَ الحكماء، مذمومٌ من اتبعها، شاهدٌ على نفسه بالبهيمية، وقال: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ ثم جاء التفسير؛

عنها، وقوله تعالى في صفة الجنة: ﴿وَفِيهَا مَا اشْتَهَى الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ﴾ [الزخرف: ٧١] من الصادقة^(١).

قوله: (جَعَلَ الْأَعْيَانَ التي ذَكَرَهَا شَهَوَاتٍ) يعني حينَ أوقعَ الشهواتِ مُبِهاً أولاً ثم بيّنَ بالمذكورات، عَلِمَ أَنَّ الْأَعْيَانَ هي عَيْنُ الشَّهَوَاتِ، كأنه قيل: زَيْنَ حُبِّ الشَّهَوَاتِ التي هي النساء، فجردَ عن النساءِ شيءٌ يسمّى شَهَوَاتٍ، وهي نفسُ الشَّهَوَاتِ، نحو: في البيضةِ عشرونَ رطلاً حديداً، كأنه قيل: هذه الأشياءُ خُلقت للشَّهَوَاتِ وللإستمتاعِ بها لا غيرُ، لكنَّ المقامَ يقتضي الذمَّ، ولفظُ الشَّهوةِ عندَ العارفينَ مُستردلٌ، والتمتعُ بها نصيبُ البهائم، وهو المرادُ من قوله: «والوجهُ أن يقصدَ تحسيسها».

قوله: (من اتبعها) متعلقٌ بقوله: «مذموم»، مفعولٌ أقيمَ مقامَ الفاعل، و«شاهدٌ على نفسه بالبهيمية» بدلٌ من قوله: «مذمومٌ من اتبعها»؛ لأنَّ «شاهدٌ» مُستندٌ إلى ضميرٍ من اتبعها.

قوله: (وقال: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ﴾)، قيل: هذه الجملةُ مستأنفةٌ، وليست بها^(٢)؛ لأنَّ الجملةَ المستأنفةَ المقرونةَ بالعاطفة لا تكونُ إلا مُعترضةً أو مُذيلةً، وهذه ليست كذلك، بل هي معطوفةٌ على قوله: «جَعَلَ الْأَعْيَانَ»، ويكون قوله: «والوجهُ أن يقصد»، كالإضراب عن قوله: «جعل»، ثم بنى الكلامَ على الثاني وقال: ﴿زَيْنَ﴾ أي: جَعَلَ الْأَعْيَانَ نفسَ الشَّهَوَاتِ مبالغَةً، لا بل قصدَ تحسيسها، وسأها شَهَوَاتٍ، يعني سَأها شَهَوَاتٍ ابتداءً تحسيساً لها.

(١) «مفردات القرآن»، ص ٤٦٨-٤٦٩.

(٢) أي: ليست استئنافية.

ليقرَّرَ أوَّلاً في النفوسِ أنَّ المزيَّنَ لهم حُبُّه ما هو إلا شهواتٌ لا غير، ثم يفسِّره بهذه الأجناس، فيكون أقوى لتخصيسها وأدلَّ على ذمِّ من يستعظمها، ويتهالك عليها، ويرجِّح طلبها على طلب ما عند الله. والقنطار: المأل الكثير. قيل: ملء مسك ثور، وعن سعيد بن جبير: مئة ألف دينار. ولقد جاء الإسلام يوم جاء وبمكة مئة رجل قد قنطروا. ﴿وَالْمُنْتَظَرَةَ﴾ مبنية من لفظ القنطار؛ للتوكيد، كقولهم: ألف مؤلفة، وبدره مبدرة.

قوله: (حبه). الضمير راجع إلى اللام في «المزيَّن» لأنها موصولة، أي: الذين زين لهم.

قوله: (ما هو إلا شهواتٌ لا غير) من التراكيب التي منعها صاحب «الفتاح»، وقال: لا يصح: ما زيد إلا قائم لا قاعد، ولا: ما يقوم إلا زيد لا عمرو، والسبب أن «لا» العاطفة من شرط منفيها أن لا يكون منفيها قبلها بغيرها من كلمات النفي^(١). وقيل في العذر: ليست «لا» في قوله: «لا غير» للعطف، بل هو لمجرد النفي، وقوله: «لا غير» صفة لـ «شهوات»^(٢)، أي: ما هو إلا شهواتٌ موصوفة بأنها ليست غير الشهوات، أي: موصوفة بأنها شهواتٌ صرفة.

وقلت: هذا العذر إن صحَّ في هذا المقام فكيف يصحَّ في قوله في النساء: «ما أردنا يتحاكمننا إلى غيرك إلا إحساناً لا إساءة»^(٣)، إذ لا يجوز فيه إلا العطف؛ لأنَّ اسم «لا» المفرد لا يكون منصوباً أبداً، بل إذا كان مضافاً أو مشبهاً به، والحق جوازه على تأكيد ما هو منفي قبلها. قوله: (والقنطار: المأل الكثير)، الراغب: القنطرة من المال: مقدار ما فيه عبور الحياة، تشبيهاً بالقنطرة، وذلك غير محدود القدر، وإتيا هو بحسب الإضافة كالغني، فربَّ إنسانٍ يستغني بالقليل، وآخر لا يستغني بالكثير، ولما قلنا: اختلفوا في حده، فقيل: أربعون أوقية، وقال الحسن: ألف ومئتا دينار، إلى غير ذلك، كاختلافهم في حد الغني، ﴿وَالْقَنْطَلِيرِ﴾ المُنْتَظَرَةَ ﴿أي: المجموعة قنطاراً قنطاراً، كقولهم: دراهمٌ مئدرهمة، ودنانيرٌ مئدرة﴾^(٤).

(١) «فتاح العلوم»، ص ١٢٧.

(٢) قوله: «الشهوات» من (ط).

(٣) انظر: (٥: ٤٣).

(٤) «مفردات القرآن»، ص ٦٧٧. وانظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٤٨-٤٥٠).

و﴿الْمُسَوِّمَةِ﴾: المعلّمة، من السومة وهي العلامة؛ أو المطهّمة؛ أو المرعيّة، من أسام الدابة وسومها. ﴿وَالْأَنْعَامِ﴾: الأزواج الثمانية. ﴿ذَلِكَ﴾ المذكور ﴿مَتَكُ الْحَيَوَةِ الدُّنْيَا﴾ ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا عِنْدَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٌ﴾ كلامٌ مستأنفٌ، فيه دلالةٌ على بيان ما هو خيرٌ من ذلكم، كما تقول: هل أدلك على رجلٍ عالمٍ؟ عندي رجلٌ صفته كيت وكيت، ويجوز أن يتعلّق اللّام بـ«خير» واختصّ المتقين؛ لأنهم هم المتفعمون به وترفع ﴿جَنَّاتٌ﴾ على: هو جناتٌ، وتنصّره قراءةٌ من قرأ: (جناتٍ) بالجرّ على البدلٍ من «خير».....

قوله: (أو المطهّمة)، الأساس: جَوَادٌ مُطَهَّمٌ: تامُّ الحُسن، ورجُلٌ مُطَهَّمٌ.

قوله: (هل أدلكم^(١) على رجلٍ عالمٍ؟ عندي رجلٌ)، قوله: «عندي رجلٌ» مثالٌ لقوله: ﴿لِلَّذِينَ اتَّقَوْا﴾، فيكون «رجلٌ عالمٌ» نظيرٌ «يُخَيَّرُ بَيْنَ ذَلِكَ» ، وذلك يؤهّم أن «مِنَ ذَلِكَ» صفةٌ لـ«خير»، وليس به.

قال أبو البقاء: ﴿مِنَ ذَلِكَ﴾ في موضع نصبٍ بـ«خير»، أي: بما يُفضّل ذلك، ولا يجوز أن يكون صفةً لـ«خير»؛ لأنّ ذلك يوجب أن تكون الجنة وما فيها مما رُغبوا فيه بعضاً لما رُهدوا فيه من الأموال ونحوها^(٢).

قوله: (وترفع ﴿جَنَّاتٌ﴾ على هو جنات)، وهو نحو قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتُمْ بِشِرِّ مَنِ ذَلِكُمْ وَالنَّارُ﴾ [الحج: ٧٢].

قوله: (وتنصّره قراءةٌ من قرأ «جناتٍ» بالجرّ على البدل)^(٣)؛ لأنّ جناتٍ حينئذٍ بيانٌ للخير كما أن قوله: «هو جناتٌ»: تفسيرٌ له، قال أبو البقاء: هو: صفةٌ لخير، و﴿خَلِيدِينَ﴾: حالٌ مقدّرةٌ من ضمير ﴿اتَّقَوْا﴾، والعامل الاستقرار، أو من الهاء في ﴿تَحْتِهَا﴾^(٤).

(١) كذا عند الطيبي رحمه الله، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي النسخ المطبوعة منه: «هل أدلك».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٥).

(٣) ذكرها أبو حيّان الأندلسي في «البحر المحيط» (٢: ٣٩٩) وعزاها ليعقوب.

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٥).

﴿وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ﴾ يثبُ وَيَعاقِبُ عَلَى الاستحقاق، أو بصيرٌ بالذين اتقوا وبأحوالهم؛ فلذلك أعد لهم الجنات.

﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ نَصَبٌ عَلَى المدح، أو رَفْعٌ، ويمجوزُ الجرُّ صفةً للمتقين، أو للعباد. والواو المتوسطة بين الصفات؛ للدلالة على كمالهم في كلِّ واحدةٍ منها، وقد مرَّ الكلامُ في ذلك. وخصَّ الأسحار، لأنهم كانوا يقدمون قيامَ الليل،

قوله: (أو بصيرٌ بالذين اتقوا وبأحوالهم، فلذلك أعد لهم الجنات)، يعني العباد، مظهرٌ أقيم موضع المضمَر لتلك العلة، ويُمكن أن يقال: والله بصيرٌ بالعباد المتقين وبما يصلحهم ويُرديهم، وأن إيثار الآخرة على الدنيا وزيتها خيرٌ لهم، فلذلك أنبأهم بما هو خيرٌ لهم، والأنسب أن يجعل قوله: ﴿الَّذِينَ يَقُولُونَ﴾ الآية واردةً على المدح تربيةً لمعنى وضع المظهر موضع المضمَر، ويعضدُ هذا الوجه ما روينا عن رسولِ الله ﷺ: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ عَبْدًا حَمَاهُ الدُّنْيَا كَمَا يَظَلُّ أَحَدُكُمْ يَحْمِي سَقِيمَةَ الْمَاءِ»، أخرجه الترمذي^(١) عن قتادة^(٢).

وعن البخاريِّ ومسلم، عن رسولِ الله ﷺ: «إِنَّمَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي مَا يَفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزَيْتِيهَا» الحديث^(٣).

وإنما خصَّ الماء في الحديث الأول بالذكر تشبيهاً لطالب الدنيا بالمستسقي.

قوله: (وقد مرَّ الكلامُ في هذا^(٤)) أي: في أولِ البقرة عند قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾^(٥).

(١) سنن الترمذي (٢٠٣٦) وأخرجه الحاكم في «المستدرک» (٤: ٢٠٧) وصحَّحه ابن حبان (٦٦٩)، وفيه تمامٌ تخريجه.

(٢) يعني ابن النعمان.

(٣) أخرجه البخاري (١٤٦٥) ومسلم (٢٤٧٠).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «في ذلك».

(٥) انظر: (٢: ٩٧ - ١٠٠).

فيحسُن طلبُ الحاجةِ بعده ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]. وعن الحسن: كانوا يصلونَ في أولِ اللَّيْلِ حتى إذا كانَ السَّحَرُ أخذوا في الدعاءِ والاستغفار، هذا نهارُهم وهذا ليْلهم.

[﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَالِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ * إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَأَسْلَمُوا وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَفِيئًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ * ١٨ - ١٩]

سُبِّهَتْ دلالتُه على وحدانيته بأفعاله الخاصّة التي لا يقدرُ عليها غيره، وبما أُوحي من آياته الناطقةِ بالتوحيد، كسورة الإخلاص، وآية الكرسي وغيرهما - بشهادةِ الشاهدِ في البيانِ والكشف، وكذلك إقرارُ الملائكةِ وأولي العلمِ بذلك واحتجاجهم عليه. ﴿قَالِمًا بِالْقِسْطِ﴾: مقيماً للعدلِ فيما يقسمُ من الرزاقِ والآجال، ويشبُّ ويعاقب، وما يأمرُ به عباده من إنصافٍ بعضهم لبعض،.....

قوله: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، وعن ابن عباس: هذه الكلمُ لا تُقبلُ ولا تصعدُ إلى السماءِ فتكتبُ حيثُ تكتبُ الأعمالُ المقبولةُ إلا إذا اقترنَ بها العملُ الصالحُ، والكلمُ الطيبُ: كلُّ ذكْرٍ من تهليلٍ وتكبيرٍ وتسييحٍ وقراءةِ قرآنٍ واستغفارٍ^(١)، وهاهنا العملُ الصالحُ الذي يرفعُ الاستغفارَ بالأسحارِ هو: قيامُ اللَّيْلِ.

قوله: (سُبِّهَتْ دلالتُه على وحدانيته بأفعاله الخاصّة)، الباءُ في «أفعاله» كالباءِ في «كتبتُ بالقلم»، والباءُ في «بشهادة» متعلّقةٌ بـ «سُبِّهَتْ».

قوله: (وكذلك إقرارُ الملائكةِ أي: وكذلك سُبِّهَتْ إقرارُ الملائكةِ وأولي العلمِ بالتوحيد واحتجاج الملائكةِ وأولي العلمِ على التوحيدِ بشهادةِ الشاهدِ في البيان، فالباءُ في «بذلك»: متعلّقٌ بالإقرار، لا بـ «سُبِّهَتْ»، كما ظنَّ، لدلالةِ تعلقِ الجارِّ والمجرور، أعني: «عليه»، بقوله:

(١) ذكره الطبري في «التفسير» (١٠: ٣٩٩) والبخاري في «معالم التنزيل» (٦: ٤١٥).

والعمل على السوية فيما بينهم، وانتصابه على أنه حال مؤكدة منه كقوله: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾ [البقرة: ٩١]. فإن قلت: لم جاز إفراده بنصب الحال دون المعطوفين عليه؟ ولو قلت: جاءني زيد وعمر وراكبا لم يجز. قلت: إنما جاز هذا؛ لعدم الإلباس، كما جاز في قوله: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً﴾ [الأنبياء: ٧٢].....

«واحتجاجهم»، وأن الضمير واسم الإشارة راجعان إلى شيء واحد وهو التوحيد، وعطف قوله: «بما أوحى» على «أفعاله» ليؤذن بأن الشهادة من الله إما فعلياً أو قولي، وأتى بقوله: «وكذلك إقرار الملائكة» على التفریع^(١) والتشبيه، ليعلم الفصل بين الشهادتين، والفرق بين الداليتين، فإن شهادة الله: نصب الأدلة وإنزال الوحي، وشهادة الملائكة وأولي العلم: الإقرار بالتوحيد والاحتجاج عليه، ولهذا فصل الله تعالى شهادة الملائكة وأولي العلم من شهادته بالمفعول وهو قوله: ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾، فالمشبه: دلالة الله على التوحيد بالفعل والقول، وإقرار الملائكة وأولي العلم واحتجاجهم، والمشبه به: شهادة الشاهد، ووجه الشبه: البيان والكشف؛ لأنه شامل للمعاني، وهو أيضاً عقلي، فلاستعارة مصرية تبعية^(٢) لأن الطرف المذكور هو المشبه به، وهو فعل.

قوله: (والعمل على السوية فيما بينهم) أي: في معاملاتهم من التعادل في الأخذ والعطاء والوزن والكيل، قال الله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥].

قوله: (حال مؤكدة منه) أي: من فاعل ﴿شَهِدَ﴾ لقوله فيما بعد: قد جعلته حالاً من فاعل ﴿شَهِدَ﴾.

(١) التفریع: من الاستطراد وهو أن يثبت حكم لشيء بينه وبين أمر آخر نسبة وتعلق بعد أن يثبت ذلك الحكم لمنسوب آخر لذلك الأمر. انظر: «علوم البلاغة» ص ٤٠٧، و«معجم المصطلحات البلاغية»، ص ٤٩٢-٤٩٣.

(٢) الاستعارة المصرية التبعية هي: أن يكون اللفظ المستعار فعلاً أو اسم فعل أو اسماً مشتقاً أو اسماً مبهماً أو حرفاً نحو: نامت همومي عني. انظر: «جواهر البلاغة»، ص ٣١٠.

أن انتصب ﴿نَافِلَةً﴾ حالاً عن يعقوب. ولو قلت: جاءني زيدٌ وهندٌ راكبًا جازاً؛ لتمييزه بالذكورة، أو على المدح. فإن قلت: أليس من حق المنتصب على المدح أن يكون معرفة كقولك: الحمد لله الحميد، «إنا - معشر الأنبياء - لا نُورث».

إنا - بني نَهْشَلٍ - لا ندعي لأبٍ

قلت: قد جاء نكرة كما جاء معرفة، وأنشد سيويه فيما جاء منه نكرة قول الهذلي:

ويأوي إلى نسوة عطلٍ وشعثاً مراضع مثل السعالي

قوله: (أن انتصب ﴿نَافِلَةً﴾ هو فاعل لـ «جاز».

قوله: (إنا معشر الأنبياء لا نُورث) (١)، والرواية عن الأئمة: «لا نُورثُ، ما تركناه صدقة» (٢).

قوله: (إنا بني نَهْشَلٍ لا ندعي لأبٍ) تمامه:

عنه ولا هو بالأنباء يشرينا (٣)

المعنى: إنا، أعني بني نَهْشَلٍ، ندعي: من الدعوة، وعنه: يتعلّق به، يقال: ادعى فلانٌ في بني هاشم: إذا انتسب إليهم، وادعى عنهم: إذا عدل بنسبتهم عنهم، كما يقال: رغب فيه وعنه، وقوله: «لأبٍ» أي: لأجل أبٍ، شريته يجيء بمعنى بعته، أي: إنا لا نرغب عن أبنائنا فنتسب إلى غيره، وهو لا يرغب عنا فيتبني غيرنا ويبيعنا به، فقد رضي كلُّ منّا بصاحبه.

قوله: (ويأوي إلى نسوة) (٤) الضمير في «يأوي»: للصادق، وعطل: جمع عاطل،

(١) أخرجه هذا اللفظ الإمام أحمد في «المسند» (٩٩٧٣)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٦٣٠٩) بإسنادٍ صحّحه العلامة أحمد محمد شاكر في تعليقه على «المسند» (١٩: ٩٢).

(٢) وهي مخرجة في «الصحيحين» وغيرهما. انظر: «صحيح البخاري» (٦٧٢٧) وصحيح مسلم (١٧٥٩) وغيرهما.

(٣) البيت منسوب لبشامة بن حزن النهشلي وهو في «الكامل» للمبرّد (١: ١١١) و«شرح شذور الذهب» لابن هشام، ص ٢١٨، و«شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ١٠٢).

(٤) البيت لأمية بن أبي عائذ الهذلي وهو هكذا:

فإن قلت: هل يجوز أن يكون صفةً للمنفي، كأنه قيل: لا إله قائمًا بالقسط إلا هو؟ قلت: لا يبعد، فقد رأيناهم يتسعون في الفصل بين الصفة والموصوف. فإن قلت: قد جعلته حالاً من فاعل ﴿شَهِدَ﴾ فهل يصح أن يتصبَّ حالاً عن ﴿هُوَ﴾ في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾؟ قلت: نعم؛ لأنها حالٌ مؤكدة، والحال المؤكدة لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادةً في فائدتها عاملٌ فيها، كقولك: أنا عبدُ الله شجاعاً،

أي^(١): لا حِلِّيَّ عليهنَّ، شعناً: جمعُ شعْثاء، وهي التي لا تُسْرَحُ شعرها ولا تغسله، ومراضيع: يُحْتَمَلُ أن يكون جمعُ «مِرضاع»: وهي كثيرة الإرضاع، وأن يكون جمعُ «مِرضع»، والسعالِي: جمعُ سِعالَة، وهي أخبثُ الغيلان، ونَصَبُ «شُعْثاء» على الترحُّمِ بفعلٍ مضمر، أو على الدَّم، وأتى بالواو ليَدُلَّ على كمالِ ذمِّها وسوءِ حالها، كأنه قيل: ويأوي إلى نسوةٍ عَطَلٍ وأدَمَّ شعْثاء، وفي تخصيصِ مراضيعٍ تميمٍ للدَّم، ومن ثم قيل: فلانةٌ تأكلُ من ثدييها^(٢).

قوله: (والحالُ المؤكدة لا تستدعي) أي: الحالُ المؤكدة لا توجبُ أن يكون عاملُها مستقرّاً في الجملة التي الحالُ زيادةً في فائدتها، بل إن كان في الجملة عاملٌ جازاً، كقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ﴾، وإن لم يكن فيها عاملٌ، كقولك: أنا عبدُ الله شجاعاً أيضاً: جازاً، وظهَرَ من هذا أن الحالَ المؤكدة ليس بلازم أن يكون مجيئها على إثرِ جملةٍ عقدها من اسمين لا عملَ لهما فيها كما في «المفصل»^(٣)؛ لأن ذلك شرط، فحُذِفَ عاملُها على سبيلِ الوجوب.

ويأوي إلى نسوةٍ عَطَلٍ وشعْثاء مراضيع مثل السعالِي

وهو في شرح ديوان الهذليين للسكري (٢: ٥٠٧) وروايته فيه:

له نسوةٌ عاطلات الصدو ر عوجٌ مراضيعُ مثل السعالِي

و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢: ١٨)، و«خزانة الأدب» للبغدادي (١: ٤١٧).

(١) قوله: «أي» سقط من (ي) و(د).

(٢) انظر: «جهرة الأمثال» (٢: ١١) وفيه: «تجوعُ الحرّة ولا تأكلُ من ثديها»، و«المستقصى» (٢: ٢٠)

وفيه: «ثديها»، قال الزمخشري: يضرب في الاحتراس من مدتسات المكاسب.

(٣) ص ٦٣.

وكذلك لو قلت: لا رجل إلا عبد الله شجاعاً، وهو أوجهٌ من انتصابه عن فاعل ﴿شَهِدَ﴾ وكذلك انتصابه على المدح. فإن قلت: هل دخل قيامه بالقسط في حكم شهادة الله والملائكة وأولي العلم كما دخلت الوحدانية؟ قلت: نعم إذا جعلته حالاً من «هو»، أو نصباً على المدح منه، أو صفةً للمنفى، كأنه قيل: شهد الله والملائكة وأولوا العلم أنه لا إله إلا هو، وأنه قائمٌ بالقسط. وقرأ عبدُ الله: (القائم بالقسط) على أنه بدلٌ من ﴿هُوَ﴾، أو خبرٌ مبتدأٌ محذوف. وقرأ أبو حنيفة: (قِيماً بالقسط) ﴿الْعَزِيزُ الْعَكِيمُ﴾: صفتان مقررتان لهما وَصَفَ به ذاته من الوحدانية والعدل، يعني: أنه العزيز الذي لا يُغَالِبُهُ إلهٌ آخرٌ، الحكيمُ الذي لا يَعْدِلُ عن العَدْلِ في أفعاله. فإن قلت: ما المرادُ بأولي العلم الذين عَظَّمَهُم هذا التعظيم؛ حيثُ جَمَعَهُم معه ومع الملائكة في الشَّهادة على وَحْدَانِيَّتِهِ وَعَدْلِهِ؟ قلتُ: هم الذين يُبْتِغُونَ وَحْدَانِيَّتَهُ وَعَدْلَهُ بِالْحُجَجِ السَّاطِعَةِ، والبراهين القاطعة، وهم علماء العَدْلِ والتوحيد.

قال أبو البقاء: ﴿قَائِمًا﴾ حالٌ من ﴿هُوَ﴾، والعامِلُ فيه معنى الجملة، أي: يُفَرِّدُ قائماً، وقيل: هُوَ: حالٌ من اسم الله أي: شهد لنفسه بالوحدانية، وهي حالٌ مؤكدةٌ على الوجهين^(١). قوله: (وهو أوجهٌ) أي: جعلُ ﴿قَائِمًا﴾ حالاً من ﴿هُوَ﴾ أوجهٌ، قال صاحبُ «التقريب»: وهو أوجهٌ، أي: من انتصابِ ﴿قَائِمًا﴾ عن فاعلِ ﴿شَهِدَ﴾ ومن انتصابه على المدح عنه للقرّب، ولكون القيامِ بالقسطِ مشهوداً عليه كالتوحيد، وللإستغناء عن عُدْرِ تَكْرِيرِ المدح، وإنما يكونُ مشهوداً عليه إذا جُعِلَ حالاً من ﴿هُوَ﴾ أو نصباً على المدح أو صفةً للمنفى، كأنه قيل: شهدوا أنه لا إله إلا هو وأنه قائمٌ بالقسط^(٢)، وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ أن انتصابه على المدح أوجهٌ من أن يكونَ حالاً من فاعلِ ﴿شَهِدَ﴾ لدخوله في حكم أنه من شهادة الله والملائكة وأولي العلم.

(١) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٢٤٧).

(٢) انظر: «تقريب التفسير» (٤١/ب).

وَقُرِئَ: ﴿أَنْتُمْ﴾ بالفتح، و﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ بالكسرِ على أن الفعل واقع على ﴿أَنْتُمْ﴾ بمعنى: شهد الله على أنه، أو: بأنه، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْسِنَةٌ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ مؤكدةٌ للجملة الأولى. فإن قلت: ما فائدة هذا التوكيد؟ قلت: فائدتها: أن قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ توحيدٌ، وقوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ تعديلٌ، فإذا أزدقه قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ أَلْسِنَةٌ﴾ فقد آذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد، وهو الدين عند الله، وما عداه فليس عنده في شيء من الدين.....

قوله: (و﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ بالكسر) أي: قرئ بالكسر، قرأها الجماعة إلا الكسائي فإنه قرأها بالفتح^(١)، قال القاضي: مَنْ فَتَحَ جَعَلَهُ بَدَلًا مِنْ ﴿أَنْتُمْ﴾: بَدَلَ الْكُلِّ إِنْ فَسَّرَ الْإِسْلَامُ بِالْإِيْمَانِ، وَبَدَلَ الْإِسْتِهْمَالِ إِنْ فَسَّرَ بِالشَّرِيعَةِ، وَمَنْ كَسَرَ (إِنَّ) وَفَتَحَ «أَنَّ» أَوْ قَعَّ الْفِعْلَ عَلَى الثَّانِي وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضًا، أَوْ أَجْرَى ﴿شَهِدَ﴾ بِمَجْرَى «قَالَ» تَارَةً، وَبِمَجْرَى «عَلِمَ» أُخْرَى، لِتَضْمِينِهِ مَعْنَاهُمَا^(٢).

قوله: (جملةٌ مستأنفةٌ مؤكدةٌ للجملة الأولى) أي: مذيّلةٌ مُعْتَرِضَةٌ، على أسلوبِ قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبَعَ مَلَائِكَةً حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، وإِنَّمَا كَانَتْ مَذِيْلَةً لِأَنَّ الشَّهَادَةَ بِالْوَحْدَانِيَّةِ وَبِالْعَدْلِ وَالْعِزَّةِ وَالْحِكْمَةِ هِيَ أَشُّ الدِّينِ وَقَاعِدَةُ الْإِيْمَانِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ الدِّينَ أَعَمُّ مِنَ الْإِعْتِقَادِ الَّذِي هُوَ التَّصَدِيقُ، ثُمَّ إِنَّ التَّذْيِيلَ صُدِّرَ بِهِ ﴿إِنَّ﴾ وَخُصِّصَ بِقَوْلِهِ: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ رِفْعَةِ الْمَنْزِلَةِ، ثُمَّ التَّعْرِيفُ فِي الْخَبَرِ، الَّذِي هُوَ ﴿أَلْسِنَةٌ﴾، جَاءَ لِقَصْرِ الْمُسْتَدِّ عَلَى الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾: ظَرْفٌ، وَالْعَامِلُ فِيهِ ﴿الَّذِينَ﴾ وَليْسَ بِحَالٍ؛ لِأَنَّ «إِنَّ» لَا تَعْمَلُ فِي الْحَالِ^(٣).

قوله: (فقد آذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد، وهو الدين عند الله، وما عداه فليس عنده في شيء من الدين) يريد أن قوله: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ يدلُّ على إثبات التوحيد،

(١) انظر: «التيسير»، ص ٨٧، و«الكشف» لمكي (١: ٣٣٨).

(٢) «معالم التنزيل» (١: ١٥٣).

(٣) «التبيان في أعراب القرآن» (١: ٢٤٨).

وقوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ على العدل، وأن قوله: ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ صِفَتَانِ مَقْرَرَتَانِ لَهَا، وَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ جُمْلَةٌ مُؤَكَّدَةٌ لِمَا سَبَقَ، وَمَعْنَاهَا مَعْنَاهَا، فَلَزِمَ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ الدِّينُ عِنْدَ اللَّهِ دِينَ مَنْ يَقُولُ بِالْعَدْلِ وَالتَّوْحِيدِ، وَيَلْزَمُ مِنَ الْمَفْهُومِ أَنَّ دِينَ مَخَالِفِهِمْ لَا يَكُونُ مِنَ الدِّينِ فِي شَيْءٍ.

وقلت: إِنَّمَا نَشَأَتْ هَذِهِ الْجَسَارَةُ مِنْ تَأْوِيلِهِ قَوْلَهُ: ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ بِمَا اشْتَهَاهَا، فَإِنَّهُ فَسَّرَ الْعَزِيزَ بِقَوْلِهِ: «الَّذِي لَا يُعَالِيهِ إِلَهٌ آخَرُ» لِيَدُلَّ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَحَمَلَ الْحَكِيمَ عَلَى: «الَّذِي لَا يَعْدِلُ عَنِ الْعَدْلِ فِي أَعْمَالِهِ» لِيَدُلَّ عَلَى الْعَدْلِ، فَتَكُونَانِ صِفَتَيْنِ مَقْرَرَتَيْنِ لِمَا سَبَقَ، فَهَلَّا حَمَلَهُمَا عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ اللَّغَةُ وَالْمَقَامُ لِيَنْظُرَ: هَلْ يَكُونُ دِينُ الْإِسْلَامِ سِوَى مَذْهَبِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؟ وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا ذَكَرَ التَّوْحِيدَ وَالتَّعْدِيلَ، وَأَرَدَ فَهَهَا عَلَى وَجْهِ التَّكْمِيلِ وَالتَّوَكِيدِ مَعْنَى الْعِزَّةِ وَالْحِكْمَةِ، لِيَدُلَّ قَوْلُهُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ عَلَى التَّوْحِيدِ الصَّرْفِ، وَ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى يُجْرِي الْأُمُورَ كُلَّهَا عَلَى الْإِسْتِقَامَةِ وَالسَّدَادِ، وَقَوْلُهُ: ﴿الْعَزِيزُ﴾ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْقَوِيُّ الْقَادِرُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، الْغَالِبُ الَّذِي لَا يَغْلِبُهُ شَيْءٌ، فَيُقِيدُ مَعْنَى أَنَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ فَلَا يَتَصَرَّفُ فِي مُلْكِهِ أَحَدٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿الْحَكِيمُ﴾ عَلَى أَنَّهُ هُوَ الْمُحْكِمُ لِحَلْقِ الْعَالَمِ، الْعَالِمُ بِلُطْفِهِ غَوَامِضَ الْعُلُومِ الَّتِي تَخْفَى عَلَى الْغَيْرِ فَلَا يَقِفُ عَلَى أَسْرَارِ حِكْمَتِهِ أَحَدٌ، جَاءَ (١) بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ - كَمَا قَالَ (٢) - مُؤَكَّدًا لِمَا سَبَقَ لِيُؤَدِّنَ أَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ حَقِيقَةً، وَالْأَسْلُوبُ وَاللُّغَةُ يُسَاعِدَانِ هَذَا التَّقْرِيرَ.

أَمَّا الْأَسْلُوبُ فَإِنَّهُ كَرَّرَ قَوْلَهُ: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ لِيُنَاطَ بِهِ مَا لَمْ يُنْطَ بِهِ أَوْلًا، وَهُوَ مَعْنَى ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾، فَلَوْ حَمَلَ الْوَصْفَانِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَى الزِّيَادَةِ مَعَ التَّأَكِيدِ، مِنْ غَيْرِ تَعَسُّفٍ وَتَأْوِيلٍ بَعِيدٍ، كَانَ أَوْلَى مِمَّا حَمَلْنَا عَلَى مَجْرَدِ التَّأَكِيدِ عَلَى أَنَّ الْمَقَامَ مَعَ الْأَوَّلِ كَمَا سَبَقَ.

(١) جواب «لما».

(٢) أي: الزمخشري.

وأما اللغة فقد ذَكَرَ الأزهرِيُّ في «شَرْحِ أسماءِ الله الحُسنى» أنَّ العزیزَ هُوَ: الممتنعُ الذي لا يَغلبُه شيءٌ، مِنْ: عَزَّ يَعِزُّ، بكسرِ العینِ: إذا غَلَبَ، والفاعلُ (١): عازٌّ وعزیز، قال اللهُ تعالى: ﴿وَعَزَّيْ فِي الْخِطَابِ﴾ [ص: ٢٣] أي: غلبني، فهو عامٌّ في معنى الغلبة، وتخصيصُه بأن لا يُغالبُه إلهٌ آخَرُ لا دليلَ عليه، والحكيمُ: المُحكِمُ لخلقِ الأشياءِ، كما قالوا: عذابُ أليمٍ، أي: مؤلمٍ، والحكيمُ أيضاً: مَنْ كان عالماً بغوامضِ العلمِ مُستنبطاً للطوائفِ المعاني.

وذكرَ المصنِّفُ في آخرِ المائة: «العزیز: القويُّ القادرُ على الثوابِ والعقابِ، والحكيم: الذي لا يُثيبُ ولا يُعاقبُ إلا عن حِكْمَةٍ وصوابٍ» (٢).

وقال الإمامُ: وقد خاضَ صاحبُ «الكشاف» هاهنا في التعصُّبِ للاعتزالِ، ورَعَمَ أنَّ الآيةَ دالةٌ على أنَّ الإسلامَ هُوَ العدلُ والتوحيدُ، وعلى أنَّ مَنْ أجازَ الرؤيةَ أو ذهبَ إلى الجبرِ (٣)، لم يكنْ على دينِ الله الذي هُوَ الإسلامُ، والعجبُ أنَّ أكابرَ المعتزلةِ وعظماهم أفنوا أعمارهم في طلبِ الدليلِ على أنه لو كانَ مرثياً لكانَ جسماً، فما وجدوا فيه سوى الرجوعِ إلى الشاهدِ مِنْ غيرِ جامعِ عقليٍّ وقاطعِ (٤)، وأما حديثُ الجبرِ فالحقُّ في منه (٥) خوَصٌ فيما لا يعنيه؛ لأنه لما اعترفَ بأنَّ الله تعالى عالمٌ بجميعِ الجزئياتِ، واعترفَ بأنَّ العبدَ لا يُمكنُه أن يَقلِبَ عِلْمَ الله تعالى جهلاً فقد اعترفَ بهذا الجبرِ، فمِنْ أينَ هُوَ والحقُّ في هذه المباحثِ! ثمَّ قال: معنى كونه ﴿قَائِماً بِالْقِسْطِ﴾: قائماً بالعدلِ، كما يقال: فلانٌ قائمٌ بالتدبيرِ، أي: يُجربُه على الاستقامة، فالعدلُ منه ما يتصلُ ببابِ الدنيا، ومنه ما هو متصلٌ ببابِ الدِّينِ، أما المتصلُ ببابِ الدنيا فانظُرْ أولاً في كيفيةِ خلقِه الإنسانَ وأعضاءه حتى

(١) أي: اسم الفاعل أو ما في معناه كالصفة المشبهة به.

(٢) انظر: (٥: ٥٤٦).

(٣) يقصد المعتزلة بالجبر إثبات خلق الله لأفعال عباده.

(٤) «نقلي» والذي في الرازي: «من غير جامع عقلي قاطع».

(٥) قوله: «منه» ساقط من (ط).

وفيه أن من ذهب إلى تشبيهه أو ما يؤدي إليه؛ كإجازة الرؤية، أو ذهب إلى الجبر الذي هو محض الجور؛ لم يكن على دين الله الذي هو دين الإسلام، وهذا بين حلي كما ترى! وقرنا مفتوحين، على أن الثاني بدل من الأول، كأنه قيل: شهد الله أن الدين عند الله الإسلام، والبدل هو المبدل منه في المعنى؛ فكان بياناً صريحاً لأن دين الله هو التوحيد والعدل. وقرئ الأول بالكسر والثاني بالفتح، على أن الفعل وقع على (إن)، وما بينهما اعتراض مؤكّد، وهذا - أيضاً - شاهد على أن دين الإسلام هو العدل والتوحيد، فترى القرائت كلها متعاضدة على ذلك. وقرأ عبد الله: (أن لا إله إلا هو)، وقرأ أبي: (إن الدين عند الله للإسلام)، وهي مقوية لقراءة من فتح الأولى وكسر الثانية. وقرئ: (شهداء لله) بالنصب على أنه حال من المذكورين قبله، وبالرفع على: هم شهداء لله. فإن قلت: فعلام عطف على هذه القراءة ﴿وَالْمَلَكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾؟ قلت: على الضمير في (شهداء)، وجاز لوقوع الفاصل بينهما. فإن قلت: لم كرر قوله: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾؟ قلت: ذكره أولاً للدلالة على اختصاصه بالوحدانية، وأنه لا إله إلا تلك الذات المتميزة، ثم ذكره ثانياً بعدما قرن بإثبات الوحدانية إثبات العدل؛ للدلالة على اختصاصه بالأمرين،

ترى عدل الله فيها، ثم انظر إلى اختلاف أحوال الخلق في الحسب والقبح، والغنى والفقر، والصحة والسقم، وطول العمر وقصره، واقطع بأن كل ذلك عدل من الله تعالى.

وأما ما يتصل بالدين فانظر إلى اختلاف الخلق في العلم والجهل، والفطنة والبلادة، والهداية والغبوابة، واقطع بأن كل ذلك عدل وقسط^(١).

قوله: (وقرئ: «شهداء لله» بالنصب على أنه حال من المذكورين) أي: من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾، فعلى هذا: ﴿وَالْمَلَكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ﴾ مبتدأ، والخبر محذوف، أي: هما كذلك، واعتراض بين الحال وصاحبها^(٢). وعلى قراءة الرفع مختصان بالشهادة لا غير، وهذا أقرب، لأن أغلب تلك الصفات، بل الكل مختصة بالإنسان.

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٧: ٢٠٦-٢٠٧).

(٢) وهذه القراءة نسبتها للنحاس في «معاني القرآن» (١: ٣٧١) إلى أبي المهلب؛ عم محارب بن دثار.

كَأَنَّهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا هَذَا الْمَوْصُوفُ بِالصِّفَتَيْنِ؛ وَلِذَلِكَ قَرَنَ بِهِ قَوْلَهُ: ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾؛ لَتَضْمُنُهُمَا مَعْنَى الْوَحْدَانِيَّةِ وَالْعَدْلِ. ﴿الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾: أَهْلُ الْكِتَابِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى، وَاخْتِلَافُهُمْ: أَنَّهُمْ تَرَكُوا الْإِسْلَامَ، وَهُوَ التَّوْحِيدُ وَالْعَدْلُ، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ﴾ أَنَّهُ الْحَقُّ الَّذِي لَا تَحِيدَ عَنْهُ، فَتَلَثَّتِ النَّصَارَى، وَقَالَتِ الْيَهُودُ: عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ، وَقَالُوا: كُنَّا أَحَقَّ بِأَنْ تَكُونَ النَّبُوءَةُ فِينَا مِنْ قُرَيْشٍ، لِأَنَّهُمْ أُمِّيُّونَ، وَنَحْنُ أَهْلُ الْكِتَابِ! وَهَذَا تَجْوِيرٌ لِلَّهِ. ﴿بَفِئَايَا بَيْنَهُمْ﴾ أَي: مَا كَانَ ذَلِكَ الْاِخْتِلَافُ، وَتَظَاهُرُ هَؤُلَاءِ بِمَذْهَبٍ وَهَؤُلَاءِ بِمَذْهَبٍ إِلَّا حَسَدًا بَيْنَهُمْ، وَطَلَبًا مِنْهُمْ لِلرِّيَاسَةِ وَحِظْوَةِ الدُّنْيَا، وَاسْتِبَاعَ كُلِّ فَرِيقٍ نَاسًا يَطَّوُونَ أَعْقَابَهُمْ،

قَوْلُهُ: (كَأَنَّهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا هَذَا الْمَوْصُوفُ بِالصِّفَتَيْنِ)، يَعْنِي: أَثَبَتَ التَّوْحِيدَ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ^(١) لَهُ أَوْ لَا بَدِيلَةَ ﴿لَا﴾ وَ﴿إِلَّا﴾، وَقَرَنَ بِهِ صِفَةَ الْعَدْلِ لَا عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، ثُمَّ كَرَّرَ كَلِمَةَ التَّوْحِيدِ لَتَدُلَّ عَلَى اِخْتِصَاصِهِ بِالصِّفَتَيْنِ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ الْمَرْفُوعَ فِيهَا رَاجِعٌ إِلَى ذَلِكَ الْمَوْصُوفِ بِالصِّفَتَيْنِ، فَيَحْضُلُ مِنْ رَجُوعِ الضَّمِيرِ تَخْصِيصُ الْعَدْلِ أَيْضًا، انْظُرْ إِلَى هَذَا التَّعَسُّفِ، وَالْعُدُولِ عَنِ الصَّرَاطِ السَّوِيِّ^(٢).

قَوْلُهُ: (فَتَلَثَّتِ النَّصَارَى، وَقَالَتِ الْيَهُودُ: عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ) بَيَانٌ لَتَرْكِهِمُ التَّوْحِيدَ، وَقَالُوا: كُنَّا أَحَقَّ... إِلَى آخِرِهِ: بَيَانٌ لَتَرْكِهِمُ الْعَدْلَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَهَذَا تَجْوِيرٌ لِلَّهِ»، وَالْمَجْمُوعُ بَيَانٌ قَوْلِهِ: «تَرَكُوا الْإِسْلَامَ وَهُوَ التَّوْحِيدُ وَالْعَدْلُ»، وَفِيهِ لَفٌّ وَنَشْرٌ.

قَوْلُهُ: (يَطَّوُونَ أَعْقَابَهُمْ)، الْأَسَاسُ: فَلَانَ مُوْطَأَ الْعَقَبِ: كَثِيرُ الْاِتِّبَاعِ، وَوَشَى رَجُلٌ بَعْمَارِ ابْنَ يَاسِرٍ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ كَذِبًا^(٣) فَاجْعَلْهُ مُوْطَأَ الْعَقَبِ^(٤).

(١) فِي (ط): «التَّخْصِيصُ».

(٢) وَذَلِكَ أَنَّ الزَّمْخَشَرِيَّ حَمَلَ الْقُرْآنَ - كَلَامَ اللَّهِ تَعَالَى - عَلَى مَعْنَى حَادِثِ اصْطِلَاحِي لِأَهْلِ الْاِعْتِزَالِ فِي كَلِمَتِي التَّوْحِيدِ وَالْعَدْلِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا مَخَالَفَ لِعَقِيدَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ. غَفَرَ اللَّهُ لَنَا وَلَهُ.

(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطْبِيَّةِ، وَفِي «مُصَنَّفِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ»: «كَاذِبًا»، وَهُوَ أَقْرَبُ.

(٤) أَخْرَجَهُ ابْنُ شَيْبَةَ فِي «الْمُصَنَّفِ» (٨: ٤٥٥) بِرَقْمِ (٢٦٣٣٢) دُونَ ذِكْرِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لا شُبُهَةً في الإسلام. وقيل: هو اختلافُهم في نبوة محمد ﷺ حيث آمنَ به بعضُ وكفَرَ به بعض. وقيل: هو اختلافُهم في الإيمان بالأنبياء، فمنهم من آمنَ بموسى، ومنهم من آمنَ بـعيسى. وقيل: هم اليهودُ، واختلافُهم: أن موسى عليه السلام حينَ احتُضِرَ استودَعَ التوراةَ سَبْعِينَ حَبْرًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وجَعَلَهُمْ أُمَّتَاءَ عَلَيْهَا، واستَخَلَفَ يُوشَعَ، فلَمَّا مضى قَرْنٌ بعد قرنٍ اختلفَ أبناءُ السَّبْعِينَ بعدما جاءهم عِلْمُ التوراةِ بَغْيًا بينهم وتَحَادُّدًا على حُظوظِ الدنيا والرِّياسة. وقيل: هم النصارى، واختلافُهم في أمرِ عيسى بعدما جاءهم العِلْمُ أنه عبدُ الله ورسولُه.

﴿ فَإِن حَاجُّوكَ فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ ءَأَسَلَّمْتُ فَإِنِ اسْلَمُوا فَسَلَامٌ عَلَيْهِمْ وَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ [٢٠]

﴿ فَإِن حَاجُّوكَ ﴾: فإن جادلوك في الدين ﴿فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ ﴾: أخلصتُ نفسي وجُمَلتي لله وخَدَه لَمْ أجعل فيها لغيره شريكًا بأن أعبدَه وأدعوه إلهًا معه. يعني: إن ديني دينُ التوحيد، وهو الدينُ القويم الذي ثَبَّتْ عندكم صحته كما ثَبَّتْ عندي،

قوله: (لا شُبُهَةً في الإسلام) عطفُ على «حسد»، أي: ما كان ذلك الاختلافُ إلا حسدًا لا شُبُهَةً، وهذا التركيبُ أيضًا مما منعه صاحبُ «المفتاح»^(١)، والكلامُ فيه ما سبق في قوله: ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ ﴾ [آل عمران: ١٤].

قوله: (وقيل: هو اختلافُهم): عطفُ على قوله: «واختلافُهم».

قوله: (وقيل: هم اليهودُ) عطفُ على قوله: «أهلُ الكتابِ من اليهودِ والنصارى».

قوله: (الذي ثَبَّتْ عندكم صحته كما ثَبَّتْ) كلاهما رُوِيَ بلفظِ المضارع من نُسْخَةٍ المصنَّف، والسَّاعُ بلفظِ الماضي في اللَّفْظَتَيْنِ.

(١) انظر: «مفتاح العلوم»، ص ١٢٧.

وما جئت بشيء بديع حتى تُجادلوني فيه. ونحوه: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمُ إِلَّا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ٦٤]، فهو دفع للمُحاجة بأن ما هو عليه ومن معه من المؤمنين هو حق اليقين الذي لا لبس فيه، فما معنى المُحاجة فيه؟! (ومن اتَّبَعَنِي): عطف على التاء في ﴿أَسَلَّمْتُ﴾، وحسن للفاصل، ويجوز أن تكون الواو بمعنى «مع»؛ فيكون مفعولاً معه. ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾: من اليهود والنصارى، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾: والذين لا كتاب لهم من مُشركي العرب: ﴿أَسَلَّمْتُمْ﴾ يعني: أنه قد أتاكم من البينات ما يوجب الإسلام ويقتضي حصوله لا محالة، فهل أسلمتم أم أنتم بعد على كُفركم؟

قوله: (فهو دفع للمُحاجة)، الفاء: نتيجة، وحاصل المعنى: أنه أوقع ﴿فَقُلْ أَسَلَّمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ﴾ جزاءً للشَّرط وجواباً عن مُحاجَّتِهِمْ على سبيل الإنكار والتفريع، يعني: إن جادلوك بأن يقولوا: إن ما جئت به دينٌ غريبٌ وبديع، وما سمعنا به في آباتنا الأولين فأخبرهم ووبَّخهم بقولك: إن الذي جئت به هو التوحيد، وهو الدينُ القديم الذي كان عليه إبراهيم عليه السلام، لقوله: ﴿أَسَلَّمْتُ رَبِّي الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، و﴿وَجْهَتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ﴾ [الأنعام: ٧٩]، وكذا جميع الأنبياء عليهم السلام، فلم يقولون: إنه بديع؟! وإلى الإنكار الإشارة بقوله: «فما معنى المُحاجة فيه؟!» والضمير في ﴿حَاجُّوكَ﴾ لأهل الكتاب، بدليل قوله: ﴿وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾، وارتباط ﴿فَإِنْ حَاجُّوكَ﴾ بالفاء به، وإن هذه المُحاجة ليغنيهم وحسدِهم، وأما قوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ فهو عطف على الجملة الشرطية، والمعنى: فإن حاجتك أهل الكتاب فردَّ مُحاجَّتَهُمْ بذلك، فإذا أفحمتهم عمم الدعوة وقُل للأسود والأحر: ﴿أَسَلَّمْتُمْ﴾ أي: جاءكم ما وجب عليكم قبوله من الدين القويم، دين أبيكم إبراهيم؟ ﴿فَإِنْ أَسَلَّمْتُمْ فَقَدْ أَهْتَدُوا﴾، ودليل العموم انضمام الأمتين المعنى به المشركون مع أهل الكتاب، فعلى هذا قوله: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ عطف على الجملة الشرطية^(١).

(١) من قوله: «فعلى هذا قوله» إلى هنا ساقط من (ط) و(د).

وهذا كقولك لمن لخصت له المسألة ولم تبق من طرق البيان والكشف طريقاً إلا سلكته: هل فهمتها لا أم لك؟! ومنه قوله عز وجل: ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩١] بعدما ذكر الصّوراف عن الحمر والميسر. وفي هذا الاستفهام استقصارٌ وتغييرٌ بالمعادنة وقلّة الإنصاف؛ لأنّ المنصف إذا تجلّت له الحجّة لم يتوقّف إذعانه للحقّ، وللمعانيد بعد تجلّي الحجّة ما يضرب أسداً بينه وبين الإذعان، وكذلك في «هل فهمتها» تويخٌ بالبلادة وكلة القريحة، وفي ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾ [المائدة: ٩١] بالتقاعيد عن الانتهاء والحرص الشديد على تعاطي المنهي عنه. ﴿فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَكَدُوا﴾: فقد نفّعوا أنفسهم حيث خرّجوا من الضلال إلى الهدى، ومن الظلمة إلى النور، ﴿وَإِنْ قَوْلُوا﴾ لم يضروك؛ فإنك رسولٌ منبه، ما عليك إلا أن تبلغ الرسالة وتنبّه على طريق الهدى.

[﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ * أُولَئِكَ الَّذِينَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ ٢١-٢٢]

قوله: (لم يتوقّف إذعانه للحق) من الإسناد المجازي.

قوله: (وللمعانيد بعد تجلّي الحجّة) خبر، والمبتدأ قوله: «ما يضرب أسداً»، على أن «ما»: مصدرية أو موصولة، والعائد محذوف، أي: ما يضرب به.

قوله: (أسداً) جمع سدّ، الأساس: سدّ الثلثة فانسدت، وضرب^(١) بينها سدّ وسدّ، وضربت الأسداً^(٢).

(١) في (ط): «وضربت».

(٢) فيه إيحاء إلى قول الأسود بن يعفر النهشلي في «المفضليات»، ص ٣٨:

ومن الحوادث لا أبا لك أتني	ضربت عليّ الأرض بالأسداً
لا أهندي فيها لموضع تلعة	بين العراق وبين أرضٍ مراد

وقرأ الحسنُ: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ﴾، وقرأ حمزةُ: ﴿وَيُقَاتِلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾، وقرأ عبدُ الله: ﴿وَقَاتِلُوا﴾، وقرأ أبيُّ: ﴿[و] يَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ وَالَّذِينَ يَأْمُرُونَ﴾؛ وهم أهل الكتاب قَتَلَ أَوْلُوهُمُ الْأَنْبِيَاءَ، وَقَتَلُوا أَتْبَاعَهُمْ وَهُمْ رَاضُونَ بِهَا فَعَلُوا، وَكَانُوا حَوْلَ قَتْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ لَوْلَا عِصْمَةُ اللَّهِ. وَعَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاحِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟ قَالَ: «رَجُلٌ قَتَلَ نَبِيًّا، أَوْ رَجُلًا أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ وَنَهَى عَنِ الْمُنْكَرِ» ثُمَّ قَرَأَهَا، ثُمَّ قَالَ: «يَا أَبَا عُبَيْدَةَ، قَتَلْتُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ثَلَاثَةَ أَرْبَعِينَ نَبِيًّا مِنْ أَوَّلِ النَّهَارِ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ، فَقَامَ مِئَةٌ وَاثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مِنْ عِبَادِ بَنِي إِسْرَائِيلَ،

قوله: (وهم أهل الكتاب): الضميرُ في قوله: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ﴾ لأهل الكتاب، أي: إسنادُ ﴿يَقْتُلُونَ﴾ إلى الموجودين - مع أن فعل القتل صدرَ من أسلافهم - لرضاهم به، فهو من وضع المستقبل موضع الماضي لإرادة الاستمرار فيما مضى وفيما سيأتي، فإتهم لما كانوا راضين بفعل أوليهم فكأنهم^(١) قتلوه، ولما كانوا حولَ قتل النبي ﷺ فكأنهم يقتلونه، كما تقول: فلانٌ يقري الضيف ويحمي الحریم، أي: هذا دأب اليهود وعادتهم التي استمروا عليها أباً عن جدِّ، والضميرُ في «قتلوا أتباعهم» لـ «أولوهم»، أي: قتل أولوهم أتباع الأنبياء من الذين يأمرُونَ بالمعروف، وإنما كرَّرَ الفعلَ ليشيرَ إلى أن ما في التزليلِ من تكريرِ ﴿يَقْتُلُونَ﴾ ووضع «القسط» موضع «المعروف» دلالةً على رفعة منزلة الأمرين بالمعروف، وأن مراتبهم بعد مراتب الأنبياء، ودافعهم دافع الأنبياء، وأتهم المتخلفون بأخلاق الله، لِمَا^(٢) فيه رمزٌ إلى معنى قوله: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] مع اشتماله على معنى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأن الأمر بالعدل والاستقامة ناه عن الجور والميل، ومن ثمَّ صرَّحَ في الحديث الذي رواه، عن أبي عبيدة، بقوله: «أو رجلاً أمرَ بمعروفٍ ونهى عن منكرٍ»، ثمَّ قرأها^(٣).

(١) في (ط): «كانهم».

(٢) قوله: «لما» من (ط).

(٣) هو جزءٌ من حديث أخرجه البزار في «المسند» (٤: ١٠٩-١١٠) «كشف الأستار»، والبغوي في «شرح

السنَّة» (١: ٢٨٨).

فَأَمَرُوا قَتَلَتَهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَتَهَوُّهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ فَقَتَلُوهُمْ جَمِيعًا مِنْ آخِرِ النَّهَارِ. ﴿١٠﴾
 الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ؛ لَأَنَّ لَهُمُ اللَّعْنَةَ وَالْحِزْبِيَّ فِي الدُّنْيَا وَالْعَذَابَ فِي الْآخِرَةِ. فَإِنْ قُلْتَ:
 لِمَ دَخَلَتِ الْفَاءُ فِي خَيْرٍ ﴿١١﴾؟ قُلْتُ: لِتَضْمُنَ اسْمَهَا مَعْنَى الْجَزَاءِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: الَّذِينَ
 يَكْفُرُونَ فَبَشَّرَهُمْ، بِمَعْنَى: مَنْ يَكْفُرْ فَبَشِّرْهُمْ، و«إِنْ» لَا تَغَيِّرُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، فَكَأَنَّ دُخُولَهَا
 كَلَامَ دُخُولِ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَهَا «لَيْتَ» أَوْ «لَعَلَّ» لَامْتَنَّعَ إِدْخَالَ الْفَاءِ؛ لِتَغْيِيرِ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ.

[﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُدْعَوْنَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ يَتَوَلَّوْنَ فَرِيقًا مِنْهُمْ وَهُمْ مُعْرِضُونَ * ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَنْ نَمَسَّنَا النَّارَ إِلَّا أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ وَغَرَّمُوا فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَقْتَرُونَ * فَكَيْفَ إِذَا جُمِعَتْ لَهُمْ لَيَوْمٌ لَا رَبَّ فِيهِ وَوُفِّيَتْ كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ ٢٣ - ٢٥]

قوله: (لِتَضْمُنَ اسْمَهَا مَعْنَى الْجَزَاءِ) أي: الشَّرْطُ، قَالَ الزَّجَّاجُ: إِنَّمَا جَازَ دُخُولَ الْفَاءِ فِي خَيْرٍ إِنْ لِلْمَوْصُولِ، فَإِنَّ صِلَتَهُ بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ، كَانَ «إِنْ» لَمْ تُذَكَّرْ، فَالْكَلَامُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ فَلَا يَجُوزُ: إِنْ زِيدَا فِقَائِمَ، وَلَا: لَيْتَ الَّذِي يَقُومُ فَيُكْرَمُكَ، لِأَنَّ التَّمَنِّيَّ مُزِيلٌ لِمَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ^(١)، وَقَالَ الْقَاضِي: مَنَعَ سَبِيوِيهِ إِدْخَالَ الْفَاءِ فِي خَيْرٍ «إِنْ» كـ«لَيْتَ» و«لَعَلَّ»، وَلِلذَلِكَ قِيلَ: الْخَيْرُ ﴿أَوْلَيْتِكَ الَّذِينَ حَبِطَتِ أَعْمَالُهُمْ﴾، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ فَافْتَهُمُ رَجُلٌ صَالِحٌ^(٢).

وَقَالَ صَاحِبُ «الْفَرَائِدِ»: عَدَمُ جَوَازِ دُخُولِ الْفَاءِ بَعْدَ دُخُولِ «لَيْتَ» و«لَعَلَّ» لِانْتِفَاءِ مَعْنَى الْخَبَرِيَّةِ، فَإِنَّ الْكَلَامَ بَعْدَ دُخُولِهَا لَمْ يَبْقَ مَحْتَمِلًا لِلصَّدَقِ وَالْكَذِبِ، بِخِلَافِهِ بَعْدَ دُخُولِ «إِنْ»، وَفِي دُخُولِ الْفَاءِ عَلَى الْخَيْرِ هَاهُنَا بَعْدَ دُخُولِ «إِنْ» عَلَى الْمَبْتَدَأِ إِشَارَةٌ لَطِيفَةٌ، وَهُوَ أَنَّهُمْ إِنْ بَقُوا عَلَى مَا كَانُوا عَلَيْهِ وَأَصْرُوا عَلَيْهِ مِنَ الْارْتِضَاءِ بِهَا فَعَلَّ الْمَقْدَمُونَ مِنْهُمْ، وَالْعَزْمُ عَلَى مَا هَمَّتُوا بِهِ مِنْ قَتْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ، فَبَشَّرَهُمْ - لِأَنَّهُمْ مُسْتَحِقُّونَ لِلتَّبْشِيرِ - بِذَلِكَ، وَإِنْ رَجَعُوا عَنِ ذَلِكَ وَأَسْلَمُوا، لَمْ يَسْتَحِقُّوا ذَلِكَ وَكَانُوا كَسَائِرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَا تَحْصُلُ الْإِشَارَةُ بِدُونِ الْفَاءِ.

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩١).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٣).

﴿أَوْتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ﴾: يريد أجبارة اليهود، وأنهم حصلوا نصيباً وافراً من التوراة. و«من» إما للتبعيض وإما للبيان؛ أو حصلوا من جنس الكتب المنزلة، أو من اللوح التوراة، وهي نصيب عظيم. ﴿يَدْعُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ﴾ وهو التوراة ﴿لِيَحْكَمَ بَيْنَهُمْ﴾ وذلك أن رسول الله ﷺ دخل مدراسهم فدعاهم، فقال له نعيم بن عمرو والحارث بن زيد: على أي دين أنت؟ فقال: «على ملة إبراهيم»، قالوا: إن إبراهيم كان يهودياً. قال لهما: «إن بيننا وبينكم التوراة، فهلموا إليها»، فأبيا. وقيل: نزلت في الرجم. وقد اختلفوا فيه.

قوله: (و«من»: إما للتبعيض، وإما للبيان) تفصيل وقَعَ بين مُتَعَلِّقِيهِ، فقوله: وأتَمَّ حَصَلُوا نَصِيبًا وافرًا من التوراة على تقدير أن تكون «من» للبيان، والتنكير في ﴿نَصِيبًا﴾ للتكثير، والتعريف في ﴿الْكِتَابِ﴾ للعهد، والمعهود: التوراة، وقوله: «أو حصلوا من جنس الكتب المنزلة أو من اللوح» على أن تكون ﴿مِنَ﴾ للتبعيض، والتنكير في ﴿نَصِيبًا﴾ للتعظيم؛ لأن التوراة وإن كانت بعضاً من الكتب لكنها حصّة عظيمة القدر، ونحوه في الأسلوب قوله تعالى: ﴿وَمِنَ آيَاتِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَآبِغَاؤُكُمْ مِن فَضْلِهِ﴾ [الروم: ٢٣] أي: منامكم وابتغواكم من فضله بالليل والنهار، فصلّ بالقرينتين الأخيرتين بين الأوليين، ثم اللام إما للجنس إذا أريد الكتب المنزلة، أو للعهد إذا أريد اللوح، ومن ثم قال: «أو من اللوح»، ويجوز أن يقال: إن قوله: «ومن: للتبعيض، وإما للبيان» متعلق بقوله: «وأتم حصلوا نصيباً وافراً من التوراة»، أما البيان فكما سبق، وأما التبعيض فالمراد من النصيب الوافر: ما فهموا من معانيه وكدحوا في الدراية فيه، والأول هو الوجه؛ لأن المقام يقتضي تعبير اليهود وتوبيخهم وأتم مع وفور علمهم وحصولهم على النصيب العظيم يرتكبون هذا الأمر الذي يأنف منه كل جاهل غيبي.

قوله: (وقيل: نزلت في الرجم) عطفت من حيث المعنى على قوله: «دخل مدراسهم فدعاهم»، أي: اختلف النبي ﷺ واليهود في أن إبراهيم كان يهودياً أم حنيفاً مسلماً^(١)؟ واختلف النبي ﷺ واليهود في أن الزاني المحصن هل يُرجم أو يُسَخَّم وجهه؟ وقوله: «وعن

(١) انظر: «أسباب النزول»، ص ١٣١.

وعن الحسنِ وقتادة: كتابُ الله: القرآن؛ لأنهم قد عَلِمُوا أَنَّهُ كِتَابُ اللَّهِ لَمْ يَشْكُوا فيه. ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾ استبعادٌ لتوَلَّيْهِمْ بَعْدَ عِلْمِهِمْ بِأَنَّ الرَّجُوعَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَاجِبٌ، ﴿وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾: وَهُمْ قَوْمٌ لَا يَزَالُ الْإِعْرَاضُ دَيْدَنَهُمْ. وَقُرَى: (لِيَحْكَمْ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ. وَالْوَجْهُ أَنْ يُرَادَ مَا وَقَعَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ وَالتَّعَادِي بَيْنَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَحْبَارِهِمْ وَبَيْنَ مَنْ لَمْ يُسَلِّمْ، وَأَنَّهُمْ دُعُوا إِلَى كِتَابِ اللَّهِ الَّذِي لَا اِخْتِلَافَ بَيْنَهُمْ فِي صِحَّتِهِ - وَهُوَ التَّوْرَةُ - لِيَحْكُمَ بَيْنَ الْمُحَقِّ وَالْمُبْطِلِ مِنْهُمْ. ﴿ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ﴾: وَهُمْ الَّذِينَ لَمْ يُسَلِّمُوا؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ اِخْتِلَافًا وَاقِعًا فِيمَا بَيْنَهُمْ لَا فِيمَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. ﴿ذَلِكَ﴾ التَّوَلَّى وَالْإِعْرَاضُ بِسَبَبِ تَسْهِيلِهِمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَمْرَ الْعِقَابِ، وَطَمَعِهِمْ فِي الْخُرُوجِ مِنَ النَّارِ بَعْدَ أَيَّامٍ قَلِيلًا،

الحسنِ وقتادة: كتابُ الله: القرآن^(١)، عطفٌ على قوله: «إلى كتابِ الله، وهو التَّوْرَةُ»، وقوله: «والوجهُ أن يرادَ ما وَقَعَ من الاختلافِ» عطفٌ على قوله: «وذلك أن رسولَ الله ﷺ»، أي: كان الاختلافُ بينَ رسولِ الله ﷺ وبينَ اليهود، أو بينَ أهلِ الكتابِ من الذين أسلموا ومن الذين لم يسلموا، وإنما كان هذا أوّلَ الوجوه لأن الضميرَ في قوله: ﴿لِيَحْكُمَ﴾ للتَّوْرَةُ، وفي ﴿بَيْنَهُمْ﴾ لأهلِ الكتابِ، وإنما تحكّمُ التَّوْرَةُ بينهم إذا وَقَعَ الاختلافُ والمُخَاصَمَةُ بينهم، يؤيِّدُهُ إِيقَاعُ قَوْلِهِ: وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ﴾ تَعْلِيلًا لِكُونَ هَذَا الْوَجْهِ أَوْجَهَ.

قوله: (وهم قومٌ لا يزالُ الإِعْرَاضُ دَيْدَنَهُمْ) إشارةٌ إلى أن قوله: ﴿وَهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ جملةٌ معترضةٌ على رأيه، أو تذييلٌ على رأي الأكثر، وأياً ما كان فهي مؤكدةٌ لمعنى ما سبق لا حالٌ كما ذكره القاضي^(٢)، نعم إنما يكونُ حالاً إذا لم يُقَسَّرْ بأثمهم قومٌ عادتهمُ الإِعْرَاضُ.

(١) رواه ابن جرير (٦: ٢٨٩-٢٩٠)، وابن أبي حاتم (٢: ١٦٧)، والسيوطي في «الدر المنثور» (٢: ١٤) من طريق قتادة، ولم أجده عند الحسن.

(٢) في «أنوار التنزيل» (١: ١٥٤).

كما طَمَعَتِ الْمُجْرِبَةُ وَالْحَسْبِيَّةُ. ﴿وَعَرَّيْتُمْ فِي دِينِهِمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ﴾ ﴿مِنْ أَنْ أَبَاءَهُمُ
الْأَنْبِيَاءَ يَشْفَعُونَ لَهُمْ، كما عَرَّتْ أَوْلَئِكَ شَفَاعَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي كَبَائِرِهِمْ. ﴿فَكَيْفَ إِذَا
جَمَعْتَهُمْ﴾: كَيْفَ يَصْنَعُونَ؟ كَيْفَ تَكُونُ حَالُهُمْ؟ وَهُوَ اسْتِعْظَامٌ لِمَا أَعَدَّ لَهُمْ، وَتَهْوِيلٌ
لَهُمْ، وَأَتَمُّهُمْ يَقْعُونَ فِيهَا لَا حِيلَةَ لَهُمْ فِي دَفْعِهِ وَالْمَخْلَصِ مِنْهُ، وَأَنَّ مَا حَدَّثُوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ
وَسَهَّلُوهُ عَلَيْهَا تَعَلُّلٌ بِيَاطِلٍ، وَتَطْمَعٌ بِمَا لَا يَكُونُ. وَرُوي: أَنَّ أَوَّلَ رَايَةٍ تَرَفَعُ لِأَهْلِ الْمَوْقِفِ
مِنْ رَايَاتِ الْكُفَّارِ رَايَةُ الْيَهُودِ، فَيَقْضِحُهُمُ اللَّهُ عَلَى رُؤُوسِ الْأَشْهَادِ، ثُمَّ يَأْمُرُهُمْ إِلَى النَّارِ.
﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ يَرْجِعُ إِلَى كُلِّ نَفْسٍ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى كُلِّ النَّاسِ، كَمَا
تَقُولُ: ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ، تَرِيدُ ثَلَاثَةَ أَنْاسِيٍّ.

قوله: (كما طَمَعَتِ الْمُجْرِبَةُ وَالْحَسْبِيَّةُ) تَعْصَبُ بَارِدٌ، وَقِيَاسٌ مِنْ غَيْرِ جَامِعٍ؛ لِأَنَّ الَّذِي
وَقَعَ فِيهِ الْكَلَامُ هُوَ الْإِعْرَاضُ عَمَّا يَحْكُمُ بِهِ كِتَابُ اللَّهِ لِأَجْلِ تَمَسُّكِهِمْ بِمَا لَيْسَ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنْ
افْتِرَائِهِمْ عَلَى اللَّهِ مِنْ تَلْقَاءِ أَنْفُسِهِمْ، وَأَهْلُ الْحَقِّ لَا يَعْدِلُونَ عَنْ دَلِيلِ النَّصِّ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ
حِينَ يُدْعَوْنَ إِلَيْهِ إِلَى آرَائِهِمْ كَمُخَالَفَتِهِمْ، فَلَا يَدْخُلُونَ تَحْتَ هَذَا الْحُكْمِ.

قوله: (كَيْفَ تَكُونُ حَالُهُمْ؟)، قَالَ الزَّجَّاجُ: وَهَذَا الْحَذْفُ (١) جَارٍ فِي الْكَلَامِ، تَقُولُ: أَنَا
أَكْرَمُكَ وَأَنْتَ لَمْ تَرْتُزْنِي، فَكَيْفَ إِذَا زُرْتَنِي! أَي: فَكَيْفَ يَكُونُ إِكْرَامِي إِيَّاكَ إِذَا زُرْتَنِي (٢).

قوله: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ يَرْجِعُ إِلَى كُلِّ نَفْسٍ، يَعْنِي: ذَكَرَ الضَّمِيرَ وَجَمَعَهُ بِاعْتِبَارِ
مَعْنَى النَّفْسِ، كَمَا اعْتَبَرَ فِي قَوْلِهِمْ: ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ بِنَأْوِيلِ الْإِنْسَانِيِّ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ ثَلَاثُ أَنْفُسٍ (٣)،
وَمِثْلُهُ مَا ذَكَرَهُ فِي الْبَقْرَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَجْرِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾
[البقرة: ٤٨] يَعْنِي: مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ النَّفْسُ الْمُنْكَرَةُ مِنَ النَّفُوسِ الْكَثِيرَةِ، وَالتَّذْكِيرُ بِمَعْنَى الْعِبَادِ
وَالْإِنْسَانِيِّ، كَمَا تَقُولُ: ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ. فَقَوْلُهُ: ﴿وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ﴾ تَوْكِيدٌ لِمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَوُفِّيَتْ

(١) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ، وَفِي «مَعَانِي الْقُرْآنِ»: «الْحَرْفُ» وَهُوَ مَتَّحَةٌ بَلِيغٌ.

(٢) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» (١: ٣٩٢).

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «بِنَأْوِيلِ الْإِنْسَانِيِّ» إِلَى هُنَا سَاقَطٌ مِنْ (ط).

[﴿ قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تَوْتِي الْمَلِكِ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مِمَّنْ تَشَاءُ وَتَعْرِزُ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ بِيَدِكَ الْخَيْرُ إِنَّكَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * تُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَتُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَتُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَمَاتِ وَتُخْرِجُ الْمَمَاتَ مِنَ الْحَيِّ وَتَرزُقُ مَنْ تَشَاءُ بِعَدْرِ حِسَابٍ ﴾]

[٢٦-٢٧]

الميمُ في ﴿اللَّهُمَّ﴾ عَوْضٌ من «يا»؛ ولذلك لا يجتمعان، وهذا بعض خصائص هذا الاسم، كما اختصَّ بالتاء في القسم،

كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ ﴿ وتذليلٌ للآية ودلالةٌ على القسطِ التامِّ والعَدْلِ الوافي، كقوله تعالى: ﴿ فَأَلْيَوْمَ لَا تُظَلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [يس: ٥٤]، وتهديدٌ عظيمٌ لهؤلاء الذين دُعوا إلى كتابِ الله فتولَّوا وأعرضوا بسببِ افتراءهم على الله، وإيدانٌ بأن ذلك خَسَارٌ في العاقبةِ ودمارٌ، أي: كيف يصنعون إذا جمعناهم ليومٍ من صفته أن تُقامَ فيه موازينُ القسطِ، ويُجازى فيه على النَّقيرِ والقَطْميرِ، كقوله تعالى: ﴿ وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ الْحَقُّ فَمَنْ ثَقُلَتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ * وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ يَمَّا كَانُوا يَتَّيَّنُونَ ﴾ [الأعراف: ٨-٩].

قوله: (والميم^(١)) في ﴿اللَّهُمَّ﴾ عَوْضٌ من: «يا»، ولذلك لا يجتمعان، قال السَّجَّاءُ وندي: والميمُ عَوْضٌ «يا»، شُدِّدَ، بخلافِ ميمِ «قم»، لأنه عَوْضٌ حرفين، كما شُدِّدَ نونُ «ضربتَن»؛ لأنه عَوْضٌ حرفين في «ضربتموا»، ولا يصلحُ نصبُ ﴿مَلِكٍ﴾ على الصِّفة؛ لأنَّ الميمَ المشدَّدةَ بمنزلةِ الأصوات، فلا توصفُ، فالتقديرُ: يا مالِك^(٢)، وقال الزجاجُ: زعمَ سيبويه أن هذا الاسمَ لا يوصفُ؛ لأنه قد ضُمَّتْ إليه الميمُ، وما بعده منصوبٌ بالتداء، والقولُ عندي أنه صفةٌ، فكما لا تمتنعُ الصِّفةُ مع «يا»، فلا تمتنعُ مع الميمِ^(٣).

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الميم» دون واو.

(٢) انظر: «عين المعاني» للسجاءوندي (٣: ٨٦٦-٨٦٧).

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩٤) و«الكتاب» لسبويه (٢: ١٩٦).

وبدخولِ حَرْفِ النَّداءِ عليه وفيه لَامُ التَّعْرِيفِ، وبِقَطْعِ هَمْزَتِهِ فِي «يَا اللَّهُ»، وَبِغَيْرِ ذَلِكَ، ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ أَي: تَمَلِّكُ جِنْسَ الْمَلِكِ فَتَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرَّفَ الْمَلِكِ فِيمَا يَمْلِكُونَ. ﴿تُوْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ﴾: تُعْطِي مَن تَشَاءُ النِّصِيبَ الَّذِي قَسَمْتَ لَهُ وَاقْتَضَتْهُ حِكْمَتُكَ مِنَ الْمَلِكِ، ﴿وَتَنْزِعُ الْمَلِكَ مَعَن تَشَاءُ﴾ النِّصِيبَ الَّذِي أُعْطِيَتْهُ مِنْهُ،

قال أبو علي: قولٌ سيبويه عندي أصح؛ لأنه ليس في الأسماء الموصوفة شيء على حدِّ (اللهم)، ولذلك خالف سائر الأسماء، ودخل في حيز ما لا يوصف، نحو: حيهل، فإتباعها صاراً بمنزلة صوتٍ مضموم إلى اسم فلم يوصف.

وقلت: هو ضعيف، فإن نحو «سيويه» و«خالويه» يوصف مع انضمام اسم الصوت.

قوله: (وبغير ذلك)، قيل: كتفخيم لأمه، وكاختصاصه بالله، فلا يُطلق على غيره.

قوله: (تملك جنس الملك فتتصرف فيه تصرف الملك)، فيه نوع تجوز، قال الراغب: الملك هو: التصرف بالأمر والنهي في الجمهور، وذلك يختص بسياسة الإنسان، ولهذا يقال: ملك الناس، ولا يقال: ملك الأشياء، والملك ضربان: ملك هو التملك والتولي، وملك هو القوة على ذلك تولى أو لم يتول، فمن الأول: ﴿الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا﴾ [النمل: ٣٤]، ومن الثاني: ﴿إِذْ جَعَلْ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ وَجَعَلَكُمْ مُلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠] فجعل النبوة مخصوصةً والملك فيهم عامًا، فإن معنى الملك هاهنا هو القوة التي^(١) بها يترشح للسياسة، لأن جعلهم كلهم متولين للأمر خلاف الحكمة ومنافيها، كما قيل: لا خير في كثرة الرؤساء، قال تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكِ الْمَلِكِ تُوْتِي الْمَلِكَ مَن تَشَاءُ﴾. فالملك: ضبَطُ الشَّيْءِ الْمُتَصَرَّفِ فِيهِ بِالْحُكْمِ، وَالْمَلِكُ كَالْجِنْسِ لَهُ، فَكُلُّ مُلِكٍ مُلِكٌ وَلَيْسَ كُلُّ مُلِكٍ مُلْكًا^(٢)، والأظهر في الآية أنه يعني الملك الحقيقي، لقوله: ﴿وَاللَّهُ يُوتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٤٧] فأضافه إلى نفسه تعظيماً، وملكه المطلق هو الملك الإلهي الذي لا جورَ فيه، ولهذا قرنه بالعزِّ والذلِّ، ونبه

(١) لفظة «التي» سقطت من (د) و (م) و (ي)، والمثبت هو الموافق لما في «الراغب».

(٢) «مفردات القرآن» ص ٧٧٤-٧٧٥.

فالمُلْكُ الأوَّلُ عامٌّ شامل، والمُلْكَانِ الآخِرَانِ خاصَّانِ بَعْضَانِ مِنَ الكُلِّ. رُوِيَ: أن رسولَ الله ﷺ حينَ افْتَتَحَ مَكَّةَ وَعَدَّ أُمَّتَهُ مُلْكَ فَارِسَ والرُّومِ، فَقَالَ المنافِقُونَ واليهودُ: هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ! مِنْ أَيْنَ لِمَحْمَدٍ مُلْكُ فَارِسَ والرُّومِ؟! هُمْ أَعَزُّ وَأَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

بقوله: ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ أَنَّ الْمَلِكَ فِي الْحَقِيقَةِ لَهُ، وَمَا لغيرِهِ عَارِيَّةٌ مُسْتَرَدَّةٌ، وَلَمْ يُعْنَ بِإِعْطَاءِ الْمَلِكِ: سِيَاسَةَ الْعَامَّةِ فَقَطْ، بَلْ مُلْكُ الْإِنْسَانِ عَلَى قُورَاهُ وَهَوَاهُ، وَقَدْ قِيلَ: لَا يَصْلُحُ لِسِيَاسَةِ النَّاسِ مَنْ لَا يَصْلُحُ لِسِيَاسَةِ نَفْسِهِ، وَقِيلَ لِبَعْضِهِمْ: مِنَ الْمَلِكِ؟ فَقَالَ: مَنْ مَلِكٌ هُوَاهُ^(١).

قوله: (بَعْضَانِ مِنَ الكُلِّ)^(٢) هَذَا الْمَعْنَى قَدْ تَكَرَّرَ؛ لِأَنَّ لَامَ الْجِنْسِ إِذَا دَخَلَتْ^(٣) عَلَى الْمُرْفَدِ صَلَحَتْ لِأَنَّ يُرَادَ بِهَا جَمِيعَ الْجِنْسِ، وَأَنْ يُرَادَ بِهَا بَعْضُهُ، بِحَسَبِ الْقَرَانِ، فَالْمُلْكُ الأوَّلُ مُطْلَقٌ شَامِلٌ فِي جِنْسِهِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ الَّذِي تَقَعُ عَلَيْهِ مَالِكِيَّتُهُ تَعَالَى لَيْسَ مُلْكًا دُونَ مُلْكِ، بِخِلَافِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ، لِأَنَّهَا حِصَّتَانِ مِنَ الْجِنْسِ لِتَقْيِيدِهِمَا بِالْإِيْتَاءِ وَالتَّزْعِ، وَلِأَنَّ الْمُرَادَ نَزْعُ الْمَلِكِ مِنَ الْعَجَمِ وَالرُّومِ وَإِيْتَاؤُهُ الْمُسْلِمِينَ^(٤)، وَيَحْتَمِلُ الْجِنْسَ، أَي: أَنْتَ مَالِكٌ حَقِيقَةٌ الْمَلِكِ فَتَصَرَّفُ فِيهِ تَصَرَّفَ الْمَلِكِ فَتُعْطِيهِ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُهُ مَنْ تَشَاءُ، لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ إِذَا أُعِيدَتْ كَانَتْ عَيْنَ الأوَّلِي، وَلِأَنَّ ﴿تُوَوِّيَ الْمَلِكُ﴾ إِلَى آخِرِهِ بَيَانٌ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِنَافِ لِقَوْلِهِ: ﴿مَلِكِ الْمَلِكِ﴾ فَيَدْخُلُ فِي هَذَا الْعَامِّ مَا أَجْرِيَ الْكَلَامُ لَهُ، وَهَذَا أُبْلَغُ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ^(٥).

قوله: (وَأَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ) أَي: مِنْ أَنْ يُغْلَبُوا. وَيَكُونُ مُلْكُهُمْ لِلْمُسْلِمِينَ.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٩٣-٤٩٤).

(٢) فِي (ط): «مِنَ الْمَلِكِ»!

(٣) فِي (ط): «دَخَلَ».

(٤) انظر: «تفسير ابن جرير» (٦: ٣٠٠)، و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٣: ٤٨).

(٥) وَجْهُ كَوْنِهِ أُبْلَغُ: شَمُولُ كَلَامِ الطَّبِيبِيِّ لَمَّا ذَكَرَهُ الزُّخْمَشَرِيُّ وَزِيَادَةَ، فَإِنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الزُّخْمَشَرِيُّ لَا يَنْدَرُجُ فِيهِ الْمَعْنَى الَّذِي قَصَدَهُ الطَّبِيبِيُّ، لِأَنَّ الأوَّلَ - وَهُوَ الزُّخْمَشَرِيُّ - عَنِ التَّخْصِيسِ، وَالثَّانِي - وَهُوَ الطَّبِيبِيُّ - قَصَدَ التَّعْمِيمَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ مِنْ أَرَادَ التَّعْمِيمَ الَّذِي يَنْدَرُجُ فِيهِ الْقَوْلُ الْمُقَابِلَ وَزِيَادَةَ أُبْلَغُ مِنَ التَّخْصِيسِ الَّذِي لَا يَنْدَرُجُ فِيهِ مُقَابِلُهُ.

وَرُوي: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا حَطَّ الخَنْدِيقَ عَامَ الأَحْزَابِ، وَقَطَعَ لِكُلِّ عَشْرَةِ أَرْبَعِينَ ذِرَاعًا، وَأَخَذُوا يَخْفِرُونَ خَرَجَ مِنْ بَطْنِ الخَنْدِيقِ صَخْرَةٌ كَالثَّلِّ العَظِيمِ لَمْ تَعْمَلْ فِيهَا المِعَاوِلُ، فَوَجَّهُوا سَلْمَانَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يُخْبِرُهُ، فَأَخَذَ المِعْوَلُ مِنْ سَلْمَانَ فَضَرَبَهَا ضَرْبَةً صَدَعَتْهَا،

قوله: (لَمَّا حَطَّ الخَنْدِيقَ عَامَ الأَحْزَابِ)، الحديثُ مَرْوِيٌّ فِي «سُنَنِ النَّسَائِيِّ» عَنْ رَجُلٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَفِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ» عَنِ البَّرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، مَعَ اِخْتِلَافٍ^(١).

قوله: (عَامَ الأَحْزَابِ)^(٢)، النِّهَايَةُ: الأَحْزَابُ: الطَّوَائِفُ مِنَ النَّاسِ، جُمِعَ حِزْبٌ، بِالكَسْرِ، قَالَ ابْنُ الجَوْزِيِّ: لَمَّا أُجْلِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَنِي النَّضِيرِ خَرَجَ نَفَرٌ مِنْ أَشْرَافِهِمْ إِلَى مَكَّةَ فَالْبُؤَا قُرَيْشًا وَدَعَوْهُمْ إِلَى الخُرُوجِ، ثُمَّ اتَّوَا غَطَفَانَ وَسُلَيْمِيًّا، وَتَجَهَّزَتْ قُرَيْشٌ وَجَمَعُوا، وَكَانُوا أَرْبَعَةَ آلَافٍ، وَخَرَجَتْ مَعَهُمْ بَنُو أُسَيْدٍ وَفَزَارَةُ وَأَشْجَعُ وَبَنُو مَرَّةَ، فَجَمِعُوا مِنْ وَاقِي الخَنْدِيقِ مِنَ القِبَائِلِ عَشْرَةَ آلَافٍ، وَهُمْ الأَحْزَابُ^(٣).

قوله: (فَأَخَذَ المِعْوَلُ) قِيلَ: الفَاءُ فَصِيحَةٌ، أَي: فَمَضَى سَلْمَانُ فَأَخْبَرَهُ ﷺ فَاتَى وَأَخَذَ المِعْوَلُ فَضَرَبَهَا، وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ الوَاوَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَنْزِعُونَ سَعَبَ سَبِينِ دَابَّا﴾ [يوسف: ٤٧] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَقَالَ المَلِكُ﴾ - [يوسف: ٥٠] أَي: فَرَجَعَ الرِّسُولُ إِلَيْهِمْ وَأَخْبَرَهُمْ بِمَقَالَةِ يوسُفَ فَعَجِبُوا لَهَا، وَقَالَ المَلِكُ - مِثْلُ هَذِهِ الفَاءِ، وَهِيَ لَا تُسَمَّى فَصِيحَةً، فَكَذَا هَذِهِ الفَاءُ، وَالتَّحْقِيقُ مَا أَسْلَفْنَاهُ.

(١) انظر: «سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (٦: ٣٥٠-٣٥١)، و«المُسْنَدُ» (٤: ٣٠٣) وَرواه أَيْضاً ابْنُ شَيْبَةَ فِي «المُصَنَّفِ» (١٤: ٤٢١-٤٢٢)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي «الدَّلَائِلُ»: ٤٣٢، وَالسِّيَوطِيُّ فِي «الدَّرِّ المُنْثُورِ» وَعِزَاهُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ (٥: ١٨٦) كَلَّمَهُمْ مِنْ حَدِيثِ البَّرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وَرَوَاهُ أَيْضاً البَيْهَقِيُّ فِي «دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ» (٣: ٤١٨-٤٢٠) - بَابِ مَا ظَهَرَ فِي حَفْرِ الخَنْدِيقِ مِنْ دَلَائِلِ النُّبُوَّةِ وَآثَارِ الصِّدْقِ، وَالوَاحِدِيُّ فِي «أَسْبَابِ النُّزُولِ» (١٣٢-١٣٤)، وَالطَّبْرِيُّ (١٠: ٢٦٩-٢٧٠) كَلَّمَهُمْ مِنْ حَدِيثِ عَمْرٍو بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. قَالَ ابْنُ حَجْرٍ: وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ. «الكافي الشاف» (٤: ٢٥).

(٢) قوله: «قوله: عام الأَحْزَابِ» ساقط من (ط).

(٣) انظر: «الوفاء بأحوال المصطفى» لابن الجوزي (٢: ٦٩٢-٦٩٣).

وَبَرَّقَ مِنْهَا بَرَقٌ أَضَاءَ مَا بَيْنَ لَابَتَيْهَا لِكَأَنَّ مِصْبَاحًا فِي جَوْفِ بَيْتِ مُظْلَمٍ، وَكَبَّرَ وَكَبَّرَ الْمُسْلِمُونَ، وَقَالَ: «أَضَاءَتْ لِي مِنْهَا قُصُورُ الْحِيزَةِ كَأَنَّهَا أَيْابُ الْكِلَابِ»، ثُمَّ ضَرَبَ الثَّانِيَةَ فَقَالَ: «أَضَاءَتْ لِي مِنْهَا الْقُصُورُ الْحُمْرُ مِنْ أَرْضِ الرُّومِ»، ثُمَّ ضَرَبَ الثَّلَاثَةَ فَقَالَ: «أَضَاءَتْ لِي قُصُورُ صَنْعَاءَ، وَأَخْبَرَنِي جَبْرِيلُ أَنَّ أُمَّتِي ظَاهِرَةٌ عَلَى كُلِّهَا، فَأَبْشِرُوا»، فَقَالَ الْمُنَافِقُونَ: أَلَا تَعْجَبُونَ! يُمَنِّيكُمْ وَيَعِدُّكُمْ الْبَاطِلَ، وَيُخْبِرُكُمْ أَنَّهُ يُبْصِرُ مِنْ يَثْرَبِ قُصُورِ الْحِيزَةِ وَمَدَائِنِ كَسْرَى، وَأَنَّهَا تُفْتَحُ لَكُمْ، وَأَنْتُمْ إِنَّمَا تَحْفَرُونَ الْخَنْدَقَ مِنَ الْفَرَقِ لَا تَسْتَطِيعُونَ أَنْ تَبْزُرُوا! فَتَرَلْتُ. فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ قَالَ: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ فَذَكَرَ الْخَيْرَ دُونَ الشَّرِّ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ الْكَلَامَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي الْخَيْرِ الَّذِي يَسُوقُهُ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ، وَهُوَ الَّذِي أَنْكَرْتَهُ الْكُفْرَةَ؛ فَقَالَ: ﴿بِيَدِكَ الْخَيْرُ﴾ تَوْثِيهِ أَوْلِيَاءَكَ عَلَى رَغْمٍ مِنْ أَعْدَائِكَ؛ وَلِأَنَّ كُلَّ أَعْمَالِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ نَافِعٍ وَضَارٍّ صَادِرٌ

قَوْلُهُ: (لَابَتَيْهَا)، النِّهَايَةُ: اللَّابَةُ: الْحَرَّةُ، وَهِيَ الْأَرْضُ ذَاتُ الْحِجَارَةِ السُّودِ الَّتِي قَدْ أَلْبَسَتْهَا لِكثْرَتِهَا، وَجَمْعُهَا: لَابَاتٌ، فَإِذَا كَثُرَتْ فِيهِ اللَّابُ وَاللُّوبُ، وَاللِّهْمَا مُتَقَلِّبَةٌ عَنِ وَاوٍ، وَالْمَدِينَةُ مَا بَيْنَ حَرَّتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: (لِكَأَنَّ مِصْبَاحًا) اللَّامُ فِيهِ جَوَابُ الْقَسَمِ.

قَوْلُهُ: (قُصُورُ الْحِيزَةِ). النِّهَايَةُ: الْحِيزَةُ بِكسْرِ الْحَاءِ: الْبَلَدُ الْقَدِيمُ بظَهْرِ الْكُوفَةِ، شَبَّهَ انْضِمَامَ بَعْضِهَا إِلَى بَعْضٍ مَعَ بِيَاضِهَا وَصِغَرِهَا بِأَيْابِ الْكِلَابِ.

قَوْلُهُ: (وَلِأَنَّ كُلَّ أَعْمَالِ اللَّهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (فَهُوَ خَيْرٌ كُلُّهُ)، قَالَ الْقَاضِي: ذَكَرَ الْخَيْرَ وَحَدَّهُ لِأَنَّهُ الْمُقْضِيُّ بِالذَّاتِ، وَالشَّرُّ مُقْضِيٌّ بِالْعَرَضِ، إِذْ لَا يَوْجَدُ شَرٌّ إِلَّا وَيَتَضَمَّنُ خَيْرًا^(١).

الرَّاعِبُ: أَرَادَ بِالْخَيْرِ الْخَيْرَ وَالشَّرَّ، وَسَمَّاهُمَا خَيْرًا لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَالَمِ شَرٌّ خَالِصٌ، كَمَا أَنَّ فِيهِ خَيْرًا خَالِصًا، وَذَلِكَ أَنَّ مَا هُوَ شَرٌّ لِكَذَا هُوَ خَيْرٌ لِكَذَا، فَالْخَيْرُ وَالشَّرُّ يَصْدُقُ عَلَيْهِمَا الْوَصْفُ بِالْخَيْرِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ، وَلَا يَصْدُقُ عَلَيْهِمَا الْوَصْفُ بِالشَّرِّ، وَلَوْ قَالَ: بِيَدِهِ الشَّرُّ، لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ الْخَيْرُ^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٤).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٤٩٧).

عن الحِكْمَةِ والمَصْلَحَةِ؛ فهو خيرٌ كُلُّهُ، كإيتاءِ المُلْكِ ونزْعِهِ. ثُمَّ ذَكَرَ قُدْرَتَهُ البَاهِرَةَ بِذِكْرِ حَالِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ فِي المَعَاقِبَةِ بَيْنَهُمَا، وَحَالِ الحَيِّ والمَيِّتِ فِي إِخْرَاجِ أَحَدِهِمَا مِنَ الآخَرِ، وَعَظَفَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ بِغَيْرِ حِسَابٍ؛ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى تِلْكَ الأَفْعَالِ العَظِيمَةِ المَحِيرَةِ لِلأَفْهَامِ، ثُمَّ قَدَرَ أَنْ يَرْزُقَ بِغَيْرِ حِسَابٍ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ؛ فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَنْزِعَ المُلْكَ مِنَ العَجَمِ وَيُدْنَهُمْ، وَيُؤْتِيَهُ العَرَبَ وَيُعَزِّمَهُمْ. وَفِي بَعْضِ الكُتُبِ المُنَزَّلَةِ: أَنَا اللهُ مَلِكُ المُلُوكِ، قَلُوبُ المُلُوكِ وَنَوَاصِيهِمْ بِيَدِي، فَإِنَّ العِبَادُ أَطَاعُونِي جَعَلْتُهُمْ لَهُمْ رَحْمَةً، وَإِنَّ العِبَادُ عَصَوْنِي جَعَلْتُهُمْ عَلَيْهِمْ عُقُوبَةً، فَلَا تَشْتَغَلُوا بِسَبِّ المُلُوكِ، وَلَكِنْ تَوَبُّوا إِلَيَّ أَعْظِفْهُمْ عَلَيْكُمْ. وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ ﷺ: «كَمَا تَكُونُونَ يُؤْتَى عَلَيْكُمْ».

قوله: (دلالة على أن من قدر) مفعولٌ له لقوله: «ثم ذكر قدرته»، يعني: لما أمر الله سبحانه وتعالى نبيه صلوات الله وسلامه عليه بأن يُجيبَ عن قول الكفار: هيهات من أين لمحمدٍ مُلكٌ فارسَ والرومِ بقوله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ المَلِكِ﴾ الآية، أتى بجُمْلَةٍ مستأنفةٍ مشتملةٍ على بيانِ المَوْجِبِ، وَذَكَرَ فِيهَا مَا يَثْبُتُ بِهِ ذَلِكَ الوَعْدُ، وَهُوَ قُدْرَتُهُ البَاهِرَةُ فِي الأَفَاقِ وَالأنْفُسِ، وَفِي التَّصَرُّفِ فِيهِمَا مِنْ حَالِ اللَّيْلِ والنَّهَارِ، وَمِنْ حَالِ إِخْرَاجِ الحَيِّ مِنَ المَيِّتِ، وَمِنْ فَيضَانِ جُودِهِ فِيهِمَا بِتَخْصِيصِ الرِّزْقِ الوَاسِعِ بِمَنْ يَشَاءُ، لِيُشِيرَ بِهِ إِلَى سَهُولَةِ إِجْزَائِ هَذَا الوَعْدِ، وَإِذَا كَانَ مَالِكُ المُلْكِ والمُعْطَى والمَانِعُ والرِّزَاقُ هُوَ اللهُ، فَاتَمَّ أَيُّهَا المُؤْمِنُونَ لَا تَتَّخِذُوا الكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ المُؤْمِنِينَ.

قوله: (وفي بعض الكتب المنزلة: أنا الله ملك الملوك) الحديث، رواه أبو نعيم الأصفهاني في كتاب «حلية الأولياء» عن أبي الدرداء، عن رسول الله ﷺ مع تغيير يسير في الألفاظ^(١).
قوله: (كما تكونون يُؤْتَى عليكم) أوله: «أعمالكم عمَّا لكم»^(٢).

(١) من قوله: «قوله: وفي بعض الكتب» إلى هنا من (ط).

(٢) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦: ٢٢-٢٣) بلفظ «يؤمر عليكم»، والديلمي في «مسند الفردوس» (٣: ٣٥٢)، وذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢: ١٨٤-١٨٥)، والقضاعي في «مسند الشهاب» =

[﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً وَيَحَذِّرْكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ﴾ ٢٨]

هُنَا أَنْ يُوَالُوا الْكَافِرِينَ لِقَرَابَةٍ بَيْنَهُمْ أَوْ صَدَاقَةٍ قَبْلَ الْإِسْلَامِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْبَابِ الَّتِي يُتَّصَدَّقُ بِهَا وَيَتَعَاشَرُ، وَقَدْ كُرِّرَ ذَلِكَ فِي الْقُرْآنِ: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ [السائدة: ٥١]، ﴿لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى أَوْلِيَاءَ﴾ [السائدة: ٥٠]، ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [الآية [المجادلة: ٢٢]، وَالْمَحَبَّةُ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ بَابٌ عَظِيمٌ، وَأَصْلٌ مِنْ أَصُولِ الْإِيمَانِ، ﴿مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ يَعْنِي: أَنْ لَكُمْ فِي مُوَالَاةِ الْمُؤْمِنِينَ مَنَدُوحَةً عَنْ مُوَالَاةِ الْكَافِرِينَ؛ فَلَا تُؤْثِرُوهُمْ عَلَيْهِمْ، ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾: وَمِنْ يُوَالِ الْكُفْرَةَ فَلَيْسَ مِنْ وِلَايَةِ اللَّهِ فِي شَيْءٍ. يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْوِلَايَةِ،

قَوْلُهُ: (وَالْمَحَبَّةُ فِي اللَّهِ وَالْبُغْضُ فِي اللَّهِ بَابٌ عَظِيمٌ)، رَوَيْنَا عَنْ التِّرْمِذِيِّ، عَنْ مَعَاذِ بْنِ أَنَسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ أَعْطَى اللَّهَ، وَمَنْعَ اللَّهَ، وَأَحَبَّ اللَّهَ، وَأَبْغَضَ اللَّهَ، فَقَدْ اسْتَكْمَلَ إِيْمَانَهُ»^(١).

قَوْلُهُ: (مَنَدُوحَةً)، الْأَسَاسُ: نَدَخْتُ الْمَكَانَ نَدْحًا: وَسَعْتُهُ، وَلَكَ فِي هَذِهِ الدَّارِ مُتَدَخٌّ: مُتَّسِعٌ، وَلَكَ عَنْهُ مَنَدُوحَةٌ: أَي: سَعَةٌ.

قَوْلُهُ: (يَقَعُ عَلَيْهِ اسْمُ الْوِلَايَةِ) صِفَةٌ لِقَوْلِهِ: ﴿شَيْءٍ﴾ الْمَذْكُورِ فِي الْكِتَابِ، وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ «مِنْ» فِي التَّنْزِيلِ بَيَانِيَّةٌ، وَ«فِي شَيْءٍ» خَبْرٌ «لَيْسَ»، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: التَّقْدِيرُ: فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ دِينِ اللَّهِ فِي مَوْضِعِ نَضْبِ عَلِيٍّ الْحَالِ، لِأَنَّهُ صِفَةُ النَّكْرَةِ قُدِّمَتْ عَلَيْهَا^(٢).

= (١: ٣٣٦-٣٣٧)، وَأَخْرَجَهُ الشُّوكَانِيُّ فِي «الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ» ص ٢١٠، وَقَالَ: فِي إِسْنَادِهِ وَضَاعٌ، وَفِيهِ انْقِطَاعٌ، وَقَالَ ابْنُ حَجْرٍ: فِي إِسْنَادِهِ مَجَاهِيلٌ «الْكَافِي الشَّافِ» (٤: ٢٥).

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥٢١) وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (١٤٨٥) وَالْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢: ١٧٨) وَصَحَّحَهُ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَوَأَفَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٢) «التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (١: ٢٥١).

يعني أنه مُنسلخٌ من ولاية الله رأساً. وهذا أمرٌ معقول؛ فإن موالاة الولي وموالاة عدوه مُتنافيان، قال:

تودُّ عدويُّ ثمَّ تزعمُ أني صديقك! ليس التوكُّ عنك بعازبٍ

﴿إِلَّا أَنْ تَكْتُمُوا مَنَّهُمْ تَقْنَةً﴾: إِلَّا أَنْ تَخَافُوا مِنْ جِهَتِهِمْ أَمْرًا يَجِبُ اتِّقَاؤُهُ. وَقُرِيءَ: (تَقِيَّةً). قِيلَ لِلْمَتَّقِي: تَقَاةٌ وَتَقِيَّةٌ، كَقَوْلِهِمْ: ضَرَبُ الْأَمِيرِ؛ لِمَضْرُوبِهِ. رَخَّصَ لَهُمْ فِي مُوَالَاةِهِمْ إِذَا خَافُوهُمْ، وَالْمَرَادُ بِتِلْكَ الْمُوَالَاةِ مَخَالَفَةُ.....

وقلتُ: سَلَبَ ذَوَاتِ مَنْ يُوَالِي الْكَافِرِينَ عَنْ أَنْ يَكُونُوا مُسْتَقَرِّينَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ مِنْ وِلَايَةِ اللَّهِ، فَيَلَزِمُ كِنَايَةَ أَنَّهُمْ مُنْسَلِخُونَ مِنْ وِلَايَةِ اللَّهِ رَأْسًا كَمَا قَالَ: إِنَّهُ مُنْسَلِخٌ مِنْ وِلَايَةِ اللَّهِ رَأْسًا، وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا مَكَانًا، لِأَنَّ ﴿فِي شَيْءٍ﴾ ظَرَفُ مَكَانٍ هَاهُنَا. قوله: (تودُّ عدويُّ) البيتُ قبله:

فليس أخي من وُدِّي رأيَ عينيه ولكن أخي من وُدِّي في المغايِبِ^(١)

التوكُّ: الحُمُقُ، بعازبٍ أي: ببعيد، يقول: إنَّ الصديقَ الصَّدوقَ مَنْ يَكُونُ صَدِيقًا لَصَدِيقِ صَدِيقِهِ، وَمُبْغِضًا لِبَغِيضِ صَدِيقِهِ، وَيُرَاعِي الْأُخُوَّةَ بِظَهْرِ الْعَيْبِ، لَا بِرَأْيِ الْعَيْنِ. قوله: (أمرًا يجب اتقاؤه) وَضِعَ مَوْضِعَ ﴿تَقْنَةً﴾ لِيُشِيرَ إِلَى أَنَّهُ مُصَدِّرٌ أَقِيمَ مَقَامَ الْمَفْعُولِ بِهِ، لِقَوْلِهِ بُعِيدَ هَذَا: «وَيَتَّصِبُ ﴿تَقْنَةً﴾ أَوْ (تَقِيَّةً) عَلَى الْمَصْدَرِ»، وَ﴿مَنَّهُمْ﴾: حَالٌ، وَ﴿مِنْ﴾: ابْتِدَائِيَّةٌ.

قوله: (والمراد بتلك الموالاة) أي: الموالاة المُستثناة.

قوله: (مخالفة^(٢))، قال في «الأساس»: وله خُلُقٌ حَسَنٌ وَخَلِيقَةٌ، وَهِيَ: مَا خُلِقَ عَلَيْهِ مِنْ طَبِيعَتِهِ، وَتَخَلَّقَ بِكَذَا، وَخَالِقُ النَّاسِ وَلَا تُخَالِفُهُمْ، الْجَوْهَرِيُّ: يُقَالُ: خَالِصَ الْمُؤْمِنِ وَخَالِقُ الْفَاجِرِ.

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٥١).

(٢) في (ط) «مخالفة»، وهو تصحيف.

ومعاشرة ظاهرة والقلب مُطمئنٌ بالعداوة والبغضاء، وانتظار زوال المانع من قشر العَصَا، كقول عيسى عليه الصلاة والسلام: كُنْ وَسَطًا وَاْمْسِرْ جَانِبًا. ﴿وَيَحْذِرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ فلا تتعرضوا لِسَخَطِهِ بِمُؤَالَاةِ أَعْدَائِهِ. وهذا وعيدٌ شديد.....

قوله: (من قَشِرِ الْعَصَا) من بيان زوال المانع، قال «الميداني»: قَشِرْتُ لَهُ الْعَصَا، يُضْرَبُ فِي خُلُوصِ الْوَدِّ، أَي: أَظْهَرْتُ لَهُ مَا كَانَ فِي نَفْسِي، وَيُقَالُ أَيْضًا: اقْشُرْ لَهُ الْعَصَا، أَي: كَاشِفُهُ وَأُظْهِرْ لَهُ الْعَدَاوَةَ^(١)، فعلى هذا «من» متعلقٌ بالمانع، وهذا أقرب إلى مُرَادِ الْمَصْنُفِ.

قوله: (كُنْ وَسَطًا وَاْمْسِرْ جَانِبًا) أَي: لِيَكُنْ جَسَدُكَ مَعَ النَّاسِ وَقَلْبُكَ فِي حَظِيرَةِ الْقُدُسِ^(٢).

قوله: (وعيد شديد). قال القاضي: وهو تهديدٌ عظيمٌ مُشْعِرٌ بِنَتَاجِئِ الْمُنْهِيِّ فِي الْقُبْحِ، وَذَكَرَ النَّفْسَ لِيُعْلَمَ أَنَّ الْمُحْذَرَّ مِنْهُ: عِقَابٌ يَصْدُرُ مِنْهُ، فَلَا يُؤْبَهُ دُونَهُ بِمَا يَحْذَرُ مِنَ الْكُفْرَةِ^(٣).

وقال الإمام: والفائدة في ذكر النفس أنه لو قال: ﴿وَيَحْذِرُكُمْ اللَّهُ﴾ لم يُفْهَدِ أَنَّ الَّذِي أُرِيدَ التَّحْذِيرُ مِنْهُ هُوَ عِقَابٌ يَصْدُرُ مِنَ اللَّهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، فَلَمَّا ذَكَرَ النَّفْسَ زَالَ هَذَا الْاِشْتِبَاهُ، وَمَعْلُومٌ أَنَّ الصَّادِرَ عَنْهُ يَكُونُ أَعْظَمَ أَنْوَاعِ الْعِقَابِ، وَأَنَّهُ لَا قُدْرَةَ لِأَحَدٍ عَلَى دَفْعِهِ وَمَنْعِهِ^(٤).

وقلت: إنما كان وعيداً شديداً للتحذير الواقع عن النفس وإيقاع قوله: ﴿إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾ الآية [آل عمران: ٢٩]، الدال على العلم الشامل والقدرة الكاملة بياناً له، والمراد بالبيان التعليل؛ لأن تلخيص المعنى: لا تتعرضوا لِسَخَطِ اللَّهِ بِمُؤَالَاةِ أَعْدَائِهِ، لِأَنَّهُ تَعَالَى عَالِمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ، يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَعَلْنَكُمْ وَقُصْدَكُمْ فِي الْمُؤَالَاةِ، وَقَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، يَقْدِرُ عَلَى عِقَابِكُمْ لِمَا تَعَرَّضْتُمْ لَهُ.

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٤٩٢).

(٢) مراده بحظيرة القدس: الجنة، قال ابن القيم رحمه الله: «... ومنه سُمِّيتِ الْجَنَّةُ حَظِيرَةَ الْقُدُسِ لِطَهَارَتِهَا مِنْ

آفات الدنيا». «شفاء العليل»، ص ٣٦٥.

وقال أبو البقاء الكفوي في «كلياته» ص ٤٠٨: «وحظيرة القدس: الجنة».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٥).

(٤) «مفاتيح الغيب» (٨: ١٤).

وَيَجُوزُ أَنْ يُضْمَنَ ﴿تَكْتَفُوا﴾ معنى 'تَحَذَرُوا' و«تَحَافُوا»؛ فَيُعَدُّ بِ«مِنْ»، وَيَنْتَصِبُ ﴿تَقِيَّةً﴾ أَوْ (تَقِيَّةً) عَلَى الْمَصْدَرِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢].

[﴿قَلْبَانِ تُخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ يَعْلَمَهُ اللَّهُ وَيَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ

وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [٢٩]

﴿إِنْ تُخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوهُ﴾ مِنْ وِلَايَةِ الْكُفَّارِ أَوْ غَيْرِهَا مِمَّا لَا يَرْضَى اللَّهُ ﴿يَعْلَمُهُ﴾ وَلَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ، ﴿و﴾ هُوَ الَّذِي ﴿يَعْلَمُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ مِنْ شَيْءٍ قَطُّ، فَلَا يَخْفَى عَلَيْهِ سِرُّكُمْ وَعَلْنُكُمْ، ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فَهُوَ قَادِرٌ عَلَى عَقُوبَتِكُمْ. وَهَذَا بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَيُحَذِرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]؛ لِأَنَّ نَفْسَهُ - وَهِيَ ذَاتُهُ الْمُمَيَّزَةُ مِنْ سَائِرِ الذَّوَاتِ - مَتَّصِفَةٌ بِعِلْمِ ذَاتِهَا لَا يَخْتَصُّ بِمَعْلُومٍ دُونَ مَعْلُومٍ، فَهِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْمَعْلُومَاتِ كُلِّهَا؛ وَبِقُدْرَةِ ذَاتِيَّةٍ لَا يَخْتَصُّ بِمَقْدُورٍ دُونَ مَقْدُورٍ، فَهِيَ قَادِرَةٌ عَلَى الْمَقْدُورَاتِ كُلِّهَا؛ فَكَانَ حَقُّهَا أَنْ تُحَذَرَ وَتُتَّقَى؛ فَلَا يَجْسُرُ أَحَدٌ عَلَى قَبِيحٍ، وَلَا يَقْصِرُ عَنْ وَاجِبٍ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُطَّلَعٌ عَلَيْهِ لَا مَحَالَةَ فَلَاحِقٌ بِهِ الْعِقَابُ، وَلَوْ عَلِمَ بَعْضُ عَبِيدِ السُّلْطَانِ أَنَّهُ أَرَادَ الْإِطْلَاعَ عَلَى أَحْوَالِهِ فَوَكَّلَ هَمَّهُ بِمَا يُورِدُ وَيُصْدِرُ،

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ أَنْ يُضْمَنَ ﴿تَكْتَفُوا﴾ معنى 'تَحَذَرُوا') عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «إِلَّا أَنْ تَحَافُوا

مِنْ جِهَتِهِمْ».

قَوْلُهُ: (فَإِنَّ ذَلِكَ مُطَّلَعٌ عَلَيْهِ) بِفَتْحِ اللَّامِ، أَي: فَإِنَّ الْجَسَارَةَ عَلَى الْقَبِيحِ وَالتَّقْصِيرَ عَنِ الْوَاجِبِ مُطَّلَعٌ عَلَيْهِ، لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْلَمُ مَا فِي صُدُورِكُمْ، فَلاَحِقٌ بِصَاحِبِهِ الْعِقَابُ لِأَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ، أَوْ: فَإِنَّ الَّذِي وُصِفَ بِصِفَةِ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ مُطَّلَعٌ، بِكَسْرِ اللَّامِ، عَلَى مَا تُخْفُونَ فِي أَنْفُسِكُمْ، فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلاَحِقٌ بِمَنْ فَعَلَهُ الْعِقَابُ، فَالضَّمِيرُ فِي «لَا حِقُّ» بِهِ رَاجِعٌ إِلَى «أَحَدٍ».

قَوْلُهُ: (فَوَكَّلَ هَمَّهُ بِمَا يُورِدُ وَيُصْدِرُ) يَعْنِي: صَرَفَ هَمَّهُ فِي مَوَارِدِهِ وَمَصَادِرِهِ أَنْ يُرَاعَى

وَنَصَبَ عَلَيْهِ عُيُونًا، وَبَثَّ مَنْ يَتَجَسَّسُ عَنْ بَوَاطِنِ أُمُورِهِ؛ لِأَخَذِ حِذْرَهُ، وَتَيَقَّظَ فِي أَمْرِهِ، وَاتَّقَى كُلَّ مَا يَتَوَقَّعُ فِيهِ الْاِسْتِرَابَةَ بِهِ، فَمَا بَالُ مَنْ عَلِمَ أَنَّ الْعَالِمَ الذَّاتِ الَّذِي يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى مُهِمِّينٌ عَلَيْهِ وَهُوَ آمِنٌ! اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ اغْتِرَارِنَا بِسِتْرِكَ.

[يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخَضَّرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ. وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٣٠﴾]

﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ منصوبٌ بـ ﴿تَوَدُّ﴾، والضميرُ في ﴿بَيْنَهُ﴾ لليوم، أي: يوم القيامة حين تجد كل نفس خيرها وشرها حاضرين، تتمنى لو أن بينها وبين ذلك اليوم وهوله أمدًا بعيدًا. ويجوز أن يتصّب ﴿يَوْمَ تَجِدُ﴾ بمضمّر، نحو: اذكر، ويقع على ﴿مَا عَمِلْتَ﴾ وحده، ويرتفع ﴿وَمَا عَمِلْتَ﴾ على الابتداء، و﴿تَوَدُّ﴾ خبره، أي: والذي عملته من سوء توذ هي لو تباعد ما بينها وبينه.

في جميع (١) أحواله، قال في «الأساس»: وكَلَّتُهُ بالبيع، ومن المجاز: وكَلَّ هَمَّهُ بكذا، وهو موكلٌ برعي النجوم، وكَلَّنِي إلى كذا: دَعْنِي أقم به.

قوله: (لَأَخَذَ حِذْرَهُ): جوابٌ «لو».

قوله: (العالم الذات) هذا إشارةٌ إلى مذهبه (٢).

قوله: (ويقع على ﴿مَا عَمِلْتَ﴾ وحده) أي: ﴿تَجِدُ﴾ على ﴿مَا عَمِلْتَ﴾ الأولى. قال أبو البقاء: ﴿مَا﴾ في ﴿مَا عَمِلْتَ﴾: موصولةٌ، والعائدُ محذوف، وهي منصوبٌ المحلُّ مفعولٌ أولٌ، و﴿مُخَضَّرًا﴾ المفعول الثاني، والأشبهُ أن يكونَ ﴿مُخَضَّرًا﴾ حالًا و﴿تَجِدُ﴾ هي المتعدية إلى مفعولٍ واحد، و﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ﴾ مثلُ الأولى معطوفةٌ عليها، و﴿تَوَدُّ﴾ على هذا: حالٌ، والعاملُ: ﴿تَجِدُ﴾ (٣).

(١) في (ط): «أن يراعي جميع».

(٢) يعني من القول بنفي الصفات.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٥٢).

ولا يصحُّ أن تكون ﴿مَا﴾ شرطية؛ لارتفاع ﴿تَوَدُّ﴾. فإن قلت: فهل يصحُّ أن تكون شرطية على قراءة عبد الله: (وَدَّتْ)؟ قلت: لا كلام في صحته، ولكن الحمل على الابتداء والخبر أوقع في المعنى؛ لأنه حكاية الكائن في ذلك اليوم،

قوله: (ولا يصحُّ أن تكون ﴿مَا﴾ شرطية، لارتفاع ﴿تَوَدُّ﴾)، قال صاحب «التقريب»: وفيه نظر، لمجيء قوله:

وإن أتاه خليل يوم مسألة يقول: لا غائب مالي ولا حرم^(١)

وقال أبو البقاء: إتها شرطية، وارتفع ﴿تَوَدُّ﴾ على إرادة الفاء، أي: فهي تودُّ، ويجوز أن يرتفع من غير تقدير حذف، لأن الشرط هاهنا ماض، وإذا لم يظهر في الشرط لفظ الجزم جاز في الجزاء الجزم والرفع^(٢).

نقل الإمام عن الواحدي أنه يجوز أن تكون ﴿مَا﴾ شرطية، وإلا كان يلزم أن تجزم ﴿تَوَدُّ﴾ وترفع، ولم يقرأ أحد إلا بالرفع، وكان هذا دليلاً على أن ﴿مَا﴾ هاهنا بمعنى: الذي^(٣). وقلت: ويؤيده أن القراء لما أجمعت على الرفع^(٤)، فلو حمل على الشرط وكان الجزم مختاراً، لزم أنهم أجمعوا على غير المختار، من غير ضرورة، ولو حمل على الابتداء والخبر لم يلزم ذلك ويحصل المقصود من إرادة الثبات، فكان هذا أولى.

قوله: (لأنه حكاية الكائن) أي: الواقع، فلا مناسبة للشرط والجزاء، وإخبار الله عن الآتي بمنزلة الواقع الثابت، كقوله تعالى: ﴿وَبَرَزُوا لِلَّهِ﴾ [إبراهيم: ٢١] وقوله: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٤٤].

(١) انظر: «تقريب التفسير» (٤٣-أ)، والبيت لزهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان. انظر: «ديوانه» ص ١٥٣.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٥٣).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٧: ١٦).

(٤) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٣٩)، و«البحر المحيط» (٢: ٢٢٧-٢٣٠).

وأثبت لموافقة قراءة العامة. ويجوز أن يعطف ﴿وَمَا عَمِلْتَ﴾ على ﴿مَا عَمِلْتَ﴾، ويكون ﴿تَوَدُّ﴾ حالاً، أي: يوم نَحْدُ عَمَلَهَا مُحَضَّرًا وَاذَّةً تَبَاعَدُ مَا بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْيَوْمِ، أَوْ عَمَلِ السُّوءِ.

﴿مُحَضَّرًا﴾: كقولهِ تعالى: ﴿وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا﴾ [الكهف: ٤٩]، يعني: مكتوبًا في صُحُفِهِمْ يَقْرَؤُونَهُ، وَنَحْوَهُ: ﴿فَيُنَبِّئُهُمْ بِمَا عَمِلُوا أَلْحَسَنُ اللَّهُ وَسُوهُ﴾ [المجادلة: ٦].
والأمد: المسافة، كقولهِ تعالى: ﴿بَنِيَّتَ بَيْتِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ﴾ [الزخرف: ٣٨].
وكرر قوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾؛ ليكون على بالٍ منهم لا يغفلون عنه.

﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ يعني: أن تحذيره نفسه، وتعرفه حالها من العلم والقدرة من الرأفة العظيمة بالعباد؛ لأنهم إذا عرفوه حق المعرفة، وحذروه؛

قوله: (ويجوز أن يعطف) معطوف على قوله: «يرتفع»، والحاصل أنه يجوز - على تقدير «اذكر» - في ﴿وَمَا عَمِلْتَ﴾ وجهان، أحدهما: أن يرتفع بالابتداء، و﴿تَوَدُّ﴾ خبره. والثاني: أن يكون معطوفاً على ﴿مَا عَمِلْتَ﴾.

قلت: ويجوز أن يكون ﴿تَوَدُّ﴾ استئنافاً كان قابلاً لما ألقى إليه الجملة الأولى: سائل: ما حال الناس في ذلك اليوم الهائل؟ أجيب: ﴿تَوَدُّ﴾، ويشهد للتهويل قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَسُدُّ النَّاسُ أَسْنَانًا لِيُرَوْا أَعْمَلَهُمْ﴾^(١) [الزلزلة: ٦].

قوله: (أو عمل السوء) عطف على اليوم، و﴿مُحَضَّرًا﴾ مُنْقَطِعٌ عَمَّا قَبْلَهُ مَبْتَدَأٌ، خبره: «كقوله».

قوله: (على بالٍ منهم) أي: ذكر، النهاية: وفي حديث الأحف^(٢): نُعِيَ فلانٌ، فما ألقى له بالاً، أي: ما استمع إليه ولا جعل قلبه نحوه.

(١) من قوله: «قلت: ويجوز» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) يعني الأحف بن قيس، سيد من سادات تميم وعلم من أعلام التابعين، كان يضرب به المثل في الحلم. له ترجمة في: «وفيات الأعيان» (٢: ٤٩٩).

دَعَاهُمْ ذَلِكَ إِلَى طَلَبِ رِضَاهُ، وَاجْتِنَابِ سَخَطِهِ. وَعَنِ الْحَسَنِ: مِنْ رَأْفَتِهِ بِهِمْ أَنْ حَذَّرَهُمْ نَفْسَهُ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مَحْذُورًا لِعِلْمِهِ وَقُدْرَتِهِ مَرَجُو لِسَعَةِ رَحْمَتِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣].

[﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ ﴿٣١-٣٢﴾]

مَحَبَّةُ الْعِبَادِ لِلَّهِ مَجَازٌ عَنْ إِرَادَةِ نَفْسِهِمْ اخْتِصَاصَهُ بِالْعِبَادَةِ دُونَ غَيْرِهِ، وَرَغْبَتِهِمْ فِيهَا، وَمَحَبَّةُ اللَّهِ عِبَادَهُ: أَنْ يَرْضَى عَنْهُمْ وَيَحْمَدَ فِعْلَهُمْ. وَالْمَعْنَى: إِنْ كُنْتُمْ مُرِيدِينَ لِعِبَادَةِ اللَّهِ عَلَى الْحَقِيقَةِ ﴿فَاتَّبِعُونِي﴾ حَتَّى يَصِحَّ مَا تَدْعُونَهُ مِنْ إِرَادَةِ عِبَادَتِهِ - يَرْضَى عَنْكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ.....

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ مَحْذُورًا) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «يَعْنِي أَنَّ تَحْذِيرَهُ نَفْسَهُ»، فَعَلَى الْأَوَّلِ ﴿وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعَبَادِ﴾ تَذْيِيلٌ لِلْكَلَامِ الْأَوَّلِ أَوْ تَسْمِيَةٌ لَهُ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّ تَحْذِيرَ نَفْسِهِ مِنَ الرَّأْفَةِ الْعَظِيمَةِ بِالْعِبَادِ»، وَعَلَى الثَّانِي تَكْمِيلٌ، إِذْ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّحْذِيرِ وَحْدَهُ لَأَوْهَمَ مَجْرَدَ الْوَعِيدِ وَالتَّهْدِيدِ، فَكَمَّلَ بِالثَّانِي لِيَجْمَعَ بَيْنَ صِفَتِي الْقَهَارِيَّةِ وَالرَّحْمَةِ تَحْرِيسًا عَلَى الْإِنَابَةِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾ [فصلت: ٤٣].

قَوْلُهُ: (مَحَبَّةُ الْعِبَادِ لِلَّهِ مَجَازٌ عَنْ إِرَادَةِ نَفْسِهِمْ اخْتِصَاصَهُ بِالْعِبَادَةِ دُونَ غَيْرِهِ وَرَغْبَتِهِمْ فِيهَا) يُرِيدُ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿تُحِبُّونَ اللَّهَ﴾ اسْتِعَارَةٌ تَبَعِيَّةٌ^(١): شُبِّهَتْ إِرَادَةُ نَفْسِ الْعِبَادِ اخْتِصَاصَ اللَّهِ بِالْعِبَادَةِ^(٢) وَرَغْبَتِهِمْ فِيهَا بِمَيْلِ قَلْبِ الْمَحَبِّ إِلَى الْمَحْبُوبِ مَيْلًا لَا يَلْتَمِصُ إِلَى الْغَيْرِ وَلَا يَرَعَبُ إِلَّا فِيهِ. وَفِي كُلِّ قَيْدٍ مِنَ الْقَيْودِ^(٣) فَائِدَةٌ، سَيِّئًا قَوْلُهُ: «رَغْبَتُهُمْ فِيهَا»، لِأَنَّكَ كَمَا تَرَى مَنْ يَخْتَصُّ شَخْصًا بِالْخِدْمَةِ، وَقَلْبُهُ فِي غَايَةِ النُّفَارِ وَالرَّغْبَةِ عَنْهُ^(٤).

(١) هي ما تقع في غير أسماء الأجناس كالأفعال والصفات المشتقة منها وكالحروف، «الفتاح» ص ٣٨٠.

(٢) من قوله: «فيها يريد» إلى هنا سقط من (د).

(٣) يعني القيود المعتبرة شرعاً في العبادة كالإخلاص والمتابعة وغيرهما.

(٤) فيه إشارة إلى قيد الإخلاص.

الراغب: الحُبُّ أصله من الحَبِّ، وبِهِ شُبَّةٌ حَبَّةُ القلب، وَحَبَبْتُهُ، يُقَالُ عَلَى وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَصَبْتُ حَبَّةً قَلْبِي نَحْوًا: كَبَدْتُهُ، قَالَ الْأَعْمَى:

فَرَمَيْتُ غَفْلَةً عَيْنِهِ عَنِ شَاتِيهِ فَأَصَبْتُ حَبَّةً قَلْبِيهَا وَطِحَالَهَا^(١)

وَأَصَبْتُهُ بِحَبَّةِ القلبِ نَحْوًا: رَمَيْتُهُ، وَعَيْتُهُ: أَصَبْتَهُ بِالْعَيْنِ، فَقَوْلُكَ: حَبَبْتُهُ وَأَحَبَبْتُهُ هُوَ فِي اللَّفْظِ فَعْلٌ وَفِي الْحَقِيقَةِ انْفِعَالٌ، لِأَنَّ الْمَحَبَّ مَنفَعِلٌ لِلْمَحْبُوبِ، فَإِذَا اسْتُعْمِلَ فِي اللَّهِ فَقِيلَ: أَحَبَّ اللَّهُ فَلَانًا فَلَيْسَ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ الْفِعْلِ، وَالْمَعْنَى: أَصَابَ تَعَالَى حَبَّةً قَلْبِي فَجَعَلَهَا لِنَفْسِهِ مَصُونَةً عَنِ الْهُوَى وَالشَّيْطَانِ وَسَائِرِ أَعْدَاءِ اللَّهِ.

وَالْمَحَبَّةُ: إِرَادَةٌ مَا تَرَاهُ أَوْ تَطْنُهُ خَيْرًا، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ أَضْرِبُ بِحَسَبِ أَغْرَاضِ النَّاسِ فِي أُمُورِهِمْ: اللَّذَّةُ، وَالتَّنْعُ، وَالخَيْرُ الْمَحْضُ، وَالمُرْكَبُ مِنَ اللَّذَّةِ وَالتَّنْعِ، وَكُلُّ مَحَبَّةٍ يَنْقَطِعُ سَبَبُهَا انْقِطَاعًا بَانِقْطَاعِهِ، وَلَمَّا كَانَتِ الشَّهْوَةُ الْبَدَنِيَّةُ وَالمَنَافِعُ الدُّنْيَوِيَّةُ مُنْقَطِعَةً فَالْحُبُّ الَّذِي يَجْلِبَانِهِ مُنْقَطِعٌ لَا مَحَالَةَ بَانِقْطَاعِهِمَا، وَلَمَّا كَانَ الْخَيْرُ الْمَحْضُ بَاقِيًا كَانَ الْحُبُّ الَّذِي يَجْلِبُهُ بَاقِيًا ببقائه^(٢).

وَقَالَ الْقَاضِي: الْمَحَبَّةُ: مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى الشَّيْءِ لِكَمَالِهِ أَدْرِكُ فِيهِ بِحَيْثُ تُحِبُّ مَا^(٣) يُقَرِّبُهُ إِلَيْهِ، وَالعَبْدُ إِذَا عَلِمَ أَنَّ كُلَّ مَا يَرَاهُ كَمَا لَمْ يَرَهُ مِنْ نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ فَهُوَ مِنَ اللَّهِ وَبِاللَّهِ وَإِلَى اللَّهِ لَمْ يَكُنْ حُبَّهُ إِلَّا لِلَّهِ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي إِرَادَةَ طَاعَتِهِ وَالرَّغْبَةَ فِيهَا يُقَرِّبُهُ، فَلِذَلِكَ فَسَّرَتِ الْمَحَبَّةُ بِإِرَادَةِ الطَّاعَةِ، وَجُعِلَتْ مُسْتَلْزِمَةً لِاتِّبَاعِ الرَّسُولِ فِي عِبَادَتِهِ وَالحِرْصِ عَلَى مُطَاوَعَتِهِ.

(١) البيت من قصيدة مطلعها:

رَحَلْتُ سُمِّيَّةً غُدْوَةً أَجْمَالَهَا غَضْبِي عَلَيْكَ فَمَا تَقُولُ بِدَلَالِهَا

يَمْدَحُ قَيْسُ بْنُ مَعْدِي كَرِب. انظر: «ديوانه»، ص ١٥٠.

وقوله: «شاته» يريد به: زوجته وصاحبه.

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣٦١-٣٦٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ١٢٤.

(٣) قوله: «تحب ما» ساقط من (ط).

قوله: ﴿يُحِبُّكُمْ اللَّهُ﴾: جواب الأمر، أي: يَرْضَ عنكم ويكشف الحُبَّ عن قلوبكم بالتجاوُزِ عما فرطَ منكم، فيُفَرِّبُكم من جنابِ عِزِّهِ ويُبَيِّنُكم في جوارِ قُدْسِهِ. عبَّرَ عن ذلك (١) بالمجازِ على طريقِ الاستعارةِ أو المقابلةِ (٢).

وقال الإمام: اتَّفَقَ المتكلمونَ على أن المحبَّةَ نوعٌ من أنواعِ الإرادة، والإرادةُ لا تعلقُ لها إلا بالحوادثِ والمنافع، فيستحيلُ تعلقُها بذاتِ الله وِصفاته، فإذا قيل: إنَّ العبدَ يُحِبُّ اللهَ فمعناه: يُحِبُّ طاعته وخدمته، أو يُحِبُّ ثوابه وإحسانه، وأما محبةُ الله للعبدِ فهي عبارةٌ عن إرادةِ إيصالِ الخيراتِ والمنافعِ في الدُّنْيَا والدُّنْيَا إليه، وأما العارِفونَ فقد قالوا: العبدُ قد يُحِبُّ اللهَ لذاته، وأما حُبُّ طاعته وِثوابه فدرجةٌ نازلة. والقولُ الأوَّلُ ضعيفٌ، وذلك أنه لا يمكنُ أن يقالَ في كلِّ شيءٍ: إنه إنَّما كان محبوباً لأجلِ معنى آخرَ فلا بُدَّ من الانتهاءِ إلى شيءٍ يكونُ محبوباً لذاته، فكما يُعَلِّمُ أن اللذةَ محبوبةٌ لذاتها كذلك يُعَلِّمُ أن الكمالَ محبوبٌ لذاته، فإذا سَمِعْتَ أخبارَ رُستمٍ وإسفنديارَ (٣) في شجاعتهما مألَّ القلبُ إليهما معَ أنَّا نقطعُ أن محبتَهُما مَعْصِيَةٌ، فَعَلِمْنَا أن الكمالَ محبوبٌ لذاته، وأكملُ الكمالاتِ لله تعالى، فيقتضي كونه محبوباً لذاته من ذاته (٤).

وقال صاحبُ «الفرائد» بعدَما حَكى نحواً من هذا المعنى: وهذا أبلغُ أنواعِ الحُبِّ، فعلى هذا: حُبُّ العبدِ لله حقيقةٌ، بل المحبَّةُ الحقيقيةُ مُستَحَقَّةٌ لله؛ إذ كلُّ ما يُحِبُّ من المخلوقاتِ فإنَّما يُحِبُّ لِحصولِ أثرٍ من آثارِ جُوده.

(١) في (ط): «عبر بذلك».

(٢) المقابلة هي: إيرادُ الكلامِ ثم مقابله بمثله في المعنى واللفظ على جهة الموافقة أو المخالفة. انظر: «جواهر البلاغة»، ص ٣٦٧، و«معجم البلاغة»، ص ٥٢١.

(٣) ملكان من ملوك الفرس. انظر: «تاريخ الطبري» (١: ٥٠٤-٥٠٨).

(٤) انظر: «مفاتيح الغيب» (٤: ٢٠٦).

وقلت: الذي ذهب إليه الإمامُ ومن تبعه يُساعده المقام؛ لأنه سبحانه وتعالى لما عظم ذاته وبيّن جلاله سلطانَه بقوله: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ الآيات، تعلق قلبُ العبدِ بمولى عظيم الشأن ذي الملكِ والملكوتِ، والجلالِ والجبروتِ، ثم لما نثى باللّهبي للمؤمنين عن موالاةِ أعدائه، وحذّر عن ذلك غاية التحذير، حيث كرّر فيه: ﴿وَيَحذِرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ﴾ ونبه على وجوب استئصالِ تلك الموالاةِ بقوله: ﴿إِنْ تَخَفُوا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تَبَدُّوهُ﴾ الآية، وأكد ذلك الوعيدَ الشديدَ، وذلك قوله: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَاعَمَلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُخَضَّرًا﴾ الآية، زاد ذلك التعلُّقُ أقصى غايته، فاستأنفَ قوله: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾، كأنه تعالى يُشيرُ إلى أن عبيدي لم يتماكوا أنفسهم عند ذلك بأن لا يسألوا: بأي شيء يُنال كمالُ المحبّةِ وموالاةِ ربنا؟ فقليل لهم: بعد قطعِ موالاةِ أعدائنا تُنال تلك الدرجة بالتوجهِ إلى متابعةِ حبيينا، إذ كلُّ طريقٍ سِوَى طريقه مسدود. وأما ذكرُ غفرانِ الذنبِ بعد حصولِ محبّتهِ فالتَّخْلِيةُ للتَّحْلِيَةِ، المعنى: إن أردتُم تشريفَ محبّتي، والوصولَ إلى دارِ كرامتي، فعليكمُ متابعةَ حبيبي، لتصلَّ إرادةُ محبّتي نفوسكم عن صدأِ الذنوبِ وشوائبِ العيوبِ، فتستعدوا لإشراقِ تجلّياتِ الأنوارِ. اللهمَّ أسعدنا بتبوّؤِ مقعدِ الصّدقِ في دارِ القرارِ. فعلى هذا قوله: ﴿وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ من عطفِ الخاصِّ على العامِ، لأنَّ إرادةَ المحبّةِ جامعةٌ للخيراتِ كلّها، والمهمُّ الأولى بحسبِ الوقتِ: التَّخْلِيةُ، وفيه أنّ محبّةَ الله من العبدِ موقوفةٌ على المتابعةِ، وكذلك محبّةُ العبدِ من الله مسببةٌ عن المتابعةِ، فهي الواسطةُ الحقيقيةُ لا غيرُ.

وقال الإمامُ: خاصُّ صاحبِ «الكشاف» في هذا المقامِ في الطّعنِ في أولياءِ الله، وكتبَ هاهنا ما لا يليقُ بالعاقِلِ أن يكتبَ مثله في كتبِ الفُحشِ، فهبَّ أنه اجترأ على الطّعنِ في أولياءِ الله، فكيف اجترأ على كتبه ذلك الكلامُ الفاجِسُ في تفسيرِ كلامِ الله المجيد! ونسألُ الله العصمةَ والهدايةَ^(١).

(١) «مفاتيح الغيب» (٨: ١٨).

وعن الحسن: زَعَمَ أقوامٌ على عهدِ رسولِ الله ﷺ أنهم يحبون الله، فأرادَ أن يجعَلَ لِقولِهِم تصديقًا من عمل، فَمَن ادَّعى محبته وخالفَ سُنَّةَ رسولِ الله، فهو كذاب، وكتابُ الله يكذِّبُه، وإذا رأيتَ مَنْ يذكُرُ محبةَ الله ويصفقُ بيده مع ذِكْرِها وَيَطْرِبُ وَيَنعَرُ وَيَصعقُ، فلا تُشكَّ في أنه لا يَعْرِفُ ما اللهُ؟ ولا يَدْرِي ما محبةُ الله؟ وما تصفيقُه وطربُه ونعْرَتُه وصعقَتُه إلا لأنه تصوّرَ في نَفْسِه الخبيثة صورةً مُستملحةً مُعشقةً، فسأها اللهُ بجَهْلِه ودَعارَتِه، ثُمَّ صَفَّقَ وَطَرِبَ وَنَعَرَ وَصَعَقَ على تصوّرها، وربّما رأيتَ المَنحَى قد ملاً إزارَ ذلكَ المحبِّ عندَ صَعقَتِه، وحمقى العامةِ حوائِلهِ قد ملؤوا أزدانَهُم بالدموعِ لِمَا رَفَقَهُم من حالِه. وقُرئ: (مُحِبُّونَ)، و(مُحِبُّكُمْ) و(مُحِبُّكُمْ) من حَبِّهِ يَحِبُّه، قال:

أَحِبُّ أَبَا ثُرْوَانَ مِنْ حُبِّ تَمْرِهِ وأعلمُ أن الرِّفْقَ بالجارِ أَرْفَقُ
ووالله لولا تَمْرُهُ ما حَبَبْتُهُ ولا كانَ أدنى من عُبيدٍ ومُشْرِقٍ

﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾: يُحْتَمَلُ أن يكونَ ماضياً، وأن يكونَ مُضارعاً، بمعنى: فإن تتولَّوا، ويدخُلُ في جُملةِ ما يقولُ الرسولُ لهم.

قولُه: (ما اللهُ؟) أي: ما جلالُه وعظمتُه؛ لأنَّ ما إذا استُعْمِلَ في ذَوِي العِلْمِ مَجْهُلٌ على السُّؤالِ عن الوَصفِ، ومنه الحديث: «ويحك! أتدري ما اللهُ؟»^(١) قاله لأعرابي.
قولُه: (أزدانَهُم). الجوهرِي: الرُّذُن، بالضَّمِّ: الكُؤم، والجَمْعُ: أزدان.
قولُه: (أحبُّ أبا ثُرْوَانَ)... الأبيات^(٢). عُبيدٌ ومُشْرِقٌ: ابنا الشاعر، وفي البيتين إقواء، لاختلافِ حَرَكَاتِ الرَّوِيِّ، يقولُ: أحبُّ هذا الرَّجُلَ لأجلِ تَمْرِه، ولولا تَمْرُه ما حَبَبْتُهُ ولا كانَ أَقْرَبَ إليَّ من ولَدَيَّ، لأنَّ القلوبَ جُيِلَتْ على حَبِّ مَنْ أَحْسَنَ إليها.

(١) هو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه أبو داود (٤٧٢٦) وسعيد الدارمي في «الرد على الجهمية»، ص ٢٤، والبعغوي في «شرح السنة» (١: ١٧٥) وإسناده ضعيف لجهالة جبير بن محمد بن جبير، تفرَّد به.
(٢) لم أجدها فيما بين يدي من المصادر. ونسبها صاحب «شواهد الكشاف» إلى غيلان بن شجاع النهشلي.

[إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ * ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ * إِذْ قَالَتُ أَمْرَاتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ * فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ * فَتَقَبَّلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَمْرِئُمُ أَنَّىٰ لَكَ هَذَا قَالَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٣-٣٧﴾]

﴿آلَ إِبْرَاهِيمَ﴾: إسماعيل وإسحاق وأولادهما. ﴿وآلَ عِمْرَانَ﴾: موسى وهارون ابنا عمران بن يصره. وقيل: عيسى ومريم بنت عمران بن ماثان. وبين العِمْرَانَيْنِ أَلْفٌ وثمان مئة سنة. و﴿ذُرِّيَّةٌ﴾ بدل من آل إبراهيم وآل عمران. ﴿بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ يعني أن الآلين ذرية واحدة متسلسلة بعضها متشعب من بعض. موسى وهارون من عمران، وعمران من يصره، ويصره من فاهث، وفاهث من لاوي، ولاوي من يعقوب، ويعقوب من إسحاق. وكذلك عيسى بن مريم بنت عمران بن ماثان بن سليمان بن داود بن إيشا بن يهوذا بن يعقوب بن إسحاق. وقد دخل في آل إبراهيم رسول الله ﷺ. وقيل: ﴿بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ﴾ في الدين. كقوله تعالى: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧] ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ يعلم من يصلح للاصطفاء،

قوله: (وقد دخل في آل إبراهيم رسول الله ﷺ)، قال الإمام والقاضي^(١): وبه استدلل على فضلهم على الملائكة^(٢).

قوله: (كقوله: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾) يعني: ﴿مَنْ﴾ فيها: اتصالية، أي: بعضها متصل بالبعض في الدين، وعلى الأول: متصل بالنسب.

(١) قوله: «والقاضي» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٨: ٢٠)، و«أنوار التنزيل» (١: ١٥٦).

أو يعلمُ أن بعضهم من بعضٍ في الدين، أو ﴿سَمِعَ عَلِيمٌ﴾ لقولِ امرأةِ عمرانَ ونيتها. و﴿إِذْ﴾ منصوبٌ به. وقيل: بإضمارِ «اذكر». وإمرأةُ عمرانَ هي امرأةُ عمرانَ بنِ ماثان، أمَ مريمَ البتول، جدَّةُ عيسى عليه السلام، وهي حَنَّةُ بنتُ فاقوذ. وقوله: ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ﴾ على أثارِ قوله: ﴿وَالْعَمَلُ عَمْرَانٌ﴾ مما يرجحُ أنَّ عمرانَ هو عمرانُ بنُ ماثانَ جدُّ عيسى. والقولُ الآخرُ يرجحه أنَّ موسى يُقرَنُ بإبراهيمَ كثيراً في الذكر. فإن قلت: كانت لعمرانَ بنِ يصهرَ بنتُ اسمها مريمُ أكبرُ من موسى وهارون، ولعمرانَ ابنِ ماثانَ مريمُ البتول، فما أدراك أنَّ عمرانَ هذا هو أبو مريمَ البتولِ دونَ عمرانَ أبي مريمَ التي هي أختُ موسى وهارون؟ قلتُ: كفى بكفالةِ زكريّا دليلاً على أنه عمرانُ أبو البتول؛ لأنَّ زكريّا بنَ آذنَ وعمرانَ بنَ ماثانَ كانا في عصرٍ واحد، وقد تزوجَ زكريّا بنته إيشاعَ أختَ مريمَ فكانَ يحيى وعيسى ابني خالة.

قوله: (أبو البتول)، النهاية: التبتل: الانقطاعُ عن النساءِ وتركُ النكاح، وامرأةٌ بتولٌ: مُنقطعةٌ عن الرجالِ لا شهوةٌ لها فيهم، وبها سُميت مريمُ وسُميت فاطمةٌ رضي اللهُ عنها لانقطاعِها عن نساءِ الزَّمانِ فضلاً وديناً وحسباً، وقيل: لانقطاعِها عن الدنيا إلى الله تعالى.

قوله: (فكانَ يحيى وعيسى ابني خالة) قيل: كلامُ المصنّف يدلُّ على أنَّ إيشاعَ ومريمَ بنتا عمرانَ، لكنَّ مريمَ من حَنَّة، وإيشاعُ من غيرها، لما ذكرَ أنَّ حَنَّةَ كانت عاقراً إلى أن عجزت، وإيشاعُ كانت أكبرَ سنّاً من مريمَ لما سيجيء، ثم قال بُعيدَ هذا: فقال لهم زكريّا: أنا أحقُّ بها، عندي خالتيها، فتكونُ إيشاعُ أختَ مريمَ وخالتيها. قيل في العذر: لا يبعدُ أنَّ عمرانَ تزوجَ أمَ حَنَّةَ فولدت إيشاعَ فكانت حَنَّةُ ربيته، ثم تزوجَ حَنَّةَ بعدَ ذلك بناءً على أنه كان جائزاً في شريعتهم، فولدت مريمَ، فتكونُ إيشاعُ أختَ مريمَ من الأبِ وخالتيها^(١) أيضاً، وهو يوافقُ قوله بعدَ هذا: «رَغِبَ في أن يكونَ له من إيشاعَ ولدٌ مثلُ ولدِ أختها حَنَّة»، فذكرَ أنَّ حَنَّةَ أختُ إيشاعَ، فتكونُ إيشاعُ وحَنَّةُ أختينِ من الأمِّ، وكذا يوافقُ قوله: فقد كانت أختها كذلك، وفي نسخةِ المعزّي: عندي أختها بدلَ: خالتيها، وهو ظاهر. وبعدها: أمها بدلَ: أختها في الموضعين،

(١) من قوله: «قيل في العذر» إلى هنا ساقط من (ط).

وهو يقتضي أن تكون حنة أم إيشاع، وهو يخالف ما ذكر من أنها كانت عاقراً لم تلد إلى أن عجزت، مع أن إيشاع أكبر سنّاً من مريم، وإنما قلنا: إنها كانت أكبر سنّاً لأنها كانت تحت زكريّا عليهم^(١) السلام حين اقترع الأخبار في مريم.

وقلت: الظاهر ما رواه محيي السنّة في «المعالم»: أن زكريّا وعمرانَ زوجا أختين، وكانت إيشاع بنت فاقوذا أم يحيى عند زكريّا، وحنة بنت فاقوذا أم مريم عند عمران، وعليه ينطبق قول المصنّف أولاً: «روي أنها - أي: حنة - كانت عاقراً لم تلد إلى أن عجزت»، إلى قوله: «فحملت بمريم». وقوله ثانياً: «أنا أحقُّ بها، عندي خالتها». وثالثاً: «رغب في أن يكون له من إيشاع ولد مثل ولد أختها»، إلى قوله: «وإن كانت عاقراً عجوزاً فقد كانت أختها كذلك». وأما الحديث الذي روينا عن الشيخين: «فإذا أنا بابني الخالة: عيسى ابن مريم، ويحيى بن زكريّا»، وما ذكره المصنّف هاهنا: «وكان يحيى وعيسى ابني خالة»، وفي سورة مريم: «قيل: كانت في منزل زوج أختها زكريّا»، فتأويله ما ذكره صاحب «التقريب»: والحقيقة أن يحيى وأم عيسى - وهي مريم - ولدا خالة؛ لأن إيشاع أم يحيى، وحنة أم مريم: أختان، والغرض أنه كان بين يحيى وعيسى عليهما السلام هذه الجهة من القرابة، وكان عيسى ابن بنت خالة يحيى فأطلق عليه ابن الخالة؛ لأن ابن بنت الخالة كابن الخالة، إطلاقاً مجازياً عرفياً، وكثيراً ما يُطلق الرجل اسم الخالة على بنت خالته لكرامتها عليه، ولكونه مربوباً عندها، وهذا وجه التوفيق. تمّ كلامه.

ولعلّ المصنّف نظر إلى ظاهر الحديث فبنى كلامه: «وقد تزوّج زكريّا بنته إيشاع أخت مريم عليه»، ثم أتى بالروايات الثلاث على ما هي عليه فوق في الاختلاف.

وأما تعبير المعزي^(٢) أولاً: أنا أحقُّ بها، عندي أختها بدل: خالتها، وثانياً: مثل ولد أمها حنة بدل: ولد أختها، فلتصحیح الكلام الأول، وهو قد تزوّج زكريّا بنته إيشاع أخت مريم، إلا أنه غيرهما بناء على أنه وجد رواية صحيحة، والله أعلم بحقيقة الحال.

(١) في (ط): «عليه».

(٢) أحد رواة كتاب «الكشاف» عن الزمخشري، وله منه نسخة ينقل منها المؤلف.

رُوي أنها كانت عاقراً لم تلد إلى أن عجزت، فيينا هي في ظل شجرة بصرت بطائر يطعم فرخاً له، فتحرّكت نفسها للولد وتمتته، فقالت: اللهم إن لك عليّ نذراً شكراً إن رزقتني ولداً أن أتصدق به على بيت المقدس فيكون من سدنته وخدمه، فحملت بمريم، وهلك عمران وهي حامل. ﴿مُحَرَّرًا﴾ مُعْتَقًا لخدمة بيت المقدس لا يدلي عليه، ولا أستخديه، ولا أشغله بشيء، وكان هذا النوع من النذر مشروعا عندهم. ورُوي أنهم كانوا يندرون هذا النذر، فإذا بلغ الغلام خَيْرِ بَيْنَ أَنْ يَفْعَلَ وَبَيْنَ أَنْ لَا يَفْعَلَ. وعن الشعبي: ﴿مُحَرَّرًا﴾ مُخْلِصًا للعبادة. وما كان التحريم إلا للغلمان، وإنما بنت الأمر على التقدير، أو طلبت أن تُرزق ذكراً. ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا﴾ الضمير لـ ﴿مَا فِي بَطْنِي﴾ وإنما آنت على المعنى؛ لأن ما في بطنها كان أنثى في علم الله، أو على تأويل الحبلية أو النفس أو النسمة. فإن قلت: كيف جاز انتصاب ﴿أُنْثَى﴾ حالاً من الضمير في ﴿وَضَعْتُهَا﴾، وهو كقولك: وَضَعْتُ الأُنْثَى أُنْثَى؟ قلت: الأصل: وَضَعْتُ أُنْثَى، وإنما آنت لتأنيث الحال؛ لأن الحال وذا الحال لشيء واحد، كما آنت الاسم في: «مَنْ كَانَتْ أُمَّكَ»؛ لتأنيث الخبر. ونظيره: قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ١٧٦]. وأما على تأويل الحبلية أو النسمة فهو ظاهر؛ كأنه قيل: إني وضعت الحبلية أو النسمة أنثى. فإن قلت: فلم قلت: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾.....

قوله: (عليّ نذراً شكراً)، «شكراً»: مفعول له، و«أن أتصدق»: بدل من قوله: «نذراً».

قوله: (وما كان التحريم إلا للغلمان) من تيممة كلام الشعبي، وقوله: «وإنما بنت الأمر على التقدير»، كلام المصنّف، أي: على تقدير العرف والعادة، أي: إن كان ذكراً كان محرراً، وكنّت عن الذكّر بهذه العبارة، وهو المراد بقوله: «أو طلبت أن تُرزق ذكراً».

قوله: ﴿فَإِنْ كَانَتْ أَثْنَتَيْنِ﴾ لَمَّا كَانَ الْخَبْرُ مُثْنَى جاز تشنية الاسم، وإن لم يسبق إلا المفرد، وهو قوله: ﴿وَلَهُ أُخْتٌ﴾.

قوله: (فلم قلت: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾؟) يعني: إذا كان علم اللطيف الحبير محيطاً بما

وما أردت إلى هذا القول؟ قلت: قالته تحسراً على ما رأيت من خيبة رجائها وعكس تقديرها، فتحرّنت إلى ربها؛ لأنها كانت ترجو وتقدّر أن تلد ذكراً، ولذلك نذرته محرّراً للسّدانة. ولتكلمها بذلك على وجه التحسّر والتحرّز قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾؛ تعظيماً لموضوعها، وتجهيلاً لها بقدر ما وهب لها منه. ومعناه: والله أعلم بالشيء الذي وضعت، وما علّق به من عظام الأمور، وأن يجعله وولده آية للعالمين، وهي جاهلة بذلك لا تعلم منه شيئاً؛ فلذلك تحسرت. وفي قراءة ابن عباس: (والله أعلم بما وضعت) على خطاب الله تعالى لها،

وضعت، فأني فائدة في قولها: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾ لأن الإخبار إما للفائدة أو لازمها كما ذهب إليه صاحب «المفتاح»^(١).

قلت: هذا على مقتضى الظاهر، وربّما تُجعل الأخبار ذريعة إلى الامتنان أو التهديد، أو إلى إظهار التحسّر كما نحنُ بصددّه.

قوله: (وما أردت) إذا فعل بعضهم فعلاً لا يعلم غرضه يقال: ما أردت إلى هذا؟ أي: أي شيء وأي معنى دعاك إلى هذا؟ ففيه تضمين معنى «دعا»، ولهذا عدّي بـ«إلى».

قوله: (بقدر ما وهب لها منه) الضمير المرفوع في «وهب» راجع إلى «ما»، والمجرور إلى أمّ مريم، والمجرور في «منه»: راجع إلى الموضوع، و«من»: بيان «ما»، ثم في وضع «ما» في «ما وهب» في موضع «من» لإرادة الإبهام والوصفية تفخيم للموهوب وتعظيم له، كقولهم: سبحان ما سخّر كُنْ لنا، وإليه الإشارة بقوله: «والله أعلم بالشيء الذي وضعت وما علّق به من عظام الأمور».

قوله: (على خطاب الله لها) فعلى هذا لا يكون قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ تجهيلاً لأمّ مريم، بل نفيًا لعلمها، لأن العبد ينظر إلى ظاهر الحال ولا يعرف أسرار الله في

(١) «مفتاح العلوم»، ص ٧٢.

أي: إنك لا تعلمين قدرَ هذا الموهوب، وما عَلِمَ اللهُ من عِظَمِ شأنه، وعلو قدره. وقرئ: (وضعتُ) بمعنى: ولعلَّ لله تعالى فيه سرًّا وحكمةً، ولعلَّ هذه الأنثى خيرٌ من الذكر؛ تسليّةً لنفسِها. فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾؟ قلت: هو بيانٌ لِمَا في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ من التعظيم للموضوع والرفع منه، ومعناه: وليس الذكرُ الذي طلبتُ كالأنثى التي وُهبتُ لها. واللامُ فيها للعهد. فإن قلت: علامَ عطفَ قوله: ﴿وَإِنِّي سَمَيْتُهَا مَرْيَمَ﴾؟ قلت: هو عطفٌ على ﴿وَإِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى﴾ وما بينها جملتان معترضانِ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّتَوْعَلُّمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦].....

كُلُّ شيء، وإنما كان على الأولِ تجهيلًا؛ لأنه تعالى حينئذٍ يحكي حالها لغيرها ويشكو عنها تحسُّرها وحُزنها على الموضوع، المعنى: استمعوا قولها وانظروا إلى تحسُّرها تحقيرًا للمولود العظيم الشأن، فاحكموا بجهلها بذلك.

قوله: (وقرئ: «وضعتُ»): ابنُ عامر، وأبو بكرٍ عن عاصم، والباقون ﴿وَضَعْتَ﴾ بسكونِ التاء إخباراً عن الله تعالى، وعلى الأول: من كلامِ أمِّ مريم^(١).

قوله: (هو بيانٌ لِمَا في قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ﴾) وذلك أن قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ واردٌ على تفخيمِ المولودِ وفضله على الذكر، يعني: أنه^(٢) قد تُعورَفَ بينَ الناسِ فضلُ الذكرِ على الأنثى، والله هو الذي اختصَّ بعلمه الشامل فضلَ هذه الأنثى على الذكر، فكان قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾ بياناً لما اشتملَ عليه الأولُ من التعظيم.

قوله: (واللامُ فيها للعهد)، أما التي في ﴿الْأُنثَى﴾ فمعهودٌ بقولها: ﴿وَإِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى﴾، وأما التي في الذكر فبقولها: ﴿وَإِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾؛ لأنَّ المحرَّرَ لم يكن إلا غلاماً، أو طلبت أن تُرزقَ ذكراً.

قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لِّتَوْعَلُّمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٦] لأنَّ التقدير: ﴿فَلَا أَقْبِسُ

(١) «النشر» (٢: ٢٣٩)، و«الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٤٠).

(٢) قوله: «أنه» من (ط).

بِمَوْفِعِ الشُّجُورِ ﴿ [الواقعة: ٧٥]، ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾ [الواقعة: ٧٧]، فاعترض بين القسم والمقسم به قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾^(١) كما اعترض ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ﴾ بين الموصوف والصفة.

فإن قلت: قد ظهر أن قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنثَى﴾ بيان لقوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ﴾، وفي التشبيه أيضاً دلالة على تعظيم الأنثى على الذكر، وهذا إنما يصح على قراءة ﴿وَضَعَتْ﴾ على الغيبة، لأنه من كلام الله، وأما على التكلم فلا يستقيم؛ لأنه حينئذ من كلام أم مريم، لا سيما وقد ذهب المفسرون إلى أن قوله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنثَى﴾ على القراءتين من كلام أم مريم، ومُرادها تعظيم الذكر على الأنثى، لأن الذكر يصح استمراره على خدمة بيت المقدس ومجاوريه، بخلاف الأنثى لما منع الحيض والحاق الريبة والتهمة وسائر العوارض.

قلت: على هذا يحمل الكلام على التحسر على الحرمان، ومعنى ﴿مَا﴾ في ﴿بِمَا وَضَعَتْ﴾: التحقير، المعنى: ﴿إِنِّي وَضَعْتُهَا أَنْثَى﴾ والله أعلم بالشيء الذي وضعت، فإنه غير صالح لما نذرت له لتقصائه، فإني طلبت ما يصلح للسدانة^(٢)، وليس ما طلبت من المحرر مثل هذه الموهوبة؛ لأنها لا تصلح لذلك، ومع ذلك إني غير ما يوسى من فضل ربي أن يتقبل مني هذه بدل ذلك، ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ لذلك، ﴿وَإِنِّي أَعِيدُهَا بِلِك وَدُرَيْتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ليحميها الله من شر التهمة والريبة، فاستجاب الله دعاءها وترحم على جرماتها حيث تقبلها ﴿بِقَبُولِ حَسَنٍ وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ كما قال، فرضي بها في النذر مكان الذكر، ولم يكن قبل ذلك مشروعاً، فالفاء في ﴿فَنَقَّبَلَهَا﴾ طبقت المفصل^(٣).

(١) من قوله: «لأن التقدير» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) السدانة: خدمة المعبد والقيام عليه بما ينبغي له من النظافة ونحوها. «الصحيح» (سذن).

(٣) قال ابن منظور: يقال: طبقت السيف: إذا أصاب المفصل فأبان العضو، منه قولهم للرجل إذا أصاب الحجة: إنه يطبق المفصل. «اللسان» (١٠: ٢١٣).

فإن قلت: فلم ذكرت تسميتها مريم لربها؟ قلت: لأن مريم في لغتهم بمعنى العابدة، فأرادت بذلك التقرب والطلب إليه أن يعصمها، حتى يكون فعلها مطابقاً لاسمها، وأن يُصدق فيها ظنها بها. ألا ترى كيف أتبعته طلب الإعادة لها ولولدها من الشيطان وإغوائه؟ وما يروى من الحديث: «ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه حين يولد فيستهل صارخاً من مس الشيطان إياه إلا مريم وابنها» فالله أعلم بصحته. فإن صحَّ

قوله: (التقرب والطلب) قيل: هما متوجهان من حيث المعنى إلى قوله: «إليه»، وإلى قوله: «وأن يعصمها».

وقلت: الأولى أن يجري التقرب على الإطلاق ليكون كالتوطئة لما بعده، وأن يُصمّن الطلب معنى التوسل لتعديته بـ«إلى»، يعني: جعلت هذا الاسم وسيلة إلى الله في طلب عصمتها، والذي يؤيد أن التسمية كانت وسيلة في طلب العصمة إتيان الله تعالى هذا الطلب بطلب الإعادة لها على سبيل الحكاية عن لسانها، فكان تعييبها: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلِكِّ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ لقولها: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ كالبيان والتفسير له، وإليه الإشارة بقوله: «ألا ترى كيف أتبعته»^(١)؟.

قوله: (وما يروى من الحديث) يعني: المراد من قوله: ﴿وَإِنِّي أُعِيدُهَا بِلِكِّ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٢) طلب الإعادة لها ولولدها من إغواء الشيطان لا من المس كما ذهب إليه المفسرون مستشهدين بهذا الحديث، إذ هو غير معلوم الصحة، وعلى تقدير صحته فيجوز أن يكون معناه الإغواء لا غير^(٣).

قوله: (فإن صحَّ، فأعلم بصحته)، أقول: لا وجه لهذا الشك، فإن الحديث أخرجه الشيخان: البخاري ومسلم في «صحيحهما»، عن أبي هريرة، واتفقا على صحته^(٤).

(١) في (د) و(م) و(ي): «أتبعته»، والمثبت هو الموافق لما في الكشف.

(٢) من قوله: «لقولها: ﴿وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) كلام الطيبي كالموافق للزمخشري، ولولا ما شفع به كلامه من تصحيح الحديث لكان كذلك.

(٤) أخرجه البخاري (٤٢٧٤) ومسلم (٢٦٥٨) وغيرهما.

فمعناه: أن كل مولود يطمع الشيطان في إغوائه إلا مريم وابنها، فإنها كانا معصومين، وكذلك كل من كان في صفتها كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ * إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ ﴿ [الحجر: ٤٠ - ٤١]. واستهلاله صارخاً من مسّه تخيّل وتصويرٌ لطمعه فيه؛ كأنه يمسه ويضرب بيده عليه،

قال الإمام: طعن القاضي - يعني عبد الجبار، وهو من أكابر المعتزلة - في هذا الخبر فقال: إنه خبرٌ واحدٌ على خلاف الدليل، وذلك أن الشيطان إنما يدعو إلى الشر من له تميز، ولأنه لو تمكّن من هذا لجاز أن يهلك الصالحين، وأيضاً، لم خص عيسى عليه السلام دون سائر الأنبياء، ولأنه لو وجد النخس لدام أثره.

ثم قال الإمام: إن هذه الوجوه محتمة، وبأمثالها لا يجوز دفع الخبر الصحيح^(١).
الانتصاف^(٢): الحديث مُدَوَّنٌ في الصَّحاح فلا يُعْطَلُهُ السَّمِيلُ إِلَى تَزْعَاتِ الفلاسفة، والانتصارُ بقولِ ابنِ الرُّومِيِّ سوءُ أدبٍ يجبُ أن يُجْتَنَبَ عَنْهُ.

وقلتُ: قوله: «ما من مولود يولد إلا والشيطان يمسه» كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكَنا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَهَلْنا كِتابٌ مَعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] في أنّ الواو داخلَةٌ بَيْنَ الصِّفَةِ والموصوفِ لتأكيد اللُصوقِ، فيفيدُ الحَضْرَ مع التأكيد، فإذا لا معنى لقوله: «كل من كان في صفتها»، ولا يبعدُ اختصاصُها بهذه الفضيلة من دون الأنبياء، وأما قوله: ﴿إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمْ الْمُخْلِصِينَ﴾ [الحجر: ٤٠] فجوابه أي: بعد أن يمكّنه الله من المسّ، مع أنه تعالى يعصمهم من الإغواء، وأما الشُّعْرُ فهو من بابِ حُسْنِ التعليلِ فلا يصلحُ للاستشهادِ.

قوله: (فَيَسْتَهْلُ صَارِخاً)^(٣) منصوبٌ على المصدر، كقولك: قُمْ قائماً.

(١) انظر: «مفاتيح الغيب» (٨: ٢٠٥).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٨٦).

(٣) هكذا تأخرت هذه الفقرة في الأصول الخطية، وحقها أن تتقدم على التي قبلها، ولعله أراد أن ينهي الكلام حول الحديث، ثم يتكلم عن إعراب هذه اللفظة.

ويقول: هذا بمن أغويه، ونحوه من التخيل قول ابن الرومي:

لما تؤذن الدنيا به من صروفها يكون بكاء الطفل ساعة يؤلّد

وأما حقيقة المسّ والنخس كما يتوهم أهل الحشو؛ فكلاً! ولو سلط إبليس على الناس بنخسهم لامتلأت الدنيا صراخاً وعاطاً مما يبلونا به من نخسه.

﴿فَنَقَبَلَهَا رَبُّهَا﴾ فرضي بها في النذر مكان الذكر. ﴿بِقَبُولِ حَسَنِ﴾ فيه وجهان: أحدهما: أن يكون القبول اسم ما يُقبَلُ به الشيء كالسعوط واللدود لما يُسَعَطُ به ويُلدّ،

قوله: (لِما تُؤذَنُ الدُّنْيَا) البيت بعده^(١):

وإلا فما يُكيه منها وإتها لأوسع مما كان فيه وأرعّد
إذا أبصر الدنيا استهلّ كأنه بما سوف يلقى من أذاها يهدّد

تؤذن، أي: تُعلم، أدنني: أعلمني، يقول: بكاء الطفل ساعة الولادة لما يعلم أن الدنيا موضع المحن ومقرّ الفتن، وإلا فما يُكيه والحال أنه قد نجا من ضيق البطن والرحم وانتقل إلى موضع هو أفسح وأرعّد منه؟

قوله: ﴿فَنَقَبَلَهَا رَبُّهَا﴾: فرضي بها) فسّر القبول بالرّضي^(٢).

الجوهري: تقبلت الشيء وقبلته قبولاً، بفتح القاف، وهو مصدرٌ شاذٌ، والمعنى: فتقبلها بوجه حسن، وذلك أن من يهدي إلى أحد شيئاً يرجو منه قبول هديته بوجه حسن، فسببه النذر بالإهداء ورضوان الله عنها بالقبول، والقبول الحسن على هذا: اختصاص الله لها بإقامتها مقام الذكر؛ على ما سبق أن التحرير لم يكن إلا للغلمان.

قوله: (واللدود). النهاية: اللدود، بالفتح، هو: ما يُصَبُّ من الأدوية في أحد شقي الفم، ولديدا الفم: جانيها.

(١) «ديوان ابن الرومي» (٢: ٥٨٦) من قصيدة يمدح فيها صاعد بن مخلد، وفيه: «لأنفس» مكان «لأوسع».

(٢) راجع «تفسير ابن جرير» (٦: ٣٤٤)، و«تفسير ابن كثير» (١: ٣٥٩).

وهو اختصاصه لها بإقامتها مقام الذكر في النذر، ولم يُقبل قبلها أنثى في ذلك، أو بأن تسلمها من أمها عقيب الولادة قبل أن تنشأ وتصلح للسدانة.

وروي أن حنة حين ولدت مريم لفتها في خرقة وحملتها إلى المسجد، ووضعها عند الأحبار أبناء هارون؛ وهم في بيت المقدس كالحجبة في الكعبة؛ فقالت لهم: دونكم هذه النذيرة فتنافسوا فيها؛ لأنها كانت بنت إمامهم، وصاحب قربانهم، وكانت بنو مائان رؤوس بني إسرائيل وأحبارهم وملوكهم، فقال لهم زكريا: أنا أحق بها، عندي خالتها،

والسعوط: هو الدواء يُصب في الأنف.

قوله: (أو بأن تسلمها) عطف على قوله: «إقامتها»، وهو داخل تحت الاختصاص.

الجوهري: سلمت إليه الشيء فتسلمه، أي: أخذه.

قوله: (للسدانة) السادين: خادم الكعبة وبيت الأصنام، والجمع: السدنة.

قوله: (روي أن حنة) إلى آخره: بيان تسلمها^(١).

قوله: (وصاحب قربانهم) القربان: مصدر من قرب يُقرب، وكانوا يتقربون بالبقير والغنم إلى الله تعالى، بأن يجعلوها مُتعرضة لنار تنزل من السماء وتأكلها^(٢)، كما قال تعالى: ﴿حَقَّقْ يَاقِينَئِذَا يَقْرَبَانِ تَأْكُلُهَا النَّارُ﴾ [آل عمران: ١٨٣]، وصاحب القربان: من يتولى هذا الأمر من المُتقرب، وكان قربان هذه الأمة الدماء، وفي الحديث: «صفة هذه الأمة في التوراة: قربانهم دماؤهم»^(٣).

قوله: (عندي خالتها) هذه رواية المصنف، وكذا في «معالم التنزيل»^(٤)، وفي رواية: «عندي

(١) الأثر في «الدرّ المشثور» (١٨: ٢) عن ابن عباس، وينحوه ذكره ابن جرير (٦: ٣٤٩-٣٥٠)، والبيهقي في «سننه» (١٠: ٢٨٦-٢٨٧).

(٢) انظر: «تفسير ابن جرير» (٧: ٤٤٩)، و«الدرّ المشثور» (٢: ١٠٦).

(٣) لم أهد إليه فيما بين يدي من مصادر التخريج.

(٤) «معالم التنزيل» (٢: ٣١).

فقالوا: لا، حتى نقترعَ عليها! فانطلقوا وكانوا سبعةً وعشرين إلى نهر، فألقوا فيه أقلامهم فارتفعَ قلمُ زكريّا فوقَ الماءِ ورسبتْ أقلامُهم؛ فتكفلها.

والثاني: أن يكونَ مصدرًا على تقديرِ حذفِ المضافِ بمعنى: فتقبّلها بذِي قَبُولٍ حسن، أي: بأمرٍ ذي قَبُولٍ حَسَنٍ، وهو الاختصاص. ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿فَنَقَّبَلَهَا﴾: فاستقبّلها، كقولك: تعجّل، بمعنى: استعجّل، وتقصّاه بمعنى: استقصاه، وهو كثيرٌ في كلامهم، من استقبل الأمر: إذا أخذه بأوّلِهِ وعُنْفوانِهِ. قَالَ الْقَطَامِي:

وخيرُ الأمرِ ما استقبلتَ منه وليسَ بأنَّ تَتَّبَعُهُ اتِّبَاعًا

أختها» كذا في «المطلع»، وكتبَ الصَّمْنَامُ في حاشيةِ كتابه: أن خالَتها أصحُّ، وهذا^(١) مُشْعِرٌ بأن الروايةَ «عندي أختها» أيضاً صحيحة^(٢).

قوله: (وهو الاختصاصُ) أي: الاختصاصُ المذكور، وهو اختصاصُه لها بإقامتها مقامَ الذِّكْرِ، أو بأنَّ تَسَلَّمَهَا.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ معنى ﴿فَنَقَّبَلَهَا﴾: فاستقبّلها) عطفٌ على قوله: فَرَضِي بها، يعني: معنى ﴿فَنَقَّبَلَهَا﴾: فَرَضِي بها في النَّذْرِ، أو معناه: فاستقبّلها، أي: فأخذها في أوّلِ أمرِها حينَ وُلدت بقبُولٍ حَسَنٍ.

الراغب: قوله: ﴿فَنَقَّبَلَهَا رَبُّهَا بِقَبُولٍ حَسَنٍ﴾ قيل: معناها: قَبِلَهَا، وقيل: معناه: تكفَّلَ بها، وقبولُ الله تعالى أعظمُ كفالَةٍ في الحقيقة، وإنَّما قيل: فتقبّلها بقبُولٍ حَسَنٍ، ولم

(١) من هنا إلى آخر الفقرة ساقط من (ط).

(٢) علّق عليه العلامةُ أحمد محمد شاكر رحمه الله بقوله: وهو خطأ لا شك فيه، فإن المقطوعَ به في التاريخ أن زكريّا وعمرانَ أبا مريمَ كانا متزوجينَ بأختين: إحداهما عند زكريّا وهي أم يحيى، والأخرى عند عمران وهي أم مريم، فماتَ عمرانَ وأم مريمَ حاملٍ بمريم. انظر: «تفسير الطبري» بتحقيقه (٦: ٣٤٩)، وانظر: «تاريخ الطبري» (٢: ١٣).

ومنه المثل: «خِذِ الْأَمْرَ بِقَوَائِلِهِ»، أي: فأخذها في أوّل أمرها حين وُلِدَتْ بِقَبُولِ حَسَنٍ، ﴿وَأَنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ مجازٌ عن التّربية الحسنة العائدة عليها بما يُصْلِحُهَا في جميع أحوالها. وقُرِي: (وكفّلها) بوزن: وعمِلها، ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾ بتشديد الفاء ونصبِ «زكرياء»، والفعلُ لله تعالى بمعنى: وضمّها إليه وجعله كافلًا لها وضمامنًا لمصالحها.

ويؤيدُها قراءةُ أبي: (وأكفلها) من قوله تعالى: ﴿فَقَالَ أَكْفَلْنِيهَا﴾ [ص: ٢٣]. وقرأ مجاهد: (فتقبّلها ربّها) (وأنبتّها) (وكفّلها) على لفظِ الأمرِ في الأفعالِ الثلاثة، ونصبِ (ربّها)؛ تدعو بذلك، أي: فاقبلها يا ربّها، وربّها، واجعلْ زكريّا كافلًا لها. قيل: بنى لها زكريا عليه السلام محرّابًا في المسجد، أي: غرفةً يُصعدُ إليها بسلم.

يُقَلُّ: بتقبُّلٍ، للجمع بين الأمرين: التقبُّل الذي هو الترقّي في القبول، والقبول الذي يقتضي الرضا والإثابة^(١).

قوله: (خِذِ الْأَمْرَ بِقَوَائِلِهِ) أي: بمُقدّماته قبل أن يُدبِرَ ويفوت، وليس من العزم أن تُمهله حتى يفوت منك ثم تعدّو خلفه وتتبعه بعد القوت.

قال الميداني: الباءُ في «بقوائله» بمعنى في، أي: فيما يستقبلك منه، يقال: قبل الشيء وأقبل، يُضربُ في الأمرِ باستقبالِ الأمور^(٢).

قوله: (مجازٌ عن التّربية) أي: استعارة، فإنّ الزارعَ لم يزل يتعهّد زرعَه، بأن يسقيه عند الاحتياج ويحميه عن الآفات، ويقلع ما عسى أن ينبت فيه شوكٌ لئلا يخنقه^(٣).

قوله: (العائدة عليها)، الجوهري: العائدة: العطفُ والمنفعة، يقال: هذا الشيءُ أعوذُ عليك من كذا، أي: أنفع.

قوله: (وكفّلها) بتشديد الفاء: الكوفيون، والباقون: بتخفيفها^(٤).

(١) «مفردات القرآن»، ص ٦٥٣، وانظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٥٣١).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٤١١)، وينظر: «جمهرة الأمثال» (١: ٣٣٨)، و«المستقصى» (٢: ٧٢).

(٣) في الأصول الخطية: «يخيفه»، والمثبت من (ط).

(٤) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٣٩).

وقيل: المحرابُ أشرفُ المجالسِ ومقدّمُها، كأنها وُضِعَتْ في أشرفِ موضعٍ من بيتِ المقدسِ. وقيل: كانت مساجدُهم تُسمّى المحاريبِ. ورُوِيَ: أنه كان لا يدخلُ عليها إلا هو وحده، وكان إذا خرَجَ غلَقَ عليها سبعةَ أبواب. ﴿وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا﴾ كان رزقُها ينزلُ عليها من الجنة، ولم ترَضَعْ ثدياً قط، فكان يجدُ عندها فاكهةَ الشتاءِ في الصيف، وفاكهةَ الصيفِ في الشتاء. ﴿أَنِّي لَأَكْرَهُ هَذَا﴾: من أين لك هذا الرزقُ الذي لا يشبهُ أرزاقَ الدنيا، وهو آتٍ في غيرِ حينه، والأبوابُ مُغلقةٌ عليك لا سبيلَ للدخولِ به إليك؟ ﴿قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ فلا تستعبد. قيل: تكلمتُ وهي صغيرةٌ كما تكلمَ عيسى وهو في المهد. وعن النبي ﷺ أنه جاعٌ في زمنِ قحط، فأهدتُ له فاطمةٌ رضيَ اللهُ عنها رغيفين وبَضْعَةَ لحمٍ أثرتهُ بها، فرجعَ بها إليها، وقال: هلمّي يا بُنَيَّة، فكشفتُ عن الطبقِ فإذا هو مملوءٌ خبزاً ولحمًا، فبهتتُ وعلمتُ أنها نزلتُ من عندِ الله، فقال لها ﷺ: أتى لك هذا، فقالت: هو من عندِ الله، إن الله يرزقُ من يشاءُ بغيرِ حساب. فقال ﷺ: «الحمدُ لله الذي جعلك شبيهةً سيِّدةِ نساءِ بني إسرائيل» ثم جمعَ رسولُ الله ﷺ عليَّ بنَ أبي طالبٍ والحسنَ والحسينَ وجميعَ أهلِ بيته رضيَ اللهُ عنهم أجمعين عليه حتى شبعوا، وبقيَ الطعامُ كما هو، فأوسعتُ فاطمةٌ عليَّ جيرانها.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ﴾ من جملةِ كلامِ مريمَ عليها السلام، أو من كلامِ ربِّ العزّةِ عزَّ من قائل. ﴿بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾: بغيرِ تقدير، لكثيرته، أو تفضلاً بغيرِ محاسبةٍ ومجازاةٍ على عملٍ بحسبِ الاستحقاق.

قوله: (فرجع بها إليها) أي: فرجع النبي ﷺ مصاحباً تلك الهدية إلى فاطمة رضيَ اللهُ عنها^(١).

(١) ذكره الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٨٤) وعزاه لأبي يعلى الموصليِّ في «المسند» وذكره بإسناده، وليس هو في «المسند» المطبوع، فإن المطبوع هو المختصر، ولأبي يعلى مسندٌ كبيرٌ جداً يرويه أهلُ أصبهان من طريقِ ابنِ المقرئِ عن أبي يعلى، كما في «سير النبلاء» (١٤: ١٨٠).

﴿هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُ قَالَ رَبِّ هَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ ذُرِّيَّةً طَيِّبَةً إِنَّكَ سَمِيعُ الدُّعَاءِ * فَنَادَتْهُ الْمَلَكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ * قَالَ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي غُلَامٌ وَقَدْ بَلَغَنِيَ الْكِبَرُ وَامْرَأَتِي عَاقِرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ * قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً قَالَ آيَتُكَ الْأَنْتَ كَلِمَ النَّاسِ ثَلَاثَةً أَيَّامٍ إِلَّا مَرْمَرًا وَادُّكُرُ رَبِّكَ كَثِيرًا وَسَتِخِبَ بِالْعَمَشِيِّ وَإِلْبَنْ كَثِيرًا ﴿٣٨-٤١﴾

﴿هُنَالِكَ﴾ في ذلك المكان، حيثُ هو قاعدٌ عندَ مريمَ في المحراب، أو في ذلك الوقت، فقد يُستعارُ «هنا» و«ثم» و«حيثُ» للزمان. لَمَّا رأى حالَ مريمَ في كرامتها على الله ومنزلتها رَغِبَ في أن يكونَ له من إيشاعٍ ولدٌ مثلُ ولدِ أختها حَنَّةَ في النجابة والكرامة على الله، وإن كانت عاقراً عجوزاً فقد كانت أختها كذلك. وقيل: لَمَّا رأى الفاكهة في غير وقتها انتبه على جوازِ ولادة العاقِرِ. ﴿ذُرِّيَّةً﴾: ولداً، والذريةُ يقعُ على الواحدِ والجمع. ﴿سَمِيعُ الدُّعَاءِ﴾: مجيبه. قُرِيءَ: (فناداه الملائكة). وقيل: ناداه جبريلُ عليه السلام، وإنما قيلَ: الملائكةُ على قلوبهم: فلانُ يركبُ الخيل. ﴿أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ بالفتح على «بأن الله»، وبالكَسْرِ على إرادة القول، أو لأنَّ النداءَ نوعٌ من القول.....

قوله: (يُستعارُ «هنا» و«ثم» و«حيثُ» للزمان)، قال الزجاجُ: ﴿هُنَالِكَ﴾ في موضع نصب؛ لأنه ظَرْفٌ يَقَعُ في المكانِ وفي الأحوال، المعنى: ومنَ الحالِ دُعَاءُ زَكَرِيَّا رَبَّهُ، كما تقول: من هاهنا قلتُ كذا، من هنالك قلتُ كذا، أي: من ذلك الوجهِ ومن تلك الجهةِ على المجاز^(١).
قوله: (فلانُ يركبُ الخيل)، قال الزجاجُ: معناه: أتاه النداءُ من هذا الجنس، كما تقول: رَكِبَ فلانٌ في السفنِ، أي: في هذا الجنس، وإنما رَكِبَ في سفينةٍ واحدة^(٢).
قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ بالفتح والكسر، بالكسر: ابنُ عامرٍ وحمزةُ، والباقون بالفتح^(٣).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٠٤).

(٢) المصدر السابق (١: ٤٠٥).

(٣) «النشر» (٢: ٢٣٩)، و«الكشف» (١: ٣٤٣).

وَقَرِئَ: ﴿يَبْشُرُكَ﴾ (وَيُبَشِّرُكَ) من بَشَّرَهُ وَأَبَشَّرَهُ، (وَيُبَشِّرُكَ) بفتح الياء من بَشَّرَهُ. ويحیی؛ إن كان أعجمياً - وهو الظاهر - فَمَنْعُ صَرْفِهِ لِلتَّعْرِيفِ وَالْعُجْمَةُ كَمَوْسَى وَعِيسَى، وَإِنْ كَانَ عَرَبِيًّا فَلِلتَّعْرِيفِ وَوَزْنِ الْفِعْلِ كَيَعْمُرُ.

﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾ مُصَدِّقًا بِعِيسَى: مُؤْمِنًا بِهِ. قِيلَ: هُوَ أَوَّلُ مَنْ آمَنَ بِهِ. وَسُمِّيَ عِيسَى كَلِمَةً؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا بِكَلِمَةِ اللَّهِ وَحَدَّهَا، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿كُنْ﴾ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ آخَرَ. وَقِيلَ: ﴿مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ﴾: مُؤْمِنًا بِكِتَابٍ مِنْهُ. وَسُمِّيَ الْكِتَابُ كَلِمَةً كَمَا قِيلَ: كَلِمَةُ الْحَوِيدِرَةِ؛ لِقَصِيدَتِهِ. وَالسَّيِّدُ: الَّذِي يَسُودُ قَوْمَهُ، أَي: يَفُوقُهُمْ فِي الشَّرَفِ. وَكَانَ يَحْيَى فَائِقًا لِقَوْمِهِ، وَفَائِقًا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ فِي أَنَّهُ لَمْ يَرَكِبْ سَيِّئَةً قَطُّ، وَيَالِهَا مِنْ سِيَادَةِ!

حمزة والكسائي: «يَبْشُرُكَ» فِي الْمَوْضِعَيْنِ هُنَا، وَفِي سَبْحَانَ (١) وَالْكَهْفِ (٢): بِفَتْحِ الْيَاءِ وَإِسْكَانِ الْبَاءِ وَضَمِّ الشَّيْنِ مَخْفَفًا، وَالْبَاقُونَ: بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ الشَّيْنِ مُشَدَّدًا (٣).

قَوْلُهُ: (وَيَا لَهَا مِنْ سِيَادَةٍ) الضَّمِيرُ لِلسِّيَادَةِ، وَمِنْ: بَيَانٌ لَهَا، وَاللَّامُ: لِلتَّسْتَعَانَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيَّتُهَا السِّيَادَةُ تَعَالَى فَهَذِهِ مِنْ أَحْوَالِكَ الَّتِي حَقَّقْتَ أَنْ تَحْضُرِي فِيهَا، وَهِيَ حَالُ التَّفْخِيمِ وَالْإِجْلَالِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَنَادِيُّ مَحْذُوفًا عَلَى نَحْوِ: يَا لِكَمَا وَلِلدَّوَاهِي، الْمَعْنَى: يَا قَوْمُ تَعَجَّبُوا لَهَا.

رُويَ أَنَّ الْفَضْلَ بْنَ يَحْيَى (٤) دَخَلَ عَلَى أَبِيهِ يَتَبَخَّرُ فَقَالَ لَهُ: مَا بَقِيَ الْحَكِيمُ فِي طَرْسِهِ؟ قَالَ: لَا أَدْرِي، قَالَ: إِنَّ الْبُخْلَ وَالْجَهْلَ مَعَ التَّوَاضُعِ أَزِينُ بِالرَّجُلِ مِنَ الْكِبَرِ مَعَ السَّخَاءِ وَالْعِلْمِ، فَيَا لَهَا مِنْ حَسَنَةِ عَطَّتْ عَلَى عَيْنَيْنِ عَظِيمَيْنِ، وَيَا لَهَا مِنْ سَيِّئَةِ عَفَّتْ عَلَى حَسَتَيْنِ كَبِيرَتَيْنِ.

(١) أي: سورة الإسراء، في قوله تعالى: ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٩].

(٢) في قوله تعالى: ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾ [الكهف: ٢].

(٣) «النشر» (٢: ٢٣٩)، و«الكشف» (١: ٣٤٣).

(٤) أبو العباس البرمكي، وزير الرشيد المعروف، كان سخياً، وله في السخاء أخبار، ولكنه يضرب بكبره وتبهه

المثل، (ت ١٩٣ هـ) في السجن. انظر: «وفيات الأعيان» (٤: ٢٧)، و«العبر» للذهبي (١: ٢٢٠، ٢٤٠).

والحضور: الذي لا يقربُ النساء؛ حَضَرَ لِنَفْسِهِ، أي: منعاً لها من الشهوات. وقيل: هو الذي لا يدخلُ مع القومِ في الميسر. قَالَ الْأَخْطَلُ:
وشارِبٍ مُرْبِحٍ بِالْكَأْسِ نَادِمِي لا بِالْحَصُورِ وَلَا فِيهَا بَسَّارِ

فاستعيرَ لمن لا يدخلُ في اللَّعِبِ واللَّهْوِ. وقد رُوِيَ: أَنَّهُ مَرَّ وَهُوَ طِفْلٌ بِصَبِيَّانَ، فدَعَوَهُ إِلَى اللَّعِبِ فقال: مَا لِلَّعِبِ خُلِقْتُ. ﴿مَنْ الصَّالِحِينَ﴾ ناشئاً من الصَّالِحِينَ؛ لأنه كَانَ من أَصْلَابِ الْأَنْبِيَاءِ، أو كائناً من جملة الصَّالِحِينَ، كقوله: ﴿وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠]. ﴿أَنْ يَكُونَ لِي عَلَمٌ﴾ استبعاداً من حيث العادة كما قالت مريم.....

قوله: (حضرًا لنفسه) أي: منعاً لها مع ميلها إلى الشهوات، ومن لم يكن له مثلٌ إليها لا يُسمَى حَصُوراً، ولا بُدُّ فيه من المنع؛ لأنَّ السَّجْنَ إِنَّمَا سُمِّيَ حَصِيراً لِأَنَّهُ يَمْنَعُ مِنَ الْخُرُوجِ.

قوله: (وشارِبٍ مُرْبِحٍ بالكأس) البيت^(١)، مُرْبِحٌ، أي: يشتري الحَمَرَ بِالرَّبْحِ. ولا فيها بَسَّارٌ، أي: لا يُبْقِي من الحَمَرِ بَقِيَّةً في الكَأْسِ، أَدْخَلَ الْبَاءَ فِي خَيْرِ «لا» لأنه بمعنى «ليس»، يقول: رَبُّ شَارِبٍ مُشْتَرٍ لِلْحَمَرِ بِالرَّبْحِ لَيْسَ مِمَّنْ لَا يَدْخُلُ فِي الْقِمَارِ وَلَا مُبْتَقٍ فِي الْكَأْسِ مِنْهَا شَيْئاً عَاشِرَتِي، وفي رواية: بِسَوَّارٍ، مِنْ: سَاوَرَ: إِذَا وَثَبَ، أي: لَيْسَ بِمُعْرَبِدٍ.

قال الزجاج: وَيُرْوَى: وَلَا فِيهَا بَسَّارٌ، أي: نَادِمِي وَهُوَ كَرِيمٌ يُنْفِقُ عَلَى النَّدَامِي، وَالسَّوَّارُ: الْمُعْرَبِدُ يُسَاوِرُ نَدِيمَهُ، أي: يَثْبُ عَلَيْهِ، وَالْحَصُورُ: الَّذِي يَكْتُمُ الشَّرَّ، أي: يَجْبِسُهُ فِي نَفْسِهِ^(٢).

قوله: (ناشئاً من الصَّالِحِينَ) وعلى هذا «من»: لِلأَبْتَدَاءِ، وَعَلَى قَوْلِهِ: «أَوْ كَائِنًا مِنْ جُمْلَةِ الصَّالِحِينَ»: لِلتَّبَعِيضِ.

قوله: (كما قالت مريم) أي: ﴿قَالَتْ رَبِّ أَنْ يَكُونَ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسَّ نَفْسِي بِشَرٍّ﴾، استبعاداً من حيث العادة المستمرة لا إنكاراً.

(١) للأخطل في «ديوانه» ص ١٢٦ وفيه: بسوار.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٠٧).

﴿وَقَدْ بَلَغْتَ الْكِبَرُ﴾، كقولهم: أدركته السنُّ العالية، والمعنى: أتر في الكبر وأضعفني، وكانت له تسع وتسعون سنة، ولامرأته ثمان وتسعون. ﴿كَذَلِكَ﴾، أي: يفعل الله ما يشاء من الأفعال العجيبة مثل ذلك الفعل، وهو خلق الولد بين الشيخ الفاني والعجوز العاقر؛ أو: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ﴾، مبتدأ وخبر، أي: على نحو هذه الصفة: الله، و﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾: بيان له، أي: يفعل ما يريد من الأفعال الخارقة للعادات.

﴿آيَةٌ﴾: علامة أعرف بها الحبل؛ لأتلقى النعمة إذا جاءت بالشكر. ﴿قَالَ آيَتِكَ﴾ أن لا تقدّر على تكليم الناس ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾. وإنما خصّ تكليم الناس؛ ليُعْلَمَ أنه يحبس لسانه عن القدرة على تكليمهم خاصة، مع إبقاء قدرته على التكلم بذكر الله؛ ولذلك قال: ﴿وَأَذْكُرُ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَبِّحُ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ﴾، يعني في أيام عجزك عن تكليم الناس، وهي من الآيات الباهرة. فإن قلت: لم تحبس لسانه عن كلام الناس؟ قلت: ليخلص المدة لذكر الله لا يشغل لسانه بغيره، توفراً منه على قضاء حق تلك النعمة الجسيمة وشكرها الذي طلب الآية من أجله؛ كأنه لما طلب الآية من أجل الشكر قيل له: آيتك أن تحبس لسانك إلا عن الشكر.

قوله: (أي: على نحو هذه الصفة) أي: على أن يرزقك ولداً وأنت شيخ وامراتك عاقر، أي: هو الذي يفعل ما تحبُّ به أوهاّم الخلق، ولذلك كان قوله: ﴿يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ بياناً له.

قوله: (من الأفعال) وهي جمع أفعولة، وهذا البناء مختص بما يتعجب منه.

قوله: (ولذلك قال: ﴿وَأَذْكُرُ رَبَّكَ كَثِيرًا﴾) أي: ولأن تخصيص الناس بالذكر دل على نفي الحكم عما عداه، قال: ﴿وَأَذْكُرُ رَبَّكَ﴾ أي: خص ربك بالذكر، ويمكن أن يستدل بهذه الآية على إثبات هذا المطلوب.

قوله: (وهي من الآيات الباهرة): أي: قدرته على التكلم بذكر الله مع حبس لسانه عن القدرة على تكليمهم خاصة.

وأحسنُ الجوابِ وأوقعهُ ما كانَ مشتقًّا من السؤالِ ومنتزعاً منه. ﴿إِلَّا رَمَزًا﴾: إلا إشارةً بيدٍ أو رأسٍ أو غيرهما. وأصلهُ التحركُ، يقال: ارتَمَزَ: إذا تحرَّك، ومنه قيلٌ للبحر: الراموز. وقرأ يحيى بنُ وثاب: (إِلَّا رُمَزًا) بضمِّتين جمعُ رموز، كرسولٍ ورُسل. وقرئ: (رَمَزًا) بفتحِتين جمعُ رامز، كخادمٍ وخَدَم، وهو حالٌ منه ومن الناسِ دفعةً، كقوله:

متى ما تلقني فردينِ ترْجُفُ روائفُ اليَسِيكِ وتُسْتَطارا

قوله: (مشتقًّا من السؤالِ ومنتزعاً منه)، لم يُردْ بالاشتقاق الاشتقاق الاصطلاحي، لأنَّ قوله: «ومنتزعاً منه» تفسيرٌ له، يُريدُ أنَّ الجوابَ بعدَ انطباقِ معناه على معنى السؤالِ ينبغي أن يُراعى فيه حُسنُ المناسبةِ بينَ الألفاظِ، قيل لأبي تمام: لم تقولُ ما لا يفهمُ؟ فقال: لم لا تفهمُ ما يقال؟ قال: كأنهُ عليه السَّلامُ لما سألَ بقوله: ﴿اجْعَلْ لِي آيَةً﴾ أي: علامةً لتلقَى هذه النعمةَ بشُكرِكَ، أُجيبَ بأنَّ آيتِكَ أن لا تقدِرَ على شيءٍ من الكلامِ إلا على شُكري.

فإن قلت: ليس في سؤاله عليه السَّلامُ ﴿رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً﴾^(١) ما يُشعرُ به أنه طلبُ الآيةِ من أجلِ الشُكرِ؟ قلت: يُقدَّرُ ذلكُ لما في الجوابِ من قوله: ﴿وَأَذْكُرْ رَبَّكَ كَثِيرًا وَسَكِينًا﴾ دلالةً عليه، كأنَّ نبيَّ الله لَمَّا بُشِّرَ بيحيى مصدقاً طلبَ آيةً عليه مزيداً على النَّصِّ طمأنينةً ليتفرَّغَ لأداءِ شُكرِ تلكِ^(٢) النعمة.

قوله: (متى ما تلقني) البيت^(٣)، ترْجُفُ، أي: تَضطربُ بشدَّة، ترْجُفُ: جزمٌ جواباً للشَّرطِ، روائفُ: جمعُ رائفة، وهي: أسفلُ الألية، والمرادُ بالجمعِ التَّشبيهُ، وهما رائفتا المخاطبِ،

(١) من قوله: «أي: علامة» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) قوله: «تلك» سقط من (م).

(٣) البيت من قصيدة لعنترة يهجو عمارة بن زياد العبسي لما قال لقومه: إنكم أكثرتم من ذكره أي عنتره، والله لوددت أن لقيته خالياً حتى أعلمكم أنه عبد. فقال القصيدة يهجو. انظر: «ديوانه»، ص ١٨٣.

بمعنى 'إلا مترامين، كما يُكَلِّمُ النَّاسَ الْأَخْرَسَ بِالْإِشَارَةِ وَيُكَلِّمُهُمُ. و«العشي»:
من حينَ تَزُولُ الشَّمْسُ إِلَى أَنْ تَغِيبَ. و«الإبكار» من طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى وَقْتِ الضُّحَى.
وَقُرِئَ: (والأبكار) بفتح الهمزة، جمعُ بَكَرٍ كَسَحَرَ وَأَسْحَارَ، يُقَالُ: أَتَيْتُهُ بِكَرًا بفتح الحين. فَإِنْ
قَلتَ: الرَّمْزُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْكَلَامِ، فَكَيْفَ اسْتُنِي مِنْهُ؟ قَلتُ: لِمَا أَدَّى مُؤَدَى الْكَلَامِ،
وَفِيهِمْ مِنْهُ مَا يُفْهَمُ مِنْهُ سَمِيًّا كَلَامًا. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِنَاءً مَنْقُوعًا.

[وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ وَطَهَّرَكِ وَاصْطَفَاكِ عَلَى نِسَاءِ
الْعَالَمِينَ * يَمْرَيْمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَأَسْجُدِي وَأَزْكِى مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴿٤٢-٤٣﴾]

﴿يَمْرَيْمُ﴾ رُوي: أَنَّهُمْ كَلَّمُوهَا شِفَاهَا، مَعْجَزَةٌ لَزَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوْ إِرْهَاصًا لِنُبُوَّةِ
عِيسَى. ﴿اصْطَفَاكِ﴾ أَوَّلًا حِينَ تَقْبَلُكِ مِنْ أُمَّكِ، وَرَبِّكِ،

وَتُسْتَطَارَا: أَصْلُهُ تُسْتَطَارُنُ فُقُلِيَّةِ النَّوْنِ أَلْفًا لِلْوَقْفِ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ تُسْتَطَارَانِ، وَقُرْدَيْنِ: حَالٌ
مِنْ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ.

قوله: (الرَّمْزُ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْكَلَامِ)، الزَّجَاجُ: الرَّمْزُ: تَحْرِيكُ الشَّفَتَيْنِ بِاللَّفْظِ مِنْ غَيْرِ
إِبَانَةٍ، وَفِي اللُّغَةِ: كُلُّ مَا أَشْرَتْ بِهِ إِلَى مَا يُبَيَّنُّ بِأَيِّ شَيْءٍ أَشْرَتْ، بِفَمٍ أَمْ بِيَدٍ أَمْ بِعَيْنٍ، وَالرَّمْزُ:
الْحَرَكَةُ (١).

قوله: (أَوْ إِرْهَاصًا لِنُبُوَّةِ عِيسَى) أَي: تَأْسِيسًا وَإِحْكَامًا، مِنَ الرَّهْصِ، وَهُوَ السَّاقُ الْأَسْفَلُ
مِنَ الْجِدَارِ، الْأَسَاسُ: وَمِنَ الْمَجَازِ: أَرَهَصَ الشَّيْءُ: أَثْبَتَهُ وَأَسَّسَهُ، وَكَانَ ذَلِكَ إِرْهَاصًا لِنُبُوَّةِ،
وَذَلِكَ أَنْ يَتَقَدَّمَ عَلَى دَعْوَى النُّبُوَّةِ مَا يُشْبِهُهُ الْمَعْجَزَةُ، كِإِظْلَالِ الْغَمَامِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَتَكَلُّمِ
الْحَجَرِ وَالْمَدْرِ مَعَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَعِنْدَنَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كِرَامَةً لَهَا، وَأَنْ يَكُونَ إِرْهَاصًا
لِعِيسَى، وَعِنْدَهُمْ (٢) إِرْهَاصًا لِعِيسَى أَوْ مَعْجَزَةً لَزَكْرِيَّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَمَا ذَكَرَهُ.

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٠٩).

(٢) أي: عند المعتزلة لأنهم لا يثبتون الكرامة.

واختصك بالكرامة السنّية، ﴿وَطَهَّرَكَ﴾ ممّا يُستقذّر من الأفعال، وممّا قرّفك به اليهود، ﴿وَأَمَّطَفَنَّاكَ﴾ آخِرًا ﴿عَلَى نِسَاءِ الْعَالَمِينَ﴾؛ بأن وهب لك عيسى من غير أب، ولم يكن ذلك لأحد من النساء.

قال القاضي: هو دليل على جواز الكرامة للأولياء، وجعل ذلك معجزة لذكرها يدفعه اشتباه الأمر عليه^(١).

قوله: (واختصك بالكرامة السنّية) وهي أن خصّها من عنده بالرزق، لأن المراد بقوله هاهنا: «تقبّلك من أمك» قوله هناك: ﴿فَنَقَبَلَهَا رَبُّهَا﴾، ويقوله: «ربّك» قوله: ﴿وَأُنْبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا وَكَفَّلَهَا زَكْرِيَّا﴾، بقي قوله: ﴿كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ﴾ فيحمل قوله: «واختصك بالكرامة السنّية» عليه ضرورة. ما أطف هذه الإشارة! وذلك أن اللام في قول زكريّا: ﴿أَنْ لِيَ هَذَا﴾ للاختصاص، وكان يكفيه أن يقول: أتى هذا؟ ثمّ جوابها: ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ دليل على أن هذه الكرامة مختصة بها؛ لأن لفظ ﴿عِنْدِ اللَّهِ﴾ كناية عن الكرامة، نحو قوله تعالى: ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُّقَدِّرٍ﴾ [القمر: ٥٥]، ﴿فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨] إلى غير ذلك كما عليم من كتابه، ثمّ بناؤه على الضمير مفيد للتقوي أو الاختصاص، نحو: هو عرف، وتخصيص اسم الذات مشعر بتعظيم الموهبة وأنها من الكرامة السنّية، كما قال: «بالكرامة السنّية»^(٢)، كأنها قالت: اختصت هذه الكرامة السنّية بي لا بغيري وأنها من الله لا من غيره، انظر هذه الكرامة السنّية لأولياء الله، حيث أنكر أولاً أنه لا كرامة لها، ثمّ أقر بالاختصاص، ونصّ أنّها كرامة، ووصفها بالسنّية، أبى الله إلا إظهار الحق!

قوله: (قرّفك^(٣))، الجوهري: قرّف الرجل، أي: عبته، يقال: هو يُقرّف بكذا، أي: يُرمى به ويتهّم.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٥٨).

(٢) قوله: «كما قال بالكرامة السنّية» ساقط من (ط).

(٣) كذا عند الطيبي، وكذا في نص «الكشاف» من (ط)، وفي النسخ المطبوعة منه أيضاً، وفي الأصل الخطي منه: «قدفك»، وله وجه أيضاً.

أُمِرْتُ بِالصَّلَاةِ بِذِكْرِ الْقُنُوتِ وَالسُّجُودِ؛ لكونِها من هَيئاتِ الصَّلَاةِ وَأركانِها، ثُمَّ قِيلَ لها: ﴿وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ بمعنى: ولتكنْ صَلَاتُكَ مَعَ المُصَلِّينَ، أي: في الجماعة، أو: انظِمي نَفْسَكَ في جُمْلَةِ المُصَلِّينَ، وكوني معهم في عِدَادِهِمْ، ولا تكوني في عِدَادِ غَيْرِهِمْ. وَيُحْتَمَلُ أن يكونَ في زمانِها مَنْ كانَ يَقُومُ وَيَسْجُدُ في صَلَاتِهِ ولا يَرُكِعُ وفيه من يَرُكِعُ، فَأُمِرْتُ بأن ترُكِعَ مَعَ الرَّاكِعِينَ ولا تكونَ مَعَ مَنْ لا يَرُكِعُ.

[ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَقْلَمُهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ

مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ ﴿٤٤﴾]

قوله: (ثُمَّ قِيلَ لها: ﴿وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾) يعني ذَكَرَ الْقُنُوتِ وَالسُّجُودِ أَوَّلًا، وَالْقُنُوتُ: أن يَذْكُرَ اللهُ قائمًا، أو يَرُكِعُ في الصَّلَاةِ، وأريدُ بهما الصَّلَاةَ، فَإِنَّهُمْ يُطَلِّقُونَ مُعْظَمَ الشَّيْءِ عَلَى الكُلِّ إِيحَاءًا لِكِمَالِهِ فِيهِ، ثُمَّ أتى ببعضِ آخَرَ وهو الرُّكُوعُ، وأريدُ به تلكَ الحَقِيقَةَ أَيْضًا عَلَى تلكَ الطَّرِيقَةِ، وَقِيَدَهُ بِفائِدَةٍ زائِدَةٍ لِيُؤدِّنَ أن كِمَالَهُ إِذَا كانَ مُقَيَّدًا بِهَا فَهُوَ مِنَ التَّكَرُّرِ المَعنَوِيِّ لِإِنِاطَةِ مَعْنَى زائِدٍ كما مرَّ، ولَمَّا كانَ الأَمْرُ لِلصَّلَاةِ أَمْرًا^(١) لِلْمُصَلِّي بِصِفَتِها، وَهِيَ أن يكونَ مَعَ الجماعةِ لا نَفْسِها، قال: ولتكنْ صَلَاتُكَ مَعَ المُصَلِّينَ، على أسلُوبِ: لا أَرِيتُكَ ها هنا.

قوله: (أو انظِمي نَفْسَكَ في جُمْلَةِ المُصَلِّينَ) معناه: اتَّصِفي بِصِفَةِ المُصَلِّينَ وكوني مِنْ زُمْرَتِهِمْ وَعِدَادِهِمْ، كقولِهِ تعالى: ﴿فَأَدْخُلِي فِي عِبَادِي﴾ [الفجر: ٢٩] أي: في جُمْلَةِ عِبَادِي الصَّالِحِينَ، وانظِمي في سَلِكِهِمْ، وأما مَعْنَى الاختِصاصِ في قولِهِ: «ولا تكوني في عِدَادِ غَيْرِهِمْ»، فَإِنَّمَا يُفِيدُهُ مَعْنَى الكِنَايَةِ، لأنَّ الأسلوبَ مِنْ قَبِيلِ قولِهِ: فلانٌ في عِدَادِ العُلَماءِ، أي: له مِساهمةٌ مَعَهُمْ في العِلْمِ، وأنَّ الوَصْفَ كَاللَّقَبِ المَشهُودِ لَهُ.

قال القاضي: قال: ﴿وَأَرْكَبِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ للإيذانِ بأنَّ مَنْ لَيْسَ في صَلَاتِهِ رُكُوعٌ لَيْسَ مِنَ المُصَلِّينَ^(٢).

(١) في الأصول: «الأمر»، والمثبت من (ط).

(٢) هذا أحد الوجوه التي ذكرها القاضي في سرِّ تقديم السجود على الركوع في الآية. انظر: «أنوار التنزيل»

﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما سبق من نبأ زكريا ويحيى ومريم وعيسى عليهم السلام؛ يعني أن ذلك من الغيوب التي لم تعرفها إلا بالوحي. فإن قلت: لم نُفِيَتِ المشاهدة، وانتفاؤها معلومٌ بغيرِ شُبْهَةٍ، وتركُ نفيِ استماعِ الأنبياء من حُفَاظِهَا وهو موهوم؟ قلت: كان معلوماً عندهم علماً يقيناً أنه ليس من أهلِ السَّماعِ والقراءة، وكانوا مُنْكَرِينَ للوحي، فلم يبقَ إلا المشاهدةُ وهي في غاية الاستبعادِ والاستحالة؛ فَنُفِيَتِ على سبيلِ التَهْكِيمِ بالْمُنْكَرِينَ للوحي مع علمهم بأنه لا سماعَ له ولا قراءةَ. ونحوه: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْفَرْسِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الطُّورِ﴾ [القصص: ٤٦]، ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ أَجْمَعُوا أَمْرَهُمْ﴾ [يوسف: ١٠٢].

﴿أَقْلَمَهُمْ﴾: أزالهم، وهي قِداحُهُم التي طَرَحَها في النهرِ مقترعين.....

قوله: (لم نُفِيَتِ المشاهدة؟) تحريرُ السؤال أن مقتضى الظاهر أن يقال: ﴿ذَلِكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ﴾ وما سَمِعْتَ هذا النبأ من أحدٍ ولا قرأته في كتاب، لأن هذا متوهمٌ منه، فاحتجج إلى رَفْعِ التَوْهَمِ لا المشاهدة، فإنَّها مُنْتَفِيَةٌ لا شَكَّ في انتفائها، فلا يُحْتَاجُ إليه، فلم نُفِيَتِ المشاهدةُ وترك ذلك؟

وخلاصةُ الجواب: أن المراد من نفيِ المشاهدة: إثباتُ الحُجَّةِ والاحتجاجِ على أهلِ الكتابِ بطريقِ التَقْسِيمِ الحَاصِرِ، ولا شَكَّ أن عَدَمَ السَّماعِ والقراءةِ مُحَقَّقٌ عندَ اليهود، وقد عَلِمُوا ذلكَ علماً يقينياً^(١) لا شَكَّ^(٢) فيه، وإنما كانوا يُنْكَرُونَ الوَحْيَ فأريدُ إثباتُ المطلوبِ بطريقِ بُرْهَانِيٍّ، فقيل: طريقُ العِلْمِ فيما أُنبِئُكم به، إمَّا السَّماعُ والقراءة، وإمَّا الوَحْيُ والإلهام، وإمَّا الحُضُورُ والمشاهدة، فالأولانِ مُنْفِيَانِ عندكم، بقيَ الثالثُ، فنفيُ تهكُّمِهم، وإنما خَصَّ هذه دونَ الأولىِ للتهكُّمِ لأنه لو نفيَ الأولىِ لم يكن من التهكُّمِ في شيءٍ، لِجِلالِ الوَهْمِ فيه دونَه.

(١) في (ط): «يقيناً».

(٢) في (ط): «لا ريب».

وقيل: هي الأقلام التي كانوا يكتبون بها التوراة، اختاروها للقرعة تبركاً بها.

﴿إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ في شأنها؛ تنافساً في التكفل بها. فإن قلت: ﴿أَيُّهُم يَكْفُلُ﴾ بِمَ يَتَعَلَّقُ؟ قلت: بمحذوف دل عليه: ﴿يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ﴾ كأنه قيل: يُلْقُونَهَا يَنْظُرُونَ ﴿أَيُّهُم يَكْفُلُ﴾ أو ليعلموا، أو يقولون.

[﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ لِمَرْيَمُ إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكِ بِكَلِمَةٍ مِنْهُ اسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ وَجِهَاً فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾ وَيُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا وَمِنَ الصَّالِحِينَ * قَالَتْ رَبِّ أَنَّى يَكُونُ لِي وَلَدٌ وَلَمْ يَمَسِّنِي بَشَرٌ قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ، كُنْ فَيَكُونُ * وَيُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَالتَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ * وَرَسُولًا إِلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطَّيْرِ الطَّيْرَ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُبْرِئُ الْأَكْمَهَ وَالْأَبْرَصَ وَأُحْيِي الْمَوْتِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدْخُرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ * وَمُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْ مِنَ التَّوْرَةِ وَلَأُحْذِلَّ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي حُرِّمَ عَلَيْكُمْ وَجِئْتُكُمْ بِبَيِّنَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا * إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ ﴿٤٥ - ٥١﴾]

﴿الْمَسِيحُ﴾: لقب من الألقاب المشرفة، كالصديق والفاروق، وأصله: مَشِيحًا بالعبرانية، ومعناه: المبارك، كقوله: ﴿وَجَعَلَنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا كُنْتُ﴾ [مريم: ٣١].....

وقد ذكر الزجاج في البقرة نحوه، وأشرنا إليه في قوله: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٣٣].

قوله: (وقيل: هي الأقلام)، قال الزجاج: الأقلام هاهنا: القِداح، جعلوا عليها علامات يعرفون بها من يكفل مريم على جهة القرعة، وسمي السهم قلماً لأنه يُقَلَم، أي: يُبرى، وكل ما قطع منه شيئاً فقد قلمته، ومنه القلم الذي يُكْتَبُ به، وتقليم الأظفار^(١).

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١٠-٤١١).

وكذلك «عيسى» معرب من أيشوع، ومُشتَقَّهما من المسح والعيس، كالرّاقم في الماء! فإن قلت: ﴿إِذْ قَالَتْ﴾ بِمَ يَتَعَلَّقُ؟ قلت: هو بدلٌ من ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ﴾ [آل عمران: ٤٢] ويجوزُ أن يُبدَلَ من ﴿إِذْ يَخْضَمُونَ﴾ على أن الاختصامَ والبشارةَ وَقَعَا في زمانٍ واسع، كما تقول: لقيته سنة كذا. فإن قلت: لم قيل: ﴿عيسى ابنُ مريمَ﴾ والخطابُ لمريمَ؟ قلت: لأنَّ الأبناء يُنسبونَ إلى الآباء لا إلى الأمهات، فأعلِمتَ بنسبته إليها أنه يولدُ من غيرِ أب فلا يُنسبُ إلا إلى أمه؛ وبذلك فضّلتَ واضطُفِيتَ على نساء العالمين. فإن قلت: لم ذُكِرَ ضميرُ الكلمة؟ قلت: لأنَّ المسمّى بها مذكّر. فإن قلت: لم قيل: ﴿أَسْمُهُ الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾؟ وهذه ثلاثة أشياء؛ الاسمُ منها عيسى، وأما المسيحُ والابنُ فللقبُ وصفة؟

قوله: (ومُشتَقَّهما)، وهو اسمُ فاعلٍ من الاشتقاق، أي: الذي يشتَقُّهما، وهو مبتدأ، والخبرُ: «كالرّاقم»، أي: لا شيءَ معه، أي: لا طائلَ تحته.

قوله: (والعيس)، الجوهري: العيسُ، بالكسر: الإبلُ البِيضُ يُخالطُ بياضها شيءٌ من الشُقرة. وهذا المجازُ، نحو إطلاعهم المرين على أنف الإنسان.

قوله: (في زمانٍ واسع) أي: الزمان الذي وَقَع^(١) فيه الاختصامُ زمانُ البشارة، كلاهما على طريقِ لقيته سنة كذا، مع أنه لم يلقه إلا في جزءٍ من أجزاء السنة، فيكونُ قوله: ﴿إِذْ يَخْضَمُونَ﴾ إشارةً إلى جميع ذلك الزمان، وكذا ﴿إِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ﴾، ويجوزُ أن يكونَ بدلَ اشتغالٍ عن قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَكَةُ يَمْرَيْمُ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾ نحو قوله تعالى: ﴿وَأذْكَرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ﴾ [مريم: ١٦].

قوله: (وهذه ثلاثة أشياء؛ الاسمُ منها عيسى، وأما المسيحُ والابنُ فللقبُ وصفة)، الانتصاف: أرادَ بهذا السؤالِ هو أن المسيحَ إن أريدَ به التسميةَ فما مَوْقعُ قوله: ﴿عيسى ابنُ مريمَ﴾؟ والتسميةُ لا توصفُ بالبُتوة، وإن أريدَ المسمّى لم يلتزمَ مع قوله: ﴿أَسْمُهُ﴾!

(١) قوله: «وقع» ساقط من (ط).

قلتُ: الاسمُ للمسمّى علامة يُعرفُ بها ويتميِّزُ من غيره؛ فكأنّه قيل: الذي يُعرفُ به
ويتميِّزُ مَنْ سواه مجموعُ هذه الثلاثة. ﴿وَجِيهًا﴾ حالٌ من ﴿كَلِمَةً﴾، وكذلك قوله:
﴿وَمِنَ الْمُقَرَّبِينَ﴾، ﴿وَيُكَلِّمُ﴾، ﴿وَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾، أي: يبشركُ به موصوفًا بهذه
الصفات. وصحَّ انتصابُ الحالِ من النكرة؛ لكونها موصوفة.

والوجهةُ في الدنيا: النبوةُ والتقدّمُ على الناس، وفي الآخرة: الشفاعةُ وعلوُ الدرجة
في الجنة.

وجوابُ الأوّل: ﴿الْمَسِيحُ﴾ خبرٌ عن قوله: ﴿أَسْمُهُ﴾، والمرادُ التسمية، و﴿عِيسَى ابْنُ
مَرْيَمَ﴾: خبرٌ مبتدأٌ محذوف، أي: هو عيسى ابنُ مريم، والضميرُ عائِدٌ إلى المسمّى بالتسمية
المذكورة منقطعاً عن قوله: ﴿الْمَسِيحُ﴾^(١).

وقلت: هذا كلامٌ لا طائلَ تحته، ومقصودُ المصنّف أن مؤدّى كلِّ اسم تميِّز المسمّى
من غيره، فكما يتأتى ذلك من عبارة واحدة نحو: عيسى، يتأتى من مجموع ألفاظٍ نحو قوله
تعالى: ﴿الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾، وقد سبق جوازُ التسمية ببيتٍ واحد.

فإن قيل: كيف قدّم اللقبَ على الاسم ولم يُضِفِ الاسمَ إلى اللقبِ كما نصَّ عليه في
«المفصل»^(٢)، وإذا اجتمع للرجل اسمٌ غيرُ مُضَافٍ ولقبٌ: أُضيفَ اسمُه إلى لقبه، فقيل: هذا
سعيدٌ كُرزٌ؟

قلتُ: الجوابُ ما ذكره ابنُ الحاجب: ذَكَرَ اللَّقْبَ مطلقاً، والمرادُ اللَّقْبُ الذي هو غيرُ
صفة^(٣).

قوله: (والوجهةُ في الدنيا)، الزجاجُ: الوجيةُ: هو الذي له المنزلةُ الرَّفِيعَةُ عندَ ذوي القَدْرِ
والمعرفة، يقال: وَجَّهَ الرجلُ يوجِّهُهُ وجهَةً، ولفلانِ جاءَ عندَ الناسِ^(٤).

(١) انظر: «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٩٠).

(٢) «المفصل»، ص ٩.

(٣) انظر: «الإيضاح» (١: ٧٩)، و«الأمالي» (٢: ١٦٦) كلاهما لابن الحاجب.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١٢).

وكونه من المقرين رَفَعَهُ إلى السماءِ وَصُحِبْتَهُ للملائكة. والمهدُّ: ما يُمَهَّدُ للصبيِّ من مَضْجَعِهِ؛ سَمِّيَ بالمصدر. ﴿فِي الْمَهْدِ﴾ في محلِّ النصبِ على الحال. ﴿وَكَهَلًا﴾ عَطْفٌ عليه بمعنى: وَيَكَلِّمُ النَّاسَ طِفْلًا وَكَهَلًا، ومعناه: يَكَلِّمُ النَّاسَ في هَاتَيْنِ الْحَالَتَيْنِ كَلَامَ الْأَنْبِيَاءِ من غيرِ تَفَاوُتٍ بَيْنَ حَالِ الطُّفُولَةِ وَحَالِ الْكُهُولَةِ التي يَسْتَحْكِمُ فِيهَا الْعَقْلَ، وَيُسْتَنْبَأُ فِيهَا الْأَنْبِيَاءَ.

ومن بَدَعَ التفسير: أَنَّ قَوْلَهَا: ﴿رَبِّ﴾ نداءً لجبريل عليه السلام، بمعنى: يا سيدي. (وَنُعَلِّمُهُ) عَطْفٌ عَلَى ﴿يَبْشُرُكَ﴾، أَوْ عَلَى ﴿وَجِيهًا﴾، أَوْ عَلَى ﴿يَخْلُقُ﴾،

قوله: «(وَنُعَلِّمُهُ) عَطْفٌ عَلَى ﴿يَبْشُرُكَ﴾»، هذا على القراءةِ بالياءِ في ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ ظاهر، وأما بالنونِ ففيه التَّفَاتُ^(١) وإِذْبانٌ بأنَّ هذه الكرامةَ من المَنائِحِ التي تُوجِبُ أَنْ يُعْظَمَ مُوَلِيهَا. فَإِنْ قُلْتَ: لَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿كَذَلِكَ اللَّهُ﴾، وَهُوَ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، أَي: نَحْوَ هَذِهِ الصِّفَةِ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ، فَإِذَا عَطَفَ ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ عَلَى ﴿يَخْلُقُ﴾ يَكُونُ بَيَانًا أَيْضًا، فَمَا وَجْهُهُ؟

قُلْتُ: نَعَمْ، هُوَ بَيَانٌ، وَوَجْهُهُ أَنَّ الْمَشَارَ إِليه جَمِيعٌ ما سَبَقَ في تلكِ الْبِشَارَةِ، وما بَعْدَهُ تَفْصِيلٌ لذلكِ^(٢)، والمعنى على نحو ما مرَّ من كونه مَبْشَرًا بِكَلِمَةٍ مِنْهُ موجوداً بها، كذلك كُلُّ مَخْلُوقَاتِهِ موجودٌ بها، فَإِنَّهُ إِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّهَا يَقُولُ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ، وَمِنْ كونه مَبْشَرًا بِكونِهِ وَجِيهًا في الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَمِنْ الْمَقْرَيْنِ، كذلك يَقْتَضِي أَنْ يُعَلِّمَهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَكَيْتَ وَكَيْتَ، وَمِنْ كونه مَبْشَرًا بِأنَّهُ يُكَلِّمُ النَّاسَ في الْمَهْدِ وَكَهَلًا، كذلك يَنْبَغِي أَنْ يَأْمُرَهُ بِأَنْ يَقُولَ لَهُمْ: أَرْسَلْتُ رَسُولًا ناطقًا بِأَنْي قد جئتكم بآيةٍ من ربكم، وَمِنْ كونه مِنَ الصَّالِحِينَ، كذلك أَوْحَيْنَا إليه أَنْ يَقُولَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ لِأَنَّهُ عَلَامَةٌ يُعْرَفُ بِهَا أَنَّهُ رَسُولٌ كَسَائِرِ

(١) قرأ هذا الحرف بالياء: نافع وعاصم من السبعة، والباقون: بالنون. انظر: «الكشف» (١: ٣٤٤)، و«النشر» (٢: ٢٤٠).

(٢) الواو ساقطة من (ط).

(٣) في (ط): «كذلك».

أَوْ هُوَ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ. وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَنَافِعٌ: ﴿وَيُعَلِّمُهُ﴾ بِالْيَاءِ. فَإِنْ قُلْتَ: عَلَامٌ تَحْمِلُ
﴿وَرَسُولًا﴾ وَ﴿مُصَدِّقًا﴾ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ،

الرُّسُلِ، وَأَمَّا مَعْنَى التَّنْكِيرِ فِي قَوْلِهَا: ﴿أَنِّي يَكُونُ لِي وَلَدٌ﴾ فَلتَسْمِيْمٌ مَعْنَى الْإِسْتِعَادِ الَّذِي يُعْطِيهِ
قَوْلُهُ: ﴿أَنِّي يَكُونُ﴾، أَي: مَا أَبْعَدَ تَصَوُّرَ وَلَدٍ مَا، فَكَيْفَ بِالْمَوْصُوفِ؟

قَوْلُهُ: (أَوْ هُوَ كَلَامٌ مُبْتَدَأٌ)، قَالَ صَاحِبُ «الْمُرْشِدِ»: إِذَا قُرِئَ «نُعَلِّمُهُ» بِالنُّونِ، الْأَجُودُ أَنْ
يَكُونَ الْوَقْفُ عَلَى ﴿يَكُونُ﴾ تَامًا وَ«نُعَلِّمُهُ»: اسْتِثْنَاءً، وَإِذَا قُرِئَ بِالْيَاءِ يَكُونُ كَافِيًا
وَ﴿١﴾ وَ﴿يُعَلِّمُهُ﴾ عَطْفًا عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾ (٢).

وَقُلْتُ: عَلَى الْإِبْتِدَاءِ الْكَلَامُ خَارِجٌ مِنْ حَيْزِ الْبِشَارَةِ وَحَدِيثِهَا، وَهِيَ قِصَّةٌ مُسْتَقِلَّةٌ جِيئَتْ
مُسْتَطَرَّدَةً، الْمَعْنَى: وَنُعَلِّمُهُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَتَبِعْتُهُ إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ رَسُولًا نَاطِقًا بِأَنِّي قَدْ
جِئْتُكُمْ، إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَاعْبُدُوهُ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾، فَلَمَّا آدَى الرِّسَالَةَ تَوَقَّفُوا عِنْدَهُ، فَلَمَّا أَحَسَّ
مِنْهُمْ الْكُفْرَ قَالَ: مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ؟ وَأَمَّا الْمَعْنَى عَلَى الْعَطْفِ فَهُوَ: أَنْ يُقَدَّرَ بَعْدَ قَوْلِهِ:
﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ قَوْلُهُ: ثُمَّ بَعَثَهُ اللَّهُ رَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَدَعَاهُمْ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ
وَالِى صِرَاطِ مُسْتَقِيمٍ، فَلَمَّا لَمْ يُصَدِّقُوهُ وَأَبَوْا أَنْ يَعْبُدُوا اللَّهَ وَأَحَسَّ مِنْهُمْ الْكُفْرَ قَالَ: ﴿مَنْ
أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٥٣] وَالْفَاءُ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ: فَصِيحَةٌ.

قَوْلُهُ: (عَلَامٌ تَحْمِلُ ﴿وَرَسُولًا﴾ وَ﴿مُصَدِّقًا﴾)، قَالَ الْمَصْنُفُ: الْمَنْصُوبَاتُ قَبْلَ
﴿رَسُولًا﴾ وَ﴿مُصَدِّقًا﴾ فِي حُكْمِ الْغَيْبِيَّةِ، وَهِيَ فِي حُكْمِ التَّكَلُّمِ لِتَعَلُّقِ قَوْلِهِ: ﴿أَنِّي قَدْ
جِئْتُكُمْ﴾ وَ﴿لَمَّا بَيَّنَّ يَدَيَّ﴾ بِهَا، فَلَمْ يَصِحَّ الْعَطْفُ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: بَعَثَ اللَّهُ عَيْسَى مُصَدِّقًا
لَنَا (٣)، وَلَكِنْ مُصَدِّقًا هُوَ، هَذَا مَا نَقَلَ مِنْ (٤) الْحَوَاشِي. وَيُمْكِنُ أَنْ يُوجَّهَ السُّؤَالُ عَلَى طَرِيقَةٍ
أُخْرَى، بِأَنْ يُقَالَ: عَلَى أَيِّ شَيْءٍ يُحْمَلُ ﴿رَسُولًا﴾ وَ﴿مُصَدِّقًا﴾ مِنَ الْمَنْصُوبَاتِ السَّابِقَةِ،

(١) الواو ساقطة من (ط).

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقاضي زكريا، ص ١٦٨.

(٣) في (ط): «مصدقاً أنا».

(٤) في (ط): «عن».

وقوله: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾ و﴿لَمَّا بَيَّنَّ يَدَيَّ﴾ يَأْبَى حَمَلَهُ عَلَيْهَا؟ قلت: هو مِنَ الْمُضَاقِ، وفيه وَجْهَان: أحدهما: أن يُضَمَّرَ له «وَأُرْسِلْتُ» على إرادة القول، تقديره: ونعلّمه الكتاب والحكمة، ويقول: أُرْسِلْتُ رسولاً بَأَنِّي قد جِئْتُكُمْ، ومصداقاً لِمَا بين يديّ. والثاني: أن الرسولَ والمصدّقَ فيهما معنى النُّطق، فكأنه قيل: وناطقاً بَأَنِّي قد جِئْتُكُمْ، وناطقاً بَأَنِّي أَصَدِّقُ ما بَيَّنَّ يَدَيَّ. وقرأَ التَّيْرِيديُّ: (وَرَسُولٍ) عطفًا على كَلِمَةِ ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾، أصله: أُرْسِلْتُ بَأَنِّي قد جِئْتُكُمْ، فحذِفَ الجارُّ، وانتَصَبَ بالفعل. و﴿أَنِّي أَخْلُقُ﴾ نصبٌ بَدَلٌ مِنْ ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾، أو جَرُّ بَدَلٌ مِنْ «آيَةٍ»، أو رفعٌ على: هي أَنِّي أَخْلُقُ لَكُمْ. وقرئ: (إني) بالكسرِ على الاستئناف، أي: أُقَدِّرُ لَكُمْ شيئاً مِثْلَ صورة الطير، ﴿فَأَنْفُخُ فِيهِ﴾ الضميرُ للكاف، أي: في ذلك الشيءِ المماثلِ لهيئةِ الطير، ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾: فَيَصِيرُ طَيْرًا كسائرِ الطيورِ حيًّا طيارًا. وقرأَ عبدُ الله: (فَأَنْفُخُهَا)، قال:

كاهِبِرْقِي تَنْحَى يَنْفُخُ الْفَحْمَا

وهي ﴿وَجِبْهَا﴾، ﴿وَمِنْ الْمُعْرَبِينَ﴾ و﴿يُكَلِّمُ النَّاسَ﴾^(١) في الْمَهْدِ وَكَهَلَاوَمِنَ الصَّالِحِينَ؟ لأن قولَه: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ وقولَه: ﴿لَمَّا بَيَّنَّ يَدَيَّ﴾ يَأْبَى حَمَلَهَا عَلَيْهَا؛ لأن تلك المنصوبات واقعة في كلام الملائكة وبشارتها لها من الله، وهما حكاية قول عيسى عليه السلام؟ وتحريرُ الجوابِ المذكور ما قاله القاضي: ﴿وَرَسُولًا﴾، ﴿وَمُصَدِّقًا﴾ منصوبان بمُضَمَّرٍ على إرادة القول، تقديره: ويقول: أُرْسِلْتُ رسولاً بَأَنِّي قد جِئْتُكُمْ، أو بالعطفِ على الأحوالِ المتقدمة مضمناً معنى النُّطق، فكأنه قال: وناطقاً بَأَنِّي قد جِئْتُكُمْ^(٢).

قوله: (كاهِبِرْقِي تَنْحَى يَنْفُخُ الْفَحْمَا) صدره:

مُوَيِّ الرِّيحِ قَرْيَتِهِ وَجِبْهَتَهُ

ويروى: رَوْقِيهِ وَكَلْكَلُهُ. والرُّوقُ: القَرْن، والكَلْكَلُ: الصِّدر، والهَبْرَقِي، بكسر الهاء: الحداد،

(١) قوله: «الناس» من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٦١).

وقيل: لم يخلُق غيرَ الحَقَّاشِ. الأَكْمَةُ: الذي وُلِدَ أعمى، وقيل: هو المَمْسُوحُ العَيْنَ، ويقال: لم يكن في هذه الأُمَّةِ أكمةٌ غيرَ قتادةَ بنِ دِعامَةَ السَّدُوسِيِّ صاحبِ التفسيرِ.

ورُوي: أنه ربّما اجتمعَ عليه خمسونَ ألفاً من المرضى من أطاَقِ منهم أَناهِ ومَن لم يُطِبقْ أَناهِ عيسى، وما كانت مُداوَأَتُهُ إلا بالدُّعاءِ وَحَدَه. وَكَرَّرَ ﴿يَاذِنِ اللَّهُ﴾؛ دَفَعًا لَوَهُم مَن تَوَهُم فِيهِ اللّاهُوتِيَّةَ. ورُوي: أَنه أَخيا سَامَ بنَ نُوحٍ وهم يَنْظُرُونَ، فقالوا: هذا سِحْرٌ فَأَرنا آيَةً. فقال: يا فلانُ، أَكَلْتَ كذا، ويا فلانُ، خُبِيَ لَكَ كذا. وقُري: (تَذَخِرُونَ) بالذالِ والتخفيفِ.

﴿وَلِأَحِلَّ﴾: ردُّ على قوله: ﴿بِآيَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، أي: جئتكم بأية من ربكم، ولِأَحِلَّ لَكُمْ.....

وتَنَحَّى: أي: انتَحى واعتَمَد، البيْتُ للنباغَةِ^(١) يَصِفُ ثوراً أَكَبَّ في كِناسِهِ يَحْفِرُ أَصْلَ الشَّجَرِ، كالْحَدَادِ يَنْفُخُ في الفَحْمِ، أو يَصِفُهُ وَهُوَ مُسْتَقْبِلُ الرِّيحِ بقرْنِيهِ وَجِبْهَتِهِ يَنْفُخُ وَيَتَنَفَّسُ كالْحَدَادِ الذي يَنْفُخُ في الفَحْمِ بِالْمِنْفَاحِ، واستشهدَ بأنَّ الشاعِرَ عدىَ فَعَلَ النْفَخَ.

قولُه: (غيرِ قتادة) «غير» يُروى بِالرَّفْعِ على البَدَلِ، وبالتَّصْبِ على الاستثناءِ.

قولُه: (قتادة بن دِعامَةَ السَّدُوسِيِّ)، في «جامعِ الأُصول»: هُوَ أَبُو الخَطَّابِ قَتَادَةُ بنُ دِعامَةَ بنِ قَتَادَةَ السَّدُوسِيِّ البَصْرِيِّ الأعمى، يُعَدُّ في الطَّبَقَةِ الثالِثَةِ مِن تابِعيِ البَصْرَةِ، رَوَى عن أَنسِ بنِ مالِكٍ وَسَعِيدِ بنِ المَسِيبِ والحَسَنِ البَصْرِيِّ، دِعامَةُ بكسْرِ الدالِ المَهْمَلَةِ، وسَدُوسٌ بفتحِ السِّينِ المَهْمَلَةِ^(٢).

قولُه: ﴿وَلِأَحِلَّ﴾: (ردُّ) أي: متعلِّقٌ به معطوفٌ عليه، أي: ولِأَعْلِمَكُم ما أَحَلَّ اللهُ وما حَرَّمَ، لأنَّهُ لَيْسَ لمخلُوقٍ تحلِيلُ الحرامِ وتحريمُ الحلالِ.

(١) في «ديوانه»، ص ١٠٤.

(٢) «جامعِ الأُصول» (١: ١٤٩).

ويجوز أن يكون ﴿مُصَدِّقًا﴾ مُرَدودًا عليه أيضًا، أي: جئتكم بآية، وجئتكم مُصَدِّقًا. وما حَرَّمَ اللهُ عليهم في شريعة موسى: الشُّحومُ، والثُّرُوبُ، ولُحُومُ الإِبِلِ، والسَّمَكِ، وكلُّ ذي ظُفْرٍ، فأَحَلَّ لهم عيسى بعض ذلك. قيل: أَحَلَّ لهم مِنَ السَّمَكِ وَالطَّيْرِ مَا لَا صَيْصِيَّةَ لَهُ. وَاخْتَلَفُوا فِي إِحْلَالِهِ لَهُمُ السَّبَبِ. وَقُرِئَ: (حَرَّمَ عَلَيْكُمْ) عَلَى تَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ؛ وَهُوَ ﴿مَا بَيَّنَّ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ﴾، أَوْ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ، أَوْ مُوسَى ﷺ لِأَنَّ ذِكْرَ التَّوْرَةِ دَلٌّ عَلَيْهِ؛ وَلِأَنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَهُمْ؛ وَقُرِئَ: (حَرَّمَ) بِوزن كَرَمَ. ﴿وَجِئْتُمْ بِآيَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ شَاهِدَةٌ عَلَى صِحَّةِ رِسَالَتِي؛ وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الرُّسُلِ كَانُوا عَلَى هَذَا الْقَوْلِ لَمْ يَخْتَلَفُوا فِيهِ. وَقُرِئَ بِالْفَتْحِ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ «آيَةٍ» وَقَوْلُهُ: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ اعْتِرَاضٌ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَعَلَ هَذَا الْقَوْلَ آيَةً مِنْ رَبِّهِ؟ قُلْتَ: لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهُ لَهُ عِلْمَةً يُعْرِفُ بِهَا أَنَّهُ رَسُولٌ كَسَائِرِ الرُّسُلِ؛

قال القاضي: هو مقدَّرٌ بإضمار، أو معطوفٌ على معنى ﴿وَمُصَدِّقًا﴾، كقولهم: جئتكم مُعْتَذِرًا وَأَطِيبَ قَلْبَكَ^(١).

قوله: ﴿مُصَدِّقًا﴾ مُرَدودًا عليه أيضًا، قال أبو البقاء: ﴿مُصَدِّقًا﴾: حَالٌ مَعطُوفَةٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿بِآيَةٍ﴾ أَي: جِئْتُمْ بِآيَةٍ وَمُصَدِّقًا^(٢).

قوله: (وَالثُّرُوبُ): جَمْعُ ثُرْبٍ، وَهُوَ شَحْمٌ رَقِيقٌ قَدِ غَشِيَ الْكَرْشَ وَالْأَمْعَاءَ. قَوْلُهُ: (مَا لَا صَيْصِيَّةَ لَهُ). الصَّيْصِيَّةُ^(٣): شَوْكَةُ الْحَائِكِ الَّتِي يُسَوِّي بِهَا السِّدَاءَ وَاللَّحْمَةَ، وَمَنْهُ: صَيْصِيَّةٌ^(٤) الدَّيْكَ: مَا يَدْفَعُ بِهِ عَنِ نَفْسِهِ.

قوله: (لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَهُ) أَي: قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾، عِلْمَةً، يَعْنِي الرُّسُلُ

(١) انظر: «أنوار التنزيل» (١: ١٦٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٦٤).

(٣) في (ط): «الصيصيه».

(٤) في (ط): «صيصيه».

حيث هداه للنظر في أدلة العقل والاستدلال. ويجوز أن يكون تكريراً لقوله: ﴿جِئْتُمْ بِآيَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾. أي: جئتم بآية بعد أخرى مما ذكرت لكم من: خلق الطير، والإبراء، والإحياء، والإنباء بالحقايا،

قاطبة تواطأت على هذا القول، فكل^(١) من ادعى النبوة وقال بها كان رسولاً، قال القاضي: إنه دعوة الحق المجمع عليها بين الرسل الفارقة بين النبي والساحر^(٢).

قوله: (ويجوز أن يكون تكريراً) معطوف من حيث المعنى على قوله: ﴿وَجِئْتُمْ بِآيَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ شاهدة على صحة رسالتي، واسم يكون ضمير يرجع إلى معنى^(٣) قوله: ﴿وَجِئْتُمْ بِآيَاتٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾، على «الأول» كرر لعلق عليه معنى زائد، وهو قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾، وعلى الثاني كرر للاستيعاب، على منوال قوله تعالى: ﴿ثُمَّ آتَيْتُكَ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ [الملك: ٤٤]، قال: لم يرد بالكرتين الثانية، ولكن التكرير، أي: كرة بعد كرة، ولهذا قال هاهنا: أي: جئتم بآية بعد أخرى، فيقدر ما يناسب تلك الآيات السابقة من كونه مولوداً وجد من غير أب، وكونه يكلم الناس في المهدي، ومن هذه الأجناس، وإليه الإشارة بقوله: «مما ذكرت»، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ على هذا إذا قرئ بكسر ﴿إِنَّ﴾: استئناف، وبفتحها^(٤): تعليل لقوله: ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ قدم للحضر، ولا يجوز أن يكون بياناً أو بدلاً كما في الوجه الأول، لأن هذا ليس من جنس ما سبق ولا يناسب التكرير، ويؤيد هذا التقرير قراءة عبد الله^(٥)، لما أن جمع الآيات مناسب للتكرير من حيث المعنى ومن حيث إن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ لا يصح أن يكون بدلاً أو بياناً، بل كان استئنافاً أو تعليلاً، قال القاضي: إرادة التكرير هو الظاهر، ليكون الأول كتمهيد الحجّة، والثاني كتقريبها إلى الحكم،

(١) في (ي) و (د): «وكل»، وأثبتنا المناسب للسياق.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٦٣).

(٣) قوله: «ضمير يرجع إلى معنى» ساقط من (ط).

(٤) الفتح شاذ، انظر: «مختصر شواذ القرآن»، ص ٢٠.

(٥) ستأتي عند الزمخشري قريباً.

وبغيره من: ولادتي بغير أب، ومن كلامي في المهدي، ومن سائر ذلك. وقرأ عبد الله: (وجتكم آيات من ربكم) - فاتقوا الله لئلا جتكم به من الآيات، وأطيعوني فيما أذعوكم إليه.

ثم ابتدأ فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾. ومعنى قراءة من فتح: ولأن الله ربي وربكم فاعبدوه، كقوله: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ... فَلْيَعْبُدُوا﴾ [قريش: ١، ٣]،

ولذلك رتب الحكم بالفاء، أي: فاتقوا الله لئلا جتكم بالمعجزات القاهرة والآيات الباهرة في المخالفة وأطيعوني فيما أذعوكم.

ثم شرع في الدعوة بالقول المجمل، فقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ [آل عمران: ٥١] إشارة إلى الاعتقاد الحق ثم قال: ﴿فَاعْبُدُوهُ﴾ إشارة إلى الأعمال الصالحة. ثم قرّر ذلك بأن بين الطريق المشهود له بالاستقامة، وهو الجمع بين الأمرين بقوله: ﴿هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: ٥١]، ونظيره قوله صلوات الله عليه: «قل: آمنت بالله ثم استقيم»^(١).

قوله: (وبغيره من ولادتي) قيل: هو عطف على «مما ذكرت»؛ لأنه بيان لقوله: ﴿وَيَاتِقُوا﴾ فكأنه قيل: جتكم بما ذكرت لكم وبغيره، ولا يجوز العطف على «بالحقيات»^(٢) لفظاً ومعنى.

قوله: (كقوله: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ [قريش: ١])، قال: ﴿لَا يَلْفِ قُرَيْشٍ﴾ متعلق بقوله: ﴿فَلْيَعْبُدُوا﴾، ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط، فحينئذ التقدير: وجتكم بآية بعد أخرى شاهدة على صحة نبوتي^(٣) فاتقوا الله وخافوا العقاب واتركوا العناد وأطيعوني، وإذ^(٤) تركتم العناد وأطعتموني فاعلموا أنني أمركم بعبادة من هو مالكم ومريكم، ففيه إيجابه العبادة^(٥) بواسطة النعمة التي بها تربيتهم وقوامهم.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٦٢)، والحديث أخرجه مسلم (٦٢) من حديث سفيان بن عبد الله الثقفي.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالخفايا».

(٣) قوله: «شاهدة على صحة نبوتي» ساقط من (ط).

(٤) في (ط): «فإذا».

(٥) في (ط): «إيجاب العبادة».

ويجوز أن يكون المعنى: وجئتكم بآية على أن الله ربِّي وربكم، وما بينهما اعتراض.

[﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمُ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْخَوَارِثُ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَّا مُسْلِمُونَ * رَبَّنَا ءَامَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ فَاكْتُتِبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ * وَمَكْرُؤًا لِمَكَرِ اللَّهِ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِيْنَ﴾]

[٥٤-٥٢]

﴿فَلَمَّا أَحَسَّ﴾: فلما علم ﴿مِنْهُمُ الْكُفْرَ﴾ علماً لا شبهة فيه، كعلم ما يدرك بالحواس. و﴿إِلَى اللَّهِ﴾ من صلة ﴿أَنْصَارِي﴾ مضمناً معنى الإضافة، كأنه قيل: من الذين يضيفون أنفسهم إلى الله ينصرونني كما ينصرونني؟ أو يتعلق بمحذوف حالاً من الياء، أي: من أنصاري ذاهباً إلى الله ملتجئاً إليه؟ ﴿نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ﴾ أي: أنصار دينه ورسوله. و﴿خَوَارِثُ الرَّجْلِ﴾: صفوته وخالصته،

قوله: (ويجوز أن يكون المعنى: وجئتكم بآية على أن الله ربِّي)، الظاهر أنه عطف على قوله: «معنى قراءة من فتح»، لأن المعنى: «وجئتكم بآية بعد أخرى»، أي: بدلالات واضحات متعاقبات على أن الله ربِّي وربكم فاعبدوه.

قوله: (وما بينهما اعتراض) أي: على تقدير حذف الجارة، وكذا على البدل، والبيان اعتراض، وأما على التكرير فلا اعتراض.

قوله: (مضمناً معنى الإضافة)، قال الزجاج: معناه: من أنصاري مع الله، و﴿إِلَى﴾ إنما قاربت معنى «مع» لأنها إذا عبّر عنها بها أفاد معناها، لأن ﴿إِلَى﴾ بمعنى «مع»؛ لأن إلى: لانتهاية الغاية، ومع: لضم الشيء إلى الشيء، المعنى: من يضيف نصرته إلي أي نصرته تعالى؟ ولما أن الحروف قد تتقارب في الفائدة ربياً يظن الضعيف بعلم اللغة أن معناها واحد^(١).

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤١٦).

ومنه قيل للحَصْرِيَّات: الحَوَارِيَّات؛ لخلوص ألوانهنَّ ونظافتهنَّ، قال:

فَقُلْ لِلْحَوَارِيَّاتِ يَبْكِينَ غَيْرَنَا وَلَا تَبْكِينَا إِلَّا الْكَلَابُ النَّوَاحِ

وفي وزانه: الحَوَالِي؛ وهو الكثيرُ الحِيلَة. وإنما طَلَبُوا شهادته بِإسلامهم؛ تأكيداً لإيمانهم؛ لأنَّ الرُّسُلَ يَشْهَدُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لِقَوْمِهِمْ وَعَلَيْهِمْ. ﴿مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾: مع الأنبياء الذين يَشْهَدُونَ لِأُمَّهِمْ، أو مع الذين يَشْهَدُونَ بِالْوَحْدَانِيَّة. وقيل: مع أمة محمد ﷺ؛ لأنَّهم شُهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ. ﴿وَمَكْرُؤًا﴾: الواوُ لكَفَّارِ بَنِي إِسْرَائِيلَ الَّذِينَ أَحْسَسَ مِنْهُمْ الْكُفْرَ، وَمَكْرُؤُهُمْ: أَنَّهُمْ وَكَلُوا بِهِ مَنْ يَقْتُلُهُ غِيْلَةً. وَمَكْرُؤُ اللَّهِ: أَنْ رَفَعَ عَيْسَى إِلَى السَّمَاءِ، وَأَلْقَى شِبْهَهُ عَلَى مَنْ أَرَادَ اغْتِيَالَهُ حَتَّى قُتِلَ، ﴿وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَكْرِيْنَ﴾ أَقْوَاهُمْ مَكْرًا، وَأَنْفَذَهُمْ كَيْدًا، وَأَقْدَرُهُمْ عَلَى الْعِقَابِ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُ الْمَعْقَبُ.

قوله: (فَقُلْ لِلْحَوَارِيَّاتِ) البيت (١)، معناه: قُلْ لِلنِّسَاءِ الْحَصْرِيَّاتِ: يَبْكِينَ عَلَى غَيْرِنَا، فَلَسْنَا مِمَّنْ يَمُوتُ عَلَى الْفِرَاشِ كَأَهْلِ الْحَصْرِ، بَلْ نَحْنُ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ، وَلَا يَبْكِي عَلَيْنَا إِلَّا الْكَلَابُ اللَّوَاتِي نَشَأَنَّ مَعَنَا فِي الْبَدْوِ.

قوله: (غِيْلَةً) (٢) الغِيْلَةُ بالكسر: الاغتيال، يقال: قَتَلَهُ غِيْلَةً، وَهُوَ أَنْ يَخْدَعَهُ فَيَذْهَبَ بِهِ إِلَى مَوْضِعٍ، فَإِذَا صَارَ إِلَيْهِ قَتَلَهُ.

قوله: (أَقْوَاهُمْ مَكْرًا)، الراغب: المَكْرُ فِي الْأَصْلِ: حِيلَةٌ يُجَلِّبُ بِهَا الْإِنْسَانُ إِلَى مَفْسَدَةٍ، وَقَدْ يُقَالُ فِيهَا يُجَلِّبُ بِهِ إِلَى مَصْلَحَةٍ، اعْتِبَارًا بِظَاهِرِ الْفِعْلِ دُونَ الْقَصْدِ، وَالْحَكِيمُ قَدْ يَفْعَلُ مَا صَوَّرَتْهُ صَوْرَةُ الْمَكْرِ لَكِنْ قَصْدُهُ الْمَصْلَحَةُ لَا الْمَفْسَدَةُ، وَعَلَى هَذَا سُئِلَ بَعْضُ الْمُحَقِّقِينَ عَنْ مَكْرِ اللَّهِ فَأَنْشَدَ:

وَيَقْبُحُ مِنْ سِوَاكَ الشَّيْءُ عِنْدِي وَتَفَعَّلُوْهُ وَيَحْسُنُ مِنْكَ ذَاكَ (٣)

(١) ذكره في «اللسان» (حور)، وعزاه لأبي جِلْدَةَ الْبِشْكَرِيِّ.

(٢) قوله: «غيلة» ساقط من (ط).

(٣) سبق نَحْرُ يَجِيءُ.

﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ يَٰعِيسَىٰ إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ ثُمَّ إِلَيَّ مَرْجِعُكُمْ فَأَحْكُمُ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ * فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذِبْنَاهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ * وَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُوَفِّيهِمْ أُجُورَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَجِبُ الظَّالِمِينَ ﴿٥٥-٥٧﴾

﴿ إِذْ قَالَ اللَّهُ ﴾: ظرف لـ ﴿خَيْرَ الْمَكْرِينَ﴾، أو لـ ﴿مَكَرَ اللَّهُ﴾. ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ أي: مُستوفي أجلك، ومعناه: إني عاصمك من أن يقتلك الكفار، ومؤخرُك إلى أجل كتبتُه لك، ومُمتيتك حتفَ أنفك لا قتلاً بأيديهم، ﴿وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾: إلى سمائي ومقرِّ ملائكتي، ﴿وَمُطَهِّرُكَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ من سوءِ جوارهم وخُبثِ صُحبتهم. وقيل: ﴿مُتَوَفِّيكَ﴾: قابضُك من الأرض، من توفيتُ مالي على فلان: إذا استوفيتَه.

فإذا مكر الله قد يكون تارة فعلاً يُقصدُ به مصلحة، وتارة جزاء المكر، وأخرى أن لا يُقبَّح مكره عندهم، وذلك بانقطاع التوفيق وتزوين ذلك في أعينهم، ويكون تارة بإعطائهم ما يريدون من دُنياهم، واستعملوه على غير ما يجب، فكأنه مكر بهم واستدرجهم من حيث لا يعلمون، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْحَالِ﴾ [الرعد: ١٣] (١).

قوله: (ومعناه: إني عاصمك) أي: قوله: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ بمعنى مُمتيتك، كناية تلويحية عن العصمة؛ لأن التوقي لازم لتأخيره إلى أجل كتبت له، وتأخيره ذلك لازم لإماتة الله إياه حتفَ أنفه، وهو لازم لعصمته من أن يقتله الكفار.

قوله: ﴿تَوَفَّيْتُ مَالِي عَلَىٰ فُلَانٍ﴾ ما: موصولة، أي: الذي لي على فلان، وإنما اعتبرت هذه الوجوه لأن التوقي واقعٌ بعد رَفِعه عليه السلام إلى السماء على ما يُعلم من قوله تعالى: ﴿وَمَا قُلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَٰكِن سُبُّهُ هُمُ﴾ إلى قوله: ﴿بَل رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾ [النساء: ١٥٧]، وقوله ﷺ: «ليس بيني

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٥٨٧-٥٨٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٧٧٢.

وبينه - يعني عيسى - نبي، وإنه نازل، فإذا رأيتموه فاعرفوه، فإنه رجلٌ مربعٌ، إلى الحُمْرة والبياض، فيقاتل الناس على الإسلام، فيدقُّ الصليبَ ويقتل الخنزيرَ ويضعُ الجزية، ويهلكُ الله في زمانه المللَ كُلَّها إلا الإسلام، ويهلكُ المسيحَ الدجال، ثم يمكثُ في الأرض أربعين سنةً، ثم يُتوفى ويُصلى عليه المسلمون»، أخرجه البخاري ومسلم، وأبو داودَ والترمذي، عن أبي هريرة^(١).

وكان من ضربانِ الدهرِ وحدثانِ^(٢) الزمان، وقدرِ الله الغالب، أن توغَّلَ شقيقِي لي في بعض بلادِ الإفرنجة تُسمَى ببندقة^(٣) قلماً يصلُ إليها المسلمون، واتفقَ له بحثٌ مع بعض القسيسين فقال: هذه الآيةُ موافقةٌ لما نحنُ عليه ونعتقدُه، ولكنَّ قوله: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ مناقضةٌ لها ومخالفةٌ لما نقولُ به. وقلتُ: لا مناقضةٌ بينهما، لأنَّ مساقَ هذه الآية غيرَ مساقِ تلك، وذلك أنَّ قوله: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ بَرَأْنِي وَرَأَيْكَ وَرَأَفَكَ﴾ كما قال المصنّف: ظرّفَ لـ ﴿خَيْرَ الْمَكْرِينِ﴾ أو لـ ﴿وَمَكَرَ اللَّهُ﴾، وقد عبَّ به قوله: ﴿فَلَمَّا أَحَسَّ عِيسَى مِنْهُمْ الْكُفْرَ قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾، فكان المقامُ مظنةً لاهتمامِ شأنِ النُّصرة والوعد بالاعتصامِ من مكابدة^(٤) الأعداء، فقيل: ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ﴾ أي: عاصمك ممَّن يُريدُ المكيدةَ بك، بخلافه في تلك الآية، فإنها واردةٌ لردِّ زعمِ اليهود ودعواهم الكاذبة: ﴿إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٥٧] فوجبَ أن يُقال: ﴿وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ﴾ ويؤتى بحرفِ الإضرابِ في قوله: ﴿بَلْ رَفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾.

فإن قلت: فلم عدلٌ من «عاصمك» إلى «مُتَوَفِّيكَ»؟

قلتُ: ليؤدِّن بعصمة خارقةٍ للعادة خارجةٍ ممَّا عليه المتعارف، فإن رُوحَ الله لما خاف معرَّة الأعداء وقتلهم إياه قيل له: لا تخف، فإنهم لن يقتلوك أبداً ولن يصلوا إلى مُتَمَتَّاهم؛

(١) أخرجه البخاري (٣٤٤٨) ومسلم (١٨٣٧) وأبو داود (٤٣١٥) والترمذي (٢٢٣٣).

(٢) في (ط): «ضربات الدهر وحدثات».

(٣) لعله يريد «البندقية» المدينة الإيطالية المعروفة.

(٤) في (ي): «مكابدة»، والمثبت هو الأنسب للسياق.

وقيل: مُمِيتِكَ في وقتِكَ بَعْدَ النُّزُولِ مِنَ السَّمَاءِ، ورافِعُكَ الآنَ. وقيل: متوفِّي نَفْسِكَ بالنَّوْمِ، من قوله: ﴿وَأَلَّتْ لَدَ تَمَّتْ فِي مَنَامِهَا﴾ [الزمر: ٤٢]، ورافِعُكَ وَأَنْتَ نَائِمٌ حَتَّى لَا يَلْحَقَكَ خَوْفٌ وَتَسْتَيْقِظُ وَأَنْتَ فِي السَّمَاءِ آمِنٌ مَقْرَبٌ.

﴿قَوِّقِ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾: يَعْلُونَهُم بِالْحُجَّةِ، وَفِي أَكْثَرِ الْأَحْوَالِ بِهَا وَبِالسَّيْفِ. وَتَتَّبِعُوهُ: هُمُ الْمُسْلِمُونَ؛ لِأَنَّهُمْ مُتَّبِعُوهُ فِي أَصْلِ الْإِسْلَامِ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الشَّرَائِعُ دُونَ الَّذِينَ كَذَّبُوهُ وَكَذَّبُوا عَلَيْهِ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى. ﴿فَأَحْكُمْ بَيْنَكُمْ﴾: تَفْسِيرُ الْحُكْمِ قَوْلُهُ: ﴿فَأَعَذِّبُهُمْ﴾ (فَنُؤِفِيهِمْ أَجْرَهُمْ)، وَقُرِئَ: ﴿فَيُؤَفِّيهِمْ﴾ بِالْيَاءِ.

لَأَنِّي أَنَا الَّذِي مُمِيتُكَ وَأَدْفَعُ عَنْكَ شَرَّهُمْ وَأَجْعَلُ كَيْدَهُمْ فِي نَحْرِهِمْ، وَلِذَلِكَ أَوْقَعَ الشَّبَهَةَ عَلَى طَالِبِهِ حَتَّى قَتَلُوهُ وَأَمَدَّ فِي حَيَاتِهِ إِلَى آخِرِ الزَّمَانِ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ خَيْرٌ الْمُنْكَرِينَ﴾ فَعَلَى هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَجْعَلِ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ﴾ عَلَى الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَهُ بَعْدَ نَزُولِهِ مِنَ السَّمَاءِ، وَيَنْصُرُهُ قَوْلُهُ: ﴿إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وقيل: مُمِيتِكَ في وقتِكَ... ورافِعُكَ الآنَ) هَذَا عَلَى الْحَذْفِ لَا الْكِنَايَةِ.

قَوْلُهُ: (وَمُتَّبِعُوهُ: هُمُ الْمُسْلِمُونَ)، قَالَ صَاحِبُ «الْفَرَائِدِ»: مَنْ آمَنَ بِنَبِيِّهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالنَّصَارَى وَإِلَى الْآنَ لَمْ يُسْمَعْ غَلْبَةُ الْيَهُودِ عَلَيْهِمْ وَلَمْ يَتَّفَقْ لَهُمْ مُلْكٌ وَدَوْلَةٌ.

قَوْلُهُ: (كَذَّبُوهُ وَكَذَّبُوا عَلَيْهِ) لَفَّ، وَالنَّشْرُ قَوْلُهُ: «مَنْ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى»، وَقَوْلُهُ: «تَفْسِيرُ الْحُكْمِ» مَبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿فَأَعَذِّبُهُمْ﴾ «الْحَبْرُ، وَإِنَّمَا قَالَ: «تَفْسِيرُ الْحُكْمِ» دُونَ تَفْصِيلِهِ، لِأَنَّ التَّفْصِيلَ هُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وَحُكْمُ اللَّهِ هُوَ تَعْدِيبُ الْكَافِرِ، وَتَوْفِيَةُ أَجْرٍ الْمُؤْمِنِ، وَمَعْنَى الْآيَةِ: فَأَحْكُمْ بَيْنَكُمْ فِيمَا كُنْتُمْ تَخْتَلِفُونَ فِيهِ مِنْ كِتَابِ أَنْزَلْتُهُ، وَرَسُولٍ بَعَثْتَهُ لِيُخْرِجَكُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ، فَاخْتَلَفْتُمْ فِيهِ، فَمِنْكُمْ مَنْ آمَنَ، وَمِنْكُمْ مَنْ كَفَرَ، فَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَأَعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُؤَفِّيهِمْ أَجْرَهُمْ، فَالآيَةُ مِنْ بَابِ الْجَمْعِ وَالتَّقْسِيمِ.

فإن قلت: التعذيب في الآخرة يصح أن يكون تفسيراً للحكم الصادر في الآخرة، فما بال التعذيب في الدنيا؟

قلت - والله أعلم -: والذي يُمكن أن يقال: إنه عبارة عن التأييد ونفي الانقطاع وأخذ الزُبدة من المجموع من غير اعتبار مُفردات التركيب، كقوله تعالى: ﴿خَلْدِيدٍ فِيهَا مَا دَامَتْ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

قال المصنّف: هو كقول العرب: ما دام تعار، وما أقام ثبير^(١)، وغير ذلك من كلمات التأييد^(٢)، أو المراد: مفهومها اللغوي، أي: في الأول والآخِر، أي: دائماً، أو أفحم في الدنيا والآخرة اهتماماً وغضباً عليهم؛ لأن قوله: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ بعد قوله: ﴿إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾، وكذا قوله في قريبتها: ﴿فَيُوفِّيهِمْ أَجْرَهُمْ﴾ دلّ على أن العذاب في الآخرة، وأصل الكلام: ثم إلى مرجعكم فأحكم بينكم فأعذبهم فيوفيهم أجورهم، كما قال.

فإن قلت: كيف فصلت الآية الأولى بقوله: ﴿وَمَا لَهُمْ مِنْ نَّاصِرِينَ﴾ والثانية بقوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾؟

قلت: لعل القصد إلى دليل الخطاب وأن الله يحب المؤمنين، فعدّل ليعرّض بالكافرين وأن الله تعالى إنا خذلهم لأنه يُغضِبهم، فإله من غضب قصد في مدح الغير ذم الغير! والقوم المغضوب عليهم هم اليهود؛ لأنهم الذين كذبوا بعبسى، فعذبوا في الدنيا بضرب الذلة والمسكنة عليهم، وفي الآخرة بما لا يدخل تحت الوصف.

فإن قلت: ما معنى الخطاب في قوله: ﴿ثُمَّ إِلَىٰ مَرْجِعِكُمْ﴾ لأن الأصل مرجعهم نظراً إلى قوله: ﴿الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ﴾ و﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾.

قلت: يجوز أن يكون التفاتاً، إيداناً بأن الرجوع لا بُد منه فشافههم بذلك؛ لأن الخطاب أدل في إثبات ما أجرى له الكلام.

(١) تعار وثبير: جبلان بجزيرة العرب.

(٢) انظر: (٨: ٢٠٠).

[ذَلِكَ نَتْلُوهُ عَلَيْكَ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ ﴿٥٨﴾]

﴿ذَلِكَ﴾: إشارة إلى ما سبق من نبي عيسى وغيره، وهو مبتدأ خبره ﴿نَتْلُوهُ﴾، و﴿مِنَ الْآيَاتِ﴾ خبرٌ بعد خبر، أو خبرٌ مبتدأً محذوف. ويجوز أن يكون ﴿ذَلِكَ﴾ بمعنى «الذي»، و﴿نَتْلُوهُ﴾ صلته، و﴿مِنَ الْآيَاتِ﴾ الخبر. ويجوز أن ينتصب ﴿ذَلِكَ﴾ بمضمّر تفسيره: ﴿نَتْلُوهُ﴾. و«الذكر الحكيم»: القرآن، ووصف بصفة من هو سببه، أو: كأنه ينطق بالحكمة لكثرة حكمه.

قوله: (ويجوز أن يكون ﴿ذَلِكَ﴾ بمعنى «الذي»)، ولم يثبت «ذا» بمعنى «الذي» عند سيبويه إلا في قولهم: ماذا؟ وقد أثبت الكوفيون وأنشدوا:

عَدَسٌ مَا لِعِبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتُ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيقٌ^(١)

أي: يا عدس، وهو في الأصل زجرٌ للبعلة، فسماها به، وهو علمٌ هنا، وإنما بُني لأنه حكاية صوت، ويجوز أن يكون زجرها بذلك، ثم قال: ما لِعِبَادٍ، وهو اسمٌ ملك، «ها ذا» الأولى أن تكتب منفصلة غير متصلة فرقا بينه وبين اسم الإشارة، يريد: تحمله نفسه، أي: أنت طليقٌ بعد أن صرت أسيراً، وبعضهم قال: «هذا» - في البيت - على أصله، وهو اسم الإشارة، ومحلّه مرفوعٌ بالابتداء، وطلیق: خبره، وتحميلين: حال، أي: وهذا طليقٌ حال كونك حاملةً له، وما ذكره الكوفيون ليس يثبتُ لخروجه عن القياس ولقلته. كلُّه في «الإقليد».

قوله: (ووصف بصفة من هو سببه) وهو من الإسناد المجازي، كقوله: نهاره صائم، وليله قائم.

قوله: (أو كأنه ينطق بالحكمة)، اعلم أن الضمير في قوله: ﴿الْحَكِيمُ﴾ العائد إلى الذكر، المراد به: القرآن إذا حمل على حقيقته - ولا شك أن نفس القرآن ليس بحكيم - كان الإسناد مجازياً؛ لأن مسببه - أي: منزهه - حكيم، وإذا شبه القرآن لكثرة حكمه، بإنسان ذي

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤١٦: ٢) و«أوضح المسالك» لابن هشام (١٦٢: ١) والبيت ليزيد بن مفرغ الحميري، ذكره الفراء في «معاني القرآن» (١٣٨: ١) وابن قتيبة في «أدب الكاتب»، ص ٣٢١.

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ ﴿٥٩﴾

﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِنْدَ اللَّهِ﴾: إِنَّ شَأْنَ عِيسَىٰ وَحَالَهُ الْغَرِيبَةَ كَشَأْنِ آدَمَ. وَقَوْلُهُ: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ جُمْلَةٌ مَفْسُورَةٌ لِمَا لَهُ شُبُهَةٌ عِيسَىٰ بِآدَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ، أَي: خُلِقَ آدَمُ مِنْ تُرَابٍ وَلَمْ يَكُنْ نَمَّةً أَبٌ وَلَا أُمٌّ، وَكَذَلِكَ حَالُ عِيسَىٰ. فَإِنَّ قُلْتَ: كَيْفَ شُبُهَهُ بِهِ وَقَدْ وُجِدَ هُوَ مِنْ غَيْرِ أَبٍ وَوُجِدَ آدَمُ مِنْ غَيْرِ أَبٍ وَأُمٌّ؟ قُلْتُ: هُوَ مِثْلُهُ فِي أَحَدِ الطَّرْفَيْنِ، فَلَا يَمْنَعُ اخْتِصَاصُهُ ذُوْنَهُ بِالطَّرْفِ الْآخَرِ مِنْ تَشْبِيهِهِ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمُمَاثَلَةَ مُشَارَكَةٌ فِي بَعْضِ الْأَوْصَافِ؛ وَلِأَنَّهُ شُبُهَهُ بِهِ فِي أَنَّهُ وُجِدَ وَجُودًا خَارِجًا عَنِ الْعَادَةِ الْمُسْتَمَرَّةِ، وَهِيَ فِي ذَلِكَ نَظِيرَانِ؛ وَلِأَنَّ الْوُجُودَ مِنْ غَيْرِ أَبٍ وَأُمٍّ أَغْرَبُ وَأَخْرَقُ لِلْعَادَةِ مِنَ الْوُجُودِ بِغَيْرِ أَبٍ؛ فَشُبُهَةُ الْغَرِيبِ بِالْأَغْرَبِ؛ لِيَكُونَ أَقْطَعَ لِلخَصْمِ وَأَحْسَمَ لِمَادَّةِ شُبُهَتِهِ إِذَا نَظَرَ فِيهَا هُوَ أَغْرَبُ مِمَّا اسْتَعْرَبَهُ. ..

حِكْمَةٌ، ثُمَّ خَيَّلَ الْقُرْآنُ نَفْسَ الشَّخْصِ، ثُمَّ أَطْلَقَ الْقُرْآنَ عَلَى الْمُتَخَيَّلِ وَرَمَزَ بِقَوْلِهِ: ﴿الْحَكِيمُ﴾ - وَهُوَ مِنْ رَوَادِفِ الْمَشْبُهَةِ بِهِ - أَنَّ الْقُرْآنَ مَكَانُ الْاسْتِعَارَةِ، يَكُونُ اسْتِعَارَةً مَكْنِيَّةً، وَلَا تَنْظَنُّ أَنَّ قَوْلَهُ: «كَأَنَّهُ يَنْطِقُ بِالْحِكْمَةِ»، مُشْعِرٌ بِأَنَّ التَّرْكِيْبَ تَشْبِيهًُ لَذِكْرِ الطَّرْفَيْنِ، وَهُوَ الْقُرْآنُ الْمَشْبُهَةُ، وَالْحَكِيمُ الْمَشْبُهَةُ بِهِ، فَإِنَّ التَّحْقِيقَ مَا ذَكَرْتُ لَكَ، وَتَيَّيَنَ لَكَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْفَاعِلَ فِي الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ مَشْبُهًا عَلَى سَبِيلِ الْمَكْنِيَّةِ، وَأَنَّ قَوْلَ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ»: الَّذِي عِنْدِي هُوَ نَظْمٌ هَذَا النُّوعِ، أَي: الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ، فِي سِلْكِ الْاسْتِعَارَةِ بِالْكِنَايَةِ^(١)، لَيْسَ مِنْ مَخْتَرَاتِهِ، بَلْ هُوَ قَدْ قِيلَ، وَذَهَبَ إِلَيْهِ، وَأَنَّ رَامِيَهُ خَابِطٌ فِي الظَّلْمَاتِ^(٢).

قَوْلُهُ: (جُمْلَةٌ مَفْسُورَةٌ لِمَا لَهُ شُبُهَةٌ عِيسَىٰ بِآدَمَ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ)، «مَا» مَوْصُولَةٌ، صِلَتُهَا: «شُبُهَةُ»، وَالتَّظَرُّفُ مَعْمُولُهُ، وَالتَّصْمِيرُ فِيهِ رَاجِعٌ إِلَى الْمَوْصُولَةِ، أَي: مَفْسُورَةٌ لِلَّذِي شُبُهَهُ عِيسَىٰ بِآدَمَ لِأَجْلِهِ، الْجُمْلَةُ بَيَانٌ لِمَا يَدُلُّ عَلَى وَجْهِ التَّشْبِيهِ بِأَخْذِ الزُّبْدَةِ وَالخُلَاصَةِ الَّتِي يُعْطِيهَا التَّرْكِيْبُ، وَهِيَ كَوْنُهُ وُجِدَ

(١) «مفتاح العلوم»، ص ٤٠٠-٤٠١.

(٢) في (ط): «الظلماء».

من غير أب وأم، يعني: ما خلقت آدم إلا من ترابٍ صرف، وليس شأنه شأن أولاده حيث خلقتوا من أب وأم، وعلى هذا توجه السؤال المذكور وتوجيهه: كيف شبه عيسى بآدم عليهما السلام، وهو ليس نظيره فيما شبه به؟ وأجاب: لا نسلم أنه ليس مثله، إذ ليس بواجب في التشبيه أن يحصل الشبه من كل الوجوه، بل ربما يكفي مجرد وصف يشتركان فيه، لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف، ثم ترقى في الجواب وقال: «ولأنه شبه به»، يعني: لا نسلم أن الوجه ليس شاملاً للطرفين، فإن الوجه وهو كونها وحدا خارجين عن العادة المستمرة شامل للطرفين، إذ الغرض من إيراد التشبيه بيان حال المشبه، وإليه الإشارة بقوله: «وهما في ذلك نظيران»، ثم ترك هذه المرتبة إلى أعلى منها، بأن قال: «ولأن الوجود من غير أب وأم أغرب»، أي: الغرض من إيراد التشبيه إلحاق الناقص بالکامل، فالواجب أن يكون المشبه به أقوى في وجه الشبه، وها هنا كذلك. هذا كله على أن يكون التشبيه عقلياً. ويمكن أن يكون تمثيلاً بأن يترع الوجه من عدة أمور متوهمة، فإن قوله تعالى: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ مُستعمل على بدء الإنشاء وانتهائه، على أن القصد في إيراد الكلام أنه كيف يتصور في عيسى دعوى الإلهية؟ فإنه مثل آدم في كونه مخلوقاً من تراب، لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ﴾ [فاطر: ١١] أي: من أحقر الأشياء وأضعفها، وفي كونه منقاداً لحكمه داخلاً تحت كلمة التسخير، وهي: كُنْ، كسائر المكنونات.

والآيات من أول السورة كما ذكرنا مسوقة للاحتجاج على التصاري، وعلى أسلوبه قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَّهُ قَلْبُونَ﴾ [البقرة: ١١٦] على إرادة استعمال «ما» في «أولي العلم»، ممن عبد دون الله من الملائكة والمسيح وعزير، وتحقيراً، ويؤيد هذا الوجه قول الزجاج: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ ليس بمتصل بآدم إنما هو تبيين قصته، فإذا قلت: مثلك مثل زيد، أردت أنك تشبهه في فعله ثم تخبر بقصة زيد، فعل كذا وكذا^(١)، لأن اعتبار القصة والحالة في التشبيه أكثر ما يكون في قسم التمثيل منه.

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٢٢).

وعن بعض العلماء: أنه أُسِرَ بالروم، فقال لهم: لِمَ تَعْبُدُونَ عيسى؟ قالوا: لأنه لا أب له. قال: فآدمُ أُولَى؛ لأنه لا أبوين له. قالوا: كان يُحْيِي الموتى. قال: فحزقيلُ أُولَى؛ لأن عيسى أحياناً أربعة نَفَر، وأحياناً حزقيل ثمانية آلاف. قالوا: كان يُرِي الأكمَةَ والأبرص. قال: فحزقيسُ أُولَى؛ لأنه طَبِخَ وأحرقَ ثُمَّ قامَ سالماً.....

قوله: (وعن بعض العلماء أنه أُسِرَ بالروم)، وجدتُ في بعض الروايات أنه أُسِرَ ثلاثون رجلاً من المسلمين، وكان فيهم شيخٌ من أهل دمشق يقال له: واصِل، فأدخلَ على بطريقٍ من البطارقة، فسأله شيئاً، فلم يردَّ عليه الشيخُ، فقال له: ما لك؟ قال: كيف أُجيبُك وأنا أُسِرُ بين يديك، فإن أُجبتُك بما تهوى أسخطتُ ربِّي، وإن أُجبتُك بما لا تهوى تخوفتُ على نفسي، فأعطني عهدَ الله وميثاقه وما أخذَ على النبيين أنك لا تغدرُ بي، وإذا سمعتَ الحقَّ أذعنتُ له، قال: لك بذلك عهدٌ وميثاقٌ، فكلّمه فأفحمه، وبلغ أمره إلى الملكِ فأرسلَ إليه فأحضره ودعا بعظيم النصارى، فلما دخلَ سجدَ له الملكُ ومن حوله، فسأله: من هذا؟ فقيل له: هذا الذي يأخذُ النصارى دينهم منه، قال الشيخُ: أما له من زوجةٍ أو عَقِب؟ قال الملكُ: أخزاك الله! هذا أزكى من أن يُقدَّر بالولد أو يُنسَب إلى النساء أو يُدَنَس بالحَيْض، فقال: فأنتم تكَرّهون لأدناكم ذلك وتأخذكم العِزَّة من ذكرِ الزوجةِ والولدِ له، وترزعمون أن ربَّ العالمين سَكَنَ ظِلْمَةَ البَطْنِ وضيقَ الرَّحِمِ ودَنَسَ بالحَيْض؟ فسَكَتَ القِسُّ، ثم قال: أيها القِسُّ، لم عبدتم عيسى ابنَ مريم؟ أمِنَ جهةً أنه لا أب له، فهذا آدمُ لا أب له ولا أم، خلقه اللهُ بيده وأسجدَ له ملائكته، فضمّوا آدمَ إلى عيسى حتى يكونَ لكم رَبَّانٍ، وإن كنتم إنما عبدتموه لأنه أحياناً الموتى فهذا حزقيلُ مُجِدونه في الإنجيل لا تُنكره نحن ولا أنتم، مرَّ بميتٍ فدعا اللهُ فأحياهُ حتى كلّمه، فضمّوه إليها حتى يكونَ لكم ثلاثةُ آلهة، ثم قال: أيها الملك، ما عابَ أهلُ الكتابِ على أهلِ الأوثان؟ قال: أنهم عبدوا ما عملوا بأيديهم، فقال: ها أنتم تَعْبُدون هذه الصُّور التي في كنائسكم، فإن كانت في الإنجيل فلا كلام، فإن لم تكن فلم تُشبهون دينكم بدين أهلِ الأوثان؟ قال الملكُ: صدق، هل تجِدونه في الإنجيل؟ فقال القِسُّ: لا، فقال: فلم تُشبهون ديني بدين أهلِ الأوثان؟ فأمرَ الملكُ بِنَقْضِ الكنائسِ فجعلوا يَنقُضونها ويَبكون، فقال القِسُّ: هذا شيطانٌ

﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾: قَدَرَهُ جَسَدًا مِنْ طِينٍ، ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ﴾ أَي: أَنْشَأَهُ بَشَرًا، كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ﴾ [المؤمنون: ١٤]، ﴿فَيَكُونُ﴾: حِكَايَةُ حَالٍ مَاضِيَةٍ.

[﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ ٦٠]

﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ﴾: خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَي: هُوَ الْحَقُّ، كَقَوْلِ أَهْلِ خَيْرٍ: مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ. وَنَبِيُّهُ عَنِ الْإِمْتِرَاءِ - وَجَلَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَكُونَ مُمْتَرِيًا - مِنْ بَابِ التَّهْيِيجِ؛ لَزِيَادَةِ الثَّبَاتِ وَالطَّمَأْنِينَةِ، وَأَنْ يَكُونَ لُطْفًا لغيره.

مِنْ شَيَاطِينِ الْعَرَبِ فَأَخْرِجُوهُ مِنْ دِيَارِكُمْ وَلَا تَقْتُلُوهُ وَلَا تَقْطُرُوا قَطْرَةً مِنْ دَمِهِ فِي دِيَارِكُمْ فَتَفْسَدَ عَلَيْكُمْ، فَأَخْرِجُوهُ إِلَى بِلَادِ الْإِسْلَامِ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْحَقِيقَةِ.

قَوْلُهُ: (مُحَمَّدٌ وَالْحَمِيسُ). النِّهَآيَةُ: الْحَمِيسُ: الْجَيْشُ، سُمِّيَ بِهِ لِأَنَّهُ مَقْسُومٌ خَمْسَةَ أَقْسَامٍ: الْمَقْدَمَةُ، وَالسَّاقَةُ، وَالْمِئِنَّةُ، وَالْمَيْسِرَةُ، وَالْقَلْبُ، وَقِيلَ: لِأَنَّهُ يُخْمَسُ الْغَنَائِمُ، وَمُحَمَّدٌ: خَبْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أَي: هَذَا مُحَمَّدٌ.

رُؤِينَا فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى خَيْرَ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ خَرَجَتِ الْيَهُودُ بِمَسَاحِيهِمْ^(٢) وَمَكَاتِلِهِمْ^(٣)، فَلَمَّا رَأَوْهُ قَالُوا: مُحَمَّدٌ - وَاللَّهِ - وَالْحَمِيسُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «حَرَبَتْ خَيْرٍ، إِنَّا إِذَا نَزَلْنَا بِسَاحَةِ قَوْمٍ فَسَاءَ صَبَاحُ الْمُنْدَرِينَ»^(٤).

قَوْلُهُ: (مِنْ بَابِ التَّهْيِيجِ). الْمَغْرِبُ: هَاجَهُ فَهَاجَ، أَي: هَيَّجَهُ، وَأَثَارُهُ فَتَارَ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى^(٥)، وَهُوَ خَبْرٌ تَهْنِئَةٌ عَنِ الْإِمْتِرَاءِ، وَمَا تَوَسَّطَ بَيْنَهُمَا اعْتِرَاضٌ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ [القصص: ٨٧].

(١) الْقِصَّةُ فِي «تَارِيخِ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (١٧: ٧٢٠) وَذَكَرَ طَرَفًا مِنْهَا فِي «تَبْيِينِ كَذِبِ الْمُفْتَرِي» ص ٢١٨، وَنَصَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ قَدْ وَقَعَ لِلْإِمَامِ الْبَاقِلَانِيِّ حِينَ كَانَ فِي بِلَادِ الرُّومِ.

(٢) الْمَسَاحِي: جَمْعُ مِسْحَاةٍ، وَهِيَ الْمِجْرَفَةُ.

(٣) الْمَكَاتِيلُ: جَمْعُ مِكَتَلٍ، وَهُوَ وَعَاءٌ يُشْبِهُ الزَّنْبِيلِ.

(٤) «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ» (٤١٩٧)، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٦٥).

(٥) «الْمَغْرِبُ»، ص ٥٠٨.

[﴿فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ وَنِسَاءَنَا وَنِسَاءَكُمْ وَأَنْفُسَنَا وَأَنْفُسَكُمْ ثُمَّ نَبْتَهِلْ فَنَجْعَلْ لَعْنَتَ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِينَ﴾ (٦١)]

﴿فَمَنْ حَاجَّكَ﴾ مِنَ النَّصَارَى ﴿فِيهِ﴾ فِي عَيْسَى ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ﴾ أَي: مِنَ الْبَيِّنَاتِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ. ﴿تَعَالَوْا﴾: هَلِّمُوا، وَالْمَرَادُ: الْمَجِيءُ بِالرَّأْيِ وَالْعَزْمُ، كَمَا تَقُولُ: تَعَالَى نَفَكْرٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، ﴿نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ﴾ أَي: يَدْعُ كُلُّ مَنْ مَنِّي وَمِنْكُمْ أَبْنَاءَهُ وَنِسَاءَهُ وَنَفْسَهُ إِلَى الْمُبَاهَلَةِ، ﴿ثُمَّ نَبْتَهِلْ﴾: ثُمَّ نَتَبَاهَلُ بِأَنْ نَقُولَ: بِهَلَّةِ اللَّهِ عَلَى الْكَاذِبِ مِنَّا وَمِنْكُمْ. وَالْبَهْلَةُ بِالْفَتْحِ وَالضَّمِّ: اللَّعْنَةُ، وَبِهَلَّةِ اللَّهِ: لَعْنَةُ وَأَبْعَدَهُ مِنْ رَحْمَتِهِ، مِنْ قَوْلِكَ: أَبْهَلَهُ؛ إِذَا أَهْمَلَهُ،

وفي هذا الأسلوب فائدتان، إحداهما: أنه صلوات الله عليه إذا سمع مثل هذا الخطاب تحرك منه الأريحية^(١) فيزيد في الثبات على اليقين.

وثانيهما: أن السامع يتنبه لهذا الخطاب الفطيع على أمر عظيم فينجز عَمَّا يورثُ الامتراء؛ لأنه صلوات الله عليه وسلم بجلالته إذا حُوطِبَ بِمِثْلِهِ فَمَا يُظَنُّ بغيره؟ وَإِلَى هَذَيْنِ الْمَعْنَيْنِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «لِزِيَادَةِ الثَّبَاتِ وَالطَّمَأْنِينَةِ، وَأَنْ يَكُونَ لُطْفًا لغيره».

قوله: ﴿مِنَ الْعِلْمِ﴾ أَي: مِنَ الْبَيِّنَاتِ الْمَوْجِبَةِ لِلْعِلْمِ أَي: اللَّامُ فِي ﴿الْعِلْمِ﴾ لِلْعَهْدِ، وَهُوَ تَلْخِيصُ الدَّلِيلِ الْمَوْجِبِ لِأَنَّ عَيْسَى مَخْلُوقٌ مِنْ مَخْلُوقَاتِهِ وَلَيْسَ بَابِنَ لَهُ، وَلَا تَفَاوُتَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آدَمَ الْمَخْلُوقِ مِنَ التُّرَابِ الْمَكُونِ بِكَلِمَةِ التَّسْخِيرِ، وَيُدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَيِّنَةَ الْمَوْجِبَةَ لِلْعِلْمِ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُنْ مِنَ الْمُمْتَرِينَ﴾ يَعْنِي: إِذَا عَانَدُوا لِلْحَقِّ بَعْدَ ذَلِكَ لَمْ يَبْقَ إِلَّا الدَّعْوَةُ إِلَى الْمَلَاعَنَةِ وَتَعْجِيزُهُمْ بِالْمُبَاهَلَةِ الَّتِي تَسْتَأْصِلُهُمْ مِنْ سِنْخِهِمْ^(٢)، فَقَوْلُهُ: ﴿الْحَقُّ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿الْعِلْمِ﴾ مُعْبَّرَانِ عَنِ تَلْخِيصِ الدَّلِيلِ.

(١) وهي الخفة والنشاط.

(٢) أي: أصلهم. «الصَّحاح» (سنخ).

وناقةً باهلاً: لا صِرَارَ عليها، وأصلُ الابتهاهِلِ هذا، ثُمَّ اسْتَعْمِلَ فِي كُلِّ دَعَاءٍ يُجْتَهَدُ فِيهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ التَّعَانًا. رُوِيَ: أَنَّهُ لَمَّا دَعَاهُمْ إِلَى الْمِبَاهَلَةِ قَالُوا: حَتَّى تَرْجِعَ وَنَنْظُرُ، فَلَمَّا تَخَالَفُوا قَالُوا لِلْعَاقِبِ - وَكَانَ ذَا رَأْيِهِمْ - يَا عَبْدَ الْمَسِيحِ، مَا تَرَى؟ فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ عَرَفْتُمْ - يَا مَعْشَرَ النَّصَارَى - أَنَّ مُحَمَّدًا نَبِيُّ مُرْسَلٍ، وَلَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْفَضْلِ مِنْ أَمْرِ صَاحِبِكُمْ، وَاللَّهُ مَا بَاهَلَ قَوْمٌ نَبِيًّا قَطُّ فَعَاشَ كَبِيرُهُمْ وَلَا نَبَتْ صَغِيرُهُمْ، وَلِئِنْ فَعَلْتُمْ لَتَهْلِكُنَّ، فَإِنْ أَبَيْتُمْ إِلَّا الْفُ دِينَكُمْ وَالْإِقَامَةَ عَلَيَّ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ فَوَادِعُوا الرَّجُلَ وَانصِرُوا إِلَى بِلَادِكُمْ.....

قوله: (لا صِرَارَ عليها)، صَرَرْتُ الناقةَ: شَدَدْتُ عَلَيْهَا الصَّرَارَ، وَهُوَ خَيْطٌ يُشَدُّ فَوْقَ الْخِلْفِ وَالتَّوْدِيَةِ لِثَلَاثِ يَرَضَعُهَا وَلَدُهَا، وَالتَّوْدِيَةُ: وَاحِدَةُ التَّوَادِي، وَهِيَ الْخَشْبَاتُ الَّتِي تُشَدُّ عَلَى خِلْفِ النَاقَةِ إِذَا صُرَّتْ، وَالْخِلْفُ، بِكسْرِ الْخَاءِ: حَلْمَةٌ تُذِي النَاقَةَ.

قوله: (للعاقِب). النِّهَايَةُ: جَاءَ السَيِّدُ وَالْعَاقِبُ، هُمَا مِنْ رُؤْسَانِهِمْ وَأَصْحَابِ مَرَاتِبِهِمْ، وَالْعَاقِبُ يَتَلَوُ السَيِّدَ.

قوله: (بالفضل من أمر صاحبكم)، يعني به ما يشير إليه قوله تعالى: ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ أَي: فَصَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الْيَهُودِ؛ حَيْثُ قَلْتُمْ: عَيْسَى ابْنُ اللَّهِ وَثَالُثُ ثَلَاثَةٍ، وَقَالُوا: هُوَ سَاحِرٌ كَذَّابٌ. وَ﴿قَوْلِكَ الْحَقِّ﴾: هُوَ عَيْسَى، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا بِكَلِمَةِ اللَّهِ وَحَدَّاهَا؛ وَهِيَ قَوْلُهُ: «كُنْ» مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ أَب^(١).

قوله: (فإن أبئتم إلا إلف دينكم)، الاستثناء مُفْرَعٌ؛ لِأَنَّ فِي «أَبِي» مَعْنَى النَّفْيِ، يَعْنِي: إِنْ لَمْ تَقْبَلُوا دِينَ الْإِسْلَامِ وَلَمْ تَرْغَبُوا فِي شَيْءٍ إِلَّا الْإِلْفَ دِينَكُمْ فَصَالِحُوا مُحَمَّدًا عَلَى شَيْءٍ وَانصِرُوا سَالِمِينَ إِلَى أَهَالِيكُمْ، يَعْنِي: إِنْ بَاهَلْتُمْ مَعَهُ هَلَكْتُمْ، وَإِنْ نَاصَبْتُمْ الْحَرْبَ فَلَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِ، وَفِيهِ أَنَّ دِينَهُ حَقٌّ، وَالْوَاجِبُ عَلَيْكُمْ تَرْكُ مَا أَلْفْتُمْ بِهِ مِنَ الدِّينِ الْبَاطِلِ.

قوله: (فوادعوا الرجل)، النِّهَايَةُ: الْمُوَادَعَةُ: الْمُتَارَكَةُ، أَي: يَدْعُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا مَا هُوَ فِيهِ، يُقَالُ: تَوَادَعَ الْفَرِيقَانِ: إِذَا أُعْطِيَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْآخَرَ عَهْدًا أَنْ لَا يَغْزَوْهُ.

(١) قوله: «قوله: بالفصل» إلى هنا أثبتناه من (ط).

فأتوا رسول الله ﷺ وقد غدا محتضناً الحسينَ أخذاً بيد الحسن، وفاطمة تمشي، وعليّ خَلْفَهَا، وهو يقول: «إذا أنا دَعَوْتُ فَأَمَّنُوا»، فقال أُسْقَفُ نَجْرَان: يا مَعْشَرَ النصارى، إني لأرى وجوها لو شاء الله أن يُزِيلَ جَبَلًا مِنْ مَكَانِهِ لَأَزَالَهُ بِهَا، فلا تُبَاهِلُوا فَتَهْلِكُوا ولا يَتَّقِ على وجه الأرضِ نصرانيُّ إلى يومِ القيامة. فقالوا: يا أبا القاسم، رأينا أن لا نُبَاهِلَكَ، وأن نُفَرِّكَ على دِينِكَ وَتَثَبْتَ على دِينِنَا. قال: «فإذا أُبِيئْتُمُ الْمُبَاهَلَةَ فَاسْلِمُوا يَكُنْ لَكُمْ ما للمسلمينَ وعليتكم ما عليهم»، فأبوا، قال: «فإني أَنَا جِرُّكُمْ»، فقالوا: ما لنا بِحَرْبِ الْعَرَبِ طاقَةٌ، ولكن نُصَالِحُكَ على أن لا تَغزُونَنا ولا تُخَيِّفَنَا ولا تُرَدَّنَا عن دِينِنَا على أن نُؤدِّيَ إِلَيْكَ كَلَّ عامِ أَلْفِي حُلَّةٍ؛ أَلْفٌ في صَفَرٍ وأَلْفٌ في رَجَبٍ، وثلاثينِ دِرْعًا عاديةً مِنْ حَدِيدٍ. فصالحتهم على ذلك، وقال: «والذي نَفْسِي بيده إنَّ الهلاكَ قد تَدَلَّى على أَهْلِ نَجْرَانٍ،»

قوله: (أُسْقَفُ)، النِّهَاية: هُوَ اسْمُ سُريانيٍّ لِرُؤسائِ النَّصارى وَعُلمائِهِمْ، وقال: وَالسَّقْفُ والسَّقِيفِيُّ: مرتبةٌ يَلوئِها مِنْ قِبَلِ الملوِكِ^(١).

قوله: (ولا يَتَّقِ) بِغَيْرِ ياءٍ في نُسْخَةِ المِصْنَفِ، وقيل: الصوابُ بِإِثباتِها لِأَنَّهُ مَعْطُوفٌ على «فَتَهْلِكُوا» وَهُوَ مَنْصُوبٌ وَليس بِمَجزُومٍ، لِأَنَّ الفاءَ في جِوابِ النَّهْيِ تَنْصِبُ، وفيه نَظَرٌ، لِجِوازِ أن يَكُونَ مِنْ بابِ «فَأَصَدَّقَ وَأَكَّنَ» [المناقون: ١٠].

وحديثُ المِباهلةِ رَوَى مختصراً مِنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ عن ابنِ مَسْعُودٍ^(٢)، وَرَوَى أيضاً عن ابنِ عَبَّاسٍ: بو خَرَجَ الَّذِينَ يُبَاهِلُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِرَجْعِها لا يَجِدُونَ أَهلاً ولا مالاً^(٣).

قوله: (فإني أَنَا جِرُّكُمْ)، الجوهريُّ: والمُنْجِزَةُ في الحَرْبِ: المُبارِزَةُ والمُقاتلةُ، وفي المَثَلِ: المُحاجِزَةُ قِبَلِ المُناجِزَةِ.

(١) في (ط): «يلوتها دون الملوك».

(٢) «المسند» (٣٩٣٠) ورواه أيضاً البخاري (٤١١٩-٤١٢٠).

(٣) «المسند» (٢٢٢٥)، ورواه أيضاً أبو يعلى الموصلي في «المسند» (٤: ٤٧١) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨: ٢٢٨) وقال: «رواه أحمد وأبو يعلى، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح»، وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح (٤: ٥١).

ولو لا عَنُوا الْمَسْخُورَةَ وَخَنَازِيرَ، وَلَا ضَطْرَمَ عَلَيْهِمُ الْوَادِي نَارًا، وَلَا اسْتَأْصَلَ اللَّهُ نَجْرَانَ وَأَهْلَهُ حَتَّى الطَّيْرِ عَلَى رُؤُوسِ الشَّجَرِ، وَلَمَّا حَالَ الْحَوْلُ عَلَى النَّصَارَى كُلِّهِمْ حَتَّى يَهْلِكُوا». وعن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرْحَلٌ مِنْ شَعْرِ أَسْوَدَ، فَجَاءَ الْحَسَنُ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ جَاءَ الْحُسَيْنُ فَأَدْخَلَهُ، ثُمَّ فَاطِمَةُ، ثُمَّ عَلِيٌّ، ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣]. فَإِنْ قُلْتَ: مَا كَانَ دَعَاؤُهُ إِلَى الْمَبَاهِلَةِ إِلَّا لِيَتَبَيَّنَ الْكَاذِبُ مِنْهُ وَمَنْ خَصَمِهِ، وَذَلِكَ أَمْرٌ يَخْتَصُّ بِهِ وَيَمُنُّ بِكَاذِبِهِ، فَمَا مَعْنَى صَمِّ الْأَبْنَاءِ وَالنِّسَاءِ؟ قُلْتُ: ذَلِكَ أَكْدُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى ثِقَتِهِ بِحَالِهِ وَاسْتِيقَانِهِ بِصِدْقِهِ؛ حَيْثُ اسْتَجْرَأَ عَلَى تَعْرِيفِ أُعْزَّتِهِ وَأَفْلَازِ كِبِيدِهِ وَأَحَبِّ النَّاسِ إِلَيْهِ لِذَلِكَ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ عَلَى تَعْرِيفِ نَفْسِهِ لَهُ؛ وَعَلَى ثِقَتِهِ بِكَذِبِ خَصَمِهِ حَتَّى يَهْلِكَ خَصَمُهُ مَعَ أَحَبَّتِهِ وَأُعْزَّتِهِ هَلَاكَ الْاسْتِصْغَالِ إِنْ تَمَّتِ الْمَبَاهِلَةُ. وَخُصَّ الْأَبْنَاءُ وَالنِّسَاءُ؛ لِأَنَّهُمْ أَعَزُّ الْأَهْلِ وَالصَّقْفُ بِالْقُلُوبِ، وَرَبِّمَا فَذَاهِمُ الرَّجُلِ بِنَفْسِهِ وَحَارِبَ دُونِهِمْ حَتَّى يُقْتَلَ، وَمَنْ ثُمَّ كَانَوَا يَسُوقُونَ مَعَ أَنْفُسِهِمُ الظَّعَائِنَ فِي الْحُرُوبِ؛ لِتَمَنُّعِهِمْ مِنَ الْهَرَبِ،

قوله: (خَرَجَ وَعَلَيْهِ مِرْطٌ مُرْحَلٌ)، الحديث رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(١)، المِرْطُ: الكِسَاءُ، وَالْمُرْحَلُ: المَوْشَى المَنْقُوشُ الَّذِي فِيهِ صُورُ الرِّحَالِ.

قوله: (لِيَتَبَيَّنَ الْكَاذِبُ مِنْهُ وَمَنْ خَصَمِهِ) أَي: يَظْهَرُ مَنْ نُسِبَ إِلَى الْكَذِبِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَمَنْ خَصَمِهِ، هَذَا مَعْنَى الْمَبَاهِلَةِ لِأَنَّ سَبْقَ مِنْ قَوْلِهِ: «بِأَنَّ يَقُولَ: يَهْلِكُ اللَّهُ عَلَى الْكَاذِبِ مِنَّا وَمِنْكُمْ». قوله: (لِذَلِكَ) اللَّامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِقَوْلِهِ: «تَعْرِيفُ»، وَذَلِكَ إِشَارَةٌ إِلَى الْمَبَاهِلَةِ، «وَلَمْ يَقْتَصِرْ»: عَطْفٌ عَلَى «اسْتَجْرَأَ»، وَ«بِكَذِبِ خَصَمِهِ» يَتَعَلَّقُ بِ«ثِقَتِهِ»، وَ«عَلَى ثِقَتِهِ»: عَطْفٌ عَلَى «عَلَى ثِقَتِهِ». قوله: (الظَّعَائِنَ)، الجَوْهَرِيُّ^(٢): الظَّعِينَةُ: الْمَرْأَةُ مَا دَامَتْ فِي الْهُودَجِ، وَ: الْهُودَجُ أَيْضًا، كَانَتْ فِيهِ امْرَأَةٌ أَوْ لَمْ تَكُنْ.

(١) أخرجه مسلم (٢٤٢٤) وأبو داود (٤٠٣٢) والترمذي (٢٨١٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) قوله: «الجوهري» سقط من (د).

ويسمّون الذادة عنها بأرواحهم مُمَاهة الحقائق. وَقَدَّمَهُمْ فِي الذِّكْرِ عَلَى الْأَنْفُسِ؛ لِيُنَبَّهَ عَلَى لُطْفِ مَكَانِهِمْ وَقُرْبِ مَنْزِلَتِهِمْ؛ وَلِيُؤْذَنَ بِأَتَمِّهِمْ مَقَدِّمُونَ عَلَى الْأَنْفُسِ مُفَدِّونَ بِهَا. وَفِيهِ دَلِيلٌ لِأَشْيَاءٍ أَقْوَى مِنْهُ عَلَى فَضْلِ أَصْحَابِ الْكِسَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وَفِيهِ بَرَهَانٌ وَاضِحٌ عَلَى صِحَّةِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَزُوَ أَحَدٌ مِنْ مُوَافِقٍ وَلَا مُخَالِفٍ أَتَمَّ أَجَابُوا إِلَى ذَلِكَ.

[إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ * فَإِنْ

تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِمُ بِالْمُفْسِدِينَ ﴿٦٢-٦٣﴾]

﴿إِنَّ هَذَا﴾ الذي قُصَّ عَلَيْكَ مِنْ نَبَأِ عِيسَى ﴿لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾، قُرِئَ بِتَحْرِيكِ الْهَاءِ عَلَى الْأَصْلِ، وَبِالسُّكُونِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ تَنْزَلُ مِنْ «هُوَ» مَنْزِلَةً بَعْضُهَا؛ فَخَفَّفَ كَمَا خَفَّفَ عَضُدًا، وَ«هُوَ» إِمَّا فَصَلَ بَيْنَ اسْمِ ﴿إِنَّ﴾ وَخَبَرِهَا، وَإِمَّا مَبْتَدَأٌ وَ﴿الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ خَبَرُهُ، وَالجَمْلَةُ خَبَرٌ ﴿إِنَّ﴾. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ جَازَ دَخُولُ اللَّامِ عَلَى الْفَصْلِ؟ قُلْتُ: إِذَا جَازَ دَخُولُهَا عَلَى الْخَبَرِ كَانَ دَخُولُهَا عَلَى الْفَصْلِ أَجْوَزَ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَبْتَدَأِ مِنْهُ وَأَصْلُهَا أَنْ تَدْخُلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَ﴿مِنْ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ بِمَنْزِلَةِ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ.....

قوله: (مُمَاهة الحقائق) جمع حقيقة، وهي ما يَحْتَقُّ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَحْمِيَهُ.

قوله: (قُرِئَ بِتَحْرِيكِ الْهَاءِ) أَي: «لَهُوَ». بِالسُّكُونِ: قَالُونَ وَأَبُو عَمْرٍو وَالْكِسَائِيُّ، وَالباقونَ: بِالتَّحْرِيكِ^(١).

قوله: (و﴿مِنْ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ بِمَنْزِلَةِ الْبِنَاءِ عَلَى الْفَتْحِ)، فَإِنْ قُلْتَ: فَعَلَى هَذَا الْفَتْحِ هُوَ الْأَصْلُ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: وَإِنَّمَا بُنِيَ الْمَفْرَدُ مَعَهُ لِمَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الْحَرْفِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ: مَا مِنْ رَجُلٍ. وَأُجِيبَ: أَنَّ هَذَا إِحْدَى عِلَّتَيْنِ فِي بِنَاءِ اسْمِ «لَا»، ذَكَرَهُمَا صَاحِبُ «الإقْلِيدِ»، إِحْدَاهُمَا: هَذِهِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ الْحَاجِبِ. وَالثَّانِيَةُ: أَنَّ «لَا» مَعْنَاهَا النَّفْيُ،

(١) «الكشف» (١: ٢٣٤)، و«شرح الشاطبية» للضباع، ص ١٣٦.

في «لا إله إلا الله» في إفادة معنى الاستغراق، والمراد: الرد على النصارى في تثليثهم.
﴿فَإِنَّ اللَّهَ عَلَيْهِم بِالْمُفْسِدِينَ﴾: وعيد لهم بالعذاب المذكور في قوله: ﴿زِدْنَاهُمْ عَذَابًا
فَوْقَ الْعَذَابِ بِمَا كَانُوا يُفْسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨].

كلاستفهام، في أتهما يتشبهان بمضمون الجملة لا بالاسم وحده، ألا ترى أنك إذا قلت: هل خرج زيد؟ فاستفهامك عن التباس خروج في زمان ماضٍ بزيد، لأنك لا تجهل الخروج في زمان ماضٍ حادثاً على الإطلاق ولم تجهل أيضاً زيدا، بل جهلت التباس ذلك الخروج به، وكذا إذا قلت: ما خرج زيد، فالنفي متشبه بمضمون الجملة على ما سبق، ولا في «لا رجل أفضل منك» يفيد النفي الذي من شأنه أن يتشبه بالاسم المنفي لا بمضمون الجملة، وهو النفي على معنى الاستغراق، لأنه غير متصور في غير الاسم المنفي في الجملة، وهي في إفادتها هذا المعنى كلام التعريف في نفس الرجل.

ولما خصت «لا» في هذا المقام بحكم أحبوا أن ينصبوا للاختصاص لتفصيل هذه الحالة من سائر حالاتها التي لم تنزل فيها منزلة حرف يحدث في الاسم وحده معنى، فبنوا الاسم المنفي لأن هذا الحكم مما يدل على فرط امتزاج الحرف بالاسم، وإنما لم يبين «الرجل»، واللام نازلة منزلة الجزء من الاسم لأن البناء للتمييز، ولا حاجة هنا للتمييز؛ لأنه ليس للام حالة نزول فيها عن صفة الامتزاج بالاسم، فيحتاج إلى النصب، بخلاف «لا»، فإنها تارة تفيد النفي المتشبه بمضمون الجملة لا غير، وأخرى تفيد النفي المتعلق بالاسم، كأن المصنف اختار هذا التعليل وبنى عليه كلامه، هذا وإنما ألحق الأصل بالفرع هاهنا لأن الفرع اشتهر بين الناس كثرة استعمال حتى صار أصلاً في الاعتبار، كالدابة في العرف العام في ذوات الأربع.

قوله: (والمراد: الرد على النصارى)، يعني تخصيص إيجاد عيسى بكلمة «كن» تستلزم التوحيد، وقوله: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ تذييل وتقرير لمعناه، فلا ردة أبلغ من هذا^(١).
قوله: (وعيد لهم بالعذاب المذكور) يعني في إتيان صفة العلم بعد التولي وعيد لهم، وفي

(١) هذه الفقرة؛ من قوله: «قوله: والمراد الرد» إلى هنا أثبتناها من (ط). وقوله فيها: «تخصيص» لعله «تخصيص».

[﴿قُلْ يَتَّاهِلَ الْكَذَّابُ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ * يَتَّاهِلَ الْكَذَّابُ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ وَمَا أُنزِلَتِ التَّوْرَةُ وَالْإِنْجِيلُ إِلَّا مِنْ بَعْدِهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ * هَتَأْتُمْ هَتُؤَاءَ حَبَّحْتُمُ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ فَلِمَ تُحَاجُّونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَاللَّهُ يَسْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ * مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ * إِنَّكَ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ٦٤-٦٨]

﴿يَتَّاهِلَ الْكَذَّابُ﴾ قيل: هم أهل الكتابين. وقيل: وفد تجران، وقيل: يهود المدينة. ﴿سَوَّامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ﴾: مستوية بيننا وبينكم لا يختلف فيها القرآن والتوراة والإنجيل. وتفسير «الكلمة» قوله: ﴿أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ يعني: تعالوا إليها حتى لا نقول: عزير ابن الله، ولا المسيح ابن الله؛ لأن كل واحد منهما بعضنا بشر مثلنا؛

ذكر المفسدين تنبيه على اختصاص ذلك الوعيد بما في تلك الآية، فاللام في ﴿المفسدين﴾ للعهد، يعني: فإن تولوا فإن الله يعذبهم العذاب الذي تُعورف واشتهر في حق المفسدين، وهو العذاب المضاعف.

قال القاضي: وَضَعَ ﴿المفسدين﴾ موضع الضمير ليدل على أن التولي عن الحجج، والإعراض عن التوحيد إفساد للدين، والاعتقاد المؤدي إلى فساد النفس بل فساد العالم^(١). قوله: (بعضنا): خبر «أن» و«بشر مثلنا»: بدل منه أو خبر بعد خبر، وعلى الوجهين الخبر معرفة والاسم نكرة، وإن صح من حيث المعنى، وتخصيص الاسم لأن التقدير أن عزيراً بعضنا والمسيح بعضنا، لكن الظاهر أن «بعضنا»: خبر مبتدأ محذوف والجملة: خبر «أن»^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٦٥).

(٢) من قوله: «وعلى الوجهين الخبر معرفة» إلى هنا ساقط من (ط).

وَلَا تُطِيعُ أَحْبَابَنَا فِيمَا أَحَدْتُمَا مِنَ التَّحْرِيمِ وَالتَّحْلِيلِ مِنْ غَيْرِ رَجُوعٍ إِلَى مَا شَرَعَ اللَّهُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرَهْبَتَهُمْ أَزْيَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا﴾ [التوبة: ٣١]. وعن عديّ ابن حاتم: ما كنا نعبدهم يا رسول الله. قال: «أليس كانوا يُحِلُّونَ لكم ويُحَرِّمُونَ فتأخذون بقولهم؟» قال: نَعَمْ. قال: «هو ذاك». وعن الفضيل: لا أبالي أظعُتُ مخلوقًا في معصية الخالقِ أَوْ صَلَّيْتُ لغيرِ القِبلة. وقرئ: (كلمة) بسكون اللام، وقرأ الحسن: (سواء) بالنصب بمعنى: استوت استواء. ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾ عن التوحيد ﴿فَقُولُوا أَشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ﴾ أي: لَزِمْتُمْ الحُجَّةَ؛ فَوَجَبَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَعْتَرِفُوا وَتُسَلِّمُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ دُونَكُمْ، كما يقولُ الغالبُ للمغلوبِ في جدالٍ أَوْ صِرَاعٍ أَوْ غيرِهما: اعترف بأني أنا الغالبُ وسلِّم لي الغلبَةَ. ويجوزُ أن يكونَ من بابِ التعريض، ومعناه: اشهدوا واعترفوا بأنكم كافرون؛ حيثُ تولَّيْتُم عن الحقِّ بعدَ ظهوره. زَعَمَ كلُّ فريقٍ من اليهودِ والنصارى أن إبراهيمَ كانَ منهم، وجادلوا رسولَ الله ﷺ والمؤمنين فيه، فقليلٌ لهم: إنَّ اليهوديةَ إنما حدثت بعدَ نزولِ التوراة، والتصرانيةَ بعدَ نزولِ الإنجيل،

قوله: (فوجب عليكم أن تعترفوا وتسلموا) يريد: فإن تولَّوا عن الاتفاقِ معكم على كلمة التوحيد، وهي ﴿إِلَّا نَعْبُدُ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، وهو دينُ الأنبياءِ كلِّهم بعدَ أن عرَضْتُم عليهم ذلك، فاعلموا أنهم إنما أبوا للعناد؛ لأنه لَزِمْتُم الحُجَّةَ، فقولوا لهم: إذا عرفْتُم ذلك من أنفسكم أنصفوا وأقرُّوا بأننا لسنا مثلكم، وأنا على ذلكم الدين وهو دينُ الإسلام، وهو من أسلوبِ التعجيز.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ من بابِ التعريض) لأنهم إذا شهدوا أنَّ المسلمينَ مسلمونَ فقد عرَّضوا بأنفسهم بأنهم ليسوا كذلك.

وبين إبراهيم وموسى ألف سنة، وبينه وبين عيسى ألفان، فكيف يكون إبراهيم على دين لم يحدث إلا بعد عهده بأزمنة متطاولة. ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾، حتى لا تجادلوا مثل هذا الجدال المحال. ﴿هَذَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾، «ها» للتنبيه، و«أنتم» مبتدأ، و«هؤلاء» خبره، و﴿حَاجِبْتُمْ﴾ جملة مستأنفة مبيّنة للجملة الأولى، يعني: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى، وبيان حماقتكم وقلة عقولكم أنكم جادلتم ﴿فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾: مما نطق به التوراة والإنجيل،

قوله: (يعني: أنتم هؤلاء الأشخاص الحمقى) يعني: قصد باسم الإشارة وهو ﴿هَؤُلَاءِ﴾ تحقير شأنهم وتركيب عقولهم، كقولها:

أُبْعِلِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتْقَاعِسُ (١)

قوله: (جادلتم ﴿فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ مما نطق به التوراة والإنجيل)، قال الإمام: ﴿فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ لم يقصد بالعلم حقيقته، وإنما أراد: هب أنكم تستجيزون حاجته فيما تدعون علمه، فكيف تُحاجون فيما لا علم لكم به البتة (٢)؟

ويمكن أن يقال (٣): إن قوله: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تُحَاجُّونَ فِي إِبْرَاهِيمَ﴾ متصل بقوله: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَمَالَوْا إِلَى كَلِمَتِ سَوَامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا﴾.

ونوع (٤) «آخر من النعي على قبائحهم، يعني: هب أنكم أشركتم بتأويل باطل وقلتم:

(١) صدره:

تقول وصكت صدرها بيمينها

وهو للهللول بن كعب العنبري من أبيات قالها حين رآته امرأته يطحن للأضياف، فقالت: أهذا زوجي؟ وضربت صدرها بيدها، فأخبر بذلك، فقال تلك الأبيات. انظر: «الخصائص» (١: ٢٤٥)، و«شرح ديوان الحماسة» (٢: ٢٢٨) (الحماسية: ٢٤١).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٨: ٨٩).

(٣) في (ط): «ويقال» بإسقاط «يمكن أن».

(٤) «نوع إلخ معطوف على «متصل».

﴿قَلِمَ تُمَاجُونَ فِيمَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ ولا ذَكَرَ له في كتابَيْكم من دينِ إبراهيم. وعن الأَخْفَشِ ﴿هَتَأَنْتُمْ﴾ هو: أنتم على الاستفهام، فقلبتِ الهمزة هاء، ومعنى الاستفهام: التعجبُ من حماقتهم. وقيل: ﴿هَتَوْلَاءٌ﴾ بمعنى «الذين»، و﴿حَجَجْتُمْ﴾ صلته. ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾: عَلِمَ ما حاجتكم فيه ﴿وَأَنْتُمْ﴾ جاهلون به، ثم أَعْلَمَهُم بأنه بريء من دينكم،

عزيرُ ابنُ الله، والمسيحُ ابنُ الله، وأتبعتم رؤساءكم وجعلتموهم أرباباً لكم فيما تأتون وتذرون، ثم ادعيتم أن ذلكم عن علم منكم، وحاجتكم المسلمين به لأتهم ما وقفوا على نصوصِ كتابكم، فكيف تُحاجون فيما الشاهدُ يشهدُ بكذبكم والنصُّ يُنادي بزوركم؟ أو المقصودُ من إثباتِ العلم لهم إرخاءُ العنان معهم، يعني: من حماقتكم أنكم عمدتُم إلى مسائل مما نطقَ به الكتابانِ وألقيتم على الناسِ مُماراةً ومجادلةً، فلم تأتون بما ليسَ فيهما وهو أن إبراهيمَ كان يهودياً أو نصرانياً، ومُجادلون به المؤمنين باطلاً، سَمَى الأولُ مُجادلةً لأنهم لم يريدوا بتلك المسائل إثباتَ حقٍّ أو إماطةً شُبْهة، بل نفسَ (١) المجاراة والمُماراة، وهي مذمومةٌ على ما جاء في «سُنن الترمذي»، عن أنس، أن رسولَ (٢) الله ﷺ قال: «مَنْ تَرَكَ المِرَاءَ وَهُوَ مُبْطِلٌ بُنِيَّ له بَيْتٌ في رِبْضِ الجَنَّةِ، وَمَنْ تَرَكَ المِرَاءَ وَهُوَ مُحِقٌّ بُنِيَّ له بَيْتٌ في وَسْطِ الجَنَّةِ» (٣).

قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ﴾: عَلِمَ ما حاجتكم فيه، فإن قلت: لم زيدَ عَلِمَ؟ قلت: ليس الكلامُ في التهديد وأن الله تعالى يَعْلَمُ مُحاجتَهُمْ فيُجازيهم على عِنادِهِمْ، بل في إزالةِ الجهلِ وبيانِ حَقِّيَةِ المِجادلةِ وبُطلانِها، ولذلك أتبعَ ذلك بقوله: ﴿إِنَّ أَوَّلَ النَّاسِ بِإِزْهِيمٍ﴾ الآية.

قوله: ﴿ثُمَّ أَعْلَمَهُم بأنه بريء من دينكم﴾ يعني: جيء بقوله: ﴿مَا كَانَ إِزْهِيمٌ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ على سبيلِ الاستئنافِ بياناً لما اختلفوا فيه، فإنه تعالى بعد ما بينَ أن ليسَ عندهم علمٌ

(١) «نفس» مفعول لفعل محذوف، وتقدير الكلام: لم يريدوا بتلك المسائل إثبات حقٍّ أو إماطة شُبْهة بل أرادوا نفس المجاراة والمُماراة.

(٢) في (ط): «عن رسولٍ» بإسقاط «أنسٍ أن».

(٣) أخرجه الترمذي (١٩٩٣).

وما كان إلا ﴿حَنِيفًا مَّسْلِمًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾، كما لم يكن منكم. أو أراد بالمشركين اليهود والنصارى؛ لإشراكهم به عزيرًا والمسيح. ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ﴾: إنَّ أَحْصَهُمْ بِهِ وَأَقْرَبَهُمْ مِنْهُ، مِنَ الْوَلِيِّ: وَهُوَ الْقُرْبُ ﴿لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ في زمانه وبعده، ﴿وَهَذَا النَّبِيُّ﴾ خصوصاً، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ من أمته. وقرئ: (وهذا النبي) بالنصب عطفًا على الهاء في ﴿اتَّبَعُوهُ﴾ أي: اتبعوه واتبعوا هذا النبي، وبالجر عطفًا على «إبراهيم».

أن إبراهيم على أي ملة كان، وأثبت بأنه هو المختص به^(١) بقوله: ﴿وَاللَّهُ يَكْتُبُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾، اتجه لسائل أن يقول: بين لنا ما ذلك العلم الذي اختص الله به في شأن إبراهيم؟ فقيل: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا﴾ الآية.

قال القاضي: ﴿مُسْلِمًا﴾: مُتَقَادًا لِلَّهِ تَعَالَى، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ كَانَ عَلَى مِلَّةِ الْإِسْلَامِ وَإِلَّا لَاشْتَرَكَ الْإِلْزَامُ^(٢).

وقلت: قوله: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ وَهَذَا النَّبِيُّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ واردة^(٣) استئنافاً لبيان الموجب، يعني: إذا نظرتم بعين الإنصاف عرفتم أن المحبة لا تصح بمجرد الدعوى، بل باتباع الهدى والاتصاف بسمية المحبوب، فمن شاهدتم فيه هذه المخيلة فهو أولى به، وفي جمعيء اسم الإشارة وعطفه على ﴿لِلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾ مزيدٌ تمييزٌ وتعيينٌ واختصاص، ومن ثم قال: ﴿وَهَذَا النَّبِيُّ﴾ خصوصاً ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾، وهو كقوله تعالى: ﴿وَمَلَائِكَتِيهِ وَرُسُلِهِ وَحَبْرَتِي﴾ [البقرة: ٩٨].

قوله: (أو أراد بالمشركين: اليهود) فعلى هذا هو من وضع المظهر موضع المضمَر، للإشعار بالعلية، وهذا أيضاً ينصُر قول المصنّف: إن المراد من قوله: ﴿مُسْلِمًا﴾ أنه عليه السلام على ملة الإسلام، أي: التوحيد.

قوله: (وبالجر عطفًا على «إبراهيم») والمعنى على هذا: إن أولى الناس بإبراهيم وبهذا النبي

(١) في (ط): «بأنه المخصوص به».

(٢) «أنوار التنزيل» للبيضاوي (٢: ٢٢).

(٣) في (ط): «وَأَرَادَ».

﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يُضِلُّوكُمْ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ * يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ * يَتَأَهَّلُ الْكِتَابُ لِمَ تَلْسُونَهُ الْحَقَّ بِالْبَطْلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٦٩-٧١﴾

﴿وَدَّتْ طَائِفَةٌ﴾: هم اليهود، دَعَوْا حذيفةَ وعَمَارًا ومعَاذًا إلى اليهودية. ﴿وَمَا يُضِلُّوكُمْ إِلَّا أَنفُسَهُمْ﴾ وما يعودُ وبأل الإضلالِ إلا عليهم؛ لأنَّ العذابَ يُضَاعَفُ لهم بضلالهم وإضلالهم. أو: وما يقدرُونَ على إضلالِ المسلمين، وإنما يُضِلُّونَ أمثالهم من أشياعهم. ﴿وَبَيَّأْتِ اللَّهُ﴾: بالتوراة والإنجيل. وكفرهم بها: أنهم لا يؤمنون بها نطقًا به من صححة نبوة رسولِ الله ﷺ وغيرها. وشهادتهم: اعترافهم بآياتِ الله؛ أو: تكفرون بالقرآن ودلائل نبوة الرسولِ ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ نعتة في الكتابين؛ أو: تكفرون بآياتِ الله جميعًا ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنها حق.....

والذين آمنوا للذين اتبعوا إبراهيم، فهو من المبالغة بمنزل، كأنه قيل^(١): لا فرق بين دين هذا النبي وأصحابه وبين دين إبراهيم^(٢)، فكلُّ من ادعى أنه متبع إبراهيم فإن أول شيء يجب عليه متابعة هذا النبي وأصحابه، لأن دينهم التوحيد، وفيه تعريض بأنهم حين أعرضوا عن الإسلام وتولوا، ظهر أنهم ما اتبعوا ملة إبراهيم ولا كانوا من التوحيد في شيء، فوقع قوله: ﴿وَاللَّهُ وَوَيْلٌ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ تذييلًا لهذا المعنى أحسن موقع، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ أنها حق) فعلى هذا «تشهدون»: مجازٌ عن مُطلقِ المعرفة والعلم، لأنَّ الشاهدَ إنما يشهدُ على علم، ولهذا قال الجوهريُّ: الشهادة: خبرٌ قاطع.

الراغبُ: الشهادة: الإخبارُ بالشيء عن مُشاهدة، إما ببصر أو بصيرة، ثمَّ يُعَبَّرُ بها عن المعرفة المُقتضية لصحة ما يدعى، وإن كان المدعى عليه مُنكرًا بلسانه، كقولك لخصمك: أنت تشهد أن الأمر بخلاف ما تذكره^(٣).

(١) قوله: «قيل» ساقط من (ط).

(٢) من قوله: «فهو من المبالغة» إلى هنا سقط من (ي).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٢٩)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص ٤٦٥.

قُرِي: (تَلَبَّسُونَ) بالتشديد. وقرأ يحيى بن وثاب: (تَلَبَّسُونَ) بفتح الباء، أي: تَلَبَّسُونَ الْحَقَّ مَعَ الْبَاطِلِ، كقوله: «كَلَابِسِ ثَوْبِي زُورًا»، وقوله:

إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَىٰ وَتَأَزَّرَا

واعلم أن قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ حالٌ مقررةٌ لجهة الإشكال، وتتميمٌ لمعنى التوبيخ في ﴿لِمَ تَكْفُرُونَ﴾، فإن فسر «آيات الله» بالتوراة والإنجيل فالمناسب أن يُحمَلَ ﴿تَشْهَدُونَ﴾ على الاعتراف، وإن فسر بالقرآن ودلائل نبوة رسول الله فالمناسب: وأنتم تشهدون نغته، أي: تُعَايِنُونَ مِنَ الْمَشَاهِدَةِ الْمُعَايِنَةَ، وإن فسر بجميع آيات الله فالمناسب: وأنتم تعلمون ليؤذن بأن تلك الآيات بلغت في الوضوح والظهور منزلة المشاهد المحسوس، وأنهم مع ذلك عاندوا وكابروا، وفيه أن العالم المعاند لا يُدْعِنُ لِلْحَقِّ أَيًّا كَانَ.

قوله: (كَلَابِسِ ثَوْبِي زُورًا) الحديث من رواية مسلم والنسائي، عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن امرأة قالت: يا رسول الله، أقول: إن زوجي أعطاني ما لم يُعْطِنِي، فقال: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبِي زُورًا»^(١).

النهاية: يعني ثوبي ذي زور، وهو الذي يُزَوَّرُ عَلَى النَّاسِ بِأَنْ يَتَرْتَابًا بِزِيَّيِ أَهْلِ الزُّهْدِ وَيَلْبَسُ لِبَاسَ أَهْلِ التَّقَشُّفِ رِيَاءً، أَوْ أَنَّهُ يُظْهِرُ أَنَّ عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ وَإِنَّمَا هُوَ ثَوْبٌ وَاحِدٌ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: هُوَ أَنْ يَخْطِبَ كَمَا عَلَى كُفِّهِ.

قوله: (إِذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَىٰ وَتَأَزَّرَا)، أوَّله:

فَلَا بَ وَابْنًا مِثْلُ مِرْوَانَ وَابْنِهِ^(٢)

الابن: عبد الملك، ولفظ «هو»: كناية عن الأب الذي هو مروان؛ لأن مجد الأب مجد الابن دون العكس، عطف الابن على الأب باعتبار اللفظ حيث جعله منصوباً متوناً، ويجوز رفعه

(١) أخرجه مسلم (٢١٢٩) والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٩٢٠)، وأبو داود (٤٩٩٩).

(٢) البيت للربيع بن ضبيع الفزاري وهو من شواهد سيويه، «الكتاب» (٢: ٢٨٥). وانظر: «خزانة الأدب»

(٤: ٦٧-٦٨)، و«شرح شواهد الإيضاح»، ص ٢٠٧.

﴿ وَقَالَتْ طَافِيَةٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَجَهُ النَّهَارِ
وَآكْفَرُوا ءَاخِرَهُ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ * وَلَا تَتُومِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ
أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَسِيعٌ
عَلِيمٌ * يَخْنُصُ رِخْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٧٢-٧٤﴾

﴿ وَجَهُ النَّهَارِ ﴾: أوله. قال:

مَنْ كَانَ مَسْرُورًا بِمَقْتَلِ مَالِكٍ فليأتِ نِسْوَتَنَا بِوَجْهِ نَهَارِ

والمعنى: أظهروا الإيمان بما أنزل على المسلمين في أول النهار، ﴿وَآكْفَرُوا﴾ به في
آخِرِهِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُونَ في دينهم، ويقولون: ما رجعوا وهم أهل كتابٍ وعلمٍ إلا لأمرٍ قد
تبين لهم، فيرجعون برجوعكم. وقيل: تواطأ اثنا عشر من أحبار يهود خيبر، وقال
بعضهم لبعض: ادخلوا في دين محمد أول النهار من غير اعتقادٍ واکفروا به آخر النهار،
وقولوا: إنا نظرنا في كتبنا وشاورنا علماءنا فوجدنا محمداً ليس بذلك المنعوت،

باعتبار العطف على المحل، فإن موضع «لا» وما بعده: رفعٌ بالابتداء، والنصبُ أشهر لأن
العطف على اللفظ أكثر، وقيل: هذا الأسلوب مجازٌ لأنه جعل المجد رداءً لنفسه، ويُمكن أن
يكون كنايةً، نحو قولهم: الكرمُ بين بُرذيه، والمجد بين نُويبه.

قوله: (مَنْ كَانَ مَسْرُورًا) البيت، وبعده:

يَجِدُ النِّسَاءَ حَوَاسِرًا يَنْدُبْنَهُ يَلْطَمْنَ أَوْجُهَهُنَّ بِالْأَسْحَارِ^(١)

حَوَاسِرًا: مكشوفات الرؤوس والوجوه، وكانت عادتُهم مستمرة في النُدبة على القتيل
أثم لا يندبون القتيل أو يدرك ثأره، يقول للأعداء المنابذين: مَنْ كَانَ مَسْرُورًا يُظْهِرُ الشَّيْئَةَ
بِقَتْلِ مَالِكِ فليأتِ نساءنا أول النهار يجِدُ ما كان مُحَرَّمًا مِنَ النُّدْبَةِ والبُكَاءِ.

(١) البيتان للربيع بن زياد يرثي مالك بن زهير العبسي. انظر: «الخرزانه» (٣: ٥٣٨) و«مجاز القرآن» لأبي
عبيدة (١: ٩٧) و«الأغاني» (١٦: ٢٧).

وظهر لنا كذبُه وبطلانُ دينه، فإذا فعلتم ذلك شك أصحابه في دينهم. وقيل: هذا في شأن القبلة لما صُرِفَتْ إلى الكعبة، قال كعبُ بنُ الأشرفِ لأصحابه: آمنوا بما أنزلَ عليهم من الصلاةِ إلى الكعبة، وصلوا إليها في أولِ النهار، ثم اكفروا به في آخره، وصلوا إلى الصخرة لعلهم يقولون: هم أعلمُ منا وقد رجعوا فيرجعون. ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ متعلقٌ بقوله: ﴿أَنْ يُؤَقِّعَ أَحَدٌ﴾، وما بينها اعتراضٌ، أي: ولا تُظهِروا إيمانكم بأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم إلا لأهل دينكم دون غيرهم. أرادوا: أسروا تصديقكم بأن المسلمين قد أوتوا من كتبِ الله مثل ما أوتيتم، ولا تُفسوه إلا إلى أشياعكم وحدهم دون المسلمين؛ لئلا يزيدهم ثباتاً؛ ودون المشركين؛ لئلا يدعوهم إلى الاسلام. ﴿أَوْ يُعَاجِزُوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ عطْفٌ على ﴿أَنْ يُؤَقِّعَ﴾ والضميرُ في ﴿يُعَاجِزُوكُمْ﴾ لـ ﴿أَحَدٌ﴾؛ لأنه في معنى الجمع بمعنى: ولا تؤمنوا لغيرِ أتباعكم: أن المسلمين يحاجونكم يومَ القيامةِ بالحق، ويغالبونكم عند الله تعالى بالحجة.

قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ متعلقٌ بقوله: ﴿أَنْ يُؤَقِّعَ﴾ أي: ﴿أَنْ يُؤَقِّعَ﴾ متصلٌ به معمولٌ له بواسطة الجار، والإيمان على هذا: بمعنى الإقرار، صرَّح به الواحدي^(١)؛ لأنهم كانوا يُصدِّقون بباطنهم أن ما عليه المسلمون حق، لكن كانوا يُنكرونها بالسيئة، وما كانوا يُقرُّون به، فأُمروا بالثباتِ عليه، ونقلَ صاحبُ «المُرشد»، عن أبي عليٍّ: مَنْ قَدَّرَ البَاءَ جَعَلَ الفِعْلَ بِمَعْنَى الاعْتِرَافِ، وَمَنْ لَمْ يَقْدِّرْهُ جَعَلَهُ مُتَعَدِّياً بِنَفْسِهِ^(٢)، ومعناه: ولا تُصدِّقوا أن يؤتى أحدٌ. وعلى الوجهين هو مفعولٌ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾، ولهذا قال المصنِّفُ: أسروا تصديقكم بأن المسلمين قد أوتوا من كتبِ الله مثل ما أوتيتم، والجملةُ المتوسطةُ اعتراضٌ كما قال. وقوله: ﴿أَوْ يُؤَقِّعَ﴾ الكلامُ عند قوله: ﴿لَا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾. وجهٌ آخرٌ مقابلٌ للوجهِ المذكور، يعني: لا يكون ﴿أَنْ يُؤَقِّعَ﴾ متصلاً به، والإيمان على هذا هو المتعارفُ المشهور، لقوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا هَذَا الْإِيمَانَ الظاهرَ﴾، فحينئذٍ لا يكونُ قوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهَدَيْتُمْ هَدَى اللَّهِ﴾ اعتراضاً، بل يكونُ أمراً

(١) في «الوسيط» (١: ٢٤٢).

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد»، ص ١٧٣-١٧٥.

فإن قلت: فما معنى الاعتراض؟ قلت: معناه: أن الهدى هدى الله، من شاء أن يلفظ به حتى يسلم أو يزيد ثباته على الإسلام كان ذلك، ولم ينفج كيدكم وحيلكم وزينكم تصديقكم عن المسلمين والمشركين.....

للنبي ﷺ بأن يرد عليهم ويبيّن تعكيس رأيهم ويفضحهم ويظهر ما أرادوا بهذا القول، يعني أن الذين أسلموا منكم إنما هدايتهم من الله، ومن كانت هدايته بتوفيق الله لا تضره حيلكم ومكركم، وذلك أن في إيقاع الخبر^(١) نفس المبتدأ دليلاً على كمال ذلك الشيء في نفسه، أي: هو الهدى الكامل الذي يستحق أن يسمى هدى، ومن يهد الله فلا مضل له، لكن الذي قُلتُم ودبرتموه إنما فعلتم لأتَم جمعوا بين الفضيلتين وحازوا الحسنتين فحسدتموهم، وهو المراد بقوله: «يعني أن ما يكمن من الحسد والبغي... دعاكم إلى أن قُلتُم ما قُلتُم».

قال المصنّف في الحاشية: القولان، أعني: ﴿هُدَى اللَّهِ﴾ وقوله: ﴿أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ﴾، داخلان في حيز «قل»، كأنه قيل: قل لهم هذين القولين، ومعناه: أكّد عليهم أن الهدى: ما فعل الله من إيتاء الكتاب غيرهم، وأنكر عليهم أن يمتعضوا من أن يُؤتى أحدٌ مثل ما أوتوا، كأنه قيل: إن الهدى هدى الله، وقل: لأن يُؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتُم قُلتُم ما قُلتُم، وكذبتُم ما كذبتُم، تمّ كلامه.

يقال: امتعض من كذا: غضب عنه، وقيل: أوجعه وشق عليه.

قوله: (فما معنى الاعتراض) الفاء فيها شائبة الإنكار، يعني: الاعتراض ينبغي أن يؤكد معنى الكلام المعترض فيه، فأين المعنى المذكور فيه وهو إسلام الكافر وثبات المسلم فيه، أم أين التطبيق؛ لأن الأول كلامهم والثاني كلام الله؟ وأجاب: أن قوله: ﴿هُدَى اللَّهِ﴾ مطلق محتو على جميع أنواع الهداية، ووجه تطبيقه على الكلام السابق هو أن الكلام السابق سبق لمعنى ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ أي: لا تقرّوا بأن يُؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتُم إلا لمن تبع دينكم، لأن المسلمين إذا سمعوا ذلك يزيدهم ثباتاً في دينهم، وأن المشركين إذا علموا ذلك رغبوا في دين الإسلام، ثم إنه تعالى حكى عنهم كلامهم بعينه على سبيل التوبيخ والإنكار، وضمّ معه قوله: ﴿قُلْ إِنَّ

(١) في (ط): «الخبر».

وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ أَلْفُ ضَلَّ بِإِذْنِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾: يريد الهداية والتوفيق، أو يَسْمُ الكلام عند قوله: ﴿إِلَّا لِمَن تَعِبَ دِينَكُمْ﴾ على معنى: ولا تؤمنوا هذا الإيَّان الظاهر، وهو إيَّانهم وجه النهار ﴿إِلَّا لِمَن تَعِبَ دِينَكُمْ﴾ إلا لمن كانوا تابعين لدينكم ممن أسلموا منكم؛ لأن رجوعهم كان أرجى عندهم من رجوع من سواهم، ولأن إسلامهم كان أعظم لهم. وقوله: ﴿أَن يُؤَفَّقَ﴾ معناه: لأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم، قلتم ذلك ودبرتموه لا لشيءٍ آخر، يعني: أن ما بكم من الحسد والبغى أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم من فضل العلم والكتاب دعاكم إلى أن قلتم ما قلتم.....

أَلْهُدَى هُدَى اللَّهِ ﴿لمزيد التوبيخ والإنكار، المعنى: إن الهدى هدى الله، وهداية الله شاملة لأن يَلطَفَ بالمشركين حتى يُسَلِّمُوا، وأن يزيد في ثبات المسلمين على الإسلام حتى يَسْتَقِيمُوا عليه، وإذا كان كذلك لم يَنْفَعْ كَيْدُكُمْ وَحِيلُكُمْ وَزَيْتُكُمْ أَي: منعكم وإخفاؤكم، وقوله: «تصديقكم» مفعول «زيتكم»، وهو مثل قوله قُبِّلَ هذا: «أسروا تصديقكم بأن المسلمين قد أوتوا».

الأساس: انزوت الجِلْدَةُ في النار: تَبَيَّضَتْ، يقال: أَسْمَعَهُ كلاماً فانزوتى له ما بين عينيه.

قوله: (يعني أن ما بكم من الحسد والبغى أن يؤتى أحدٌ) هذا الوجه أحسن التمام من الأول وأوفق نظماً، فيكون قوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلْهُدَى هُدَى اللَّهِ﴾ كالتوطئة للجواب، أعني قوله: ﴿قُلْ إِنْ أَلْفُ ضَلَّ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ الآية، وقوله: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ تقريراً له، فالفضل هو ما حسدوه من الإيَّان وأظهروا البغى لأجله، والرحمة في ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ هو عينُ الفضل، أقيمت^(١) مقامَ المضمَر، يدلُّ عليه التذييل بقوله: ﴿وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾، فإذا الكلام في الوحي وأنه المؤتى والفضل والرحمة، وفيه إشارة إلى أن الوقوف على حقائق كلامه المجيد الذي خصَّ به خواصَّ عباده الموصوفين بقوله: ﴿وَتَعَبَّأً أُذُنٌ وَرَعِيَّةٌ﴾ [الحاقة: ١٢] نهاية الكمال وغاية الإفضال. الراغب: الاختصاص: انفراد بعض الشيء بها لا يشاركه غيره^(٢).

(١) في (ط): «أقيم».

(٢) «تفسير الراغب الأصفهانى» (٢: ٦٤٨)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص ٢٨٤.

والدليل عليه قراءة ابن كثير: (أَنْ يُوتَى أَحَدٌ) بزيادة همزة الاستفهام؛ للتقرير والتوبيخ، بمعنى: إلا أن يُوتَى أحد. فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿أَوْ يُحَاجُّوكُمْ﴾ على هذا؟ قلت: معناه: دبرتم ما دبرتم لأن يُوتَى أحدٌ مثل ما أوتيتم، ولما يتصل به عند كفركم به

قوله: (والدليل عليه قراءة ابن كثير)^(١) أي: على أن قوله: ﴿أَنْ يُوتَى﴾ ليس مفعولاً لقوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾ لأن قوله: ﴿أَنْ يُوتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أوتَيْتُمْ﴾ قلتم ذلك، مُصَدِّرٌ بهمزة الإنكار، وهو استئناف كلام داخل تحت حيز «قُلْ» مقولاً لرسول الله ﷺ، والهمزة مزيدة لتأكيد الإنكار، وإليه الإشارة بقوله: «بزيادة همزة الاستفهام للتقرير»، أي: التأكيد.

قال صاحب «المُرشد»^(٢): وكان ابن كثير يقرأ: «أَنْ يُوتَى أَحَدٌ» بالمدِّ، والوقفٌ حينئذٍ على قوله: ﴿إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ ووقف تام، وكذا على قوله: ﴿هُدَى اللَّهِ﴾ و﴿أَنْ يُوتَى﴾ في موضع رفع على الابتداء، وخبره محذوف، أي: أَلَنْ يُوتَى مِثْلَ مَا أوتَيْتُمْ تُقَرِّونَ به أو تذكرونه وتعترون به؟ ويجوز أن يكون في موضع نصبٍ بفعلٍ مُضمر، أي: أتذكرون أن يُوتَى، أو: أتشيعون. ذكر الوجهين أبو علي^(٣).

قوله: (فما معنى قوله: ﴿أَوْ يُحَاجُّوكُمْ﴾ على هذا؟) يعني: إذا تمَّ الكلام عند قوله: ﴿لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ﴾ وابتدئ من قوله: ﴿أَنْ يُوتَى أَحَدٌ﴾، كيف يستقيم عطف ﴿أَوْ يُحَاجُّوكُمْ﴾ على ﴿أَنْ يُوتَى﴾ كما كان مستقيماً على الأول، لأنه كان من جملة كلام اليهود؟ والجواب: أنه على الأول كان من عطف المفعول على المفعول، كما قال: ﴿أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ عطف على ﴿أَنْ يُوتَى﴾. وقدّر صاحب «المُرشد»: أو بأن يُحَاجُّوكم، وقال: يكون ﴿أَنْ يُوتَى﴾ وما عطف عليه مفعولاً لقوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا﴾، والآن هو من عطف العلة على العلة لمعلل مُقدَّر، واللام مثلها في قوله تعالى: ﴿فَالنَّقْطَةُ مَاءٌ لَوْ فَرَعَتْ لَيَكُونَنَّ لَهُمْ عُدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨] وأو

(١) قراءة ابن كثير بهمزين، الثانية مسهلة، على الاستفهام، وقرأ الباقون بهمزة واحدة مفتوحة على الخبر. انظر: «التيسير»، ص ٨٩.

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص المُرشد» للقاضي زكريا، ص ١٧٤.

(٣) يعني الفارسي، وانظر كلامه في: «الحجة للقراء السبعة» (٢: ٢٧).

من مُحَاجَّتِهِمْ لَكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿هُدَىٰ اللَّهُ﴾ بَدَلًا مِنْ ﴿الْهُدَىٰ﴾، و﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ خَبَرٌ ﴿إِنَّ﴾ عَلَىٰ مَعْنَى: قُل: إِنْ هَدَىٰ اللَّهُ ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ﴾ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ بِمُحَاجَّتِكُمْ حَتَّىٰ يَحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ فَيَقْرَعُوا بِاطْلَاقِكُمْ بِحَقِّهِمْ وَيَدْحَضُوا حُجَّتَكُمْ.

وَقُرِي: (إِنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ) عَلَىٰ «إِنْ» النَّافِيَةِ، وَهُوَ مُتَّصِلٌ بِكَلَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ، أَي: وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ، وَقُولُوا لَهُمْ: مَا يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ حَتَّىٰ يَحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ، يَعْنِي: مَا يُؤْتُونَ مِثْلَهُ فَلَا يَحَاجُّونَكُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يَتَّصِبَ ﴿أَنْ يُؤْتَىٰ﴾ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ؛

- بِمَعْنَى الْوَاوِ - لِلتَّنْوِيعِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عُذْرًا أَوْ نَذْرًا﴾ [الْمُرْسَلَات: ٦]، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلِمَا يَتَّصِلُ بِهِ عِنْدَ كُفْرِكُمْ بِهِ مِنْ مُحَاجَّتِهِمْ لَكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾، أَي: لِمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ كَمَا يَتَرْتَّبُ وَجُودُ أَمْرٍ عَلَىٰ أَمْرٍ يَكُونُ الثَّانِي مَطْلُوبًا بِالْأَوَّلِ، وَمِنْ مُحَاجَّتِهِمْ: بَيَانُ «مَا»، وَالضَّمِيرُ فِي «يَتَّصِلُ» لـ «مَا»، وَفِي «بِهِ» لِلتَّدْبِيرِ.

قَوْلُهُ: ﴿هُدَىٰ اللَّهُ﴾ بَدَلًا مِنْ ﴿الْهُدَىٰ﴾، و﴿أَنْ يُؤْتَىٰ﴾ خَبَرٌ ﴿إِنَّ﴾، الْمَعْنَى: أَنْ الْهُدَىٰ الْحَقِيقِيَّ هُوَ أَنْ يُعْطَى الْمَسْلُومُونَ مِثْلَ مَا أُعْطِيتُمْ مِنَ الْحُجَّةِ حَتَّىٰ يَحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ فَيَدْحَضُوكُمْ بِالْحُجَّةِ، و﴿أَوْ﴾ عَلَىٰ هَذَا بِمَعْنَى: إِلَىٰ أَنْ، لَا لِلعَطْفِ.

قَوْلُهُ: (وَقُرِي: «إِنْ يُؤْتَىٰ»). قَالَ صَاحِبُ «الْمُرْشِد»^(١): وَهِيَ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ، وَهُوَ حِكَايَةٌ يَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ وَأَنْ تَكُونَ عَنِ الْيَهُودِ، وَالْوَقْفُ عَلَىٰ ﴿لَمَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ﴾ وَعَلَى الْحِكَايَةِ عَنِ الْمُسْلِمِينَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّكَ إِنْ جَعَلْتَهُ حِكَايَةً عَنِ الْيَهُودِ كَانَ التَّقْدِيرُ: وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا مَنْ تَبَعَ دِينَكُمْ لِأَنَّهُ لَا يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ، فَفِي أَنْ يُؤْتَىٰ بَعْضُ التَّعْلُوقِ بِأَوَّلِ الْكَلَامِ.

قَوْلُهُ: (مَا يُؤْتُونَ مِثْلَهُ فَلَا يَحَاجُّونَكُمْ) مِنْ بَابِ نَفْيِ الشَّيْءِ بِنَفْيِ لَازِمِهِ، كَقَوْلِهِ:

لَا تَرَى الصَّبَّ بِهَا يَنْجَحِرُ^(٢)

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَتَّصِبَ ... بِفِعْلِ مُضْمَرٍ) فَعَلِيَ هَذَا ﴿أَوْ يُؤْتَىٰ﴾ مَرْتَّبٌ عَلَىٰ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قُلْ إِنْ﴾

(١) انظر: «المقصد لتلخيص المرشد»، ص ١٧٤.

(٢) عزاه ابن الأنباري في «شرح المفضليات» لعمر بن أحرر الباهلي. انظر: «خزانة الأدب» (١٠: ٢١٠).

يدلُّ عليه قوله: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَعِبَ دِينَكُمْ﴾، كأنه قيل: قل: إن الهدى هدى الله، فلا تنكروا أن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتيتم، لأن قولهم: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَعِبَ دِينَكُمْ﴾ إنكارٌ لأن يؤتى أحدٌ مثل ما أوتوا.

[وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ لَا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمْنِ سَكِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * بَلَى مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَاتَّقَى فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ ﴿٧٥-٧٦﴾]

عن ابن عباس: ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِنطَارٍ﴾: هو عبدُ الله بنُ سلام؛ استودعَه رجلٌ من قريش ألفًا ومنتى أوقية ذهبًا، فأذاه إليه، و﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِدِينَارٍ﴾: فنحاصُ بنُ عازوراء؛ استودعَه رجلٌ من قريش دينارًا فجحده وخانه. وقيل: المأمونون على الكثيرِ النصراني؛ لغلبة الأمانة عليهم، والخائنون في القليلِ اليهود؛ لغلبة الخيانة عليهم. ﴿إِلَّا مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾: إلا مدةٌ دوامك عليه يا صاحبَ الحقِّ قائمًا على رأسه، متوكلًا عليه بالمطالبة والتعنيف، أو بالرفعِ إلى الحاكم، وإقامةِ البيِّنة عليه. و﴿قُرِئَ﴾: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ بكسرِ الهاءِ والوصلِ،

أَلْهَدَى هُدَى اللَّهِ ﴿يُرِيدُ﴾ لِمَا أَنْكَرَ الْيَهُودُ أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أوتوا رُدُّوا بقوله: ﴿إِنْ أَلْهَدَى هُدَى اللَّهِ﴾^(١)، يعني: تَجَرَّثُ على الواسع؟ كما أَنَّ اللهَ هَدَاكُمْ كَذَلِكَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ. قوله: (يا صاحبَ الحقِّ) إشارةٌ إلى أَنَّ الْمُخَاطَبَ في قوله: ﴿مَا دُمَّتْ﴾ كُلُّ مَنْ كَانَ لَهُ حَقٌّ عَلَى غَرِيمٍ، فَهُوَ مِنَ الْخِطَابِ الْعَامِّ، عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ^(٢):

إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتَهُ

قوله: ﴿يُؤَدِّهِ﴾ بكسرِ الهاءِ والوصلِ، روايةٌ ورَّشَ وابنِ كثيرٍ وابنِ ذَكْوَانَ^(٣) عن ابنِ

(١) من قوله: «يريد» إلى هنا سقط من (ي).

(٢) للمتنبي في «ديوانه» (٢: ١١)، وتام البيت:

وإِنْ أَنْتَ أَكْرَمْتَ اللَّثِيمَ تَمَرَّدَا

(٣) هو الإمام الشهير، الراوي الثقة عبد الله بن أحمد بن بشر - ويقال: بشير - بن ذكوان الفهري الدمشقي

(١٧٣-٢٤٢). انظر: «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٣٦٣-٣٦٤).

وبكسرِها بغيرِ وصل، وبسكونِها. وقرأ يحيى بنُ وثاب: (تَمَنَّهُ) بكسرِ التاء. و(دِمَّت) بكسرِ الدال، من: دَامَ يَدَامُ. ﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى تَرْكِ الأداءِ الذي دَلَّ عليه ﴿لَمْ يُوَدِّهِ﴾ أي: تَرَكَهُم أداءَ الحقوقِ بسببِ قولِهِم: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾، أي: لا يَطْرُقُ عَلَيْنَا عِتَابٌ وَذَمٌّ فِي شَأْنِ الأُمِّيِّينَ؛ يَعْنُونَ الَّذِينَ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ، وَمَا فَعَلْنَا بِهِمْ مِنْ حَسْبِ أَمْوَالِهِمْ، وَالإِضْرَارِ بِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا عَلَى دِينِنَا، وَكَانُوا يَسْتَحِلُّونَ ظَلَمَ مَنْ خَالَفَهُمْ، وَيَقُولُونَ: لَمْ يُجْعَلْ لَهُمْ فِي كِتَابِنَا حُرْمَةٌ. وَقِيلَ: بَايَعَ الْيَهُودُ رِجَالًا مِنْ قَرِيشٍ، فَلَمَّا أَسْلَمُوا تَقَاضَوْهُمْ، فَقَالُوا: لَيْسَ لَكُمْ عَلَيْنَا حَقٌّ؛ حَيْثُ تَرَكْتُمْ دِينَكُمْ، وَادَّعَوْا أَنَّهُمْ وَجَدُوا ذَلِكَ فِي كِتَابِهِمْ. وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ عِنْدَ نَزْوِهَا: «كَذَبَ أَعْدَاءُ اللَّهِ، مَا مِنْ شَيْءٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِلاَّ وَهُوَ تَحْتِ قَدَمِي إِلاَّ الأَمَانَةَ، فَإِنَّهَا مُؤَدَّاةٌ إِلَى البَرِّ وَالْفَاجِرِ».

وعن ابنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ سَأَلَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: إِنَّا نَصِيبُ فِي الغَزْوِ مِنْ أَمْوَالِ أَهْلِ الذِّمَّةِ الدِّجَاجَةَ وَالشَّاةَ، قَالَ: فَتَقُولُونَ مَاذَا؟ قَالَ: نَقُولُ: لَيْسَ عَلَيْنَا فِي ذَلِكَ بِأَسٍّ،

عَامِرٍ، وَبِغَيْرِ وَضَلٍ: قَالُوا وَهَشَامٌ، وَبِالسُّكُونِ: أَبُو عَمْرٍو وَأَبُو بَكْرٍ وَحَمْزَةٌ^(١). قَالَ الزَّجَّاجُ: هَذَا الإِسْكَانُ الَّذِي حُكِيَ عَنْ هَوْلَاءٍ غَلَطَ، لِأَنَّ الهَاءَ لَا يَنْبَغِي أَنْ تُجْزَمَ وَلَا تُسَكَّنَ فِي الوَضَلِ، وَإِنَّمَا تُسَكَّنُ فِي الوَقْفِ لِأَنَّهَا حَرْفٌ خَفِيٌّ يَبِينُ فِي الوَضَلِ نَحْوًا: ضَرَبْتُهُ وَضَرَبْتُهَا، وَقِيلَ: إِنَّمَا قَرَّوُوا بِاخْتِلاَسِ الكَسْرِ وَظَنَّهُ^(٢) الرَّاوِي سُكُونًا، وَإِنَّمَا جَازَ السُّكُونُ فِي الوَقْفِ خَاصَّةً، يُرِيدُ بِالْوَضَلِ: الإِشْبَاعَ، وَسُكُونُهَا إِجْرَاءُ الوَضَلِ مَجْرَى الوَقْفِ.

قَوْلُهُ: (فَلَمَّا أَسْلَمُوا) أَي: فَلَمَّا أَسْلَمَ قُرَيْشٌ تَقَاضَوْا الْيَهُودَ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ: لَيْسَ لَكُمْ عَلَيْنَا حَقٌّ. قَوْلُهُ: (تَحْتِ قَدَمِي) مَثَلٌ لِإِبْطَالِ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «أَلَا إِنَّ كُلَّ دَمٍ وَمَأْتِرَةٍ تَحْتِ قَدَمِي هَاتَيْنِ»^(٣) أَرَادَ إِخْفَاءَهَا وَإِعْدَامَهَا وَإِذْلالَ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ وَنَقْضَ سُنَّتِهَا. فِي «النَّهَائَةِ».

(١) لتتام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٤٩).

(٢) في (ط): «فظن».

(٣) الحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦: ٢٦٢) وأبو داود (٤٥٨٨) وابن ماجه (٢٦٢٨) وصحح

إسناده العلامة أحمد محمد شاكر في تعليقه على «المسند».

قال: هذا كما قال أهل الكتاب: ليس علينا في الأميين سبيل؛ إنهم إذا أدوا الجزية لم يحل لكم أكل أموالهم إلا بطيبة أنفسهم. ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾ بادعائهم أن ذلك في كتابهم. ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أنهم كاذبون. ﴿بَلَى﴾ إثبات لما نفوه من السبيل عليهم في الأميين، أي: بلى عليهم سبيل فيهم. وقوله: ﴿مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ﴾ جملة مستأنفة مقررّة للجملة التي سدت ﴿بَلَى﴾ مسدّها. والضمير في ﴿بِعَهْدِهِ﴾ راجع إلى ﴿مَنْ أَوْفَىٰ﴾ على أن كل من أوفى بما عاهد عليه واتقى الله في ترك الخيانة والغدر فإن الله يحبه.

فإن قلت: فهذا عامٌ يُحْتَمَلُ أنه لو وقى أهل الكتاب بعهودهم، وتركوا الخيانة لكسبوا محبة الله. قلت: أجل؛ لأنهم إذا وقوا بالعهود وقوا أول شيء بالعهد الأعظم، وهو ما أخذ عليهم في كتابهم من الإيمان برسولٍ مصدقٍ لما معهم، ولو اتقوا الله في ترك الخيانة لاتقوه في ترك الكذب على الله، وتحريف كلمه. ويجوز أن يرجع الضمير إلى الله تعالى؛ على أن كل من وقى بعهد الله واتقاه فإن الله يحبه. ويدخل في ذلك الإيمان وغيره من الصالحات، وما وجب اتقاؤه من الكفر وأعمال السوء. فإن قلت: فأين الضمير الراجع من الجزاء إلى ﴿مَنْ﴾ قلت: عموم المتقين قام مقام رجوع الضمير. وعن ابن عباس: نزلت في عبد الله ابن سلام وبَحيرا الراهب ونظرائهما من مُسْلِمَةِ أهل الكتاب.

قوله: (لِلْجُمْلَةِ الَّتِي سَدَّتْ ﴿بَلَى﴾ مسدّها) وهي قوله: «بلى عليهم سبيل فيهم».

قوله: (وعن ابن عباس: نزلت في عبد الله بن سلام) يعني قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ

بِعَهْدِهِ﴾ الآية.

قوله: (وبَحيرا الراهب) جاء على صيغة المكبر مقصوراً، وعلى المُصغَر ممدوداً، ورواية المعزي^(١) على المكبر، وأما حديثه فقد أورده الترمذي وروزي، عن علي بن أبي طالب، عن أبيه، أنه حدثه قال: خرجنا إلى الشام في أشياخ من قريش، وكان معي محمد صلوات الله عليه، فأشرفنا على راهب فنزلنا، فخرج إلينا الراهب، وكان قبل ذلك لا يخرج إلينا، فجعل يتخللنا حتى جاء، فأخذ بيد محمد صلوات الله عليه وقال: هذا سيد العالمين، فقل له: وما علمك بما

(١) أحد رواة كتاب «الكشاف»، وله منه نسخة ينقل منها المؤلف في مواضع، كما سبق التنبيه إليه.

[إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَٰئِكَ لَا خَلْقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلُودُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكَذِبِ لِتَحْسَبُوهُمْ مِنَ الْكٰتِبِ وَمَا هُمْ مِنَ الْكٰتِبِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكٰذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴿٧٧-٧٨﴾]

﴿يَشْتَرُونَ﴾: يستبدلون. ﴿بعهد الله﴾: بما عاهدوا عليه من الإيـان بالرسول المصدق لما معهم. ﴿وأيمانهم﴾: وبما حلفوا به من قولهم: والله لنؤمننَّ به ولننصرنَّه. ﴿ثمنًا قليلاً﴾: متاع الدنيا من التروس والازتشاء ونحو ذلك. وقيل: نزلت في أبي رافع ولبابة بن أبي الحقيق وحيي بن أخطب؛ حرّفوا التوراة، وبدلوا صفة رسول الله ﷺ، وأخذوا الرّشوة على ذلك. وقيل: جاءت جماعة من اليهود إلى كعب بن الأشرف في سنة أصابتهم ممتارين، فقال لهم: هل تعلمون أنّ هذا الرجل رسول الله، قالوا: نعم،

تقول؟ قال: أجد صفتَه ونعته في الكتاب المنزل، وأنكم حين أشرفتم لم يبق شجر ولا حجر إلا خرّ له ساجداً، وأعرفه بخاتم النبوة أسفل من غضروف كفيه مثل التفاحة، ثم رجع فصنع طعاماً فأتانا به، وكان محمد صلوات الله عليه في رعية الإبل، فجاء وعليه غمامة تظله، فلما دنا وجد القوم قد سبقوه إلى شجرة، فجلس في الشمس، فمال في الشجرة عليه وضحوا هم في الشمس. الحديث بتامه مذكور في «جامع الأصول»^(١).

قوله: «ضحوا هم»، هم: تأكيد الفاعل، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ﴾ [المطففين: ٣]، قال الزجاج: منهم من يجعل «هم» تأكيداً لما في «كالوا»^(٢). وسقوط الألف من ضمير الجمع على خلاف القياس.

قوله: (ممتارين) أي: طالبيـن الميرة. النهاية: الميرة: الطعام ونحوه مما يجلب للبيع، يقال: مازهم يميزهم: إذا أعطاهم الميرة.

(١) «جامع الأصول» (١١-٢٥٩) وهو في «سنن الترمذي» (٣٦٢٠)، وصححه الحاكم في «المستدرک» (٢: ٦١٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٥: ٢٩٧).

قال: قد هممتُ أن أميركم وأكسوكم فحرّمكم الله خيراً كثيراً، فقالوا: لعلّه شبّه علينا فريداً حتى نلقاه، فانطلقوا فكتبوا صفةً غير صفته ثم رجعوا إليه، وقالوا: قد غلطنا وليس هو بالنعى الذي نُعت لنا، ففرّح ومارّهم. وعن الأشعث بن قيس: نزلت في؛ كانت بيني وبين رجل خصومة في بئر فاخصمنا إلى رسول الله ﷺ، فقال: «شاهدك أو يمينه»، فقلت: إذن يحلف ولا يبالي، فقال: «من حلف على يمين يستحقُّ بها مالا هو فيها فاجرٌ لقي الله وهو عليه غضبانٌ». وقيل: نزلت في رجل أقام سلعة في السوق، فحلف: لقد أُعطي بها ما لم يُعطه. والوجه: أن نزولها في أهل الكتاب. وقوله: ﴿بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ يقوي رجوع الضمير في ﴿بِعَهْدِهِ﴾ إلى الله. ﴿وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ﴾ مجاز عن الاستهانة بهم، والسخط عليهم.

قوله: (شاهدك أو يمينه)^(١) أي: عليك شاهدك، أو عليه يمينه.

قوله: (من حلف على يمين) سمى المحلوف عليه يميناً، وقد سبق فيه كلام عند قوله: ﴿عُرْضَةٌ لِأَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٤].

قوله: (يستحقُّ بها مالا): صفة يمين، وكذا قوله: «هو فيها فاجر»، الحديث أخرجه البخاري ومسلم، وأبو داود، والترمذي، عن ابن مسعود^(٢)، مع تغيير يسير. قوله: (والوجه أن نزولها في أهل الكتاب)؛ لأن سياق الآية وسياقها فيهم.

قوله: ﴿بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ يقوي رجوع الضمير في ﴿بِعَهْدِهِ﴾ إلى الله يعني: في الآية المتقدمة، وهي قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ﴾، وتقريره: أن المعاهد في الأول من أوفى، والمعاهد عامٌ يحتمل أن يكون الله وغيره بخلافه في الثاني، وأما بيان النظم فإن أهل الكتاب لما قالوا: ﴿لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمُتِينَ سَبِيلٌ﴾ بمعنى: لا يتطرق إلينا عتاب، ولا دم من الله إذا حبسنا أموال الأُميين وألحقنا بهم الضرر؛ لأنهم ليسوا على الدين الحق، أجبوا بقوله: ﴿بَلَىٰ﴾ أي: عليكم سبيلٌ فيهم لأنكم على الباطل، حيث لا تُوفون بعهد الله، وتشترون به ثمناً قليلاً، وأنهم على الحق لأنهم الموفون بعهد الله فتقون الذين أحببهم الله، فجيء بهذه الآية سادة

(١) سياي تخريجه قريباً إن شاء الله.

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٦١)، ومسلم (٢٢١)، وأبو داود (٣٢٤٣)، والترمذي (١٢٦٩).

تقول: فلان لا ينظر إلى فلان، تريد نفي اعتداده به وإحسانه إليه. ﴿وَلَا يُرَكِّبُهُمْ﴾: ولا يُنْثِي عليهم. فإن قلت: أي فزق بين استعماله فيمن يجوزُ عليه النظر، وفيمن لا يجوزُ عليه؟ قلت: أصله - فيمن يجوزُ عليه النظر - الكناية؛ لأن من اعتدَّ بالإنسانِ التفت إليه، وأعاره نظر عينيه، ثم كثر حتى صار عبارةً عن الاعتدادِ والإحسانِ وإن لم يكن ثمَّ نظر. ثم جاء فيمن لا يجوزُ عليه النظر مجرداً لمعنى الإحسانِ مجازاً عما وقع كنايةً عنه فيمن يجوزُ عليه النظر.

﴿لَقَرِيبًا﴾: هم كعبُ بنُ الأشرف، ومالكُ بنُ الصَّيْفِ، وحييُّ بنُ أخطبٍ وغيرهم، ﴿يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ﴾: يفتلونَها بقراءتِه عن الصَّحيحِ إلى المَحرفِ.....

مسدَّ هذا المعنى، ثم عُقبت بقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ كالبيان لذلك المبهم، فأوجب ذلك عودَ الضمير إلى الله تعالى.

قوله: (ثم جاء فيمن لا يجوزُ عليه النظر) يعني: كان في بدء استعماله فيمن يجوزُ عليه النظر، وهو الإنسان، عبارةً عن الاعتداد والإحسان؛ لأن من اعتدَّ بالغيرِ التفت إليه، وإتيا كان كنايةً لأنه لا ينافي إرادة حقيقته، ثم كثر استعماله في هذا المعنى حتى صار علماً لهذا المعنى، ثم جاء في حق الله لمجرد معنى الإحسان من غير أن يكون ثمة نظرٌ بناءً على مذهبه، وهذا التجريد لمعنى الإحسان واردٌ على سبيل المجاز عن الشيء الذي وقع كنايةً عنه في الإنسان، وهو عدم الاعتداد. وعندنا: يجوزُ أن يُطلقَ النظرُ على الله تعالى بالحقيقة كما يليقُ بجلاله، وبيانُ المجاز: أنه شُبِّهت حالةُ معاملته الله مع هؤلاء الناقضين للعهد بحالة معاملته من لا يُكلِّمُ صاحبه ولا ينظرُ إليه بجامع عدم الاعتداد وقطع الإحسان، ثم استعمل هنا كما كان مستعملاً هناك.

قوله: (يفتلونها بقراءته عن الصحيح). الأساس: فتلتته عن حاجته: صرفته، فانفتل، وانفتل عن الصلاة، ولوى الشيء فالتوى، وبلغوا ملتوى الوادي: مُنْحَنَاهُ، وكلمته فالتوى رأسه.

قوله: (إلى المَحرف) أي: يفتلونَ الألسنة في القراءة لتصير^(١) الصَّحيحةً مُحرفاً ويحسبُ المسلمون أن المَحرفَ من التوراة فيلتبسَ عليهم الأمر، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنْتُمْوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢].

(١) في (ط): «ليصير».

وقرأ أهل المدينة: (يَلُون) بالشديد، كقوله: ﴿لَوَازِرُهُمْ﴾ [المنافقون: ٥]. وعن مجاهد وابن كثير: (يَلُون)، ووجهه: أنها قلبا الواو المضمومة همزة ثم خففوها بحذفها والقاء حركتها على الساكن قبلها. فإن قلت: إلام يرجع الضمير في ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾؟ قلت: إلى ما دل عليه ﴿يَلُونُ أَلْسِنَتَهُمْ بِالْكِتَابِ﴾، وهو المحرف. ويجوز أن يراد: يعطفون ألسنتهم بشبه الكتاب لتحسبوا ذلك الشبه من الكتاب. وقُرئ: (ليحسبه) بالياء بمعنى يفعلون ذلك ليحسبه المسلمون من الكتاب. ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ تأكيد لقوله: ﴿هُوَ مِنْ أَلِكِتَابِ﴾، وزيادة تشنيع عليهم، وتسجيل بالكذب، ودلالة على أنهم لا يعرضون ولا يؤرون، وإنما يصرحون بأنه في التوراة هكذا، وقد أنزله الله تعالى على موسى كذلك؛ لفرط جزأتهم على الله، وقساوة قلوبهم وأسهم من الآخرة. وعن ابن عباس: هم اليهود الذين قلدوا على كعب بن الأشرف، غيروا التوراة، وكتبوا كتابا بدلوا فيه صفة رسول الله ﷺ، ثم أخذت قريظة ما كتبوه، فخلطوه بالكتاب الذي عندهم.

قوله: (ويجوز أن يراد: يعطفون). المغرب: استعطف ناقته، أي: عطفها، بأن جذب زمامها ليُميل رأسها^(١).

والمراد به: الإيهام في الكلام، أي: كانوا يوهون المسلمين أن ذلك من نفس الكتاب ومن ثم قال: «بشبه الكتاب»، والضمير في ﴿لِتَحْسَبُوهُ﴾ راجع إلى هذا المضاف المحذوف، والفرق أنهم - على الأول - كانوا يتركون النص ويقرؤون ما بدلوا به، ولهذا قال: «يفتلونها بقراءتها^(٢) عن الصحيح إلى^(٣) المحرف» بحرف المجاوزة؛ لأن من فتل عن الصلاة الصحيحة خرج إلى ضدها، وعلى هذا ﴿يَلُونُ﴾: كناية عن الخلط الذي هو لازم اللبس والاشتباه.

قوله: ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ تأكيد لقوله: ﴿هُوَ مِنْ أَلِكِتَابِ﴾. الراغب: إن قيل: ما فائدة ﴿مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿مِنْ أَلِكِتَابِ﴾؟ قيل: الأول تعريف، والثاني تصریح

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٦٧).

(٢) في (ط): «بقراءته».

(٣) لفظة: «إلى» سقطت من (ي).

[﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنَّبُوءَةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّانِيِّينَ بِمَا كُنْتُمْ تُعَلِّمُونَ الْكِتَابَ وَبِمَا كُنْتُمْ تَدْرُسُونَ * وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [٧٩-٨٠]

﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ﴾: تكذيب لمن اعتقد عبادة عيسى. وقيل: إن أبا رافع القرظي والسيّد من نصارى نجران قالوا لرسول الله ﷺ: أتريد أن نعبدك ونتخذك رباً، قال: «معاذ الله أن نعبد غير الله، أو أن نأمر بغير عبادة الله، فما بذلك بعثني، ولا بذلك أمرني»؛ فنزلت.....

منهم بالكذب، أي: يكذبون تعريضاً وتصريحاً أو تلاوةً وتأويلاً، وفي هذا دلالة على أن إيهام الكذب قبيح كالصريح، وفائدة ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ ﴾ بعد ما تقدم ذكره أن كلا الأمرين كذب: لي الألسنة، وقولهم: ﴿ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﴾. وقوله: ﴿ وَهُمْ يَكْفُرُونَ ﴾ تشنيع عليهم وأتهم غير معذورين بوجه، إذ قد يُعذر الإنسان في بعض ما يظنه^(١).

قوله: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ ﴾ تكذيب لمن اعتقد عبادة عيسى، يعني: لما فرغ من ذكر بعض قبائح اليهود، وهو تحريفهم كتاب الله، وتغيير صفة رسول الله صلوات الله عليه، وخط منزلته عن مرتبة النبوة، رجع إلى تكذيب معتقد النصارى وغلوهم في رسول الله عيسى ورفع درجته إلى الألوهية، ليترك إفراط أهل الكتاب وتفريطهم.

قوله: (أن نأمر بغير عبادة الله)، قال المصنّف: «نأمر بعبادة غير الله» أحسن طباقاً، لما سبق في المتن، لأن الكلام لم يقع في نفهم عن أنفسهم الأمر بغير عبادة الله، بل بعبادة غير الله، ألا ترى إلى قوله ﷺ: «أن نعبد غير الله»^(٢)، ولم يقل: أن نفعل غير عبادة الله؟ قيل: هذه الحاشية تدل على أن رواية الحديث: أن نأمر بغير عبادة الله، والمصنّف يقول: «أن نأمر بعبادة غير الله» أحسن طباقاً، وقلت: الرواية عن محيي السنة في «معالم التنزيل»: «فقال: معاذ الله أن أمر بعبادة غير الله»^(٣).

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٦٥-٦٦٧).

(٢) سيأتي تحريجه قريباً.

(٣) راجع: «معالم التنزيل» (٢: ٦٠) ورواه ابن إسحاق في السيرة. انظر: «سيرة ابن هشام» (٢: ٥٨٦-٥٨٧) =

وقيل: قال رجل: يا رسول الله نسلّم عليك كما يسلم بعضنا على بعض، أفلا نسجدُ لك؟ قال: «لا ينبغي أن يُسجدَ لأحدٍ من دون الله، ولكن أكرموا نبيّكم، واغرفوا الحقَّ لأهله».

﴿وَالْحُكْمَ﴾: والحكمة، وهي السنة.

وفي «الوسيط»^(١): ما كان لبشرٍ أن يجمعَ بينَ هذين: بينَ النبوةِ وبينَ دعاءِ الخلقِ إلى عبادةِ غيرِ الله، فإذا المصنّفُ وجدَ الروايةَ كما ذكرها مترددةً من الراوي، فلم تُطوِّعْ له نفسه، لفصاحته، أن يقبله، لنبوّ المقام عنه، فذكر ما ذكر وكان على ما ذكرَ الله ذرّه!

ولناصرِ الروايةِ الأخرى أن يقول: إن قولهم: أتريدُ أن نعبدَكَ وتخذَكَ ربّاً، يتحمّلُ أتهم توهموا الشُرْكَةَ في العبادةِ بينَ الله وبينَ رسولِ الله، فنقَى ذلك على الوجهِ الأبلغِ، أي: معاذَ الله أن نأمّرَ بغيرِ عبادةِ الله، يعني: أمره مقصورٌ بالأمرِ بعبادةِ الله لا يتجاوزُ إلى غيرِ عبادتهِ فكيف أمرُ بعبادتي؟

قوله: (والحكمة، وهي السنة)، فسّرَ الحكمَ بالسُّنةِ لأنه تالي الكتاب، رَوينا عن أبي داود، عن ابنِ عمرو، أن رسولَ الله ﷺ قال: «العِلْمُ ثلاثةٌ، وما سوى ذلك فهو فضل: آيةٌ محكمة، أو سنةٌ قائمة، أو فريضةٌ عادلة»^(٢)، قال صاحبُ «الجامع»: السنةُ القائمةُ هي: الدائمةُ المستمرةُ التي العملُ بها متصلٌ لا يُترك، والفريضةُ العادلةُ هي: التي لا جورَ فيها ولا حيفَ في قضائها^(٣). وقال الثوريّشتي: وقيل: المرادُ بالعدالةِ: المُستنبطَةُ عن الكتابِ والسُّنةِ، وتكونُ هذه الفريضةُ وإن لم يُنصَّ عليها في الكتابِ والسُّنةِ مُعدّلةٌ بها أُخذَ منها.

= وعنه أخرجه الطبري في «التفسير» (٦: ٥٣٩) الأثر (٧٢٩٦)، وذكره الواحدي في «أسباب النزول»، ص ١٤٦.

(١) «الوسيط» للواحدي (١: ٢٥٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٥٤) وأبو داود (٢٨٨٥) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، وإسناده ضعيف لأجل عبد الرحمن بن أنعم الإفريقي.

(٣) «جامع الأصول» (٨: ١٠).

﴿وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّيْنَ﴾: ولكن يقول: كونوا، والرباني: منسوب إلى الرب، بزيادة الألف والنون، كما يقال: رَقْبَانِي وَلِحْيَانِي، وهو الشديد التمسك بدين الله وطاعته. وعن محمد بن الحنفية: أنه قال حين مات ابن عباس: اليوم مات رباني هذه الأمة.....

وعن عبد الله بن عروة: الفريضة العادلة: ما اتفق عليه المسلمون، أي: الحكومة الميمنة المقدرة على مناج العذل، وأولى ما يوصف بهذه الصفة الإجماع، إذ لا يتقدمه شيء بعد الكتاب والسنة.

قوله: (الرَّبَانِي: منسوب إلى الرَّبِّ). الرَّاعِب: ﴿كُونُوا رَبَّيْنَ﴾ يعني: ولكن نقول: كونوا رَبَانِيَيْنِ حُكَمَاءَ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، فقد قيل: إن لم يكن العلماء أولياء الله فليس لله في الأرض ولي، وقيل: كونوا متخصصين بالله تخصيصاً تُنسبون إليه وتوصفون بعامّة أوصافه، نحو: الجواد والودود والرحيم، وقيل: كونوا متخصصين بالله كالذين وُصفوا بقوله: «إِذَا أَحْبَبْتَهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ» الحديث^(١)، أو: كونوا متخصصين بالله غير ملتفتين إلى الوسائط^(٢).

قوله: (رَقْبَانِي) أي: منسوب إلى الرقبة، الجوهري: رجلٌ أرقبٌ بين الرقب، أي: غليظ الرقبة، ورَقْبَانِيٌّ أيضاً على غير قياس.

الزجاج: إنما زيدت الألف والنون للمبالغة في النسب، كما قالوا لذي الجمّة الوافرة: جَمَانِي^(٣).

قوله: (اليوم مات رباني هذه الأمة)، روى ابن عبد البر في «الاستيعاب»^(٤): مات ابن عباس

(١) أخرجه البخاري (٨٥٠٢) وانفرده، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (١: ٤)، والبيهقي في «السنن الكبرى»

(٣: ٣٤٦) والبغوي في «شرح السنة» (١٢٤٨) قال ابن رجب: وهو من غرائب الصحيح، انظر:

«جامع العلوم والحكم» (٢: ٣٣٠).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٧٢-٦٧٣).

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعراجه» (١: ٤٣٥).

(٤) انظر: «الاستيعاب» (٣: ٩٣٤).

وعن الحسن **﴿رَبَّنَا عَلِّمْنَا لَنَا مِنْ رِيبِنَا مَا نَحْتَجُّهَا﴾** فقهاء علماء. وقيل: علماء معلّمين. وكانوا يقولون: الشارح الرباني العالم العامل المعلم. **﴿بِمَا كُنْتُمْ﴾**: بسبب كونكم عالمين، ويسبب كونكم دارسين للعلم أوجب أن تكون الربانيّة التي هي قوّة التمسك بطاعة الله مسببة عن العلم والدراسة، وكفى به دليلاً على خيبة سعي من جهد نفسه، وكذا روحه في جمع العلم، ثم لم يجعله ذريعة إلى العمل، فكان مثله مثل من غرس شجرة حسنة تونقه بمنظرها ولا تنفعه بثمرها. **﴿وَقُرِئَ﴾** **﴿تُعَلِّمُونَ﴾** من التعليم و**﴿تَعَلَّمُونَ﴾** من التعلّم. **﴿تُدْرُسُونَ﴾**: تقرأون. **﴿وَقُرِئَ﴾**: **﴿تُدْرُسُونَ﴾** من التدريس، و**﴿تُدْرُسُونَ﴾** على أن أدرس بمعنى درس، كأكرم وكترم، وأنزل ونزل. و**﴿تُدْرُسُونَ﴾** من التدرّس.

بالطائف سنة ثمان وستين في أيام ابن الزبير، وكان ابن الزبير أخرجه من مكة، فخرج إلى الطائف ومات بها وهو ابن سبعين سنة، وقيل: إحدى وسبعين، وصلى عليه محمد بن الحنفية وكبر عليه أربعاً، وقال: اليوم مات رباني هذه الأمة.

قوله: (العالم العامل)، قال الزجاج: العالم إنما ينبغي أن يقال له: عالم إذا عمل بعلمه، وإلا فليس بعالم، قال الله تعالى: **﴿وَلَقَدْ عَلَّمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَيْسَ مَا شَكَّرُوا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾** ^(١) [البقرة: ١٠٢].

قوله: **﴿وَقُرِئَ﴾** **﴿تُعَلِّمُونَ﴾** من التعليم: ابن عامر وعاصم وحمة والكسائي، والباقون بالتخفيف، من العلم ^(٢)، وأما «تعلمون» من التعلّم فشاذ ^(٣)، والقراءات المذكورة في **﴿تُدْرُسُونَ﴾** كلها شواذ سوى الأولى ^(٤).

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٣٦).

(٢) انظر: «التيسير»، ص ٨٩٠، و«المبسوط»، ص ١٦٧.

(٣) وهي قراءة مجاهد والحسن وسعيد بن جبير. انظر: البحر المحيط (٢: ٥٠٦)، ومختصر شواذ القرآن، ص ٢١.

(٤) انظر: «المحتسب» (١: ١٦٣-١٦٤).

ويجوز أن يكون معناه ومعنى «تدرسون» بالتخفيف: تدرسونه على الناس، كقوله: ﴿لِقَرَاءَةِ عَلَى النَّاسِ﴾ [الإسراء: ١٠٦]، فيكون معناهما معنى «تدرسون» من التدريس. وفيه: أن من علم ودرّس العلم ولم يعمل به فليس من الله في شيء، وأن السبب بينه وبين ربه منقطع؛ حيث لم يُثبت النسبة إليه إلا للمتمسكين بطاعته.

قوله: (وفيه أن من علم) يعني^(١): أدمج فيه هذا المعنى وأشير إليه؛ لأن المعنى الذي سبقت له الآيات هو ما يقال: لا يصح ولا يستقيم للبشر أن يُمنح الكتاب ويرزق الحكم والنبوّة ثم يقول للناس: اعبدوني من دون الله، ولكن الواجب عليه أن يقول: كونوا عباد الله وحده، فعدّل عنه إلى قوله: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ ليستقيم ترتب الحكم على تلك الصفة، لأنّ الرّبّانيّ، أي: المتمسك بالدين والطاعة المعتصم بحبل الله المتين، لا يكون إلا عالماً عاملاً معلماً كما قال، فالمعنى المدمج: إيجاب طلب العلم على كلّ أحد من عباد الله ثمّ العمل به ثمّ إرشاد الناس إلى الطريق المستقيم، وإليه يُنظر ما روي: «طلب العلم فريضة على كلّ مسلم»^(٢)، ثمّ عدل في الدرجة الثانية من ظاهر قوله: ﴿كُونُوا رَبَّانِيِّينَ﴾ فدرّسوا وعلموا إلى ما عليه التلاوة، لئنبه على أن لا يجعل العلم والعمل ذريعتين للتفوق والتدريس وأن يكون المقصود الأوّل منهما ذلك، بل يجعلان سببي العمل ومصححي النسبة بينهم وبين ربهم.

روينا عن الترمذي، عن كعب بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ لِيُجَارِيَ بِهِ الْعُلَمَاءَ، أَوْ لِيُجَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءَ، أَوْ يَصْرِفَ وَجْهَهُ النَّاسَ إِلَيْهِ، أَدْخَلَهُ اللَّهُ النَّارَ»^(٣).

(١) في (ط): «أي» بدل «يعني».

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٢٤) من حديث أنس بن مالك، وصححه الغناري في «المداوي لعلل المناوي» (٤: ٤١٥)، وفي الباب عن عبد الله بن مسعود، ذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ١٤٣) وقال: رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط».

(٣) أخرجه ابن ماجه (٢٥٣) والترمذي (٢٦٥٤) وقال: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسحاق بن يحيى بن طلحة ليس بذلك القويّ عندهم، وقد تُكلم فيه من قبل حفظه. انتهى. وحديث ابن ماجه ضعفه البوصيري في «مصباح الزجاجة» (١: ٣٧).

وَقُرِّئَ: ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ بالنصبِ عطفًا على ﴿ثُمَّ يَقُولُ﴾، وفيه وجهان: أحدهما: أن تجعل «لا» مزيدة؛ لتأكيد معنى النفي، في قوله: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أن يستنبه الله وَيُنصِبَهُ للِدَعَاءِ إلى اختصاصِ الله بالعبادة وتترك الأنداد، ثم يأمر الناس بأن يكونوا عبادًا له، ويأمركم ﴿أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا﴾، كما تقول: ما كان لزيد أن أكرمه ثم يهينني ولا يستخف بي. والثاني: أن يجعل «لا» غير مزيدة، والمعنى: أن رسول الله ﷺ كان ينهى قريشًا عن عبادة الملائكة واليهود والنصارى عن عبادة عزير والمسيح، فلما قالوا له: أنتخذك ربًا، قيل لهم: ما كان لبشر أن يستنبه الله ثم يأمر الناس بعبادته، وينهاكم عن عبادة الملائكة والأنبياء. والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام أظهر، ...

وقد أخرجه ابن ماجه، عن عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله وإليه الإشارة بقوله: «مَنْ عَلِمَ ودرَسَ العِلْمَ ولم يعملْ به فليس من الله في شيء، وأنَّ السببَ بينه وبين ربِّه مُنْقَطِعٌ».

قوله: ((«لا» مزيدة لتأكيد معنى النفي في قوله: ﴿مَا كَانَ﴾). وهذه الزيادة كزيادة الهمزة في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩].

قال الزجاج: جاءت الهمزة مؤكدة لمعنى الإنكار بين المبتدأ المتضمن للشرط وبين الخبر للطول^(١).

قوله: (ثُمَّ يَأْمُرُ النَّاسَ بعبادته وينهاكم عن عبادة الملائكة)، قيل: فسّر ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ بـ«ينهاكم»، وقلت: الكلام في هذا الوجه ردُّ لقول النصارى: أنتخذك ربًا؟ بعدما نهاهم رسول الله ﷺ عن عبادة الملائكة وعزير والمسيح. والمعنى: ما كان لبشر أن يستنبه الله ثم يأمر الناس بعبادة نفسه خاصة، ولا يأمر بعبادة أمثاله من الملائكة والأنبياء، وهو وهم سواء في عدم الاستحقاق فيلزم أن يقال: التقدير: لا أجمع بين الأمر بعبادة نفسي وبين النهي عن عبادتهم.

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٩).

وتنصُرُها قراءة عبد الله: (ولن يأمركم) والضمير في ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ﴾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ للبشر، وقيل: «الله». والهمزة في ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ للإنكار. ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ دليل على أن المخاطبين كانوا مسلمين، وهم الذين استأذَنوه أن يسجدوا له.

قوله: (وتنصُرُها قراءة عبد الله: ولن يأمركم)^(١)، قيل: لأنه لا يمكن أن يكون ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾ عطفًا على ﴿يَقُولُ﴾ لا متناع دخول «أن» الناصية على «لن»، والحق أن العلة ما ذكره صاحب «المرشد»: وجه رُفَع ﴿لَا يَأْمُرُكُمْ﴾ والوقف على ﴿تَدْرُسُونَ﴾ أنها جاءت مُنْقَطِعَةً، ومعناها: ولا يأمركم الله، وحجته ما روي عن ابن مسعود: (ولن يأمركم)؛ لأنه يدل على الانقطاع، فوجب رفعه على الاستئناف، وتقريره أن «لن» في النفي بمنزلة «إن» في الإثبات، في كونها يقعان في ابتداء الكلام.

قال المصنّف في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^(٢) اعتراض، و«لا» و«لن» أختان لنفي المستقبل، إلا أن في «لن» تأكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أقيم غداً، فإن أنكرك عليك قلت: لن أقيم غداً، كما تفعل في «أنا مقيم» و«إني مقيم»^(٣). فالآية على هذه القراءة وعلى الرفع تذييل وتوكيد للكلام السابق، فإنه صلوات الله عليه لما أجاب عنهم بأنه لا ينبغي لنبى أن يأمر بعبادة نفسه عمم الحكم وزاد في التأكيد، كأنه قال: لا ينبغي لنبى أن يدعو الناس إلى عبادة نفسه ويأمر البتة بعبادة غير الله من الملائكة والنبين.

قوله: ﴿بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ دليل على أن المخاطبين كانوا مسلمين، يعني: هذه الفاصلة ترجح قول من قال: إن قوله: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ﴾ رد لقول من قال من المسلمين: يا رسول الله، نسلم عليك كما يسلم بعضنا على بعض، أفلا نسجد لك؟ على قول من قال: القائل أبو رافع القرظي والسيد^(٤).

(١) انظر توجيه القراءة في: «تفسير الطبري» (٣: ٣٢٧) و«البحر المحيط» (٢: ٥٠٧).

(٢) قوله: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ - الثانية - لم ترد في (ط) و (م).

(٣) «الكشاف» (٢: ٣٣٥).

(٤) سبق تخريجه، وأنها من رؤساء وفد نجران.

﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَتَنْصُرُنَّهُ، قَالَ: أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا: أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ * فَمَنْ تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَٰلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ * أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴿٨١-٨٣﴾

﴿مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ﴾: فيه غير وجه: أحدها: أن يكون على ظاهره من أخذ الميثاق على النبيين بذلك. والثاني: أن يُضَيَّفَ الميثاق إلى النبيين إضافته إلى الموثق لا إلى الموثق عليه، كما تقول: ميثاق الله، و: عهد الله، كأنه قيل: وإذ أخذ الله الميثاق الذي وثقه الأنبياء على أممهم.....

وقلتُ: ويجوز أن يقال للنصرانيين رَدًّا لقولها: أتريد أن نعبدك ونتخذك رباً؟ معاذ الله أن نعبد غير الله، أو أن نأمر بعبادة غير الله وكَيْتَ وذَيْتَ، ﴿أَيُّ أَمْرِكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾: مُنْقَادُونَ مُسْتَعِدُّونَ لِقَبُولِ الدِّينِ الْحَقِّ، إِرْخَاءً لِلْعِنَانِ وَاسْتِدْرَاجاً.

قوله: (من أخذ الميثاق على النبيين بذلك) أي: بما في الآية من قوله: ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ إلى آخره.

قال صاحبُ «المُرشد»: وقد أجازَ بعضُ أهلِ المعاني الوَقْفَ عندَ قوله: ﴿النَّبِيِّينَ﴾، ثُمَّ أَمَرَهُمُ اللهُ تَعَالَى بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُمْ: قُولُوا لِلْأُمَّمِ عَنِّي: مَهْمَا أَوْتَكُم مِّنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ وَرَسُولٍ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ، وَهَذَا وَجْهٌ صَالِحٌ عَلَىٰ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي ﴿آتَيْتُكُمْ﴾ لِلْأُمَّمِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ لِلنَّبِيِّينَ، كَأَنَّهُ أَوْجَبَ عَلَىٰ كُلِّ نَبِيٍّ إِنْ جَاءَهُ رَسُولٌ بَعْدَهُ أَنْ يُؤْمِنَ بِهِ وَيُصَدِّقَهُ وَيَنْصُرَهُ، أَي: أَيُّهَا الرُّسُلُ إِنْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ لِأَجْلِهِ.

قوله: (إضافته إلى الموثق) أي: الفاعل، وعلى الأول كانت الإضافة إلى الموثق عليه، وهم النبيون، ويجوز أن يكون المعنى: وإذ أخذ الله على الناس ميثاقاً مثل ميثاق النبيين، أي: ميثاقاً

والثالث: أن يُرادَ ميثاقُ أولادِ النبيين؛ وهم بنو إسرائيلَ على حذفِ المضاف. والرابع: أن يُرادَ أهلَ الكتاب، وأن يُردَّ على زَعْمِهِمْ؛ تَهَكُّمًا بِهِمْ؛ لأنهم كانوا يقولون: نحن أولى بالنبوة من محمد؛ لأننا أهل الكتاب، ومنا كان النبيون. وتدلُّ عليه قراءةُ أبي وابن مسعود: (وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ).....

غليظاً، ثم جعلَ ميثاقَهُمْ نفسَ ميثاقِهِمْ بحذفِ أداةِ التشبيهِ مبالغةً، وعليه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾، ويجوزُ أن تكونَ الإضافةُ بمعنى التعليلِ لأدنى ملاءسة، كأنه قيل: وإذ أخذَ اللهُ الميثاقَ على الناسِ لأجلِ النبيين، ثم جيءَ بقوله: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾ إلى آخره بياناً لذلك.

الراغب: الصَّحِيحُ أَنَّ الْعَهْدَ مَاخُودٌ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ مِنَ الرُّسُلِ وَالْمُرْسَلِ إِلَيْهِمْ، وَخَصَّ الْأَنْبِيَاءَ بِالذِّكْرِ لكونِهِم الرُّؤُوسَ وَالْأُمَّةُ تَبِعَ لَهُمْ، وَلِذَلِكَ خَصَّ النَّبِيَّ ﷺ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَخَاطَبَةِ الَّتِي تَشَارِكُهُ فِيهَا أُمَّتُهُ، نَحْوَ: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ [الطلاق: ١]، ولأنه إذا أخذَ الميثاقَ على الأنبياءِ فقد أخذَ على أُمَّهِمْ لِمُشَارَكَتِهِمْ أَنْبِيَاءَهُمْ فِي عَامَّةِ مَا شَرَعَ لَهُمْ^(١).

قوله: (وَأَنْ يُرَدَّ عَلَى زَعْمِهِمْ تَهَكُّمًا بِهِمْ)، وبيانه: أنه تعالى عهدَ إليهم أنه مَهْمَا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ يُؤْمِنُوا بِهِ وَتَنْصُرُوهُ^(٢)، وَهُمْ مَا وَقُوا بِذَلِكَ الْعَهْدِ وَنَقَضُوا الْمِيثَاقَ، بَلْ عَكَسُوا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ولما جاءهم رسولُ اللهُ ﷺ كَذَّبُوهُ وَقَالُوا: نَحْنُ أَحَقُّ بِالنُّبُوَّةِ مِنْهُ، فَقِيلَ فِيهِمْ تَعْيِيرًا وَتَهَكُّمًا: وَإِذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ هَؤُلَاءِ النَّبِيِّينَ الزَّاعِمِينَ أَنَّهُمْ أَحَقُّ بِالنُّبُوَّةِ، وَكَذَا وَكَذَا، وَهَذَا كَمِنْ اتَّسَمَتْهُ عَلَى شَيْءٍ وَهُوَ خَائِنٌ بِهِ، ثُمَّ ادَّعَى بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ آمِينٌ، فَقُلْتُ لَهُ: يَا آمِينُ، اذْكُرْ حِينَ اسْتَدْعَيْتُكَ ذَلِكَ الشَّيْءَ وَعَهَدْتُ إِلَيْكَ بِحِفْظِهِ.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٨٣-٦٨٤).

(٢) في (ط): «تؤمنوا به وتنصروه».

واللام في ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾ لام التوطئة؛ لأن أخذ الميثاق في معنى الاستحلاف؛ وفي ﴿لَتُؤْمِنَنَّ﴾ لام جواب القسم. و«ما» يُجْتَمَلُ أن تكون المتضمنة لمعنى الشرط، و﴿لَتُؤْمِنَنَّ﴾ ساد مسدّ جواب القسم والشرط جميعاً؛ وأن تكون موصولة بمعنى: للذي آتيتكموه لتؤمنن به. وقرئ: ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾، وقرأ حمزة: ﴿لِمَا آتَيْتُكُمْ﴾ بكسر اللام، ومعناه: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لمجيء رسولٍ مصدّقٍ لما معكم لتؤمنن به، على أن «ما» مصدرية، والفعلان معها - أعني ﴿آتَيْتُكُمْ﴾ و﴿جَاءَكُمْ﴾ - في معنى المصدرين، واللام داخله للتعليل على معنى: أخذ الله ميثاقهم لتؤمنن بالرسول ولتنصرته

قوله: (لام التوطئة) هي من قولهم: وطؤ الموضع يوطأ ووطأ: صار وطيئاً، ووطأته أنا توطئته، فهذه اللام كأنها وطأت طريق القسم، أي: سهلت نفهم الجواب على السامع، وهي اللام التي تدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظاً أو تقديرًا ليؤذن أن الجواب له، لا للشرط، كقولك: لئن أكرمتني لأكرمتك، ولو قلت: أكرمتك، أو: فإني أكرمتك وما أشبهه مما يجاب به الشرط لم يجز، قاله ابن الحاجب (١).

قوله: (وأن تكون موصولة) واللام أيضاً موطئة لما في الموصولة وصلتها من معنى الشرط، على أن المصنّف يجوز أن تدخل الموطئة على غير الشرط كما صرح به في سورة هود في قوله: ﴿وَإِنْ كَلَّلْنَا لَيُوقِنَنَّ﴾ [هود: ١١١]، وقال: اللام في ﴿لَمَّا﴾: موطئة للقسم، و﴿مَا﴾: مزيدة (٢).

قوله: (وقرئ: ﴿لَمَّا آتَيْنَاكُمْ﴾)، هي قراءة نافع (٣).
قوله: (على معنى: أخذ الله ميثاقهم) إلى آخره: تكرير لتقرير المعنى وبسط لما سبق، مما يدل عليه إجمالاً، وهو قوله: «ومعناه: لأجل إيتائي إياكم بعض الكتاب والحكمة، ثم لمجيء رسولٍ مصدّقٍ لما معكم لتؤمنن به».

(١) في «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٢٧٠).

(٢) انظر: (٨: ٢١٠).

(٣) وكذا قرأ بها أبو جعفر، يزيد بن القعقاع. انظر: «التيسير»، ص ٨٩.

لأجلِ أَنِّي آتَيْتُكُمْ الْحِكْمَةَ وَأَنَّ الرَّسُولَ الَّذِي أَمُرُّكُمْ بِالْإِيمَانِ بِهِ وَنُصْرَتِهِ مُوَافِقٌ لَكُمْ غَيْرُ مُخَالِفٍ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «مَا» مُوصُولَةً. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَجُوزُ ذَلِكَ وَالْعَطْفُ عَلَى ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾ - وهو قوله: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ - لا يجوزُ أَنْ يَدْخُلَ تَحْتَ حُكْمِ الصَّلَةِ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: لِلَّذِي جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ؟

والحاصلُ: أَنْ أَخَذَ الْمِيثَاقَ وَارَدَ عَلَى شَيْءٍ لَهُ مُوجِبَانِ، أَحَدُهُمَا: قَوْلُهُ: ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ﴾ يَعْنِي: أَنْتُمْ أَهْلُ كِتَابٍ وَعِلْمٌ تَعْرِفُونَ أَمَارَاتِ النَّبُوَّةِ وَشَوَاهِدَ عَلَى صِدْقِ مَنْ ادَّعَاهَا، سَيِّمًا وَذِكْرَهُ مُسْطَوْرًا فِي كِتَابِكُمْ، وَثَانِيهَا: قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ﴾، وَتَقْرِيرُهُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَصُولَهُ مُوَافِقَةٌ لِأَصُولِكُمْ فِي التَّوْحِيدِ، وَمَعَ هَذَا هُوَ مُصَدِّقٌ لِلتَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَأَتَمَّهَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ، فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: «لَأَجْلِ أَنِّي آتَيْتُكُمْ»، تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾ لَا لِأَخْذِ الْمِيثَاقِ فَيَجْتَمِعُ عَلَيْهِ الْقَسَمُ، وَالسَّبَبَانِ لِلتَّوَكِيدِ.

قَوْلُهُ: (كَيْفَ يَجُوزُ ذَلِكَ؟) أَي: كَيْفَ يَسُوغُ أَنْ تَكُونَ (مَا) مُوصُولَةً عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ وَعَطْفُ قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ جَاءَكُمْ﴾ عَلَى ﴿ءَاتَيْتُكُمْ﴾ مَانِعٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا الْعَطْفِ يَسْتَدْعِي الْمُوَافَقَةَ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ فِي الْحُكْمِ، وَالْمُوصُولَةُ تَسْتَدْعِي الرَّاجِعَ مِنْ صَلَاتِهَا، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ: ﴿جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ مِنْ رَاجِعٍ، وَأَجَابَ: أَنْ ﴿مَا مَعَكُمْ﴾ مُظَهَّرٌ أَقِيمٌ مَوْضِعَ الضَّمْرِ؛ لِأَنَّ ﴿مَا مَعَكُمْ﴾ وَ﴿مَاءَ آتَيْتُكُمْ﴾ شَيْءٌ وَاحِدٌ، فَصَحَّ الْعَطْفُ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: وَجَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لَهُ.

قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿لَمَّا مَعَكُمْ﴾ فِي مَوْضِعِ الضَّمْرِ^(١)، قَالَ السَّجَاوَنْدِيُّ: فَكَأَنَّهُ قَالَ: مُصَدِّقٌ أَوْ مُصَدِّقٌ لَهُ، كَمَا أَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يُوسُفُ: ٩٠]: لَا يُضَيِّعُ أَجْرَهُمْ، لِأَنَّ الْمُحْسِنَ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ^(٢).

(١) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٢٧٦) زاد بعده: «وتقديره: مُصَدِّقٌ لَهُ، لِأَنَّ الَّذِي مَعَهُمْ هُوَ الَّذِي أَنَاهُمْ».

(٢) «عين المعاني» (٣: ٩٤٥).

قلت: بلي؛ لأن «ما معكم» في معنى «ما آتيتكم»، فكأنه قيل: للذي آتيتكموه وجاءكم رسولٌ مصدِّقٌ له. وقرأ سعيد بن جبير: (لَمَّا) بالتشديد،

وقلت: ومما يختصُّ هذا الموضع من الفائدة الإشعارُ بوجوب الإيمان به، فإن مجيئه أيضاً لأجلكم ولأجل تصديق كتابكم، و﴿وَمَنْ﴾ في قوله: ﴿وَمَنْ كَتَبَ﴾ مُبَيَّنَّة، ولهذا لم يُقدِّرْ موقعها كما قدَّره البعض في ﴿لَمَّا﴾ بالكسر و﴿لَمَّا﴾ بالتشديد، ويُشعرُ كلامه أن السؤال إنَّما يردُّ إذا جعلت ﴿مَا﴾ موصولةً.

قال مكي: فإذا كانت «ما» للشرط لم تحتج الجملة المعطوفة إلى عائِد كما لم تحتج إليه المصدرية، ولذلك اختاره الخليل وسيبويه لما لم يريا في الجملة الثانية عائداً جعلاً «ما» للشرط، وهذا تفسير المازني وغيره لمذهب الخليل وسيبويه^(١).

قوله: (وَقَرَأَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ: «لَمَّا» بالتشديد)، قال ابن جني: قرأ الأعرج^(٢) «لَمَّا» بفتح اللام وتشديد الميم، و«آتيناكم» بألف قبل الكاف، وفي هذه القراءة إغراب؛ لأن «لَمَّا» في اللغة على أوجه: تكون حرفاً جازماً، كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٤٢]، وظرفاً كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تَلْقَاءَ مَدْيَنَ﴾ [القصص: ٢٢]، وبمعنى: إلا في قولهم: أقسمتُ عليك لَمَّا فعلت، أي: إلا فعلت، ولا وَجْهَ لواحدةٍ منهنَّ في هذه الآية، وأقرب ما فيه أن يُراد: وإذ أخذ الله ميثاقَ النبيينَ لَمَنْ ما آتيناكم، وهو يؤيدُ القراءةَ العامةَ ﴿لَمَّا آتَيْتُكُمْ﴾، فزاد «مِنْ» على مذهب أبي الحسن^(٣) في الواجبِ فصارت: لَمَنْ ما، فلَمَّا التقت ثلاث مياتٍ حُذفتِ الأولى للثقل، فبقي «لَمَّا» مشدداً كما ترى، هذا أوجه ما فيها إن صحَّت الروايةُ بها^(٤).

(١) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٦٧)، وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٤٥٥).

(٢) عبد الرحمن بن هرمز المدني، من مشاهير التابعين (ت ١١٧هـ). له ترجمة في: «معرفة القراء الكبار» (١: ٧٧).

(٣) يعني الأخفش الأوسط. سبقَتْ ترجمته.

(٤) انظر: «المحتسب» (١: ١٦٤).

بمعنى: حين آتيتكم بعض الكتاب والحكمة، ثم جاءكم رسولٌ مصدقٌ له وجبَ عليكم الإيمانُ به ونصرتُه. وقيل: أصلُه لِمَنْ مَأ، فاستقلوا اجتماعَ ثلاثِ ميماتٍ؛ وهي الميمانُ والثُّونُ المُتقلِبَةُ ميمًا بإدغامِها في الميم؛ فحذفوا إحداهما فصارت «لِمًا»، ومعناه: لِمَنْ أَجَلٌ ما آتيتكم لتؤمننَّ به، وهذا نحوٌ من قراءةِ حمزةَ في المعنى. ﴿إِصْرِي﴾: عَهْدِي، وقُرئ: (أُصْرِي) بالضمِّ. وسُمِّي إِصْرًا؛ لأنه ممَّا يُؤَصِّر، أي: يُشَدُّ ويُعَقِّد، ومنه: الإصارُ الذي يُعَقِّدُ به. ويجوزُ أن يكونَ المضمومُ لغةً في إِصْرٍ كَعَبْرٍ وَعَبْرٍ، وأن يكونَ جَمْعَ إِصَارٍ. ﴿فَأَشْهَدُوا﴾: فليشهدْ بعضُكم على بعضٍ بالإقرارِ ﴿وَأَنَا عَلَى ذَلِكَ﴾ من إقرارِكم وتشاهدِكم ﴿مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ وهذا توكيدٌ عليهم، وتحذيرٌ من الرجوعِ إذا عَلِمُوا بشهادةِ الله وشهادةِ بعضهم على بعضٍ.....

قوله: (وسُمِّي إِصْرًا؛ لأنه ممَّا يُؤَصِّر، أي: يُشَدُّ)، الرَّاغِبُ: الإِصْرُ: العهدُ المؤكَّد الذي يُبْطِئُ ناقِضُهُ عن الثوابِ والحيرات، قالَ تعالى: ﴿ءَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ إِصْرِي﴾، والإِصَارُ: الطَّنْبُ والأوتادُ التي يُعَمَدُ بها البيتُ^(١).

قوله: (كَعَبْرٍ وَعَبْرٍ)، الجوهريُّ: جَمَلٌ عَبْرٌ أَسْفَارٍ وَجَمَالٌ عَبْرٌ أَسْفَارٍ، وناقَةٌ عَبْرٌ أَسْفَارٍ، يستوي فيه الواحدُ والجمعُ والمؤنثُ، مثلُ: الفُلْكِ، أي: لا يزالُ يُسافِرُ عليها، وكذلك عَبْرٌ أَسْفَارٍ بالكسر، والعَبْرُ أيضاً بالضمِّ: الكثيرُ من كلِّ شيء.

قوله: ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ﴾ من إقرارِكم وتشاهدِكم ﴿مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾، قيل: الصَّوابُ: أَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ^(٢)، وإنما هذا تفسيرٌ لِمَا في سورةِ اقترَبَ: ﴿وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٥٦].

وقلتُ: بل هو تفسيرٌ لقوله: ﴿وَأَنَا مَعَكُمْ﴾ لِما أنه سبحانه وتعالى لِمَا حَكَى حكايةَ أخذِ الميثاقِ مع النبيِّينَ وتوكيدهِ معهم، وأرادَ أن يُقَرِّرَهم عليه ويُشهدَهم بذلكَ مزيداً للتأكيدِ،

(١) «مفردات القرآن»، ص ٧٨.

(٢) قوله: «قيل: الصواب: أنا معكم من الشاهدين» ساقط من (ط).

وقيل: الخطابُ للملائكة.

﴿فَمَنْ تَوَلَّى بَعْدَ ذَلِكَ﴾ الميثاق والتوكيد ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ أي: المتمردون من الكفار، دخلت همزة الإنكار على الفاء العاطفة جملةً على جملة، والمعنى: فأولئك هم الفاسقون فغير دين الله يَبغون؛ ثُمَّ تَوَسَّطتِ الهمزةُ بينهما.....

قال لهم بعد ذلك: ﴿أَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ﴾ على ذلك الميثاقِ عهدي؟ ﴿قَالُوا أَقْرَرْنَا﴾، أي: أقررنا وأخذنا على الميثاقِ العهد، ثُمَّ قال اللهُ تعالى: ﴿فَأَشْهَدُوا﴾ على ذلك الإقرارِ ﴿وَأَنَا مَعَكُمْ﴾ على ذلكم من إقراركم وتشاهدكم ﴿مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾.

فإن قلت: قوله تعالى: ﴿وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ يقتضي أنه تعالى شاهدٌ معهم على ذلك الإقرارِ فحسب، فكيف قال: من إقراركم وتشاهدكم؟

قلت: و﴿مَعَكُمْ﴾ ليس متعلقاً بالشاهدين، بل هو مع ﴿مِنَ الشَّاهِدِينَ﴾ خبران لـ«أنا»، لإرادة معنى الرقيب والمهيم في الشاهدين، ولذلك ترك لفظ ﴿مَعَكُمْ﴾ في التقدير، وعليه أخذ وجهي ما ذكره في قوله تعالى: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ مُسْتَمِعُونَ﴾ [الشعراء: ١٥] وضمير الجمع لموسى وهارون وعدوهما^(١)، فظهر من هذا الفرق بين الشهادتين، فإن شهادة الله مُعبرة عن كونه تعالى رقيباً ومُهيمناً عليهم وعلى جميع أحوالهم لا يخفى عليه شيء، فيجب التحذير منه، وشهادتهم عبارة عن التشاهد وأن يشهد بعضهم على بعض.

قوله: (وقيل: الخطابُ للملائكة) أي: بقوله: ﴿فَأَشْهَدُوا﴾.

قوله: (والمعنى: فأولئك هم الفاسقون، فغير دين الله يَبغون؟) تحريره: فمن أعرَصَ عن ذلك الميثاقِ والتوكيد فيه فاعلموا أنه الكامل في الفسق، المتوَعِّلُ في الكُفر، المُعَقَّبُ لفسيقه الشُّرك، ولا ينبغي له ذلك بعدما عَلِمَ من أخذ^(٢) الميثاقِ أن العالمين مُنقادون له، مُستسلمون لما يراؤ منهم.

(١) انظر: (١١: ٣٣٠).

(٢) في (ط): «من بعد».

ويجوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى مَحذُوفٍ تَقْدِيرُهُ «أَيْتَوَلَّوْنَ فِغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ» وَقَدَّمَ الْمَفْعُولَ -
الذي هو «غير دين الله» - عَلَى فِعْلِهِ؛ لِأَنَّهُ أَهْمٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْإِنْكَارَ الَّذِي هُوَ مَعْنَى
الهمزة متوجِّهٌ إِلَى المعبودِ بِالْباطِلِ. وَرُوي: أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ اخْتَصَمُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ فِيهَا اخْتَلَفُوا فِيهِ مِنْ دِينِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ
أَدَّعَى أَنَّهُ أَوْلَى بِهِ، فَقَالَ ﷺ: «كِلَا الْفَرِيقَيْنِ بَرِيءٌ مِنْ دِينِ إِبْرَاهِيمَ»، فَقَالُوا: مَا نَرْضَى
بِقَضَائِكَ، وَلَا نَأْخُذُ بِدِينِكَ. فَتَرَلْتُ. وَقُرئ: (يَبْغُونَ) بِالْيَاءِ وَ(تُرْجَعُونَ) بِالتَّاءِ، وَهِيَ
قِرَاءَةُ أَبِي عَمْرٍو، لِأَنَّ الْبَاغِينَ هُمُ الْمُتَوَلَّوْنَ، وَالرَّاجِعُونَ جَمِيعُ النَّاسِ؛ وَقُرئْنَا بِالْيَاءِ مَعًا
وَبِالتَّاءِ مَعًا. ﴿طَوَعًا﴾: بِالنَّظَرِ فِي الْأَدَلَّةِ وَالْإِنْصَافِ مِنْ نَفْسِهِ، ﴿وَكَرَهَا﴾: بِالسَّيْفِ،
أَوْ بِمُعَايَنَةِ مَا يُلْجِئُ إِلَى الْإِسْلَامِ؛ كَتَبَّتِ الْجَبَلِ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَإِدْرَاكِ الْعَرْقِ فِرْعَوْنَ
وَالْإِشْفَاءِ عَلَى الْمَوْتِ؛ ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحَدُّهُ﴾ [غافر: ٨٤]. وَأَنْتَصَبَ
﴿طَوَعًا وَكَرَهَا﴾ عَلَى الْحَالِ بِمَعْنَى: طَائِعِينَ وَمُكْرَهِينَ.

﴿قُلْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ
وَيَعْقُوبَ وَالْأَسْبَاطِ وَمَا أُوتِيَ مُوسَى وَعِيسَى وَالنَّبِيُّونَ مِنْ رَبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ
مِنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ * وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ
مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [٨٤ - ٨٥]

قوله: (من حيث إن الإنكار الذي هو معنى الهمزة متوجِّهٌ إلى المعبودِ بِالْباطِلِ) تَعْلِيلٌ
لَوْجُوبِ تَقْدِيمِ الْمَفْعُولِ عَلَى الْفِعْلِ لِلْإِهْتِمَامِ، يَعْنِي: أَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِي إِنْكَارَ اتِّخَاذِ الْمَعْبُودِ مِنْ
دُونِ اللَّهِ، لِيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [آل
عمران: ٨٣] فَوَجِبَ لِذَلِكَ التَّقْدِيمُ^(١).

قوله: (وقرئنا بالياءِ معاً وبالتاءِ معاً): بِالْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ: حَفْصٌ، وَالْفَوْقَانِيَّةِ: الْبَاقُونَ.

قوله: (والإشفاء على الموت) أي: إشرافه عليه.

(١) من قوله: «من حيث إن الإنكار» إلى هنا سابق لهذا الموضع في (م).

أمر رسول الله ﷺ بأن يُخبرَ عن نفسه وعنَّ معه بالإيمان؛ فلذلك وحَّد الضمير في ﴿قُلْ﴾، وُجِعَ في ﴿ءَامِنَا﴾. ويجوزُ أن يُؤمَّرَ بأن يتكلَّم عن نفسه كما يتكلَّم الملوک؛ إجلالاً من الله لِقَدْرِ نبيِّه. فإن قلت: لم عُدِّي ﴿أُنزِلَ﴾ في هذه الآية بحَرْفِ الاستِعلاء، وفيما تقدَّم من مثلها بحرفِ الانتهاء؟ قلت: لوجود المعنيين جميعاً؛ لأنَّ الوحيَ ينزلُ من فوقٍ وينتهي إلى الرِّسول، فجاءَ تارةً بأحدِ المعنيين وأخرى بالأخر. ومن قال: إنما قيل: ﴿عَلَيْنَا﴾ لقوله: ﴿قُلْ﴾، و﴿إِنَّا﴾ لقوله: ﴿قُولُوا﴾ [البقرة: ١٣٦] تفرقة بين الرسول والمؤمنين؛ لأنَّ الرسولَ يأتيه الوحيُّ على طريقِ الاستِعلاء، ويأتيهم على وجهِ الانتهاء - فقد تعسَّف! ألا ترى إلى قوله: ﴿بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٨]، و﴿أُنزِلْنَا إِلَيْكَ أَلْكِتَابَ﴾ [النساء: ١٠٥]؟ وإلى قوله: ﴿ءَامِنُوا بِالَّذِي أُنزِلَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [آل عمران: ٧٢]؟ ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾: موحدون مُخلصون أنفُسنا له لا نجعلُ له شريكاً في عبادتها، ثمَّ قال: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ عَيْرَ الْإِسْلَامِ﴾، يعني: التوحيدَ وإسلامَ الوجهِ لله تعالى، ﴿دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾. ﴿مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾: من الذين وقَعوا في الخسران.....

قوله: (وفيما تقدَّم من مثلها) يعني في البقرة، وهو قوله تعالى: ﴿قُولُوا ءَامِنَا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ١٣٦].

قوله: (فقد تعسَّف)، الأساس: الرُّكَّابُ يَعْسِفُنَ^(١) الطَّرِيقَ، أي: يَحْبِطُنَه على غيرِ هداية.
قوله: (لا نجعلُ له شريكاً في عبادتها) أي: في عبادة أنفُسنا له.

قوله: (وإسلامَ الوجهِ لله) هو تفسيرٌ للتوحيد. ولما عقبَ بقوله: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ عَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ - والمرادُ به التوحيدُ، مؤكداً بتقديم المتعلِّق على المتعلِّق، وتعقيبُ الجملةِ قوله: ﴿ءَامِنَا﴾ أي: صدَّقنا بأنه إلهنا ومعبودنا وأسلمنا أنفُسنا له لا نجعلُ له شريكاً، كقولِ بني يعقوبَ عليه السلام: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ ءَابَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهُهَا وَحِجْدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ [البقرة: ١٣٣] - يجبُ أن يُفسَّرَ الإسلامُ

(١) في (ط): «يتعسفن».

بما يُطابقه من التسليم وتفويض الأمر إلى الله، لا الإسلام المتعارف، ومن ثم قال: يعني التوحيد وإسلام الوجه لله تعالى.

قال القاضي: واستدل به على أن الإيمان هو الإسلام، إذ لو كان غيره لم يقبل^(١).
وأجيب: أنه ينفي قبول كل دين يُعاريه، لا قبول كل ما يُعاريه.

وقلت: والذي عليه النظم أن الإسلام هو: التوحيد كما سبق، والتعريف فيه^(٢) للعهد الخارجي التقديري، وكان مشتقاً على الإيمان بالله وكُتبه ورسله مقيداً بالاستسلام فينبغي أن يُحمل الإسلام على ذلك، ولأن ﴿ديناً﴾ تمييز وتبيين للإسلام، والدين مشتمل على التصديق والأعمال الصالحة، فالإسلام كذلك؛ لأن الميّن لا يكون على خلاف الميّن، وعلى هذا حمل الإسلام على الدين في قوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وتعريف الخبر فيه ينفي غير الإسلام أن يكون ديناً، كما أن عدم القبول فيما نحن بصدده ينفيه، و«إن» لتأكيد الإثبات، كما أن «لن» لتأكيد النفي؛ فحقّ لذلك قول السلف الصالح^(٣).

الراغب: في الآية قولان، أحدهما: أن الإسلام: الاستسلام إلى الله وتفويض الأمر إليه، وذلك أمر مراد من الناس في كل زمان وفي كل شريعة، والدين في اللغة: الطاعة، وفي التعارف: وضع إلهي ينساق به الناس إلى النعيم، فبين تعالى أن من تحرى طاعة وانساقاً إلى النعيم من غير الاستسلام له على ما يأمره به ويصرفه فيه فلن يقبل منه^(٤) شيء من أعماله، وهو في الآخرة من الخاسرين. والثاني: أن المراد بالإسلام: شريعة محمد صلوات الله عليه، فبين أن من تحرى بعد بعثته شريعة أو طاعة الله من غير متابعتها فغير مقبول منه، وهذا الوجه داخل في الأول؛ لأنه علم من الاستسلام الانقياد لأوامر من صحّت نبوته وظهر صدقه^(٥).

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٧٠).

(٢) قوله: «فيه» ساقط من (ط).

(٣) من قوله: «وكان مشتقاً على الإيمان» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٤) قوله: «منه» ساقط من (ط).

(٥) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٩١).

مطلقاً من غير تقييد للشِّياع. وقرئ: (ومن يتبع غير الإسلام) بالإدغام.

﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَاهَدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ * أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ عَلَيهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ * خَالِدِينَ فِيهَا لَا يُخَفَّفُ عَنْهُمُ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ * إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [٨٦-٨٩]

﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا﴾: كَيْفَ يَلْطَفُ بِهِمْ وَلَيْسُوا مِنْ أَهْلِ اللَّطْفِ؛ لِمَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ تَصْمِيمِهِمْ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَدَلَّ عَلَى تَصْمِيمِهِمْ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ،

قوله: (مطلقاً من غير تقييد)، إما بجعل المتعدي منزلة اللازم، أي: هم من أهل الخسران من غير قصد إلى شيء دون شيء، وإما بأن يقصد به التعميم والامتناع عن أن يقصر على ما يُذكر معه، وعليه كلام المصنف، ولكن الأول هو الظاهر؛ لأن المراد أن المعرض عن الإسلام فاقد النفع لإبطاله الفطرة السليمة والنفع الحقيقي الذي هو دين التوحيد.

قال مكِّي: ﴿فِي الْآخِرَةِ﴾ متعلق بما دلَّ عليه الكلام، أي: هو خاسر في الآخرة من الخاسرين، ولا يحسن تعلقه بالخاسرين لتقدم الصلة على الموصول، إلا أن تجعل اللام للتعريف لا بمعنى: الذي^(١)، ذكر قريباً منه ابن الحاجب سُورُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي «سورة يوسف».

قوله: (وقرئ: «ومن يتبع غير [الإسلام]» بالإدغام) رواها الشُّوسِي عن أبي عمرو^(٢).

قوله: (وليسوا من أهل اللطف لما علم الله من تصميمهم على كفرهم)، هذا العلم هو الذي يهدم قاعدة الاعتزال!

قوله: (ودلَّ على تصميمهم بأنهم) فاعل دلَّ: ضمير الله، أي: دلَّ الله على تصميمهم بقوله: ﴿كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ﴾ الآية.

(١) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٦٨).

(٢) وله الإظهار كالجماعة، قال في «البدور الزاهرة»، ص ٦٦: «وله في ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ﴾ الإدغام والإظهار والوجهان عنه صحيحان» وانظر: «إبراز المعاني»، ص ٨٣.

وبعدما شهدوا بأن الرسول حق، وبعدما جاءتهم الشواهد من القرآن وسائر المعجزات التي تثبت بمثلها النبوة، وهم اليهود كَفَرُوا بالنبي ﷺ بعد أن كانوا مؤمنين به؛ وذلك حين عاينوا ما يُوجب قوة إيمانهم من البيّنات. وقيل: نزلت في رهط كانوا أسلموا ثم رجعوا عن الإسلام، ولحقوا بمكة، منهم: طعمة بن أبيرق، ووخوح بن الأسلت، والحارث بن سويد بن الصّامت. فإن قلت: علام عطف قوله: ﴿وشهدوا﴾؟ قلت: فيه وجهان: أن يعطف على ما في ﴿إيمانهم﴾ من معنى الفعل؛ لأنّ معناه: بعد أن آمنوا، كقوله تعالى: ﴿فأصدّق وأكّن﴾ [المنافقون: ١٠]،

قوله: (علام عطف قوله: ﴿وشهدوا﴾؟) إذ لا يجوز أن يكون معطوفاً على ﴿كفروا﴾؛ لأنه لا يساعده المعنى.

قوله: ﴿فأصدّق﴾ مَوْضِعُهُ جَزْمٌ، ولهذا صحَّ عطف قوله: ﴿وأكّن﴾ عليه، سأل سيبويه الخليل عن قوله: ﴿لولا أكرتني﴾ [المنافقون: ١٠] الآية، قال الخليل: جَزَمَ ﴿وأكّن﴾ لأنّ الفعل الأوّل يكون مجزوماً حين لا فاء فيه^(١) فهو من قبيل العطف على المحلّ، وهو في كلامهم سائغ شائع، كأنه قيل: أكرني إلى أجل قريب أصدّق وأكّن من الصّالحين. الراغب: تقديره: بعد إيمانهم وأن شهدوا، فيكون «أن» مقدراً نحو قولها:

للبس عباءة وتقرّ عيني^(٢)

لكن في الفعل أظهر لانتصاب «تقرّ».

(١) انظر: «الكتاب» لسبويه (٣: ١٠٠-١٠١).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٢: ٦٩٩).

والبيت ليسون بنت بحدل الكلية، وتمامه:

أحبّ إليّ من لبس الشفوف

انظر: «خزانة الأدب» (٨: ٥٠٣)، و«المحتسب» (١: ٣٢٦)، و«لسان العرب» مادة (مشن).

وقول الشاعر:

..... لَيْسُوا مُصْلِحِينَ ولا ناعبٍ

ويجوز أن تكون الواو للحال بإضمار «قَدْ»، بمعنى: كَفَرُوا وَقَدْ شَهِدُوا أَنَّ
الرسولَ حَقَّ. ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ الْمُعَانِدِينَ الَّذِينَ عَلِمَ أَنَّ
اللُّطْفَ لَا يَنْفَعُهُمْ، ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ﴾ الكفر العظيم والارتداد،

قوله: (ليسوا مُصْلِحِينَ) أوله:

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٌ ولا ناعبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا (١)

عشيرة الرجل: بنو أبيه الأذنون، نعب الغراب: صاح، يقول: هُم مَشَائِمُ لَا يُصْلِحُونَ
حَالَ قَبِيلَةٍ وَلَا يَنْعَبُ غُرَابُ قَبِيلَتِهِمْ إِلَّا بِالْبَيْنِ، وناعبٍ: جَرَّ عَطْفٍ عَلَى مَحَلِّ «مُصْلِحِينَ»،
أي: ليسوا بمُصْلِحِينَ وَلَا نَاعِبٍ، وَحَقُّ الظاهر: ناعباً، كأن الشاعر قدَّرَ أَنَّ الباءَ فِي مُصْلِحِينَ
موجودة لأنها تدخل في خير ليس كثيراً ثم عطف عليه المجرور.

قوله: (المُعَانِدِينَ الَّذِينَ عَلِمَ أَنَّ اللُّطْفَ لَا يَنْفَعُهُمْ) (٢) بعد قوله: «ليسوا من أهل اللُّطْفِ
لِمَا عَلِمَ اللَّهُ مِنْ تَصْمِيمِهِمْ» إعلامٌ بَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ تذييلٌ لِمَا سَبَقَ،
وقد دخل الأولون في هذا العام دخولاً أولياً، ثُمَّ جِيءَ بِـ ﴿أَوْلَيْكَ﴾ لِيُؤْذَنَ بَأَنَّ مَا يَرِدُ
عَقِبَهُ جَدِيرٌ بِالْمَذْكُورِينَ قَبْلَهُ لَاقْتِسَابِهِمْ تِلْكَ الرِّدَائِلَ.

قال أبو البقاء: ﴿أَوْلَيْكَ﴾: مبتدأ، و﴿جَرَائِهِمْ﴾: مبتدأ ثانٍ، و﴿أَنَّ﴾ واسمها وخبرها،

(١) البيت للأحوص البربوعي في «الخرزانة» (٤: ١٥٨)، وانظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ١٦٥).

(٢) وهذا تفسير من الزمخشري للهداية في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ باللطف. وهذا
مبنى على أصلهم الذي هو إنكار هداية التوفيق المبني على نفي القدر، ولذلك يفسرون الهداية بها
يسمونون باللطف وهو عندهم كل ما لا يحمل الإنسان إلى اختيار الواجبات وترك المنهيات «شرح
الأصول الخمسة» ص ٥١٩، وهذه مغالطة من المعتزلة، ومخالفة لنصوص الوحي الشريف.

﴿وَأَصْلَحُوا﴾ ما أفسدوا، أو: ودخلوا في الصّلاح. وقيل: نزلت في الحارث بن سويد حين ندم على رذته، وأرسل إلى قومه: أن سلوا: هل لي من توبة؟ فأرسل إليه أخوه الجلّاس بالآية، فأقبل إلى المدينة، فتاب، وقبل رسول الله ﷺ توبته.

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يُغْفَرَ لَهُمْ مِنْ أَحَدِهِمْ قِيلٌ الْأَرْضُ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْتَدَى بِهِمْ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ﴾ [٩٠-٩١]

﴿ثُمَّ أَزَادُوا كُفْرًا﴾: هم اليهود كفروا بعيسى والإنجيل بعد إيمانهم بموسى والتوراة، ثم ازدادوا كفراً بكفرهم بمحمد ﷺ والقرآن، أو كفروا برسول الله بعدما كانوا به مؤمنين قبل مبعثه، ثم ازدادوا كفراً بإضرارهم على ذلك، وطعنهم فيه في كل وقت، وعداوتهم له، ونقضهم ميثاقه، وفتنتهم للمؤمنين، وصدّهم عن الإيمان به، وسخرتهم بكل آية تنزل. وقيل: نزلت في الذين ارتدوا ولحقوا بمكة، وازديادهم الكفر: أن قالوا: نقيم بمكة نربص بمحمد ريب المنون، وإن أردنا الرجعة نأفقتنا بإظهار التوبة.

- أي: ﴿عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ﴾ - خبر «جزاء»، أي: جزاؤهم اللعنة، ويجوز أن يكون ﴿جَزَاءُ وَهُمْ﴾ بدلاً من ﴿أُولَئِكَ﴾ بدّل الاشتغال^(١).

قوله: ﴿وَأَصْلَحُوا﴾ ما أفسدوا، أو دخلوا^(٢) في الصّلاح، هذا الثاني أبلغ، لأنه من باب قوله تعالى: ﴿وَأَصْلَحَ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ [الأحقاف: ١٥].

قوله: (الجلّاس)^(٣)، قال المصنّف: بالتخفيف، وقيل: بالتشديد.

قوله: (ريب المنون) وهو حوادث الدهر.

(١) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٢٧٩).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو ودخلوا».

(٣) الجلّاس بن سويد الصامت الأنصاري الأوسبي، كان منافقاً ثم حسنت حاله. له ترجمة في: «أسد الغابة»

(١: ٣٤٦)، و«الإصابة» (١: ٢٤١).

فإن قلت: قد علم أن المرتد كيفما ازداد كفرًا فإنه مقبول التوبة إذا تاب، فما معنى ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾؟ قلت: جعلت عبارة عن الموت على الكفر؛ لأن الذي لا يقبل توبته من الكفار هو الذي يموت على الكفر، كأنه قيل: إن اليهود أو المرتدين الذين فعلوا ما فعلوا مايتون على الكفر داخلون في جملة من لا يقبل توبتهم. فإن قلت: فلم قيل في إحدى الآيتين: ﴿لَنْ تُقْبَلَ﴾ بغير فاء، وفي الأخرى: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ﴾؟ قلت: قد أوزن بالفاء أن الكلام بُني على الشرط والجزاء، وأن سبب امتناع قبول الفدية هو الموت على الكفر؛ وبترك الفاء أن الكلام مبتدأ وخبر، ولا دليل فيه على التسيب، كما تقول: الذي جاءني له درهم، لم تجعل المجيء سببًا في استحقاق الدرهم، بخلاف قولك: فله درهم. فإن قلت: فحين كان معنى ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ بمعنى الموت على الكفر؛ فهلا جعل الموت على الكفر مسببًا عن ارتدادهم وازديادهم الكفر؟.....

قوله: (فهلا جعل الموت على الكفر مسببًا عن ارتدادهم؟) وحاصل السؤال: أن الآيتين سواء في صحة إدخال الفاء لتصور المسببية وأجاب بالفرق، وذلك أن المرتد قد يرجى منه الرجوع إلى الإيمان، فلا يترتب عليه عدم قبول التوبة، بخلاف المات على الكفر، فإن عدم قبول الفدية مترتب على الموت حالة الكفر لا محالة، والحاصل: منع السببية في الأولى لجواز تخلف الثاني عن الأول، وتقريره: أن التي عريت عن الفاء وإردة على الكناية، وجعل الموصولة مع صلتها ذريعة إلى تحقيق الخبر، كقوله:

إن التي ضربت بيتاً مهاجرةً بكوفة الجند غالت ودها غول^(١)

والتي حلت بها موجبة، كقولك: إن الذين آمنوا فلهم جنات النعيم. والفرق أن الصلة على الأول منبهة على تحقيق الخبر ملوحة إليه، فيكون كالأمانة عليه، فإن الكفر بعد الإيمان والتماذي فيه عناد، وليس بموجب لعدم قبول التوبة، فحقق الخبر للتغليظ، بخلاف الموت على الكفر، فإنه موجب للدمار والهلاك البتة، فإخلاء الفاء ثمة وإدخالها هناك لذلك.

(١) يذكره أهل البلاغة شاهداً على تقوية المسند إليه بالموصولية، وأن الخبر يتحقق به. انظر: «المفتاح»، ص ٢٨٢، و«الإيضاح في علوم البلاغة»، ص ٤٤، و«مختصر التفتازاني على التلخيص» (١: ٢٢٢).

لما في ذلك من قساوة القلوب ورُكوب الرّين وجَرَّه إلى الموت على الكفر؟ قلتُ: لأنه كم من مرتدٍّ مُزدادٍ للكُفْرِ يَرِجِعُ إلى الإسلام ولا يموتُ على الكفر! فإن قلتُ: فأَيُّ فائدةٍ في هذه الكِنَاية؟ أعني أن كُنِيَّ عن الموتِ على الكُفْرِ بامتناعِ قَبُولِ التَّوْبَةِ. قلتُ: الفائدةُ فيها جَلِيلَةٌ؛ وهي التَّغْلِيظُ في شأنِ أولئك الفَرِيقِ مِنَ الكَفَّارِ، وإبرازُ حالِهِمْ في صورةِ حالِ الأَيْسِينَ مِنَ الرَّحْمَةِ التي هي أغلظُ الأحوالِ وأشدُّها،

قوله: (التغليظُ في شأنِ أولئك الفَرِيقِ) يعني: وَضَعَ قَوْلَهُ: ﴿لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ﴾ مَوْضِعَ «ماتتُون على الكُفْرِ داخِلُونَ في زُمْرَةِ الكَافِرِينَ»، ليكونَ أَرْدَعَ وَأخْوَفَ، فإن قلتُ: في قوله: «الفائدةُ فيها جَلِيلَةٌ وهي التَّغْلِيظُ»، تعسَّفْتُ، إذ من الجائزِ حمله على التَّغْلِيظِ ابتداءً كما في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ﴾ [آل عمران: ٩٧] بمعنى: وَمَنْ لَمْ يَحْجَّ.

قلتُ: إذا تَفَوَّتْ فائدةُ التَّصْوِيرِ التي تُعْطِيهِ الكِنَايةَ، على أن الكِنَايةَ لا بُدَّ منها؛ لأنَّ التَّركِيبَ من بابِ تَحْقِيقِ الخَبَرِ كما سَبَقَ، ولأنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارًا﴾ تَكْرِيرٌ مِنْ حَيْثُ المَعْنَى لِمَا سَبَقَ لِيُنَاطَ بِهِ حُكْمٌ آخَرُ، وهو قَوْلُهُ: ﴿فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ تِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾.

قوله: (إبرازُ حالِهِمْ في صورةِ الأَيْسِينَ) بيانٌ لفائدةِ الكِنَايةِ، وذلك أن الكِنَايةَ أبلغُ مِنَ التَّصْرِيحِ لِمَا فيها مِنَ تَصْوِيرِ حالِ المُكْتَبِيِّ عَنْهُ وَتَحْيِيلِ مَعْنَاهُ، فإنك إذا قلتُ: فلانٌ جَوَادٌ، لم يكنْ كما إذا قلتُ: كثيرُ الرَّمَادِ، لأنَّ في تَصْوِيرِ صِفَةِ الجُودِ بكثرةِ الرَّمَادِ وكثرةِ إِحْرَاقِ الحَطَبِ وكثرةِ الطَّبائِخِ وكثرةِ تَرُدِّ الصَّيْفَانِ زيادةَ رَوْعَةٍ للجُودِ وَتَفْخِيمًا لَهُ.

كذلك في إبرازِ حالِ هَوْلَاءِ في صورةِ الأَيْسِينَ مِنَ الرَّحْمَةِ استحضاراً لِحَالِهِمْ وَهُمْ في صورةِ المائِلِينَ بَيْنَ يَدَيِ الجَبَّارِ، وقد تَجَلَّى بِصِفَةِ القَهَارِيَّةِ ناكِسي رُؤوسِهِم قائلين: رَبَّنَا أَسْرَفْنَا في أَمْرِنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا، مردودينَ بِـ﴿أَخْسَرُوا﴾، فإن تَوْبَتِكُمْ غيرُ مقبولة، وأعداركم غيرُ مسموعة، فَتَجِدُ عِنْدَ ذَلِكَ في نَفْسِكَ ما لا تَجِدُ لو قيل: ماتتُون على الكُفْرِ.

أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَوْتَ عَلَى الْكُفْرِ إِنَّمَا يُخَافُ مِنْ أَجْلِ الْيَأْسِ مِنَ الرَّحْمَةِ؟ ﴿ذَهَبًا﴾ نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ. وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ: (ذَهَبٌ) بِالرَّفْعِ؛ رَدًّا عَلَى ﴿مِلَّةٍ﴾، كَمَا يُقَالُ: عِنْدِي عَشْرُونَ نَفْسًا رِجَالًا. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ مَوْقِعُ قَوْلِهِ: ﴿وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾؟ قُلْتَ: هُوَ كَلَامٌ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَعْنَى، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ فِدْيَةٌ وَلَوْ افْتَدَى بِمِلَّةٍ الْأَرْضِ ذَهَبًا. وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ: وَلَوْ افْتَدَى بِمِثْلِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ﴾ [الزمر: ٤٧]، وَالْمِثْلُ يُخْتَفَى كَثِيرًا فِي كَلَامِهِمْ، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ زَيْدٍ، تَرِيدُ: مِثْلَ ضَرْبِهِ،.....

قوله: (ردًا على ﴿مِلَّةٍ﴾): أي: بدلًا من ﴿مِلَّةٍ﴾، قاله القاضي^(١)، كأنك تقول: فلن يُقبَل من أحدهم ذهبٌ، والتنوينُ فيه للتكثير، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ لَنَا لَأَجْرًا﴾ [الأعراف: ١١٣].

قوله: (كيف موقع قوله: ﴿وَلَوْ افْتَدَى بِهِ﴾؟) يعني أن الضمير في ﴿بِهِ﴾ راجع إلى قوله: ﴿مِلَّةٍ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ فيرجع حاصل الكلام إلى: فلن يُقبَل من أحدهم ملء الأرض ذهبًا إذا افتدى به، ولو افتدى بمِلَّةٍ الأرض ذهبًا فإنه يتم المقصودُ بدونه، فما وجهه؟ وأجاب عنه بوجه، أحدها: أن الكلامَ واردٌ على اللَّفْظِ وعلى المعنى معاً، فيجعل ملء الأرض ذهباً بمعنى ما دلَّ عليه ﴿افْتَدَى بِهِ﴾، وهو الفدية؛ لأنَّ قوله: ﴿مِلَّةٍ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ عَيْنُ^(٢) الفدية، فيعتبر اللَّفْظُ بحسبِ عودِ الضميرِ في ﴿بِهِ﴾، والمعنى بحسبِ وقوعه وإفادته المبالغة المقصودة، فكانه قيل: فلن يُقبَل من أحدهم فديةٌ ولو افتدى بمِلَّةٍ الأرض ذهباً.

قوله: (ويجوزُ أن يُرادَ: ولو افتدى بمِثْلِهِ) لا بُدَّ من تقديرِ كلامٍ ليستقيم المعنى، وهو أن يُقالَ: ولو افتدى به وبمِثْلِهِ، أو: افتدى به وزادَ عليه مثله.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٧١).

(٢) في (د): «غير»، والصواب ما أثبتناه.

و: أبو يوسف أبو حنيفة، تريد: مثله، و:

لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

و: قضية ولا أبا حسن لها، تريد: ولا مثل هَيْثَم، ولا مثل أبي حسن، كما أنه يراد في نحو قولهم: مثلك لا يفعل كذا، تريد: أنت؛ وذلك أن المثلين يسدُّ أحدهما مسدَّ الآخر؛ فكانا في حكم شيء واحد؛

قوله: (و: لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ) تمامه:

ولا فتى إلا ابنُ خَيْبَرِي^(١)

في «لا هَيْثَم» وجهان، أحدهما^(٢) - وعليه النحويون - لا مثل هَيْثَم، و«مثل» لا يتعرَّف بالإضافة مذكوراً، فلأن لا يتعرَّف محذوفاً أجدر، وثانيهما: أن العلم متى اشتهر في معنى يُنزَل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى كما في قولهم: لكل فرعون موسى، فمعنى لا هَيْثَم: لا راعي جيد الرعي للإبل، فإن هَيْثَم كان مشهوراً بالرعي، ولذا جاز دخول «لا» عليه.

قوله: (وقضية ولا أبا حسن)^(٣)، يراد به علي رضي الله عنه، فإنه كان مشهوراً بالقضاء، روى البخاري عن عمر رضي الله عنه: أقرؤنا أبي، وأقضاننا علي^(٤).

وروى ابن عبد البر في «الاستيعاب»، عن إسماعيل^(٥)، قال: قلت للشعبي: إن مغيرة حلف بالله ما أخطأ علي في قضاء قضى به قط، فقال الشعبي: لقد أفرط^(٦).

(١) «البيت من شواهد الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٩٦) و«المقتضب» للمبرد (٤: ٣٦٢)، و«الأشموني» (١):

(٢٥٦)، و«الخزانة» (٤: ٥٧)، وقال فيها: هذا الشاهد من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعين قائلها.

(٢) انظرهما في: «الكتاب» (٢: ٢٩٦-٢٩٧)، و«شرح المفصل» لابن يعيش (٢: ١٠٢-١٠٣).

(٣) هذا شاهد نحوي مشهور، للنحاة في تخريج دخول «لا» النافية للجنس عليه - مع أنه معرفة - التخريجان السابقان في «لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ». انظر: المرجعين السابقين.

(٤) «صحيح البخاري»، (٤٢١١).

(٥) إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولا هم (ت: ٤٥ هـ). له ترجمة في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي (١: ١٥٣).

(٦) «الاستيعاب» (٣: ١١٠٢).

وَأَنْ يُرَادَ: فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا كَانَ قَدْ تَصَدَّقَ بِهِ، وَلَوْ افْتَدَى بِهِ - أَيْضًا - لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ. وَقُرِي: (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ، وَهُوَ اللَّهُ عَزَّ وَعَلَا، وَنَضَبِ «مِلء»، وَ(مِلُّ لَرَضٍ) بِتَخْفِيفِ الْهَمْزَيْنِ.

[لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ ﴿٩٢﴾]

﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ﴾: لَنْ تَبْلُغُوا حَقِيقَةَ الْبِرِّ، وَلَنْ تَكُونُوا أَبْرَارًا.

قوله: (كَانَ قَدْ تَصَدَّقَ بِهِ وَلَوْ افْتَدَى بِهِ)، وَهُوَ قَوْلُ الزَّجَاجِ: أَي: عَمِلَ مِنَ الْخَيْرِ وَقَدَّمَ مِثْلَ مِلءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا لَمْ يَنْفَعَهُ ذَلِكَ مَعَ كُفْرِهِ، وَكَذَلِكَ لَوْ افْتَدَى مِنَ الْعَذَابِ بِمِلءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا لَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ، فَاعْلَمْ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّهُ لَا يُثَبِّتُهُمْ عَلَى أَعْمَالِهِمْ وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُمْ الْفِدَاءَ مِنَ الْعَذَابِ^(١).

قوله: (بِتَخْفِيفِ الْهَمْزَيْنِ) أَصْلُهُ «مِلُّ الْأَرْضِ» أَلْقِيَتْ حَرَكَةُ هَمْزَةِ «أَرْضٍ» عَلَى لَامِ التَّعْرِيفِ حِينَ خُفِّفَتْ، كَمَا فِي «الْخَبَّةِ» [النمل: ٢٥] وَمِثْلِهِ، وَحُذِفَتْ هَمْزَتُهَا فَصَارَ: «مِلُّ لَرَضٍ»، لِأَنَّ هَمْزَةَ الْوَصْلِ حُذِفَتْ عَلَى الْقِيَاسِ، ثُمَّ حُذِفَتْ هَمْزَةُ «مِلُّ» بَعْدَ إِقْبَالِ حَرَكَتِهَا عَلَى اللَّامِ، فَصَارَ: «مِلُّ لَرَضٍ»^(٢).

قوله: (لَنْ تَبْلُغُوا حَقِيقَةَ الْبِرِّ)، التَّهْيَاةُ: الْبِرُّ، بِالْكَسْرِ: الْإِحْسَانُ، وَالْبِرُّ، بِالْفَتْحِ: مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى: الْعَطُوفِ عَلَى عِبَادِهِ بِرِّهِ وَلُطْفِهِ.

ثُمَّ التَّعْرِيفُ فِي «الْبِرِّ» إِذَا حُمِلَ عَلَى الْجِنْسِ، كَانَ التَّرْكِيبُ كِنَايَةً عَنِ كَوْنِ عَامِلِهِ بَارًّا، وَهَذَا أَوْقَعَ قَوْلَهُ: «وَلَنْ تَكُونُوا أَبْرَارًا»، تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ: «لَنْ تَبْلُغُوا حَقِيقَةَ الْبِرِّ»، وَأَوْقَعَ «لَنْ تَبْلُغُوا حَقِيقَةَ الْبِرِّ»^(٣) تَفْسِيرًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: «لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ»، فَيَكُونُ كِنَايَةً؛ لِأَنَّ نَيْلَهُ الْبِرَّ يَدُلُّ

(١) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٤١).

(٢) انظر «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٩٦).

(٣) من قوله: «تفسيرا لقوله: لن تبلغوا» إلى هنا أثبتناه من (ط).

وقيل: لن تنالوا برَّ الله وهو ثوابه ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا رَحِمْنَاكُمْ﴾: حتى تكون نفقتكم من أموالكم التي تحبونها وتؤثرونها، كقوله: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وكان السلفُ رحمهم الله، إذا أحبوا شيئاً جعلوه لله. ورؤي أنها لما نزلت جاء أبو طلحة، فقال: يا رسول الله، إن أحبَّ أموالي إليَّ بئر حى،

على البلوغ إليه، والبلوغُ إليه يدلُّ على كونِ فاعله باراً، ومثله قولُ الخنساء:

وما بلغتُ كَفَّ امرئٍ مُتناوِلاً
من المجدِ إلَّا والذي نالَ أطولُ^(١)

أي: أنه ما جدُّ فاقَ كلَّ ما جد.

وإذا حُمِلَ التعريفُ على العهدِ كان المرادُ بالبرِّ الثوابَ المعهودَ من عندِ الله، وهو الجنةُ، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦].

قال محيي السنة: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ﴾ يعني: الجنةُ، قاله ابنُ مسعودٍ وابنُ عباسٍ ومجاهدٌ، والقولُ الأوَّلُ: مذهبُ الحسنِ^(٢).

قوله: ﴿لَمَّا نَزَلَتْ جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ﴾^(٣) الحديثُ. أخرجهُ الشيخانُ وغيرهما من الأئمة^(٤).

«بيرحاء»: النهاية: هذه اللفظةُ كثيراً ما تختلفُ ألفاظُ المحدثينَ فيها، فيقولون: بيرحاء بفتح الباء وكسرهما، وفتح الرَّاءِ وضمِّها، والمدُّ فيها والقصر. وهي: اسمُ مالٍ وموضعٌ بالمدينة، وقالَ الرَّحْمَشِيُّ في «الفاوق»: إنها فيعلَى، من: البراح، وهي الأرضُ الظاهرة. والمروئيُّ من الأئمةِ المذكورينَ أنها كانت مُستقبلَ المسجد.

النهاية: بَخٍ بَخٍ: كلمةٌ تقالُ عندَ المدحِ والرِّضا بالشيءِ، وتُكرَّرُ^(٥) للمبالغة، وهي مبنيةٌ على السكون، فإن وصلتْ جررتْ ونونتْ فقلت: بَخٍ بَخٍ، وربما شُدِّدَت.

(١) «ديوان الخنساء»، ص ١٧٠.

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٦٦)، وانظر: «تفسير ابن جرير» (٦: ٥٨٧) و«الدر المنثور» (٢: ٥١).

(٣) الأنصاري زيد بن سهيل النجاري. (ت ٣١هـ) له ترجمةٌ في: «أسد الغابة» (١: ١٨١).

(٤) أخرجه البخاري (٤٢٧٩) ومسلم (٩٩٨).

(٥) في (ط): «ويكرر».

فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَخَّ بَخُ ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ - أَوْ: مَالٌ رَائِحٌ - وَإِنِّي أَرَى أَنْ تُجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ»، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفَعُلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَفَسَمَّهَا فِي أَقْرَابِهِ. وَجَاءَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ بِفَرَسٍ لَهُ كَانَ يُحِبُّهَا، فَقَالَ: هَذِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَحَمَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ، فَكَأَنَّ زَيْدًا وَجَدَ فِي نَفْسِهِ، وَقَالَ: إِنَّمَا أَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَا إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ قَبِلَهَا مِنْكَ».

وَكَتَبَ عَمْرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، إِلَى أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ أَنْ يَبْتَاعَ لَهُ جَارِيَةً مِنْ سَبْيِ جَلُولَاءَ يَوْمَ فَتَحَتْ مَدَائِنُ كِسْرَى، فَلَمَّا جَاءَتْ أَعْجَبَتْهُ فَقَالَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، فَأَعْتَقَهَا. وَنَزَلَ بِأَبِي ذَرٍّ ضَيْفٌ فَقَالَ لِلرَّاعِي: ابْتِنِي بِخَيْرِ إِبِلِي. فَجَاءَ بِنَاقَةٍ مَهْزُولَةٍ، فَقَالَ: حُسْتَنِي. قَالَ: وَجَدْتُ خَيْرَ الْإِبِلِ فَحَلَّهَا فَذَكَرْتُ يَوْمَ حَاجَتِكُمْ إِلَيْهِ. فَقَالَ: إِنَّ يَوْمَ حَاجَتِي إِلَيْهِ لَيَوْمٌ أَوْضَعُ فِي حُفْرَتِي. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: (حَتَّى تُنْفِقُوا بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ)، وَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ «مِنْ» فِي «وَمَا تُنْفِقُوا» لِلتَّبْعِيضِ، وَنَحْوِهِ: أَخَذْتُ مِنَ الْمَالِ. وَ«مِنْ» فِي «مِنْ شَيْءٍ» لِتَسْيِينِ «وَمَا تُنْفِقُوا»، أَي: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ كَانَ طَيِّبٌ تَحْبُونُهُ، أَوْ خَبِيثٌ تَكْرَهُونَهُ، فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِكُلِّ شَيْءٍ تُنْفِقُونَهُ فَمُجَازِيكُمْ بِحَسَنِهِ.

قوله: (مَالٌ رَائِحٌ) يُقَالُ لَضَيْعَةِ الْإِنْسَانِ إِذَا كَانَتْ قَرِيبَةً مِنْ بَلَدِهِ: رَائِحٌ^(١)، أَي: يَرِوْحُ نَفْعُهُ وَثَوَابُهُ إِلَيْهِ، وَيُرْوَى: مَالٌ رَابِحٌ بِالْبَاءِ، أَي: ذُو رِبْحٍ، كَقَوْلِكَ: لِابْنِ وَتَامِرٍ.

قوله: (فَكَأَنَّ زَيْدًا وَجَدَ فِي نَفْسِهِ) أَي: شَقَّ عَلَيْهِ، النَّهْيَاةُ: فِي الْحَدِيثِ: «فَلَا تَجِدْ عَلِيًّا»^(٢) أَي: فَلَا تَغْضَبْ.

قوله: (سَبْيِ جَلُولَاءَ) قِيلَ: جَلُولَاءُ، بِالْجِيمِ: أَرْضٌ بِقُرْبِ فَارَسَ، وَيَوْمَ جَلُولَاءَ: يَوْمٌ فَتَحَتْ مَدَائِنُ كِسْرَى فِي قِتَالِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ.

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «يُقَالُ لَضَيْعَةٍ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ (ط).

(٢) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٣) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ. وَقَائِلُ ذَلِكَ هُوَ ضِمَامُ بْنُ ثَعْلَبَةَ حِينَ تَوَجَّهَ بِسْؤَالِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَانظُرْ: «النَّهْيَاةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٥: ١٥٥).

[كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِنَبِيِّ إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ قُلْ فَأَتُوا بِالتَّوْرَةِ فَأَتَلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * فَمَنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩٣-٩٤﴾]

﴿كُلُّ الطَّعَامِ﴾: كلُّ المَطْعُومَاتِ، أو كلُّ أنواعِ الطَّعَامِ. والحِلُّ: مَصْدَرٌ، يُقَالُ: حَلَّ الشَّيْءُ حَلًّا، كَقَوْلِكَ: ذَلَّتِ الدَّابَّةُ ذَلًّا، وَعَزَّ الرَّجُلُ عِزًّا، وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: كُنْتُ أُطِيبُهُ لِحْلِهِ وَحُرْمِهِ.....

قوله: (كلُّ المَطْعُومَاتِ، أو كلُّ أنواعِ الطَّعَامِ)، اعلم أنَّ لفظَ «كُلِّ» تقتضي تعددًا في مدخولها، والطعامُ: اسمٌ لما يؤكَلُ، كالشَّرابِ: اسمٌ ما يُشْرَبُ، فإنَّ حِجْلَ التعرِيفُ فيه على الاستغراق لم يَحْتَجِ إلى تقدير، وإنَّ حِجْلَ على غيره فلا بُدَّ من تقديرٍ مضاف.

قوله: (وفي حديثِ عائِشَةَ: كُنْتُ أُطِيبُهُ لِحْلِهِ وَحُرْمِهِ)^(١) وفي رواية لمسلم: «طَيَّبْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُرْمِهِ حِينَ أَحْرَمَ، وَحِلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ بِيَدِي»^(٢)، وفي رواية للنسائي: «لِحْلِهِ وَحُرْمِهِ وَحِينَ يُرِيدُ أَنْ يَزُورَ الْبَيْتَ»^(٣).

النهاية: يُقَالُ: حَلَّ الْمُحْرَمُ حِلًّا حَلَالًا، وَأَحَلَّ حِلًّا إِحْلَالًا: إِذَا أُحِلَّ لَهُ مَا حُرِّمَ عَلَيْهِ مِنْ مَحْظُورَاتِ الْحَجِّ، وَرَجُلٌ حَلٌّ مِنَ الْإِحْرَامِ، أَي: حَلَالٌ، وَالْحَلَالُ: ضِدُّ الْحَرَامِ، وَرَجُلٌ حَلَالٌ، أَي: غَيْرُ مُحْرَمٍ وَلَا مُتَلَبِّسٌ^(٤) بِأَسْبَابِ الْحَجِّ. الْحُرْمُ، بضمَّ الحاءِ وسكونِ الرَّاءِ: الْإِحْرَامُ بِالْحَجِّ، وَبِالْكَسْرِ: الرَّجُلُ الْمُحْرَمُ، يُقَالُ: أَنْتَ حَلٌّ وَأَنْتَ حِرْمٌ، وَالْإِحْرَامُ: مَصْدَرٌ أَحْرَمَ الرَّجُلُ مُحْرَمًا إِحْرَامًا: إِذَا أَهَلَ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ، أَوْ بَاشَرَ أَسْبَابَهَا وَشُرُوطَهَا.

(١) أخرجه البخاري (١٤٦٥) ولفظه: «كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه حين يحرم، وحين يحل قبل أن يطوف بالبيت».

(٢) «صحيح مسلم» (١١٨٩).

(٣) «سنن النسائي» (٥: ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩، ١٤٠).

(٤) في (ط): «ملتبس».

ولذلك استوى في الوصفِ به المذكَّرُ والمؤنَّثُ، والواحدُ والجمعُ، قال الله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حُلٌّ لَّهُمْ﴾ [المتحنة: ١٠] والذي حَرَّمَ إسرائيلُ - وهو يعقوبُ عليه السلام - على نَفْسِهِ: لحومُ الإبلِ والبائِثا. وقيل: العُروقُ، كان به عِرْقُ النَّسَا، فَنَدَرَ إِنْ شُفِيَ أَنْ يُحْرِمَ عَلَى نَفْسِهِ أَحَبَّ الطَّعَامِ إِلَيْهِ، وكان ذلك أَحَبَّهُ إِلَيْهِ، فَحَرَّمَهُ.

وقيل: أشارت عليه الأطباءُ باجتنابه، ففَعَلَ، وذلك بإذنٍ من الله؛ فهو كَتَحْرِيمِ الله ابتداءً. والمعنى: أن المطاعِمَ كُلَّهَا لم تنزل حَلَالًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ قَبْلِ إِنْزَالِ التَّوْرَةِ، وتحريمُ ما حُرِّمَ عليهم منها لظلمهم وبغْيهم، لَمْ يُحْرَمَ منها شيءٌ قَبْلَ ذلك غيرُ المطعومِ الواحدِ الذي حَرَّمَهُ أبُوهم إِسْرَائِيلُ عَلَى نَفْسِهِ فَتَبِعُوهُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وهو رَدُّ على اليهود، وتكذيبُهم حيثُ أرادوا بَرَاءَةَ سَاحَتِهِمْ مِمَّا نَعِيَ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فِيظَلِرِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٠-١٦١]، وفي قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا كُلَّ ذِي ظُفْرٍ وَمِنَ الْبَقَرِ وَالْغَنَمِ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا﴾ إلى قوله: ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِبَغْيِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٤٦]

قوله: (أشارت عليه الأطباء)، الجوهري: أشارَ إليه باليد: أوْماً، وأشارَ عليه بالرأي، قال القاضي: احتجَّ بالآيةِ مَنْ جَوَزَ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَجْتَهِدَ، وللِمَنَعِ أَنْ يَقُولَ: وذلك^(١) بإذنٍ من الله، فهو كَتَحْرِيمِهِ ابتداءً^(٢).

قوله: (وهو رَدُّ على اليهود ... حيثُ أرادوا بَرَاءَةَ سَاحَتِهِمْ) يعني: لَمَّا شَنَّعَ عَلَيْهِمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿فِيظَلِرِ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ﴾ [النساء: ١٦٠] قالوا: لَسْنَا بِأَوَّلِ مَنْ حُرِّمَتْ عَلَيْهِ، وما هُوَ إِلَّا تَحْرِيمٌ قَدِيمٌ، قيل لهم: كَذَبْتُمْ، بل كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلَالًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا طَعَامًا وَاحِدًا، وَالتَّوْرَةُ شَاهِدَةٌ بِذَلِكَ، وما حُرِّمَ عَلَيْكُمْ ما حُرِّمَ إِلَّا لِبَغْيِكُمْ وَظُلْمِكُمْ.

(١) قوله: «وذلك» أثبتناه من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٧١-١٧٢).

وجحود ما غاظهم واشمازوا منه وامتعضوا مما نطق به القرآن من تحريم الطيبات عليهم لبغيتهم وظلمهم، فقالوا: لسنا بأول من حرمت عليه، وما هو إلا تحريم قديم؛ كانت محرمة على نوح وعلى إبراهيم ومن بعده من بني إسرائيل، وهلم جرا إلى أن انتهت التحريم إلينا، فحرمت علينا كما حرمت على من قبلنا. وغرضهم تكذيب شهادة الله عليهم بالبغى، والظلم، والصد عن سبيل الله، وأكل الربا، وأخذ أموال الناس بالباطل، وما عدد من مساويهم التي كلما ارتكبوا منها كبيرة حرّم عليهم نوع من الطيبات عقوبة لهم. ﴿قُلْ فَأْتُوا بِالتَّورَةِ فَاتْلُوهَا﴾: أمر بأن يُحاجَّهم بكتابتهم ويكثِّمهم بما هو ناطق به من أن تحريم ما حرّم عليهم تحريم حادث بسبب ظلمهم وبغيتهم، لا تحريم قديم كما يدعون، فرؤي: أنهم لم يجسروا على إخراج التوراة، وهتوا، وانقلبوا صاغرين، وفي ذلك الحجة البيّنة على صدق النبي ﷺ، وعلى جواز النسخ الذي ينكرونه. ﴿فَمَنْ أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ﴾ بزعمه أن ذلك كان محرّما على بني إسرائيل قبل إنزال التوراة. ﴿مِنْ بَعْدِ﴾ ما لزمهم من الحجة القاطعة. ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ المكابرون الذين لا يُنصفون من أنفسهم، ولا يلتفتون إلى البيّنات.

[﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ ٩٥]

﴿قُلْ صَدَقَ اللَّهُ﴾: تعريض بكذبهم، كقوله: ﴿ذَلِكَ جَزَاءُ بَٰغِيهِمْ وَإِنَّا لَصٰدِقُونَ﴾ [الأنعام: ١٤٦]،

قوله: (وجحود): معطوف على «براءة ساحتهم».

قوله: (واشمازوا)، النهاية: اشماز، أي: انقبض وتجمع، وهمزته زائدة، يقال: اشماز يشمئز اشمئزارا.

قوله: (امتعضوا)، أي: غصبوا، يقال: معض من شيء سَمِعَهُ، وامتعض: إذا غضب وسق عليه.

أَيُّ: ثَبَتَ أَنَّ اللَّهَ صَادِقٌ فِيهَا أَنْزَلَ وَأَنْتُمْ الْكَاذِبُونَ ﴿فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ وَهِيَ مِلَّةُ الْإِسْلَامِ الَّتِي عَلَيْهَا مُحَمَّدٌ ﷺ وَمَنْ آمَنَ مَعَهُ حَتَّى تَتَخَلَّصُوا مِنَ الْيَهُودِيَّةِ الَّتِي وَرَّطَنَتْكُمْ فِي فَسَادِ دِينِكُمْ وَدُنْيَاكُمْ؛ حَيْثُ اضْطَرَّتْكُمْ إِلَى تَحْرِيفِ كِتَابِ اللَّهِ لِتَسْوِيَةِ أَغْرَاضِكُمْ، وَالزَّمْتَكُمْ تَحْرِيمَ الطَّيِّبَاتِ الَّتِي أَحَلَّهَا اللَّهُ لِإِبْرَاهِيمَ وَلِمَنْ تَبِعَهُ.

[﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ﴾ * فِيهِ آيَةٌ بَيَّنَّتْ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ، كَانَ آمِنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ ٩٦-٩٧]

﴿وُضِعَ لِلنَّاسِ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿بَيْتٍ﴾، وَالْوَاضِعُ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، تَدُلُّ عَلَيْهِ قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: (وَضَعَ لِلنَّاسِ) بِتَسْمِيَةِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ اللَّهُ، وَمَعْنَى وَضَعَ اللَّهُ بَيْتًا لِلنَّاسِ: أَنَّهُ جَعَلَهُ مُتَعَبَّدًا لَهُمْ، فَكَانَهُ قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مُتَعَبَّدٍ لِلنَّاسِ الْكَعْبَةُ.....

قَوْلُهُ: ﴿مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ وَهِيَ مِلَّةُ الْإِسْلَامِ الْمَعْنَى: أَنْ بَغْيِكُمْ هُوَ الَّذِي أَوْفَعَكُمْ فِي فَسَادِ دِينِكُمْ بِأَنْ حَرَفْتُمْ التَّوْرَةَ، وَفِي فَسَادِ دُنْيَاكُمْ حَيْثُ حُرِّمَ عَلَيْكُمُ الطَّيِّبَاتِ، فَاتْرَكُوا الْبَغْيَ وَارْجِعُوا إِلَى الْحَقِّ وَكُونُوا عَلَى دِينِ إِبْرَاهِيمَ الَّذِي لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، ثُمَّ انظُرُوا بَعَيْنِ الْإِنْصَافِ أَنَّ مَا عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: هَلْ فِيهِ ذَانِكُ الْفَسَادِ أَمْ هُوَ عَيْنُ دِينِ إِبْرَاهِيمَ؟ فَلَوْ قِيلَ: فَاتَّبِعُوا مِلَّةَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، فَالْكَلَامُ وَارِدٌ عَلَى الْكِنَايَةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ^(١)، ففِي قَوْلِهِ: «دِينِكُمْ وَدُنْيَاكُمْ لَفٌ»، وَمَا بَعْدَهُمَا: نُشْرٌ، كَمَا بَيَّنَّه^(٢).

قَوْلُهُ: (فَكَانَهُ قَالَ: إِنَّ أَوَّلَ مُتَعَبَّدٍ لِلنَّاسِ الْكَعْبَةُ) يَعْنِي: وَضَعَ ﴿بَيْتٍ﴾ مَوْضِعَ الْمُتَعَبَّدِ، وَوَضَعَ ﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ مَوْضِعَ الْكَعْبَةِ، لِيَدُلَّ بِالْبَيْتِ عَلَى تَشْرِيفِهِ، فَإِنَّ الْمُرَادَ بَيْتَ اللَّهِ، وَلَا يَكُونُ بَيْتٌ إِلَّا لِلْعِبَادَةِ، وَبِقَوْلِهِ: ﴿لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ عَلَى تَعْظِيمِ مَا وُضِعَ فِيهَا، وَأَنَّ الْمَوْضِعَ مِمَّا

(١) سبق تعريفها، وأنها هي التي يقل فيها الوسائط مع وضوح اللزوم بلا تعريض، كقول الشاعر:

أَوْ مَا رَأَيْتَ الْمَجْدَ الْقَى رَحْلَهُ فِي آلِ طَلْحَةَ ثُمَّ لَمْ يَتَحَوَّلِ

كناية عن كونهم أمجاداً أجواداً بغاية الوضوح. انظر: «جواهر البلاغة»، ص ٣٥١.

(٢) في (ط): «بَيَّنَّاه».

وعن رسول الله ﷺ: أنه سُئِلَ عن أوَّلِ مسجدٍ وُضِعَ للناسِ، فقال: «المسجدُ الحرامُ، ثُمَّ بَيْتُ الْمُقَدَّسِ»، وسُئِلَ: كَمْ بينهما؟ قال: «أربعون سنةً». وعن عليٍّ رضي الله عنه: أن رجلاً قال له: أهو أوَّلُ بيت؟ قال: لا، قد كانَ قَبْلَهُ بيوتٌ، ولكنه أوَّلُ بيتٍ وُضِعَ للناسِ مُبارَكًا فيه الهدى والرَّحْمَةُ والبركة. وأوَّلُ مَنْ بناه إبراهيمُ، ثُمَّ بناه قومٌ مِنَ العَرَبِ مِنْ جُرْهُمَ، ثم هُدِمَ فَبَنَتْهُ العَمَالِقَةُ، ثُمَّ هُدِمَ فَبَنَاهُ قُرَيْشٌ.....

لا يَلْتَبَسُ على أحدٍ، كأنه قيل: لَلَّذِي يَزِدِحِمُ الناسَ فيه، أو: الذي يُدَقُّ عُنُقَ مَنْ قصده، وفي بناءِ ﴿وُضِعَ﴾ على ما لم يُسَمَّ فاعله إشعارٌ بتعظيم واضعه.

قوله: (عن رسول الله ﷺ أنه سُئِلَ عن أوَّلِ مسجدٍ وُضِعَ للناسِ) الحديث أخرجه الشيخان وغيرهما عن أبي ذرٍّ (١).

قوله: (جُرْهُمَ): هم حَيٌّ من اليمن، قال محمدُ بنُ إسحاق: جُرْهُمُ هم الذين تَوَلَّوْا أمرَ البيتِ بعدَ نابتِ بنِ إسماعيلَ عليه السلام، وكانوا في خَفْضِ عَيْشٍ ورخاءٍ وسعةٍ، ثم بَعَوْا فَسَلَطَ اللهُ تعالى عليهم كِنَانَةَ وخِزَاعَةَ فنَفَوْهُم إلى اليمن، فحَزَنُوا على ما فارقوا حُزْنًا شديدًا، فقال عمرو بن الحارث الجُرْهُمِيُّ:

كأن لم يكن بينَ الحَجْوَنِ إلى الصِّفا	أنيسٌ ولم يَسْمُرْ بمكَّةَ سامرُ
بلى نحنُ كُنَّا أهلها فأزالنا	صُروفُ الليالي والجُدودُ العوائِرُ (٢)
وكنا ولاةَ البيتِ من بعدِ نابتِ	نطوفُ بذاك البيتِ والخيرُ ظاهرُ
ملكنا فعزَّزنا وأعظَّمْ بملكنا	فليسَ لحَيٍّ غيرنا ثمَّ فآخرُ
فآخرَجنا منها المَلِيكَ بِقُدرةِ	كذلك بالإنسانِ تجرِي المقادِرُ (٣)

قوله: (العَمَالِقَةُ)، وهم قومٌ من ولِدِ عَمَلِيْقَ بنِ لاوِذِ بنِ سامِ بنِ نوحٍ، واللهُ أعلم.

(١) أخرجه البخاري (٣١٨٦) ومسلم (٥٢٠) وغيرهما.

(٢) الجدودُ العوائِرُ: يعني الحظوظُ السيئة.

(٣) انظر الأبيات في: «سيرة ابن هشام» (١: ١١٥)، و«الأغاني» للأصفهاني (١٥: ١٦).

وعن ابن عباس: هو أوّل بيت حُجَّ بَعْدَ الطُّوفَانِ. وقيل: هو أوّل بيتٍ ظَهَرَ عَلَى وَجهِ الْمَاءِ عِنْدَ خَلْقِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، خَلَقَهُ قَبْلَ الْأَرْضِ بِالْفَيِّ عَامٍ، وَكَانَ زُبْدَةً بِيضَاءَ عَلَى الْمَاءِ فَدُحِيَّتِ الْأَرْضُ تَحْتَهُ. وقيل: هو أوّل بيتٍ بَنَاهُ آدَمُ فِي الْأَرْضِ. وقيل: لَمَّا أَهْبَطَ آدَمُ قَالَتْ لَهُ الْمَلَائِكَةُ: طُفْ حَوْلَ هَذَا الْبَيْتِ فَلَقَدْ طُفْنَا قَبْلَكَ بِالْفَيِّ عَامٍ. وَكَانَ فِي مَوْضِعِهِ قَبْلَ آدَمَ بَيْتٌ يُقَالُ لَهُ: الضَّرَاحُ، فَرُفِعَ فِي الطُّوفَانِ إِلَى السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ تَطُوفٌ بِهِ مَلَائِكَةُ السَّمَاوَاتِ.

﴿لَلَّذِي بِيكَّةَ﴾: لِلْبَيْتِ الَّذِي بِيكَّةَ وَهِيَ عَلَمٌ لِلْبَلَدِ الْحَرَامِ، وَمِكَّةٌ وَبِكَّةٌ: لُغْتَانِ فِيهِ، نَحْوُ قَوْلِهِمُ: النَّبِيْطُ وَالنَّمِيْطُ فِي اسْمِ مَوْضِعٍ بِالذَّهْنَاءِ، وَنَحْوَهُ مِنَ الْاِعْتِقَابِ: أَمْرٌ رَاتِبٌ وَرَاتِمٌ، وَحُمَى مُغْمِطَةٌ وَمُغْمِطَةٌ. وَعَنْ قَتَادَةَ: يَبُكُّ النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ يَصِلُّ بَعْضُهُمْ بَيْنَ يَدَيْ بَعْضٍ، لَا يَصِلُحُ ذَلِكَ إِلَّا بِمِكَّةَ، كَأَنَّهَا سُمِّيَتْ بِيكَّةَ؛ وَهِيَ الزَّرْحَمَةُ، قَالَ:

إِذَا الشَّرِيبُ أَخَذْتَهُ الْأَكَّةُ فَخَلَّه حَتَّى يَبُكَّ بَكَّةً

قَوْلُهُ: (يُقَالُ لَهُ: الضَّرَاحُ)، النَّهْيَةُ: الضَّرَاحُ: بَيْتٌ فِي السَّمَاءِ حِيَالَ الْكَعْبَةِ، وَيُرْوَى «الضَّرِيحُ»، وَهُوَ: الْبَيْتُ الْمَعْمُورُ، مِنْ: الْمُضَارِحَةِ: الْمُقَابَلَةِ، وَالْمُضَارَعَةُ، وَمَنْ رَوَاهُ بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ فَقَدْ صَحَّفَ، وَالَّذِي صَحَّحَ أَنَّ الْبَيْتَ الْمَعْمُورَ فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ، رُوِينَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالنَّسَائِيِّ، عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثِ الْمِعْرَاجِ: «ثُمَّ عَرَجَ بِنَا إِلَى السَّمَاءِ السَّابِعَةِ»، وَفِيهِ: «فَإِذَا أَنَا بِإِبْرَاهِيمَ مُسْنِدًا ظَهَرَهُ إِلَى الْبَيْتِ الْمَعْمُورِ»^(١).

قَوْلُهُ: (مُغْمِطَةٌ وَمُغْمِطَةٌ) أَغْبَطْتُ^(٢) عَلَيْهِ الْحَتْمَى: دَامَتْ.

قَوْلُهُ: (كَأَنَّهَا سُمِّيَتْ بِيكَّةَ، وَهِيَ الزَّرْحَمَةُ) يَنْبَغِي أَنْ يُجْعَلَ هَذَا مِنْ تَمَمَةِ كَلَامِ قَتَادَةَ؛ لِئَلَّا يَلْزَمَ التَّكْرَارُ.

قَوْلُهُ: (إِذَا الشَّرِيبُ أَخَذْتَهُ) الشَّرِيبُ: الَّذِي يَشْرَبُ مَعَكَ وَيَسْقِي إِبْلَهُ مَعَ إِبْلِكَ، وَهِيَ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٠٧) وَمُسْلِمٌ (٢٥٩) وَالنَّسَائِيُّ (١: ٢١٧) مِنْ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ.

(٢) فِي (ط): «أَغْمَطْتُ».

وقيل: تَبُّكَ أَعْنَاقَ الْجَبَابِرَةِ، أي: تدقُّها، لم يقصدها جبارٌ إلا قصمه الله تعالى.

﴿مُبَارَكًا﴾: كثير الخير لما يحصل لمن حجَّه، واعتَمَره، وعكفَ عنده، وطاف حوله؛ مِنْ الثَّوَابِ وتكفير الذُّنُوبِ. وانتصابه على الحال من المستكنِّ في الظُّرف؛ لأنَّ التقدير: للذي بيَّكهُ هو، والعامِلُ فيه المقدَّرُ في الظُّرفِ مِنْ فِعْلِ الاستقرار. ﴿وَهُدَى لِلْعَالَمِينَ﴾ لأنه قبلتْهم ومتعبِّدْهم. ﴿مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾ عطفُ بيانٍ لقوله: ﴿هَآئِنْتُ بَيْنَتُكَ﴾. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ صَحَّ بَيَانُ الْجَمَاعَةِ بِالوَاحِدِ؟ قُلْتُ: فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ يُجْعَلَ وَحْدَهُ بِمَنْزِلَةِ آيَاتٍ كَثِيرَةٍ؛ لظُهُورِ شَأْنِهِ وَقُوَّةِ دَلَالَتِهِ عَلَى قُدْرَةِ اللَّهِ وَنُبُوَّةِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامِ مِنْ تَأْثِيرِ قَدَمِهِ فِي حَجَرٍ صَلْدٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]. والثاني: اشتمالُه على آيَاتٍ؛ لأنَّ أَثَرَ الْقَدَمِ فِي الصَّخْرَةِ الصَّمَاءِ آيَةٌ، وَغَوْصَهُ فِيهَا إِلَى الْكَعْبَيْنِ آيَةٌ، وَالْإِنَّةُ بَعْضُ الصَّخْرِ دُونَ بَعْضِ آيَةٍ، وَإِبْقَاءَهُ دُونَ سَائِرِ آيَاتِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ آيَةٌ لِإِبْرَاهِيمَ خَاصَّةً، وَحِفْظُهُ مَعَ كَثْرَةِ أَعْدَائِهِ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَأَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمَلَا حِدَةِ أُلُوفَ سَنَةٍ آيَةٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ: فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَأَمْنٌ مَنْ دَخَلَهُ؛ لِأَنَّ الْأَثْنَيْنِ نَوْعٌ مِنَ الْجَمْعِ، كَالثَّلَاثَةِ وَالْأَرْبَعَةِ،

فَعِيلٌ بِمَعْنَى مُفَاعِلٍ، مِثْلُ: نَدِيمٌ وَأَكِيلٌ، الْجَوْهَرِيُّ: الْأَكَّةُ: شِدَّةُ الْحَرِّ، وَبَكَ فُلَانٌ يَبُكُ بِكَّةً، أَي: زَحَمَ، يَقُولُ: إِذَا ضَجَرَ الَّذِي يُورِدُ إِبْلَهُ مَعَ إِبْلِكَ لِشِدَّةِ الْحَرِّ انْتِظَارًا فَخَلَّهُ حَتَّى يُزَاجِمَكَ، وَبَكَّةً: اسْمٌ بَطْنِ مَكَّةَ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَزْدِحَامِ النَّاسِ.

قوله: (وَحِفْظُهُ مَعَ كَثْرَةِ أَعْدَائِهِ) إِلَى (أُلُوفِ) ^(١) سَنَةٍ، قَالَ صَاحِبُ «الْجَامِعِ»: كَانَ بَيْنَ مَوْلِدِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَبَيْنَ الْهَجْرَةِ أَلْفَانِ وَثَمَانِ مِئَةٍ وَثَلَاثٌ وَتِسْعُونَ سَنَةً، وَعَلَى مَا يُوجِبُهُ تَارِيخُ الْيَهُودِ أَلْفَانِ وَأَرْبَعٌ مِئَةٌ وَاثْنَتَانِ وَثَلَاثُونَ سَنَةً ^(٢).

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «ألوف» دون «إلى».

(٢) «جامع الأصول» (١: ١١٣).

ويجوزُ أن تُذكر هاتان الآيتان ويُطوى ذِكْرُ غَيْرِهَا دَلَالَةً عَلَى تَكَاثُرِ الآيَاتِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ: مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَأَمْنٌ مِّنْ دَخَلِهِ، وَكَثِيرٌ سِوَاهُمَا، وَنَحْوُهُ فِي طَيِّ الذِّكْرِ قَوْلُ جَرِيرٍ:

كَانَتْ حَنِيفَةً أَثْلَاثًا فَثَلُّهُمْ
مِنَ الْعَبِيدِ وَثُلْتُ مِنْ مَوَالِيهَا

ومنه قوله ﷺ: «حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ ثَلَاثٌ: الطَّيِّبُ، وَالنِّسَاءُ، وَقُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ». وَقَرَأَ ابْنُ عَبَّاسٍ وَأَبِيُّ وَمَجَاهِدٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ الْمَدَنِيُّ^(١) فِي رِوَايَةٍ قُتَيْبَةَ: (آيَةٌ بَيِّنَةٌ) عَلَى التَّوْحِيدِ، وَفِيهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ وَقَعَ وَخَدَّهُ عَطْفَ بَيَانٍ.

قوله^(٢): (وَيُطَوَّى ذِكْرُ غَيْرِهَا)، قَالَ الْقَاضِي: كَانَحْرَافِ الطُّيُورِ عَنِ مُوَازَاةِ الْبَيْتِ عَلَى مَدَى الْأَعْصَارِ، وَأَنَّ صَوَارِي السَّبَاعِ تُخَالِطُ الصُّيُودَ فِي الْحَرَمِ وَلَا تَتَعَرَّضُ لَهَا، وَأَنَّ كُلَّ جَبَّارٍ قَصَدَهُ بِسُوءٍ قَهَرَهُ كَأَصْحَابِ الْفِيلِ، وَالْجُمْلَةُ - أَي قَوْلُهُ: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ﴾ - مُفَسَّرَةٌ لِد ﴿هُدًى﴾ أَوْ حَالٍ أُخْرَى^(٣).

قوله: (كَانَتْ حَنِيفَةً) الْبَيْتُ^(٤). يَقُولُ: هَذِهِ الْقَبِيلَةُ أَثْلَاثٌ: ثُلْتُ مِنَ الْعَبِيدِ، وَثُلْتُ مِنَ الْمَوَالِي، فَفِكْرَةٌ أَنْ يَذْكَرَ الْخَالِصَ مِنْهُمْ لِأَنَّهُ يَهْجُوهُمْ.

قوله: (حُبِّبَ إِلَيَّ مِنْ دُنْيَاكُمْ) الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنِ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُبِّبَ إِلَيَّ النَّسَاءُ وَالطَّيِّبُ، وَجُعِلَ^(٥) قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»^(٦)، فَعَلِيَ هَذَا لَا يَكُونُ مِنَ الْبَابِ،

(١) هُوَ يَزِيدُ بْنُ الْقَعْقَاعِ الْمَخْزُومِيُّ الْمَدَنِيُّ، أَحَدُ الْقُرَّاءِ الْعَشْرَةِ، إِمَامُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي الْقِرَاءَةِ. تَوَفِيَ سَنَةَ ١٣٠ أَوْ نَحْوَهَا: «غَايَةُ النِّهَايَةِ» لِابْنِ الْجَزْرِيِّ (٢: ٣٣٣-٣٣٤).

(٢) هَذِهِ الْفَقْرَةُ وَرَدَتْ فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةَ بَعْدَ الَّتِي تَلِيهَا، وَقَدِمَتْهَا هُنَا مِرَاعَاةً لِتَرْتِيبِ «الْكَشَافِ».

(٣) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (٢: ٦٨).

(٤) لَجْرِيرٍ فِي «دِيَوَانِهِ»، ص ٤٩٨.

(٥) قَوْلُهُ «جُعِلَ» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

(٦) «سُنَنِ النَّسَائِيِّ» (٥: ٢٨٠) وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (١٢٢٩٣) وَأَبُو يَعْلَى فِي «الْمُسْنَدِ» (٣٤٨٢)

وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٥١٩٩) وَصَحَّحَهُ الضِّيَاءُ الْمَقْدِسِيُّ فِي «الْمَخْتَارَةِ» (٥: ١١٣) وَهُوَ

حَدِيثٌ حَسَنٌ الْإِسْنَادِ، وَلِتِمَامِ الْفَائِدَةِ انظُرِ التَّعْلِيقَ عَلَى «مُسْنَدِ أَحْمَدِ».

فإن قلت: كيف أجزت أن يكون مقام إبراهيم والأمن عطف بيان للآيات وقوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ جملة مستأنفة إما ابتدائية وإما شرطية؟ قلت: أجزت ذلك من حيث المعنى؛ لأن قوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ دل على أمن داخله، فكأنه قيل: فيه آيات بينات: مقام إبراهيم، وأمن داخله، ألا ترى أنك لو قلت: فيه آية بيّنة: من دخله كان آمناً؛ صح؛ لأنه في معنى قولك: فيه آية بيّنة: أمن من دخله.

فإن قلت: كيف كان سبب هذا الأثر؟ قلت: فيه قولان: أحدهما: أنه لما ارتفع بنيان الكعبة وضعف إبراهيم عن رفع الحجارة، قام على هذا الحجر، فغاصت فيه قدماه. وقيل: إنه جاء زائراً من الشام إلى مكة، فقالت له امرأة إسماعيل: انزل حتى يغسل رأسك، فلم ينزل، فجاءته بهذا الحجر فوضعت على شقه الأيمن، فوضع قدمه عليه حتى غسلت شق رأسه، ثم حولته إلى شقه الأيسر حتى غسلت الشق الآخر، فبقي أثر قدميه عليه. ومعنى ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ معنى قوله: ﴿أولم يروا أننا جعلنا حرمًا آمناً ويخطف الناس من حولهم﴾ [العنكبوت: ٦٧] وذلك بدعوة إبراهيم عليه السلام: ﴿رب اجعل هذا بلدًا آمناً﴾ [البقرة: ١٢٦]، وكان الرجل لو جرّ كل جريرة ثم لجأ إلى الحرم لم يطلب. وعن عمر رضي الله عنه: لو ظفرت فيه بقاتل الخطأ ما مسسته حتى يخرج منه. وعند أبي حنيفة: من لزمه القتل في الحل بقصاص أو ردة أو زنى فالتجأ إلى الحرم؛ لم يتعرض له، إلا أنه لا يؤوى ولا يطعم ولا يسقى ولا يبايع حتى يضطر إلى الخروج. وقيل: ﴿آمنًا﴾ من النار. وعن النبي ﷺ: «من مات في أحد الحرمين بعث يوم القيامة آمناً»، وعنه ﷺ: «الحجون والبيع يؤخذ بأطرافها ويثنان في الجنة»، وهما مقبرتا مكة والمدينة. وعن ابن مسعود رضي الله عنه: وقف رسول الله ﷺ على ثنية الحجون وليس بها يومئذ مقبرة، فقال: «يبعث الله من هذه البقعة ومن هذا الحرم كله سبعين ألفاً وجوههم كالقمر ليلة البدر، يدخلون الجنة..

وعلى رواية المصنف: «قرة عيني» ليس بمعطوف على المذكورين، وإنما هو ابتداء كلام، كأنه لما ذكر الأولين أعرض عنهما فقال: مالي وللدنيا.

بغير حساب، يَشْفَعُ كُلُّ واحدٍ منهم في سبعين ألفاً وجوههم كالقمر ليلة البدر، وعن النبي ﷺ: «مَنْ صَبَرَ عَلَى حَرِّ مَكَّةَ سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ تَبَاعَدَتْ مِنْهُ جَهَنَّمُ مَسِيرَةَ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ مِنْ أَسْطِطَاعٍ» بَدَلٌ مِنَ النَّاسِ. وَرُوِيَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَّرَ الْإِسْطِطَاعَةَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ، وَكَذَا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَابْنِ عَمْرٍ، وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ.....

قوله: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَّرَ الْإِسْطِطَاعَةَ بِالزَّادِ وَالرَّاحِلَةَ)، الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ (١)، قَالَ الْقَاضِي: هَذَا يُؤَيِّدُ قَوْلَ الشَّافِعِيِّ: إِنَّ الْإِسْطِطَاعَةَ بِالْمَالِ، وَلِذَلِكَ أَوْجَبَ الْإِسْتِنَابَةَ عَلَى الزَّمَنِ (٢) إِذَا وَجَدَ أَجْرَةً مِنْ يَنْبُوعٍ عَنْهُ، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ بِمَجْمُوعِ الْأَمْرَيْنِ (٣).

الرَّاعِبُ: الطَّوْعُ: الْإِنْقِيَادُ، وَيُضَادُّهُ الْكُرْهُ، وَالطَّاعَةُ مِثْلُهُ، وَأَكْثَرُ مَا يُقَالُ فِي الْإِسْتِمَارِ فِيهَا أَمْرٌ، وَقَدْ طَاعَ لَهُ يَطُوعٌ، وَأَطَاعَهُ يُطِيعُهُ، وَالطَّوْعُ فِي الْأَصْلِ: تَكَلُّفُ الطَّاعَةِ، وَفِي الْعُرْفِ: التَّبَرُّعُ بِهَا لَا يَلْزَمُ كَالْتَفُّلِ، وَالْإِسْطِطَاعَةُ: اسْتِفَالَةٌ (٤) مِنَ الطَّوْعِ، وَذَلِكَ وَجُودٌ مَا يَصِيرُ بِهِ الْفِعْلُ مُتَأْتِيًا، وَهُوَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ اسْمٌ لِلْمَعَانِي الَّتِي بِهَا يَتِمَكَّنُ الْإِنْسَانُ مِمَّا يُرِيدُهُ مِنْ إِحْدَاثِ الْفِعْلِ، وَهِيَ أَرْبَعَةٌ: بِنِيَّةٍ مَخْصُوصَةٌ لِلْفَاعِلِ، وَتَصَوُّرٌ لِلْفِعْلِ، وَمَادَّةٌ قَابِلَةٌ لِتَأْثِيرِهِ، وَآلَةٌ إِنْ كَانَ الْفِعْلُ آتِيًا كَالْكِتَابَةِ، فَإِنَّ الْكَاتِبَ يَحْتَاجُ إِلَى الْأَرْبَعَةِ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: فَلَانَ غَيْرٌ مُسْتَطِيعٌ لِلْكِتَابَةِ: إِذَا فَقَدَ وَاحِدًا مِنْهَا، وَيُضَادُّهُ الْعَجْزُ. وَمَتَى وَجَدَ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ مُطْلَقًا، وَمَتَى فَقَدَهَا فَهُوَ عَاجِزٌ مُطْلَقًا، وَإِلَّا فَهُوَ مُسْتَطِيعٌ مِنْ وَجْهِهِ وَعَاجِزٌ مِنْ وَجْهِهِ، وَلِأَنَّ يَوْصَفَ بِالْعَجْزِ أَوْلَى، وَالْإِسْطِطَاعَةُ أَحْصَتْ مِنَ الْقُدْرَةِ، قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مِنَ اسْتِطَاعَةٍ إِلَى سَبِيلٍ﴾، وَهِيَ تَحْتَاجُ إِلَى هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «الْإِسْطِطَاعَةُ: الزَّادُ وَالرَّاحِلَةُ» (٥)

(١) «سنن ابن ماجه» (٢٨٩٦) وأخرجه الترمذي (٨١٣) وقال: هذا حديث حسن والعمل عليه عند

أهل العلم: أن الرجل إذا ملك زادا وراحلة وجب عليه الحج.

(٢) وهو المريض الذي لا يتمالك على الدابة.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٦٩) وانظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٢: ١٢١).

(٤) في (ط): «استفعالة».

(٥) سبق تحريجه.

وعن ابن الزبير: هو على قَدْرِ القُوَّة. ومذهبُ مالك: أن الرَّجُلَ إذا وَثِقَ بِقُوَّتِهِ؛ لَزِمَهُ. وعنه: ذلك على قَدْرِ الطَّاقَةِ، وقد يَجِدُ الزَّادَ والراحلةَ مَنْ لا يَقْدِرُ على السَّفَرِ، وقد يَقْدِرُ عليه مَنْ لا راحلةَ له ولا زاد. وعن الضَّحَّاك: إذا قَدَرَ أن يُوجِّرَ نَفْسَهُ فهو مُسْتَطِيع. وقيل له في ذلك، فقال: إنْ كانَ لِبَعْضِهِم مِراثٌ بِمَكَّةَ أَكانَ يتركُهُ؟! بل كانَ يَنْطَلِقُ إليه وَلَوْ حَبْوًا، فكذلك يجبُ عليه الحجُّ. والضميرُ في ﴿إِلَيْهِ﴾ للبيت، أو للحجِّ. وكلُّ ما تَمَى إلى الشَّيْءِ فهو سَبِيلٌ إليه. وفي هذا الكلام أنواعٌ من التوكيدِ والتشديد، منها: قوله: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ يعني: أنه حَقٌّ واجبٌ لله في رِقابِ الناسِ لا يَنْفَكُونَ عن أدائِهِ والخروجِ مِنْ عَهْدَتِهِ. ومنها: أنه ذَكَرَ النَّاسَ ثُمَّ أُبدِلَ عَنْهُ ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، وفيه ضَرْبانِ مِنَ التَّأكيدِ: أحدهما أن الإبدالَ تَنْبِيهُ لِلْمُرَادِ وتكريرٌ له. والثاني: أن الإيضاحَ بعد الإبهامِ والتفصيلَ بَعْدَ الإجمالِ إيرادٌ له في صُورَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ.

بيانٌ لما يُحتاجُ إليه من الآلة، وَخَصَّهُ بِالذِّكْرِ دُونَ الْآخَرَ، إذ كان معلوماً مِنْ حيثُ العَقْلُ ومقتضى الشَّرْعِ أن التَّكليفَ مِنْ دُونَ الْآخَرَ لا يَصِحُّ، وقد يقال: فلانٌ لا يَسْتَطِيعُ كذا لما يَصْعُبُ عليه فعلُهُ، وذلك يرجعُ إلى افتقارِ الآلةِ أو عَدَمِ التَّصَوُّرِ، وعلى هذا الوجه قال: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ [الكهف: ٦٧]، وقال تعالى: ﴿وَكَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾ [الكهف: ١٠١] (١). والله أعلم.

قوله: (وكلُّ ما تَمَى إلى الشَّيْءِ) أي: كلُّ ما تَمَى بِهِ إلى الشَّيْءِ مِنْ الأسبابِ، فهو سَبِيلٌ إليه. قوله: (أنواعٌ مِنَ التوكيدِ)، زادَ القاضِي على الوجوه: أنه ذَكَرَهُ بِصِغَةِ الْخَيْرِ وَأَبْرَزَهُ في الصُّورَةِ الاسْمِيَّةِ، لأنه تَكليفٌ شاقٌّ جامعٌ بَيْنَ كَسْرِ النَّفْسِ وإِتْعابِ الْبَدَنِ، وبَيْنَ صَرْفِ الْمَالِ والإِقْبالِ على الله تعالى (٢).

وقلتُ: الذي يُجْتَمَلُ مِنَ الْوَجْهِ أَنْ في تَخْصِيصِ اسْمِ الْذاتِ الْجَماعِ وتَقْدِيمِ الْخَيْرِ على الْمَبْتَدَأِ الدَّلالةَ على أَنَّها عِبادةٌ لا يَنْبَغِي أَنْ تُخْتَصَّ إِلَّا بِمَعْبُودٍ جَماعٍ لِلْكَمالِ بِأَسْرِها، وَأَنَّ في

(١) «مفردات القرآن»، ص ٥٢٩-٥٣٠.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٠).

ومنها: قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾ مكان و«مَنْ لم يَحْجَّ»؛ تغليظاً على تارك الحج؛ ولذلك قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مات ولم يَحْجَّ فليُمْتُ إن شاء يهودياً أو نصرانياً»، ونحوه من التغليظ: (مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ)،

إقامة المظهر - وهو قوله: ﴿الْبَيْتِ﴾ - مقام المضمَر بعد سَبَقِهِ مُنْكَرًا لِمُبَالَغَةِ^(١) فِي وَصْفِهِ أَقْصَى الغَايَةِ، كَأَنَّهُ رَتَّبَ الحُكْمَ عَلَى الوَصفِ المُنَاسِبِ، وكَذَا فِي ذِكْرِ ﴿النَّاسِ﴾ بَعْدَ ذِكْرِهِ مُعْرِفًا الإِشْعَارُ بِعِلِّيَّةِ الوَجُوبِ، وَهِيَ كَوْنُهُمْ نَاسًا، وَفِي تَذْيِيلِ ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ - لِأَنَّهَا فِي المَعْنَى تَأْكِيدٌ - الإِيذَانُ بِأَنَّ ذَلِكَ هُوَ الإِيْمَانُ عَلَى الحَقِيقَةِ، وَهُوَ النِّعْمَةُ العَظِيمَةُ، وَأَنَّ مَبَاشِرَهُ مُسْتَأْهِلٌ بِأَنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِجَلَالَتِهِ وَعَظَمَتِهِ يَرْضَى عَنْهُ رِضًا كَامِلًا كَمَا كَانَ سَاخِطًا عَلَى تَارِكِهِ سُخْطًا عَظِيمًا، وَلِهَذَا عَقَّبَ بِالآيَاتِ قَوْلَهُ: ﴿وَمَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾، وَالمَرَادُ بِهَا مِلَّةَ الإِسْلَامِ، وَفِي تَخْصِيسِ هَذِهِ العِبَادَةِ وَكُونِهَا مُبَيَّنَّةً لِلَّهِ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ الرَّدِّ عَلَى أَهْلِ الكِتَابِ فِيمَا سَبَقَ مِنَ الآيَاتِ، وَالعَوْدِ إِلَى ذِكْرِهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿قُلْ يَتَّأَهَّلُ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ حَظْبٌ جَلِيلٌ وَشَأْنٌ خَطِيرٌ لَتَلِكِ العِبَادَةِ العَظِيمَةِ^(٢).

قوله: (مَنْ مات ولم يَحْجَّ) الحديث أخرجه الترمذي عن علي رضي الله عنه مع تغيير يسير^(٣).
وقوله: (مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ كَفَرَ)، رواه أحمد بن حنبل^(٤).

(١) في (ط): «المبالغة».

(٢) ولتمام الفائدة انظر: «لطائف الإشارات» للقشيري (١: ٢٦٣)، حيث ذكر من أسرار هذه العبادة العظيمة على لسان أهل الصفاء والعرفان.

(٣) «سنن الترمذي» (٨١٢) والبرزاري في «المسند» (٨٦١) وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه وفي إسناده مقال، وهلال بن عبد الله مجهول، والحارث - يعني الأعرور - يُضَعَّفُ فِي الحَدِيثِ. انتهى. وهو حاصل قول البرزاري في «المسند» حيث قال: وهذا الحديث لا نعلم له إسناداً عن علي إلا هذا الإسناد، وهلال هذا بصرِّي حَدَّثَ عَنْهُ غَيْرٌ وَاحِدٌ مِنَ البَصْرِيِّينَ: عَفَّانُ، وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ وَغَيْرُهُمَا، وَلَا نَعْلَمُ يُرَوِّى عَنْ عَلِيٍّ إِلَّا مِنْ هَذَا الوَجْهِ.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٣٦٤) من حديث أم أيمن بلفظ: «لا تترك الصلاة مُتَعَمِّدًا، فإنه =

ومنها: ذكرُ الاستغناء عنه، وذلك مما يدلُّ على المَقْتِ والسَّخَطِ والحِذْلان. ومنها: قوله: ﴿عَنِ الْعَلَمِينَ﴾ وأن لم يَقُلْ: عنه، وما فيه من الدلالة على الاستغناء عنه بَرُهَانٍ؛ لأنه إذا استغنى عن العالمين تناوَلَه الاستغناء لا محالة؛ ولأنه يدلُّ على الاستغناء الكامل، فكان أدلُّ على عِظَمِ السَّخَطِ الذي وَقَعَ عبارة عنه. وعن سعيد بن المسيَّب: نَزَلَتْ في اليهود؛ فإنهم قالوا: الحجُّ إلى مَكَّةَ غيرٌ واجب. ورُوِيَ أنه لَمَّا نَزَلَ قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ جمع رسولُ الله ﷺ أهلَ الأديان كلَّهم فخطبهم، فقال: «إن الله كتب عليكم الحجَّ فحجُّوا»، فأمنت به ملَّةٌ واحدة وهم المسلمون، وكفَّرت به خمسٌ ملل، قالوا: لا نؤمنُ به ولا نصليُّ إليه ولا نحجُّه؛ فنزل ﴿وَمَنْ كَفَرَ﴾.....

قوله: (وأن لم يَقُلْ: عنه) «أن»: هي المخففة من الثقلية، وهو عطفٌ على قوله: «قوله (١)»: ﴿عَنِ الْعَلَمِينَ﴾ على التأكيد، أي: قال: كذا ولم يَقُلْ: كذا، وقوله: «وما فيه من الدلالة»: عطفٌ عليه أيضاً، لكن على التفسير والبيان، نحو: أعجبتني زيدٌ وكرمه.

وتلخيصه: أنه تعالى وضعَ المظهر موضعَ المضمَر وأتى به عامًّا وخصَّ بالذكرِ ﴿الْعَلَمِينَ﴾ ليتناولَ العامُّ هذا المتمرّدَ الخاصَّ على سبيلِ الكِنَايةِ الإيائيةِ، وهو المرادُ من قوله: «من الدلالة على الاستغناء بَرُهَانٍ»، ويَدُلُّ التخصيصُ بالذكرِ على الاستغناء الكامل، وهو على عِظَمِ السَّخَطِ، على الكِنَايةِ التَّلْوِيحِيَّةِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «يَدُلُّ على الاستغناء الكامل، فكان أدلُّ على عِظَمِ السَّخَطِ»، فقوله: «ولأنه يدلُّ على الاستغناء» عطفٌ على قوله: «لأنه إذا استغنى».

قوله: (خمسٌ ملل (٢)) وهم الذين ذكرهم اللهُ تعالى في: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغِينَ وَالصَّنِيئِينَ وَالْمَجُوسَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ [الحج: ١٧].

= مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ مُتَعَمِّدًا فَقَدْ بَرِثَ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ لِانْقِطَاعِهِ، فَإِنْ مَكْحُولًا الشَّامِي لم يسمع من أم أيمن رضي الله عنها. وأخرجه عبد بن حميد في «المسند» (١٥٩٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٣٠٤) وفي «شعب الإيمان»، (٧٨٦٥) وانظر تمام تقيده في التعليق على «مسند أحمد».

(١) قوله: «قوله» من (ط).

(٢) في (ي): «ملك» وهو خطأ.

وعن النبي ﷺ: «حُجُّوا قَبْلَ أَنْ لَا تَحْجُّوا، فإنه قد هُدِمَ البيتُ مرَّتين، ويرْفَعُ في الثالثة». ورؤي: «حُجُّوا قَبْلَ أَنْ لَا تَحْجُّوا، حُجُّوا قَبْلَ أَنْ يَمْنَعَ الْبَرُّ جَانِبَهُ». وعن ابن مسعود رضي الله عنه: حجُّوا هذا البيتَ قَبْلَ أَنْ تَنْبُتَ في البادية شجرةٌ لا تأكلُ منها دابةٌ إلا نَفَقَتْ. وعن عمر رضي الله عنه: لو تَرَكَ النَّاسُ الْحَجَّ عَامًا وَاحِدًا مَا نُوظِرُوا. وقُرئ: ﴿حِجُّ الْبَيْتِ﴾ بالكسر.

[﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾ * قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ مَن ءَامَنَ تَبِعُونَهَا عَوجًا وَأَنتُمْ شُهَدَاءُ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ ٩٨-٩٩]

﴿وَاللَّهُ شَهِيدٌ﴾: الواوُ للحال، والمعنى: لَمَ تَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ التي دلتكم على صدقِ محمدٍ ﷺ؟ والحالُ أَنَّ اللَّهَ شَهِيدٌ على أَعْمَالِكُمْ، فمجازيكم عليها، وهذه الحالُ تُوجِبُ أَنْ لَا تَجْسُرُوا على الكفرِ بِآيَاتِهِ.

قوله: (قَبْلَ أَنْ يَمْنَعَ الْبَرُّ جَانِبَهُ) (١) أي: يَتَعَدَّرَ عَلَيْكُمْ قَطْعُ الْبَرِّ إِمَّا لِعَدَمِ الْأَمْنِ أَوْ غَيْرِهِ.

قوله: (نَفَقَتْ)، الجوهري: نَفَقَتِ الدَّابَّةُ تَنْفُقُ نُفُوقًا، أي: ماتت.

قوله: (مَا نُوظِرُوا) (٢) أي: مَا أَمْهَلُوا، وَتَرَكَ الْمُنَاطَرَةَ عِبَارَةً عَنِ الْإِعْجَالِ بِالْعُقُوبَةِ.

(١) ذكره الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٢٠٦) وقال: «هو هكذا في «الفائق» لابن

غانم التنيسي.. وبمعناه ما روى الدارقطني (٣: ٣٧٧) عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ:

«حجوا قبل أن لا تحجوا، قالوا: وما شأن الحج يا رسول الله؟ قال: «تقعُدُ أعرابها على أذنانِ

أوديتهَا. فلا يصل إلى الحجِّ أحد». انتهى. وعبد الله بن عيسى ومحمد بن أبي محمد مجهولان. ورواه

العقيلي في «ضعفائه» (٤: ٣٥٧) وأعله بها وقال: إلتها مجهولان، ولا يصحُّ في هذا الباب شيء.

(٢) قال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٣٩٢): لم أجده. وفي

«مصنّف عبد الرزاق» (٨٨٢٧) من رواية سالم بن أبي حفصة عن ابن عباس قال: «لو ترك الناس

زيارة هذا البيت عامًا واحدًا ما مطّروا» وهو منقطع.

قرأ الحسن: (تُصَدُّون) من أَصَدَّهُ. ﴿عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾: عن دينِ حَقِّ عِلْمٍ أَنَّهُ سَبِيلُ اللَّهِ التي أمرَ بسلوِكِها، وهو الإسلام. وكانوا يفتنونَ المؤمنين، ويحتالونَ لصدِّهم عنه، ويمنعونَ من أرادَ الدَّخولَ فيه بجهدِهم. وقيل: أتتِ اليهودُ الأوسَ والخزرجَ، فذكروهم ما كانَ بينهم في الجاهليَّة من العداواتِ والحروبِ؛ ليعودوا للمثليَّة.

﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: تطلبونَ لها اعوجاجًا وميلاً عن القصدِ والاستقامة.

فإن قلت: كيف تبغونها عوجًا وهو مُحال؟ قلتُ: فيه معنيان: أحدهما: أنكم تلبسونَ على الناسِ حتى تُوهموهم أن فيها عوجًا بقولكم: إن شريعةَ موسى لا تُسَخَّ،.....

قوله: (علم أنه سبيل الله): يريد أنه تعالى وضع سبيلَ الله موضعَ دينِ الإسلام؛ دلالةً على أنهم يعلمون أن دين الإسلام هو سبيلُ الله ولكنهم معاندون، وإليه أشارَ بقوله: ﴿وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ﴾ أنها سبيلُ الله التي لا يُصدَّ عنها إلا ضالٌّ مُضِلٌّ^(١).

قوله: ﴿تَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾: تطلبونَ لها اعوجاجًا، قال الزجاجُ: يقالُ: أبغني كذا، أي: اطلبني، بكسرِ الهمزةِ وفتحِها: أعني على طلبه^(٢).

الانتصاف: في تقديرِ الجارِّ مع ضميرِ المفعولِ نَقْصٌ من حيثِ المعنى، والأحسنُ جَعْلُ الهاءِ من ﴿تَبْغُونَهَا﴾ مفعولاً، و﴿عِوَجًا﴾: حالٌ وقعَ موقعَ الاسمِ مبالغةً، كأثمَ طلبوا أن تكونَ الطريقةُ القويمةُ نفسَ العوجِ^(٣)، وفيه نظرٌ؛ إذ لا يستقيمُ المعنى إلا على أن يكونَ ﴿عِوَجًا﴾ هو المفعولُ به؛ لأنه مطلوبُهم؛ فلا بدُّ من تقديرِ الحالِ^(٤).

قوله: (فيه معنيان) على المعنى الأول: الاستفهامُ في قوله: ﴿لَمْ تُصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ للإنكارِ والتفريعِ، ولهذا قال: إنكم تلبسونَ على الناسِ، وعلى الثاني: للاستبعادِ والتوبيخِ،

(١) من قوله: «قوله: علم أنه سبيل الله» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٤٧).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٩٢).

(٤) من قوله: «إذ لا يستقيم» إلى هنا أثبتناه من (ط).

وبتغييركم صفة رسول الله ﷺ عن وجهها، ونحو ذلك. والثاني: أنكم تُتعبون أنفسكم في إخفاء الحقِّ وابتغاء ما لا يتأتى لكم من وجود العوج فيها هو أقوم من كلِّ مستقيم.

﴿وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ﴾ أنها سبيل الله التي لا يصدُّ عنها إلا ضالُّ مُضِلٌّ. أو ﴿وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ﴾ بين أهل دينكم، عدولٌ يثقون بأقوالكم، ويستشهدونكم في عظامِ أمورهم، وهم الأخبار. ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾: وعيدٌ. ومحلُّ ﴿تَبِعُونَهَا﴾ نصبٌ على الحال.

[يَكَايِبُ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا قَرِيبًا مِّنَ الَّذِينَ ءَاثَرُوا الْكُتُبَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ

كُفْرِينَ ﴿١٠٠﴾]

قيل: مرَّ شأس بن قيس اليهودي، وكان عظيم الكفر، شديد الطعن على المسلمين، شديد الحسد لهم؛ على نفرٍ من الأنصار من الأوس والخزرج في مجلسٍ لهم يتحدثون، فغاضه ذلك؛ حيث تآفوا واجتمعوا بعد الذي كان بينهم في الجاهلية من العداوة، وقال: ما لنا معهم إذا اجتمعوا من قرار، فأمر شاباً من اليهود أن يجلس إليهم، ويدكرهم يوم بُعث، ويُنشدهم بعض ما قيل فيه من الأشعار، وكان يوماً اقتلت فيه الأوس والخزرج،

والإشارة بقوله: «وابتغاء ما لا يتأتى لكم من وجود العوج فيها هو أقوم من كلِّ مستقيم»، وينصُّه قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ﴾ لأنه حالٌ مقررةٌ لجهة الإشكال، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعْمَلُونَ﴾ ومن ثم قال: «وهذه الحال توجب أن لا تجسروا على الكفر».

قوله: (يوم بُعث) بضم الباء والياء المثناة، النهاية: هو يومٌ مشهورٌ، وفيه حزبٌ بين الأوس والخزرج، وبُعث: هو اسمٌ حِصْنٌ للأوس، وبعضهم يقوله بالعَيْنِ المعجمة، وهو تصحيف^(١).

(١) انظر: «معجم البلدان» (١: ٤٥١) حيث ذكر أن الصواب هو بالعين المهملة، وأن الخليل بن أحمد صاحب كتاب «العين» هو الذي قاله بالعَيْنِ المعجمة، ونقل عن السكري أنه من بابِ التصحيف. ولتمام الفائدة انظر: «تصحیح التصحيف» لابن أبيك الصفدي، ص ٣٥.

وكانَ الظَّفَرُ فِيهِ لِلأَوْسِ، ففعلَ فتنازَعَ القومُ عندَ ذلكَ وتفاخروا وتغاضبوا، وقالوا: السِّلَاحُ السِّلَاحُ! فبلغَ النبيَّ ﷺ، فخرجَ إليهمَ فيمنَ معَهُ منَ المهاجرينَ والأنصارِ، فقال: «أتَدْعُونَ الجاهليَّةَ وأنا بينَ أظهرِكمَ بعدَ إذ أكرَمَكمَ اللهُ بالإسلامِ، وقَطَعَ به عنكمَ أمرَ الجاهليةِ، وألَّفَ بينكمَ؟».....

وكان من خبره ما رواه ابن الأثير في «الكامل»، أن قريظة والنضير، جددوا العهد مع الأوس على المؤازرة والتناصر، واستحکم أمرهم، فلما سمعت بذلك الخزرج جمعوا واحتشدت وراسلت حلفاءها من أشجع وجهينة وراسلت الأوس حلفاءها من مزينة، والتقوا ببعاث، وهي من أموال قريظة، وعلى الأوس حضير والد أسيد صاحب رسول الله ﷺ، وعلى الخزرج عمرو بن النعمان، فلما التقوا اقتتلوا قتالاً شديداً وصبروا جميعاً، ثم إن الأوس وجدت مس السلاح، فولوا منهزمين، فلما رأى حضير ذلك نزل وطعن قدمه وصاح: واعقراه! والله لا أعود حتى أقتل، فإن شئتم يا معشر الأوس أن تسلموني فافعلوا، فعطفوا عليه، وأصاب عمرو بن النعمان البياضي رئيس الخزرج سهم فقتله، وانهمت الخزرج، فوضعت فيهم الأوس السلاح، فصاح صائح: يا معشر الأوس، أحسنوا ولا تهلكوا إخوانكم، فجوارهم خير من جوار الثعالب، فانتهزوا عنهم، وكان يوم بعاث آخر الحروب المشهورة بين الأوس والخزرج، ثم جاء الإسلام واتفقت الكلمة واجتمعوا على نصر الإسلام وأهله^(١).

قوله: (أتَدْعُونَ الجاهليَّةَ؟)^(٢)، النهاية: في الحديث: «ما بال دَعْوَى الجاهليَّةِ؟»^(٣) وهو قولهم: يا لفلان! كانوا يدعون بعضهم بعضاً عند الأمر الحادث الشديد، وفي حديث زيد بن أرقم: فقال قوم: يا لأنصار!، وقال قوم: يا للمهاجرين!، فقال ﷺ: «دَعْوَاهَا؛ فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ»^(٤).

(١) «الكامل في التاريخ» لابن الأثير (١: ٤١٧-٤١٨).

(٢) أخرجه الطبراني في «التفسير» (٧: ٥٥) والواحد في «أسباب النزول»، ص ١١٦ بلفظ: «أبدعوى الجاهلية؟».

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٠٥) ومسلم (٢٥٨٤) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٣٥١٩) ومسلم (٢٥٨٤).

فَعَرَفَ الْقَوْمَ أَنهَا نَزَعَةٌ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَكَيْدٌ مِنْ عَدُوِّهِمْ، فَالْقُوا السَّلَاحَ وَبَكُوا، وَعَانَقَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، ثُمَّ انصَرَفُوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَمَا كَانَ يَوْمَ أُبَيْحَ أَوْلَا وَأَحْسَنَ آخِرًا مِنْ ذَلِكَ الْيَوْمِ.

[وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ، وَمَنْ يَعْتَصِمِ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٠١﴾]

﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾: معنى الاستفهام فيه الإنكار والتعجب. والمعنى: من أين يتطرق إليكم الكفر، والحال أن آيات الله وهي القرآن المعجز ﴿تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ على لسان الرسول ﷺ غضة طرية، وبين أظهركم رسول الله ﷺ ينبهكم ويعظكم ويزيح شبهكم! ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمِ بِاللَّهِ﴾: ومن يتمسك بدينه. ويجوز أن يكون حثاً لهم على الالتجاء إليه في دفع شرور الكفار ومكائدهم. ﴿فَقَدْ هُدِيَ﴾: فقد حصل له الهدى لا محالة،

قوله: (ويجوز أن يكون حثاً لهم على الالتجاء إليه): عطف على قوله: «ومن يتمسك بدينه»، يعني: إما أن يُقدَّرَ هاهنا مضافاً بأن يقال: ومن يعتصم بدين الله، أي: يتمسك به، على الاستعارة، أو لا يُقدَّر، فيجعل الاعتصام بالله استعارةً للالتجاء إلى الله تعالى، وعلى الأول: ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمِ﴾: معطوف على ﴿وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾ أي: كيف تكفرون والحال أن القرآن يُتلى عليكم وأنتم عالمون بأن من تمسك بدين الله فقد هدى! وعلى الثاني تذييل لقوله تعالى: ﴿يَكَايُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنْ تُطِيعُوا قَرِيبًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾؛ لأن مضمونه: أنكم إنما تطيعوهم لما تخافون شرورهم ومكائدهم، فلا تخافوهم والتجنوا إلى الله في دفع شرورهم فلا تطيعوهم، أما علمتم أن من التجأ إلى الله تعالى كفاه شر ما يخافه! وهو المراد بقوله: «حثاً لهم على الالتجاء إليه في دفع شرور الكفار ومكائدهم»، فعلى الأول ﴿وَمَنْ يَعْتَصِمِ﴾ جيء لإنكار الكفر مع هذا الصارف القوي، كقوله: ﴿وَأَنْتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ﴾، وعلى الثاني: للحث على الالتجاء، ويُتممُّ على الأول التذييل، وعلى الثاني الحال أيضاً.

قوله: (فقد حصل له الهدى لا محالة)، وذلك لمجيء فعل الماضي مع «قد»، قال الجوهري:

كما تقول: إذا جئت فلاناً فقد أفلحت، كأن الهدى قد حصلت، فهو يُخبرُ عنه حاصلًا، ومعنى التوقع في «قد» ظاهر؛ لأن المعتصم بالله متوقع للهدى، كما أن قاصد الكريم متوقع للفلاح عنده.

﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ * وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [١٠٢-١٠٣]

﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾: واجب تقواه، وما يحقُّ منها،

قد: جوابٌ لما يفعله، ورَعَمَ الخليل أن هذا لمن ينتظر الخبر، تقول: قد مات فلان، ولو أخبره وهو لا ينتظره لم يقل: قد مات فلان، وإنما يصدق ﴿فَقَدْ هُدِيَ﴾ إذا وُجِدَ المتوقع، وهو المعتصم بالله، مُتَظَرًّا للهدى، فإذا حصل الهدى فليل له: فقد هُدِيَ، ولو لم يحصل لم يقل ذلك، ولهذا قال: «لا محالة».

قوله: (واجب تقواه وما يحقُّ منها) أي: ﴿حَقَّ﴾ هنا من: حَقَّ بمعنى: وجب وثبت، أي: الذي ثبت ووجب من الثقة، و«من» في «منها»: بيان ما يحق، أي: اتقوا الله الثقة التي تجب وتحقُّ له.

قال القاضي: هو استفراغ الوسع في القيام بالموجب والاجتناب عن المحارم، وقيل: أن يُنَزَّه الطاعة عن الالتفات إليها وعن توقع المجازاة عليها، وأصلُ تَقَاتٍ: وقية، فقلبت وأوها المضمومة تاء كما في تَوُدَّة وتُحَمَّة، والياء ألفاً.

الراغب: الوقاية: حفظ الشيء مما يؤذيه ويضره، والتَّقْوَى: جعل الشيء في وقاية مما يُخَاف، وفي الشرع: حفظ النفس مما يؤثم، وذلك بترك المحظور، وذلك^(١) بترك بعض المباحات لما روي: «الحلال بين والحرام بين، ومن رتَعَ حول الحمى يوشك أن يقع فيه»^(٢).

(١) في «مفردات القرآن»: ويتم ذلك. وهو الأظهر.

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٨٨١، والحديث المذكور سبق تحريجه.

وهو القيام بالموجب واجتناب المحارم، ونحوه: ﴿فَانْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦] يريد: بالغوا في التقوى حتى لا تتركوا من المستطاع منها شيئاً. وعن عبد الله: هو أن يطاع فلا يعصى، ويُشكر فلا يُكفر، ويُذكر فلا يُنسى. ورؤي مرفوعاً.
وقيل: هو أن لا تأخذَه في الله لومة لائم، ويقوم بالقسط ولو على نفسه أو ابنه أو أبيه. وقيل: لا يتقي الله عبداً حق تقاؤه حتى يحزن لسانه.

قوله: (ونحوه): ﴿فَانْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وكذا عن القاضي، وروى الزجاج بخلافه، وهو أن قوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ منسوخ بقوله: ﴿فَانْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، وقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦] (١)، وقال الكواشي: ولما نزلت هذه الآية قالوا: يا رسول الله، من يقوى على هذا؟ فنزل (٢) ﴿فَانْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ (٣).

ولعل مخالفة المصنّف لأجل الاحتراز أنه لا يجوز التكليف بما لا يطاق ابتداءً بناءً على العدل (٤)، ولهاتين الآيتين، أسوة بقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ فإنها ناسخة لقوله: ﴿وإن تَبَدُّوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ (٥).

قوله: (ورؤي مرفوعاً) الحديث المرفوع هو: ما أضيف إلى رسول الله ﷺ، قال الخطيب الحافظ (٦): المرفوع: ما أخبر به الصحابي عن قول رسول الله ﷺ أو فعله (٧).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٤٩). ويقول الزجاج قال قتادة، نقله عنه مكي بن أبي طالب في «الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه»، ص ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) في (ط) و (د): «فنزلت».

(٣) «تفسير الكواشي» (١: ١٧٠).

(٤) وهو من مقولات المعتزلة الخمس المشهورة.

(٥) لتبام الفائدة انظر: «الناسخ والمنسوخ» للنحاس (٢: ١١٨).

(٦) يعني الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت ٤٦٣ هـ)، الإمام الحافظ المشهور، صاحب «تاريخ بغداد» وغير ذلك من التصانيف البديعة، له ترجمة في: «طبقات السبكي» (٤: ٢٩) و«سير النبلاء» (١٨: ٢٧٠).

(٧) انظر: «الكفاية في علم الرواية» للخطيب البغدادي، ص ٥٨.

والتقاة: من اتقى؛ كالتؤدة من أتاد. ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ﴾ معناه: ولا تكوننَّ على حالٍ سوى حالِ الإسلام إذا أدرككم الموت، كما تقول لمن تستعين به على لقاء العدو: لا تأتني إلا وأنت على حصان، فلا تنهاه عن الإتيان، ولكنك تنهاه عن خلافِ الحالِ التي شرطت عليه في وقتِ الإتيان.

قولهم: اعتصمتُ بحبله، يجوزُ أن يكونَ تمثيلاً لاستظهاره به، ووثوقه بحبائته. بامتسالكِ المتدليِّ من مكانٍ مُرتفعٍ بحبلٍ وثيقٍ يأمنُ انقطاعه، وأن يكونَ الحبلُ استعارةً لعهدِه، والاعتصامُ لوثوقه بالعهد، أو ترشيحاً لاستعارةِ الحبلِ بما يناسبه.

قوله: (كالتؤدة)، الجوهري: أتَادَ في مَشِيهِ، وهو افتعل، من التؤدة، وأصلُ التاءِ في «أتَادَ» واو، يقال: أتَيْدُ في أمرِك، أي: تثبت.

قوله: (ولا تكوننَّ على حالٍ سوى حالِ الإسلام) وقد سبق تقريره في «البقرة».

قوله: (قولهم: اعتصمتُ بحبله) كانَ من المقتضى أن يقولَ: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ﴾ استعارةً، لكن مراده أن هذه الاستعارة فاشيةٌ في كلامهم غيرٌ مختصةٍ بالقرآن.

قوله: (والاعتصام) هو معطوفٌ على «الحبل»، والباءُ في «بالعهد»: متعلقٌ بـ«وثوقه».

قوله: (أو ترشيحاً)^(١): معطوفٌ على الاستعارة المقتدرة في المعطوف، أي: يجوزُ أن يكونَ الاعتصامُ استعارةً لوثوقه بالعهد، أو ترشيحاً «لاستعارةِ الحبلِ بما يناسبه»، والباءُ متعلقٌ بـ«ترشيحاً» ولا يجوزُ أن يكونَ عطفاً على المذكورة؛ لأنَّ قوله: لاستعارةِ الحبلِ بما يناسبه يَأباه.

الأساسُ: كلُّ ما عُصِمَ به الشيءُ فهو عِصَامٌ وعِصْمَةٌ، وعَلَّقَ القريةَ بعِصَامِها، وهو حبلٌ يُجَعَلُ في خزَئِها، أي: عُروئِها، ومن المستعارِ: أمرٌ أعصم^(٢)، وأنا معتصمٌ بفلانٍ ومُستعصمٌ بحبله.

(١) الترشيح هو: لفظ يذكر مع المجاز يناسب معناه المراد منه ظاهر المعنى المجازي سواء تقدّم أو تأخر، وسواء كان مُستعملاً في معناه الحقيقي أم لا. انظر: «جامع العبارات في تحقيق الاستعارات» للطرودي (٢: ٤٣٧-٤٣٨).

(٢) في (ط): «أمر أعصل».

والمعنى: واجتمعوا على استعانتكم بالله ووثوقكم به، ولا تفرّقوا عنه، أو واجتمعوا على التمسك بعهدِهِ إلى عبادِهِ، وهو الإيمان والطاعة، أو بكتابه؛ لقول النبي ﷺ: «القرآنُ حبلُ الله المتين،»

والحاصل أن قوله: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ﴾ إما استعارة تمثيلية، بأن شُبّهت الحالة بالحالة لجامع ثبات الوصلة بين الجانبين كما سبق مراراً، واستعيرَ لحالة المستعاري له ما يستعمل في المستعاري منه من الألفاظ، فقول: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ﴾، وإما استعارتان مترادفتان، فاستعارة الحبل لعهدِهِ مصرحةٌ أصليةٌ: تحقيقةٌ أو تخيلية، والقرينة: الإضافة، واستعارة الاعتصام لوثوقه بالعهدِ وتمسّكه به مصرحةٌ تبعيةٌ تحقيقية، والقرينة اقتراها بالاستعارة الثانية، وهو المراد بقوله: «وأن يكون الحبلُ استعارةً لعهدِهِ والاعتصامُ لوثوقه بالعهد»، وإما أن تكون الاستعارة في الحبلِ على طريقة التخييل أو التحقيق، ويكون الاعتصامُ ترشيحاً لها، والقرينة: إضافة الحبلِ إلى الله تعالى، وإما أن تكونا استعارتين غيرِ مُستقلّتين، بأن تكون الاستعارة في الحبلِ مكنيةً وفي الاعتصامِ تخيلية، لأن المكنية مُستلزمةٌ للتخيلية.

قوله: (والمعنى: واجتمعوا على استعانتكم بالله)، وقوله: (أو واجتمعوا على التمسك بعهدِهِ): نُشّرُ لما لَفَّ من التقديرين: التمثيلية وغيرها.

قوله: (أو بكتابه) معطوفٌ على «بعهدِهِ»، فتقديرُ الكلام: يجوزُ أن يكون الحبلُ استعارةً لعهدِهِ أو لكتابه، على طريقة اللَّفِّ، وحُذِفَ لدلالة النَّشْرِ عليه.

قوله: (لقول النبي ﷺ)، الحديثُ مختصرٌ من (١) «سُننِ الترمذيّ» (٢)، عن الحارث الأعور (٣).

(١) في (ط): «عن».

(٢) «سنن الترمذيّ» (٢٩٠٦). وأخرجه البزار في «المسند» (٨٣٦) من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وإسناده ضعيف، فيه مجهول، والحارث الأعور ضعيف. وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٥٦٧) موقوفاً على ابن مسعود، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧: ٧٨) وأعله بمسلم بن إبراهيم الهجري، متروك الحديث.

(٣) في الأصول: الحارث بن الأعور. والصواب ما أثبتناه.

لا تنقضي عجائبه ولا يخلق عن كثرة الردّ، من قال به صدق، ومن عمّل به رشد، ومن اعتصم به هدي إلى صراطٍ مستقيم. ﴿وَلَا تَفَرَّقُوا﴾: ولا تتفرّقوا عن الحقّ بوقوع الاختلاف بينكم كما اختلفت اليهود والنصارى، أو كما كنتم متفرّقين في الجاهلية، متدابرين يُعادي بعضكم بعضاً ويحاربه، أو ولا تُحدّثوا ما يكون عنه التفرّق،

قوله: (لا يخلق عن كثرة الردّ) ليس في «كتاب الترمذي»^(١)، وذكره صاحب «الجامع» عن ابن عمر^(٢). وأخلق يتعدى ولا يتعدى، يقال: أخلق الثوب، وأخلقته أنا. والردّ: التكرار والترديد في القراءة.

قوله: (متدابرين)، النهاية: لا تدابروا، أي: لا يُعط كل واحد منكم أخاه دبره، فيعرض عنه ويهجره.

قوله: (أو ولا تُحدّثوا ما يكون عنه التفرّق) عطف على قوله: «ولا تتفرّقوا عن الحقّ»، وعلى الأوّل النهي وارد على التفرّق في الدين بواسطة الاختلاف بينهم، وهو المشاققة والمجادلة، وعلى الثاني النهي وارد على التفرّق على الإطلاق، والمراد: النهي عن المجادلة والمشاققة التي هي سبب التفرّق في الأبدان المؤدّي إلى التفرّق في الأديان، ومرجع النهي على الوجهين إلى الاختلاف المؤدّي إلى التفرّق في الدين، لكن الأوّل من إطلاق المسبب على السبب، والثاني من الكناية التلويحية، ولما كان أصل الفساد إنّها ينشأ من التحدّث كما قال نصر بن سيار^(٣):

فإن النار بالعودين تُصلّى وإن الحرب أولها كلام^(٤)

(١) بل هو موجود فيه.

(٢) انظر: «جامع الأصول» (٨: ٤٦٣-٤٦٤).

(٣) من قادة الأمويين الشجعان. كان والياً على خراسان، (ت ١٣١هـ) له ترجمة في: «سير النبلاء» (٥: ٤٦٣).

(٤) من أبيات ذكرها التوحيد في «البصائر والذخائر» (١: ٢٩) والجاحظ في «البيان والتبيين» (١: ٩٧)

والأبيات قالها في تحذير بني أمية من انتشار دعوة العباسيين في خراسان، وقبل البيت:

أرى خلل الرماد وميض جمر
ويوشك أن يكون له ضرام

ويزول معه الاجتماع والألفة التي أنتم عليها، مما يباه جامِعكم والمؤلف بينكم، وهو أتباع الحق والتمسك بالإسلام. كانوا في الجاهلية بينهم الإحن والعداوات والحروب المتواصلة، فألف الله بين قلوبهم بالإسلام، وقذف فيها المحبة، فتحابوا وتوافقوا، وصاروا إخواناً متراحمين متناصحين مجتمعين على أمر واحد، قد نظم بينهم، وأزال الاختلاف، وهو الأخوة في الله. وقيل: هم الأوس والخزرج، كانا أخوين لأب وأم، ف وقعت بينهما العداوة، وتناولت الحروب مئة وعشرين سنة إلى أن أطفأ الله ذلك بالإسلام، وألف بينهم برسول الله ﷺ. ﴿وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ﴾: وكنتم مُشْفِينَ على أن تقعوا في نار جهنم لما كنتم عليه من الكفر. ﴿فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا﴾: بالإسلام. والضمير للحفرة أو للنار أو للشفا، وإنما أنث؛ لإضافته إلى الحفرة،

اعتبر في الوجهين ذلك المعنى.

قوله: (مما يباهه جامِعكم): بيان ما يكون، وقوله: «وهو أتباع الحق»، تفسير للجامع والمؤلف.

قوله: (مُشْفِينَ)، النهاية: لا يكاد يقال: أشفى إلا في الشر، ومنه حديث سعد: مرضت مرضاً أشفيت على الموت^(١)، أي: أشرفت عليه، الجوهري: شفا كل شيء: حرّفه.

قوله: (والضمير للحفرة)، الانتصاف: هو كقولك: أكرمت غلام هند، وأحسننت إليها، فالمنة من الإنقاذ منها أتم، والكون على الشفا يستلزم الهوي غالباً، فمن عليهم بإنقاذهم من الحفرة التي هي موقع الهوي، أي: كنتم صائرين إليها لولا الإنقاذ الإلهي، وأبو علي رأى في «التعليق» تأنيث المذكر بإضافة المؤنث من الضرورات، ورأيت في «الإيضاح» بخلافه^(٢).

(١) هو جزء من حديث أخرجه البخاري (٦٧٣٣) ومسلم (١٦٢٨) من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٩٥).

وهو منها، كما قال:

كما شَرِقْتُ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

وشفا الحفرة وشفَّتها: حَرَفُها، بالتذكير والتأنيث، ولائها واو، إلا أنها في المذكر مقلوبة، وفي المؤنث محذوفة. ونحو الشفا والشفة: الجانب والجانبية.

فإن قلت: كيف جعلوا على حرف حفرة من النار؟ قلت: لو ماتوا على ما كانوا عليه وقعوا في النار، فمثَّلت حياتهم التي يتوقَّع بعدها الوقوع في النار بالعود على حَرْفها مُشْفينَ على الوقوع فيها. ﴿كَذَلِكَ﴾: مثل ذلك البيان البليغ. ﴿يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾: إرادة أن تزدادوا هدى.

قوله: (وهو منها) أي: الشفا من الحفرة، أي: متصل بها، قيل: المضاف لا يكتسي من المضاف إليه التأنيث إلا إذا كان بعضاً منه، نحو «تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ» [يوسف: ١٠]، أو فعله، نحو: أعجبتني^(١) مَشِي هِنْد، أو صِفَتَهُ نَحْو: أعجبتني حُسْنُ هِنْد، ولا يجوز: أعجبتني^(٢) غلام^(٣) هِنْد.

قوله: (كما شَرِقْتُ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ)^(٤)، أوله:

وَيَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَدْعَتُهُ

شَرِقْتُ بالماء، كما يقال: غَصَصْتُ بِاللُّقْمَةِ. أَدْعَتُهُ: أفسَيْتُهُ، يقول: يَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي أفسَيْتُهُ وأظَهَرْتُهُ للناس كما أَنَّ الْقَنَاةَ عِنْدَ الطَّعْنِ تَشْرِقُ بِالدَّمِ، أَنَّثَ شَرِقْتُ لِإِضَافَةِ الصَّدْرِ إِلَى الْقَنَاةِ.

(١) في (ي) و(د) و(ط): «أعجبتني».

(٢) في (ط): «أعجبتني».

(٣) لتمام الفائدة، انظر: «أوضح المسالك» لابن هشام (٣: ١٠١-١٠٧).

(٤) للأعشى في «ديوانه»، ص ١٨٣.

﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [١٠٤]

﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾: «من» للتبويض؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات؛ ولأنه لا يصلح له إلا من علم المعروف والمنكر، وعلم كيف يُرتب الأمر في إقامته؟ وكيف يباشر؟ فإن الجاهل ربما نهى عن معروف وأمر بمنكر، وربما عرف الحكم في مذهبه، وجهله في مذهب صاحبه، فنهاء عن غير منكر، وقد يغلط في موضع اللين، ويلين في موضع الغلظة، وينكر على من لا يزيده إنكاره إلا تمادياً، أو على من الإنكار عليه عبث كالإنكار على أصحاب المآصر والجلادين وأضرابهم.

قوله: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ﴾ «من» للتبويض، الانتصاف: وفي تنكير ﴿أُمَّةٌ﴾ دليل على قلتهم، ومن هذا الأسلوب: ﴿وَلَتَنْظُرَنَّهُمْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ [الحشر: ١٨] تنكير ﴿نَفْسٌ﴾ دليل على قلة الناظر في معاده^(١).

الإنصاف: ويحتمل إرادة تعظيمها لنظرها في معادها، وقد سبقت نظائره، وكذلك ﴿أُذُنٌ وَعِيَةٌ﴾^(٢) [الحاقة: ١٢].

قال القاضي: خاطب الجميع وطلب فعل بعضهم ليدل على أنه واجب على الكل، حتى لو تركوه رأساً أئموا جميعاً، ولكن يسقط بفعل بعضهم^(٣)، هذا معنى تعليل المصنف: «لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفايات».

قوله: (المآصر) أي: الشجون، الجوهرية: يقال: أصره يصره أصرأ: حبسه، والموضع: مأصر ومأصر، والجمع: مآصر، والعامّة تقول: مياصر.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٣٩٦).

(٢) «الإنصاف» ق ٤٥/أ.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٥).

وقيل: «مِنْ» للتبيين، بمعنى: وكونوا أُمَّةً تأمرون، كقوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ﴾ [آل عمران: ١١٠] ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾: هم الأخصاء بالفلاح دون غيرهم. وعن النبي ﷺ: أنه سُئِلَ وهو على المنبر: مَنْ خَيْرُ النَّاسِ، قال: «أمرهم بالمعروف، وأنهاهم عن المنكر، وأتقاهم لله، وأوصلهم للرحم». وعنه عليه الصلاة والسلام: «من أمر بالمعروف، ونهى عن المنكر فهو خليفة الله في أرضه، وخليفة رسوله، وخليفة كتابه». وعن علي رضي الله عنه: أفضل الجهاد الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ومن شئى الفاسقين وغضب لله غضب الله له. وعن حذيفة رضي الله عنه: يأتي على الناس زمان تكون فيهم جيفة الحمار أحب إليهم من مؤمن يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر. وعن سفیان الثوري: إذا كان الرجل محبباً في جيرانه، محموداً عند إخوانه، فاعلم أنه مُدَاهِن. والأمر بالمعروف تابع للمأمور به؛ إن كان واجباً فواجب، وإن كان ندباً فندب.

قوله: (بمعنى: وكونوا أُمَّةً) أخرج من الكلّ الأمة، فيكون من باب التجريد، وقال الزجاج: المعنى: ولتكونوا كلكم أُمَّةً، «مِنْ» دخلت لتخصّ المخاطبين من سائر الأجناس، وهي مؤكدة، وأنشد الزجاج:

أخو رغائب يُعطيها ويسألها يأبى الظلّامة منه التوفّل الزفر^(١)

يسألها، أي: الرغائب من غيره ويُعطي الذي يحتاج إليها، وفيه أنه جوادٌ مُطاع، الظلّامة: ما يطلبه عند الظالم، التوفّل: الكثير الإطاء للتوافل، والزفر: الذي يحمل الأتقال. والدليل على أنّ المأمورين كلهم قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾.

قوله: (ومن شئى الفاسقين)^(٢) أي: أبغضهم.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٥٢) والبيت المذكور لأعشى باهلة كما في «الأصمعيات»، ص ٩٠.

(٢) هو جزءٌ من حديث طويل أخرجه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (١: ٧٤).

وأما النهي عن المنكر فواجب كله؛ لأن جميع المنكر تركه واجب؛ لا تصافه بالقبح. فإن قلت: ما طريق الوجوب؟ قلت: قد اختلف فيه الشيخان؛ فعند أبي علي: السمع والعقل، وعند أبي هاشم: السمع وحده. فإن قلت: ما شرائط النهي؟ قلت: أن يعلم الناهي أن ما ينكره قبيح؛ لأنه إذا لم يعلم لم يأمن أن ينكر الحسن، وأن لا يكون ما ينهى عنه واقعاً؛ لأن الواقع لا يحسن النهي عنه، وإنما يحسن الذم عليه والنهي عن أمثاله، وأن لا يغلب على ظنه أن المنهي يزيد في منكراته، وأن لا يغلب على ظنه أن نهيه لا يؤثر؛ لأنه عبث. فإن قلت: فما شروط الوجوب؟ قلت: أن يغلب على ظنه وقوع المعصية؛ نحو أن يرى الشارب قد تهيأ لشرب الخمر بإعداد آلاته، وأن لا يغلب على ظنه أنه إن أنكر لحقته مضرّة عظيمة. فإن قلت: كيف يباشر الإنكار؟ قلت: يبتدئ بالسهل، فإن لم ينفع ترقى إلى الصعب؛ لأن الغرض كف المنكر. قال الله تعالى: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾، ثم قال: ﴿فَقْتُلُوا﴾ [الحجرات: ٩] فإن قلت: فمن يباشره؟ قلت: كل مسلم تمكن منه، واختص بشرائطه. وقد أجمعوا أن من رأى غير تارك للصلاة وجب عليه الإنكار؛ لأنه معلوم قبحة لكل أحد.

وأما الإنكار الذي بالقتال فالإمام وخلفاؤه أولى، لأنهم أعلم بالسياسة ومعهم عدتها. فإن قلت: فمن يؤمر وينهى؟ قلت: كل مكلف وغير المكلف إذا هم بضّرر غيره مئيع؛ كالصبيان والمجانين. وينهى الصبيان عن المحرمات حتى لا يتعودوها، كما يؤخذون بالصلاة ليؤمنوا عليها. فإن قلت: هل يجب على مرتكب المنكر أن ينهى عما يرتكبه؟ قلت: نعم، يجب عليه؛ لأن ترك ارتكابه وإنكاره وإجابه عليه، فتركه أحد الواجبين لا يسقط عنه الواجب الآخر. وعن السلف: مرّوا بالخير وإن لم تفعلوا. وعن الحسن: أنه سمع مطرف بن عبد الله يقول: لا أقول ما لا أفعل. فقال: وأينا يفعل ما يقول! ودّ الشيطان لو ظفر بهذه منكم، فلا يأمر أحدٌ بمعروف، ولا ينهى عن منكر....

قوله: (فلا يأمر أحدٌ) نصب على التمني الذي اشتمل عليه جملة قوله: «ودّ الشيطان لو ظفر بهذه منكم»، المعنى: تمتى الشيطان منكم حصول هذه الكلمة لئلا يأمر أحدٌ بالمعروف.

فإن قلت: كيف قيل: ﴿يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾؟ قلت: الدعاء إلى الخير عامٌ في التكاليف من الأفعال والتروك، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر خاص، فجيء بالعام ثم عطف عليه الخاص؛ إيداناً بفضله كقوله تعالى: ﴿وَالصَّالُونَ أَلْوَسُنَى﴾ [البقرة: ٢٣٨].

[﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾ * وَأَمَّا الَّذِينَ أَبْيَضتْ وُجُوهُهُمْ فَبِمَا رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [١٠٧-١٠٥]

﴿كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا﴾: وهم اليهود والنصارى، ﴿مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾: الموجبة للاتفاق على كلمة واحدة، وهي كلمة الحق. وقيل: هم مبتدعو هذه الأمة، وهم المشبهة والمجبرة والحسوية وأشباههم. ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ﴾: نَصَبٌ بِالظرف وهو ﴿لَهُمْ﴾، أو بإضمار «اذكر». وقرئ: (تَبْيَضُّ) و(تَسْوَدُّ) بكسر حرف المضارعة، و(تَبْيَضُّ) و(تَسْوَدُّ). والبياض من النور، والسواد من الظلمة،

قوله: (والحسوية)، وهم طائفة يجوزون أن يحاطب الله الناس بالمهمل^(١).

قوله: (وقرئ: «تَبْيَضُّ» و«تَسْوَدُّ»^(٢) بكسر حرف المضارعة)^(٣)، قال الزجاج: إنها كسروا ليتبين أنها من قولك: ابْيَضَّ واسْوَدَّ، في الماضي، وقرأ بعضهم: «تَبْيَضُّ» و«تَسْوَدُّ»، وهو جيد في العربية إلا أنها خلاف المصحف، وأنا أكره ذلك^(٤).

(١) والزخشي إنا ينز بهذه اللفظة أهل السنة ممن يخالف المعتزلة في أصول العقائد.

(٢) في (د): بزيادة «وجه» قبل «تسود».

(٣) وقد قرأها: يحيى بن وثاب وأبو نبيك وأبو رزين العقيلي، وهي لغة تميم. انظر: «البحر المحيط» (٣: ٢٢).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٥٤).

فمن كان من أهل نور الحقّ وسَمَ بياضِ اللَّوْنِ وإسْفارِهِ وإشراقِهِ، وابتَضَّتْ صحيفتُهُ وأشْرقتْ، وسَعَى النُّورُ بين يَدَيْهِ وبِيمينِهِ، ومن كانَ من أهلِ ظُلْمَةِ الباطلِ وَسَمَ بسوادِ اللَّوْنِ وكُسوفِهِ وكَمَدِهِ، واسودَّتْ صحيفتُهُ وأظلمتْ، وأحاطتْ به الظُّلْمَةُ من كلِّ جانبٍ، نعوذُ باللهِ وبِسَعَةِ رَحْمَتِهِ من ظلماتِ الباطلِ وأهلِهِ.

﴿أَكْفَرْتُمْ﴾: فيقالُ لهم: أكفَرْتُمْ، والهمزةُ للتوبيخِ والتعجيبِ من حالِهِم. والظاهرُ أنهم أهلُ الكتابِ. وكفَرُهم بعدَ الإيِّانِ تكذيبُهُم رسولَ اللهِ ﷺ بعدَ اعترافِهِم به قبلَ مجيئِهِ. وعن عطاء: تبيَّضَ وجوهُ المهاجرينَ والأنصارِ، وتسودُّ وجوهُ بني قريظةَ والنَّضيرِ. وقيل: هم المرتدون. وقيل: أهلُ البدعِ والأهواءِ. وعن أبي أمامة: هم الخوارج، ولَمَّا رآهم على دَرَجِ دِمَشقَ دَمَعَتْ عيناها ثُمَّ قال: كلابُ النارِ هؤلاء، شرُّ قتلَى تحتَ أديمِ السماءِ، وخيرُ قتلَى تحتَ أديمِ السماءِ الذينَ قتلَهُم هؤلاء. فقالَ له أبو غالب: أشيءٌ تقولُهُ برأيكَ أم شيءٌ سمعْتَهُ من رسولِ اللهِ ﷺ؟ قال: بل سمعْتَهُ من رسولِ اللهِ ﷺ غيرَ مرَّةٍ، قال: فما شأنُكَ دَمَعْتَ عيناكَ؟ قال: رحمةٌ لهم، كانوا من أهلِ الإسلامِ فكفروا، ثم قرأَ هذه الآيةَ، ثم أخذَ بيده فقال: إنَّ بأرضِكُم منهم كثيرًا، فأعادَكَ اللهُ منهم.....

قوله: (والظاهرُ أنهم أهلُ الكتابِ) يعني: قوله: ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ مُطلقٌ، بل مُجْمَلٌ فيمَن كَفَرَ بَعْدَ الإيِّانِ يَحْتَمِلُ المُرْتَدَّ وأهلَ الكتابِ وجميعَ الكُفَّارِ كما ذَكَر، لكنَّ قرائنَ السِّياقِ قامَتْ على ترجيحِ الثاني، وذلك قولُهُ في الآياتِ السابقة: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَكْفُرُونَ بِعَاقِبَتِ اللَّهِ وَاللَّهُ شَهِيدٌ عَلَى مَا تَعْمَلُونَ﴾، ثُمَّ قولُهُ: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾، وانتصابُ ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ﴾ مِن ﴿لَهُمْ﴾، ثُمَّ قولُهُ بعدَ الفراغِ من حديثِ الأمرِ بالمعروفِ والنَّهيِ عن المنكرِ: ﴿لَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾.

قوله: (وعن أبي أمامة). الحديثُ أخرجهُ الترمذِيُّ وابنُ ماجه، عن أبي غالب (١).

(١) أخرجه ابن ماجه (١٧٦) والترمذي (٣٠٠٠) وقال: هذا حديثٌ حسن.

وقيل: هم جميع الكفار؛ لإعراضهم عما أوجبه الإقرار حين أشهدهم على أنفسهم: ﴿الَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢].

﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾: ففي نعمته، وهي الثواب المخلد. فإن قلت: كيف موقع قوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ بعد قوله: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾؟ قلت: موقع الاستئناف؛ كأنه قيل: كيف يكونون فيها؟ فقيل: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾: لا يظعنون عنها ولا يموتون.

[تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ * وَاللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ] ﴿١٠٨-١٠٩﴾

﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ﴾: الواردة في الوعد والوعيد، ﴿تَتْلُوهَا عَلَيْكَ﴾ ملتبسة ﴿بِالْحَقِّ﴾ والعدل من جزاء المحسن والمسيء بما يستوجبانه. ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ﴾ فيأخذ أحداً بغير جُرم، أو يزيد في عقاب مجرم، أو ينقص من ثواب محسن.....

قوله: ﴿فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾: ففي نعمته، وهي الثواب المخلد^(١)، إنما فسّر الرحمة بالجنة لأنها مقابلة لقوله: ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ ومقارنة لقوله: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾، قال القاضي: عبّر عن الجنة والثواب المخلد بالرحمة تنبيهاً على أن المؤمن وإن استغرق عمره في طاعة الله لا يدخل الجنة إلا برحمته وفضله، وكان حقّ الترتيب أن يُقدّم ذكرهم، ولكن قصد أن يكون مطلع الكلام ومقطعه حلية المؤمنين^(٢)، أي: أن الكلام من اللّف والنشر، لكن على غير ترتيب، بناء على تلك النكته.

قوله: ﴿وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا﴾ فيأخذ أحداً بغير جُرم) إلى آخره، قال القاضي: يستحيل تصوّر الظلم منه تعالى؛ لأنه لا يحقّ عليه شيء فيظلم بنقصه، ولا يمنع عن شيء فيظلم بفعله، لأنه المالك على الإطلاق كما قال: ﴿وَاللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾^(٣).

(١) وهو الذي مشى عليه ابن جرير الطبري في «التفسير» (٧: ٩٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٧).

(٣) المصدر السابق (٢: ٧٧-٧٨).

وَنكَرَ ظَلَمًا وَقَالَ: ﴿لَلْعَالَمِينَ﴾ على معنى: ما يريد شيئاً من الظلم لأحدٍ من خلقه. فسبحان من يحلمُ عمن يصفه بإرادة القبائح والرضا بها.

[﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِمَّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ * لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقْتُلُوكُمْ يُولُوكُمْ أَلِدَابًا ثُمَّ لَا يَضُرُّونَ﴾ [١١٠-١١١]

«كان»: عبارة عن وجود الشيء في زمانٍ ماضٍ على سبيل الإبهام،

قوله: (فسبحان من يحلم) : كلمة تعجب، أي: ما أحلمه حيث ينسبون إليه القبيح والظلم مع أنه لا يستعجلهم بالعذاب! وفيه تشييع على أهل السنة؛ لما يلزم من مذهبهم إثبات القبائح والظلم على الله تعالى على رَعْم المعتزلة؛ لأنهم يقولون: إن الله تعالى مُريد المعاصي ثم يُعذبهم على ذلك، وهو قبيح؛ لما يلزم منه أن يكون الله ظالماً. وجوابه: أنه يفعل ما يشاء، ويتصرف في ملكه كيف يشاء ولا مجال للعقل في أفعاله، مع أن قوله: «والرضا بها» محل نظر؛ لأنهم لا يقولون به؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ﴾ [الزمر: ٧]^(١).

قوله: («كان» عبارة عن وجود شيء^(٢) في زمانٍ ماضٍ)، الراجب: «كان» في كثيرٍ من وَصَفِ الله تعالى نُبِيِّ عن معنى الأزلية، قال تعالى: ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وما استعمل منه في جنس الشيء متعلقاً بوصف له هو موجود فيه فتنبية أن ذلك الوصف لازم له قليل الانفكاك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]، ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٤]. وإذا استعمل في الزمان الماضي فقد يكون المستعمل فيه باقياً على حاله، وقد يكون متغيراً، ولا فرق بين أن يكون الزمان المستعمل فيه قد تقدم تقدماً كثيراً، وبين أن يكون قد تقدم بآنٍ واحد^(٣).

(١) من قوله: «قوله: فسبحان من يحلم» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «الشيء».

(٣) «مفردات القرآن»، ص ٧٣٠-٧٣١.

وليس فيه دليل على عدم سابق، ولا على انقطاع طارئ. ومنه قوله تعالى ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦] ومنه قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾، كأنه قيل: ووجدتم خير أمة. وقيل: كنتم في الأمم قبلكم مذكورين بأنكم خير أمة موصوفين به. ﴿أُخْرِجَتْ﴾: أظهرت. وقوله: ﴿تَأْمُرُونَ﴾ كلام مستأنف بين به كونهم خير أمة، كما تقول: زيدٌ كريمٌ يُطعمُ الناسَ ويكسوهم ويقومُ بما يُصلِحهم.

﴿وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ جعل الإيمان بكل ما يجب الإيمان به إيماناً بالله؛

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: لا يصحُّ التعلُّقُ بالأفعالِ الناقصة، لأنها لم يقصد بها في التحقيق نسبة حدث محقق إلى فاعلها، ومعنى قولنا: حدثٌ محققٌ: أنه لم يُرد أن زيداً ثبت، وإنما أريد أن القيامَ المنسوبَ إلى زيدٍ - وهو خبره - ثبت، وذلك حاصلٌ لو لم تُذكر كان، وإنما قصدت بالإتيان بها على المبتدأ والخبر، وتقيد الخبر معنى بالنسبة إلى المبتدأ مع بقاءه مخبراً عنه على ما كان عليه في الابتداء، ولذلك توهم كثيرٌ من النحويين أنه لا دلالة لها على الحدث أصلاً، وإنما وُضعت للدلالة على مجرّد الزمان، فلذلك لم تأتِ عاملةً في شيء غير الاسم والخبر^(١).

قوله: (ولا على انقطاع طارئ)، قال الإمام: «كان» إذا كانت ناقصة، كانت عبارة عن وجود شيء في زمانٍ ماضٍ على سبيل الإبهام، فلا تدلُّ على انقطاع طارئ، يعني: ليس معناه أنه كان على تلك الصفة ثم ما بقي على ما كان، وعليه يُستثنى قوله: «كنتم في علم الله»، أو: «كنتم في الأمم الذين كانوا قبلكم مذكورين بأنكم خير أمة»^(٢).

قوله: (كلامٌ مستأنفٌ يُبينُ به كونهم خير أمة) أي: ترك العاطف ليكون الكلام الأول كالمورد للسؤال عن موجب ما سبق له الحديث، فيُجاب بالآتي ويعادُ بصفة من استؤنف عنه الحديث لبيان موجب.

قوله: (جعل الإيمان بكل ما يجب الإيمان به إيماناً بالله) يعني: دُكر الإيمان بالله وأريد

(١) «الأمالي النحوية» (٤: ١٢٦-١٢٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٨: ٣٢٤).

الإيمان بجميع ما يجب الإيمان به؛ لأن الإيمان إنما يعتد به ويستأهل أن يقال له: إيمان، إذا آمن بالله على الحقيقة، وحقيقة الإيمان بالله: أن يستوعب جميع ما يجب الإيمان به، فلو أحل بشيء منه لم يكن من الإيمان بالله في شيء، والمقام يقتضيه لكونه تعريضاً بأهل الكتاب، وأتاهم لا يؤمنون بجميع ما يجب الإيمان به، ويدل على مكان التعريض قوله تعالى: ﴿وَلَوْ ءَامَرَ أَهْلَ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾، ولا شك أنهم كانوا مؤمنين بالله وموافقين للمؤمنين في بعض الشرائع، لكنهم لما تركوا بعض الإيمان، كأثمهم لم يؤمنوا!

وأيضاً، المقام مقام مدح للمؤمنين وكونهم خير الناس؛ لأن قوله: ﴿وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ عطف على ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وهو كلام مستأنف بين به أن المؤمنين خير أمة في ماذا؟ فينبغي أن يكون هو أيضاً تعليلاً للخيرية، وأن يندرج تحته جميع ما يجب الإيمان به ليكون معتداً به صالحاً لأن يتمدح به، فلو خرج بعض الإيمان لم يكن مدحاً.

قال القاضي: إنما أخر، أي: ﴿تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ وحقه التقديم؛ لأنه قصد بذكره الدلالة على أنهم أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر إيماناً بالله وإظهاراً لدينه^(١).

وقلت: يعني إنما أخر ليكون تلويحاً إلى مكان التعليل، فإنه حينئذ من باب الإخبار عن حصول الجملتين في الوجود وتفويض الترتيب إلى الذهن، ولو قدم لم يتنبه لتلك النكتة. ثم قال: واستدل بهذه الآية أن الإجماع حجة، لأنها تقتضي كونهم أمرين بكل معروف ناهين عن كل منكر، إذ اللام فيها للاستغراق، فلو أجمعوا على باطل كان أمرهم على خلاف ذلك^(٢).

وقلت: ويجوز أن يراد بتقديم الأمر بالمعروف على الإيمان: الاهتمام، وأن سوق الكلام لأجله، وذكر الإيمان كالتميم، ويجوز أن يجعل من باب قوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْءَانَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] تنبيهاً على أن جدوى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الدين أظهر شيء مما اشتمل عليه الإيمان بالله، لأنه من وظيفة الأنبياء.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٧٨).

(٢) المصدر السابق (٢: ٧٨).

لأنَّ مَنْ آمَنَ بَعْضُ مَا يَجِبُ الْإِيْمَانُ بِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ أَوْ كِتَابٍ أَوْ بَعْثٍ أَوْ حِسَابٍ أَوْ عِقَابٍ أَوْ ثَوَابٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ لَمْ يُعْتَدَّ بِيَايَاهُ، فَكَأَنَّهُ غَيْرُ مُؤْمِنٍ بِاللَّهِ. ﴿وَيَقُولُونَ نُوْمِنُ بِبَعْضٍ وَنَكْفُرُ بِبَعْضٍ وَيُرِيدُونَ أَنْ يَتَّخِذُوا بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلًا * أُولَئِكَ هُمُ الْكٰفِرُونَ حَقًّا﴾ [النساء: ١٥٠- ١٥١] والدليل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ ءَامَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ مع إيمانهم بالله. ﴿لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ﴾: لكانَ الإِيْمَانُ خَيْرًا لَهُمْ مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُمْ إِنَّمَا آثَرُوا دِينَهُمْ عَلَى دِينِ الْإِسْلَامِ حُبًّا لِلرِّيَاسَةِ وَاسْتِبْعَابِ الْعَوَامِ، وَلَوْ آمَنُوا لَكَانَ لَهُمْ مِنَ الرِّيَاسَةِ وَالْأَتْبَاعِ وَحِظْوِظِ الدُّنْيَا مَا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا آثَرُوا دِينَ الْبَاطِلِ لِأَجْلِهِ، مَعَ الْفَوْزِ بِمَا وَعَدُوهُ عَلَى الْإِيْمَانِ مِنْ إِيْتَاءِ الْأَجْرِ مَرَّتَيْنِ. ﴿مَنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ كعبيد الله بن سلام وأصحابه، ﴿وَآكثَرُهُمُ الْفٰسِقُونَ﴾ المتمردون في الكفر.

﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾: إِلَّا ضَرَّرًا مُقْتَصِرًا عَلَى أَذًى، بِقَوْلٍ مِنْ طَعْنٍ فِي الدِّينِ، أَوْ تَهْدِيدٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ. ﴿وَإِنْ يُقْتَلُوا يَكْفُرُوا بِالْأَذْبَارِ﴾ منهزمين، وَلَا يَضُرُّوكُمْ بِقَتْلِ أَوْ أَسْرِ. ﴿ثُمَّ لَا يُضُرُّونَ﴾: ثُمَّ لَا يَكُونُ لَهُمْ نَضْرٌ مِنْ أَحَدٍ، وَلَا يُمْنَعُونَ مِنْكُمْ.

قوله: (لَكَانَ لَهُمْ مِنَ الرِّيَاسَةِ) «هُم»: خَيْرٌ «كَانَ»، وَالْأَسْمُ: «مَا هُوَ خَيْرٌ»، وَ«مِمَّا آثَرُوا»: مُتَعَلِّقٌ بِخَيْرٍ، وَ«مِنَ الرِّيَاسَةِ وَالْأَتْبَاعِ»: بَيَانٌ مَا آثَرُوا، وَالْمَعْنَى: بِمَا هُوَ خَيْرٌ الْإِيْمَانِ أَي: لَكَانَ الْإِيْمَانُ خَيْرًا لَهُمْ مِمَّا هُمْ عَلَيْهِ، كَمَا قَدَّرَهُ أَوْلًا.

قوله: (بِمَا وَعَدُوهُ عَلَى الْإِيْمَانِ مِنْ إِيْتَاءِ الْأَجْرِ مَرَّتَيْنِ)، لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَكْفُرُوا بِالَّذِينَ ءَامَنُوا أَتَقُوا اللَّهَ وَءَامَنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الحديد: ٢٨] أَي: الَّذِينَ آمَنُوا بِمُوسَى وَعِيسَى آمَنُوا بِمُحَمَّدٍ ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ﴾: نَصِيْبَيْنِ ﴿مِنْ رَحْمَتِهِ﴾، أَي: أَجْرَيْنِ، وَقَوْلُهُ ﷺ: «ثَلَاثَةٌ لَهُمْ أَجْرَانِ: رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ» الْحَدِيثُ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (١).

(١) من قوله: «قوله: بما وعدوه» إلى هنا أثبتناه من (ط).

وفيه تثبيت لمن أسلم منهم؛ لأنهم كانوا يؤذونهم بالتلهي بهم، وتوبيخهم وتضليلهم، وتهديدهم بأنهم لا يقدرُونَ أن يتجاوزوا الأذى بالقولِ إلى ضررٍ يُبالي به مع أنه وَعَدَهُم الغلبة عليهم، والانتقام منهم، وأن عاقبة أمرهم الخذلان والذل.

فإن قلت: هلا جَزَمَ المعطوف في قوله: ﴿ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾! قلت: عدل به عن حُكْم الجزاء إلى حُكْم الإخبارِ ابتداءً، كأنه قيل: ثم أخبركم أنهم لا يُنصَرُونَ. فإن قلت: فأَيُّ فَرْقٍ بين رَفَعِهِ وَجَزَمِهِ في المعنى؟ قلت: لو جَزَمَ لكانَ نَفْيُ النَّصْرِ مقيداً بمقاتلتهم، كتولية الأدبار، وحين رَفَعِ كَانِ نَفْيُ النَّصْرِ وعداً مطلقاً، كأنه قال: ثم سأئهم وقصّتهم التي أخبركم عنها، وأبشركم بها بعد التولية أنهم مَحْدُولُونَ مُتَنَفِّينَ عنهم النَّصْرَ والقوة، لا ينهضون بعدها بجناح، ولا يستقيم لهم أمر.

قوله: (وتوبيخهم وتضليلهم) في نسخة المعزّي: «وتوبيخهم»، بالرفع: عطف على: «وفيه تثبيت»، وفي نسخة الصمصام بالجر: عطف على «التلهي»، والضمير في «توبيخهم وتضليلهم وتهديدهم» عائد إلى «من أسلم»، والباء في «بأنهم» متعلق بقوله: «تثبيت»، وعلى تقدير الرفع: الضمير في الثلاثة للكفار، والباء متعلق بقوله: «تهديدهم»، والجر^(١) ليس بالوجه، لأنه لا معنى لتعلق «بأنهم» بتهديدهم، إلا أن يقال: إنه متعلق^(٢) بتثبيت أيضاً، والتضليل: هو النسبة إلى الضلال، والحاصل: أن الآية الأولى سيقّت لبيان أن أهل لكتاب فرقتان، منهم المؤمنون وأكثرهم الفاسقون، وحيء بقوله: ﴿لَنْ يَنْصَرُوكُمْ إِلَّا آذَى﴾ الآية؛ مُسْتطَرِّداً لذكُرهم، يعني: أن شأن أهل الكتاب مع المؤمنين قاطبة محاولة الإضرار التي لا طائل تحتها في المال، وقصد المقاتلة التي الدبرة فيها عليهم. وأدمج فيه إِمَّا تثبيت مَنْ أسلم منهم وحده إذا روي «توبيخهم» بالجر، وإِمَّا توبيخ مَنْ تَمَرَّدَ في الفسق مع تثبيت مَنْ أسلم إذا روي بالرفع، والإشارة إلى الإدماج بقوله: «فيه».

(١) في (ط): «والرفع».

(٢) في (م): «أيضاً» مقحمة قبل «متعلق».

وكان كما أخبر من حال بني قريظة والنضير وبني قينقاع ويهود خيبر. فإن قلت: فما الذي عطف عليه هذا الخبر؟ قلت: جملة الشرط والجزاء، كأنه قيل: أخبركم أنهم إن يقاتلوكم ينهزموا، ثم أخبركم أنهم لا ينصرون. فإن قلت: فما معنى التراخي في ﴿ثُمَّ﴾؟ قلت: التراخي في المرتبة؛ لأن الإخبار بتسليط الخذلان عليهم أعظم من الإخبار بتوليهم الأدبار. فإن قلت: ما موقع الجملتين، أعني: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ﴾ و﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ﴾؟ قلت: هما كلامان واردان على طريق الاستطراد عند إجراء ذكر أهل الكتاب، كما يقول القائل: وعلى ذكر فلان؛ فإن من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ. ولذلك جاء من غير عاطف.

قوله: (لأن الإخبار بتسليط الخذلان عليهم أعظم من الإخبار بتوليهم الأدبار)، الانتصاف: هذا من الترقى: وعدهم بتولية عدوهم الأدبار عند المقاتلة، ثم ترقى فوعد أنهم لا ينصرون مطلقاً، وزيد في الترقى بدخول ﴿ثُمَّ﴾ بتراخي الرتبة، كأنه قال: ثم هاهنا ما هو أعلى في الامتنان أنهم لا ينصرون البتة^(١).

قوله: (وعلى ذكر فلان): حال، أي: والحال أن القائل مشتمل كلامه على ذكر شخص، كما إذا كان عمرو في حكاية زيد بأنه يصلح له أن يفعل كذا، ثم سنع له كلام آخر لزيد، فقال: فإن من شأنه كَيْتَ وكَيْتَ، وكذا أنه عز شأنه أورد ذكر أهل الكتاب وأتهم إن آمنوا كان خيراً لهم، وأن منهم المؤمنين وأكثرهم متمرّدون، استطرد حكاية حالهم مع المسلمين وطعنهم في دينهم ومقاتلتهم معهم، وذلك لما رأى من التفات خاطر المسلمين.

أما بيان النظم فهو أن قوله: ﴿وَلَوْ أَمَّنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ وما يتصل به، إلى قوله: ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ عطف على جملة أحوال المؤمنين من قوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ على سبيل التقابل، ألا ترى كيف وصف بعضهم الذين امتازوا منهم وانخرطوا في زمرة المؤمنين بقوله: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠١).

قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴿﴾ بما وصفَ المؤمنينَ من الأمرِ بالمعروفِ والنهيِّ عن المنكرِ
والإيمانِ باللهِ واليومِ الآخرِ؟ فإذا المرادُ بالإيمانِ باللهِ: الإيمانُ المعتبرُ عند المؤمنينَ، لا إيمانهم،
لأنهم لا يؤمنون باللهِ حتَّى الإيمانِ ولا باليومِ الآخرِ كما سبقَ في أوّلِ البقرة، والمرادُ بالخيرِ في
قوله: خَيْرًا لَهُمْ مِمَّا هُمْ: ما هو عليه المسلمونَ، وبالشرِّ: ما هو عليه اليهودُ، لأنَّ ﴿خَيْرًا﴾
يقضي المفضلَ والمفضلَ عليه، ولهذا^(١) قال: لكانَ الإيمانُ خيراً لهم ممَّا هُمْ عليه، وما هو عليه
المؤمنونَ: هو تعاطي مكارمِ الأخلاقِ، والعزَّةُ والنصرةُ والفتوحُ في البلادِ، وحسنُ الأحذوثِ
في الدنيا، والرِّفقى عند الله في العقبى، وما عليه اليهودُ: مُزاولةُ رذائلِ الأخلاقِ من المكرِ
والخدعةِ والدهاءِ، وضربُ الذلَّةِ والمسكنةِ عليهم في الدنيا، واستحقاقُ غضبِ الله ونكاله في
العقبى، فقوله: ﴿مِنْهُمْ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ تفصيلٌ لأصنافهم، وقوله:
﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ إلى قوله: ﴿وَكَانُوا يَمْتَدُونَ﴾، وقوله: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ
اللَّهِ﴾ الآية، تفصيلٌ لأحوال الطائفتينِ منهم، وإنا أعادَ ذكرَ الطائفةِ المؤمنةِ منهم بقوله: ﴿مِنْ
أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ ثم رتبَ عليه^(٢) بيانَ أحوالهم لطولِ الكلامِ، ونحَصَّ من أحوالِ
الفسقةِ ما اختصَّ بالمؤمنينَ من قوله: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى﴾ لأنَّ الخطابَ مع المؤمنينَ،
فذكرَ من دَعَلِهِم وخُبِيهِم ما أرادوا بالمؤمنينَ من الأذى على سبيلِ الاستئنافِ، لأنَّ «لن» في
التنقي، واستعماله في جوابِ مُنْكَرٍ نظيرةُ «إن» في الإثباتِ، فظهرَ أنَّ قوله: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ
وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ كلمةٌ جامعةٌ حائزةٌ لجميعِ أنواعِ الخيراتِ دُنياً
وعقبى، ولذلك علَّلَ خَيْرِيَّةَ هذه الأمةِ بها على سائرِ الأممِ وفاقتَ عليها بها. وفيه: أنَّ الأمرَ
بالمعروفِ والنهيِّ عن المنكرِ من أعلى مناصبِ مَنْ لَهُ العزَّةُ والسُّلطانُ مِنَ الأنبياءِ والمرسلينَ
والخلفاءِ الراشدينَ، لا مَنْ ضُرِبَتْ عليهمُ الذلَّةُ والمسكنةُ، واللهُ أعلمُ.

(١) قوله: «ولهذا» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «عليهم».

[ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ أَنْ مَا تُلْفَعُوا إِلَّا بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلِ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُ وَيُضَيَّبُ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿١١٢﴾]

﴿بِحَبْلِ مِنَ اللَّهِ﴾ في محلِّ النصبِ على الحالِ بتقدير: إلا معتصمين، أو مُتَمَسِّكِينَ، أو متلبّسين بحبلٍ من الله، وهو استثناءٌ من أعمِّ عامِّ الأحوال، والمعنى: ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ في عامّةِ الأحوالِ إلا في حالِ اعتصامِهم بحبلِ الله وحبلِ الناسِ، يعني: ذمّة الله وذمّة المسلمين، أي: لا عزَّ لهم قطُّ إلا هذه الواحدة، وهي التجاؤهم إلى الذمّة لما قبلوه من الجزية.

قوله: (وهو استثناءٌ من أعمِّ عامِّ الأحوال)، وعُزِّيَ إلى المصنّف أنه قال: الاستثناءٌ من أعمِّ العامِّ نحو قولك: ما رأيتُ إلا زيدا، والمرادُ بأعمِّ العامِّ: ما لا أعمُّ منه، وهو الشيءُ، كأنك قلتَ: ما رأيتُ شيئاً إلا زيدا، فهذا الاستثناءُ يقعُ في جميعِ مقتضياتِ الفعل، أعني: فاعله ومفاعيله وما شُبِّهَ بها، فقولك: «إلا زيدا» مستثنى من أعمِّ عامِّ المفعولِ به، وكذلك: ما لقيتهُ إلا ركباً: استثناءٌ من أعمِّ عامِّ أحواله، وما ضُرِبَتْهُ إِلَّا تَأْدِيباً، مستثنى من أعمِّ عامِّ أعراضه^(١)، والإضافةُ في قوله: «من أعمِّ عامِّ الأحوال» مثلُ إضافةِ «حبُّ زمانه» إلى مَنْ لا زمانَ له، وإِنَّمَا لَهُ المضافُ الذي هو الحُبُّ لا غير، كما تقولُ: «ابنُ قَيْسِ الرُّقِيَّاتِ» بإضافةِ «قَيْسِ» إلى «الرُّقِيَّاتِ»، في أن الغرضُ إضافةُ «الابنِ» إلى «الرُّقِيَّاتِ»؛ لأنَّ قَيْساً ما شَبَّ بِالرُّقِيَّاتِ، وإِنَّمَا المُشَبَّبُ بِهِنَّ ابْنُهُ، ولا طريقَ إلى ذلك إلا بذكرِ المضافِ والمضافِ إليه جميعاً.

قوله: (يعني ذمّة الله وذمّة المسلمين)، الراغب: إِنَّمَا أعادَ ذَكَرَ الحَبْلَ وَفَصَّلَ ولم يَقُلْ: بِحَبْلَيْنِ؛ لأنَّ الكافرَ يَحْتَاجُ إلى حَبْلَيْنِ، أي: عَهْدَيْنِ: عهدٍ من الله، وهو أن يكونَ من أهلِ الكتاب، وإلا لم يكنْ مُقْرَأً على دينِهِ بالذمّة، ثُمَّ يَحْتَاجُ إلى حَبْلِ مِنَ النَّاسِ، أي: أمانٍ وعهدٍ يَبْذُلُونَهُ، والناسُ هاهنا خاصٌّ بالمسلمين^(٢).

(١) في (ط): «أعراضه».

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني»، (٢: ٨٠٠-٨٠١)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص ٢١٧.

﴿وَيَأْتُو وَيَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ﴾ استوجبوه.

قوله: ﴿وَيَأْتُو وَيَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ﴾: استوجبوه، الراغب: أصل البؤاء: مساواة الأجزاء في المكان، خلاف النسب الذي هو: مُنَافَاةُ الأجزاء، يقال: مكانٌ بؤاءٌ: إذا لم يكن نائياً بنازله، وبؤأتُ له مكاناً: سويتُهُ، وبؤأتُ الرُمحَ: هيأتُ له مكاناً ثم قصدتُ الطَّعْنَ به، وقال ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّداً فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(١).

ويُستعملُ البؤاءُ في مُراعاةِ التَّكافؤِ في المُصَاهَرَةِ والقِصَاصِ، فيقال: فلانٌ بؤاءُ فلانٍ: إذا ساواه، وقوله تعالى: ﴿فَقَدْ بَاءَ يَغْضَبُ مِنَ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ١٦] أي: حَلَّ مُبِوًّا، أو معهُ غَضَبُ اللهِ، أي: عقوبته.

وقوله: ﴿يَغْضَبُ﴾: في محلِّ الحالِ، نحو: خَرَجَ سَيْفَهُ. واستعمالُ «باء» تَنْبِيهُ أَنْ مَكَانَهُ المُوَافِقَ يَلْزَمُهُ فِيهِ غَضَبُ اللهِ، فكيفَ غيرُهُ مِنَ الأَمْكِنةِ!

ونظيره: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿أَنْ تَبُوءَ بِإِذْنِي وَإِثْمِكَ﴾ [المائدة: ٢٩] أي: تُقِيمُ هَذِهِ الحَالَةَ، قال الشاعرُ:
أُنْكَرْتُ بِاطْلَها وَبُؤْتُ بِحَقِّها^(٢)

وقولُ مَنْ قال: «أَقْرَزْتُ بِحَقِّها» فليس تفسيره بحسبِ مقتضى اللَّفْظِ.
والباءُ: كنايةٌ عن الجِماعِ.

وحُكِيَ عن خَلْفِ الأَحْمَرِ أَنَّهُ قال في قولِهِم: حَيَّاكَ اللهُ وَيَيَّاكَ، أصلُهُ: بَوَّأَكَ مَنزِلاً، فغَيَّرَ لَازِدِواجِ الكلامِ كما غَيَّرَ جَمْعُ الغَدَاةِ في قولِهِم: آتِيهِ بِالغَدَايا والعِشايا^(٣).

(١) أخرجه البخاري (١١٠) ومسلم (٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) للبيد في «ديوانه»، ص ١٧٨. وتماثه:

عندي ولم تفخر علي كرامها

(٣) «مفردات القرآن»، ص ١٥٨-١٥٩.

﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ﴾ كما يُضْرَبُ الْبَيْتُ عَلَى أَهْلِهِ، فهم ساكنون في المسكنة غير ظاعنين عنها. وهم اليهودُ عَلَيْهِمُ لعنةُ الله و غضبه. ﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى ما ذُكِرَ من ضَرْبِ الدَّلَّةِ والمسكنةِ والبواءِ بغَضَبِ الله، أي: ذلك كائنٌ بسببِ كفرهم بآياتِ الله وقتلِهِمُ الأنبياء.

ثم قال: ﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا﴾، أي: ذلك كائنٌ بسببِ عصيانهم الله واعتدائهم لحدوده؛ ليعلم أن الكفرَ وحده ليس بسببٍ في استحقاقِ سَخَطِ الله، وأنَّ سَخَطَ الله يُسْتَحَقُّ بركوبِ المعاصي، كما يُسْتَحَقُّ بالكفر، ونحوه: ﴿مِمَّا خَطِيئَتِهِمْ أُغْرِقُوا﴾ [نوح: ٢٥]، ﴿وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّوا وَقَدْ هُمُوعَتَهُ وَأَكَلَهُمُ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ١٦١].

قوله: (كما يُضْرَبُ الْبَيْتُ عَلَى أَهْلِهِ) أي: شُبِّهَتِ المسكنةُ بِالْقُبَّةِ تشبيهاً بليغاً، ثم أُدخِلتِ المسكنةُ في جنسها، ثم خِيلَتْ أَنَّهَا هِيَ، ثم جُعِلتِ تلك القُبَّةُ الْمُتَخَيَّلَةُ مَضْرُوبَةً عَلَيْهِمْ كما تُضْرَبُ الْحَيْمَةُ عَلَى أَهْلِهَا، فهم ساكنون فيها، ففي الكلامِ استعارةٌ مَكْنِيَّةٌ، ويدلُّ عليه قوله: «كما يُضْرَبُ الْبَيْتُ عَلَى أَهْلِهِ»، لأنَّ الاستعارةَ مسبوقةً بالتشبيه، وقد سبقَ تمامُ تقريره في البقرة، وليس بكنايةٍ كما ذهبَ إليه وهمُ أكثرِ الناسِ، وأنه من بابِ قوله:

إِنَّ السَّاحَةَ وَالْمُرُوءَةَ وَالنَّدَى
فِي قُبَّةِ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحُشْرَجِ^(١)

قوله: (لِيُعْلَمَ أَنَّ الْكُفْرَ) إلى قوله: (وَأَنَّ سَخَطَ الله يُسْتَحَقُّ بِرُكُوبِ المعاصي) قلتُ: دلالةُ الآيةِ أَنَّ ضَرْبَ الدَّلَّةِ والمسكنةِ والبواءِ بغَضَبِ الله سببها الكُفْرُ بآياتِ الله، وسببُ ذلك اعتداؤهم وعصيانهم، وليس فيه أن سَخَطَ الله بمجردِ ركوبِ المعاصي. نعم، إنَّها تؤدِّي إلى ذلك في بعض الأحوال، قال القاضي: الإصرارُ على الصغائرِ يُفضي إلى الكبائرِ، والاستمرارُ عليها يؤدِّي إلى الكُفْرِ^(٢).

(١) لزياد الأعجم. وقد سبق تحريجه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٨٠).

[لَيْسُوا سَوَاءً مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ * يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُسْرِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُولَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ * وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَنْ تُغْنِي عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١١٦-١١٣﴾]

الضمير في ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾ لأهل الكتاب، أي: ليس أهل الكتاب مستوين.
وقوله: ﴿مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ كلامٌ مستأنفٌ لبيان قوله: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً﴾، كما وقع قوله: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١٠] بياناً لقوله: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾. ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ مستقيمة: عادلة، من قولك: أقمْتُ العودَ فقام، بمعنى: استقام، وهم الذين أسلموا منهم. وعبرَ عن تهجدهم بتلاوة القرآن في ساعات الليل مع السجود؛ ...

وقلتُ: أما قوله: ﴿مِمَّا خَطَبْتَهُمْ أَغْرَبُوا﴾ [نوح: ٢٥] فيمن باب التعريض، وكذا قوله: ﴿وَأَخَذَهُمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْبَهُمْ أَمْوَالُ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ١٦١]؛ لأنها نازلة في اليهود تحويفاً للمسلمين لئلا يتصفوا بصفة الكفرة واليهود ومنعاً لهم بارتكابها، وهذه الآية هاهنا محمولة على أحد الوجهين المذكورين في البقرة، وهو أن لفظة ﴿ذَلِكَ﴾ غير مكررة، وإذا جعل مكرراً كما سبق في البقرة، كان التقدير: ذلك الضرب بسبب عصيانهم وتعديهم^(١) حدود الله مع كفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء.

قوله: ﴿أُمَّةٌ قَائِمَةٌ﴾ مستقيمة) قال الزجاج: حقيقة معنى ﴿قَائِمَةٌ﴾: مستقيمة، ذكرها الأخفش، أي: ذو أمة قائمة، والأمة: الطريقة، من أمت الشيء: إذا قصدته. المعنى: لا يستوي الذين قتلوا الأنبياء بغير حق والذين يتلون آيات الله وهم ذوو طريقة مستقيمة^(٢).

(١) في (ط): «واعتدائهم».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٥٨).

لأنه أبيضٌ لما يفعلون، وأدُلُّ على حسنِ صورة أمرهم. وقيل: عنى صلاةَ العشاء؛ لأنَّ أهلَ الكتابِ لا يُصلُّونها. وعن ابنِ مسعودٍ رضي اللهُ عنه: أآخرُ رسولِ الله ﷺ صلاةَ العشاء، ثمَّ خرجَ إلى المسجد، فإذا الناسُ ينتظرونَ الصلاة، فقال: «أما إنه ليسَ من أهلِ الأديانِ أحدٌ يذكرُ اللهَ في هذه الساعةِ غيرُكم»، وقرأ هذه الآية.

وقوله: ﴿يَتَلَوْنَ﴾ و﴿يُؤْمِنُونَ﴾ في محلِّ الرَّفْعِ: صفتانِ لـ ﴿أُمَّةٌ﴾، أي: أمةٌ قائمةٌ تالونَ مؤمنونَ، وصفهم بخصائصٍ ما كانت في اليهودِ من تلاوةِ آياتِ الله باللَّيْلِ ساجدين، ومن الإيَّانِ بالله؛ لأنَّ إيمانهم به كلاً إيمانٍ؛ لإشراكهم به عَزِيْراً، وكفرهم ببعضِ الكتبِ والرَّسْلِ دونَ بعض، ومن الإيَّانِ باليومِ الآخرِ؛ لأنهم يصفونَه بخلافِ صفته، ومن الأمرِ بالمعروفِ والنهيِّ عن المنكرِ؛ لأنهم كانوا مدهانين، ومن المسارعةِ في الخيراتِ؛

قوله: (لأنه أبيضٌ) أي: المذكورُ من التلاوةِ مع السُّجودِ وتخصيصِ الوقتِ على سبيلِ الكِنَايةِ الإيَّانِيَّةِ، والتعبيرُ به عن التهجدِ أبيضٌ مما لو قال: أمةٌ يتَهَجَّدونَ، لما في ذكرِهما وذكرِ اللَّيْلِ تصويرٌ تلكِ الحالةِ في أحسنِ صورة، فكانه دعوى الشيءِ بالبرهانِ.

قوله: (وعن ابنِ مسعود) الحديث. أخرجهُ أحمدُ بنُ حنبلٍ في «مُسْنَدِهِ»^(١)، وقريبٌ منه عن البخاري^(٢).

قوله: (من تلاوةِ آياتِ الله باللَّيْلِ ساجدين) هذا التقديرُ يؤذَنُ بأنَّ قوله تعالى: ﴿وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾: حالٌ من الضميرِ في ﴿يَتَلَوْنَ﴾، وقوله فيما سبق: «بتلاوةِ القرآنِ في ساعاتِ اللَّيْلِ مع السُّجودِ»، مُشعِرٌ بالعطفِ، ولعلَّ الذي عليه التحويلُ، لتكثيرِ التصويرِ وتصحيحِ المعنى: العطفُ.

قوله: (كلاً إيمانٍ) وهو كما سبق في أوَّلِ الكتابِ، وإلا كان فعلاً كلاً فعلٍ، قيل: «لا» ليستَ بنافيةً للجنسِ؛ لأنَّها لو كانت للجنسِ لما تمَّ الكلامُ بهذا القَدْرِ.

(١) «مسند أحمد» (٣٧٦٠) بإسنادٍ صحيح.

(٢) «صحيح البخاري» (٥٤٢).

لأنهم كانوا متباطئين عنها غير راغبين فيها - والمسارة في الخير: فرط الرغبة فيه - لأن من رغب في الأمر سارع في توليه والقيام به، وأثر الفور على التراخي.

﴿ وَأُولَئِكَ ﴾ الموصوفون بما وُصفوا به ﴿ مِنْ ﴾ جملة ﴿ الصَّالِحِينَ ﴾: الذين صلحت أحوالهم عند الله، ورضيهم واستحقوا ثناءه عليهم. ويجوز أن يريد بالصلحين المسلمين. ﴿ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾، لما جاء وصف الله عزَّ وعلا بالشكر في قوله: ﴿ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ ﴾ [التغابن: ١٧] في معنى توفية الثواب - نفى عنه نقيض ذلك.

قوله: (الذين صلحت أحوالهم عند الله ورضيهم واستحقوا ثناءه عليهم)، وهو من قوله تعالى: ﴿ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ ﴾ [الأحقاف: ١٥]، أعلم أن الصلاح هو: وجود^(١) الشيء على حال استقامته وكونه مستفعا به، وإنما فسّر ﴿ الصَّالِحِينَ ﴾ هاهنا بهذه المعاني لأنه موجب للصفات المذكورة من قبل، والإيدان بالإيجاب توسط أولئك؛ لأنه أعلم أن ما بعده جدير بمن قبله لاكتسابه ما يوجب، فالتعريف في ﴿ الصَّالِحِينَ ﴾^(٢) للجنس، أي: الكاملين فيه، وعلى الوجه الآتي: للعهد.

قوله: ﴿ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ قال المصنف: ﴿ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ ﴾ تعريض بكفرانهم نعمته، وأنه تعالى لا يفعل مثل فعلهم، وجيء به على لفظ المبني للمفعول لأمرين: لتزويه عن إسناد الكفران إليه، كقوله تعالى: ﴿ وَأَنَا لَا نَدْرِي أَشَرٌّ أُرِيدَ بِمَنْ فِي الْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن: ١٠]، وليأتي به على لفظ الكبرياء والعظمة، نحو: ﴿ قِيلَ يَا أَرْضُ أَبْلَعِي مَاءَكَ ﴾ [هود: ٤٤].

قوله: (نقيض ذلك) يعني: لا يجوز أن يُضاف إلى الله تعالى الكفران؛ لأنه ليس لأحد عليه نعمة حتى يكفره، لكن لما وُصف سبحانه وتعالى بالشكور في تلك الآية، والشكور: مجاز عن توفية الثواب^(٣)، نفى عنه سبحانه وتعالى على سبيل المشاكلة الكفران الذي هو مجاز عن تنقيص الثواب.

(١) في (ي): «موجود».

(٢) من قوله: «هاهنا بهذه المعاني» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) وهو الذي جزم به الزجاجي في «اشتقاق أسماء الله»، ص ٨٧، وفي المسألة خلاف طويل.

فإن قلت: لم عُدِّي إلى مفعولين و«شكر» و«كفر» لا يتعديان إلا إلى واحد، تقول: شكر النعمة وكفرها؟ قلت: ضُمنَ معنى الحرمان، فكأنه قيل: فلن تُحرموه، بمعنى: فلن تُحرّموا أجزاءه. وقرئ ﴿يَفْعَلُوا﴾ و﴿يُكْفِرُوهُ﴾ بالياء والتاء. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ بشارة للمتقين بجزيل الثواب، ودلالة على أنه لا يفوز عنده إلا أهل التقوى.

[مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرَثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتَهُ وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنفُسُهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿١١٧﴾]

الصّر: الريح الباردة، نحو: الصّر صر، قال:

لا تعدلنّ أناويين تضرهم
نكباء صر بأصحاب المحلات

قوله: (وَقُرِئَ ﴿يَفْعَلُوا﴾ و﴿يُكْفِرُوهُ﴾ بالياء والتاء)، بالياء التحتانية: حَزْرَةٌ والكِسَائِيُّ وَحَفْصٌ، والباقون بالتاء^(١).

قوله: (بشارة للمتقين ... ودلالة على أنه لا يفوز عنده إلا أهل التقوى) يعني: في إيراد العلم بعد الأعمال المذكورة بشارة؛ لأن الله تعالى إذا عَلِمَ منهم أحوالهم ومجاهدتهم فيها^(٢) لا يضيع أجرهم فيؤفقيهم بأحسن ما عملوا، وفي وضع ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ موضع المضمّر إشعاراً بالعلية وإيدان بأنه لا يفوز عنده إلا أهل التقوى.

قوله: (لا تعدلنّ أناويين) البيت^(٣): لا تعدلن: لا تُسَوِّينَ، والأناويي: الغريب البعيد الدار، والنكباء: الريح الشديدة، والصّر: الريح الباردة، والمحلات: الماعون مثل: الفأس والقدر والدلو وغيرها، يقول: لا تُسَوِّينَ الغُرباءَ الفقراء الذين لا منزل لهم ولا دينار تُكنّهم من البرد والرياح بأصحاب الديار والمنازل والأثاث، روى^(٤) الجوهري: «لا يُعدلن» بالياء، على ما لم يُسمِّ فاعله، و«الأناويون» بالرّفع.

(١) انظر: النشر في القراءات العشر (٢: ٢٤١).

(٢) في (ط): «فيها».

(٣) ذكره الجوهري في «الصحاح» (٦: ٢٢٦٣).

(٤) قوله: «روى» ساقط من (ط).

كما قالت ليلي الأخيلية ترثي توبة:

ولم يغلب الخضم الألد ويملاً الـ جفان سديفاً يوم نكباء صرصر

فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ﴾؟ قلت: فيه أوجه: أحدهما: أنّ الصرّ في صفة الريح بمعنى الباردة، فوصف بها القرّة بمعنى: فيها قرّة صرّ، كما تقول: بردّ بارد، على المبالغة. والثاني: أنّ يكون الصرّ مصدرًا في الأصل، بمعنى البرد، فجاء به على أصله.

قوله: (ولم يغلب الخضم) البيت^(١)، ترثي ليلي صاحبها توبة بن الحمير، وقيل: الصواب: «يغلب» و«يملاً» بالياء^(٢)؛ لأن ما قبله:

كأن فتى الفتيان توبة لم ينيخ بنجد، ولم يطلع على المتغور

وأجيب أن الالتفات أبلغ.

لم ينيخ، من: أناخ البعير، والألد: الشديد الخصومة، والجفنة: القصة، والجمع جفئات وجفان، والسديف: قطع السنام، تعدد مناقبه في الندبة.

قوله: (فما معنى قوله: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ﴾) يعني: إذا كان الصرّ بمعنى الريح الباردة فكيف معنى قوله: ﴿فِيهَا صِرٌّ﴾، إذ يصير المعنى: ريح فيها ريح باردة؟

قوله: (فوصف بها القرّة) أي: هي صفة موصوف محذوف ووصف بها للمبالغة، وهو من الإسناد المجازي، كقولهم: جدّ جدّه.

قوله: (قرّة)، النهاية: القرّ: البرد، ويوم قرّ، بالفتح، أي: بارد.

قوله: (على أصله) أي: الصرّ في الأصل: مصدر بمعنى البرد مطلقاً، ثم سمي به الريح الباردة، فلمع هنا الأصل.

(١) «ديوان ليلي الأخيلية»، ص ٧٢.

(٢) وكذا هو في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه أيضاً، لكن في نص «الكشاف» من (ط): «تغلب» و«تملاً».

والثالث: أن يكون من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]،
ومن قولك: إِنْ ضَيَّعَنِي فَلَانَ ففِي اللَّهِ كَافٍ وَكَافِلٌ قَالَ:

وفي الرَّحْمَنِ لِلضُّعْفَاءِ كَافِي

قوله: (مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]) أي:
أنهُ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ، انْتَرَعَ مِنَ الرِّيحِ البَارِدَةِ شَيْءٌ يَسْمَى صِرَاءً، وَالصَّرُّ هُوَ الرِّيحُ نَفْسُهُ.
قوله: (وفي الرَّحْمَنِ لِلضُّعْفَاءِ كَافِي)، أوله:

لقد زاد الحياة لي حُبًّا	بناتي أتهنن من الضعاف
خافة أن يذفن السم بعدي	وأن يشربن رنقا بعد صافي
وأن يعرّين إن كيسي الجوّاري	فتنبو العين عن كرم عجاف
ولولاهن قد سومت مهري	وفي الرحمن للضعفاء كاف ^(١)

قائله رجلٌ من بني تميم اللات بن ثعلبة^(٢)، نُدبَ للخروجِ مع أبي بلالِ بنِ مرداسٍ،
فمنَعته الشَّفَقَةُ على بناتِهِ، أي: إنَّ حُبِّي الحياةَ وتخلّفي عن الغزوِ لهؤلاءِ البناتِ لأنّي إن قُتِلتِ
لم يبقَ من يكسبُ هُنَّ، فعرّينَ وجعّينَ، ونبتَ عينُ من يتزوَّجهنَّ عنهنَّ، ولولاهنَّ سومتُ
مهري للغزو، أي: جعلتُ عليه علامةً، والرُّنقُ: كدُّ الماءِ، من كرمِ عجافٍ، يقال: رجلٌ
كرمٌ، وقومٌ كرمٌ، ونسوةٌ كرم^(٣).

الانتصاف: هذا الوجه أحسن الوجوه؛ لأنك إذا قلت مثلاً: ففي عمرو بعد الله كافٍ،

(١) البيتان الثالث والرابع ساقطان في (ط).

(٢) اختلف في نسبة هذه الأبيات، فقيل: هي لعمران بن حطان، كما في «الأغاني» (١٨-١١٣)، وقيل:

لأبي خالد القناني، كما في «لسان العرب» (كرم).

(٣) انظر: «أساس البلاغة» (كرم).

شُبَّهَ ما كانوا ينفقونَ من أموالهم في المكارمِ والمفاخرِ وكسبِ الثناءِ وحُسنِ الذكرِ بينَ الناسِ - لا يبتغونَ به وجهَ الله - بالزُّرعِ الذي حَسَّه البردُ فذهبَ حُطامًا. وقيل: هو ما كانوا يتقربونَ به إلى الله مع كفرهم. وقيل: ما أنفقوا في عداوةِ رسولِ الله ﷺ فضاعَ عنهم؛ لأنهم لم يبلغوا بإنفاقِهِ ما أنفقوه لأجله. وشُبَّهَ بحرثِ قومِ ظلموا أنفسهم،

فكانَ نِكْرَةً مجرَّدةً منَ القيودِ المُشخَّصةِ المُخصَّصةِ، ثُمَّ جعلتَ عمراً المُعينَ محلاً له، وشخَّصتَ المُطلقَ المُجرَّدَ بهذا المُعينِ، وهي طريقةٌ صحيحةٌ، إذ المُطلقُ بعضُ المقيَّدِ^(١).

قوله: (الذي حَسَّه) أي: استأصله، النَّهْيَةُ: في الحديث: «حُسُّوهم» أي: استأصلوهم قتلاً، وحَسَّ البردُ الكلاً: إذا أهلكه واستأصله^(٢).

قوله: (وقيل: ما أنفقوا في عداوةِ رسولِ الله ﷺ). إنَّها قدَّرَ الوجوهَ لأنَّ قوله: ﴿ما يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَوةِ﴾ فيه شيوغٌ يَحْتَمِلُ المذكورات.

قوله: (فضاعَ عنهم؛ لأنهم لم يبلغوا بإنفاقِهِ ما أنفقوه لأجله). «ما أنفقوا»: مفعولٌ «لم يبلغوا»، وهو مترتبٌ على الوجَّهينِ الأخيرينِ لا الأوَّلِ لما كانَ يحصلُ لهم من حُسنِ الثناءِ وجميلِ الذِّكرِ، والوجهُ هو الأوَّلُ، وهو أن يكونَ في المكارمِ والمفاخرِ؛ لأنَّ قوله: ﴿في هَذِهِ الْحَيَوةِ الدُّنْيَا﴾ تعريضٌ بأنَّ النفقةَ لم تكنْ لوجهِ الله وطلبِ مَرْضاتِهِ، أي: جعلوا مكانَ النفقةِ وظرفها هذه الهواةَ الحقيرةَ التي تُشاهد، وأبوا أن تكونَ في مَرْضاةِ الله فتكونَ كحَيَّةِ ﴿أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةٌ حَبَّةٌ وَاللَّهُ يُضْعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾، ولذلك خابَ سَعْيُهُمْ وبطلَ عملُهُمْ ﴿فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾.

قوله: (وشُبَّهَ بحرثِ قومٍ): عطفٌ على قوله: «شُبَّهَ ما كانوا يُنْفِقُونَ» على طريقةِ التسميمِ وإعادةِ اللفظِ لإناطةٍ معنَى آخَرَ، يعني: ما اكتفى بتشبيهِه النفقةَ بالزُّرعِ الذي ذهبَ حُطامًا،

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠٣).

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ﴾ [آل عمران: ١٥٢]. قال ابنُ عطية في «المحرر الوجيز»، ص ٣٦٩: والحسُّ: القتلُ الذريع. يقال: حَسَّهُم: إذا استأصلهم قتلاً.

فَأَهْلِكَ عَقُوبَةً لَهُمْ عَلَىٰ مَعَاصِيهِمْ؛ لَأَنَّ الْإِهْلَاكَ عَنْ سَخَطٍ أَشَدُّ وَأَبْلَغُ [فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ قَالَ: ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ، وَلَمْ يَقْتَصِرْ بِقَوْلِهِ: أَصَابَتِ الْحَرْثُ أَوْ أَصَابَتِ حَرْثَ قَوْمٍ؟ قُلْتَ: لَأَنَّ الْغَرَضَ تَشْبِيهُهُ مَا يُنْفِقُونَ بِشَيْءٍ يَذْهَبُ عَلَى الْكَلِيَّةِ حَتَّى لَا يَبْقَى مِنْهُ شَيْءٌ، وَحَرْثُ الْكَافِرِينَ الظَّالِمِينَ هُوَ الَّذِي يَذْهَبُ عَلَى الْكَلِيَّةِ لَا مَنَفَعَةَ لَهُمْ فِيهِ، لَا فِي الدُّنْيَا وَلَا فِي الْآخِرَةِ، فَأَمَّا حَرْثُ الْمُسْلِمِ فَلَا يَذْهَبُ عَلَى الْكَلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ يَذْهَبُ صُورَةً إِلَّا أَنَّهُ لَا يَذْهَبُ مَعْنَى؛ لِمَا فِيهِ مِنْ حَصُولِ الْأَعْوَاضِ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ، وَالثَّوَابِ بِالصَّبْرِ عَلَى الذَّهَابِ] فَإِنْ قُلْتَ: الْغَرَضُ تَشْبِيهُهُ مَا أَنْفَقُوا فِي قَلَّةٍ جَدَوَاهُ وَضِيَاعِهِ بِالْحَرْثِ الَّذِي ضَرَبَتْهُ الصَّرُّ، وَالْكَلَامُ غَيْرُ مُطَابِقٍ لِلْغَرَضِ؛ حَيْثُ جُعِلَ مَا يَنْفِقُونَ مُثَمَّلًا بِالرَّيْحِ. قُلْتَ: هُوَ مِنَ التَّشْبِيهِ الْمَرْكَبِ الَّذِي مَرَّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧].....

بَلْ خَصَّ الرَّزْءَ بِأَنْ يَكُونَ لِقَوْمٍ ظَالِمِينَ، لِيَكُونَ أَبْلَغَ فِي الْقَصْدِ، لَأَنَّ الْإِهْلَاكَ إِذَا كَانَ عَنْ سَخَطٍ كَانَ أَشَدَّ وَأَبْلَغَ، ثُمَّ إِذَا أَخَذَ مَعَ التَّشْبِيهِ مَعْنَى: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ لِيَكُونَ تَمِيمًا آخَرَ لِلْمُشَبَّهِ بِهِ، عَلَى أَنْ يَكُونَ ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ﴾ مَعْطُوفًا عَلَى مُقَدَّرٍ هُوَ اسْتِنَافُ كَلَامٍ، الْمَعْنَى: بَلَّغَ هَلَاكَ أَهْلِ الْحَرْثِ وَاسْتِصْغَارَهُمْ إِلَى حَدِّ إِذَا شَهِدَ النَّاطِرُ إِلَى أَحْوَالِهِمْ يَقُولُ مَتَرَفَّقًا: هَؤُلَاءِ الْمَرْحُومُونَ حُمِّلُوا مَا لَا يَدَّ لَهُمْ عَلَيْهِ، فَقَدْ ظَلَمُوا، فَيُجَابُ: بِأَنَّهُ مَا حَمَلَهُمُ اللَّهُ مَا لَا طَاقَةَ لَهُمْ عَلَيْهِ وَمَا ظَلَمَهُمْ وَلَكِنْ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ، يَبْلُغُ بِالتَّشْبِيهِ إِلَى حَدِّ يَنَاطِحِ السَّمَاكِ فِي الْمَبَالِغَةِ لِمَا عَلِمَ فِي مَوْضِعِهِ أَنَّ التَّشْبِيهَ كُلَّمَا كَانَ أَكْثَرَ تَفْصِيلًا كَانَ أَدْخَلَ فِي الْقَبُولِ وَأَبْلَغَ فِي الْإِعْتِبَارِ، وَأَمَّا إِذَا جُعِلَ تَمِيمًا لِلْمُشَبَّهِ فَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، وَإِلَى الْوَجْهَيْنِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ﴾ الصَّمِيرُ لِلْمُنْفِقِينَ أَوْ لِأَصْحَابِ الْحَرْثِ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ.

قَوْلُهُ: (الَّذِي مَرَّ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧])، وَهُوَ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ وَذَوَاتِهِمْ لَمْ يُشَبَّهُوا بِذَاتِ الْمُسْتَوْقِدِ حَتَّى يَلْزَمَ مِنْهُ تَشْبِيهُ الْجَمَاعَةِ بِالْوَاحِدِ، وَإِنَّمَا سُبِّهَتْ قِصَّتُهُمْ بِقِصَّتِهِ، فَكَذَلِكَ هَاهُنَا: لَمْ يُشَبَّهَ الثَّقَفَةُ بِالرَّيْحِ، وَإِنَّمَا سُبِّهَتْ حَالَةُ نَفَقَتِهِمْ فِي قَلَّةِ جَدَوَاهَا وَضِيَاعِهَا بِالْحَرْثِ الَّذِي ضَرَبَتْهُ الصَّرُّ وَأَهْلِكَتُهُ.

ويجوزُ أن يُراد: مَثَلُ إهلاكِ ما يُنفقونَ كمثلِ إهلاكِ رِيحٍ، أو: مَثَلُ ما يُنفقونَ كَمَثَلِ مُهْلِكِ رِيحٍ، وهو الحَرْثُ. وقُرئ: (تنفقون) بالتاء. ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ﴾: الضميرُ للمنفقين على معنى: وما ظَلَمَهُمُ اللَّهُ بأن لم يقبل نفقاتهم، ولكنهم ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ؛

قوله: (ويجوزُ أن يُراد) أي: يكون من التشبيهِ المُركَّبِ العَقْلِيِّ الذي يُؤخَذُ فيه الزُّبْدَةُ والخُلَاصَةُ من المجموع، وهو المرادُ بقوله: «مَثَلُ إهلاكِ ما يُنفقونَ» إلى آخِرِهِ، والوَجْهُ: قَلَّةُ الجَدوىِ والضِّياعِ، ويجوزُ أيضاً^(١) أن يكون من التشبيهِ المُفْرَقِ الذي يُتَكَلَّفُ لكلِّ واحدٍ واحدٍ من المُشَبَّه به شيءٌ يُقَدَّرُ شِبْهُهُ في المُشَبَّه، فَشَبَّه إهلاكَ اللَّهِ بإهلاكِ الرِّيحِ، وما يُنفقونَ بالحَرْثِ، وما في غَضَبِ اللَّهِ من جعلِ أعمالِ المرائينَ هَبَاءً مَثوراً كما في الرِّيحِ الباردةِ من حَسِّ الزَّرْعِ وجَعَلِهِ حُطاماً، وعليه الوجهُ الأخير.

الانتصاف: وفي لفظِ السؤالِ سوءُ أدبٍ^(٢)، وهو أن الكلامَ غيرُ مطابقٍ للغرضِ، والواجبُ أن يُقال: ما وَجْهُ مطابقتِهِ؟ ولو أوردَ هذا اللفظَ على إمامٍ مُعْتَبَرٍ بحضرته لتلطَّفَ في إيرادِهِ، معَ أَنَّهُ قد يكونُ ذلك الاعتراضُ محققاً لا جوابَ عنه، فلمَ لا يتأدَّبُ معَ عالمِ السِّرِّ وأخفى في كلامِهِ الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفِهِ! ثمَّ يردُّ عليه جوابه الثاني بأنَّ السؤالَ باقٍ على تقديرِ إهلاكِ ما يُنفقونَ، إذ لا يُشَبَّه المصدرُ بالاسمِ الذي هو الرِّيحُ المُهلِكَةُ، وتقديرُهُ - والله أعلم -: مَثَلُ ما يُنفقونَ في هذه الحياةِ الدُّنيا كمثلِ حَرْثِ قومٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ أصابَتْهم رِيحٌ فيها صرٌّ فأهلكته، لكنَّ حُولَفَ ذلك لفائدةِ جَليلةٍ، وهو تقديمُ الأهمِّ وهي الرِّيحُ التي هي مثلُ العذابِ، تهديداً واعتماداً على الأُفهامِ الصحيحةِ^(٣).

وقلت: أمَّا مؤاخَذتُهُ عليه في اللفظِ المؤذِنِ بسوءِ الأدبِ فليس بذاك؛ لأنَّ مُرادَهُ من سؤالِهِ أنَّ كلامَ اللَّهِ غيرُ مطابقٍ للغرضِ الذي ذكَّرتُهُ، وهو قولُك: «شَبَّه ما كانوا يُنفقونَ من أموالِهِم في المكارِمِ بِزَرْعِ حَسِّ البَرْدِ»، فالإنكارُ متوجِّهٌ إلى نَفْسِهِ، وأمَّا قوله: إذ لا يُشَبَّه المصدرُ

(١) قوله: «أيضاً» ساقط من (ط).

(٢) عبارة «الانتصاف»: «أمَّا إيرادُ السؤالِ فلا تُرضى صيغته لِمَا فيها من حَيْفٍ بالأدب». انتهى.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠٥).

حيث لم يأتوا بها مستحقةً للقبول، أو لأصحابِ الحرثِ الذين ظَلَمُوا أنفسهم، أي: وما ظَلَمَهُم اللهُ بإهلاكِ حَرثِهِم، ولكن ظَلَمُوا أنفسهم بارتكابِ ما استحقوا به العقوبة. وقُرئ: (ولكن) بالتشديد، بمعنى: ولكن أنفسهم يظلمونها هم. ولا يجوزُ أن يُراد: (ولكنه أنفسهم يظلمون)، على إسقاطِ ضميرِ الشان؛ لأنه إنما يجوزُ في الشعرِ.

بالاسم الذي هو الرِّيح، فخطأً، فإنه قَدَّر المضافَ^(١) في الطَّرْفَيْنِ، والمعنى: بإهلاكِ اللهُ ما يُنْفِقُونَهُ^(٢)، وأما الذي استنبطَ من الوجهِ فمَنحولٌ من قولِ المصنِّف: «شبه ما كانوا يُنْفِقُونَ بالزَّرعِ الذي حسَّه البردُ»، والسؤالُ واردٌ على تصحيحِ ذلك المعنى.

قوله: (ولكن أنفسهم يظلمونها هم)، فإن قلت: هل في زيادة «هم» فائدة؟ قلت: نعم، ففي المشهورة^(٣) تقديمُ المفعولِ يُؤدِّنُ بالاختصاصِ، وفي الشاذة^(٤): لِمَا وَقَعَ المنصوبُ اسمُ «لكن» بطلَّ التقديمُ وذهبَ معنى الاختصاصِ ولكن انقلبَ إلى تقويِّ الحكمِ، فأشارَ بهذه الزيادة إلى أن الظالمين هم لا غيرهم.

قوله: (على إسقاطِ ضميرِ الشان) أي: لا يجوزُ حذفُ ضميرِ الشان في «لكن» وأخواتها إلا في الشعرِ، كقوله:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنِي حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصِهِ فِي الحُطُوبِ^(٥)

تقديره: إنه من لام، وقوله: أَلْمَهُ: جزاءُ الشرطِ، وهو مع الشرطِ خبرٌ «إن»، واسمها ضميرُ الشانِ، وكقولِ المتنبي:

وما كنتُ ممن يدخلُ العِشْقُ قلبَهُ ولكنَّ من يُبصرُ جُفونَكَ يَعشِقُ^(٦)

(١) قوله: «المضاف» ساقط من (ط).

(٢) قوله: «والمعنى بإهلاكِ اللهُ ما ينفقونه» ساقط من (ط).

(٣) يعني القراءة المشهورة، أي: بتخفيف «لكن».

(٤) يعني بتشديد «لكن» وقد قرأ بها عيسى بن عمر الثقفي. انظر: «مختصر شواذ القرآن» لابن خالويه، ص ٢٣.

(٥) للأعشى في «ديوانه»، ص ٣٨٥.

(٦) «ديوان المتنبي» (٣: ٤٨).

[يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ مِن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وُدًّا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِن أَقْوَاهِمُ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِن كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ * هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ وَإِذَا لَقُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا عَضُّوا عَلَيْكُمُ الْأَنَامِلَ مِنَ الْغَيْظِ قُلْ مُؤْتُوا بَعِيثِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ] [١١٨-١١٩]

بطانة الرجل ووليجهته: خصيصه وصفيه الذي يفضي إليه بشقوره ثقة به، شبهه ببطانة الثوب، كما يقال: فلان شعاري. وعن النبي ﷺ «الأنصار شعار، والناس دثار». ﴿مِن دُونِكُمْ﴾: من دون أبناء جنسكم وهم المسلمون. ويجوزُ تعلُّقه بـ: ﴿لَا تَتَّخِذُوا﴾، وبـ﴿بَطَانَةً﴾ على الوصف، أي: ببطانة كاتئة من دونكم مجاورة لكم. ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا﴾ يقال: ألا في الأمر يألو: إذا قصر فيه، ثم استعمل مُعَدَى إلى مفعولين في قولهم: لا ألوك نصحا، ولا ألوك جهدا على التضمنين، والمعنى: لا أمنك نصحا ولا أنقصك. والخبال: الفساد. ﴿وُدًّا مَا عَنِتُّمْ﴾: ودوا عنتكم، على أن «ما» مصدرية. والعنت: شدة الضرر والمشقة. وأصله: انهباض العظم بعد جبره،

قوله: (بشقوره) أي: بأموره^(١) وحاجاته. الجوهري: يقال: أخبرته بشقوري، كما يقال: أفضيت إليه بعجري وبجري.

قوله: (الأنصار شعار، والناس دثار)، قاله ﷺ حين فتح حنيناً، في حديث طويل أخرجه الشيخان^(٢) عن عبد الله بن زيد بن عاصم.

النهاية: الشعار: الثوب الذي يلي الجسد، لأنه يلي شعره، والدثار هو: الثوب الذي يكون فوق الشعار، أي: أنتم الخاصة والبطانة، والناس العامة والدثار.

قوله: (انهباض العظم) أي: انكساره.

(١) في (ي): «مأمورة».

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٧٥)، ومسلم (١٠٦١).

أي: تَمَنَّوْا أَنْ يَضُرُّوَكُمْ فِي دِينِكُمْ وَدُنْيَاكُمْ أَشَدَّ الضَّرَرِ وَأَبْلَغَهُ. ﴿قَدْ بَدَتْ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَقْوَاهِمُ﴾؛ لأنهم لا يتِمَّالِكونَ مع ضُبُطِهِمْ أَنفُسَهُمْ، وَتَحَامِلِهِمْ عَلَيْهَا أَنْ يَنْفَلَتْ مِنْ السَّنْتِهِمْ مَا يُعْلَمُ بِهِ بُغْضُهُمْ لِلْمُسْلِمِينَ. وَعَنْ قَتَادَةَ: قَدْ بَدَتْ الْبَغْضَاءُ لِأَوْلِيائِهِمْ مِنَ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَفَّارِ، لِإِطْلَاعِ بَعْضِهِمْ بِعَضَا عَلَى ذَلِكَ. وَفِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ: (قَدْ بَدَأَ الْبَغْضَاءُ). ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمْ الْآيَاتِ﴾ الدَّالَّةَ عَلَى وَجوبِ الْإِخْلَاصِ فِي الدِّينِ، وَمَوَالَاةِ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وَمَعَادَاةِ أَعْدَائِهِ. ﴿إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ مَا بُيِّنَ لَكُمْ، فَعَمِلْتُمْ بِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ مَوْقِعُ هَذِهِ الْجُمْلِ؟ قُلْتَ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَالًا﴾ صِفَةً لِلْبَطَانَةِ، وَكَذَلِكَ: ﴿قَدْ بَدَتْ الْبَغْضَاءُ﴾، كَأَنَّهُ قِيلَ: بَطَانَةٌ غَيْرَ أَيْكُمْ خَبَالًا بَادِيَةً بِبَغْضَاؤِهِمْ. وَأَمَّا ﴿قَدْ بَيَّنَّا﴾ فَكَلَامٌ مُبْتَدَأٌ، وَأَحْسَنُ مِنْهُ وَأَبْلَغُ أَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَاتٍ كُلِّهَا عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيلِ لِلنَّهْيِ عَنِ اتِّخَاذِهِمْ بَطَانَةً.....

قوله: (وَتَحَامِلُهُمْ عَلَيْهَا)، الأساس: تَحَامَلْتُ الشَّيْءَ: حَمَلْتَهُ عَلَى مَشَقَّةٍ.

قوله: (أَنْ يَنْفَلَتْ مِنَ السَّنْتِهِمْ) مَفْعُولٌ «لَا يَتِمَّالِكونَ»، أَي: لَا يَتِمَّالِكونَ انْفِلَاتٍ مَا يُعْلَمُ بِهِ بُغْضُهُمْ، يَعْنِي: أَنَّهُمْ ضَايِبُونَ أَنفُسَهُمْ مِمَّا فِي صُدُورِهِمْ مِنَ الْعَيْظِ جَدًّا لَكِنْ يَنْفَلَتْ أحياناً مِنَ السَّنْتِهِمْ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ شَيْءٌ مِمَّا انْطَوَتْ عَلَيْهِ ضَائِرُهُمْ.

قوله: (أَنْ يَكُونَ ﴿لَا يَأْتُونَكُمْ﴾ صِفَةً لِلْبَطَانَةِ)، وَكَذَلِكَ ﴿قَدْ بَدَتْ الْبَغْضَاءُ﴾. سَأَلَ عَنْ مَوَاقِعِ الْجُمْلِ وَهِيَ أَرْبَعَةٌ، وَذَكَرَ فِي الْجَوَابِ مَوَاقِعَ الثَّلَاثِ وَتَرَكَ مَوْقِعَ قَوْلِهِ: ﴿وَدُّوْا مَا عَنِتُّمْ﴾: إِمَّا لِظُهُورِهَا أَتَمًّا صِفَةً مِثْلُهَا؛ لِأَنَّهَا تَوَسَّطَتْ بَيْنَ الصَّفَتَيْنِ، أَوْ أَنَّهَا حَالٌ مِنَ الْوَاوِ فِي ﴿لَا يَأْتُونَكُمْ﴾، وَ«قَدْ» مَعَهَا: مَقْدَرَةٌ وَ«مَا»: مَصْدَرِيَّةٌ، أَي: لَا يَأْتُونَكُمْ خَبَالًا وَأَدْبِينَ عَنْتِكُمْ، وَأَمَّا إِثَارُ الْمَاضِي عَلَى الْمَضَارِعِ هُنَا فَكَلِمَاتُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَشْفَقُواكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمُ بِالْسُوءِ وَوَدُّوْا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [الْمُتَحَنَّةُ: ٢].

قوله: (مُسْتَأْنَفَاتٍ كُلِّهَا عَلَى وَجْهِ التَّعْلِيلِ) قِيلَ: يَرِيدُ أَنَّ الْكُلَّ جَوَابٌ عَنِ السُّؤَالِ عَنِ النَّهْيِ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ يُجْرِيَ الْكُلُّ مُسْتَأْنَفَاتٍ عَلَى التَّرْتِيبِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لِمَ لَا نَتَّخِذُهُمْ بَطَانَةً؟

«ها» للتنبيه، و«أنتم» مبتدأ، و﴿أَوْلَاءَ﴾ خبره، أي: أنتم أولاء الخاطئون في موالاة منافقي أهل الكتاب. وقوله: ﴿مُحِبُّوهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾ بيان لخطيئهم في مواليتهم؛ حيث يبدلون محبتهم لأهل البغضاء. وقيل: ﴿أَوْلَاءَ﴾ موصول، ﴿مُحِبُّوهُمْ﴾ صلته...

فأجيب: لأنهم لا يقصرون في إفساد أمركم، فقيل: ولم يفعلوا ذلك؟ فأجيب: لأنهم يبغضونكم، ولما كان كل من ذلك مرتباً على الآخر صحَّ أن يقال: مُستأنفات، على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانةً.

قوله: (بيان لخطيئهم) يعني: لِمَا قال: ﴿هَاتَتْهُمُ أَوْلَاءَ﴾ أي: أنتم هؤلاء المشاهدون، تحقيراً لشأنهم وازدراءً بحالهم^(١) لِمَا شوهد منهم ما يجب تحطيتهم به، بين ما به استحقوا هذا التحقير فقال: ﴿مُحِبُّوهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ﴾، قال القاضي: ﴿مُحِبُّوهُمْ﴾: خبر ثانٍ أو خبر لـ ﴿أَوْلَاءَ﴾، والجملة خبر ﴿أنتم﴾، كقولك: أنت زيدٌ نجي، أو: حالٌ والعامل فيها معنى الإشارة^(٢)، وقال أبو البقاء في «البقرة»: ﴿هَتَّؤَلَاءَ﴾: على تقدير حذف المضاف، أي: أنتم مثل هؤلاء، و﴿تَقْتُلُونَ﴾: حال، ويعمل فيها معنى التشبيه^(٣).

ويمكن أن يكون ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾: عطفاً على ﴿مُحِبُّوهُمْ﴾ أي: أنتم هؤلاء الخاطئون في مواليتهم، لأنكم محببونهم ولا يحبونكم، وتؤمنون بكتابتهم ولا يؤمنون بكتابتكم، فقد أخطأتم حيث واليتموهم في الدين والدنيا ولا يؤلونكم فيهما.

وأما تأليف النظم فهو أنه تعالى لما نهى المؤمنين أن يتخذوا المنافقين بطانةً وعللاً بما أسند إليهم من إرادة الحبال وودادة العنت وإظهار البغضاء وإخفاء الضغن والإحن، ثم قال: ﴿قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾ تويحاً للمؤمنين وأتهم إن لم يرجعوا من ذلك ولم ينتبهوا من رقة العفلة، كانوا كمنسوبي العقول، عقب ذلك بقوله: ﴿هَاتَتْهُمُ أَوْلَاءَ مُحِبُّوهُمْ﴾ تنبيهاً لهم على الثبات على العفلة بعد تلك البيانات الشافية، المعنى: ها أنتم بعدما تلونا

(١) قوله: «بحالهم» أثبتناه من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ٨٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٦).

والواو في ﴿وَتُؤْمِنُونَ﴾ واو الحال، وانتصابها من «لا يحبونكم»، أي: لا يحبونكم، والحال أنكم تؤمنون بكتابتهم كله، وهم مع ذلك يُبغضونكم، فما بالكم تُحبونهم وهم لا يؤمنون بشيء من كتابكم.

وفيه توبيخ شديد بأنهم في باطلهم أصلب منكم في حقكم، ونحوه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْتُمُونَكُمْ كَمَا تَأْتُمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]. ويوصف المغتاط والنادم بعص الأنامل والبنان والإبهام، قال الحارث بن ظالم المرِّي:

فَأَقْتُلْ أَقْوَامًا لِنَامًا أَذْلَةً يَعْضُونَ مِنْ غَيْظِ رُؤُوسِ الْأَبَاهِمِ

عليكم ما تلونا هؤلاء المشاهدون ثابتين على غفلتكم وخطاياكم تُحبونهم، ولا يُحبونكم، مع أنكم تؤمنون بكتابتهم كله ولا يؤمنون بشيء من كتابكم؛ ما غيرتم من أحوالكم شيئاً ولا أثير فيكم ذلك التحذير، ولا نجح فيكم ذلك الوعظ البالغ.

قوله: (أي: لا يُحبونكم، والحال أنكم تؤمنون بكتابتهم) يريد أنها حال مقررة لجهة الإشكال، كقولهم: أُنحسُّ إلى هؤلاء وإتهم يحاولون مضرتك؟ فعلى هذا يُقدَّر «إنكم» ليصح إيقاع المضارع حالاً مع الواو، ويجوز أن لا يُقدَّر، والجملة تكون معطوفة على «تُحبون»، أي: تجتمعون بين المحبة والإيمان وكَيْتَ وكَيْتَ.

قوله: (ونحوه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْتُمُونَ﴾) أي: مثله في تقييد الحكم بحال تختص بالمؤمنين، وتنتفي عن أعدائهم، يعني: قيد محبة المؤمنين بالإيمان بكتابتهم كله وعدم إيمان أهل الكتاب بشيء من كتاب المؤمنين، وإليه الإشارة بقوله: «وهم لا يؤمنون بشيء من كتابكم»، كما قيد ﴿تَأْتُمُونَ﴾ بـرجاء المؤمنين ثواب الله وعدم رجاء الكافرين الثواب^(١).

قوله: (فَأَقْتُلْ أَقْوَامًا لِنَامًا) البيت^(٢)، الأباهم: أصله الأباهيم، فحذفت الياء تخفيفاً، يقول: أقتل الأعداء اللئام الأذلة، الذين يعضون أناملهم من الغيظ.

(١) من قوله: قوله: ونحوه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْتُمُونَ﴾ إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) وكذا عزاه أبو حيان في «البحر المحيط» (٣: ٣٢٠) للحارث بن ظالم.

﴿قُلْ مَوْتُوْا بِغَيْظِكُمْ﴾: دعاءٌ عليهم بأن يزدادَ غيظُهُم حتى يهلكوا به. والمرادُ بزيادة الغيظِ زيادةٌ ما يغيظُهُم؛ من قوَّةِ الإسلام، وعزِّ أهله، وما لهم في ذلك من الذلِّ والحزبي والتَّبار. ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾: فهو يَعْلَمُ ما في صدورِ المنافقينَ مِنَ الحَقِّقِ والبغضاء، وما يكونُ منهم في حالِ خُلُوِّ بعضهم ببعض. وهو كلامٌ داخلٌ في جملةِ المقولِ أو خارج منها. فإن قلت: فكيف معناه على الوجهين؟ قلت: إذا كان داخلاً في جملةِ المَقُولِ، فمعناه: أخبرهم بما يُسرُّونه من عَصَّهم الأناملَ غيظاً إذا خَلَّوْا، وقُلْ لهم: إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بما هو أخفى مما تُسرُّونه بينكم؛ وهو مُضْمَرَاتُ الصُّدُورِ، فلا تظنُّوا أن شيئاً من أسرارِكُم يخفى عليه. وإذا كان خارجاً فمعناه: قُلْ لهم ذلك - يا مُحَمَّدُ - ولا تتعجَّبْ من إطلاعي إياك على ما يُسرُّون؛ فإنِّي أعلم ما هو أخفى من ذلك؛ وهو ما أضْمَرُوهُ في صدورِهِم ولم يُظهِرُوهُ بألسنتِهِم.

قوله: (من الحَقِّقِ والبغضاءِ وما يكونُ منهم): بيانٌ لما في الصُّدُورِ، وذلك أن «ذات»: عامٌّ، وإنما يتخصَّصُ بحسبِ ما أُضيفَ إليها لاقتضاءِ المقامِ، وهاهنا لَمَّا انطَوَّتْ صدورُ المنافقينَ على الحَقِّقِ والبغضاءِ خصَّصَهَا بهما.

قوله: (قُلْ لهم ذلك - يا مُحَمَّدُ - ولا تتعجَّبْ)، فإن قلت: كيف فسَّرَ في الوجهِ الأوَّلِ: ﴿قُلْ مَوْتُوْا بِغَيْظِكُمْ﴾ بقوله: «أخبرهم»، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ بقوله: «وقُلْ لهم»، وفي هذا الوجهِ أتى بـ«قُلْ» في موضعه؟ قلت: لأنَّ الكلامَ على الأوَّلِ واردٌ على توبيخِ المنافقينَ، وأنه صلواتُ الله عليه مأمورٌ بأن يُواجهَهُم ويُكافِحَهُم بقوله: ﴿قُلْ مَوْتُوْا بِغَيْظِكُمْ﴾ ليعلموا أنَّ الله تعالى أطلَعَ نبيَّهُ صلواتُ الله عليه على ما كانوا عليه من أتهم إذا خَلَّوْا أظهروا الغيظَ الكامنَ، ويُخبرُهُم أيضاً بأنَّ الله تعالى عَلِيمٌ بما هو أخفى مما يُسرُّونه بينهم، فيجازيهِم عليه مزيداً للتوبيخِ وترقياً من الأدنى إلى الأعلى، وعلى الثاني: الكلامُ جارٍ على تعجيبِ النبيِّ ﷺ، يعني: إنِّي مُطَّلِعٌ على خبيثِهِم وسوءِ دَخيلَتِهِم، فقلْ لهم: موتوا بغيظِكُمْ، ولا تتعجَّبْ من هذا فإنِّي أعلم ما هو أخفى منه.

ويجوز أن لا يكون ثم قول، وأن يكون قوله: ﴿قُلْ مَوْتُوْا بِعَيْظِكُمْ﴾ [آل عمران: ١١٩]،
أمراً لرسول الله ﷺ بطيب النفس، وقوة الرجاء، والاستبشار بوعد الله أن يهلكوا
عَيْظًا بإعزاز الإسلام، وإذلالهم به، كأنه قيل: حَدَّثْ نَفْسَكَ بِذَلِكَ.

[﴿إِنْ تَمَسَّكُمْ حَسَنَةٌ سَوَّاهُمْ وَإِنْ تُصِبْكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ نَصَبُوا
وَتَقَوُّوا لَا يَصْرُكُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [١٢٠]

الحَسَنَةُ: الرِّخَاءُ، والخُصْبُ، والنُّصْرَةُ، والغَنِيْمَةُ، ونَحْوُهَا مِنَ الْمَنَافِعِ، وَالسَّيِّئَةُ: مَا
كَانَ ضِدًّا ذَلِكَ. وهذا بيان لفَرْطِ مُعَادَاتِهِمْ؛ حيثُ يَحْسُدُونَهم عَلَى مَا نَالَهُمْ مِنَ الْخَيْرِ،
وَيَسْتَمْتُونَ بهم فِيمَا أَصَابَهُمْ مِنَ الشَّدَّةِ. فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ وُصِفَتِ الْحَسَنَةُ بِالْمَسِّ وَالسَّيِّئَةُ
بِالإِصَابَةِ؟ قُلْتُ: الْمَسُّ مُسْتَعَارٌ لِمَعْنَى الإِصَابَةِ؛ فَكَانَ الْمَعْنَى واحداً،

قوله: (ويجوز أن لا يكون ثم قول): أي: لا يكون الرسول ﷺ مأموراً بتبليغ هذا الأمر
إليهم، بل يكون مأموراً بتطيب النفس بالاستبشار بوعد الله بالنصرة على سبيل الكناية، وهذا
أبلغ مما إذا قيل ابتداءً: حَدَّثْ نَفْسَكَ بِطِيبِ النَّفْسِ وإرغام الأعداء؛ لأنَّ هذا القول إنما يُقالُ
إذا حصلَ موجبُه من النَّصْرَةِ وإعزازِ الدِّينِ وإذلالِ الكُفْرَةِ، ونحوه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ لَهُ
رَبُّهُ: أَسْلِمْتَ قَالَ: أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١] حيثُ قال: «ومعنى قال له: أَسْلِمْتُ: أَسْلِمْتُ
بِبَالِهِ النَّظَرَ فِي الدَّلَائِلِ الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالْإِسْلَامِ، فَقَالَ: ﴿أَسْلَمْتُ﴾ أَي: فَتَنَظَّرَ وَعَرَفَ»^(١).

قوله: (كيف وُصِفَتِ الْحَسَنَةُ بِالْمَسِّ؟) هذا سؤالٌ واردٌ على فُتْدَانِ الْمَطَابِقَةِ بَيْنَ الْقَرِيئَتَيْنِ
ظاهراً، يعني: مِنْ حَقِّ التَّقَابُلِ بَيْنَ الْفِقْرَتَيْنِ التَّوَافِقِ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ، فَكَيْفَ خُولِفَ بَيْنَهُمَا؟
وأجاب: أَنَّ الْمَوَافَقَةَ حَاصِلَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمُؤَدِّي وَأَصْلُ الْمَعْنَى، بِشَهَادَةِ الْآيَاتِ، وَنَقَلَ فِي «الْحَوَاشِي»
عَنِ الْمَصْنُفِ^(٢) أَنَّهُ قَالَ: وَإِنَّمَا جَمَعَ الْمَسُّ وَالْإِصَابَةَ لِإِفْتِنَانِ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّهُ أَفْصَحُ وَأَحْسَنُ،

(١) انظر: (٣: ٩٨).

(٢) قوله: «عن المصنف» ساقط من (ط).

أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ فَسُؤْهُمُ وَإِنْ تُصِيبَكَ مُصِيبَةٌ﴾ [التوبة: ٥٠]، ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا* وَإِذَا مَسَّهُ الْخَيْرُ مَنُوعًا﴾ [المعارج: ٢٠ - ٢١]؟ ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا﴾ على عداوتهم ﴿وَتَتَّقُوا﴾ ما نهيتم عنه من مواليتهم، أو: وإن تصبروا على تكاليف الدين.....

هذا على تقدير سؤالٍ آخر، يعني: هب أن التوافق حاصل بين القريبتين في أصل المعنى، فما فائدة الاختلاف بينه وبين الآيات المستشهدة؟ وأجاب: أن الاختلاف للافتنان في الكلام والنقل من أسلوب إلى أسلوب، ولو قال: لاقتضاء المقام والتنبيه على الخطأ العظيم للمخاطبين كما سبق في قوله: ﴿هَآأَنْتُمْ أَوْلَاءُ يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ فإنه يقتضي عنفاً شديداً وتعيراً بليغاً، ولذلك استعير بجانب الحسنه المس، وذكر في السيئة الإصابة ليدل على الإفراط الشديد والتفريط البليغ، وليس كذلك في سائر الآيات، لكان أحسن، وإلى هذا المعنى أشار صاحب «الانتصاف» حيث قال: يُمكن أن يقال: المس أقل تمكناً من الإصابة، وهو أقل درجاتها، أي: إن تُصِيبَكَ حَسَنَةٌ أدنى إصابة تسؤهم ويحسدوكم، وإن تمكَّن منكم المصيبة وتنتهي الحد الذي يرثي عندها الشامت فهو لاء لا يرثون ولا يرجعون عن حسدهم، بل يفرحون ويسرون^(١).

الإنصاف: هذا حسن لكن يحتاج الجواب عن الآية التي استشهد بها الزنجشري ﴿مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ﴾ [النساء: ٧٩]، وهو ذكر جواباً عاماً^(٢).

وقلت: الجواب ما ذكرناه من أن التخصيص بحسب المقام وإخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر، والذي ينصّر قول صاحب «الانتصاف» مجيء الفرح بمعنى البطر مقابلاً للشوء، قال الجوهري: الفرح أيضاً: البطر، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾ [القصص: ٧٦].

قوله: (أو: وإن تصبروا على تكاليف الدين) وذلك أن الصبر على مكابدة أعداء الله

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٠٧).

(٢) «الإنصاف» ق ٤٦ / أ.

وَمَشَاقَهُ وَتَتَّقُوا اللَّهَ فِي اجْتِنَابِكُمْ مَحَارِمَهُ؛ كُنْتُمْ فِي كَنْفِ اللَّهِ؛ فَلَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ.
 وَقُرَى: (لَا يَضُرُّكُمْ) مِنْ ضَارَهُ يَضِيرُهُ،

التجاء إلى كنف الله، فيورث النصرة، وكف ضررهم والصبر على مشاق التكليف يورث
 الزلفى من جناب الله والأمان من عذابه في الدنيا والآخرة.

قوله: (كنتم في كنف الله فلا يضرُّكم) فيه إشعارٌ بأن قوله: ﴿لَا يَضُرُّكُمْ﴾ ليس بجزء
 تحقيقاً، بل الجزء محذوفٌ وهو مسببٌ عنه، الأساس: هم في أكناف الحجاز: في نواحيه، ومن
 المجاز: حرَّك الطائر كنفه: جناحيه، وتقول: في حفظ الله وكنفه.

قوله: (وقرى: لا يضرُّكم) بكسر الضاد وتخفيف الراء: نافع وابن كثير وأبو عمرو،
 على أنه جواب الشرط، والباقون بالضم، والفتح شاذ^(١)، قال مكّي: من شدّد وضمّ الراء
 احتمل أن يكون مجزوماً على جواب الشرط، ولكنه لما احتاج إلى تحريك المشدّد أتبعه ضمّة
 ما قبله، وقيل: هو مرفوعٌ على إضمار الفاء أو على نية التقديم قبل ﴿وإن تصيروا﴾، نحو:
 إنك إن يصرغ أخوك تُصرغ

فرفع «تُصرغ»^(٢) على نية التقديم. والأول أحسنها، وقد حكى عن عاصم أنه قرأ
 بفتح الراء مشدّدة، وهو أحسن من الضم، ومن خفف جزم الراء جواباً وهو من: ضارهُ
 يضرُّه، وحكى الشافعي: يضرُّه، فيجب جواز ضمّ الضاد، وقال صاحب «الكشف» أبو
 إسحاق^(٣): جعله مجزوماً وبناه على الضم كما يبنى على الفتح نحو: لم يزد، فالضمّة عنده بناء
 لا إعراب، وكأنه هو الوجه، وقال: وقياس سيبويه أن يكون على التقديم والتأخير^(٤).

(١) وتمن قرأها المفضل عن عاصم. انظر: «مختصر في شواذ القرآن»، ص ٢٢.

(٢) رفع «تُصرغ» ساقط من (ط).

(٣) يعني أبا إسحاق الثعلبي النيسابوري صاحب التفسير المشهور: «الكشف والبيان عن تفسير القرآن»،
 وهو مشهور مطبوعٌ مُتداول.

(٤) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٧٢-١٧٣)، وانظر كلام أبي إسحاق الثعلبي في «الكشف والبيان»
 (٣: ١٣٦).

﴿يَضْرِبُكُمْ﴾ على أنّ ضُمَّةَ الرَاءِ لِإِتْبَاعِ ضَمَّةِ الضَّادِ، كَقَوْلِكَ: مُدُّ يَا هَذَا؛ وَرَوَى الْمُفَضَّلُ عَنْ عَاصِمٍ: (لَا يَضْرِبُكُمْ) بِفَتْحِ الرَاءِ. وَهَذَا تَعْلِيمٌ مِنَ اللَّهِ وَإِرْشَادٌ إِلَى أَنْ يُسْتَعَانَ عَلَى كَيْدِ الْعَدُوِّ بِالصَّبْرِ وَالتَّقْوَى، وَقَدْ قَالَ الْحُكَمَاءُ: إِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَكْبِتَ مَنْ يَحْسُدُكَ فَازِدْ فَضْلًا فِي نَفْسِكَ.

﴿إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ مِنَ الصَّبْرِ وَالتَّقْوَى وَغَيْرِهِمَا ﴿مُحِيطٌ﴾ فَفَاعِلٌ بِكُمْ مَا أَنْتُمْ أَهْلُهُ. وَقُرَى بِالْيَاءِ بِمَعْنَى: أَنَّهُ عَالِمٌ بِمَا يَعْمَلُونَ فِي عِدَاوَتِكُمْ فَمُعَاقِبُهُمْ عَلَيْهِ.

[﴿وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقْعِدًا لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ إِذْ هَمَمْتَ طَلَّاقَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيُّنَهُمَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴿١٢١-١٢٢﴾]

قَوْلُهُ: (وَقَدْ قَالَ الْحُكَمَاءُ: إِذَا أُرِدْتَ أَنْ تَكْبِتَ مَنْ يَحْسُدُكَ فَازِدْ فَضْلًا فِي نَفْسِكَ)، نَظَمَ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الْمَعْنَى:

إِذَا مَا شِئْتَ إِرْغَامَ الْأَعَادِي بِلَا سَيْفٍ يُسَلُّ وَلَا سِنَانٍ
فِرْدٌ فِي مَكْرُمَاتِكَ فَهِيَ أَعْدَى عَلَى الْأَعْدَاءِ مِنْ نُوبِ الزَّمَانِ^(١)

وَأَمَّا تَنْزِيلُ هَذَا الْمَعْنَى عَلَى الْآيَةِ فَهُوَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَا يَضْرِبُكُمْ﴾ وَقَعَ جَزَاءً لَصَبْرِهِمْ وَتَقْوَاهُمْ، وَلَا يَسْتَقِيمُ ذَلِكَ الْمَعْنَى عَلَى ظَاهِرِهِ، لَكِنَّ مَفْهُومَ قَوْلِهِ: ﴿لَا يَضْرِبُكُمْ﴾ بَعْدَ ذِكْرِ الصَّبْرِ وَالتَّقْوَى يُؤْذِنُ أَنَّ الْقَوْمَ إِنَّمَا حَاطُوا الْإِضْرَارَ بِسَبَبِ الْحَسَدِ لِاسْتِهَالِ الْمَقَامِ عَلَيْهِ، وَالْحَاسِدُ إِنَّمَا يَتَغَيَّبُ بِمَا يَتَصَوَّرُ فِي الْمَحْسُودِ مِنْ صِفَةِ الْكِمَالِ، وَلَا كِمَالَ فِي الْإِنْسَانِ أَكْمَلُ مِنَ الْإِكْتِسَاءِ^(٢) بِلِبَاسِ الصَّبْرِ وَالتَّزْيِينِ بِزِيِّ التَّقْوَى، وَلَسَمَا عَلِمَ أَنَّ غَيْظَ الْحَاسِدِ لَا يُوَثِّرُ إِلَّا فِيهِ وَأَنَّ غَائِلَةَ ضَرَرِهِ رَاجِعَةٌ إِلَيْهِ قِيلَ: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرِبُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ أَي: يَرْجِعُ ضَرَرُهُ إِلَيْهِمْ.

(١) لم أجد البيتين فيما بين يدي من مصادر التخريج.

(٢) في (ي): «الاكْتِسَاب» وهو خطأ.

﴿و﴾ اذكر ﴿إِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ بالمدينة؛ وهو غدوّه إلى أُحُدٍ مِنْ حُجْرَةِ عَائِشَةَ رضي الله عنها. رُوي: أَنّ المشركين تَزَلُّوا بِأُحُدٍ يَوْمَ الأربِعاء، فاستشارَ رسولَ الله ﷺ أصحابه، ودعا عبدَ الله بنَ أبي بنِ سلُول، ولم يدعُه قَطُّ قَبْلَها، فاستشاره، فقال عبدُ الله وأكثرُ الأنصار: يا رسولَ الله، أقم بالمدينة ولا تخرج إليهم، فوالله ما خَرَجْنَا منها إلى عدوِّ قَطُّ إلا أصابَ منا، ولا دَخَلْها علينا إلا أصبنا منه، فكيفَ وأنتَ فينا! فدعهم فإن أقاموا أقاموا بشرٍّ مَحْبَس، وإن دَخَلوا قاتلهمُ الرِّجالُ في وجوههم، ورماهم النساءُ والصبيانُ بالحجارة، وإن رَجَعُوا رَجَعُوا خائِبين. وقال بعضهم: يا رسولَ الله، اخرج بنا إلى هؤلاء الأكلب؛ لا يرونَ أَنَا قد جَبَنَّا عنهم. وقال ﷺ: «إني قد رأيتُ في منامي بقرًا مُذْبَحَةً حَوْلِي، فأولتُها خيرًا، ورأيتُ في ذُبابٍ سِنْفِي ثَلْمًا، فأولتُه هزيمة، ورأيتُ كأنِّي أدخلتُ يَدِي في دِرْعِ حَصِينة، فأولتُها المدينة، فإن رأيتُم أن تُقيموا بالمدينة وتدعوهم»، فقال رجالٌ من المسلمين قد فاتتْهم بَدْرٌ وأكرمهم اللهُ بالشهادة يومَ أُحد: اخرج بنا إلى أعدائنا. فلم يَزَالوا به حتى دَخَلَ فليسَ لأمتِه؛ فلما رأوه قد لَبَسَ لأمتِه، نَدِمُوا وقالوا: بئسما صَنَعْنَا، نُشيرُ على رسولِ الله ﷺ والوحي يأتِيه! وقالوا: اصنع يا رسولَ الله ما رأيت. فقال: «لا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ يَلْبَسَ لأمتِه فيصعها حتى يُقاتل»، فخرج يومَ الجمعةِ بعد صلاةِ الجمعةِ..

قوله: (في ذُبابٍ سِنْفِي)^(١) أي: طرفه الذي يُضربُ به، النِّهاية: وفي الحديث: «رأيتُ أَنّ ذُبابَ سِنْفِي كُسِرَ، فأولتُه أنه يُصابُ رجلٌ من أهلي، فقتلَ حمزة». قوله: (لأمتِه)، النِّهاية: اللأمة مهموزة: الدَّرْعُ، وقيل: السِّلاحُ، ولأمةُ الحَرْبِ: أداتُه، وقد تُتركُ الهمزة تخفيفاً.

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤٤٥) والحاكم في «المستدرک» (٢: ١٢٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٤١) وفي «دلائل النبوة» (٣: ٢٠٤) وانظر تمامَ تخريجِه في: «تخريج أحاديث الكشاف» للمحافظ الزيلعي (١: ٢١٧-٢١٩).

وَأَصْبَحَ بِالشَّعْبِ مِنْ أَحَدِ يَوْمِ السَّبْتِ لِلنَّصْفِ مِنْ سُؤَالِ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْهِ، فَجَعَلَ يَصِفُ أَصْحَابَهُ لِلْقِتَالِ كَأَنَّمَا يُقَوْمُ بِهِمُ الْقِدْحُ؛ إِنْ رَأَى صَدْرًا خَارِجًا قَالَ: «تَأَخَّرَ»، وَكَانَ نَزُولُهُ فِي عُدْوَةِ الْوَادِي، وَجَعَلَ ظَهْرَهُ وَعَسْكَرَهُ إِلَى أَحَدٍ، وَأَمَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جُبَيْرٍ

عَنِ الرَّبِيعِ.....

قَوْلُهُ: (وَأَصْبَحَ بِالشَّعْبِ)، الْجَوْهَرِيُّ: الشَّعْبُ، بِالْكَسْرِ: الطَّرِيقُ فِي الْجَبَلِ، وَشَعَبْتُ الشَّيْءَ: فَرَّقْتَهُ، وَشَعْبَتُهُ: جَمَعْتُهُ، وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ. الرَّاعِبُ: الشَّعْبُ مِنَ الْوَادِي: مَا اجْتَمَعَ مِنْهُ طَرَفٌ وَتَمَرَّقَ طَرَفٌ، فَإِذَا نَظَرْتَ مِنَ الْجَانِبِ الَّذِي يَتَفَرَّقُ أَخَذْتَ فِي وَهْمِكَ وَاحِدًا يَتَمَرَّقُ، وَإِذَا نَظَرْتَ إِلَيْهِ مِنْ جَانِبِ الْاجْتِمَاعِ أَخَذْتَ فِي وَهْمِكَ اثْنَيْنِ اجْتَمَعَا، فَلِذَلِكَ قِيلَ: شَعَبْتُ الشَّيْءَ: إِذَا فَرَّقْتَهُ، وَشَعْبَتُهُ: إِذَا جَمَعْتَهُ^(١).

قَوْلُهُ: (كَأَنَّمَا يُقَوْمُ بِهِمُ الْقِدْحُ)، النِّهَائِيُّ: هُوَ السَّهْمُ الَّذِي كَانُوا يَسْتَقْسِمُونَ بِهِ، أَوْ الَّذِي يُرْمَى بِهِ عَنِ الْقَوْسِ.

أَرَادَ أَنْ يَقُولَ: كَأَنَّمَا يُقَوْمُهُمُ بِالْقِدْحِ، أَي: يُسَوِّي صُفُوفَهُمْ تَسْوِيَةَ السَّهْمِ^(٢)، فَقَلَّبَ وَقَالَ: كَأَنَّمَا يُقَوْمُ بِهِمُ الْقِدْحُ، كَقَوْلِهِ: عَرَضْتُ النَّاقَةَ عَلَى الْحَوْضِ، مَبَالِغَةً فِي التَّقْوِيمِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَجْرِيدًا، أَي: يُسَوِّي صُفُوفَهُمْ تَسْوِيَةَ السَّهْمِ.

قَوْلُهُ: (فِي عُدْوَةِ) الْعُدْوَةُ: شَطُّ الْوَادِي.

قَوْلُهُ: (وَأَمَرَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ جُبَيْرٍ^(٣)) عَلَى الْمَصْغَرِّ وَالْبَاءُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْجِيمِ، وَرَوَايَةُ الْبُخَارِيِّ

(١) «مفردات القرآن»، ص ٤٥٥.

في (ط): «شعبت الشيء: إذا جمعته، وشعبته: إذا فرقته».

(٢) قوله: «أي: يسوي صفوفهم تسوية السهم» ساقط من (ط).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكلام الطيبي صريح في أن نسخته كانت كذلك، لكن في الأصل الخطي من

«الكشاف»، وفي نصه من (ط)، وفي النسخ المطبوعة منه: «جبير».

وقال لهم: «انْضَحُوا عَنَّا بِالنَّبْلِ لَا يَأْتُونَا مِنْ وَرَائِنَا». ﴿تَبَوَّأُوا الْمُؤْمِنِينَ﴾: تُنزلهم.

وقرأ عبدُ الله: (للمؤمنين) بمعنى: تُسوي لهم وتهيم. ﴿مَقْعِدَ الْقِتَالِ﴾: مواطن ومواقف، وقد اتسع في «قَعَدَ وَقَامَ» حتى أُجريا مجرى «صار»، واستعمل المقعد والمقام في معنى المكان، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥]، ﴿قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ﴾ [النمل: ٣٩]: من مجلسك وموضع حكمك. ﴿وَاللَّهُ سَمِيعٌ﴾ لأقول لكم ﴿عَلِيمٌ﴾ بنياتكم وضمايركم. ﴿إِذْ هَمَّتْ﴾ بدّل من ﴿إِذْ عَدَوْتَ﴾، أو عمل فيه معنى «سَمِيعٌ عَلِيمٌ»....

وأبي داود عن البراء: عبد الله بن جبير^(١)، قال صاحب «الجامع»: هو عبد الله بن جبير بن الثعمان الأنصاري، جبير: بضم الجيم والباء الموحدة^(٢).

قوله: (وقال لهم: انضحوا عنا بالنبل) أي: ادفعوا، النهاية: أنه ﷺ قال للرماة يوم أُحد: «انضحوا عنا الخيل، لا تؤتوا من خلفنا»، أمرهم بالثبات، يقال: نضحوهم بالنبل: إذا رموهم.

قوله: (عمل فيه معنى «سَمِيعٌ عَلِيمٌ») قيل: لم يقل: عمل سَمِيعٌ عَلِيمٌ؛ لأن الصفة المشبهة لا تكون في الأفعال المتعدية، ويلزم منه أن يتصب مفعولاً به، كأنه قيل: والله يعلم إذ همّت طائفتان، ويُمكن أن يُقال: إن قوله: ﴿إِذْ هَمَّتْ﴾ إذا أُبدل من ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ﴾ تبقى الصفتان على إطلاقهما فيحملان على الأصل، والذهاب إلى أنهما صفتان مشبهتان، وإذا جعل معمولاً لهما وجب أن يذهب إلى أنهما اسم الفاعل على المبالغة، وأما معنى قوله: «عمل فيه معنى «سَمِيعٌ عَلِيمٌ» فهو أن الأصل في العمل الفعل، وأنها إنما عملا لهما^(٣) فيها من معناه، قال في قوله: ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعٌ الدُّعْوَى﴾ [إبراهيم: ٣٩]: «ذكر سيويه فعيلاً في جملة أبنية المبالغة

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٣٠٣٩) و«سنن أبي داود» (٢٦٦٢).

(٢) «تكملة جامع الأصول» (٢: ٥٦٦).

(٣) في (ط): «بها».

والطائفتان: حَيَّانِ مِنَ الْأَنْصَارِ: بنو سَلِمَةَ مِنَ الْحَزْرَجِ، وبنو حَارِثَةَ مِنَ الْأَوْسِ، وهما الجناحان. خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْفَيْ، وقيل: فِي تِسْعِ مِئَةٍ وَخَمْسِينَ، وَالْمُشْرِكُونَ فِي ثَلَاثَةِ آفِ، وَوَعَدَهُمُ الْفَتْحَ إِنْ صَبَرُوا، فَأَنْخَزَلَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَثْلَثٍ النَّاسَ، وَقَالَ: يَا قَوْمَ، عِلَامَ نَقْتُلُ أَنْفُسَنَا وَأَوْلَادَنَا؟! فَتَبِعَهُمْ عَمْرُو بْنُ حَزْمِ الْأَنْصَارِيِّ، فَقَالَ: أَنْشُدْكُمْ اللَّهَ فِي نَبِيِّكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ. فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ نَعَلِمُ قِتَالًا لَا تَبْعُنَاكُمْ. فَهَمَّ الْحَيَّانُ بِاتِّبَاعِ عَبْدِ اللَّهِ، فَعَصَمَهُمُ اللَّهُ، فَمَضَوْا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَضْمَرُوا أَنْ يَرْجِعُوا، فَعَزَمَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَى الرَّشْدِ فَبِتُّوا. وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا مَا كَانَتْ إِلَّا هِمَّةً وَحَدِيثَ نَفْسٍ، وَكَمَا لَا تَخْلُو النَّفْسُ عِنْدَ الشَّدَّةِ مِنْ بَعْضِ الْهَلَعِ ثُمَّ يَرُدُّهَا صَاحِبُهَا إِلَى الثَّبَاتِ وَالصَّبْرِ، وَيُوطِنُهَا عَلَى احْتِمَالِ الْمَكْرُوهِ،

العاملة عمل الفعل، كقولك: هذا ضروبٌ زيداً وضاربٌ^(١) أخاه، ومنحازٌ إبله، وحذِرٌ أموراً، ورحيمٌ أباه^(٢).

قوله: (أَنْشُدْكُمْ اللَّهَ)، الجوهري: نَشَدْتُ فَلَانًا أَنْشُدَّهُ نَشْدًا: إِذَا قُلْتَ لَهُ: نَشَدْتُكَ اللَّهُ، أَي: سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ، كَأَنَّكَ ذَكَرْتَهُ بِإِيَّاهِ.

قوله: (أَضْمَرُوا أَنْ يَرْجِعُوا) أي: عَزَمُوا وَقَصَدُوا، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «الظَّاهِرُ أَنَّهَا مَا كَانَتْ إِلَّا هِمَّةً»، أَي: لَمْ تَكُنْ عَزْمًا وَلَا قَصْدًا.

قوله: (فَعَزَمَ اللَّهُ لَهُمْ عَلَى الرَّشْدِ)، النُّهَيْمِيُّ: فِي حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ: فَعَزَمَ اللَّهُ لِي^(٣) أَي: خَلَقَ لِي قُوَّةً وَصَبْرًا.

قوله: (أَنَّهَا مَا كَانَتْ إِلَّا هِمَّةً)، أَي: مَا كَانَتْ تِلْكَ الْحَطْرَةُ إِلَّا مَا لَا تَخْلُو النَّفْسُ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ النَّفْسِ.

(١) فِي (ط): «وَضْرَابٌ».

(٢) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ١١٠-١١٤).

(٣) هُوَ جِزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٩١٨).

كما قال عمرو ابن الإطنابة:

أقول لها إذا جشأت وجاشت: مكانك ثممدي أو تستريحي

حتى قال معاوية: عليكم بحفظ الشعر؛ فقد كدت أضع رجلي في الركاب يوم صيفين، فما ثبتت مني إلا قول عمرو ابن الإطنابة.

ولو تانت عزيمة لما ثبتت معها الولاية، والله تعالى يقول: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾، ويجوز أن يراد: والله ناصرهما ومتولي أمرهما، فما لهما تفعلان ولا تتوكلان على الله!...

قوله: (أقول لها: إذا جشأت) البيت، وقبله في رواية اليميني:

أبت لي عفتي وأبى بلائي وأخذ الحمدي^(١) بالثمن الربيع
وإحشامي على المكروه نفسي وضربي هامة البطل المشيح^(٢)

وقولي كلما جشأت... البيت: أبت لي قبول الضيم والبلاء، من أبل في الحزب: إذا أظهر بأسه وجمادته، والمشيح من: شاح الرجل: جد في الأمر، وجشأت، أي: تحركت، وجاشت القدر: إذا غلت، وكل شيء يغلي فهو يجيش، حتى الهموم والغصة في الصدر، مكانك: أي: الزمي مكانك حتى تغلبي فتحمدي، أو تقتلي فتستريحي من نصب الدنيا.

الإطنابة، بكسر الهمزة وسكون الطاء المهملة والنون والباء الموحدة^(٣). يُحاطب نفسه على التجريد.

قوله: (ويجوز أن يراد: والله ناصرهما) عطف على قوله: «ما كانت إلا همة»، يعني: لا يجوز

(١) في (ط): «وأخذ الحمدي».

(٢) الأبيات لابن الإطنابة، كما في «الكامل المبرد» (٤: ٥٧)، و«العقد الفريد» لابن عبد ربّه (١: ٢٩)، و«محاضرات الأدباء» للراغب (١: ١٠٣).

(٣) وهي أم الشاعر.

فإن قلت: فما معنى ما روي من قول بعضهم عند نزول الآية: والله ما يسرنا أننا لم نهمم بالذي هممنا به وقد أخبرنا الله بأنه ولينا؟ قلت: معنى ذلك: فرط الاستيثار بما حصل لهم من الشرف بثناء الله، وإنزاله فيهم آية ناطقة بصحة الولاية، وأن تلك الهمة غير المأخوذ بها - لأنها لم تكن عن عزيمة وتصميم - كانت سبباً لزلوها. والفشل: الجبن والخور. وقرأ عبد الله (والله وليهم)، كقوله: ﴿وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا﴾ [الحجرات: ٩].

أن تكون عزيمة بل تكون حديث نفس، لأن الله تعالى يقول: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ والله تعالى لا يكون ولي من عزم خذلان الرسول ﷺ ومتابعة عدوه عبد الله بن أبي بن سلول، ويجوز أن تكون عزيمة كما قال ابن عباس، ويكون قوله: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾ جملة حالية مقررة للتوبيخ والاستبعاد، أي: لِمَ وَجِدَ (١) منها الفشل والجبن وتلك العزيمة، والحال أن الله سبحانه وتعالى بجلالته وعظمته هو الناصر يذل على التوبيخ قوله: «فما لها تفشلان»، وعلى الأول كانت جملة معطوفة على الجملة السابقة، أخبر الله تعالى أنه كان منهم الفشل ومن الله الولاية، وإليه الإشارة بقوله: «وقد أخبرنا الله بأنه ولينا».

الراغب: الولاء والتوالي: أن يحصل شيان فصاعداً حصولاً ليس بينهما ما ليس منهما (٢)، ويُستعار ذلك للقرب من حيث المكان، ومن حيث النسبة ومن حيث الدين، ومن حيث الصداقة والنصرة والاعتقاد، والولاية: النصرة، والولاية: توي الأمر، وقيل: هما واحدة كالدلالة والدلالة، وحقيقته توي الأمر، والتوي والمولى يستعملان في ذلك، وكل واحد منهما يقال في معنى الفاعل، أي: الموالي، وفي معنى المفعول، أي: الموالى، ويقال للمؤمن: مولى الله، ولم يرذ: مولاة، ويقال: الله ولي المؤمن ومولاة (٣).

قوله: (ما روي من قول بعضهم عند نزول الآية)، وهو جابر بن عبد الله، قال: فينا نزلت:

(١) في (ط): «لم يوجد».

(٢) قوله: «ما ليس منها» ساقط من (ط).

(٣) «مفردات القرآن»، ص ٨٨٥.

﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا وَاللَّهُ وَلِيَهُمَا﴾ نحنُ الطائفتانِ: بنو حارثة وبنو سلمة، وما يسرني أنها لم تنزل لقول الله: ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّهُمَا﴾، أخرجه البخاري ومسلم^(١).

قوله: ما يسرني أنها لم تنزل، أي: ما يسرني عدم نزول الآية، والمفهوم: أن نزولها سره لما حصل لهم الشرف وثبتت الولاية، ودل ذلك على أنه سرتهم تلك الهمة، وأما رواية المصنف: «ما يسرنا أنما لم نهمم بالذي هممنا به» فمعناه: أن هممهم سرتهم لما نزل بسببها توقيع الولاية، وفي كلام المصنف إشعاراً بأن تلك الهمة ما كانت عزيمة، وقول ابن عباس مروج^(٢).

وقلت: وكلام ابن عباس رضي الله عنه مبنئ على التوبيخ كما مر، وينصره قوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ فإنه يابى إلا أن يكون تعريضاً وتغليظاً في هذا المقام، وكذا «فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُشْكُرُونَ» مشتمل على تشديد عظيم، يعني: فاتقوا الله في الثبات معه، ولا تضعفوا، فإن نعمته، وهي نعمة الإسلام، لا يقابل شكرها إلا ببذل المهج وبفداء النفس والنصرة له والشهادة في سبيله، فاثبتوا معه لعلكم تدركون شكر هذه النعمة، أو: فاتقوا الله في الثبات معه والنصرة له ليحصل لكم نعمة الظفر، فتشكرونها، فوضع الشكر موضع النعمة إيداناً بكونها حاصلة، وإليه الإشارة بقوله: «فوضع الشكر موضع الإنعام»، وكل هذه التشديدات لا ترد على حديث النفس.

وأما قول جابر: نحن بنو حارثة وبنو سلمة، وامتيازه إياهما عن الغير، فلا يستقيم إلا على العزيمة، وقوله: وما يسرني أنها لم تنزل، إنما يحسن إذا حملت على العزيمة، ليفيد المبالغة، فهو على أسلوب قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لِهَرٍ﴾ [التوبة: ٤٣].

(١) «صحيح البخاري» (٤٠٥١) و«صحيح مسلم» (٢٥٠٥).

(٢) في (ط): «مروج»!

﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ * إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ
 أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ * بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا
 وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ * وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ
 إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِنُظْمِينَ قُلُوبِكُمْ بِهِ. وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ * لِيَقْطَعَ طَرَفًا
 مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَوْ يَكْبِتَهُمْ فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ ﴿ ١٢٣-١٢٧ ﴾

أمرهم بالآل يتوكلوا إلا عليه، ولا يفوضوا أمورهم إلا إليه، ثم ذكّرهم ما يوجب
 عليهم التوكل مما يسّر لهم من الفتح يوم بدر وهم في حالة قلة وذلة. والأذلة: جمع
 قلة، والدلان: جمع الكثرة.

قوله: (ثم ذكّرهم ما يوجب عليهم التوكل): عطف على قوله: «أمرهم بأن لا يتوكلوا إلا
 عليه»، وفيه إشارة إلى بيان النظم، فإن قوله: ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ تذييل للكلام السابق
 وتعرض بما صدر عن بعضهم من الفشل والخور؛ لأن قوله: ﴿ وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ الآية
 تذكير للأصحاب قلة صبرهم ومخالفة أمر رسولهم وتركهم المركز، وهو متصل بقوله: ﴿ وَإِنْ
 تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ يَمَّا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ بدليل قوله في قصة بدر:
 ﴿ بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ ﴾ يعني: عليكم بالصبر والتقوى، واذكروا ما جرى
 عليكم يوم أحد حين عدمتم الصبر والتقوى، وما منحتم يوم بدر حين صبرتم واثقتم الله من
 الظفر والنصرة، هذا هو المراد من قوله: «ذكّرهم ما يوجب عليهم التوكل».

قوله: (والأذلة: جمع قلة)، قال الزجاج: الأذلة: جمع ذليل، والأصل في فعيل إذا كان
 صفة أن يجمع على فعلاء، نحو ظريف وظرفاء وشرّيك وشرّكاء، لكن فعلاء اجتنبت في
 التضعيف، فلو قيل: في جليل وقليل، جُلاء وقللاء، لا جتمع حرفان من جنس واحد،
 فعُدل به إلى أفعلة، نحو: جريب وأجربة، وقفيز وأفيزة^(١).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٦٦).

وجاءَ بِجَمْعِ القِلَّةِ؛ ليدلَّ على أنهم على ذلتهم كانوا قليلاً. وذلتهم: ما كان بهم من ضعف الحال وقلة السلاح والمال والمركوب؛ وذلك أنهم خرجوا على النواضح يعتقب النفر منهم على البعير الواحد، وما كان معهم إلا فرس واحد. وقتلهم: أنهم كانوا ثلاث مئة وبضعة عشر، وكان عدوهم في حال كثرة زهاء ألف مقاتل، ومعهم مئة فرس. والشكَّة والشوكة. وبدر: اسم ماء بين مكة والمدينة، كان لرجل يسمى بدرًا؛ فسمي به. ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ في الثبات مع رسوله ﷺ، ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ بتقواكم ما أنعم به عليكم من نصرته، أو لعلكم يُنعم الله عليكم نعمة أخرى تشكرونها. فوضع الشكر موضع الإنعام؛ لأنه سبب له. ﴿إِذْ تَقُولُ﴾: ظرف لـ ﴿نَصَرَكُمُ﴾ على أن يقول لهم ذلك يوم بدر، أو بدل ثانٍ من ﴿وَإِذْ عَدَوْتَ﴾ على أن يقوله لهم يوم أُحد. فإن قلت: كيف يصح أن يقول لهم يوم أُحد ولم تنزل فيه الملائكة؟ قلت: قاله لهم مع اشتراط الصبر والتقوى عليهم، فلم يصبروا عن الغنائم، ولم يتقوا حيث خالفوا أمر رسول الله ﷺ؛

قوله: (والشكَّة)، الجوهري: الشكَّة، بالكسر: السلاح، يقال: رجل شاك السلاح وشاك في السلاح، والشاك السلاح، وهو اللابس التام.

قوله: (كيف؟) السؤال وارد على أن يكون ﴿إِذْ تَقُولُ﴾ بدلاً، أي: كيف يقول لهم يوم أُحد: ألن يكفيكم إمداد ربكم بثلاثة آلاف؟ وأجاب: أن الكلام وارد على الوعد ومقارن بالشرطية، كأنه قيل: ألن يكفيكم ثلاثة آلاف إن صبرتم كما في بدر، بل يكفيكم الله، إن زدتم على الصبر التقوى يزيدكم في الإمداد، نحوه قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١١٢] أي: ﴿بَلَىٰ﴾: رد لقولهم، ثم يقع ﴿مَنْ أَسْلَمَ﴾ كلاماً مبتدأ، ويكون ﴿مَنْ﴾ متضمناً معنى الشرط، وجوابه: ﴿فَلَهُ أَجْرُهُ﴾.

قوله: (حيث خالفوا أمر رسول الله ﷺ)، وذلك أنه ﷺ قال للرماة، وكانوا خمسين رجلاً: «إذا رأيتمونا نخطفنا الطير فلا تبسروا حتى أرسل إليكم»، فهزمهم الله، أي: المشركين، فقال الرماة: الغنيمة، ظهر أصحابكم، فلما أتوهم صرقت وجوههم فأقبلوا منهزمين.

فلذلك لم تَنْزِلِ الملائكة، ولو تَشَمُّوا على ما شَرِطَ عليهم أَنْزَلْتِ، وإنما قُدِّمَ لهم الوعدُ بنزولِ الملائكة لِتَقْوَى قلوبهم وَيَعَزِّمُوا على الثَّباتِ، وَيَثْبُقُوا بنَصْرِ الله.

ومعنى ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ﴾: إنكارُ أن لا يَكْفِيَهُم الإمدادُ بثلاثة آلافٍ مِنَ الملائكة، وإنما جيءَ بـ«لَنْ» الذي هو لتأكيدِ النفي؛ للإشعارِ بأنهم كانوا لقلَّتِهِم وضعفِهِم وكثرةِ عدوِّهم وشوكتِهِ كالأيسينَ مِنَ النصر. و﴿يَلَنْ﴾: إيجابٌ لِمَا بعد «لن»، بمعنى: بَلْ يَكْفِيكُمْ الإمدادُ بهم، فأوجبَ الكفايةَ،

رواه البخاريُّ وأحمدُ^(١) وأبو داودَ، عن البراء^(٢)، تَخَطَّفْنَا الطَّيْرَ، أي: تَسَلَّبْنَا وتَطَيَّرْنَا بنا، وهو مبالغةٌ في الهلاك.

قوله: (ولو تموا) يقال: تَمَّ على الأمرِ: استمَرَ عليه.

قوله: (ومعنى ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ﴾: إنكارُ أن لا يَكْفِيَهُم^(٣))، الكواشي: أدخلَ همزة الاستفهام على النَّفي توبيخاً لهم على اعتقادِهِم أنهم لا يُنصرون بهذا العدد، فنقلته إلى إثباتِ الفعل على ما كان عليه مُستقبلاً فقال: ﴿أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ﴾^(٤).

قوله: (كالأيسينَ مِنَ النصر)، وذلك أن «لن» فيها معنى رَدِّ إنكارِ مُنكِر^(٥)، قال: «تقولُ لصاحِبِكَ: لا أقيمُ غداً، فإن أنكرَ عليك، قلت: لن أقيمُ غداً»، نَزَّهَم، لا يَاسِهِم مِنَ النَّصر، منزلةُ المُنكِرِينَ.

(١) قوله: «وأحمد» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٥٩٣) والبخاري (٣٠٣٩) و(٣٩٨٦) وأبو داود (٢٦٦٢) والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٦٣٥) وأبو عوانة في «المسند» (٤: ٣٠٣) وغيرهم. وانظر تمامَ تحريجه في التعليق على «مسند أحمد».

(٣) في (م): «يكفيكم».

(٤) «تفسير الكواشي» (١: ١٨٦).

(٥) في (ط): «منكرها».

ثم قال: ﴿إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا﴾ يُمددكم بأكثر من ذلك العَدَد. ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ للقتال. ﴿وَيَأْتُواكُمْ﴾ يعني: المشركين، ﴿مِنْ قَوَرِهِمْ هَذَا﴾: من قولك: قَفَلَ مِنْ غَزْوَتِهِ، وَخَرَجَ مِنْ قَوْرِهِ إِلَى غَزْوَةِ أُخْرَى، وَجَاءَ فُلَانٌ وَرَجَعَ مِنْ قَوْرِهِ. ومنه قولُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: الأَمْرُ عَلَى الْقَوْرِ لَا عَلَى التَّرَاخِي. وَهُوَ مَصْدَرٌ مِنْ: فَارَتِ الْقِدْرُ؛ إِذَا غَلَّتْ، فَاسْتُعِيرَ لِلسَّرْعَةِ،

قوله: (ثُمَّ قَالَ: ﴿إِنْ تَصْبِرُوا﴾)، وَيُرْوَى: (وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا) بِالْوَاوِ، قِيلَ: أَتَى بِالْعَاطِفِ مَعَ أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّنْزِيلِ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّهَا مُرَادَةٌ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مَلْفُوظَةً، إِذِ الْمَعْنَى: بَلَى يَكْفِيكُمْ الْإِمْدَادُ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ، وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُواكُمْ مِنْ قَوَرِهِمْ هَذَا يُمَدِّدُكُمْ بِأَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ.

قلت: هذا غيرُ مَرَضِيٍّ، فَإِنَّ التَّنْزِيلَ إِنْ اقْتَضَى الْعَاطِفَ فَلَا يَجُوزُ تَرْكُهَا، وَلَكِنْ هَذَا ابْتِدَاءٌ وَعَيْدٌ وَاسْتِثْنَاءٌ كَلَامٍ آخَرَ وَارِدٌ عَلَى الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ مُقَيَّدٌ بِقَيْدِ الصَّبْرِ وَالتَّقْوَى وَالزِّيَادَةِ فِي الْمَدَدِ وَسُرْعَةِ الظَّفَرِ، وَالكَلَامُ السَّابِقُ وَارِدٌ عَلَى الرَّدِّ عَلَى مَا اعْتَقَدُوهُ وَإِنْكَارِ أَنْ لَا يَكْفِيهِمْ الْإِمْدَادُ هَذَا الْعَدَدِ، فَيَكُونُ كَالْتَوَاطُئَةِ لِلْوَعْدِ، وَهَذَا قَالَ: «ثُمَّ قَالَ: إِنْ تَصْبِرُوا» بِ«ثُمَّ» لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ تَرَاخِيًّا مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى، فَإِذَا لَا جَمَالَ لِتَوْسِيطِ الْوَاوِ.

وقال القاضي: ﴿بَلَى﴾: إِيْجَابٌ لِمَا بَعْدَ «لَنْ»، أَي: بَلَى يَكْفِيكُمْ، ثُمَّ وَعَدَهُمُ الزِّيَادَةَ عَلَى الصَّبْرِ وَالتَّقْوَى حَتَّى عَلَيْهِمَا وَتَقْوِيَةً لِقُلُوبِهِمْ. تَمَّ كَلَامُهُ (١).

وَإِذَا لَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ الْأَوَّلُ كَالْتَوَاطُئَةِ لَمْ يَصَحَّ قَوْلُهُ: «قَالَ هُمْ مَعَ اشْتِرَاطِ الصَّبْرِ وَالتَّقْوَى عَلَيْهِمْ، فَلَمْ يَصْبِرُوا عَنِ الْغَنَائِمِ»، وَعَلَى مَا قَالَ الزَّاعِمُ: الْمَعْنَى: إِنْ لَمْ تَصْبِرُوا يُمَدِّدْكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ، وَإِنْ صَبَرْتُمْ وَاتَّقَيْتُمْ يُمَدِّدْكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ.

قوله: (قَفَلَ) أَي: رَجَعَ، «وَلَا تَعْرِيجَ»: وَلَا إِقَامَةً، «لَا رَيْثَ»: لَا بَطْءَ.

قوله: (فَاسْتُعِيرَ لِلسَّرْعَةِ)، الرَّاضِبُ: الْفَوْزُ: شِدَّةُ الْغَلْيَانِ، وَيُقَالُ ذَلِكَ فِي النَّارِ نَفْسِهَا

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٨٩).

ثُمَّ سُمِّيَتْ بِهِ الْحَالَةُ الَّتِي لَا رَيْثَ فِيهَا وَلَا تَعْرِيجَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ صَاحِبِهَا، فَقِيلَ: خَرَجَ مِنْ قَوْمِهِ، كَمَا تَقُولُ: خَرَجَ مِنْ سَاعَتِهِ: لَمْ يَلْبَثْ. والمعنى: أنهم إن يأتوكم من سَاعَتِهِمْ هذه يُمِدِّدْكُمْ رَبُّكُمْ بِالْمَلَائِكَةِ فِي حَالِ إِيَابِهِمْ، لَا يَتَأَخَّرُ نَزْوُهُمْ عَنْ إِيَابِهِمْ. يريدُ: أَنْ اللَّهُ يَعَجِّلُ نُصْرَتَكُمْ، وَيُسِّرُ فَتْحَكُمْ إِنْ صَبَرْتُمْ وَاتَّقَيْتُمْ. وُقِرِّي: (مَنْزِلِينَ) بِالتَّشْدِيدِ، وَ(مَنْزِلِينَ) بِكَسْرِ الزَّايِ، بِمَعْنَى: مُنْزِلِينَ النَّصْرَ؛ وَ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بِفَتْحِ الْوَاوِ وَكَسْرِهَا، بِمَعْنَى: مُعَلِّمِينَ وَمُعَلِّمِينَ أَنْفُسَهُمْ أَوْ خَيْلَهُمْ. قَالَ الْكَلْبِيُّ: مُعَلِّمِينَ.....

إِذَا هَاجَتْ، وَفِي الْقِدْرِ وَالْغَضَبِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَهِيَ تَقُورُ * تَكَادُ تَمَيِّزُ مِنَ الْغَيْظِ﴾ [الملك: ٧-٨]، وَفَلَانٌ مِنَ الْحُمَى يَفُورُ، وَالْقَوَارَةُ: مَا تَقْدِفُ بِهِ الْقِدْرُ مِنْ فَوْرَانِهَا، وَفَوَارَةُ الْمَاءِ سُمِّيَتْ تَشْبِيهًا بِغَلْيَانِ الْقِدْرِ، وَيُقَالُ: فَعَلْتُ كَذَا مِنْ قُورِي، أَي: فِي غَلْيَانِ الْحَالِ، وَقِيلَ: سَكُونِ الْأَمْرَ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَأْتُوكُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ﴾^(١) [آل عمران: ١٢٥].

قَوْلُهُ: (وُقِرِّي: «مَنْزِلِينَ» بِالتَّشْدِيدِ): ابْنُ عَامِرٍ، وَالباقونَ: بِالتَّخْفِيفِ^(٢)، وَبِالتَّخْفِيفِ مَعَ كَسْرِ الزَّايِ^(٣): شَاذٌ^(٤).

قَوْلُهُ: (وَ﴿مُسَوِّمِينَ﴾)، أَي: وَقِرِّي: ﴿مُسَوِّمِينَ﴾ بِكَسْرِ الْوَاوِ: ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو^(٥) وَعَاصِمٌ^(٦)، وَبِفَتْحِهَا: الباقونَ.

قَوْلُهُ: (الْكَلْبِيُّ: مُعَلِّمِينَ) صَحَّ بِكَسْرِ اللَّامِ عَنْ نُسْخَةِ الْمُصَنَّفِ.

(١) «مفردات القرآن»، ص ٦٤٧.

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٤٢).

(٣) في (ط): «وبالتخفيف وبكسر الزاي».

(٤) «وَمَنْ قَرَأَ بِذَلِكَ أَبُو حَيَّوَةَ. انظر: «مختصر شواذ القرآن»، ص ٢٢.

(٥) في (ط): «وأبو عامر».

(٦) بِمَعْنَى «مُعَلِّمِينَ» مِنَ السَّوْمَةِ وَهِيَ الْعَلَامَةُ. وَحُجَّتُهُمْ مَا جَاءَ فِي التَّفْسِيرِ عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ: كَانُوا - يَعْنِي

الملائكة - سَوَّمُوا نَوَاصِي خَيْلِهِمْ بِالصَّرْفِ الْأَبْيَضِ. هُمْ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ مُسَوِّمُونَ لِأَنَّهُمْ فَاعِلُونَ.

انظر: «حجّة القراءات»، ص ١٧٣.

بِعَمَائِمٍ صُفْرِ مُرْخَاةٍ عَلَى أَكْتافِهِمْ. وَعَنِ الضَّحَّاكِ: مُعَلِّمِينَ بِالصُّوفِ الْأَبْيَضِ مِنْ نَوَاصِي الدُّوَابِّ وَأَذْنَابِهَا. وَعَنْ مُجَاهِدٍ: مَجْزُوزَةٌ أَذْنَابُ خَيْلِهِمْ. وَعَنْ قَتَادَةَ: كَانُوا عَلَى خَيْلٍ بُلُقٍ. وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ: كَانَتْ عِمَامَةُ الزُّبَيْرِ يَوْمَ بَدْرٍ صَفْرَاءَ، فَتَزَلَّتِ الْمَلَائِكَةُ كَذَلِكَ، وَعَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: «تَسَوَّمُوا فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ قَدْ تَسَوَّمَتْ».

﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ﴾ الهاء لـ ﴿أَنْ يُيَدِّكُمْ﴾، أي: وما جعل الله إمدادكم بالملائكة إلا بشارة لكم بأنكم تَنْصَرُونَ. ﴿وَلِنَطْمِئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ﴾ كما كانت السكينة لبني إسرائيل بشارة بالنصر وطمأنينة لقلوبهم. ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ لا من عند المقاتلة إذا تكاثروا، ولا من عند الملائكة والسكينة، ولكن ذلك مما يقوي به الله رجاء النصرة والطمع في الرحمة، ويربط به على قلوب المجاهدين. ﴿الْعَرَبِيِّ﴾: الذي لا يغالب في حكمه، ﴿الْحَكِيمِ﴾: الذي يعطي النصر ويمنعه لِمَا يَرَى مِنَ الْمَصْلِحَةِ.

﴿لِيَقَطَعَ طَرَفًا مِّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: لِيُهْلِكَ طَائِفَةً مِنْهُمْ بِالْقَتْلِ وَالْأَسْرِ،

قوله: (بعمائِم صُفْرِ مُرْخَاةٍ عَلَى أَكْتافِهِمْ)، في كتاب «الوفا»، عن ابن الجوزي، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ كان إذا اعتَمَّ سَدَلَ عِمَامَتِهِ بَيْنَ كَتِفَيْهِ، قال نافع: وكان ابنُ عمرَ يفعلُ ذلك^(١).

قوله: (لِيُهْلِكَ طَائِفَةً مِنْهُمْ) فَسَّرَ الطَّرْفَ بِالطَائِفَةِ، وَجَعَلَهَا مِنَ الْإِشْرَافِ بِحَسَبِ التَّرْكِيبِ وَالْمَقَامِ، أَمَا التَّرْكِيبُ فَإِنَّ التَّنْكِيرَ فِي «طَرَفًا» لِلتَّفْخِيمِ، وَأَمَا الْمَقَامُ فَإِنَّ الْمَقْطُوعَ طَرَفُهُمْ صَنَادِيدُ قُرَيْشٍ، قَالَ فِي «الْأَسَاسِ»: وَهُوَ مِنْ أَطْرَافِ الْعَرَبِ، أَي: مِنْ أَشْرَافِهَا، وَأَهْلُ بِيُوتَاتِهَا.

وقيل: تَخْصِيصُ ذِكْرِ الطَّرْفِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ أَطْرَافَ الشَّيْءِ يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى تَوْهِينِهِ وَإِزَالَتِهِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ يَوْمَ بَدْرٍ هُوَ فَتْحُ الْفُتُوحِ، وَفِيهِ فُلٌ شَوْكَةِ الْمُشْرِكِينَ، وَطُلُوعٌ تَبَاشِيرِ الطَّغْفَرِ لِلْمُؤْمِنِينَ، وَمِنْ ثَمَّ رُويَ «هَذَا يَوْمٌ لَهُ مَا بَعْدَهُ»^(٢).

(١) «الوفا بأحوال المصطفى» (٢: ٢٥٦) والحديث المذكور أخرجه الترمذي في «السنن» (١٧٣٦) وفي «السنائل»، ص ١٠٦-١٠٧ وقال: هذا حديث حسن غريب.

(٢) المحفوظ من ذلك هو قوله ﷺ يوم بدر حين نظر، إلى قلة عدد أصحابه: «اللَّهُمَّ إِنْ تَهْلِكْ هَذِهِ الْعَصَابَةُ =

وهو ما كان يوم بدرٍ من قتلِ سبعينَ وأسرِ سبعينَ من رؤساءِ قريشٍ وصناديدهم. ﴿أَوْ يَكْتُمُهُمْ﴾: أو يُخزئهم ويغيظهم بالهزيمة. ﴿فَيَنْقَلِبُوا خَائِبِينَ﴾: غيرَ ظافرينَ بمبتغاهم، ونحوه ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِغَيْظِهِمْ لَمِنَ الْأَخْيَارِ﴾ [الأحزاب: ٢٥]، ويقال: كَبَّته بمعنى كَبَدَه؛ إذا ضَرَبَ كَبَدَه بالغيظِ والحُرقة. وقيل في قولِ أبي الطيب:

لَأَكْبِتَ حَاسِدًا وَأُرِي عَدُوًّا

هو من الكبد والرثة.

واللام متعلّقة بقوله: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ﴾، أو بقوله: ﴿وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾.

[لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ * وَاللَّهُ مَا فِي

السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴿١٢٨-١٢٩﴾]

قوله: (لَأَكْبِتَ حَاسِدًا وَأُرِي عَدُوًّا)، تمامه:

كَأْتُمَهَا وَدَاعُكَ وَالرَّحِيلُ

«كأْتُمها»، أي: الحاسدَ والعدوَّ، «وأُرِي» بياءِ خالصة، يريدُ به الضربَ على الرثة، واللامُ

في «لَأَكْبِتَ» متصلٌ بما قبله، وهو:

رُؤْيُكَ أَيُّهَا الْمَلِكُ الْجَلِيلُ تَأَنَّ وَعُدَّةٌ تَمَائِيلُ

وَجُودُكَ بِالْمَقَامِ وَلَوْ قَلِيلاً فَمَا فِيهَا تَجُودٌ بِهِ قَلِيلٌ^(١)

أي: أمهلَ سَيْرَكَ وأخزَه واجعلْ ذلكَ مما تُعطيهِ، قوله: وجودك، أي: وَجُدْ جُودَكَ بِالْمَقَامِ، أي: بالإقامة، ولو فعلتَه قليلاً، ويجوزُ: ولو جوداً قليلاً، يعني: أن ما كان من جهتك فهو كثيرٌ وإن قلَّ، ثم شبهَ الحاسدَ والعدوَّ بوداعه وارتحالِه، لأنَّهما يُنكبانِ في قلبه ويوجعانه.

= من أهل الإسلام، فلا تُعبَدُ في الأرض أبداً، وهو جزءٌ من حديثٍ طويلٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٨) وأبو داود (٢٦٩٠) وغيرهما بإسنادٍ حسن.

(١) الأبيات للمتنبي في «ديوانه» (٣: ١٣٦).

﴿أَوْ يَتُوبَ﴾ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ اعْتِرَاضٌ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ مَالِكُ أَمْرِهِمْ؛ فَإِمَّا يَهْلِكُهُمْ، أَوْ يَهْزِمُهُمْ، أَوْ يَتُوبُ عَلَيْهِمْ إِنْ أَسْلَمُوا، أَوْ يُعَذِّبُهُمْ إِنْ أَصْرُوا عَلَى الْكُفْرِ، وَلَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْءٌ، إِنَّمَا أَنْتَ عَبْدٌ مَبْعُوثٌ لِإِنذَارِهِمْ وَمُجَاهَدَتِهِمْ. وَقِيلَ: ﴿أَوْ يَتُوبَ﴾ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ «أَنْ»، وَ«أَنْ يَتُوبَ» فِي حُكْمِ اسْمٍ مَعْطُوفٍ بِ«أَوْ» عَلَى «الْأَمْرِ»، أَوْ عَلَى «شَيْءٍ»، أَي: لَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْءٌ، أَوْ مِنَ التَّوْبَةِ عَلَيْهِمْ، أَوْ مِنْ تَعَذُّبِهِمْ، أَوْ لَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْءٌ، أَوْ التَّوْبَةُ عَلَيْهِمْ، أَوْ تَعَذُّبُهُمْ.....

قَوْلُهُ: (عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ) أَي: عَلَى قَوْلِهِ: ﴿يَكْتِبُهُمْ﴾ أَي: لِيَكْتُبَهُمْ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ، وَ«أَوْ» لِلتَّنْوِيعِ لَا لِلتَّرْدِيدِ.

قَوْلُهُ: (أَي: لَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْءٌ)، هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ عَلَى «الْأَمْرِ»، فَهُوَ مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، أَي: أَمْرُهُمْ كُلُّهَا لِلَّهِ تَعَالَى وَلَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْءٌ، لَا مِنَ التَّوْبَةِ وَلَا مِنَ التَّعَذُّبِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ: لَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْءٌ، أَوْ التَّوْبَةُ عَلَيْهِمْ، أَوْ تَعَذُّبُهُمْ)، هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ الْعَطْفِ عَلَى «شَيْءٍ»، وَهُوَ أَيْضاً مِنْ عَطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، أَي: لَيْسَ لَكَ مِنْ أَمْرِهِمْ شَيْءٌ: لَا أَمْرُ التَّوْبَةِ وَلَا أَمْرُ التَّعَذُّبِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ: هُوَ أَنَّهُ عَلَى الْأَوَّلِ سَلْبُ مَا يَتَّبِعُ التَّوْبَةَ وَالتَّعَذُّبَ مِنْهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ بِالْكَلِمَةِ مِنَ الْقَبُولِ وَالرَّذِّ وَالْحَلَاصِ مِنَ الْعَذَابِ وَالْمَنْعِ مِنَ النَّجَاةِ، وَعَلَى الثَّانِي: سَلْبُ نَفْسِ التَّوْبَةِ وَالتَّعَذُّبِ مِنْهُ، يَعْنِي: لَا تَقْدِرُ أَنْ تُجْبِرَهُمْ عَلَى التَّوْبَةِ وَلَا أَنْ تَمْنَعَهُمْ عَنْهَا، وَلَا تَقْدِرُ أَنْ تُعَذِّبَهُمْ وَلَا أَنْ تَعْفُوَ عَنْهُمْ، فَإِنَّ الْأُمُورَ كُلَّهَا بِيَدِ اللَّهِ، وَالْمَعْنَى مَعَ الْأَوَّلِ كَمَا سَبَّيْنَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى. وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ التَّعْرِيفَ فِي الْأَمْرِ لِلْجِنْسِ، وَالْمَعْنَى: لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأُمُورِ الْإِلَهِيَّةِ شَيْءٌ، وَهِيَ إِمَّا أَنْ يَهْلِكَ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا، أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ فَيُثَبِّتَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَيُفْلِحُوا، أَوْ يُمَهِّلَهُمْ إِلَى أَنْ يَعَذِّبَهُمْ فِيهَا، وَإِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ،

وقيل: ﴿أَوْ﴾ بمعنى «إلا أن»، كقولك: لألزمناك أو تُعطيني حقِّي، على معنى: ليس لك من أمرهم شيء إلا أن يتوب الله عليهم فتفرح بحالهم، أو يُعذبهم فتشفي منهم.

وقيل: شجّه عبثه بن أبي وقاص يوم أحد، وكسر رباعيته، فجعل يمسح الدّم عن وجهه وسالم مولى أبي حذيفة يغسل عن وجهه الدّم وهو يقول: «كيف يفلح قوم خضبوا وجه نبيهم بالدّم وهو يدعوهم إلى ربهم؟! فتزلت. وقيل: أراد أن يدعو الله عليهم فناه الله تعالى؛ لعلمه أن فيهم من يؤمن. وعن الحسن: ﴿يَغْفِرْ لِمَن يَشَاءُ﴾: بالتوبة، ولا يشاء أن يغفر إلا للتائبين، ﴿وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾: ولا يشاء أن يعذب إلا المستوجبين للعذاب. وعن عطاء: يغفر لمن يتوب إليه، ويعذب من لقيه ظالماً. وإتباعه قوله: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ تفسير بين لـ ﴿مَن يَشَاءُ﴾،

إنما عليك البلاغ، وعلينا الحساب. «أو» للعهد، والإشارة باللام إلى معنى قوله ﷺ: «كيف يفلح قوم شجوا نبيهم؟» ولسبب الفلاح عنهم يؤذّن بالموت على الكفر، وسبب النجاة في الآخرة، وذلك ليس إليك. ويدخل هذا المعنى في الوجه الأول دخولاً أولياً^(١).

قوله: (وقيل: شجّه)، الحديث من رواية الشيخين والترمذي، عن أنس، أن رسول الله ﷺ كسرت رباعيته يوم أحد وشج في رأسه، فجعل يسلم الدّم عن وجهه ويقول: «كيف يفلح قوم شجوا نبيهم وكسروا رباعيته»، وهو يدعوهم إلى الله تعالى؟^(٢) فأنزل الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ الآية. سلّ الدّم، أي: أماطه.

قوله: (وإتباعه) هو مبتدأ مضاف إلى الفاعل، وقوله: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ مفعول أول، و﴿أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾: مفعول ثانٍ، وقوله: «تفسير» خبر المبتدأ، يعني: لتما ذكر الله تعالى: ﴿أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾

(١) من قوله: «ويمكن أن يقال: إن التعريف» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١١٩٥٦) والترمذي (٣٠٠٢) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه. وأخرجه البخاري (٢٩٠٣) من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

فَأَنَّهُمْ ظَلَمُوا ﴿١﴾ بعد قوله: ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ عِلْمٌ ما المراد بقوله: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ يعني: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ ﴿١﴾ في الموضعين مُطْلَقٌ، قَيْدَ الْأَوَّلِ بالتائين والثاني بالظالمين.

وقلت: هذا لَعْمَرِي تعويجٌ عن المحجّة، وتعريجٌ عن المستقيم، وفَسْرٌ للقرآن بالرأي، ومُفَسِّرُهُ داخلٌ تحت وَعِيدِ قَوْلِهِ صَلَّواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «مَنْ قَالَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِرَأْيِهِ، فَأَصَابَ، فَقَدْ أَخْطَأَ». أخرجه الترمذي وأبو داود (٢).

والسحق الذي لا يحيد عنه: أن هذا مُعَاتَبَةٌ من الله لرسوله صَلَّواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ على تعجيله في القول برفع الفلاح عن القوم يوم أحد، كما أن قوله: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَلَّافَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْسَخَا﴾ مُعَاتَبَةٌ على أصحابه رضوان الله عليهم، وتعييرٌ لهم بالفشل، ويدل على أن هذا مُعَاتَبَةٌ ما رَوينا أنه قال حين كسر رباعيته وشج في وجهه: «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ شَجُوا نَبِيَّهُمْ؟» أي: لن يفلحوا أبداً، فردّ بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، كيف تستبعد الفلاح ويبد الله أزمة أمور ما في السماوات والأرض يغفر لمن يشاء ويُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ؟ وليس لك من الأمر إلا التفويض والرضا بما قضى، فهو لاء إن استوجبوا العذاب بما فعلوا بك فبمشيئة الله لا بمشيئتك، وإن استحقوا الغفران بأن يتوب عليهم في إرادته سبحانه وتعالى لا بإرادتك، فقوله: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ تأكيد لقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ وتذييل له، وقوله: ﴿يَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ﴾ تقريرٌ معنى التذييل على سبيل الاستئناف بإعادة صفة من استؤنف عنه الحديث، فالغفران والتعذيب عامان لا يُحَصِّصان. نعم، يدخل هؤلاء فيه دخولا أولياً، وقوله: ﴿وَاللَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ تميمٌ مُنَادٍ على أن جانب الرحمة راجح على جانب العذاب، وفي قوله: ﴿فَأَنَّهُمْ ظَلَمُوا﴾ تميمٌ لأمر التعذيب وإدماج لرجحان المغفرة، يعني: سبب التعذيب كونهم ظالمين، وإلا فالرحمة مُقْتَضِيَةٌ للغفران، انظر إلى

(١) قوله: «يعني من يشاء» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٩٥٢)، وإسناده ضعيف لأجل حال سهيل بن أبي حزم، تكلم فيه بعض أهل العلم.

وأثمّ التّوب عليهم، أو الظّالمون، ولكنّ أهل الأهواء والبِدَع ينصامون ويتعامون عن آيات الله فيخطون خبط عشواء، ويطيّبون أنفسهم بما يفترون على ابن عبّاس من قولهم: يهب الذّنب الكبير لمن يشاء، ويعذب من يشاء على الذّنب الصّغير.

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ * وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [١٣٠-١٣٢]

﴿لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾: نهى عن الرّبا مع توبيخ بما كانوا عليه من تضييفه؛ كان الرّجل منهم إذا بلغ الدّين محلّه زاد في الأجل؛ فاستغرق بالشيء الطّفيف مال المديون.....

هذا النّظم الأنيق والترتيب السّوي، وأعجب بمن يُفكّكه بالتقديم والتأخير ويقول: «يتصامون ويتعامون عن آيات الله فيخطون خبط عشواء»، عفا الله عنه.

قال القاضي: قوله: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ﴾ صريح في تقي وجوب التعذيب، والتقييد بالتوبة وعدمها كالمنافي له، والله غفورٌ رحيمٌ لعباده، فلا سادز إلى الدّعاء عليهم^(١).

قوله: (نهى عن الرّبا مع توبيخ بما كانوا عليه) الباء: صلة «توبيخ»، أي: وتبيخهم به، يُريد أن قوله: ﴿أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً﴾ قيدٌ للنهي بحسب ما كانوا عليه، لا للنهي مطلقاً، يُستدلّ بالمفهوم على أن الرّبا بدون القيد جائز، ولهذا قال: «كان الرّجل منهم إذا بلغ الدّين...» إلى آخره، نهاهم أولاً عن الرّبا، ثمّ وبخهم على التضعيف، ثمّ نعى عليهم بالمضاعفة، فدلّ على النّعي بالتنكير في توبيخ.

قال مكي: ﴿أَضْعَافًا﴾: حال، أي: مُضاعفاً، و﴿مُضَاعَفَةً﴾: نعتة^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩١).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (١: ١٧٤).

﴿وَأَتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ، يَقُولُ: هِيَ أَخْوَفُ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ؛ حَيْثُ أُوْعِدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ بِالنَّارِ الْمُعَدَّةِ لِلْكَافِرِينَ إِنْ لَمْ يَتَّقُوهُ فِي اجْتِنَابِ مَحَارِمِهِ، وَقَدْ أَمَدَّ ذَلِكَ بِمَا أَتْبَعَهُ مِنْ تَعْلِيْقِ رَجَاءِ الْمُؤْمِنِينَ بِرَحْمَتِهِ بِتَوْفِرِهِمْ عَلَى طَاعَتِهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ. وَمَنْ تَأَمَّلَ هَذِهِ الْآيَاتِ وَأَمْثَالَهَا لَمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالْأَطْمَاعِ الْفَارِغَةِ وَالتَّمَنِّيِّ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى. وَفِي ذِكْرِهِ تَعَالَى «لَعَلَّ» وَ«عَسَى» فِي نَحْوِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ - وَإِنْ قَالَ النَّاسُ مَا قَالُوا - مَا لَا يَخْفَى عَلَى الْعَارِفِ الْفَطِنِ مِنْ دَقَّةِ مَسَلِّكَ التَّقْوَى، وَصُعُوبَةِ إِصَابَةِ رِضَا اللَّهِ، وَعِزَّةِ التَّوَصُّلِ إِلَى رَحْمَتِهِ وَثَوَابِهِ.

قَوْلُهُ: (كَانَ أَبُو حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: هِيَ أَخْوَفُ آيَةٍ فِي الْقُرْآنِ)، يَعْنِي: كَانَ مِنْ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَقَالَ: وَأَتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِأَكْلِ الرَّبَا، فَوَضَعَ مَوْضِعَهُ ﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ تَغْلِيظًا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ، أَيْ: هَذِهِ الصِّفَةُ مُؤَدِّيَةٌ إِلَى الْكُفْرِ لِأَنَّهَا تَمَّا لَا يَكْتَسِبِيهَا إِلَّا الْكَافِرُونَ، أَوْ تَعْرِضًا بِهِمْ، أَيْ: هَذِهِ الصِّفَةُ مِنْ صِفَاتِ الْكَافِرِينَ فَلَا تَتَّصِفُوا بِهَا. قَالَ الْقَاضِي فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾: تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ النَّارَ بِالذَّاتِ مُعَدَّةٌ لِلْكَفَّارِ وَبِالْعَرَضِ لِلْعَصَاةِ^(١).

قَوْلُهُ: (وَقَدْ أَمَدَّ ذَلِكَ بِمَا أَتْبَعَهُ) أَيْ: أَتْبَعَهُ إِيَّاهُ، فَحَدَفَ الْمَفْعُولَ الثَّانِي، وَهُوَ عَائِدٌ إِلَى ذَلِكَ، يَرِيدُ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ تَتِمُّمٌ لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى وَمِبَالِغَةٌ فِيهِ؛ لِأَنَّ ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ مَطْلُقٌ صَالِحٌ لِكُلِّ مَا يُسَمَّى طَاعَةً، نَحْوًا: فَلَنْ يُعْطَى وَيَمْنَعُ إِذَا بَاجِرَاءِ الْمُتَعَدِّيِّ مُجْرَى اللَّازِمِ، وَإِنَّمَا بِحَدْفِ الْمَفَاعِيلِ^(٢)، أَيْ: لَمْ يَقُلْ فِي أَيِّ شَيْءٍ أَطَاعُوهُمَا لَثَلَا يَقْتَصِرَ عَلَى الْمَذْكُورِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «بِتَوْفِرِهِمْ عَلَى طَاعَتِهِ».

قَوْلُهُ: (وَفِي ذِكْرِهِ تَعَالَى) خَبْرٌ، وَالْمَبْتَدَأُ: «مَا لَا يَخْفَى»، وَقَوْلُهُ: «وَإِنْ قَالَ النَّاسُ مَا قَالُوا» اعْتِرَاضٌ، وَفِي كَلَامِهِ تَعَصَّبَ لِمَذْهَبِهِ، فَيَقَالُ: مَا الْمَانِعُ عَنْ حَمْلِ «لَعَلَّ» عَلَى الْقَطْعِ مَجَازًا كَمَا

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩١).

(٢) من قوله: «صالح لكل ما يسمى طاعة» إلى هنا ساقط من (ط).

[﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾ * الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ * وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِن مَّغْفِرَةٍ إِلَّا أَلاَّ اللَّهُ وَلَمْ يَصِرُوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ * أُولَئِكَ جَزَاءُهم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّةٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ﴾ * قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكذِّبِينَ﴾ (١٣٣-١٣٧)]

في مصاحف أهل المدينة والشام: (سارعوا) بغير واو، وقرأ الباقون بالواو، وتنصُّره قراءة أبي وعبد الله: (وسابقوا). ومعنى المسارعة إلى المغفرة والجنة: الإقبال على ما يُستحقَّقان به. ﴿عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ أي: عَرْضُهَا عَرْضُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، كقولهِ: ﴿عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ٢١]، والمراد وصفها بالسَّعة والبَسْطة،

ذَكَرَتْ فِي أَوَّلِ «الْبَقْرَةِ»؟ فَمِنْ دَيْدَنِ الْمَلُوكِ أَنْ يَقْتَصِرُوا فِي مَوَاعِيدِهِمُ الَّتِي يُوْطِنُونَ أَنْفُسَهُمْ عَلَىٰ إِنْجَازِهَا عَلَىٰ أَنْ يَقُولُوا: عَسَىٰ وَلَعَلَّ، فَإِذَا عَثَرُوا عَلَىٰ (١) ذَلِكَ لَمْ يَبْقَ لِلطَّالِبِ مَا عِنْدَهُمْ سَكٌّ فِي النَّجَاحِ وَالْفَوْزِ بِالْمَطْلُوبِ، سِتْمًا وَقَدْ عَقَّبَ بِالرَّغِيبِ الْبَلِيعِ، وَهُوَ: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ الْآيَاتِ.

قوله: («سارعوا» بغير واو): نافع وابن عامر (٢)، قلت: الفصل للاستئناف، كأنه قيل: كيف نُطِيعُهَا؟ فقيل: سارعوا إلى ما تُستحقَّق به المغفرة بالإسلام والتوبة والإخلاص، وكلُّ ما يُتَقَرَّبُ به إلى جَنَّةٍ هَذِهِ صِفَتُهَا، وَالْوَضْلُ عَلَىٰ أَنَّهُ عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ.

(١) قوله: «على» سقط من (م).

(٢) وكلاهما كان مُتَّبِعاً لمصحف بلده. انظر: «حُجَّةُ الْقُرْآنَات»، ص ١٧٤.

فُسِبِّهَتْ بِأَوْسَعِ مَا عَلِمَهُ النَّاسُ مِنْ خَلْقِهِ وَأَبْسَطِهِ. وَخُصَّ الْعَرَضُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْعَادَةِ أَدْنَى مِنَ الطُّولِ؛ لِلْمَبَالِغَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿بَطَّائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]. وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَسَبَعَ سَمَاوَاتٍ وَسَبَّعَ أَرْضِينَ لَوْ وُصِّلَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ. ﴿فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ﴾: فِي حَالِ الرَّخَاءِ وَالْيُسْرِ، وَحَالِ الضَّيْقَةِ وَالْعُسْرِ، لَا يُحِلُّونَ بَأْنَ يُنْفِقُوا فِي كِلْتَا الْحَالَتَيْنِ مَا قَدَرُوا عَلَيْهِ مِنْ كَثِيرٍ أَوْ قَلِيلٍ - كَمَا يُحْكِي عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ: أَنَّهُ رَبَّمَا نَصَدَّقَ بِبَصَلَةٍ. وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَتَتْهَا تَصَدَّقَتْ بِحَبَّةِ عِنَبٍ - أَوْ فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَحُلُو مِنْ حَالِ مَسْرَّةٍ وَمَضْرَّةٍ، لَا يَمْنَعُهُمْ حَالٌ فَرَحٍ وَسُرُورٍ وَلَا حَالٌ حِينَةٍ وَبِلَاءٍ مِنَ الْمَعْرُوفِ، وَسِوَاهُ عَلَيْهِمْ كَانَ الْوَاحِدُ مِنْهُمْ فِي عُرْسٍ أَوْ حَبْسٍ، فَإِنَّهُ لَا يَدْعُ الْإِحْسَانَ. وَافْتِخَ بِذِكْرِ الْإِتْفَاقِ؛ لِأَنَّهُ أَشَقُّ شَيْءٍ عَلَى النَّفْسِ، وَأَدْلُهُ عَلَى الْإِحْلَاصِ؛ وَلِأَنَّهُ كَانَ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ أَعْظَمَ الْأَعْمَالِ؛ لِلْحَاجَةِ إِلَيْهِ فِي مُجَاهَدَةِ الْعَدُوِّ وَمُوَاسَاةِ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ. كَظَمَ الْقَرِيبَةَ: إِذَا مَلَأَهَا وَشَدَّ فَاهَا، وَكَظَمَ الْبَعِيرُ: إِذَا لَمْ يَجْتَرَّ، وَمَنْ كَظَمَ الْغَيْظَ؛ وَهُوَ أَنْ يُمَسِكَ عَلَى مَا فِي نَفْسِهِ مِنْهُ بِالصَّبْرِ، وَلَا يُظْهِرَ لَهُ أَثْرًا. وَعَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَى إِنْفَاقِهِ مَلَأَ اللَّهُ قَلْبَهُ أَمْنًا وَإِيمَانًا»، وَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنْ خَادِمًا لَهَا غَازَطَهَا، فَقَالَتْ: اللَّهُ دَرُّ التَّقْوَى مَا تَرَكْتُ

قوله: (بأوسع ما علمه الناس): تنبيه أن ذلك مما لا يُقاسُ بشيء، ولكن ذهب فيه إلى المذهب المتعارف، على نحو قوله: ﴿خَلْدَيْتَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧].

قوله: (كقوله تعالى: ﴿بَطَّائِنُهَا مِنْ إِسْتَبْرَقٍ﴾ [الرحمن: ٥٤]) قال: من ديباج نخين، وإذا كانت البطائن من الإستر بق فما ظنك بالظهار؟

قوله: (إذا لم يجتر)، الجوهرية: اجترَّ البعير: من الجرّة، وكلُّ ذي كرشٍ مجترٌ.

قوله: (من كظم غيظاً)، الحديث من رواية الترمذي وأبي داود وابن ماجه، عن سهل ابن سعد، عن أبيه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «مَنْ كَظَمَ غَيْظًا وَهُوَ يَقْدِرُ أَنْ يُنْفِذَهُ دَعَاهُ اللَّهُ

لذي غَيْظٍ شِفَاءٍ. ﴿وَالْمَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾: إِذَا جَنَى عَلَيْهِمُ أَحَدٌ لَمْ يُؤَاخِذْهُ. وَرُوي: «يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيُّنَ الَّذِينَ كَانَتْ أُجُورُهُمْ عَلَى اللَّهِ؟ فَلَا يَقُومُ إِلَّا مَنْ عَفَا»، وَعَن ابْنِ عُيَيْنَةَ: أَنَّهُ رَوَاهُ لِلرَّشِيدِ وَقَدْ غَضِبَ عَلَى رَجُلٍ، فَخَلَّاهُ. وَعَن النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ هَؤُلَاءِ فِي أُمَّتِي قَلِيلٌ إِلَّا مَنْ عَصَمَ اللَّهُ، وَقَدْ كَانُوا كَثِيرًا فِي الْأُمَّمِ الَّتِي مَضَتْ». ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾: يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ اللَّامُ لِلْجِنْسِ؛ فَيَتَنَاوَلُ كُلُّ مُحْسِنٍ، وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ هَؤُلَاءِ الْمَذْكُورِينَ؛ وَأَنْ تَكُونَ لِلْعَهْدِ؛ فَتَكُونُ إِشَارَةً إِلَى هَؤُلَاءِ. ﴿وَالَّذِينَ﴾: عَطَفَ عَلَى ﴿الْمُتَّقِينَ﴾، أَي: أَعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ وَلِلتَّائِبِينَ، وَقَوْلُهُ: ﴿أُولَئِكَ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى الْفَرِيقَيْنِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿وَالَّذِينَ﴾ مَبْتَدَأَ خَبَرِهِ ﴿أُولَئِكَ﴾. ﴿فَنَحِشَتْ﴾: فَعَلَتْ مُتْرَايِدَةَ الْقُبْحِ.

على رؤوس الخلائق يوم القيامة حتى يُخَيَّرَهُ فِي أَيِّ الْحُورِ شَاءَ»^(١).
النَّهْيَةُ: كَظْمُ الْغَيْظِ: تَجَرُّعُهُ وَاحْتِمَالُ سَبَبِهِ^(٢) وَالصَّبْرُ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (لِذِي غَيْظٍ شِفَاءً) جَعَلَتْ رِضَى اللَّهِ عَنْهَا الْإِنْتِقَامَ شِفَاءً لِلْغَيْظِ تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ الْغَيْظَ مَرَضٌ، لِأَنَّهُ عَرَّضَ نَفْسَاتِي بِجِدِّهِ الْإِنْسَانَ عِنْدَ غَلْيَانِ دَمِ قَلْبِهِ، تُرِيدُ أَنْ التَّقِي إِذَا كَظَمَ غَيْظَهُ لَا يَمْرُضُ قَلْبُهُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى التَّشْفِي، أَي: لَا غَيْظَ لَهُ حَتَّى يَتَشَفَى بِالْإِنْتِقَامِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَلُوبُ النَّاسُ الْكَاْفَا﴾ [البقرة: ٢٧٣].

قَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِينَ﴾ مَبْتَدَأٌ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿الَّذِينَ﴾ مَبْتَدَأٌ، وَ﴿أُولَئِكَ﴾: مَبْتَدَأٌ ثَانٍ، وَ﴿جَرَائِمُهُمْ﴾: ثَالِثٌ وَ﴿مَغْفِرَةٌ﴾: خَبَرُ الثَّالِثِ، وَالْجَمْعُ خَبَرُ ﴿الَّذِينَ﴾، وَ﴿ذَكَرُوا﴾: جَوَابٌ ﴿إِذَا﴾، وَ﴿مَنْ﴾: مَبْتَدَأٌ وَ﴿يَغْفِرُ﴾: خَبَرُهُ، وَ﴿إِلَّا اللَّهُ﴾ فَاعِلٌ ﴿يَغْفِرُ﴾ أَوْ: بَدَلٌ مِنَ الْمُضْمَرِ فِيهِ، وَهُوَ الْوَجْهَ، لِأَنَّكَ إِذَا جَعَلْتَ ﴿اللَّهُ﴾ فَاعِلًا احْتَجَجْتَ إِلَى تَقْدِيرِ ضَمِيرِ^(٣)، وَقَالَ الْقَاضِي: ﴿مَنْ﴾ اسْتَفْهَامٌ بِمَعْنَى النَّفْيِ^(٤).

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٠٢١) وَأَبُو دَاوُدَ (٤٧٧٧) وَابْنُ مَاجَهَ (٣٣٧٥) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(٢) فِي (ط): «وَاحْتِمَالُ سَبَبِهِ».

(٣) «التَّبْيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (١: ٢٩٣).

(٤) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (٢: ٩٣).

﴿أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾: أي: أذنبوا أيّ ذنب كان مما يؤاخذون به. وقيل: الفاحشة: الزنا، وظلم النفس: ما دونه؛ من القبلة واللّمسة ونحوهما. وقيل: الفاحشة: الكبيرة، وظلم النفس: الصّغيرة. ﴿ذَكَرُوا اللَّهَ﴾: تذكروا عقابه، أو وعيده، أو نهيّه، أو حقه العظيم وجلاله الموجب للخشية والحياء منه. ﴿فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ﴾: فتأبوا عنها لتبّحها، نادمين عازمين. ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾: وصف لذاته بسعة الرّحمة وقرب المغفرة، وأنّ التائب من الذنب عنده كمن لا ذنب له، وأنه لا مفرغ للمؤمنين إلا فضله وكرمه، وأنّ عدله يوجب المغفرة للتائب؛

قوله: (وجلاله الموجب للخشية والحياء منه)، وأحسن منه قول السّجاوندّي رحمه الله: ﴿ذَكَرُوا اللَّهَ﴾: ذكروا جماله فاستحيوا، أو جلاله فهأبوا، وأنشدوا:

أشتاقه فإذا أبدا أطرقت من إجلاله
لا خيفة بل هيبة وصيانة لجماله^(١)

قوله: (﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ وصف لذاته بسعة الرّحمة)، اعلم أنّ المصنّف سلّك بهذا التركيب^(٢) في هذا المقام مسلكاً عجبياً، وخرّج به تخرجاً غريباً قلماً تذهب إليه الأذهان إلا من ربّض نفسه في علم البيان وتمرّن في الأصول، فنقول: المصنّف ساق كلامه أولاً في بيان ما يقتضي التركيب من الخواصّ بدلالة عبارته من جهة المولى، ثمّ تثنى إلى بيان ما يقتضيه بدلالة إشارته من جهة العبد، أمّا الأوّل فعلى وجوه:

أحدها: دلالة اسم الذات بحسب ما يقتضيه هذا المقام من معنى العُفْران الواسع، وإيراد التركيب على صيغة الإنشاء دون الإخبار، بأن لم يقل: وما يغفر الذنوب إلا الله تقريراً لذلك المعنى وتأكيده، كأنه قيل: هل تعرفون أحداً يقدر على عفو الذنوب كلّها صغيرها

(١) سبق تخرّيج البيتين من «عوارف المعارف» للسهروردي، ص ٤٧٩.

(٢) في (ط): «الترتيب».

وكبيرها، سألها وغابها، غيرَ مَنْ وَسَعَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ شَيْءٍ؟ وفي نقيضه قال صاحبُ «المفتاح»: في قراءة (مَنْ فَرَعُونَ) على الاستفهام: مَنْ فَرَعُونَ، هل تعرفون مَنْ هُوَ في فَرَطِ عَتُوهِ وَشِدَّةِ شَكِيمَتِهِ وتفرُّعِهِ، ما ظنُّكم بعذابِ يكونُ المَعْدَّبُ بِهِ مثله؟^(١).

وَيَعْضُدُ مَا قُلْنَا قَوْلَهُ فِي آخِرِ هَذِهِ السُّورَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا لِلَّهِ تُخْشَرُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٨]: «إِلَى الرَّحِيمِ الْوَاسِعِ الرَّحْمَةِ الْمُنِيبِ الْعَظِيمِ الثَّوَابِ تُخْشَرُونَ».

وثانيها: تقديمه عن مكانه وإزالته عن مقره، فإنه اعترض بين المبتدأ والخبر ثم بين المعطوف والمعطوف عليه، أي: فاستغفروا، ولم يُصِرُوا، للدلالة على شدة الاهتمام به والتنبيه على أنه كما وجد الاستغفار لم يتخلَّف عنه الغفران، وهو المراد بقوله: «وقرب المغفرة».

وثالثها: الإتيان بالجمع المحلِّ بلام التعريف إعلماً بأن التائب إذا تقدَّم بالاستغفار يُتَلَقَّى بِغُفْرَانٍ ذَنْبِهِ كُلِّهَا فَيَصِيرُ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ.

ورابعها: دلالة الحصر بالنفي والإثبات على أن لا مفرغ للمؤمنين إلا فضله وكرمه، وذلك أن مَنْ وَسَعَتْ رَحْمَتُهُ كُلَّ شَيْءٍ لَا يُشَارِكُهُ أَحَدٌ فِي نَشْرِهَا كَرَمًا وَفَضْلًا.

وخامسها: إسنادُ غفرانِ الذنوبِ إلى نفسه وإثباته لذاته المقدس بعد وجود الاستغفار، وتَنصُلُ عبيده يَدُلُّ على وجود ذلك قطعاً إمَّا بِحَسَبِ الْوَعْدِ عِنْدَنَا أَوْ الْعَدْلِ عِنْدَهُمْ، وَفِي ذِكْرِ الْعَدْلِ بَعْدَ الْفَضْلِ لَطِيفَةٌ، وَأَمَّا النَّظَرُ مِنْ جِهَةِ الْعَبْدِ بِاعْتِبَارِ دَلَالَةِ إِشَارَةِ النَّصِّ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَفِيهِ تَطْيِيبُ النَّفُوسِ»، إِلَى آخِرِهِ، فَفِيهِ وَجُوهٌ أَيْضاً.

أحدها: أن في إبداء سعة الرحمة واستعجال المغفرة بشارة عظيمة وتطييباً للنفوس.

وثانيها: أن العبد إذا نظر إلى هذه العناية الشديدة والاهتمام العظيم في شأن التوبة^(٢)

(١) «مفتاح العلوم»، ص ١٨٩.

(٢) في (ط): «في بيان».

لأنَّ العبدَ إذا جاءَ في الاعتذارِ والتنصُّلِ بأقصى ما يَقْدِرُ عليه؛ وَجَبَ العَفْوُ والتَّجَاوُزُ. وفيه تَطْيِيبٌ لِنُفُوسِ العِبَادِ، وتنشِيطٌ للتَّوْبَةِ، وَبَعَثٌ عَلَيْهَا،

يَتَحَرَّكُ نشاطُهُ وَيَهْرُ عَطْفُهُ^(١) فلا يتقاعدُ عنها، وَمِنْ ثَمَّ لم تَمَكُّثْ تَوْبَةً وَحِشْيَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ^(٢) عِنْدَ سَبَاحٍ ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾ [الزمر: ٥٣] وَإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَبَعَثٌ عَلَيْهَا».

وَالثَّلَاثُ: أَنْ فِي ضِمْنِ مَعْنَى الاستغراقِ قَلْعَ الإِيَّاسِ والقُنُوطِ، ولهذا علَّلَ سبْحانَهُ وتعالى النَّهْيَ عَنِ الإِقْناطِ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾.

ورابعها: أُطْلِقَتِ الذُّنُوبُ وَعُمِّمَتِ بَعْدَ ذِكْرِ الفاحِشَةِ وظَلَمِ النَّفْسِ، وَتُرِكَ مَقْتَضَى الظاهرِ لِيَدُلَّ بِهِ عَلَى عَدَمِ المبالاةِ فِي الغُفْرانِ، وَأَنَّ الذُّنُوبَ وَإِنْ جَلَّتْ فَعَفْوُهُ أعظم.

وخامسها: أَنَّ الاسمَ الجامعَ فِي تَرْكِيبِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ كَمَا دَلَّ عَلَى سَعَةِ الغُفْرانِ بِحَسَبِ المَقَامِ يَدُلُّ أَيْضاً مَعَ شَهَادَةِ أَدَاةِ الحَضَرِ عَلَى أَنَّهُ تعالى وَحَدَهُ مَعَهُ مُصَحِّحاتُ المَغْفِرَةِ مِنْ كَوْنِهِ عَزِيزاً لَيْسَ أَحَدٌ فَوْقَهُ لِيَرُدَّ عَلَيْهِ حُكْمَهُ، وَكَوْنِهِ حَكِماً يَغْفِرُ لِمَنْ تَقْتَضِي حِكْمَتُهُ غُفْرانَهُ عَلَى رَأْيِ المَصْنُفِ، وَإِلَيْهِ يُنْظَرُ قَوْلُهُ تعالى حِكَايَةَ عَنِ المَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، قَالَ المَصْنُفُ: ﴿وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ﴾^(٣) القَوِيُّ القادِرُ عَلَى الثَّوابِ والعِقَابِ ﴿الْحَكِيمُ﴾ الَّذِي لا يُثِيبُ وَلا يُعاقِبُ إِلَّا عَنِ حِكْمَةٍ وَصَوَابٍ^(٤).

قَوْلُهُ: (والتَّنصُّلُ)، الجَوْهَرِيُّ: التَّنصُّلُ: التَّبَرُّؤُ مِنَ الذَّنْبِ، يُقالُ: تَنصَّلَ فلانٌ مِنْ ذَنْبِهِ: إِذا تَبَرَّأَ مِنْهُ.

(١) فِي (ط): «ويَهْرُ عَطْفُهُ».

(٢) انظر قِصَّةَ وَحِشْيَ وَخبرِ تَوْبَتِهِ فِي: «المعجم الكبير» للطبراني (١١: ١٩٧) برقم (١١٤٨٠)، وَضَعَفَهَا المِثْمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَالِدِ» (٧: ١٠٠).

(٣) قَوْلُهُ: «الحَكِيمُ». قال المَصْنُفُ: وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ ساقطٌ مِنْ (ط).

(٤) انظر: (٥: ٥٤٦).

وَرَدُّعٍ عَنِ الْيَأْسِ وَالْقُنُوطِ؛ وَأَنَّ الذُّنُوبَ وَإِنْ جَلَّتْ فَإِنَّ عَفْوَهُ أَجْلٌ، وَكَرَمَهُ أَعْظَمُ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ وَخَلَدَهُ سَعَهُ مُصْحِحَاتُ الْمُنْفَرَةِ. وَهَذِهِ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ. ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا﴾: وَلَمْ يُقِيمُوا عَلَى قَبِيحِ فِعْلِهِمْ شَيْراً مُسْتَغْفِرِينَ. وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا أَصْرَرَ مَنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً»، وَرُوي: «لَا كَبِيرَةَ مَعَ الْاسْتِغْفَارِ، وَلَا صَغِيرَةَ مَعَ الْإِصْرَارِ». ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾: حَالٌ مِنْ فِعْلِ الْإِصْرَارِ، وَحَرْفٌ النَّفْيِ مُنْصَبٌ عَلَيْهِمَا مَعًا، وَالْمَعْنَى: وَلَيْسُوا مَسْمُونِ يُصِرُّونَ عَلَى الذُّنُوبِ وَهُمْ عَالِمُونَ بِقُبْحِهَا وَالنَّهْيِ عَنْهَا وَالْوَعِيدِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعَدُّ مَنْ لَا يَعْلَمُ قُبْحَ الْقَبِيحِ.....

قوله: (غَيْرِ مُسْتَغْفِرِينَ) هُوَ حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿يُقِيمُوا﴾، وَالْجُمْلَةُ تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا﴾.

قوله: (مَا أَصْرَرَ مِنْ اسْتَغْفَرَ وَإِنْ عَادَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَأَبُو دَاوُدَ عَنِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(١)، إِلَّا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ^(٢) قَالَ: «وَلَوْ فَعَلَهُ»، وَالتِّرْمِذِيُّ: «وَلَوْ عَادَ». قَوْلُهُ: (وَحَرْفُ النَّفْيِ مُنْصَبٌ عَلَيْهِمَا مَعًا) يُرِيدُ أَنَّ هَؤُلَاءِ الْمُسْتَغْفِرِينَ إِذَا صَدَرَ عَنْهُمْ ذَنْبٌ فِي أَثْنَاءِ تَوْبَتِهِمْ تَدَارَكُوا بِالْاسْتِغْفَارِ، وَإِنْ صَدَرَ عَنِ السَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ لَا يُصْرَهُمْ وَلَا يَخْرِجُهُمْ عَنِ حُكْمِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُكُمْ مَغْفِرَةٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَصَلَتْ﴾؛ لِأَنَّهُ قَدْ يُعْذَرُ مَنْ لَا يَعْلَمُ قُبْحَ الْقَبِيحِ، وَفِيهِ أَنَّ مَنْ أَصْرَرَ عَلَى الذُّنُوبِ وَهُوَ عَالِمٌ بِهَا وَلَا يَتَلَفَّى بِالْاسْتِغْفَارِ خَارِجٌ مِنْ هَذَا الْوَعْدِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَأَنَّ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ وَالتَّائِبِينَ مِنْهُمْ دُونَ الْمُصِرِّينَ».

وَقَالَ الْإِمَامُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ الْعَقْلَ وَالتَّمْيِيزَ وَالتَّمَكُّنَ مِنَ الْإِحْتِرَازِ مِنَ الْفَوَاحِشِ، فَيَجْرِي مَجْرَى قَوْلِهِ ﷺ: «رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثٍ»^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٥٥٩) وَأَبُو دَاوُدَ (١٥١٤)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَلَيْسَ إِسْنَادُهُ بِالْقَوِيِّ.

(٢) قَوْلُهُ: «إِلَّا أَنَّ أَبَا دَاوُدَ» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

(٣) «مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ» (٩: ١١) وَالْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٢٩٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٦: ١٢٧)، وَصَحَّحَهُ الْحَاكِمُ فِي «الْمُسْتَدْرَكِ» (٢: ٥٩)، وَابْنُ حِبَّانَ (١٤٢)، وَفِيهِ تَمَامٌ تَحْرِيحِهِ.

وفي هذه الآيات بيان قاطع أن الذين آمنوا على ثلاث طبقات: متقون، وتائبون، ومُصِرُّون، وأن الجنة للمتقين والتائبين منهم دون المُصِرِّين، ومن خالف في ذلك فقد كابر عقله، وعاند ربه.

قوله: (فقد كابر عقله، وعاند ربه)، قال صاحب «الفرائد»: ذلك الآية على أن غير المُصِرِّ يجب في الحكمة أن تُغفر ذنوبه ويدخل الجنة، وأما المُصِرُّ فالآية تدل على أن لا تُغفر ذنوبه ولا يدخل الجنة، ومن عدم الدليل لا يلزم عدم المدلول، أراد بهذا إثبات مذهبه الذي هو أن العاصي المُصِرَّ يبقى في النار خالداً، من غير دليل، فالمكابرة والمعاندة من جانبه، وقال القاضي: ولا يلزم من إعداد الجنة للمتقين والتائبين جزاء لهم أن لا يدخلها المُصِرُّون، كما لا يلزم من إعداد النار للكافرين جزاء لهم أن لا يدخلها غيرهم^(١).

وقلت - والله أعلم -: قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ * وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ﴾ [آل عمران: ١٣١-١٣٢] خطاب لأكلي الربا من المؤمنين رذعاً لهم عن الإصرار إلى ما يؤذيهم إلى دركات الهالكين من الكافرين، وتحريضاً على التوبة والمسارعة إلى نيل درجات الفائزين من المتقين والتائبين، فإدراج المُصِرِّين في هذا المقام بعيد المرعى؛ لأنه إغراء وتشجيع على الذنب لا زجر وترهيب، وكان أصل الكلام أن يقال: يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفةً واتقوا النار التي أُعدت للكافرين، وارعّبوا في الجنة التي أُعدت للمتقين، فبيّن بالآيات معنى المتقين للترهيب والترغيب، ومزيد تصوير مقامات الأولياء ومراتبهم ليكون حثاً لهم في الانخراط في سلكهم، ولا بد من ذكر التائبين واستغفارهم وعدم الإصرار ليكون لطفاً بهؤلاء، وجميع الفوائد التي ذكرها في قوله: ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾ تدخل في المعنى، فعلم من هذا أن دلالة مفهوم قوله: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ - كما قال - مهجور؛ لأن مقام التحريض والحث أخرج المُصِرِّين، والله أعلم.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩٤).

قال: ﴿أَجْرُ الْعَمَلِينَ﴾ بعد قوله: ﴿جَزَاؤُهُمْ﴾؛ [آل عمران: ٨٧] لأتّهما في معنى واحد، وإنما خالف بين اللفظين؛ لزيادة التنبية على أن ذلك جزاء واجب على عمل وأجر مستحق عليه، لا كما يقول المبطلون. ورؤي: أن الله عز وجل أوحى إلى موسى: ما أقلّ حياءً من يطعم في جنتي بغير عمل! كيف أجود برحمتي على من يئخل بطاعتي؟!!

قوله: (لا كما يقول المبطلون)، قال صاحب «الفرائد»: هذا مأل مذهبه، وهو أن الجزاء واجب على الله تعالى من غير دليل؛ لأن الآية إنما تدل على أن العاملين يجازون بعملهم، فأما الوجوب على الله فغير مستفاد منها أصلاً، وقال القاضي: كفاك فارقاً بين القبيلين أنه فصل آيتهم، أي: قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُفْقُونَ فِي الشَّرَاءِ﴾ بأن بين أنهم محسنون مستوجبون لمحبة الله لأنهم حافظوا على حدود الشرع وتخطوا إلى التخصيص بمكارمه، وفصل آية هؤلاء - أي: الذين إذا فعلوا فاحشة - بقوله: ﴿وَيَنعَمَ أَجْرُ الْعَمَلِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٦]؛ لأن المتدارك للتقصير كالعامل لتحصيل ما فوّت على نفسه، وكم بين المحسن والمتدارك والمحبوب والأجير، ولعلّ تبديل لفظ الجزاء بالأجر لهذه النكتة^(١).

وقلت: مأل كلام القاضي أن اختصاص ذكر الأجر لمقتضى المقام وإلا فلم خولف بين الجزاءين والمتقون أيضاً عاملون؟^(٢) ثم في قوله: ﴿وَيَنعَمَ أَجْرُ الْعَمَلِينَ﴾ وجوه من المحسنات، أحدها: أنها كالتذييل للكلام السابق فيفيد مزيد تأكيد للاستلذاذ بذكر الوعد، وثانيها: في إقامة الأجر موضع ضمير الجزاء، وحذف ضمير الجزاء لأن الأصل: ونعم جزاؤهم^(٣) هو إيجاب إنجاز هذا الوعد، وتصوير صورة العمل والعمالة تنشيطاً للعامل، وثالثها: في تعميم ﴿الْعَمَلِينَ﴾ وإقامته مقام الضمير الدلالة على حصول المطلوب للمذكورين بطريق برهاني.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩٤).

(٢) قوله: «والمقنون أيضاً عاملون» سقط من (م).

(٣) في (ط): «أجرهم».

وَمِنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ: طَلَبُ الْجَنَّةِ بِلا عَمَلٍ ذَنْبٌ مِنَ الذُّنُوبِ، وَاِنْتَظَارُ الشَّفَاعَةِ بِلا سَبَبٍ نَزَعَ مِنَ الغُرُورِ، وَاِرْتِجَاءُ الرَّحْمَةِ مِمَّنْ لا يُطَاعُ حَقُّ وَجْهَالَةٌ. وَعَنِ الحَسَنِ: يَقُولُ اللهُ تَعَالَى رَبِّمُ النَّبَاةِ: جُوزُوا الصِّرَاطَ بِعَفْوِي، وَاذْخُلُوا الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِي، وَاقْتَسِمُوهَا بِأَعْمَالِكُمْ. وَعَنِ رَابِعَةِ الصَّرِيَّةِ: أَتَمَّا كَانَتْ تُنْشِدُ:

تَرْجُو النَّجَاةَ وَلَمْ تَسْأَلْكَ مَسَالِكَهَا إِنَّ السَّفِينَةَ لا تَجْرِي عَلَى اللَّيْسِ

والمخصوصُ بالمدح محذوفٌ، تقديرُهُ: وَنَعَمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ ذَلِكَ، يعني: المغفرةَ والجناتِ. ﴿قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِكُمْ سُنَنٌ﴾: يريدُ ما سنَّه اللهُ في الأممِ المكذِبِينَ مِنْ وقائِعِهِ، كقولِهِ: ﴿وَقَاتِلُوا تَقْتِيلًا * سُنَّةَ اللهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلُ﴾ [الأحزاب: ٦١-٦٢]؛ ﴿ثُمَّ لا يَجِدُونَ وِلْيًا وَلا نَصِيرًا * سُنَّةَ اللهِ الَّتِي قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلُ﴾ [الفتح: ٢٢-٢٣].

[هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ * وَلا تَهِنُوا وَلا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ

الْأَعَاذُونَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [١٣٨-١٣٩]

﴿هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾: إيضاحٌ لسوءِ عاقبةِ ما هُم عليه مِنَ التَّكْذِيبِ.

قوله: (شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ)، في «الجامع»: هو تابعيٌّ شاميٌّ سَكَنَ البَصْرَةَ^(١).

قوله: (تَرْجُو النَّجَاةَ) البيت قبله:

ما بِأَلْ نَفْسِكَ تَرْضَى أَنْ تُدْنِسَهَا وَثُوبُ نَفْسِكَ مَغْسُولٌ مِنَ الدَّنَسِ^(٢)

أي: ما بِأَلْكَ تَرْضَى بَدَنَسِ نَفْسِكَ وَلا تَرْضَى بَدَنَسِ ثُوبِكَ؟ وَمَنُهُ ما رُوي: عَبدِي، طَهَّرْتَ مَنْظَرَ الخَلْقِ سِنِينَ، وما طَهَّرْتَ مَنْظَرِي سَاعَةً.

(١) «تكملة جامع الأصول» (١: ٥٠٩) وانظر ترجمة شهر بن حوشب في: «سير النبلاء» (٤: ٣٧٢).

(٢) لأبي العتاهية في «ديوانه»، ص ١٩٤.

يَعْنِي: حَثَّهُمْ عَلَى النَّظَرِ فِي سُوءِ عَوَاقِبِ الْمَكْذِبِينَ قَبْلَهُمْ، وَالاعْتِبَارِ بِهَا يُعَايِنُونَ مِنْ آثَارِ هَلَاكِهِمْ. ﴿وَهُدَىٰ وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ يَعْنِي: أَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ بَيَانًا وَتَنْبِيْهَا لِّلْمَكْذِبِينَ، فَهُوَ زِيَادَةٌ تُثَبِّتُ وَمَوْعِظَةٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَوْا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ.....

قوله: (حَثَّهُمْ عَلَى النَّظَرِ فِي سُوءِ عَوَاقِبِ الْمَكْذِبِينَ قَبْلَهُمْ)، وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ تِلْكَ الْآيَاتِ وَارِدَةٌ فِي (١) التَّرْهِيْبِ وَالتَّرْغِيْبِ لِأَكْلِ الرِّبَا، لِأَنَّ الْمُخَاطَبِينَ بِقَوْلِهِ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ هُمُ الَّذِينَ سَبَقَ خَطَابُهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا﴾، وَذَلِكَ أَنَّهُ تَعَالَى بَعْدَ مَا حَذَّرَهُمْ عَنِ النَّارِ الْمُعَدَّةِ (٢) لِلْكَافِرِينَ، وَأَمَرَهُمْ بِالسَّارِعَةِ إِلَى تَيْلِ دَرَجَاتِ الْفَائِزِينَ، يَبَيِّنُ لَهُمْ سُوءَ عَاقِبَةِ مَنْ كَذَّبَ الْأَنْبِيَاءَ فِي تَرْهِيْبِهِمْ وَتَرْغِيْبِهِمْ، أَي: إِنْذَارِهِمْ وَبِشَارَتِهِمْ؛ لِأَنَّهُمْ مَا يُعْثُوا إِلَّا لَهَا، فَعَلَىٰ هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ﴾ إِنْشَاءً إِلَى مَا لَحِصَّ لِلْمُخَاطَبِينَ (٣) مِنَ التَّرْهِيْبِ وَالتَّرْغِيْبِ وَالدَّحْثِ، وَقَوْلُهُ: ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا تَهِنُوا﴾ كَالْتِخَالُصِ مِنْ قِصَّةِ أَكْلِ الرِّبَا الَّتِي اسْتُطْرِدَتْ لِدُكْرِ الْمَحَارَبَةِ إِلَى مَا أُجْرِي الْكَلَامَ لَهُ مِنْ مُجَاهَدَةِ الْكُفَّارِ، وَهَذَا أَوْلَىٰ مِنْ جَعْلِهَا مَعْتَرِضَةً؛ لِأَنَّهَا تَوْجِبُ أَنْ تَجْعَلَ الْآيَاتِ كُلَّهَا مُوَافِقَةً لَهَا، لِأَنَّ الْمَعْتَرِضَةَ مُؤَكِّدَةٌ لِّلْمَعْتَرِضِ فِيهِ بِأَنْ يُقَالَ: إِنْ تِلْكَ الْآيَاتِ دَلَّتْ عَلَى التَّرْهِيْبِ وَالتَّرْغِيْبِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ دَلَّتْ عَلَى التَّرْهِيْبِ، وَمَعْنَى التَّرْهِيْبِ رَاجِعٌ إِلَى التَّرْغِيْبِ بِحَسَبِ التَّضَادِّ، كَمَا أَنَّ بَعْضَ الْآيَاتِ الْوَارِدَةِ فِي الرَّحْمَنِ لِلْوَعِيدِ تُعَدُّ مِنَ الْآلَاءِ بِحَسَبِ الرَّجْرِ عَنِ الْمَعَاصِي، وَذَلِكَ تَعَسُّفٌ.

قوله: (مَعَ كَوْنِهِ بَيَانًا وَتَنْبِيْهَا لِّلْمَكْذِبِينَ) إِنْشَاءً إِلَى أَنْ الْمَرَادُ بِالنَّاسِ: الْمَكْذِبُونَ الْمُخَاطَبُونَ بِقَوْلِهِ: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾، لَا الَّذِينَ سَبَقَ ذِكْرُهُمْ، وَالْأَوْلَىٰ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْجِنْسُ، أَي: بَيَانٌ لِّجَمِيعِ النَّاسِ، لَكِنَّ الْمَنْتَفِعَ بِهِ الْمُتَّقُونَ لِأَنَّهُمْ يَهْتَدُونَ بِهِ وَيَنْتَجِعُونَ بِوَعْظِهِ.

(١) فِي (ط): «وَارِدَةٌ عَلَى».

(٢) فِي (ط): «حَذَّرَهُمُ النَّارَ الْمُعَدَّةَ».

(٣) فِي (ط): «لِلْمُتَّقِينَ».

ويجوزُ أن يكونَ قوله: ﴿قَدْ خَلَتْ﴾ جملةً مُعْتَرِضَةً لِلْبَعْثِ عَلَى الْإِيمَانِ وَمَا يُسْتَحَقُّ بِهِ مَا ذُكِرَ مِنْ أَجْرِ الْعَامِلِينَ، وَيَكُونُ قَوْلُهُ: ﴿هَذَا بَيِّنٌ﴾ إِشَارَةً إِلَى مَا لَخَّصَ وَبَيَّنَ مِنْ أَمْرِ الْمُتَّقِينَ وَالتَّائِبِينَ وَالمُصْرِّينَ. ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾: تَسْلِيَةٌ مِنَ اللَّهِ سَبْحَانَهُ لِرَسُولِهِ ﷺ، وَلِلْمُؤْمِنِينَ عَمَّا أَصَابَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ، وَتَقْوِيَةٌ مِنْ قُلُوبِهِمْ.....

قوله: ﴿وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾ تَسْلِيَةٌ مِنَ اللَّهِ لِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ عَمَّا أَصَابَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ، هَذَا يُؤْذَنُ أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَاَ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَاتِ مُسْتَطَرَدَّةٌ بَيْنَ الْقِصَّةِ، وَسُلُوكِ طَرِيقَةِ النِّظْمِ فِيهَا صَعْبٌ، وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ: مِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: إِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا شَرَحَ عَظِيمَ نِعْمَتِهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ فِيهَا يَتَعَلَّقُ بِإِرْشَادِهِمْ إِلَى الْأَصْلَحِ لَهُمْ فِي أَمْرِ الدِّينِ وَفِي أَمْرِ الْجِهَادِ، أَتَّبَعَ^(١) ذَلِكَ بِمَا يَدْخُلُ فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَالتَّرغِيبِ وَالتَّحْذِيرِ، وَقَالَ: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَاَ﴾، فَعَلَى هَذَا تَكُونُ الْآيَةُ ابْتِدَاءً كَلَامٌ لَا تَعَلَّقُ لَهَا بِمَا قَبْلَهَا، وَقَالَ الْقَفَّالُ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَّصِلًا بِهَا تَقَدَّمَ مِنْ جِهَةِ أَنَّ الْمُشْرِكِينَ إِنَّمَا أَنْفَقُوا عَلَى تِلْكَ الْعَسَاكِرِ أَمْوَالًا جَمَعُوهَا بِسَبَبِ الرِّبَا، فَلَعَلَّ ذَلِكَ يَصِيرُ دَاعِيًا لِلْمُسْلِمِينَ عَلَى الْإِقْدَامِ عَلَى الرِّبَا حَتَّى يَجْمَعُوا الْمَالَ وَيُنْفِقُوا عَلَى الْعَسَاكِرِ فَيَتِمَّكَنُوا مِنَ الْإِنْتِقَامِ مِنْهُمْ، فَلَا جَرَمَ تَهَاؤَمَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ؟^(٢).

والذي نقول - والعلم عند الله - : إنه تعالى لما عاتبَ رسوله صلواتُ الله عليه بقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبُهُمْ﴾ أتبعه قوله: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَاَ أَضْعَافًا﴾ بمعنى أنك ما بعثت أن تتصرف في الأمور الإلهية كما سبق في موضعه، ولكنك عبدٌ مبعوثٌ للإنذارِ والبشارة، وهؤلاء الكفارُ أمرهم في التوبة أو التعذيبِ إلى ما لكهم، وما كان عليك سوى الإنذار، فقد أندرتهم وبذلتُ وسعك فيه، ففوضُ أمورهم إلى الله: إن شاء تابَ عليهم وإن شاء عذَّبهم، وائنن بالإنذارِ إلى أصحابك

(١) في (ط): «وأتبع».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٩: ٢).

يعني: ولا تَضَعُوا عن الجهاد لما أصابكم، أي: لا يُورِثْكُمْ ذلك وَهناً وَجُبْناً، ولا تُبَالُوا به ولا تحزنوا على مَنْ قُتِلَ مِنْكُمْ وَجُرِحَ ﴿وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ﴾: وحالكم أنكم أعلى منهم وأغلب، لأنكم أصبتم منهم يوم بدرٍ أكثر مما أصابوا منكم يوم أُحُد. أو: وأنتم الأعلون شأنا؛ لأن قتالكم لله وإِعْلَاءَ كَلِمَتِهِ، وقاتلهم للشيطان لإِعْلَاءِ كَلِمَةِ الْكُفْرِ؛ ولأن قتالكم في الجنة وقتالهم في النار. أو هي بشارَةٌ لهم بالعلوِّ والغلبة، أي: وأنتم الأعلون في العاقبة، ﴿وَإِنَّ جُنْدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصفات: ١٧٣]. ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ متعلقٌ بالنهي، يعني: ولا تهنؤا إن صحَّ إيمانكم، على أن صحَّةَ الإيمان تُوجِبُ قُوَّةَ الْقَلْبِ، والثقةُ بَصْنَعِ اللَّهِ، وقلةُ المبالاة بأعدائه؛ أو بـ ﴿الْأَعْلَوْنَ﴾، أي: إن كنتم مُصَدِّقِينَ بما يَعِدُّكم الله وَيُسْرِّكُمْ به مِنَ الْغَلْبَةِ.

في أمرٍ عظيم ارتكبه وهو مُحَارَبَتُهُمْ مَعَ اللَّهِ فِي أَمْرِ الرَّبِّاءِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: ٢٧٩]، فَأَرْهَبَهُم بِالنَّارِ لِيَحْتَرِزُوا عَنِ الرَّبِّاءِ، وَرَغَبَهُمْ فِي الْجَنَّةِ وَأَمَرَهُم بِالْإِعْتِبَارِ وَالنَّظَرِ فِي عَاقِبَةِ الْمَكْدِبِينَ، وَبَيَّنَّ لَهُمُ الْبَيَانَ الشَّافِي، ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ لَا يَكُنْ مِنْكَ وَلَا مِنْ أَصْحَابِكَ ضَعْفٌ وَوَهْنٌ فِي الْجِهَادِ، وَلَا يُورِثْكُمْ مَا أَصَابَكُمْ حُزْناً فِي هَذِهِ الْوَقْعَةِ؛ لِأَنَّ حَالَكُمْ أَعْلَى مِنْ حَالِ الْكُفْرَةِ، لِأَنَّ قِتَالَكُمْ: اللَّهُ وَإِعْلَاءَ كَلِمَتِهِ، وَقِتَالَهُمْ: لِلشَّيْطَانِ وَإِعْلَاءَ كَلِمَةِ الْكُفْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾: مُتَعَلِّقٌ بِالنَّهْيِ (أي: تسميمٌ له كالتعليل، لأنَّ الْخِطَابَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَالْمُؤْمِنِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ الْكِرَامِ تَسْلِيَةٌ لِمَا أَصَابَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ، فَلَا جَائِزَ أَنْ يَجْرِيَ عَلَى حَقِيقَةِ الشَّرْطِ^(١)).

قَالَ الْمَصْنُفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَنْخِذُوا عِدْوِي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَادًا﴾ [المتحنة: ١]: ﴿إِنْ كُنْتُمْ خَرَجْتُمْ﴾ مُتَعَلِّقٌ بِ﴿لَا تَنْخِذُوا﴾ أَي: لَا تَتَوَلَّوْا أَعْدَائِي إِنْ كُنْتُمْ أَوْلِيَاءِي، أَي: لِأَجْلِ أَنْكُمْ أَوْلِيَاءِي، إِذِ الْمَجَاهِدُ مِنَ الصَّحَابَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا وَلِيًّا، ثُمَّ قَالَ: «وَقَوْلُ النَّحْوِيِّينَ فِي مِثْلِهِ: هُوَ شَرْطٌ جَوَابُهُ مَحذُوفٌ». وَسَيَجِيءُ الْكَلَامُ فِيهِ فِي «الْمُتَحِنَةِ» مُسْتَقْصَى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) فِي (ط): «أَنْ يَجْرِيَ الشَّرْطُ عَلَى حَقِيقَتِهِ».

[إِنْ يَمَسَّكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ * وَلِيُمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَمْحَقَ الْكٰفِرِينَ ﴿١٤٠-١٤١﴾]

قُرئ: ﴿قَرْحٌ﴾ بفتح القافِ وضمِّها، وهما لغتان، كالضَّعْفِ والضَّعْفِ. وقيل: هو بالفتح: الجِرَاح، وبالضمِّ: أَلْمُها. وقرأ أبو السَّيَّال: (قَرْح) بفتحِتين. وقيل: القَرْحُ والقَرْحُ كالطَّرْدِ والطَّرْدِ. والمعنى: إن نالوا منكم يومَ أُحُدٍ فقد نالتم منهم قبله يومَ بدرٍ، ثم لم يُضَعِفْ ذلك قلوبهم، ولم يُبْطِئهم عن مُعاوَدِكم بالقتال، فأنتم أولى أن لا تُضَعَفُوا، ونحوه: ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْمُرُونَ كَمَا تَأْمُرُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾ [النساء: ١٠٤]. وقيل: كان ذلك يومَ أُحُدٍ، فقد نالوا منهم قبل أن يُخَالِفُوا أمرَ رسولِ اللَّهِ ﷺ. فإن قلت: فكيف قيل: ﴿قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾ وما كان قَرْحُهم يومَ أُحُدٍ مثلَ قَرْحِ المشركين؟ قلت: بل كان مثله، ولقد قُتِلَ يومئذٍ خلقٌ مِنَ الكفارِ، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلْنَاكُمْ مَا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ١٥٢]! ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ﴾: «تلك» مبتدأ، و﴿الأيَّامُ﴾ صِفته، و﴿نُدَاوِلُهَا﴾ خبره. ويجوز أن يكون ﴿تِلْكَ الْأَيَّامُ﴾ مبتدأ وخبراً،

قوله: (قُرئ: ﴿قَرْحٌ﴾) بضمِّ القاف: حمزة والكسائيُّ وأبو عمرو^(١)، ويفتحها: الباقون.

قوله: (هو بالفتح: الجِرَاح)، الجوهريُّ: الجِرَاحُ: جمعُ جِرَاحَةٍ بالكسر.

قوله: (فكيف قيل: ﴿قَرْحٌ مِثْلُهُ﴾؟)، هذا السؤالُ واردٌ على أن ذلك جرى يومَ أُحُدٍ.

(١) وعلله الفراء بقوله: «وكان القَرْحُ ألمُ الجِرَاحات، وكان القَرْحُ الجِرَاحُ بأعيانها». انظر: «معاني القرآن»

(١: ٢٣٤). وقال الكسائيُّ: هما لغتان مثل الضَّعْفِ والضَّعْفِ. قال أبو زرعَةَ في «حجَّة القراءات»

ص ١٧٤: «وأولى القولين بالصواب قولُ الفراء؛ لتصييرهما لمعنيين».

كما تقول: هي الأيام تُبلي كلَّ جديد. والمراد بالأيام: أوقات الظفر والغلبة. ﴿تَدَاوِلْهَا﴾: نُصِرَ فِيهَا بَيْنَ النَّاسِ؛ نُدِيلُ تَارَةً هُوَ لَاءٌ وَتَارَةً هُوَ لَاءٌ، كَقَوْلِهِ، وَهُوَ مِنْ أَيْبَاتِ «الْكِتَابِ»:

فِيَوْمَا عَلَيْنَا وَيَوْمَا لَنَا
وَيَوْمَا نُسَاءُ وَيَوْمَا نُسَّرَ

قوله: (هي الأيام) قيل: هي: ضميرٌ مُبْهَمٌ فُسرَ بقوله: الأيام، ومثله: رَبُّهُ رَجُلًا، وليس ضميرَ الشَّانِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿تِلْكَ﴾: مَبْتَدَأٌ، وَ﴿الْأَيَّامُ﴾: خَبْرُهُ، وَ﴿تَدَاوِلْهَا﴾: حَالٌ، وَالْعَامِلُ فِيهَا مَعْنَى الْإِشَارَةِ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ ﴿الْأَيَّامُ﴾ بَدَلًا أَوْ عَطْفَ بَيَانٍ، وَ﴿تَدَاوِلْهَا﴾: الْخَبَرُ^(١).

والمبتدأ والخبر، هو الوجه، فتلك إشارة إلى شيءٍ مُبْهَمٍ لَا يُدْرِي مَا هُوَ؟ فَيُفَسَّرُ بِالْأَيَّامِ، وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨].

قَالَ الْمُصَنِّفُ: قَدْ تُصَوَّرُ فِرَاقٌ بَيْنَهُمَا عِنْدَ حُلُولِ مِيعَادِهِ، وَأَشَارَ إِلَيْهِ وَجَعَلَهُ مَبْتَدَأً وَأَخْبَرَ عَنْهُ كَمَا تَقُولُ: هَذَا أَخُوكَ^(٢).

قوله: (نُدِيلُ تَارَةً هُوَ لَاءٌ وَتَارَةً هُوَ لَاءٌ)، الرَّاغِبُ: الدَّوْلَةُ وَالدَّوْلَةُ وَاحِدَةٌ، وَقِيلَ: الدَّوْلَةُ بِالضَّمِّ: فِي الْمَالِ، وَبِالْفَتْحِ: فِي الْحَرْبِ وَالْجَاهِ، وَقِيلَ: الضَّمُّ: اسْمُ الشَّيْءِ الَّذِي يُتَدَاوَلُ بِعَيْنَيْهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿كَأَنَّهُ لَا يَكُونُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَعْيُنِ مِنْكُمْ﴾ [الحشر: ٧]، وَالْفَتْحُ: الْمَصْدَرُ، يُقَالُ: تَدَاوَلَ الْقَوْمُ كَذَا، أَي: تَنَاوَلُوهُ مِنْ حَيْثُ الدَّوْلَةُ^(٣).

قوله: (فِيَوْمَا عَلَيْنَا) الْبَيْتِ، وَقَبْلَهُ:

فَلَا وَابِي النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ
فَلَا الْخَيْرُ خَيْرٌ وَلَا الشَّرُّ شَرٌّ^(٤)

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٢٩٤).

(٢) انظر: «الكشاف» (٩: ٥٣٢).

(٣) «مفردات القرآن»، ص ٣٢٢.

(٤) البيتان للنمر بن تولب، كما في «الصناعتين» للعسكري ص ١٨٣، و«نهاية الأرب» للنويري (٣: ٦٧).

وَمِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ: «الْحَرْبُ سِجَالٌ»، وعن أبي سفيان: أَنَّهُ صَعِدَ الْجَبَلَ يَوْمَ أَحُدَ، فَمَكَثَ سَاعَةً ثُمَّ قَالَ: أَيْنَ ابْنُ أَبِي كَبْشَةَ؟ أَيْنَ ابْنُ أَبِي قُحَافَةَ؟ أَيْنَ ابْنُ الْخَطَّابِ؟ فَقَالَ عُمَرُ: هَذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا أَبُو بَكْرٍ، وَهَذَا أَنَا عُمَرُ. فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: يَوْمَ يَوْمِ وَالْأَيَّامِ دَوْلٌ، وَالْحَرْبُ سِجَالٌ. فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا سَوَاءَ، قَتَلْنَا فِي الْجَنَّةِ وَقَتَلَاكُمْ فِي النَّارِ. فَقَالَ: إِنَّكُمْ تَزْعُمُونَ ذَلِكَ فَقَدْ خَبِنَا إِذَا وَخَسِرْنَا. وَالْمُدَاوَلَةُ مِثْلُ الْمَعَاوَرَةِ،

نُسَاءٌ: مِنْ سَيِّءِ فُلَانٍ: أُصِيبَ بِسَوْءٍ، أَي: حُزِنَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَيِّئَتْ وَجُوهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الملك: ٢٧] وَلَا: لِتَأْكِيدِ الْقَسَمِ، أَي: أَقْسِمُ بِأَبِي الْبَشَرِ، وَهُوَ آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

قَوْلُهُ: (الْحَرْبُ سِجَالٌ)، قَالَ الْمِيدَانِيُّ: الْمُسَاجَلَةُ إِنَّمَا تَكُونُ مِنْ جَرِيٍّ أَوْ سَقِيٍّ، وَأَصْلُهُ مِنَ السَّجْلِ: الدَّلِيلُ فِيهَا مَاءٌ قَلٌّ أَوْ كَثْرٌ، وَلَا يُقَالُ لَهَا ذَلِكَ وَهِيَ فَارِعَةٌ، وَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ يَوْمَ أَحُدٍ بَعْدَمَا وَقَعَتِ الْهَزِيمَةُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ: يَوْمَ بِيَوْمٍ، وَالْحَرْبُ سِجَالٌ^(١)، وَالْحَدِيثُ عَلَى غَيْرِ مَا رَوَاهُ الْمُصَنِّفُ فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، وَ«مُسْنَدِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ»، وَ«سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ»، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ^(٢).

قَوْلُهُ: (ابْنُ أَبِي كَبْشَةَ)، النِّهَاطِيُّ: كَانَ الْمَشْرُكُونَ يَنْسُبُونَ النَّبِيَّ ﷺ إِلَى أَبِي كَبْشَةَ، وَهُوَ رَجُلٌ مِنْ خُرَاعَةَ خَالَفَ قُرَيْشًا فِي عِبَادَةِ الْأَوْثَانِ، سَبَّهوهُ بِهِ، وَقِيلَ: إِنَّهُ كَانَ جَدَّ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ قِبَلِ أُمِّهِ، فَأَرَادُوا أَنَّهُ نَزَعَ فِي الشَّبَهِ إِلَيْهِ^(٣).

قَوْلُهُ: (فَقَدْ خَبِنَا إِذَا وَخَسِرْنَا): تَهَكُّمٌ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: (وَالْمُدَاوَلَةُ مِثْلُ الْمَعَاوَرَةِ)، النِّهَاطِيُّ: يُقَالُ: تَعَاوَرَ الْقَوْمُ فَلَانًا: إِذَا تَعَاوَنُوا عَلَيْهِ بِالضَّرْبِ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ.

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٣٨٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٠٤٣) وأبو داود (٢٦٦٢) وغيرهما.

(٣) في (ط): «وأرادوا أنه نوع في المشبه إليه».

وقال:

يَرِدُ الْمِيَاءَ فَلَا يَزَالُ مُدَاوِلًا فِي النَّاسِ بَيْنَ تَمَثُّلٍ وَسَمَاعٍ

يقال: داوَلْتُ بينهم الشيءَ فتداوَلُوهُ. ﴿وَلْيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾: فيه وَجْهَان: أحدهما: أن يكون المعللُ محذوقاً، معناه: وَلِيَتَمَيَّزَ الثَّابِتُونَ عَلَى الْإِيمَانِ مِنْكُمْ مِنَ الَّذِينَ عَلَى حَرْفٍ فَعَلْنَا ذَلِكَ، وهو مِنْ بَابِ التَّمَثُّلِ، بمعنى: فَعَلْنَا ذَلِكَ فِعْلًا مَنْ يَرِيدُ أَنْ يَعْلَمَ مِنَ الثَّابِتِ عَلَى الْإِيمَانِ مِنْكُمْ مِنْ غَيْرِ الثَّابِتِ؟ وَإِلَّا فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِالأَشْيَاءِ قَبْلَ كَوْنِهَا. وقيل: معناه: وَلْيَعْلَمَهُمْ عِلْمًا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَزَاءُ؛

قوله: (يَرِدُ الْمِيَاءَ)، قَبْلُهُ:

فَلأُهْدِينَ مَعَ الرِّيَّاحِ قَصِيدَةً مِنِّي مُحَبَّرَةً إِلَى الْقَعْقَاعِ^(١)

مُحَبَّرَةٌ، أي: قَصِيدَةٌ حَسَنَةٌ عَرَاءٌ، ومعناه: لأُهْدِينَ إِلَى هَذَا الرَّجُلِ قَصِيدَةً عَرَاءً مُتَدَاوِلَةً بَيْنَ النَّاسِ يَتَمَثَّلُونَ بِهَا وَيُشْدَدُونَ فِي الْقَبَائِلِ، ولَأَتَمُّهُمْ كَانُوا يَنْزِلُونَ عِنْدَ الْمِيَاءِ قَالَ: يَرِدُ الْمِيَاءَ، وَفِي الْمَثَلِ: أَسِيرٌ مِنْ شِعْرٍ^(٢)، لِأَنَّهُ يَرِدُ الأَخْيَبَةَ وَيَلْجُ الأَنْدِيَةَ.

قوله: (وَإِلَّا فَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا) أي: الواجبُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى التَّمَثُّلِ، فَإِنَّهُ إِنْ لَمْ يُحْمَلَ عَلَيْهِ يَلْزَمُ ذَلِكَ المَحذُورَ، وَذَلِكَ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ لَمْ يَزَلْ عَالِمًا بِالأَشْيَاءِ قَبْلَ كَوْنِهَا، فَالْفَاءُ فَصِيحَةٌ.

قوله: (وَلْيَعْلَمَهُمْ عِلْمًا يَتَعَلَّقُ بِهِ الْجَزَاءُ)، قَالَ الرَّجَّازُ: المَعْنَى: لِيَقَعَ مَا عَلِمْنَاهُ غَيْبًا مَشَاهِدَةً لِلنَّاسِ وَيَقَعَ مِنْكُمْ، وَإِنَّمَا تَقَعُ المَجَازَةُ عَلَى مَا عَلِمَهُ اللهُ^(٣) مِنَ الخَلْقِ وَقَوْعًا، لَا عَلَى مَا لَمْ يَقَعْ^(٤)، وَقَالَ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلْيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤]

(١) لِلنَّمْرِ بْنِ تَوَلَّبٍ كَمَا فِي «مَشَاهِدِ الإِنصَافِ» (١: ٤١٩).

(٢) انظُر: «جَمْهَرَةُ الأَمْثَالِ» لِلعَسْكَرِيِّ (١: ٥٣٥).

(٣) لَفْظُ الجَلَالَةِ «اللهُ» لَمْ يَرِدْ فِي (ي) وَ(د).

(٤) «مَعَانِي القُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ» (١: ٤٧١).

وهو أن يَعْلَمَهُم موجوداً منهم الثَّابِتُ. والثاني: أن تكون العِلَّةُ محذوفةً، وهذا عطفٌ عليه معناه: وَقَعَلْنَا ذَلِكَ لِيَكُونَ كَيْتَ وَكَيْتَ. ﴿وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ﴾، وإنما حُذِفَ للإيذانِ بأنَّ المصلحةَ فيما فَعَلَ ليست بواحدة؛ لِيُسَلِّيَهُمْ عما جرى عليهم، وَلِيُبَصِّرَهُمْ أَنَّ العبدَ يَسُوؤُهُ ما يَجْرِي عليه مِنَ المصائبِ، ولا يَشْعُرُ أَنَّ اللهَ في ذلك مِنَ المصالحِ ما هو غافلٌ عنه. ﴿وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾: وَلِيُكْرِمَ نَاسًا مِنْكُمْ بالشَّهادةِ،

أي: لِيَخْتَبِرَهُ بِأَعْمَالِكُمْ؛ لَأَنَّهُ قَدْ عَلِمَهُ غَيْبًا فَيَعْلَمُهُ شَهَادَةً، لَأَنَّ المِجَازَةَ تَقَعُ عَلَى ما عَلِمَ مِشَاهِدَةً، أعني: على ما وَقَعَ مِنْ عَامِلِيهِ، لا على ما هُوَ معلومٌ منهم^(١).

قوله: (موجوداً منهم الثَّابِتُ) مفعولٌ أقيم مقامَ الفاعلِ، لقوله: «موجوداً». قوله: (وَقَعَلْنَا ذَلِكَ) «ذلك»^(٢): إشارةٌ إلى قوله: ﴿وَتِلْكَ الْآيَاتُ نَدَاؤُهُمَا﴾ [آل عمران: ١٤٠]، فالمعلَّلُ مذكورٌ، وإحدى العِلَلِ محذوفةٌ على عكسِ الأوَّلِ، وفائدةُ الحذفِ: التعميمُ^(٣). فإن قلت: فليَمَّ قَدَرَ المعلَّلِ في الوجهِ الأوَّلِ متأخراً؟ قلت: لِيُقَيِّدَ صَرْباً مِنَ التخصيصِ، أي: ما فَعَلْتُ تلكَ المداوِلَةَ إِلَّا لِثَلِّ هذه الأعراضِ، فإنَّ أفعالَ الله عندهم مُعلَّلةٌ بالغرَضِ، وعندَ أهلِ السُّنَّةِ هذا من بابِ التمثيلِ.

قوله: (وَقَعَلْنَا ذَلِكَ لِيَكُونَ كَيْتَ وَكَيْتَ)، أي: سَلَطْنَاهُمْ عَلَيْكُمْ لِرَفْعِ دَرَجَاتِكُمْ، ولأنَّ الأيَّامَ دُوَّلٌ ولاستدراجِهِم ونحوها، وليتميِّزَ الثابتونَ عن المتزلِّزين. قوله: (للإيذانِ بأنَّ المصلحةَ): تعليلٌ للحذفِ، وقوله: «لِيُسَلِّيَهُمْ»: تعليلٌ لمضمونِ الجُملةِ، وهو الحذفُ للإيذانِ.

قوله: (وَلِيُكْرِمَ نَاسًا مِنْكُمْ بالشَّهادةِ) كَتَبْتُ بِالاتِّخَاذِ عَنِ الإِكْرَامِ؛ لَأَنَّ مَنْ يَتَّخِذُ شَيْئًا يَتَّخِذُهُ لِيَتَفَعَّلَ بِهِ أو يَتَزَيَّنَ بِهِ، كقوله تعالى: ﴿وَأَصْطَفَيْتَكَ لِنَفْسِي﴾ [طه: ٤١]؛ لَأَنَّ الشَّهيدَ مَقْرَّبٌ حَاضِرٌ فِي حَظِيرَةِ القُدُسِ.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٠).

(٢) قوله: «ذلك» - الثانية - ساقط من (ط).

(٣) ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [يونس: ٢٥].

يريدُ المُستشهِدين يومَ أحد. أو: وليتَّخذَ منكم مَنْ يَصلُحُ للشهادة على الأُممِ يومَ القيامة بما يَبتلي به صَبْرَكم مِنَ الشدائد، من قوله تعالى: ﴿لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]. ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾: اعتراضٌ بَيْنَ بعضِ التعليلِ وبعضِ، ومعناه: والله لا يحبُّ مَنْ ليسَ مِنْ هؤلاءِ الثابتين على الإيَّان، المُجاهدين في سبيلِ الله، المُمَحَّصين مِنَ الذُّنوب. والتَّمْحيصُ: التَّطهيرُ والتَّصْفية. ﴿وَيَمَحِّقُ الْكُفْرِينَ﴾: ويُهْلِكُهُم، يعني: إن كانت الدَّولةُ على المؤمنينَ فَلِلتَّمييزِ والاستِشهادِ والتَّمحيصِ وغيرِ ذلك ممَّا هوَ أصلُحُ لهم، وإن كانت على الكافرينَ فَلِمَحْقيقِهِم ومحوِ آثارِهِم.

قوله: (من قوله تعالى: ﴿لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣]) يُريدُ أنَ قوله: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾ من بابِ قوله: ﴿لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ وذلك أنَ قوله: ﴿لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ عِلَّةٌ لقوله: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾، ولا تكونونَ وَسَطًا، أي: خيارًا، حتَّى تكونوا أصحابَ عِزْمٍ وصَبْرٍ كما قال هاهنا بما يبتلي به صَبْرَكم مِنَ الشدائد.

قوله: (فللتمييز والاستشهاد والتحميص) يُفهم منه أن المعطوفاتِ سوى ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾، فإنه - كما قال - اعتراضٌ مَنْسُوقٌ بعضها على بعضِ على نسقٍ واحد، وقد ذهب إلى أن «ليعلم» معلله مقدر، والنظم يستدعي أن يكون قوله: ﴿وَلِيَمَحِّصَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ مع معطوفه «عُطفاً على «ليعلم» مع معطوفه على طريقة قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ﴾. قال المصنف: بعض الواوات ضُمَّت شفعاً إلى شفع [و] وترأ إلى وتر، لذلك كَرَّرَ حرف التعليل؛ دلالةً على الاستقلال، وأعيد ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ ليعلق به تمحيص المؤمنين ومحق الكافرين بعدما علق به تمييز المؤمنين واستشهادهم وبعض الظالمين، وأن يكون قوله: ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ عطفاً من حيث المعنى على قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوَاهَا بَيْنَ النَّاسِ﴾؛ لأنه تذييل لقوله: ﴿إِن يَمَسَّكُمْ فَرَجٌ﴾ على نحو قولهم: حدثت الحوادث، والحوادث جمة، وفيه شائبة من التعليل لمقام التسلية لرسول الله ﷺ وأصحابه رضوان الله عليهم عما أصيبوا يوم

أحد، يعني: لا يكن في صدوركم حرج مما أصبتم؛ فإن ذلك شأننا وسُنَّتنا في الأولين من الأنبياء السالفة والأمم الخالية، فلکم فيهم أسوة حسنة؛ ولتتميز الثابت على الإيمان ممن نكص على عقبيه؛ ولتصفية المؤمنين وتطهيرهم مما آثروا عَرَضَ الدنيا على الآخرة، حيث أخذوا الفدية من أسارى بدر وتركوا أئمة الكفر أحياء؛ وأن الله تعالى يريد أن يحق الحق ويمحق الباطل باستصالحهم، فقلوه هاهنا في معنى التمييز، كما في قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا﴾ الآية؛ لنعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه.

فإن قلت: على ما ذكرت ما معنى عطف قوله تعالى: ﴿وَيَتَّخِذْ﴾ على «يعلم»؟ وكيف عطف ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ على ﴿وَيَتَّخِذْ﴾ مع اختلافهما؛ فعلية واسمية؟ قلت: ﴿وَيَتَّخِذْ﴾ مع معطوفه عطف على «يعلم» عطف الفصل على المجرم، كما عطف قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْجَبَّارَةِ لَمَّا يَفْجُرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ﴾ الآية [البقرة: ٧٤]، على قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾؛ بيانا له، وإنما حسن عطف الاسم على الفعلية؛ لِمَا يُرَادُ مِنَ الْأُولَى: التجدد، ومن الثانية: الاستمرار، كأنه قيل: ليحدث بذلك التمييز كرامة أوليائه الذين ثبتوا بالشهادة ويستمر على المتزلزين بغضه، ففيه معنى التصديق، كأنه قيل: إن الله يحب الثابتين على الإيمان الذين عرج بهم إلى منازل الصديقين والشهداء، ولا يحب المتزلزين الذين ظلموا على أنفسهم بالنكوص على أعقابهم، على ما تقرر في قوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [الروم: ٤٥] أنه من باب الطرد والعكس، وعلى هذه الوتيرة وردت القرينة اللاحقة. قال الإمام: قوبل تمحيص المؤمنين بمحق الكافرين؛ لأن تمحيص هؤلاء بإهلاك ذنوبهم نظير محق أولئك بإهلاك أنفسهم، وهذه مقابلة لطيفة. انتهى كلامه. فقد تبين من هذا التقرير أن الواو في ﴿وَتَلَّكَ الْأَيَّامُ﴾ استثنائية، وفي ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾ عطف معنوي، وفي ﴿وَيَتَّخِذْ﴾ بياني، وفي ﴿وَلِيَمْحَصَ﴾ عطف شفع على شفع، وفي ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ﴾، ﴿وَيَمْحَقَ﴾ عطف وتر على وتر، والله أعلم^(١).

(١) من قوله: «قوله: فللتمييز والاستشهاد والتمحيص» إلى هنا أثبتناه من (ط).

[﴿أَمَرَ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾ ١٤٢]

﴿أَمَرَ﴾: منقطعة، ومعنى الهمزة فيها الإنكار. ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ﴾ يعني: ولما تُجاهدُوا؛ لأنَّ العِلْمَ متعلِّقٌ بالمَعْلُومِ؛ فنَزَلَ نَفْيَ العِلْمِ مَنزِلَةً نَفْيٍ متعلِّقَه؛ لأنه مُتَّصِفٌ بانتفائه، يقول الرَّجُلُ: ما عَلِمَ اللهُ في فلانٍ خيراً، يريدُ: ما فيه خيرٌ حتى يَعْلَمَهُ. و«لَمَّا» بمعنى «لَمْ» إلا أنَّ فيه ضَرْباً مِنَ التَّوَقُّعِ فَدَلَّ عَلَى نَفْيِ الجِهَادِ فيما مضى، وعلى تَوَقُّعِهِ فيما يُسْتَقْبَلُ. وتقول: وعدني أن يفعل كذا، ولما، تريد: ولم يفعل وأنا أتوقُّعُ فعله.....

قوله: (فَنَزَلَ نَفْيَ العِلْمِ مَنزِلَةً نَفْيٍ متعلِّقَه)، وهو نوعٌ مِنَ الكِنَايَةِ، أي: حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الجَنَّةَ ولم يَقَعْ مِنْكُمْ مجَاهِدَةٌ قَطُّ، ودَخَلَ فِيهِ مَنْ جَاهَدَ بِسَيْفِهِ وَيَدِهِ وَلِسَانِهِ، وَبَيَانَ الكِنَايَةِ أَنَّ كُلَّ مَعْلُومٍ يَقْتَضِي عِلْماً مِنَ اللهِ تَعَالَى أَلْبَتَّةَ، فَإِذَا نَفَى العِلْمَ يَنْتَفِي المَعْلُومُ لا مَحَالَةَ، قَالَ القَاضِي: وَالْقَصْدُ فِي أَمْثَالِهِ لَيْسَ إِلَى إِبْثَابِ عِلْمِهِ تَعَالَى وَنَفْيِهِ، بَلْ إِلَى إِبْثَابِ المَعْلُومِ وَنَفْيِهِ عَلَى طَرِيقِ البُرْهَانِ^(١).

الانتصاف: التعبير عن نفي العلم خاص بعلم الله، إذ يلزم من عدم تعلُّقه بوجود شيءٍ إعدام ذلك الشيء، ولا كذلك عِلْمُ المخلوقين، فلا يُعبَّرُ عنه بذلك لعدم اللزوم، فظَهَرَ من كلام الرَّعْشَرِيِّ جَوَازُ ذلك مُطْلَقاً؛ لأنه قال في قولِ فِرْعَوْنَ: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرِي﴾ [القصص: ٣٨]: عبَّرَ عن نفي المَعْلُومِ بِنَفْيِ العِلْمِ؛ لأنه مِن عِنَادِهِ أَرَادَ أَنْ عِلْمُهُ لا يَعْزُبُ عَنْهُ شَيْءٌ، وَفِيهِ نَظَرٌ^(٢).

قوله: (و«لَمَّا» بمعنى «لَمْ»، إلا أنَّ فيه ضَرْباً مِنَ التَّوَقُّعِ)، قَالَ الزَّجَّاجُ: فَإِذَا قِيلَ: قَدْ فَعَلَ فلانٌ، فجوابه: لَمَّا يَفْعَلُ، وَإِذَا قِيلَ: فَعَلَ فلانٌ، فجوابه: لم يَفْعَلْ^(٣)، وَإِذَا قِيلَ: لَقَدْ فَعَلَ،

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ٩٦-٩٧).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٢٠).

(٣) قوله: «وإذا قيل: فعل فلان فجواب (لعلها: فجوابه): لم يفعل» ساقط من (ط).

وَقُرئ: (وَلَمَّا يَعْلَمَ اللهُ) بفتح الميم. وقيل: أَرَادَ النُّونَ الخفيفة: و«لَمَّا يَعْلَمَنَّ» فَحَذَفَهَا. «وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ» نُصِبَ بِإِضْهَارِ «أَنْ»، وَالْوَاوُ بِمَعْنَى الْجَمْعِ، كَقَوْلِكَ: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ.....

فجوابه: ما فعل، كأنه قال: والله لقد فعل، فقال المُجِيبُ: والله ما فعل، وإذا قيل: هُوَ يَفْعَلُ، يُرِيدُ مَا يُسْتَقْبَلُ، فِجَوَابِهِ: لَا يَفْعَلُ. وَإِذَا قِيلَ: سَيَفْعَلُ، فِجَوَابِهِ: لَنْ يَفْعَلَ^(١).

قوله: (وقيل: أَرَادَ النُّونَ الخفيفة، أَي: وَلَمَّا يَعْلَمَنَّ، فَحَذَفَهَا)، قيل: مثاله قول الشاعر:

إِذَا قَالَ: قَدْنِي قَالَ: بِاللهِ حَلْفَةً لَتُغْنِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا^(٢)

على رواية فتح اللام والياء في لتغني، وقيل: الرواية الصَّحِيحَةُ بكسر اللام، إذ لَا تُحَذَفُ النُّونُ الخفيفة مِنْ مِثْلِهِ إِلَّا بِشَرَطِ مُلَاقَاةِ السَّاكِنِ، وَالصَّوَابُ جَوَازُهُ مِنْ غَيْرِ الشَّرْطِ. قَالَ:

أَضْرِبَ عَنْكَ الِهْمُومَ طَارِقَهَا^(٣) ضَرَبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ^(٤)

أصله: «أضربن» فَحُذِفَتِ النُّونُ الخفيفة وَأَبْقِيَتْ فَتَحَةُ الْبَاءِ.

قوله: (كقوله^(٥): لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبْنَ)، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: وَالتَّقْدِيرُ: أَظَنَنْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ وَأَنْ يَعْلَمَ الصَّابِرِينَ؟ وَيُقَرَّبُ عَلَيْكَ هَذَا الْمَعْنَى أَنَّكَ لَوْ قَدَّرْتَ الْوَاوُ بِمَعْنَى «مَعَ»^(٦).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٢-٤٧٣).

(٢) لَحْرِيثُ بْنُ عَتَّابٍ. انظر: «مجالس ثعلب»، ص ٦٠٦، و«خزانة الأدب» (١١: ٤٣٤).

(٣) في (ط): «طارقها» بالفاء.

(٤) انظر: «المحتسب» (٢: ٣٦٧) و«خزانة الأدب» (١١: ٤٥٠).

(٥) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف»، وفي النسخ المطبوعة منه: «كقولك».

(٦) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٢٩٥) وتأمم الكلام: «صَحَّ الْمَعْنَى وَالْإِعْرَابُ».

وقرأ الحسن بالجزم على العطف. وزوى عبد الوارث عن أبي عمرو: (ويعلم) بالرفع على أن الواو للحال، كأنه قيل: ولما تجاهدوا وأنتم صابرون.

[﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ نَظُرُونَ﴾ (١٤٣)]

﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾ خُوطِبَ به الذين لم يشهدوا بدرًا وكانوا يتمنون أن يحضروا مشهدًا مع رسولِ الله ﷺ؛ ليُصيبوا من كرامة الشهادة ما نال شهداء بدر، وهم الذين ألحوا على رسولِ الله ﷺ في الخروجِ إلى المشركين، وكان رأيه في الإقامة بالمدينة. يعني: وكنتم تمنون الموت قبل أن تشاهدوه وتعرفوا شدته وصعوبة مقاساته. ﴿فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ نَظُرُونَ﴾، أي: رأيتموه مُعَايِنِينَ مشاهدين له حين قُتِلَ بين أيديكم مَنْ قُتِلَ مِنْ إِخْوَانِكُمْ وَأَقَارِبِكُمْ وَشَارِفْتُمْ أَنْ تُقْتَلُوا. وهذا توبيخ لهم على تمنّيهم الموت وعلى ما تسبّبوا له من خروج رسولِ الله ﷺ بالحاجهم عليه، ثم انهزامهم عنه وقلة ثباتهم. فإن قلت: كيف يجوزُ تمنّي الشهادة، وفي تمنّيها تمنّي غلبة الكافر المسلم؟ قلت: قَصَدَ تمنّي الشهادة إلى نيلِ كرامة الشهداء لا غير، ولا يذهب وهله إلى ذلك المتضمن، كما أن مَنْ يشرب دواءَ الطبيبِ النصرانيّ قاصدٌ إلى حصولِ المأمولِ من الشفاء، ولا يخطرُ بباليه أن فيه جرًّا منفعيًّا وإحسانًا إلى عدوِّ الله، وتنفيقا لصناعته. ولقد قالَ عبدُ الله بنُ رُوَاحَةَ رضيَ اللهُ عنه

قوله: (أي: رأيتموه مُعَايِنِينَ مشاهدين)، ونحوه قوله: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] في كونه حالاً مؤكّدة.

قالَ الزّجّاجُ: المعنى: فقد رأيتموه وأنتم بُصْرَاءُ، كما تقول: قد رأيت كذا وليس في عينيك علة، أي: قد رأيته رؤيةً حقيقيّةً، ففيه تأكيد^(١).

(١) «معاني القرآن وإعراجه» (١: ٤٧٣).

حِينَ نَهَضَ إِلَى مَوْتِهِ، وَقِيلَ لَهُ: رَدَّكُمْ اللَّهُ:

لَكُنْتِي أَسْأَلُ الرَّحْمَنَ مَغْفِرَةً وضربة ذات فرغٍ تقذف الزبدًا
أَوْ طَعْنَةً بِيَدِي حِرَّانَ مُجَهِّزَةً بحربة تُنْفِذُ الأُخْشَاءَ وَالْكَبِدَا
حَتَّى يَقُولُوا إِذَا مَرُّوا عَلَيَّ جَدَّتِي: أَرشِدَكَ اللَّهُ مِنْ غَايِ وَقَدْ رَشَدَا

[﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْفَلَبْتُمْ عَلَيَّ
أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَيَّ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللَّهُ شَيْئًا وَسَيَجْرِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ ﴾ ١٤٤]

قوله: (مؤتة) بالهمزة: موضعٌ قُتِلَ فِيهَا جَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ.

النَّهْيَاةُ: هِيَ مَوْضِعٌ مِنْ بَلَدِ الشَّامِ، مَهْمُوزٌ. الْاِسْتِيْعَابُ: كَانَتْ هَذِهِ الْغَزْوَةُ فِي سَنَةِ
ثَمَانٍ مِنَ الْهَجْرَةِ (١).

قوله: (رَدَّكُمْ اللَّهُ) أي: رَدَّكُمْ اللَّهُ سَالِمِينَ إِلَى أَهْلِكُمْ.

قوله: (ذَاتَ فَرِغٍ) أي: وَاسِعَةٌ، تَقْدِفُ الزَّبَدَ، أَي: الدَّمُ الَّذِي لَهُ زَبَدٌ مِنْ كَثْرَتِهِ، الْحِرَّانُ:
الْعَطْشَانُ، وَالْحِرَّانُ: ذُو الْحُرْقَةِ، مُجَهِّزَةٌ: صِفَةُ طَعْنَةٍ، أَي: مُسْرِعَةُ الْقَتْلِ، وَالْمُجَهِّزُ هُوَ الَّذِي
يَكُونُ بِهِ رَمَقٌ، جَهَّزْتُ (٢) عَلَيْهِ: إِذَا أَسْرَعْتَ قَتْلَهُ.

الْأَبْيَاتُ مَذْكُورَةٌ فِي «الاسْتِيْعَابِ» (٣)، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: حَتَّى يَقُولُوا إِذَا مَرُّوا: لَيْسَ لِلرِّبَايَةِ
وَالسَّمْعَةِ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «قَاتَلْتُ حَتَّى قِيلَ: جَرِيءٌ» (٤)، فَإِنَّ سَاحَتَهُ بَرِيئَةٌ
مِنْهَا، بَلْ قَالَ لِيَتَأَسَّى بِهِ وَيُقْتَفَى أَثْرَهُ.

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (١: ٢٤٢).

(٢) في (ط): «أجهزت».

(٣) «الاستيعاب» (٣: ٣٩٨) وانظر: «تاريخ الطبري» (٣: ٣٧).

(٤) هو جزءٌ من حديث طويل أخرجه مسلم (١٩٠٥) والترمذي (٢٣٨٢) والنسائي (٦: ٢٣) من حديث
أبي هريرة رضي الله عنه.

لَمَّا رَمَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَمَيْثَةَ الْحَارِثِيُّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِحَجَرٍ فَكَسَرَ رُبَاعِيَّتَهُ، وَشَجَّ وَجْهَهُ، أَقْبَلَ يَرِيدُ قَتْلَهُ، فَذَبَّ عَنْهُ مَصْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَهُوَ صَاحِبُ الرَّايَةِ يَوْمَ بَدْرٍ وَيَوْمَ أُحُدٍ حَتَّى قَتَلَهُ ابْنُ قَمَيْثَةَ وَهُوَ يُرَى أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: قَدْ قَتَلْتُ مُحَمَّدًا، وَصَرَخَ صَارِخًا: أَلَا إِنَّ مُحَمَّدًا قَدْ قُتِلَ. وَقِيلَ: كَانَ الصَّارِخُ الشَّيْطَانُ، فَفَشَا فِي النَّاسِ خَبْرُ قَتْلِهِ، فَانْكَفَرُوا، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو: «إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ»، حَتَّى انْحَاذَتْ إِلَيْهِ طَائِفَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ، فَلَمَّهِمْ عَلَى هَرَبِهِمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَدِينَاكَ بَابَاتِنَا وَأُمَّهَاتِنَا، أَتَانَا خَبْرُ قَتْلِكَ فَرَعَبَتْ قُلُوبُنَا، فَوَلَّيْنَا مَدْبِرِينَ؛ فَتَزَلْت. وَرُوِيَ: أَنَّهُ لَمَّا صَرَخَ الصَّارِخُ قَالَ بَعْضُ الْمُسْلِمِينَ: لَيْتَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي يَأْخُذُ لَنَا أَمَانًا مِنْ أَبِي سَفْيَانَ، وَقَالَ نَاسٌ مِنَ الْمُنَافِقِينَ: لَوْ كَانَ نَبِيًّا لَمَّا قُتِلَ، ارْجِعُوا إِلَى إِخْوَانِكُمْ وَإِلَى دِينِكُمْ، فَقَالَ أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ عَمُّ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ: يَا قَوْمَ، إِنْ كَانَ قُتِلَ مُحَمَّدٌ فَإِنَّ رَبَّ مُحَمَّدٍ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، وَمَا تَصْنَعُونَ بِالْحَيَاةِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فَقَاتَلُوا عَلَى مَا قَاتَلَ عَلَيْهِ، وَمُوتُوا عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ؛ ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعْتَذِرُ إِلَيْكَ مِمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ، وَأَبْرَأُ إِلَيْكَ مِمَّا جَاءَ بِهِ هَؤُلَاءِ، ثُمَّ شَدَّ بِسَيْفِهِ فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ.....

قوله: (لَمَّا رَمَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَمَيْثَةَ) مخالف لما سبق عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، فإنه ذَكَرَ أَنَّهُ عْتَبَهُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ هَاهُنَا أَصَحُّ لِمَا جَاءَ فِي كِتَابِ «الْوَفَا» لِابْنِ الْجَوْزِيِّ أَنَّهُ ابْنُ قَمَيْثَةَ^(١).

قوله: (ثُمَّ شَدَّ بِسَيْفِهِ) أي: حَمَلَ وَصَالَ، الرَّاعِبُ: الشَّدُّ: الْعَقْدُ الْقَوِيُّ، شَدَّدْتُ الشَّيْءَ: قَوَّيْتُ عَقْدَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَشَدَّدْنَا أَثَرَهُمْ﴾ [الإنسان: ٢٨]، وَشَدَّ فُلَانٌ وَاشْتَدَّ: إِذَا أَسْرَعَ،

(١) «الوفا بأحوال المصطفى» (٢: ٤٠١). وقد جمع القرطبي بين الروایتين فقال: وكان الذي تولى ذلك من النبي ﷺ عمرو بن قَمَيْثَةَ اللَّيْثِي وَعْتَبَةُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ، ثُمَّ نَقَلَ عَنِ الْوَاقِدِيِّ قَوْلَهُ: وَالثَّابِتُ عِنْدَنَا أَنَّ الَّذِي رَمَى فِي وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ ابْنَ قَمَيْثَةَ، وَالَّذِي أَدْمَى شَفْتَهُ وَأَصَابَ رُبَاعِيَّتَهُ عْتَبَةُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٤: ١٢٠).

وعن بعض المهاجرين: أنه مرَّ بأنصاريَّ يتشحَّطُ في دمه، فقال: يا فلان، أشعرتَ أن محمداً قد قُتِلَ، فقال: إن كانَ قُتِلَ فقد بَلَغَ، قَاتِلُوا عَلَى دِينِكُمْ. والمعنى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ فسيخَلُّو كما خَلُّوا، وكما أن أتباعهم بقوا متمسكينَ بدينهم بعدَ خُلُوقهم، فعليكم أن تَمسِكُوا بدينه بعدَ خُلُوه؛ لأنَّ الغرضَ من بعثة الرسل تبليغُ الرِّسالة، والزَّامُ الحُجَّةَ، لا وجوده بينَ أَظْهَرِ قومه. ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ﴾: الفاءُ مُعلِّقةٌ للجملةِ الشرطيَّةِ بالجملةِ قبلها على معنى التسيب.....

قوله: (الفاءُ مُعلِّقةٌ للجملةِ الشرطيَّةِ بالجملةِ قبلها على معنى التسيب) أي: قوله: «فإن مات» مُسَبَّبٌ عن جملةِ قوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ وقوله: ﴿قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ صفةُ «رَسُولٌ»، فدخلتَ همزةُ الإنكارِ بينَ المسبَّبِ والسببِ لإعطاءِ مزيدِ الإنكارِ الذي يتضمَّنُه قوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾، وذلك أن التركيبَ من بابِ القَصْرِ القَلْبِيِّ^(١)، لأنهُ جُعِلَ المخاطبونَ بسببِ ما صدرَ عنهم من النكوصِ على أعقابهم عندَ الإرجافِ بِقَتْلِ النبيِّ ﷺ كَأَتَمُّ اعْتَقَدُوا أَنَّ مُحَمَّدًا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ لَيْسَ حُكْمُهُ حُكْمَ سَائِرِ الرُّسُلِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي وَجوبِ اتِّبَاعِ دِينِهِمْ بَعْدَ مَوْتِهِمْ، بل حُكْمُهُ عَلَى خِلَافِ حُكْمِهِمْ، فَأَنْكَرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ ذَلِكَ وَيَسِّنُّ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمٌ مِّنْ سَبَقَ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ فِي أَنَّهُمْ مَاتُوا وَبَقِيَ أَتْبَاعُهُمْ مُتَمَسِّكِينَ بِدِينِهِمْ ثَابِتِينَ عَلَيْهِ، ثُمَّ عَقَّبَ الْإِنْكَارَ بِقَوْلِهِ: «فإن مات»، وأدخَلَ الهمزةَ لزيدِ ذلك الإنكارِ، يعني: إذا عَلِمَ أَنَّ أَمْرَهُ أَمْرُ الْأَنْبِيَاءِ السَّالِفَةِ فَلَمْ عَكَسْتُمْ الْأَمْرَ؟ فَإِنَّ لَمْ يُجْعَلْ ذَلِكَ الْعِلْمُ سَبَبًا لِلثَّبَاتِ فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ لَا يُجْعَلَ سَبَبًا لِلانْقِلَابِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «يجبُ أن يكونَ سبباً للتمسُّكِ لا للانقلاب».

وقالَ الزَّجَّاجُ: أَلِفُ الاسْتِفْهَامِ دَخَلَتْ عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ، وَفِي الْحَقِيقَةِ دَاخِلَةٌ عَلَى الْجَزَاءِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ؟ فَإِنَّمَا تَسْتَفْهِمُ عَنْ قِيَامِهِ إِلَّا أَنَّكَ أَدْخَلْتَ «هَلْ»

(١) القصر القلبي هو: أسلوب يقال حين يعتقد المخاطب عكس الحكم الذي تثبت. نحو ما سافر إلا علي، رداً على من اعتقد أن المسافر خليل لا علي، فقد قلبت وعكست عليه اعتقاده. انظر: «جواهر البلاغة»، ص ١٨٦.

والهمزة لإنكار أن يجعلوا خلوة الرسل قبله سبباً لانقلابهم على أعقابهم بعد هلاكه بموت أو قتل، مع علمهم أن خلوة الرسل قبله، وبقاء دينهم متمسكاً به، يجب أن يجعل سبباً للتمسك بدين محمد ﷺ لا للانقلاب عنه. فإن قلت: لم ذكر القتل وقد علم أنه لا يقتل؟ قلت: لكونه مجوراً عند المخاطبين. فإن قلت: أما علموه من ناحية قوله: ﴿وَأَلَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] قلت: هذا مما يختص بالعلماء منهم وذوي البصيرة، ألا ترى أنهم سمعوا بخير قتله فهربوا، على أنه يحتمل العظمة من فتنه الناس وإذلالهم....

على الاسم ليعلم الذي استفهمت عن قيامه من هو؟ وكذا قولك: ما زيد قائماً: إننا نفيت القيام ولم تنف زيدا؛ ليعلم من الذي نفي عنه القيام^(١)، كذلك هاهنا، المنكر: انقلابهم على أعقابهم لا الموت، وإن دخلت الهمزة عليه، فتقرير المصنف هاهنا تلخيص كلام الزجاج، يعني: حكمه حكم سائر الأنبياء المتقدمين في أنه إذا مات أو قتل يجب أتباع دينه، فإن مات أو قتل لم كان منكم النكوص؟

وأما كلام صاحب «المفتاح» أن التركيب من باب القصر الإفرادي^(٢)، أي: محمد مقصور على الرسالة لا يتجاوزها إلى البعد عن الهلاك، يعني أنهم أثبتوا له صفة الرسالة والخلد استعظماً لهلاكه، فقصر على صفة الرسالة^(٣) فحديث خارج من مقتضى المقام وبمعزل عن موجب النظم، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَكَايْنٍ مِّن نَّبِيٍّ قُتِلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّادِقِينَ﴾، كما قال^(٤): إنه تعريض بأصابتهم من الوهن والانكسار عند الإرجاف بقتل النبي ﷺ.

قوله: (على أنه يحتمل العظمة من فتنه الناس) يعني: إن سلم أنهم علموا أنه تعالى

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٤).

(٢) القصر الإفرادي هو: أن يعتقد المخاطب الشركة، فتأتي بها يثبت خلفها. نحو: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾.

[النساء: ١٧١] رداً على من اعتقد أن الله ثالث ثلاثة. انظر: جواهر البلاغة، ص ١٨٦.

(٣) انظر: «المفتاح»، ص ٢٨٩.

(٤) في (ط): «على ما قال».

والانقلابُ على الأعداء: الإذبارُ عما كانَ رسولُ الله ﷺ يقومُ به من أمرِ الجهادِ وغيره. وقيل: الارتداد، وما ارتدَّ أحدٌ من المسلمين ذلكَ اليومَ إلا ما كانَ من قولِ المنافقين. ويجوزُ أن يكونَ على وجهِ التعليلِ عليهم فيما كانَ منهم من الفرارِ والانكشافِ عن رسولِ الله صَلَّى اللهُ عليه وآله وسلّم وإسلامه. ﴿فَلَنْ يَضُرَّ اللهُ شَيْئًا﴾ يعني: فما ضَرَّ إلا نفسه، لأنَّ الله تعالى لا يجوزُ عليه المضارُّ والمنافع.....

يَعِصْمُهُ مِنَ النَّاسِ الْبَتَّةَ، لَكِنْ لَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ تُحْمَلَ الْعِصْمَةُ عَلَى غَيْرِ الْقَتْلِ مِنَ الْإِضْلَالِ وَغَيْرِهِ؟ قوله: (إلا ما كان من قولِ المنافقين) استثناءٌ منقطع، ويجوزُ أن يكونَ من بابِ قوله:

وبلدةٍ ليسَ بها أنيسٌ إلا اليعافيرُ وإلا العيسُ (١)

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ على وجهِ التعليلِ): عطفٌ على قوله: «ما ارتدَّ أحدٌ من المسلمين»، أي: يجوزُ أن يُنسَبَ الارتدادُ إلى المسلمين تغليظاً، كقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ تعظيماً لما صدرَ عنهم من الفرارِ والانكشافِ عن رسولِ الله ﷺ وخذلانه.

الأساس: كَشَفَ عَنْهُ الثَّوْبَ وَكَشَفَهُ، وَانكشَفَ، وَرَجُلٌ أَكشَفَ: لا تُرْسَ مَعَهُ.

وَقَلْتُ: وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَ الرَّسُ جُنَّةً، كَأَنَّهَا تَسْتُرُ صَاحِبَهُ (٢) عَمَّا يُصِيبُهُ مِنَ الْعَدُوِّ.

قوله: (وإسلامه) من أسلمه: إذا خذله، والمصدرُ مضافٌ إلى المفعول، أي: غادروا رسولَ الله ﷺ بيدَ الكُفَّارِ.

قوله: (فما ضَرَّ إلا نفسه) جعلهم كأثمهم زعموا أثمهم يَضُرُّونَ اللهُ وَرَسُولَهُ لا أَنْفُسَهُمْ، أَوْ يَضُرُّونَ أَنْفُسَهُمْ مَعَهُ، فَإِذَا انقَلَبُوا رَجَعَتِ الْمَضْرَّةُ إِلَى مَنْ يَضُرُّونَهُ، فَردَّ عليهم بـ«لن» في قوله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ﴾، أي: لا يَضُرُّونَ اللهُ شَيْئًا، وَإِنَّمَا يَضُرُّونَ أَنْفُسَهُمْ.

(١) هو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٢٢) وعزاه البغداديّ لجران العود في «خزانة الأدب» (١٥: ١٠).

(٢) كذا في الأصول الخطية، ولعل الصواب: «صاحبها».

﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ الذين لم ينقلوا، كأنس بن النضر وأضرابه، وسماهم شاكرين؛ لأنهم شكروا نعمة الإسلام فيما فعلوا. المعنى: أن موت الأنفس محال أن يكون إلا بمشيئة الله، فأخرجه مخرج فعل لا ينبغي لأحد أن يقدم عليه إلا أن يأذن له الله فيه تمثيلاً؛ ولأن.....

قوله: (وسماهم شاكرين) إشارة إلى مجاز في الكلام، أي: وضع الشاكرين موضع الثابتين على الإسلام تسميةً للشيء باسم سببه، إذ أصل الكلام: ومن ينقلب على عقبيه يكن كافراً لنعمة الله التي أنعم عليه بالإسلام، فيضّر نفسه حيث كفر نعمة الله، والله يجزيه ما يستحقه، ومن ثبت عليه يكن شاكراً لتلك النعمة والله يجزيه الجزاء الأوفى! ولم يذكر ما يجزي به ليدل على التعميم والتفخيم، ففي الكلام تعريض، وإليه أشار بقوله: ﴿الشَّاكِرِينَ﴾ الذين لم ينقلوا كأنس بن النضر وأضرابه.

قوله: (المعنى: أن موت الأنفس محال أن يكون إلا بمشيئة الله)، يعني: ليس لأحد تأخير أجله ولا تقديمه، بل ذلك بمشيئة الله، فاستعير للمشيئة الإذن على التمثيل، بأن شبه حال من يحاول ما يتوصل به إلى موته من طلب تسهيله ولا يجد إلى ذلك سبيلاً إلا بتيسير الله، بحال من يتوخم الوصول إلى قرب من هو محتجب عنه ولا يحصل مطلوبه إلا بإذن منه وتسهيل الحجاب له، ونحوه قوله في تفسير قوله: ﴿لِئُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ﴾ [إبراهيم: ١]: أي: تسهيله وتيسيره، مُستعاراً من الإذن الذي هو تسهيل الحجاب، ومعنى هذا الوجه قريب من معنى قوله تعالى: «والذين يتوفون منكم» [البقرة: ٢٣٤] على بناء الفاعل^(١)، وفيه أن الموت مقطوع حصوله وأن أسبابه متآخذة، حتى إن الذي يقر منه فهو في الحقيقة طالبه.

(١) تُنسب هذه القراءة إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، كما في «المحتسب» (١: ١٢٥).

مَلَكَ المَوْتِ هُوَ المَوْكَلُ بِذَلِكَ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْبِضَ نَفْسًا إِلَّا بِإِذْنِ مِنَ اللَّهِ. وَهُوَ عَلَى مَعْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَحْرِيطُهُمْ عَلَى الجِهَادِ، وَتَشْجِيْعُهُمْ عَلَى لِقَاءِ العَدُوِّ بِإِعْلَامِهِمْ أَنَّ الحَدَرَ لَا يَنْفَعُ، وَأَنَّ أَحَدًا لَا يَمُوتُ قَبْلَ بَلُوغِ أَجَلِهِ، وَإِنْ حَوَّضَ المِهَالِكُ، وَاقْتَحَمَ المَعَارِكُ. وَالثَّانِي: ذَكَرُ مَا صَنَعَ اللَّهُ بِرَسُولِهِ عِنْدَ غَلْبَةِ العَدُوِّ وَالتَّفَافِيهِ عَلَيْهِ، وَإِسْلَامِ قَوْمِهِ لَهُ؛ نُهْزَةً لِلْمُخْتَلِسِ مِنَ الحِفْظِ وَالكَلَاءَةِ وَتَأخِيرِ الأَجْلِ.

[﴿وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ كِنْتَبًا مُؤَجَّلًا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَعَجَزَى الشَّاكِرِينَ﴾ ١٤٥]

﴿كِنْتَبًا﴾ مصدرٌ مؤكَّد؛ لأنَّ المعنى: كَتَبَ المَوْتِ كِتَابًا. ﴿مُؤَجَّلًا﴾: مَوْقَّتًا، لَهُ أَجْلٌ مَعْلُومٌ لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَتَأَخَّرُ. ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ تعريضٌ بالذِّينِ شَغَلْتَهُمُ الغَنَائِمُ يَوْمَ أَحُدٍ. ﴿نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾، أَي: مِنْ ثَوَابِهَا.

وهذه الآية موقعها موقع التذييل للكلام السابق، فأخرجت مخرج المثل، فنسبتها إلى المؤمنين: التحريض والتشجيع على القتال والجهاد، ومن ثم قيل:

إذا كانت الأبدان للموت أنشئت^(١) فقتل امرئ في الله بالسيف أجمل^(٢)

وإليه الإشارة بقوله: «تحريضهم على الجهاد» إلى آخره، وإلى الرسول ﷺ: الوعد بالحفظ وتأخير الأجل، وهو المراد بقوله: «ذكر ما صنع... من الحفظ والكلاءة وتأخير الأجل».

قوله: (نُهْزَةً)، الأساس: وانتَهَزَ الفُرْصَةَ: اغْتَنَمَهَا، وهذه نُهْزَةٌ فَاخْتَلَسَهَا، قيل: هي مفعولٌ له من المصدر، وهو الإسلام، أو: حالٌ من ضمير النبي ﷺ، والمُخْتَلِسُ: المُسْتَلْبُ^(٣).

(١) قوله: «أنشئت» ساقط من (ط).

(٢) لم أهد إليه.

(٣) من قوله: «قول: نهزة» إلى هنا ساقط من (ط).

﴿وَسَنَجْزِي﴾ الجزاء المبهم الذين شكروا نعمة الله، فلم يشغلهم شيء عن الجهاد.

وَقُرِّي: (يؤته) (وسيجزي) بالياء فيها.

[﴿وَكَايِنٍ مِّنْ نَّجِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِيثِيُونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ * وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِي أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ * فَآتَاهُمُ اللَّهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا وَحَسُنَ ثَوَابُ الْآخِرَةِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ ١٤٦-١٤٨]

قُرِّي: ﴿قَاتَلَ﴾ و﴿قَاتِل﴾ و﴿قَاتِل﴾ بالتشديد. والفاعل: ﴿رِيثِيُونَ﴾، أو ضمير النبي. و﴿مَعَهُ رِيثِيُونَ﴾ حالٌ عنه بمعنى: قَاتِلٌ كائناً معه رِيثيون.....

قوله: ﴿وَسَنَجْزِي﴾: الجزاء المبهم) إشارة إلى أن ما جوزوا به غيرٌ مذكور، فيعمُّ جميع ما يصحُّ أن يجزى به، وهو مقابلٌ لقوله: ﴿وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا، وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَزِيدُهُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْجَزَاءِ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحَصْرِ، كقوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ. وَمَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا﴾ [الشورى: ٢٠].

قوله: (قُرِّي: ﴿قَاتَلَ﴾): ابنُ عامرٍ وعاصمٌ وخمزةٌ والكِسائيُّ، والباقون «قَاتِلٌ»، وبالتشديد: شاذٌّ^(١). قال أبو البقاء: ﴿وَكَايِنٍ﴾ الأصلُ فيه: «أَيُّ» التي هي بعضٌ من كُلِّ أدخلت عليها كافُ التشبيهِ وصارا في معنى «كم» التي للتكثير، وموضعُ «كأيُّ»: رفعٌ بالابتداء، ولا تكادُ تُستعملُ إلا وبعدها «من»، والخبرُ: ﴿قَاتَلَ﴾، وفيه ضميرُ النبي، وهو عائذٌ على «كأيُّ»، لأنَّ «كأيُّ» في معنى نبي، والجيدُ أن يعودَ الضميرُ إلى لفظِ ﴿كَايِنٍ﴾، فإن قيل: لو كان كذلك لَأَثْنَتْ، فقلت: قَاتَلَ؟ قيل: هذا محمولٌ على المعنى، لأنَّ المعنى^(٢): كثيرٌ من

(١) سيأتي توجيه هذه القراءة من كلام ابن جنِّي.

(٢) قوله: «لأنَّ المعنى» سقط من (ي) و (د).

والقراءة بالتشديد تنصُرُ الوجه الأول.....

الرجال قُتِل، فعلى هذا ﴿مَعْمُرِيَّتُونَ﴾ في موضع الحالِ مِنَ الضَّميرِ في ﴿قَتَلَ﴾، ويجوزُ أن يكونَ ﴿قَتَلَ﴾ في موضعِ جَرِّ صفةٍ لـ ﴿نَبِيِّ﴾، و﴿مَعْمُرِيَّتُونَ﴾: الخبر، كقولك: كم من رجلٍ صالحٍ معه مالٌ (١).

قوله: (والقراءة بالتشديد تنصُرُ الوجه الأول)، وهو أن يكونَ الفاعلُ ﴿رِيَّتُونَ﴾. قال أبو البقاء: فعلى هذا لا ضميرٌ في الفعلِ لأجلِ التكثير، والواحدُ لا تكثيرَ فيه، كذا ذكره ابنُ جنيٍّ (٢).

وقلتُ: قال ابنُ جنيٍّ: «قُتِلَ» بالتشديد: قراءةٌ فتادة، وفيها دلالةٌ على أن من قرأ من السبعة: (قُتِلَ) أو ﴿قَتَلَ﴾، فإن ﴿رِيَّتُونَ﴾ مرفوعٌ في قراءته بـ(قُتِلَ) أو ﴿قَتَلَ﴾، وليس مرفوعاً بالابتداء ولا بالطرفِ الذي هو معه، ألا ترى أنه لا يجوزُ كم نبيٌّ قُتِلَ مشددةً التاء على «فُعَلٌ»، فلا بُدَّ أن يكونَ ﴿رِيَّتُونَ﴾ مرتفعاً بـ«قُتِلَ»، وهذا واضحٌ، فإن قلت: فهلا جازَ «فُعَلٌ»، أي: قُتِلَ نبيٌّ، حملاً على معنى كم؟ قيل: لما انصرفت عن اللفظِ إلى المعنى لم يحسنِ العودُ من بعدُ إلى اللفظِ، وقد قال تعالى: كما تراه: ﴿مَعْمُرٌ﴾ ولم يقل: معهم، فافهم ذلك (٣).

وقلتُ: يريدُ أن الشيءَ إذا انصرفت عن اللفظِ إلى المعنى لم يحسنِ بعدَ ذلك العودُ إلى اللفظِ، فإن الضميرَ في ﴿مَعْمُرٌ﴾ مفرّدٌ رجعَ إلى ﴿وَكَايِنٌ﴾ من حيثُ المعنى لأنه في معنى نبيٍّ، ولم يحسنِ بعدَ ذلك أن يُقالَ: إن الضميرَ في ﴿قَتَلَ﴾ راجعٌ إلى ﴿وَكَايِنٌ﴾ من حيثُ اللفظِ؛ لأنَّ «قُتِلَ»، بالتشديد، يقتضي متعدداً، و«كَايِنٌ» لفظه متعدّد، ولا يجوزُ ذلك، والظاهرُ الوجهُ الثاني، وهو اختيارُ الزجاج (٤) (٥).

(١) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٢٩٧).

(٢) المصدر السابق (١: ٢٩٨).

(٣) انظر: «المحتسب» (١: ١٧٣).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٦).

(٥) من قوله: «راجع إلى ﴿وَكَايِنٌ﴾ إلى هنا ورد بدله في (ط): «راجع إلى نبي باعتبار اللفظ في ﴿وَكَايِنٌ﴾ والظاهر الوجه الثاني، وهو اختيارُ الزجاج».

وعن سعيد بن جبّير رحمه الله: ما سمعنا بنبيّ قُتِلَ في القتال. والرّبيون: الرّبانيون. وقُرئَ بالحركاتِ الثلاث؛

قال صاحبُ «المُرشد»: مَنْ قرأه (قُتِلَ) بالتخفيفِ فله وجّهان: أحدهما: أن يكون الفعلُ واقعاً على النبيّ، أي: كم من نبيّ قُتِلَ ومعهُ ربيّون كثيرٌ فما وهنوا بعد قتله، ولكنهم ثبّتوا على الحقّ، وهذا وجهٌ يختاره كثيرٌ من أهل العلم، والزجاجُ، وإنما قيل للمسلمين هذا لأنهم لما توهّموا أنّ النبيّ ﷺ قُتِلَ انكسرت قلوبُ بعضهم وضعفوا.

وثانيهما: أنّ الفعلَ واقعٌ على «الرّبيّون»، كأنه قيل: كم من نبيّ قُتِلَ ربيّون معه، فما وهنَ من بقيّ منهم وما ضعفوا، أي: ما فترّوا وما جبنوا عن قتالِ عدوّهم. وقلتُ: الوجهُ الأوّلُ أقربُ إلى معنى التعريضِ الذي ذكره المصنّف.

الراغب: قيل: ﴿قَتَلَ﴾ مُسْتَدّاً إلى ضمير النبيّ، و﴿مَعَهُ رِبِّيُّونَ﴾: استئنافٌ في موضع الحال، وقال الحسنُ: ما قُتِلَ نبيّ في حربٍ قطّ، وقال بعضهم ما قال الحسنُ. وإن صحَّ فإنه لا ينفي أنه قُتِلَ في غير حرب، وقيل: مُسْتَدّاً إلى ﴿رِبِّيُّونَ﴾ أي: قُتِلَ جماعةٌ منهم فلم يهين الباقون، ومَنْ قرأ ﴿قَتَلَ﴾ فيحتملُ الوجهين^(١)، والوهن: ضعفٌ من حيث الخلق أو الخلق، والفرقُ بين الوهن والضعف أن الوهن: اختلالٌ يعترى الإنسان، ويضادّه الشدّة، والضعف: اختلالٌ يتقصّه وتضادّه القوّة، والاستكانة: الخشوعُ والتضرُّعُ للمخافة^(٢). والقتلُ: إزالةُ الرُّوحِ عن الجسدِ كالموت، لكن إذا اعتبرَ بفعل المتوَلَّى لذلك يقال: قتل، وإذا اعتبرَ بقوّة الحياة، يقال: موت، قال تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ أُنْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾^(٣).

قوله: (ما سمعنا بنبيّ قُتِلَ في القتال) استشهادٌ لأنّ الفاعلَ ﴿رِبِّيُّونَ﴾.

قوله: (وقُرئَ بالحركاتِ الثلاث): الكسرُ: للسبعة، والفتحُ والضمُّ شاذان^(٤).

(١) من قوله «قيل: ﴿قَتَلَ﴾ مُسْتَدّاً إلى هنا؛ سقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ٨٩٧-٨٩٩)، و«مفردات القرآن»، ص ٨٨٧.

(٣) «مفردات القرآن» ص ٦٥٥.

(٤) لتمام الفائدة انظر: «المحتسب» لابن جني (١: ١٧٣).

فالفتح على القياس، والضم والكسر من تغييرات النَّسَب. وقرئ: (فما وَهِنُوا) بكسر الهاء. والمعنى: فما وَهِنُوا عند قتلِ النبي. ﴿وَمَا ضَعُفُوا﴾ عن الجهادِ بعده، ﴿وَمَا اسْتَكَانُوا﴾ للعدو. وهذا تعريضٌ بما أصابهم من الوهنِ والانكسارِ عند الإزجافِ بقتلِ رسولِ الله ﷺ، وبضعفهم عند ذلك عن مجاهدةِ المشركين، واستكانتهم لهم، حتى أرادوا أن يعتضدوا بالمتأفقِ عبدِ الله بنِ أبي في طلبِ الأمانِ من أبي سفيان. وما كان قولهم إلا هذا القول؛ وهو إضافةُ الذنوبِ والإسرافِ إلى أنفسهم، مع كونهم ربانيين؛ هضماً لها واستقصاراً.

قوله: (وما كان قولهم إلا هذا القول، وهو إضافةُ الذنوبِ والإسرافِ إلى أنفسهم مع كونهم ربانيين) إشارةٌ إلى أن هذا المعنى كالتتميم، والمبالغة في صلابتهم في الدين وعدم تطرُقِ الوهنِ والضعفِ فيهم، وذلك من إفادةِ الحَضْرِ وإيقاعِ «أن» مع ذلك الفعل اسماً لـ«كان»، قال في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا﴾ [التور: ٥١]: «وعن الحسن: ﴿قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ بالرفع والنصب أقوى^(١)؛ لأن أوّلِي الاسمين بكونه اسماً لـ«كان» أوغلبها في التعريف، وأن يقولوا: أوغلب في التعريف؛ لأنه لا سبيلَ عليه في التنكير، بخلاف قولِ المؤمنين، فكان هذا من قبيلِ «كان» في قوله: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ﴾ [مريم: ٣٥].

وقال صاحبُ «المطلع»: معنى قوله: «بخلاف قولِ المؤمنين»، أن قولِ المؤمنين إن اختزِلَ عنه الإضافةُ يبقى مُنكراً، بخلافِ ﴿أَنْ قَالُوا﴾.

وقال أبو البقاء: اسمُ «كان» ما بعدَ «إلا»، وهو أقوى من أن يجعلَ خبراً، والأوّلُ اسماً، لوجهين: أحدهما: أن ﴿أَنْ قَالُوا﴾ يُشبهُ المضمَر في أنه لا يوصفُ وهو أعرَفُ، وكذا عن ابنِ جنّي.

(١) وهي قراءة الجمهور. انظر: «إنحاف فضلاء البشر» (١: ٤٩٠).

والدعاء بالاستغفار منها مقدماً على طلب تثبيت الأقدام في مواطن الحرب والنصرة على العدو؛ ليكون طلبهم إلى ربهم عن زكاة وطهارة وخضوع أقرب إلى الاستجابة.....

والثاني: أن ما بعد ﴿إِلَّا﴾ مثبت، والمعنى: كان قولهم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا﴾ دأبهم في الدعاء^(١).

وقلت: كأن المعنى: ما صحح ولا استقام من الربانيتين في ذلك المقام إلا هذا القول، وكان غير هذا القول مُنافٍ لحالهم، وهذه الخاصية^(٢) يُفيدها إيقاع «أن» مع الفعل اسماً لـ ﴿كَانَ﴾، وتحقيقه ما ذكره صاحب «الانتصاف»، قال: فائدة دخول كان المبالغة في نفي الفعل الداخِل عليه بتعديد جهة فعله عموماً باعتبار الكون، وخصوصاً باعتبار خصوصية المقام، فهو نفي مرتين.

وقلت: فعلى هذا لو جعلت رَبَّ الْجُمْلَةِ ﴿أَنْ قَالُوا﴾، واعتمدت عليه وجعلت قولهم كالفُضْلَةِ، حصل لك ما قصدته، ولو عكست ركبته المتعسف، ألا ترى إلى أبي البقاء كيف جعل الخبر نسياً منسياً واعتمد على ما بعد ﴿إِلَّا﴾ في الوجه الثاني^(٣).

الراغب: الفَرْقُ بَيْنَ الذَّنْبِ وَالْإِسْرَافِ مِنْ وَجْهَيْنِ.

أحدهما: أن الإسراف حقيقة: تجاوز الحد في فعل ما يجب، والذنب عامٌ فيه وفي التقصير. والثاني: أن الذنب: التقصير وترك الأمر حتى يفوت ثم يؤخذ بالذنب، فالذنب إذاً مقابل للإسراف وكلاهما مذمومان، والمحمود هو العدالة^(٤).

قوله: (أقرب) روي مرفوعاً خبراً، لقوله: «والدعاء بالاستغفار»، وقوله: «ليكون» متعلقٌ بالدعاء، والأولى أن يكون «أقرب» منصوباً خبراً لقوله: «ليكون»، وليكون خبراً لقوله: «والدعاء»؛ لأن المعنى عليه.

(١) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٠).

(٢) قوله: «الخاصية» ساقط من (ط).

(٣) في (ط): «نسياً منسياً في الوجه الثاني واعتمد على ما بعد إلا».

(٤) «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ٩٠٠-٩٠١).

﴿فَأَنهٖمُ اللهُ ثَوَابَ الدُّنْيَا﴾ من النصرة والغنيمة والعزّ وطيب الذكر، وخصّ ثواب الآخرة بالحسن؛ دلالة على فضله وتقدمه، وأنه هو المعتدّ به عنده. ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧].

[﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يَرُدُّوكُمْ عَلَىٰ آعْقَابِكُمْ فَتَنقَلِبُوا خَاسِرِينَ * بَلِ اللهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ * سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَيَسْ مَتَوَى الظَّالِمِينَ﴾ ١٤٩-١٥١]

﴿إِن تُطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ قال عليّ رضي الله عنه: نزلت في قول المنافقين للمؤمنين عند الهزيمة: ارجعوا إلى إخوانكم وادخلوا في دينهم. وعن الحسن رضي الله عنه: إن تستصحبوا اليهود والنصارى وتقبلوا منهم؛ لأنهم كانوا يستغفرونهم ويوقعون لهم الشبهة في الدين، ويقولون: لو كان نبياً حقاً لَمَا غلب، ولما أصابه وأصحابه ما أصابهم، وإنما هو رجل حاله كحال غيره من الناس، يوماً له ويوماً عليه. وعن السدي: إن تستكينوا لأبي سفيان وأصحابه وتستأمنوهم ﴿يَرُدُّوكُمْ﴾ إلى دينهم. وقيل: هو عامٌّ في جميع الكفار، وإن على المؤمنين أن يجانبوهم،

قوله: ﴿إِن تَسْتَكِينُوا لِأَبِي سَفْيَانَ﴾ الاستكانة: الخضوع، وأصله: استكنّ، من الشكون، قال القاضي: لأنّ الخاضع يسكن لصاحبه ليفعل به ما يريد، والألف من إشباع الفتحة، أو استكون، من الكون؛ لأنه يطلب من نفسه أن يكون لمن يخضع له^(١).

قوله: ﴿وَقِيلَ: هُوَ عَامٌ﴾: معطوف على قوله: ﴿قال عليّ رضي الله عنه: نزلت في قول المنافقين﴾^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٠٢).

(٢) لتيام الفائدة انظر: «معالم التنزيل» للبعوي (١: ٣٦٠).

ولا يُطيعوهم في شيء، ولا يَتَزَلُّوا على حُكْمِهِمْ ولا على مشورتهم حتى لا يستجروهم إلى موافقتهم. ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ﴾، أي: ناصرُكم لا تحتاجون معه إلى نصره أحدٍ وولايته. وقرئ بالنصبِ على: بل أطيعوا الله مولاكم. ﴿سَكُنْتُمْ﴾ قرئ بالتَّوْنِ والياء. و﴿الرُّعْبَ﴾ بسكون العينِ وضمِّها. قيل: قذفَ اللهُ في قلوبِ المشركينَ الخوفَ يومَ أحدٍ فانهزموا إلى مكةَ من غيرِ سببٍ، ولهم القوَّةُ والغلبةُ. وقيل: ذهبوا إلى مكةَ،

اعلم أن التعريفَ في قوله: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إذا حُمِلَ على العهدِ، فالمخاطبونَ أصحابُ الرسولِ ﷺ، ثم المرادُ بالذين كفروا إمَّا المنافقونَ - وإليه الإشارةُ بقوله: «نزلت في قولِ المنافقين» - أو أهلِ الكتابِ - وهو الذي رواه عن الحسن - أو المشركون، وهو الذي رواه عن السُّدي، وإذا حُمِلَ على الجنسِ فالمخاطبونَ: جماعةُ المسلمينَ في جميعِ الأزمنة، كما أن الكفارَ عامٌّ في اليهودِ والمنافقينَ والمشركينَ، وهو المرادُ بقوله: «وأن على المؤمنينَ أن يُجانبوهم». قوله: (ولا على مشورتهم)، الراغب: المشورةُ: استخراجُ الرأْيِ بمُراجعةِ البعضِ إلى البعضِ، من قولهم: شُرْتُ العسلَ وأشْرُتُهُ: استخرجتهُ، والشورى: الأمرُ الذي يُتَشاورُ فيه^(١). قوله: (و﴿الرُّعْبَ﴾): أي: وقرئ: ﴿الرُّعْبَ﴾ بسكونِ العينِ: كلُّهم سوى ابنِ عامرٍ والكسائيَّ فإنَّهما قرآ بالضمِّ^(٢).

قوله: (قذفَ اللهُ في قلوبِ المشركينَ الخوفَ يومَ أحدٍ فانهزموا إلى مكةَ) يوجبُ أن يكونَ هذا الوعدُ أي: قوله: ﴿سَكُنْتُمْ﴾ بعدَ القتالِ، ويؤيِّدُه قوله: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ إن تُطِيعُوا الآيةَ، لأن هذا الكلامَ مسوقٌ لتسليَةِ المؤمنينَ والمنعِ من أن يُطِيعوا الكفارَ فيما كانوا يُوقِعونهم في الشُّبهِ في الدينِ بسببِ ما أصيبوا يومَ أحدٍ، وهي أنه لو كان نبيًّا حقًّا لما غلبَ، وغير ذلك، وقوله بعدَ ذلك: «ويجوزُ أن يكونَ الوعدُ قوله: ﴿سَكُنْتُمْ﴾ في قلوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾ فلَمَّا قَسَلُوا وتنازَعوا لم يُرعبهم»، يوجبُ أن يكونَ قَبْلَ القتالِ، فأَيُّ الوجهينِ أقربُ إلى النَّظْمِ؟

(١) «مفردات القرآن»، ص ٤٧٠.

(٢) وهما لغتانِ أجودهما السكون. أفاده أبو زرعة في «حجّة القراءات»، ص ١٧٦.

فلما كانوا ببعض الطريق قالوا: ما صنعنا شيئاً، قتلنا منهم ثم تركناهم ونحن قاهرون، ارجعوا فاستأصلوهم، فلما عزموا على ذلك ألقى الله الرعب في قلوبهم فأمسكوا. ﴿يَمَّا أَشْرَكُوا﴾: بسبب إشراكهم، أي: كان السبب في إلقاء الله الرعب في قلوبهم إشراكهم به. ﴿مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا﴾: آلهة لم ينزل الله بإشراكها حجة. فإن قلت: كأن هناك حجة حتى ينزلها الله فيصح لهم الإشراف قلت: لم يعن أن هناك حجة إلا أنها لم تنزل عليهم؛ لأن الشرك لا يستقيم أن يقوم عليه حجة، وإنما المراد نفي الحجة ونزولها جميعاً، كقوله:

ولا ترى الضب بها ينبحر

قلت: الأول، ولذلك قال: «ويجوز»؛ لأن قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تَطِيعُوا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ من تمة المعاتب من لدن قوله: ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَن تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٣] وقوله: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]، وقوله: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وهلم جرا إلى ما نحن بصدده تسلياً لقلوب المؤمنين، فأوجب ذلك أن يجري قوله: ﴿سَكُنْتُمْ فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ وعداً عاماً لهم، مزيداً للتسلي، فيدخل فيه هذا الرعب الخاص دخولاً أولياً. ويدل على عمومته تعليقه بقوله: ﴿يَمَّا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ﴾ وبقوله: ﴿وَمَا أَوْلَاهُمْ النَّارُ﴾، يعني: أنهم محقوقون بأن يخذلوا ويحيبوا؛ لأنهم أعداء الله، وأن الله تعالى قدر أن تكون عاقبتهم وخيمة، و﴿ذَلِكَ يَأْنِ اللَّهُ مَوْلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَأَنَّ الْكَافِرِينَ لَا مَوْلَى لَهُمْ﴾ [محمد: ١١]، ألا ترى كيف عقب الوعد قوله: ﴿بَلِ اللَّهُ مَوْلَاكُمْ وَهُوَ خَيْرُ النَّاصِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٥٠]، وعقب قوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢] هذا الوعد ليؤذن بأن الذي جرى عليكم يوم أحد من الوهن والإصابة أمر على خلاف ما أنتم تستأهلونه؟ وذلك لمخالفتكم الأمر، وإلا كان أصل أمركم على النصير والظفر؛ لأن الله مولاكم وناصركم.

قوله: (ولا ترى الضب بها ينبحر)، أوله:

لا تُفزع الأرنب أهوالها^(١).

(١) البيت لابن أحرر في «ديوانه»، ص ٦٧.

[وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ إِذْ تَحُسُونَهُمْ بِإِذْنِهِ ۗ حَتَّىٰ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِمَّا أُرْسِلْتُمْ مَا تَحِبُّونَ ۗ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ۗ ثُمَّ صَرَّفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ ۗ وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ ۗ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ * إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَكُلُونَ عَلَىٰ أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَجِكُمْ فَأَتْبِكُمْ عَمَّا بَعَثَ لِكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ ۗ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ * ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَدِّ السَّمَاءِ سَاسًا يَغْشَىٰ طَآئِفَةً مِنْكُمْ ۗ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَّا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ ۗ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ ۗ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٥٢-١٥٤﴾]

﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ٥٥ ﴾ : وعدهم الله النصر بشرط الصبر والتقوى في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٢٥]. ويجوز أن يكون الوجد قولهُ تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ﴾،

أي: ليس بها أرنب ليفزع أهوالها، وليس بها صبب يدخل الجحمر، يصفُ مفازة خالية من الحيوان.

قوله: (بشرط الصبر والتقوى)، يعني: المراد بقوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ٥٥﴾ هو الوجد بالنصر المفيد بالصبر والتقوى في تلك الآية، وهي: ﴿بَلَىٰ إِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فُورِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ﴾ الآية [آل عمران: ١٢٥]، فلما لم يوجد الشرط، وهو الصبر، فقد المشروط، وهو النصر، فالآية على هذا متصلة بتلك الآية، وهي متصلة بقوله: ﴿وَإِنْ تَصَبَرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضْرِبُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾ [آل عمران: ١٢٠] وقد سبق تقريره، وما بينها من الآيات مناسبة للقصة، وقوله: «وقيل: لما رجعوا»: بيان لسبب نزول الآية.

فلما فشلوا وتنازَعوا لم يُرعبهم. وقيل: لما رجعوا إلى المدينة، قال ناسٌ من المؤمنين: من أين أصابنا هذا وقد وعدنا الله النصر؟ فنزلت. وذلك أن رسول الله ﷺ جعل أحدًا خلف ظهره واستقبل المدينة، وأقام الرِّمَاءَ عند الجبل وأمرهم أن يثبتوا في مكانهم ولا يرحوا كانت الدولة للمسلمين أو عليهم. فلما أقبل المشركون جعل الرِّمَاءُ يرشقون خيلهم، والباقون يضربونهم بالسيف حتى انهزموا، والمسلمون على آثارهم يحسوتهم، أي: يقتلونهم قتلاً ذريعاً حتى إذا فشلوا؛ والفشل: الجبنُ وضعفُ الرأي؛ وتنازعوا، فقال بعضهم: قد انهزم المشركون فما موقفنا هاهنا؟ وقال بعضهم: لا نخالف أمر رسول الله ﷺ فممن ثبت مكانه عبد الله بن جبير أمير الرِّمَاءِ في نفرٍ دون العشرة، وهم المعنيون بقوله: ﴿وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾. ونفر أعقابهم ينهبون، وهم الذين أرادوا الدنيا. فكَّرَ المشركون على الرِّمَاءِ، وقتلوا عبد الله بن جبير رضي الله عنه، وأقبلوا على المسلمين، وحالت الرِّيحُ دبوراً وكانت صبا حتى هزموهم، وقتلوا من قتلوا، وهو قوله: ﴿ثُمَّ صَرَفَكُمْ عَنْهُمْ لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾: ليمتحن صبركم على المصائب، وثباتكم على الإيمان عندها. ﴿وَلَقَدْ عَفَا عَنْكُمْ﴾ لِمَا عَلِمَ من ندمكم على ما فرط منكم من عصيانِ أمرِ رسولِ الله ﷺ. ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ﴾: يتفضل عليهم بالعفو، أو هو متفضلٌ عليهم في جميع الأحوال،

قوله: (وذلك أن رسول الله ﷺ) إشارة إلى تطبيق الآية على الوجهين.

قوله: (يحسوتهم، أي: يقتلونهم)^(١)، قال الزجاج: تستأصلوهم قتلاً، يقال: حسهم القاتل يحسهم حساً: إذا قتلهم^(٢).

قوله: (فممن ثبت) تفصيلاً لمجمل محذوف، أي: فثبت بعضهم ونفر بعضهم، فممن ثبت مكانه: عبد الله بن جبير، وممن نفر: أعقابهم.

قوله: (عبد الله بن جبير)، وفي بعض الحواشي: بـجـير، وسبق أن الصحيح جـبـير.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «يحسوتهم، أي: يقتلونهم» بالياء.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٧٨).

سواءً أُدِيلَ لهم أو أُدِيلَ عليهم؛ لأنَّ الابتلاءَ رحمةٌ كما أنَّ النَّصْرَةَ رحمةٌ. فإن قلت: أين متعلق ﴿حَتَّى إِذَا﴾؟ قلت: محذوفٌ تقديره: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ﴾ منعكم نصره. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: صدقكم الله وعده إلى وقتِ فشلكم. ﴿إِذْ تَصْعَدُونَ﴾ نُصِبَ بـ ﴿صَرَفَكُمْ﴾، أو بقوله: ﴿لِيَبْتَلِيَكُمْ﴾،

قوله: ﴿حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ﴾ منعكم نصره، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر؛ لأنَّ «منعكم» ليس متعلقٌ ﴿حَتَّى﴾ لأدائه إلى كونِ زمانِ الفشلِ غايةً لمنعِ النَّصرِ، فالتحقيقُ أنَّ ﴿حَتَّى﴾ متعلقٌ بـ ﴿صَدَقَكُمْ﴾: إمَّا جازةً و﴿إِذَا﴾: للظرفيةِ المجردة، أي: إلى زمانِ فشلكم، أو عاطفةٌ تُبتدأُ بعدها الجملةُ، فـ ﴿إِذَا﴾: للشرطيَّةِ ويُقدَّرُ له جوابٌ وهو: منعكم نصره. والجوابُ أنَّ السؤالَ ليس أنَّ ﴿حَتَّى﴾ غايةٌ ماذا، لما سبقَ في قوله: إنه غايةٌ ﴿إِذَا تَحُسُّونَهُمْ﴾ حيثُ قال: «والمسلمونَ على آثارهم يحسُّونهم، أي: يقتلونهم قتلاً ذريعاً حتى إذا فشلوا»، بل السؤالُ عن جوابِ ﴿إِذَا﴾، ولذلك ضمَّها مع ﴿حَتَّى﴾، أي: الجوابُ: «منعكم» أو لا يقتضي الجواب؛ لأنه غايةُ الوعدِ بالنَّصرِ، و﴿إِذَا﴾ بمعنى الوقتِ، و﴿حَتَّى﴾ هي الجازة، والسؤالُ واردٌ على ذلك التقدير، لأنه يقتضي تقديرَ الشرطِ لا الظرف؛ لأنَّ الكلامَ في الامتتانِ على المسلمينَ بالنَّصرِ والوعدِ بالظفرِ والغلبة، فلا يجوزُ أن يُقالَ: وعدكم الله بالنَّصرِ إذ تحسُّونهم حتى إذا انتهى بكم الحسُّ إلى الفشل؛ إذ لا يعلمُ منه انقطاع النَّصرِ، فلا يُدَّ من تقديرِ «منعكم»، بأن يُقالَ: حتى إذا فشِلْتُمْ منعكم النَّصرِ، ولذلك فسَّرَ ﴿حَتَّى﴾ بـ «إلى حين» كان غايةُ النَّصرِ؛ لحصولِ المعنى مع عدمِ التقدير.

قوله: ﴿إِلَى وَقْتِ فَشَلِكُمْ﴾، اعلم أنَّ «حتى» إمَّا أن تكونَ حرفَ جرٍّ بمنزلةِ «إلى» لانتهايةِ الغاية، نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسها، أي: إلى رأسها^(١)، أو تكونَ حرفَ عطفٍ، نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسها، أي: ورأسها، أو يُستأنفَ بها الكلامُ نحو: أكلتُ السمكةَ حتى رأسها، أي: حتى رأسها مأكول^(٢)، و«حتى» هذه لا يجوزُ أن تكونَ عاطفةً؛ لأنَّها تجمعُ

(١) قوله: «أي: إلى رأسها» سقط من (ي)، وفي (د): «أي: حتى رأسها».

(٢) لتمام الفائدة انظر: «معنى اللبيب» لابن هشام، ص ١٦٦.

أو بإضمارِ «اذكُرْ». والإصعاد: الذهابُ في الأرضِ والإبعادُ فيه، يقال: صَعَدَ في الجبلِ، وأصَعَدَ في الأرضِ. يقال: أصَعَدْنَا من مَكَّةَ إلى المدينة. وقرأ الحسنُ رضي اللهُ عنه: (تَصَعَدُونَ) يعني في الجبلِ، وتعصَّدُ الأولى قراءةُ أبي: (إذ تُصَعِدُونَ في الوادي). وقرأ أبو حيوة: (تَصَعَدُونَ) بفتحِ التاء وتشديدِ العين، من تَصَعَّدَ في السلمِ. وقرأ الحسنُ (تَلُونَ) بواو واحدة، وقد ذكرنا وجهها. وقُرئ: (يُصَعِدُونَ) (ويَلُونَ) بالياء. ﴿وَأَلْرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ﴾ كان يقول: «إِلَى عِبَادِ اللَّهِ، إِلَى عِبَادِ اللَّهِ، أَنَا رَسُولُ اللَّهِ، مَنْ يَكْرِ فَلَهُ الْجَنَّةُ». ﴿فِي أَخْرَابِكُمْ﴾: في ساقيتكم وجماعتكم الأخرى، وهي المتأخرة. يقال: جئتُ في آخرِ الناسِ، وأخراهم، كما تقول: في أولهم وأولاهم، بتأويلِ مقدّماتهم وجماعتهم الأولى.

بينَ الأوّل والثاني في الحُكْمِ الذي ثَبَتَ للأوّل، مثل «ثُمَّ» في المهلة، ومعطوفها جزءٌ من متبوعه ليُفيدَ قوةً أو ضعفاً، وهي هنا متعذِّرةٌ، فَبَقِيَ أن تكونَ حَرْفَ جَرٍّ أو حَرْفَ ابتداء، فإن كان الثاني فلا بُدَّ أن تكونَ «إذا»: شَرْطِيَّةٌ، وجوابها محذوفاً وهو متعلِّقٌ «حتى إذا»، ليكونَ الواقعُ بعدَ «حتى» الابتدائيةِ جُمْلَةً، وإن كانَ حَرْفَ جَرٍّ، فتكونُ «إذا» ظَرْفِيَّةً مجرورةً، نحوَ قوله تعالى: ﴿وَأَلَّيْلٌ إِذَا يَنْشِئُ﴾ [الليل: ١].

قوله: (أو بإضمارِ «اذكُرْ») يعني: اذكُرْ إذ تُصَعِدُونَ، قيل: فيه إشكالٌ، إذ يصيرُ المعنى: اذكُرْ يا محمَّدُ إذ تُصَعِدُونَ، وقيل: الصَّوابُ أن تقديرَ «اذكُرْ» على قراءةِ «يُصَعِدُونَ» بالياء^(١)، ويُمكنُ أن يُقالَ: ليس مرادهُ أنه منصوبٌ بإضمارِ «اذكُرْ» صيغةً أمرٍ الواحدِ، بل المرادُ أنه منصوبٌ بما ينتصبُ به أمثاله من لفظِ الدُّكْرِ بحسبِ ما يُطابِقُ الموقعَ، فيقدَّرُ «اذكُرُوا»، وإنَّها أفردتْ إذ الغالبُ في أمثالِ هذه المواضعِ الإفرادِ، ويجوزُ أن يكونَ من بابِ قوله: ﴿يَتَأَيَّبَانِ﴾ [النبيُّ إذا طَلَّقَتُمُ النِّسَاءَ] [الطلاق: ١].

قوله: (وقد ذكرنا وجهها) أي: في قوله: ﴿وَأَلَّيْلٌ مِنْهُمُ لَعْرِيْقًا يَلْوَنَ أَلْسِنَتَهُمْ﴾ [آل عمران: ٧٨] قَبْلَ هذا، وهو أن الواو المضمومة قُلبتْ همزةً ثُمَّ حُفِّقَتْ.

(١) وهي قراءة ابن محبِّصين وابن كثير في رواية شبل عنه. انظر: «البحر المحيط» (٣: ٨٢) و«المحرر الوجيز» لابن عطية (٢: ٢٦).

﴿فَأَثَبَكُمْ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿صَرَفَكُمْ﴾، أي: فجازاكم الله ﴿عَمَّا﴾ حين صَرَفَكُمْ عنهم وابتلاكهم بسببِ «غم» أذقتموه رسولَ الله ﷺ بعضيائكم له، أو: ﴿عَمَّا﴾ مضاعفاً، ﴿عَمَّا﴾ بعد غم، و﴿عَمَّا﴾ متصلاً ﴿بِغَيْرِ﴾، من الاغتمام بما أُرْجِفَ به من قتلِ رسولِ الله ﷺ، والجرح والقتل وظفرِ المشركين وفوتِ الغنيمة والنصر. ﴿لِكَيْلًا تَحْزَنُوا﴾: لتتمرنوا على تجرّع الغموم، وتضربوا باحتمالِ الشدائد، فلا تحزنوا فيما بعدُ على فائتٍ من المنافع، ولا على مُصيبٍ من المضار.

قوله: (و﴿عَمَّا﴾ متصلاً ﴿بِغَيْرِ﴾) تفسير لقوله: ﴿عَمَّا﴾ بعد غم على أن التكرير للاستيعاب، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنْجَعِ الْبَصَرَ كَرَيْنًا﴾ [الملك: ٤] ولذلك عدّد أشياء كثيرة، فقوله: «من الاغتمام»: بيان لقوله: ﴿عَمَّا﴾ متصلاً ﴿بِغَيْرِ﴾، وقوله: «والجرح» وما يتبعه: عطف على «ما أُرْجِفَ»، «ومن قتلِ رسولِ الله ﷺ»: بيان «ما أُرْجِفَ».

قوله: (بما أُرْجِفَ به)، الأساس: رَجَفَ البحرُ: اضطرب، ومن المجاز: أُرْجِفُوا في المدينة بكذا، أي: أخبروا به على أن يُوقِعُوا في الناس الاضطراب من غير أن يصحّ عندهم، وهذا من أراجيفِ العُواة.

قوله: (وظفرِ المشركين) قيل: ولو قال: وغلبة المشركين كان أحسن؛ لأن الظفر للمؤمنين. قوله: ﴿لِكَيْلًا تَحْزَنُوا﴾ لتتمرنوا على تجرّع الغموم ... فلا تحزنوا، يعني: كنى عن قوله: لتتمرنوا بقوله: ﴿لِكَيْلًا تَحْزَنُوا﴾ أي: جازاكم غماً متضاعفاً لتتمرنوا على تجرّع الغموم وتأتلفوا بها، فلا تحزنوا على كلِّ شيء؛ لأن العادة طبيعة خامسة، ولا بُدَّ من هذا التأويل؛ لأن المجازاة بالغم بعد الغم سبب للحزن لا لعدمه، وقد قال الله تعالى: ﴿فَأَثَبَكُمْ غَمًّا بِغَيْرِ لِكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾^(١).

قوله: (وتضربوا) يقال: ضَرَبِي بكذا، أي: غَرَبِي به وأولع، النهاية: يقال: ضَرَبِي بالشيء يَضْرِبِي ضَرَاوَةً فهو ضارٍ: إذا اعتاده.

(١) قد اختلفت عبارات السلف في تفسير هذه الآية، لتنام الفائدة انظر: «المحرر الوجيز» (٢: ٢٦-٢٧)

حيث استقصى الأقوال المختلفة في هذا المقام.

ويجوز أن يكون الضمير في ﴿فَأَثَبَكُمْ﴾ للرسول، أي: فأساكم في الاغتمام، وكما غمكم ما نزل به من كسر الرباعية والشجة وغيرهما غمها ما نزل بكم، ﴿فَأَثَبَكُمْ غَمًا﴾ اغتمه لأجلكم بسبب غم اغتمتموه لأجله، ولم يُثربكم على عصيانكم ومخالفتكم لأمره، وإنما فعل ذلك؛ لئسليكم وبنفس عنكم؛ لئلا ﴿تَحَزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾ من نصر الله، ﴿وَلَا﴾ على ﴿مَا أَصَابَكُمْ﴾ من غلبة العدو. أنزل الله الأمن على المؤمنين، وأزال عنهم الخوف الذي كان بهم، حتى نَعَسُوا وَعَلَبَهُم النَّوْمُ. وعن أبي طلحة رضي الله عنه: غَشِينَا النَّعَاسُ وَنَحْنُ فِي مَصَافِنَا، فَكَانَ السَّيْفُ يَسْقُطُ مِنْ يَدِ أَحَدِنَا فَيَأْخُذُهُ ثُمَّ يَسْقُطُ فَيَأْخُذُهُ، وَمَا أَحَدٌ إِلَّا وَيَمِيلُ تَحْتَ حَجَفَتِهِ. وعن يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن جدّه، قال: والله إني لمع رسول الله ﷺ، وإن النعاس ليغشانا بعد الغم والكرب الذي كتأ فيه، إذ سمعتُ مُعْتَبَ بْنَ قُشَيْرٍ أَخَا بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ، وَمَا أَسْمَعُهَا مِنْهُ إِلَّا كَالْحُلْمِ، يَقُولُ: لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا. وعن الزبير رضي الله عنه: لقد رأيتني مع رسول الله ﷺ حين اشتد علينا الخوف، فأرسل الله علينا النوم، والله إني لأسمع قول مُعْتَبِ بْنِ قُشَيْرٍ وَالنَّعَاسُ يَغْشَانِي: لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا.

قوله: (فأساكم)، الجوهري: آسَيْتُهُ مَالِي مَوْاسَاةً، أي: جعلته إسوتي فيه، وقال: ثاب الرجل يثوب ثوباً وثوباً بعد ذهابه، وثاب الناس: اجتمعوا وجاؤوا، وكذلك الماء إذا اجتمع في الحوض، ومثاب الحوض: وسطه الذي يثوب إليه. ولعل «أثابكم» بمعنى: أساكم، من قولك: ثاب الماء: إذا اجتمع في الحوض.

قوله: (ولم يُثربكم)، الجوهري: الثريبُ: كالتأنيبِ والتعيرِ والاستقصاءِ في اللوم، يقال: لا تثريبَ عليك.

قوله: (وعن الزبير)^(١)، وفي كتاب صدر الأئمة: وعن ابن الزبير، وعن محيي السنة: قال عبد الله بن الزبير: لقد رأيتني مع رسول الله ﷺ^(٢).

(١) في (د) و(ي): «وعن ابن الزبير»، والمثبت من (م) و(ط)، وهو الموافق للكشاف.

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٣٦٣) والحديث المذكور عن ابن الزبير أخرجه الطبري في «التفسير» (٧: ٣٢٣) =

والأمنة: الأيمن. وقُرئ (أمنة) بسكون الميم، كأنها المرّة من الأيمن. و﴿نُعَاسًا﴾ بدلٌ من ﴿أَمَنَةً﴾. ويجوزُ أن يكونَ هو المفعول، و﴿أَمَنَةً﴾ حالاً منه مقدّمةً عليه، كقولك: رأيتُ راكبًا رجلاً، أو مفعولاً له بمعنى: نعستُم أمنةً. ويجوزُ أن يكونَ حالاً من المخاطبين، بمعنى: ذوي أمنة، أو على أنه جمعُ أيمن، ك: بارٌّ وبرّرة. ﴿يَفْشَى﴾ قُرئَ بالياءِ والتاءِ ردّاً على النعاسِ، أو على الأمنة.

وقال ضياءُ الدّينِ أخطبُ الخطباء: الصّوابُ: وعن الزُّبير^(١)، هكذا صحَّ عند أصحابِ التواريخِ وأربابِ المغازي^(٢)؛ لأنَّ ابنَ الزُّبيرِ في روايةِ الواقديِّ ولِدَ بعدَ عشرينَ شهراً من الهجرة، وغزوةُ أُحُدٍ كانت في شوالِ سنةٍ ثلاثٍ من الهجرة.

وفي «جامع الأصول»: عبد الله بنُ الزُّبيرِ بنِ العوامِ أوّل مولودٍ وُلِدَ في الإسلام للمهاجرين بالمدينةِ أوّل سنةٍ من الهجرة^(٣).

قوله: (و﴿أَمَنَةً﴾: حالاً منه)، قال أبو البقاء: والأصلُ أنزلَ عليكم نُعَاساً ذا أَمَنَةٍ؛ لأنَّ النُّعَاسَ ليسَ هو الأيمنَ بل هو الذي حصلَ الأيمنَ^(٤).

قوله: (﴿يَفْشَى﴾ قُرئَ بالياءِ والتاءِ): حمزةٌ والكِسائيُّ: بالتاءِ الفوقانيّةِ، والباقونَ: بالياءِ^(٥).

قوله: (ردّاً على النُّعَاسِ أو على الأمنة) يعني: فاعلُ ﴿يَفْشَى﴾ بالياءِ: ضميرُ ﴿نُعَاسًا﴾ صفةٌ له، وبالتاءِ: ضميرُ ﴿أَمَنَةً﴾ صفةٌ لها.

= وذكره الزُّبيريُّ في «تخرّيج أحاديث الكشاف» (١: ٢٣٣) وعزاه للبخاريِّ وإسحاق بن راهويّة في «مسندئِهما»، وللبيهقيِّ وأبي نُعيمٍ في كتابيهِما «دلائل النّبوة».

(١) في (د) و(ي): «وعن ابن الزبير»، وهو خطأ.

(٢) وهو الذي جزم به الإمام الحافظ الزُّبيريُّ في «تخرّيج أحاديث الكشاف» (١: ٢٣٣).

(٣) «تكملة جامع الأصول» (٢: ٥٧١).

(٤) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٢).

(٥) وحجّة من قرأ بالتاءِ أنه ردّه على الأمنة. ومن قرأ بالياءِ قرأ إخباراً عن النعاسِ، والحجّة فيه أن العرب تقول: غشيني النُّعَاسُ ولا تكاد تقول: غشيني الأيمنُ، لأنَّ النُّعَاسَ يظهر، والأيمنُ شيءٌ يقعُ في القلب.

انتهى بتصرّف من «حجّة القراءات»، ص ١٧٦.

﴿طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ﴾: هم أهل الصدق واليقين. ﴿وَطَائِفَةٌ﴾: هم المنافقون. ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾: ما بهم إلا هم أنفسهم، لا هم الدين ولا هم الرسول ﷺ والمسلمين، أو قد أوقعتهم أنفسهم وما حلَّ بهم في الموم والأشجان؛ فهم في الشاكي والتبأث. ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾: في حكم المصدر، ومعناه: يظنون بالله غير الظنِّ الحقِّ الذي يجب أن يُظنَّ به. و﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ﴾ بدلٌ منه. ويجوز أن يكون المعنى: يظنون بالله ظنَّ الجاهلية و﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ تأكيدٌ لـ ﴿يُظُنُّونَ﴾، كقولك: هذا القول غير ما تقول، وهذا القول لا قولك.....

قوله: (ما بهم إلا هم أنفسهم) هذا الحضرُ يُعلم من المعنى؛ لأن من كان مهتماً بشأن نفسه في تلك الحالة الفظيعة لا يلتفت إلى الغير، ولأن قوله: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ صفةٌ لـ ﴿طَائِفَةٌ﴾، وهو مقابلٌ لقوله تعالى: ﴿نَعَّاسًا يَغشَى طَائِفَةً مِّنْكُمْ﴾، فلا تخلو الحال حينئذٍ من هذين الأمرين، ولهذا قدر المصنّف ﴿طَائِفَةً مِّنْكُمْ﴾: «هم أهل الصدق واليقين، و﴿طَائِفَةٌ﴾ هم المنافقون قد أهمتهم»، التقدير: قد أنزل عليكم نعاساً يغشى طائفةً منكم لأنهم أهل الصدق واليقين، ولم يغش طائفةً أخرى لما قد أهتهم هم أنفسهم فهم مُستغرقون في هم أنفسهم لا تنزل عليهم السكينة؛ لأنها واردٌ روحاني لا يتلوث بهم.

قوله: ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ يفهم منه أن هناك ظناً غيره، نحو قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُّلتَقُوا رَبَّهُمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، هذا هو الظنُّ الحقُّ الذي يجب أن يُظنَّ به، فإن الظنَّ قد يُستعمل في الاعتقاد الحق أيضاً، فعلى هذا هو مصدرٌ لقوله: ﴿يُظُنُّونَ﴾ لأنه نوعٌ منه.

قوله: (و) ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ تأكيدٌ لـ ﴿يُظُنُّونَ﴾ على تقدير حذف عامله، أي: يظنون بالله ظنَّ الجاهلية يقولون قولاً غير الحق، كقولك: هذا زيدٌ غير ما تقول، معناه: هذا زيدٌ أقول قولاً غير ما تقول، وقولك: هذا القول لا قولك، أي: قولي لك هذا القول، لا أقول قولك، هذا التأكيد في الحقيقة تأكيدٌ للحكم لتكريره.

﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ﴾ كقولك: حاتمُ الجود، ورجلٌ صدق، يريدُ الظنَّ المختصَّ بالملَّةِ الجاهلية. ويجوزُ أن يُرادَ ظنَّ أهل الجاهلية، أي: لا يظنُّ مثل ذلك الظنِّ إلا أهلُ الشركِ الجاهلون بالله. ﴿يَقُولُونَ﴾ لرسولِ الله ﷺ يسألونه: ﴿هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ معناه: هل لنا معاشرُ المسلمين من أمرِ الله نصيبٌ قط؟ يعنون النصرَ والإظهارَ على العدو. ﴿قُلْ إِنْ الْأَمْرُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾ ولأوليائه المؤمنين، وهو النصرُ والغلبة، ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١]، ﴿وَإِنْ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ﴾ [الصفات: ١٧٣]، ﴿يُخْفُونَ فِي أَنفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ﴾، معناه: يقولون لك فيما يظهرون. ﴿هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾ سؤالُ المؤمنين المسترشدين، وهم فيما يبطنون على النفاقِ يقولون في أنفسهم، أو بعضهم لبعضٍ منكرين لقولك لهم: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾: ﴿لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾، أي: لو كان الأمرُ كما قال محمدٌ: إن الأمرَ كله لله ولأوليائه، وأنهم الغالبون؛ لَمَا غَلَبْنَا قَطًّا، وَلَمَا قُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مَنْ قُتِلَ فِي هَذِهِ الْمَعْرَكَةِ. ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ﴾ يعني: من عَلِمَ اللهُ منه أنه يُقتلُ وَيُضْرَعُ فِي هَذِهِ الْمَصَارِعِ،

قال بعضُ الشارحين للمفصل: هذا يؤكدُ فعلك لا قولك، فإن قولك: «هذا عبدُ الله حقًا» جملةٌ خبريةٌ تحتُمِلُ الصدقَ والكذبَ، وقولك: «حقًا» بمنزلة قولك: حق ذلك حقًا، أي: ثَبَّتَ مَا حَكَمْتَ بِأَنَّ الْمَشَارَإِإِلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ.

وقال ابنُ الحاجب: ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ و﴿ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةَ﴾: مصدران، أحدهما: للتشبيه والآخر: توكيدٌ لغيره، والمفعولان محذوفان، أي: يظنون أن إخلافَ وعِدَه حاصل^(١).

قوله: (حاتمُ الجود، ورجلٌ صدق) من إضافة الاسم إلى المصدر، وكان الأصلُ حاتمُ الجوادِ ورجلٌ صادقٌ على الصِّفةِ، ثم أُضيفَ الموصوفُ إلى الصِّفةِ لزيادةِ التخصيصِ، ثم لَمَّا أريدَ مزيدُ مبالغةٍ جُعِلَتِ الصِّفةُ مصدرًا، نحو: رجلٌ عدلٌ، فالإضافةُ بمعنى اللام، ولا بُدَّ من تقديرِ موصوفٍ ليستقيمَ المعنى، ولهذا قال: «يريدُ الظنَّ المختصَّ بالملَّةِ الجاهلية».

(١) «الإيضاح في شرح المفصل» (٢: ٦٧).

وَكُتِبَ ذَلِكَ فِي اللَّوْحِ لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ وَجُودِهِ، فَلَوْ قَعَدْتُمْ فِي بَيْوتِكُمْ ﴿لَبَرَزَ﴾ مِنْ بَيْنِكُمْ ﴿الَّذِينَ﴾ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُمْ يُقْتَلُونَ ﴿إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ﴾، وَهِيَ مِصَارِعُهُمْ؛ لِيَكُونَ مَا عَلِمَ اللَّهُ أَنَّهُ يَكُونُ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ اللَّهَ كَتَبَ فِي اللَّوْحِ قَتْلَ مَنْ يُقْتَلُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وَكُتِبَ مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُمُ الْغَالِبُونَ؛ لَعَلِمَهُ أَنَّ الْعَاقِبَةَ فِي الْغَلْبَةِ لَهُمْ، وَأَنَّ دِينَ الْإِسْلَامِ يَظْهَرُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ، وَأَنَّ مَا يُنْكَبُونَ بِهِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ تَمَحِيصٌ لَهُمْ، وَتَرْغِيبٌ فِي الشَّهَادَةِ، وَحِرْصُهُمْ عَلَى الشَّهَادَةِ مِمَّا يُحْرِصُهُمْ عَلَى الْجِهَادِ، فَتَحْصُلُ الْغَلْبَةُ. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: هَلْ لَنَا مِنَ التَّدْبِيرِ مِنْ شَيْءٍ؟ يَعْنُونَ: لَمْ نَمْلِكْ شَيْئًا مِنَ التَّدْبِيرِ؛ حَيْثُ خَرَجْنَا مِنَ الْمَدِينَةِ إِلَى أَحَدٍ، وَكَانَ عَلَيْنَا أَنْ نَقِيمَ وَلَا نَبْرَحَ، كَمَا كَانَ رَأْيُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي وَغَيْرِهِ، وَلَوْ مَلَكْنَا مِنَ التَّدْبِيرِ شَيْئًا كَمَا قُتِلْنَا فِي هَذِهِ الْمَعْرَكَةِ، قُلْ: إِنَّ التَّدْبِيرَ كُلَّهُ لِلَّهِ، يَرِيدُ: أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ دَبَّرَ الْأَمْرَ كَمَا جَرَى، وَلَوْ أَقَمْتُمْ بِالْمَدِينَةِ وَلَمْ تَخْرُجُوا مِنْ بَيْوتِكُمْ كَمَا نَجَا مِنَ الْقَتْلِ مَنْ قُتِلَ مِنْكُمْ. وَقُرِي: (كَتَبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالَ) (وَكُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ) عَلَى الْبِنَاءِ لِلْفَاعِلِ.....

قوله: (لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ وَجُودِهِ) أي: مِنْ وَجُودِ أَنَّهُ يُقْتَلُ، وَيَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ الضَّمِيرُ إِلَى مَنْ، أي: لَا بُدَّ مِنْ وَجُودِ مَنْ عَلِمَ اللَّهُ مِنْهُ أَنَّهُ يُقْتَلُ.

قوله: (وقيل: معناه هل لنا من التدبير من شيء؟) عطف على قوله: «هل لنا معاشر المسلمين من أمر الله نصيب؟» فعلى هذا، الاستفهام بمعنى الإنكار، وإليه الإشارة بقوله: «لَمْ نَمْلِكْ شَيْئًا مِنَ التَّدْبِيرِ»، وعلى الأول: سؤال استرشادٍ لكن على التفاسير^(١).

قوله: (قل: إن التدبير كله لله) جعل المصنّف ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ جواباً لقوله: ﴿هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وجعل الأمر في السؤال والجواب شيئاً واحداً، وحيث جعل الأمر بمعنى النصر أعاد في الجواب النصر، وحيث جعل بمعنى التدبير أعاد التدبير في الجواب، وذلك أن المعرف باللام إذا أعيد لم يكن غير الأول^(٢).

(١) ونقله ابن عطية عن ابن فورك وغيره. انظر: «المحرر الوجيز» (٢: ٢٩).

(٢) ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾ [الشرح: ٥-٦].

و(لَبُرَزًا) بالتشديد وضمّ الباء. ﴿وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ﴾: وليمتحن ما في صدور المؤمنين من الإخلاص، ويمحص ما في قلوبهم من وساوس الشيطان فعل ذلك. أو فعل ذلك لمصالح جمّة وللابتلاء والتمحيص. فإن قلت: كيف مواقع الجمل التي بعد قوله: ﴿وَطَائِفَةٌ﴾؟ قلت: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ صفة لـ ﴿طَائِفَةٌ﴾. و﴿يَظُنُّونَ﴾ صفة أخرى، أو حال بمعنى: قد أهتمتهم أنفسهم ظانين، أو استئناف على وجه البيان للجمله قبلها. و﴿يَقُولُونَ﴾ بدل من ﴿يَظُنُّونَ﴾. فإن قلت: كيف صحّ أن يقع ما هو مسألة عن الأمر بدلاً من الإخبار بالظن؟ قلت: كانت مسألتهم صادرة عن الظن؛ فلذلك جاز إبداله منه. و﴿يُحْفُونَ﴾ حال من ﴿يَقُولُونَ﴾. و﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ اعتراض بين الحال وذوي الحال. و﴿يَقُولُونَ﴾ بدل من ﴿يُحْفُونَ﴾،

قوله: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾: صفة لـ ﴿طَائِفَةٌ﴾، و﴿يَظُنُّونَ﴾: صفة أخرى، قال صاحب «التقريب»: فيه نظر، لأنه لم يبق لـ ﴿طَائِفَةٌ﴾ خبر، فينبغي أن يُقدَّر له خبر نحو: وثم، أو: ومنهم طائفة، أو يجعل ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ﴾ صفة وأحد الأفعال بعده خبراً^(١)، وقالوا: الأولى قول الزجاج: وجائز أن يرتفع، أي: ﴿طَائِفَةٌ﴾ على أن يكون الخبر ﴿يَظُنُّونَ﴾، و﴿أَهَمَّتْهُمْ﴾: نعت ﴿طَائِفَةٌ﴾، أي: طائفة قد أهتمتهم أنفسهم يظنون، قال سيبويه: المعنى: وطائفة قد أهتمتهم أنفسهم، وهذه أو الحال^(٢).

وقلت: الحق ما سبق: أن الخبر محذوف يدل عليه قوله: ﴿يَقْسُونَ طَائِفَةً مِنْكُمْ﴾، أي: طائفة قد أهتمتهم أنفسهم يظنون بالله غير الحق، لم يغشهم النعاس، فعلى هذا الواو للعطف، وفائدة عطف الجملة الاسمية على الفعلية: الإيدان بحدوث الأمن لأولئك، واستمرار الحروف على هؤلاء.

قوله: (كيف صحّ أن يقع ما هو مسألة عن الأمر؟) توجيه السؤال: أن مسألة الأمر،

(١) «تقريب التفسير» ق ٥٣ / أ.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٠)، وانظر كلام سيبويه في «الكتاب» (١: ٩).

وهي قوله: ﴿هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ﴾، ظاهرها سؤال مُستَرشد، وفي الحقيقة سؤال مُنكر كما سبق، وقوله: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾: إخبارٌ عن الظنِّ الباطل، فبينهما اختلاف، فكيف صحَّ أن يقعاً بدلاً ومُبدلاً منه؟ وأجاب: أن سؤالهم ذلك لما نشأ من الظنِّ الفاسد، صحَّ الإبدال، إذ لولا الظنُّ الفاسد لما أظهروا الاسترشاد وأبطنوا التفاق، فكان قولهم: هل لنا من الأمر شيءٌ لذلك بدلٌ اشتغالٍ من قوله: ﴿يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ﴾.

وقريبٌ منه قولُ صاحبِ «الفرائد»: يُمكن أن يُقال: معنى سؤالهم الإنكار، فكأنهم يقولون: ما لنا من الأمر شيء، لأنه ليس قصدُهم فيما سألوا أن يُبينَ لهم، فكانه قيل: يظنون ويُنكرون.

ووجدتُ في الحواشي: بيانٌ تقديرِ السؤال وهو أن يُقال: إنَّ قوله: ﴿يَقُولُونَ هَلْ لَنَا﴾: تفسيرٌ لـ ﴿يَظُنُّونَ﴾، وترجمةٌ له، والاستفهامُ لا يكونُ ترجمةً للخبر، لا يصحُّ أن يُقال: أخبرني زيدٌ قال لي: لا تذهب؟ وكذلك كلُّ ما لا طباق فيه، كما لو قال: تهاني قال لي: اضرب، أو أمرني قال لي: لا تضرب.

قلت: هذا ليس بشيء؛ لأنَّ الجواب لا ينطبق عليه، على أن البدل هو ﴿يَقُولُونَ﴾، والسؤال مقول، على أن صاحب «المفتاح» جعل قوله تعالى: ﴿قَالَ يَتْلُوا هَلْ أَذُكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ﴾ [طه: ١٢٠] بياناً جُملةً قوله: ﴿فَوَسَّوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ﴾^(١)، والبدل في الحقيقة بيانٌ كما سبق مراراً، وأيضاً ناقص، حيث قال: والاستفهامُ لا يكونُ ترجمةً للخبر، وعلام بنى كلامه؟ على عدم الطباق بين الأمر والنهي، وعكسه يجوز أن يُقال: تهاني قال لي: لا تضرب، أو: أمرني قال لي: اضرب، وإحدى الجملتين إخباريٌّ والأخرى إنشائيٌّ، وقيل أيضاً: في قوله: «كيف صحَّ أن يقع ما هو مسألة عن الأمر بدلاً من الإخبار؟» نظرٌ، إذ لم تقع المسألة عن الأمر بدلاً من الإخبار بالظن، بل وقع الإخبار عن المسألة بدلاً من الإخبار بالظن، إذ ﴿يَقُولُونَ﴾: بدلٌ من ﴿يَظُنُّونَ﴾.

(١) انظر: «مفتاح العلوم»، ص ٢٦٧.

والأجودُ أن يكون استثناءً.

[إِنَّ الَّذِينَ قَوْلُوا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ ﴿١٥٥﴾]

وقلت: ما سأل هذا السؤال إلا بعد أن قال: «وَيَقُولُونَ ﴿﴾: بَدَلٌ مِنْ ﴿يُظُنُّونَ﴾»، أي: كَيْفَ يَصِحُّ ذَلِكَ الْإِبْدَالُ وَمَقُولُ الْقَوْلِ مَسْأَلَةٌ عَنِ الْأَمْرِ، وَبَدَلٌ إِنَّهَا هُوَ الْكَلَامُ بِجُمْلَتِهِ؟ قَوْلُهُ: (وَالْأَجُودُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً) قِيلَ: أَي قَوْلُهُ: ﴿يُخْفُونَ﴾ لثَلَا يَعْتَرِضُ بَيْنَ الْحَالِ وَذِي الْحَالِ شَيْءٌ.

وقلت: لا يَخْلُو الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً» مِنْ أَنْ يَرْجَعَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿يُخْفُونَ﴾، أَوْ إِلَى ﴿يَقُولُونَ﴾ الثَّانِي، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ فَمُورِدُ السُّؤَالِ قَوْلُهُ: ﴿يَقُولُونَ﴾ هَلْ لَنَا مِنْ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴿﴾ وَحَدَهُ، فَكَأَنَّ سَائِلًا سَأَلَ عِنْدَ هَذَا الْقَوْلِ: هَلْ سَأَلُوا ذَلِكَ سُؤَالَ الْمُسْتَرِشِدِينَ كَالْمُؤْمِنِينَ أَمْ لَا؟ فَقِيلَ: لَا، لِأَنَّهُمْ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَمُورِدُ السُّؤَالِ جُمْلَةُ قَوْلِهِ: ﴿يَقُولُونَ﴾ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ ﴿﴾ مَعَ الْحَالِ، وَتَقْرِيرُهُ: مَا ذَلِكَ الْقَوْلُ الَّذِي كَانُوا يُخْفُونَ فِي هَذَا الْقَوْلِ؟ فَأُجِيبَ: يَقُولُونَ: أَي: يَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ، قَوْلًا مَعْنَاهُ: لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا، وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّأْوِيلِ قَوْلُهُ فِيهَا سَبَقَ: «وَهُمْ فِيهَا يُيْطِنُونَ عَلَى التَّفَاقِ يَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ»، وَفِيهِ إِثْبَاتُ الْكَلَامِ النَّفْسِيِّ، فَكَانَتِ الْجُمْلَةُ الْمُعْتَرِضَةُ تَوْكِيدًا لِهَذَا النَّعْيِ عَلَيْهِمْ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمُعْتَرِضَةَ مِمَّا يَزِينُ الْكَلَامَ، فَكَيْفَ يُقَالُ: لثَلَا يَعْتَرِضُ بَيْنَ الْحَالِ وَذِي الْحَالِ شَيْءٌ؟ فَقَوْلُهُ: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ عَلَى التَّفْسِيرِ الْأَوَّلِ: تَذْيِيلٌ، وَعَلَى الثَّانِي: اعْتِرَاضٌ، فَظَهَرَ أَنَّ الْأَجُودَ أَنْ يَكُونَ الْاسْتِثْنَاءُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿يَقُولُونَ﴾؛ لِأَنَّهُ إِمْلَاءٌ فَائِدَةٌ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً بَعْدَ (١) اسْتِثْنَاءٍ.

(١) قوله: «استثناءً بعد» سقط من (د).

﴿أَسْرَزَلَهُمْ﴾: طلب منهم الزَّلَّ ودعاهم إليه.....

قوله: ﴿أَسْرَزَلَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾^(١): طلب منهم الزَّلَّ. اعلم أن تأويل هذه الآية من المعضلات، والتركيب من باب الترديد للتعليق، كقول الشاعر:
لو مَسَّها حجرٌ مَسَّتُهُ سَرَاءُ^(٢)

لأن قوله: ﴿إِنَّمَا أَسْرَزَلَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾: خبرٌ ﴿إِنَّ﴾، وزيدت «إِنَّ» للتوكيد وطول الكلام، و«ما»: لتكفها عن العمل، وأصل التركيب: إن الذين تولوا منكم يوم التقى الجمعان إنما تولوا لأن الشيطان وليهم بسبب اقتراف الذنوب، كقولك: إن الذي أكرمك إنما أكرمك لأنك تستحقه، ثم قوله: ﴿أَسْرَزَلَهُمُ الشَّيْطَانُ﴾: إما أن يراد به ذنوب اقترفوها قبل التولي، فصارت تلك الذنوب سبباً لهذا التولي، فيكون من باب إطلاق السبب على المسبب، يدل عليه قوله: «كانوا أطاعوا الشيطان... حتى تولوا»، ونحوه: إن الذي أعطاك إنما أكرمك لأنه جوادٌ وأنت مستحق، أو أن يراد به هذا الذنب الخاص، وهو التولي يوم أحد، فهو المراد من قوله: «وقيل: استزلال الشيطان إياهم هو التولي»، فالمعنى: إن الذين انهزموا يوم أحد إنما ارتكبوا هذا الذنب لما تقدمت لهم الذنوب، والوجوه الآتية مترتبة على هذا الوجه بحسب تفسير «بعض ما كسبوا»، فإن أريد به: اقتراف الذنوب، كان المعنى: إن الذين انهزموا إنما انهزموا لأنهم اقترفوا ذنوباً قبل ذلك، وإليه الإشارة بقوله: «لأن الذنب يجزئ إلى الذنب»، وإن أريد به قبول ما زين لهم الشيطان، كان المعنى: إن الذين انهزموا إنما انهزموا لأنهم قبلوا ما زين لهم الشيطان من الهزيمة، وعلى هذا التقدير: «ما زين لهم الشيطان» هو تركهم المركز، يعني أنهم إنما انهزموا لما خالفوا أمر الرسول ﷺ في ثباتهم على المركز، وإن أريد به التذكير

(١) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «الشيطان» ليست في «الكشاف».

(٢) لأبي نواس في «ديوانه»، ص ١، وصدرة:

صفراء لا تنزل الأحزان ساحتها

قاله في وصف الخمرة من قصيدته الشهيرة:

وداويني بالتي كانت هي الداء

دع عنك لومي فإن اللوم إغراء

﴿بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ من ذنوبهم، ومعناه: أن الذين انهزموا يوم أُحُدٍ كَانَ السَّبَبُ فِي تَوَلِّيهِمْ أَنَّهُمْ كَانُوا أَطَاعُوا الشَّيْطَانَ فَاقْتَرَفُوا ذُنُوبًا؛ فَلِذَلِكَ مَنَعْتَهُمُ التَّيِيدَ وَتَقْوِيَةَ الْقُلُوبِ حَتَّى تَوَلَّوْا. وقيل: استزلال الشيطان إياهم هو التولي، وإنما دعاهم إليه بذنوبٍ قد تقدمت لهم؛ لأن الذنب يجزئ إلى الذنب، كما أن الطاعة تجزئ إلى الطاعة، وتكون لطفًا فيها. وَقَالَ الْحَسَنُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: استزلهم بقبول ما زين لهم من الهزيمة. وقيل: ﴿بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾: هو تركهم المركز الذي أمرهم رسول الله ﷺ بالثبات فيه، فجرهم ذلك إلى الهزيمة. وقيل: ذكَّرتهم تلك الخطايا فكرهوا لقاء الله معها فأخروا الجهاد حتى يصلحوا أمرهم، ويجاهدوا على حالٍ مُرضية. فإن قلت: لم قيل: ﴿بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾؟ قلت: هو كقوله تعالى: ﴿وَيَعْقُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [المائدة: ١٥]،

فالمعنى: إن الذين تولَّوا إنما تولَّوا لأن الشيطان ذكَّرتهم مُقارفة الذنوب التي تقدمت لهم، فلذلك كرهوا لقاء الله، والتركيب على التقادير^(١) من باب تحقيق الخبر، كقوله:

إِنَّ التِّي ضَرَبَتْ بَيْتًا مَهَاجِرَةً
بِكُوفَةِ الْجُنْدِ غَالَتْ وَدَّهَا غُولُ^(٢)

وليس من باب أن الصلة علة للخبر، كقولهم: إن الذين آمنوا لهم درجاتُ النعيم؛ لأن قوله: ﴿بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ ياباه التحقيق.

قوله: (فلذلك منعتهم) أي: لأجل أنهم أطاعوا الشيطان واقترفوا ذنوباً منعتهم التأييد جزاء لهم على طاعة الشيطان.

قوله: (وتكون لطفاً فيها) أي: تكون الطاعة الأولى سبباً لمنح التوفيق على الطاعة الثانية.

قوله: (وقيل: ذكَّرتهم تلك الخطايا): عطف على قوله: «وإنما دعاهم إليه بذنوبٍ قد تقدمت».

قوله: (هو كقوله تعالى: ﴿وَيَعْقُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾ [المائدة: ١٥])، قيل: يعني: بما كسبوا،

(١) في (ط): «المقادير».

(٢) سبق نخرجه.

﴿وَلَقَدْ عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ﴾؛ لتوبتهم واعتذارهم ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾ للذنوب، ﴿حَلِيمٌ﴾ لا يعاجل بالعقوبة.

[يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ كَفَرُوا وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ أَوْ كَانُوا غُرَىٰ لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا لِيَجْعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * وَلَئِن قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتِمْتُمْ لَعَفْوَةً مِّنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ * وَلَئِن مُّتِمْتُمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ ﴿١٥٦-١٥٨﴾]

﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾، أي: لأجل إخوانهم، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا لَوْ كَانُوا خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾ [الأحقاف: ١١]. ومعنى الأخوة: اتفاق الجنس أو النسب. ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ إذا سافروا فيها وأبعدوا للتجارة أو غيرها. ﴿أَوْ كَانُوا غُرَىٰ﴾: جمع غازٍ،

والبعض زائدة كما أن «عن» زائدة في قوله: ﴿وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾، والأشبه أن يُقال: هذه العقوبة ليست بكل ما كسبوا، فإنكم تستحقون به عقوبة أزيد منها، لكنه تعالى من عليكم بفضلِهِ وعفا عن كثير وأخذ ببعض ما كسبتم، يُبين ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلَى ظَهْرِهِمَا صِرَاطًا﴾ [فاطر: ٤٥]، ولذلك ذيلهُ بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ فالتشبيه بين الآيتين بحسب المفهوم، لا في زيادة اللفظ.

قوله: (والله غفور)، وفي بعض النسخ^(١): ﴿إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ﴾، وعليه التلاوة.
قوله: (جمع غازٍ)، قال الزجاج: ﴿غُرَى﴾ جاء على القصر، وفعل: جمع فاعل، نحو: ضاربٍ وضرب وشاهد وشهد، ويجمع على فعال، نحو: ضاربٍ وضرب، وغزاةٌ ويجوز ولكن لم يُقرأ به^(٢).

(١) والأول هو ما وقع في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي نصّه من (ط)، وأثبتناه في المتن على مقتضى التلاوة موافقةً لهذه النسخة التي ينصُّ عليها الطيبي والمطبوع.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨١-٤٨٢).

كعافٍ وعُفَى، كقولِه:

..... عُفَى الحِيَاضِ أُجُونُ

وَقُرِيءَ بِتَخْفِيفِ الزَّايِ عَلَى حَذْفِ التَّاءِ مِنْ غُرَاةٍ.....

قال أبو البقاء: والقياس: غُرَاةٌ، كقاضي وقضاة، ولكنه جاء على «فَعَلَّ» حملاً على الصَّحِيحِ نحو: شاهدٍ وشُهِدَ^(١).

قوله: (عُفَى الحِيَاضِ أُجُونُ) أولُه:

عَلَى كَالْحَتِيفِ السَّخَقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى

وَيُرْوَى:

وَمُغْبَرَّةِ الْأَفَاقِ خَاشِعَةِ الصَّوَى

الصَّوَى: الْأَعْلَامُ مِنَ الْحِجَارَةِ.

وَيُرْوَى:

لَهُ قَلْبٌ عُفَى الحِيَاضِ أُجُونُ^(٢)

النَّهْيَاةُ: الْحَتِيفُ، بِالخَاءِ الْمُعْجَمَةِ وَالتَّاءِ الْمُنْقُوطَةِ مِنْ فَوْقٍ: نَوْعٌ غَلِيظٌ مِنْ أَرْدَى الْكَتَّانِ، السَّخَقُ: الثَّوْبُ الْبَالِي، وَقَلْبٌ: جَمْعُ الْقَلِيبِ، وَهِيَ الْبَيْتُ الْعَادِيَّةُ الْقَدِيمَةُ، وَالْأُجُونُ: الْمِيَاهُ الْمُتَغَيَّرَةُ. يَصِفُ مَفَازَةَ أَنْدَرَسْتِ سَبِيلُهَا كَمَا بَلَى هَذَا النَّوْعُ مِنَ الثِّيَابِ، وَعَقَّتْ حِيَاضُهَا وَأَجْنَ مَاؤُهَا.

قوله: (وَقُرِيءَ بِتَخْفِيفِ الزَّايِ)، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: أَنْ أَصْلَهُ غُرَاةٌ

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٤).

(٢) لامرئ القيس في «ديوانه»، ص ٢٨٣. ورواية الأبيات ثمة:

هَذَا قَلْبٌ عُفَى الحِيَاضِ أُجُونُ	وَمُغْبَرَّةِ الْأَفَاقِ خَاشِعَةِ الصَّوَى
لَهُ صَدْدٌ وَرَدُّ التَّرَابِ دَفِينٌ	عَلَى كَالْحَتِيفِ السَّخَقِ يَدْعُو بِهِ الصَّدَى

فإن قلت: كيف قيل: ﴿إِذَا ضَرَبُوا﴾ مع ﴿قَالُوا﴾؟ قلت: هو على حكاية الحال الماضية، كقولك: حين ي ضربون في الأرض. فإن قلت: ما متعلق ﴿لِيَجْعَلَ﴾؟ قلت: ﴿قَالُوا﴾، أي: قالوا ذلك واعتقدوه؛ ليكون ﴿حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾.....

فحذفت الهاء تخفيفاً؛ لأنّ التاء دليل الجمع، وقد حصل ذلك من نفس الصيغة. وثانيهما: أنه أراد قراءة الجماعة فحذفت إحدى الزاءين كراهية التضعيف^(١).

قوله: (كيف قيل: ﴿إِذَا ضَرَبُوا﴾؟) أي: القياس أن يقال: إذ ضربوا، لأن «إذا» مختصة بالاستقبال، والجُملة وإرددة على صيغة المُضيّ فناسب «إذ».

قوله: (على حكاية الحال الماضية) يعني: كان قولهم ذلك مُقيداً في ذلك الزمان بهذا القيد، فاستحضر الآن أيها المخاطب تلك الحال لأنها مستمرة، وينصّره ما قال الزجاج: ﴿إِذَا﴾ هاهنا تنوب عما مضى من الزمان وما يُستقبل جميعاً، والأصل الماضي، تقول: أتيتك إذ قمت، والمعنى: إذا ضربوا في الأرض شأنهم هذا أبداً، ونحو: فلان إذا حدث صدق، وإذا ضرب صبر^(٢).

قوله: (كقولك: حين ي ضربون في الأرض) يعني: معنى قوله: ﴿إِذَا ضَرَبُوا فِي الْأَرْضِ﴾ معنى حين ي ضربون في الأرض، ومؤداه مؤداه، قال أبو البقاء: يجوز «إذا» أن يُحكى بها حالهم فلا يُراد بها المستقبل، فعلى هذا يجوز أن يعمل فيها ﴿قَالُوا﴾ وهو للماضي، ويجوز أن يكون ﴿كَفَرُوا﴾ و﴿قَالُوا﴾ ماضيين، ويُرادُ بهما المستقبل المُحكى به الحال، فالتقدير: يكفرون ويقولون لإخوانهم^(٣).

قوله: (ليكون ﴿حَسْرَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾) لما كان إيقاع الحسرة مترتباً على قولهم، من غير أن يكون الثاني مطلوباً بالأول، شُبّهَ بأمرٍ مترتب على أمرٍ يكون الأول غرضاً في الثاني على التَّهَكُّمِ، ثم استعير لترتب المشبه كلمة الترتيب^(٤) المشبه به وهي اللام.

(١) وهي قراءة الحسن البصري وابن شهاب الزهري. انظر: «المحاسب» (١: ١٧٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٥).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٤).

(٤) في (ط): «المرتب».

على أن اللّام مثلها في: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]؛ أو ﴿لَا تَكُونُوا﴾
بمعنى: لا تكونوا مثلهم في النطق بذلك القول واعتقاده ليجعله الله حسرة في قلوبهم
خاصة، ويصون منها قلوبكم. فإن قلت: ما معنى إسناد الفعل إلى الله تعالى؟ قلت:
معناه: أن الله عزّ وعلا عند اعتقادهم ذلك المعتقد الفاسد يضع الغم والحسرة في
قلوبهم، ويضيّق صدورهم عقوبة، فاعتقاده فعلهم، وما يكون عنده من الغم والحسرة
وضيق الصدر فعل الله عزّ وجلّ، كقوله: ﴿يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ
فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]. ويجوز أن يكون ذلك إشارة إلى ما دلّ عليه النهي، أي:
لا تكونوا مثلهم، ليجعل الله انتفاء كونكم مثلهم حسرة في قلوبهم؛

قوله: (ويجوز أن يكون ذلك إشارة): عطف على قوله: «بمعنى لا تكونوا مثلهم»، أي:
يتعلّق ﴿لِيَجْعَلَ﴾ بقوله: ﴿لَا تَكُونُوا﴾ على أن يكون ذلك إشارة إلى القول والاعتقاد، أو
يكون إشارة إلى ما دلّ عليه النهي.

وتلخيص الوجوه الثلاثة هو: أن التعليل في الوجه الأول دخل في حيز الصلّة ومن جملة
المشبه به، والمعنى: لا تكونوا مثلهم في القول الباطل والمعتقد الفاسد المؤدّبين إلى الحسرة
والندامة والدمار في العاقبة، وفي الثاني: العلة خارجة عن جملة المشبه به، لكن القول والمعتقد
داخلاً فيه، أي: لا تكونوا مثلهم في النطق بذلك القول واعتقاده ليجعل انتفاء كونكم معهم
في ذلك القول والاعتقاد حسرة في قلوبهم خاصة، وفي الثالث: الكل خارج منه، والمعنى: ما
قدّر^(١)، أي: لا تكونوا مثلهم ليجعل الله انتفاء كونكم مثلهم حسرة في قلوبهم، وقوله:
﴿وَقَالُوا﴾: ابتداء كلام عطف على مقدرات شتى كما تقتضيه أقوال المنافقين وأحوالهم، ودلّ
على العموم قوله: «لأنّ مخالفتهم فيما يقولون ويعتقدون، ومضادّتهم، ممّا ينعّتهم ويغيظهم»،
وسيجيء مثل هذا القطع والابتداء بعيد هذا في قوله: ﴿وَلْيَعْلَمَ الَّذِينَ نَاقَبُوا وَقِيلَ لَهُمْ﴾.

(١) في (ط): «ما قدره».

لأن مخالفتهم فيما يقولون ويعتقدون، ومضادتهم مما يعظمهم ويغبطهم. ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ
وَمُيْتٌ﴾: ردُّ لقولهم، أي: الأمرُ بيده، قد يُحِبُّ المسافرَ والغازي، ويميتُ المقيمَ والقاعدَ
كما يشاء. وعن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه قالَ عندَ موته: ما فيَّ موضعُ شبرٍ إلا
وفيه ضربةٌ أو طعنةٌ، وما أنا ذا أموتُ كما يموتُ العيرُ، فلا نامتُ أعينُ الجبناء! ﴿وَاللَّهُ
يَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ فلا تكونوا مثلهم. وقرئَ بالياء، يعني: الذين كفروا.

فإن قلت: فما وجهُ اتصاله بالتشبيه، وما تلك المقدرات؟ قلت: لما وقع التشبيه على
عدم الكون عمَّ جميع ما يتصل بهم من الرذائل وخَصَّ المذكورَ لكونه أشنع^(١) وأبينَ لِنفاقهم،
أي: بأنهم أعداءُ الدين؛ لم يُقَصِّروا في المضادة والمضارة، بل فعلوا كَيْتَ وكَيْت، وقالوا:
كذا وكذا! ونظيرُ موقعه موقعُ قوله تعالى: ﴿إِن يَتَّقُواكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَسْطُرُوا إِلَيْكُمْ
أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُم بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ [المتحنة: ٢] من قوله: ﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ
أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١].

قوله: (قد يُحِبُّ المسافر) أراد تحقيق قولهم: الشجاعُ موقى، والجبانُ ملقى^(٢).

قوله: (وعن خالد بن الوليد أنه قال عند موته) إلى آخره مذكورٌ في «الاستيعاب»^(٣)،
وفيه: أن رسولَ الله ﷺ ذكرَ خالدًا فقال: «نعم عبدُ الله وأخو العشيِّرةِ وسيفٌ من سيوفِ الله
سَلَّهُ اللهُ على الكفارِ والمنافقين»^(٤).

قوله: (وقرئَ بالياء): قرأ ابنُ كثيرٍ وحمزةٌ والكسائيُّ: «يَعْمَلُونَ» بالياءِ التحتانية^(٥).

(١) في (ط): «أسبغ».

(٢) «جمهرة الأمثال» (١: ٥٤٠).

(٣) «الاستيعاب» (٢: ٤٣٠).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٩٨) والحاكم في «المستدرک»

(٣: ٢٩٨) وغيرهم من حديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه بإسنادٍ حسنٍ لغيره.

(٥) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٦١).

﴿لَمَغْفِرَةٌ﴾: جواب القسم، وهو سادُّ مسدِّ جوابِ الشرط. وكذلك: ﴿إِلَّا لِلَّهِ تُحْشَرُونَ﴾.

كذب الكافرين أولاً في زعمهم: أن من سافر من إخوانهم أو غزالو كان في المدينة لئاماً، ونهى المسلمين عن ذلك؛ لأنه سببُ التقاعدِ عن الجهاد، ثم قال لهم: ولئن تمَّ عليكم ما تخافونه من الهلاكِ بالموتِ أو القتلِ في سبيلِ الله، فإن ما تنالونه من المغفرةِ والرَّحمةِ بالموتِ في سبيلِ الله خيرٌ ممَّا تجمعون من الدنيا ومنافعها لو لم تموتوا. وعن ابنِ عباسٍ رضي اللهُ عنهما: خيرٌ من طِلاعِ الأرضِ ذَهَبَةٌ حمراءٌ.....

قوله: ﴿لَمَغْفِرَةٌ﴾: جوابُ القَسَمِ، وهو سادُّ مسدِّ جوابِ الشرط)، فاللامُ في قوله: ﴿وَلَيْنَ قُتِلْتُمْ﴾: موطئةٌ للقَسَمِ، وقوله: «ولئن تمَّ عليكم ما تخافونه»، إلى قوله: «فإن ما تنالونه». بيانٌ لمعنى القَسَمِ مع الشرطِ وجوابه، وفيه إيذانٌ بأنَّ الجزءَ مضمَّنٌ معنى الإعلامِ والتنبيهِ.

قوله: (من الهلاكِ بالموتِ أو القتلِ في سبيلِ الله)، قدَّم «الموت» على «القتل»، والتلاوةُ على العكس؛ لأنَّ سياقَ كلامه على ما عليه المتعارف أن الهلاكِ بالموتِ أكثرُ منه بالقتل، يدلُّ عليه قوله: ﴿وَلَيْنَ مُتِّمَّ أَوْ قُتِلْتُمْ﴾؛ لأنَّ المحشورَ الميتَ أكثرُ من المقتول، وإثنا قدَّم في التنزيلِ القتلِ في قوله: ﴿وَلَيْنَ قُتِلْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ مُتُّمْ﴾ لأنَّ الكلامَ في الردِّ على من قال: ﴿لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا﴾، وفي بيانِ عدمِ المساواةِ بينهما، لأنَّ المطلوبَ من المؤمنين الشهادةُ والإنفاقُ في سبيلِ الله، يعني: هلاككم في سبيلِ الله لنيلِ المغفرةِ والفوزِ بالثوابِ سببٌ لأنَّ تُخبروا أن ذلك الهلاكِ الجالبُ للمغفرةِ خيرٌ من الحياةِ التي هي موجبُ جمعِ المال، فوضعَ قوله: ﴿وَمِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ موضعَ حياتكم، استهجاناً لما عليه الإنسانُ من الكدحِ في جمعِ المالِ وجعله قُصارى مباحيه من الحياةِ الدُّنيويةِ، وفي توكيدِ التركيبِ بالقَسَمِ تمييزٌ لهذه الدَّقِيقَةِ.

قوله: (طِلاعِ الأرضِ)، الجوهريُّ: طِلاعُ الشيءِ: ملؤه، قال الحسن: لأنَّ أعلمَ أتى بريءٌ من النِّفاقِ أحبُّ إليَّ من طِلاعِ الأرضِ ذهباً، قال الأصمعيُّ: طِلاعُ الأرضِ: ملؤها. قوله: (ذَهَبَةٌ حمراءُ)، الجوهريُّ: الذهبُ معزوفٌ، وربما أنثت، والقطعةُ منه: ذَهَبَةٌ.

وَقُرِئَ بِالْيَاءِ، أَي: يجمعُ الكفار. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَحْشُرُونَ﴾ لِإِلَى الرَّحِيمِ الْوَاسِعِ الرَّحْمَةِ الْمَثِيبِ الْعَظِيمِ الثَّوَابِ تَحْشُرُونَ. ولوقوع اسمِ الله هذا الموقَّعَ معَ تقديمه وإدخالِ اللَّامِ على الحَرْفِ الْمُتَّصِلِ به؛ شَأْنٌ لَيْسَ بِالْخَفِيِّ. وَقُرِئَ: ﴿مُتَّعٌ﴾ بِضَمِّ الْمِيمِ وَكسرها، من مات يموتُ، وماتَ يَمَاتُ.

قوله: (وَقُرِئَ بِالْيَاءِ): حَفْصٌ: بِالْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ، وَالْباقُونَ: بِالتَّاءِ^(١).

قوله: (شَأْنٌ لَيْسَ بِالْخَفِيِّ) وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ لِإِلَى الرَّحِيمِ الْوَاسِعِ الرَّحْمَةِ الْمَثِيبِ الْعَظِيمِ الثَّوَابِ، وَإِنَّمَا كَرَّرَ هَذِهِ الْمَعَانِي لِمَا أَنَّ اسْمَ الذَّاتِ الْجَامِعِ لِمَعَانِي الْأَسْمَاءِ الْحُسْنَى كَمَا نَقَلْنَا عَنِ الْأَزْهَرِيِّ وَالْمَالِكِيِّ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ، تَتَجَلَّى لِكُلِّ مَقَامٍ بِيَأْنِسَابِهِ، وَهَذَا مَقَامٌ مِّنْ بَدَلٍ مُّهِجَتَهُ لَوْجِهَهُ تَعَالَى فَوَصَّلَ إِلَى مَقَامِ تَجَلَّى الرَّحْمَةِ وَالثَّوَابِ الْعَظِيمِ، فَكَانَ عَلَى مَا قَالَ وَهُوَ دُرُّهُ، وَالْحَرْفُ وَإِنْ دَخَلَ عَلَى الْحَرْفِ صُورَةً، فَهُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ دَخَلَ عَلَى الْجُمْلَةِ عَنِ الْمَصْنُفِ.

قوله: (وَقُرِئَ: ﴿مُتَّعٌ﴾ بِضَمِّ الْمِيمِ): ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو وَابْنُ عَامِرٍ وَأَبُو بَكْرِ عَنْ عاصِمٍ: حَيْثُ وَقَعَ، وَتَابَعَهُمْ حَفْصٌ عَلَى الضَّمِّ فِي «مَتْ» وَ«مُتَّعٌ» فِي هَذِهِ السُّورَةِ خَاصَّةً، وَالْباقُونَ: بِكسْرِ الْمِيمِ.

قال صاحبُ «الكشف»: «مُتَّعٌ» بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ لُعْتَانِ، مَن كَسَرَ قَالَ: أَصْلُهُ: مَوْتٌ، فَتَقَلَّتِ الْكسْرَةُ مِنَ الْوَاوِ إِلَى الْمِيمِ، كَمَا فِي: خَافَ وَخِيفْتُ، وَأَصْلُهُ: خَوَّفْتُ، وَهَابَ هَبْتُ، وَأَصْلُهُ: هَيَّبْتُ، وَمَنْ ضَمَّ^(٢) قَالَ: أَصْلُهُ: مَوْتٌ، مَثَلٌ: قَالَ، فِي أَنَّ أَصْلَهُ: قَوْلٌ، فَكَمَا تَقُولُ: قُلْتُ، قُلْ: مُتَّعٌ^(٣).

(١) جزياً على قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ قِيلَ مُتَّعٌ﴾، وقراءة حفص: بالياء، إما على الرجوع على الكفار المتقدمين، وإما على الالتفات من خطاب المؤمنين. انتهى من «الدر المنصور» (١: ٩٧٠).

(٢) قوله: «ضم» ساقط من (ط).

(٣) «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٦١-٣٦٢).

﴿ فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانْفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ

وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَسَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ ﴾ [١٥٩]

«ما» مزيدة للتوكيد والدلالة على أن لِيَنَّهُ لهم ما كَانَ إلا برحمة من الله. ونحوه:

﴿ فِيمَا نَقَضْتُمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ ﴾ [المائدة: ١٣]. ومعنى الرحمة: ربطه على جأشه وتوفيقه

لِلرَّفْقِ وَالتَّلَطُّفِ بِهِمْ،

قوله: «ما»: مزيدة للتوكيد والدلالة) لا بدَّ من تقديرٍ محذوفٍ ليصحَّ الكلام؛ لأنَّ

الحضْرَ مستفادٌ من تقديم الجارِّ والمجرورِ على العاِملِ، والتوكيدُ من زيادةِ «ما»، فالمعنى:

«ما» مزيدة للتوكيد، والجارُّ والمجرورُ مقدَّمٌ للدلالة، فهو من بابِ اللَّفِّ التقديريِّ.

قوله: (رَبَطَهُ عَلَى جَأْشِهِ) بالهمز، الجوهريُّ: يقال: فلان رابطُ الجأشِ، أي: شديدُ القلبِ،

كأنه يربطُ نفسه عندَ الفِرارِ لشجاعته.

قوله: (رَبَطَهُ عَلَى جَأْشِهِ وَتَوْفِيقَهُ لِلرَّفْقِ) يعني: أفاد قوله: ﴿ فِيمَا رَحِمْتُمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ في

هذا المقامِ فائدَتَيْنِ: إحداهما: ما يدلُّ على شجاعته، وثانيتهما: ما يدلُّ على رِفْقِهِ، وهو من

بابِ التكميلِ، قال:

حَلِيمٌ إِذَا مَا الحِلْمُ زَيْنَ أَهْلَهُ مَعَ الحِلْمِ فِي عَيْنِ العَدُوِّ مَهْيَبٌ^(١)

وقد اجتمع فيه صلواتُ الله عليه هاتانِ الصِّفتانِ يومَ أحدٍ، حيثُ ثَبَّتَ حتَّى كَرَّ إليه

أصحابُه معَ أنه شَجَّ وكَسِرَ رِباعيَّتهُ ثم ما زَجَرَهُم ولا عَنَفَهُم على الفِرارِ، بل أسأهم في

العَمِّ كما قال: ﴿ فَأَثَبَكُمْ عَمَّا يَعْمِرُ ﴾، وهو المرادُ بقوله: «رَبَطَهُ عَلَى جَأْشِهِ وَتَوْفِيقَهُ

لِلرَّفْقِ»، وفيه أن هذه الآياتِ: مِنْ هاهنا إلى قوله: ﴿ فَأَثَبَكُمْ عَمَّا يَعْمِرُ ﴾ مُرْتَبِطٌ^(٢)

(١) لكعب بن سعد الغنوي من قصيدته الشهيرة في رثاء أخيه. انظر: «جمهرة أشعار العرب» لأبي زيد

القرشي، ص ٧٠.

(٢) في (ي): «مرتبطاً».

حتى أتابهم غمًا وبعثهم وأساهم بالمباينة بعدما خالفوه وعصوا أمره وانهمزوا وتركوه. ﴿وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا﴾ جافياً ﴿غَلِيظَ الْقَلْبِ﴾ قاسية ﴿لَأَنْفَضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾: لتفرقوا عنك حتى لا يبقى حولك أحد منهم. ﴿فَاعْفُ عَنْهُمْ﴾ فيما يختص بك، ﴿وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ فيما يختص بحق الله؛ إتماماً للشفقة عليهم، ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ يعني: في أمر الحرب ونحوه مما لم ينزل عليك فيه وحي لتستظهر برأيهم، ولما فيه من تطيب نفوسهم، والرفع من أقدارهم. وعن الحسن رضي الله عنه: قد علم الله أنه ما به إليهم حاجة، ولكنه أراد أن يستن به من بعده. وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «ما تشاور قوم قط إلا هودوا لأرشد أمرهم». وعن أبي هريرة رضي الله عنه: ما رأيت أحداً أكثر مشاورة من أصحاب الرسول ﷺ. وقيل: كان سادات العرب إذا لم يشاوروا في الأمر شق عليهم، فأمر الله رسوله ﷺ بمشاورة أصحابه؛ لئلا يتقل عليهم استبداده بالرأي دونهم. وقري: (وشاورهم في بعض الأمر). ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ﴾: فإذا قطعت الرأي على شيء بعد الشورى ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ في إمضاء أمرك على الأرشيد الأصلاح،

بعضها ببعض، فإن قلت: جعل الله تعالى الرحمة من الله علةً لئنه صلوات الله عليه مع أصحابه، وقد فسرها بأمرين، وثانيهما ظاهر المدخل في العلية، فبين وجه الأول؟

قلت: الشجاع الحقيقي من ملك نفسه عند الغضب كما جاء في صحاح الحديث: «ليس الشديد بالصرعة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب»^(١)، فربط الله جأشه سبباً لكسر سورة الغضب الموجب لغلظة القلب، والحمل على اللين، فاعجب بشدة هي في الحقيقة لين!

قوله: (بالمباينة) البتة: إظهار الحال والحزن، الجوهري: أبشنتك سري، أي: أظهرته لك.

قوله: ﴿فَظًّا﴾: جافياً، الزجاج: الفظ: الغليظ الجانب السيئ الخلق، يقال: فظظت تفظظ فظاظاً وفظظاً^(٢).

(١) أخرجه البخاري (٦١١٤) وهو في «صحيح مسلم» (٢٦٠٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٣).

فإن ما هو أصلح لك لا يعلمه إلا الله لا أنت ولا من تُشاور. وقُرى: (فإذا عزمْتُ) بضمّ التاء، بمعنى: فإذا عزمْتُ لك على شيءٍ وأرشدتُك إليه فتوكلْ عليّ ولا تُشاوِرْ بعد ذلك أحدًا.

[﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ * وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * أَفَمَنْ أَتَّبَعَ بَضْعُؤُنَّ اللَّهُ كَمَنْ بَاءَ بِسَخَطِ مِنَ اللَّهِ وَمَا لَهُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾ ١٦٠-١٦٢]

﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ﴾ كما نصركم يوم بدرٍ فلا أحدٌ يغلبكم. ﴿وَإِنْ يَخْذَلْكُمْ﴾ كما خذلكم يوم أحدٍ ﴿فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ﴾، وهذا تنبيهٌ على أن الأمر كله لله، وعلى وجوب التوكل عليه. ونحوه: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ﴾ [فاطر: ٢] ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾: من بعد خذلانه، أو هو من قولك: ليس لك من يُحسِنُ إليك من بعد فلان، تريد: إذا جاوزته. وقرأ عبيد بن عمير: (وإن يُخذلكم من: أخذله إذا جعله مخذولاً،)

قوله: (من بعد فلان، تريد: إذا جاوزته)، الجوهري: بعد نقيض قبل، وهما اسمان يكونان ظرفين إذا أضيفا، وأصلهما الإضافة.

فقول المصنّف ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾: من بعد خذلانه، واردٌ على الزمان، لكن بحذف المضاف، وأما قوله: «من بعد فلانٍ تُريد: إذا جاوزته»، فواردٌ على المكان، ومن ثم قيل: تقول: جئت بعد فلانٍ ومن بعد فلانٍ بمعنى واحد، ولكن إذا جئت بـ«من» كأنك تتعرض بالابتداء، أي: موضع ابتداء المجيء^(١).

(١) في (ط): «تتعرض بابتداء المجيء».

وفيه ترغيبٌ في الطاعةِ وفيما يستحقونَ به النصرَ من الله تعالى، والتأييدَ، وتحذيرٌ من المعصيةِ ومما يستوجبونَ به العقوبةَ بالخذلانِ. ﴿وَعَلَى اللَّهِ﴾ وليخصَّ المؤمنونَ ربَّهم بالتوكُّلِ والتفويضِ إليه، لعلمهم أنه لا ناصرَ سواه؛ ولأنَّ إيمانهم يُوجبُ ذلكَ ويقتضيه.

وجاءَ في «المغرب»: قوله، أي: قولُ محمَّد: وإن كان ليس بالذي لا بعدَ له، يعني: ليس بنهايةٍ في الجودِ، وكأنه رحمه اللهُ أخذَهُ مِن قولهم: هذا ممَّا ليس بعده غايةٌ في الجودِ والرِّداءِ، وربَّما اختصَّ روا، فقال: ليس بعده، ثمَّ أدخلَ عليه «لا» النافيةَ للجنسِ واستعمله استعمالَ الاسمِ المتمكِّن^(١).

قوله: (وفيه ترغيبٌ في الطاعةِ... وتحذيرٌ من المعصيةِ)، هذا القولُ بعدَ قوله: «وهذا تنبيهٌ على أن الأمرَ كلُّه لله» إشارةً إلى أن عبارةَ النصِّ دلَّت على أن الأمرَ كلُّه لله، وعلى وجوبِ التوكُّلِ عليه، وأن إشارةَ النصِّ دلَّت على أن الله تعالى لا ينصُرُ ابتداءً بل ينصُرُ بسببِ تقدُّمِ الطاعةِ، ولا يخذُلُ إلا بعدَ استحقاقِ المكلفِ الخذلانَ بسببِ المعاصي، بناءً على مذهبه.

وأما تقديرُ الآياتِ على مذهبِ أهلِ السنَّة: فإنَّ قوله: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فليتوكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ تذييلٌ للكلامِ السابقِ وتوكيدٌ له، وفيه إشارةٌ إلى أن المكلفَ إذا عَلِمَ أن الأمرَ كلُّه لله رجَّعَ في جميعِ ما سنَّحَ له من المطالبِ والمآربِ إليه سبحانه وتعالى، فإذا لا بُدَّ من تحريِّ رضا مولاة وتقدُّمِ الوسيلةِ بينَ يدي المآربِ، ولا يَحْضُلُ الرِّضا إلا بالاحترازِ عن المعاصي، ولا تنجَحُ المطالبُ إلا بتقدُّمِ الوسيلةِ، ولا وسيلةً للعبادِ سوى العبادةِ والطاعةِ، فصَحَّ قوله: فيه ترغيبٌ وتحذيرٌ.

ثمَّ إن الآيةَ السابقةَ واردةٌ في صفةِ الرسولِ ﷺ، والمقصودُ منها إظهارُ الشَّفقةِ على المؤمنينَ والرفعُ من أقدارِهم، ومُدْبِلَةٌ بالأمرِ بالتوكُّلِ المَعْلَلِ بِالْمَحَبَّةِ، وهذه في وَصْفِ اللهِ تعالى، والمقصودُ أيضاً راجعٌ إليهم، ومُدْبِلَةٌ بالأمرِ بالاختصاصِ بالتوكُّلِ إيذاناً بأنَّ عُمدةَ الأمرِ هو التوكُّلُ.

قوله: (لعلمهم أنه لا ناصرَ سواه) يعني: وُضِعَ «المؤمنونَ» موضعَ الضميرِ؛ للإشعارِ بأنَّ صفةَ الإيمانِ هي المُقتضيةُ لاختصاصِ الله بالتوكُّلِ، وفيه تعريضٌ بأنَّ من لم يتوكَّلِ على الله تعالى لم يكن من كمالِ الإيمانِ في شيءٍ.

(١) «المغرب في ترتيب العرب» (١: ٤٧).

يقال: غلَّ شيئاً من المَغْنَمِ غلُولاً، وأغلَّ إغلالاً: إذا أخذَه في خُصِيَّة. يقال: أغلَّ الجازرُ: إذا سرقَ من اللَّحْمِ شيئاً معَ الجُلْد. والغِلُّ: الحقدُ الكامنُ في الصِّدْر، ومنه قوله ﷺ: «من بعثناه على عَمَلٍ فغَلَّ شيئاً، جاءَ يومَ القيامةِ يحمِلُهُ على عنقه». وقوله ﷺ: «هدايا الولاةِ غُلُول». وعنه: «ليسَ على المستعيرِ غيرُ المَغْلُ ضمان». وعنه: «لا إغلالَ ولا إسلال». ويقال: أغلَّه: إذا وَجَدَه غالاً، كقولك: أبخلتُه وأفحمتُه.

ومعنى ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ﴾: وما صحَّ له ذلك، يعني: أن النبوةَ تُنافي الغلُول. وكذلك من قرأ على البناءِ للمفعول فهو راجعٌ إلى معنى الأول؛ لأنَّ معناها: وما صحَّ له أن يُوجدَ غالاً، ولا يُوجدَ غالاً إلا إذا كانَ غالاً. وفيه وجهان: أحدهما: أن يُبرأ رسولُ الله ﷺ من ذلك ويُنزّه، وينبّه على عصمته بأنَّ النبوةَ والغلُولُ متنافيان؛ لثلاثِ يظنُّ به ظانٌ شيئاً منه، وألا يستريبَ به أحد.

قوله: (غير المغلِّ) (١) هو صفة المستعير.

قوله: (ولا إسلال) (٢)، النّهاية: الإسلالُ: السَّرقةُ الحَقِيَّة، يقال: سلَّ البعيرَ وغيره في جَوْفِ الليل: إذا انتزَعَهُ من بين الإبل، وهي السَّلَّة، وأسَلَّ، أي: صار ذا سَلَّة، وإذا أعانَ غيره عليه، ويقال: الإسلالُ: الغارةُ الظاهرة.

قوله: (من قرأ على البناءِ للمفعول): ابنُ كثيرٍ وأبو عمرو وعاصمٌ: ﴿أَنْ يَغُلَّ﴾ بفتح الياءِ وضمِّ العَيْن، والباقونَ: بضمِّ الياءِ وفتحِ العَيْن (٣). ولما كان معنى هذه القراءة على سبيلِ الكِنَايةِ راجعاً إلى القراءةِ الأولى قال: «فهو راجعٌ إلى معنى الأول» وإن كانت أبلغ.

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البيهقيُّ في «السنن الكبرى» (٦: ٩١) من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه، ولتمام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١: ٣٣٧).

(٢) جزءٌ من حديثٍ أخرجه أبو داود في «السنن» (٢٧٦٦). وهو في «مسند أحمد» (١٨٩١٠) من حديث المسور بن مخرمة ومروان بن الحكم.

(٣) لتمام الفائدة وتوجيه القراءتين انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (٢: ٣٦٣).

كما رُوِيَ: أَنَّ قَطِيفَةَ حَمْرَاءَ فُيِدَتْ يَوْمَ بَدْرٍ، فَقَالَ بَعْضُ الْمُنَافِقِينَ: لَعَلَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَهَا. وَرُوِيَ: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي غَنَائِمِ أُحُدٍ، حِينَ تَرَكَ الرُّمَاءُ الْمَرْكَزَ، وَطَلَبُوا الْغَنِيمَةَ، وَقَالُوا: نَخْشَى أَنْ يَقُولَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ أَخَذَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ، وَأَنْ لَا يُقَسِّمَ الْغَنَائِمَ كَمَا لَمْ يُقَسِّمْ يَوْمَ بَدْرٍ. فَقَالَ لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَمْ أُعْهِدْ إِلَيْكُمْ أَنْ لَا تَتْرَكُوا الْمَرْكَزَ حَتَّى يَأْتِيَكُمْ أَمْرِي». فَقَالُوا: تَرَكْنَا بَقِيَّةَ إِخْوَانِنَا وَقَوْفًا، فَقَالَ ﷺ: «بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنَا نَعْغُلُ وَلَا نَقْسِمُ لَكُمْ».

والثاني: أَنْ يَكُونَ مَبَالِغَةً فِي النَّهْيِ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى مَا رُوِيَ: أَنَّهُ بَعَثَ طَلَائِعَ فَعَنِمَتْ غَنَائِمَ.....

قوله: (وَأَنْ لَا يُقَسِّمَ الْغَنَائِمَ كَمَا لَمْ يُقَسِّمْ يَوْمَ بَدْرٍ) ^(١) مُخَالَفٌ لِمَا رَوَاهُ فِي سُورَةِ الْأَنْفَالِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ: نَزَلَتْ فِينَا يَا مَعْشَرَ أَصْحَابِ بَدْرٍ حِينَ اخْتَلَفْنَا فِي النَّفْلِ، فَتَزَعَهُ اللَّهُ مِنْ أَيْدِينَا وَجَعَلَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَسَمَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى السَّوَاءِ ^(٢)، وَلَعَلَّهُ أَرَادَ بِالْغَنَائِمِ الْأَنْفَالَ، وَأَنَّ الْمُرَادَ مَا قَالَ أَيْضًا فِيهَا: «النَّفْلُ: مَا يُنْفَلُهُ الْغَازِي، أَيْ: يُعْطَى زَائِدًا عَلَى سَهْمِهِ مِنَ الْمَغْنَمِ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ الْإِمَامُ تَحْرِيفًا عَلَى الْبَلَاءِ فِي الْحَرْبِ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» ^(٣)، أَوْ قَالَ لَسْرِيَّةٍ: مَا أَصَبْتُمْ فَهُوَ لَكُمْ، أَوْ: فَلَكُمْ نِصْفُهُ، أَوْ رُبْعُهُ».

قوله: (والثاني: أَنْ يَكُونَ مَبَالِغَةً فِي النَّهْيِ) يَعْنِي: أَجْرَى الْحَبْرِيِّ مَجْرَى الطَّلَبِيِّ مَبَالِغَةً، الْإِتْنِصَافِ: يَشْهَدُ لِرُودِ هَذِهِ الصَّيْغَةِ نَهْيًا مَوَاضِعَ مِنَ التَّنْزِيلِ: ﴿مَا كَانَتْ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى﴾ [الأنفال: ٦٧]، ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]، ﴿مَا كَانَتْ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ^(٤).

(١) ذكره الواحدي في «أسباب النزول»، ص ١٢٧.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٤٠٩) وصححه الحاكم في «المستدرک» (٢: ١٣٥) على شرط مسلم.

(٣) سبق تخريج الحديث.

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٣٤).

فَقَسَمَهَا وَلَمْ يَقْسِمِ لِلطَّلَائِعِ؛ فنزلت. يعني: وما كانَ لِنَبِيِّ أَنْ يُعْطِيَ قَوْمًا وَيَمْنَعَ آخَرِينَ، بل عليه أن يقسم بالسوية. وسمى حرمانَ بعضِ الغزاةِ غلوًّا؛ تغليظًا وتقبيحًا لصورة الأمر. ولو قرئ: «أَنْ يُغَلَّ» من أغلَّ، بمعنى «غلَّ» لجاز. ﴿يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾: يأتِ بالشيء الذي غلَّه بعينه يحمله.

الإنصاف: يُعَارِضُهُ وَرَوْدُ هَذِهِ الصَّيْغَةِ لِلامْتِنَاعِ الْعَقْلِيِّ كَثِيرًا: ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَخْذَلَ مِنْ وَاوَدٍ﴾ [مريم: ٣٥]، وكذا: ﴿مَا كَانَتْ لَكُرْآنُ تَنْبِئُوا شَجْرَهَا﴾ [النمل: ٦٠].

قوله: (لم يقسم للطلائع)، النهاية: هم القوم الذين يُعْتَوْنَ لِيَطْلِعُوا طَعَّ الْعَدُوَّ كالجواسيس، واحدهم: طليعة، وقد تطلق على الجماعة، والطلائع: الجماعات.

قوله: (تغليظًا وتقبيحًا لصورة الأمر)، الانتصاف: هذا مخالفٌ لعادةِ لطفِ الله برسوله ﷺ في التأديبِ ومزجه باللطف، ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَتْ لَهُمْ﴾ بداهة بالعفو، فما كان للزحشري أن يُعبّر بهذه العبارة^(١).

وقلت: قد جاءَ أَغْلَظُ مِنْ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى التَّهْيِيجِ وَالإِهْلَابِ، نَحْوَ قَوْلِهِ: ﴿لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبَطَنَّ عَمَّاكَ﴾ [الزمر: ٦٥] أو التعريض: ﴿فَلَا تَكُنْ فِي مَرْيَبٍ﴾ ومن هذا الأسلوبِ قوله تعالى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قال: كتى عن مباشرة النساءِ بالرَّفْتِ استهجانًا لِمَا وُجِدَ مِنْهُنَّ قَبْلَ الإِبَاحَةِ، كَمَا سَمَّاهُ اخْتِيَانًا.

قوله: (بالشيء الذي غلَّه بعينه) أي: لا يؤوّل قوله: ﴿يَأْتِ بِمَا غَلَّ﴾ بما احتمل من وباله وإثمه، بل يجري الكلام على حقيقته كما جاء في الحديث، والحديث من رواية البخاريِّ ومسلم، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لا أَلْفِينَّ أَحَدَكُمْ يَجِيءُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى رَقَبَتِهِ بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ يَقُولُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ اغْنِنِي، فَأَقُولُ: لا أملكُ لك شيئاً، قد أبلغتُك»^(٢)

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٧٩) ومسلم (١٨٣٢).

كما جاء في الحديث: «جاء يوم القيامة يحملُهُ على عنقه». ورُوي: «ألا لا أعرفنَّ أحدكم يأتي ببعير له رُغاءٌ، وببقرة لها خوارٌ، وبشاة لها نُغاءٌ، فينادي: يا محمدُ يا محمدُ، فأقول: لا أملكُ لك من الله شيئاً فقد بلغتُك». وعن بعض جُفاة العرب: أنه سرق نافجة مسلِك، فتليت عليه الآية، فقال: إذن أحملها طيبةً الرِّيح خفيفةً المحمِل. ويجوز أن يُراد: يأتي بما احتمل من وباله وتبعته وإثمه. فإن قلت: هلا قيل: ثم يوقى ما كسب ليتصل به! قلت: جيءَ بعامٍ دخلَ تحته كلُّ كاسبٍ من الغالِّ وغيره، فاتصلَ به من حيثُ المعنى، وهو أبلغٌ وأثبت؛ لأنه إذا عَلِمَ الغالُّ أن كلَّ كاسبٍ خيراً أو شراً مجزيٌّ فموقى جزاءه؛ عَلِمَ أنه غيرُ متخلصٍ من بينهم مع عَظَمِ ما اكتسب.

﴿وَهُمْ لَا يُظَلِّمُونَ﴾، أي: يعدلُ بينهم في الجزاء، كلُّ جزاؤه على قدرِ كسبه.

[﴿هُمْ دَرَجَتٌ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ * لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾ [١٦٣ - ١٦٤]

الحديث، وعن الترمذي وأبي داود: «فوالذي نفسي بيده، لا يأخذ أحدٌ منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحملُهُ على رقبته، إن كان بعيراً له رُغاءٌ، أو بقرة لها خوار، أو شاةٌ تيعر» الحديث^(١).

قوله: (لا أعرفنَّ) من باب قولهم: لا أريتكَ هاهنا.

قوله: (إذن أحملها طيبةً الرِّيح) لا بُدَّ^(٢) أن يكفُرَ القائل؛ لأنه إما قالها تهكماً أو استخفافاً وقلةً مبالاةً بالمطلوب، أو تحقيراً للذنب، ولا ينبغي أن يذكرَ أمثالَ هذه الهناتِ في تفسيرِ كلامِ الله المجيد الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

قوله: (فاتصلَ به من حيثُ المعنى، وهو أبلغٌ وأثبت). قلت: لأنَّ الكنايةَ أبلغُ من التصريح؛ لأنها كدَعَوَى الشيءِ بالبينَة.

(١) أخرجه أبو داود (٢٩٤٦) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٤: ١٥٨) من حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه، ولم أجده في «سنن الترمذي».

(٢) في (ط): «لا بُد».

﴿ هُمْ دَرَجَاتٌ ﴾، أي: هم متفاوتون كما تتفاوت الدرجات، كقوله:

أَنْصَبُ لِلْمَنِيَةِ تَعْتَرِيهِمْ رِجَالِي أَمْ هُمْ دَرَجُ السُّيُولِ

وقيل: ذوو درجات، والمعنى: تفاوت منازل المثابين منهم، ومنازل المعاقبين. أو التفاوت بين الثواب والعقاب.

﴿ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾: عالم بأعمالهم ودرجاتها فمجازيهم على حسبها.

﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾: على من آمن مع رسول الله ﷺ من قومه، وخص المؤمنين منهم؛ لأنهم هم المتفنون بمبعثه. ﴿ مَن أَنْفُسِهِمْ ﴾: من جنسهم، عربياً مثلهم. وقيل: من ولد إسماعيل، كما أنهم من ولده. فإن قلت: فما وجه المنّة عليهم في أن كان من أنفسهم؟ قلت: إذا كان منهم كان اللسان واحداً، فسهل أخذ ما يجب عليهم أخذه عنه، وكانوا واقفين على أحواله في الصدق والأمانة، فكان ذلك أقرب لهم إلى تصديقه والثوق به، وفي كونه من أنفسهم شرف لهم،

قوله: ﴿ أَنْصَبُ لِلْمَنِيَةِ ﴾ البيت^(١)، النصب: رفعت شيئاً تنصبه قائماً مثل الغرض والهدف، تعترتهم أي: تضيئهم وتلحقهم، المعنى: كأن رجالي لكثرة ما يموتون غرض للموت. قال الزجاج: أي: هم ذوو درج، أو هم درج السُّيُولِ، على الظرف، أي: في درج^(٢). الجوهري: قولهم: حَلَّ دَرَجُ الضَّبِّ، أي: طريقه.

قوله: ﴿ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ عالم بأعمالهم، النهاية: وفي أسماء الله تعالى البصير، وهو الذي يشاهد الأشياء كلها ظاهرها وباطنها وخافيتها بغير جارحة، والبصر عبارة في حقه عن الصفة التي ينكشف بها كمال نعوت البصرات، وقال الأزهري: البصير في صفة العباد هو المدرك ببصره الألوان، وسمع الله وبصره لا يكيفان ولا يُحدان، والإقرار بهما واجب كما في وصف نفسه.

(١) لابن هرمة، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٤١٤ - ٤١٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٧).

كقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤]. وفي قراءة رسول الله ﷺ وقراءة فاطمة رضي الله عنها: (من أنفسهم)، أي: من أشرفهم؛ لأن عدنان ذروة ولد إسماعيل، ومُضَرُّ ذروة نزار بن معد بن عدنان، وخِندفُ ذروة مُضَرِّ، ومُدْرِكَةُ ذروة خِندف، وقريشُ ذروة مُدْرِكَةَ، وذروة قريش محمد ﷺ.

وفيا خُطَبَ به أبو طالبٍ في تزويج خديجة رضي الله عنها، وقد حَصَرَ معه بنو هاشم ورؤساء مُضَرِّ: الحمد لله الذي جعلنا من ذرية إبراهيم، وزرع إسماعيل، وضئضئ معدٍّ، وعنصرٍ مُضَرِّ،

قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف: ٤٤] أي: شرفٌ ونباهة، كقوله تعالى: ﴿صَّ وَالْقُرَمَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾ [ص: ١].

قوله: (الحمد لله) الخُطبة مذكورة في كتاب «الوفا» لابن الجوزي، رواه عن أبي الحسين ابن فارس^(١)، وتماه فيه: «فإن كان في المالِ قُلٌّ، فالمالُ ظِلٌّ زائلٌ، وهُوَ حائلٌ، ومحمدٌ من قد عرفتم قرابته، وقد خطب خديجة بنت خويلد وبذل لها من الصداق ما عاجله وأجله من مالي، وهو والله بعد هذا له نبأ عظيم وخطرٌ جليل»^(٢).

الصُّضِيُّ: الأصل، النهاية: يقال: ضئضئُ صدقٍ وضؤضؤُ صدق: العنصرُ، بضم العين وفتح الصاد: الأصل، وقد تُضَمُّ الصادُ، والنونُ زائدةٌ عند سيبويه؛ لأنه ليس عنده فُعَلٌّ بِالْفَتْحِ^(٣).

- (١) أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) صاحب المصنّفات البديعة مثل: «معجم مقاييس اللغة» و«المجمل» و«الصاحبي» وغير ذلك. كان من أعيان الأدباء. له ترجمة في: «إنباه الرواة» (١: ١٢٧) للقفطي، و«معجم الأدباء» لياقوت (١: ٤١٠).
- (٢) «الوفا بأحوال المصطفى» (١: ٢٣٨).
- (٣) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٢٦٩).

وَجَعَلْنَا حَضَنَةَ بَيْتِهِ، وَسُوَّاسَ حَرَمِهِ، وَجَعَلْنَا لَنَا بَيْتًا مَحْجُوجًا، وَحَرَمًا آمِنًا، وَجَعَلْنَا الْحُكَّامَ عَلَى النَّاسِ، ثُمَّ إِنَّ ابْنَ أَخِي هَذَا مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ مَنْ لَا يُوزَنُ بِهِ فَتَى مِنْ قُرَيْشٍ إِلَّا رَجَحَ بِهِ، وَهُوَ - وَاللَّهِ - بَعْدَ هَذَا لَهُ نَبَأٌ عَظِيمٌ، وَخَطَرٌ جَلِيلٌ. وَقُرَى: (لَمَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ)، وَفِيهِ وَجْهَانِ: أَنْ يُرَادَ: لَمَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ أَوْ بَعَثَهُ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ، فَحُذِفَ؛ لِقِيَامِ الدَّلَالَةِ، أَوْ يَكُونُ «إِذْ» فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ، كـ«إِذَا» فِي قَوْلِكَ: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ إِذَا كَانَ قَائِمًا، بِمَعْنَى: لَمَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَقْتُ بَعْثِهِ.

قوله: (وَجَعَلْنَا حَضَنَةَ بَيْتِهِ)، النِّهَايةُ: فِي الْحَدِيثِ: «أَنَّهُ خَرَجَ مَحْضِنًا أَحَدَ ابْنَيْ بَيْتِهِ»^(١) أَي: حَامِلًا لَهُ فِي حِضْنِهِ، وَالْحِضْنُ كَالْجَنْبِ، جَعَلَ الْكَعْبَةَ كَالْوَلَدِ: مُجْتَاجٌ فِي خِدْمَتِهَا إِلَى الْحَاضِنَةِ. قوله: (وَسُوَّاسَ حَرَمِهِ)، النِّهَايةُ: أَي: مُتَوَلَّى أَمْرِهِ كَمَا تَفْعَلُ الْأَمْرَاءُ وَالْوُلَاةُ بِالرَّعِيَّةِ، وَالسِّيَاسَةُ: الْقِيَامُ عَلَى الشَّيْءِ بِمَا يُصْلِحُهُ.

قوله: («إِذْ» فِي مَحَلِّ الرَّفْعِ، كـ«إِذَا» فِي قَوْلِكَ: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ إِذَا كَانَ قَائِمًا)، اعْلَمْ أَنَّ فِي قَوْلِهِ: «أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا»، مَذَاهِبَ:

أَحَدُهَا: مَذْهَبُ الْبَصْرِيِّينَ، وَتَقْدِيرُهُ: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ حَاصِلًا إِذَا كَانَ قَائِمًا، حُذِفَ مُتَعَلِّقُ الظَّرْفِ عَلَى الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ إِذَا وَقَعَ خَبْرًا لِلْمَبْتَدَأِ أَوْ نَحْوِهِ حُذِفَ مُتَعَلِّقُهُ إِذَا كَانَ عَامًّا.

وِثَانِيهَا: مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ، وَتَقْدِيرُهُ: أَخْطَبُ مَا يَكُونُ الْأَمِيرُ قَائِمًا حَاصِلًا.

وَالثَّالِثُ: مَذْهَبُ بَعْضِهِمْ أَنَّ «مَا» فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: ظَرْفِيَّةٌ، فَالتَّقْدِيرُ: أَخْطَبُ أَوْقَاتِ الْأَمِيرِ وَقْتُ قِيَامِهِ؛ ضَرُورَةً أَنَّ «أَفْعَلَ» لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى مَا هُوَ بَعْضٌ لَهُ، وَالخَبْرُ إِذَا نَفَسَ الظَّرْفُ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَاصِلٍ، وَإِنَّمَا جَعَلُوهُ ظَرْفًا لِكثْرَةِ وَقُوعِ «مَا» الْمُصْدَرِيَّةِ ظَرْفًا،

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٧٣١٤) وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩١٠) وَالتَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» ٢٤/٦٠٩ وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكَبْرَى» (١٠: ٢٠٢) بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ لِانْقِطَاعِهِ بَيْنَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ وَخَوْلَةَ بِنْتِ حَكِيمٍ. قَالَ التِّرْمِذِيُّ: لَا نَعْرِفُ لِعُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ سَمَاعًا مِنْ خَوْلَةَ.

﴿يَتَلَوْا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ﴾ بعد ما كانوا أهل جاهلية لم يَطْرُقُ أَسْمَاعُهُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ. ﴿وَيُزَكِّيهِمْ﴾ وَيُطَهِّرُهُمْ مِنْ دَنَسِ الْقُلُوبِ بِالْكَفْرِ وَنَجَاسَةِ سَائِرِ الْجَوَارِحِ بِمَلَابِسَةِ الْمُحْرَمَاتِ وَسَائِرِ الْخَبَائِثِ، وَقِيلَ: وَيَأْخُذُ مِنْهُمُ الزَّكَاةَ. ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾: الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ بَعْدَمَا كَانُوا أَجْهَلَ النَّاسِ وَأَبْعَدَهُمْ مِنْ دِرَاسَةِ الْعُلُومِ. ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ﴾: مِنْ قَبْلِ بَعْتِهِ الرَّسُولِ. ﴿لَفِي ضَلَالٍ﴾ «إِنْ» هِيَ الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَاللَّامُ هِيَ الْفَارِقَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ النَّافِيَةِ، وَتَقْدِيرُهُ: وَإِنَّ الشَّأْنَ وَالْحَدِيثَ كَانُوا مِنْ قَبْلِ فِي ضَلَالٍ. ﴿مُبِينٍ﴾: ظَاهِرٍ لَا شُبْهَةَ فِيهِ.

[﴿أَوْلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ النِّقْيِ الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَعْلَمَ الْمُؤْمِنِينَ * وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ نَافَقُوا وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا فَيَتَلَوْا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ آدَعُوا قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ هُمْ لِلْكَافِرِينَ يَوْمِئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ * الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا لَوْ أِطَاعُونَا مَا قَاتَلُوا قُلْ فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ١٦٥-١٦٨]

﴿أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ﴾: يَرِيدُ مَا أَصَابَهُمْ يَوْمَ أُحُدٍ مِنْ قَتْلِ سَبْعِينَ مِنْهُمْ، ﴿قَدْ أَصَابَتْكُمْ مِثْلَيْهَا﴾ يَوْمَ بَدْرٍ مِنْ قَتْلِ سَبْعِينَ وَأَسْرِ سَبْعِينَ. وَ«لَمَّا» نَصَبٌ بِ«قُلْتُمْ»، وَ«أَصَابَتْكُمْ» فِي مَحَلِّ الْجَرِّ بِإِضَافَةِ «لَمَّا» إِلَيْهِ، وَتَقْدِيرُهُ: أَقْلْتُمْ حِينَ أَصَابَتْكُمْ. وَ«أَنَّى هَذَا» نَصَبٌ؛ لِأَنَّهُ مَقُولٌ، وَالْهَمْزَةُ لِلتَّقْرِيرِ وَالتَّجْرِيعِ. فَإِنْ قُلْتُمْ: عَلَامَ عَطَفَتِ الْوَاوُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ؟

وَالْمُصَنَّفُ اخْتَارَ هَاهُنَا هَذَا الْمَذْهَبَ، وَتَقْرِيرُ مَعْنَى هَذَا الْوَجْهِ: أَنَّهُ إِذَا جُعِلَتْ أَوْقَاتُهُ حُطْبًا فَقَدْ جُعِلَ الرَّجُلُ خُطْبِيًّا عَلَى الْمُبَالِغَةِ، كَقَوْلِهِمْ: نَهَارُهُ صَائِمٌ، فَالْإِسْنَادُ تَجَازِيٌّ، وَمَا لَ مَعْنَى الْآيَةِ عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ: عَلَى الْكِنَايَةِ؛ لِأَنَّ وَقْتَ الْبَعْتِ إِذَا جُعِلَ مِنْهُ لِأَجْلِ الْمَبْعُوثِ فَبِأَنَّ يُجْعَلُ الْمَبْعُوثُ أَجَلَ امْتِنَانًا عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كَانَ أَحْرَى.

قَوْلُهُ: (عَلَامَ عَطَفَتِ الْوَاوُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ؟)، قَالَ الرَّجَّازُ: الْوَاوُ فِي «أَوْلَمَّا أَصَابَتْكُمْ»

قلت: على ما مضى من قصة أحد من قوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ [آل عمران: ١٥٢]، ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف، كأنه قيل: أفعلتم كذا وقتلتم حينئذ: ﴿أَنَّى هَذَا﴾: من أين هذا، كقوله تعالى: ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧] لقوله: ﴿مِنَ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾، وقوله ﴿مِنَ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧]،

حرف نسق دخلت عليها ألف الاستفهام فبقيت مفتوحة، ونحوه قول القائل: تكلم فلان في كذا، فيقول القائل: أو هو ممن يقول؟^(١).

وقلت: المعطوف عليه إن كان ما مضى^(٢) فالهمزة داخله بين المعطوف والمعطوف عليه للطول مزيداً للإنكار، ولا بُدُّ إذاً من إنكار في الكلام السابق، ومضمون المعطوف عليه وهو جملة قوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾ الآية، أكان من الله الوعد بالنصر على أعدائكم بشرط الصبر والتقوى، فلما فشلتم وتنازعتُم في الأمر وعصيتُم أمر الرسول صلوات الله عليه، ونفر أعقابكم يريدون الدنيا، وأصابكم الله بما أصابكم ﴿قُلْتُمْ﴾ حين أصابكم ذلك: ﴿أَنَّى هَذَا﴾؟ ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾ أنتم السبب فيما أصابكم.

قوله: (ويجوز أن تكون معطوفة على محذوف) وتقديره: أفعلتم كذا، أي: الفشل والتنازع والعصيان أو الخروج من المدينة والإلحاح على النبي ﷺ، ولما أصابكم مصيبة قتلتم: أتى هذا؟ فالهمزة حينئذ دخلت على صدر الكلام.

قوله: (لقوله: ﴿مِنَ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾، وقوله: ﴿مِنَ عِنْدِ اللَّهِ﴾): تعليل لتفسير ﴿أَنَّى هَذَا﴾، و﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧]، فقوله: من أين، على طريقة النشر، يعني معنى قولهم: ﴿أَنَّى هَذَا﴾: من أين هذا؟ ليطابقه جوابه ﴿مِنَ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ﴾، ولو قيل: معناه: كيف هذا؟ لم يطابقه؛ لأن السؤال عن الحال لا يُجاب بالظرف، وكذا معنى ﴿أَنَّى لَكَ هَذَا﴾: من أين لك هذا ليطابق جواب مريم ﴿هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٣٧].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٨٧).

(٢) في (ي): «ماضي».

والمعنى: أنتم السببُ فيما أصابكم؛ لاختياركم الخروجَ مِنَ المدينة، أو لتخليتكم المركز، وعن علي رضي الله عنه: لأخذكم الفداء من أسارى بدرٍ قَبْلَ أن يُؤذَنَ لكم. ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو قادرٌ على النصرِ، وعلى مَنْعِهِ، وعلى أن يُصِيبَ بكم تارةً ويصيبَ منكم أخرى، ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ﴾ يومَ أحدٍ يومَ التقى جمعُكم وجمعُ المشركين ﴿فَذَكَرْنَا﴾ هو كائنٌ ﴿بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أي: بتخليته، استعارَ الإذنَ لتخليته الكفارَ وأنه لم يمنعهم منهم لِيَتَّبِعَهُمْ؛ لأنَّ الإذنَ مُحَلٌّ بين المأذونِ له ومُرادِهِ،

قوله: (وأنه لم يمنعهم منهم لِيَتَّبِعَهُمْ)، أي: المسلمينَ مِنَ الكُفَّارِ: عطفُ تفسيريُّ على قوله: «استعارَ الإذنَ لتخليته الكُفَّارَ»، وقد مرَّ كيفيةُ استعارةِ الإذنِ في هذه السورة.

فإن قلت: ذكرتَ أنَّ الإذنَ مستعارٌ لتيسيرِ الأمورِ من تسهيلِ الحِجابِ، وبيَّنتَ أنَّ مَنْ قضى عليه الموتُ كأنه يستوفي مدةَ أجلِهِ ويطلبُ من الله تيسيرَ ذلك، فما وجهه هاهنا؟ قلت: لما بنى التكليفَ على الاختيارِ والابتلاءِ، استعيرَ هاهنا الإذنَ لتخليته الكُفَّارِ وغلَّبَتهم على المسلمين، فكانَ التكليفَ يستدعي التَّخْلِيَةَ ويطلبُ التيسيرَ للابتلاءِ. وقوله: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُؤْمِنِينَ﴾: عطفُ على محذوفٍ يدلُّ عليه قوله: ﴿فَبِإِذْنِ اللَّهِ﴾ أي: ما أصابكم يومَ التقى الجمعانِ فبتيسيرِ الله لابتلاءِ المؤمنينَ والمنافقين، وليقعَ ما عَلِمناه غيباً مشاهداً للناسِ، فَيَرْتَبِّبْ عَلَيْهِ الْجَزَاءَ. ويؤيِّدُهُ تقديرُهُ فيما سبقَ في قوله: ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَيَتَّخِذَ مِنْكُمْ شُهَدَاءَ﴾، والثاني: أن تكونَ العِلَّةُ محذوفةً، وهذا عطفٌ عليها، ومعناه: وفعلنا ذلك ليكونَ كَيْتَ وَكَيْتَ، وليَعْلَمَنَّ اللهُ، وقال فيه أيضاً: وليَعْلَمَنَّهمَ علماً يتعلَّقُ به الجزاءُ، فعلى هذا يكونُ قوله: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ وعيداً للمنافقين، وطوى وعَدَّ المؤمنينَ لِيُفِيدَ صَرْباً مُبْهَمًا مِنَ الوَعْدِ، فقوله: «﴿وَلَيَعْلَمَنَّ﴾ وهو كائنٌ» معناه: وليَعْلَمَنَّ الذي أصابكم يومَ التقى الجمعانِ حالَ وجودِهِ لِيُجَازِيَ عَلَيْهِ، وهو المعنى بقولنا: لِيُعْلَمَنَّهمَ علماً يتعلَّقُ به الجزاءُ.

قوله: (لأنَّ الإذنَ مُحَلٌّ) بضمِّ الميمِ وفتحِ الحاءِ المعجمة، هو تعليلٌ للاستعارة.

﴿وَلْيَعْلَمَ﴾: وهو كائنٌ لِيَتَمَيَّزَ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُنَافِقُونَ، وَلِيُظْهَرَ إِيْبَانُ هَؤُلَاءِ وَنِفَاقِ هَؤُلَاءِ. ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾: مِنْ جُمْلَةِ الصَّلَةِ، عَطْفٌ عَلَى ﴿نَافِقُوا﴾. وَإِنَّمَا لَمْ يُقَلْ: فَقَالُوا؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ لِسُؤَالِ اقْتِضَاءِ دَعَاءِ الْمُؤْمِنِينَ لَهُمْ إِلَى الْقِتَالِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: فَمَاذَا قَالُوا لَهُمْ؟ فَقِيلَ: قَالُوا: لَوْ نَعْلَمُ. وَيَجُوزُ أَنْ تَقْتَصِرَ الصَّلَةُ عَلَى ﴿نَافِقُوا﴾، وَيَكُونُ ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾ كَلَامًا مُبْتَدَأً، قُسِمَ الْأَمْرُ عَلَيْهِمْ بَيْنَ أَنْ يُقَاتِلُوا لِلْآخِرَةِ كَمَا يُقَاتِلُ الْمُؤْمِنُونَ، وَبَيْنَ أَنْ يُقَاتِلُوا - إِنْ لَمْ يَكُنْ بِهِمْ غَمُّ الْآخِرَةِ - دَفْعًا عَنِ أَنْفُسِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ، فَأَبَوْا الْقِتَالَ، وَجَحَدُوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ رَأْسًا؛ لِنِفَاقِهِمْ وَدَعْلِهِمْ؛

قوله: (وَإِنَّمَا لَمْ يُقَلْ: فقالوا) أي: في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا﴾ أي: لم^(١) لم يجيء بالرباط بين متعلقي صلة الموصول؟ إذ التقدير: قيل لهم: تعالوا قاتلوا، فقالوا: لو نعلم قتالاً لقاتلنا. وأجاب: أن الربط المعنوي قائم، وهو الاستئناف على الجواب والسؤال.

قوله: (ويكون) ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾: كَلَامًا مُبْتَدَأً. لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ تَعَالَى أَحْوَالَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَا جَرَى لَهُمْ وَعَلَيْهِمْ فِي الْآيَاتِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الدَّائِرَةَ إِنَّمَا كَانَتْ لِلْإِبْتِلَاءِ وَلِيَتَمَيَّزَ الْمُؤْمِنُونَ عَنِ الْمُنَافِقِينَ، وَلِيَعْلَمَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ أَنَّ مَا قَدَّرَهُ اللَّهُ مِنْ إِبْصَابَةِ الْمُؤْمِنِينَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ، أَوْرَدَ قِصَّةً مِنْ قِصَصِهِمْ مَنَاسِبَةً لِهَذَا الْمَقَامِ مُسْتَطَرَّةً، وَجِيءَ بِالْوَاوِ لِأَنَّهَا مَلَائِمَةٌ لِأَصْلِ الْكَلَامِ، وَالنِّفَاقُ عَلَى هَذَا مُطْلَقٌ مُتَعَارَفٌ، وَعَلَى أَنْ يَكُونَ ﴿وَقِيلَ لَهُمْ﴾: عَطْفًا عَلَى ﴿نَافِقُوا﴾ يَكُونُ بَيَانًا لَهُ، وَأَنَّهُ نِفَاقٌ خَاصٌّ أَظْهَرُوهُ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ حَيْثُ قَالُوا: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَجَحَدُوا الْقُدْرَةَ عَلَيْهِ رَأْسًا لِنِفَاقِهِمْ وَدَعْلِهِمْ».

قوله: (قُيِّمَ الْأَمْرُ) شروع في تفسير قوله: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا﴾ إلى آخره.

قوله: (ودعْلهم)، الأساس: الدَّعْلُ: نحوُ الغَيْلِ وَالشَّجْرِ الْمَلْتَفِّ، وَمَنْ الْمَجَازِ: اتَّخَذَ الْبَاطِلَ دَعْلًا، وَمِنْهُ: دَعَلَ فُلَانٌ، وَفِيهِ دَعْلٌ، أَي: فَسَادٌ وَرِيْبَةٌ.

(١) قوله: «لم» ساقط من (ط).

وذلك ما روي: أن عبد الله بن أبي انخزَل مع حلفائه، فقيل له، فقال ذلك.

﴿أَوْادَفَعُوا﴾ العدو بتكثيركم سواد المجاهدين وإن لم تُقاتلوا؛ لأن كثرة السواد مما يروع العدو ويكسر منه. وعن سهل بن سعد الساعدي وقد كُفَّ بصره: لو أمكنتني لبعثت داري ولحقت بثغر من ثغور المسلمين فكننت بينهم وبين عدوهم. قيل: وكيف وقد ذهب بصرك؟ قال: لقوله: ﴿أَوْادَفَعُوا﴾ أراد أكثر سوادهم.

ووجه آخر؛ وهو أن يكون معنى قولهم: ﴿لَوْ نَعَلَمُ قِتَالَ﴾: لو نعلم ما يصح أن يُسمى قتالاً. ﴿لَا تَبْعَنَّكُمْ﴾: يعنون: أن ما أنتم فيه خطأ رأيكم وزلللكم عن الصواب ليس بشيء، ولا يقال لئله: قتال، إنها هو إلقاء بالأنفس إلى الهلكة؛

قوله: (انخزَل مع حلفائه)، الأساس: كلمته فحَجَل وانخزَل في مشيته: استرخى، وأقدم على الأمر ثم انخزَل عنه، أي: ارتد وضعف.

قوله: (لو نعلم ما يصح أن يُسمى قتالاً) أي: ليس ما تدعونا إليه من جنس القتال، وإنما هو من جنس التهلكة، وهو من باب إخراج نوع من جنس وإدخاله في جنس آخر بالادعاء والمبالغة، كما إذا رأيت إنساناً تشجع وفاق أقرانه في الإقدام قلت لصاحبك: إذا أردت أسداً فعليك بفلان، وإنما هو أسد وليس آدمياً، بل هو أسد، وإليه الإشارة بقوله: «ولا يقال لئله: قتال، وإنما هو إلقاء النفس إلى التهلكة»، وعلى الوجه الأول يُراد بـ﴿قِتَالَ﴾ نوع منه، أي: هذا الذي تدعونا إليه من القتال لا طاقة لنا به لضعفنا وشوكة العدو، ولذلك عرف القتال في قوله: «فأبوا القتال وجحدوا القدرة عليه رأساً»، وعلى الثاني: المنفي القتال، وعلى الأول: القدرة عليه؛ لأن التقدير: لو نُحسِنُ قتالاً تدعونا إليه لا تبغناكم، يقال: فلان لا يُحسِنُ القتال، أي: لا يعرفه معرفة حسنة بتحقيق وإتقان، وعليه كلام القاضي: لو نُحسِنُ قتالاً لا تبغناكم، وإنما قالوه دعلاً واستهزاء^(١).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٢).

لأن رأَى عبد الله كانَ في الإقامة بالمدينة، وما كانَ يَسْتَصِوبُ الخروجَ. ﴿هُمُ لِلْكَفْرِ يَوْمَئِذٍ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلْإِيمَانِ﴾: يعني: أنهم قَبْلَ ذلك اليومِ كانوا يَتَظَاهَرُونَ بالإيمان، وما ظَهَرَتْ منهم أَمَارَةٌ تُؤَدِّنُ بِكُفْرِهِمْ، فَلَمَّا انْخَذَلُوا عن عَسْكَرِ الْمُؤْمِنِينَ وقالوا ما قالوا؛ تَبَاعَدُوا بِذَلِكَ عن الإِيْمَانِ الْمَظْنُونِ بِهِمْ، وَاقْتَرَبُوا مِنَ الْكُفْرِ. وقيل: هم لأهل الكُفْرِ أَقْرَبُ نُصْرَةً مِنْهُمْ لِأَهْلِ الإِيْمَانِ؛ لِأَنَّ تَقْلِيلَهُمْ سَوَادَ الْمُسْلِمِينَ بِالْانْخِذَالِ تَقْوِيَةً لِلْمُشْرِكِينَ. ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾: لا يَتَجَاوَزُ إِيْمَانَهُمْ أَفْوَاهَهُمْ وَتَحَارِجَ الْحُرُوفِ مِنْهُمْ، وَلَا تَعْيِي قُلُوبُهُمْ مِنْهُ شَيْئًا. وَذَكَرُ الْأَفْوَاهِ مَعَ الْقُلُوبِ تَصْوِيرٌ لِنَفَاقِهِمْ، وَأَنَّ إِيْمَانَهُمْ مَوْجُودٌ فِي أَفْوَاهِهِمْ مَعْدُومٌ فِي قُلُوبِهِمْ خِلَافَ صِفَةِ الْمُؤْمِنِينَ فِي مُوَاطَاةِ قُلُوبِهِمْ لِأَفْوَاهِهِمْ.....

قوله: (تَبَاعَدُوا بِذَلِكَ عَنِ الإِيْمَانِ ... وَاقْتَرَبُوا مِنَ الْكُفْرِ) هَذَا يُشْعِرُ بِأَنَّ ﴿أَقْرَبُ﴾ عَمِلَ فِي الْكُفْرِ وَفِي الإِيْمَانِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: اللَّامُ فِي «الْكَفْرِ» وَ«الإِيْمَانِ» مُتَعَلِّقَةٌ بِ﴿أَقْرَبُ﴾، وَجَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهَا يُشْبِهَانِ الظَّرْفَ؛ لِأَنَّ «أَفْعَلَ» يَدُلُّ عَلَى مَعْنَيْنِ: عَلَى أَصْلِ الْفِعْلِ، وَعَلَى زِيَادَتِهِ؛ فَيَعْمَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الطَّرْفَيْنِ بِمَعْنَى غَيْرِ الْآخَرِ، فَتَقْدِيرُهُ: يَزِيدُ قُرْبَهُمْ إِلَى الْكُفْرِ عَلَى قُرْبِهِمْ إِلَى الإِيْمَانِ، وَاللَّامُ عَلَى بَابِهَا، وَقِيلَ ^(١): هِيَ بِمَعْنَى «إِلَى» ^(٢)، قَالَ السَّجَاوُنْدِيُّ: ﴿لِلْكَفْرِ﴾ أَي: لِأَهْلِهِ، أَوْ إِلَيْهِ، يُلَازِمُ الْكُفْرَ كُلُّ مَنْهُمْ كَأَنَّهُ قَرِيبٌ لَهُ يَخْنُو عَلَيْهِ ^(٣).

قوله: (لَا يَتَجَاوَزُ إِيْمَانَهُمْ أَفْوَاهَهُمْ وَتَحَارِجَ الْحُرُوفِ مِنْهُمْ) مَقْتَبَسٌ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ لَا يَتَجَاوَزُ تَرَاقِيَهُمْ، يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَّةِ»، الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ أَنَسٍ وَأَبِي سَعِيدٍ ^(٤).

(١) قوله: «على بابها وقيل» ساقط من (ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٠٨).

(٣) «عين المعاني» (٣: ٥٠٤).

(٤) «سنن أبي داود» (٤٧٦٥) وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٢٦١٥) وأبو يعلى في «المسند» (٣٩٠٨) وصححه الضياء المقدسي في «المختارة» (١٨٩٣).

﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ مِنَ النِّفَاقِ وَبِمَا يُجْرِي بَعْضُهُمْ مَعَ بَعْضٍ مِنَ ذَمِّ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَجْهِيلِهِمْ، وَتَخَطُّهُ رَأْيِهِمْ، وَالشَّمَاتَةِ بِهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّكُمْ تَعْلَمُونَ بَعْضَ ذَلِكَ عِلْمًا مُجْمَلًا بِأَمَارَاتٍ وَأَنَا أَعْلَمُ كُلَّهُ عِلْمَ إِحَاطَةٍ بِتَفَاصِيلِهِ وَكَيْفِيَّاتِهِ.

﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾ فِي إِعْرَابِهِ أَوْجُهُ: أَنْ يَكُونَ نَصَبًا عَلَى الذَّمِّ، أَوْ عَلَى الرَّدِّ عَلَى ﴿الَّذِينَ نَافَقُوا﴾، أَوْ رَفْعًا عَلَى: هُمْ ﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾، أَوْ عَلَى الْإِبْدَالِ مِنْ وَاوٍ ﴿يَكْتُمُونَ﴾، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَجْرُورًا بِدَلَالَةٍ مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾.....

والتَّرْقُوتُ: العَظْمُ الَّذِي بَيْنَ نَقْرَةِ النَّحْرِ وَالْعَاتِقِ، وَذَلِكَ أَنَّ الهمزة والهَاءَ مَخْرَجُهُمَا مِنْ أَقْصَى الحَلْقِ قَرِيبٌ مِنَ التَّرْقُوتِ. وَالرَّمِيَّةُ: الصَّيْدُ الْمَرْمِيُّ، يُقَالُ: بَنَسَ الرَّمِيَّةَ الْأَرْنَؤُ، أَي: بَنَسَ الشَّيْءَ مِمَّا يَرْمِي الْأَرْنَؤُ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ بِالهَاءِ لِأَنَّهَا صَارَتْ فِي عِدَادِ الْأَسْمَاءِ.

قَوْلُهُ: (وَأَنَا أَعْلَمُ كُلَّهُ عِلْمَ إِحَاطَةٍ بِتَفَاصِيلِهِ وَكَيْفِيَّاتِهِ). هَذَا مُعْتَقَدُ الْمُحَقِّقِينَ الْمُحَقِّقِينَ دُونَ مَذْهَبِ الْمُبْطِلِينَ الْمُذَمِّينَ، فَإِنَّهُمْ يَنْسُبُونَ العِلْمَ المُجْمَلُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى وَالْمَفْصَلُ إِلَى المَخْلُوقِينَ. قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى الرَّدِّ) أَي: البَدَلِيَّةِ، وَإِنَّمَا قَالَ: «عَلَى الرَّدِّ»؛ لِأَنَّهُ أَتَّبَعَ إِعْرَابَهُ إِعْرَابَ ذَلِكَ، وَهُوَ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ ﴿وَلِيَعْلَمَ﴾.

قَوْلُهُ: (هُمُ الَّذِينَ نَافَقُوا)، وَفِي نُسْخَةٍ: «هُمُ ﴿الَّذِينَ قَالُوا﴾»، وَالتَّنْزِيلُ مُطَابِقٌ لِهَذَا، وَهُوَ الْأَصَحُّ.

قَوْلُهُ: (مِنْ وَاوٍ ﴿يَكْتُمُونَ﴾) الْمَعْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ: بِمَا يَكْتُمُ الَّذِينَ قَالُوا. قَوْلُهُ: (بَدَلًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي ﴿بِأَفْوَاهِهِمْ﴾) أَي: يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِ الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ، قَالَ الشَّاعِرُ:

دَعَوْتُ كَلِيْبًا دَعْوَةً فَكَاتَمَهَا
دَعَوْتُ بِهِ ابْنَ الطَّوْدِ أَوْ هُوَ أَسْرَعُ^(١)

= أَمَا حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٥١) وَمُسْلِمٌ (١٠٦٤) وَغَيْرُهُمَا، وَانظُرْ تَمَامَ تَخْرِيجِهِ فِي «مُسْنَدِ أَحْمَدَ» (١١٠٠٨).

(١) ذَكَرَهُ الزُّخَمَشَرِيُّ فِي «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ» (طُود) مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ لِأَحَدٍ.

أو ﴿قُلُوبِهِمْ﴾ كقولهِ:

على جُودِهِ لَصْنٌ بِالماءِ حَاتِمٍ

﴿لِإِخْوَانِهِمْ﴾: لأجلِ إِخْوَانِهِمْ مِنْ جِنْسِ المِنَافِقِينَ المَقْتُولِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، أو إِخْوَانِهِمْ فِي النِّسَبِ وَفِي سُكْنَى الدَّارِ. ﴿وَقَعَدُوا﴾ أَي: قَالُوا وَقَدَّ قَعَدُوا عَنِ القِتَالِ: لَوْ أَطَاعَنَا إِخْوَانُنَا فِيمَا أَمَرْنَاهُمْ بِهِ مِنَ القَعُودِ وَوَأَفْقُونَا فِيهِ لَسَمَا قُتِلُوا كَمَا لَمْ نُقْتَلِ، ﴿قُلْ فَأَدْرَأُ عَنِ أَنْفُسِكُمْ أَلَمَوْتِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ معناه: قُلْ: إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ فِي أَنْتُمْ وَجَدْتُمْ إِلَى دَفْعِ القِتْلِ سَبِيلًا - وَهُوَ القَعُودُ عَنِ القِتَالِ - فَجِدُوا إِلَى دَفْعِ المَوْتِ سَبِيلًا. يعنِي: أَنَّ ذَلِكِ الدَّفْعَ غَيْرُ مَغْنٍ عِنْدَكُمْ؛

قوله: (أو ﴿قُلُوبِهِمْ﴾)، المعنى: ما ليس في قلوب الذين قالوا، فهو أيضاً تجريدٌ على نحو قوله تعالى: ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْآخِلَةِ﴾ [فصلت: ٢٨].

قوله: (على جُودِهِ)، أوله:

على حاله لو أن في القوم حاتماً^(١)

على جُودِهِ: حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ الاستِقْرَارِ، أَي: لَوْ أَنَّ حَاتِمًا مَسْتَقِرًّا فِي القَوْمِ، أَي: كَانَتْ عَلَى جُودِهِ، «حَاتِمٌ» بِالْحِزِّ؛ لِأَنَّ القَوَائِمَ كُلَّهَا مَجْرُورَةٌ، وَهُوَ: بَدَلٌ مِنَ الهَاءِ، مِنْ جُودِهِ: بَدَلُ المُنْظَرِ مِنَ المَضْمَرِ نَحْوًا: مَرَرْتُ بِهِ أَبِي زَيْدٍ. قَبْلَهُ:

فجاء بجلمود له مثل رأسه ليشرب ماء القوم بين الصرائم

الصرائم: جمع الصرمة، وهي القطيعة^(٢) من الإبل.

قوله: (فجدوا) بالتخفيف: أمرٌ مِنْ وَجَدَ، الجوهري: وَجَدَ مَطْلُوبَهُ يَجِدُهُ وَجُودًا.

(١) للفرزدقي في «ديوانه»، ص ٨٤٢.

(٢) في (ط): «القطيع».

لأنكم إن دفعتم القتل الذي هو أحد أسباب الموت، لم تقدروا على دفع سائر أسبابه المبتوثة، ولا بُدَّ لكم من أن يتعلَّق بكم بعضها. رُوي: أنه مات يومَ قالوا هذه المقالة سبعون مُناقفاً. فإن قلت: فقد كانوا صادقين في أنهم دَفَعُوا القتلَ عن أنفسهم بالقعود، فما معنى قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾؟ قلتُ: معناه: أن النجاةَ مِنَ القتلِ يجوزُ أن يكونَ سببها القعودُ عن القتال، وأن يكونَ غيرَه؛ لأنَّ أسبابَ النجاةِ كثيرة، وقد يكونُ قتالُ الرَّجُلِ سببَ نجاتِهِ ولو لم يُقاتِلْ لقتل، فما يُدريكُم أن سببَ نجاتِكُم القعود، وأنكم صادقون في مقاتلتكم وما أنكرتُم أن يكونَ السببُ غيرَه؟ ووجهُ آخر: إن كنتم صادقين في قولكم: لو أطاعونا. وقعدوا ما قتلوا، يعني: أنهم لو أطاعوكم وقعدوا لقتلوا قاعدين كما قتلوا مقاتلين. وقوله: ﴿فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾: استهزاءً بهم، أي: إن كنتم رجالاً دفاعيين لأسبابِ الموت فادروا جميعَ أسبابه حتى لا تموتوا.

قوله: (وما أنكرتُم أن يكونَ السببُ غيرَه)، قيل: «ما» في «ما أنكرتُم»: مَصْدَرِيَّةٌ، وهو معطوفٌ على مقاتلتكم، ويجوزُ أن تكونَ استفهاميَّةً إنكاريَّةً كقوله: «فما يُدريكُم؟» أي: لم تُخصِّصوا السببَ بما تُدكرونَ وتُنكرونَ غيرَه.

قوله: (ووجهُ آخر): عطفٌ على قوله: «معناه: إن كنتم صادقين في أنكم وجدتم إلى دفعِ القتلِ سبيلاً، وهو القعودُ عن القتال»، وهو منبنيٌّ على مفهوم قولهم: على ما قدره: «لو أطاعونا وقعدوا ما قتلوا»، وهذا على لفظه، والسؤال، وهو قوله: «فقد كانوا صادقين»، واردٌ على الأول، وحاصله: أن كونهم دافعين القتل عن أنفسهم حاصل، والحاصل لا يُعلَّقُ به شيءٌ، وتلخيصُ الجواب: أن التعليقَ واردٌ على خلافِ مقتضى الظاهر، لأنَّ الكلامَ منبنيٌّ على إنكارِ حصرهم سببَ النجاةِ في القعود^(١) وجزمهم فيه، بدليل قوله: «وما أنكرتُم أن يكونَ السببُ غيرَه»، وفيه تسليمٌ أن قعودهم كان سبباً للنجاة، يدلُّ عليه قوله فيما سبق: «إن دفعتم القتل، الذي هو أحد أسباب الموت، لم تقدروا على دفعِ سائرِ أسبابه المبتوثة»،

(١) قوله: «في القعود» سقط من (ي).

وفيه شائبة من الاعتزال ومنع القدر، والذي يقتضيه النظم أن قولهم: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾، متصل بقوله: ﴿وَقِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا قَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وقولهم: ﴿لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾، وذلك أنهم حين جبنوا وقعدوا ما اكتفوا بذلك، بل ثبطوا المؤمنين بأن قالوا: إن ما أنتم متوجهون فيه ليس بقتال بل إلقاء للنفس إلى التهلكة، وإننا لو ﴿نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ﴾، وحين سمعوا بالمقتولين يوم أُحُد قالوا: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا﴾ في أن ذلك كان إلقاء للنفس إلى التهلكة، ﴿مَا قُتِلُوا﴾، فقيل لهم: ﴿فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أن القتال إلقاء للنفس إلى التهلكة، وأن القعود سبب النجاة، يعني أن الموت والقتل سيان في أنكم لا تقدرون على دفع كل واحد منهما، وأن القعود لم يكن دفعا للقتل كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾.

قال الإمام: هذا الذي ذكره الله تعالى لا يتمشى إلا بالاعتراف بالقضاء والقدر، فإن القتل والموت سيان حينئذ، وأما إذا قلنا: إن فعل العبد ليس بتقدير الله وقضائه، كان الفرق بين القتل والموت ظاهراً، وهذا يفضي إلى فساد الدليل، فثبت أن هذه الآية دالة على أن الكل بقضاء الله وقدره^(١).

وتقريره: أن قوله: ﴿فَادْرَأُوا عَنْ أَنْفُسِكُمُ الْمَوْتَ﴾ رد لقولهم: ﴿لَوْ أَطَاعُونَا مَا قُتِلُوا﴾، فلو لم يجعل القتل كالموت لم يصح الرد، أي: لا فرق بين القتل والموت في أنكم غير قادرين على دفعه لكونها من قضاء الله وقدره.

الراغب: القتل: إزالة الروح عن الجسد كالموت، لكن إذا اعتبر بفعل المتولي لذلك يُقال: قتل، وإذا اعتبر بقوة الحياة يُقال: موت، قال تعالى: ﴿أَفَأَيْنَ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ﴾^(٢).

(١) «مفاتيح الغيب» (٩: ٨٨).

(٢) «مفردات القرآن»، ص ٦٥٥.

[﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴾ * فَرَحِمَنَ
 بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
 وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ * يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةِ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾]
 [١٦٩-١٧١]

﴿ وَلَا تَحْسَبَنَّ ﴾: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ أو لكلِّ أحد. وقرئ بالياء على: ولا
 يحسبن رسول الله ﷺ، أو: ولا يحسبن حاسب. ويجوز أن يكون ﴿الَّذِينَ قُتِلُوا﴾ فاعلاً،
 والتقدير: ولا يحسبنهم الذين قتلوا أمواتاً، أي: ولا يحسبن الذين قتلوا أنفسهم أمواتاً.
 فإن قلت: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلت: هو في الأصل مبتدأً فحذف كما
 حذف المبتدأ في قوله: ﴿أَحْيَاءٌ﴾، والمعنى: هم أحياء؛ لدلالة الكلام عليهما. وقرئ:
 ﴿تَحْسَبَنَّ﴾ بفتح السين،

قوله: (وَقُرِئَ بِالْيَاءِ عَلَى: وَلَا يَحْسَبَنَّ): هشامُ وابنُ عامر.

قوله: (كَمَا حُذِفَ الْمَبْتَدَأُ) وحذف أحد المفعولين في باب الحسبان مذهب الأخص،
 خلافاً لسيبويه^(١).

قال صاحب «التحفة»: وأجاز الكوفيون الاقتصار على الأول إذا سُدَّ شيءٌ مسدَّ الثاني،
 كما في باب المبتدأ، نحو: أقاتم أخواك؟
 وقال المالكي: إذا دَلَّ الدليل على أحدهما جاز حذفه.

وقال المصنف في قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُعْجِزِينَ ﴾ في الأرض ﴿ [النور: ٥٧] ﴾
 «والأصل: لا تحسبنهم الذين كفروا معجزين، ثم حذف الضمير الذي هو المفعول الأول
 وكان الذي سوغ ذلك أن الفاعل والمفعولين لما كان لشيء واحد اقتنع بذكر الاثنين عن
 ذكر الثالث»^(٢).

(١) انظر: «الكتاب» لسبويه (١: ٣٩-٤٠).

(٢) انظر: (١١: ١٣٩).

و﴿قُتِلُوا﴾ بالتشديد، و(أحياء) بالنصب على معنى بل احسبهم أحياء. ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ مقربون عنده ذُوو زُلْفَى، كقوله: ﴿فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [فصلت: ٣٨]. ﴿يُرْزَقُونَ﴾ مثل ما يُرْزَقُ سائر الأحياء، يأكلون ويشربون. وهو تأكيد لكونهم أحياء، ووصف لحالهم التي هم عليها من التعم برزق الله. ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾: وهو التوفيق في الشهادة، وما ساق إليهم من الكرامة والتفضيل على غيرهم من كونهم أحياء مقربين معجلاً لهم رزق الجنة ونعيمها. وعن النبي ﷺ: «لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأَحَدٍ جَعَلَ اللَّهُ أَرْوَاحَهُمْ فِي أَجْوَابِ طَيْرٍ خُضِرَ تَدْوَرُ فِي أَنْهَارِ الْجَنَّةِ، وَتَأْكُلُ مِنْ ثَمَرِهَا، وَتَأْوِي إِلَى قَنَادِيلٍ مِنْ ذَهَبٍ مُعَلَّقَةٍ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ».....

قوله: (و﴿قُتِلُوا﴾ بالتشديد): ابنُ عامر^(١).

قوله: (ذُوو زُلْفَى) قيل: الحليل يكتب الألف عند ضمير الجماعة فرقاً بينه وبين سائر الواوات، وغيره لا يثبتها جزياً على القياس، فإن الحظ مع اللفظ وليس في اللفظ ألف. قوله: (كقوله: ﴿فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾) يعني: قوله: ﴿عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ كناية عن الزلفى والمكانة، نحو قوله تعالى: ﴿فَإِنْ أَسْتَكْبَرُوا فَالَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ يُسَبِّحُونَ لَهُ﴾ [فصلت: ٣٨] أي: فإن لم يمتثلوا ما أمروا به فدعهم، فإن الله عز وجل لا يعدم عبداً بالإخلاص، وله العباد المقربون الذين ينزهونه بالليل والنهار.

قوله: (وعن النبي ﷺ: «لَمَّا أُصِيبَ إِخْوَانُكُمْ بِأَحَدٍ»): الحديث من رواية أحمد بن حنبل وأبي داود، عن ابن عباس، مذكور في مسندهما^(٢) مع تغيير يسير، ومن رواية مسلم، عن مسروق، في «صحيحه»^(٣)، قال الإمام التوريشي: أراد بقوله: «أرواحهم في أجواف طير خضر» أن الروح الإنسانية المتميزة المخصوصة بالإدراكات، بعد مفارقتها البدن يهباً لها طير أخضر، فتنتقل إلى جوفه ليعلف ذلك الطير من ثمر الجنة، فتجد الروح بواسطته لذة

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ٩١.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٨٧) وأبو داود (٢٥٢٠).

(٣) «صحيح مسلم» (٣٤٩٨).

﴿وَيَسْتَبْشِرُونَ بِ﴾ إخوانهم المجاهدين ﴿الَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ أي: لم يقتلوا فيلحقوا بهم، ﴿مِنْ خَلْفِهِمْ﴾: يريد الذين من خلفهم قد بقوا بعدهم وهم قد تقدموهم. وقيل: ﴿لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ لم يدرِكوا فضلهم ومنزلتهم. ﴿الْأَخَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ بدل من ﴿الَّذِينَ﴾، والمعنى: ويستبشرون بما تبين لهم من حال من تركوا خلفهم من المؤمنين؛

الجنة وروح البهجة والشور، ولعل الروح تحصل لها تلك الهيئة إذا تشكلت وتمثلت بأمر الله طيراً أخضر كتمثل الملك بشراً، وعلى آية حال كانت، فالتسليم واجب علينا لورود البيان الواضح على ما أخبر عنه الكتاب والسنة وروداً صريحاً، ولا سبيل إلى خلافه.

وقلت: والله أعلم: في الآية تشبيه؛ لأن باب علمت وحسبت من دواخل المبتدأ والخبر، فالواجب حمل المفعول الثاني على الأول، ولا يصح ذلك في الآية إلا بالتشبيه نحو: حسبت زيدا أسداً، على أن بعض الأصحاب عد هذا الباب من أداة التشبيه، كأنه قيل: لا تحسبهم كالأموات بل احسبهم كالأحياء، ثم بين ما به شُبِّهوا بهم بقوله: ﴿رَزَقُونَ * فَرِحِينَ﴾ فيكون حديث الطير بياناً لكيفية حياتهم وإيصال الرزق إليهم، وإلى التشبيه أشار المصنف بقوله: «مثل ما يرزق سائر الأحياء»، ومما يشد من عضد أن حكمهم خلاف حكم سائر الأموات ما روينا عن أبي داود والترمذي، عن فضالة بن عبيد، أن رسول الله ﷺ قال: «كُلُّ مَيِّتٍ يُحْتَمُّ عَلَى عَمَلِهِ إِلَّا الْمُرَابِطُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ يَنْمَى لَهُ عَمَلُهُ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ»^(١).

قوله: ﴿الْأَخَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ بدل من ﴿الَّذِينَ﴾، أي: بدل الاشتغال، لأن الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ عائد إلى ﴿الَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾، وقد ضم إليه السلامة من الخوف والحزن.

قوله: (ويستبشرون بما تبين لهم من حال من تركوا خلفهم) أي: يُبشرون بالبيارة بإخوانهم المؤمنين الذين لم يقتلوا وهو أنهم إذا ماتوا أو قتلوا كانوا أحياء حياة لا يكدرها خوف وقوع محذور وحزن قوات محبوب، فعلى هذا ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ بمعنى: يُبشرون، الجوهري: ويشرت بكذا، بالكسر أبشُر، أي: استبشرت به.

(١) أخرجه أبو داود (٢٥٠٠) والترمذي (١٦٢١) وقال: حديث حسن صحيح.

وهو أنهم يُبْعَثُونَ آمِنِينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَشَّرَهُمُ اللَّهُ بِذَلِكَ؛ فَهَمُ مُسْتَبَشِّرُونَ بِهِ. وَفِي ذِكْرِ حَالِ الشُّهَدَاءِ وَاسْتِشْهَارِهِمْ بِمَنْ خَلَفَهُمْ بَعَثَ لِلْبَاقِينَ بَعْدَهُمْ عَلَىٰ إِزْدِيَادِ الطَّاعَةِ، وَالْجِدِّ فِي الْجِهَادِ، وَالرَّغْبَةِ فِي تَيْلِ مَنَازِلِ الشُّهَدَاءِ وَإِصَابَةِ فَضْلِهِمْ، وَإِحْمَادًا لِحَالِ مَنْ يَرَىٰ نَفْسَهُ فِي خَيْرٍ فَيَتَمَنَّىٰ مِثْلَهُ لِإِخْوَانِهِ فِي اللَّهِ، وَبُشْرَىٰ لِلْمُؤْمِنِينَ بِالْفَوْزِ فِي الْمَآبِ. وَكُرِّرَ ﴿يَسْتَبَشِّرُونَ﴾ لِيُعْلَقَ بِهِ مَا هُوَ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ مِنْ ذِكْرِ النِّعْمَةِ وَالْفَضْلِ، وَأَنَّ ذَلِكَ أَجْرٌ لَهُمْ عَلَىٰ إِيمَانِهِمْ يَجِبُ فِي عَدْلِ اللَّهِ وَحِكْمَتِهِ أَنْ يُحْصَلَ لَهُمْ وَلَا يُضَيِّعَ. وَقُرِئَ: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ﴾ بِالْفَتْحِ عَطْفًا عَلَى النَّعْمَةِ وَالْفَضْلِ، وَبِالْكَسْرِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، وَعَلَىٰ أَنَّ الْجُمْلَةَ اعْتِرَاضٌ، وَهِيَ قِرَاءَةُ الْكَسَائِي، وَتَعْضُدُهَا قِرَاءَةُ عَبْدِ اللَّهِ: (وَاللَّهُ لَا يُضَيِّعُ).

الرَّاعِبُ: بَشَّرْتُ الرَّجُلَ وَأَبَشَّرْتُهُ وَبَشَّرْتُهُ: أَخْبَرْتَهُ بِسَائِرِ بَشْرَةٍ وَجِهَةٍ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّفْسَ إِذَا سَرَّتْ انْتَشَرَ الدَّمُ انْتِشَارَ الْمَاءِ فِي الشَّجَرِ، وَيُنَىٰ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ فُرُوقٌ، فَإِنَّ بَشْرَتَهُ عَامٌّ، وَأَبَشَّرْتُهُ نَحْوَ أَحْمَدْتُهُ وَبَشَّرْتُهُ عَلَى التَّكْثِيرِ، وَاسْتَبَشَّرَ: إِذَا وَجَدَ مَا يُبَشِّرُهُ مِنَ الْفَرَحِ (١). قَالَ الْقَاضِي: الْآيَةُ تَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الْإِنْسَانَ غَيْرَ الْهَيْكَلِ الْمَحْسُوسِ (٢).

قَوْلُهُ: (بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾) يَعْنِي: كَرَّرَ ﴿يَسْتَبَشِّرُونَ﴾ لِيُعْلَقَ بِهِ قَوْلُهُ: ﴿وَيَنْعَمَ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضَيِّعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وَهُوَ بَيَانٌ وَتَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: ﴿أَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾؛ لِأَنَّ الْخَوْفَ: غَمٌّ يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِمَّا يَتَوَقَّعُهُ مِنَ السُّوءِ، وَالْحُزْنَ: غَمٌّ يَلْحَقُهُ مِنْ قَوَاتٍ نَافِعَةٍ أَوْ حَصُولِ ضَارٍّ مِمَّا فَاتَ مِنْهُ (٣)، فَمَنْ كَانَ مُتَقَلِّبًا فِي نِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ فَلَا يَحْزَنُ أَبَدًا، وَمَنْ جُعِلَتْ أَعْمَالُهُ مَشْكُورَةً غَيْرَ مُضَيَّعَةً فَلَا يَحْجَأُ الْعَاقِبَةَ.

قَوْلُهُ: (عَلَىٰ أَنَّ الْجُمْلَةَ اعْتِرَاضٌ) أَي: تَدْبِيلٌ لِلآيَاتِ السَّابِقَةِ مِنْ لَدُنْ قَوْلِهِ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾

(١) «مفردات القرآن»، ص ١٢٥.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٤).

(٣) قوله: «مما فات منه» ساقط من (ط).

[الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ
وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ * الَّذِينَ قَالُوا لَهُمْ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَعَلُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فزَادَهُمْ إِيمَانًا
وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ * فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَى اللَّهِ وَفَضَّلَ لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ
وَاتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ ﴿١٧٢-١٧٤﴾]

﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾: مبتدأ خبره ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾، أو صفة لـ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾، أو
نصب على المدح. روي أن أبا سفيان وأصحابه لما انصرفوا من أحد فبلغوا الروحاء
نديموا وهموا بالرجوع، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ، فأراد أن يرهبهم ويريمهم من نفسه
وأصحابه قوة، فندب أصحابه للخروج في طلب أبي سفيان،

الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، وفي ذكر المؤمنين إشعاراً بأن من وُسمَ بِسِمَةِ الْمُؤْمِنِينَ كائناً من كان،
شهاداً مقرباً أو من أصحاب اليمين، فإنه تعالى لا يضيع أجره ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ
ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧].

قال القاضي: هو دال على أن ذلك أجر لهم على إيمانهم، وذلك مُشعرٌ بأن من لا إيمان
له أعماله محبطة وأجوره مضيعة^(١).

قوله: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا﴾: مبتدأ، وخبره^(٢): ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ أي: الذين استجابوا
مع ما في حيز الصلة: مبتدأ، وقوله: ﴿أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾: مبتدأ ثانٍ، و﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾: خبره،
والجملة: خبر المبتدأ الأول.

قوله: (أو صفة لـ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾، أو نصب على المدح)، فعلى هذا يجب أن تكون «أن»
المتوحه مع ما بعدها معطوفة على النعمة والفضل، ويكون ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا﴾ الآية، مستأنفة،
أي: ما هم حيثئذ؟ فقيل: «لهم أجر عظيم».

قوله: (وِيرِيمهم من نفسه وأصحابه قوة) أي: تجلداً.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «خبره» دون واو.

وقال: «لا يخرجَنَّ معنا أحدٌ إلَّا مَنْ حَضَرَ يَوْمَنَا بِالْأَمْسِ»، فَخَرَجَ ﷺ مع جماعةٍ حتَّى بَلَغُوا حَمْرَاءَ الْأَسَدِ، وهي مِنَ الْمَدِينَةِ عَلَى ثَمَانِيَةِ أَمْيَالٍ، وكان بأصحابِهِ الْقَرْحُ، فَتَحَامَلُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ حتَّى لَا يَفُوتَهُمُ الْأَجْرُ، وألقى اللهُ الرُّعْبَ فِي قُلُوبِ الْمُشْرِكِينَ؛ فَذَهَبُوا؛ فَنَزَلَتْ. و«مِنْ» فِي ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ﴾ لِلتَّبِيِّينَ، مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً﴾ [الفتح: ٢٩]؛ لِأَنَّ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ قَدْ أَحْسَنُوا كُلَّهُمْ وَاتَّقَوْا، لَا بَعْضُهُمْ.....

قوله: (مَنْ حَضَرَ يَوْمَنَا) أَي: وَقَعْنَا، الْأَسَاسُ: ذَكَرَ فِي أَيَّامِ الْعَرَبِ بِكَذَا، أَي: فِي وَقَائِعِهَا، ﴿وَذَكَرَهُمْ بِأَيْسَمِ اللَّهِ﴾ [إبراهيم: ٥]: بِدَمَادِمِهِ عَلَى الْكُفْرَةِ.

قوله: (حَمْرَاءُ الْأَسَدِ)^(١) لَيْسَتْ هِيَ بَدْرًا الصُّغْرَى كَمَا فِي الْحَوَاشِي، قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِ «الْوَفَا»: لَمَّا انصَرَفُوا مِنْ أَحُدِ بَاتِ النَّاسِ يُدَاوِنَ جِرَاحَاتِهِمْ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الصُّبْحَ أَمَرَ بِإِلَاقَةِ بِلَالٍ فَنَادَى: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْمُرُكُمْ بِطَلْبِ عَدُوِّكُمْ وَلَا تَخْرُجْ مَعَنَا إِلَّا مَنْ شَهِدَ الْقِتَالَ بِالْأَمْسِ، وَخَرَجَ فَعَسَكَرَ بِحَمْرَاءِ الْأَسَدِ وَذَهَبَ الْعَدُوُّ فَرَجَعَ إِلَى الْمَدِينَةِ^(٢)، وَسَيَجِيءُ بَعْدَ هَذَا قِصَّةُ بَدْرِ الصُّغْرَى عِنْدَ قَوْلِهِ: «حَتَّى وَأَفْوًا بَدْرًا».

قوله: (فَتَحَامَلُوا)، الْأَسَاسُ: تَحَامَلْتُ الشَّيْءَ: حَمَلْتَهُ عَلَى مَشَقَّةٍ.

قوله: (و«مِنْ» فِي ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ﴾ لِلتَّبِيِّينَ)، فَالْكَلَامُ فِيهِ تَجْرِيدٌ، جُرِّدَ مِنَ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ: الْمُحْسِنُ وَالْمُتَّقِي، قَالَ الْقَاضِي: الْمَقْصُودُ مِنْ ذِكْرِ الْوَصْفَيْنِ الْمَدْحُ لَا التَّقْيِيدُ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَجِيبِينَ كُلَّهُمْ مُحْسِنُونَ مُتَّقُونَ^(٣).

(١) موضع على ثمانية أميال من المدينة. انظر: «معجم ما استعجم» للبكري (٢: ٤٦٨).

(٢) «الوفا بأحوال المصطفى» (٢: ٤٠٤) وعزاه الزيلعي إلى «دلائل النبوة» للبيهقي. انظر: «تخریج أحاديث الكشاف» (١: ٢٤٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١١٦).

وعن عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ: قَالَتْ لِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (إِنَّ أَبَوَيْكَ لَمِنَ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ. تَعْنِي: أبا بكرٍ والزُّبَيْرِ. ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾: رُوِيَ أَنَّ أَبَا سَفِيَانَ نَادَى عِنْدَ أَنْصَرِفِهِ مِنْ أَحُدٍ: يَا مُحَمَّدُ، مَوْعِدُنَا مَوْسِمُ بَدْرِ لِقَابِلِ إِنْ شِئْتَ. فَقَالَ ﷺ: «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»، فَلَمَّا كَانَ الْقَابِلُ خَرَجَ أَبُو سَفِيَانَ فِي أَهْلِ مَكَّةَ حَتَّى نَزَلَ مَرَّ الظُّهْرَانَ، فَأَلْقَى اللَّهُ الرُّعْبَ فِي قَلْبِهِ، فَبَدَأَ لَهُ أَنْ يَرْجِعَ فَلَقِيَ نُعَيْمَ بْنَ مَسْعُودِ الْأَشْجَعِيِّ وَقَدْ قَدِمَ مُعْتَمِرًا، فَقَالَ: يَا نُعَيْمُ، إِنِّي وَاوَدْتُ مُحَمَّدًا أَنْ تَلْتَقِيَ بِمَوْسِمِ بَدْرِ، وَإِنَّ هَذَا عَامٌ جَذْبٌ، وَلَا يُضْلِحُنَا إِلَّا عَامٌ تَرَعَى فِيهِ الشَّجَرُ وَنَشْرَبُ فِيهِ اللَّبَنَ، وَقَدْ بَدَأَ لِي، وَلَكِنْ إِنْ خَرَجَ مُحَمَّدٌ وَلَمْ أَخْرُجْ زَادَهُ ذَلِكَ جُرْأَةً، فَالْحَقُّ بِالْمَدِينَةِ فَنَبْطِطَهُمْ وَلَكَ عِنْدِي عَشْرٌ مِنَ الْإِبِلِ، فَخَرَجَ نُعَيْمٌ فَوَجَدَ الْمُسْلِمِينَ يَتَجَهَّزُونَ، فَقَالَ لَهُمْ: مَا هَذَا بِالرَّأْيِ، أَتَوَكَّمُ فِي دِيَارِكُمْ وَقَرَارِكُمْ فَلَمْ يُفَلِّتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا شَرِيدًا، فَتَرِيدُونَ أَنْ تَخْرُجُوا وَقَدْ جَمَعُوا لَكُمْ عِنْدَ الْمَوْسِمِ؟! فَوَاللَّهِ لَا يُفَلِّتُ مِنْكُمْ أَحَدٌ. وَقِيلَ: مَرَّ بِأَبِي سَفِيَانَ رَكْبٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ يَرِيدُونَ الْمَدِينَةَ لِلْمَيْرَةِ، فَجَعَلَ لَهُمْ حِمْلَ بَعِيرٍ مِنْ زَبِيبٍ إِنْ ثَبَطُوهُمْ، فَكَّرَ الْمُسْلِمُونَ الْخُرُوجَ، فَقَالَ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَخْرُجَنَّ وَلَوْ لَمْ يَخْرُجْ مَعِيَ أَحَدٌ»، فَخَرَجَ فِي سَبْعِينَ رَاكِبًا وَهُمْ يَقُولُونَ: حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ - وَقِيلَ: هِيَ الْكَلِمَةُ الَّتِي قَالَهَا إِبْرَاهِيمُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ حِينَ أُلْقِيَ فِي النَّارِ -

قوله: (إِنَّ أَبَوَيْكَ لَمِنَ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ...، تَعْنِي: أبا بكرٍ والزُّبَيْرِ)؛ لِأَنَّ أُمَّهُ أَسْمَاءُ بِنْتُ أَبِي بَكْرٍ، وَرَوَيْنَا عَنِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَدْرِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ﴾ الآية، قَالَتْ لِعُرْوَةَ: كَانَ أَبُوَاكَ مِنْهُمْ؛ الزُّبَيْرِ وَأَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، لَمَّا أَصَابَ نَبِيَّ اللَّهِ مَا أَصَابَ يَوْمَ أَحُدٍ فَانصَرَفَ عَنْهُ الْمُشْرِكُونَ، خَافَ أَنْ يَرْجِعُوا، فَقَالَ: «مَنْ يَذْهَبُ فِي آثَرِهِمْ؟»، فَانْتَدَبَ مِنْهُمْ سَبْعُونَ رَجُلًا، فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ وَالزُّبَيْرُ (١).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠٧٧) وَمُسْلِمٌ (٢٤١٨).

حتى وافوا بَدْرًا فأقاموا بها ثلثي ليلٍ، وكان معهم تجاراتٌ فباعوها وأصابوا خيرًا، ثم انصرفوا إلى المدينة سالمين غانمين، ورجع أبو سفيان إلى مكة، فسَمَّى أهل مكة جيشه جيش السَّويق، قالوا: إنما خرجتم لتشرَّبوا السَّويق. فالناسُ الأولون: المثبِّطون، والآخرون: أبو سفيان وأصحابه. فإن قلت: كيف قيل: ﴿النَّاسُ﴾ إن كان نُعَيْمٌ هو المثبِّط وحده؟ قلت: قيل ذلك؛ لأنه من جنسِ الناس، كما يُقال: فلانٌ يركبُ الخيلَ ويلبسُ البرودَ، وما له إلا فرسٌ واحدٌ وبردٌ فردٌ؛ أو لأنه حينَ قال ذلك لم يَخُلْ من ناسٍ من أهل المدينة يُضامُونَه ويصلُّونَ جناحَ كلامه ويثبِّطونَ مثلَ تثبيطه. فإن قلت: إلامَ يرجعُ المستكنُّ في ﴿فَزَادَهُمْ﴾؟ قلت: إلى المَقولِ الذي هو ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ﴾، كأنه قيل: قالوا لهم هذا الكلامَ فزادهم إيمانًا؛

قوله: (جيش السَّويق)، قال ابنُ الجوزي: إنَّ أبا سفيانَ قال: حرامٌ أن تَدَهَنَ حتَّى تنأزَّ من محمَّدٍ وأصحابه، فوصلَ إلى نحوِ المدينة فقتلَ رجلينِ وأحرقَ، ورأى أن يمينه قد حلَّتْ فهِرَبَ، فبلغَ ذلك رسولَ الله ﷺ فخرَجَ في أثرهم، فجعلَ أبو سفيانَ وأصحابه يتخفَّفونَ يلقونَ جُزْبَ السَّويق، فيأخذها المسلمون، ولم يلحقوه، فرجعَ النبي ﷺ وسُمِّيتِ الغزوةُ غزوةَ السَّويق^(١).

قوله: (الأولون: المثبِّطون، والآخرون: أبو سفيان) يعني: في قوله تعالى: ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ يروى الآخرون، بكسر الخاءِ وفتحها، وكلاهما جائزان، الجوهري: الآخرُ بعدَ الأول، وهو صفةٌ، تقول: جاءَ آخرًا، أي: أخيرًا، وبالفتح: أخذُ الشيتين، وهو اسمٌ إلا أن فيه معنى الصِّفة.

قوله: (ويصلُّونَ جناحَ كلامه) استعارةٌ: شَبَّهَ ما يصلُّونَه من كلامِ بكلامه الذي يُريدُ ترويجَه عند المسلمينَ بِقَدْحٍ لا ريشَ له: فيوصلُ بالجناحِ ليكونَ سهماً مرسلًا، أو بطائرٍ يُريدُ الطيرانَ فيضمُّ إلى أجنحتِه ما يزيدُ به طيرانه.

(١) «الوفا بأحوالِ المصطفى» (٢: ٣٩٦).

أو إلى مصدر ﴿قَالُوا﴾، كقولك: مَنْ صَدَقَ كَانَ خَيْرًا لَهُ؛ أَوْ إِلَى ﴿النَّاسِ﴾ إِذَا أُرِيدَ بِهِ نُعِيمٌ وَخَدَهُ.

فإن قلت: كيف زادهم نُعِيمٌ أَوْ مَقُولُهُ إِيْمَانًا؟ قلت: لَمَّا لَمْ يَسْمَعُوا قَوْلَهُ وَأَخْلَصُوا عِنْدَهُ النِّيَّةَ وَالْعَزْمَ عَلَى الْجِهَادِ، وَأَظْهَرُوا حِمِيَّةَ الْإِسْلَامِ؛ كَانَ ذَلِكَ أَثْبَتَ لِيَقِينِهِمْ، وَأَقْوَى لِعِتْقَادِهِمْ، كَمَا يَزِيدُ الْإِيْقَانُ بِتَنَاضُرِ الْحُجَجِ؛ وَلَأنَّ خُرُوجَهُمْ عَلَى أَثَرِ تَثْبِيْطِهِ إِلَى وَجْهَةِ الْعَدُوِّ طَاعَةٌ عَظِيمَةٌ، وَالطَّاعَاتُ مِنْ جُمْلَةِ الْإِيْمَانِ؛ لِأَنَّ الْإِيْمَانَ عِتْقَادٌ وَإِقْرَارٌ وَعَمَلٌ. وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ قُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ الْإِيْمَانَ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ؟ قَالَ: «نَعَمْ يَزِيدُ حَتَّى يُدْخِلَ صَاحِبَهُ الْجَنَّةَ، وَيَنْقُصُ حَتَّى يُدْخِلَ صَاحِبَهُ النَّارَ». وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَأْخُذُ بِيَدِ الرَّجُلِ فَيَقُولُ: قُمْ بِنَا نَزِدْ إِيْمَانًا. وَعَنْهُ: لَوْ وُزِنَ إِيْمَانُ أَبِي بَكْرٍ بِبَيَانِ هَذِهِ الْأُمَّةِ لَرَجَحَ بِهِ. ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ﴾ مُحْسِبُنَا اللَّهُ، أَي: كَافِيْنَا. يُقَالُ: أَحْسَبَهُ الشَّيْءُ؛ إِذَا كَفَاهُ. وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّهُ بِمَعْنَى الْمُحْسِبِ: أَنَّكَ تَقُولُ: هَذَا رَجُلٌ حَسْبُكَ، فَتَصِفُ بِهِ الشَّكْرَةَ؛ لِأَنَّ إِضَافَتَهُ لِكُوزِهِ فِي مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ. ﴿وَيَوْمَ الْوَكِيلِ﴾: وَنَعْمَ الْمَوْكُؤُ لِيَلِيهِ هُوَ. ﴿فَأَنْقَلِبُوا﴾: فَرَجَعُوا مِنْ بَدْرٍ ﴿بِنِعْمَةِ رَبِّكَ﴾: وَهِيَ السَّلَامَةُ وَحَذْرُ الْعَدُوِّ مِنْهُمْ، ﴿وَفَضَّلِ﴾: وَهُوَ الرَّيْحُ فِي التِّجَارَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [البقرة: ١٩٨]، ﴿لَمْ يَمَسَّهُمْ سُوءٌ﴾: لَمْ يَلْقَوْا مَا يَسُوؤُهُمْ مِنْ كَيْدِ عَدُوٍّ، ﴿وَأَتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ﴾ بِجُرْأَتِهِمْ وَخُرُوجِهِمْ، ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾: قَدْ تَفَضَّلَ عَلَيْهِمْ بِالتَّوْفِيقِ فِيمَا فَعَلُوا.

وفي ذلك تحسيرٌ لمن تخلف عنهم، وإظهارٌ لخطأ رأيهم؛

قوله: (ولأنَّ خُرُوجَهُمْ عَلَى أَثَرِ تَثْبِيْطِهِ إِلَى وَجْهَةِ الْعَدُوِّ طَاعَةٌ)، هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ الْإِيْمَانَ ذُو شُعَبٍ، وَكُلُّ طَاعَةٍ تَزِيدُ فِيهِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ كَانَ الْإِيْمَانُ عِبَارَةً عَنِ التَّصَدِيقِ، وَالْمَرَادُ بِالزِّيَادَةِ: الطَّمَأْنِينَةُ فِي الْيَقِينِ وَأَنَّ تَظَاهَرَ الْأَدْلَةَ يَقْوَى الْيَقِينِ.

قوله: (وفي ذلك تحسيرٌ لمن تخلف عنهم)، يَعْنِي فِي عَطْفِ قَوْلِهِ: ﴿وَأَتَّبَعُوا رِضْوَانَ اللَّهِ﴾

حَيْثُ حَرَمُوا أَنْفُسَهُمْ مَا فَازَ بِهِ هَؤُلَاءِ. وَرُويَ أَنَّهُمْ قَالُوا: هَلْ يَكُونُ هَذَا غَزْوًا؟ فَأَعْطَاهُم اللَّهُ ثَوَابَ الْغَزْوِ وَرَضِيَ عَنْهُمْ.

[إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ، فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿١٧٥﴾]

﴿الشَّيْطَانُ﴾ ﴿خَبْرٌ﴾ ﴿ذَلِكُمْ﴾، بمعنى: إنما ذلكم المَبْطُ هو الشيطان.....

على قوله: ﴿فَأَنْقَلِبُوا إِنِّعْمَةً مِّنَ اللَّهِ﴾ على سبيل التكميل، وتذييل الآية بقوله: ﴿وَاللَّهُ ذُو فَضْلٍ عَظِيمٍ﴾ مع التصريح بالاسم الجامع، وإسناد ﴿ذُو فَضْلٍ﴾ إليه ووصفه بـ﴿عَظِيمٍ﴾، إيدان بأن المخلفين فَوَّتُوا على أنفسهم أمراً عظيماً لا يُكْتَنُّ كُنْهَهُ، وهم أحقَاءُ بأن يتحسروا عليه تحسراً ليس بعده.

قوله: ﴿الشَّيْطَانُ﴾: خبر ﴿ذَلِكُمْ﴾، ذكر في الآية وجوهاً:

أحدها: ﴿الشَّيْطَانُ﴾: خبر ﴿ذَلِكُمْ﴾، والظاهر أن المشار إليه ﴿النَّاسُ﴾ المذكور أولاً في قوله: ﴿الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾، وهو نُعَيْمُ بْنُ مَسْعُودٍ، لقوله: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الْمُبْطُ، والمراد بأوليائه: أبو سُفْيَانَ وأصحابه، فيكون قوله: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ على تقدير جواب سائل: لم قُصِرَتِ الشَّيْطَانَةُ فِيهِ؟ وأجيب: بأنه يُخَوِّفُ الْمُسْلِمِينَ أبا سُفْيَانَ وأصحابه خديعةً ومكرًا، وتخويفه قوله: ما هذا بالرأي، أتوكم في دياركم فلم يُفْلِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا شَرِيدٌ.

وثانيهما: أن يكون ﴿الشَّيْطَانُ﴾: صفة، و﴿يُخَوِّفُ﴾: الخبر، وحينئذ يجوز أن يُرَادَ بِالْمَشَارِإِ إليه النَّاسُ الْمَذْكُورُ أَوَّلًا، وهو نُعَيْمٌ، أو الثاني، وهو أبو سُفْيَانَ، والمراد بتخويف أبي سُفْيَانَ نداءه عند انصرافه من أحد: يا محمد، موعِدُنَا مَوْسِمَ بَدْرِ لِقَابِلٍ، ولما كان الوجهُ الأوَّلُ أبلغ لمكان التخصيص بتعريف الخبر وموقع الاستئناف، وكان تخويف نُعَيْمٍ ظاهراً، اختصَّ به.

وثالثها: أن يكون المضاف محذوفاً، والمراد بالشيطان إبليس كما صرَّح به.

وعلى هذه الوجوه المفعول الأوَّلُ محذوفٌ، والمراد بالأولياء أبو سُفْيَانَ وأصحابه، ويَدُلُّ

على هذا التقدير قراءة ابن عباس وابن مسعود^(١)، ويجوز أن يُراد بالأولياء: القاعدون، والمفعول الثاني محذوف، والمراد بالتخويف: ما أوقع الشيطان في قلوبهم من الجبن والخور والرعب، وكان أقرب الوجوه الوجه الأخير؛ لأنه قيل في حق السابقين غير القاعدين: ﴿فَأَخَشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيْمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾، فوضع موضع فما خافوا فزادهم إيماناً، وقال في حق هؤلاء القاعدين: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُواكُمْ﴾، وسُموا أولياء الشيطان تغليظاً، ولذلك قرن به ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ مقابلاً لقوله: ﴿فَزَادَهُمْ إِيْمَانًا﴾. ثم إن أريد بالأولياء أبو سفيان وأصحابه والخطاب بقوله: (يُخَوِّفُكُمْ): المؤمنون الخُلص، كان قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ في معنى التعليل، فلا يقتضي الجزاء كما سبق. وإن أريد به المتخلفون كان المعنى: إن كنتم مؤمنين فخافوني وجاهدوا مع رسولي، لأن الإيمان يقتضي أن يؤثروا خوف الله على خوف الناس، كما قال الإمام: المعنى: الشيطان يُخَوِّفُ أولياءه الذين يطيعونه ويؤثرون أمره، وأما أولياء الله فهم لا يخافونه إذا خوفهم ولا يتقادون لأمره، وهذا قول الحسن والسدي^(٢).

وقلت: النَّظْمُ يُسَاعِدُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا بَيَّنَّ أَنْ الَّذِي أَصَابَ الْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ التَّقْيِ الْجَمْعَانِ إِنَّمَا أَصَابَهُمْ لِيَتَمَيَّزَ الْمُؤْمِنُ الْمُخْلِصُ مِنَ الْمُنَافِقِ، فَفَسَّسَهُمْ أَقْسَامًا بَدَأَ بِذِكْرِ الْمُنَافِقِينَ، ثُمَّ نَتَى بِذِكْرِ الْمُؤْمِنِينَ، وَجَعَلَهُمْ طَبَقَاتٍ، فَذَكَرَ مِنْ اسْتُشْهِدَ وَصَدَّقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ، وَاسْتَبَعَ مَدْحَهُمْ مَدْحَ الطَّبَقَةِ الثَّانِيَةِ الَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ، فَذَكَرَ مِنْ أوصافهم أَنَّهُمُ الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ تَعْرِيفًا بِالْمُتَخَلِّفِينَ وَأَنَّهُمُ الَّذِينَ ﴿قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيْمَانًا﴾، وَلَمَّا فَرَّغَ مِنْ مَدْحِهِمُ التَّمَّتْ إِلَى الطَّبَقَةِ الثَّلَاثَةِ، وَقَالَ: ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾، ثُمَّ ثَلَّثَ بِذِكْرِ الَّذِينَ مُحَضُّوا الْكُفْرَ وَوَأطَّاتْ قُلُوبُهُمُ السِّتْمَهُمْ، فَقَالَ: ﴿وَلَا يَخْرُوكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ [آل عمران: ١٧٦] مستطرداً لذكر أولياء الشيطان،

(١) انظر: «المحتسب» (١: ١٧٧).

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (٩: ١٠٣) و«الدر المنثور» للسيوطي (١: ١٨٢).

و﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ جملة مستأنفة بيان لشيطنته، أو ﴿الشَّيْطَانُ﴾ صفة لاسم الإشارة، و﴿يُخَوِّفُ﴾ الحَبْرُ. والمراد بالشیطان نُعَيْمٌ، أو أبو سفيان. ويجوز أن يكون على تقدير حذف المضاف، بمعنى: إنما ذلكم قول الشيطان، أي: قول إبليس لعنه الله. ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ يخوفكم أولياءه الذين هم أبو سفيان وأصحابه. وتدل عليه قراءة ابن عباس وابن مسعود: (يخوفكم أولياءه)، وقوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾. وقيل: ﴿يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾: القاعدين عن الخروج مع رسول الله ﷺ. فإن قلت: فلإلام رجع الضمير في ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ على هذا التفسير؟ قلت: إلى ﴿النَّاسِ﴾ في قوله: ﴿إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ﴾ [آل عمران: ١٧٣]، ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ فتعدوا عن القتال وتجنبوا.....

ثم عاد إلى ما بدأ منه من قوله: ﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ [آل عمران: ١٧٩] توكيداً وتقريراً، ولما أراد أن يذكر اليهود جعل قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [آل عمران: ١٨٠] تخلصاً إليه، ثم قال: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ [آل عمران: ١٨١]، والله أعلم.

قوله: (القاعدين عن الخروج مع رسول الله ﷺ) عن: متعلق بالقاعدين، ومع: يتعلق بالخروج، فعلى هذا مفعوله الثاني محذوف، أي: يخوف أولياءه القاعدين ﴿النَّاسِ﴾، وهم أبو سفيان وأصحابه، والضمير في ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ راجع إلى ﴿النَّاسِ﴾ المذكور.

قوله: (فلإلام رجع الضمير؟) جاء في السؤال بالفاء للإنكار، يعني: أن الضمير في ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ على الأول كان راجعاً إلى أولياء الشيطان، وهم أبو سفيان وأصحابه، وحين فسرت الأولياء بالمخلفين لا يصح ذلك؛ لأن الشيطان ما خوفهم أنفسهم فلإلام يرجع الضمير؟

قوله: ﴿فَلَا تَخَافُوهُمْ﴾ فتعدوا) فتعدوا: قيل^(١): ليس منصوباً بـ«أن»، ليكون جواباً للنهي، بل هو مجزومٌ بـ«لا» معطوفٌ على ﴿تَخَافُوهُمْ﴾ بدليل قوله بعد ذلك: ﴿وَتَخَافُونَ﴾

(١) قوله: «قيل» ساقط من (ط).

﴿وَحَافُونَ﴾ فجاهدوا مع رسولي، وسارعوا إلى ما يأمركم به، ﴿إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ يعني: أن الإيمان يقتضي أن تؤثروا خوف الله على خوف الناس، ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩].

[﴿وَلَا يَحْزَنُكَ الَّذِينَ يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ * إِنَّ الَّذِينَ أَسْرَوْا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ * وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرًا لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيُزَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ * ١٧٦-١٧٨]

﴿يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾: يقعون فيه سريعاً، ويرغبون فيه أشدَّ رغبة، وهم الذين نافقوا من المتخلفين. وقيل: هم قوم ارتدوا عن الإسلام. فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ﴾، ومن حق الرسول أن يحزن لنفاق من نافق وارتداد من ارتد؟ قلت: معناه: لا يحزنوك لخوف أن يضروك ويعينوا عليك، ألا ترى إلى قوله: ﴿إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾، يعني: أنهم لا يضرون بمسارعتهم في الكفر غير أنفسهم،

فجاهدوا»، ويجوز أن يكون منصوباً، أي: لا يكن منكم خوف، فعود عن القتال، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْفَؤْا فِيهِ فَيَحُلَّ عَلَيْكَ عَضْبِي وَمَنْ يَحُلَّ عَلَيْهِ عَضْبِي﴾ [طه: ٨١] على قراءة النَّصْبِ^(١)، أي: لا يكن منكم طغياناً فحلول غضب مني.

قوله: ﴿﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا﴾﴾ يروى بالياء والتاء، بالتاء الفوقانية: اقتباس، وبالياء التحتانية: استشهاد.

قوله: (يقعون فيه سريعاً) يشير إلى أن ﴿يُسْرِعُونَ﴾ مضمّن معنى: يقعون؛ لأن المسارعة تعدى بالـ«إلى».

قوله: (معناه: لا يحزنوك لخوف أن يضروك) يعني: ما أوقع فاعل ﴿لَا يَحْزَنُكَ﴾ موصولة لتدل على علة النهي، بل أوقعه ليكني به عن إيصال المصرة، لأن من يرغب في

(١) وهي قراءة الجمهور.

وما وبأل ذلك عائداً على غيرهم، ثم بين كيف يعودُ وبأله عليهم بقوله: ﴿رُبِّدُ اللَّهُ
أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ أي: نصيباً من الثواب، ﴿وَلَهُمْ﴾ بدل الثواب ﴿عَذَابٌ
عَظِيمٌ﴾، وذلك أبلغ ما صرَّ به الإنسان نفسه.

الكُفْرَ سَرِيعاً غَرَضُهُ مُرَاعِمَةُ الْمُؤْمِنِينَ وَإِصْطَالُ الْمَضْرَّةِ إِلَيْهِمْ، يَدُلُّ عَلَيْهِ إِتْنَاؤُ قَوْلِهِ: ﴿لَنْ
يَصْرُوهَا اللَّهُ شَيْئاً﴾ رَدّاً وَإِنْكَاراً لظَنَّ الخوفِ، وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى أَشَارَ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»: رَبِّمَا
جُعِلَ ذَرِيعَةً إِلَى التَّنْبِيهِ لِلْمَخَاطَبِ عَلَى الْخَطَا^(١).

قوله: (ثم بين كيف يعودُ وبأله عليهم) يعني: أصل الكلام: لن يصرُّوا الله شيئاً، بل أنفسهم
يصرُّون، فوضع المفسر وهو قوله: ﴿رُبِّدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾،
موضع المفسر المحذوف، وهو قوله: بل أنفسهم يصرُّون، وفيه أن الله خلق الخلق ليعبدا
فتربحوا وينالوا حطاً في الآخرة، فهؤلاء بدلوا ذلك الحط بسبب المسارعة في الكفر بالعذاب
العظيم، وأي مضرة أبلغ من ذلك؟ وإليه الإشارة بقوله: «وذلك أبلغ ما صرَّ به الإنسان نفسه».

قوله: ﴿وَلَهُمْ﴾: بدل الثواب ﴿عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ هذا ينبئ أن قوله تعالى: ﴿رُبِّدُ اللَّهُ أَلَّا
يَجْعَلَ لَهُمْ حِطًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ يدلُّ على أن لكلِّ أحدٍ حطاً في الآخرة لولا أنه حرَّمه على نفسه
بسبب الكفر والمعاصي، ويؤيده ما ذكر في «مریم» في قوله: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا
مَنْ كَانَ تَقِيًّا﴾ [مریم: ٦٣]: «أورثوا من الجنة المساكن التي كانت لأهل النار لو أطاعوا»^(٢)،
وعليه: ما ورد في سؤال منكرٍ ونكير، عن أنس، عن النبي ﷺ: «أما المؤمن فيقال له: انظر
إلى مقعدك من النار أبداً لك الله به مقعداً من الجنة». الحديث أخرجه البخاري ومسلم
وأبو داود والنسائي^(٣)، وفي رواية أبي داود: «فينطلق به إلى بيت كان له في النار فيقال له:
هذا كان لك ولكن الله عصمك فأبدلك به بيتاً في الجنة»^(٤) الحديث.

(١) «مفتاح العلوم»، ص ١٨٢.

(٢) انظر: (١٠: ٥٦).

(٣) أخرجه البخاري (١٣٧٤) ومسلم (٢٧٨٠) وأبو داود (٣٢٣١) والنسائي (٤: ٧٩).

(٤) «سنن أبي داود» (٤٧٥١).

فإن قلت: هلا قيل: لا يجعل الله لهم حظاً في الآخرة! وأي فائدة في ذكر الإرادة؟ قلت: فائدته الإشعار بأن الداعي إلى حرمانهم وتعذيبهم قد خلص خلوصاً لم يبق معه صارف قط حين سارَعُوا في الكفر؛ تبييناً على تماديهم في الطغيان، وبلوغهم الغاية فيه، حتى إن أرحم الراحمين مُريدٌ أن لا يرحمهم. ﴿إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ﴾: إما أن يكون تكريراً للذكرهم؛ للتأكيد والتسجيل عليهم بما أضاف إليهم، وإما أن يكون عامّاً للكفار، والأوّل خاصّاً فيمن نافق من المتخلفين، أو ارتدّ عن الإسلام، أو على العكس. و﴿شَيْئاً﴾ نصبٌ على المصدر؛ لأنّ المعنى: شيئاً من الضرر، وبعض الضرر. ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ فيمن قرأ بالتاء: نصب، و﴿أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ بدّل منه، أي: ولا تحسبن أن ما نُمَلِّ للكافرين خيرٌ لهم.....

قوله: (وأي فائدة في ذكر الإرادة؟). السؤال والجواب مني على مذهبه، والسؤال من أصله غير متوجّه؛ لأنه عدولٌ عن الظاهر، فإنّ قوله: ﴿رُيِدَ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ﴾: استئناف لبيان الموجب، كأنه قيل: لم يسارعون في الكفر مع أنّ المصرة عائدة إليهم؟ فأجيب: بأنه تعالى يُريدُ ذلك منهم، فكيف لا يسارعون؟

قوله: (إما أن يكون تكريراً للذكرهم) أي: هذه الآية والمتلوّة قبلها سيان من حيث المعنى، فإنّ معنى ﴿يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ و﴿اشْتَرُوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ﴾ سواء، ألا ترى إلى قوله: ﴿يُسْرِعُونَ فِي الْكُفْرِ﴾ يقعون فيه سريعاً ويرغبون فيه أشدّ الرغبة لأنّ المشتري راغبٌ في المشتري؟ و﴿لَنْ يَصُرُوا اللَّهَ شَيْئاً﴾ مقابلٌ لئله، وقوله: ﴿رُيِدَ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِظًّا فِي الْآخِرَةِ﴾ إلى آخره: تلخيصٌ قوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ حِظٌّ﴾.

قوله: (أو على العكس) أي: الأوّل عامٌّ في الكفار، والثاني خاصٌّ في المنافقين، والأظهر أن يكون تكريراً لما سبق من بيان النظم.

قوله: (فيمن قرأ بالتاء) أي: الفوقانيّة: حمزة، قال الزجاج: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ على القراءة بالتاء لم يجز عند البصريين إلا بكسر «إن»، المعنى: لا تحسبن الذين كفروا إملأونا خيرٌ لهم،

و«أن» مع ما في حيزه ينوب عن المفعولين، كقوله: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾ [الفرقان: ٤٤]، و«ما» مَصْدَرِيَّةٌ، بمعنى: ولا تَحْسَبَنَّ أَنْ إِمْلَأْنَا خَيْرٌ، وكان حَقُّهَا فِي قِيَاسِ عِلْمِ الْخَطِّ أَنْ تُكْتَبَ مَفْصُولَةً، وَلَكِنَّهَا وَقَعَتْ فِي الْإِمَامِ مَتَّصِلَةً؛ فَلَا تُخَالَفُ، وَتَتَّبَعُ سُنَّةَ الْإِمَامِ فِي خَطِّ الْمَصَاحِفِ.

فإن قلت: كيف صحَّ مجيء البدل ولم يُذكر إلا أحدُ المفعولين، ولا يجوزُ الاختصارُ بفعلِ الحُسبانِ على مفعولٍ واحدٍ؟ قلتُ: صحَّ ذلك من حيث إنَّ التعويلَ على البدلِ والمُبدلِ منه في حُكْمِ المُنْحَى، ألا تراك تقولُ: جعلتُ متاعك بعضه فوق بعضٍ، ..

ودخلتُ «أن» مؤكدةً، وإذا فتحت صار المعنى: لا تحسبنَّ الذين كفروا إملأنا، وهو عندي: بدلٌ من ﴿الَّذِينَ﴾، المعنى: لا تحسبنَّ أَنْ إِمْلَأْنَا لِلَّذِينَ كَفَرُوا خَيْرًا لَهُمْ، وقد قرأها خلقٌ كثير، ومثل هذا البدل قولُ الشاعر:

فما كان قيسٌ هلكهُ هلكٌ واحدٍ ولكنه بُنيانُ قومٍ تهديماً^(١)

أي: فما كان هلكُ قيسٍ هلكٌ واحدٍ^(٢).

وقال أبو البقاء: ويجوزُ أن تجعل «أن» وما عملتُ فيه بدلاً من ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ بدلًا اشتغال، والجُمْلَةُ تُسَدُّ مَسَدَ الْمَفْعُولَيْنِ^(٣).

قال السَّجَّادُ وَنَدِيُّ: هذا كقولك: لا تحسبنَّ زَيْدًا أَنْ عِلْمَهُ نَافِعٌ لَهُ، تَلْخِصُهُ: لا تحسبنَّ عِلْمَ زَيْدٍ نَافِعًا لَهُ، فَلَمْ يُنْصَفْ مَنْ خَطَأً حَمَزَةً فِي قِرَاءَتِهِ.

قوله: (جعلتُ متاعك بعضه فوق بعضٍ). «بعضه»: بدلٌ من «متاعك»، و«فوق»: ثاني مفعولي «جعل»، أي: جعلتُ بعضُ متاعك فوق بعضٍ، قيل: وإنما لم يجعله مفعولاً ثانياً لكونِ التَّقْدِيرِ كَوْنِ الْإِمْلَاءِ خَيْرًا لَهُمْ، فَلَا يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾؛ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ: إِنَّ

(١) لعبد بن الطيب. انظر: «الحماسة» لأبي تمام (١: ٣٨٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩١-٤٩٢).

(٣) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٣١٣).

مَعَ امْتِنَاعِ سُكُوتِكَ عَلَيَّ «مَتَاعَكَ»! وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ مِضَافٌ مَحذُوفٌ عَلَيَّ: وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَصْحَابَ أَنْ الْإِمْلَاءَ خَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمْ، أَوْ: وَلَا تَحْسَبَنَّ حَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ الْإِمْلَاءَ خَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمْ.

وهو فيمن قرأ بالياء رفع، والفعل متعلق بـ«أن» وما في حيزه، والإملاء لهم: تَخَلَّيْتُهُمْ وشأنهم، مُسْتَعَارٌ من: أَمْلى لِفَرَسِهِ؛ إِذَا أَرَخِي لَهُ الطَّوْلَ؛ لِيَرَعَى كَيْفَ شَاءَ. وَقِيلَ: هُوَ إِمِهَالُهُمْ، وَإِطَالَةُ عُمْرِهِمْ. وَالْمَعْنَى: وَلَا تَحْسَبَنَّ أَنْ الْإِمْلَاءَ خَيْرٌ لَهُمْ مِنْ مَنَعِهِمْ أَوْ قَطْعِ أَجَالِهِمْ.

الذين كفروا كون الإماء خيراً لهم، على الابتداء والخبر، ويجوز ذلك على حذف المضاف، إما في الخبر أو في الابتداء لتصحيح الحمل، فيقال: الذين كفروا أصحاب أن الإماء خير لأنفسهم، أو: لا تحسبن حال الذين كفروا أن الإماء خير لأنفسهم.

قوله: (وهو فيمن قرأ بالياء رفع) أي: «الَّذِينَ كَفَرُوا» رفع؛ لأنه فاعل ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ على قراءة من قرأ بالياء التثنية: القراء كلهم سوى حمزة. روى الزجاج عن المبرد أن من قرأ بالياء فتح «أن» وكانت تنوب عن الاسم والخبر، تقول: حسبت أن زيداً مُنْطَلِقٌ، وَيَقْبُحُ الْكُسْرُ مَعَ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْحُسْبَانَ لَيْسَ بِفِعْلٍ حَقِيقِيٍّ، فَهُوَ يَبْطُلُ عَمَلُهُ مَعَ «إِنَّ»، كما يبطل مع اللام^(١).

قوله: (أرخی له الطول) الطول^(٢)، بكسر الطاء: الحبل الذي يطول للدابة فترعى به.

قوله: (والمعنى: ولا تحسبن أن الإماء خير لهم من منوعهم): بناء على أن يُراد بالإملاء تَخَلَّيْتُهُمْ وشأنهم، وقوله: (أو قطع أجالهم): بناء على أن يُراد بالإملاء الإمهال، ففي الكلام لف ونشر.

قوله: (أو قطع أجالهم) بناء على مذهبه، قيل: إن من مذهب المعتزلة أن الميت مقطوع الأجل.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩١).

(٢) قوله: «الطول» - الثانية - ساقط من (ط).

﴿إِنَّمَا تَمَلُّ لَهُمْ﴾ «ما» هذه حَقُّهَا أَنْ تُكْتَبَ مُتَّصِلَةً؛ لِأَنَّهَا كَافَّةٌ دُونَ الْأُولَى وَهَذِهِ جَمَلَةٌ مُسْتَأْنَفَةٌ تَعْلِيلٌ لِلْجُمْلَةِ قَبْلَهَا، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَا بَالُهُمْ لَا يَحْسَبُونَ الْإِمْلَاءَ خَيْرًا لَهُمْ. فَقِيلَ: ﴿إِنَّمَا تَمَلُّ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ أَنْ يَكُونَ زِدْيَاؤُ الْإِثْمِ غَرَضًا لِلَّهِ تَعَالَى فِي إِمْلَائِهِ لَهُمْ؟ قُلْتَ: هُوَ عِلَّةٌ لِلْإِمْلَاءِ، وَمَا كُلُّ عِلَّةٍ بِغَرَضٍ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: قَعَدْتُ عَنِ الْعَزْوِ لِلْعَجْزِ وَالْفَاقَةِ، وَخَرَجْتُ مِنَ الْبَلَدِ لِمَخَافَةِ الشَّرِّ، وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنْهَا بِغَرَضٍ لَكَ، وَإِنَّمَا هِيَ عِلَلٌ وَأَسْبَابٌ، فَكَذَلِكَ زِدْيَاؤُ الْإِثْمِ جُعِلَ عِلَّةً لِلْإِمْهَالِ وَسَبَبًا فِيهِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَكُونُ زِدْيَاؤُ الْإِثْمِ عِلَّةً لِلْإِمْلَاءِ كَمَا كَانَ الْعَجْزُ عِلَّةً لِلْقُعُودِ عَنِ الْحَرْبِ؟ قُلْتَ: لِمَا كَانَ فِي عِلْمِ اللَّهِ الْمَحِيطِ بِكُلِّ شَيْءٍ أَنَّهُمْ مُزْدَادُونَ إِثْمًا فَكَأَنَّ الْإِمْلَاءَ وَقَعَ مِنْ أَجْلِهِ وَبِسَبَبِهِ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ.....

قوله: (كيف يكون ازدیاد الإثم؟) أي: لا يجوز القياس؛ لأن العجز علة للقعود وسببه، وهو مُقَدَّمٌ عليه، ولا كذلك ازدیاد^(١) الإثم، فإنه مسبب عن الإملاء ومؤخر عنه.

قوله: (لما كان في علم الله المحيط) توجيهه: أنه قد سبق في علمه تعالى بأنهم مُزْدَادُونَ إِثْمًا وَلَا بُدَّ أَنْ يَقَعَ الزِدْيَاؤُ؛ لِأَنَّ الْمَعْلُومَ تَابِعٌ لِلْعِلْمِ، وَذَلِكَ الزِدْيَاؤُ مَوْقُوفٌ عَلَى حَصُولِ الْإِمْلَاءِ وَالْإِمْهَالِ، وَالْمَوْقُوفُ عَلَى الشَّيْءِ لَا يَكُونُ عِلَّةً لِلشَّيْءِ، فَجَعَلَهُ عِلَّةً مَجَازًا لِأَنَّ الْمَوْقُوفَ عَلَى الشَّيْءِ سَبَبٌ حَامِلٌ لِتَحْصِيلِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، فَكَأَنَّهُ عِلَّةٌ لَهُ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَكَأَنَّ الْإِمْلَاءَ وَقَعَ مِنْ أَجْلِهِ وَبِسَبَبِهِ»، وَالْعَجَبُ مِنَ الْمَصْنُوفِ وَرُكُوبِهِ الْمُتَعَسِّفِ وَتَرْكِهِ الْجَادَّةَ الْمُسْتَقِيمَةَ، أَمَّا يَعْلَمُ أَنْ مَا يَقْتَضِيهِ عِلْمُ اللَّهِ تَعَالَى لَا بُدَّ مِنْ وَقُوعِهِ؟ الْإِنْتِصَافُ: بَنَى سَوَالَهُ عَلَى أَنَّ الْإِثْمَ الْوَاقِعَ مِنْهُمْ خِلَافُ الْإِرَادَةِ، فَأَعْمَلُ الْحِيلَةَ بِجَعْلِهِ سَبَبًا وَلَيْسَ غَرَضًا^(٢).

وقال القاضي: اللامُ في «لِيَزْدَادَ» عِنْدَنَا: لَامُ الْإِرَادَةِ^(٣)، قَالَ السَّجَّاءُ وَنَدِيٌّ: إِرَادَةُ زِيَادَةِ الْإِثْمِ جَائِزَةٌ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَلَا يَجُلُو عَنْ حِكْمَةٍ.

(١) قوله: «ازدیاد» سقط من (ي).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٤٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٠) وزاد: وعند المعتزلة لام العاقبة.

وقرأ يحيى بن وثاب بكسر الأولى وفتح الثانية و(لا يحسبن) بالياء، على معنى: ولا يحسبن الذين كفروا أن إملأنا لازدياد الإثم كما يفعلون، وإنما هو ليتوبوا ويدخلوا في الإيمان. وقوله: ﴿أَنَّمَا تُمَلُّوهُم خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ﴾ اعتراض بين الفعل ومعموله، ومعناه: أن إملأنا خيراً لأنفسهم إن عملوا فيه وعرفوا إنعام الله عليهم بتفسيح المدة وترك المعالجة بالعقوبة. فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ على هذه القراءة؟ قلت: معناه: ولا يحسبوا أن إملأنا لزيادة الإثم وللتعذيب. والواو للحال، كأنه قيل: ليزدادوا إثمًا معدًا لهم عذابٌ مهين.

[﴿مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِيٰ مِن رُّسُلِهِ مَن يَشَاءُ فَتَابِعُوا بِاللَّهِ وَرُسُلَهُ وَإِن تَوَلَّوْا وَتَوَلَّوْا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ١٧٩]

قوله: (ومعناه) أي: معنى الاعتراض، وذلك أن قوله: «أن إملأنا خيراً لأنفسهم إن عملوا فيه»: تأكيد لقوله: «إنما هو ليتوبوا ويدخلوا في الإيمان»، لأن الإمهال للتوبة والدخول في الإيمان خيرٌ كله.

قوله: (فما معنى قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ على هذه القراءة؟) أي: قراءة يحيى بن وثاب، والفاء في السؤال للإنكار، لأن المعنى على تلك القراءة: إنما تُملُّوهُم ليزدادوا إثمًا فيستحقوا لذلك العذاب؛ لأن قوله: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ عطف على قوله: ﴿لِيَزِدَادُوا إِثْمًا﴾، فيكون الإملأ سبباً للعذاب^(١)، وعلى هذه القراءة سببه التوبة والدخول^(٢) في الإيمان، الموجبان للثواب العظيم لا العذاب كما سبق^(٣)، وأجاب: أن الواو للحال، والعلة مقيدة، أما قوله: «لزيادة الإثم وللتعذيب»، فتلخيص المعنى: لأنه قد ذهب إلى أن الواو للحال لا

(١) قوله: «للعذاب» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «سبب للتوبة والدخول».

(٣) قوله: «لا العذاب كما سبق» ساقط من (ط).

اللأم لتأكيد النفي، ﴿عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ من اختلاط المؤمنين الخُلص والمنافقين، ﴿حَتَّىٰ يَمِيزَ الْفَقِيحَ مِنَ الْأَطِيبِ﴾: حتى يَعرِزَ المنافقَ عن المُخلِص. وقرئ: (يُمِيز) مِن: مِيزٌ، وفي رواية عن ابن كثير: (يُمِيز) مِن: أَمَاز، بمعنى: مِيز. فإن قلت: لمن الخطاب في ﴿أَنْتُمْ﴾؟ قلت: للمُصَدِّقِينَ جميعاً مِن أهل الإخلاص والنفاق،

للعطف حينئذ، وهذه القراءة شاذة، ومع ذلك غير مخالفة لمذهب أهل السنة، وتقريرها: أنها جارية على البعث على التفكر والنظر، فالمعنى: لا يحسبن الذين كفروا أن مطلق الإماء في حقهم لأجل الازدياد في الإثم والانهماك في الشر فقط حتى يسارعوا في الكفر والاضرار بنبي الله فيهلكوا، بل قد يكون الإنظار للنظر المؤدي إلى الإنصاف، فيتداركهم الله بلطفه بالتوبة والدخول في الإسلام فيهلحوا، قال تعالى: ﴿سَرَّيْهِمْ أَئِنَّا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصلت: ٥٣]، ونحوه قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾: إثمهم إذا نظروا إلى هذا الكلام المنصف تركوا العناد وأنصفوا من أنفسهم. والفرق بين القولين: أن إماء الله على قولهم مقصور على إرادة التوبة مُراعاة للأصلح، وعلى قولنا: الإرادة كما تتعلق بالتوبة تتعلق بازدياد الإثم.

قوله: (وَقُرِئَ: «يُمِيزُ»): حمزة والكسائي^(١)، و«يُمِيزُ» مِن: أَمَازَ، شاذة. قال الواحدي: في «يُمِيزُ» قراءتان: التشديد والتخفيف، وهما لغتان، يقال: مزت الشيء بعضه من بعض، فأنا أميزه مِيزاً، وميزته تمييزاً، ومنه الحديث: «مَنْ مَازَ أَدَىٰ مِنَ الطَّرِيقِ فَهُوَ لَهُ صَدَقَةٌ»^(٢).

قوله: (لِلْمُصَدِّقِينَ جميعاً) فسّر المؤمنين بالمُصَدِّقِينَ؛ لأن الذي يترتب عليه التمييز هو ما اشتملت عليه الصدور من الإيمان: الحقيقي والمجازي، قال الواحدي: المعنى: ما كان ليدركم يا معشر المؤمنين على ما أنتم عليه من التباس المنافق بالمؤمن، والمؤمن بالمنافق^(٣).

(١) انظر: «التيسير» للداني ص ٩٢.

(٢) «الوسيط في التفسير» للواحدي (١: ٣٩٦). وانظر الحديث المذكور في: «النهاية في غريب الحديث» (٤: ٣٨٠).

(٣) «الوسيط» للواحدي (١: ٣٩٦).

كانه قيل: ما كان الله لِيَذَرَ الْمُخْلِصِينَ مِنْكُمْ عَلَى الْحَالِ الَّتِي أَنْتُمْ عَلَيْهَا - مِنْ اخْتِلَاطِ بَعْضِكُمْ بِبَعْضٍ، وَأَنَّهُ لَا يُعْرَفُ مُخْلِصُكُمْ مِنْ مُنَافِقِكُمْ لِاتِّفَاقِكُمْ عَلَى النَّصْدِيقِ جَمِيعًا - حَتَّى يُمَيِّزَهُمْ مِنْكُمْ بِالْوَحْيِ إِلَى نَبِيِّهِ وَإِخْبَارِهِ بِأَحْوَالِكُمْ. ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ أَي: وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُؤْتِيَ أَحَدًا مِنْكُمْ عِلْمَ الْغُيُوبِ، فَلَا تَتَوَهَّمُوا عِنْدَ إِخْبَارِ الرَّسُولِ بِنِفَاقِ الرَّجُلِ وَإِخْلَاصِ الْآخَرِ أَنَّهُ يَطَّلِعُ عَلَى مَا فِي الْقُلُوبِ أَطْلَاعَ اللَّهِ فَيُخْبِرُ عَنْ كُفْرِهَا وَإِيمَانِهَا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُرْسِلُ الرَّسُولَ فَيُوحِي إِلَيْهِ وَيُخْبِرُهُ بِأَنَّ فِي الْغَيْبِ كَذَا، وَأَنَّ فَلَانًا فِي قَلْبِهِ التَّفَاقُ، وَفَلَانًا فِي قَلْبِهِ الْإِخْلَاصُ، فَيَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ إِخْبَارِ اللَّهِ، لَا مِنْ جِهَةِ أَطْلَاعِهِ عَلَى الْمَغْيبَاتِ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ: لَا يَتَرَكُكُمْ مُخْتَلِطِينَ ﴿حَتَّى يَمَيِّرَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾؛ بِأَنْ يُكَلِّفَكُمْ التَّكَالِيفَ الصَّعْبَةَ الَّتِي لَا يَصْبِرُ عَلَيْهَا إِلَّا الْخُلُصُ الَّذِينَ امْتَحَنَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ - كَبَدَلِ الْأَرْوَاحِ فِي الْجِهَادِ، وَإِنْفَاقِ الْأَمْوَالِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - فَيَجْعَلُ ذَلِكَ عِيَارًا عَلَى عِقَائِدِكُمْ، وَشَاهِدًا بِضَمَائِرِكُمْ، حَتَّى يَعْلَمَ بَعْضُكُمْ مَا فِي قَلْبِ بَعْضٍ مِنْ طَرِيقِ الاسْتِدْلَالِ، لَا مِنْ جِهَةِ الْوُقُوفِ عَلَى ذَاتِ الصُّدُورِ وَالْإِطْلَاعِ عَلَيْهَا، فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا اسْتَأْثَرَ اللَّهُ بِهِ، وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَ أَحَدًا مِنْكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَمُضَمَّرَاتِ الْقُلُوبِ حَتَّى يَعْرِفَ صَحِيحَهَا مِنْ فَاسِدِهَا مُطْلِعًا عَلَيْهَا، ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ فَيُخْبِرُهُ بِبَعْضِ الْمَغْيبَاتِ.

﴿فَقَامُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ بِأَنْ تَقْدِرُوهُ حَقَّ قَدْرِهِ، وَتَعْلَمُوهُ وَحْدَهُ مُطْلِعًا عَلَى الْغُيُوبِ، وَأَنْ تُنَزِّلُوهُمْ مَنَازِلَهُمْ؛ بِأَنْ تَعْلَمُوهُمْ عِبَادًا مُجْتَبِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِلَّا مَا عَلَّمَهُمُ اللَّهُ، وَلَا يُخْبِرُونَ إِلَّا بِمَا أَخْبَرَهُمُ اللَّهُ بِهِ مِنَ الْغُيُوبِ، وَلَيْسُوا مِنْ عِلْمِ الْغَيْبِ فِي شَيْءٍ.....

قوله: (مُطْلِعًا): حَالٌ مِنْ ضَمِيرِ «أَحَدًا» فِي «يَعْرِفَ»، وَلَوْ رُويَ بَفَتْحِ اللَّامِ لِيَكُونَ حَالًا مِنْ «صَحِيحَهَا»: جَاز.

قوله: ﴿فَقَامُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ (لَفَّ، وَقَوْلُهُ: «بِأَنْ تَقْدِرُوهُ»، وَقَوْلُهُ: «وَأَنْ تُنَزِّلُوهُمْ»: نُشْر، وَرُويَ: «تَقْدِرُوهُ» بِكسْرِ الدالِ وَضَمِّهَا، وَالكسْرُ أَصَحُّ.

وعن السُّدِّيِّ: قَالَ الْكَافِرُونَ: إِنْ كَانَ مُحَمَّدٌ صَادِقًا فَلْيُخْبِرْنَا مَنْ يُؤْمِنُ مِنَّا وَمَنْ يَكْفُرُ. فَتَرَلْتُ.

[﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا أَنَالَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾]

[١٨٠]

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾: مَنْ قَرَأَ بِالنَّاءِ قَدَّرَ مُضَافًا مَحذُوفًا، أَي: وَلَا تَحْسِبَنَّ بُخْلَ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ، وَكَذَلِكَ مَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ وَجَعَلَ فَاعِلٌ ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ ضَمِيرَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ ضَمِيرَ أَحَدٍ، وَمَنْ جَعَلَ فَاعِلَهُ ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ كَانَ الْمَفْعُولُ الْأَوَّلُ عِنْدَهُ مَحذُوفًا، تَقْدِيرُهُ: وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بُخْلَهُمْ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ. وَالَّذِي سَوَّغَ حَذْفَهُ دَلَالَةٌ ﴿يَبْخُلُونَ﴾ عَلَيْهِ،

قَوْلُهُ: ﴿﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ﴾ مَنْ قَرَأَ بِالنَّاءِ﴾: حَمَزَةٌ، وَالْبَاقُونَ: بِالْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ^(١). قَالَ الزَّجَّاجُ: مَنْ قَرَأَ بِالْيَاءِ: الْأَسْمُ مَحذُوفٌ، الْمَعْنَى: لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ الْبُخْلَ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ، وَهُوَ كَمَا تَقُولُ: مَنْ كَذَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ^(٢).

وَعَنِ الْمَصْنُفِ: إِنَّمَا يَجُوزُ حَذْفُ أَحَدٍ مَفْعُولِي «حَسِبَ» إِذَا كَانَ فَاعِلٌ «حَسِبَ» وَمَفْعُولَاهُ شَيْئًا وَاحِدًا فِي الْمَعْنَى، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾﴾ [آل عمران: ١٦٩] عَلَى الْقِرَاءَةِ بِالْيَاءِ التَّحْتَانِيَّةِ، أَي: لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا أَنْفُسَهُمْ أَمْوَاتًا، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ لِقَوَّةِ الدَّلَالَةِ، وَمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ لَيْسَ كَذَلِكَ، فَلَا بُدَّ مِنَ التَّأْوِيلِ^(٣)، وَكَذَلِكَ أَنَّ الْمَوْصُولَةَ اشْتَمَلَتْ عَلَى ﴿يَبْخُلُونَ﴾، فَالْفَاعِلُ مُشْتَمِلٌ عَلَى مَعْنَى الْبُخْلِ، فَكَأَنَّ الْجَمِيعَ فِي حُكْمِ مَعْنَى وَاحِدٍ، وَلِذَلِكَ حُذِفَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَالَّذِي سَوَّغَ حَذْفَهُ دَلَالَةٌ ﴿يَبْخُلُونَ﴾ عَلَيْهِ».

(١) لِنَهَامِ الْإِيضَاحِ وَالْفَائِدَةِ، انظُرْ: «الْكَشْفُ عَنْ وَجْهِ الْقِرَاءَاتِ» (١: ٣٦٦).

(٢) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» (١: ٤٩٣).

(٣) قَالَ فِي «الْمَفْضَلِ»، ص ٢٦١.

و﴿هُوَ﴾: فَضْل. وقرأ الأعمشُ بغيرِ ﴿هُوَ﴾. ﴿سَيَطَوَّقُونَ﴾: تفسيرٌ لقوله: ﴿هُوَ شَرٌّ هَمٌّ﴾، أي: سيَلزَمونَ وَبَالَ ما بَخِلوا به إلزامَ الطَّوْقِ، وفي أمثالهم: «تَقَلَّدَها طَوْقَ الحِمامَةِ»؛ إذا جاءَ بِهِنَّ يَسْبُ بها ويُدْمُ. وقيل: يُجْعَلُ ما بَخِلَ من الزَّكَاةِ حَيَّةً يُطَوَّقُها في عُنُقِه يومَ القيامةِ تَنْهَشُه من قَرْنِه إلى قَدَمِه، وتَنْقُرُ رأسَه وتقول: أنا مالِكٌ. وعن النبي ﷺ في مانعِ الزكاةِ: «يَطَوَّقُ بِشُجاعِ أَقرَعٍ»، ورُوي: «بشُجاعِ أسودٍ». وعن النَّخَعِيِّ: ﴿سَيَطَوَّقُونَ﴾: بِطَوَّقٍ مِنْ نارٍ.....

قوله: (و﴿هُوَ﴾: فَضْلُ)، قال الزجاجُ: زَعَمَ سَيَّوِيهِ أَنْ «هُوَ» ونحوه إِنْما يَكُونُ فَضْلاً مَعَ الأفعالِ التي تحتاجُ إلى اسمٍ وخبرٍ، ولم يَذْكُرِ الفَضْلَ مَعَ المبتدأِ والخبرِ^(١).

قوله: (تَقَلَّدَها طَوْقَ الحِمامَةِ)، الميدانيُّ: الهاءُ كنايةٌ عن الحِصْلَةِ القبيحةِ، أي: تَقَلَّدَها تَقَلَّدَ طَوْقَ الحِمامَةِ، أي: لا تُزايِلُه ولا تُفارِقُه حتَّى يُفارِقَ طَوْقَ الحِمامَةِ الحِمامَةِ^(٢).

قوله: (بِهِنَّ) أي: بِعَقلَةٍ قبيحةِ، النِّهايةُ: هَناءٌ: حِصَالٌ شَرٌّ، ولا تُقالُ في الحَيرِ، واحداً: هَنَتْ^(٣)، وقيل: هَنَةٌ، تَأْنِيثُ هَنِ.

قوله: (تَنْهَشُه)، الجوهريُّ: نَهَشَتُه الحَيَّةُ: لَسَعَتُه، النِّهايةُ: النَّهْسُ: أَخَذَ اللَّحْمَ بِأَطرفِ الأَسنانِ، والنَّهْسُ: بِالشَّيْنِ المَعجَمَةِ: الأَخْذُ بِجَميعِها.

قوله: (يَطَوَّقُ بِشُجاعِ أَقرَعٍ)، الحديثُ مِنْ روايةِ البخاريِّ، عن أبي هريرةَ، قال: قالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ آتاهُ اللهُ مالاً فلم يُوَدِّ زكاةَ مالِه مِثْلَ لُه مالُه شُجاعاً أَقرَعاً له زَبَيْتانِ يُطَوَّقُه^(٤) يومَ القيامةِ، ثُمَّ يأخُذُ بِلَهْزِمَتَيْهِ، يعني شِدْقَيْهِ، ثُمَّ يقول: أنا مالِكٌ أنا كَنْزُكُ^(٥)».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٣) وانظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٨٩).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ٢٥٦).

(٣) في (ط): «هنة».

(٤) في (ط): «يطوق».

(٥) أخرجه البخاري (١٤٠٣).

﴿وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ أي: وله ما فيها مما يتوارثه أهلها من مالٍ وغيره، فما لهم يبخلون عليه بملكه ولا ينفقونه في سبيله! ونحوه قوله: ﴿وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلِفِينَ فِيهِ﴾ [الحديد: ٧]. وقرئ: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ بالتاء والياء، فالتاء على طريقة الالتفات، وهي أبلغ في الوعيد، والياء على الظاهر.

[﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ سَنَكْتُمُ مَا قَالُوا وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلُ دُونِ عَذَابِ الْحَرِيقِ * ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَالَمِينَ﴾ ١٨١-١٨٢]

النهاية: الأقرع: الذي لا شعر على رأسه، يريد حية قد تمعط جلد رأسه لكثرة سمه وطول عمره. الزبيبة: نكتة سوداء فوق عين الحية، وقيل: هما نقطتان^(١) مكتفتان فاها.

قوله: (أي: وله ما فيها مما يتوارثه أهلها)، قال الزجاج: أي: الله يغني أهلها فيقيان بما فيها ليس لأحد فيها ملك، فخوطبوا بما يعلمون لأنهم يجعلون ما رجع إلى الإنسان ميراثاً ملكاً له^(٢).

قوله: (وقرئ: ﴿بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ بالياء والتاء): ابن كثير وأبو عمرو بالياء التحتانية، والباقون بالتاء^(٣)، والقراءة بالتاء الفوقانية أبلغ لمكان الالتفات، مثله ما ذكره في أول «البقرة»، كما أنك إذا قلت لصاحبك حاكياً عن ثالث لكما: إن فلاناً من قصته كيت وكيت، ثم عدلت إلى الثالث فقلت: يا فلان من حقك أن تلزم الطريقة الحميدة، أو جدت فيه بمواجهته^(٤) إياه، هازراً من طبعه [ما] لا يجده إذا استمررت على الغيبة.

(١) قوله: «نقطتان» ساقط من (ط).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٣).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٦٩).

(٤) قوله: «فيه بمواجهته» ساقط من (ط).

قَالَ ذَلِكَ الْيَهُودُ حِينَ سَمِعُوا قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ [البقرة: ٢٤٥]، فَلَا يَخْلُو: إِمَّا أَنْ يَقُولُوهُ عَنْ اعْتِقَادٍ لِدَلِكِ، أَوْ عَنْ اسْتِهْزَاءٍ بِالْقُرْآنِ، وَأَيْبِهَآ كَانَ فَالْكَلِمَةُ عَظِيمَةٌ لَا تَصْدُرُ إِلَّا عَنْ مَتَمَرِّدِينَ فِي كُفْرِهِمْ. وَمَعْنَى سَمَاعِ اللَّهِ لَهُ: أَنَّهُ لَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ أَعَدَّ لَهُ كِفَاءَهُ مِنَ الْعِقَابِ. ﴿سَتَكْتُبُ مَا قَالُوا﴾: فِي صَحَائِفِ الْحَفْظَةِ، أَوْ: سَنَحْفَظُهُ وَنُثِبْتُهُ فِي عِلْمِنَا لَا نَنْسَاهُ كَمَا يُنْبِتُ الْمَكْتُوبُ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ قَالَ: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ ثُمَّ قَالَ: ﴿سَتَكْتُبُ﴾؟.....

قَوْلُهُ: (وَأَيْبِهَآ كَانَ)، رُويَ مَرْفوعاً وَمَنْصوباً، فَالرَّفْعُ عَلَى أَنَّ «كَانَ» تَامَّةٌ، وَالنَّصْبُ عَلَى أَنَّهَا نَاقِصَةٌ، وَالاسْمُ مُضَمَّرٌ فِيهَا، كَقَوْلِهِمْ: أَيَّآ كَانَ وَأَيَّآ مَا كَانَ، أَي: ذَلِكَ أَوْ الْمَذْكُورُ. قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى سَمَاعِ اللَّهِ) إِلَى آخِرِهِ يُشِيرُ إِلَى أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿سَمِعَ اللَّهُ﴾ كِنَايَةٌ تَلْوِيحِيَّةٌ عَنِ الْوَعِيدِ؛ لِأَنَّ السَّمَاعَ لَازِمٌ الْعِلْمَ بِالسَّمُوعِ، وَهُوَ لَازِمٌ لِلْوَعِيدِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، فَقَوْلُهُ: «وَأَنَّهُ أَعَدَّ لَهُ كِفَاءَهُ»: عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ: «أَنَّهُ لَمْ يَخْفَ».

قَوْلُهُ: (كَيْفَ قَالَ: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾؟) وَجْهُ السُّؤَالِ: أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ﴾ مَاضٍ فَلَا يُطَابِقُهُ قَوْلُهُ: ﴿سَتَكْتُبُ﴾ لِأَنَّهُ مُسْتَقْبَلٌ، فَلَوْ قِيلَ: «كَتَبْنَا»، لَطَابَقَهُ؟ وَأَجَابَ: أَنَّ الْمَرَادَ تَوْكِيدُ الْكَلَامِ فَابْتِدَاءً بِالْإِخْبَارِ عَنِ كَوْنِهِ وَوُجُودِهِ، وَأَكَّدَهُ بِالْقَسَمِيَّةِ، وَتَنَبَّأَ بِالْإِخْبَارِ عَنِ تَحَقُّقِهِ وَثُبُوتِهِ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ، وَأَكَّدَهُ بِالسَّيْنِ، وَكَلَّمَا الْعِبَارَتَيْنِ مَعْبَرَتَانِ عَنِ الْوَعِيدِ، أَلَا تَرَى كَيْفَ قَالَ أَوَّلًا: «وَأَنَّهُ أَعَدَّ لَهُ كِفَاءَهُ مِنَ الْعِقَابِ»، وَثَانِيًا: «﴿سَتَكْتُبُ﴾ عَلَى جِهَةِ الْوَعِيدِ»، ثُمَّ لَخَّصَ الْمَعْنَيْنِ بِقَوْلِهِ: «لَنْ يَفُوتَنَا أَبَدًا إِثْبَاتُهُ وَتَدْوِينُهُ»، أَي: مَاضِيًا وَمُسْتَقْبَلًا! وَإِلَى هَذَا الْمَعْنَى يُنْظَرُ قَوْلُ مَنْ قَالَ:

لَهَا بَيْنَ أَحْنَاءِ الصُّلُوعِ مَوَدَّةٌ سَتَبْقَى لَهَا مَا أَلْفِي الدَّهْرُ بَاقِيًا^(١)

وَإِتْيَانِ السَّيْنِ فِي «سَتَكْتُبُ» لِلْمَبَالِغَةِ؛ لِأَنَّ سَيْنََ الْاسْتِقْبَالَ لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ فِي الْإِثْبَاتِ، كَمَا أَنَّ «لَنْ» لِتَأْكِيدِهِ فِي النَّفْيِ.

قَالَ الْخَلِيلُ: «إِنْ سِيفَعْلُ» جَوَابُ «لَنْ يَفْعَلُ».

(١) لم أهد إليه فيما بين يدي من مصادر التخريج.

وهلّا قيل: ولقد كَتَبْنَا؟ قلت: ذَكَرَ وجودَ السَّماعِ أَوْلاً مُؤَكِّداً بِالْقَسَمِ، ثم قال: ﴿سَكَتُتُّ﴾ على جَهَةِ الوَعِيدِ، بمعنى: لَنْ يَفوتَنَا أبداً إثباته وتَدوينه، كما لَنْ يَفوتَنَا قَتْلُهُمُ الأنبياءِ. وَجَعَلَ قَتْلَهُمُ الأنبياءِ قَرينَةً له؛ إِذِانًا بِأَتَمِّها في العِظَمِ أَخوانِ، وبأنّ هذا ليس بأوّلِ ما رَكِبوه من العِظائمِ، وأنّهم أَصْلأءُ في الكُفْرِ ولهم فيه سَوابِقُ، وأنّ مَنْ قَتَلَ الأنبياءِ لَمْ يُسْتَبَعَدْ مِنْه الاِجْتِراءُ على مِثْلِ هذا القولِ.

وَرُوي: أنّ رسولَ اللهِ ﷺ كَتَبَ مع أبي بَكْرٍ رضي اللهُ عنه إلى يهودِ بني قَيْنِقاعٍ يَدْعُوهم إلى الإسلامِ وإلى إقامِ الصلاةِ وإيتاءِ الزكاةِ، وأنّ يُقرِضُوا اللهُ قَرْضاً حَسَنًا، فقال فنحاصُ اليهوديُّ: إنّ اللهَ فقيرٌ حينَ سألنا القَرْضَ، فلَطَمَه أبو بَكْرٍ في وَجْهه، وقال: لولا الذي بَيْننا وَبَيْنَكُم مِنَ العَهْدِ لَضَرَبْتُ عُنُقَكَ. فسكاه إلى رسولِ اللهِ ﷺ، وَجَحَدَ ما قاله؛ فَتَرَلتْ. ونحوه قولُهُم: ﴿يَدُ اللهِ مَعْلُومَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]. ﴿وَنَقُولُ ذُوقُوا﴾: وَنَتَّقِمُ مِنْهُمُ بأنْ نَقُولَ لَهُمُ يَوْمَ القِيامَةِ: ﴿ذُوقُوا عَذابَ الحَرِيقِ﴾.....

وفي كلامه إِذِانٌ بأنّ المعطوفَ يَكْتَسِبُ مِنَ المعطوفِ عليه معناه بحسبِ اقتضاءِ المقامِ، وهو قولُهُ: «لَنْ يَفوتَنَا أبداً إثباته وتَدوينه، كما لَنْ يَفوتَنَا قَتْلُهُمُ الأنبياءِ»، وأنّ المعطوفَ عليه أيضاً يَكْتَسِبُ مِنَ المعطوفِ معناه، وهو المرادُ بقولِهِ: «بأنّ هذا ليس بأوّلِ ما رَكِبوه من العِظائمِ» إلى آخرِهِ، وفي ﴿سَكَتُتُّ﴾ النفاةُ مِنَ العَيِّيةِ إلى التَكْلِمِ، ووضعُ لضميرِ الجماعةِ مكانَ الواحدِ للتعظيمِ والتفخيمِ.

قولُهُ: (وَنَتَّقِمُ مِنْهُمُ بأنْ نَقُولَ لَهُمُ يَوْمَ القِيامَةِ: ﴿ذُوقُوا﴾) أي: ونقولُ: عَطَفٌ على ﴿سَكَتُتُّ﴾، والباءُ في «بأنْ نَقُولَ»، كالباءِ في كَتَبْتُ بالقلمِ، أي: نَتَّقِمُ مِنْهُمُ بواسطةِ هذا القولِ، ولَنْ يوجَدَ هذا القولُ إلا وقد وُجِدَ العذابُ وألمه، فالكلامُ فيه كنايةٌ، والمعنى: لَنْ يَفوتَنَا أبداً إثباته وتَدوينه وَنَتَّقِمُ مِنْهُمُ لأجلِ هذا^(١) القولِ وذلك القتلُ بأنْ نُعَذِّبَهُمُ يَوْمَ القِيامَةِ بالعذابِ الحَرِيقِ، ونقولُ بعدَ التعذيبِ: ﴿ذُوقُوا﴾.

(١) في (ط): «وننتقم منهم بهذا».

كما أذقتُم المسلمين الغُصص. يقال للمُنْتَقَم منه: أُحْسُ ودُق. وقال أبو سفيان لحمزة رضي الله عنه: دُق عَقُق. وقرأ حمزة: (سَيَكْتُبُ) بالياءِ على البناءِ للمفعول، (ويَقول) بالياءِ، وقرأ الحَسَنُ والأعرج: (سَيَكْتُبُ) بالياءِ وتسميةِ الفاعل، وقرأ ابنُ مسعود: (ويُقَالُ ذوقوا). ﴿ذَلِكَ﴾: إشارةٌ إلى ما تقدّم من عقابهم. ودَكَرَ الأيدي؛ لأنَّ أكثرَ الأعمالِ تُزاوَلُ بهنَّ، فجعلَ كلَّ عملٍ كالواقعِ بالأيدي على سبيلِ التغليب. فإن قلت: فلمَ عَطِفَ قوله: ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ على ﴿مَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ﴾؟ وكيف جُعِلَ كونه غيرَ ظلامٍ للعبيدِ شريكاً لاجتراحهم السيئاتِ في استحقاقِ التعذيب؟ قلتُ: معنى كونه غيرَ ظلامٍ للعبيد: أنه عادلٌ عليهم، ومِنَ العدلِ أن يُعاقِبَ المسيءَ منهم ويشيبَ المُحْسِنَ.

قال الزجاج: «ذوقوا» كلمة تُقال للذي يُؤسُّ من العفو، أي: دُق ما أنت فيه فلست بمُتخلِّصٍ منه^(١).

وقال القاضي: الذوق: إدراكُ المطعوم، وُستعملَ على الاتساعِ لإدراكِ سائرِ المحسوساتِ والحالات، وذكره هاهنا لأنَّ العذابَ مرَّتَبٌ على قولهم الناشئ عن البُخلِ والتهاكُلِ على المالِ وغالبُ حاجةِ الإنسانِ إليه لتحصيلِ المطاعِم، ومُعظَمُ بُخله للخوفِ من فقْدانه، ولذلك كثرَ ذُكْرُ الأكلِ معَ المالِ^(٢).

وقلتُ: ناسبَ «دُق» في الاتساعِ للإدراكِ قوله: ﴿بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ﴾ في الاتساعِ في مُزاوَلَةِ الأعمالِ.

قوله: (دُق عَقُق) أي: دُق جِزَاءً فِعْلِكَ يا عاقُّ، مِن: عَقَّ والدَّه يَعُقُّ عَقوقاً. قوله: (فلمَ عَطِفَ قوله؟) وجهُ السؤالِ أنَّ الجهةَ الجامعةَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه واجبٌ، وهي في قوله: ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ مفقودةٌ؛

(١) «معاني القرآن وإعراجه» (١: ٤٩٤).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٤).

[الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهْدَ إِتِنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَقًّا يَأْتِينَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ جَاءُوا بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَالْكِتَابِ الْمُنِيرِ ﴿١٨٣-١٨٤﴾]

﴿عَهْدَ إِتِنَا﴾: أمرنا في التوراة وأوصانا بأن لا نؤمن لرسولٍ حتى يأتينا بهذه الآية الخاصة؛ وهي أن يُرِينَا قُرْبَانًا تَنْزِلُ نَارٌ مِنَ السَّمَاءِ فَتَأْكُلُهُ، كما كان أنبياءُ بني إسرائيل تلك آيتهم؛ كان يُقَرَّبُ بالقُرْبَانِ فيقومُ النبيُّ فيدعو، فتنزُلُ نارٌ من السماء فتأكله. وهذه دعوى باطلةٌ وافتراءٌ على الله؛ لأنَّ أكلَ النارِ القُرْبَانِ لم يُوجِبِ الإيمانَ للرسولِ الآتي به إلا لكونه آيةً ومُعجزةً، فهو إذن وسائرُ الآياتِ سواء؛ فلا يجوزُ أن يعيَّنه اللهُ تعالى من بين الآيات، وقد ألزمهم اللهُ أن أنبياءهم جاؤوهم بالبيِّناتِ الكثيرة التي أوجبت عليهم التصديق، وجاؤوهم أيضًا بهذه الآية التي افترحوها، فلمَ قتلوهم إن كانوا صادقين أن الإيمان يلزمهم بإتيانها؟! وقرئ: (بقربان) بضمَّتَيْن، ونظيره: السُّلطان. فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿وَالَّذِي قُلْتُمْ﴾؟ قلت: معناه: وبمعنى الذي قُلْتُموه من قولكم: قربانٌ تأكله النار، ومُؤداه كقوله: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾ [المجادلة: ٣] أي: لمعنى ما قالوا.....

لأن الذي دلَّ عليه المعطوفُ عليه استحقاقُ التعذيبِ لكونه تعليلاً لقوله: ﴿ذُوقُوا عَذَابَ الْحَرِيقِ﴾، وهذا كيف يُتصوَرُ في قوله: ﴿لَيْسَ بِظُلْمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾؟ وأجاب: أن مفهومَ الآية دلَّ على أنه عادل، والعدلُ مُستلزمٌ لعقابِ المسيءِ وإثابةِ المحسنِ، كأنه قيل: ذلك العذابُ بسببِ فعلِكُم وبسببِ أن الله عادلٌ لا يتركُ معاقبةَ المسيءِ، فحصلتِ الجهةُ الجامعة.

قوله: (وبمعنى الذي قُلْتُموه)، ومعناه: إراءتُمُ القُرْبَانَ والنارَ النازلةً من السماء آكلةً له، كأنه قيل: جاءتكم رسُلُهُ^(١) بالبيِّنات، وبهذه البيِّنَةِ خاصَّةً، فهو من عطفِ الخاصِّ على العامِّ.

(١) في (ط): «رسلي».

في مصاحف أهل الشام: (وبالزُّبُر)؛ وهي الصحف. ﴿وَأَلْكَتَبِ الْمُنِيرِ﴾: التوراة والإنجيل والزبور. وهذه تسليّة لرسول الله ﷺ من تكذيب قومه وتكذيب اليهود.

[﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُ أَجْرَكَ يَوْمَ الْفَيْكَةِ فَمَنْ زُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ ١٨٥]

وقرأ اليزيدي: (ذائقة الموت) على الأصل، وقرأ الأعمش: (ذائقة الموت) بطرح التنوين مع النصب، كقوله:

ولا ذاكر الله إلا قليلا

قوله: («وبالزُّبُر»؛ وهي الصحف)، قال القاضي: الزُّبُر: جمع زبور، وهو الكتاب المقصود على الحكم، من زبرت الشيء: إذا حسنته، والكتاب في عرف القرآن: ما يتضمّن الشرائع والأحكام، ولذلك جاء الكتاب والحكمة متعاطفين في عامة القرآن^(١).

قوله: (ولا ذاكر الله إلا قليلا)، أوله:

فألفيته غير مُستعيب

قبله:

ذكرته^(٢) ثم عاتبته عتاباً رفيقاً وقولاً جميلاً^(٣)

غير مُستعيب، أي: غير راجع بالعتاب مني على قبح فعله، واستعتب وأعتب بمعنى، واستعتب أيضاً: طلب أن يُعتب، والأصل: «ولا ذاكر الله» بالتنوين فطرح مع نصب «الله»، فإنهم قد يجذفون التنوين عند ملاقاته ساكناً إما طلباً للخفة أو فراراً من التقاء الساكنين، والدليل على تقدير التنوين نصبه «الله»، فلو كان قصدُه إلى الإضافة لجره.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٦).

(٢) في (ط): «فذكرته».

(٣) البيتان لأبي الأسود الدؤلي. انظر: «أمالي ابن السجري» (٢: ١٦٤).

فإن قلت: كيف اتصل به قوله: ﴿وَلَا تَمَّا تُوَفَّقُونَ أَجُورَكُمْ﴾؟ قلت: اتصاله به على أن: كلُّكم تموتون، لا بُدَّ لكم من الموت، ولا تُوفَّقون أجوركم على طاعاتكم ومعاصيكم عقيب موتكم، وإنما تُوفَّقونها يومَ قيامكم من القبور. فإن قلت: فهذا يوهم نفي ما يروى: أن «القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفرة النار»؟ قلت: كلمة التوفية تزيل هذا الوهم؛ لأن المعنى: أن توفية الأجور وتكميلها يكون ذلك اليوم، وما يكون قبل ذلك فبعض الأجور. الرِّحْزَحَةُ: التَّجْحِيَةُ والإبعاد، تكريرُ الرَّحِّ؛ وهو: الجذب بعجلة.....

قوله: (اتصاله به على أن: كلُّكم تموتون)، وتام تقريره: أنه سبق أن قوله: ﴿فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولٌ مِّنْ قَبْلِكَ﴾ تسلياً لرسول الله ﷺ وتصبيراً له على أذى قومه، يعني أن الرُّسُلَ قاطبةً كُذِّبوا وأوذوا فصبروا حتى انكشف عنهم الكرب؛ لأن مشاق الدنيا ومتاعها ونعيمها ولذاتها في وسك الزوال، وهو المعنى بقوله: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ﴿وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾، ثم جيء بقوله: ﴿إِنَّمَا﴾ الدالة على الحصر لما عسى أن يتردد في الخلد: هل يتلقى كلُّ من الرُّسُلِ والمكذِّبين جزاء ما عمل بعد الموت؟

ف قيل: نعم، يُجازون جزاء غير واف؛ بأن يكون القبر إما روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفرة النيران، وإنما يُوفَّقون أجورهم يوم القيامة جزاء وافياً، وإلى هذا المعنى يُنظر قوله تعالى: ﴿وَحَاقَ بِنَالٍ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ * النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ﴾ [غافر: ٤٥-٤٦] ثم جيء بالفاء التفصيلية بياناً للجزئين في قوله: ﴿فَمَنْ رُحِّحَ﴾ أي: فمن رُحِّحَ عن النارِ وأُدخِلَ الجنةَ فقد فاز، ومن رُحِّحَ عن الجنةِ وأُدخِلَ النارَ فقد خاب، وفيه ردُّ لزعم من يزعم أن لا بعث ولا حشر، وأن الأرواح المفارقة بعد الموت إما في السعادة أو الشقاوة، والحديث أخرجه الترمذي عن أبي سعيد^(١).

(١) سنن الترمذي (٢٤٦٠) وقال: حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.

﴿فَقَدْ فَازَ﴾: فقد حصل له الفوز المطلق المتناول لكل ما يُفاز به، ولا غاية للفوز وراء النجاة من سخط الله والعذاب السرمذ، ونيل رضوان الله والنعم المخلد. اللهم وفقنا لهما نُدرِكُ به عندك الفوز في المآب. وعن النبي ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُزَخَّرَ عَنِ النَّارِ وَيَدْخَلَ الْجَنَّةَ فَلْتُدْرِكْهُ مَنِيَّتُهُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، وَيَأْتِي إِلَى النَّاسِ مَا يُحِبُّ أَنْ يُؤْتَى إِلَيْهِ»، وهذا شامل للمحافظة على حقوق الله وحقوق العباد. شبه الدنيا بالمتاع الذي يدلس به على المستام ويُغرَّ حتى يشتريه، ثم يتبين له فسادُه ورداءتُه، والشيطان هو المدلسُ الغرور. وعن سعيد بن جبير: إنَّها هذا لِمَنْ آتَرها على الآخرة، فأما مَنْ طَلَبَ الآخرةَ بها فإنَّها متاعٌ بلاغٌ.....

قوله: (فقد حصل له الفوز المطلق)، أوقع ﴿فَقَدْ فَازَ﴾ المطلق جزاءً للشَّرطِ المقيد للزَّحزحة عن النار وإدخال الجنة ليدل على أن حقيقة الفوز هذا وليس دونه فوز وإن سُمي به، روي عن الإمام أحمد والترمذي والدارمي، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «مَوْضِعُ سَوَاطِئِ الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا، فَاقْرَؤُوا^(١) إِنْ شِئْتُمْ: ﴿فَمَنْ زُحِّجَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْعُرُورِ﴾»^(٢).

قوله: (ما يحب أن يؤتى إليه)^(٣)، الضمير المستتر في «يؤتى» راجع إلى «ما». الأساس: أتى إليه إحساناً: إذا فعله، أي: يُحسِنُ إلى الناسِ ما يُحِبُّ أَنْ يُحَسَّنَ إِلَيْهِ. قوله: (المستام)، أي: المشتري، المغرب: لا يسوم الرجل على سؤم أخيه، أي: لا يشتري، وروى: لا يستام ولا يتناع^(٤).

قوله: (متاع بلاغ)، أي: يبلغ بالدنيا إلى الآخرة.

(١) في (ي) و(د): «واقروا».

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٦٥١) والدارمي (٢٨٣٨) وابن ماجه (٤٣٣٥) والترمذي

(٣٢٩٢) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٠٨٥) وغيرهم.

(٣) هو جزءٌ من حديث صحيح أخرجه مسلم (١٨٤٤) من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص.

(٤) «المغرب في ترتيب المغرب» (٣: ١١٣).

خُوطِبَ الْمُؤْمِنُونَ بِذَلِكَ؛ لِيُؤَطَّنُوا أَنْفُسَهُمْ عَلَىٰ أَحْتِمَالِ مَا سَيَلْقَوْنَ مِنَ الْأَذَىٰ وَالشَّدَائِدِ وَالصَّيْرِ عَلَيْهَا، حَتَّىٰ إِذَا لَقُّوْهَا لَقُّوْهَا وَهُمْ مُسْتَعِدُّونَ، لَا يِرْهَقُهُمْ مَا يَزْهَقُ مَنْ تُصِيبُهُ الشَّدَّةُ بَعْتَةً فَيُنْكَرُهَا، وَتَشْمِئُزُّ مِنْهَا نَفْسُهُ.

[﴿تَتَّبَلُّونَ فِي أَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَلَسْتُمْ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذَىٰ كَثِيرًا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ ١٨٦]

والبلاءُ في الأنفس: القتل، والأسر، والجراح، وما يردُّ عليها من أنواع المخاوفِ والمصائب؛ وفي الأموال: الإنفاقُ في سبيلِ الخير، وما يقعُ فيها من الآفات؛ وما يسمعون من أهل الكتاب: المطاعينُ في الدينِ الحنيف، وصدٌّ من أرادَ الإيَّان، ونُخْطَةُ مَنْ آمَن، وما كانَ من كُعبِ بنِ الأشرفِ من هجائه لرسولِ الله ﷺ، وتَحْرِيطِ المشركين، ومن فَنَحَاصِ، ومن بنى قُرْبُظَةَ والنَّضِيرِ. ﴿فَإِنَّ ذَلِكَ﴾: فَإِنَّ الصَّبْرَ والتَّقْوَى، ﴿مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾: مِنْ مَعْرُومَاتِ الْأُمُورِ، أَي: مِمَّا يَجِبُ الْعَزْمُ عَلَيْهِ مِنَ الْأُمُورِ، أَوْ: مِمَّا عَزَمَ اللَّهُ أَنْ يَكُونَ، يَعْنِي: أَنَّ ذَلِكَ عَزْمَةٌ مِنْ عَزَمَاتِ اللَّهِ، لَا بُدَّ لَكُمْ أَنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا.

قوله: (وما يسمعون) إلى آخره: عطفتُ على قوله: البلاءُ أي: البلاءُ في الأنفس: القتلُ وما يردُّ عليها، وفي الأموال: الإنفاقُ وما يقعُ فيها، وفي الدين: المطاعينُ وما يسمعون، لكنْ غيَّرَ العبارةَ فجعلَ «ما يسمعون» مبتدأ والخبرُ «المطاعين»، وعطفَ «صدٌّ» و«نُخْطَةُ» وما كانَ على الخبرِ.

قوله: (من معزومات الأمور)، جعلَ المصدرَ في تأويلِ المفعولِ وجمعه لإضافته إلى الأمور، أو «مِمَّا عَزَمَ اللَّهُ»: معطوفٌ على «ما يجبُ»، ويجوزُ أن يُعطفَ على «معزومات». قوله: (عزومة من عزومات الله)، العزْمُ يَجِيءُ لمعنيين: بمعنى الجِدِّ والصَّبْرِ، وبمعنى الفريضةِ أيضاً، والمصنَّفُ حملَ الآيةَ على المعنيين.

﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَأَشْرَوْا بِهِ مُمْنًا قَلِيلًا فَيَتَسَمَّيْنَ مَا يَشْتَرُونَ﴾ [١٨٧]

﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ﴾: واذكُرْ وَقْتَ أَخِذِ اللَّهِ مِيثَاقَ أَهْلِ الْكِتَابِ. ﴿لَتُبَيِّنُنَّهُ﴾: الضميرُ لـ ﴿الْكِتَابِ﴾، أَكَّدَ عَلَيْهِمْ إِجَابَ بَيَانِ الْكِتَابِ وَاجْتِنَابِ كِتَابَانِهِ، كَمَا يُؤَكِّدُ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا عَزَمَ عَلَيْهِ وَقِيلَ لَهُ: اللَّهُ لَتَفْعَلَنَّ. ﴿فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ﴾: فَنَبَذُوا الْمِيثَاقَ وَتَأَكِيدُهُ عَلَيْهِمْ، يَعْنِي: لَمْ يُرَاعُوهُ وَلَمْ يَلْتَفِتُوا إِلَيْهِ. وَالتَّبَذُ وَرَاءَ الظَّهْرِ: مَثَلٌ فِي الطَّرْحِ وَتَرْكِ الْعِتَادِ، وَنَقِيضُهُ: جَعَلَهُ نَصَبَ عَيْنِيهِ، وَ: أَلْقَاهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ. وَكُفَى بِهِ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ مَأْخُوذٌ عَلَى الْعُلَمَاءِ أَنْ يُبَيِّنُوا الْحَقَّ لِلنَّاسِ وَمَا عِلْمُوهُ، وَأَنْ لَا يَكْتُمُوا مِنْهُ شَيْئًا لِعَرَضٍ فَاسِدٍ؛ مِنْ تَسْهِيلِ عَلَى الظَّلْمَةِ، وَتَطْيِيبِ لِنُفُوسِهِمْ، وَاسْتِجْلَابِ لِمَسَارِّهِمْ، أَوْ لِحَرِّ مَنْفَعَةٍ وَحُطَامِ دُنْيَا،

النهائية: في الحديث «خيرُ الأمورِ عَوَازِمُهَا» أي: فرائضُها التي عَزَمَ اللهُ عَلَيْكَ بِفَعْلِهَا، المعنى: ذَوَاتُ عَزْمِهَا التي فِيهَا عَزْمٌ، وَقِيلَ: مَا وَكَّدْتَ رَأْيَكَ وَعَزَمْتَ عَلَيْهِ وَوَقَّيْتَ بَعْدَهُ اللهُ فِيهِ، وَالْعَزْمُ: الْحِدُّ وَالصَّبْرُ، وَمِنْهُ: ﴿فَأَصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ﴾ [الأحقاف: ٣٥]، وَمِنْهُ: لِيُعْزِمَ الْمَسْأَلَةَ^(١)، أَي: لِيَقْطَعَهَا.

قوله: (التَّبَذُ وَرَاءَ الظَّهْرِ: مَثَلٌ فِي الطَّرْحِ وَتَرْكِ الْعِتَادِ)، وَأَنْشَدَ الزَّجَّاجُ لِلْفَرَزْدَقِ:

تَمِيمَ بْنَ فَيْسٍ لَا تَكُونَنَّ حَاجَتِي بظَهْرِ فَلَا يَعْيا^(٢) عَلِيَّ جَوَابِهَا^(٣)

أَي: لَا تَتْرُكْهَا لَا تَعْبَأُ^(٤) بِهَا، وَيُقَالُ لِلَّذِي يَطْرَحُ الشَّيْءَ وَلَا يَعْباُ بِهِ: قَدْ جَعَلْتَ هَذَا الْأَمْرَ بظَهْرِ^(٥).

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البخاري (٦٣٣٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) في (ط): «تعباً».

(٣) «ديوان الفرزدق» (١: ١٠٢).

(٤) في (ط): «يُعبأ».

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٤٩٧).

أَوْ لَتَقِيَنَّ مِمَّا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَلَا أَمَارَةَ، أَوْ لُبُخْلٍ بِالْعِلْمِ، وَغَيْرَةٌ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ غَيْرُهُمْ. وَعَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَنْ كَتَمَ عِلْمًا عَنْ أَهْلِهِ أُلْجِمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»، وَعَنْ طَاوُوسٍ: أَنَّهُ قَالَ لَوْهَبٍ: إِنِّي أَرَى اللَّهَ سَوْفَ يَعَذُّبُكَ بِهَذِهِ الْكُتُبِ. وَقَالَ: وَاللَّهِ لَوْ كُنْتَ نَبِيًّا فَكُتِمَتْ الْعِلْمُ كَمَا تَكْتُمُهُ لَرَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ سَيُعَذِّبُكَ. وَعَنْ مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ: لَا يَجِلُّ لِأَحَدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنْ يَسْكُتَ عَلَى عِلْمِهِ، وَلَا يَجِلُّ لِجَاهِلٍ أَنْ يَسْكُتَ عَلَى جَهْلِهِ حَتَّى يُسْأَلَ. وَعَنْ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَا أَخَذَ اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْجَهْلِ أَنْ يَتَعَلَّمُوا حَتَّى أَخَذَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ يُعَلِّمُوا. وَقُرِيَ: (لِيُبَيِّنَنَّه)، (وَلَا يَكْتُمُونَهُ) بِالْيَأِ؛ لِأَنَّهُمْ غَيَّبُوا؛ وَبِالْتَّاءِ عَلَى حِكَايَةِ مُحَاطَبَتِهِمْ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكُتُبِ لَنْفُسِدَنَّ﴾ [الإسراء: ٤].

[﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [١٨٨]

﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾: خُطَابٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَحَدُ الْمَفْعُولَيْنِ: ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، وَالثَّانِي: ﴿بِمَفَازَةٍ﴾. وَقَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾ تَأْكِيدٌ،

قَوْلُهُ: (مِمَّا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ): مُتَعَلِّقٌ بِتَقِيَّةِ، أَي: الْإِتْقَاءِ مِنْ شَيْءٍ لَا دَلِيلَ وَلَا أَمَارَةَ عَلَى اتِّقَائِهِ. قَوْلُهُ: (مَنْ كَتَمَ عِلْمًا عَنْ أَهْلِهِ). الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ سَتَلَ عِلْمًا يَعْلَمُهُ فَكْتَمَهُ أُجِمَ بِلِجَامٍ مِنْ نَارٍ»^(١).

قَوْلُهُ: (وَقُرِيَ: لِيُبَيِّنَنَّه) بِالْيَأِ التَّحْتَانِيَّةِ: ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو، وَالباقونَ: بِالتَّاءِ^(٢). قَوْلُهُ: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ﴾: تَأْكِيدٌ، قَالَ الرَّجَّازُ: الْعَرَبُ تُعِيدُ إِذَا طَالَتِ الْقِصَّةُ «حَسِبْتَ» وَمَا أَشْبَهَهَا إِعْلَامًا أَنَّ الَّذِي جَرَى مُتَّصِلٌ بِالْأَوَّلِ وَتَوْكِيدًا، فَتَقُولُ: لَا تَنْظُنُّ زَيْدًا إِذَا جَاءَكَ وَكَلَّمَكَ بِكَذَا وَكَذَا فَلَا تَنْظُنُّهُ صَادِقًا، فَتُعِيدُ «لَا تَنْظُنُّهُ» تَوْكِيدًا وَتَوْضِيحًا^(٣).

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٦٥٨) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٤٩) وَحَسَنَهُ، وَانظُرْ تَمَامَ تَقْيِيدِهِ فِي «تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكَشَافِ» لِلْحَافِظِ الزَّيْلَعِيِّ (١: ٢٥٢).

(٢) انظُرْ: «التَّيْسِيرُ» لِلدَّانِي ص ٩٣.

(٣) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» (١: ٤٩٨).

تقديره: لا تحسبّهم فلا تحسبّهم فائزين. وقرئ: (لا تحسبن)، (فلا تحسبّهم) بضمّ الباء على خطاب المؤمنين؛ (ولا يحسبن)، (فلا يحسبّهم) بالياء وفتح الباء فيها، على أنّ الفعل للرسول. وقرأ أبو عمرو بالياء وفتح الباء في الأول، وضمّها في الثاني، على أنّ الفعل لـ ﴿الَّذِينَ يَفْرَحُونَ﴾، والمفعول الأوّل محذوفٌ على: لا يحسبّهم الذين يفرحون بمفازة، بمعنى: لا يحسبن أنفسهم الذين يفرحون فائزين، و(فلا يحسبّهم) تأكيدٌ. ومعنى ﴿يَمَّا آتَوْا﴾: بما فعلوا. و«أتى» و«جاء» يُستعملان بمعنى «فعل»، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًا﴾ [مریم: ٦١]، ﴿لَقَدْ جِئْتِ شَيْئًا فَرِيًّا﴾ [مریم: ٢٧]، وتدلُّ عليه قراءةُ أبي: (يفرحون بما فعلوا)، وقرئ: (آتوا) بمعنى: أعطوا، وعن عليّ رضي الله عنه: (بما أوتوا). ومعنى ﴿يَمَّازِقُونَ الْعَذَابَ﴾: بمنجاةٍ منه. روي: أنّ رسول الله ﷺ سأل اليهود عن شيءٍ مما في التوراة، فكتّموا الحقّ وأخبروه بخلافه، وأرّوه أنهم قد صدّقوه، واستحمدوا إليه، وفرحوا بما فعلوا، فأطع الله رسوله على ذلك وسلّاه بما أنزل من وعيدهم، أي: لا تحسبن اليهود الذين يفرحون بما فعلوا من تدليسهم عليك ويحبّون أن تحمدّهم بما لم يفعلوا من إخبارك بالصدق عمّا سألتهم عنه ناجين من العذاب. ومعنى (يفرحون بما أوتوا): بما أوتوه من علم التوراة. وقيل: يفرحون بما فعلوا من كتمان نعت رسول الله ﷺ. ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ من أتباع دين إبراهيم؛ حيث ادّعوا أنّ إبراهيم كان على اليهوديّة وأنهم على دينه.....

وقال القاضي: المعنى: ولا تحسبن الذين يفرحون بما فعلوا من التدليس وكمّان الحقّ ويحبّون أن يحمدوا بما لم يفعلوا من الوفاء بالميثاق وإظهار الحقّ والإخبار بالصدق بمنجاةٍ من العذاب^(١). قوله: «(فلا يحسبّهم) بالياء وفتح الباء»، قرأها: نافع وابن عامر، والباقون: بالتاء الفوقانيّة فيهما وفتح الباء^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٢٨).

(٢) كذا ذكر المؤلف رحمه الله، والذي ذكره الداني في «التيسير» ص ٩٣ وغيره من أهل القراءات أن قراءة ابن كثير وأبي عمرو: «(فلا يحسبّهم) بالياء وضم الباء، وقراءة الباقيين: بالتاء وفتح الباء.

وقيل: إنهم قومٌ تخلّفوا عن الغزو مع رسولِ الله ﷺ، فلما قفَل اعتذروا إليه بأنهم رأوا المصلحة في التخلّف، واستخمدوا إليه بتركِ الخروج. وقيل: هم المنافقون يفرحون بما أتوا من إظهار الإيمان للمسلمين ومناقبتهم وتوصلهم بذلك إلى أغراضهم، ويستخمدون إليهم بالإيمان الذي لم يفعلوه على الحقيقة؛ لإنطائهم الكفر. ويجوز أن يكونَ شاملاً لكلِّ من يأتي بحسنةٍ فيفرحُ بها فرحَ إعجابٍ، ويُحبُّ أن يحمده الناسُ ويثنوا عليه بالديانة والزهد بها ليس فيه.

[﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ * إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ * الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقَعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ [١٨٩-١٩١]

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ شاملاً لكلِّ من يأتي بحسنةٍ فيفرحُ بها فرحَ إعجابٍ)، يعني: إن فرحَ أنه موفقٌ من الله فلا بأس به، وروينا عن مسلم، عن أبي ذرٍّ قال: قيل لرسولِ الله ﷺ: أرايت الرجلُ يعملُ العملَ من الخيرِ ويحمدهُ الناسُ عليه؟ قال: «تلك عاجلُ بشرى المؤمنين»^(١). وعن البخاريِّ ومسلمٍ والترمذيِّ، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف، أن مروانَ قال لبوابه: اذهب يا رافعُ إلى ابنِ عباسٍ فقل: لئن كان كلُّ امرئٍ منَّا فرحَ بما أتى وأحبَّ أن يحمدهُ بما لم يفعلْ مُعذَّباً لنعذبُ أجمعون، فقال ابنُ عباسٍ: ما لكم ولهذه الآية؟ إننا نزلت في أهل الكتاب، ثم تلا ابنُ عباسٍ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لُبِّيئْتُهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ الآية وتلا ابنُ عباسٍ: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا﴾ الآية^(٢)، وقال ابنُ عباسٍ: سأهَم النبيُّ ﷺ عن شيءٍ فكتموه إياه وأخبروه بغيره، فأرؤهُ أن قد استخمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سأهَم وفرحوا بما أتوا من كتابهم إياه ما سأهَم عنه. استخمدوا إليه أي: طلبوا منه أن يحمدهم.

الأساس: استخمدَ اللهُ على خلقه بإحسانه إليهم وإنعامه عليهم.

(١) أخرجه مسلم (٢٦٤٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٥٦٨) ومسلم (٢٧٧٨) والترمذي (٣٠١٤) وغيرهما.

﴿وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ فهو يَمْلِكُ أمرهم، وهو ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ فهو يقدرُ على عقابهم. ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ لأدلة واضحة على الصانع وعظيم قدرته وباهر حكيمته، ﴿لَأُولِي الْأَلْبَابِ﴾: للذين يفتحون بصائرهم للنظر والاستدلال والاعتبار، ولا ينظرون إليها نظر البهائم غافلين عما فيها من عجائب الفطر. وفي النصائح الصغار: املاً عينيك من زينة هذه الكواكب، وأجلها في جملة هذه العجائب، متفكراً في قدرة مقدرها، متدبراً حكمة مدبرها، قبل أن يسافر بك القدر، ويحال بينك وبين النظر.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما: قلت لعائشة رضي الله عنها: أخبريني بأعجب ما رأيت من رسول الله ﷺ. فبكت، وأطالته، ثم قالت: كل أمره عجب؛ أتاني في ليأتي، فدخل في لحافي حتى ألصق جلده بجلدي، ثم قال: «يا عائشة، هل لك أن تأذني لي الليلة في عبادة ربِّي؟»، فقلت: يا رسول الله، إنني لأحبُّ قربك، وأحبُّ هواك، قد أذنتُ لك. فقام إلى قربة من ماء في البيت، فتوضأ ولم يكثر من صب الماء،.....

قوله: (فهو يملك أمرهم)، فيه تهديد لليهود، والفاء جواب شرط محذوف، والمراد بالسموات والأرض جميع العالم، أو التقدير: إذا كان الله مالك العالم، وهو من جملته، قادراً على كل شيء، وهم من مقدوراته؛ فيلزم أن يكون مالكا لأمرهم وقادراً على عقابهم^(١).

قوله: (وأحب هواك)^(٢) يعني: مهواك أي: ما تهواه من العبادة^(٣)، أما الحديث فقد روينا عن البخاري ومسلم ومالك وأبي داود، عن ابن عباس قال: بتُّ في بيت خالتي ميمونة، فتحدث رسول الله ﷺ مع أهله ساعة ثم رقد، فلما كان ثلث الليل الآخر قعد فنظر إلى السماء فقال: ﴿إِنِّي فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَخْتَلِفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ ثم قام فتوضأ واستنَّ فصلى، وفي رواية: ثم خرج إلى الصلاة فصلى، فجعل يقول في صلاته أو

(١) من قوله: «قوله: فهو يملك أمرهم» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) هو جزء من حديث أخرجه ابن حبان (٦١٩)، وانظر تمام تحريمه في: «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٢٦٠).

(٣) في (ط): «العباد».

في ثُمَّ قَامَ يُصَلِّي، فَقَرَأَ مِنَ الْقُرْآنِ وَجَعَلَ يَبْكِي حَتَّى بَلَغَ الدَّمْعُ حَقْوَيْهِ، ثُمَّ جَلَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَجَعَلَ يَبْكِي، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ فَجَعَلَ يَبْكِي حَتَّى رَأَيْتُ دَمْعَهُ قَدْ بَلَّتِ الْأَرْضَ، فَأَتَاهُ بِلَالٌ يُؤَذِّنُهُ بِصَلَاةِ الْغَدَاةِ، فَرَأَاهُ يَبْكِي، فَقَالَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتَبْكِي وَقَدْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ؟! فَقَالَ: «يَا بِلَالُ، أَفَلَا أَكُونُ عَبْدًا شَكُورًا؟!»، ثُمَّ قَالَ: «وَمَا لِي لَا أَبْكِي وَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ: ﴿إِنِّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾؟!»، ثُمَّ قَالَ: «وَيْلٌ لِمَنْ قَرَأَهَا وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهَا». وَرُوِيَ: «وَيْلٌ لِمَنْ لَا كَهَا بَيْنَ فَكَيْهِ وَلَمْ يَتَأَمَّلْهَا». وَعَنْ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ يَتَسَوَّكُ، ثُمَّ يَنْظُرُ إِلَى السَّمَاءِ، ثُمَّ يَقُولُ: ﴿إِنِّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾. وَحِكْيَى: أَنَّ الرَّجُلَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَانَ إِذَا عَبَدَ اللَّهَ ثَلَاثِينَ سَنَةً أَظَلَّتْهُ سَحَابَةٌ، فَعَبَدَهَا فَنِي مِنْ فِتْيَانِهِمْ فَلَمْ تُظَلِّهِ، فَقَالَتْ لَهُ أُمُّهُ: لَعَلَّ فَرْطَةَ فَرَطْتَ مِنْكَ فِي مُدَّتِكَ.....

سُجُودِهِ: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا وَبَصْرِي نُورًا، وَعَنْ يَمِينِي نُورًا وَعَنْ شِمَالِي نُورًا، وَأَمَامِي نُورًا وَخَلْفِي نُورًا، وَفَوْقِي نُورًا وَتَحْتِي نُورًا، وَاجْعَلْنِي نُورًا»^(١). وَفِي رِوَايَةٍ: ثُمَّ تَلَا هَذِهِ الْآيَاتِ^(٢).

قَوْلُهُ: (حَقْوَيْهِ)، النِّهَايَةُ: الْأَصْلُ فِي الْحَقْوِ: مَعْقِدُ الْإِزَارِ، وَجَمْعُهُ أَحْقِي وَأَحْقَاءُ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ الْإِزَارَةُ^(٣) لِلْمَجَاوِرَةِ.

قَوْلُهُ: (لَا كَهَا)، الْأَسَاسُ: لَاكَ اللَّقْمَةُ يَلُوكُهَا، وَلَاكَ الْفَرَسُ اللَّجَامَ، وَمِنْ الْمَجَازِ: وَهُوَ يَلُوكُ أَعْرَاضَ النَّاسِ.

قَوْلُهُ: (فَعَبَدَهَا فَنِي مِنْ فِتْيَانِهِمْ فَلَمْ) أَي: فَعَبَدَ اللَّهُ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ فَلَمْ تُظَلِّهِ أَوْ فَلَمْ يَرِ شَيْئًا، وَقِيلَ: الصَّوَابُ أَنْ لَا يُسَكَّتَ عَنْ مَتَعَلَّقٍ «لَمْ» دُونَ «لَمَّا»، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: فَلَمْ تُظَلِّهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٦٩) وَمُسْلِمٌ (٧٦٣) وَمَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» (١: ٣٥٤) وَأَبُو دَاوُدَ (١٣٥٥) وَغَيْرِهِمْ.

(٢) فِي (ط): «الْآيَةُ».

(٣) فِي (ط): «الْإِزَارُ».

فقال: ما أذكر. قالت: لعلك نظرت مرة إلى السماء ولم تعتبر قال: لعل. قالت: فما أتيت إلا من ذلك. ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ﴾ ذكراً دائباً على أي حال كانوا؛ من قيام وقعود واضطجاع، لا يُحِلُّون بالذِّكْرِ في أغلب أحوالهم. وعن ابن عمر وعروة بن الزبير وجماعة: أنهم خرجوا يوم العيد إلى المصلّى، فجعلوا يذكرون الله، فقال بعضهم: أما قال الله تعالى: ﴿يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَمًا وَقُعُودًا﴾؟ فقاموا يذكرون الله على أقدامهم. وعن النبي ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرْتَعَ فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ فَلْيُكْثِرْ ذِكْرَ اللَّهِ». وقيل: معناه: يُصَلُّون في هذه الأحوال على حسب استطاعتهم. قال رسول الله ﷺ لعمران بن الحصين: «صل قائماً، فإن لم تستطع فقاعداً، فإن لم تستطع فعلى جنبٍ ثمم إياباً». وهذه حجة للشافعي رحمه الله في إضجاع المريض على جنبه كما في اللحد.....

قوله: (ذكراً دائباً)، الجوهري: يقال: دأب فلان^(١) في عمله: جدّ وتعب، دأباً ودؤوباً، فهو دئيب.

قال أولاً: على كل حال وعلى أي حال^(٢) ثم في أغلب أحوالهم، وذلك أن قوله: «لا يُحِلُّون بالذِّكْرِ في أغلب أحوالهم» جملة مؤكدة لقوله: «يذكرون الله ذكراً دائباً على كل حال»، ومفسرة له؛ لأن الكل يطلق على الأكثر، قال الله تعالى على لسان سليمان عليه السلام: ﴿وَأَوْثِقْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦]، وفي حق بلقيس: ﴿وَأَوْثِقْتِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، كما تقول: فلان يقصده كل أحد، ويعلم كل شيء، تريد كثرة قصاده، ورجوعه إلى غزارة في العلم.

قوله: (لعمران بن الحصين)، الحديث أخرجه البخاري والترمذي وغيرهما^(٣)، وهذا الحديث حجة للشافعي رضي الله عنه في أن المريض يُصلي مضطجعا على جنبه الأيمن، مستقبلاً بمقادير بدنه.

(١) في (ط): «فلان دأب».

(٢) قوله: «وعلى أي حال» ساقط من (ط) و(ي) و(د).

(٣) أخرجه البخاري (١١١٧) والترمذي (٣٧١).

وعند أبي حنيفة رحمه الله: أنه يستلقي حتى إذا وجد خفةً قعد. ومحل «على جنوبهم» نصبٌ على الحال عطفًا على ما قبله، كأنه قيل: قيامًا وعودًا ومضطجعين. ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، وما يدلُّ عليه اختراعُ هذه الأجرام العظام، وإبداع صنعتها، وما دبر فيها مما تكلم الأفهام عن إدراك بعض عجائبه على عظم شأن الصانع وكبرياء سلطانه. وعن سفيان الثوري: أنه صلى خلف المقام ركعتين ثم رفع رأسه إلى السماء، فلما رأى الكواكب عُثِي عليه، وكان يبول الدم من طول حزنه وفكرته. وعن النبي ﷺ: «بينما رجلٌ مُستلقٍ على فراشه، إذ رفع رأسه فنظر إلى النجوم وإلى السماء فقال: أشهد أن لك ربًّا وخالقًا، اللهم اغفر لي، فنظر الله إليه فغفر له». وقال النبي ﷺ: «لا عبادة كالتفكير». وقيل: الفكرة تُذهِبُ الغفلة، وتُحدثُ للقلب الحشية، كما يُحدثُ الماء للزرع النبات، وما جليت القلوب بمثل الأخران، ولا استنارت بمثل الفكرة. وروى عن النبي ﷺ: «لا تفضلوني على يونس بن متى».....

قوله: (على عظم شأن الصانع). عظم: بدل من الضمير المجرور في قوله: «وما يدلُّ عليه»، بإعادة العامل، كقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ ءَامَنَ﴾ [الأعراف: ٧٥]، والأولى أن لا يعطَفَ «ما دبر» على «ما يدلُّ عليه»، بل على «صنعتها» ويجعل «ما» في «ما دبر»: موصولة، و«من» في «تلك» بيان «ما دبر»، لئلا يلزم الفصل بين البَدَل والمُبَدَل بالأجنبي فيؤدِّي إلى المعاظلة.

قوله: (لا تفضلوني على يونس بن متى) إلى آخره، الرواية عن البخاري ومسلم وأبي داود، عن ابن عباس، أن النبي ﷺ قال: «لا ينبغي لأحد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى»^(١)، وعن البخاري، عن أبي هريرة: «من قال: أنا خير من يونس بن متى فقد كذب»، ورواه أبو داود، عن أبي سعيد^(٢).

فإن قلت: كيف الجمع بين هذه الأحاديث وبين ما جاء في فضائل سيّد المرسلين، منها ما

(١) أخرجه البخاري (٣٤١٣)، ومسلم (٢٣٧٦) وأبو داود (٤٦٦٩) وغيرهما.

(٢) «صحيح البخاري» (٤٦٠٤). وليست الرواية في «سنن أبي داود» كما ذكر المصنّف رحمه الله.

روينا عن الترمذي، عن أبي سعيد^(١)، قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيّد ولد آدم يوم القيامة ولا فخر، وبيدي لواء الحمد ولا فخر، وما من نبيّ يومئذٍ آدم فمن سواه إلا تحت لوائه»^(٢) الحديث.

قلت: الوجه ما قال صاحب «الجامع» أن قوله: «أنا سيّد ولد آدم» إنما هو إخبار عما أكرمه الله تعالى به من الفضل والسؤدد، وتحدثت بنعمة الله عنده، وإعلام لأتمته بذلك ليكون إيمانهم به على حسب ذلك، وأما قوله ﷺ في يونس عليه السلام فيحمل على سبيل الهضم وإظهار التواضع لربه، أي: لا ينبغي لي أن أقول: أنا خير منه؛ لأن الفضيلة التي نلتها كرامة من الله تعالى وخصوصية منه لم أنلها من قبل نفسي، ولا بلغتها بقوتي، فليس لي أن أفتخر بها، وإنما يجب عليّ الشكر عليها، وإنما خصّ يونس بالذكر لما قصه الله من قلة صبره على أذى قومه، فخرج مغضباً ولم يصبر كما صبر أولو العزم من الرسل^(٣).

وقلت: وعلم من ذلك أن قوله ﷺ: «من قال: أنا خير من يونس بن متى فقد كذب»، معناه: تعصباً، ولذلك قال ﷺ: «لا تحايروا بين الأنبياء»، رواه أبو داود عن أبي سعيد^(٤). والأوجه أن تحمل المخيرة على معنى الرسالة والنبوة، لقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، وأما قوله: «فإنه كان يرفع له في يوم مثل عمل أهل الأرض»، فلم أجده في الأصول^(٥).

(١) قوله: «عن أبي سعيد» ساقط من (ط).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٦١٥) وأبو داود (٤٦٧٥) وغيرهما، وانظر تمام تخريجه في «تخريج أحاديث الكشاف» (١٧١: ٢).

(٣) «جامع الأصول» (٥٢٧: ٨).

(٤) «سنن أبي داود» (٤٦٦٨) وأخرجه البخاري بهذا اللفظ (٦٩١٦) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٥) وكذا قال الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف» (٤: ٣٦).

فإنه كان يُرْفَعُ له في كُلِّ يومٍ مثلُ عَمَلِ أَهْلِ الْأَرْضِ». قالوا: وإنما كانَ ذلكَ التَّفَكُّرَ في أمرِ الله الذي هو عَمَلُ القَلْبِ؛ لأنَّ أَحَدًا لا يَقْدِرُ أنْ يَعْمَلَ بجوارِحِهِ في اليَوْمِ مثلَ عَمَلِ أَهْلِ الْأَرْضِ. ﴿مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ على إرادةِ القَوْلِ، أي: يقولونَ ذلكَ. وهو في محلِّ الحالِ، بمعنى: يتفكرونَ قائلينَ، والمعنى: ما خلقته خلقًا باطلاً بغيرِ حِكْمَةٍ، بل خلقته لداعي حِكْمَةٍ عَظِيمَةٍ، وهو أنْ تَجْعَلَهَا مساكنَ للمكَلِّفِينَ، وأدلةٌ لهم على معرفتكِ، ووجوبِ طاعتكِ، واجتنابِ معصيتكِ؛ ولذلك وصلَّ به قوله: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾؛ لأنه جزاءٌ مَنْ عَصَى ولم يُطِيع. فإن قلتَ: هذا إشارةٌ إلى ماذا؟ قلتُ: إلى الخلقِ، على أن المرادَ به المخلوقِ، كأنه قيل: ويتفكرونَ في مخلوقِ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ، أي: فيما خُلِقَ منها. ويجوزُ أنْ يكونَ إشارةً إلى السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ؛ لأنها في معنى المخلوقِ، كأنه قيل: ما خلقتَ هذا المخلوقَ العجيبَ باطلاً. وفي ﴿هَذَا﴾ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْظِيمِ كقوله: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الاسراء: ٩]. ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿بَطْلًا﴾ حالًا من ﴿هَذَا﴾، و﴿سُبْحَانَكَ﴾ اعتراضٌ للتَّنْزِيهِ مِنَ العَبَثِ، وأنْ يَخْلُقَ شَيْئًا بغيرِ حِكْمَةٍ.

قوله: (ولذلك وصل): تعليلٌ لتفسيره ﴿مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ بما أدَّى إلى وجوبِ الطاعةِ واجتنابِ المعصيةِ، يعني: دَلَّ قوله: ﴿فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾ أنَّ المَقْدَرُ ما ذَكَرَ؛ لأنَّ الفَاءَ الفصيحةَ دَلَّتْ على مَحذُوفٍ يَرْتَبِطُ مَعَهَا تَقْدِيرُهُ: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ بل خَلَقْتَهُ لِلدَّلَالَةِ على معرفتكِ، وَمَنْ عَرَفَكَ يَجِبُ عَلَيْهِ أداءُ طاعتكِ واجتنابُ معصيتكِ؛ لِيَقْوَرَ بِدُخُولِ جَنَّتِكَ وَيَتَوَقَّى بِهِ مِنَ عَذَابِ نارِكَ؛ لأنَّ النارَ جزاءٌ مَنْ يُجِلُّ بِذلكِ.

قوله: (فيما خُلِقَ منها) «مِنْ» في «مِنْهَا»: بيانٌ «ما».

قوله: (وفي ﴿هَذَا﴾ ضَرْبٌ مِنَ التَّعْظِيمِ) أي: لفظية ﴿هَذَا﴾، وذلك أنَّ المِشَارَ إِلَيْهِ به هُوَ خُلِقَ السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ، وكوُنُهَا خُلِقَتْما بِحَقٍّ، وما فِيهَا مِنْ بَدَائِعِ فِطْرَتِهِ وَعَجَائِبِ صُنْعِهِ وَحُسْنِ تَدْبِيرِهِ مِمَّا تَكِلُّ الأَفْهَامُ عَنِ إدراكِ بَعْضِهِ، وهذه معانٍ دَقِيقَةٌ لَطِيفَةٌ جُعِلَتْ كالمَحسوسِ المِشَارِ إِلَيْهِ بِما يُشَارُ بِهِ إلى المَدْرَكَاتِ بِالمِشَاعِرِ.

[﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ، وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ * رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْآبَرَارِ﴾ * رَبَّنَا وَءَايَاتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ [١٩٢-١٩٤]

﴿فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ﴾ فقد أبلغت في إخزائه، وهو نظيرُ قوله: ﴿فَقَدْ فَازَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. ونحوه في كلامهم: مَنْ أَدْرَكَ مَرَعَى الصَّيَّانِ فَقَدْ أَدْرَكَ، وَمَنْ سَبَقَ فَلَانًا فَقَدْ سَبَقَ.

قوله: (فقد أبلغت في إخزائه)، الراغب: خَزِيَ الرَّجُلُ: لِحِقَّةِ انْكَسَارِ إِمَا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ، فَالْأَوَّلُ هُوَ الْحَيَاءُ الْمَغْرِطُ، وَمَصْدَرُهُ: الْخِزْيَةُ، وَرَجُلٌ خِزْيَانٌ وَامْرَأَةٌ خِزْيَاءٌ، وَجَمْعُهُ: خِزَايَا، وَفِي الْحَدِيثِ: «اللَّهُمَّ احْشُرْنَا غَيْرَ خِزَايَا وَلَا نَادِمِينَ».

والثاني: يُقَالُ: هُوَ ضَرَبٌ مِنَ الْإِسْتِخْفَافِ، وَمَصْدَرُهُ الْخِزْيُ، وَرَجُلٌ خِزٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا﴾ [المائدة: ٣٣]. وَأَخْزَى: يُقَالُ مِنْهُمَا، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تُدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَيْتَهُ﴾ يَحْتَمِلُهَا^(١).

قوله: (وهو نظيرُ قوله: ﴿فَقَدْ فَازَ﴾) يعني في الإطلاق، وأنَّ الجزاء والشَّرْطَ مَتَّحِدَانِ مَعْنَى.

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي «الْأَمَالِي» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَنَادِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧] وَضَعَّ قَوْلَهُ: ﴿فَمَا بَلَغْتَ﴾ فِي مَوْضِعِ أَمْرٍ عَظِيمٍ، أَي: فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَقَدْ ارْتَكَبْتَ أَمْرًا عَظِيمًا، وَنَحْوُهُ قَوْلُكَ: إِذَا جِئْتَ إِلَيَّ فَقَدْ جِئْتَ إِلَى حَاتِمٍ، أَي: إِلَى رَجُلٍ كَرِيمٍ^(٢).

قوله: (مَنْ أَدْرَكَ مَرَعَى الصَّيَّانِ فَقَدْ أَدْرَكَ) أَي: أَدْرَكَ مَرَعَى لَيْسَ بَعْدَهُ مَرَعَى، الصَّيَّانُ: جَبَلٌ.

(١) «مفردات القرآن»، ص ٢٨١، وانظر: «تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١٠٤٧).

(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٧٩-٨٠).

﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ﴾ اللّامُ إشارةٌ إلى من يُدخِلُ النارَ، وإعلامٌ بأنَّ مَنْ يُدخِلُ النَّارَ فلا ناصرَ له بشفاعَةٍ ولا غيرها. تقول: سمعتُ رجلاً يقولُ كذا، وسمعتُ زيداً يتكلّم، فتوقّعُ الفِعْلَ على الرَّجُلِ، وتُحذِفُ المسموعَ؛ لأنك وصفتَه بما يُسمَع، أو جعلته حالاً عنه، فأغناك عن ذِكْرِه، ولولا الوصفُ أو الحالُ لم يكنْ منه بُدٌّ وأنَّ يُقال: سمعتُ كلامَ فلانٍ أو قوله. فإن قلت: فأَيُّ فائدةٍ في الجُمعِ بينَ المناديِّ وينادي؟ قلت: ذُكِرَ النداءُ مُطلقاً ثمّ مقيداً بالإيمانِ تفخيماً لشأنِ المنادي؛ لأنه لا مناديٍّ أعظمُ من منادٍ يُنادي للإيمانِ، ونحوه قولك: مرزُتُ بهادٍ يَهدي للإسلامِ، وذلك أنَّ المنادي إذا أُطلقَ ذَهَبَ الوهمُ إلى منادٍ للحزبِ أو لإطفاءِ النَّائرةِ أو لإغاثةِ المكروبِ أو لكفايةِ بعضِ النوازلِ أو لبعضِ المنافع. وكذلك الهادي قد يُطلقُ على مَنْ يَهدي للطريقِ ويَهدي لسدادِ الرَّأيِ وغيرِ ذلك. فإذا قلت: ينادي للإيمانِ ويهدي للإسلامِ فقد رَفَعْتَ من شأنِ المُنادي والهادي وفخَّمْتَه.

قوله: (فلا ناصرَ له بشفاعَةٍ ولا غيرها)، قال القاضي: لا يلزمُ من نفيِ النَّصرةِ نفيِ الشفاعَةِ؛ لأنَّ النَّصرةَ: دفعُ بَقْهَرٍ^(١).

قوله: (وأنَّ يُقال: سمعتُ) عطفٌ على المضمَرِ المجرورِ في «لم يكنْ منه بُدٌّ»، والجارُّ في التقديرِ مُعاد، لأنَّ حذْفَ الجارِّ مع أنْ وأنَّ قياسٌ شائعٌ، أي: ولولا الوصفُ أو الحالُ لم يكنْ بُدٌّ من أن يُقال: سمعتُ كلامَ فلان.

قوله: (لأنَّهُ لا مُناديٍّ أعظمِ): بيانٌ أنَّ المقامَ مقامُ التفخيمِ، وقوله: «وذلك»: إشارةٌ إلى كِيفِيَّةِ حصولِ التفخيمِ وتحقيقِ حصوله.

قوله: (النَّائرة)، المُغربُ: يقال: بينهم نائرةٌ، أي: عداوةٌ وشحناءٌ، وإطفاءُ النَّائرةِ عبارةٌ عن تسكينِ الفتنة، وهي فاعلةٌ، من «النار»^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٢).

(٢) «المغرب في ترتيب العرب» (١: ٤٧٠).

ويقال: دعاه لكذا وإلى كذا، أو نذبه له وإليه، وناداه له وإليه، ونحوه: هداه للطريق وإليه؛ وذلك أن معنى انتهاء الغاية ومعنى الاختصاص واقعان جميعاً. والمنادي هو الرسول. ﴿أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ١٠٨]، و﴿أَدْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ﴾ [النحل: ١٢٥]. وعن محمد بن كعب: القرآن.....

قوله: (معنى انتهاء الغاية ومعنى الاختصاص واقعان جميعاً) أي: حاصلان؛ لأن من انتهى إلى الشيء اختص به، قال في قوله: ﴿يَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢] و﴿يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [لقمان: ٢٩]: «يعني: الانتهاء والاختصاص؛ كل واحد منهما ملائم لصحة الغرض، فمعنى ﴿يَجْرِي إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ يبلغه وينتهي إليه، و﴿لِأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ معناه: يجري لإدراك أجل».

قوله: (والمنادي هو الرسول) ﷺ، عن البخاري والثرمذي، عن جابر قال: جاءت ملائكة إلى النبي ﷺ وهو نائم، قال بعضهم: إنه نائم، وقال بعضهم: العين نائمة والقلب يقظان، فقالوا: إن لصاحبكم هذا مثلاً فاضربوا له مثلاً، فقالوا: مثله كمثل رجل بنى داراً وجعل فيها مائدة وبعث داعياً، فمن أجاب الداعي دخل الدار وأكل من المائدة، ومن لم يجيب الداعي لم يدخل الدار ولم يأكل من المائدة، فقالوا: أو لوها يفقهها، فقال بعضهم: إن العين نائمة والقلب يقظان، فالدار^(١): الجنة، والداعي: محمد، فمن أطاع محمداً فقد أطاع الله، ومن عصى محمداً فقد عصى الله، ومحمد فرق بين الناس^(٢). وفي رواية الثرمذي: فالله هو الملك، والدار: الإسلام، والبيت: الجنة، وأنت يا محمد رسول، فمن أجابك دخل الإسلام، ومن دخل الإسلام دخل الجنة، ومن دخل الجنة أكل مما فيها.

قوله: (وعن محمد بن كعب: القرآن) عن الإمام أحمد بن حنبل، عن النّوّاس بن سَمْعان، أن رسول الله ﷺ قال: «ضرب الله مثلاً صراطاً مستقيماً، وعلى جنبتي الصراط سوران فيها أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وعند رأس الصراط داع يقول: استقيموا على

(١) في (ي) زاد: «فقال بعضهم» قبل «فالدار».

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨١) والثرمذي (٢٨٦٠) وغيرهما.

﴿أَنْءَامِنُوا﴾، أي: آمِنُوا، أو بَأَنْ آمِنُوا. ﴿ذُنُوبَنَا﴾: كِبَائِرُنَا. ﴿سَيِّئَاتِنَا﴾: صَغَائِرُنَا.

﴿مَعَ الْأَبْرَارِ﴾: مَخْصُوصِينَ بِصُحْبَتِهِمْ، مَعْدُودِينَ فِي جَهْلَتِهِمْ.....

الصَّراطِ ولا تُعْوجُوا، وفوق ذلك داع يدعو كلما همَّ عبدٌ أن يفتَحَ شيئاً من تلك الأبوابِ قال: ويحك! لا تفتحه فإنك إن تفتحه تلجئه»، ثم فسره فأخبر أن الصَّراطَ هو الإسلام، وأن الأبوابَ المفتحة: محارمُ الله، والسُّتورُ المرخاة: حدودُ الله، والداعي على رأسِ الصَّراطِ: هو القرآن، وأن الداعي من فوقه: هو واعظُ الله في قلبِ كلِّ مؤمن^(١). هذا رواية رزين عن ابن مسعود.

قوله: ﴿أَنْءَامِنُوا﴾ أي: آمِنُوا، أو بَأَنْ آمِنُوا الأولُ على أن «أن» مفسرة؛ لأن في ﴿يُنَادِي لِلإِيمَنِ﴾ معنى القول، والثاني: على أن «أن» مصدرية، قال أبو البقاء: «أن» مصدرية وُصِلت بالأمر، المعنى: ينادي للإيمان بأن آمِنُوا^(٢).

قوله: ﴿ذُنُوبَنَا﴾: كِبَائِرُنَا، ﴿سَيِّئَاتِنَا﴾: صَغَائِرُنَا (خولفَ بينَ معنِيهِمَا لِيَكُونَ من بابِ التتميمِ للاستيعابِ كقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣]، أو لأنَّ المناسبَ بالذنبِ الكبائرُ لأنه مأخوذٌ من الذنوبِ وهو الدَّلُؤُ المَلَّان. الأساس: تَذَنَّبَ عَلَيَّ فُلَانٌ: تَجَنَّبَ وَتَجَرَّمَ، وَأَصَبَتْ مِنْ ذُنُوبِكَ، وَهِيَ مِلَاءُ الدَّلُؤِ مِنَ المَاءِ^(٣).

ولأنَّ الشَّرْكَ يُسَمَّى ذَنْباً ولا يُسَمَّى سَيِّئَةً، ولأنَّ العُفْرَانَ مَخْتَصٌّ بفعلِ الله، والتكفيرُ قد يُستعملُ في فعلِ العبدِ، يقال: كَفَّرَ عن يمينه، ولأنَّها مقابلةٌ للحسنة لقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسَيِّئَاتِ﴾ [هود: ١١٤] ولا شكَّ أنَّها صَغَائِرُ.

قوله: (مَخْصُوصِينَ بِصُحْبَتِهِمْ). الاختصاصُ مستفادٌ من استعمالِ التوقي^(٤) مع الأبرار،

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٣٤) والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢١٤٢) والحاكم في «المستدرک» (١: ٧٣) وغيرهم، وهو حديثٌ صحيحٌ، وانظر تمام تنقيده في التعليق على «المسند».

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٢٢) وعبارة ثمة: «ويجوز أن تكون «أن» المصدرية».

(٣) من قوله: «وأصبت» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) في (ط): «التوقي»، وهو تصحيف.

والأبرار: جَمْعُ بَرٍّ أَوْ بَارٍّ، كَرَبٌّ وَأَرْبَابٌ، وَصَاحِبٌ وَأَصْحَابٌ. ﴿عَلَىٰ رُسُلِكَ﴾: «على» هذه صِلَةٌ لِلوَعْدِ، كَمَا فِي قَوْلِكَ: وَعَدَّ اللَّهُ الْجَنَّةَ عَلَى الطَّاعَةِ. وَالْمَعْنَى: مَا وَعَدْتَنَا عَلَى تَصَدِيقِ رُسُلِكَ، أَلَا تَرَاهُ كَيْفَ أَتْبَعَ ذِكْرَ الْمُنَادِي لِلْإِيمَانِ وَهُوَ الرَّسُولُ، وَقَوْلَهُ: ﴿إِنَّمَا﴾ وَهُوَ التَّصَدِيقُ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِمَحذُوفٍ، أَي: مَا وَعَدْتَنَا مُتْرَلًا عَلَى رُسُلِكَ، أَوْ مَحْمُولًا عَلَى رُسُلِكَ؛ لِأَنَّ الرَّسَلَ مُحْمَلُونَ ذَلِكَ؛ ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾ [النور: ٥٤] وَقِيلَ: عَلَى أَلْسِنَةِ رُسُلِكَ. وَالْمَوْعُودُ: هُوَ الثَّوَابُ، وَقِيلَ: النَّصْرَةُ عَلَى الْأَعْدَاءِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ دَعَا اللَّهُ بِإِنجَازِ مَا وَعَدَ وَاللَّهُ لَا يُخْلِفُ الْمِعَادَ؟ قُلْتُ: مَعْنَاهُ: طَلِبُ التَّوْفِيقِ فِيمَا يَحْفَظُ عَلَيْهِمْ أَسْبَابَ إِنْجَازِ الْمِعَادِ، وَهُوَ بَابٌ مِنَ اللَّجَأِ إِلَى اللَّهِ وَالْخُضُوعِ لَهُ، كَمَا كَانَ الْأَنْبِيَاءُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ يَسْتَغْفِرُونَ مَعَ عِلْمِهِمْ أَنَّهُمْ مَغْفُورٌ لَهُمْ، يَقْصِدُونَ بِذَلِكَ التَّذَلُّلَ لِرَبِّهِمُ وَالتَّضَرُّعَ إِلَيْهِ، وَاللَّجَأَ الَّذِي هُوَ سِيمَا الْعِبُودِيَّةِ.

[﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنفِي بَعْضِكُمْ مِّنْ بَعْضٍ فَأَلَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾ [١٩٥]

وذلك أن التوقي^(١) مع الأبرار محال، لأن بعضاً منهم تقدّم وبعضاً لم يوجد، فالمراد: الانخراط في سلكهم على سبيل الكناية، فإنه إذا كان منخرطاً في سلكهم لا يكون مع غيرهم. قوله: (ألا تراه كيف أتبع ذكر المنادي للإيمان؟) يعني: الدليل على أن «على» صلة الوعد والمضاف المقدر التصديق: أنه تعالى لما قال: ﴿مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ﴾ والمراد بالمنادي: الرسول وبالإيمان: التصديق لتعديته بالباء، أتبعه قوله: ﴿مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ﴾، كأنه قيل: إنا سمعنا رسولا يدعو الناس إلى التصديق فصدّقناه، فإذا كان كذلك فأتينا ما وعدتنا من الأجر على ذلك التصديق.

(١) في (ط): «التوقي»، وهو تصحيف.

يُقال: استجابَ له واستجابَه.

فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

﴿أَيَّ لَّا أُضِيعُ﴾ قُرِئَ بِالْفَتْحِ عَلَى حَذْفِ الْيَاءِ، وَبِالْكَسْرِ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ.

وَقُرِئَ: (لَا أُضِيعُ) بِالتَّشْدِيدِ. ﴿مَنْ ذَكَرَ أَوْ أَنْتَى﴾: بَيَانٌ لـ ﴿عَمِلِ﴾. ﴿بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾، أَي: يَجْمَعُ ذُكُورَكُمْ وَإِنَائِكُمْ أَصْلٌ وَاحِدٌ، فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ مِنَ الْآخِرِ، أَي: مِنْ أَصْلِهِ، أَوْ كَأَنَّهُ مِنْهُ لِفَرْطِ اتِّصَالِكُمْ وَاتِّحَادِكُمْ. وَقِيلَ: الْمُرَادُ: وَصْلَةُ الْإِسْلَامِ، وَهَذِهِ جَمَلَةٌ مُّعْتَرِضَةٌ بَيَّنَّتْ بِهَا شِرْكََةَ النِّسَاءِ مَعَ الرِّجَالِ فِيهَا وَعَدَّ اللَّهُ عِبَادَةَ الْعَامِلِينَ.....

قوله: (فلم يستجبه عند ذلك مجيبٌ)، أوله:

وداعِ دَعَا: يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَا^(١)

أَي: رُبَّ دَاعٍ دَعَا: هَلْ مِنْ مُجِيبٍ إِلَى النَّدَا؟ أَي: هَلْ أَحَدٌ يَمْنَحُ الْمُسْتَمْنَحِينَ؟ فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ أَحَدٌ.

قوله: (أَي: يجمعُ ذُكُورَكُمْ وَإِنَائِكُمْ أَصْلٌ وَاحِدٌ) يُرِيدُ أَنْ ﴿مِنْ﴾ فِي ﴿بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾: اتِّصَالِيَّةٌ كَمَا جَاءَ: «مَا أَنَا مِنْ دَدٍ وَلَا الدُّدُ مِنِّي»^(٢)، ثُمَّ الْإِتِّصَالُ إِمَّا بِحَسَبِ أَنْ أَبَاكُمْ آدَمَ، فَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «يَجْمَعُ ذُكُورَكُمْ وَإِنَائِكُمْ أَصْلٌ وَاحِدٌ»، وَإِمَّا بِسَبَبِ مَحَبَّتِكُمْ وَخُلَّتِكُمْ فَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «لَفَرْطِ اتِّصَالِكُمْ وَاتِّحَادِكُمْ»، وَلَمَّا كَانَ الْإِتِّصَالُ فِي هَذَا الْوَجْهِ لَيْسَ عَلَى الْحَقِيقَةِ قَالَ: «كَأَنَّهُ مِنْهُ»، أَي: كَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْآخِرِ، وَإِمَّا بِاعْتِبَارِ الْأَخُوَّةِ فِي الْإِسْلَامِ فَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «الْمُرَادُ: وَصْلَةُ الْإِسْلَامِ».

(١) لكعب بن سعد الغنوي في رثاء أخيه. انظر: «أمالى ابن السجري» (١: ٩٥).

(٢) سبق تخريجُه.

وَرُوِيَ: أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي أَسْمَعُ اللَّهَ يَذْكُرُ الرَّجَالَ فِي الْمُهْجَرَةِ وَلَا يَذْكُرُ النِّسَاءَ؛ فَنَزَلَتْ. ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾: تَفْصِيلٌ لِعَمَلِ الْعَامِلِ مِنْهُمْ عَلَى سَبِيلِ التَّعْظِيمِ لَهُ وَالتَّفْخِيمِ، كَأَنَّهُ قَالَ: فَالَّذِينَ عَمِلُوا هَذِهِ الْأَعْمَالَ السَّنِيَّةَ الْفَائِقَةَ، وَهِيَ الْمُهَاجِرَةُ عَنِ أَوْطَانِهِمْ فَارِّينَ إِلَى اللَّهِ بِدِينِهِمْ مِنْ دَارِ الْفِتْنَةِ، وَاضْطَرُّوا إِلَى الْخُرُوجِ مِنْ دِيَارِهِمْ الَّتِي وُلِدُوا فِيهَا وَنَشَأُوا بِهَا سَامَهُمُ الْمُشْرِكُونَ مِنَ الْخُسْفِ،

قَوْلُهُ: (وَرُوِيَ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ قَالَتْ) الْحَدِيثُ رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١).

قَوْلُهُ: (تَفْصِيلٌ لِعَمَلِ الْعَامِلِ مِنْهُمْ)، وَاللَّامُ فِي «الْعَامِلِ» لِلْعَهْدِ، وَالْمَجْمَلُ هُوَ الْعَمَلُ الْمُضَافُ إِلَى عَامِلٍ، وَكَانَ مِنْ حَقِّ الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ: فَالْمُهَاجِرَةُ حُكْمُهَا كَذَا، وَتَحْمَلُ مَشَقَّةَ الْجَلَاءِ عَنِ الْأَوْطَانِ كَذَا، وَتَحْمَلُ أَدَى الْكُفَّارِ وَالْمُجَاهِدَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِالْقِتَالِ كَذَا، لِأَنَّ تَفْصِيلَ الْعَمَلِ هَذَا، فَعَدَلَ مِنْهَا إِلَى إِعَادَةِ ذِكْرِ الْعَامِلِ بِالْمَوْصُولِ وَإِيقَاعِ الْأَعْمَالِ صِلَةً لَهَا لِيَدُلَّ عَلَى الْعَامِلِ وَعَلَى الْعَمَلِ مَزِيداً لِتَقْرِيرِ تِلْكَ الْأَعْمَالِ وَتَصْوِيرِهَا لِتِلْكَ الْحَالَةِ السَّنِيَّةِ، تَعْظِيماً لِلْعَامِلِ وَتَفْخِيماً لِشَأْنِهِ، ثُمَّ فِي بِنَاءِ الْحَبْرِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَا تُكْفِرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾، عَلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ الْمَوْصُولِ مَعَ إِرَادَةِ الْقَسَمِ، وَتَكَرُّرِ اللَّامِ فِي ﴿وَلَا تَدْخُلَنَّاهُمْ﴾: إِشْعَارٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْكِرَامَةَ لِأَجْلِ تِلْكَ الْأَعْمَالِ الْفَاضِلَةِ وَالْحَصَائِلِ النَّاهِيَةِ، وَأَنْ لَا بُدَّ مِنْ تَحْقِيقِ كُلِّ مِنْ هَذَيْنِ الْوَعْدَيْنِ، عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِقْلَالِ.

قَوْلُهُ: (وَاضْطَرُّوا إِلَى الْخُرُوجِ): عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «عَمِلُوا هَذِهِ الْأَعْمَالَ السَّنِيَّةَ»، وَفِيهِ إِيْذَانٌ بِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَأَخْرَجُوا﴾، وَالْأَفْعَالُ الْمَذْكُورَةَ بَعْدَهُ: عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿هَاجَرُوا﴾ عَطَفَ الْمُفْصَلُ عَلَى الْمَجْمَلِ تَفْصِيلاً لِعَمَلِ الْعَامِلِ، فَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿هَاجَرُوا﴾ الْمُهَاجِرَةُ مِنْ جَمِيعِ الْمَأْلُوفَاتِ، فَيَدْخُلُ فِيهَا الْمُهَاجِرَةُ عَنِ الشَّرِكِ وَالْأَوْطَانِ وَالنَّفْسِ وَالْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْأَوْلَادِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «فَارِّينَ إِلَى اللَّهِ بِدِينِهِمْ»، وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَخْرَجُوا﴾: الْمُهْجَرَةُ الْمُتَعَارِفَةُ، وَهِيَ الْخُرُوجُ مِنَ الدِّيَارِ، وَلَوْ قِيلَ: وَالَّذِينَ عَمِلُوا جَمِيعَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ السَّنِيَّةِ الْفَائِقَةِ وَأَخْرَجُوا وَأُذُوا وَقَاتَلُوا

(١) «سنن الترمذي» (٣٠٢٣)، وانظر: «أسباب النزول» للواحدي، ص ١٣٩.

﴿وَأُودُوا فِي سَبِيلِي﴾ من أجله وبسببه، يريدُ سبيلَ الدين، ﴿وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا﴾: وعزواُ المشركينَ واستشهدوا. وقُرئ: (وقتلوا) بالتشديد، (وقُتِلوا وقَاتَلوا) على التقديم بالتخفيف والتشديد، (وقُتِلوا وَقُتِلُوا) على بناءِ الأوّل للفاعل، والثاني للمفعول، (وقَاتَلوا وقَاتَلُوا) على بنائهما للفاعل. ﴿ثَوَابًا﴾ في مَوْضِعِ المَصْدَرِ المؤكّد، بمعنى: إِثَابَةٌ أَوْ ثَوْبًا ﴿مَنْ عِنْدَ اللَّهِ﴾؛

وقُتِلوا، أفاد هذا المعنى. وَيَنْصُرُهُ قَوْلُ القَاضِي: المعنى: فالذين هاجروا الشّركَ والأوطانَ والعشائرَ للدين (١).

وقولُ صاحبِ «التقريب»: ﴿قَالَ الَّذِينَ هَاجَرُوا﴾: تفصيلٌ للمهاجرة والفرار بالدين من بين الأعمال (٢).

قوله: ﴿فِي سَبِيلِي﴾: من أجله وبسببه) أي: من أجلِ سبيلي في هذه، كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

قوله: (على التقديم): حمزةٌ والكسائي (٣)، قال القاضي: الواو لا توجبُ الترتيبَ، والثاني أفضل، أو لأنّ المراد: لما قُتِلَ منهم قومٌ قاتلَ الباقونَ ولم يضعفوا، وشدّد ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ ﴿قُتِلُوا﴾ للتكثير (٤).

قوله: (بمعنى: إِثَابَةٌ أَوْ ثَوْبًا)، قال أبو البقاء: ﴿ثَوَابًا﴾: مصدرٌ، وفعله دَلَّ عليه الكلامُ، لأنّ تكفيرَ السيئاتِ إِثَابَةٌ، فكانه قيل: لأثيبنكم ثوابًا، الثوابُ بمعنى الإِثَابَةِ، وقد يقعُ بمعنى الشيءِ المثابِ به، كقولك: هذا الدرهمُ ثوابُك، فعلى هذا يجوزُ أن يكونَ حالاً من ضميرِ الجنّاتِ، أي: مثاباً بها، أو من ضميرِ المفعولِ في ﴿وَلَا تَدْخُلَنَّهُمْ﴾، أي: مُثابِين (٥).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٤).

(٢) من قوله: «وقول صاحب التقريب» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٤٦).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٤).

(٥) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٢٣).

لأن قوله: ﴿لَا كُفْرَانَ عَنْهُمْ﴾ ﴿وَلَا ذَخْلَنَّهُمْ﴾ في معنى: لأثيبتهم. و﴿عِنْدَهُ﴾: مثل، أي: يختص به وبقدرته وفضله، لا يشيئه غيره ولا يقدر عليه، كما يقول الرجل: عندي ما تريد، يريد اختصاصه به وبملكه وإن لم يكن بحضرته، وهذا تعليم من الله كيف يدعى وكيف يتهل إليه ويتضرع؟ وتكرير ﴿رَبَّنَا﴾ من باب الابتهاال، وإعلام بما يوجب حُسن الإجابة وحسن الإثابة من احتمال المشاق في دين الله،

قوله: (من باب الابتهاال)، النّهاية: هو التضرع والمبالغة في السؤال.

قوله: (وإعلام بما يوجب حُسن الإجابة) هو عطف على قوله: «تعليم»، والمشار إليه بلفظة «وهذا»، المذكور من قوله: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ﴾ إلى قوله: ﴿حَسُنُ الثَّوَابِ﴾. وأما بيان الابتهاال والمبالغة في السؤال فهو أنه قرن بكل من ﴿رَبَّنَا﴾ الوسيلة إلى إجابة الدعاء، فعلق بالأولى قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطْلًا﴾ وقد تقرر أن المراد به المعرفة والإثيان بالطاعة والاجتناب عن المعصية، وبالثانية قوله: ﴿إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلُ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ﴾، وفيه مبالغة في الاستعاذة، وبالثالثة قوله: ﴿أَنْ آمَنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا﴾، وأي وسيلة أسمى من الإجابة بالإيمان! وبالرابعة قوله: ﴿فَاعْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾، فرتب طلب الحاجة على الوسيلة، وقد اشتمل على: التخلية عما لا ينبغي من تكفير الذنوب والسيئات، والتخلية بما ينبغي من الانخراط في سلك الأبرار، وبالخامسة الوعد على لسان الرسول، وهو كالحتم؛ لأن الوعد واجب الوفاء من الكريم على لسان الصادق، والمراد بقوله: «ما يوجب حُسن الإجابة» قوله: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ﴾ الآية، يعني ختم الابتهاال بذكر الأعمال ليؤذن أن الإجابة إنما كانت بسبب أنهم أتوا بتلك الأعمال السنية، وفي إشارة إلى أن لأم التعليل في قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَأَ أُضِيعُ﴾ مقدر، وينطبق عليه قول الحسن: إلا أنه أتبع ذلك، يعني أنه تعالى أخبر أنه (١) استجاب لهم لكن بشرط رافع الدعاء، أي: العمل الصالح، وهو قوله: ﴿فَالَّذِينَ هَاجَرُوا﴾ الآية، وإنما سمى العمل برفع الدعاء لقوله تعالى: ﴿وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠].

(١) قوله: «أخبر أنه» سقط من (د).

والصبر على صعوبة تكاليفه، وقطع لأطباع الكسالى المتمنين عليه، وتسجيل على من لا يرى الثواب موصولاً إليه بالعمل بالجهل والغباوة.

وروي عن جعفر الصادق رضي الله عنه: من حَزَبَهُ أمرٌ فقال خمس مرات: ﴿رَبَّنَا﴾، أنجاه الله مما يخاف، وأعطاه ما أراد. وقرأ هذه الآية.

وعن الحسن: حكى الله عنهم أنهم قالوا خمس مرات: ﴿رَبَّنَا﴾، ثم أخبر أنه استجاب لهم، إلا أنه أتبع ذلك رافع الدعاء وما يستجاب به، فلا بد من تقديمه بين يدي الدعاء.

[﴿لَا يَغْرَنَكْ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبَلَدِ * مَتَّعٌ قَلِيلٌ ثُمَّ مَا لَهُمْ جَهَنَّمَ وَيَتَسَاءَلُونَ﴾] [المهاد ١٩٦-١٩٧]

﴿لَا يَغْرَنَكْ﴾: الخطاب لرسول الله ﷺ، أو لكل أحد، أي: لا تنظر إلى ما هم عليه من سعة الرزق والمضطرب،

قوله: (وتسجيل على من لا يرى الثواب موصولاً إليه بالعمل بالجهل) مذهبه، ولا ارتياب أن الثواب مترتب على العمل، لكن الكلام في إيجابه، لما روينا عن البخاري ومسلم عن أبي هريرة وجابر قالا: قال رسول الله ﷺ: «قاربوا وسددوا واعلموا أنه لا ينجو أحدٌ منكم بعمله» قالوا: ولا أنت؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمته»^(١) وفي رواية أخرى لأبي هريرة: «لن يدخل أحداً منكم عمله الجنة».

قوله: (والمضطرب) قيل: هو من قولهم: ضرب في الأرض: إذا سار لا ابتغاء الرزق، والاضطراب في الأمور: التردد والمجيء والذهاب في أمور المعاش. الأساس: ومن المجاز: فلان ضرب المجد: يجمعه، وقد ضرب مناقب جمة، واضطربها: حازها، قال الكميت:

رَحِبُ الْفِنَاءِ اضْطْرَابُ الْمَجْدِ رَغْبَتُهُ وَالْمَجْدُ أَنْفَعُ مَضْرُوبٍ لِمَضْطْرِبٍ^(٢)

(١) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦).

(٢) البيت ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» (ضرب).

ودرك العاجل، وإصابة حظوظ الدنيا، ولا تغتر بظاهر ما ترى من تبسطهم في الأرض، وتصرفهم في البلاد؛ يتكسبون ويتجرون ويتدهقنون. عن ابن عباس: هم أهل مكة، وقيل: هم اليهود. وروي أن أناساً من المؤمنين كانوا يرون ما كانوا فيه من الخصب والرخاء ولين العيش، فيقولون: إن أعداء الله فيما نرى من الخير، وقد هلكنا من الجوع والجهد! فإن قلت: كيف جاز أن يغتر رسول الله ﷺ بذلك حتى ينهى عن الاعتراض به؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن مدرة القوم ومقدمهم يخاطب بشيء، فيقوم خطابه مقام خطابهم جميعاً، فكانه قيل: لا يغرنكم. والثاني: أن رسول الله ﷺ كان غير مغرور بحالهم، فأكد عليه ما كان عليه وثبت على التزامه، كقوله: ﴿فَلَا تَكُونَنَّ ظَهيراً لِلْكَافِرِينَ﴾ [القصص: ٨٦]، ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ١٤]، ﴿فَلَا تُطِعِ الْمُكَذِبِينَ﴾ [القلم: ٨]. وهذا في النهي نظير قوله في الأمر: ﴿أهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦] ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا﴾ [النساء: ١٣٦]. وقد جعل النهي في الظاهر للتقلب، وهو في المعنى للمخاطب، وهذا من تنزيل السبب منزلة المسبب؛ لأن التقلب لو غره لاغتر به، فمُنِعَ السبب ليمتنع المسبب وقري: (لا يغرنك) بالنون الخفيفة.

قوله: (ويتدهقنون)، النهاية: الدهقان، بكسر الدال وضمةا: رئيس القرية ومقدم أصحاب الزراعة، وهو معرب، ونونه أصلية لقولهم: تدهقن الرجل، وله دهقنة، وقيل: النون زائدة، وهو من الدهق: الامتلاء.

قوله: (من تنزيل السبب منزلة المسبب). السبب: تقلبهم في البلاد، والمسبب: التباس الغرور به، فنهى تقلبهم ليتنبى غروره به، يعني: لا تغتر بسبب تقلبهم في البلاد وتمتعهم بالمال والمنال، فإن ذلك في وسلك الزوال، يعني: لا تكن بحيث إن شاهدت ذلك وقعت في الغرور، وهو على منوال: لا أرينك هاهنا، فإن حصول المخاطب في ذلك المكان سبب لرؤية المتكلم إياه فيه، فنهى نفسه عن رؤيته هناك ليتنبى المخاطب عن حضوره فيه.

﴿مَتَعٌ قَلِيلٌ﴾: خبرٌ مبتدأ محذوف، أي: ذلك متاعٌ قليل، وهو التقلبُ في البلاد، أرادَ قَلَّتْهُ في جَنبٍ ما فاتهم من نعيمِ الآخرة، أو في جَنبٍ ما أعدَّ اللهُ للمؤمنين من الثواب، أو أرادَ أنه قليلٌ في نفسه لانقضائه، وكلُّ زائلٍ قليل. قال رسولُ الله ﷺ: «ما الدنيا في الآخرة إلا مثل ما يجعلُ أحدكم أصبعه في اليمِّ فليُنظرَ بِمَ يرجع».

﴿وَيَتَسَّ الْمَهَادُ﴾: وساء ما مهّدوا لأنفسهم.

[﴿لَكِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نُزُلًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ [١٩٨]

النزل والنزل: ما يُقام للنازل. قال أبو الشعر الضبي:

وكنّا إذا الجبارُ بالجيشِ ضافنا جعلنا القنا والمرهفات له نُزلاً

وانتصابه: إمّا على الحالِ من ﴿جَنَّتْ﴾؛ لتخصّصها بالوصف، والعاملُ اللام..

قوله: (ما الدنيا في الآخرة). الحديث رواه مسلمٌ والترمذي^(١) عن مُستورِدِ بنِ شدّاد، مع تغييرٍ يسير، يعني: ليست الدنيا في جنبِ الآخرة إلا كذا وكذا.

قوله: (وكنّا إذا الجبارُ البيت^(٢)). الجبارُ: الملكُ المتسلط، ضافنا: أي: نزلَ بنا ضيفاً، والباءُ في «بالجيش» للتعدية أو للمصاحبة، يقول: إذا جعلَ الجيشَ ضيفاً لنا، أو: إذا صارَ مع الجيشِ ضيفاً لنا^(٣). والمرهفاتُ: السيوفُ الباترات، جعلَ المرهفات نُزلاً على التّهكّم.

قوله: (والعاملُ اللام) أي: الجارُ والمجرور، أعني: ﴿لَهُمْ﴾، لأنه قويٌّ بالاعتمادِ على المبتدأ، فعَمِلَ في ﴿جَنَّتْ﴾، على أنّها فاعلةٌ فتعملُ في الحال؛ لأنَّ العاملَ في الحالِ هو العاملُ في ذي الحال، أو ارتفاعُ ﴿جَنَّتْ﴾ بالابتداء، و﴿لَهُمْ﴾ الخبر، و﴿نُزلاً﴾ حالٌ مما في الظرفِ مِنَ الضمير.

(١) أخرجه مسلم (٢٨٥٨) والترمذي (٢٣٢٣).

(٢) لأبي الشعراء الضبي كما في «شواهد الكشاف» (١: ٤٥٨).

(٣) قوله: «أو: إذا صار مع الجيش ضيفاً لنا» ساقط من (ط).

ويجوز أن يكون بمعنى مصدرٍ مؤكّد، كأنه قيل: رزقاً أو عطاءً. ﴿مِنَ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ﴾ من الكثير الدائم ﴿خَيْرٌ لِلْأَبْرَارِ﴾ مما يتقلّب فيه الفجأ من القليل الزائل. وقرأ مسلمة بن محارب والأعمش: (نزلاً) بالسكون. وقرأ يزيد بن القعقاع: (لكنّ الذين اتقوا) بالتشديد.

[وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَشِيعِينَ لِلَّهِ لَا يَشْتَرُونَ بِعَايَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا أَوْ لَتِيكًا لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ
إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ ﴿١٩٩﴾]

﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾ عن مجاهد: نزلت في عبد الله بن سلام وغيره من مُسَلِّمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ. وقيل: في أربعين من أهل نجران، واثنين وثلاثين من الحبشة، وثمانية من الروم كانوا على دين عيسى عليه السلام فأسلموا. وقيل: في أصحمة النجاشي ملك الحبشة، ومعنى أصحمة: عطية، بالعربية. وذلك أنه لما مات نعاه جبريل إلى رسول الله ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «اخرجوا فصلوا على أخ لكم مات بغير أرضكم»، فخرج إلى البقيع ونظر إلى أرض الحبشة، فأبصر سرير النجاشي وصلّى عليه واستغفر له. فقال المنافقون: انظروا إلى هذا يصلّي على علج نصراني لم يره قط، وليس على دينه؛ فنزلت.

قوله: (أصحمة النجاشي)، قال صاحب «جامع الأصول»: النجاشي، بفتح النون وتخفيف الجيم وبالشين المعجمة: لقب ملك الحبشة، فالذي أسلم وآمن بالنبِيِّ ﷺ هو أصحمة، أسلم قبل الفتح ومات قبله أيضاً، وصلّى عليه النبي ﷺ لما جاءه خبر موته ولم يره^(١). قيل: إنهما قال: «أبصر سرير النجاشي»، لأن الصلاة لا تجوز على الغائب عند الحنفية^(٢).

قوله: (على علج)، النهاية: العِلْجُ: الرَّجُلُ مِنْ كَفَّارِ الْعَجَمِ وَغَيْرِهِمْ، وَالْأَعْلَاجُ: جَمْعُهُ، وَيُجْمَعُ عَلَى عُلُوجٍ أَيْضاً.

(١) «تكملة جامع الأصول» (١: ١٨٧).

(٢) في (ط): «عند أبي حنيفة»، ولتمام الفائدة انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (١: ٣١٢).

ودخلت لامُ الابتداءِ على اسم «إن»؛ لفضلِ الظرفِ بينهما كقولهِ: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُبَطِّئَنَّ﴾ [النساء: ٧٢].

﴿وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا﴾ من القرآن ﴿وَمَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا﴾ من الكتابين ﴿خَشِعِينَ لِلَّهِ﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿يُؤْمِنُونَ﴾؛ لأن «من يؤمن» في معنى الجمع. ﴿لَا يَشْتَرُونَ بِعَاقِبَتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ كما يفعلُ من لم يُسلم من أحبارِهِم وكبارِهِم.

﴿أُولَئِكَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾، أي: ما يختصُّ بهم من الأجر، وهو ما وُعدوه في قولهِ: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾ [القصص: ٥٤]، ﴿يُؤْتِيكُمْ كَفَلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾ [الحديد: ٢٨]. ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾؛ لنفوذِ علمِهِ في كلِّ شيءٍ، فهو عالمٌ بما يستوجبهُ كلُّ عاملٍ من الأجر. ويجوزُ أن يُراد: إن ما تُوعدون لآتٍ قريبٌ بعد ذكر الموعد.

قولهُ: (ويجوزُ أن يُراد: إن ما تُوعدون لآتٍ) يُريدُ أن قولهُ: ﴿إِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ إمَّا كنايةً عن قُربِ الموعدِ فيكونُ كالتكميلِ لقولهِ: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ فإنه في معنى الوعد، ولذلك قال بعدَ ذكرِ الموعدِ - أي: الوعد - : كأنهُ قيل: لهم أجْرُهُم عندَ ربِّهم عن قريب.

قال القاضي: المرادُ من قولهِ: ﴿سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾: أن الأجرَ الموعدَ سريعُ الوصول، فإنَّ سرعةَ الحسابِ تستدعي سرعةَ الجزاء^(١).

وإمَّا تعليلُ له على سبيلِ التذييل، يعني أن يجزيهم بما عملوا لأنه تعالى سريعُ الحساب، ولم يكن سريعاً للحسابِ إلا وهو عالمٌ بالمحسوبِ الذي هو أعمالُ العباد، وإذا علمَ ذلك يُوفي ما يستأهله العاملُ من الأجر؛ لأنه عادلٌ مفضلٌ كريمٌ لا يضيعُ عنده عملٌ عاملٍ من ذكرٍ أو أنثى، فعلى هذا هو كنايةٌ تلوحيّةٌ.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٣٦).

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾

[٢٠٠]

﴿أَصْبِرُوا﴾ على الدين وتكاليفه ﴿وَصَابِرُوا﴾ أعداء الله في الجهاد، أي: غالبوهم في الصبر على شدايد الحرب، لا تكونوا أقل صبراً منهم وثباتاً. والمصابرة بابٌ من الصبر، دُكر بعد الصبر على ما يجب الصبر عليه؛ تخصيصاً لشدة وصعوبته. ﴿وَرَابِطُوا﴾: وأقيموا في الثغور رابطين خيلكم فيها، مترصدين مُستعدين للغزو. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]...

قوله: (تخصيصاً) أي: دُكر تخصيصاً؛ لأن المصابرة نوعٌ خاصٌ من الصبر، كأنه قيل: اصبروا على ما يجب الصبر عليه، وخصوا الصبر مع أعداء الله لأنه أصعب، فيكون من باب قوله: ﴿وَمَلَأْتِكُمْ بِهِ وَرُسُلِهِ وَجِيرِيل﴾ [البقرة: ٩٨].

ثم قوله: ﴿وَرَابِطُوا﴾ أخص من مُطلق المصابرة؛ لأنه أُرهب للأعداء، قال تعالى: ﴿تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال: الرباط أفضل من الجهاد؛ لأنه حصنُ دماء المسلمين، والجهادُ سفكُ دماء المشركين، وحصنُ دماء المسلمين أفضل من سفكِ دماء المشركين.

واعلم أن هذه خاتمة شريفةٌ مُناديةٌ على ما اشتملت عليه السورة من التحريض على الصبر في تكاليف الله، والحث على المصابرة مع أعداء الله، والبعث على التقوى في جنب الله، ولذلك افتتحت السورة بذكر الكتب المنزلة على أنبياء الله لتكون الفاتحة مجاوبة للخاتمة، فإن كتب الله ما نزلت إلا للحث على التقوى، والصبر على التكاليف، والمصابرة مع الكفار، والمُرابطة في سبيل الله، وشجنت السورة بقصتي بدرٍ وأحد، وأطنبت فيما يتصل بهما من المُكابدة والمشقة وتعبير من عدم الصبر، وكرّر فيها ذكر الصبر والتقوى كما سبق بيانه.

وعن النبي ﷺ: «من رابط يوماً وليلة في سبيل الله كان كعِدْلِ صِيَامِ شَهْرٍ وقيامه، لا يُفْطِرُ ولا يَنْفَتِلُ عن صلاته إلا لحاجة».

وعن رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ سورة آل عمرانَ أُعْطِيَ بِكُلِّ آيةٍ منها أماناً على جِسْرِ جهنم». وعنه ﷺ: «مَنْ قرأ السورة التي يُذْكَرُ فيها آل عمرانَ يومَ الجمعةِ صَلَّى اللهُ عليه وملائكته حتى تُحَجَّبَ الشمس».

قوله: (مَنْ رابط يوماً وليلة في سبيل الله) الحديث من رواية مسلم والترمذي والنسائي، عن سلمان، عن رسول الله ﷺ: «مَنْ رابط يوماً في سبيل الله كان له كأجرِ صِيَامِ شَهْرٍ وقيامه، ومَنْ مات مُرابطاً جرى له مثل ذلك من الأجر، وأجرِي عليه الرزق، وأمن من الفتان»^(١)، أي: المنكر والنكير.

الراغب: رَبَطَ الفرس: شدّه بالمكانِ للحِفظِ، ومنه رَبَطَ الجيشَ، وسُمِّيَ المكانُ الذي خُصَّ بإقامةِ حَفْظَةٍ فيه: رباطاً، والرِّباطُ: مصدرٌ رَبَطْتُ وربَطْتُ، والمُرابطةُ كالمحافظة، قال تعالى: ﴿وَمَنْ رَبَّاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٦٠]، والمُرابطةُ: صَرْبانُ مُرابطة^(٢) في ثغور المسلمين، ومُرابطةُ النفسِ البدنَ، فإنها كَمَنْ أقيمَ في ثَغْرٍ وفوَّضَ إليه مراعاته، فيحتاجُ أن يُراعِيه غيرَ مُحَلٍّ به، وذلك كالمجاهدة، وقد روي عن النبي ﷺ: «من الرِّباطِ انتظارُ الصَّلَاةِ»^(٣). وفلانٌ رابطُ الجأشِ: إذا قويَ قلبه، وقال تعالى: ﴿لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا﴾ [القصص: ١٠]، فذلك إشارةٌ إلى قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الفتح: ٤]^(٤).

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٧٢٨) والترمذي (١٦٦٥) والنسائي (٣٣: ٦) وصححه ابن

حبان (٤٦٢٦) وفيه تمامٌ تخريجه.

(٢) قوله: «مُرابطة» سقط من (د).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) «مفردات القرآن» ص ٣٣٨-٣٣٩.

وقلتُ: الحديثُ من رواية مسلم، ومالك، والترمذي، والنسائي عن أبي هريرة: قال رسولُ الله ﷺ: «ألا أُخبرُكم بما يَمْحُو اللهُ به الخطايا ويرفعُ به الدرجات؟ إسْبَاغُ الوضوءِ على المكاره، وكثرةُ الحُطَى إلى المساجد، وانتظارُ الصلاة بعد الصلاة، فذلكمُ الرباط، فذلكمُ الرباط»، وفيه معنى ما يُروى: «رَجَعْنَا مِنَ الْجِهَادِ الْأَصْغَرِ إِلَى الْجِهَادِ الْأَكْبَرِ»؛ لإتيانِ اسمِ الإشارةِ الدالِّ على بُعْدِ المُشَارِ إليه القريب في مقامِ التعظيم، وإيقاعِ «الرباط» المُحَلَّى بلامِ الجِنْسِ خَبْرًا لاسمِ الإشارة، كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهِمْ وَنَسَبِهِمْ حَرَجٌ لِمَا يَدْعُونَ إِلَى الْكُفْرِ وَالْعِصْيَانِ أُولَئِكَ عَدُوٌّ لِلَّهِ وَالنَّبِيِّ وَالْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ١-٢] أي: المذكور هو الذي يستحقُّ أن يُسمَى رباطًا، كأنَّ غيرَ ذلك لا يستأهلُ أن يُسمَى بهذا الاسمِ بالنسبةِ إليه؛ لِمَا فِيهِ مِنْ قَهْرٍ أَعْدَى عَدُوَّ اللهِ: النفسِ الأُمارة بالسوء، وقمعِ شَهَوَاتِهَا.

ثمَّ التكريرُ في الإيرادِ لدَفْعِ زَعْمِ مَنْ يَتَوَهَّمُ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ التَّجَوُّزِ والمبالغة، وما في الآيةِ أن يُحْمَلَ على عمومِ المَجَازِ ليكونَ من الجوامع لكونه خاتمةً للسُّورةِ وفَذْلَكَةَ لمعانيها، واللهُ أعلمُ^(١).

تَمَّتِ السُّورَةُ

والحمدُ لولِيِّهِ، والصلاةُ على نبيِّهِ^(٢)

* * *

(١) من قوله: «وما في الآية أن يحمل» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) قوله: «تتمت» إلى هنا أثبتناه من (ط).

سورة النساء مدنيّة وهي مئة وخمسة وسبعون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾]

﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾: يا بني آدم. ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾: قرّعكم من أصل واحد، وهو نفس آدم أبيكم. فإن قلت: علام عطّف قوله: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾؟

سورة النساء مدنيّة، وهي مئة وست وسبعون آية

(١) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قوله: (علام عطّف قوله) يعني أن قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ [النساء: ١] دَخَلَ فيه حواءٌ وغيرها من بني آدم؛ لأنّ المعنى: أنشأكم منها وفرّعكم، فعل أي شيء يعطّف ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾؛ لئلا يلزم التكرار؟ وأجاب بقوله: إن الخطاب بقوله: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ إن كان عامًّا فهو ليس بمعطوفٍ على ﴿خَلَقَكُمْ﴾ لئلا يلزم التكرار؛ بل هو معطوفٌ على

(١) من قوله: «سورة النساء» إلى هنا ساقط من (ط) و(م) و(غ).

وسورة النساء ١٧٥ آية في عدّ المدنين والبصريين، و١٧٦ في عدّ الكوفيين، و١٧٧ في عدّ الشاميين.

انظر: «البيان في عدّ آي القرآن» لأبي عمرو الداني ص ١٤٦.

محدوف^(١) بيانا وتفصيلا لكيفية خلقهم، فإنه قد عَلِمَ خَلْقَ الجميع من قوله: ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾، فَفُسِّرَ وَكُشِفَ بقوله: «أنشأها وخلق منها زوجها... وبث منها».

وإن كان الخطابُ خاصًا وأريدَ بـ﴿النَّاسِ﴾ الذين بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ، فيكونُ عطفًا على ﴿خَلَقَكُمْ﴾، ولا يلزمُ التكرارُ أيضًا؛ إذ المرادُ بالثاني غيرُ الأول، فالمعطوفان على الأولِ داخلان في حيزِ الصِّلة، فلا يكونُ ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ مستقلًا بنفسه، وعلى الثاني: مُستقلٌ في الدلالة؛ لأنه عطفٌ على نفسِ الصِّلة؛ وإليه الإشارةُ بقوله: «﴿رَبًّا لَا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ غيرَكم»، وعلى الأولِ التفات من الخطاب في قوله: «﴿وَبَثَّ مِنْهَا﴾»؛ لاتحاد المفهومين بخلاف الثاني؛ لاختلافهما؛ لأن المخاطبين غير الغيب^(٢).

قال صاحبُ «التقريب»: «ولأننا التزم الإضمارَ في الأولِ والتخصيصَ في الثاني دَفَعًا للتكرار، ويَحْتَمِلُ أن يَعِطِفَ على ﴿خَلَقَكُمْ﴾ من غيرِ تخصيصٍ بـ﴿النَّاسِ﴾ ولا تَكَرُّر؛ إذ لا يُفْهَمُ من خَلْقِ بني آدمَ من نفسٍ خَلَقَ زوجها منها، ولا خَلْقِ الرجالِ والنساءِ من الأصلينِ جميعًا»^(٣).

وقال صاحبُ «الفرائد»: يمكنُ أن يقال: إنَّ الواوَ في ﴿وَخَلَقَ﴾ واوُ الحال، أي: خَلَقَكُمْ مِنْ نفسٍ واحدةٍ وقد خَلَقَ منها زوجها، فلا يُحْتَاجُ إلى الإضمارِ والتخصيصِ.

وقال القاضي: ﴿يَتَأَيَّأُ النَّاسُ﴾: خطابٌ يعمُّ بني آدمَ، ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفٌ على ﴿خَلَقَكُمْ﴾؛ أي: ﴿خَلَقَكُمْ﴾ من شخصٍ واحدٍ ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا﴾ أمكم حواءَ من ضلعٍ من أضلاعها، أو على محذوفٍ تقديره: ﴿مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾ خَلَقَهَا ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، وهو تقريرٌ لخلقهم من نفسٍ واحدةٍ، ﴿وَبَثَّ مِنْهَا رَجُلًا لَا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ بيانٌ لكيفية تولدِهم منها. والمعنى: ونَشَرَ من تلك النفسِ والزَّوجِ المخلوقةِ منها بنينَ وبناتٍ كثيرة، واكتفى بوصفِ الرجالِ بالكثرة عن وصفِ النساءِ؛ إذ الحكمةُ تقتضي أن تكونَ أكثرَ، وذكرَ ﴿كَثِيرًا﴾ حملاً على الجَمْعِ^(٤).

(١) والمحدوف هو «أنشأها»، وتقديرُ الكلام: خلقكم من نفسٍ واحدةٍ أنشأها.

(٢) من قوله: «وعلى الأولِ التفات» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٣) «التقريب في التفسير» لقطب الدين الفالي (ق ٥٧/ب).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ١٩٩).

قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن يُعْطَفَ على محذوف، كأنه قيل: من نفسٍ واحدةٍ أنشأها أو ابتدأها، وخلق منها زوجها، وإنما حذِفَ؛ لدلالة المعنى عليه، والمعنى: شَعَبَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ هَذِهِ صِفْتُهَا؛ وهي أنه أنشأها من ترابٍ وخلق زوجها ...

وقلت - واللَّهُ أعلم -: نُبَيِّنُ أولاً مقصودَ المصنّف على وجهٍ يُعَلِّمُ منه أيّ الأقوالِ أولى بالقبول، أمّا الوجهُ الثاني - وهو أن يكونَ ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ عطفًا على ﴿خَلَقَكُمْ﴾ - فمبنيٌّ على قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] لفظًا ومعنى، ويُساعدُ عليه في هذا المقامِ قوله: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾؛ لأنَّ مثلَ هذه المخاطباتِ مختصةٌ بالعربِ.

وأما الوجهُ الأوّلُ فمبنيٌّ على ترتيبِ^(١) الحكم على الوصفِ المناسب؛ لأنّه يستدعي العمومَ في الناس، والشيوعَ فيه، وإضمارَ ما يفوقُ^(٢) الحصرَ من ابتداءِ كونه ترابًا إلى انتهاءِ تعلُّقِ الرُّوحِ بالجسد؛ لأنَّ الكلامَ سيقَ للتقوى، وللتنبية على اقتدارِ عظيمٍ وامتنانٍ متبالغٍ، كأنّه قيل: يا بني آدم اتَّقُوا رَبَّكُمُ الْعَظِيمَ الشَّانِ ذَا الْقُدْرَةِ الْكَامِلَةِ، وَالنَّعْمَةَ الشَّامِلَةَ، الَّذِي ظَهَرَ أَثَارُ قُدْرَتِهِ، وَتَبَيَّنَتْ سَوَائِغُ نِعْمَتِهِ فِي إِنْسَانِكُمْ مِنْ هَذَا الْمَخْلُوقِ الْفَرْدِ الْعَجِيبِ الشَّانِ، الْجَامِعِ لِكَمَا لَتِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا، وَهَذَا مِمَّا لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ، وَظَهَرَ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ أَنَّ هَذَا الْوَجْهَ أَبْسَطُ وَأَبْيَنُ لِلْفَوَائِدِ الْمُتَكَثِرَةِ إِمْلَاءً، وَيَدْخُلُ فِيهِ مَنْ بُعِثَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَخُولًا أَوْلِيًّا؛ فَهُوَ بِالتَّقْيِ وَالْقَبُولِ أَجْدَرُ، وَعُلِمَ أَنَّ إِرَادَةَ الْإِبْهَامِ وَالتَّفْسِيرِ وَكَذَا التَّقْيِيدِ بِالْحَالِ، لَا يَدْخُلُ فِي الْمَقْصُودِ وَإِنْ صَحَّ مِنْ جِهَةِ الْإِعْرَابِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُطِفَ بَيَانًا لَزِمَ مِنْهُ قُصُورُ الْبَيَانِ عَنِ الْمُبَيَّنِّ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَلِّمُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ بَيَانُ كَيْفِيَّةِ خَلْقِ آدَمَ الْمِهْمَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿نَفْسٍ وَجَدَوْا﴾ كَمَا بَيَّنَّهُ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: «أَنْشَأَهَا مِنْ تَرَابٍ» فَضْلًا عَنِ تَفْصِيلِهِ، فَإِذَا جُعِلَ حَالًا وَالْمَرَادُ الْعُمُومُ كَمَا قَالَ صَاحِبُ «الْفَرَايِدِ»؛ دَفَعَهُ قَوْلُهُ: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾^(٣).

(١) في (ط): «ترتب».

(٢) في (ط): «يفوت».

(٣) من قوله: «بيان كيفية خلق آدم» إلى هنا ساقط من (ط).

حَوَاءَ مِنْ ضِلَعٍ مِنْ أَضْلَاعِهَا، ﴿وَبَتَّ مِنْهُمَا﴾ نوعي جنس الإنس؛ وهما الذكور والإناث، فوصفها بصفة هي بيان وتفصيل لكيفية خلقهم منها. والثاني: أن يعطف على ﴿خَلَقَكُمْ﴾، ويكون الخطاب في ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ﴾ للذين بعث إليهم رسول الله ﷺ، والمعنى: خلقكم من نفس آدم؛ لأنهم من جملة الجنس المفرع منه؛ وخلق منها أمكم حواء، ﴿وَبَتَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ غيركم من الأمم الفاتية للحصر.

فإن قلت: الذي يقتضيه سداد نظم الكلام وجزالته: أن يُجاءَ عقيب الأمر بالتقوى

قوله: (حَوَاءَ مِنْ ضِلَعٍ مِنْ أَضْلَاعِهَا)، روينا عن البخاري ومسلم والترمذي والدارمي، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «استَوْصُوا بالنِّسَاءِ خَيْرًا، خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهُ كَسْرَتُهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ»^(١).

قوله: (فَوَصَفَهَا) الفاءُ للتعقيب، مثلها في قوله تعالى: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَأَقْلُبُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: أراد أن يصفها بصفة وهي أنه أنشأها من تراب... إلى آخره؛ فوصفها بصفة هي بيان وتفصيل لكيفية خلقهم، فيكون قوله: «أنشأها من تراب» داخلًا في التفصيل، وهو بيان ابتداء حاله. وقوله: ﴿وَبَتَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ بيان لغاية أمره مما يتعلّق بالتوالد والتناسل وما يتوسّط بينهما من سائر الأحوال الغريبة، فهو مقصود مراد؛ لأن الإضمار في أمثال^(٢) هذه المقامات مؤذن بأن التقرير غير واف بالمقصد، وفي تخصيص الذكر بقوله: ﴿مِنْ نَفْسٍ وَجَدَتْ﴾ دون اسمه عليه السلام إشعارًا بتصوير الأطوار والأحوال.

قوله: (لأنهم من جملة الجنس المفرع منه) أي: من آدم؛ فصح أن يقال: خلقكم من نفس آدم وإن وجدت الوسائط.

قوله: (الذي يقتضيه سداد النظم^(٣)) إلى آخره، توجيهه: أن الأصل في ترتيب^(٤)

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣١) و(٥١٨٦) ومسلم (٣٧١٩) والترمذي (١١٨٨) والدارمي (٢٢٢١).

(٢) قوله: «أمثال» ساقط من (ط).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «نظم الكلام»، والظاهر أنه اختصار من المؤلف رحمه الله.

(٤) في (ط): «ترتب».

بما يوجبها أو يدعو إليها ويبعثُ عليها، فكيفَ كانَ خَلْقُهُ إِيَّاهُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرَهُ مُوجِبًا لِلتَّقْوَى وَدَاعِيًا إِلَيْهَا؟ قلتُ: لأنَّ ذلكَ ممَّا يدلُّ على القُدرةِ العظيمةِ، ومَنْ قَدَرَ عَلَى نَحْوِهِ كَانَ قَادِرًا عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، وَمِنَ الْمُقَدُّورَاتِ عِقَابُ الْعُصَاةِ، فَالنَّظَرُ فِيهِ يُوَدِّي إِلَى أَنْ يُتَّقَى الْقَادِرُ عَلَيْهِ وَيُحْشَى عِقَابُهُ؛ وَلأنه يدلُّ على النِّعْمَةِ السَّابِقَةِ عَلَيْهِمْ، فَحَقَّقَهُمْ أَنْ يَتَّقُوهُ فِي كُفْرَانِهَا وَالتَّفْرِيطِ فِيهَا يَلْزِمُهُمْ مِنَ الْقِيَامِ بِشُكْرِهَا؛ أَوْ أَرَادَ بِالتَّقْوَى تَقْوَى خَاصَّةً؛ وَهِيَ أَنْ يَتَّقُوهُ فِيهَا يَتَّصِلُ بِحِفْظِ الْحُقُوقِ بَيْنَهُمْ، فَلَا يَقْطَعُوا مَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ وَصَلُّهُ، فَقِيلَ: اتَّقُوا رَبَّكُمْ حَيْثُ جَعَلَكُمْ صِنْوَانًا

الْحُكْمِ عَلَى الْوَصْفِ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْوَصْفُ مِمَّا لَهُ صِلَاةٌ (١) الْعِلِّيَّةُ؛ وَهَاهُنَا خَلَقَهُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ عِلَّةً لِقَوْلِهِ: ﴿اتَّقُوا﴾، وَأَجَابَ أَوْلًا: أَنَّ الْحُكْمَ هُوَ الْإِتْقَاءُ مِنَ الْمَعَاصِي وَالْكَفْرِ، وَمَرْجِعُ الْوَصْفِ إِلَى إِثْبَاتِ الْعِقَابِ الزَّاجِرِ مِنَ الْمَلِكِ الْقَادِرِ. وَثَانِيًا: أَنَّ الْحُكْمَ هُوَ الْإِتْقَاءُ مِنْ كُفْرَانِ النَّعْمِ، وَمَرْجِعُ الْوَصْفِ إِلَى إِظْهَارِ النَّعْمَةِ؛ لِأَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى إِبْلَائِهَا قَدَرَ عَلَى إِزَالَتِهَا.

اعلم أنه قال أولاً: «أن يُجاءَ عُقِبَ الأمرِ بالتقوى بما يوجبها أو يدعو إليها»، وذكر بعده «موجباً للتقوى وداعياً» بالواو للمبالغة، يعني: تقررَ عند علماء الأصول أن الترتيبَ (٢) على الوصفِ إمَّا أن يكونَ موجباً أو باعثاً على التَّدْبِ، وليس هاهنا من الأمرين شيء.

قوله: (أو أراد بالتقوى تقوى خاصة) عطفٌ من حيث المعنى على قوله: «لأن ذلك ممَّا يدلُّ عليه القدرة»؛ لأنَّ الوجهين السابقين مشتملان على إرادة تقوى عامة من الكفر والمعاصي في جميع ما يجب أن يتقى، ومن كُفْرَانِ النَّعْمَةِ فِي سَائِرِ نِعْمِ اللَّهِ؛ وَهَذِهِ فِي نِعْمَةٍ مَخْتَصَّةٍ بِمَا يَتَّصِلُ بِحِفْظِ حُقُوقِ ذَوِي الْأَرْحَامِ فَقَطْ، وَعَلَى هَذَا لَا يَرِدُ السُّؤَالُ؛ لِأَنَّ الْمَذْكَورَ مُوجِبٌ لِلْحُكْمِ بِلَا تَأْوِيلٍ، وَ«تقوى» غيرُ منصرفة؛ لِأَنَّ أَلْفَهَا لِلتَّائِيثِ.

قوله: (جعلكم صِنْوَانًا). النِّهَايَةُ: «الصَّنْوُ: الْمِثْلُ، وَأَصْلُهُ أَنْ تَطَّلَعَ نَخْلَتَانِ مِنْ عِزْقٍ

(١) فِي (ط): «صِلْوِيَّة».

(٢) فِي (ط): «التَّرْتِيبُ».

مفرّعة من أرومة واحدة فيما يجب على بعضكم لبعض، فحافظوا عليه، ولا تغفلوا عنه. وهذا المعنى مطابق لمعاني السورة. وقرئ: (وخالقت منها زوجها وباتت منهما) بلفظ اسم الفاعل، وهو خبر مبتدأ محذوف تقديره: وهو خالق؛ (تساءلون به): تتساءلون به فأدغمت التاء في السين.

واحد»، وكذا الأرومة، بوزن الأكلة: الأصل، وفي حديث عمير بن أفضى: «أنا من العرب في أرومة بيائها»^(١).

قوله: (وهذا المعنى مطابق لمعاني السورة) هذا يؤهم أن الوجهين الأولين غير مطابقين، لكن مراده أن دلالة على معنى السورة بالمطابقة من حيث الخصوص؛ وذلك أن السورة مُشتملة على ذكر ذوي الأرحام والعصبات كلها، ودلالة الوجهين عليه باللزوم؛ لأن الاتقاء من العقاب يوجب الاجتناب عن جميع المنكرات، ومنها قطع الرحم، والاحتراز عن كفران النعم كلها يوجب الاحتراز عن كفران نعمة الرحم؛ وينصّر هذا الوجه الأخير ما رويناه عن مسلم وأحمد والدارمي عن جرير: كنا في صدر النهار عند رسول الله ﷺ، فجاءه قوم مجتبي النمار أو العباءة، متقلدي السيوف، عامتهم من مضر، بل كلهم من مضر، فتمعّر وجه رسول الله ﷺ لهما رأى بهم من الفاقة؛ فدخل ثم خرج فأمر بلا لا فأذن وأقام، ثم خطب، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ الحديث^(٢).

النهاية: مجتبي النمار، أي: لا يسيها، يقال: اجتبيت القميص والظلام، أي: دخلت فيهما، وكل شيء قطع وسطه فهو مجوب ومجوب، وبه سمي جيب القميص، والنمار: جمع نيرة، وهي: كل شملة مخططة من مازر الأعراب، كأنها أخذت من لون النمر، وتمعّر، أي: تغير^(٣).

(١) ذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (٤: ١٣٩).

(٢) أخرجه مسلم (١٠١٧) والإمام أحمد في «المسند» (١٩١٩٧) والدارمي (٥١٤) وابن حبان (٣٣٠٨) من حديث جرير بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) قوله: «وتمعّر، أي: تغير» جاء في (ط) بعد قوله: «وبه سمي جيب القميص».

وَقُرِئَ: ﴿سَاءَ لُونٌ﴾ بَطَّرَحِ التَّاءِ الثَّانِيَةِ، أَي: يَسْأَلُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا بِاللَّهِ وَبِالرَّحِمِ،
فَيَقُولُ: بِاللَّهِ وَبِالرَّحِمِ افْعَلْ كَذَا، عَلَى سَبِيلِ الاسْتِعْطَافِ، وَ: أَنَا شِدُّكَ اللهُ وَالرَّحِمُ؛ ...

[قوله]: ﴿سَاءَ لُونٌ﴾، قرأ الكوفيون: بتخفيفِ السِّينِ، والباقونَ: بتشديدها، قال
الزَّجَّاجُ: «أصله تتساءلون، فحذفتِ التَّاءُ الثَّانِيَةَ تَخْفِيفًا؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ التَّاءَيْنِ مُسْتَقْبَلٌ، وَالْكَلَامُ
غَيْرٌ مُلْتَبَسٌ»^(١) (٢).

قوله: (على سبيل الاستعطاف)، قال ابنُ الحَاجِبِ: القَسَمُ جَمَلَةٌ إِنْشَائِيَّةٌ تُوَكِّدُ بِهَا جَمَلَةٌ
أُخْرَى؛ فَإِنْ كَانَتْ خَبَرِيَّةً فَهُوَ القَسَمُ لِغَيْرِ الاسْتِعْطَافِ، وَإِنْ كَانَتْ طَلْبِيَّةً فَهُوَ لِلاِسْتِعْطَافِ^(٣).

وَقَالَ المصنِّفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿رَبِّ يَمَّا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ١٧]: «يَمَّا أَنْعَمْتَ»:
يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَسَمًا، أَي أَقْسَمُ بِإِنْعَامِكَ عَلَيَّ، وَأَنْ يَكُونَ اسْتِعْطَافًا، أَي: رَبِّ اعْصِمْنِي بِحَقِّ
مَا أَنْعَمْتَ عَلَيَّ»^(٤).

وقلت: فالاستعطافُ يُسْتَفَادُ مِنَ اللَّفْظِ الَّذِي يُشْعِرُ بِالْعَطْفِ وَالْحُبِّ، وَمَعْنَى
الاسْتِعْطَافِ هَاهُنَا مَا حُوِّدُ مِنَ لَفْظِ (الله) و(الرحم)، فَإِنَّ القَرَابَةَ مَوْجِبَةٌ لِلتَّعَطُّفِ وَالرَّافَةِ؛
يُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ قَوْلُهُ بَعْدَ هَذَا: «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَعَاطَفُونَ بِإِذْكَارِهِ وَبِإِذْكَارِ الرَّحِمِ».

قوله: (وَأَنَا شِدُّكَ اللهُ وَالرَّحِمِ)، يُقَالُ: نَشَدْتُكَ اللهُ وَالرَّحِمَ نَشْدَةً، وَنَاشَدْتُكَ اللهُ، أَي:
سَأَلْتُكَ بِاللَّهِ وَالرَّحِمِ، وَتُعَدِّيهِ إِلَى المَفْعُولِينَ؛ إِمَّا لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ: دَعَوْتُ، حَيْثُ قَالُوا: نَشَدْتُكَ
بِاللَّهِ وَاللَّهِ كَمَا قَالُوا: دَعَوْتُهُ بَزَيْدٍ وَزَيْدًا، أَوْ لِأَنَّهُمْ صَمَّنُوهُ مَعْنَى: ذَكَّرْتُ^(٥)، وَمِصْدَاقُ هَذَا
قَوْلُ حَسَّانَ:

نَشَدْتُ بَنِي النَّجَّارِ أَفْعَالًا وَالدِّي إِذَا العَانِ لَمْ يُوَجِّدْ لَهُ مِنْ يُوَازِعُهُ^(٦)

(١) فِي (ط): «مَلْتَبَسٌ».

(٢) «مَعَانِي القُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» (٢: ٥) وَلِتَهَامِ الفَائِدَةُ انظُرْ: «حِجَّةُ القُرْآنِ» ص ١٨٨.

(٣) انظُرْ: «الإِيضَاحُ فِي شَرْحِ المَفْصَلِ» لِابْنِ الحَاجِبِ (٢: ٣٢٢).

(٤) انظُرْ: (١٢: ٢٥).

(٥) فِي (ط): «ذَكَّرْتُكَ».

(٦) «دِيوَانُ حَسَّانَ» ص ٣١٨.

أو تسألون غيركم باللَّهِ والرَّحِمِ، فقليل: «تَفَاعَلُونَ» موضع «تَفَعَلُونَ» للجمع، كقولك: رأيتُ الهلالَ وتراءىنا، وتنصره قراءةٌ من قرأ: (تَسْأَلُونَ به) مهموزًا وغير مهموز.

وَقُرئ: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ بالحركاتِ الثلاث؛ فالنصبُ على وجهين: إمَّا على: وَأَتَقُوا اللَّهَ

أي: ذَكَرْتُمُ إِيَّاهَا.

وَأَشَدُّتْكَ بِاللَّهِ: خطأ، المُوَازَعَةُ: المُنَاطَقَةُ والمكاملة.

قوله: (أو تسألون غيركم بالله) يريد: يجوزُ أن يكونَ التساؤلُ من جانبٍ واحد، كما استعملوا تَفَاعَلُونَ موضعَ تَفَعَلُونَ، واللامُ في «للجمع» تتعلقُ بقوله^(١): «فقليل»، قال المصنّف: سَمِعْتُ من العَرَبِ: تَبَاصَّرْتُهُ بمعنى: أَبْصَرْتُهُ.

قوله: (رأيتُ الهلالَ وتراءىنا)، عبَّرَ بهما عن شيءٍ واحد، وجوازُ الثاني لاعتبارِ الجُمُعِيَّةِ التي يُعطيها اللفظُ دونَ المعنى إرادةً للمبالغة كما سَبَقَ في قوله تعالى: ﴿يَخْتَدِعُونَ﴾ [البقرة: ٩] بمعنى يَخْتَدِعُونَ.

قوله: (وَتَنْصُرُهُ قِرَاءَةٌ مِّنْ قُرْآنٍ «تَسْأَلُونَ»)^(٢)، أي: يَنْصُرُ الوجْهَ الثاني، وهو أن يُرَادَ بـ ﴿تَسْأَلُونَ﴾: تَسْأَلُونَ غيركم؛ لأنها صريحةٌ فيه.

قوله: (وَقُرئ: ﴿وَالْأَرْحَامُ﴾ بالحركاتِ الثلاث): بالجر: حمزة^(٣)، والباقون: بالنَّصب، وأمَّا الرفعُ فشاذٌ^(٤).

(١) قوله: «بقوله» سقط من (ص).

(٢) وهي قراءةٌ شاذَّةٌ ذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذ القرآن» ص ٢٤.

(٣) وفيها خلافٌ منسوبٌ بين أئمة العربية، انظر: «حجّة القراءات» ص ١٨٨، على أنها قراءة متواترة، فهي حجة، وسيأتي عند المؤلف شيء من التفصيل في ذلك.

(٤) وهي قراءة ابن مسعود كما في «الدر المصون» (٢: ٢٩٧) والخبر محذوف. قال السمين الحلبي: «فقدَّره ابن عطية: «أهلُّ أن توصل» وقدَّره الزمخشري: «والأرحامُ ممَّا يَتَّقَى، أو ممَّا يُتَّسَأَلُ به» وهذا أحسنُ للدلالة اللفظية والمعنوية، بخلاف الأول؛ فإنَّه للدلالة المعنوية فقط، وقدَّره أبو البقاء: «والأرحامُ محترمة» أي: واجبٌ حرمتها». انتهى.

والأرحام، أو أن تُعطفَ على محلِّ الجارِّ والمجرور، كقولك: مررتُ بزيدٍ وعمراً، وتَنصُرُه قراءةُ ابنِ مسعود: (تساءلونَ به وبالأرحام)؛ والجرُّ على عطفِ الظاهرِ على المُضمر، وليسَ بسديد؛ لأنَّ الضميرَ المتَّصلَ متَّصلٌ كاسمِه، والجارُّ والمجرورَ كشيءٍ واحد؛ فكانا في قولك: مررتُ به وزيدٍ، و: هذا غلامُه وزيدٌ شديديَّ الاتصال، فلمَّا اشتدَّ الاتصالُ لتكرُّره أشبَهَ العطفَ على بعضِ الكلمة؛ فلم يَجْزُ، ووجِبَ تكريرُ العامِل، كقولك: مررتُ به وبزيدٍ، و: هذا غلامُه وغلامُ زيدٍ، ألا ترى إلى صحَّةِ قولك: رأيتُكَ وزيداً، و: مررتُ بزيدٍ وعميرٍ ولما لم يَقوَ الاتصالُ؛ لأنه لم يَتكرَّر؟ وقد تُمحلَّ لصحَّةِ هذه القراءةِ بأنها على تقديرِ تكريرِ الجارِّ، ونظيرها قولُ الشاعر:

فاذهبْ فما بكِ والأيامُ من عَجَبِ

قوله: (متَّصلٌ كاسمِه) هو كقولك للمسمَّى بـ«شجاع»: هو شجاعٌ كاسمِه، وقيل: لا زال كاسمِه مسعوداً.

قوله: (لتكرُّره) يعني اجتمع اتصالان؛ أحدهما: أنه ضميرٌ متَّصل، وثانيهما: أن الجارِّ والمجرورَ والمضافَ مع المضافِ إليه كشيءٍ واحد، فصارتِ الهاءُ كحرفٍ من الكلمة، فلا يجوزُ العطفُ، بخلافِ المنصوب؛ لأنَّه لم يَتكرَّر الاتصال. قال الزجاج: المخفوضُ كالنتينِ في الاسم، فقبَّحَ أن يعطفَ باسمٍ يقومُ بنفسِه على ما لا يقومُ بنفسِه، قال المازني: كما لا تقولُ: مررتُ بزيدٍ و«ك»، فكذلك لا تقولُ: مررتُ بكِ وزيد. وأنشدَ سيبويه:

فاليومَ قَرَّبْتَ تهجُوناً وتشتُمُنساً فاذهبْ فما بكِ والأيامُ من عَجَبِ^(١)

قال المصنِّف: (وقد تُمحلَّ)، أي: تُكُلِّفُ وتُعسِّفُ؛ لأنه إن ارتفعَ قبَّحَ العطفُ، لكن لزمَ قبَّحٌ آخرٌ وهو إضمارُ الجارِّ، قال السَّجَّاءُ وندي: يقال: كيف أصبحتَ؟ فنقول: خير، أي: بخير، ولو قيل: بأيِّ حالٍ أصبحتَ؟ فنقول: خير، كان أحسن، فجازَ أن تُحملَ عليه لغةُ القرآن،

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥-٦)، والبيت المذكور قد اختلفَ في نسبه، فقيل: للأعشى، وقيل:

لغيره، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٣٨٣).

وإلا فقولهم: فاذهب فما بك والأيام من عجب؛ ضرورة شعر لا تُحمَلُ عليه لغة القرآن. ومعنى البيت: قد كنت مهجوراً مُبعِداً، فاليوم قَرَبتَ تهجونا وتَشْتَمْنَا، وليس هذا جزاء الإحسان، ثم عذره وقال: إني أعرفُ شِيمةَ الزمان، وغَدَرُ أبنائه، فاذهب؛ فما بك من عجب ولا بالأيام أيضاً^(١).

وقال الحريريُّ في «درة الغواص»: فإن قيل: كيف جازَ العطفُ على المضمَرَيْنِ: المرفوعِ والمنصوبِ بغيرِ تكريرٍ، وامتنعَ العطفُ على المضمَرِ المجرورِ إلا بالتكريرِ؟ فالجوابُ عنه: أنه لَمَّا جازَ أن يُعطفَ ذانِكَ الضميرَينِ على الاسمِ الظاهرِ في مثل قولك: قامَ زَيْدٌ وهو، وزُرْتُ عَمْرًا وأباك؛ جازَ أن يُعطفَ الظاهرُ عليهما، ولَمَّا لم يَجْزُ أن يُعطفَ المضمَرُ المجرورُ^(٢) على الظاهرِ إلا بتكريرِ الجارِّ في مثل قولك: مررتُ بزَيْدٍ وبك؛ لم يَجْزُ أن يُعطفَ الظاهرُ على المضمَرِ إلا بتكريره أيضاً، نحو: مررتُ بك وبزيد، وهذا من لطائفِ علمِ العربية، ومحاسنِ الفروقِ النحوية^(٣).

وقال المالكي في «الشواهد»: الجواز أصح من المنع؛ لضعف احتجاج المانعين وصحة استعماله نظماً ونثراً، وشواهدها كثيرة ذكرناها. وأما قراءة حمزة فقد اجتمع عليها: ابنُ عباس والحسن ومجاهد وقنادة والتخمي والأعمش ويحيى بن وثاب وأبو رزين، ومن مؤيِّدات الجواز: قوله تعالى: ﴿قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، فجزَّ المسجدَ بالعطفِ على الهاءِ المجرورةِ بالباءِ لا بالعطفِ على ﴿سَبِيلٍ﴾؛ لاستلزامه العطفَ على الموصولِ؛ وهو «الصدُّ» قبلَ تمامِ صلته؛ لأنَّ ﴿عَن سَبِيلٍ﴾ صلةٌ له؛ إذ هو متعلقٌ به، و﴿وَكُفْرٌ﴾ معطوفٌ على «الصدِّ»، وذلك يجوز بالإجماع، فإنَّ عطفَ على الهاءِ؛ خلصَ من ذلك فحكم بـرجحانه، وأجاز القراء أن يكون ﴿وَمَن لَّسْتُم لَّهُم بِرِزْقِينَ﴾ معطوفاً على ﴿لَكُفْرٌ فِيهَا مَعْرِيشٌ﴾ [الحجر: ٢٠]؛^(٤).

(١) انظر: «عين المعاني» للسجاوندي (٣: ١٠٩٤).

(٢) من قوله: «إلا بالتكرير فالجواب عنه» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «درة الغواص» ص ٧٤.

(٤) من قوله: «وقال المالكي في شواهد» إلى هنا أثبتناه من (ط). وانظر كلام ابن مالك في: «شواهد التوضيح والتصحيح» ص ٥٤-٥٥.

والرفعُ على أنه مُبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ كأنه قيل: والأرحامُ كذلك، على معنى: والأرحامُ ممَّا يُتَّقَى، أو: والأرحامُ ممَّا يُتَسَاءَلُ به. والمعنى: أنهم كانوا يُقرُّون بأنَّ لهم خالقًا، وكانوا يُتَسَاءَلُونَ بِذِكْرِ اللَّهِ وَالرَّحِمِ، فقيل لهم: اتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي خَلَقَكُمْ، وَاتَّقُوا الَّذِي تَتَنَاشَدُونَ بِهِ، وَاتَّقُوا الْأَرْحَامَ فَلَا تَقْطَعُوهَا، أو: وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَعَاطَفُونَ بِإِذْكَارِهِ وَبِإِذْكَارِ الرَّحِمِ.

وقد آذَنَ عَزَّ وَعَلَا إِذْ قَرَنَ الْأَرْحَامَ بِاسْمِهِ أَنْ صِلَتْهَا مِنْهُ بِمَكَانٍ، كَمَا قَالَ: ﴿أَلَا تَعْبُدُونَ إِلَّا إِيَّاهُ وَإِلَّا لِلَّذِينَ إِحْسَنْنَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وعن الحسن: إِذَا سَأَلْتَ بِاللَّهِ فَأَعْطِهِ، وَإِذَا سَأَلْتَ بِالرَّحِمِ فَأَعْطِهِ، وَلِلرَّحِمِ حُجْنَةٌ عِنْدَ الْعَرْشِ،

قوله: (والأرحامُ كذلك)، قال المصنِّف^(١): إِنَّهُ لَمَّا عَلِمَ وَاشْتَهَرَ بِدَلِيلِ الْإِسْتِقْرَاءِ وَالْقِيَاسِ لَمْ يَخْفَ عَلَى أَحَدٍ أَنَّهُ لَا بَدَّ مِنْهُ؛ إِمَّا مِنْطِقًا بِهِ، وَإِمَّا مُقَدَّرًا، وَالْمُقَدَّرُ: إِمَّا مِمَّا يَبْقَى بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ النَّصْبِ، وَإِمَّا مِمَّا يُتَسَاءَلُ بِهِ بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ الْجَزْرِ.

قوله: (والمعنى: أنهم كانوا يُقرُّون بأنَّ لهم خالقًا)، يعني: الكلامُ كُلُّهُ وَارِدٌ عَلَى عُرْفِ الْمَبْعُوثِ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَهَذَا يُدُلُّ عَلَى اخْتِيَارِهِ الْوَجْهَ الثَّانِي مِنَ الْوَجْهَيْنِ اللَّذَيْنِ ذَكَرَهُمَا فِي أَوَّلِ السُّورَةِ، فَقَوْلُهُ: «وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي خَلَقَكُمْ»^(٢)، وَاتَّقُوا الَّذِي تَتَنَاشَدُونَ بِهِ، وَاتَّقُوا الْأَرْحَامَ فَلَا تَقْطَعُوهَا»، معنى الآية بِحَسَبِ نَصْبِ «الأرحام»، وَقَوْلُهُ: «أو: وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَتَعَاطَفُونَ بِإِذْكَارِهِ وَبِإِذْكَارِ الرَّحِمِ»: بِحَسَبِ جَزْرِهِ؛ وَمِنْ ثَمَّ أَعَادَ الْجَزْرَ فِي «بِإِذْكَارِ الرَّحِمِ»، وَتَرَكَ مَعْنَى قِرَاءَةِ الرَّفْعِ لِعَوْدِهِ إِلَى أَحَدِ الْمَعْنِيِّينَ.

قوله: (وللرَّحِمِ حُجْنَةٌ). النِّهَايَةُ: حُجْنَةُ الْمِغْزَلِ: صُنَّارُهُ، وَهِيَ الْمَوْجَعَةُ الَّتِي فِي رَأْسِهِ. رَوَيْنَا عَنْ الشَّيْخَيْنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَنَّ لِلرَّحِمِ شُجْنَةً مِنَ الرَّحْمَنِ»^(٣).

(١) يعني فيما كتبه على حواشي تفسيره «الكشاف» والمؤلف ينقل من حواشي المؤلف في مواضع.

(٢) من قوله: «يعني الكلام كله واردة» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) أخرجه البخاري (٥٩٨٨) واللفظ له، وهو في «صحيح مسلم» (٢٥٥٤) بلفظ آخر.

وعن أحمد بن حنبل وأبي داود والترمذي: «أنا الرَّحْمَنُ، خَلَقْتُ الرَّحِمَ وَشَقَقْتُ لَهَا مِنْ اسْمِي»^(١).

النهاية: شُجْنَةٌ، أي: قرابةٌ مُشْتَبِكَةٌ كاشتباكِ العروق، [وأصلُ] ^(٢) الشُّجْنَةُ، بالكسر والضم: شُعبَةٌ من غُصْنٍ من غُصُونِ الشجرة.

والتحقيقُ فيه: أن العرشَ مِنْصَةَ تَنْجَلِي عَلَيْهِ الصَّفَةُ الرَّحْمَانِيَّةُ، لقوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، ولَمَّا كَانَ لِلرَّحِمِ تَعَلُّقٌ بِاسْمِ الرَّحْمَنِ بِسَبَبِ الْاِسْتِقْااقِ؛ جَعَلَهَا حُجْنَةً عِنْدَ الْعَرْشِ الَّذِي هُوَ مِنْصَةُ الرَّحْمَنِ.

ورويانا عن الشَّيْخِينَ، عن أبي هريرة في رواية، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ مِنْهُمْ قَامَتِ الرَّحِمُ فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ: مَهْ، فَقَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ، قَالَ: نَعَمْ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مِنْ وَصْلِكَ وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكَ؟ فَقَالَتْ: بلى». الحديث ^(٣).

الجامع: الْحِقْوُ: مِشْدُ الْإِزَارِ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى الْإِزَارِ، وَلَمَّا جُعِلَ الرَّحِمُ شُجْنَةً مِنَ الرَّحْمَنِ اسْتَعَارَ لَهَا الْاسْتِمْسَاكَ بِهِ، كَمَا يَسْتَمْسِكُ الْقَرِيبُ مِنَ قَرِيبِهِ، وَالنَّسِيبُ مِنَ نَسِيبِهِ ^(٤).

الراغب: ومعنى ذلك: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا جَعَلَ بَيْنَ نَفْسِهِ وَبَيْنَ عِبَادِهِ سَبِيًّا، كَمَا أَنَّهُ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ بِعِبَادِهِ، وَأَوْجَبَ عَلَيْهِمْ فِي مَقَابِلَتِهَا شُكْرَ نِعْمَتِهِ، لِمَا كَانَ هُوَ السَّبَبُ

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٥٩) والترمذي (١٩٢٤) كلاهما يرويه من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وأخرجه أبو داود (١٦٩٦) من حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه.

(٢) زيادة من «النهاية» (٢: ٤٠١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٨٣٠) ومسلم (٢٥٥٤).

(٤) «جامع الأصول» (٦: ٤٨٨).

وَمَعْنَاهُ مَا رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: الرَّحِمُ مُتَعَلِّقَةٌ بِالْعَرْشِ، فَإِذَا أَتَاهَا الْوَاصِلُ بَشَّتْ بِهِ وَكَلَّمَتْهُ، وَإِذَا أَتَاهَا الْقَاطِعُ احْتَجَبَتْ مِنْهُ. وَسُئِلَ ابْنُ عُيَيْنَةَ عَنْ قَوْلِهِ ﷺ: «تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ»، فَقَالَ: يَقُولُ: لِأَوْلَادِكُمْ؛ وَذَلِكَ أَنْ يَضَعَ وَلَدَهُ فِي الْحَلَالِ، أَلَمْ تَسْمَعْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾؟ وَأَوَّلُ صَلَاتِهِ أَنْ يَخْتَارَ لَهُ الْمَوْضِعَ الْحَلَالَ فَلَا يَقْطَعُ رَحِمَهُ وَلَا نَسَبَهُ؛ فَإِنَّمَا لِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ؛ ثُمَّ يَخْتَارُ الصَّحَّةَ، وَيَجْتَنِبُ الدَّعْوَةَ، وَلَا يَضَعُهُ مَوْضِعَ سُوءٍ يَتَّبِعُ شَهْوَتَهُ وَهَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ.

الأول في وجودهم وخلق قواهم وقدرتهم وسائر خيراتهم - كذا أيضا جعل بين ذوي اللحمية بعضهم مع بعض شيئا أوجب به على الأعلى التوفر على الأدنى، وعلى الأدنى توفير الأعلى؛ فصار بين الرحم والرحمة مناسبة معنوية، كما أن بينهما نسبة لفظية؛ ولهذا عظم شكر الوالدين فقرنه بشكره في قوله تعالى: ﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤] تنبيهًا أنها السبب الأخير في الوجود^(١).

قوله: (أن يختار له الموضع الحلال) هذا كناية عن أن لا يكون هو زانيا؛ لقوله: «فلا يقطع رحمه، فإنما للعاهر الحجر».

النهاية: العاهر: الزاني، وقد عهر يعهر عهرا وعهورا: إذا أتى امرأة ليلا للفجور، ثم غلب على الزنى مطلقا، والمعنى: لا حظ للزاني في الولد، وإنما هو لصاحب الفراش، أي: لصاحب أم الولد وهو زوجها أو مولاها، وهو كقول الآخر: له التراب، أي: لا شيء له.

قوله: (ثم يختار الصحَّة ويجتنب الدعوة). النهاية: الدعوة في النسب - بالكسر - هو: أن ينتسب الإنسان إلى غير أبيه وعشيرته، وكانوا يفعلونه، فنهي عنه وجعل الولد للفراش. يعني: بعد أن يضمن نفسه عن الزنى ينبغي أن يتجنب موضع سواقي الزانية؛ فإن الزانية ربما تزني فتلد فينسب إليه، لقوله: «الولد للفراش»، فلا يصح نسبه حقيقة فيكون دعيا، فقوله: «يجتنب الدعوة» كناية عن ألا تكون المرأة زانية، والمعنى مأخوذ مما روينا عن البخاري،

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٥١).

[﴿وَأَتُوا آلَيْنَمَىٰ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ إِنَّهُ كَانَ

حُوبًا كَبِيرًا﴾ ٢]

﴿آلَيْنَمَىٰ﴾: الذين مات آباؤهم فانفردوا عنهم. واليُتَمُّ: الانفراد، ومنه: الرَّمْلَةُ اليَتِيمَة، والدُّرَّةُ اليَتِيمَة، وقيل: اليُتَمُّ في الأناسيِّ من قِبَلِ الآباء، وفي البهائم من قِبَلِ الأمَّهات.

فإن قلت: كيف جُمِعَ اليَتِيمُ وهو فَعِيلٌ كَمَرِيضٍ، على يتامى؟ قلت: فيه وَجْهَان: أن يُجْمَع على يَتَمَى، كأَسْرَى؛ لأنَّ اليُتَمَّ من وادي الآفَاتِ والأَوْجَاعِ، ثُمَّ يُجْمَعُ فَعْلَى فَعَالَى، كأَسَارَى؛ ويجوزُ أن يُجْمَعُ على فَعَائِلٍ؛ لَجُرْيِ اليُتَمِّ مجرى الأَسَاءِ، نحوُ صاحبِ وفارس، فيقال: يَتَائِمٌ ثُمَّ يَتَامَى على القَلْبِ. وحقُّ هذا الاسم أن يقع على الصُّغَارِ والكِبَارِ؛ لبقاءِ معنى الانفِرَادِ عَنِ الآبَاءِ، إلَّا أنه قد غَلَبَ أن يُسَمَّوْا به قِبَلِ أن يَبْلُغُوا

عن عائشة رَضِيَ اللهُ عنها، كان عْتَبَةُ بنُ أَبِي وَقَاصٍ عَهْدًا إِلَى أَخِيهِ سَعْدِ بْنِ ابْنِ وَلِيدَةَ رَمْعَةَ مَنِي، فاقْبِضُهُ إِلَيْكَ. فلما كان عامُ الفَتْحِ أَخَذَهُ سَعْدٌ، فقال: ابنُ أَخِي. فقام عبدٌ^(١) بنُ رَمْعَةَ وقال: أَخِي وابنُ وليدَةَ أَبِي؛ وُلِدَ على فرائِشِهِ. فتساوفا إلى رَسولِ اللهِ ﷺ، فقال ﷺ: «هُوَ لَكَ يا عبدُ بنِ رَمْعَةَ، الوَلَدُ للفراشِ، وللعاهِرِ الحجرِ»، ثم قال لسُودَةَ: «احتجِبي منه» لِمَا رَأَى مِنْ شِبْهِهِ بَعْتَبَةَ^(٢).

قولُهُ: (فيقالُ: يَتَائِمٌ)، قال المصنِّفُ: أنشدني الشريفُ لبِشْرِ النَّجْدِيِّ:

أَطْلَالَ حُسَيْنٍ بِالْبَرَاقِ الْيَتَائِمِ سَلَامٌ عَلَى أَحْجَارِ كُنَّ الْقَدَائِمِ^(٣)

حُسنٌ: امرأة، البراقُ: جُمعُ بُرْقَة، وهي المكانُ الذي فيه حِجَارَةٌ وَرَمْلٌ وَطِينٌ مَخْتَلِطَةٌ.

(١) في (ط): «عبد الله».

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٥٣) ومسلم (١٤٥٧).

(٣) لم أهدئ إلى قائله، ولم أهدئ إلى هذا النقل عن الزمخشري.

مَبْلَغَ الرِّجَالِ، فإذا استغْنَوْا بأنفسهم عَنْ كَافِلٍ وَقَائِمٍ عَلَيْهِمْ، وَانْتَصَبُوا كُفَاءَ يَكْفُونَ غَيْرَهُمْ وَيَقُومُونَ عَلَيْهِمْ؛ زَالَ عَنْهُمْ هَذَا الْاسْمُ. وَكَانَتْ قُرَيْشٌ تَقُولُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: يَتِيمٌ أَبِي طَالِبٍ، إِمَّا عَلَى الْقِيَاسِ، وَإِمَّا حِكَايَةَ لِلْحَالِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا صَغِيرًا نَاشِئًا فِي حَجْرٍ عَمَّهُ؛ تَوْضِيحًا لَهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يُتَمَّ بَعْدَ الْحَلْمِ» فَمَا هُوَ إِلَّا تَعْلِيمٌ شَرِيعَةٌ لَا لُغَوِيَّةٌ، يَعْنِي: أَنَّهُ إِذَا احْتَلَمَ لَمْ تُجْرَ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الصُّغَارِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾؟ قُلْتَ: إِمَّا أَنْ يُرَادَ بِالْيَتَامَى الصُّغَارِ، وَبِإِتَائِهِمُ الْأَمْوَالَ.....

قَوْلُهُ: (اسْتَغْنَوْا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ كَافِلٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (زَالَ) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: «أَنْ يَلْبَغُوا مَبْلَغَ الرِّجَالِ»، أَي: سُمُّوا بِهِ قَبْلَ أَنْ يَلْبَغُوا مَبْلَغَ الرِّجَالِ^(١)، فَإِذَا بَلَّغُوا زَالَ عَنْهُمْ هَذَا الْاسْمُ. وَهَذَا التَّعْرِيفُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ الْعَامِّ لَا الشَّرْعِ؛ لِخُرُوجِ حُكْمِ الْحَلْمِ وَالسُّنِّ مِنَ التَّعْرِيفِ، وَلِهَذَا مَا أوردوا قَوْلَهُ ﷺ سؤَالَ عَلَيْهِ.

قَوْلُهُ: (تَعْلِيمٌ شَرِيعَةٌ لَا لُغَوِيَّةٌ) أَي: لَمْ يُرَدِّ بِقَوْلِهِ: «لَا يُتَمَّ بَعْدَ الْحَلْمِ»^(٢) الْيَتِيمَ اللَّغَوِيَّ؛ فَإِنَّ الْمَقَامَ مَقَامُ تَعْلِيمِ الْأَحْكَامِ، لَا تَعْلِيمِ اللَّغَةِ، يَعْنِي أَنَّهُ مَنْقُولَةٌ شَرِيعَةٌ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى مَنْ احْتَلَمَ الْإِهْتِدَاءَ لَطَرِيقِ صَلَاحِهِ، فَلَا يَكُونُ كَالْيَتِيمِ الَّذِي لَمْ يَسْتَغْنِ بِنَفْسِهِ عَنْ كِفَالَةِ كَافِلٍ؛ وَمِنْ ثَمَّ صَمَّ الرَّشِدَ مَعَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنَّمَا أَنَسَمْتُمْ مِّنْهُمْ رُّشْدًا﴾ [النساء: ٦].

قَوْلُهُ: (فَمَا مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾؟) الْفَاءُ تَدُلُّ عَلَى الْإِنْكَارِ، يَعْنِي: إِذَا كَانَ مَعْنَى الْيَتِيمِ عَدَمَ الْبُلُوغِ وَصِحَّةَ التَّصَرُّفِ فِي الْأَمْوَالِ وَالِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْكِفَالَةِ؛ فَكَيْفَ قِيلَ: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَىٰ أَمْوَالَهُمْ﴾؟ وَأَجَابَ بِجَوَابَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّ الْيَتَامَى عَلَى ظَاهِرِهِ، وَالِإِتَاءُ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ، وَالثَّانِي: عَكْسُهُ.

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «سُمُّوا بِهِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ (ط).

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِنَحْوِهِ (١٩٦٧) وَأَبُو دَاوُدَ (٢٨٧٣) مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، وَصَحَّ مَوْقُوفًا عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» (١٨١٢)، وَفِي الْبَابِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ (٦٢٤٣) وَعَلَّةِ الْهَيْثَمِيِّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٤: ٢٦٢) بِيَحْيَى بْنِ يَزِيدِ النَّوْفَلِيِّ، ضَعِيفِ الْحَدِيثِ. وَلِتِمَامِ الْفَائِدَةِ انظُرْ: «تَحْرِيجُ أَحَادِيثِ الْكُشَافِ» لِلْحَافِظِ الزَّيْلَعِيِّ (١: ٤٦٤).

أَنْ لَا يَطْمَعَ فِيهَا الْأَوْلِيَاءُ وَالْأَوْصِيَاءُ وَوُلَاةُ السَّوِّءِ وَقَضَائِهِ، وَيَكْفُوا عَنْهَا أَيْدِيَهُمُ الْخَاطِفَةَ حَتَّى تَأْتِيَ الْيَتَامَى إِذَا بَلَغُوا سَالِمَةً غَيْرَ مَحْذُوفَةٍ؛ وَإِنَّمَا أَنْ يُرَادَ الْكِبَارُ؛ تَسْمِيَةً لَهُمْ يَتَامَى عَلَى الْقِيَاسِ، أَوْ لِقُرْبِ عَهْدِهِمْ إِذَا بَلَغُوا بِالصَّغَرِ، كَمَا تُسَمَّى النَّاقَةُ عَشْرَاءَ بَعْدَ وَضْعِهَا، عَلَى أَنَّ فِيهِ إِشَارَةً إِلَى أَنْ لَا يُؤَخَّرَ دَفْعُ أَمْوَالِهِمْ إِلَيْهِمْ عَنْ حَدِّ الْبُلُوغِ، وَلَا يُمْتَطَلُونَ إِنْ أُوْنَسَ مِنْهُمْ الرُّشْدُ، وَأَنْ يُؤْتَوْهَا قَبْلَ أَنْ يُؤَلَّ عَنْهُمْ اسْمُ الْيَتَامَى وَالصَّغَارِ. وَقِيلَ: هِيَ فِي رَجُلٍ مِنْ غَطْفَانَ كَانَ مَعَهُ مَالٌ كَثِيرٌ لِابْنِ أَخٍ لَهُ يَتِيمٍ، فَلَمَّا بَلَغَ طَلَبَ الْمَالَ، فَمَنَعَهُ عَمَّهُ، فَتَرَافَعَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَنَزَلَتْ، فَلَمَّا سَمِعَهَا الْعَمُّ قَالَ: أَطَعْنَا اللَّهَ وَأَطَعْنَا

الانْتِصَافُ: وَيُقَوَّى الْأَوَّلُ قَوْلُهُ بَعْدَ آيَاتٍ: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ﴾ [النساء: ٦]، وَالآيَةُ الْأُولَى لِحِفْظِهَا عَلَيْهِمْ، وَالثَّانِيَةُ لِلْإِيتَاءِ الْحَقِيقِيِّ عِنْدَ الْبُلُوغِ وَالرُّشْدِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَعْقِبُهُ: ﴿وَلَا تَبَدَّلُوا الْخَيْرَ بِالْأَلْبَسِ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢] تَأْدِيبًا لِلْوَصِيِّ مَا دَامَ الْمَالُ فِي يَدِهِ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْآخَرَ يَكُونُ مَعْنَى الْآيَتَيْنِ وَاحِدًا، فَالْأُولَى مَجْمَلَةٌ، وَالثَّانِيَةُ مَبِينَةٌ بِالْإِيتَاسِ وَالْبُلُوغِ^(١).

قَوْلُهُ: (أَنْ لَا يَطْمَعَ فِيهَا) أَي: الْمُرَادُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْإِيتَاءِ رَفْعُ الطَّمَعِ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ؛ لِأَنَّ الْإِيتَاءَ إِنَّمَا يَتَأْتَى إِذَا بَقِيَ الْمَالُ وَلَمْ يَهْلِكْ، وَإِنَّمَا يَسْلَمُ مِنَ الْهَلَاكِ إِذَا لَمْ يَتَصَرَّفْ فِيهِ تَصَرَّفَ الْمَلَّاكُ، وَلَا يَتَصَرَّفُ فِي مَالِ الْغَيْرِ إِلَّا الطَّامِعُ فِيهِ.

قَوْلُهُ: (غَيْرَ مَحْذُوفَةٍ) أَي: مَنْقُوصَةٍ، الْأَسَاسُ: فَرَسٌ مَحْذُوفٌ: مَقْطُوعُ الذَّنْبِ، وَزِقٌ مَحْذُوفٌ: مَقْطُوعُ الْقَوَائِمِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّ فِيهِ إِشَارَةً) يَعْنِي سُمُّوا بِالْيَتَامَى وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا يَتَامَى مَجَازًا؛ لِاعْتِبَارِ مَعْنَى لَطِيفٍ وَهُوَ أَنْ يُؤَخَّرَ الْإِيتَاءُ عَنِ الْبُلُوغِ، وَيُسَمَّى هَذَا الْفَرْقُ فِي الْأَصُولِ بِإِشَارَةِ النَّصِّ^(٢)، وَهُوَ أَنْ يُسَاقَ الْكَلَامُ لِمَعْنَى وَيُضْمَنَ مَعْنَى آخَرَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «عَلَى أَنَّ فِيهِ إِشَارَةٌ».

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٦٤).

(٢) وهي تسمية جارية على اصطلاح الحنفية في مصنفاتهم. انظر: «أصول البيهقي» (١: ١٠٨) و«قواطع الأدلة» للسمعاني (١: ٢٦٠).

الرسول، نعوذُ بالله من الحُوبِ الكبير. فدفعَ مالهَ إليه، فقالَ النبيُّ ﷺ: «وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ وَيُطِيعِ رَبَّهُ هَكَذَا فَإِنَّهُ يَحُلُّ دَارَهُ»؛ يعني جنته، فلما قبضَ ألفوا ماله أنفقَه في سبيلِ الله، فقالَ النبيُّ ﷺ: «ثَبَّتَ الْأَجْرُ، ثَبَّتَ الْأَجْرُ، وَبَقِيَ الْوِزْرُ»، قالوا: يا رسولَ الله، قد عَرَفْنَا أَنَّهُ ثَبَّتَ الْأَجْرُ، كَيْفَ بَقِيَ الْوِزْرُ وَهُوَ يُنْفِقُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ فقال: «ثَبَّتَ أَجْرُ الْغُلَامِ وَبَقِيَ الْوِزْرُ عَلَى وَالِدِهِ».

﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْخَيْبَ بِالطَّيِّبِ﴾: ولا تستبدلوا الحرام - وهو مال اليتامى - بالحلال - وهو مالكم، وما أُبيحَ لكم من المكاسب ورزق اللّهِ المبتوث في الأرض - فتأكلوه مكانه؛ أو: لا تستبدلوا الأمر الخبيث - وهو اختزال أموال اليتامى - بالأمر الطيب؛ وهو حفظها والتورع منها. والتفعلُ بمعنى الاستفعالِ غيرُ عزيز، منه: التعتُّلُ؛ بمعنى: الاستعجال، والتأخُّرُ بمعنى: الاستخار، قال ذو الرُّمَّة:

قوله: (فلما قبضَ ألفوا ماله أنفقَه)^(١) أي: فلما ماتَ الغلام، وجدَ الناسُ أن الغلامَ أنفقَ مالهَ في سبيلِ الله.

قوله: (ثَبَّتَ أَجْرُ الْغُلَامِ وَبَقِيَ الْوِزْرُ عَلَى وَالِدِهِ) يعني جمَعَ والدُه المالَ: إِمَّا مِنَ الْحَرَامِ فعليه الظُّلَمَة، وإمَّا مِنَ الْحَلَالِ فعليه تَبِعَة الْحَسَابِ وَالْوِزْرُ إِنْ مَنَعَ مِنْ حَقُوقِ اللَّهِ شَيْئًا، هذا على تقديرِ الثَّانِي مُجْمَعٌ عَلَيْهِ، وَأَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فمُخْتَلَفٌ فِيهِ بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ الْوَالِدَ هَلْ هُوَ غَاصِبٌ أَيْضًا أَمْ لَا؟ فعلى مذهبِ الشافعيِّ: لَا يَثْبُتُ الْأَجْرُ مَا لَمْ يَرُدَّهُ إِلَى مَنْ غُصِبَ مِنْهُ، أَوْ يَسْتَحِلُّ مِنْهُ.

قوله: (فتأكلوه) جَزْمٌ عَظِيفٌ عَلَى «تستبدلوا»، أَوْ نُصِبَ جَوَابًا لِلنَّهْيِ.

قوله^(٢): (اختزالُ أموالِ اليتامى). النُّهْيَاة: وفي الحديث: «يريدون أن يَحْتَرِلُونَا مِنْ»^(٣)

(١) ذكره البغويُّ في «معالم التنزيل» (٢: ١٥٩) والواحدي في «أسباب النزول» ص ١٣٦، وفي إسناده محمد بن السائب الكلبي، متروك الحديث.

(٢) قوله: «قوله» سقط من (م).

(٣) في (ط): «عن».

فيا كَرَمَ السَّكْنِ الَّذِينَ تَحَمَّلُوا عن الدارِ والمُستخَلَفِ المُتبدِّلِ

أراد: ويا لؤمَ ما استخلفته الدارُ واستبدلته. وقيل: هو أن يُعطيَ رديئاً ويأخذَ جيِّداً. وعن السُّدِّيِّ: أن يَجْعَلَ شاةً مهزولةً مكانَ سَمِينَةٍ. وهذا ليسَ بتبدُّل، إنما هوَ تبدُّيلٌ، إلا أن يُكَارِمَ صديقاً له فيأخذَ منه عَجفاءً مكانَ سَمِينَةٍ مِنْ مالِ الصبيِّ.

أصلنا^(١)، أي: يقطِّعوننا ويذهبوا بنا منفردين، فعلى هذا ليسَ الاستبدالُ في المعينِ كما في الأول، يعني: لا تتركوا حفظَ مالِ اليتيمِ إلى اختزاله.

قوله: (فيا كَرَمَ السَّكْنِ) البيت^(٢)، السكن: أهل الدار، تحمَّلوا: ارتحلوا، واستبدلتهُ أي: من البقرِ والطَّيِّبِ، والمستخلف: مجرورٌ على تقديرِ المضاف، واللامُ بمعنى الذي، والعائدُ محذوفٌ، تأويله^(٣) قوله: «ويا لؤمَ ما استخلفته».

قوله: (أن يَجْعَلَ شاةً) أن يعطيَ عندَ الإنفاقِ شاةً مهزولةً مثلاً، ويجاسبُ عليه بالشاةِ السَمِينَةَ.

قوله: (وهذا ليس بتبدُّلٍ وإنما^(٤) هو تبدُّيلٌ). الجوهرى: تبدُّيلُ الشيء: تغييره وإن لم يأتِ ببَدَل، واستبدَل الشيءَ بغيره وتبدَّلَه: إذا أخذَه مكانَه.

الأساس: بَدَّلَ الشيءَ: غَيَّرَه، وتبدَّلَتِ الدارُ بأنْسِها وَحُشًا واستبدَلت، فمعنى التبدُّيل: التغيير، وهو عامٌّ في أخذِ شيءٍ وإعطاءِ شيءٍ، وفي طلبِ ما ليسَ عنده، وتركِ ما عنده، هذا معنى قولِ الجوهرى: تبدُّيلُ الشيء: تغييره وإن لم يأتِ ببَدَل، ومعنى التبدُّل: الاستبدال، والاستبدال: طلبُ البَدَل، فكلُّ تبدُّلٍ تبدُّيلٌ، وليس كلُّ تبدُّيلٍ تبدُّلاً، فقوله: «ولا تَسْتبدِلُوا الحرامَ - وهو مالُ اليتامى - بالحلال - وهو مالُكم»، وقوله: «أو: ولا تَسْتبدِلُوا الأمرَ الحَبِيثَ - وهو اختزالُ أموالِ اليتامى - بالأمرِ الطَّيِّبِ وهو حِفْظُها» ليسَ فيها أخذُ شيءٍ

(١) هو جزءٌ من حديثِ طويلٍ أخرجه البخاري (٦٨٢٩) من حديثِ عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عنه.

(٢) لذي الرِّمَّةِ في «ديوانه» ص ١٤٧.

(٣) في (ط): «قوله» سقط من (م).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «إنما» دون واو.

﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾: وَلَا تُنْفِقُوا مَعَهَا. وحقيقته: وَلَا تَضْمُوا إِلَيْهَا فِي الْإِنْفَاقِ حَتَّى لَا تَفْرُقُوا بَيْنَ أَمْوَالِكُمْ وَأَمْوَالِهِمْ؛ قَلَّةٌ مَبَالَاةٍ بِمَا لَا يَحِلُّ لَكُمْ، وَتَسْوِيَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَلَالِ. فَإِنْ قُلْتِ: قَدْ حُرِّمَ عَلَيْهِمْ أَكْلُ مَالِ الْيَتَامَى وَحَدَهُ وَمَعَ أَمْوَالِهِمْ، فَلِمَ وَرَدَ النَّهْيُ عَنْ أَكْلِهِ مَعَهَا؟ قُلْتِ: لِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا مُسْتَعِينِينَ عَنْ أَمْوَالِ الْيَتَامَى بِمَا رَزَقَهُمُ اللَّهُ مِنْ مَالٍ حَلَالٍ وَهُمْ عَلَى ذَلِكَ يَطْمَعُونَ فِيهَا؛ كَانَ الْقُبْحُ أُبْلَغَ وَالذَّمُّ أَحَقَّ؛

وَإِعْطَاءُ شَيْءٍ بَدَلَهُ، بَلْ هُوَ طَلَبُ شَيْءٍ لَيْسَ عِنْدَهُ وَتَرْكُ مَا عِنْدَهُ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَمَا أُبِيحَ لَكُمْ مِنَ الْمَكَاسِبِ»، فَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ: «إِلَّا أَنْ يُكَارِمَ صَدِيقًا لَهُ» اسْتِثْنَاءٌ مُتَّصِلٌ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنَّمَا هُوَ تَبْدِيلٌ»، فَتَقْدِيرُ الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ: جَعَلُ شَاةٍ مَهْزُولَةٍ مَكَانَ سَمِينَةٍ تَبْدِيلٌ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ شَيْءً وَإِعْطَاءُ شَيْءٍ آخَرَ، وَلَيْسَ بِتَبْدِيلِ الَّذِي هُوَ تَرْكُ شَيْءٍ بَدَلَهُ، كَمَا سَبَقَ، إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُ السُّدِّيِّ عَلَى الْمَكَارِمَةِ، بِأَنْ يَكُونَ لِلْيَتِيمِ شَاةٌ سَمِينَةٌ فِي ذِمَّةِ صَدِيقِ الْوَلِيِّ، فَيَأْخُذُ مِنْهُ عَجْفَاءً مَكَانَ السَّمِينَةِ مُكَارِمَةً لَهُ؛ فَيَصْحُحُ عَلَى هَذَا مَعْنَى التَّبْدِيلِ. وَيُؤَيِّدُ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ قَوْلُهُ: «مَكَانَ سَمِينَةٍ مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ»، قَالَ الزَّجَّاجُ: ﴿وَلَا تَتَّبَدَّلُوا الْحَيْثُ بِالطَّيِّبِ﴾، مَعْنَاهُ: لَا تَأْكُلُوا مَالَ الْيَتِيمِ بَدَلًا مِنْ مَالِكُمْ، وَكَذَلِكَ «لَا تَأْكُلُوا أَيْضًا أَمْوَالَهُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ»، أَي: لَا تُضَيِّفُوا أَمْوَالَهُمْ فِي الْأَكْلِ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ^(١).

قَوْلُهُ: (لأنهم إذا كانوا مُستعينين عن أموال اليتامى... كان القُبْحُ أُبْلَغَ وَالذَّمُّ أَحَقَّ)، الْإِتِّصَافُ: طَرِيقُ الْبَلَاغَةِ التَّرْقِيِّ بِالنَّهْيِ عَنِ الْأَدْنَى تَنْبِيهًا عَلَى الْأَعْلَى، وَهَاهُنَا أَعْلَى دَرَجَاتِ النَّهْيِ أَنْ يَأْكُلَ مَالَهُ وَهُوَ غَنِيٌّ، وَأَدْنَاهَا أَكْلُهَا وَهُوَ فَقِيرٌ، فَيُقَالُ: مَا وَجَهُ وَرُودِهِ عَلَى عَكْسِ الْقَانُونِ؟ وَجَوَابُهُ: أَنْ أُبْلَغَ الْكَلَامُ مَا تَعَدَّدَتْ وَجُوهُ إِفَادَتِهِ. وَفِي النَّهْيِ عَنِ الْأَعْلَى فَائِدَةٌ جَلِيلَةٌ لَا تَوْجَدُ فِي النَّهْيِ عَنِ الْأَدْنَى؛ فَالْمَنْهِيُّ عَنْهُ مَتَى كَانَ أَقْبَحَ كَانَتِ النَّفْسُ مِنْهُ أَنْفَرًا، وَالْأَكْلُ مِنَ الْغَنِيِّ أَقْبَحَ، فَإِذَا اسْتَبَشَعَ الْمَنْهِيُّ عَنْهُ دَعَاهُ ذَلِكَ إِلَى الْإِحْجَامِ عَنْهُ، وَعَنْ أَكْلِ مَالِهِ مَطْلَقًا. وَيَحَقُّ هَذَا تَخْصِصُ النَّهْيِ بِالْأَكْلِ، مَعَ أَنَّ وَجُوهُ الْإِتِّفَاعِ بِهِ حَرَمَةٌ؛ فَإِنَّ الْعَرَبَ كَانَتْ تَذُمُّ الْإِكْتِثَارَ مِنَ الْأَكْلِ، وَتَعْيِبُ عَلَى مَنْ جَعَلَ ذَلِكَ دَأْبَهُ، بِخِلَافِ سَائِرِ الْمَلَائِدِ،

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٧: ٢).

ولأنهم كانوا يفعلون كذلك؛ فَنُعِي عليهم فَعَلُّهم وَسُمْعَ بهم؛ ليكونَ أزرَ لهم.

والْحُوبُ: الذَّنْبُ العَظِيمُ، ومنه قولُه ﷺ: «إِنَّ طَلاقَ أُمِّ أَيُّوبَ لِحُوبٌ»، فكانه قيل: إنه كان ذَنْبًا عَظِيمًا كَبِيرًا. وقرأ الحسنُ (حَوْبًا) بفتح الحاء، وهو مصدرُ حَابٍ، حَوْبًا، وقرأ: (حَابًا)، ونظيرُ الحُوبِ والحَابِ: القَوْلُ والقَالُ والطَّرْدُ والطَّرْدُ.

[وَأَنَّ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْسِدُوا فِي الْيَمِينِ فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَتَى وَتِلْكَ وَرِيعٌ فَإِنَّ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْلَمُوا فَوَجِدَ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ آذَنٌ أَلَّا تَعُولُوا ﴿٣﴾]

ولما نزلت الآية في اليتامى وما في أكل أموالهم من الحُوبِ الكبير؛ خاف الأولياء

فَحَصَّ النَّهْيَ بِالْأَكْلِ لكونه أقبح المَلاذ؛ حتَّى إذا نَفَرَتِ النَّفْسُ بِمَقْتَضَى الطَّبْعِ، جَرَّ ذلك إلى النُفُورِ عن أخذ مالِ اليتيمِ بياقي المَلاذ، ومثله ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَ الْيَتَامَى﴾ [آل عمران: ١٣٠]. ولا يوجدُ مثلُ هذه المِراعاةِ إلَّا في الكتابِ العَزيزِ، فالنَّهْيُ إِنْ حُصَّ بِالْأَدْنَى فَللتَّيْبِيهِ عَلَى الأَعْلَى، وَإِنْ عَكَسَ فَللتَّدْرِبِ عَلَى الانكفَافِ عَنِ القَبِيحِ مطلقًا مِنَ الانكفَافِ عَنِ الأَقْبَحِ (١).

قولُه: (وَسُمْعَ بهم). النِّهَايةُ: يُقالُ: سَمَعْتُ بِالرَّجُلِ تَسْمِيْعًا وَتَسْمِيْعَةً: إِذَا شَهَّرْتَهُ وَنَدَدْتَهُ بِهِ، وَسَمِعَ فَلانٌ بِعَمَلِهِ: إِذَا أَظْهَرَهُ لِلسَّمْعِ، الجوهري: التَّسْمِيْعُ: التَّشْنِيْعُ.

قولُه: [إِنَّ] طَلاقَ أُمِّ أَيُّوبَ لِحُوبٍ (٢) هو من باب التَّغْلِيظِ.

قولُه: (ولما نزلت الآية في اليتامى، وما في أكل أموالهم من الحُوبِ الكبير؛ خاف الأولياء)، فَسَّرَ هذه الآيةَ بِوجودِ ثلاثة، وَقَدَّرَ الشرطَ والجزاءَ عَلَى ما يعطيه الوجهُ مِنَ المعنى:

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٦٥).

(٢) أخرجه أبو داود في «المراسيل» (٢٣٣) والطبراني في «معجمه» كما في «مجمع الزوائد» (٩: ٢١٦) وقال الهيثمي: فيه يحيى بن عبد الحميد الحناني، وهو ضعيف.

وأخرجه البزار (٦٦٢٠) والحاكم في «المستدرک» (٣٠٢: ٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٣٢٣) من حديث أنس رضي الله عنه بلفظ: «إِنَّ طَلاقَ أُمِّ سُلَيْمٍ لِحُوبٍ» وصحَّحه الحاكم وتعبه الذهبي، ووفاه بعلي بن عاصم، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩: ٢١٦): «رواه البزار وفيه علي بن عاصم وهو ضعيف، وقد وثق، وبقيه رجاله رجال الصحيح».

أولها: «إِنْ خِفْتُمْ تَرْكَ الْعَدْلِ فِي حَقِّ الْيَتَامَى فَتَحَرَّجْتُمْ مِنْهَا، فَخَافُوا أَيْضًا تَرْكَ الْعَدْلِ بَيْنَ النِّسَاءِ، فَقَلَّلُوا عِدَّةَ الْمُنْكَوحَاتِ».

وثانيها: «إِنْ خِفْتُمْ الْجَوْرَ فِي حَقِّ الْيَتَامَى فَخَافُوا [الزَّانِي]، فَانْكَحُوا مَا حَلَّ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ، وَلَا تَحْمُوا حَوْلَ الْحَرَمَاتِ».

وثالثها: «إِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي يَتَامَى النِّسَاءِ فَانْكَحُوا مِنْ غَيْرِهِنَّ مَا طَابَ لَكُمْ».

قال صاحب «الانتصاف»: هذا أظهر، والآية معه مُكَمَّلَةٌ لبيان حكم اليتامى، وأمر بالاحتياط وأن في غيرهنَّ متسعاً^(١)، ويؤيده ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ﴾ الآية [النساء: ١٢٧] فتطابق الآيتان، وعلى التأويلين^(٢) لا يطابقان. ولأن الشرط لا يرتبط معهما بالجواب إلا من وجه عام، أما الأول فلأن الجور على النساء في الحرمة كالجور على اليتامى، وأما الثاني فلأن الزنى محرَّم كما أن الجور على اليتامى محرَّم، وكم من محرَّم يُشارِكُهما في التحريم، فلا خصوصية تربط الجواب بخصوصية الثالث، فإن ظاهر قوله: ﴿مَثْنٍ وَثُلُكٍ وَرَبْعٍ﴾ أنه توسعة عليهم، كأنه قيل: إن خِفْتُمْ نِكَاحَ الْيَتَامَى ففِي غَيْرِهِنَّ مَتَّسَعٌ، وعلى الأول هو تضييق، كأنه قيل: إن خِفْتُمْ مِنَ الْجَوْرِ فِي الْيَتَامَى فَخَافُوا الْجَوْرَ فِي النِّسَاءِ، واحتاطوا في عدد المنكوحات؛ فينافي التوسعة، ووجه الإشعار بالتوسعة إطلاق ﴿مَا طَابَ﴾، ثم مجيء قوله: ﴿مَثْنٍ وَثُلُكٍ وَرَبْعٍ﴾ بياناً لِمَا وَقَعَ إِطْلَاقُهُ، فلو أريد التضييق لكانت البداية بالتقييد أنسب، ولما خاف في التوسعة الميل قيل: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾.

قلت: هذا تقرير لا مزيد عليه، ولهذا أتى بقوله: ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾، فإن قلت: فما فائدة ذكر ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾ في هذه الآية وفي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٢٢] فإن النكاح إنما يقع على النساء؟ قلت: هو من باب ترتيب الحكم على الوصف المناسب ترغيباً وتحذيراً؛ ومن ثم أُورِثَ بِالْوَصْفِ عَلَى مَنْ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ٤٦٧).

(٢) في (ط): «وعلى التأويل! الأولين».

أن يلحقهم الخوبُ بترك الإقساطِ في حقوقِ اليتامى، وأخذوا يتحرَّجونَ من ولايتهم، وكانَ الرَّجُلُ منهم ربَّما كانَ تحتَه العَشْرُ مِنَ الأزواجِ والثمانِ والستُّ، فلا يقومُ بحقوقهنَّ ولا يعدلُ بينهن، فقليل لهم: إن خفتُم تركَ العدلِ في حقوقِ اليتامى فتحرَّجتم منها؛ فخافوا - أيضًا - تركَ العدلِ بين النساءِ؛ فقللوا عددَ المنكوحات؛ لأنَّ مَنْ تخرَّج من ذنبٍ أو تاب عنه وهو مُرتكبٌ مثله فهو غيرُ متحرِّجٍ ولا تائبٍ؛ لأنه إنما وجب أن يتحرَّجَ من الذَّنْبِ ويُتابَ منه لِقَبْحِهِ، والقبحُ قائمٌ في كلِّ ذنبٍ. وقيل: كانوا لا يتحرَّجونَ من الزَّنا وهم يتحرَّجونَ من ولايةِ اليتامى؛ فقليل: إن خفتُم الجورَ في حقِّ اليتامى فخافوا الزَّنا، فانكحوا ما حلَّ لكم من النساءِ، ولا تحوموا حولَ المحرَّمات. وقيل: كانَ الرَّجُلُ يجدُ اليتيمةَ لها مالٌ وجمالٌ، أو يكونُ وليها فيتزوَّجها؛ ضنًا بها عن غيره، فربَّما اجتمعتُ عنده عَشْرٌ منهنَّ فيخافُ - لضعفهنَّ وفقدِ مَنْ يغضبُ لهنَّ - أن يظلمهنَّ حقوقهنَّ ويفرِّطَ فيما يجبُ لهن؛ فقليل لهم: إن خفتُم أن لا تُقسطوا في يتامى النساءِ فانكحوا من غيرهنَّ ما طابَ لكم. ويقالُ للإناثِ: اليتامى، كما يقالُ للذكورِ، وهو جمعُ «يتيمة» على القلبِ، كما قيل: أيامى، والأصلُ: أيَّامُهم ويتائم. وقرأ النَّخَعِيُّ:

في الآيتين، ف﴿مَنْ﴾: إما تبعيضية، أو ابتدائية. والتعريفُ في ﴿النِّسَاءِ﴾ لا استفراقِ الجنسِ، كأنه قيل: فاختاروا من بين سائرِ النساءِ للنكاحِ الطيباتِ المُستلذاتِ منهنَّ توسعةً لكم، ولا تختصُّوا من بين سائرِ النساءِ المقنوناتِ عندَ الله تعالى؛ لأنَّ لكم عن عيبيهنَّ سعةٌ^(١) من بين سائرِ النساءِ، تهجينًا له وتقييحًا، ولو لم يذكُرْ ﴿مَنْ النِّسَاءِ﴾ لم تُعدَّ هذه الفائدة؛ ومن ثمَّ عقبه بقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢]. ويجوزُ أن تكونَ بيانيةً على التجريدِ؛ لقوله تعالى: ﴿فَأَجْتَكِنُوا الرِّيسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] ونظيرُهُما في التوسعةِ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ﴾ بعدَ قوله: ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا حَيْثُ شِئْتُمَا﴾ [البقرة: ٣٥].

قوله: (كما قيل: أيامى، والأصلُ: أيَّامُهم). الأيِّمُ في الأصلِ: التي لا زوجَ لها بكراً كانت

(١) في (ط): «عنهن سعة».

﴿تَقْسِطُوا﴾ بفتح التاء. على أن «لا» مزيدة، مثلها في ﴿إِتْلَاءَ عَمَلٍ﴾ [الحديد: ٢٩]، يريد: فإن خِفْتُمْ أَنْ تَجْرُوا.

﴿مَا طَابَ﴾ ما حلّ لكم من النساء لأنّ منهنّ ما حرّم، كاللّاتي في آية التحريم. وقيل: ﴿مَا﴾ ذهاباً إلى الصّفة؛ ولأنّ الإناث من العقلاء يُجْرَيْنَ مُجْرَى غير العقلاء،

أو نيباً، مطلّقة كانت أو متوفى عنها زوجها. المغرب: رجلٌ آيّمٌ أيضاً، وقد آمت أيمّة، قال:

كُلُّ امرئٍ ستّيمٌ منهُ العرّسُ أو منها يثيمٌ^(١)

وعن محمد^(٢): هي الثيب، لقوله صلوات الله عليه: «الايّم أحقّ بنفسها من وليّها، والبيكرُ ستاذنٌ في نفسها، وإذنها صماتها»^(٣).

قوله: ﴿تَقْسِطُوا﴾ بفتح التاء على أن «لا» مزيدة؛ وذلك أنّ القسطَ، بالكسر: العدلُ، تقولُ منه: أقسطَ الرجلُ فهو مُقسِطٌ؛ فعلٌ هذا «لا» غيرُ مَزِيدَة، والقُسُوطُ: الجُور، وقد قَسَطَ يَقْسِطُ قُسُوطًا. ف«لا» - على هذا - مزيدة^(٤).

قوله: ﴿وقيل: ﴿مَا﴾ ذهاباً إلى الصّفة). اعلم أنه قد تفرّز أنّ «ما» لا تُستعملُ في ذوي العقول، فإذا استعملت فيهم أريد الوصفُ، نحو قوله: «سُبْحَانَ ما سَخَرَكُنَّ لنا»، وتخصيصه بحسبِ المقام، والذي يقتضي هذا المقام من الوصف، وهو ما يُشعرُ به نفْيُ الحرج والتبضيق كما يُنبئُ عنه الوجهُ الثالث، واختاره صاحبُ «الانتصاف»^(٥)، فالمعنى: إن خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا في يتامى النساء؛ لهما في تزوّجهنَّ مع كُلفَةٍ حقّ^(٦) الزواج ومُراعاةِ حقوقِ اليتامى من القيامِ في أموالهن، وجبرانِ قلوبهنَّ بسببِ اليتم، فانكحوا الموصوفاتِ

(١) ليزيد بن الحكم الثقيفي، من شعراء «الحماسة» (٣: ١١٩٦).

(٢) يعني الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله.

(٣) «المغرب في ترتيب المغرب» (١: ٥٢) والحديث المذكور أخرجه مسلم (١٤٢١) من حديث أبي هريرة.

(٤) انظر: «أساس البلاغة» (قسط).

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٦٧).

(٦) قوله: «حق» ساقط من (ط).

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]. ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾: معدولة عن أعدادٍ مكررة، وإنما مُنِعَتِ الصَّرْفُ؛ لما فيها مِنَ العَدْلَيْنِ: عَدْلُهَا عَنْ صِيغِهَا، وَعَدْلُهَا عَنْ تَكَرُّرِهَا، وَهِيَ نَكْرَاتٌ يُعْرَفْنَ بِلَاغِ التَّعْرِيفِ؛ تَقُولُ: فَلَانٌ

بغير ذلك ليتفني ذلك الحرج، وتطيب به نفوسكم، فأسندَ ﴿طَابَ﴾ إلى الضمير الراجع إلى ﴿مَا﴾ المفسر بـ ﴿النِّسَاءِ﴾، وهذا التفسيرُ وتفسيرُ المصنّف يدوران مع تأويله قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ هُمْ آمَنُوا كُتُوبًا مِنْ طَيِّبَاتٍ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ١٧٢] لَمَّا أُرِيدَ بِالطَّيِّبَاتِ الْمُسْتَلَذَاتُ تَارَةً وَالْحَلَالُ أُخْرَى، وَالأوَّلُ أَرْجَحُ لِاقْتِضَاءِ الْمَقَامِ، وَلِمَا أَنَّ الأَمْرَ بِالنِّكَاحِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْحَلَالِ فَوَجَبَ الْحَمْلُ عَلَى شَيْءٍ آخَرَ.

قوله: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [النساء: ٣] ويُروى: «أَيْمَانُهُمْ»، وجاء في سورة «قد أفلح»: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المؤمنون: ٦]، قال: لم يقل: مَنْ مَلَكَتْ؛ لأنه أريدَ مِنْ جنسِ العُقَلَاءِ ما يجري مجرى غير^(١) العقلاء وهم الإناث، فعلى هذا فيه تحقيرٌ لشأنهن، وهو على خلاف^(٢) ما أُجْرِيَ له الكلامُ.

قوله: (عَدْلُهَا عَنْ صِيغِهَا، وَعَدْلُهَا عَنْ تَكَرُّرِهَا). قال الزجاج: إنه معدولٌ عن التكرير، وعن التأنيث^(٣).

وقال أبو البقاء: إنَّهَا نَكْرَاتٌ لَا تَنْصَرِفُ لِلْعَدْلِ وَالْوَصْفِ، وَهِيَ بَدَلٌ مِنْ ﴿مَا﴾، وقيل: حالٌ مِنْ ﴿النِّسَاءِ﴾^(٤).

وقال القاضي: إنها غيرُ مصروفةٍ للعَدْلِ وَالصِّفَةِ؛ فإنَّهَا بُنِيَتْ صِفَاتٍ، وَإِنْ كَانَتْ أَصُولُهَا لَمْ تُبْنَ لَهَا^(٥)، وقد استقصينا البحثَ فيه في «فاطر».

(١) في (ط): «وهو خلاف».

(٢) قوله: «غير» سقط من (غ).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٨).

(٤) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٢٨).

(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٢).

يَنْكِحُ الْمَثْنَى وَالثَّلَاثَ وَالرُّبَاعَ، وَمَحَلُّهُنَّ النَّصْبُ عَلَى الْحَالِ مِمَّا طَابَ، تَقْدِيرُهُ: فَاَنْكِحُوا الطَّيِّبَاتِ لَكُمْ مَعْدُودَاتِ هَذَا الْعَدَدِ ثِنْتَيْنِ ثَلَاثَيْنِ، وَثَلَاثًا ثَلَاثًا، وَأَرْبَعًا أَرْبَعًا. فَإِنْ قُلْتُمْ: الَّذِي أُطْلِقَ لِلنَّكَاحِ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ ثِنْتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ أَوْ أَرْبَعٍ، فَمَا مَعْنَى التَّكْرِيرِ فِي ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعًا﴾؟ قُلْتُ: الْخَطَابُ لِلْجَمْعِ؛ فَوَجَبَ التَّكْرِيرُ؛ لِیَصِيبَ كُلِّ نَاكِحٍ یُرِيدُ الْجَمْعَ مَا أَرَادَ مِنَ الْعَدَدِ الَّذِي أُطْلِقَ لَهُ، كَمَا تَقُولُ لِلْجَمَاعَةِ: اقْتَسِمُوا هَذَا الْمَالَ - وَهُوَ أَلْفٌ دِرْهَمٍ - دَرَهْمَيْنِ دَرَهْمَيْنِ، وَثَلَاثَةَ ثَلَاثَةٍ، وَأَرْبَعَةَ أَرْبَعَةٍ، وَلَوْ أَفْرَدْتَ لَمْ یَكُنْ لَهُ مَعْنَى. فَإِنْ قُلْتُمْ: فَلَمْ جَاءَ الْعَطْفُ بِالْوَاوِ دُونَ «أَوْ»؟ قُلْتُ: كَمَا جَاءَ بِالْوَاوِ فِي الْمَثَالِ الَّذِي حَدَّثْتُهُ لَكَ، وَلَوْ ذَهَبَتْ تَقُولُ: اقْتَسِمُوا هَذَا الْمَالَ دَرَهْمَيْنِ دَرَهْمَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةٍ، أَوْ أَرْبَعَةَ أَرْبَعَةٍ؛ أَعْلَمْتُ أَنَّهُ لَا یَسُوعُ لَهُمْ أَنْ یَقْتَسِمُوهُ إِلَّا عَلَى أَحَدِ أَنْوَاعِ هَذِهِ الْقِسْمَةِ، وَلَيْسَ لَهُمْ أَنْ یَجْمَعُوا بَيْنَهَا فَيَجْعَلُوا بَعْضَ الْقِسْمِ عَلَى تَشْنِیةٍ، وَبَعْضَهُ عَلَى تَثْلِیثٍ، وَبَعْضَهُ عَلَى تَرْبِیْعٍ؛ وَذَهَبَ مَعْنَى تَجْوِزِ الْجَمْعِ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْقِسْمَةِ الَّذِي دَلَّتْ عَلَيْهِ الْوَاوُ. وَتَحْرِیرُهُ: أَنَّ الْوَاوَ دَلَّتْ عَلَى إِطْلَاقِ أَنْ یَأْخُذَ الْنَاكِحُونَ مَنْ أَرَادُوا نِكَاحَهَا مِنَ النِّسَاءِ عَلَى طَرِيقِ الْجَمْعِ إِنْ شَاءُوا مُخْتَلِفِينَ فِي تِلْكَ الْأَعْدَادِ، وَإِنْ شَاءُوا مُتَّفَقِينَ فِيهَا، مُحْظُورًا عَلَيْهِمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ. وَقَرَأَ إِبْرَاهِيمُ: (وَتُلْكَ وَرُبْعًا) عَلَى الْقَصْرِ مِنْ ثَلَاثٍ وَرُبَاعٍ.

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا﴾: بَيْنَ هَذِهِ الْأَعْدَادِ كَمَا خِفْتُمْ تَرْكَ الْعَدْلِ فِيهَا فَوْقَهَا ﴿فَوَاحِدَةً﴾: فَالزَّمُوا، أَوْ فَاخْتَارُوا وَاحِدَةً وَذَرُّوا الْجَمْعَ رَأْسًا؛ فَإِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ يَدُورُ مَعَ الْعَدْلِ،

قَوْلُهُ: (أُطْلِقَ لِلنَّكَاحِ) أَي أَبْیَحُ، الْمَغْرِبُ: التَّرْكِيبُ يَدُلُّ عَلَى الْحِلِّ وَالْإِنْحِلَالِ، مِنْهُ: أُطْلِقَتِ النَّاقَةُ مِنَ الْعِقَالِ، وَرَجُلٌ طَلَّقَ الْيَدَيْنِ: سَخِيٌّ، وَفِي ضِدِّهِ: مَغْلُولُ الْيَدَيْنِ^(١).

قَوْلُهُ: (كُلُّ نَاكِحٍ) رُويَ بِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ «لِيُصِيبَ»، وَفَاعِلُهُ: «مَا أَرَادَ مِنَ الْعَدَدِ».

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٥).

فأينما وجدتم العدل فعليكم به. وقُرى: (فواحدة) بالرفع على: فالمقنع واحدة، أو: فكفّت واحدة، أو: فحسبكم واحدة. ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ سوى في السهولة واليسر بين الحرّة الواحدة وبين الإماء من غير حصر ولا توقيت عدد، ولعمري إنهن أقل تبعاً، وأقصر شغباً، وأحف مؤنة من المهاتر، لا عليك أكثرت منهن أم أقلت، عدلت بينهن في القسّم أم لم تعدل، عزلت عنهن أم لم تعزل. وقرأ ابن أبي عبلة: (من مَلَكَتْ). ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى اختيار الواحدة والتسري، ﴿أَذِنَ أَلَّا تَعُولُوا﴾: أقرب من أن لا تميلوا، من قولهم: عال الميزان عولاً؛ إذا مال، وميزان فلان عائل، وعال الحاكم في حكمه؛ إذا جار، وروي: أن أعرابياً حكّم عليه حاكمٌ، فقال له: أتعول عليّ؟ وقد روت عائشة رضي الله عنها، عن رسول الله ﷺ ﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾: ألا تجوروا، والذي يُحكى عن الشافعي رضي الله عنه: أنه فسّر ﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾: ألا يكثر عيالكم، فوجهه: أن يُجعل من قولك: عال الرجل عياله يعولهم، كقولهم: ماتهم يموتهم؛ إذا أنفق عليهم؛ لأن من كثر عياله لزمه أن يعولهم، وفي ذلك ما يصعب عليه المحافظة على حدود الوزع وكسب الحلال والرّزق الطيب.

قوله: (فأينما وجدتم العدل فعليكم به)، هذا تورية إلى مذهبه الذي سمّاه العدل^(١).
قوله: (شغباً)، الجوهرى: الشغب بالتسكين: تهيج الشر، ولا يقال: شغب. وشغب عليهم، بالكسر، أشغب شغباً: لغة ضعيفة فيه.
قوله: (من المهاتر): هي الحرائر، وحدثها: المهيرة، وهي الكثيرة المهر، الأساس: أمهر المرأة أعطها المهر، وله مهاتر وسراري^(٢).
قوله: (ما يصعب عليه)، قيل: «عليه»: حال من فاعل «المحافظة»، أي: محافظة الشخص

(١) والمراد به: «أن الله تعالى لا يفعل القبيح أو لا يختاره، ولا يُخلّ بما هو واجب عليه، وأن أفعاله كلّها حسنة». انظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاظمي عبد الجبار، ص ٣٠١.

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) بعد تفسير قول الزمخشري الآتي: «وفي السراي»؛ حيث ورد في «الكشاف» هناك: «نحو ما في السراي»، ففسّر ذلك دون هذا.

وكلامٌ مثله من أعلامِ العِلْمِ وأئمةِ الشَّرْعِ ورؤوسِ المجتهدينَ حقيقٌ بالحملِ على الصِّحَّةِ والسَّدادِ، وأن لا يُظنَّ به تحريفٌ «تُعيلوا» إلى «تَعُولوا»؛ وقد روي عن عمرَ بنِ الخطَّابِ رَضِيَ اللهُ عنه: لا تظنَّنَّ بكلمةٍ خرجتْ من في أخيكِ سوءاً وأنت تجدُ لها في الخيرِ محملاً. وكفى بكتابتنا المترجمِ بكتاب «شافي العيِّ من كلام الشافعي» رَضِيَ اللهُ عنه، شاهداً بأنه كان أعلى كعباً،

راكباً على ذلك الأمرِ أو^(١) ملتبساً معه، وفيه تعسف، والوجهُ أن «عليه»: صِلَةٌ «يَصْعُبُ». في «الأساس»: صَعْبٌ عليه الأمرُ وتَصَعَّبَ واستصعب، وفي «الصُّحاح»: واستصعبَ عليه الأمرُ: صَعْبَ. المعنى: وفي كثرةِ العيالِ ما يصعبُ على الرجلِ المحافظةُ^(٢) معه على حدودِ الوَرَعِ، ف«ما» موصولةٌ بالجملة، والعائدُ محذوف، والضميرُ المجرورُ عائدٌ إلى «مَنْ»، ويؤيِّدُ هذا الوجهَ ما روي عن نسخةِ المصنِّف: «ما يصعبُ عليهم».

قوله: (أعلى كعباً) مثَّلَ لاطلاعه على علومِ العربية، وكونه ذا حظٍّ وافٍ فيها^(٣)، وهو إما أن يكونَ من قولهم: «رَتَّبَ رُتُوبَ الكعبِ في المقامِ الصَّعْبِ»^(٤)، أي: أنه أشدُّ ممارسةً لعلومِ العربيةِ وأثبتُ في مَرَاتِقِهِ، أو من قولهم: «أعلى اللهُ كعبه»، و«ذهبَ كعبُ القومِ»: إذا ذهبَ جدُّهم وشرَّفهم.

النهاية: في حديثِ قَيْلَةَ: لا يزالُ كعبكِ عالياً، أي: لا تزالينَ شريفةً عاليةً على مَنْ يُعاديك.

وفي «جامع الأصول»: مناقبُ الشافعيِّ رَضِيَ اللهُ عنه أكثرُ من أن تُعدَّ، وفضائلُه^(٥) أكثرُ من أن تُحصَى: إمامُ الدنيا، وعالمُ الأرضِ شرقاً وغرباً، جمعَ له اللهُ له من العلومِ

(١) قوله: «الشخص راكباً على ذلك الأمر أو» ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «محافظته».

(٣) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (٢: ٣٩٤).

(٤) ذكره الزبيدي في «تاج العروس» (٢: ٤٨٢) في حديثِ لقمان بن عاد.

(٥) قوله: «رضي الله عنه أكثر من أن تعد وفضائله» ساقط من (ط).

وأطولَ باعًا في عِلْمِ كِلامِ العَرَبِ مِن أن يَخْفَى عليه مثلُ هذا، ولكنَّ للعلماءِ طرَقًا

والمفَاخِرِ ما لم يُجْمَعِ لإمامٍ قبلَهُ ولا بعَدِهِ، وانتَشَرَ له من الذِّكْرِ ما لم ينتَشِرْ لأحدٍ سِواه، قال أحمدُ بنُ حنبلٍ رَضِيَ اللهُ عنه: كان الشافعيُّ كالشمسِ للنهار، وكالعافيةِ للناسِ، فانظُرْ هل لهُذينِ من خَلْفٍ، أو عنهما عَوْضٌ؟ توفِّي بمصرَ سنةَ أربعٍ ومِئتينِ وله أربعٌ وخمسونَ سنةً^(١).

قولُهُ: (وأطولَ باعًا) مثلُ لكثرةِ تناوُلِهِ، وعمومِ تَعاطِيهِ، هذا تَعَصُّبٌ^(٢) للإمامِ الشافعيِّ^(٣) ورَدُّ على مَنْ خَطَّاهُ، قال أبو بكرِ الرازي^(٤): «وقد خَطَّاهُ الناسُ بأنَّهُ خالَفَ المُفسِّرينَ، وبأنَّهُ لو قيل: أن لا^(٥) تُعيلُوا، لكان تفسِيرُهُ مستقيمًا^(٦)».

وقال صاحبُ «الإيجازِ»: «إنما يُقالُ مِن كثرةِ العِيالِ: أعال يُعِيلُ إعالةً، ولم يقولوا: أعال يُعُولُ^(٧)».

وقال صاحبُ «النِّظْمِ»^(٨): «قال في أولِ الآيةِ: فإن خِفْتُمُ ألا تعدِلُوا فالأحْسَنُ ألا تُجُورُوا؛ مراعاةً للمطابِقةِ. والمصنَّفُ أجابهم بحرفٍ واحدٍ وهو أن معناه: لا تُجُورُوا، لكنَّهُ على سبيلِ الكنايةِ، وهذا إنَّما يتمسَّى إذا قُلنا بالفرقِ بين الحرائِرِ والإماءِ في العَزَلِ، وظاهرُ مذهبِ

(١) «تكملة جامع الأصول» (٢: ٨٦٩).

(٢) ولو قيل: هذا إنصافٌ للإمامِ الشافعيِّ؛ لكان أدلُّ على المقصودِ، فإنَّ الزمخشريَّ لا يُتصوَّرُ منه التَعَصُّبُ للشافعيِّ؛ فهو رأسٌ مُعْرِقٌ من رؤوسِ الحنفيَّةِ..

(٣) من قولِهِ: «فانظُرْ هل لهُذينِ من خَلْفٍ» إلى هنا ساقطٌ من (ط).

(٤) يعني الإمامَ الجِصَّاصَ، (توفي ٣٧٠هـ) صاحبُ «أحكام القرآن» و«الأصول» وغيرها من المصنَّفاتِ القاضيةِ بإمامتِهِ وجمالهِ محلَّهِ في العلمِ. له ترجمةٌ في: «تاريخ بغداد» (٤: ٣١٤) و«سير النبلاء» (١٦: ٣٤٠).

(٥) قولِهِ: «لا» ساقطٌ من (ط).

(٦) انظُرْ: «أحكام القرآن» للجِصَّاصِ (٢: ٥٧).

(٧) «إيجاز البيان في معاني القرآن» (٢: ٨٨٢).

(٨) لعلَّهُ يريدُ «نظم القرآن» لعبدِ القاهرِ الجرجاني، ذكره الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» (٢: ٩٢)، وذكر أن مكِّي بن أبي طالبٍ قد اختصره.

وأَسَالِبَ، فَسَلِّكَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ طَرِيقَةَ الْكِنَايَاتِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَقُولُ عِيَالٌ مَنْ تَسَرَّى وَفِي السَّرَارِيِّ نَحْوُ مَا فِي الْمَهَائِرِ؟ قُلْتُ: لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَرَضَ بِالتَّرْجُحِ التَّوَالِدُ وَالتَّنَاسُلُ بِخِلَافِ التَّسَرِّي؛ وَلِذَلِكَ جَازَ الْعَزْلُ عَنِ السَّرَارِيِّ بِغَيْرِ إِذْنِهِنَّ؛

الشَّافِعِيُّ عَلَى التَّسْوِيَةِ^(١)، وَأَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَنبَى﴾ [النساء: ٣] مَا تَقَرَّرَ مِنْ قَبْلُ: كَانَ الرَّجُلُ مِنْهُمْ رَبِّمَا كَانَتْ تَحْتَهُ الْعَشْرُ مِنَ الْأَزْوَاجِ فَلَا يَقُومُ بِحَقُوقِهِنَّ، وَلَا يَعْدِلُ بَيْنَهُنَّ، فَقِيلَ لَهُمْ: إِنْ خِفْتُمْ تَرَكَ الْعَدْلَ فِيهِنَّ لَكَثْرَتِهِنَّ؛ فَقَلَّلُوا عِدَّةَ الْمُنْكَوْحَاتِ مِنْ غَيْرِهِنَّ، ثُمَّ نَزَلَ دَرَجَةً أُخْرَى بِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَمْلِكُوا فَوْجِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣].

وَأَمَّا وَجْهُ الْمَطَابَقَةِ؛ فَإِنَّ الْكِنَايَةَ لَا تُنَافِي إِرَادَةَ الْحَقِيقَةَ، فَبِالنَّظَرِ إِلَى التَّصْرِيحِ تَحْصُلُ الْمَطَابَقَةُ، وَبِالنَّظَرِ إِلَى الْكِنَايَةِ تَحْصُلُ الْمَطَابَقَةُ مَعَ الْمَبَالِغَةِ الَّتِي تَعْطِيهِ تَصْوِيرَ قَوْلِ الْقَائِلِ: كَثْرَةُ الْعِيَالِ فَضِيحَةُ الرِّجَالِ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ وَقَعَ السُّؤَالُ: كَيْفَ يَقَالُ: عَالَ مَنْ تَسَرَّى؟ وَقَرِيبٌ مِنْ هَذِهِ الْمَطَابَقَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [المائدة: ٦٤] جَوَابًا عَنْ قَوْلِهِمْ: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾، إِذَا أُرِيدَ بَغْلُ الْأَيْدِي حَقِيقَتُهُ؟ قَالَ الْمَصْنُفُ: «الطَّبَاقُ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ وَمِلَاحَظَةُ أَصْلِ الْمَجَازِ».

وَأَمَّا وَجْهُ التَّقْرِيرِ عَلَى أَنْ يُجْرَى ﴿أَلَّا تَعُولُوا﴾ عَلَى حَقِيقَتِهِ، فَكَمَا قَرَّرَهُ صَاحِبُ «الْإِتْتِصَافِ»^(٢) وَأَثَرَنَاهُ عَلَى الْوَجْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَكْشُوفٌ، وَذَكَرَ فِي «الرَّوْضَةِ»: لَا يَجْرُمُ، أَي: الْعَزْلُ - فِي الزَّوْجَةِ عَلَى الْمَذْهَبِ - سِوَاءَ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ، بِالْإِذْنِ وَبِغَيْرِهِ، وَقِيلَ: يَجْرُمُ فِي الْحُرَّةِ^(٣).

قَوْلُهُ: (وَفِي السَّرَارِيِّ). الْجَوْهَرِيُّ: هِيَ جَمْعُ السَّرِيَّةِ، وَهِيَ الْأَمَةُ الَّتِي بَوَّأَتْهَا بَيْتًا، وَهِيَ فُعْلِيَّةٌ: مِنَ السَّرِّ وَالْإِخْفَاءِ، وَهُوَ الْجَمَاعُ، وَضُمَّتْ سِينُهُ لِأَنَّ الْأَبْنِيَّةَ قَدْ تَتَغَيَّرُ فِي النَّسْبَةِ.

(١) انظر: «المجموع شرح المهذب» (١٦: ٤٢١).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٦٧).

(٣) «روضة الطالبيين» للنووي (٧: ٢٠٥).

فكان التسري مطنة لقلّة الولد بالإضافة إلى التزوج، كتزوج الواحدة بالإضافة إلى تزوج الأربع. وقرأ طاووس (أن لا تُعيلوا) من أعال الرجل: إذا كثر عياله، وهذه القراءة تعضد تفسير الشافعي من حيث المعنى الذي قصده.

[«وَأَتَوَاتِي السَّاءَ صَدَقَتَيْنِ نَحْلَةً فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ فَكُلُوهُ هَيْبَةً مَرِيئًا» ٤]

﴿صَدَقَتَيْنِ﴾: مهورهن. وفي حديث شريح: قضى ابن عباس لها بالصدقة. وقرئ: (صَدَقَاتِهِنَّ) بفتح الصاد وسكون الدال على تخفيف ﴿صَدَقَتَيْنِ﴾؛ و(صَدَقَاتِهِنَّ) بضم الصاد وسكون الدال؛ جمع صدقة، بوزن: غُرْفَة، وقرئ: (صَدَقَتِهِنَّ) بضم الصاد والدال على التوحيد، وهو تثقيل صدقة، كقولك في ظلمة: ظلمة. ﴿نَحْلَةً﴾ من: نَحَلَهُ كذا: إذا أعطاه إياه ووهبه له عن طيبة من نفسه نَحْلَةً ونَحْلًا، ومنه حديث أبي بكر رضي الله عنه: إني كنت نَحَلْتُكَ جَدَادَ عَشْرِينَ وَسَقًا

قوله: (نَحَلْتُكَ جَدَادَ عَشْرِينَ وَسَقًا). المغرب: الجَدُّ في الأصل: القَطْع، ومنه جَدَّ النخل: صرّمه، أي: قطع ثمره جَدَادًا فهو جَادٌ، وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه أنه نَحَلَ عائشة جَدَادَ عَشْرِينَ وَسَقًا، والسماع: جَادَ عَشْرِينَ، وكلاهما مؤوّل، إلا أن الأول نظير قولهم: هذه الدراهم صَرَبَ الأمير، والثاني: نظير ﴿عَيْشِكُمْ رَاضِيَةً﴾ [الحاقة: ٢١]. والمعنى: أنه أعطاهما نَحْلًا يُجَدُّ منه مقدار عشرين وَسَقًا من التمر^(١).

وقلت: وفي «الجامع»: عن مالك في «الموطأ»، قالت عائشة رضي الله عنها: نَحَلَنِي أَبُو بَكْرٍ جَادَ عَشْرِينَ وَسَقًا مِنْ مَالِ الْغَابَةِ، فَلَمَّا حَضَرَتْهُ الْوَفَاةُ، قَالَ: وَاللَّهِ يَا بُنَيَّةُ، مَا مِنْ نَاسٍ أَحَبُّ إِلَيَّ غَنَى مِنْكَ بَعْدِي، وَلَا أَعَزُّ عَلَيَّ فَقْرًا بَعْدِي مِنْكَ، وَإِنِّي كُنْتُ نَحَلْتُكَ جَادَ عَشْرِينَ، وَلَوْ كُنْتُ جَدَدْتُهُ وَاحْتَرَزْتُهُ لَكَانَ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالُ الْوَارِثِ. الحديث^(٢).

(١) «المغرب في ترتيب المغرب» (١: ١٣٤).

(٢) «جامع الأصول» (١١: ٦٢٠) والحديث أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» ص (١: ٢٥٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ١٧٨) والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤: ٣٨٠).

بالعالية. وانتصابها على المصدر؛ لأنَّ النُّحْلَةَ والإيتاءَ بمعنى الإعطاء، فكأنه قيل: وانحلُّوا النساءَ صدقاتهنَّ نِحْلَةً، أي: أعطوهنَّ مُهورهنَّ عن طيبة أنفسكم؛ أو على الحالِ مِنَ الْمُخَاطَبِينَ، أي: آتوهنَّ صدقاتهنَّ نَاحِلِينَ طَيِّبِي النُّفُوسِ بالإعطاء؛ أو مِنَ الصَّدَقَاتِ، أي: منحولة معطاة عن طيبة الأنفس. وقيل: نِحْلَةً مِنَ اللَّهِ: عطية من عنده وتفضلاً منه عليهن. وقيل: النُّحْلَةُ: المِلَّةُ، ونِحْلَةُ الإسلام خير النَّحْلِ، وفلانٌ يَتَنَحَّلُ كذا، أي: يدينُ به، والمعنى: آتوهنَّ مُهورهنَّ دِيانَةً على أنها مفعولٌ له ويجوزُ أن يكونَ حالاً مِنَ الصَّدَقَاتِ، أي: دينا من الله شرعه وفرضه. والخطابُ للأزواج، وقيل: للأولياء، لأنهم كانوا يأخذون مُهورَ بناتهم، وكانوا يقولون: هنيئاً لك النَّافِجَةُ؛ لَمَنْ تَوْلَدَ لَهُ بِنْتُ، يَعْنُونَ: تأخذُ مَهْرَها فَيَتَنَفَّجُ به مالُك، أي: تُعْظِمُهُ. الضميرُ في ﴿مِنْتَهُ﴾ جارٍ مجرى اسم الإشارة كأنه قيل: عن شيءٍ من ذلك، كما قال تعالى: ﴿قُلْ أَوْبَيْتُكُمْ بِخَيْرٍ مِّنْ ذَٰلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] بعدَ ذِكْرِ الشَّهَوَاتِ، وَمِنَ الْحُجَجِ الْمَسْمُوعَةِ مِنَ أَفْوَاهِ الْعَرَبِ: ما رُوِيَ عن رُوَيْبَةَ: أنه قيل له في قوله:

قوله: «وَسَقًا». النهاية: الوَسْقُ، بالفتح: ستون صاعاً وهو ثلاث مئة وعشرون رطلاً، وفيه خلاف، والأصل فيه: الحِمْلُ، وكلُّ شيءٍ وَسَقْتُهُ: حملته.

قوله: (بالعالية). النهاية: العوالي: هي الأماكن بأعلى أراضي المدينة، وأدناها من المدينة على أربعة أميال، وأبعدها من جهة نجدٍ على ثمانية.

قوله: (أعطوهنَّ مُهورهنَّ عن طيبة أنفسكم) أي: نِحْلَةً، مصدرٌ للنوع وُضِعَتْ موضع الإيتاء.

قوله: (ناحلين) فالمصدرُ بمعنى اسم الفاعل، وقوله: «طيبي النفوس» تفسيرُ ناحِلين.

قوله: (وقيل: نِحْلَةً من الله) معطوفٌ على «منحولة».

قوله: (النَّافِجَةُ). الأساس: ومنَ المجازِ قولهم: هنيئاً لك النَّافِجَةُ، وهي البنت؛ لأنه كان يأخذُ مَهْرَها فَيَتَنَفَّجُ ماله، أي: يوسِّعُه ويُعْظِمُهُ، ومنه النَّفَاجَةُ لِلْبَيْتَةِ الْقَمِيصِ؛ لِأَنَّهَا تُوسِّعُهُ.

كانه في الجليد توليع البهق

فقال: أردت: كأن ذلك. أو يرجع إلى ما هو في معنى الصدقات، وهو الصداق؛ لأنك لو قلت: وآتوا النساء صدقاتهن؛ لم تحل بالمعنى، فهو نحو قوله: ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]؛ لأنه في الأصل «أَصَدَّقَ» مجزوماً، فلما جاء بالفاء نَصَبَهُ فَعَطَفَ، و«أَكُنْ» على أصل «أَصَدَّقَ»؛ لأن الفاء عارض، كأنه قيل: أَصَدَّقَ. و﴿نَفَسًا﴾: تمييزٌ، وتوحيدها؛ لأن الغرض بيان الجنس، والواحد يدل عليه، والمعنى: فَإِنْ وَهَبَ لَكُمْ شَيْئًا مِنَ الصَّدَاقِ،

قوله: (كانه في الجليد توليع البهق) مضى تمامه وشرحه في «البقرة» عند قوله: ﴿عَوَانُ بَيِّنٌ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

قوله: (فهو كقوله^(١)): ﴿فَأَصَدَّقَ وَأَكُنْ﴾ [المنافقون: ١٠]. الانتصاف: في نظيره به نظر؛ فإن المراعى ثم الأصل هو الجزم، وتقدير الأصل وإعطاؤه حكم الموجود حسن، ولا كذلك إفراد «الصداق» المتقدم، فليس بأصل بل الأصل الجمع، وقد يأتي الإفراد فيه على جهة الاختصار والاستغناء عن الجمع، ولا يراد أنهم راعوا ما ليس بأصل في قوله:

بدالي أتى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً^(٢)

لأن دخول الباء وإن لم يكن أصلاً إلا أنها توطنت بهذا الموضع، وكثر دخولها فيه، فصارت كالأصل^(٣).

الإنصاف: والإفراد أصل في الآية؛ لأن المراد: وآتوا كل واحدٍ من النساء صدقاتها، والجمع فرع على الإفراد^(٤).

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فهو نحو قوله».

(٢) لزهير بين أبي سلمى في «ديوانه» ص ١١٦.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٦٩).

(٤) «الإنصاف» ق ٥٠/ب.

وتجافت عنه نفوسهنَّ طيباتٍ غيرَ مُحَبَّبَاتٍ بما يضطرُّهنَّ إلى الهبة من شكاسة أخلاقكم وسوء معاشرتكم، ﴿فَكَلُوهُ﴾: فأنفقوه. قالوا: فإن وهبت له ثم طلبت منه بعد الهبة؛ علم أنها لم تطب منه نفساً. وعن الشعبي: أن رجلاً أتى مع امرأته شريحاً في عطية أعطتها إياه وهي تطلب أن ترجع، فقال شريح: ردَّ عليها، فقال الرجل: أليس قد قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ طَبَنَ لَكُمْ﴾؟ قال: لو طابت نفسها عنه لما رجعت فيه، وعنه: أُقِيلُهَا فيما وهبت، ولا أُقِيلُهُ؛ لأنهنَّ يُخَدَعْنَ. وحكي: أن رجلاً من آل أبي معيط أعطته امرأته ألف دينار صداقاً كان لها عليه، فلبث شهراً ثم طلقها، فخاصمته إلى عبد الملك ابن مَرُوان، فقال الرجل: أعطتني طيبة بها نفسها، فقال عبد الملك: فأين الآية التي بعدها ﴿فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]؟! اردُّدُ عليها. وعن عمر رضي الله عنه: أنه كتب إلى قضاته أن النساء يُعْطِينَ رَغْبَةً ورهبةً، فأيا امرأة أعطت ثم أرادت أن ترجع؛ فذلك لها. وعن ابن عباس رضي الله عنهما: أن رسول الله ﷺ سئل عن هذه الآية، فقال: «إذا جادت لزوجها بالعطية طائعة غير مكرهة لا يقضي به عليكم سلطان ولا يؤاخذكم الله به في الآخرة». وروى: أن ناساً كانوا يتأثمون أن يرجع أحد

قوله: (وتجافت عنه نفوسهنَّ) إشارة إلى التضمين، قال القاضي: جعل العمدة طيب النفس، وعداه بـ ﴿عَنْ﴾؛ لتضمين معنى التجافي والتجاوز^(١).

قوله: (من شكاسة أخلاقكم). الجوهري: رجلٌ شَكِسَ، أي: صعبُ الخلق.

قوله: (الآية التي بعدها) يعني قوله: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْسِتِدَالَ زَوْجِ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ أَحَدَهُنَّ فَنَطَرًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠].

قوله: (يتأثمون). النهاية: قال: تأثم^(٢) فلان؛ إذا فعلَ فعلاً خرجَ به من الإثم، كما يقال: تخرَّجَ: إذا فعلَ ما يخرجُ به من الحرج، وفي التركيب تضمينٌ، أي: يمتنعون عن أن يرجع أحدهم تأثماً.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٧).

(٢) قوله: «قال: تأثم» ساقط من (ط).

منهم في شيء مما ساق إلى امرأته، فقال الله تعالى: إن طابت نفس واحدة من غير إكراه ولا خديعة؛ فكلوه سائغاً هنيئاً.

وفي الآية دليل على ضيق المسلك في ذلك، ووجوب الاحتياط؛ حيث بُني الشرط على طيب النفس، فقيل: ﴿فَإِنْ طَبِنَ﴾، ولم يقل: فَإِنْ وَهَبَنَ، أو: سَمَحَنَ؛ إعلماً بأن المرعى هو نجافي نفسها عن الموهوب طيبةً. وقيل: ﴿فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ﴾ ولم يقل: فَإِنْ طَبِنَ لَكُمْ عنها؛ بعثاً لمن على تقليل الموهوب. وعن الليث بن سعد: لا يجوز تبرؤها إلا باليسير. وعن الأوزاعي: لا يجوز تبرؤها ما لم تلد أو تقم في بيت زوجها سنةً. ويجوز أن يكون تذكير الضمير لينصرف إلى الصداق الواحد؛ فيكون متناولاً بعضه، ولو أنث لتناول ظاهره هبة الصداق كله؛ لأن بعض الصداقات واحدة منها فصاعداً. الهنيء والمريء: صفتان من هنؤ الطعام ومرؤ: إذا كان سائغاً لا تنغص فيه، وقيل: الهنيء: ما يلدّه الآكل، والمريء: ما يحمّد عاقبته. وقيل: هو ما ينسأغ في

قوله: (بعثاً لمن على تقليل الموهوب) لدلالة ﴿شَيْءٍ﴾ منكرًا تنكيرًا تقليل عليه.

قوله: (ويجوز أن يكون تذكير الضمير) يحتمل أن يكون معطوفاً على قوله: «يرجع إلى ما هو في معنى الصداقات، وهو الصداق»، والمراد به على ذلك الوجه: جنس الصداق من حيث هو هو، وعلى هذا: المراد: البعض الشائع المتناول لكل بعض^(١)، ولو أنث الضمير بقي الجنس على إطلاقه فتناول ظاهره الصداق كله، ويظهر بهذا التأويل إرادة البعث على تقليل الموهوب؛ وذلك أن الضمير إذا رجع إلى الصداق الواحد فشيء منه قليل، ولا كذلك إذا رجع إلى الجنس؛ لأن شيئاً من الجنس يحتمل كل الصداق، قال أبو البقاء: ﴿فَكُلُّهُ﴾، الهاء تعود على ﴿شَيْءٍ﴾، وفي ﴿مِنْهُ﴾ على المال؛ لأن الصداقات مال^(٢).

قوله: (لأن بعض الصداقات) هو تعليل قوله: «لتناول ظاهره».

قوله: (والمريء: ما يحمّد عاقبته). قال الزجاج: يقال مع هتاني: مراني، فإذا لم تدكر

(١) في (ص): «واحد على البدلية».

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٣٢٩).

مَجْرَاهُ. وَقِيلَ لِمُدْخَلِ الطَّعَامِ مِنَ الحُلُقُومِ إِلَى فَمِ المَعِدَةِ: «المريء»؛ لمرور الطعام فيه، وهو انسياعه، وهما وصف للمصدر، أي: أكلًا هنيئًا مريئًا، أو حالًا من الضمير، أي: كَلُوهُ وهو هنيءٌ مريءٌ. وقد يوقف على ﴿فَكَلُوهُ﴾ ويبدأ ﴿هَيِّئًا مَرِيئًا﴾ على الدعاء، وعلى أنها صفتان أقيمتا مقام المصدرين، كأنه قيل: هنا مرًا، وهذه عبارة عن التحليل والمبالغة في الإباحة وإزالة التبعية.

﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا

مَعْرُوفًا ﴿٥﴾

السُّفَهَاءُ: المبذرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينبغي ولا يندى لهم بإصلاحها وتسميرها والتصرف فيها. والخطاب للأولياء، وأضاف الأموال إليهم؛ لأنها من

هنائي قلت: أمرأني بالألف، وحقيقته أن معنى: مرأني؛ تبينت أنه استهضم وأحمد مغبته، فكذا معنى أمرأني: أنه قد استهضم وحدث مغبته^(١).

قوله: (وهما وصفٌ للمصدر). قال أبو البقاء: ﴿هَيِّئًا﴾: مصدرٌ جاء على «فعليل»، وهو نعتٌ لمصدرٍ محذوف، أي: أكلًا هنيئًا، وقيل: هو مصدرٌ في موضع الحال من الهاء، أي: مهنيئًا، أي: طيبًا، و﴿مَرِيئًا﴾ مثله، والمريء: فعيلٌ بمعنى مفعول، تقول: أمرأني الشيء؛ إذا لم تستعمله مع هنائي، فإن قلت: هنائي ومرأني لم تأت بالهمزة في مرأني؛ لكونه تابعه هنائي^(٢).

قوله: (ولا يندى لهم) أي: لا قدرة ولا طاقة، يقال: ما لي بهذا الأمر يد ولا يدان؛ لأن المباشرة والدفاع إنما يكون باليد، وكان يديه معدومتان لعجزه عن دفعه، كذا في «النهاية»، واللام مزيدة لتأكيد معنى الإضافة، كما في قولهم: لا غلامي لك.

قوله: (وأضاف الأموال إليهم) أي: إلى الأولياء، هذا سؤالٌ واردٌ على قوله: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ﴾ [النساء: ٥]، والمال ليس لهم، بل هو للسُّفَهَاءِ، وأجاب: أن الأموال

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢).

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٠).

جِنْسٍ مَا يُقِيمُ بِهِ النَّاسُ مَعَايِشَهُمْ، كَمَا قَالَ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]،
﴿فَمَنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِّنْ فَنِيَتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]، والدليل على أنه
خِطَابٌ لِلأَوْلِيَاءِ فِي أُمُورِ الْيَتَامَى: قَوْلُهُ: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَاكْسُوهُمْ﴾.

﴿جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ فِتْنَةٍ﴾: أي: تقومون بها وتنتعشون،

هنا عبارة عن الشيء الذي به يتم قوام أمر الناس، وفيه وجوه معاشهم، فهو على هذا لا
يختص به أحد دون أحد. وقال الزجاج: معنى ﴿أَمْوَالِكُمْ﴾: الشيء الذي به قوام أمركم^(١)،
وإليه الإشارة بقوله: «لأنها من جنس ما يقيم به الناس معاشهم»، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَا
تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، فليس المراد النهي عن قتل نفسه؛ بل عن قتل غيره، أي: لا
تقتلوا ما يقال له: النفس وينسب إليكم، وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ
يَكْفِكَ الْمَحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٥] أي: من جنس ما
ملكته أيدي الناس؛ لأن المراد الإذن بالتزويج بأمة الغير وهي ليست مملوكة للمتزوج.

قوله: ﴿فِتْنَةً﴾ (أي: يقومون بها، قال أبو البقاء: ﴿فِتْنَةً﴾: مصدر قام، والياء بدل
من الواو؛ أبدلت منها لَمَّا أُعْلِتْ في الفعل لكسرة ما قبلها، أي: [التي]^(٢) جعل الله لكم
سبب قيام أبدانكم، أي: بقائها^(٣).

وقلت: إنها أضاف الأموال إليهم في قوله: ﴿وَأَمْوَالُ الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٢] ولم يوصف
إليهم هاهنا مع أن الأموال في الصورتين لهم؛ ليوذن بترتب الحكم على الوصف فيهما،
فإن تسميتهن يتامى هناك وإن لم يكونوا كذلك يُناسب قطع الطمع؛ فيفيد المبالغة في رد
الأموال إليهم، فاقضى ذلك أن يقال: ﴿أَمْوَالَهُمْ﴾، وأما الوصف هاهنا فهو السفاهة؛ فناسب
الأيام يختصوا بشيء من المالكية؛ لئلا يتورطوا في الأموال، فكذلك لم تُوصف أموالهم إليهم،
وأضيفت إلى الأولياء، وفيه بيان جدوى المال، وأنه تعالى جعله منافع الدنيوية

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢).

(٢) ما بين المعرفين زيادة يقتضيها السياق مثبتة في كتاب أبي البقاء الآتي ذكره.

(٣) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٠).

ولو ضيَعْتُمُوهَا لَضِعْتُمْ، فكأنها في أنفسها قيامكم وانتعاشكم. وُقِرِّي: (قِيَمًا) بمعنى: قيامًا، كما جاء «عَوْدًا» بمعنى: «عِيَادًا». وقرأ عبدُ الله بنُ عمرَ: (قِوَامًا) بالواو، وقوامُ الشيء: ما يُقَامُ به، كقولك: هو مِلاكُ الأمر؛ لما يُمَلَكُ به. وكان السلفُ يقولون: المَالُ سِلاحُ المؤمن، ولأنَّ أتركُ مالا يُجاسِبُنِي اللهُ عليه خيرٌ من أن أحتاجَ إلى الناس. وعن سفيان، وكانت له بضاعةٌ يَقلِّبُها: لولاها لتمنَّدَلُ بي بنو العباس. وعن غيره، وقيل له:

والأخروية، يتعيشون به ويُنفقونه في سبيلِ الله، وذمٌّ من ضيَعه في غير وجهه، رَوينا في «مسند الإمام أحمد بن حنبل»، عن عمرو بن العاص، عن النبي ﷺ، قال لي: «إني أريدُ أن أبعثَكَ على جيشٍ فيُسلِّمَكَ اللهُ ويُغنِمَكَ، وأرغبُ لك من المَالِ رغبةً سالحةً»، قال: فقلتُ: يا رسولَ اللهِ، ما أسلَمْتُ من أجلِ المَالِ؛ ولكنني أسلَمْتُ رغبةً في الإسلام، وأن أكونَ مع رسولِ اللهِ ﷺ، فقال: «يا عمرو، نعم المَالُ الصالحُ للمرءِ الصالح»^(١).

قوله: (لَضِعْتُمْ) أي: لهلكتم، الجوهري: ضاع الشيءُ ضيَعًا وضياعًا بالفتح، أي: هلك^(٢).

قوله: (وُقِرِّي: قِيَمًا) بمعنى: قيامًا) قرأها نافعٌ وابنُ عامر^(٣).

قال أبو البقاء: إنه مصدر، مثل: الحَوْلُ والعَوْضُ، وكان القياسُ أن تثبَّت الواوُ لتحصُّنها بتوسطها، كما صحَّت في العَوْضِ والحَوْلِ، ولكن أبدلوا ياءَ حملاً على قيام، وعلى اعتلاها في الفعل، أو يكونُ الأصلُ قيامًا فحذفت الألفُ كما حذفت في خيم، ويُقرأ (قِوَامًا) بكسرِ القافِ وبالواو، وهو مصدرٌ قاومتُ قِوَامًا، مثلُ لاوذتُ لِوَاذًا، أو إنه اسمٌ لما يقومُ به الأمرُ وليس بمصدر^(٤).

قوله: (لَتَمَنَّدَلْ). الأساس: نَدَلُ المَالُ وغيره: نَقَلَهُ بِسُرْعَةٍ، ومنه المِنْدِيلُ، وتَنَدَّلْتُ بِالمِنْدِيلِ:

- (١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٧٩٨) والبخاري في «الأدب المفرد» (٢٩٩) وصححه ابن حبان (٣٢١٠)، وحسنه الحافظ ابن حجر في «الإصابة في تمييز الصحابة» (٥: ٣).
- (٢) هذه الفقرة وردت في (ط) بعد الفقرة التالية.
- (٣) انظر: «حجّة القراءات» (ص ١٩٠-١٩١).
- (٤) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٠) ولتنام الفائدة انظر: «المحتسب» (١: ٢٨١).

إنها تُدْنِيكَ مِنَ الدُّنْيَا، قال: لئن أدتني مِنَ الدُّنْيَا لقد صانتني عنها. وكانوا يقولون: ائْجِرُوا وَاكْتَسِبُوا؛ فَإِنَّكُمْ فِي زَمَانٍ إِذَا احتَاجَ أَحَدُكُمْ كَانَ أَوَّلَ مَا يَأْكُلُ دِينَهُ. وَرَبِّمَا رَأَوْا رَجُلًا فِي جَنَازَةٍ فَقَالُوا لَهُ: اذْهَبْ إِلَى دُكَّانِكَ.

﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾: واجعلوها مكانًا لِرِزْقِهِمْ بَأَن تَتَّجِرُوا فِيهَا وَتَتَرَبَّحُوا؛ حَتَّى تَكُونَ نَفَقَتُهُمْ مِنَ الأَرْبَاحِ لَا مِنْ صُلْبِ المَالِ؛ فَلَا يَأْكُلُهَا الإِنْفَاقُ.

تمسَّحتَ بِهِ. كُنِيَ بِهِ عَنِ الإِبْتِدَالِ. وَقِيلَ: هُوَ مَا خُوذَ مِنَ النَّذْلِ؛ وَهُوَ الوَسْخُ؛ لِأَنَّهُ يَنْدَلُ بِهِ، وَيُقَالُ: تَمَدَّلْتُ بِالمَنْدِيلِ، قَالَ الجَوْهَرِيُّ: وَيُقَالُ: تَمَدَّلْتُ، أَيضاً^(١).

قَوْلُهُ: (فِي جَنَازَةٍ)، وَيُرْوَى: فِي خِتَارَةٍ. الأَسَاسُ: هُوَ خِتَارٌ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ الحَخْرِ، وَهُوَ أَقْبَحُ الغَدْرِ. وَفِي «نَوَابِغِ الكَلِمِ»: رُبَّ مَنْ هُوَ مُحْتَارٌ وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ مُحْتَارٌ، وَالأَوَّلَى أَنْسَبُ بِالمَقَامِ لِلْمَبَالِغَةِ، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ تَشْيِيعَ الجَنَازَةِ مِنْ فُرُوضِ الكِفَايَةِ، وَالاكْتِسَابُ مِنْ فُرُوضِ العَيْنِ^(٢).

قَوْلُهُ: ﴿وَأَرْزُقُوهُمْ فِيهَا﴾ «فِي» هَذِهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا صَلَبَتْكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ﴾ [طه: ٧١]، فَجَعَلَ الأَمْوَالَ أَنْفَسَهَا ظَرْوًا لِلرِّزْقِ، فَيَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الإِنْفَاقُ مِنَ الرِّبْحِ لَا مِنَ المَالِ الَّذِي هُوَ الظَّرْفُ؛ فَلَوْ قِيلَ: «مِنْهَا» لَكَانَ الإِنْفَاقُ مِنْ نَفْسِ المَالِ، وَيؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ مَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ، عَنِ عَمْرٍو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنِ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ النَّاسَ، فَقَالَ: «أَلَا مَنْ وَلِيَ يَتِيمًا لَهُ مَالٌ فَلْيَتَّجِرْ بِهِ، وَلَا يَتْرُكْهُ حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ»^(٣). وَأَخْرَجَهُ أَيضًا صَاحِبُ «شَرْحِ السُّنَّةِ» عَنْهُ^(٤).

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَقِيلَ: هُوَ مَا خُوذَ» إِلَى هُنَا أُثْبِتَنَاهُ مِنْ (ط).

(٢) هَذِهِ الفِقْرَةُ وَرَدَتْ فِي (ط) هُنَا، وَوَرَدَتْ فِي الأَصُولِ الأُخْرَى بَعْدَ الفِقْرَةِ التَّالِيَةِ.

(٣) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٦٠٤١) وَالدَّارِقُطْنِيُّ فِي «السُّنَنِ» (٥: ٣) وَالبَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الكَبْرَى» (٤: ١٠٧).

وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: فِي إِسْنَادِهِ مَقَالَ وَضَعَفَهُ بِالمَثْنِيِّ بْنِ الصَّبَاحِ.

(٤) «شَرْحِ السُّنَّةِ» (٦: ٦٣).

وقيل: هو أمرٌ لكلِّ أحدٍ أن لا يُخْرِجَ ماله إلى أحدٍ مِنَ السُّفهاءِ قَرِيبٍ له أو أجنبيٍّ رجلٍ أو امرأةٍ يعلمُ أنه يضعُه فيما لا يَنْبَغِي وَيُفْسِدُهُ.

﴿قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ قال ابنُ جُرَيْجٍ: عِدَّةٌ جَمِيلَةٌ إِنْ صَلَّحْتُمْ وَرَشَدْتُمْ سَلَّمْنَا إِلَيْكُمْ أَمْوَالَكُمْ. وعن عَطَاءٍ إِذَا رِبَحْتُ أُعْطَيْتُكَ، وَإِنْ غَنِمْتُ فِي غَزَاتِي جَعَلْتُ لَكَ حِظًّا. وقيل: إِنْ لَمْ يَكُنْ مَنَّ وَجِبْتُ عَلَيْكَ نَفَقَتُهُ فَقُلْ: عَافَانَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ، بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ، وَكُلُّ مَا سَكَنْتُ إِلَيْهِ النَّفْسُ وَأَحَبَّتْهُ لِحُسْنِهِ عَقْلًا أَوْ شَرَعًا مِنْ قَوْلٍ أَوْ عَمَلٍ فَهُوَ مَعْرُوفٌ، وَمَا أَنْكَرْتَهُ وَنَفَرْتُ مِنْهُ لُقْبُجُهُ فَهُوَ مُنْكَرٌ.

وفي «الموطأ» عن مالك: بَلَغَهُ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ، قَالَ: اتَّجَرُوا فِي أَمْوَالِ الْيَتَامَى لَا تَأْكُلْهَا الصَّدَقَةُ^(١).

قوله: (وقيل: هو أمرٌ لكلِّ أحدٍ) عطفٌ على قوله: «والخطابُ للأولياء»، فعلى هذا الإضافة في «أَمْوَالِكُمْ» على حقيقتها. قال القاضي: والوجهُ الأوَّلُ هو الملائمُ للآياتِ المتقدِّمةِ والمتأخِّرةِ، وقيل: نَهَى لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَعْمَدَ إِلَى مَا خَوَّلَهُ اللَّهُ مِنَ الْمَالِ فَيُعْطِيَ امْرَأَتَهُ وَأَوْلَادَهُ ثُمَّ يَنْظُرَ إِلَى أَيْدِيهِمْ، وَإِنَّمَا سَمَّاهُمْ سُفْهَاءَ اسْتِخْفَافًا بِعَقْلِهِمْ وَاسْتِهْجَانًا، وَهُوَ أَوْفَقُ لقوله: ﴿الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لِكُرْفِينَا﴾^(٢).

قوله: (قال ابنُ جُرَيْجٍ: عِدَّةٌ جَمِيلَةٌ إِنْ صَلَّحْتُمْ وَرَشَدْتُمْ)، هذا على أن يكونَ الخطابُ للأولياء^(٣).

قوله: (وعن عطاءٍ: إِذَا رِبَحْتُ أُعْطَيْتُكَ، وَإِنْ غَنِمْتُ فِي غَزَاتِي جَعَلْتُ لَكَ حِظًّا)^(٤)، هذا على أن يكونَ الخطابُ لكلِّ واحدٍ.

(١) «الموطأ» ص ١٩٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٧).

(٣) ذكره الطبري في «التفسير» (٦: ٤٠٢)، والجصاص في «أحكام القرآن» (٢: ٣٥٥).

(٤) انظر: «معالم التنزيل» (٢: ١٦٤).

﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَقًّا إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ ۖ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ ۚ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴿٦﴾

﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ﴾: واختبروا عقولهم، وذوقوا أحوالهم ومعرفتهم بالتصرف قبل البلوغ حتى إذا تبينت منهم رُشداً، أي: هداية؛ دفعتم إليهم أموالهم من غير تأخير عن حدِّ البلوغ. وبلوغُ النكاح: أن يحتلم لأنه يصلح للنكاح عنده، ولطلب ما هو مقصود به؛ وهو التوالد والتناسل. والإيناس: الاستيضاح؛ فاستعير للتبيين. واختلِفَ في الابتلاء والرشد، فالابتلاء عند أبي حنيفة وأصحابه: أن يدفع إليه ما يتصرف فيه حتى يستبين حاله فيما يجيء منه، والرشد: التهدي إلى وجوه التصرف. وعن ابن عباس: الصلاح في العقل، والحفظ للمال.

قوله: (وكل ما سكنت إليه النفس) مبتدأ^(١)، وقوله: «فهو معروف» الخبر، والفاء لتضمينه معنى الشرط.

قوله: (رُشداً أي: هداية). الراغب: الرشد والرشد: خلاف الغي، يستعمل استعمال الهداية^(٢)، قال تعالى: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]، ﴿فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦]. وقال بعضهم: الرشد بالفتح أخص، يقال في الأمور الدنيوية والأخروية بالضم، وبالفتح يقال في الأخروية لا غير، والراشد والرشد يقال فيهما^(٣).

قوله: (الاستيضاح فاستعير للتبيين). الجوهري: استوضحت الشيء: إذا وضعت يدك على عينك تنظر هل تراه؟ ثم استعير لاستعمال الفكر في تبين المعنى استعارة محسوس لمعقول، كما استعار له الذوق حيث قال: «وذوقوا أحوالهم»، أي: تبينوا أحوالهم في الرشد تبيناً ظاهراً مكشوفاً كالمحسوس.

(١) هذه الفقرة والفقرتان اللتان بعدها سقطت جميعاً من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٣٥٤.

(٣) المصدر السابق ص ٣٥٤.

وعند مالكٍ والشافعيّ: الابتلاءُ: أن يتتبعَ أحواله وتصرّفه في الأخذ والإعطاء، ويتبصّرَ مخايَله وميَله إلى الدين. والرُّشدُ: الصّلاحُ في الدين؛ لأنّ الفسوقَ مفسدةٌ للمال. فإن قلت: فإن لم يؤنَسَ منه رُشدٌ إلى حدِّ البلوغِ؟ قلت: عند أبي حنيفةٍ رحمه الله يُنتظرُ إلى خمسٍ وعشرين سنةً؛ لأنّ مدّةَ بلوغِ الذكرِ عنده بالسّنِّ ثمانِي عشرة سنةً، فإذا زادتُ عليها سبعُ سنينَ وهي مدّةٌ معتبرةٌ في تغيّرِ أحوالِ الإنسانِ لقوله ﷺ: «مروهم بالصلاة لسبع» دُفِعَ إليه ماله أونسَ منه الرُّشدُ أو لم يؤنَسَ وعند أصحابه لا يُدفعُ إليه أبداً إلاّ بإيناسِ الرُّشدِ.

فإن قلت: ما معنى تنكيرِ الرُّشدِ؟ قلت: معناه: نوعاً من الرُّشدِ؛ وهو الرُّشدُ

قوله: (وعند مالكٍ والشافعيّ: الابتلاءُ: أن يتتبعَ أحواله وتصرّفه في الأخذ والإعطاء، ويتبصّرَ مخايَله وميَله إلى الدين)^(١)، الانتصافُ: مذهبُ مالكٍ أنه لا يُدفعُ إليهم شيءٌ إلاّ بعدَ البلوغِ، وهو أحدُ قولي الشافعي، والآخرُ يوافقُ ما قاله الزّخشي، وهو مذهبُ أبي حنيفة، إلاّ أن في كَيْفِيّةِ ذلك عند الشافعيّ وجهين: قيل: يباشرُ العَقْدَ بنفسه، وقيل: يساوِمُ ويقرّرُ الثمنَ، والوليُّ يباشرُ العَقْدَ، والرُّشدُ عند مالكٍ في المال، وعند الشافعيّ في الدين والمال، وحُجّةٌ من أجازَ الابتلاءَ قبلَ البلوغِ أنه جعلَ البلوغَ غايته؛ فيكونُ قبلَهُ ضرورةً مخالفةً ما بعدَ الغايةِ لما قبلها^(٢).

قوله: (مخايَله) جمعُ مَخِيَلَةٍ. النّهايةُ: المَخِيَلَةُ: موضعُ الخيلِ، وهو الظنُّ، كالمَطِيئَةِ، والمَخِيَلَةُ: السّحابةُ الخليقةُ بالمطر، وفي الحديث: كان إذا رأى في السماءِ اختيالاَ تغيّرَ لونه^(٣)، والاختيالُ: أن يُخَالَ^(٤) فيها المطرُ.

قوله: (فإن لم يؤنَسَ منه رُشدٌ) شرطٌ جزاؤه: كيفَ الحُكْمِ؟ أو: كيف يصنعُ؟

(١) لتبام الفائدة انظر: «المدونة الكبرى» (٥: ٢٢٠) و«روضة الطالبين» (٦: ٣١٥).

(٢) الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٧٢).

(٣) أخرجه البخاري (٣٢٠٦) ومسلم (٨٩٩) وغيرهما من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) في (ط): «يخنال».

في التصرف والتجارة، أو طرفاً من الرشد، ومخيلة من مخايله؛ حتى لا يُنتظر به تمام الرشد. فإن قلت: كيف نظم هذا الكلام؟ قلت: ما بعد ﴿حَتَّى﴾ إلى ﴿فَأَذْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ جُعِلَ غايةً للابتلاء، وهي «حتى» التي تقع بعدها الجمل؛ كالتي في قوله:

فما زالت القتلى تمجج دماءها
بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

والجملة الواقعة بعدها جملة شرطية؛ لأن ﴿إِذَا﴾ متضمنة معنى الشرط، وفعل الشرط ﴿بَلَّغُوا النِّكَاحَ﴾. وقوله: ﴿فَإِنْ أَسْتَمُّ مِنْهُمْ رُشْدًا فَأَذْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ جملة من شرط وجزاء، واقعة جواباً للشرط الأول الذي هو ﴿إِذَا بَلَّغُوا النِّكَاحَ﴾، فكأنه قيل: وابتلوا اليتامى إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم دفع أموالهم إليهم بشرط إيناس الرشد منهم.

قوله: (فما زالت القتلى) البيت^(١)، مج المَاء من فيه، أي: رمى به، ومجاج المُرْن: مطرّه، والأشكل: بياض وحمرة قد اختلطا، كأنه قيل: قد أشكل عليك لون الماء، أهو الماء أو الدم؟

قوله: (فكأنه قيل: وابتلوا اليتامى) إلى آخره. الانتصاف: قرّر بذلك مذهب أبي حنيفة في سبق الابتلاء^(٢)، والظاهر خلاف ذلك؛ لأنَّ الغاية مركبة.

قال القاضي: «إنَّ الشرطية جوابٌ ﴿إِذَا﴾ المتضمنة معنى الشرط، والجملة غاية الابتلاء، فكأنه قيل: وابتلوا اليتامى إلى وقت بلوغهم واستحقاقهم دفع أموالهم إليهم^(٣)؛ بشرط إيناس الرشد منهم، وهو دليل على أنه لا يُدفع إليهم ما لم يُؤنس منهم الرشد، خلافاً لأبي حنيفة^(٤). وعليه ظاهر كلام المصنّف؛ ولهذا جيء بقوله: «واستحقاقهم» بالجر عطفًا على قوله: «بلوغهم»؛ فدخل الاستحقاق في غاية الابتلاء.

(١) لجرير في «ديوانه» ص ٤٨٦.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٧٣).

(٣) قوله: «إليهم» سقط من (م).

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ١٤٩).

وقرأ ابن مسعود (فإن أحسنتم) بمعنى أحسستهم، قال:

أَحْسَنَ بِهِ فَهَنٌ إِلَيْهِ شَوْسٌ

وَقُرِيءَ (رَشَدًا) بَفَتْحَتَيْنِ، وَ(رُشْدًا) بِضَمَّتَيْنِ. ﴿إِسْرَاقًا وَبِدَارًا﴾: مُسْرِفِينَ وَمُبَادِرِينَ كِبَرَهُمْ، أَوْ لِإِسْرَافِكُمْ وَمِبَادِرَتِكُمْ كِبَرَهُمْ، تُفَرِّطُونَ فِي إِنْفَاقِهَا وَتَقُولُونَ:

فإن قلت: قال أولًا: «حتى هذه هي التي تقع بعدها الجمل»، و«إذا» متضمنة معنى الشرط، ثم قدّر «إذا» ظرفية، و«حتى» جارة بمنزلة «إلى»؛ حيث قال: «إلى وقت بلوغهم». قلت: هو في بيان تقرير الآية وتحرير المعنى، لا في تقدير الإعراب؛ ولهذا جعل الفاء مع الجملة الشرطية في قوله: ﴿فَإِنْ أَحْسَنْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا﴾ [النساء: ٦] بمنزلة قوله: «بشرط إيناس الرشد».

قوله: (أحسن به فهن إليه شوس). أوله:

خلا أن العتاق من المطايا

قبله:

فباتوا يذلجون وبات يسري بصير بالدجى هاد غموس

قائله: عبد الباقي^(١) يصف قومًا يسيرون في المفازة ويسوقون الإبل، والأسد يطلب فريسته منهم، والعتاق بكسر العين: النجيبات من الإبل، والغموس بالعين المعجمة: القوي الشديد، وشوس: جمع أشوس وهو الذي ينظر بمؤخر عينه، وأحسن: أصله أحسنن، حذفت السين الأولى وألقيت حركتها على الحاء.

قوله: (ومبادرين كبرهم) متعلق بـ«مبادرين»، أي: بدارًا أن يكبروا^(٢).

قوله: (تفريطون في إنفاقها) هو معلول قوله: «أو لإسرافكم»، «وتقولون: ننفق» معلول

(١) ليس كما قال، بل هما لأبي زيد الطائي، كما في «مجموع شعره» ص ٦٤.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

نُنْفَقُ كَمَا نَشْتَهِي قَبْلَ أَنْ تَكْبَرَ الْيَتَامَى فَيَتَزَعُّوْهَا مِنْ أَيْدِينَا. ثُمَّ قَسَمَ الْأَمْرَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْوَصِيُّ غَنِيًّا وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ فَقِيرًا؛ فَالْغَنِيُّ يَسْتَعِفُّ مِنْ أَكْلِهَا وَلَا يَطْمَعُ، وَيَقْتَنَعُ بِهَا رِزْقَهُ اللَّهُ مِنَ الْغِنَى؛ إِشْفَاقًا عَلَى الْيَتِيمِ، وَإِبْقَاءً عَلَى مَالِهِ؛ وَالْفَقِيرُ يَأْكُلُ قُوْتًا مُقَدَّرًا مُحْتَاطًا فِي تَقْدِيرِهِ عَلَى وَجْهِ الْأَجْرَةِ، أَوْ اسْتِقْرَاضًا عَلَى مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْاِخْتِلَافِ. وَلَفْظُ الْأَكْلِ بِالْمَعْرُوفِ وَالِاسْتِعْفَافِ مِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِلْوَصِيِّ حَقًّا لِقِيَامِهِ عَلَيْهَا. وَعَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ: إِنْ فِي حِجْرِي يَتِيمًا أَفَأَكُلُ مِنْ مَالِهِ؟ قَالَ: «بِالْمَعْرُوفِ غَيْرَ مَتَأْتَلٍ مَالًا، وَلَا وَاقٍ مَالِكَ بِإِلَهِ»، فَقَالَ: أَفَأَضْرِبُهُ؟ قَالَ: «مِمَّا كُنْتَ ضَارِبًا مِنْهُ وَلِذَلِكَ».

قوله: «ومبادرتكم كبرهم». وإنما عدل عن الفعل في الثاني إلى القول؛ ليؤذن بأنه أقبح وأشنع من الأول مع أنه مستلزم للإسراف أيضًا، وكذا يفهم منه الجمع بين الفعل والقول في مقام الذم، ولا ينعكس.

قوله: (على ما في ذلك من الاختلاف) أي: الاختلاف الذي سيجيء في قوله: «عن محمد بن كعب: يُنزلُ نفسه منزلة الأجير فيما لا بد منه... وعن مجاهد: يستسلف، فإذا أيسر أدى»^(١) وغير ذلك.

قوله: (وعن النبي ﷺ أن رجلاً قال له) ورواية الحديث عن أبي داود وابن ماجه والنسائي، عن عبد الله بن عمرو: أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ، فقال: إني فقير ليس لي شيء ولي يتيم، قال: «كُلْ مِنْ مَالِ يَتِيمِكَ غَيْرَ مُسْرِفٍ وَلَا مُبَادِرٍ»^(٢) ولا متأثل^(٣).

النهاية: غير متأثل، أي: غير جامع، يقال: مأل مؤثل، ومجد مؤثل، أي: مجموع ذو أصل، وأثلة الشيء: أصله.

(١) ذكره الطبري في «جامع البيان» (٦: ٤١٧)، والبغوي في «معالم التنزيل» (٢: ١٦٨).

(٢) في (ط): «ولا مبادر»، بالذال.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦٧٤٧) وابن ماجه (٢٧١٨) وأبو داود (٢٨٧٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٢٨٤)، وصحح إسناده العلامة أحمد محمد شاكر في تعليقه على «مسند أحمد».

وعن ابن عباس: أن وليَّ اليتيم قال له: فأشربُ من لبنِ إبلِهِ؟ قال: إن كنتَ تبغي ضالَّتَها، وتلوطُ حَوْضَها، ومَهْنًا جَرِّباها، وتسقيها يومَ وِزْدِها؛ فاشربْ غيرَ مُضِرٍّ بنَسْلٍ، ولا ناهِكٍ في الحَلْبِ. وعنه: يَضْرِبُ بيده معَ أيديهم؛ فليأكلْ بالمعروف، ولا يلبسَ عِمامَةً فما فوقَها. وعن إبراهيم: لا يلبسُ الكَتانَ والحُللَ، ولكنْ ما سدَّ الجُوعَةَ، ووارى العورة. وعن محمد بنِ كَعْب: يَتَقَرَّمُ تَقَرَّمِ البهيمة، ويُنزِلُ نَفْسَهُ مَنزِلَةَ الأجيرِ فيها لا بدَّ منه. وعن الشعبي: يأكلُ من مالِهِ بقَدْرِ ما يُعِينُ فيه. وعنه: كالمِيتَةِ يتناولُ عندَ الضرورة ويَقْضي. وعن مجاهد: يَسْتَسَلِفُ، فإذا أيسَرَ أَدَى. وعن سعيد بن جبير: إن شاء شَرِبَ فضلَ اللَّبنِ، ورَكِبَ الظَّهرَ، ولَبَسَ ما يستره مِنَ الثيابِ، وأخذَ القوتَ، ولا يُجاوزه، فإن أيسَرَ قِضاها، وإن أعسرَ فهو في حِلِّ. وعن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عنه: إني أنزلتُ نَفْسي من مالِ اللهِ مَنزِلَةَ وِالي اليتيم، إن استغنيتُ استعَفَّفتُ، وإن افتقرتُ أكلتُ بالمعروف، وإذا أيسرتُ قَصَّيتُ. و«استعَفَّ» أبلغُ من «عَفَّ»؛ كأنه

قوله: (وتلوط حوضها) أي: تُطَيِّئُها وتُصلِحُها، وأصلُه من اللُّوط، وهو اللُّصوق، ويقال: الولدُ ألوَطُ بالقلب، أي: الصَّقُّ وأعلَق، كذا في «النهاية».

قوله: (ومهنًا جرباها) هتأ البعير: طلاءُ بالهنا، وهو القَطْران.

قوله: (ولا ناهك) أي: مُسْتَقْصٍ مُتبالِغٍ فيه.

قوله: (يضرب بيده)، أي: يأكلُ الوصيُّ منه كما يأكلون.

قوله: (يتقرَّم تَقَرَّمِ البهيمة) أي: يأخذُ شيئًا قليلًا. الجوهري: قرَمَ الصبيُّ والبَهْمُ قرَمًا وقروماً، وهو أكلٌ ضعيفٌ في أولِ ما تأكلُ البهيمة، وأولادُ الضَّانِ اسمٌ للمذكَرِ والمؤنثِ.

قوله: (و«استعَفَّ» أبلغُ من «عَفَّ»؛ لأنه من بابِ التجريد، كأنه يطلبُ من نفسه زيادةَ العَفَّةِ، كاستنوقِ الجملِ؛ فعلى هذا لا يردُّ عليه قولُ صاحبِ «الانتصاف» وهو بعيد؛ لأنَّ تلكَ متعديةٌ وهذه قاصرة، والظاهرُ أنَّ هذه فيما جاء فيه فعَلٌ واستفعلٌ بمعنى^(١).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٧٦).

طالب زيادة العفة. ﴿فَأَشْهَدُوا عَلَيْهِمْ﴾ بأنهم تسلموها وقبضوها، وبرئت عنها ذمكم؛ وذلك أبعَدُ من التخاصم والتجاحد، وأذخُلُ في الأمانة وبراعة الساحة. ألا ترى أنه إذا لم يُشْهَدْ فادَّعِي عليه؛ صُدِّقَ مع اليمين عند أبي حنيفة وأصحابه؟ وعند مالك والشافعي لا يَصْدُقُ إِلَّا بِالْبَيِّنَةِ؛ فكانَ في الإشهاد الاحترازُ من توجُّه الحلفِ المُفْضِي إلى التُّهْمَةِ، أو من وُجوبِ الضَّمانِ إذا لم يَقيَمِ البَيِّنَةَ. ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا﴾: أي: كافيًا في الشهادة عليكم بالدفع والقبض، أو مُحاسِبًا؛ فعليكم بالتصادق، وإياكم والتكاذب.

[﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ * وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ (٧-٨)]

﴿وَالْأَقْرَبُونَ﴾ هم المتوارثون من ذوي القربات دون غيرهم. ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ﴾ بدل ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ بتكرير العامل، و﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ نصبت على الاختصاصِ بمعنى: أعني نصيبًا مفروضًا مقطوعًا واجبًا لا بدُّ لهم من أن يحوزوه، ولا يستأثر به، ويجوزُ أن ينتصبَ انتصابَ المصدرِ المؤكَّدِ كقوله: ﴿فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١] كأنه قيل: قسمة مفروضة. رُويَ أَنَّ أَوْسَ بْنَ صَامِتِ الْأَنْصَارِيِّ:

قوله: (ولا يستأثر^(١) به). رُويَ منصوبًا ومرفوعًا؛ النَّصْبُ على أَنَّهُ عَطْفٌ على «يحوزوه» أي: لا بدُّ من الحوزِ وعدمِ اختصاصِ الطائفة، والرَّفْعُ على جُمْلَةِ قوله: «ولا بدُّ لهم». قال القاضي: في الآية دليلٌ على أَنَّ الوارثَ لو أعرَضَ عن نصيبه لم يسقط حقه^(٢).

قوله: (رُويَ أَنَّ أَوْسَ بْنَ صَامِتِ الْأَنْصَارِيِّ)، وفي «معالم التنزيل»: عن تحيي السنة: نزلت في أوس بن ثابت الأنصاري، وذكر ما ذكره المصنّف، ثم قال: فقام رجلان هما ابنا

(١) في الأصل الخطي من «الكشاف»: «ولا يستأثروا»، وأفاد في الحاشية وجود نسخة فيها: «ولا يستأثر»،

وهي ما ورد في نص «الكشاف» من (ط)، وهي الموافقة لكلام الطيبي.

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥١).

عمَّ الميِّتِ وَوَصِيَّاهُ: سُويْدٌ وَعَرَفَجَةٌ، فَأَخَذَا مَالَهُ، ثُمَّ سَأَقَ الْحَدِيثَ إِلَى آخِرِ مَا فِي الْكِتَابِ^(١)، وَكَذَا فِي «الْوَسِيْطِ»^(٢)، وَلَيْسَ فِيهِمَا ذِكْرُ الْفَضِيخِ، وَذَكَرَ فِي «الاسْتِيعَابِ»: أَنَّ أَوْسَ بْنَ الصَّامِتِ الْأَنْصَارِيَّ أَخَا عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ بَقِيَ إِلَى زَمَنِ عَثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٣)، وَكَذَا فِي «الْجَامِعِ»^(٤). وَأَمَّا أَوْسُ بْنُ ثَابِتٍ فَفِي «الاسْتِيعَابِ» قِيلَ: إِنَّهُ قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَقِيلَ: إِنَّهُ تَوَفَّى فِي خِلَافَةِ عَثْمَانَ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ. وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى جِئْنَا امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ فِي الْأَسْوَافِ، فَجَاءَتِ الْمَرْأَةَ بَابَتَيْنِ لَهَا، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَاتَانِ ابْنَتَا ثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ، قُتِلَ مَعَكَ يَوْمَ أُحُدٍ، وَقَدْ اسْتَفَاءَ عَمُّهُمَا مَالَهُمَا وَمِيرَاثَهُمَا كُلَّهُ فَلَمْ يَدَعْ لهُمَا مَالًا، وَلَا يُنْكَحَانِ أَبَدًا إِلَّا وَلَهُمَا مَالٌ، قَالَ: «يَقْضِي اللَّهُ فِي ذَلِكَ»، قَالَ: وَنَزَلَتْ سُورَةُ النَّسَاءِ ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَمُّهُمَا: «أَعْطَيْتُمَا الثُّلُثَيْنِ، وَأَعْطَيْتُمَا الثُّمْنَ، وَمَا بَقِيَ فَلَكُمْ»^(٥).

النهاية: استفاء: جعله فيئاً له، الأسواف: موضع بالمدينة، وكان يومئذٍ معروفاً، وأما الفَضِيخُ بالضادِ والخاءِ المعجمتين فلم أجد له ذكراً سوى في الحاشية أنه موضعٌ بالمدينة، فيه يَفْضَخُونَ البُسرَ، أي: يَعْصِرُونَ، وَأَمَّا أُمُّ كُجَّةٍ فَقَالَ صَاحِبُ «الاسْتِيعَابِ»: أُمُّ كُجَّةٍ وَقَعَ ذِكْرُهَا فِي كِتَابِ «نَاسِخِ الْقُرْآنِ وَمَنْسُوخِهِ» لِهَبَةِ اللَّهِ^(٦)، وَذَكَرَهَا ابْنُ الْمُقْرَحِ^(٧) فِي «كِتَابِ الْقِصَصِ وَالْأَسْبَابِ».

(١) «معالم التنزيل» (٢: ١٦٩) وانظر: «أسباب النزول» للواحي ص ٩٥.

(٢) «الوسيط» للواحي (٢: ١٤).

(٣) «الاستيعاب» لابن عبد البر (١: ١١٨).

(٤) «جامع الأصول» (٧: ٦٥٢).

(٥) أخرجه أبو داود (٢٨٩٣) والترمذي (٢٠٩٢) وغيرهما، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

وقال أبو داود: أخطأ راوي الحديث؛ إنها هما ابنتا سعد بن الربيع، وثابتٌ بنُ قَيْسٍ قُتِلَ يَوْمَ الْيَمَامَةِ.

(٦) هو هبةُ اللَّهِ بن سلامة الضير (ت ٤١٠هـ)، وكتابه ذكره الزركشي في «البرهان» (٢: ٢٨). له ترجمة

في: «تاريخ بغداد» (١٤: ٧٠). ولم أجد هذا النقل في كتاب «الاستيعاب».

(٧) في (ط): «المفرج».

ترك امرأته أم كُجَّةَ وثلاث بنات، فزوى ابنا عمه سُويدٌ وعُرْفُطَةَ، أو قَتَادَةَ وَعَرَفَجَةَ مِيرَانَةَ عَنْهُنَّ، وَكَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ لَا يُورَثُونَ النِّسَاءَ وَالْأَطْفَالَ وَيَقُولُونَ: لَا يَرِثُ إِلَّا مَنْ طَاعَنَ بِالرَّمَاحِ، وَذَاذَ عَنِ الْحَوْزَةِ، وَحَازَ الْغَنِيمَةَ، فَجَاءَتْ أُمُّ كُجَّةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَسْجِدِ الْفَضِيحِ، فَسَكَتَ إِلَيْهِ فَقَالَ: «ارْجِعِي حَتَّى أَنْظَرَ مَا يُحَدِّثُ اللَّهُ» فَنَزَلَتْ، فَبَعَثَ إِلَيْهَا: «لَا تُفَرِّقَا مِنْ مَالِ أَوْسٍ شَيْئًا فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لَهِنَّ نَصِيبًا»، وَلَمْ يَبَيِّنْ حَتَّى تَبَيَّنَ، فَنَزَلَ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ [النساء: ١١]؛ فَأَعْطَى أُمَّ كُجَّةَ الثُّمْنَ، وَالْبَنَاتِ الثَّلَاثِينَ، وَالْبَاقِي ابْنِي الْعَمِّ.

﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ﴾ أَي: قِسْمَةَ التَّرِكَةِ، ﴿أَوْلُوا الْقُرْبَى﴾: مِمَّنْ لَا يَرِثُ، ﴿فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾: الضَّمِيرُ لِمَا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَهُوَ أَمْرٌ عَلَى النَّدْبِ. قَالَ الْحَسَنُ: كَانَ الْمُؤْمِنُونَ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ إِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَرِثَةُ حَضَرَهُمْ هَؤُلَاءِ فَرَضَحُوا لَهُمْ

قوله: (وكان أهل الجاهلية لا يورثون) إلى آخره. لما أراد الله تعالى إبطال هذا الحكم، وقمع هذه الهنأة؛ أعاد قوله تعالى: ﴿وَاللِّسَاءُ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ [النساء: ٧] فترك الاختصار حيث عدل من قوله: «وللأولاد نصيب» فأذن باستقلال كل من الرجال والنساء في حوز الميراث، وأن لا تفاوت بينهما فيه، ثم أكد ذلك بقوله: ﴿نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾، أي: قِسْمَةٌ مَفْرُوضَةٌ مَقْطُوعَةٌ لَا بَدَّ لَهُمْ مِنْ أَنْ يَحْزُرُوهُ.

قوله: (وذاذ عن الحوزة). الجوهري: الحوزة: الناحية، وحوزة الملك: بيضته. النهاية: في الحديث: «بيضتهم»^(١)، أي: مجتمعتهم، وموضع سلطانهم، ومستقر دعوتهم، وبيضة الدار: وسطها أو معظمها.

قوله: (فرضحوا لهم). النهاية: الرضح: العطية القليلة، والفاء فيه عاطفة، والمعطوف عليه «حضرهم»، وهو جواب «إذا».

(١) يعني حديث ثوبان وفيه: «فيستبيح بيضتهم». أخرجه أبو داود (٤٢٥٤) والترمذي (٢١٧٦) وصححه ابن حبان (٧٢٣٨) وفيه تمام تحريمه.

بالشيء من رِثَةِ الْمَتَاعِ، فَحَضَّهُمُ اللَّهُ عَلَى ذَلِكَ تَأْدِيبًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فَرِيضَةً قَالُوا: وَلَوْ كَانَ فَرِيضَةً لَضُرِبَ لَهُ حَدٌّ وَمِقْدَارٌ، كَمَا لَغَيْرِهِ مِنَ الْحَقُوقِ. وَرُوِيَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَسَمَ مِيرَاثَ أَبِيهِ وَعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَيْثُ، فَلَمْ يَدْعُ فِي الدَّارِ أَحَدًا إِلَّا أَعْطَاهُ، وَتَلَا هَذِهِ الْآيَةَ. وَقِيلَ: هُوَ عَلَى الْوَجُوبِ، وَقِيلَ: هُوَ مَنْسُوخٌ بِآيَاتِ الْمِيرَاثِ كَالْوَصِيَّةِ. وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: نُسِخَتْ؛ وَاللَّهُ مَا نُسِخَتْ وَلَكِنَّمَا تَهَاوَنَ بِهَ النَّاسُ. وَالْقَوْلُ الْمَعْرُوفُ: أَنْ يُلَطَّفُوا هُمْ الْقَوْلُ، وَيَقُولُوا: خَذُوا بَارَكَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ، وَيَعْتَذِرُوا إِلَيْهِمْ، وَيَسْتَقْلُوا مَا أَعْطَوْهُمْ وَلَا يَسْتَكْثِرُوهُ، وَلَا يَمْنُونَا عَلَيْهِمْ. وَعَنْ الْحَسَنِ وَالنَّخَعِيِّ: أَدْرَكْنَا النَّاسَ وَهُمْ يَقْسِمُونَ عَلَى الْقِرَابَاتِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْيَتَامَى مِنَ الْعَيْنِ؛ يَعْنِيَانِ الْوَرِقَ وَالذَّهَبَ؛ فَإِذَا قُسِمَ الْوَرِقُ وَالذَّهَبُ وَصَارَتِ الْقِسْمَةُ إِلَى الْأَرْضِيِّينَ وَالرَّقِيقِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ قَالُوا لَهُمْ قَوْلًا مَعْرُوفًا؛ كَانُوا يَقُولُونَ لَهُمْ: بُورِكَ فِيكُمْ.

[﴿وَلِيَخَشَّ الَّذِينَ تَوَتَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ ضِعْفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ فَلْيَسْتَقُوا اللَّهَ وَلْيَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ ٩]

﴿تَو﴾ مَعَ مَا فِي حَيْزِهِ صِلَةٌ لـ ﴿الَّذِينَ﴾، وَالْمُرَادُ بِهِمُ: الْأَوْصِيَاءُ؛ أَمُرُوا بِأَنْ ...

قَوْلُهُ: (مِنْ رِثَةِ الْمَتَاعِ). الْجَوْهَرِيُّ: الرِّثَةُ: السَّقَطُ مِنْ مَتَاعِ الْبَيْتِ مِنَ الْخُلُقَانِ، وَالْجَمْعُ: رِثْتُ.

قَوْلُهُ: (وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: نُسِخَتْ). رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ تَمَامُهُ: هُمَا وَالْيَانِ: وَالْإِيرِثُ وَذَلِكَ الَّذِي يُرْزَقُ، وَوَالِ الْإِيرِثِ، وَذَلِكَ يَقُولُ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ أَنْ أُعْطِيكَ (١).

قَوْلُهُ: (يَقُولُونَ لَهُمْ: بُورِكَ فِيكُمْ) أَي: فِيمَا أُعْطِينَاكُمْ لِيَكُونَ كَالْجَبْرَانِ لِقُلُوبِهِمْ؛ إِذْ لَا يَسْهَلُ عَلَيْهِمْ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ الْأَرْضِيِّينَ وَالرَّقِيقِ شَيْئًا.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٧٥٩).

يَخْشَوُا اللَّهَ فَيَخَافُوا عَلَى مَنْ فِي حُجُورِهِمْ مِنَ الْيَتَامَى، وَيُشْفِقُوا عَلَيْهِمْ، خَوْفَهُمْ عَلَى ذُرِّيَّتِهِمْ لَوْ تَرَكُوهُمْ ضِعَافًا وَشَفَقَتَهُمْ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ يُقَدِّرُوا ذَلِكَ فِي أَنْفُسِهِمْ، وَيُصَوِّرُوهُ حَتَّى لَا يَجْسُرُوا عَلَى خِلَافِ الشَّفَقَةِ وَالرَّحْمَةِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: وَلْيَخْشُوا عَلَى الْيَتَامَى مِنَ الضَّيَاعِ. وَقِيلَ: هُمُ الَّذِينَ يَجْلِسُونَ إِلَى الْمَرِيضِ فَيَقُولُونَ: إِنْ ذَرَيْتَكَ لَا يُعْنُونَ عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، فَقَدِّمَ مَالَكَ؛ فَيَسْتَغْرِقَهُ بِالْوَصَايَا، فَأَمْرًا بِأَنْ يَخْشُوا رَبَّهُمْ، أَوْ يَخْشُوا عَلَى أَوْلَادِ الْمَرِيضِ وَيُشْفِقُوا عَلَيْهِمْ شَفَقَتَهُمْ عَلَى أَوْلَادِ أَنْفُسِهِمْ لَوْ كَانُوا، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَّصَلَ بِمَا قَبْلَهُ، وَأَنْ يَكُونَ أَمْرًا لِلرُّوْثَةِ بِالشَّفَقَةِ عَلَى الَّذِينَ يَخْضَرُونَ الْقِسْمَةَ

قوله: (يَخْشَوُا اللَّهَ فَيَخَافُوا عَلَى مَنْ فِي حُجُورِهِمْ) الفاء فيه كالفاء في قوله تعالى: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤].

قوله: (خَوْفَهُمْ عَلَى ذُرِّيَّتِهِمْ... وَشَفَقَتَهُمْ عَلَيْهِمْ) نَشْرٌ لِمَا لَفَّ عِنْدَ قَوْلِهِ: «فَيَخَافُوا وَيُشْفِقُوا»، أي: فَيَخَافُوا خَوْفَهُمْ وَيُشْفِقُوا شَفَقَتَهُمْ.

قوله: (وَأَنْ يُقَدِّرُوا ذَلِكَ) المِشَارُ إِلَيْهِ: ﴿لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى «يَخْشَوُا» عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿مِنْ خَلْفِهِمْ﴾ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لـ ﴿تَرَكُوا﴾، أَوْ حَالًا مِنْ «ذُرِّيَّةً»، وَ«خَافُوا» جَوَابٌ لـ ﴿لَوْ﴾ وَمَعْنَاهُ: إِنْ^(١).

قوله: (وَلْيَخْشُوا عَلَى الْيَتَامَى مِنَ الضَّيَاعِ) أَمْرٌ الْأَوْصِيَاءِ أَوْلًا بِالْحَشْيَةِ مِنَ التَّوَرُّطِ فِي أَكْلِ أَمْوَالِ الْيَتَامَى، وَثَانِيًا: بِالتَّحَرُّجِ عَنْ حِفْظِهَا تَأْتِيًا، فَضَيَّعُوا لِذَلِكَ، وَقَدْ أَلْمَحَ إِلَى الْوَجْهِينِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا الْهَيْبَةَ بِالطَّبَّيِّ﴾ [النساء: ٢] ^(٢).

قوله: (وقيل: هم الذي يجلسون إلى المريض) عطفٌ على قوله: «والمراء بهم الأوصياء».

قوله: (ويجوز أن يتصل بما قبله) أي: بقوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُو الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينُ فَأَرْزُقُوهُمْ مِنْهُ﴾ [النساء: ٨] فهو أمرٌ لِلرُّوْثَةِ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِتَّصَلٌ بِقَوْلِهِ:

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٣).

(٢) انظر: ص ٤١٦-٤١٧.

من ضعفاء أقاربهم واليتامى والمساكين، وأن يتصوّروا أنهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين؛ هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والحيّة؟ فإن قلت: ما معنى وقوع ﴿لَوْ تَرَكُوا﴾ وجوابه صِلَةٌ لـ ﴿الَّذِينَ﴾؟ قلت: معناه: وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا خلفهم ذرّية ضعافاً، وذلك عند

﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا﴾، وقوله: ﴿الرِّجَالِ نَصِيبٌ﴾ استطرادٌ لذكر قوله (١): ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ﴾ [النساء: ٦]، وعلى هذا أيضاً هو عطفٌ على قوله: «والمراء بهم الأوصياء»، أي: الآية متصلةٌ بقوله: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَى﴾ [النساء: ٧]، ويكونُ المأمورُ بقوله: ﴿وَلِيَخْش﴾ الأوصياء والذين يجلسون، أو متصلةٌ بقوله: ﴿وَإِذَا حَضَرَ﴾ والمأمورُ به الورثة.

قوله: (معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم) يعني: في إيقاع ﴿لَوْ﴾ مع جوابه - وهو ﴿خَافُوا﴾ - صِلَةٌ للموصولٍ مزيدٌ تقريرٌ للخشية، كأنه قيل: وليخش الذي حقه الخشية، والأصل: وليخش الوصيُّ أو من حضر المريض أو الوارث، فعُدلَ إلى المذكور ليتصوّر تلك الحالة الصعبة ويستحضرها في نفسه فيرتدع، وإليه الإشارة بقوله: «وأن يتصوّروا أنهم لو كانوا أولادهم بقوا خلفهم ضائعين محتاجين، هل كانوا يخافون عليهم الحرمان والحيّة؟» ولو لم يعدل من هذا لفات هذا المطلوب.

قال القاضي: وفي ترتيب الأمر على المذكور إشارة إلى المقصود منه والعلة فيه، وبغت على الترحم، وتهديدٌ للمخالف (٢).

الانتصاف: إنّما أوجب الزحشري إضمار «شارفوا» في قوله: «وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا خلفهم ذرّية ضعافاً» لقوله: ﴿خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾، والخوف يكون قبل تركهم إياهم، وإلا كان يلزم تقديم الجواب على الشرط، وهو كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغَ أَجْلُهُنَّ فَامْسِكُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٢] أي: شارفنه، وفائدته التخويف بالحالة التي لا مطمع معها في الحياة ولا الذب عن الذرّية الضعاف (٣).

(١) في (ط): «استطراد لقوله».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٠٣).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٧٨).

احتضارهم؛ خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم، كما قال القائل:

لَقَدْ زَادَ الْحَيَاةَ إِلَيَّ حُبًّا بناتي أَنهَنَّ مِنَ الضَّعَافِ
أَحَاذِرُ أَنْ يَرِيَنَّ الْبُؤْسَ بَعْدِي وَأَنْ يَشْرِبْنَ رَنْقًا بَعْدَ صَافٍ

وقرئ: (ضعفاء) (وضعاقي) (وضعاقي) نحو سكارى وسكارى. والقول السديد من الأوصياء: أن لا يؤذوا اليتامى ويكلموهم كما يكلمون أولادهم بالأدب الحسن والترحيب، ويدعوهم بـ: يا بني، ويا ولدي، ومن الجالسين إلى المريض أن يقولوا له إذا أراد الوصية: لا تسرف في وصيتك فتجحف بأولادك، مثل قول رسول الله ﷺ لسعد: «إنك أن تترك ولدك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس». وكان الصحابة رضي الله عنهم يستحبون أن لا تبلغ الوصية الثلث،.....

قوله: (لقد زاد الحياة) البيتين^(١)، فاعل «زاد»: «بناتي»، «أنهتن»: يروى بالفتح على إضمار اللام، وبالكسر على الاستثناف والتعليل، «رنقا» أي: ماء كدرا.

قوله: (ومن الجالسين) إشارة إلى التفسير الثاني، أي: «الذين يجلسون إلى المريض»^(٢).

قوله: (فتجحف). المغرب: جحفه واجتحفه وأجحف به: أهلكه وأستأصله^(٣).

النهاية: أجحفت بهم الفاقة، أي: أفقرتهم الحاجة وأذهبت أموالهم.

قوله: (مثل قول الرسول ﷺ لسعد بن أبي وقاص)^(٤)، والحديث من رواية الشيخين وغيرهما: قال سعد: يا رسول الله، إني قد بلغ مني الوجع ما ترى، وأنا ذو مال، ولا يرئني إلا ابنة لي، أفأتصدق بثلثي مالي؟ قال: «لا»، قلت: فالشطر؟ قال: «لا»، قلت: فالثلث؟

(١) البيتان لعمران بن حطان، وقيل: لغيره، كما في «مشاهد الإنصاف» (١: ٤٠٤)، وعزاهما المبرّد في

«الكامل» (٣: ١٢٤) لأبي خالد الخارجي.

(٢) قوله: «أي: الذين يجلسون إلى المريض» سقط من (م).

(٣) «المغرب في ترتيب المغرب» (١: ١٣٢).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وليس في «الكشاف»: «بن أبي وقاص».

وَأَنَّ الْخُمْسَ أَفْضَلُ مِنَ الرَّبْعِ، وَالرَّبْعَ مِنَ الثَّلْثِ؛ وَمَنِ الْمُتَقَاسِمِينَ مِيرَاثَهُمْ أَنْ يُلَطَّفُوا الْقَوْلَ وَيُجَمَّلُوهُ لِلْحَاضِرِينَ.

[﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا وَسَيَصْلَوْنَ

سَعِيرًا﴾ (١٠)]

﴿ظُلْمًا﴾ ظالمين أو على وجه الظلم من أولياء السوء وقضاته، ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾: مِلءَ بطونهم، يقال: أَكَلَ فُلَانٌ فِي بَطْنِهِ وفي بعض بَطْنِهِ قَالَ:

قال: «الثُّلُثُ والثُّلُثُ كثير، إنك إن تَذَرُ^(١) وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(٢).

قوله: (وَأَنَّ الْخُمْسَ أَفْضَلُ) منصوبٌ بفعلٍ مُضْمَرٍ، والجملة معطوفةٌ على «يَسْتَجِيبُونَ»، أي: يَسْتَجِيبُونَ إِلَّا تَبْلُغَ الْوَصِيَّةَ الثَّلْثِ، وَيُرُونَ أَنَّ الْخُمْسَ أَفْضَلُ.

قوله: (وَمَنِ الْمُتَقَاسِمِينَ) عطفٌ على قوله: «مِنَ الْأَوْصِيَاءِ»، وهو إشارةٌ إلى التفسير الثالث.

قوله: (ظَالِمِينَ أَوْ عَلَى وَجْهِ الظُّلْمِ) أي: هُوَ حَالٌ أَوْ تَمْيِيزٌ، قال أبو البقاء: ﴿ظُلْمًا﴾: مفعولٌ له، أو مصدرٌ في موضع الحال^(٣).

قوله: ﴿فِي بُطُونِهِمْ﴾ مِلءَ بطونهم) أي: وُضِعَ هَذَا مَكَانَ ذَلِكَ، وَفَائِدَةُ الْمِبَالِغَةِ: كَأَنَّهُ جَعَلَ بَطُونَهُمْ مَكَانَ النَّارِ وَمُسْتَقَرَّهَا، وَالِدَلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ مِلءَ بَطُونِهِمْ قَوْلُهُمْ: فِي بَطْنِهِ، أَي: بَعْضِ بَطْنِهِ، وَفِيهِ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالظُّلْمِ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوهَُا إِسْرَافًا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: ٦] أَي: مَا يَسُدُّ الْجُوعَ وَيُورِي الْعَوْرَةَ.

(١) قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» (١١: ٧٧): «روينا قوله: «إن تذر ورثتك» بفتح الهمزة وكسرهما، وكلاهما صحيح».

(٢) أخرجه البخاري (٦٧٣٣) ومسلم (١٦٢٨) وغيرهما.

(٣) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٣).

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا

ومعنى يأكلون نارا: يأكلون ما يجرُّ إلى النار، فكأنه نارٌ في الحقيقة. وروى «أنه يُبَعَثُ أَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالِدِّخَانُ يَخْرُجُ مِنْ قَبْرِهِ وَمِنْ فِيهِ وَأَنْفِهِ وَأُذُنَيْهِ وَعَيْنَيْهِ؛ فَيَعْرِفُ النَّاسُ أَنَّهُ كَانَ يَأْكُلُ مَالَ الْيَتِيمِ فِي الدُّنْيَا». وقرئ: (وسَيُصَلُّونَ) بضم الياء وتخفيف اللام وتشديدها ﴿سَعِيرًا﴾: نارا من النيران مبهمه الوصف.

[﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِي كَرِهْتُمْ لِلَّذِي كَرِهْتُمْ لِلَّذِي كَرِهْتُمْ فَإِنْ كَانَ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبْوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْهَا السُّدُسُ وَمِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأُمَّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّهِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينًا ؕ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾]

﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾: يعهد إليكم ويأمركم ﴿فِي أَوْلَادِكُمْ﴾: في شأن ميراثهم بما

قوله: (كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْفُوا) مَضَى تَمَامُهُ وَشَرَحَهُ.

قوله: («وسَيُصَلُّونَ» بضم الياء وتشديد اللام وتخفيفها^(١)) بالتخفيف: ابنُ عامِرٍ وأبو بكر، وبالتشديد شاذ^(٢). قال القاضي: يقال: صَلَّي النَّارَ، أي: قَاسَى حَرَّهَا، وَصَلَّيْتُهُ: شَوَّيْتُهُ، وَأَصْلِيَّتُهُ وَصَلَّيْتُهُ: أَلْقَيْتُهُ فِيهَا، وَالسَّعِيرُ: «فَعِيلٌ» بمعنى مفعول، من «سَعَرْتُ النَّارَ»: إِذَا أَلْهَبْتَهَا^(٣).

قوله: (﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾ يعهد إليكم). الراغب: الوصية: التقدُّمُ إلى الغير بما يَعْمَلُ فِيهِ مَقْتَرِنًا بَوَعْظٍ، من قولهم: أَرْضٌ وَاصِيَةٌ: متصلةُ النبات، ويقال: أوصاهُ

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا ورد في نص «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي النسخ المطبوعة منه: «وتخفيف اللام وتشديدها»، والأمر فيه يسير.

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٣).

هو العدل والمصلحة، وهذا إجمال تفصيله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ فإن قلت: هلا قيل: للأنثيين مثل حظ الذكر، أو للأنثى نصف حظ الذكر؟ قلت: لبيدًا ببيان حظ الذكر لفضله كما ضوعفَ حظُّه لذلك، ولأنَّ قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ قصدَ إلى بيان فضل الذكر، وقولك: للأنثيين مثل حظ الذكر قصدُ إلى بيان نقص الأنثى، وما كان قصدًا إلى بيان فضله كان أدلَّ على فضله من القصدِ إلى بيان نقص غيره عنه، ولأنهم كانوا يُورثون الذكورَ دونَ الإناث؛ وهو السببُ لورود الآية،

ووصاه، وتواصى القومُ: أوصى بعضهم بعضًا^(١).

قوله: (ولأنَّ قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾) جوابٌ آخرُ، والفرقُ: أن التقديمَ على الأوَّل جارٍ على سننِ تقديم الأفضل، ولا شكَّ في فضل الذكر، وذكرُ حظِّه تابعٌ لذكره، وإلى هذا المعنى أشار بقوله: «كما ضوعفَ حظُّه» أي: قدَّم ذكره لفضله كما ضوعفَ حظُّه لفضله، وعلى الثاني: بخلافه؛ لأنك تجعلُ ضعفَ الحظِّ علةً لفضلِ الذكر، ونقصانه لنقصانِ الأنثى، فإنك إذا قلت: للذكر ضعفُ حظِّ الأنثى لفضله - كان أدلَّ على فضلِ الذكر من قولك: للأنثى نصفُ حظِّ الذكر لنقصانها؛ لأنَّ كمالَ الفضلِ أن يفضَّلَ على مَنْ له فضل، لا على الناقص. وإليه الإشارةُ بقوله: «وما كان قصدًا إلى بيانِ فضله كان أدلَّ...» إلى آخره، فالأفضليَّةُ على الوجهِ الأوَّلِ تُعلمُ من دليلٍ خارجيٍّ، وعلى الثاني من نفسِ التركيب، وعليه الحديثُ الواردُ في فضلِ هذه الأمة: «فقال أهلُ الكتابين: أي ربِّ، أعطيتَ هؤلاءِ قيراطينِ قيراطين، وأعطيتنا قيراطًا قيراطًا، ونحنُ أكثرُ عملاً! قال اللهُ تعالى: هل ظلمتكم من أجركم من شيءٍ؟ قالوا: لا، قال: هوَ فضلي أوتيه من أشياء»، أخرجه البخاريُّ والترمذيُّ، عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما^(٢).

قوله: (ولأنهم كانوا يُورثون) يريدُ: إنَّها قدَّم الذكورَ لأنَّ الكلامَ كان فيهم؛ لأنهم كانوا يُورثون الذكورَ دونَ الإناث، فجيءَ بالإنكارِ على وفقِ اهتمامهم وتسليمِ ادعائهم، يعني:

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٣٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٨٧٣.

(٢) أخرجه البخاريُّ (٥٥٧) والترمذيُّ (٢٨٧١).

فقيل: كفى الذكور أن ضوعف لهم نصيب الإناث فلا يتهادى في حظهن حتى يُجرمن مع إدلائهن من القرابة بمثل ما يدلون به.

فإن قلت: فإن حظ الأنثيين الثلثان، فكأنه قيل: للذكر الثلثان. قلت: أريد حال الاجتماع لا الانفراد؛ أي: إذا اجتمع الذكر والأنثيان كان له سهان كما أن لها سهمين، وأما في حال الانفراد فالابن يأخذ المال كله، والبتان تأخذان الثلثين. والدليل على أن الغرض حكم الاجتماع: أنه أتبعه حكم الانفراد، وهو قوله: ﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ والمعنى: للذكر منهم، أي: من أولادكم، فحذف الرجوع إليه؛ لأنه مفهوم، كقولهم: السمن منوان بدرهم.

﴿فَإِنْ كُنْ نِسَاءً﴾: فإن كانت البنات أو المولودات نساء خلصا ليس معهن رجل، يعني: بنات ليس معهن ابن. ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ يجوز أن يكون خبرا ثانيا لـ «كان»، وأن يكون صفة لـ «نساء»، أي: نساء زائدات على اثنتين. ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾: وإن هب أن الذكور أولى كما يزعمونه، أما كفاهم أن ضوعف لهم نصيب البنات؟ وهو كالقول بالموجب.

قوله: (مع إدلائهن من القرابة). المغرب: أدلّيت الدلو: أرسلتها في البئر، ومنه أدلى بالحجة: أحضبرها، وفلان يُدلى إلى الميت بذكر، أي: يتصل^(١).

قوله: (فكأنه قيل: للذكر الثلثان) يعني: مفهوم الآية يؤدّي إلى أن الابن صاحب الفرض، وليس كذلك.

قوله: (والمعنى: للذكر منهم)، قال أبو البقاء: الجملة، أي: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] في موضع نصب بـ «يوصي»؛ لأن المعنى: يُفرض لكم، أو يُشرع في أمر أولادكم^(٢).

(١) «المغرب في ترتيب المغرب» (١: ٢٩٤).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٤).

كانت البنتُ أو المولودةُ منفردةً فذّةٌ ليسَ معها أخرى ﴿فَلَهَا النِّصْفُ﴾، وُقِرَى: (واحدةً) بالرفعِ على «كان» التامة، والقراءةُ بالنصبِ أوفقُ لقوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾. وقرأ زيد بنُ ثابت: (النُّصْف) بالضم. والضميرُ في ﴿تَرَكَ﴾ للميت؛ لأنَّ الآيةَ لَمَّا كانت في الميراثِ عَلِمَ أنَّ التاركَ هو الميت. فإن قلت: قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ كلامٌ مسوقٌ لبيانِ حظِّ الذَّكَرِ من الأولادِ لا لبيانِ حظِّ الأنثيين، فكيف صحَّ أن يُردفَ قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ وهو لبيانِ حظِّ الإناث؟ قلتُ: وإن كانَ مسوقاً لبيانِ حظِّ الذَّكَرِ إلا أنه لَمَّا فُقِهَ منه وتَبَيَّنَ حظُّ الأنثيين مع أخيها كانَ كأنه مسوقٌ للأمرينِ جميعاً؛ فلذلك صحَّ أن يقال: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾. فإن قلت: هل يصحُّ أن يكونَ الضميرانِ في ﴿كُنَّ﴾ و﴿كَانَتْ﴾ مبهمينِ ويكونَ ﴿نِسَاءً﴾ و﴿وَاحِدَةً﴾ تفسيراً لهما على أن «كان» تامة؟ قلتُ: لا أبعدُ ذلك. فإن قلت: لِمَ قيل: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ ولم يُقل: وإن كانتِ امرأة؟

قوله: (وُقِرَى: «واحدةً» بالرفع على «كان» التامة)، بالرفع: نافع، والباقون بالنصب^(١)، والقراءةُ بالنصبِ أنسب، ليتطابقَ المعطوفُ والمعطوفُ عليه، وهو قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾؛ لأنَّ «كان» حينئذٍ ناقصة.

قوله: (وقرأ زيد بنُ ثابت: النُّصْف) وهو شاذ^(٢)، قال المصنّف: الضمُّ في النُّصْفِ لغةُ أهلِ الحجاز، وهذا أقيس؛ لأنك تقول الثمن والعُشر.

قوله: (مُبْهَمِينَ) أي: غيرَ منصرفينِ إلى شيءٍ سَبَقَ، بل إنّها للإجمالِ والتفصيلِ كضميرِ الشأن، وتكونُ «كان» فيها تامةً.

قوله: (لَمْ يَقِلْ) ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾؟) توجيهُ السؤال: كيف قيل: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ فإنه غيرُ مطابقٍ لقوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾ بل المطابق: وإن كانت امرأة، أو فإن كنَّ نِسَاءً أو ثلاثاً فصاعداً، وتلخيصُ الجواب: أنَّ الغرضُ في قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾: خلوصُهنَّ إناثاً؛

(١) «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٣).

(٢) لتام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٣: ٥٣٧).

قلت: لأن الغرض ثمة خلوصهنّ إناناً لا ذكّرَ فيهنّ ليميّزَ بينَ ما ذكّرَ من اجتماعهنّ مع الذكور في قوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ وبينَ انفرادهنّ، وأريدَ هاهنا أن يميّزَ بينَ كونِ البنتِ مع غيرها وبينَ كونها وحدها لا قرينة لها. فإن قلت: قد ذكّرَ حكمُ البنتينِ في حالِ اجتماعهما مع الابنِ، وحكمُ البناتِ والبنتِ في حالِ الانفراد، ولم يذكّرَ حكمُ البنتينِ في حالِ الانفراد، فما حكمهما؟ وما باله لم يذكّر؟ قلت: أما حكمهما فمختلفٌ فيه؛ فابنُ عباسٍ أبى تنزيلها منزلة الجماعة لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ فأعطاهما حكمَ الواحدة، وهو ظاهرٌ مكشوف؛ وأمّا سائرُ الصحابة فقد

لأنه قسيمٌ لقوله: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ ليعلمَ حكمُ اجتماعهنّ مع الذكورِ أولاً، ثم انفرادهنّ إناناً ثانياً، ولا بدّ من النصّ على خلوصهنّ نساءً، وفي قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ الغرضُ: بيانُ العددِ ليعلمَ الحكمُ حالَ وحدتها، يعني: إذا لم يقترنَ معها غيرها؛ فوجبَ النصّ على العدد، والحاصلُ: أنّ معنى الإناثِ على الأولِ مقصودٌ بالذكر، والعددُ تابع، وعلى الثاني بالعكس؛ ولهذا غيرَ العبارتين.

قوله: (فابنُ عباسٍ أبى تنزيلها منزلة الجماعة... فأعطاهما حكمَ الواحدة). الانتصاف: أجرى ابنُ عباسٍ التقييدَ بالصفة على ظاهرها من مفهوم المخالفة^(١).

قال الزجاج: وأمّا ما ذكّرَ عن ابنِ عباسٍ أنّ البنتينِ بمنزلةِ البنتِ فهذا لا أحسبه صحيحاً عنه؛ لأنّ منزلةِ الاثنينِ منزلةُ الجمع، والواحدُ خارجٌ عن الاثنين^(٢). وقيل: علته أيضاً أنّه كما قال: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾، قال أيضاً: ﴿وَإِنْ كَانَتْ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٨١).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٦).

أما الرواية المذكورة عن ابنِ عباسٍ، فثمة رواية عنه أن الأخوين لا يردان الثلث عن الأم، ولا ينطبق عليها قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾، وأنه قال لعثمان: «الأخوان ليسا بلسان قومك إخوة». كما في «الدر المنثور» (٢: ٤٤٧) وسيشير إليه الزمخشري بعد صفحات في تفسيره الآية المذكورة، فهذا يشهد لأصل الرواية، والله أعلم.

أَعْطَوْهُمَا حُكْمَ الْجَمَاعَةِ، وَالَّذِي يُعَلِّلُ بِهِ قَوْلَهُمْ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾

وَوَحْدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴿، فَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ يَأْتِي دُخُولَ الْاِثْنَيْنِ فِي حُكْمِ الْجَمَاعَةِ؛ فَكَذَلِكَ الثَّانِي، وَقُلْتُ: قَوْلُهُ: «أَبَى تَنْزِيلُهَا مَنْزِلَةَ الْجَمَاعَةِ» لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ ائْتِنَيْنِ﴾ يَدْفَعُ هَذِهِ الشُّبُهَةَ؛ لِأَنَّهُ فَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ ائْتِنَيْنِ﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَوَحْدَةً﴾؛ لِأَنَّ خَبَرَ الْأَوَّلِ مَوْصُوفٌ بِصِفَةٍ مُؤَكَّدَةٌ وَهِيَ ﴿فَوْقَ ائْتِنَيْنِ﴾ لِدَفْعِ مَا عَسَى أَنْ يَتَوَهَّمَ مَتَوَهُمُ أَنْ ﴿نِسَاءً﴾ قَدْ يُرَادُ بِهَا الْاِثْنَتَانِ، وَلَا كَذَلِكَ خَبَرُ الثَّانِي وَهُوَ ﴿وَوَحْدَةً﴾؛ فَإِنَّهُ عَارٍ عَنِ الْقَيْدِ، فَالْأَوَّلُ يَأْتِي إِحْلَاقَ الْاِثْنَيْنِ بِهِ، وَالثَّانِي لَا يَمْنَعُ، ثُمَّ نَقُولُ: لَيْسَ حُكْمُ الْاِثْنَيْنِ حُكْمَ الْجَمَاعَةِ لِلصَّارِفِ، وَلَيْسَ ثَمَّ مَا يَدُلُّ عَلَى حُكْمِهَا ظَاهِرًا، وَلَا يَمْنَعُ حُكْمُ الْوَاحِدَةِ مِنَ الْإِحْلَاقِ بِهِ، فَوَجَبَ الْإِحْلَاقُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «فَأَعْطَاهُمَا حُكْمَ الْوَاحِدَةِ»، ثُمَّ قَالَ: «وَهُوَ ظَاهِرٌ مَكْشُوفٌ» وَالْفَاءُ فِي «فَأَعْطَاهُمَا» مُؤَدَّةٌ بِهَذَا التَّقْرِيرِ.

قَوْلُهُ: (وَالَّذِي يُعَلِّلُ بِهِ قَوْلَهُمْ) إِلَى آخِرِهِ: قِيلَ: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ ذَكَرَ قَبْلَ هَذَا أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١]، بَيَانُ حَالِ الْاجْتِمَاعِ لَا الْاِنْفِرَادِ، أَي: إِذَا اجْتَمَعَ الذَّكَرُ وَالْأُنثِيَانِ، وَإِذَا كَانَ التَّقْدِيرُ كَمَا ذَكَرَ فَكَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ: عَلِمَ مِنْهُ أَنَّ لِلذَّكَرِ حَيْثُئِذِ الثُّلُثَيْنِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ الثُّلُثَانِ. وَأَيْضًا، فَحَالُ الْاِنْفِرَادِ مُخَالَفٌ لِحَالِ الْاجْتِمَاعِ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ: أَنَّ كَلَامَهُ مَبْنِيٌّ عَلَى دِلَالَةِ إِشَارَةِ النَّصِّ وَعِبَارَتِهِ؛ لِقَوْلِهِ: «وَإِنْ كَانَ مَسُوقًا»، يَعْنِي قَوْلَهُ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾، «وَإِنْ كَانَ مَسُوقًا لِبَيَانِ حَظِّ الذَّكَرِ، إِلَّا أَنَّهُ لَهَا فِقَةٌ مِنْهُ وَتَيِّبَنَ حَظُّ الْأُنثِيَيْنِ كَانَ كَأَنَّهُ مَسُوقٌ لِلْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا».

قَالَ الْبِرْزَدِيُّ: إِشَارَةُ النَّصِّ: هُوَ الْعَمَلُ بِمَا يَثْبُتُ بِنَظْمِهِ لَعَنَةٌ لَكِنَّهُ غَيْرُ مَقْصُودٍ وَلَا سَبَقَ لَهُ النَّصُّ وَلَيْسَ بِظَاهِرٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ (١). وَرَوَى الزَّجَّاجُ، عَنِ الْمُبَرِّدِ، [وَكَذَا] (٢) عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ الْقَاضِي (٣) أَنَّهُ قَالَ: فِي الْآيَةِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ لِلنِّسَاءِ الثُّلُثَيْنِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ

(١) «كشف الأسرار عن أصول البرزدي» (١: ١٠٨).

(٢) زيادة يقتضيها السياق.

(٣) يعني القاضي إسماعيل بن إسحاق، من أعيان المالكية، صاحب «أحكام القرآن».

قد دلَّ على أن حُكْمَ الْأُنثِيَيْنِ حُكْمُ الذَّكَرِ؛ وذلك أن الذَّكَرَ كما يجوزُ الثَّلَاثِينَ مع الواحدةِ فالأُنثِيَانِ كذلك يجوزانِ الثَّلَاثِينَ، فلَمَّا ذُكِرَ ما دَلَّ على حُكْمِ الْأُنثِيَيْنِ قِيلَ: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ﴾ على معنى: فإن كنَّ جماعةً بالغاتٍ ما بلغنَّ من العددِ

حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴿وكان أولُ العددِ الذَّكَرَ والأنثى فللذَّكَرِ الثَّلَاثَانِ وللأنثى الثَّلَاثُ؛ فقد بانَ أنَّ للبتينِ الثَّلَاثِينَ، فأعلَمَ اللهُ تعالى أنَّ ما فوقَ البتينِ لهنَّ الثَّلَاثَانِ^(١)﴾.

وقلت: اعتَبَرَ القاضي في كلامه فائدةَ الفاءِ في قوله: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾، وكذا المصنَّفُ بقوله: «فلَمَّا ذُكِرَ ما دَلَّ على حُكْمِ الْأُنثِيَيْنِ قِيلَ: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾؛ لأنَّ ترتيبَ الفاءِ، ومفهومَ الوَصْفِ في قوله: ﴿فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾ مُشْعِرَانِ بذلك، كأنه تعالى لَمَّا قال: ﴿لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] عَلِمَ منه بحسبِ الظاهرِ وعبارَةِ النَّصِّ حُكْمَ الذَّكَرِ مع الأنثى حالَ الاجتماعِ، وفُهِمَ بحسبِ إشارتهِ حُكْمَ الثَّلاثينِ^(٢)؛ لأنَّ الذَّكَرَ كما يجوزُ الثَّلَاثِينَ مع الواحدةِ فالاثنتانِ كذلك يجوزانِ الثَّلَاثِينَ، فأراد أن يُعلَمَ حُكْمَ الزِّيَادَةِ على الثَّلاثينِ^(٣)، فقال: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ﴾، فقوْلُ المصنَّفِ: «أريدُ حالَ الاجتماعِ لا الانفرادِ» محمولٌ على عبارةِ النَّصِّ، وقوله: «قد دَلَّ على أن حُكْمَ الْأُنثِيَيْنِ حُكْمُ الذَّكَرِ» محمولٌ على إشارتهِ، وَيَنْصُرُ هذا التَّأويلَ ما رَوَيْنَا عن أحمدَ بنِ حنبلٍ والرَّمْذِيَّ وأبي داودَ وابنِ ماجه، عن جابرٍ: جاءتِ امرأةُ سعدِ بنِ الربيعِ بابتئها من سعدٍ إلى رسولِ الله ﷺ، فقالت: يا رسولَ الله، هاتانِ ابنتا سعدٍ، قُتِلَ أبوهُما يومَ أُحُدٍ معكَ شهيدًا، وإنَّ عمَّهُما أَخَذَ مالَهُما ولم يدعْ لهما مالًا، ولا يُنكحانِ إلَّا ولهما مالٌ، قال: «يقضي اللهُ في ذلك»، فنزلتِ آيةُ الميراثِ، فبعثَ رسولُ الله ﷺ إلى عمِّهما، فقال: «أعطِ لابنتي سعدِ الثَّلَاثِينَ، وأعطِ أمَّهُما الثُّمنَ، وما بقيَ فهو لك»^(٤). ولو لم يكن في الآية ما يدلُّ على حُكْمِ الْأُنثِيَيْنِ، وأنَّ لهما الثَّلَاثِينَ؛ لَمَّا قال ﷺ: «أعطِ لابنتي سعدِ الثَّلَاثِينَ»، بعدَ قوله: «يقضي اللهُ في ذلك».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٩).

(٢) في (ط): «البتين».

(٣) في (ط): «البتين».

(٤) سبق تخريجُه.

فلهنَّ ما للأنتين؛ وهو الثلثان لا يتجاوزنه لكثرتهنَّ؛ ليعلم أنَّ حُكْمَ الجماعةِ حُكْمَ الثنتينِ بغيرِ تفاوت. وقيل: إن البنتينِ أمسَّ رَحِمًا بالميت من الأختين؛ فأوجبوا لهما ما أوجب الله للأختين، ولم يروا أن يُفصروا بهما عن حظِّ مَنْ هو أبعدُ رَحِمًا منهما. وقيل: إن البنتَ لَمَّا وَجِبَ لها مع أخيها الثلثُ كانت أخرى أن يَجِبَ لها الثلثُ إذا كانت مع أختٍ مثلها، ويكون لأختها معها مثل ما كان يَجِبُ لها - أيضًا - مع أخيها لو انفردت معه؛ فوجبَ لهما الثلثان. ﴿وَلِأَبَوَيْهِ﴾ الضميرُ للميت، و﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ بدلٌ من ﴿لِأَبَوَيْهِ﴾ بتكريرِ العامل. وفائدةُ هذا البدل: أنه لو قيل: ولأبويه السدس؛ لكانَ

قوله: (وقيل: إن البنتين) عطفٌ على قوله: «والذي يُعلَّلُ به قولهم» يعني: فقد أعطواهما حُكْمَ الجماعة: إمَّا بطريقة الاستنباط من الآية، أو القياس على الأختين أو على البنت مع أخيها؛ بيانه ما قال الإمام: إنَّ تعالى ذَكَرَ في الآية حُكْمَ الواحدة من البنات، وحُكْمَ الثلاثِ فما فوقهنَّ، ولم يذكُر حُكْمَ الثنتين، وقال في شرح ميراث الأخوات: ﴿إِنَّ أُمَّرَأًا هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا أُثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١٧٦] وهاهنا ذَكَرَ ميراث الأخت الواحدة والأثنتين ولم يذكُر ميراث الأخوات الكثيرات، فصار كلُّ واحدة من هاتين الآيتين مجملًا من وجه، ومبينًا من وجه؟ فنقول: لَمَّا كان نصيبُ الأختينِ الثلثينِ كانتِ البنتانِ أولى بهما؛ لأنها أقربُ منهما، ولَمَّا كان نصيبُ البناتِ الكثيرات لا يزدادُ على الثلثينِ وجِبَ ألا يزدادَ نصيبُ الأخواتِ على ذلك؛ لأنَّ البنتَ أشدُّ اتصالًا من الأختِ، فوجبَ ألا يكونَ حُكْمُها أضعفَ^(١).

قوله: ﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ بدلٌ من ﴿لِأَبَوَيْهِ﴾ بتكريرِ العامل، الانتصاف: الأولى أن يُقدَّرَ المبتدأ، والمعنى: لأبويه الثلث، ثم يفصلُ بقوله: ﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ﴾.

ودلَّ التفصيلُ على المبتدأ المحذوف، ويستقيمُ على هذا جعلُهُ من بدلِ التقسيم، كقولك: الدارُ لثلاثة: لزيدٍ ثلثها، ولعمرو ثلثها، ولبكرٍ ثلثها، ولا يستقيمُ هذا إذا لم يُقدَّرَ المبتدأ^(٢).

(١) «مفتاح الغيب» (٩: ٥١٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٨٢).

ظاهره اشتراكهما فيه، ولو قيل: ولأبويه السُدسان؛ لأوهم قسمة السُدسين عليهما على التسوية وعلى خلافها. فإن قلت: فهلا قيل: ولكل واحد من أبويه السُدس! وأي فائدة في ذكر الأبوين أولاً ثم في الإبدال منها؟ قلت: لأن في الإبدال والتفصيل بعد الإجمال تأكيداً وتشديداً، كالذي تراه في الجمع بين المفسر والتفسير. ﴿السُدس﴾ مبتدأ، وخبره ﴿لأبويه﴾ والبدل متوسّط بينهما للبيان.

وقرأ الحسنُ ونعيمُ بنُ ميسرة: (السُدس) بالتخفيف، وكذلك: الثلث، والرُّبع، والثلثون. والوَلدُ يقعُ على الذَّكرِ والأنثى، ويختلفُ حُكْمُ الأبِ في ذلك: فإن كانَ ذَكَراً اقتصرَ بالأبِ على السُدس، وإن كانت أنثى عُصَبَ مع إعطاءِ السُدس. فإن قلت: قد بُيِّنَ حُكْمُ الأبوينِ في الإرثِ مع الوَلدِ، ثُمَّ حُكْمُهُمَا مع عدمه، فهلا قيل: فإن لم يكن له ولدٌ فلائمه الثلث! وأي فائدة في قوله: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾؟ قلت: معناه: فإن لم يكن له ولدٌ وورثه أبواه فحسب؛ فلائمه الثلثُ مما ترك، كما قال: ﴿لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ﴾؛ لأنه إذا ورثه أبواه مع أحدِ الزوجين كانَ للأُمِّ ثلثٌ ما بقيَ بعد إخراجِ نصيبِ الزَّوجِ، لا ثلثٌ ما ترك، إلا عندَ ابنِ عباس، والمعنى: أن الأبوين إذا

قوله: «السُدس» بالتخفيف). قال الزجاج: يجوزُ تخفيفُ هذه الأشياءِ لِثِقَلِ الضَّمِّ، ومن زعم أن الأصلَ التخفيفُ فنقلُ فخطأ؛ لأنَّ الكلامَ مطلوبٌ منه التخفيف^(١).

قوله: (لا ثلث ما ترك إلا عند ابن عباس)، الانتصاف: مذهبُ ابنِ عباسٍ أن الإخوة يأخذونَ السُدسَ الذي حَجَبوا الأُمَّ عنه مع وجودِ الأب، فيقيّدُ قوله: ﴿وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ﴾ [النساء: ١١] الاحترازَ ممَّا لو كان معها إخوةٌ فلها السُدس، كأنه قال: إن لم يكن له إخوةٌ فلائمه الثلث، وإن كانوا فلها السُدس، وابنُ عباسٍ لا يرى التقييدَ بعدمِ الزوجين؛ لأنَّ ثلثَ الأُمِّ عنده لا يتغيَّرُ بها^(٢).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٨٢).

خَلَصَا تَقَاسِمَا الْمِيرَاثِ لِلذَّكَرِ مِثْلَ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ. فَإِن قُلْتِ: مَا الْعِلَّةُ فِي أَن كَانَ لَهَا ثُلُثٌ مَا بَقِيَ دُونَ ثُلُثِ الْمَالِ؟ قُلْتِ: فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ الزَّوْجَ إِنَّمَا اسْتَحَقَّ مَا يُسْتَهْمُ لَهُ بِحَقِّ الْعَقْدِ لَا بِالْقَرَابَةِ؛ فَاشْبَهَ الْوَصِيَّةَ فِي قِسْمَةِ مَا وِرَاءَهُ. وَالثَّانِي: أَنَّ الْأَبَ أَقْوَى فِي الْإِرْثِ مِنَ الْأُمِّ بِدَلِيلٍ أَنَّهُ يُضْعَفُ عَلَيْهَا إِذَا خَلَصَا، وَيَكُونُ صَاحِبَ فَرْضٍ وَعَصَبَةٍ، وَجَامِعًا بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ، فَلَوْ ضُرِبَ لَهَا الثُّلُثُ كَمَا لَا دَى إِلَى حِطِّ نَصِيهِهِ عَنِ نَصِيهِهَا.

أَلَا تَرَى أَنَّ امْرَأَةً لَوْ تَرَكَتْ زَوْجًا وَأَبَوَيْنِ فَطَارَ لِلزَّوْجِ النِّصْفُ وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ وَالْبَاقِي

وقال الإمام الرافعي^(١): إِنَّ الشَّيْخَ أَبَا حَاتِمٍ الْقَزْوِينِيَّ لَمَّا حَكَى مَذْهَبَ ابْنِ عَبَّاسٍ فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ، وَهُوَ أَنَّ لِلْأُمِّ الثُّلُثَ كَامِلًا؛ قَالَ: وَبِهِ قَالَ شَيْخُنَا، يَعْنِي أَبَا الْحُسَيْنِ ابْنَ اللَّبَّانِ^(٢).

قَوْلُهُ: (أَلَا تَرَى أَنَّ امْرَأَةً لَوْ تَرَكَتْ زَوْجًا وَأَبَوَيْنِ)، قَالَ الزَّجَّاجُ: فَلَمَّا أَعْلَمْنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ لِلْأُمِّ الثُّلُثَ عَلِمْنَا أَنَّ لِلْأَبِ الثُّلُثَيْنِ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهَا دَاخِلٌ وَأَخَذَ نِصْفَ الْمَالِ؛ دَخَلَ النِّقْصُ عَلَيْهَا جَمِيعًا، وَأَيْضًا إِنَّهُ تَعَالَى قَالَ: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُنْ لَكَ وَاوَدٌ وَوَرِثَةٌ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ﴾ [النساء: ١١] وَهَاهُنَا لَمْ يَرِثْهُ أَبَوَاهُ فَقَطُّ، وَوَرِثَتْهُ مَعَهَا الْغَيْرُ، فَرَجَعَ مِيرَاثُ الْأُمِّ إِلَى ثُلُثِ مَا يَبْقَى^(٣).

قَوْلُهُ: (فَطَارَ لِلزَّوْجِ)، صَحَّ بِالطَّاءِ غَيْرِ الْمَعْجَمَةِ^(٤)، أَي: أُعْطِيَ نَصِيْبَهُ مِنْ غَيْرِ نِزَاعٍ وَلَا اِفْتِقَارٍ إِلَى فِكْرٍ وَرَوِيَّةٍ، وَيُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّ نَصِيْبَ الْأَبَوَيْنِ مَحْتَاجٌ فِيهِ إِلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ؛

(١) فِي «فَتْحِ الْعَزِيزِ» (٦: ٤٥٨).

(٢) أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ (ت ٤٠٢ هـ) مِنْ أَعْيَانِ الشَّافِعِيَّةِ وَأَصْحَابِ التَّنْصِيفِ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي: «طَبَقَاتِ الشَّافِعِيَّةِ» لِلْإِسْنَوِيِّ (٢: ٣٦٣).

(٣) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» (٢: ١٧).

(٤) كَذَا ضَبَطَهُ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَكَذَا هُوَ فِي نَصِّ «الْكَشَافِ» مِنْ (ط) وَعَلَيْهِ اسْتَدْنَا فِي إِثْبَاتِ هَذِهِ اللَّفْظَةِ فِي «الْكَشَافِ»، أَمَّا الْأَصْلُ الْخَطِيُّ مِنْ «الْكَشَافِ» فَبِهِ: «فَكَانَ»، وَفِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ: «فَصَارَ».

للأب؛ حازتِ الأمُّ سهمينِ والأبُ سهمًا واحدًا؛ فينقلبُ الحُكْمُ إلى أن يكونَ للأُنثى مثلُ حظِّ الذكْرَيْنِ؟ ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ﴾: الإخوةُ يَحْبُبُونَ الأمَّ عن الثلثِ وإن كانوا لا يَرْتُونَ مع الأب؛ فيكونُ لها السدسُ وللأبِ خمسةُ الأسداسِ، وَيَسْتَوِي في الحَجَبِ الاثنانِ فصاعدًا إلا عندَ ابنِ عَبَّاسٍ، وعنه: أنهم يأخذونَ السُّدُسَ الذي حَجَبُوا عنه الأمَّ. فإن قلتَ: فكيفَ صحَّ أن يتناولَ الإخوةُ الأخوينِ والجمعُ خلافُ التثنية؟ قلتُ: الإخوةُ تفيدُ معنى الجمعِيةِ المطلقةِ بغيرِ كميَّة، والتثنيةُ كالتثليثِ والتربيعُ في إفادةِ الكميَّة، وهذا موضعُ الدلالةِ على الجمعِ المطلقِ؛ فدَلَّ بالإخوةِ عليه.

لثلاثا ينعكس الحُكْمُ؛ ولهذا قال: «فينقلبُ الحُكْمُ إلى أن يكونَ للأُنثى مثلُ حظِّ الذكْرَيْنِ»، النهاية: في حديثِ أمِّ العلاءِ الأنصاريَّة: اقتسَمْنَا المهاجرينِ، وطار لنا عثمانُ بنُ مظعونٍ^(١)، أي: حصلَ نصيبنا منهم عثمان.

قوله: (الإخوةُ تفيدُ معنى الجمعِيةِ المطلقةِ) أي: من غيرِ نظيرٍ إلى حقيقتهِ في الكميَّةِ بأن أقلَّ الجَمْعِ ثلاثةُ أو اثنانِ، بل إلى مجردِ معناه، قال في «البقرة»: «اسمُ الجمعِ يشتركُ فيه ما وراءَ الواحدِ»، وقال محيي السُّنة: معنى الجمعِ: ضمُّ الشيءِ إلى الشيءِ، فهو صادقٌ على اثنينٍ فما فوقه^(٢).

قوله: (الذي حَجَبُوا عنه) ويُروى: «الذَيْنِ»، وقيل: هو أصحُّ، وهو بدَلٌ من فاعلِ «يأخذونَ»^(٣).

قوله: (وهذا موضعُ الدلالةِ على الجَمْعِ المطلقِ) أي: في هذا المقامِ ما يوجبُ الحَمْلَ على الجمعِيةِ المطلقةِ، وهو أن الأكثرينِ مِنَ الصَّحَابَةِ أجمعوا على إثباتِ الحَجَبِ في الأخوينِ، كما في الثلاثةِ، سوى ابنِ عَبَّاسٍ، رُوي أَنَّهُ احتجَّ على عثمانَ رَضِيَ اللَّهُ عنهما: الأخوانِ كيف يَرُدُّانِ الأمَّ من الثُلُثِ إلى السُّدُسِ، واللهُ تعالى يقول: ﴿فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ﴾ [النساء: ١١]،

(١) أخرجه البخاري (١٢٤٣).

(٢) «معالم التنزيل» (١: ٢٢٥).

(٣) هذه الفقرة قُدِّمت في الأصول على التي قبلها، وأخزناها هنا مراعاةً لترتيب «الكشاف».

وَقُرِّئَ: (فَلَايَمُّه) بكسر الهمزة إِتْبَاعًا لِلحِجْرَةِ، أَلَا تَرَاهَا لَا تُكْسَرُ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ آيَةً﴾ [المؤمنون: ٥٠]؟ ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ﴾ متعلقٌ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قِسْمَةِ المَوَارِيثِ كُلِّهَا لَا بِمَا يَلِيهِ وَحَدَهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: قِسْمَةُ هَذِهِ الأَنْصَابِ كُلِّهَا مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوَصِّي بِهَا. وَقُرِّئَ: ﴿يُوَصِّي بِهَا﴾ بالتخفيفِ والتشديد، و(يُوَصِّي بِهَا) على البناءِ

والأخوان ليسا بإخوة؟ فقال عثمان: لا أستطيع ردَّ قضاءٍ قُضِيَ بِهِ وَمَضَى فِي الأَمْصَارِ ذِكْرُهُ. هَذَا مَا ذَكَرَهُ فِي «الشَّرْحِ الكَبِيرِ»^(١).

وقال الزجاج: قال جميع أهل اللغة: إنَّ الأَخَوَيْنِ جماعة؛ لِأَنَّكَ إِذَا ضَمَمْتَ وَاحِدًا إِلَى وَاحِدٍ فِيهَا جَمَاعَةٌ. وَحَكَى سِيبَوِيهِ أَنَّ العَرَبَ تَقُولُ: قَدْ وَضَعَا رِحَالَهُمَا، يَرِيدُونَ رِحْلَيْهِمَا، وَمَا كَانَ فِي الشَّيْءِ مِنْهُ وَاحِدٌ فَتَنَيْتُهُ جَمْعٌ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الأَصْلَ إِنَّهَا هُوَ الجَمْعُ؛ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ نُوْبًا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ [التحریم: ٤]^(٢).

قَوْلُهُ: (وَقُرِّئَ: «فَلَايَمُّه» بكسر الهمزة) قَرَأَهَا حَمْزَةً وَالكِسَائِي، وَأَكْثَرُ القُرَّاءِ بِالضَّمِّ^(٣). قَالَ الزَّجَّاجُ: وَالضَّمُّ أَكْثَرُ القُرَّاءِ، فَإِذَا كَانَ مَا قَبْلَ الهمزة غَيْرَ كَسْرٍ فَالضَّمُّ لَا غَيْرَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَا ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ﴾ [المؤمنون: ٥٠]، وَإِذَا كَانَ مَكْسُورًا كَقَوْلِهِ: ﴿فِي أُمَّهَاتِ رُسُلًا﴾ [القصاص: ٥٩] ﴿فَلَايَمُّهُ السُّدُسُ﴾ [النساء: ١١] فَجَارَ الكَسْرُ لِلإِسْتِقْطَالِ، وَليْسَ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ «فِعْلٌ» بِكسرِ الفاءِ وَضَمِّ العَيْنِ، فَلَمَّا اخْتَلَطَتِ اللَّامُ بِالأَسْمِ سُبِّهَ بِالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ؛ فَأُبْدِلَ مِنَ الضَّمِّ كَسْرٌ^(٤).

قَوْلُهُ: (﴿يُوَصِّي بِهَا﴾ بالتخفيف) قِرَاءَةُ السَّبْعَةِ، وَالتَّشْدِيدُ: شَادَّةٌ، و(يُوَصِّي بِهَا) عَلَى البِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مُخَفَّفًا «ابن كثير وابن عامر وأبو بكر»^(٥).

(١) أي: «فتح العزيز» للرافعي (٦: ٤٥٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٢)؛ وانظر كلام سيبويه في «الكتاب» (٣: ٦٢٢).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨٢).

(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

للمفعول مخففاً. فإن قلت: ما معنى ﴿أَوْ﴾؟ قلت: معناها الإباحة، وأنه إن كان أحدهما أو كلاهما قُدِّمَ على قسمة الميراث، كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين. فإن قلت: لم قُدِّمَتِ الوصية على الدين والدين مقدَّمٌ عليها في الشريعة؟ قلت: لما كانت الوصية مُشْبِهَةً للميراث في كونها مأخوذة من غير عوض؛ كان إخراجها مما يشقُّ على الورثة ويتعاضمهم، ولا تطيب أنفسهم بها؛ فكان أداؤها مَظِنَّةً للتفريط، بخلاف الدين؛ فإن نفوسهم مطمئنة إلى أدائه؛ فلذلك قُدِّمَتِ على الدين؛ بعنًا على وجوبها والمسارة إلى إخراجها مع الدين؛ ولذلك جيء بكلمة (أو) للتسوية بينهما

قوله: (معناها الإباحة) كذا عن الزجاج^(١)، قيل: فيه نظر؛ لأنه مخالف لما في «المفصل»: «أو» في الخبر للشك، وفي الأمر للتخير والإباحة، وجوابه: أن الخبر هاهنا في معنى الأمر؛ لما سبق أن معنى ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ﴾: يعهد إليكم ويأمركم ﴿فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ في شأن ميراثهم؛ ولهذا مثله بقوله: «جالس الحسن أو ابن سيرين»^(٢)، ويؤكد قوله بعد ذلك: «ولذلك جيء بكلمة ﴿أَوْ﴾ للتسوية بينهما في الوجوب».

قوله: (لم قُدِّمَتِ الوصية على الدين والدين مقدم؟) الانتصاف: وفيه عندي وجه، وهو أن الآية ما^(٣) جاءت على ترتيب الواقع شرعاً؛ فإن المبدوء به الدين ثم الوصية ثم الوراثة، ولو أسقطت ذكر ﴿بَعْدِ﴾ فقلت: أخرجوا الميراث والوصية والدين، لم يكن ورود السؤال^(٤)، وفيه نظر؛ لأن الآية واردة في حكم الميراث أصالة؛ لأنها بيان لقوله تعالى: ﴿لِرَجَالٍ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ﴾ [النساء: ٧] كما سبق، فكان ذكر الوصية والدين كالاستطراد، وذكر ﴿مِن بَعْدِ﴾ أمانة عليه؛ فكأنها حكم واحد في كونها مقدمين^(٥) على الميراث، والظاهر تقدم الدين على الوصية فيرد السؤال.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٣).

(٢) انظر: «المفصل» للزخشري ص ٣٠٥.

(٣) قوله: «ما» ساقط من (ط).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٨٣).

(٥) في (ط): «مقدمتين».

في الوجوب، ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ وَرَعَّبَ فِيهِ بِقَوْلِهِ: ﴿ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ أَي: لَا تَذَرُونَ مَنْ أَنْفَعُ لَكُمْ مِنْ آبَائِكُمْ وَأَبْنَاؤِكُمْ الَّذِينَ يَمُوتُونَ؛ أَمَّنْ أَوْصَى مِنْهُمْ أُمَّ مَنْ لَمْ يُوصِ؟ يَعْنِي: أَنَّ مَنْ أَوْصَى بِبَعْضِ مَالِهِ فَعَرَّضَكُمْ لثَوَابِ الْآخِرَةِ بِإِمضَاءِ وَصِيَّتِهِ فَهُوَ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا وَأَحْضَرُ جَدْوَى مِمَّنْ تَرَكَ الْوَصِيَّةَ فَوَفَّرَ عَلَيْكُمْ عَرَضَ الدُّنْيَا، وَجَعَلَ ثَوَابَ الْآخِرَةِ أَقْرَبَ وَأَحْضَرَ مِنْ عَرَضِ الدُّنْيَا؛ ذَهَابًا إِلَى حَقِيقَةِ الْأَمْرِ؛ لِأَنَّ عَرَضَ الدُّنْيَا وَإِنْ كَانَ عَاجِلًا قَرِيبًا فِي الصُّورَةِ إِلَّا أَنَّهُ فَاوِنٌ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ الْأَبْعَدُ الْأَقْصَى، وَثَوَابَ الْآخِرَةِ وَإِنْ كَانَ آجِلًا إِلَّا أَنَّهُ بَاقٍ، فَهُوَ فِي الْحَقِيقَةِ الْأَقْرَبُ الْأَدْنَى.

وقيل: إِنَّ الْإِبْنَ إِنْ كَانَ أَرْفَعَ دَرَجَةً مِنْ أَبِيهِ فِي الْجَنَّةِ سَأَلَ أَنْ يُرْفَعَ أَبُوهُ إِلَيْهِ،

قَوْلُهُ: (وقيل: إِنَّ الْإِبْنَ) قيل: هُوَ مَعْطُوفٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ: ﴿لَا تَذَرُونَ﴾، وَالتَّحْقِيقُ أَنْ يُقَالَ: هُوَ عَطْفٌ عَلَى «قِيلَ» مَقْدَّرًا هُنَاكَ، وَقِيلَ: الْأَصْحَحُّ أَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «ثُمَّ أَكَّدَ ذَلِكَ وَرَعَّبَ فِيهِ». وَقُلْتُ: الظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى جُمْلَةِ قَوْلِهِ: «يَعْنِي أَنَّ مَنْ أَوْصَى بِبَعْضِ مَالِهِ إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّفْعِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا﴾ عَلَى هَذَا ثَوَابِ الْآخِرَةِ مُطْلَقًا، وَعَلَى الثَّانِي: النَّفْعُ مَخْتَصٌّ بِالشَّفَاعَةِ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْآتِي، وَهُوَ قِيلَ: فَرَضَ اللَّهُ النَّفْعَ مَخْتَصًّا^(١) بِالْدُّنْيَا بَوْضِعِ الْأَمْوَالِ فِي مَوَاقِعِهَا.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وقيل: الْأَبُ تَجِبُ» عَطْفٌ عَلَى الْوَجْهِ الثَّلَاثِ، وَتَنْزِيلُهُ مِنْهُ تَنْزِيلُ^(٢) الْوَجْهِ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فَلْيُتَدَبَّرْ. وَأَمَّا قَضِيَّةُ التَّأَكِيدِ فِيهِ أَنْ تَجْعَلَ الْجُمْلَةَ مَعْتَرِضَةً، وَالْمَعْتَرِضَةُ تَوْكُّدٌ مَعْنَى الْكَلَامِ السَّابِقِ، وَالسَّابِقُ فِي أَمْرِ الْوَصِيَّةِ، لَا فِي الرِّفْعِ إِلَى الْجَنَّةِ، وَلَا فِي النَّفَقَةِ؛ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: «وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْأَقَاوِيلِ بِمَلَائِمٍ لِلْمَعْنَى وَلَا مُجَابِوِبٌ لَهُ». قَالَ الْقَاضِي: هُوَ اعْتِرَاضٌ لِأَمْرِ الْقِسْمَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَلِأَبْوَابِهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِمَّنْهَا أَلْسُدُسٌ﴾ كَلَامٌ فِي حَقِّ الْمُتَوَالِدِينَ، أَي: لَا تَعْلَمُونَ مَنْ أَنْفَعُ لَكُمْ مِمَّنْ يَرِيكُمْ مِنْ أَسْوَابِكُمْ وَفُرُوعِكُمْ فِي عَاجِلِكُمْ وَآجِلِكُمْ؛ فَتَحَرَّوْا فِيهِمْ مَا وَصَّاكُمْ اللَّهُ بِهِ، وَلَا تَعْمَدُوا

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «بِالشَّفَاعَةِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ (ط).

(٢) فِي (ط): «مِنْهُ مَنْزِلَةٌ».

فِيْرَفَع، وكذلك الأب إن كان أرفع درجةً من ابنه سأل أن يُرْفَعَ ابنه إليه، فأنتم لا تَدْرُونَ في الدنيا أيُّهم أقرب لكم نفعًا. وقيل: قد فرَضَ الله الفرائض على ما هو عنده حكمة، ولو وكل ذلك إليكم لم تَعْلَمُوا أيُّهم لكم أنفع؛ فوضعتُم أنتم الأموال على غير حكمة. وقيل: الأب تجب عليه النفقة على الابن إذا احتاج، وكذلك الابن إذا كان محتاجًا، فهما في النفع بالنفقة لا يُدْرَى أيُّهما أقرب نفعًا.

وليس شيءٌ من هذه الأقاويل بملائم للمعنى ولا مجاوب له؛ لأن هذه الجملة اعتراضية، ومن حق الاعتراض أن يؤكد ما اعترض بينه ويُناسبه. والقول ما تقدّم.

﴿فَرِيضَةٌ﴾ نُصِبَتْ نَصْبَ المصدرِ المؤكَّد، أي: فَرِضَ ذلك فَرَضًا. ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بمصالحِ خلقه ﴿حَكِيمًا﴾ في كلِّ ما فَرَضَ وقَسَمَ مِنَ الموارِثِ وغيرِها.

[وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الثُّمُنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوَصِّونَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرِثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً وَلَهُنَّ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي

إلى تفضيل بعضٍ وحرمانه^(١). وهذا يقرب من قول من قال: قد فرَضَ الله الفرائض... إلى آخره، وهذا أحسن؛ لأنَّ حُسنَ موقعِ الاعتراضِ أن يكونَ أعمَّ من المعترضِ فيه فلا يختصُّ بأمرِ الوصيةِ وحده كما اختاره المصنّف.

قوله: (وقيل: الأب تجب عليه النفقة)، «عليه» متعلّقٌ بـ«تجب»، و«على الابن» بقوله: «النفقة»، والضميرُ المرفوعُ في قوله: «ما اعترض بينه» عائِدٌ إلى «الاعتراض»، والمجرورُ إلى «ما»، أي: حقُّ الاعتراضِ أن يؤكدَ الكلامَ الذي اعترض عليه هو بين ذكرِ الكلامِ ونُاسِبه.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٦).

الثَّلَاثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضْكَرٍ وَوصِيَّةٌ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿

[١٢]

﴿فَإِنْ كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ﴾ منكم أو من غيركم، جعلت المرأة على النصف من الرجل بحق الزواج، كما جعلت كذلك بحق النسب، والواحدة والجماعة سواء في الربع والثمن. ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ﴾ يعني: الميت. و﴿يُورَثُ﴾ من: ورث، أي: يورث منه، وهو صفة لـ ﴿رَجُلٌ﴾. و﴿كَئَلَّةٌ﴾ خبر ﴿كَانَ﴾ أي: وإن كان رجل موروث منه كلاله، أو يجعل ﴿يُورَثُ﴾ خبر ﴿كَانَ﴾ و﴿كَئَلَّةٌ﴾ حالاً من الضمير في ﴿يُورَثُ﴾. و﴿قَرِيٌّ﴾ (يُورَثُ) و﴿يُورَثُ﴾ بالتخفيف والتشديد على البناء للفاعل. و﴿كَئَلَّةٌ﴾ حال، أو مفعول به. فإن قلت: ما الكلالة؟ قلت: ينطلق على

قوله: (جعلت المرأة على النصف من الرجل بحق الزواج، كما جعلت كذلك بحق النسب). قال القاضي: هكذا قياس كل رجل وامرأة اشتركا في الجهة والقرب، ولا يستثنى منه إلا أولاد الأم، والمعتق والمعتقة^(١).

قوله: (من: ورث، أي: يورث منه) يعني: هو من الثلاثي لا من المزيد. المغرب: ورث أباه مالا يرث وراثته، وهو وارث، والأب والمال كلاهما موروث، ومنه: «إنا معشر الأنبياء لا نورث»^(٢) وأورثه مالا: تركه ميراثاً له^(٣).

قوله: (على البناء للفاعل) أي: يورث رجل الوارث المال، فحذف المفعولين إلا أن يقال: إن ﴿كَئَلَّةٌ﴾ مفعول «يورث».

قوله: (و﴿كَئَلَّةٌ﴾ حال أو مفعول به) فإن قلت: لم لم يجز على هذا أن يكون ﴿يُورَثُ﴾ صفة رجل، و﴿كَئَلَّةٌ﴾ خبر ﴿كَانَ﴾ كما سبق؟ قلت: لا يجوز؛ لأن التركيب حينئذٍ مشابه لباب التنازع؛ لأن «كان» الناقصة تستدعي خبراً، و﴿يُورَثُ﴾

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٦).

(٢) أخرجه مسلم (١٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) «المغرب في ترتيب العرب» (٢: ٣٤٩).

ثلاثة أقسام: على مَنْ لَمْ يُخْلَفْ وَلَدًا وَلَا وَالِدًا، وعلى مَنْ لَيْسَ بَوْلِدٍ وَلَا وَالِدٍ مِنَ الْمُخْلَفِينَ، وعلى الْقَرَابَةِ مِنْ غَيْرِ جِهَةِ الْوَالِدِ وَالْوَالِدِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «مَا وَرِثَ الْمَجْدَ عَنْ كِلَالَةٍ»، كَمَا تَقُولُ: مَا صَمَتَ عَنْ عِيٍّ، وَمَا كَفَّ عَنْ جُبْنٍ. وَالْكِلَالَةُ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ بِمَعْنَى الْكِلَالِ؛ وَهُوَ ذَهَابُ الْقُوَّةِ مِنَ الْإِعْيَاءِ، قَالَ الْأَعْمَشِيُّ:

فَأَلَيْتُ لَا أَرْتُمِي لَهَا مِنْ كِلَالَةٍ

[تستدعي] مفعولاً به، ولَمَّا كَانَتِ الْكِلَالَةُ أَقْرَبَ إِلَى «يُورَثُ»؛ فَالْأَفْصَحُ إِعْمَالُهُ فِيهِ فَلَا يَبْقَى لـ ﴿كَانَ﴾ خَبَرٌ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّرَ ﴿كَكَلَّةً﴾ مِثْلَ الْمَذْكُورِ، وَلِأَنَّ ﴿كَكَلَّةً﴾ إِذَا كَانَتْ مَفْعُولًا بِهِ فَالرَّجُلُ حَيْثُئِذٍ: مَنْ لَيْسَ بِوَالِدٍ وَلَا وَلَدٍ، وَإِذَا كَانَتْ خَبْرًا لـ ﴿كَانَ﴾ فَالرَّجُلُ: مَنْ لَمْ يُخْلَفْ وَلَدًا (وَلَا وَالِدًا)؛ فَهَذَا خَلْفٌ، فَعَلِمَ أَنَّ ﴿كَانَ﴾ إِذَا كَانَتْ تَامَةً جَارًا ذَلِكَ، وَبِهِ قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: ﴿كَانَ﴾ هِيَ تَامَةٌ، وَ﴿رَجُلٌ﴾: فَاعِلُهَا، وَ﴿يُورَثُ﴾: صِفَةٌ لَهُ، وَ﴿كَكَلَّةً﴾: حَالٌ مِنَ الضَّمِيرِ فِي «يُورَثُ»، وَالْكِلَالَةُ عَلَى هَذَا: اسْمٌ لِلْمَيِّتِ الَّذِي لَمْ يَتْرُكْ وَلَدًا وَلَا وَالِدًا^(١).

قَوْلُهُ: (عَلَى مَنْ لَمْ يُخْلَفْ وَلَدًا وَلَا وَالِدًا) إِلَى آخِرِهِ، وَقِيلَ: الْكِلَالَةُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ: اسْمٌ عَيْنٌ، وَعَلَى الثَّلَاثِ: اسْمٌ مَعْنَى، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: قِيلَ: الْكِلَالَةُ: اسْمٌ لِلْمَالِ الْمُورِثِ؛ فَعَلِيَ هَذَا تَنْتِصِبُ ﴿كَكَلَّةً﴾ عَلَى الْمَفْعُولِ الثَّانِي لـ «يُورَثُ» كَمَا تَقُولُ: وَرِثَ زَيْدًا مَالًا، وَأَحَدُ الْمَفْعُولِينَ مَحْذُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: يورثُ أَهْلَهُ مَالًا^(٢).

قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ) أَي: مِنْ أَنَّ الْكِلَالَةَ تُطَلَّقُ عَلَى الْقَرَابَةِ، وَ«عَنْ» فِي الْأَمْثَلَةِ كـ «عَنْ» فِي قَوْلِهِ:

يَنْهَوْنَ عَنْ أَكْلِ وَعَنْ شُرْبِ

قَوْلُهُ: (فَأَلَيْتُ لَا أَرْتُمِي لَهَا مِنْ كِلَالَةٍ)^(٣)، تَمَامُهُ:

وَلَا مِنْ حَفَا حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٦).

(٢) المصدر السابق (١: ٣٣٦).

(٣) البيت للأعشى في «ديوانه» ص ٤٦.

فاستُعيرت للقرابة من غير جهة الولد والوالد؛ لأنها بالإضافة إلى قرابتهما كالة ضعيفة، وإذا جعل صفة للموروث أو الوارث فبمعنى: ذي كلاله، كما تقول: فلان من قرابتي، تريد: من ذوي قرابتي؛ ويجوز أن تكون صفة، كالهجاجة والفقاقة للأحمق. فإن قلت: فإن جعلتها اسماً للقرابة في الآية فعلام تنصّبها؟ قلت: على أنها مفعول له، أي: يُورث لأجل الكلاله، أو يُورث غيره لأجلها. فإن قلت: فإن جعلت ﴿يُورث﴾ على البناء للمفعول من «أورث»، فما وجهه؟ قلت: الرجل حينئذ هو الوارث لا الموروث. فإن قلت: فالضمير في قوله: ﴿فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا﴾ إلى من يرجع حينئذ؟ قلت: إلى الرجل وإلى أخيه أو أخته،

قوله: «لا أرثي»، أي: لا أرحم، والضمير في «ها»: للناقاة، «ولا من حفا» أي: من وجى^(١)، قيل: إن الأعشى مدح النبي ﷺ بقصيدة فيها هذا البيت، وأقبل إلى مكة ونزل على عتبة، فسمع به أبو جهل^(٢) فلم يزالوا يُغوونَه حتى صدّوه، فمات باليامة كافراً.

قوله: (فاستُعيرت للقرابة) هذا يدلُّ على أن المنقولات الاصطلاحية كلها استعارات، يدلُّ عليه ما شرطوا من وجود العلاقة المناسبة، وهي التشبيه، وفيه شرط آخر وهو الشهرة في المنقول إليه؛ ومن ثم لم يجعلوها من المجاز.

قوله: (فإن جعلت ﴿يُورث﴾ على البناء للمفعول) لِمَا فرغ من تقرير معنى الثلاثي؛ شرع في تقرير المزيد.

قوله: (إلى الرجل وإلى أخيه أو أخته) فالتقدير: إن كان رجل وارث يورث من جهة الكلاله، وله أخ يرث معه؛ فيرث كل واحد منهما من الميت السُدس، وكذا إن كان بدل الأخ الأخت^(٣)، وحكم المرأة الوارثة مع أخيها أو أختها كذلك، قال القاضي: واكتفى بحكمه

(١) وهو الوجع في الحافر.

(٢) كذا قال الإمام الطيبي، والصواب أنه أبو سفيان، فإن أبا جهل كان قد هلك في بذر، وهذه الواقعة متأخرة عن ذلك.

(٣) كذا في (ط)، وفي غيرها من الأصول الخطية: «وكذا إن كان يلدل الأخ والأخت».

وعلى الأول إليهما.

فإن قلت: إذا رجع الضميرُ إليهما أفادَ استواءَهما في حيازةِ السُّدُسِ مِن غيرِ مُفاضلةِ الذَّكْرِ الأُنثَى، فهل تَبْقَى هذه الفائدةُ قائمةً في هذا الوجه؟ قلتُ: نعم؛ لأنك إذا قلتُ: السُّدُسُ له، أو لواحدٍ مِنَ الأَخِ أو الأَخْتِ على التَّخْيِيرِ؛ فقد سَوَّيْتَ بَيْنَ الذَّكْرِ والأُنثَى.

وعن أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الكَلَالَةِ، فَقَالَ: أَقُولُ فِيهِ بِرَأْيِي، فَإِنْ كَانَ صَوَابًا فَمِنَ اللهِ، وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنِّي وَمِنَ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ مِنْهُ بَرِيءٌ؛ الكَلَالَةُ مَا خَلَا الوَلَدَ وَالوَالِدَ. وَعَنْ عَطَاءٍ وَالصَّحَّاحِ: أَنَّ الكَلَالَةَ هُوَ المَوْرُوثُ. وَعَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: هُوَ الوَارِثُ.

وقد أجمعوا على أن المرادُ أولادُ الأُمِّ، وتدلُّ عليه قراءةُ أبي: (وله أخٌ أو أختٌ من الأُمِّ)، وقراءةُ سعدِ ابنِ أبي وقَّاصٍ: (وله أخٌ أو أختٌ من أُمِّ). وقيل: إنما استدلَّ على أن الكَلَالَةَ هاهنا الإخوةُ للأُمِّ خاصَّةً بما ذُكِرَ في آخرِ السُّورَةِ مِنْ أَنَّ لِلأَخْتَيْنِ الثَّلَاثَيْنِ، وَأَنَّ لِلأَخْوَةَ كُلَّ المَالِ؛ فَعُلِمَ هَاهُنَا - لِمَا جُعِلَ لِلوَاحِدِ السُّدُسُ وَلِلثَلَاثَيْنِ الثَّلَاثُ،

عن حُكْمِ المَرَأَةِ لِلدَّلَالَةِ العَطْفِ عَلَى تَشَارُكِهِمَا^(١)، وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: إِنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى الرَّجُلِ، وَإِلَى المَرَأَةِ، وَيَكُونُ حُكْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَخِيهِ أَوْ أُخْتِهِ وَأَخِيهَا أَوْ أُخْتِهَا حُكْمَ كُلِّ وَاحِدٍ؛ لِاسْتِوَاءِ إِدْلَائِهِمَا إِلَى المَيِّتِ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُجْرَى عَلَى التَّغْلِيْبِ.

قوله: (وعلى الأول) أي: على أن قوله: «يُورَثُ» من وَرَثَ، أي: يورثُ منه، والضميرُ في «إليهما» للأخ والأخت، والتقدير: إن كان رجلٌ يورثُ منه من جهةِ الكَلَالَةِ وله أخٌ يرثُهُ، أو أختٌ ترثُهُ؛ فلكلِّ مِنَ الأَخِ والأَخْتِ السُّدُسُ.

قوله: (وقد أجمعوا على أن المرادُ أولادُ الأُمِّ) أي: في هذه الآية، يدلُّ عليه ما بعده.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٧).

ولم يَزَادُوا عَلَى الثَّلَاثِ شَيْئًا - أَنَّهُ يُعْنَى بِهِمُ الْإِخْوَةُ لِلْأُمِّ، وَإِلَّا فَالْكَلَالَةُ عَامَّةٌ لِمَنْ عَدَا الْوَلَدَ وَالْوَالِدَ مِنَ سَائِرِ الْإِخْوَةِ الْأَخْيَافِ وَالْأَعْيَانِ وَأَوْلَادِ الْعَلَّاتِ وَغَيْرِهِمْ. ﴿غَيْرَ مُضْكَأٍ﴾: حَالٌ، أَي: يُوصِي بِهَا وَهُوَ غَيْرُ مُضَارٍّ لَوَرَثَتِهِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ يَوْصِي بِزِيَادَةٍ عَلَى الثَّلَاثِ، أَوْ يَوْصِي بِالثَّلَاثِ فَمَا دُونَهُ وَنَيْتُهُ مُضَارَّةٌ وَرَثَتُهُ وَمَغَاضِبَتُهُمْ لَا وَجْهَ لِلَّهِ تَعَالَى.

وعن قتادة: كَرِهَ اللَّهُ الضَّرَارَ فِي الْحَيَاةِ وَعِنْدَ الْمَمَاتِ، وَنَهَى عَنْهُ. وَعَنِ الْحَسَنِ: الْمَضَارَّةُ فِي الدِّينِ: أَنَّ يَوْصِي بَدَيْنٍ لَيْسَ عَلَيْهِ. وَمَعْنَاهُ الْإِقْرَارُ.

﴿وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾: مَصْدَرٌ مُؤَكَّدٌ، أَي: يُوصِيكُمْ بِذَلِكَ وَصِيَّةً، كَقَوْلِهِ: ﴿فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ﴾ [النساء: ١١]، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَنْصُوبَةً بِ﴿غَيْرِ مُضْكَأٍ﴾ أَي: لَا يُضَارُّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ، وَهُوَ الثَّلَاثُ فَمَا دُونَهُ بِزِيَادَتِهِ عَلَى الثَّلَاثِ، أَوْ: وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ بِالْأَوْلَادِ، وَأَنْ لَا يَدْعَهُمْ عَالَةً بِإِسْرَافِهِ فِي الْوَصِيَّةِ. وَيَنْصُرُ هَذَا الْوَجْهَ قِرَاءَةُ الْحَسَنِ:

قَوْلُهُ: (الْأَخْيَافُ). الْجَوْهَرِيُّ: الْأَخْيَافُ مِنَ الْخَيْفِ، وَهُوَ اخْتِلَافٌ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ، يُقَالُ: فَرَسٌ خَيْفَاءٌ: إِذَا كَانَ إِحْدَى عَيْنَيْهَا^(١) زَرْقَاءَ وَالْأُخْرَى سُودَاءَ، وَإِخْوَةُ أَخْيَافٍ: إِذَا كَانَتْ أُمَّهُمُ وَاحِدَةً وَالْآبَاءُ شَتَّى، وَالْأَعْيَانُ: هُمُ أَوْلَادُ الْآبِ وَالْأُمَّمُ، وَأَعْيَانُ الْقَوْمِ: أَشْرَافُ الْقَوْمِ، وَأَوْلَادُ الْعَلَّاتِ: أَوْلَادُ الرَّجُلِ مِنْ نِسْوَةِ شَتَّى، سُمِّيَتْ بِهِ لِأَنَّ آبَاهُمْ نَهَلَتْ ثُمَّ عَلَّ، وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَضَى بِالدَّيْنِ قَبْلَ الْوَصِيَّةِ، وَأَنَّ أَعْيَانَ بَنِي الْأُمَّمِ يَتَوَارَثُونَ دُونَ بَنِي الْعَلَّاتِ، الرَّجُلُ يَرِثُ أَخَاهُ لِأَبِيهِ وَأُمَّهُ دُونَ أَخِيهِ لِأَبِيهِ. أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَيَنْصُرُ هَذَا الْوَجْهَ) أَنْ تَكُونَ ﴿وَصِيَّةً﴾ مَنْصُوبَةً بِ﴿غَيْرِ مُضْكَأٍ﴾^(٣)؛ لِأَنَّ

(١) فِي (ط): «عَيْنِيهِ» وَالْفَرَسُ يُذَكَّرُ وَيُؤنَّثُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٢٢١) وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٩٤) وَابْنُ مَاجَةَ (٢٧١٥) وَغَيْرِهِمْ.

(٣) زَادَ فِي (ص) قَوْلُهُ: «عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ».

(غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ) بالإضافة. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ﴾ بَمَنْ جَارَ أَوْ عَدَلَ فِي وَصِيَّتِهِ، ﴿حَلِيمٌ﴾ عَنِ الْجَائِرِ لَا يُعَاجِلُهُ، وَهَذَا وَعِيدٌ. فَإِنْ قُلْتَ: فِي (يُوصِي) ضَمِيرُ الرَّجُلِ إِذَا جَعَلْتَهُ الْمُرُوثَ، فَكَيْفَ تَعْمَلُ إِذَا جَعَلْتَهُ الْوَارِثَ؟ قُلْتُ: كَمَا عَمَلْتُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَهُنَّ ثُلُثًا مِمَّا تَرَكَ﴾ [النساء: ١١]؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ التَّارِكَ وَالْمُوصِي هُوَ الْمَيِّتُ. فَإِنْ قُلْتَ: فَأَيْنَ ذُو الْحَالِ فِيمَنْ قَرَأَ: ﴿يُوصِي بِهَا﴾ عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؟ قُلْتُ: يُضَمَّرُ «يُوصِي» فَيَنْتَصِبُ عَنِ فَاعِلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: ﴿يُوصِي بِهَا﴾ عَلِمَ أَنَّ ثَمَّ مُوصِيًّا، كَمَا قَالَ: (يُسَبِّحُ لَهُ) [النور: ٣٦] عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ فَعَلِمَ أَنَّ ثَمَّ مُسَبِّحًا؛ فَأُضْمِرَ «يُسَبِّحُ»، فَكَمَا كَانَ ﴿رِجَالٌ﴾ [النور: ٣٦] فَاعِلٌ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ «يُسَبِّحُ»؛ كَانَ ﴿غَيْرَ مُضَارٍّ﴾ حَالًا عَمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ «يُوصِي بِهَا».

[﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾]

قراءة الحسن: (غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةٍ مِنَ اللَّهِ) بِالْإِضَافَةِ مِنْ إِضَافَةِ الْعَامِلِ إِلَى الْمَعْمُولِ^(١).

قال أبو البقاء: في قراءة الحسن: (غَيْرَ مُضَارٍّ) وَجِهَانٌ، أَحَدُهُمَا تَقْدِيرُهُ: غَيْرَ مُضَارٍّ أَهْلَ وَصِيَّةٍ، أَوْ ذِي وَصِيَّةٍ؛ فَحَذَفَ الْمُضَافَ، وَالثَّانِي تَقْدِيرُهُ: غَيْرَ مُضَارٍّ وَقَتَ وَصِيَّةٍ، فَحَذَفَ، وَهُوَ مِنْ إِضَافَةِ الصِّفَةِ إِلَى الزَّمَانِ، وَيَقْرُبُ مِنْهُ قَوْلُهُمْ: هُوَ فَارِسٌ حَرْبٍ، أَي: فَارِسٌ فِي الْحَرْبِ، فَالتَّقْدِيرُ: غَيْرَ مُضَارٍّ الْوَرِثَةَ فِي وَقْتِ الْوَصِيَّةِ^(٢).

قوله: (فَكَيْفَ تَعْمَلُ إِذَا جَعَلْتَهُ الْوَارِثَ؟) يَعْنِي: إِذَا جُعِلَ ﴿يُورَثُ﴾ مِنْ: وَرِثَ، أَي: يورَثُ فِيهِ؛ يَكُونُ فَاعِلٌ (يُوصِي) ضَمِيرَ الْمُرُوثِ فَيَسْتَقِيمُ الْمَعْنَى، وَأَمَّا إِذَا جُعِلَ مِنْ أُوْرِثَ عَلَى بِنَاءِ الْمَفْعُولِ فَلَا يَبْصَحُ؛ لِأَنَّ الْمَوْصِي الْمُرُوثُ لَا الْوَارِثَ، وَأَجَابَ: أُضْمِرَ فِيهِ ضَمِيرَ الْمُرُوثِ وَلَا يَكُونُ مِنَ الْإِضْهَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُ عَلِمَ أَنَّ التَّارِكَ وَالْمَوْصِي هُوَ الْمَيِّتُ.

(١) لتمام الفائدة، انظر: «الجامع الأحكام القرآن» (٥: ٨٠).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣٧).

وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١٣-١٤﴾

﴿تِلْكَ﴾: إشارة إلى الأحكام التي ذُكرت في باب اليتامى والوصايا والموارث، وسماها حدوداً؛ لأن الشرائع كالحُدودِ المَضروبةِ الموقَّتةِ للمكَلَّفين؛ لا يجوزُ لهم أن يتجاوزوها ويتخطَّوها إلى ما ليسَ لهم بحقُّ. ﴿يُدْخِلْهُ﴾ قُرئَ بالياءِ والنون، وكذلك ﴿يُدْخِلْهُ نَارًا﴾. وقيل: ﴿يُدْخِلْهُ﴾ و﴿خَالِدِينَ﴾ حملاً على لفظِ ﴿مَنْ﴾ ومعناه. وانتصبَ ﴿خَالِدِينَ﴾ و﴿خَالِدًا﴾ على الحال. فإن قلت: هل يجوزُ أن يكونا صفتين لـ ﴿جَنَّتٍ﴾ و﴿نَارًا﴾؟ قلت: لا؛ لأنها جَرَيَا على غيرِ مَنْ هُما له؛ فلا بدَّ مِنَ الضَّميرِ؛ وهو قولُك: خالدٍ هم فيها، و: خالدًا هو فيها.

[﴿وَالَّتِي يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ مِنْ نِسَائِكُمْ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةٌ مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَقَّعَنَّ الْمَوْتَ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا * وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَتَاذُوهُمَا فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ ١٥-١٦]

﴿يَأْتِينَ الْفَاحِشَةَ﴾: يَرْهَقْنَهَا، يقال: أتى الفاحشةَ وجاءها وغشيتها ورهقها بمعنى. وفي قراءة ابن مسعود: (يأتين بالفاحشة). والفاحشة: الزنا، لزيادتها في القبح على

قوله: (بالياء والنون). بالنون: نافع وابن عامر، وبالياء: الباقون^(١).

قوله: (فلا بد من الضمير) وذلك أن الخلود ليس بفعل لها، وإنما هو فعل أهلها؛ فلو جعل صفةً لجيء بالضمير ظاهراً، كما ذكره في المتن، ولما لم يظهر علم أنه حال. قال القاضي: هي حال مقدرة، كقولك: مررتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً^(٢).

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٥٩).

كثير من القبائح. ﴿فَأَمْسِكُوهُمْ فِي الْبُيُوتِ﴾: قيل: معناه: فخلدوهنَّ محبوساتٍ في بيوتكم، وكان ذلك عقوبتهنَّ في أول الإسلام، ثُمَّ نُسِخَ بقوله تعالى ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ الآية [النور: ٢٢]، ويجوزُ أن تكونَ غيرَ منسوخةٍ بأن يُتْرَكَ ذِكْرُ الحُدِّ؛ لكونه معلوماً بالكتابِ والسُّنة، ويوصى بإمساكينَّ في البيوتِ بعدَ أن يُحَدِّدَنَّ؛ صيانةً لهنَّ عن مثلِ ما جرى عليهنَّ بسببِ الخروجِ مِنَ البيوتِ والتعرُّضِ للرجال. ﴿أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا﴾: هو النكاحُ الذي يستغنينَ به عَنِ السَّفَاح. وقيل: السبيلُ: هو الحُدُّ؛ لأنه لم يكن مشروعاً ذلك الوقت. فإن قلت: ما معنى ﴿تَتَوَقَّهِنَّ الْمَوْتُ﴾؟ والتوقُّ والموتُ

قوله: (فخلدوهنَّ محبوساتٍ في بيوتكم)، فسَّرَ «أمسكوهنَّ» بمعنى الحبس، ثم وَضَعَ «خلدوهنَّ» مكانَ «أحبسوهنَّ» باستعانةٍ قوله: ﴿حَتَّى تَتَوَقَّهِنَّ الْمَوْتُ﴾ حيثُ جعلَ الموتُ غايةً للإمساكِ في البيوت.

قوله: (ويوصى بإمساكينَّ في البيوت)، ومنه ما رَوَى أبو داودَ والنسائيُّ، عن ابنِ عباسٍ قال: جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: إنَّ لي امرأةً لا تُرُدُّ يدَ لأمس، فقال النبي ﷺ: «طلِّقها»، فقال: إنِّي أحبُّها، وهي جميلة، قال: «فأمسِكها إذا»^(١).

النهاية: قيل: معنى «لا تُرُدُّ يدَ لأمس»: إجابتها لمن أرادها، وخاف النبي ﷺ إن هو أوجِبَ عليه طلاقها أن تتوقَّ نفسه إليها فيقعَ في الحرام، وقيل: معناه: أنها تُعطي من ماله من يطلُبُ منها، وهذا أشبهُ. قال أحمد: لم يكنْ لياْمُرَه بإمساكها وهي تَفْجُرُ^(٢).

وقلتُ: إذا حُمِلَ الحديثُ على معنى الآية لم يَحْتَجْ إلى مثلِ هذا التأويلِ البعيد.

(١) أخرجه أبو داود (٢٠٥١) والنسائي (٣٧٥: ٦) وغيرهما وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ١٥٤) والطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٧٠٧) وغيرهما من حديثِ جابر رضي الله عنه، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ٦١٧): رجاله رجال الصحيح.
(٢) لتام الفائدة انظر: «المجموع شرح المهذب» للنووي (١٦: ٢٢٠)، و«حاشية السندي على سنن النسائي» (٦: ٦٧).

بمعنى واحد، كأنه قيل: حتى يُمَيِّتَهُنَّ الموت! قلت: يجوزُ أن يُرادَ: حتى يتوفاهنَّ ملائكةُ الموت، كقوله: ﴿الَّذِينَ تَوْفَّيْتَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النحل: ٢٨]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّيْتَهُمُ الْمَلَائِكَةُ﴾ [النساء: ٩٧]، ﴿قُلْ يَتَوَفَّكُم مَّلَكُ الْمَوْتِ﴾ [السجدة: ١١] أو حتى يأخذهنَّ الموتُ ويستوفي أرواحهنَّ.

﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ﴾: يريدُ الزاني والزانية، ﴿فَتَأْذُوهُمَا﴾: فويبُخُوها وذمُّوهما، وقولوا لها: أما استحييتي! أو ما خفتي الله! ﴿فَإِنْ تَابَا وَأُصْلِحَا﴾ وغيرًا الحالَ ﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ واقطعوا التوبيخَ والمذمة؛ فإنَّ التوبةَ تمنعُ استحقاقَ الذمِّ والعقاب. ويحتملُ أن يكونَ خطابًا للشُّهودِ العائرين على سرِّهما، ويُرادُ بالإيذاء ذمُّهما وتعنيفُهما وتهديدُهما بالرفعِ إلى الإمامِ والحدِّ. ﴿فَإِنْ تَابَا﴾ قبلَ الرفعِ إلى الإمامِ ﴿فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا﴾ ولا تتعرَّضوا لها. وقيل: نزلتِ الأولى في السِّحاقاتِ وهذه في اللِّوَاطِينِ

قوله: (حتى يتوفاهنَّ ملائكةُ الموت) فهو من الإسنادِ المجازيِّ، كقوله: ﴿حَقَّ نَضَعُ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا﴾ [محمد: ٤] أي: أصحابها.

قوله: (أو حتى يأخذهنَّ الموتُ ويستوفي أرواحهنَّ) وعلى هذا فهو استعارةٌ تبعيةٌ أو مكنيةٌ: جعلَ الموتَ كالشَّخصِ المُستوفي، والتوفي كأخذِ الرجلِ حقَّه، على التخييلية.

قوله: (ويحتملُ أن يكونَ خطابًا للشُّهودِ) عطفٌ على قوله: «فويبُخُوها»، والمخاطبونَ الحُكَّامَ، أو كلُّ واحد، أي: والَّذانِ يأتينها منكم أيها المؤمنونَ فويبُخُوها وذمُّوهما، أو: والَّذانِ يأتينها من جنسكم وممَّا يتصلُ بكم أيها الشُّهودُ فهذِّدوهما بالرفعِ إلى الحُكَّام. وفي الكلامِ حذفٌ، أي: ﴿فَتَأْذُوهُمَا﴾: خطابٌ لكلِّ واحد، ويحتملُ أن يكونَ خطابًا للشُّهودِ.

قوله: (وهذه في اللِّوَاطِينِ). قال الإمامُ: هذا القولُ اختيارُ أبي مُسلمٍ الأصفهانيِّ، واحتجَّ بأنَّ قوله: ﴿وَأَلْتَمِ يَأْتِيَنَّكَ الْفَجْشَةُ﴾ [النساء: ١٥] إشارةٌ إلى النسوانِ، وقد ذكَّرَ فيها ﴿مِنْ نِسَائِكُمْ﴾، وقوله: ﴿وَالَّذَانِ﴾ إشارةٌ إلى الرِّجالِ، ومذكورٌ فيها ﴿مِنْكُمْ﴾، وعلى

وَقُرِيءَ: (وَاللَّذَانِ) بِتَشْدِيدِ النُّونِ (وَاللَّذَانِ) بِالْهَمْزَةِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ.

[﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الْكُفْرَ وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارًا أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ١٧-١٨]

﴿التَّوْبَةُ﴾ مِنْ: تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ؛ إِذَا قَبِلَ تَوْبَتَهُ وَغَفَرَ لَهُ؛ يَعْنِي: أَنَّ الْقَبُولَ وَالْغُفْرَانَ

هذا التقدير لا يحتاج إلى النسخ^(١). وقال القاضي: هذه الآية سابقة على الأولى نزولاً، وكان عقوبة الزنى الأذى ثم الحبس ثم الجلد^(٢).

قوله: (وَقُرِيءَ: «وَاللَّذَانِ» بِتَشْدِيدِ النُّونِ): ابن كثير^(٣)، والقراءة الأخرى: شاذة^(٤)، ونظيرها: الذَّائِبَةُ وَالشَّائِبَةُ^(٥).

قوله: ﴿التَّوْبَةُ﴾ مِنْ: تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ). الجوهرى: تَابَ إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا وَمَتَابًا، وَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِ، أَي: وَفَّقَهُ لَهَا، وَتَحْقِيقَهُ: أَنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَذْنَبَ أَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ، وَإِذَا تَابَ وَرَجَعَ إِلَى اللَّهِ أَقْبَلَ اللَّهُ عَلَيْهِ بِقَبُولِ تَوْبَتِهِ.

وقوله: ﴿عَلَى اللَّهِ﴾ متعلق بمحذوف وهو: «واجب». روى الإمام عن القاضي أنه قال: يجب على الله قبول التوبة عقلاً، ولأن «على» كلمة الوجوب، ولأنه لو حُجِّلَ قوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ على مجرد القبول لم يبق بينه وبين قوله: ﴿فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ فرق، ولو حُجِّلَ ذلك على الوجوب، وهذا على الوقوع؛ ظهر الفرق. ثم قال الإمام: إنه تعالى وعدَّ بقبول التوبة، فإذا وعدَّ شيئاً لا بدَّ أن يُنجَزَ وعده؛ لأنَّ الحُطْفَ في وعده مُحَالٌ، ولَمَّا كَانَ ذَلِكَ شَبِيهَاً

(١) «مفاتيح الغيب» (٩: ٥٢٨).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٠).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٤) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٥٥٦).

(٥) هذه الفقرة سقطت من (ط).

واجبٌ على الله تعالى لهؤلاء. ﴿بِجَهْلَتِهِ﴾: في موضع الحال، أي: يعملونَ الشَّوْءَ جاهلينَ سُفْهَاءَ؛ لأنَّ ارتكابَ القبيحِ ممَّا يدعُو إليه السَّفَهُ والشَّهْوَةُ لا ممَّا تدعو إليه الحكمةُ والعقلُ. وعن مجاهد: مَنْ عصَى اللهَ فهو جاهلٌ حتى يَنْزِعَ عن جَهْلَتِهِ. ﴿وَمِنْ قَرِيبٍ﴾: مِنْ زَمَانٍ قَرِيبٍ. والزمانُ القريبُ: ما قَبْلَ حَضْرَةِ المَوْتِ، ألا تَرَى إلى قولِهِ: ﴿حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾ فَيَنْبَغُ أَنْ وَقْتَ الاحتضارِ هو الوقتُ الذي لا تُقْبَلُ فيه التوبةُ، فبقي ما وراء ذلك في حُكْمِ القريبِ. وعن ابنِ عَبَّاسٍ: قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ بِهِ سُلْطَانُ المَوْتِ. وعن الضَّحَّاكِ: كُلُّ تَوْبَةٍ قَبْلَ المَوْتِ فهو قَرِيبٌ. وعن النَّخَعِيِّ: ما لَمْ يُؤْخَذْ بِكُظْمِهِ.

بالواجب قيل: وجبَ على الله، مجازاً^(١). فقوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ إعلَامٌ بأنَّ اللهَ يقبَلُ التوبةَ على سبيلِ التفضُّلِ، وقوله: ﴿فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ إخبارٌ بأنَّ اللهَ تعالى سيفعلُ ذلك. أو أنَّ قوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ معناه: إِنَّمَا الهدايةُ إلى التوبةِ والإرشادُ إليها، وقوله: ﴿فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ إخبارٌ بقبولِ التوبةِ، هذا هو الجوابُ على السؤالِ الآتي.

وأما قولُ المصنِّفِ: «كما يجبُ على العبدِ بعضُ الطاعاتِ» قياساً على أنَّه تعالى يلامُّ على التَّركِ؛ فقياسٌ من غيرِ جامع.

الانتصاف: هذا ممَّا تَشَعَّرُ منه الجلودُ، ومِنْ لُطْفِ الله تعالى أنَّ حاكِيِ البِدْعَةِ ليس بمبتدِعِ، ووجهُه عندنا: أنَّ اللّهَ تعالى وَعَدَنَا قَبُولَ التوبةِ بشروطِها، ووقوعُ الموعودِ به واجبٌ لصدقِ الخبرِ، فكلُّ ما وَرَدَ من صِيغِ الوجوبِ فهو منزلٌّ على وجوبِ صدقِ الوعدِ، وقولنا: صدقُ الخبرِ واجبٌ، كقولنا: وجودُ الله واجبٌ^(٢).

قوله: (ما لم يؤخذ بكظمه). الكظْمُ، بفتحتين: مجرى النفسِ. الجوهري: أخذتُ بكظمه أي: بمخرجِ نَفْسِهِ.

الراغبُ: يقال: أخذَ بكظمه، والكظومُ: احتباسُ النفسِ، ويُعَبَّرُ به عن السكوتِ،

(١) «مفاتيح الغيب» (٥ : ١٠) و«أنوار التنزيل» (٢ : ١٦٠).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١ : ٤٨٨).

وَرَوَى أَبُو أَيُّوبَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ مَا لَمْ يُعْرِغِرْ». وعن عطاء: ولو قَبْلَ مَوْتِهِ بِفُوقِ نَاقَةٍ. وعن الحسن: أَنَّ إِبْلِيسَ قَالَ حِينَ أَهْبَطَ إِلَى الْأَرْضِ: وَعِزَّتِكَ لَا أَفَارِقُ ابْنَ آدَمَ مَا دَامَ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، فَقَالَ تَعَالَى: وَعِزَّتِي لَا أُغْلِقُ عَلَيْهِ بَابَ التَّوْبَةِ مَا لَمْ يُعْرِغِرْ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى «مِنْ» فِي قَوْلِهِ: ﴿مِنْ قَرِيبٍ﴾؟ قُلْتَ: مَعْنَاهُ التَّبَعِيضُ، أَيُّ: يَتَوَبُّونَ بَعْضُ زَمَانٍ قَرِيبٍ؛ كَأَنَّهُ سُمِّيَ مَا بَيْنَ وَجُودِ الْمَعْصِيَةِ وَبَيْنَ حَضْرَةِ الْمَوْتِ زَمَانًا قَرِيبًا، فَفِي أَيِّ جِزَاءٍ تَابَ مِنْ أَجْزَاءِ هَذَا الزَّمَانِ فَهُوَ تَائِبٌ مِنْ قَرِيبٍ، وَإِلَّا فَهُوَ تَائِبٌ مِنْ بَعِيدٍ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا فَائِدَةُ قَوْلِهِ: ﴿فَأُوَلِّتِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ لَمْ؟ قُلْتَ: قَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ﴾ إِعْلَامٌ بِوُجُوبِهَا عَلَيْهِ كَمَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ بَعْضُ الطَّاعَاتِ، وَقَوْلُهُ: ﴿فَأُوَلِّتِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ عِدَّةٌ بِأَنَّهُ يَفِي بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ، وَإِعْلَامٌ بِأَنَّ الْغُفْرَانَ كَائِنٌ لَا مَحَالَةَ، كَمَا يَعِدُ الْعَبْدُ الْوَفَاءَ بِالْوَاجِبِ. ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾؛ سَوَى بَيْنَ الَّذِينَ سَوَّفُوا تَوْبَتَهُمْ إِلَى حَضْرَةِ الْمَوْتِ وَبَيْنَ الَّذِينَ مَاتُوا عَلَى الْكُفْرِ فِي أَنَّهُ لَا تَوْبَةَ لَهُمْ، لِأَنَّ حَضْرَةَ الْمَوْتِ أَوْلُ أَحْوَالِ الْآخِرَةِ؛ فَكَمَا أَنَّ الْمَائِتَ عَلَى الْكُفْرِ قَدْ فَاتَتْهُ التَّوْبَةُ عَلَى الْيَقِينِ، فَكَذَلِكَ الْمُسَوِّفُ إِلَى حَضْرَةِ الْمَوْتِ؛ لِمَجَاوِزَةِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا أَوْ أَنَّ التَّكْلِيفَ وَالِاخْتِيَارَ.

كقوله: فلان لا يتنفس: إذا وُصِفَ بالمبالغة في السكوت^(١).

قوله: (وروى أبو أيوب) الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر رضي الله عنهما^(٢). غرغر المريض: إذا ترددت رُوحه في حلقه.

قوله: (بفوق) قال في «الفاثق»: هو ما بين الحلبتين من الوقت؛ لأنها مُحَلَّبٌ ثم تُتْرَكُ سُويعةً يَرَضَعُهَا الْفَصِيلُ لِتُدْرُثُ ثم تُحَلَّبُ، يقال: ما أقام عنده إلا فواقًا.

(١) «مفردات القرآن» ص ٧١٢.

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٦١٦٠) وابن ماجه (٤٢٥٣) والترمذي (٣٥٣٧) وغيرهم وصححه ابن حبان (٦٢٨) وفيه تمام تخريجه.

﴿أُولَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ﴾ في الوعيد، نظير قوله: ﴿فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ في الوعد؛ ليتبين أن الأمرين كائنان لا محالة. فإن قلت: من المراد بـ ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾؛ أ هم الفساق من أهل القبلة أم الكفار؟ قلت: فيه وجهان: أحدهما أن يراد الكفار؛ لظاهر قوله: ﴿وَهُمْ كُفَّارٌ﴾؛ وأن يراد الفساق؛ لأن الكلام إنما وقع في الزانيين، والإعراض عنهما إن تابا وأصلحا، ويكون قوله: ﴿وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ وارداً على سبيل التخليط كقوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧] وقوله: «فليمت إن شاء يهودياً أو نصرانياً»، «من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر»؛ لأن من كان مُصدِّقاً

قوله: (من المراد بـ ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾؟) فإن قلت: هذا السؤال مستدرِك؛ لأنه ذكر أن قوله: ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ﴾ عطفٌ على ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ﴾، وقال: «سوى بين الذين سؤفوا توبتهم إلى حضرة الموت وبين الذين ماتوا على الكفر»؛ فعلم منه أن الذين يعملون السيئات هم الفساق، والذين يموتون وهم كفارٌ هم الكفار؟ قلت: لا، لأن قوله: ﴿لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾ لا توقيت فيه، فكما صحَّ أن يكون السياق - وهو قوله: ﴿وَهُمْ كُفَّارٌ﴾ - قرينةً للقيّد لذلك السياق، وهو قوله: ﴿وَأَلَّتِي يَأْتِيكِ الْفَدْحِشَةُ﴾ [النساء: ١٥]، وقوله: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنَّهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، فلما تعارضتا تساقطتا^(١). وقلت: وليس كذلك؛ لأن قوله: ﴿وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ﴾ قسيمٌ لقوله: ﴿إِنَّمَا التَّوْبَةُ﴾ [النساء: ١٧] فدلّت الآية الأولى على أن توبة المؤمن إنما تُقبلُ قبل غرغرة الموت، والثانية [على] أنها غير مقبولة عندها؛ يشهدُ لذلك قوله: ﴿مِنْ قَرِيبٍ﴾ [النساء: ١٧] وقوله: ﴿إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ﴾.

قوله: (من ترك الصلاة متعمداً فقد كفر) أخرجه أحمد بن حنبلٍ في «مسنده»^(٢).

(١) قوله: «فلما تعارضتا تساقطتا» ساقط من (ط) و(م).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (٢٧٤٠٤) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٥١٧٤) من حديث أم أيمن، وأخرجه بنحوه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٣٤٨) من حديث أنس، وله شاهد صحيح أخرجه مسلم (١٣٤).

ومات وهو لم يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِالتَّوْبَةِ؛ حَالُهُ قَرِيبَةٌ مِنْ حَالِ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْتَرِئُ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا قَلْبٌ مُصَمَّتٌ.

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَمْسُلُوهُنَّ لَتَذَهَبُوا بِبَعْضِ مَآءِ تَيْسُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [١٩]

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ﴾ كانوا يُبْلون النساءَ بضرٍ من البلايا، ويظلمونهن بأنواعٍ من الظلم، فزجروا عن ذلك! كان الرجلُ إذا مات له قريبٌ من أبٍ أو أخٍ أو حميمٍ عن امرأةٍ ألقى ثوبه عليها وقال: أنا أحقُّ بها من كلِّ أحدٍ، فقيل: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ أي: أن تأخذوهنَّ على سبيلِ الإرثِ كما تُحاز الموارثُ وهنَّ كارهاتٌ لذلك أو مُكرهات. وقيل: كان يُمسكها حتى تموت، فقيل: لا يحلُّ لكم أن تمسكوهنَّ حتى ترثوا منهنَّ وهنَّ غيرُ راضياتٍ بامساكمكم.....

قوله: (قلْبٌ مُصَمَّتٌ)، الأساس: صَمَّتَ الرَّجُلُ وَأَصْمَتَ وَأَصْمَتُهُ وَصَمَّتُهُ. وَقُلُّ مُصَمَّتٌ: قَدْ أَهَمَّ إِغْلَاقُهُ. وَقَالَ:

ومن دون ليلٍ مُصَمَّتَاتُ الْمَقَاصِرِ (١)

قوله: (كان الرجلُ إذا مات له قريبٌ) وما عَطِفَ عَلَيْهِ، وقوله: «وكان الرجلُ إذا تزوج»، وقوله: «وكانوا يُسيئونُ مُعَاشِرَةَ النِّسَاءِ»، وقوله: «وكان الرجلُ إذا طمحت عينه»، وقوله: «وكانوا يَنكحونَ رِوَابَهُمْ» بيانٌ وتفصيلٌ لما أهِمَّ وأَجَلَّ بقوله: «وكانوا يُبْلونُ النِّسَاءَ بضرٍ من البلايا»، والمعطوفاتُ على الترتيبِ تفسيرٌ للآياتِ المُتَلَوِّاتِ، أولُها قوله: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ﴾ [النساء: ١٩] إلى آخرِ الآية، إلى قوله: ﴿وَلَا تَنكحُوا مَا نَكَحَ ءَابَاؤُكُمْ﴾ الآية [النساء: ٢٢].

قوله: (حتى ترثوا منهنَّ) معنى قوله تعالى: ﴿أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ﴾ [النساء: ١٩]، يجوزُ حملُه على: يَرِثُوا أَنْفُسَهُنَّ كما يأخذون الموارث، أو على: أَنْ يَرِثُوا أَمْوَالَهُنَّ.

(١) البيت غير منسوب في «لسان العرب» (صمت) و(قصر).

وكان الرجل إذا تزوج امرأة ولم تكن من حاجته حبسها مع سوء العشرة والقهر لتفتدي منه بها وتخلع، فقيل: ﴿وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾. والعضل: الحبس والتضييق، ومنه: عَضَلَتِ المرأة بولدها: إذا اختنقت رحمها به فخرج بعضه وبقي بعضه.

﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ﴾ وهي النشوز، وشكاسة الخلق، وإيذاء الزوج وأهله بالبذاء والسلاطة، أي: إلا أن يكون سوء العشرة من جهتهن فقد عذرتن في طلب الخلع وتدل عليه قراءة أبي: (إلا أن يفحشن عليكم). وعن الحسن: الفاحشة: الزنا، فإن فعلت حل لزوجها أن يسألها الخلع، وقيل: كانوا إذا أصابت امرأته فاحشة أخذ منها ما ساق إليها وأخرجها. وعن أبي قلابة ومحمد بن سيرين: لا يحل الخلع حتى يوجد رجل على بطنها. وعن قتادة: لا يحل له أن يحبسها ضاراً حتى تفتدي منه، يعني: وإن زنت. وقيل: نُسِخَ ذلك بالحدود. وكانوا يُسيئون معاشرَةَ النساء، فقيل لهم: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾، وهو النَّصْفَةُ في الميِّتِ والنَّفَقَةُ والإجمال في القول. ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾ فلا تفارقوهن لكرهية الأنفس وحدها، فربما كرهت

قوله: (ومنه: عَضَلَتِ المرأة بولدها) الراغب: العَضَلَةُ: كُلُّ لَحْمٍ فِي عَصَبٍ، وَرَجُلٌ عَضِلَ: مُكْتَنِرٌ اللَّحْمِ، وَعَضَلْتُهُ: شَدَدْتُهُ بِالْعَضَلِ الْمَتَاوَلِ مِنَ الْحَيَوَانِ نَحْوَ عَصَبَتِهِ، وَتُجَوِّزُ بِهِ فِي كُلِّ مَنْعٍ شَدِيدٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، وَعَضَلَتِ الدَّجَاجَةُ بَيْضَهَا وَالرَّأَةُ بَوْلِدَهَا: إِذَا تَعَسَّرَ خُرُوجُهُمَا، وَدَاءُ عَضَالٍ: صَعْبُ الْبُرِّ، وَالْعَضَلَةُ: الدَّاهِيَةُ الْمُنْكَرَةُ^(١).

قوله: (فربما كرهت) تفسير لقوله تعالى: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا﴾، وهو علة لقوله: «فلا تفارقوهن لكرهية الأنفس» وهو الجزاء والحاصل أن قوله: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ وَقَعَ فِي التَّنْزِيلِ جِزَاءً لِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ﴾، لكنه علة للجزاء المحذوف، المعنى: فإن

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٣١٩)، وانظر «مفردات القرآن» ص ٥٧١. وهذه الفقرة سقطت من (ط).

النفس ما هو أصلح في الدين، وأحد وأدنى إلى الخير، وأحب ما هو بصد ذلك، ولكن للنظر في أسباب الصلاح.

[وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَاتٍ زَوْجٍ وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَنًا وَإِنَّمَا مُبِينًا * وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿٢٠-٢١﴾]

وكان الرجل إذا طمحت عينه إلى استطراف امرأة، بهت التي تحته ورمها بفاحشة حتى يلجئها إلى الافتداء منه بما أعطاها؛ ليصرفه إلى تزوج غيرها، فقيل: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ﴾ الآية. والقنطار: المال العظيم، من قنطرت الشيء: إذا رفعته، ومنه القنطرة؛ لأنها بناء مشيد، قال:

كقنطرة الرومي أقسم ربها لتكتنفن حتى تُشادَ بقرمَدِ

كرهتموهن فاصبروا عليهن مع الكراهة ﴿فَمَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾، يتبين هذا بعيد هذا عند قوله: «فإن قلت: من أي وجه صح قوله: ﴿فَمَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾ جزاء للشرط؟».

قوله: (إلى استطراف امرأة) الأساس: استطرفت شيئاً وأطرفته: أخذته طرفاً، وهذه طرفة من الطرف للمستحدث المعجب. وامرأة طرفة: لا تثبت على زوج، تستطرف الرجال.

قوله: (بهت التي تحته) الأساس: بهت بكذا وباهته به: رماه بالبهتة، وهي البهتان.

قوله: (والقنطار: المال العظيم) الانتصاف: هو تنبيه بالأدنى على الأعلى، ومعنى قوله: ﴿وَءَاتَيْتُمْ﴾ أي: وكنتم آتيتم؛ إذ إرادة الاستبدال في الظاهر بعد إتياء المال^(١).

قوله: (كقنطرة الرومي) البيت^(٢)، ربها، أي: صاحبها، لتكتنفن، أي: تكتنفها

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٩٠).

(٢) لطرفة بن العبد في «ديوانه» ص ٢١.

وعن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَامَ خَطِيْبًا فَقَالَ: أَيُّهَا النَّاسُ لَا تُغَالُوا بِصُدُقِ النِّسَاءِ، فَلَوْ كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقْوَى عِنْدَ اللَّهِ لَكَانَ أَوْلَاكُمْ بِهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؛ مَا أَصْدَقَ امْرَأَةً مِنْ نِسَائِهِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً، فَقَامَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ لَهُ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لِمَ تَمْنَعُنَا حَقًّا جَعَلَهُ اللَّهُ لَنَا، وَاللَّهُ يَقُولُ: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِيَّاهُنَّ فَنَطَارًا﴾، فَقَالَ عُمَرُ: كُلُّ أَحَدٍ أَعْلَمُ مِنْ عُمَرَ، ثُمَّ قَالَ لِأَصْحَابِهِ: تَسْمَعُونَ نِيَّيَ أَقُولُ مِثْلَ هَذَا فَلَا تُنْكِرُونَهُ عَلَيَّ حَتَّى تَرُدَّ عَلَيَّ امْرَأَةٌ لَيْسَتْ مِنْ أَعْلَمِ النِّسَاءِ!

والبهتان: أن تستقبل الرجل بأمرٍ قبيحٍ تقدِّفه به وهو بريء منه؛ لأنه يُبْهَتُ عند ذلك، أي: يتحير. وانتصب ﴿بُهْتَنَا﴾ على الحال، أي: باهتين وآثمين، أو على أنه

الفَعْلَةُ^(١)، مَنْ اِكْتَفُوا بِهِ أَي: أَحَاطُوا بِهِ، تُشَادُ أَي: تُرْفَعُ، الْقَرْمَدُ: الْأَجْرُ، شَبَّ النَّاقَةَ فِي تَرَاصُفِ عِظَامِهَا وَتِدَاخِلِ أَعْضَائِهَا بِقَنْطَرَةٍ، أَي: قَصِيرٍ لِرَجُلٍ رُومِيٍّ، أَوْ الْقَنْطَرَةُ الْمَعْرُوفَةُ.

قوله: (وعن عُمَرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: أَنَّهُ قَامَ خَطِيْبًا) إِلَى قَوْلِهِ: (اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً) مَذْكُورٌ فِي «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» وَ«أَبِي دَاوُدَ» وَغَيْرِهِمَا^(٢)، وَلَيْسَ فِي الرِّوَايَاتِ الْفَصْلَ الْأَخِيرَ، يَعْنِي: فَقَامَتْ... إِلَى آخِرِهِ^(٣).

قوله: (من اثنتي عشرة أوقية) الجوهري: الأوقية في الحديد^(٤): أربعون درهماً، وكذلك كان فيما مضى؛ فأما اليوم فيما يتعارفه الناس فالأوقية: وزنُ عشرة دراهم وخمسة أسباعٍ درهم.

قوله: (أي: باهتين) أي: رامين إياهن^(٥) بالبُهتان، «وآثمين»: تفسيرُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا

(١) في (ط): «العَمَلَةُ».

(٢) أخرجه ابن ماجه (١٨٨٧) وأبو داود (٢١٠٨) والترمذي (١١١٤) وصححه الحاكم في «المستدرک» (٢: ١٩١).

(٣) هذه الزيادة المذكورة أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٢٣٣).

(٤) أخرجه مسلم (١٤٢٦) وهو في «مسند أحمد» (٢٤٦٧٠) وفيه تمامٌ تحريجه.

(٥) زاد في (ص) قوله: «إياهم».

مفعولٌ له، وإن لم يكن غَرَضًا كقولك: قَعَدَ عن القتالِ جُبْنًا.

والميثاقُ الغليظُ: حقُّ الصُّحبةِ والمضاجعة، كأنه قيل: وأخذنَ به منكم ميثاقًا غليظًا، أي: بإفضاءِ بعضكم إلى بعض، ووصفه بالغِلْظ؛ لقوّته وعِظَمه؛ فقد قالوا: صحبةٌ عشرينَ يومًا قرابة، فكيفَ بما يجري بينَ الزوجين من الاتحاد والامتزاج. وقيل: هو قولُ الوليِّ عندَ العقد: أنكحتك على ما في كتابِ الله من إمساكٍ بمعروف، أو تسريحٍ بإحسان. وعن النبيِّ ﷺ: «استوصوا بالنساءِ خيرًا؛ فإنهنَّ عَوَانٍ في أيديكم؛ أخذتموهنَّ بأمانةِ الله، واستحللتمُ فروجهنَّ بكلمةِ الله».

مُيَبَّنًا ﴿١﴾. قال الزجاج: البُهتانُ الذي يُتَحَيَّرُ من بُطْلانِهِ، وهو حالٌ موضوعةٌ موضعَ المصدرِ (١). وقلت: البُهتانُ: الباطلُ هنا بمعنى الظلم والإثم والفعل الباطلُ، لا قَدْفُ البريء، فيكونُ قوله: ﴿وَإِنَّمَا مُيَبَّنًا﴾ عطفًا تفسيريًّا لـ ﴿بُهْتَنًا﴾ (٢).

قوله: (والميثاقُ الغليظُ: حقُّ الصُّحبةِ والمضاجعة) الراغب: الميثاقُ الغليظُ هو: ما قال ﷺ: «أخذتموهنَّ بأمانةِ الله، واستحللتمُ فروجهنَّ بكلماتِ الله» (٣).

قوله: (أي: بإفضاءِ بعضكم إلى بعض) الراغب: أفضى فلانٌ إلى فلان، أي: وصلَ إلى فضاءٍ منه، أي: سعةٍ غيرَ محظورة، فمنَ الفقهاءِ من جعلَ ذلك عبارةً عن الحلوةِ حصلَ معها المسيسُ أو لم يحصلْ، ومنهم من جعله كنايةً عن المسيسِ (٤)، وإليه ذهبَ ابنُ عباسٍ ومجاهدٌ، ونبه أن المهرَ بإزاءِ ذلك المعنى، وقد نلتموه منهنَّ، فلا حقَّ لكم إذا عليهنَّ.

قوله: (استوصوا بالنساء) رَوَيْنَا عن الترمذيِّ وابنِ ماجه، عن عمرو بنِ الأحوص، أن رسولَ الله ﷺ قال: «ألا فاستوصوا بالنساءِ خيرًا، فإنهنَّ عَوَانٍ عندكم، وليس تملكونَ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٦).

(٢) من قوله: «وقلت: البُهتانُ» إلى هنا ساقط من (ط) و(ص).

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٨) من حديث جابر بن عبد الله، و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١١٥٧).

(٤) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٣: ١٠٢) و«تفسير الراغب الأصفهاني» (٣: ١١٥٦).

[وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ
فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٢٢﴾]

وكانوا ينكحون روابهم، وناسٌ منهم يَمَقْتُونَهُ من ذوي مُرَوَاتِهِمْ وَيُسَمُّونَهُ نِكَاحَ
الْمَقْتِ، وكان المولودُ عليه يقالُ له: المَقْتِيُّ، ومن ثمَّ قِيلَ: ﴿وَمَقْتًا﴾؛ كأنه قِيلَ: هو
فاحِشَةٌ في دينِ اللَّهِ بِاللُّغَةِ فِي الْقَبْحِ، مَمْقُوتٌ فِي الْمُرُوءَةِ، وَلَا مَزِيدَ عَلَى مَا يَجْمَعُ الْقَبْحَيْنِ.
وَقُرِيءَ: (لَا تَحُلْ لَكُمْ) بِالتَّاءِ عَلَى ﴿أَنْ تَرِثُوا﴾ بِمَعْنَى الْوَرَاثَةِ.....

منهنَّ غيرَ ذلكِ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مَبِينَةٍ الْحَدِيثُ (١)، قِيلَ: «اسْتَوْصِي» مُطَاوَعٌ «أَوْصَى»،
كَأَنَّهُ قَالَ: أَوْصِيكُمْ بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَاقْبَلُوا وَصِيَّتِي فِيهِنَّ، الْاسْتِصَاءُ: قَبُولُ الْوَصِيَّةِ.

المُغْرَبُ: وَفِي حَدِيثِ الظَّهَارِ: «اسْتَوْصِي بَابِنِ عَمِّكَ خَيْرًا» (٢)، أَي: اقْبَلِي وَصِيَّتِي فِيهِ (٣).
النِّهَايَةُ: الْعَانِي: الْأَسِيرُ، وَكُلُّ مَنْ ذَلَّ وَاسْتَكَانَ وَخَضَعَ فَقَدَ عَنَّا يَعْنُو، وَهُوَ عَانٍ، وَالْمَرْأَةُ
عَانِيَةٌ، وَجَمْعُهَا: عَوَانٍ، أَي: أَسْرَى أَوْ كَالْأَسْرَى، وَهُوَ مَرْفُوعٌ عَلَى أَنَّهُ خَيْرٌ «إِنْ».

قَوْلُهُ: (رَوَابِهِمْ) الرَوَابُ: جَمْعُ الرَّابَةِ، الْجَوْهَرِيُّ: وَالرَّابَةُ: امْرَأَةُ الْأَبِ.

قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَجْمَعُ الْقَبْحَيْنِ) أَي: الْعَقْلِيَّ وَالشَّرْعِيَّ، مَذْهَبُهُ.

قَوْلُهُ: (وَقُرِيءَ: «لَا تَحُلْ لَكُمْ»، بِالتَّاءِ) وَهِيَ شَاذَةٌ (٤).

قَوْلُهُ: ﴿أَنْ تَرِثُوا﴾ بِمَعْنَى الْوَرَاثَةِ وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «عَلَى أَنْ تَرِثُوا﴾، وَالْمُرَادُ: أَنْ
تُوجِبَ الْقِرَاءَةُ بِالتَّاءِ: أَنْ يَكُونَ ﴿تَرِثُوا﴾ بِمَعْنَى الْوَرَاثَةِ؛ لِأَنَّ ﴿أَنْ تَرِثُوا﴾ (٥) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (١١٦٣) وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٥١) وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٩١٢٤) وَقَالَ
التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢٧٣٦٠) وَابْنُ حِبَّانَ (٤٢٧٩) مِنْ حَدِيثِ خَوْلَةَ بِنْتِ ثَعْلَبَةَ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) «الْمُغْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمُغْرَبِ» (٢: ٣٥٨).

(٤) انظُرْ: «الْبَحْرُ الْمَحِيطُ» (٣: ٥٦٨).

(٥) قَوْلُهُ: «بِمَعْنَى الْوَرَاثَةِ؛ لِأَنَّ أَنْ تَرِثُوا» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

﴿كَرِهًا﴾ بالفتح والضم، من الكراهة والإكراه. وقرئ (بفاحشة مُبَيَّنَة) من: أبانت، بمعنى: تبينت أو بيّنت، كما قرئ: ﴿مُبَيَّنَةً﴾ بكسر الباء وفتحها، ويجعل الله بالرفع على أنه في موضع الحال، (وَأَتَيْتُمُ احْدَاهُنَّ) بوصل همزة ﴿إِحْدَاهُنَّ﴾، كما قرئ: (فَلْتَمَّ عَلَيْهِ) [البقرة: ١٧٣].

فاعل «نَحَل»، وفي أكثر النسخ: «على ﴿أَنْ تَرْتُوا﴾ بمعنى الوراثة»، والمعنى على ما مرّ، و«أَنْ» مقدّرة، وعلى القراءة بالياء: على أَنْ ﴿أَنْ تَرْتُوا﴾ بمعنى الإرث. قال أبو البقاء: ﴿الْيَسَاءُ﴾ هو المفعول الأول بمعنى الموروثات، فكانت العرب في الجاهلية ترث نساء آبائها وتقول: نحن أحقُّ بينكاحهنَّ^(١).

قوله: (و﴿كَرِهًا﴾ بالفتح والضم) بالضم: حمزة والكسائي، والباقون: بفتحها^(٢). قال أبو البقاء: وهما لغتان بمعنى^(٣)، وقيل: الفتح بمعنى الكراهية؛ فهو مصدر، والضم: اسم المصدر، وقيل: الضم بمعنى المشقة.

قوله: (﴿مُبَيَّنَةً﴾ بفتح الباء وكسر ها^(٤)) بالفتح: ابن كثير وأبو بكر، والباقون: بكسرها. قال أبو البقاء: في هذه القراءة وجهان، أحدهما: أنها هي الفاعلة؛ أي: تبيّن حال مرتكبيها، والثاني: أنه من اللازم، يقال: بان الشيء وأبان وتبيّن، واستبان وبيّن، بمعنى واحد^(٥).

قوله: (﴿ويجعل الله﴾ بالرفع، على أنه في موضع الحال)، قيل: فلا حاجة إذن إلى الواو؛ لأنه مضارع مثبت، إلا أن يقال: لو لم تُذكر الواو لالتبس بأن يكون صفة لقوله: ﴿شَيْئًا﴾ كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَهَلَّا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] قلت: هذا مخالفٌ لمذهبه؛ لأنه يُجوز إدخال الواو بين الصفة والموصوف، وكذلك جَوَزَ هاهنا إدخال الواو في

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١٠: ٣٤٠).

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٣).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤١).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بكسر الباء وفتحها»، والأمر فيه قريب.

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤١).

فإن قلت: ﴿تَعْضُلُوهُنَّ﴾ ما وجه إعرابه؟ قلت: النصب عطفًا على ﴿أَنْ تَرِثُوا﴾ و﴿لَا﴾ لتأكيد النفي، أي: لا يحلُّ لكم أن ترثوا النساء ولا أن تعضلوهن. فإن قلت: أيُّ فرق بين تعدية «ذهب» بالباء وبينها بالهمزة؟ قلت: إذا عُدِّي بالباء فمعناه: الأخذ والاستصحاب، كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ٥]؛ وأمَّا الإذهاب: فكالإزالة. فإن قلت: ﴿إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ﴾ [النساء: ١٩] ما هذا الاستثناء؟ قلت: هو استثناء من أعمِّ عامِّ الظرفِ أو المفعولِ له؛ كأنه قيل: ولا تعضلوهنَّ في جميع الأوقاتِ إلَّا وقت أن يأتينَ بفاحشة، أو: ولا تعضلوهنَّ لعلَّ من العِللِ إلَّا لأن يأتينَ بفاحشة.

فإن قلت: من أيِّ وجهٍ صحَّ قوله: ﴿فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا﴾ جزاء للشرط؟ قلت: من حيث إنَّ المعنى: فإن كرهتموهنَّ فاصبروا عليهنَّ مع الكراهة، فلعلَّ لكم فيما تكرهونه خيرًا كثيرًا ليس فيما تحبونَّه.

فإن قلت: كيف استثنى ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾ مما نكحَ آباؤكم؟ قلت: كما استثنى «غَيْرَ أَنْ سِوَفَهُمْ» من قوله:

المضارع إذا وقع حالًا، وإن خالف المفضل. قال فخرُ المشايخ: وقد جاء مع الواو، كقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٤٤] فإن قيل: لم لا يجوز: وأنتم تنسون أنفسكم؛ فتكون الجملة اسمية؟ يقال: لا يستقيم هذا المعنى فيما نحن بصددِه إلَّا على التعسف، بأن يقال: أصلُه: والله يجعلُ فيه خيرًا، ثم حذفَ المبتدأ وأظهرَ الفاعلَ في «يجعلُ»^(١).

قوله: (فمعناه: الأخذ والاستصحاب): قال الحريريُّ في «درة العواص»: اختلَفَ النَّحْوِيُّونَ هل بين حربيّ التعدية فرقٌ أم لا؟ فقال: الأكثرُونَ هما بمعنى واحد، وقال أبو العباسِ المبرد: بل بينهما فرق، وهو أنك إذا قلت: أخرجتُ زيدًا، كان بمعنى: حملته على الخروج، وإذا قلت: خرجتُ به، فمعناه: أنك خرجتَ واستصحبته معك؛ والقولُ الأوَّلُ أصحُّ بدلالةِ قوله تعالى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]^(٢)، وقد مرَّ الكلامُ فيه في البقرة.

(١) لتام الفائدة، انظر: «حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي» (٣: ١١٨).

(٢) «درة العواص» ص ٢٣.

ولا عيبَ فيهم

يعني: إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلفَ فانكحوه، فلا يحلُّ لكم غيره وذلك غيرُ ممكن، والغرضُ المبالغةُ في تحريمه، وسدُّ الطريقِ إلى إباحته، كما يُعلَقُ بالمُحالِ في التأييدِ نحوَ قولهم: حتى يبيضَ القار، وحتى يلجَ الجملُ في سمِّ الخياط.

[﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأُخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمْ وَأُمَّهَاتُكُمْ أَلَّتِي-أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبِّبَاتُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَائِلُ أَبْنَائِكُمُ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ ٢٣]

معنى ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾: تحريمُ نكاحهن؛ كقوله: ﴿ وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ ﴾ [النساء: ٢٢] ولأنَّ تحريمَ نكاحهنَّ هو الذي يفهمُ من تحريمهنَّ، كما يفهمُ من تحريمِ الخمرِ تحريمُ شربها، ومن تحريمِ لحمِ الخنزيرِ تحريمُ أكله. وقرئ: (وبناتُ الأختِ) بتخفيفِ الهمزة.

قوله: (ولا عيبَ فيهم) للنابغة، تمامه^(١):

.....غير أن سيوفهم بين فلول من قِراعِ الكتابِ^(٢)

فلول: جمع فل، وهو كسرٌ في حدِّه، يعني: إذا لم يكن العيبُ إلا الشجاعة، وهي من أخصِّ أوصافِ المدح؛ فإذا لا عيبَ فيهم.

قوله: («وبناتُ الأختِ» بتخفيفِ الهمزة) روايةٌ ورشٍ عن نافع، نُقلت حركةُ همزة «أخت» إلى لامِ التعريفِ وحُذفتِ الهمزة^(٣).

(١) في (ط): «تمامه للنابغة».

(٢) «ديوان النابغة» ص ٢.

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٤٦٤).

وقد نَزَلَ اللهُ الرِّضَاعَةَ منزلةَ النَّسَبِ حَتَّى سَمَّى الْمُرْضِعَةَ أُمَّاً لِلرِّضِيعِ،
وَالْمُرْاضِعَةَ أُخْتًا، وَكَذَلِكَ زَوْجُ الْمُرْضِعَةِ أَبُوهَا، وَأَبَوَاهُ جَدَّاهُ، وَأُخْتُهُ عَمَّتُهُ، وَكُلُّ
وَلَدٍ وُلِدَ لَهُ مِنْ غَيْرِ الْمُرْضِعَةِ قَبْلَ الرِّضَاعِ وَبَعْدَهُ فَهِيَ إِخْوَتُهُ وَأُخْوَاتُهُ لِأَبِيهِ، وَأُمُّ
الْمُرْضِعَةِ جَدَّتُهُ، وَأُخْتُهَا خَالَتُهَا، وَكُلُّ مَنْ وُلِدَ لَهَا مِنْ هَذَا الزَّوْجِ فَهِيَ إِخْوَتُهُ وَأُخْوَاتُهُ
لِأَبِيهِ وَأُمِّهِ، وَمَنْ وُلِدَ لَهَا مِنْ غَيْرِهِ فَهِيَ إِخْوَتُهُ وَأُخْوَاتُهُ لِأُمِّهِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «يَحْرُمُ مِنَ
الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ». وَقَالُوا: تَحْرِيمُ الرِّضَاعِ كَتَحْرِيمِ النَّسَبِ إِلَّا فِي مَسْأَلَتَيْنِ:
إِحْدَاهُمَا: أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتِ ابْنِهِ مِنَ النَّسَبِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتِ
ابْنِهِ مِنَ الرِّضَاعِ؛ لِأَنَّ الْمَنَاعَ فِي النَّسَبِ وَطَوَّهَ أُمَّهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الرِّضَاعِ؛
وَالثَّانِيَةُ: لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُمَّ أُخِيهِ مِنَ النَّسَبِ وَيَجُوزُ فِي الرِّضَاعِ؛ لِأَنَّ الْمَنَاعَ فِي النَّسَبِ
وَطَاءَ الْأَبِ إِيَّاهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الرِّضَاعِ.

﴿مَنْ نَسَايَكُمْ﴾ متعلق بربائبكم ومعناه: أنَّ الرَّبِيْبَةَ مِنَ الْمَرْأَةِ الْمَدْخُولِ بِهَا
مُحْرَّمَةٌ عَلَى الرَّجُلِ، حَلَالٌ لَهُ إِذَا لَمْ يَدْخُلْ بِهَا. فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَبْصَحُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِقَوْلِهِ:

قَوْلُهُ: (يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ) الْحَدِيثُ، أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ عَنْ عَلِيِّ
رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (١). قَالَ الْقَاضِي: اسْتِثْنَاءُ أُخْتِ ابْنِ الرَّجُلِ وَأُمِّ أُخِيهِ مِنَ الرِّضَاعِ مِنْ هَذَا
الْأَصْلِ لَيْسَ بِصَحِيحٍ؛ فَإِنَّ حُرْمَتَهُمَا فِي النَّسَبِ بِالمَصَاهِرَةِ دُونَ النَّسَبِ. تَمَّ كَلَامُهُ (٢).

وقيل: وَيَلْحَقُ بِهَا الْحَفْدَةُ، كَمَا لَوْ أَرْضَعَتْ أُجْنَبِيَّةٌ وَلَدًا وَلِدِكَ: لَمْ تَحْرُمْ عَلَيْكَ، فَلَوْ كَانَتْ
مِنَ النَّسَبِ لَحْرُمَتْ؛ لِأَنَّهَا زَوْجَةُ ابْنِكَ أَوْ بِنْتُكَ، وَكَذَا الْجَدَّةُ كَمَا لَوْ أَرْضَعَتْ أُجْنَبِيَّةٌ وَلَدًا
وَلَهَا أُمٌّ؛ فَإِنَّهَا جَدَّةُ الْوَلَدِ مِنَ الرِّضَاعِ وَلَمْ تَحْرُمْ، وَلَوْ كَانَتْ مِنَ النَّسَبِ لَحْرُمَتْ؛ لِأَنَّهَا أُمَّكَ أَوْ
أُمَّ زَوْجَتِكَ.

(١) «سنن الترمذي» (١١٤٦) وأخرجه البخاري (٢٦٤٥) وغيره من حديث ابن عباس، وله طريق
أخرى من حديث عائشة رضي الله عنها عند أحمد (٢٤٧٥٦) وابن ماجه (١٩٣٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٦).

﴿وَأَمَّهَتْ نِسَائِكُمْ﴾؟ قلت: لا يخلو إما أن يتعلق بهنّ وبالربائب غير مبهمتين جميعاً؛ وإما أن يتعلق بهنّ دون الربائب فيكون حرمتهنّ غير مبهمّة، وحرمة الربائب مبهمّة، فلا يجوز الأوّل لأنّ معنى «من» مع أحد المتعلّقين خلاف معناه مع الآخر؛ ألا تراك أنك إذا قلت: «وأمهات نساءكم من نساءكم اللاتي دخلتم بهنّ»، فقد جعلت «من» لبيان النساء وتمييز المدخول بهنّ من غير المدخول بهنّ، وإذا قلت: «وربائكم من نساءكم اللاتي دخلتم بهنّ»، فإنك جعلت «من» لابتداء الغاية كما تقول: بنات رسول الله ﷺ من خديجة، وليس بصحيح أن يُعنى بالكلمة الواحدة في خطاب واحد معنيان مختلفان! ولا يجوز الثاني؛ لأنّ ما يليه هو الذي يستوجب التعليق به ما لم يعترض أمرٌ لا يُردّد، إلا أن تقول: أعلّقه بالنساء والربائب، وأجعل «من» للاتصال

قوله: (إما أن يتعلق) لم يُردّد به تعلّق المعمول بالعامل؛ بل أراد به التقييد، يشهد له قوله: «غير مبهمتين» أي: مطلقتين. الإبهام: الإطلاق والإرسال، أي: غير مقيدتين^(١) بالدخول، وهذا مذهب بعض الصحابة وقراءتهم كما سيأتي^(٢).

قوله: (فإنك جعلت «من» لابتداء الغاية) قيل: هذا على خلاف ما في «المفصل»^(٣): أن معنى الكلّ راجع إلى ابتداء الغاية، ويندفع بأن «من» الابتدائية مجردة لها، وغيرها متضمنة لها، مع ما يختصّ به. وقلت: «من» البيانية تقتضي اتحاد الثاني بالأول، والابتدائية توجب إنشاء الأول من الثاني فيبينها تناف.

قوله: (ما لم يعترض أمر) أي: الأصل أن يُعلّق بالأقرب، إلا أن يعترض صارف قوي لا يُردّد، وهذا مبنيٌّ على أن المعطوفات المستعقبات للقيّد هل يتعلّق ذلك القيّد بالآخر أم بالمجموع؟ ففيه الخلاف المشهور.

قوله: (إلا أن تقول: أعلّقه بالنساء والربائب) الاستثناء مُنقطع، ولا بدّ فيه من تقدير

(١) في (ط): «أي تكونان مقيدتين».

(٢) قوله: «وهذا مذهب بعض الصحابة وقراءتهم كما سيأتي» سقط من (م).

(٣) «المفصل في علم العربية» ص ٢٨٣.

كقوله تعالى: ﴿الْمُنْفِقُونَ وَالْمُنْفِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٦٧].

فإني لستُ منك ولستَ مني

«ما أنا من ددي ولا الدد مني». وأمهاث النساء متصلات بالنساء، لأنهن أمهاثن، كما أن الرئائب متصلات بأمهاثن، لأنهن بناتهن. هذا، وقد اتفقوا على أن تحريم أمهاث

مضاف؛ أي: أعلقه بأمهاث النساء والرئائب؛ لاستقامة المعنى، ولأن الكلام سابقاً ولاحقاً واردة في الأمهاث والرئائب، أما سابقاً: فقوله: «هل يصح أن يتعلّق بقوله: ﴿وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾»، وأما لاحقاً فقوله: «وأمهاث النساء متصلات بالنساء»^(١).

قوله: (فإني لستُ منك ولستَ مني) للنايغة، أو له^(٢):

إذا حاولت في أسد فُجوراً^(٣)

قوله: (ما أنا من ددي)^(٤). النهاية: الدد: اللهُو واللعبُ وهي محذوفة اللام، ولا يخلو من أن يكون ياء، كقولهم: «يدد» في «يدي»، أو نوناً كقولهم في «لدن»: «لدد»، ومعنى التنكير في الأول الشياغ، أي: ما أنا في شيء من اللهُو، والتعريف في الثاني للعهد، كأنه قال: ولا ذلك النوع مني، وإنما لم يقل: ولا هو مني؛ لأن التصريح أبلغ.

قوله: (هذا وقد اتفقوا) «هذا»: فضل الخطاب، أي: يصح ما قلت على قوانين النخوين، ولكن الإجماع يدفعه.

الانتصاف: في الفرق بين الأمّ تحرم بالعقد وبين البنات لا تحرم إلا بالدخول سرّاً؛ فالمتزوج بالبنات لا يخلو من محاورات ومراجعات تقع بينه وبين أمها بعد العقد وقبل الدخول، فحرمت بالعقد لينقطع شوقه من الأمّ فيعاملها معاملة المحرم، ولا كذلك عكسه؛ إذ لا يحصل مظنة خلطة الرّيبية إلا بالدخول^(٥). تمّ كلامه.

(١) من قوله: «قوله: إلا أن تقول: أعلقه» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٢) في (ط): «أوله للنايغة».

(٣) «ديوان النايغة» ص ٩٧. انظر «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٨٠) و«شرح الرضي على الشافية» (٤: ٢٠٩).

(٤) سبق تحريجه.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٤٩٥).

النساء مبهمٌ دون تحريمِ الرِّبائِبِ على ما عليه ظاهرُ كلامِ اللّهِ تعالى، وقد رُوِيَ عن النبي ﷺ في رجلٍ تزوّجَ امرأةً ثم طلقها قبل أن يدخلَ بها أنه قال: «لا بأس أن يتزوّجَ ابنتها، ولا يحلُّ له أن يتزوّجَ أمّها». وعن عمَرَ وعمرانَ بنِ الحصينِ رضيَ الله عنهما أنّ الأمَّ تحرّمُ بنفسِ العقد. وعن مسروقٍ: هي مرسلَةٌ فأرسلوا ما أرسلَ الله. وعن ابنِ عباسٍ: أبهموا ما أبهمَ الله. إلا ما رُوِيَ عن عليٍّ وابنِ عباسٍ وزيدٍ وابنِ عمَرَ وابنِ الزبيرِ رضيَ الله عنهم أنهم قرؤوا: (وأمهاتُ نسائِكُم اللَّاتي دَخَلْتُم بهنَّ). وكان ابن

وألطفُ منه ما يُعزى إلى الإمام: أنّ البنتَ إذا أُبدِلتْ بالأُمِّ وأوْثرتْ عليها لم يلحقها المشقَّةُ والغيرةُ ما يلحقُ البنتَ إذا أوْثرتِ الأُمُّ عليها؛ لشقَّةِ الأُمِّ وخونها، وأنشد في المعنى لأبي الطَّيب:

إِنَّمَا أَنْتَ وَالِدٌ وَالْأَبُ الْقَا طُعُ أَحْتَى مِنْ وَاصلِ الْأَوْلَادِ (١)

فإن قلت: كيف يستقيم قولك: ﴿وَأْمَهَاتُ نِسَائِكُمْ﴾ متصلاتٌ بـ ﴿نِسَائِكُمْ﴾؟ قلت: على أن يكونَ حالاً، أي: متصلاتٌ بـ ﴿نِسَائِكُمْ أَلَّتِي دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾؛ فيكونُ قيّداً للمطلق؛ لأنَّ اتصاهنَّ بهنَّ سببٌ لقيدهنَّ. وأمّا الزجاجُ فلم يُجوِّزْ مثلَ هذا النحو، أي: أن يكونَ ﴿مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ متعلّقاً بالأمهاتِ والرِّبائِبِ، وإن كانت اتصاليّةً، قال: لا يُجيزُ النحويونَ: مررتُ بنسائكِ وهربتُ من نساءِ زيدِ الظَّريفاتِ، على أن تكونَ «الظَّريفاتُ» نعتاً لهؤلاءِ وهؤلاءِ، والجيدُ أنّ أمهاتِ نسائِكُم من تمامِ التحريماتِ المبهماتِ، والرِّبائِبُ هنَّ اللَّاتي يَحِلُّنَّ إذا لم يُدخَلنَّ بأمهاتِهِنَّ فَفقط دون أمهاتِ نسائِكُم (٢).

قولُه: (إلا ما رُوِيَ عن عليٍّ) (٣)، قيل: استثناءٌ من قولِه: «اتَّفَقوا»، وقلتُ: التقديرُ: اتَّفَقَ آراءُ العلماءِ على التحريمِ بناءً على القراءةِ المشهورةِ، لكن رُوِيَ قراءةٌ مُخالفةٌ لها عن الصحابةِ، وهي شاذةٌ؛ فلا يُعمَلُ بها وتُتركُ المشهورةُ.

(١) «ديوان المتنبي بشرح الواحدي» (١: ٣٢٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٢٨).

(٣) انظر: «معالم التنزيل» (٢: ١٩٠).

عباسٍ يقول: واللّه ما نزلت إلّا هكذا، وعن جابر روايتان، وعن سعيد بن المسيّب عن زيد: إذا ماتت عنده فأخذ ميراثها كُره أن يخلّف على أمّها، وإذا طلقها قبل أن يدخل بها فإن شاء فعل. أقام الموت مقام الدخول في ذلك، كما قام مقامه في باب المهر، وسُمّي ولد المرأة من غير زوجها ربيياً وربيباً؛ لأنه يرُبها كما يرُبُّ ولده في غالب الأمر، ثم اتسع فيه فسُمّي بذلك وإن لم يرُبها. فإن قلت: ما فائدة قوله: ﴿في حُجُورِكُمْ﴾؟ قلت: فائدته التعليل للتحريم، وأنهنّ لا احتضانكم لهنّ،

قوله: (أن يخلّف على أمّها) أي: يتزوَّج الأمّ بعد موتِ البنت. الأساس: يقال: مات عنها زوجها فخلّف عليها فلاناً: إذا تزوّجها بعده.

قوله: (ربيياً وربيباً) «فِعِيلٌ» بمعنى مفعول؛ لحقه التاء لأنه صار اسماً.

قوله: (ما فائدة [قوله]: ﴿في حُجُورِكُمْ﴾؟) يعني: قد تفرّرت في العُرف أن الربائب: ولدُ الزوجة سواء ربّاهنّ الزوج أو لا، وهُنّ محرّماتٌ عليه إذا دخلَ بأمهاتهنّ مطلقاً، فالكلامُ مُستغنٍ عن ذكرِ ﴿في حُجُورِكُمْ﴾ فأني فائدة فيه؟ وأجاب عنه بجوابين، أحدهما: أنه وإن استغني عنه ظاهراً لكنّ في ذكره نكتة لطيفة، وهي الإشارة إلى حُسن التعليل وتصوير ما يُنفّر الرجل من إرادة نكاحهنّ تميمياً بمعنى التحريم، يعني: كيف يتصوّر من العقل^(١) نكاح من بصدد الاحتضان، وحُكم التقلّب في الحُجُور الذي هو مظنة لتربية الأولاد وأفلاذ الأكباد، وخلاصته: أنه جعل صلة الموصولِ ذريعة إلى استهجانِ نكاحهنّ، وتعليلاً للتحريم، وقوله: «خليفة بأن تُجروا» مؤذنٌ بأن التعليل ليس حقيقياً، ونحوه ما مرّ قبيل هذا: ﴿وَلَيْخَشَنَّ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِيَةً ضِعَافًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ [النساء: ٩]. قال المصنّف: ﴿لو﴾ مع ما في حيزه: صلة للذين أمرُوا بأن يخشوا الله تعالى فيخافوا على من في حُجُورهم من اليتامى، قال: «وأن يُقدّروا ذلك في أنفسهم ويصوّروه حتّى لا يجسّروا على خلاف الشفقة»^(٢). وحاصل هذا الوجه يعودُ إلى أن التقيد بالصفة لا يدلُّ على نفي الحكم

(١) في (ط): «العاقل».

(٢) انظر: ص ٤٤٩-٤٥٠.

أو لكونهنّ بصدّد احتضانكم، وفي حُكْمِ التَّقْلُبِ في حجوركم إذا دخلتم بأمهاتهنّ وتمكّنَ بدخولكم حُكْمُ الزَّوْجِ، وثبتتِ الخُطْطَةُ والأُلْفَةُ، وجعلَ اللهُ بينكم المودَّةَ والرَّحْمَةَ، وكانتِ الحالُ خَلِيقَةً بأن تُجْرُوا أو لادَهْنٍ مجرى أولادكم كأنكم في العَقْدِ على بناتهنّ عاقدونَ على بناتكم.

وعن عليّ رضي الله عنه أنه شرطَ ذلكَ في التحريم، وبه أخذَ داود. فإن قلتَ: ما معنى ﴿دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾؟ قلتُ: هي كنايةٌ عن الجماع، كقولهم: بنى عليها، وضربَ عليها الحجاب؛ يعني أدخلتموهنَّ السُّتْرَ، والباءُ للتعدية. واللَّمْسُ ونحوه يقومُ مقامَ الدَّخُولِ عندَ أبي حنيفة. وعن عُمَرَ رضي الله عنه: أنه خلا بجارية فجزَّدها فاستوهبها ابنٌ له فقال: إنها لا تحلُّ لك. وعن مسروقٍ أنه أمرَ أن تُباعَ جاريته بعدَ موته، وقال: أما إني لم أصبُ منها إلّا ما يُجرِّمها على ولدي من اللَّمْسِ والنظر. وعن الحسنِ في الرجلِ يَمْلِكُ الأُمَّةَ فيغمرُها لشهوةٍ أو يقبلُها أو يكشفُها: أنها لا تحلُّ لولده بحال. وعن عطاءٍ وحمادِ بنِ أبي سليمان: إذا نظرَ إلى فرجِ امرأةٍ فلا يَنكِحُ أمَّها ولا بنتها. وعن الأوزاعي: إذا دَخَلَ بالأُمِّ فعرَّاهَا ولمسها بيده، وأغلقَ البابَ وأزحى السُّتْرَ

عَمَّا عَدَّاهَا؛ لأنَّ شرطَ تلكِ الدَّلالةِ أن يكونَ^(١) لذكرِ الصِّفَةِ فائدةٌ أخرى سوى التخصيص. وذهبَ عليّ رضي الله عنه إلى أنه شرط، وهو الوجهُ الثاني في الجواب.

قوله: (أو لكونهنّ بصدّد احتضانكم) مبنيٌّ على قوله: «وإن لم يرَّيهما»، وقوله: «كأنكم في العَقْدِ» خبرٌ «وأنتنَّ»، واستغنى عن العائدِ إلى اسمِ «إن» بقوله: «على بناتهنّ»؛ لأنَّه في معنى عليهنّ، أي: على الرِّبائِبِ، فأقيمَ المَظْهَرُ مقامَ المُضْمَرِ، وقوله: «لاحتضانكم» إلى آخره تعليلٌ مقدَّمٌ لكونِ هذا العَقْدِ كالعَقْدِ على البنات، و«إذا دخلتم» ظرفٌ «لاحتضانكم».

قوله: (وعن عليّ رضي الله عنه أنه شرطَ ذلك) عطفٌ على قوله: «فائدة التعليل»، أي: فائدته أنه لا بدَّ من الحِصَانَةِ لِتَحْرِمَ، وإلّا لم تحرم.

(١) في (ط): «أن لا يكون».

فلا يحلُّ له نكاحُ ابنتِها. وعن ابنِ عباسٍ وطاووسٍ وعمرو بنِ دينارٍ: أنَّ التحريمَ لا يقعُ الا بالجماعِ وحده. ﴿الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ﴾ دونَ من تَبَنَيْتُمْ. وقد تزوجَ رسولُ اللهِ ﷺ زينبَ بنتَ جحشِ الأُسديَّة بنتِ عمَّتِهِ أميمةَ بنتِ عبدِ المطلبِ حينَ فارَقها زيدُ ابنُ حارثة، وقالَ عزَّ وجلَّ: ﴿لِيَكُنَّ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي أَزْوَاجِ أَدْعِيَائِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا﴾ في موضعِ الرِّفْعِ عطفٌ على المحرِّماتِ، أي: وحرِّمَ عليكم الجمعَ بينَ الأختينِ، والمرادُ حرمةُ النكاحِ؛ لأنَّ التحريمَ في الآيةِ تحريمُ النكاحِ. وأمَّا الجمعُ بينهما في ملكِ اليمينِ؛ فعن عثمانَ وعليٍّ رضي اللهُ عنهما أنهما قالَا: أحلَّتْها آيةٌ، وحرَّمَتْها آيةٌ؛ يعنِيان: هذه الآيةُ وقولُهُ: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣].

قوله: (إنَّ التحريمَ لا يقعُ إلا بالجماعِ) قال القاضي: ويؤثِّرُ ما ليسَ بزنى، كالوطءِ بِشُبُهَةِ أو ملكِ يمين. وعندَ أبي حنيفةَ رضي اللهُ عنه: لمسُ المنكوحَةِ ونحوهُ كالدُّخولِ^(١). وقولُهُ تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾ تصریحٌ بعدَ إشعارٍ دَفْعًا للقياسِ، يعني: كان من حقِّ الظاهرِ أن يُقالَ: فإن لم يكنْ كذلكَ بدَلْ قولُهُ: ﴿فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَّ﴾ مع أنه أخَصَر؛ فدَعَلَّ إليه دَفْعًا لإرادةِ المجازِ أو الكناية، فيقالُ حينئذٍ: لا تجوزُ العبارةُ عنه بالجماعِ ولا باللمسِ ونحوهما، فعلى هذا كلامُ الأوزاعيِّ أظهر^(٢) والله أعلم.

قوله: (أميمة) بيانُ «عمَّتِهِ»، الاستيعابُ: زينبُ بنتُ جحشٍ أمُّها أميمةُ بنتُ عبدِ المطلبِ، عمَّةُ النبيِّ ﷺ، تزوجها رسولُ اللهِ ﷺ في سنةِ خمسٍ من الهجرة، وقيل: في سنةِ ست^(٣).

قوله: (فعن عثمانَ وعليٍّ رضي اللهُ عنهما أنهما قالَا: أحلَّتْها آيةٌ وحرَّمَتْها آيةٌ)، عن الإمامِ مالكٍ في «الموطأ»، عن قبيصةَ بنِ ذؤيبٍ، أن رجلاً سألَ عثمانَ عن أختينِ مملوكتينِ لرجُلٍ: هل يجمعُ بينهما؟ فقالَ عثمانُ: أحلَّتْها آيةٌ وحرَّمَتْها آيةٌ، فأما أنا فلا أحبُّ أن أصنعَ

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٨).

(٢) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٣: ٥٢).

(٣) «الاستيعاب» (٢: ٩٧).

فَرَجَّحَ عَلِيٌّ التَّحْرِيمَ، وَعِثْمَانُ التَّحْلِيلَ. ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ ولكن ما مضى مغفورٌ
بدليلِ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾.

ذلك. فخرَجَ من عنده فليقي رجلاً من الصَّحَابَةِ فسأله عنه فقال: أما أنا فلو كان لي من
الأمرِ شيءٌ لم أجدُ أحداً فعلَ ذلك إلا جعلته نكالا. قال ابنُ شِهَابٍ: أراه عليُّ بنُ أبي
طالبٍ رَضِيَ اللهُ عنه^(١).

قوله: (وعثمان) أي: رجَّحَ عثمانُ رَضِيَ اللهُ عنه جانبَ التحليلِ لقوله تعالى:
﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٤] وقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَى
أَرْوَاحِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ [المعارج: ٣٠]. قال القاضي: قولُ عليٍّ أَرَجَحُ؛ لأنَّ آيةَ التحليلِ
مخصوصةٌ في غيرِ ذلك^(٢). وقيل: الاحتياطُ التَّركُ؛ لقوله ﷺ: «دَعْ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا
يَرِيْبُكَ»^(٣) ولأنَّ الأصلَ في الأَبْضَاعِ الحُرْمَةَ، ولأنَّه ما اجتمعَ الحلالُ والحرامُ إلا غلبَ
الحرامُ على الحلال.

قوله: (ولكن ما مضى مغفورٌ بدليلِ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا﴾) يريدُ أن
الاستثناءَ منقطع، وتحقيقُه ما ذكره أبو البقاءِ في الآيةِ السابقة: ﴿مَا﴾ في ﴿مَا قَدْ سَلَفَ﴾
مصدرية، والاستثناءُ منقطع؛ لأنَّ النهيَ للمستقبل، وما سَلَفَ ماضٍ فلا يكونُ من جنسِه،
وهو في موضعِ نَصْبٍ، ومعنى المنقطع أنه لا يكونُ داخلاً في الأول، بل في حكمِ المستأنف،
وتُقَدَّرُ «إِلَّا» فيه بـ«لكن»، أي: لا تتزوجوا من تزوجه آباؤكم، لكن ما سَلَفَ من ذلك
فمغفورٌ عنه، نحو قولك: ما مررتُ برجلٍ إلا بامرأة، أي: لكن بامرأة، والغرضُ منه بيانُ
معنى زائد؛ لأنَّ قولك: ما مررتُ برجلٍ صريحٌ في نفيِ المرورِ برجلٍ ما، غيرُ متعرِّضٍ
لإثباتِ المرورِ بامرأةٍ أو نفيه، فإذا قلتُ: بامرأة، كان إثباتاً لمعنى مسكوتٍ عنه غيرِ معلومٍ

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١١٢٢) والدارقطني في «السنن» (٣٧٢٥) والبيهقي في «السنن
الكبرى» (٧: ١٦٣)، ولتتام الفائدة انظر: «جامع الأصول» (١١: ٤٩٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٥١٨) وأحمد في «المسند» (١٧٢٣) وصححه ابن حبان (٧٣٢) من حديثِ
الحسن بن علي رَضِيَ اللهُ عنهما.

بالكلام الأولِ نفيه ولا إثباته^(١).

فإن قلت: لم فرّق المصنّف بين هذا الاستثناء حيث جعله منقطعاً وبين ما سبق حيث جعله من باب «ولا عيب فيهم»؟

قلت: لاقتضاء المقام، والفرق بين نكاح الأمهات، والجمع بين الأختين، واستدعاء كل من التعليلين؛ أعني قوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ [النساء: ٢٢] وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٣] ما يقتضيه من المعنى؛ فإن التعليل بالغفران والرحمة يستدعي كلاماً متضمناً للذنب والخطأ؛ ولذلك قال: «ما مضى مغفوراً، بدليل قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾»، كأنه قيل: حرم عليكم الجمع بين الأختين؛ لأنه خطأ وذنب، ومن يفعل ذلك يؤاخذ به، لكن ما قد سلف فإنه مغفورٌ غير مؤاخذ به؛ لأن الله تعالى كان غفوراً رحيمًا. والتعليل بالفاحشة والمقت وسوء السبيل يوجب تأويل الكلام السابق بما يُبنى عن المبالغة في الفحش والفحش، وأن المنهي عنه مما ينبغي ألا يوجد أصلاً، وأنه مُنافٍ لحال المؤمنين وأصحاب المروءة وأرباب التمييز، وذلك لا يتم إلا بجعل التركيب من باب تأكيد الذم بما يُشبه المدح، وإليه الإشارة بقوله: «والغرض المبالغة في تحريمه وسد الطريق إلى إباحته»، ويؤيده ما روينا عن الترمذي وأبي داود وابن ماجه والدارمي والنسائي، عن البراء قال: بينا أنا أطوف يوماً على إبل صلّت بي، رأيت فوارس معهم لواءً دخلوا بيت رجل من العرب فصرّوا عنقه، فسألت عن ذنبه فقالوا: عرس بامرأة أبيه وهو يقرأ سورة النساء: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^(٢) [النساء: ٢٢]^(٣). وما قاله القاضي: ﴿إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ استثناءً من معنى اللازم^(٤) للنهي،

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤٣).

(٢) قوله تعالى: ﴿مِنَ النِّسَاءِ﴾ ساقط من (ط).

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٨٦٣١) وأبو داود (٤٤٥٨) وابن ماجه (٢٦٠٧) والترمذي (١٣٦٢) وقال:

حديث حسن غريب.

(٤) «أنوار التنزيل» (٢: ١٦٤).

[وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسْفِحِينَ^٤ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٢٤﴾]

﴿وَالْمُحْصَنَاتُ﴾ القراءة بفتح الصاد.

وعن طلحة بن مُصَرِّف: أنه قرأ بكسر الصاد، وهنَّ ذواتُ الأزواج؛ لأنهنَّ أحصنَّ فروجهنَّ بالتزويج، فهنَّ مُحْصِنَاتٌ وَمُحْصَنَاتٌ.

كأنه قيل: تستحقون العقابَ بِنِكَاحِ مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ إِلَّا مَا قَدْ^(١) سَلَفَ، أو استثناءً منقطع، ومعناه: لكن ما قد سَلَفَ فإنه لا مؤاخذة عليه لا أنه مقرَّر، وإن كان كلامًا حسنًا، لكن عَزَّ المرامُ بمنازل، وعَزَّ اقتضاءُ المقامِ بمراحل، والقول ما قالت حَذَام.

قوله: (لأنهنَّ أحصنَّ فروجهنَّ بالتزويج فهنَّ مُحْصِنَاتٌ وَمُحْصَنَاتٌ). الراغب: الحِصْنُ جمعة: حُصُون، قال الله تعالى: ﴿مَا رِيعَتْهُنَّ حُصُونُهُمْ﴾ [الحشر: ٢] وتحصن: إذا اتَّخَذَ الحِصْنَ مَسْكَنًا، ثُمَّ تُجَوِّزُ فِي كُلِّ تَحْرِيزٍ، ومنه: دِرْعٌ حَصِينَةٌ؛ لكونها حِصْنًا لِلبَدَنِ، وِفْرَسٌ حِصَانٌ؛ لكونه حِصْنًا لِرَاكِبِهِ، ومن هذا قال الشاعر:

إِنَّ الحِصُونَ الخَيْلَ لَا مَدْرُ القُرَى^(٢)

ويقال: حِصَانٌ لِلْعَفِيفَةِ وَلذَاتِ حُرْمَةٍ، قال تعالى: ﴿فَإِذَا أَحْصِنَ﴾ [النساء: ٢٥] أي: تزوَّجَن، وَأَحْصِنٌ: زَوْجَن، والحِصَانُ فِي الجُمْلَةِ: المُحْصِنَةُ إِمَّا بَعْفَتِهَا أَوْ تَزَوَّجَهَا أَوْ بَانَعَ مِنْ شَرَفِهَا^(٣) وَحُرَّتِهَا، يقال: امرأةٌ مُحْصِنٌ: إِذَا تُصَوِّرَ حِصْنُهَا مِنْ نَفْسِهَا، والمُحْصِنُ: إِذَا تُصَوِّرَ حِصْنُهَا مِنْ غَيْرِهَا. قوله تعالى: ﴿وَأَتُوهُنَّ أُجُورُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسْفِحَاتٍ﴾

(١) قوله: «قد» من (ط).

(٢) للأسعر بن مالك الحنفي. انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٤: ١٤٥).

(٣) في (ط): «من شرعيتها».

﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ يريد: ما ملكت أيماهم من اللاتي سبين. وهن أزواج في دار الكفر فهن حلال لغزاة المسلمين، وإن كن محصنات. وفي معناه قول الفرزدق:

وذات حليل أنكحتنا رماخنا
حلال لمن يبني بها لم تطلقي

[النساء: ٢٥] وبعده^(١): ﴿فَإِذَا أَحْصَيْنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِمَحْشَرَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾، ولهذا قيل: المحصنات: الزوجات، تصوراً أن زوجها هو الذي أحصنها، والمحصنات بعد قوله: ﴿حُرِّمَتْ﴾ بالفتح لا غير، وفي سائر المواضع: بالكسر والفتح^(٢)؛ لأن اللواتي حرّم التزوّج بهنّ الزوجات دون العقيفات، وفي سائر المواضع يحتمل الوجهين^(٣).

قوله: (وهن أزواج في دار الكفر) فيه تفصيل، فعلى مذهب أبي حنيفة: أن المسبيات إنما تحل إذا أحرزن من دار الكفر إلى دار الإسلام^(٤). وقال الشافعي: تحل بمجرد السبي^(٥)، وعلى مذهب أبي حنيفة: لو سبي الزوجان لم يرتفع النكاح، ولم تحل للسباي. قال القاضي: وإطلاق الآية حجة عليه^(٦).

قوله: (وذات حليل) البيت^(٧)، سُميت الزوجة حليلة لِحلبها أو لحلولها مع الزوج، لمن يبني بها: من بنى الرجل بأهله: إذا نزل بها.

رؤي أنه سُئل الحسن وعنده الفرزدق: ما تقول فيمن يقول: لا والله، وبلى والله؟ فقال الفرزدق: أما سمعت قولي في ذلك؟ فقال الحسن: ما قلت؟ فقال: قلت:

فلمست بماخوذ بلغو تقوله
إذا لم تعمّد عاقدات العزائم

(١) من قوله: «من نفسها، والمحصن» إلى هنا سقط من (م).

(٢) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٨٢).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ٢٣٩)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٢٣٩.

(٤) انظر: «البحر الرائق» لابن نجيم الحنفي (٣: ٢٢٩)، و«فتح القدير» للكمال ابن الهمام (٧: ٣٤٥).

(٥) انظر: «الأم» للشافعي (٧: ٣٥٢)، و«المجموع شرح المهذب» (١٩: ٣٢٨).

(٦) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٠).

(٧) للفرزدق في «ديوانه» (٢: ٥٧٦).

﴿ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ مصدرٌ مؤكّد، أي: كتب الله ذلك عليكم كتاباً، وفرضه فرضاً، وهو تحريمٌ ما حرم. فإن قلت: علامَ عطفَ قوله: ﴿ وَأَحَلَّ لَكُمْ ﴾؟ قلت: على الفعلِ المضمرِ الذي نصب ﴿ كَتَبَ اللَّهُ ﴾، أي: كتب الله عليكم تحريمَ ذلك وأحلَّ لكم ما وراء ذلكم. ويدلُّ عليه قراءةُ اليامي: (كَتَبَ اللهُ عَلَيْكُمْ وَأَحَلَّ لَكُمْ). ورُوي عن اليامي: (كُتِبَ اللهُ عَلَيْكُمْ) على الجمع والرفع، أي: هذه فرائضُ الله عليكم.

ومن قرأ ﴿ وَأَحَلَّ لَكُمْ ﴾ على البناءِ للمفعول فقد عطفه على ﴿ حَرَمْتَ ﴾ [النساء: ٢٣].
﴿ أَنْ تَبْتَغُوا ﴾: مفعولٌ له بمعنى: بُيِّنَ لكم ما يحلُّ مما يحرم؛ إرادة أن يكون ابتغاءكم ﴿ بِأَمْوَالِكُمْ ﴾ التي جعلَ اللهُ لكم قياماً في حال كونكم محصنين غير مسافحين؛ لئلا تُضيّعوا أموالكم، وتُفقروا أنفسكم فيما لا يحلُّ لكم، فتخسروا دنياكم ودينكم، ولا مفسدة أعظم مما يجمع بين الخسرانين. والإحصان: العفة وتحصين النفس من الوقوع في الحرام. والأموال: المهوور وما يُخرُج في المناكح. فإن قلت: أين مفعول ﴿ تَبْتَغُوا ﴾؟

فقال الحسن: أحسنت، ثم قال: ما تقول فيمن سبى امرأة لها خليل؟ فقال الفرزدق:
أما سمعت قولي؟ وأنشد: وذات خليل... البيت، فقال الحسن: أحسنت، كنت أراك أشعر؛
فاذا أنت أشعر وأفقه.

قوله: (التي جعلَ اللهُ لكم قياماً) «قياماً»: ثاني مفعولي «جعل»، والمفعول الأول ضميرُ الأموالِ الراجعُ إلى الموصول، أي: التي جعلها الله.

قوله: (والأموال: المهوور وما يُخرُج في المناكح) قال القاضي: واحتج أبو حنيفة رحمه الله بهذه الآية على أن المهر لا بد أن يكون مالا، ولا حجة فيه^(١)؛ ويؤيده ما روينا عن البخاري ومسلم وغيرهما، عن سهل بن سعد، أن رسولَ الله ﷺ سأل رجلاً خطب الوأهة نفسها لرسولِ الله ﷺ: «ماذا معك من القرآن؟»، قال: معي سورة كذا وكذا، عددهن، قال: «تقرؤهن عن ظهر قلبك؟» قال: نعم، قال: «اذهب، فقد ملكتكها بما معك من القرآن»^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٠) وانظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٥: ٤٧٥).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٣٠) ومسلم (١٤٢٥) وغيرهما.

قلت: يجوز أن يكون مقدرًا؛ وهو النساء، والأجود أن لا يقدر، وكأنه قيل: أن تخرجوا أموالكم، ويجوز أن يكون ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ بدلًا من ﴿وَرَأَىٰ ذَٰلِكُمْ﴾. والمسافح: الزاني من السفح وهو صبُّ المني، وكان الفاجر يقول للفاجرة: سافحيني، وماذيني؛ من المذي. ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾: فما استمتعتم به من المنكوحات من جماع أو خلوة صحيحة، أو عقيد عليهن، ﴿فَتَأْتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ﴾ عليه، فأسقط الرجوع إلى «ما» لأنه لا يلبس، كقوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧] بإسقاط منه، ويجوز أن يكون

قوله: (والأجود أن لا يقدر، وكأنه قيل)، «وكانه»: عطف على «أن لا يقدر» على سبيل البيان، وإنما كان أجودَ لأنه إذا لم يقدر له مفعول يبقى مطلقاً معطى معنى التصرف، فيتناول إعطاء مهور الحرائر، وأثمان السراري، والإنفاق عليهن، وغير ذلك من سائر التصرفات، ويكون المعنى: بين لكم ما يحل مما يحرم إرادة أن تبتغوا بما أوليناكم من الأموال التي جعل الله لكم قياماً في معاشكم في حال الصلاح دون الفساد. وفيه مع الترغيب في الحلال والتنفير عن الحرام الإشعار بأن التمتع بالمال إنما يكون معتداً به إذا أنفق على العيال، وأن الغرض الأول منه الإنفاق عليهم. رَوَيْنَا عَنْ مُسْلِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِينَارٌ تُنْفِقُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ تُنْفِقُهُ فِي رَقَبَةٍ، وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مِسْكِينٍ، وَدِينَارٌ تُنْفِقُهُ عَلَى أَهْلِكَ، أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي تُنْفِقُهُ عَلَى أَهْلِكَ»^(١). وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ وَالنَّسَائِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَوْمًا بِالصَّدَقَةِ، فَقَالَ رَجُلٌ: «عِنْدِي دِينَارٌ، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى نَفْسِكَ»، قَالَ: «عِنْدِي آخَرُ»، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ»، قَالَ: «عِنْدِي آخَرُ»، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ أَوْ زَوْجِكَ»، قَالَ: «عِنْدِي آخَرُ»، قَالَ: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى خَادِمِكَ»، قَالَ: «عِنْدِي آخَرُ»، قَالَ: «أَنْتِ أَبْصَرُ»^(٢).

قوله: (ويجوز أن يكون ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ بدلًا) عطف على قوله: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا﴾ مفعول له.

(١) أخرجه مسلم (٩٩٥).

(٢) أخرجه أبو داود (١٦٩٣) والنسائي (٦٦: ٥) وصححه ابن حبان (٣٣٣٧).

«ما» في معنى النساء، و«من» للتبعيض أو البيان، ويرجع الضمير إليه على اللفظ في ﴿بِهِ﴾، وعلى المعنى في ﴿فَتَأْتُوهُنَّ﴾، وأجورهن مهورهن؛ لأن المهر ثوابٌ على البضع. ﴿وَرِيضَةً﴾ حالٌ من الأجور؛ بمعنى مفروضة، أو وُضِعَتْ موضع «إيتاء»؛ لأن الإيتاء مفروض، أو مصدرٌ مؤكَّد، أي: فُرِضَ ذلك فريضة. ﴿فِيمَا تَرْضَيْنَهُ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ﴾ فيما تحطُّ عنه من المهر، أو تهبُّ له من كله، أو يزيد لها على مقدارهِ.

قوله: (و«من» للتبعيض) المعنى: فما استمتعتم به بعض المنكوحات، وعلى أن يكون بيانا؛ المعنى: فما استمتعتم به اللاتي هن المنكوحات. وقدر الزجاج: فما تكتموه منهن^(١)، و«ما» - على أن يكون في معنى النساء - يُرادُ به الوصف لا غير، والذي يقتضيه المقام من التأويل: أن يجرى على كونها مستلذات وشهوات، كقوله تعالى: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّكَاحِ﴾ [آل عمران: ١٤]، كما يقتضي «ما» في ﴿مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٢٥] أن يجرى على المملوكية والمالية^(٢).

قوله: (ويرجع الضمير إليه) أي: إلى «ما» على اللفظ في ﴿بِهِ﴾؛ لأنه مفردٌ لفظاً، وعلى المعنى في ﴿فَتَأْتُوهُنَّ﴾؛ لأن «ما» بمعنى النساء.

قوله: (على البضع)^(٣). النهاية: البضع يُطلق على عقد النكاح والجماع معاً، وعلى الفرج.

قوله: (أو مصدرٌ مؤكَّد) والفرق بين هذا والأول أن هذا منصوبٌ بفعلٍ مقدرٍ بمعناه، والأول منصوبٌ بفعلٍ مذكورٍ من غير لفظه.

قوله: (تحطُّ عنه) أي: عن الزوج من المهر؛ بيان «ما».

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣١).

(٢) من قوله: «قوله: ومن للتبعيض» إلى هنا ورد هنا في (ط)، وورد في غيرها من الأصول الخطية بعد فقرة: «قوله: والأموال: المهور...» السابقة.

(٣) بالضم. «تاج العروس»: (بضع).

وقيل: فيها تراضياً به من مُقامٍ أو فراق. وقيل: نزلت في المتعة التي كانت ثلاثة أيام، حين فتح الله مكة على رسوله عليه الصلاة والسلام ثم نُسخت. كان الرجل ينكح المرأة وقتاً معلوماً ليلةً أو ليلتين، أو أسبوعاً بثوبٍ أو غير ذلك، ويقضي منها وطراً، ثم يسرّها، سُميت متعة؛ لاستمتاعه بها، أو لتمتيعه لها بما يعطيها. وعن عمر: لا أوتى برجلٍ تزوج امرأةً إلى أجلٍ إلا رجمتها بالحجارة. وعن النبي ﷺ: أنه أباحها ثم أصبح يقول: «يا أيها الناس إني كنتُ أمرتكم بالاستمتاع من هذه النساء، ألا إن الله حرم ذلك إلى يوم القيامة» وقيل: أبيع مرتين، وحرم مرتين. وعن ابن عباس: هي مُحكّمة، يعني لم تُنسخ، وكان يقرأ: (فما استمتعتم به منهن إلى أجلٍ مسمى)، ويروى: أنه رجّع عن ذلك عند موته، وقال: اللهم إني أتوب إليك من قولي بالمتعة وقولي في الصّرف.

قوله: (نزلت في المتعة التي كانت ثلاثة أيام)، رَوينا عن البخاريّ ومسلم، عن سلمة ابن الأكوع، قال: رخص رسول الله ﷺ عام أو طاس في المتعة ثلاثاً، ثم نهى عنها^(١). قال أبو موسى: «لما فرغ النبي ﷺ من حنينٍ بعث أبا عمرو مع جيشٍ إلى أو طاس، فلقي دُرَيْدَ ابن الصّمة فقتل دُرَيْداً»، أخرجه البخاريّ ومسلم^(٢).

قوله: (وعن عمر رضي الله عنه: لا أوتى برجل) ^(٣)، وفي «معالم التنزيل»: أن عمر رضي الله عنه، قال: ما بال رجالٍ ينكحون هذه المتعة وقد نهى رسول الله ﷺ عنها، لا أجد أحداً نكحها إلا رجمتها بالحجارة^(٤).

قوله: (وقولي في الصّرف)، أي: في ربا النّقد دون النسيئة. المغرب: صرّف الدراهم:

(١) أخرجه البخاريّ (٥١١٩) ومسلم (١٤٠٥).

(٢) أخرجه البخاريّ (٤٣٢٣) ومسلم (٢٤٩٨).

(٣) أخرجه مسلم (١٢١٧).

(٤) «معالم التنزيل» (٢: ١٩٤). والحديث أخرجه ابن ماجه (١٩٦٣) والبرّار (١٣٥) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَيِّئْتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَءَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفُوحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتِ أَخْدَانٍ فَإِذَا أُحْصِنَ فَإِنَّ أَتَيْنَ بِفَحْشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ الْعَمَتَ مِنْكُمْ وَأَنْ تُصِيرُوا خَيْرَ لَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾

[٢٥]

الطول: الفضل، يقال: لفلانٍ على فلانٍ طول، أي: زيادةٌ وفضل، وقد طاله طولاً فهو طائل، قال:

لقد زادني حُباً لنفسي أنني بغيضٌ إلى كلِّ امرئٍ غيرِ طائلٍ

ومنه قولهم: ما حلا منه بطائل، أي: بشيءٍ يُعتدُّ به مما له فضلٌ وخطر، ومنه: الطولُ في الجسم؛ لأنه زيادةٌ فيه، كما أنَّ القصرَ قُصُورٌ فيه ونقصان.

والمعنى: ومن لم يستطع زيادةً في المالِ وسعةً يبلغُ بها نكاحَ الحرّةِ فلينكحْ أمة. قال ابن عباس: من ملكَ ثلاث مئة درهم فقد وجبَ عليه الحجُّ، وحُرِّمَ عليه نكاحُ الإماء، وهو الظاهر، وعليه مذهب الشافعيّ، وأمّا أبو حنيفة فيقول: الغنيّ والفقيرُ سواءٌ في جوازِ نكاحِ الأمة، ويُفسَّرُ الآيةُ بأنَّ من لم يملكْ فراشَ الحرّة؛

باعها بدراهمٍ أو دنانير، واضطرَّ فها: اشترى بها، وللدَّهرمِ على الدرهمِ صَرْفٌ في الجودةِ والقيمة، أي: فضل. وقيل لمن يَعْرِفُ هذا الفضلَ ويُمَيِّزُ هذه الجودة: صَرْفٌ وصَيْرُفٌ، وأصلُه من الصَّرْفِ: التَّنْقُلُ؛ لأنَّ ما فَضَّلَ صَرْفَ عَنِ النَّقْصَانِ، وإنَّما سُمِّيَ ببيعِ الأثمانِ صَرْفاً؛ إمَّا لأنَّ الغالبَ على عاقِدِهِ طلبُ الفضلِ والزيادة، أو لاختصاصِ هذا العَقْدِ بنَقْلِ كلا البَدَلَيْنِ من يَدٍ إلى يَدٍ في مجلسِ العَقْدِ^(١).

(١) «المُغْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرَبِ» (١: ٤٧١).

على أن النكاح هو الوطء؛ فله أن ينكح أمة. وفي رواية عن ابن عباس أنه قال: ومما

قوله: (على أن النكاح هو الوطء)، هو: حال من الضمير في «يُفسَّر»، وَسَطَ الحَالِ بَيْنَ «مَنْ» وخبره، وإِنَّمَا فَعَلَ كَذَلِكَ لِأَنَّ تَفْسِيرَ ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا﴾ الآية بِعَدَمِ مَلِكِ فِرَاشِ الحُرَّةِ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ النُّكَاحَ هُوَ الوَطْءُ، المعنى: مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ أَنْ يَمْلِكَ وَطْءَ الحُرَّةِ وَذَلِكَ عِنْدَمَا لَا يَكُونُ تَحْتَهُ حُرَّةٌ؛ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ نِكَاحُ الأُمَّةِ، وَ﴿طَوْلًا﴾: مَفْعُولٌ بِهِ بِمَعْنَى القُدْرَةِ وَهِيَ فَضْلٌ، كَمَا أَنَّ النُّكَاحَ قُوَّةٌ وَفَضْلٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿أَنْ يَنْكَحَ﴾ بَدَلٌ مِنْهُ. قَالَ أَبُو البَقَاءِ: ﴿طَوْلًا﴾ مَفْعُولٌ ﴿يَسْتَطِعُ﴾، وَقِيلَ: هُوَ مَفْعُولٌ لَهُ، وَفِيهِ حَذْفُ مُضَافٍ، أَي: لِعَدَمِ طَوْلٍ. وَ﴿أَنْ يَنْكَحَ﴾ فِيهِ وَجْهَانِ، أَحَدُهُمَا: هُوَ بَدَلٌ مِنْ ﴿طَوْلًا﴾ بَدَلُ الكَلِّ لِأَنَّ الطَّوْلَ هُوَ القُدْرَةُ أَوِ الفَضْلُ، وَالنُّكَاحُ قُوَّةٌ وَفَضْلٌ، وَثَانِيهَا: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِ﴿طَوْلًا﴾، أَي: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَنَالَ نِكَاحَ المَحْصَنَاتِ، مِنْ قَوْلِكَ: طَلْتُهُ، أَي: نَلْتُهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ حَرْفُ الجُرِّ؛ أَي: وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ وَصَلَةً إِلَى نِكَاحِ المَحْصَنَاتِ^(١).

وقال الإمام: الأكثرون ذهبوا إلى أن الطول هو الغنى والفضل؛ لأن تأثير عدم الغنى في عدم القدرة على العقد أولى وأقوى من عدم القدرة على الوطء^(٢).

وأيضاً أنه تعالى ذكر عدم القدرة على طول الحرة، ثم ذكر عقيبه التزوج بالأمة، وهذا الوصف يناسب هذا الحكم؛ لأن الإنسان قد يحتاج إلى التزوج^(٣)، فإذا لم يقدر على الحرة بسبب كثرة مؤنتها وغلاء مهرها يؤذن له في نكاح الأمة، وإليه أشار المصنف بقوله: «وهو الظاهر»، وعليه مذهب الشافعي رضي الله عنه^(٤).

وقال المطرزي: الطول: الفضل، يقال: لفلان على فلان طول، أي: زيادة وفضل، أي: ومن لم يستطع زيادة في المال وسعة يبلغ بها نكاح الحرة فلينكح أمة. وهذا تفسير قول

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٤٨).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١٠: ٤٨).

(٣) زاد في (ص) قوله: «بالأمة».

(٤) انظر: «الأم» (٥: ١٠) و«روضة الطالبين» (٧: ١٢٩).

وَسَعَّ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ نِكَاحَ الْأُمَّةِ وَالْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصْرَانِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مُوسِرًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿مِنْ فَنِيَّتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ الظاهر أن لا يجوز نكاح الأمة الكتابية، وهو مذهب أهل الحجاز. وعند أهل العراق يجوز نكاحها، ونكاح الأمة المؤمنة أفضل، فحملوه على الفضل لا على الوجوب، واستشهدوا على أن الإيذان ليس بشرط بوصف الحرائر به مع علمنا أنه ليس بشرط فيهن على الاتفاق، ولكنه أفضل.

الزجاج: إن الطول: القدره على المهر^(١). وقد قيل: هو الغنى فيصير إلى الأول، ومنهم من فسّر الطول بكون الحرة تحتة، وفيه نظر. ومحل ﴿أَنْ يَنْكِحَ﴾ النصب أو الجرّ على حذف الجار أو إضماره، وهو «على» أو «إلى»، ونظيره: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [المتحنة: ١٠]. والإضمار قول الخليل، وإليه ذهب الكسائي. وعن الشعبي: إذا وجد الطول إلى الحرة بطل نكاح الأمة^(٢) فعدها به «إلى». وكذا عن ابن عباس وجابر وسعيد بن جبير: لا يتزوج الأمة من لم يجد طولاً إلى الحرة^(٣). وأما قولهم: طول الحرة فمتسع فيه. تمّ كلامه^(٤).

قوله: (وكذلك)، أي: كما أن قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ ظاهر فيما مرّ، كذلك قوله: ﴿مِنْ فَنِيَّتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ ظاهر في أنه لا يجوز نكاح الأمة.

قوله: (بوصف الحرائر به)، أي: بالإيذان، يعني: واستشهدوا لدعواهم بوصف الحرائر في قوله تعالى: ﴿أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ فإن الوصف بالمؤمنات هنا ليس إلا لعلّ الأفضلية اتفاقاً، وكذا في قوله: ﴿مِنْ فَنِيَّتِكُمْ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ قياساً عليه. والجواب: أن الأصل في أمثال هذه الصفات اعتبار فائدة التقييد بالصفة، وهو التخصيص، إلا أن يمنع مانع كما في ﴿الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾، وهو قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٢).

(٢) انظر: «أحكام القرآن» للجصاص (٣: ١١٠).

(٣) المصدر السابق (٣: ١٠٩).

(٤) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٨).

فإن قلت: لم كان نكاح الأمة منحصراً عن نكاح الحرّة؟ قلت: لما فيه من اتباع الولد الأم في الرّق، ولشبهت حقّ المولى فيها وفي استخدامها، ولأنها ممتنّة مُبتدلة خراجة ولاجة، وذلك كله نقصان راجع إلى النكاح ومهانة، والعزة من صفات المؤمنين.

الْمُؤْمِنَاتُ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ ﴿ [المائدة: ٥]، ولا مانع من الثاني، فوجب الحمل على التخصيص.

وقال بعض الحنفيّة: فائدة تعليق الجواز بهذا الشرط مع أن النكاح يجوز بدونه: هي كراهة نكاح الأمة حال طول الحرّة، قال: فإن نكاح الأمة وإن جاز حال الطول لكن المستحب لمن قدر على تزوج الحرّة أن لا يتزوج الأمة، ويكره له ذلك؛ إذ هو شرط خرج على وفاق العادة لقوله تعالى: ﴿فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ [النور: ٣٣]، ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْضُوا مِنْ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾ [النساء: ١٠١]، ﴿وَرَبِّتِيَكُمْ الَّتِي فِي حُجُورِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]، وذلك أن الرجل لا يتزوج الأمة في الغالب إلا عند العجز عن نكاح الحرّة، ويستكف عن ذلك، فأخرج الله تعالى هذا الكلام على وفاق العادة^(١).

وقلت: بل الظاهر أن الوصف جارٍ على المدح، وفيه تنيية على تحريم الأصوب فالأصوب وتوخي الأكمل والأفضل؛ وذلك أنه تعالى لما بين المحرمات من النساء وذكر منهنّ المحصنات من النساء، وكانت مطلقاً محتملة للمؤمنات والكتابات، أتبعه قوله: ﴿وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلاً أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ الآية، يعني: الإيهان هو المطلوب الأوّلي، فطالبه طالب النسل للمعرفة والعبادة، وطالب^(٢) مجرد قضاء الشهوة مذموم، فعليكم بالإيهان حيث كان، إلا أن الحاكم الاضطرار إلى قضاء الشهوة؛ فلا ينبغي التجاوز عن المنصوص عليها في نحو قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ [المائدة: ٥]، والذي يؤيد أن هذه الصفة جارية على المدح قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٢٥]، وتفسيره: «وحقّ المؤمنين ألا يعتبروا إلا فضل الإيهان لا فضل الأحساب والأنساب».

(١) انظر: «المبسوط» للشمس السرخسي (١٩٦: ٥)، و«البحر الرائق» (٧: ٤٦٢).

(٢) في (ط): «وطلب».

وقوله: ﴿مِنْ فَنَيْتِكُمْ﴾ أي: من فتيات المسلمين لا من فتيات غيركم، وهم المخالفون في الدين. فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿وَاللَّهِ أَعْلَمُ بِإِيمَانِكُمْ﴾؟ قلت: معناه: أن الله أعلم بتفاضل ما بينكم وبين أرقائكم في الإيمان ورُجحانه ونقصانه فيهم وفيكم، وربما كان إيمان الأمة أرجح من إيمان الحرّة، والمرأة أفضل في الإيمان من الرجل، وحقّ المؤمنين أن لا يعتبروا إلا فضل الإيمان لا فضل الأحساب والأنساب، وهذا تأنيسُ بنكاح الإماء وترك الاستنكاف منه. ﴿بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ﴾ أي: أنتم وأرقاؤكم متواصلون متناسبون لا شترائكم في الإيمان لا يفضل حرٌّ عبدًا إلا برُجحانٍ فيه. ﴿بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾: اشتراطٌ لإذن الموالى في نكاحهنّ، ويحتجُّ به لقول أبي حنيفة: إن لهنّ أن يباشرنّ العقد بأنفسهنّ، لأنه اعتبرَ إذن الموالى لا عقدهم.

﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾: وأدوا إليهنّ مهورهنّ بغير مَطْلٍ وضرارٍ وإحواجٍ إلى الاقتضاء واللزّ.

قوله: (وَأَرِقَاؤُكُمْ مَتَوَاصِلُونَ)، يريدُ أن ﴿مِنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْضٍ﴾ للاتصال. قوله: (ويحتجُّ به لقول أبي حنيفة: إن لهنّ أن يباشرنّ العقد بأنفسهنّ)^(١)، قال صاحبُ «التقريب»: وفيه نظر؛ لأنّ العاقدَ آذِنَ في الاستحلال، فلعله المراد^(٢). وقال القاضي: واعتبارُ إذْنهم لا إشعارُ له على ذلك^(٣).

الانتصاف: فيُحمَلُ على الإذنِ للوكيلِ في العقدِ على أمّته، فلا يلزمُ مباشرتها العقد^(٤). قوله: (واللزّ). الأساس: لَزَّ الشيءُ بالشيءِ: قُرِنَ به وألصق، فالتزّ به، ومن المجاز: لَزَّه إلى كذا: اضطرّه، وجعلتُكَ لِرَأَا فلانٍ: لا تدعُه يُخالف.

(١) لتمام الفائدة انظر: «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق» للزيلعي (٣: ١١٧).

(٢) «تقريب التفسير» ق ٦٣/أ.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٣).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ٥٠٠).

فإن قلت: الموالي هم مَلَائِكُ مَهْرِهِنَّ لَا هُنَّ، والواجبُ أداؤها إليهنَّ لا إليهنَّ، فلمَ قيل: ﴿وَأَتَوْهُنَّ﴾؟ قلتُ: لأنهنَّ وما في أيديهنَّ مَالُ الموالي، فكانَ أداؤها إليهنَّ أداءً إلى الموالي، أو على أَنَّ أصله: فأتوا مواليهنَّ، فحذفَ المضافَ. ﴿مُحْصَنَاتٍ﴾ عفاف. والأخذان: الأخلاءُ في السرِّ، كأنه قيل: غير مجاهراتٍ بالسَّفاحِ ولا مُسِرَّاتٍ له. ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾ بالتزويج، وقُرئ (أَحْصَنَ). ﴿نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ﴾ أي: الحرائر ﴿مِنَ الْعَذَابِ﴾ من الحدِّ كقولِه: ﴿وَلَيْسَ هَذَا بَشَأًا﴾ [النور: ٢]، ﴿وَيَذُرُّهَا عَنْهَا الْعَذَابُ﴾ [النور: ٨]. ولا رَجَمَ عليهنَّ؛ لأنَّ الرَّجْمَ لَا يَتَنَصَّفُ. ﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إلى نكاحِ الإماء ﴿لِمَنْ خَشِيَ الْعَنَتَ﴾ لمن خافَ الإثمَ الذي تُوَدِّي إليه غَلْبَةُ الشهوة. وأصلُ العنيتِ: انكسارُ العظمِ بعدَ الجبر، فاستعيرَ لكلَّ مشقةٍ وضررٍ، ولا ضَرَرَ أعظمُ من مَواقعةِ المآثمِ. وقيل: أريدَ به الحدُّ؛ لأنه إذا هَوِيَهَا خَشِيَ أن يواقعها فيحدُّ

قوله: (لأنهنَّ وما في أيديهنَّ مَالُ الموالي)، وقلتُ: الفائدةُ في الأمرِ بالأداءِ إليهنَّ الدلالةُ على وكادةِ إيجابِ مَهْرِ النِّسَاءِ لا سببًا الحرائر؛ لأنها أجورٌ لأبضاعِهنَّ، والسيدُ إنما يأخذُ من جهةِ ملكِ اليمين؛ لأنهنَّ وما في أيديهنَّ مَالُ الموالي، لا مِن جهةِ أجورِ أبضاعِهنَّ صيانةً من الوَظْمَةِ.

قوله: ﴿أَحْصَنَ﴾ بالتزويج (أي: جَعَلْنَ أَنْفُسَهُنَّ بالتزويجِ في حِصْنِ الأمانِ، و(أَحْصَنَ) أزواجهنَّ، قال مُحْيِي السُّنَّةِ: لا فرقَ في حدِّ المملوكِ بينَ أن يتزوَّجَ أو لم يتزوَّجَ عندَ الأكثرينَ، وذهبَ بعضهم إلى أنه لا حَدَّ على مَنْ لم يتزوَّجَ؛ لأنه تعالى قال: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ فَإِنْ أَتَيْتَ بِفَحِشَةٍ فَقَلْبَيْهِنَّ نِصْفَ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾، ورُوي ذلكَ عنِ ابنِ عَبَّاسٍ وطاووسٍ، ومعنى الإحصانِ عندَ الآخرينَ: الإسلامُ، والمرادُ من قوله: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾ التنبيهُ على أَنَّ المملوكَ وإن كانَ مُحْصَنًا بالتزويجِ فلا رَجَمَ عليه، وإنما حَدَّهُ الجلدُ^(١).

قوله: (وقيل: أريدَ به الحدُّ) عطفٌ على قوله: «الإثم» أي: لمن خافَ الحدَّ.

(١) «معالم التنزيل» (٢: ١٩٨) ولتأمام الفائدة والاطلاع انظر: «الدر المنثور» للسيوطي (٤: ٣٤١).

فیتزوّجها. ﴿وَأَنْ تَصِيرُوا﴾ في محلّ الرّفْعِ على الابتداء، أي: وصبركم عن نكاح الإمام متعطفين ﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، وعن النبي ﷺ: «الحرائر صلاح البيت، والإماء هلاك البيت».

[﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ * وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا * يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا ﴿٢٦-٢٨﴾]

﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ أصله: يريد الله أن يبين لكم فزيدت اللام مؤكدة

قوله: (فيتزوّجها) الرواية بالرفع جواباً لشروط محذوف، أي: إذا كان كذلك فهو يتزوّجها فيتربّب على «خشي».

قوله: (هلاك البيت) ^(١) وأنشدوا:

وَمَنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِهِ قَهْرَمَانَةً
فَذَلِكَ بَيْتٌ - لَا أَبَالَكَ - ضَائِعٌ ^(٢)

قوله: (فزيدت اللام مؤكدة) قال صاحب «الفرائد»: قيل: لا يبعد أن يكون مفعول ﴿يُرِيدُ﴾ محذوفاً للعلم به، كأنه قيل: يريد إيراد هذه الأحكام ليبين لكم، وكذا في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾ [الصف: ٨]، أي: يريدون كئدهم وعنادهم ليطفئوا، وقال: هذا أقرب إلى التحقيق؛ لأنه فعل متعدّد فلا بدّ له من مفعول به. وقال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: يجوز: لزيد ضربت، وامتنع: ضربت لزيد؛ لأنّ المقتضي إذا تقدّم كان أقوى منه إذا تأخّر، والجواب: أنّ المقام إذا اقتضى التأكيد لا بدّ من المصير إليه، وإذا كان المعنى على ما قال: «يريد الله أن يبين لكم ما هو خفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم، وأن يهديكم منهاج من كان قبلكم» إلى آخره، فخلو الكلام عن التأكيد بعيد عن قضاء حقّ البلاغة. قال الزجاج: اللام في ﴿لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ كاللام في «لكي» في قوله:

(١) ذكره المناوي في «تخرّيج أحاديث البيضاوي» (٢: ٤٧٨)، ونقل عن الحافظ ابن حجر أنه قال: في إسناده أحمد بن محمد وهو متروك. ولتتام الفائدة انظر: «تخرّيج أحاديث الكشاف» للزيلعي (٣٠٥: ١).

(٢) لم أهد إلى قائله.

لإرادة التبيين، كما زيدت في: «لا أبالك»؛ لتأكيد إضافة الأب. والمعنى: يريد الله أن يبين لكم ما هو خفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم، وأن يهديكم مناهج من كان قبلكم من الأنبياء والصالحين، والطرق التي سلكوها في دينهم؛ لتقتدوا بهم، ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾: ويرشدكم إلى طاعات إن قمتم بها كانت كفارات

أردت لَكُمْ لَمَا لَا تَرَى لِي عَثْرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطِي الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ^(١)

وقال صاحب «اللباب»: إن اللام في: شَكَرْتُ لِزَيْدٍ، مُكْمَلَةٌ لِلْفِعْلِ^(٢). والمراد من التكميل غير التعدي لجعله الباء المكملة قسيماً لباء التعدي في قوله: الباء للإصاق، وإما مُكْمَلَةٌ لِلْفِعْلِ في نحو: مَرَزْتُ بَزِيدًا. وقال الشارح: إذ معنى المرور - وهو المجاوزة - يقتضي متعلقاً، والباء تكميلٌ لذلك المعنى، بخلاف التعدي، نحو: خَرَجْتُ بِزَيْدٍ، فإن معنى الخروج لا يقتضي متعلقاً بل حصل اقتضاؤه المتعلق بحرف الجر فترك هي المُعَدِّيَّة.

قوله: (يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُبَيِّنَ لَكُمْ مَا هُوَ خَفِيٌّ عَنْكُمْ مِنْ مَصَالِحِكُمْ وَأَفْضَالِ أَعْمَالِكُمْ) فيه إشعارٌ بتلفيق الآيات اللاحقة بالسابقة؛ فإن السوابق كانت في بيان النساء والمناكحات، واللواحق في بيان الأموال والتجارات، وهي قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ﴾ [النساء: ٢٩]، فهذه الآيات التي توسّطت بينهما كالتخلص من بابٍ إلى بابٍ لجامع التبيين.

قوله: (وَيُرْشِدْكُمْ إِلَى طَاعَاتٍ) إشارة إلى أن قوله: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] من وضع المسبب موضع السبب، وذلك من عطف ﴿وَيَتُوبَ﴾ على قوله: ﴿وَيَهْدِيكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ على سبيل البيان، كأنه قيل: ليبين لكم ويهديكم إلى الطاعات، فوضع موضعه ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾. وإلى السبب الإشارة بقوله: «إن قمتم بها كانت كفارات لسيئاتكم فيتوب عليكم»، فقوله: ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] وتفسيره إياه بقوله: «إن فعلوا ما تستوجبون به» فجرى على هذه الطريقة؛ لأن قوله:

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٣٥).

(٢) «لباب الإعراب» للإسفرائيني ص ٢٧٢.

لسيئاتكم؛ فيتوب عليكم ويكفر لكم، ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾: أن تفعلوا ما تستوجبون أن يتوب عليكم، ﴿وَيُرِيدُ﴾ الفجرة ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾: وهو الميل عن القصد والحق - ولا ميل أعظم منه - بمساعدتهم وموافقتهم على اتباع الشهوات، وقيل: هم اليهود، وقيل: هم المجوس كانوا يحلون نكاح الأخوات من الأب وبنات الأخ وبنات الأخت، فلما حرّمهن الله قالوا: فإنكم تحلون بنت الخالة والعمّة، والخالة والعمّة عليكم حرام، فانكحوا بنات الأخ والأخت، فنزلت. يقول تعالى: يريدون أن تكونوا رزاة مثلهم.

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾ بإحلال نكاح الأمة وغيره من الرخص. ﴿وَحُلِّقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾: لا يصبر عن الشهوات، وعلى مشاق الطاعات.

وعن سعيد بن المسيّب: ما أيسّ الشيطان من بني آدم قط إلا أتاها من قبل النساء،

﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾^(١) [النساء: ٢٧] تكرر لقوله: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] للتأكيد، وقد قبل بقوله: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ تَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]، وذلك هو الزيف والميل عن الطريق القويم؛ فوجب أن يفسر المقابل بما يوافق من الإرشاد إلى الصراط المستقيم، وإنما بُني ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ﴾ على تقوي الحكم، وقدم الاسم، وفي المؤكّد الفعل مقدّم؛ ليفرق بين الإرادتين، أي: إرادة الله وإرادة الزائغين.

قوله: (بمساعدتهم وموافقتهم) يتعلّق بقوله: «وهو الميل»، وقوله: «ولا ميل أعظم منه» اعتراض.

قوله: (ما أيسّ الشيطان من بني آدم قط إلا أتاها من قبل النساء)، إن قيل: إن ظاهر الاستثناء يوجب حصول بأس الشيطان من قبل إتيان النساء؛ لأنّ التقدير: ما أيسّ الشيطان في الأزمنة الماضية أبد الأزمان إتيانه^(٢) النساء؛ لأنّ «قط» بمعنى «لا بدّ» للماضي من

(١) من قوله: «وتفسيره إياه» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) في (ط): «أبدًا إلا زمان إتيانه».

فقد أتى عليّ ثمانون سنةً وذهبت إحدى عيني وأنا أعشو بالأخرى، وإن أخوف ما أخاف عليّ فتنة النساء.

وَقُرِئَ: (أَنْ يَمِيلُوا) بالياء، والضميرُ بـ ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ﴾، وقرأ ابن عباس: (وَخَلَقَ الْإِنْسَانَ) على البناء للفاعل ونصب الإنسان. وعنه رضي الله عنه: ثماني آيات في سورة النساء هي خيرٌ لهذه الأمة مما طلعت عليه الشمس وغربت: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ الَّذِي يَكْتُمُونَ﴾، ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾، ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ [النساء: ٣١]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾ [النساء: ٤٨]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء: ٤٠]، ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ﴾ [النساء: ١١٠]، ﴿مَا يَفْعَلُ اللَّهُ بِعَذَابِكُمْ﴾ [النساء: ١٤٧].

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِإِلْطِافٍ إِلَّا أَنْ تَكُونُوا بِحِكْمَةٍ عَنْ رِضَىٰ مِّنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا * وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾ [٢٩-٣٠]

﴿بِإِلْطِافٍ﴾: بها لم تُبَحه الشريعة من نحو: السرقة، والخيانة، والغضب، والقمار،

الزمان، وهو فاسد. قلنا: بل المعنى: ما حصل للشيطان اليأس من إغواء بني آدم بمزاولة الحيل^(١) قَطُّ إِلَّا أَتَىٰ بِهِ هَذِهِ الْحِيلَةُ؛ فَهُوَ اسْتِثْنَاءٌ مَّفْرُغٌ^(٢)، وَنَظِيرُهُ قَوْلُكَ: مَا احْتَجَّتْ قَطُّ إِلَّا زُرْتُكَ، أَي: لَمْ يَكُنْ احْتِيَاجِي لِمُتَبَسِّئًا بِفَعْلٍ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا بِزِيَارَتِكَ، هَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَيْهِ ظَاهِرُ التَّرْكِيبِ، وَهَلْ زَالَ ذَلِكَ الْاِحْتِيَاجُ أَمْ لَا؟ فَلَا يَدُلُّ عَلَيْهِ إِلَّا الْمَقَامُ، فَإِذَا كَانَ الْمَقَامُ مَقَامَ مَدْحٍ دَلَّ عَلَى الزَّوَالِ، وَإِلَّا فَدَلَّ عَلَى خِلَافِهِ، وَمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ يَدُلُّ عَلَى الزَّوَالِ لِمَا قَدْ قِيلَ: «النِّسَاءُ حِبَاتُ الشَّيْطَانِ»^(٣).

(١) في (ط): «من إغواء بني آدم فأتى بحيلة من الحيل».

(٢) في (ط): «استثناء من مقدر».

(٣) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٥: ٢٤٢)، وأبو الشيخ الأصبهاني في «أمثال الحديث» (١: ٩٤).

وعُقودِ الرِّبَا. ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ إِلَّا أَنْ يَقَعَ تِجَارَةٌ. وَقُرِئَ: ﴿تِجَارَةً﴾ عَلَى: إِلَّا أَنْ تَكُونَ التِّجَارَةُ تِجَارَةً ﴿عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾، وَالِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ، مَعْنَاهُ: وَلَكِنْ اقْصِدُوا كُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ، أَوْ: وَلَكِنْ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ غَيْرٍ مِنْهِيٍّ عَنْهُ. وَقَوْلُهُ: ﴿عَنْ تَرَاضٍ﴾ صِفَةٌ لـ ﴿تِجَارَةً﴾، أَي: تِجَارَةٌ صَادِرَةٌ عَنْ تَرَاضٍ. وَخُصَّ التِّجَارَةُ بِالذِّكْرِ، لِأَنَّ أَسْبَابَ الرِّزْقِ أَكْثَرُهَا مُتَعَلِّقٌ بِهَا. وَالتَّرَاضِيُّ: رِضَا الْمَتَبَاعِيْعَيْنِ بِهَا تَعَاقُدًا عَلَيْهِ فِي حَالِ الْبَيْعِ وَقَتِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ، وَهُوَ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ:

قَوْلُهُ: (وَقُرِئَ: ﴿تِجَارَةً﴾) عَاصِمٌ وَحَمَزَةٌ وَالْكَسَائِيُّ.

قَوْلُهُ: (وَالِاسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ) أَي: عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعٌ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ، وَقِيلَ: هُوَ مُتَّصِلٌ؛ أَي: لَا تَأْكُلُوهَا بِسَبَبِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّهُ قَالَ: ﴿يَأْبُلُغِلِ﴾، وَالتِّجَارَةُ لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ الْبَاطِلِ. وَفِي الْكَلَامِ حَذْفُ مُضَافٍ، أَي: إِلَّا فِي حَالِ كَوْنِهَا تِجَارَةً، وَ(تِجَارَةً) بِالرَّفْعِ: عَلَى أَنَّ «كَانَ» تَامَّةٌ، وَبِالنَّصْبِ عَلَى أَنَّهَا النَّاقِصَةُ، أَي: إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمَعَامَلَةُ أَوْ التِّجَارَةُ تِجَارَةً، وَقِيلَ: التَّقْدِيرُ: إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْأَمْوَالُ تِجَارَةً^(١). وَأَمَّا الْمَصْنُفُ فَبَنَى عَلَى التَّغَايُرِ بَيْنَ الْكَلَامَيْنِ: نَفْيًا وَإِيجَابًا، وَقَدَّرَ «لَكِنْ»، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ يَقْتَضِي إِيجَابَ الْأَمْرِ بَعْدَ «لَكِنْ»، وَهَذَا قَالَ: «وَلَكِنْ اقْصِدُوا كُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ» أَوْ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ بَدَلٌ بِحَسَبِ الْمَفْهُومِ عَلَى أَنَّ عَدَمَ الْمُرَاضَاةِ مِنْهِيٍّ عَنْهُ؛ وَمِنْ ثَمَّ قَدَّرَ: «وَلَكِنْ كُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ غَيْرٍ مِنْهِيٍّ عَنْهُ»، فَكَانَهُ قِيلَ: الْمَنْهِيُّ هُوَ أَنْ يَكُونَ التَّصَرُّفُ بِالْبَاطِلِ وَعَدَمُ الرِّضَا، لَكِنْ غَيْرُ الْمَنْهِيِّ هُوَ أَنْ يَكُونَ التَّصَرُّفُ بِالْحَقِّ وَحُصُولُ الْمُرَاضَاةِ، هَذَا حَاصِلُ الْمَعْنَى عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ، لَا بَيَانَ التَّقْدِيرِ اللَّفْظِيِّ.

قَوْلُهُ: (بِهَا تَعَاقُدًا عَلَيْهِ) قِيلَ: يَعْنِي أَنَّ الرِّضَا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ هُوَ رِضَا الْمَتَبَاعِيْعَيْنِ وَقَتِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ حَتَّى لَا يُوَثَّرَ النَّدَمُ بَعْدَ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ^(٢)، وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ:

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٣٥١).

(٢) انظر: «البحر الرائق» لابن نجيم الحنفي (٦: ١١٠).

تفرُّقُهما عن مجلسِ العَقْدِ متراضيين. ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾: مَنْ كَانَ مِنْ جِنْسِكُمْ مِنْ الْمُؤْمِنِينَ. وَعَنِ الْحَسَنِ: لَا تَقْتُلُوا إِخْوَانَكُمْ، أَوْ: لَا يَقْتُلِ الرَّجُلُ نَفْسَهُ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ الْجَهْلَةِ. وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ: أَنَّهُ تَأَوَّلَهُ فِي التَّيْمُمِ لَخَوْفِ الْبَرْدِ، فَلَمْ يُنَكِّرْ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. وَقَرَأَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا﴾ بِالتَّشْدِيدِ. ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾: مَا نَهَاكُمْ عَمَّا يَضُرُّكُمْ إِلَّا لِرَحْمَتِهِ عَلَيْكُمْ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُ أَمَرَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِقَتْلِهِمْ أَنْفُسَهُمْ؛ لِيَكُونَ تَوْبَةً لَهُمْ وَتَمْحِيصًا لِخَطَايَاهُمْ، وَكَانَ بِكُمْ - يَا أُمَّةَ

الرُّسَا مَحْمُولٌ عَلَى تَفَرُّقِهِمَا عَنِ مَجْلِسِ الْعَقْدِ مُتَرَاضِيَيْنِ^(١)؛ فَعُلِمَ أَنَّ التَّفَرُّقَ الَّذِي فِي الْحَدِيثِ «الْمُتَبَايِعَانِ بِالْحِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا»^(٢) تَفَرُّقٌ فَعَلِيٌّ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ، وَقَوْلِيٌّ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، بَأَن يَتْرُكَا كَلَامَ الْبَيْعِ، وَيَشْرَعَا فِي كَلَامٍ آخَرَ.

قوله: (أو: لا يقتل الرجل نفسه) معطوف على «من كان من جنسكم»، وقول الحسن متفرّع على الأول، وقول عمرو على الثاني.

قوله: (ما نهاكم عما يضركم إلا لرحمته عليكم) قال القاضي: جمع الله تعالى في التوصية بين حفظ النفس والمال الذي هو شقيقها من حيث إنه سبب قوامها استبقاء لهم ريثما تستكمل النفوس وتستوفى فضائلها رافة بهم ورحمة، كما أشار إليه بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٣).

قوله: (وقيل: معناه: أنه أمر بني إسرائيل بقتلهم أنفسهم) إلى آخره، يريد أن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ تعليل لقوله: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾، وَلَمَّا نَظَرَ إِلَى مَجْمُوعِ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا﴾ [النساء: ٢٩] عَقِبَ آيَاتِ التَّوْبَةِ، وَهِيَ قَوْلُهُ: ﴿وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء: ٢٦]، ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٧] دَعَاهُ أَنْ يَجْعَلَ الْقَتْلَ عَلَى التَّوْبَةِ وَيُعَلِّلَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾^(٤). وَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَلَا

(١) انظر: «روضة الطالبيين» للنووي (٣: ٤٣٧).

(٢) أخرجه البخاري (٢١١١) ومسلم (١٥٣٢) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنها.

(٣) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٧).

(٤) من قوله: «تعليل لقوله: ولا تقتلوا» إلى هنا ساقط من (ط).

محمد - رحيمًا حيث لم يُكلفكم تلك التكاليف الصعبة. ﴿ذَلِكَ﴾: إشارة إلى القتل، أي: ومن يُقَدِّم على قتل النفس ﴿عُدْوَانًا وَظُلْمًا﴾ لا خطأ ولا اقتصاصًا. وقرئ: (عِدْوَانًا) بالكسر، و﴿نُصَلِّيهِ﴾ بتخفيف اللام وتشديدها، و(نُصَلِّيهِ) بفتح النون من صلاة يُصَلِّيهِ، ومنه: شاةٌ مَصَلِيَّةٌ، و(يُصَلِّيهِ) بالياء، والضميرُ لله عزَّ وجلَّ، أو لـ ﴿ذَلِكَ﴾؛ لكونه سببًا للصلي. ﴿نَارًا﴾: نارًا مخصوصةً شديدة العذاب، ﴿وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرًا﴾؛ لأن الحكمة تدعو إليه ولا صارف عنه من ظلم أو نحوه.

[﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ ٣١]

﴿كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ﴾ وقرئ: (كبير ما تُنْهَوْنَ عنه)، أي: ما كَبُرَ مِنَ المعاصي التي ينهاكم الله عنها والرسول. ﴿نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾: نُمِطُ ما تستحقونه من

فَقْتَلُوا أَنْفُسَكُمْ ﴿ مَنْ كَانَ مِنْ جَنسِكُمْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لِيَجْمَعَ بَيْنَ حَفْظِ النَّفْسِ وَحَفْظِ الْمَالِ فِي التَّوَصِيَةِ؛ لَأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [النساء: ٢٨] إلى قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوْمُوتٌ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤] كالأعراض [بين حديث] النساءِ ونكاحهن والقيام عليهن؛ فيكون تأكيدًا للمعنى التعليل في قوله: ﴿وَأَجَلٌ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]، كما قررنا أن فيه إشعارًا بأن التمتع بالمال إنما يكون معتدًا به إذا أنفق على العيال؛ ومن ثم صمَّ مع حفظ المال لأجل الإنفاق على العيال حفظ النفس، مزيدًا لإرادة التحريض على طلب الإحصان والاجتناب عن السفاح، والله أعلم.

قوله: (ونُصَلِّيهِ: بفتح النون) قال ابنُ جنِّي: هي قراءة إبراهيم والأعمش ومحمد، يقال: صلاة يُصَلِّيهِ: إذا سواه، فيكون منقولًا من صِلِي نَارًا وصَلِيَّتُهُ نَارًا، نحو: كَسِي ثوبًا وكسوته ثوبًا، وأما قراءة العامة بضم النون فهو منقولٌ من صِلِي أيضًا؛ إلا أنه منقولٌ بالهمزة لا بالمثل، نحو: عَلِمَ الخبرَ وأعلمته إياه^(١).

(١) زاد في (ص) قوله: «بتخفيف اللام قراءة الجمهور والقراءتان بتشديد فتح النون شاذتان». «المحتسب» (١: ٢٨٧) ولتمام الفائدة انظر: «البحر المحيط» (٣: ٦١٣).

العقاب في كل وقت على صغائركم ونجعلها كأن لم تكن؛ لزيادة الثواب المستحق على اجتنابكم الكبائر وصبركم عنها على عقاب السيئات، والكبيرة والصغيرة إننا وصفتنا بالكبير والصغير بإضافتهما: إما إلى طاعة أو معصية أو ثواب فاعليهما.

قوله: (على صغائركم) يتعلّق بقوله: «من العقاب»، و«لزيادة الثواب» بقوله: «نمط»، و«على عقاب» بقوله: «لزيادة الثواب». المعنى: إن تمتنوا الكبائر نمط من صغائركم بسبب زيادة الثواب الذي حصل^(١) لكم من اجتناب الكبائر على عقاب الصغائر، وهذا على القول بالموازنة على مذهبه، وهو أن العبد يستحق بسبب الطاعة الثواب، وبسبب المعصية العقاب، وتخصّل بينهما الموازنة؛ فاستحقاق العقاب يُحطُّ بقدره من استحقاق الثواب، وبالعكس؛ فإن تساوى الاستحقاقان تساقطا، وإن زاد أحدهما على الآخر بقي من الزائد شيء بعد الموازنة.

قوله: (بإضافتهما: إما إلى طاعة أو معصية أو ثواب فاعليهما) أي: الكبيرة والصغيرة أمران نسبيان؛ فلا بد من أمر آخر يقاس عليه، وهو أحد هذه الأمور الثلاثة، أما الطاعة: فهي إذا كان العذاب المستحق بسببها أزيد من الثواب المستحق بسبب طاعة فعلها فهي كبيرة، وإلا فصغيرة؛ فكل ما يكفر بمثل الصلاة فهو من الصغائر، يدل عليه حديث أبي اليسر، روى الترمذي عنه أنه قال: أتتني امرأة تبتاع تمرا، فقلت: إن في البيت تمرا أطيب منه، فدخلت معي البيت فأهوئتها فقبلتها... إلى قوله: فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: «أخلفت غازيا في سنبل الله بمثل هذا؟» حتى تمنى أنه لم يكن أسلم إلا تلك الساعة، وحتى ظن أنه من أهل النار، قال: وأطرق رسول الله ﷺ طويلاً حتى أوحى الله إليه: ﴿وَأَقْرِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَزُلْفَا مِنْ أَيْلٍ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ أَلْسِنَاتِ﴾ [هود: ١١٤]، قال أبو اليسر: فأتيتُه فقرأ علي، فقال أصحابه: ألهذا خاصة أو للناس عامة؟ فقال: «بل للناس عامة»^(٢). وما في قوله ﷺ: «ما من مسلم تحضره صلاة مكتوبة، فيحسن وضوءها وخشوعها وركوعها، إلا كان كفارة لما قبلها من الذنوب ما لم يؤت كبيرة، وذلك الدهر كله». أخرجه الشيخان عن

(١) في (ط): «جعل».

(٢) أخرجه الترمذي (٣١١٤) والنسائي في «السنن الكبرى» (٧٢٨٦).

حُرَّان^(١). وكلُّ ما يُكْفَرُ بمثل الإسلام والهجرة فهو من الكبائر؛ لِمَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ، وَأَنَّ الْهَجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا، وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ»^(٢).

وَأَمَّا الْمَعْصِيَةُ: فَكُلُّ مَعْصِيَةٍ يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهَا بِسَبَبِهَا عِقَابًا أَزِيدَ مِنَ الْعِقَابِ الْمُسْتَحَقِّ بِسَبَبِ مَعْصِيَةٍ أُخْرَى؛ فَهِيَ كَبِيرَةٌ، وَتِلْكَ صَغِيرَةٌ.

وَأَمَّا ثَوَابُ فَاعِلِهَا: فَهُوَ أَنَّ فَاعِلَ الْمَعْصِيَةِ إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَالصَّغِيرَةُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ كَبِيرَةٌ؛ لِمَا رَوَى: «حَسَنَاتُ الْأَبْرَارِ سَيِّئَاتُ الْمُقَرَّبِينَ»^(٣)، وَأَنْشَدَ:

لَا يَحْقِرُ الرَّجُلُ الرَّفِيعُ دَقِيقَةً فِي السَّهْوِ فِيهَا لِلْوَضِيعِ مَعَاذِرُ
فَكَبَائِرُ الرَّجُلِ الصَّغِيرِ صَغَائِرُ وَصَغَائِرُ الرَّجُلِ الْكَبِيرِ كَبَائِرُ^(٤)

وَقَالَ: زَلَّةُ الْعَالِمِ زَلَّةُ الْعَالَمِ، وَفِي النَّاسِ مَنْ لَشَرَفِهِ يُوَاحِدُ عَلَى حَدِيثِ النَّفْسِ.

وَقَالَ الْقَاضِي: وَاخْتَلَفَ فِي الْكَبَائِرِ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْكَبِيرَةَ: كُلُّ ذَنْبٍ رَتَّبَ عَلَيْهِ الشَّارِعُ حَدًّا أَوْ صَرَّحَ بِالْوَعِيدِ، وَقِيلَ: مَا عَلِمَ حُرْمَتُهُ بِقَاطِعٍ، وَقِيلَ: صِغَرُ الذَّنُوبِ وَكِبَرُهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا فَوْقَهَا وَمَا تَحْتَهَا، فَأَكْبَرُ الْكَبَائِرِ الشَّرْكَ، وَأَصْغَرُ الصَّغَائِرِ حَدِيثُ النَّفْسِ، وَبَيْنَهُمَا وَسَائِطٌ يَصْدُقُ عَلَيْهَا الْأَمْرَانِ، فَمَنْ عَنَّ لَهُ أَمْرَانِ مِنْهُمَا، وَدَعَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِمَا بَحِيثُ لَا يَتِمَّا لَكَ؛ فَإِنْ كَفَّهَا عَنْ أَكْبَرِهِمَا كَفَّرَ عَنْهُ مَا ارْتَكَبَهُ مِنْ أَصْغَرِهِمَا لِمَا اسْتَحَقَّ مِنَ الثَّوَابِ عَلَى اجْتِنَابِ الْأَكْبَرِ، وَلَعَلَّ هَذَا مِمَّا يَتَفَاوَتُ بِاعْتِبَارِ الْأَشْخَاصِ وَالْأَحْوَالِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ تَعَالَى عَاتَبَ نَبِيَّهِ صَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمَ عَلَيْهِ فِي كَثِيرٍ مِنْ خَطَرَاتِهِ الَّتِي لَمْ تُعَدَّ عَلَى غَيْرِهِ خَطِيئَةً فَضْلًا عَنْ أَنْ يُوَاحِدَهُ؟^(٥).

(١) بل هو من رواية مسلم (٢٢٨) من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (١٢١) من حديث عمرو بن العاص رضي الله عنه.

(٣) هو من كلام أبي سعيد الخزاز، من كبار المتصوفة، ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (١: ٤٢٨).

(٤) لم أهدئ إلى قائل البيتين، وذكرهما الألويسي في «روح المعاني» (٣: ١٩) من غير عزو لأحد.

(٥) «أنوار التنزيل» (٢: ١٧٨).

والتكفير: إماطة المستحق من العقاب بثواب أزيد أو بتوبة، والإحباط نقيضه؛ وهو: إماطة الثواب المستحق بعقاب أزيد أو بندم على الطاعة. وعن علي رضي الله عنه: الكبائر سبع: الشرك، والقتل، والقذف، والربا، وأكل مال اليتيم، والفرار من الزحف، والتعرب بعد الهجرة. وزاد ابن عمر: السحر، واستحلال البيت الحرام. وعن ابن عباس: أن رجلاً قال له: الكبائر سبع؛ فقال: هي إلى سبع مئة أقرب؛ لأنه لا صغيرة مع الإضرار، ولا كبيرة مع الاستغفار. ورؤي: إلى سبعين. وقريء: (يكفر) بالياء، و﴿مَدْخَلًا﴾ بضم الميم وفتحها بمعنى: المكان والمصدر فيها.

[﴿وَلَا تَنَّمَوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا﴾]

قوله: (الكبائر سبع)، روي عن البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي، عن ابن مسعود أن رسول الله ﷺ قال: «اجتنبوا السبع الموبقات» قيل: يارسول الله، وما هن؟ قال: «الشرك بالله، والسحر، وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل مال اليتيم، والزنى، والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»^(١). وهذا هو المراد من قول القاضي: وما علم حرمته بقاطع^(٢). الزحف: الجيش الداهم الذي يرى - لكثرتيه - كأنه يزحف، أي: يذب ذبيبا، سمي بالمصدر.

قوله: (والتعرب بعد الهجرة). النهاية: في الحديث: «ثلاث من الكبائر، منها: التعرب بعد الهجرة»^(٣). وهو: أن يعود إلى البادية، ويُقيم مع الأعراب، بعد ما كان مهاجراً، وكان من رجع بعد الهجرة إلى موضعه من غير عذر يعدونه كالمترد.

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٦) ومسلم (٨٩) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (١٧٨: ٢).

(٣) أخرجه الطبري في «التفسير» (٦: ٦٤٣) موقوفاً على علي رضي الله عنه، وابن أبي حاتم في «التفسير»

(٣: ٩٣١) مرفوعاً من حديث أبي هريرة، وذكره السيوطي في «الجامع الكبير» (٨٨٧) وقال: أخرجه

الطبراني في «الكبير» (٦: ١٠٣) وضعفه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١: ١٠٣) باین لهيعة.

وَاللِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا أَكْسَبْتُمْ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٣٢﴾

[٣٢]

﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا﴾: نُهوا عن التحاسد وعن تمنّي ما فضل الله به بعض الناس على بعض من المال والجاه؛ لأن ذلك التفضيل قسمة من الله صادرة عن حكمة وتدبير وعلم بأحوال العباد وبما يصلح المقسوم له من بسط في الرزق أو قبض ﴿وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٢٧]، فعلى كل أحد أن يرضى بما قسم له

قوله: (نُهوا عن التحاسد)، جعل تمنّي ما فضل الله حسداً للدلالة ﴿مَا﴾؛ لأن تمنّي ما فضل الله طلب عين ذلك الشيء، ولا يصح حصوله إلا بعد الزوال منه والانتقال إليه، وذلك هو الحسد؛ لأن الحسد هو أن يرى لأخيه نعمة فيتمنى أن تزول عنه وتكون له دونه، وأما الغيبة: فهو أن يتمنى أن يكون له مثله، ولا يتمنى زواله.

فإن قلت: يتحمل أن يكون النهي تمنّي ما لأخيه ومثله على تقدير المضاف، وتمنّي المثل من غير زوال ما لأخيه غير مذموم؟ قلت: اللفظ يحتملها، لكن النهي عنه والأمر بقوله: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ فيه إعلام أن الأول مذموم والثاني محمود، وإليه الإشارة بقوله: «ولا تتمنّوا أنصباء غيركم من الفضل، ولكن سلوا الله من خزائنه التي لا تنفد»، وإنما قال في جانب الغيبة: ﴿وَسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾ دون: تمنّوا من فضله ليرتك أن التمني مذموم، والغيبة بلفظ التمني ملحق بالحسد، وأيضاً كما أن الحاسد في طلبه ذلك يروم ما لا يمكن حصوله، كقولهم: ليت السباب يعود، كذلك المستمنح لفضل الله غير خائب البتة؛ لأن سائل الكريم لا يحيب. عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ: «إذا دعا أحدكم فلا يقل: اللهم اغفر لي إن شئت، ولكن ليعزم المسألة، وليعظم الرغبة في الإجابة»، رواه مسلم^(١). قال القاضي: تمنّي ما لم يُقدّر له مُعارضَةٌ لحكمة القدر، وتمنّي ما قدّر له يُكسبُ بطالةً وتضييعَ حظٍّ، وتمنّي ما قدّر له بغير كسبٍ ضياعٌ ومُحال^(٢).

(١) أخرجه مسلم (٢٦٧٩) وهو في «صحيح البخاري» (٦٣٣٩).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٨١).

علماً بأن ما قُسم له هو مصلحته، ولو كان خلافه لكان مفسدة له؛ ولا يحسد أخاه على حظه. ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا﴾ جعل ما قسم لكل من الرجال والنساء على حسب ما عرف الله من حاله الموجبة للبسط أو القبض كسباً له. ﴿وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾: ولا تتمنوا أنصباء غيركم من الفضل، ولكن سلوا الله من خزائنه التي لا تتنفد. وقيل: كان الرجال قالوا: إن الله فضلنا على النساء في الدنيا؛ لنا سهان وهنَّ

قوله: (علماً بأن ما قُسم له) قيل: «علماً» حال من ضمير «يرضى» أو مفعول له، ويجوز الوجاهان من فاعل «قسم» أي: عليه أن يرضى بما قسم الله تعالى حال كونه تعالى عالماً بالمصلحة، أو لعلمه بها.

قوله: (جعل ما قسم لكل من الرجال والنساء... كسباً له) يعني قوله: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾، جملتان مبيتان لقوله تعالى: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ أي: لكل من الرجال والنساء نصيب من تلك القسمة التي قدرناها لهم، وهي تفضيل بعضهم على بعض، فوضع موضعه قوله: ﴿مِّمَّا اكْتَسَبُوا﴾، و﴿مِّمَّا اكْتَسَبْنَ﴾ مبالغة في وقوع المقدر، يعني: نحن قسمنا بينهم الفضل، فلا بد أن يكتسبوا ما به ينالون تلك الفضيلة المقسومة، ولو لا الفضل لم يوجد الكسب. وفي توخي كسب الخيرات، وتحري فعل المبرات دفع لزعم من ينكل على المقدر، ويتقاعد عن الكسب، وكذا في جعل الفضل مقدمة للكسب لتلويح إلى أن الكسب لا يجدي؛ إذا لم يسبقه الفضل، وإنما عقب هذه الآية قوله: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ ليؤذن أن الفضل لا يحصل بالتمني والحسد؛ بل بالاجتهاد في الطاعات وتحري الفاضلات من الأخلاق، والاجتناب عن المعاصي والذائل.

قوله: (وقيل: كان الرجال قالوا) عطف على قوله: «ما فضل الله به بعض الناس» المبين بقوله: «من الجاه والمال»، فكان تخصيص ذكر الرجال والنساء للتمثيل، وإلحاق ما لا يعلم بما علم، واشتهر نحوه في التمثيل قوله: ﴿الْحَيْثُنْتُ لِلْحَيْثِينِ﴾ [النور: ٢٦] في أحد

سهمٌ واحد؛ فنزجو أن يكون لنا أجران في الآخرة على الأعمالِ ولهنَّ أجرٌ واحد، فقالت أم سلمة ونسوةٌ معها: لبت الله كتب علينا الجهاد كما كتبه على الرجال؛ فيكون لنا من الأجر مثل ما لهم؛ فنزلت.

[﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَنُكُمْ فَأَتَوْهُم بِصَيِّبِهِمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا﴾ [٣٣]

﴿مِمَّا تَرَكَ﴾: تبين لـ «كُلِّ» أي: ولكلِّ شيءٍ مما تَرَكَ الوالدان والأقربون

وجهيه، وعلى الثاني الكسبُ محمولٌ على كسبِ الطاعاتِ وتحريِّ المبرّات، والحسدُ على المجازِ كما وردَ «لا حسدَ إلا في اثنتين: رجل آتاه الله القرآنَ فهو يتلوه آناءَ الليل والنهار، فسمعه جازُّ له، فقال: يا ليتني أوتيتُ مثل ما أُوتيَ فلان؛ فعملتُ مثل ما يعمل، ورجل آتاه الله ما لا فهو يُنفقه في حقه، فقال رجل: ليتني أوتيتُ مثل ما أُوتيَ فلان؛ فعملتُ مثل ما يعمل». أخرجه البخاريُّ عن أبي هريرة^(١).

فإن قلت: فكيف يصحُّ خطابهنَّ بقوله: ﴿وَلَا تَمَنَّوْا﴾؟ قلت: لا بأس أن يكون السببُ خاصًّا والحكمُ عامًا؛ إذ أكثرُ الأحكامِ واردٌ على هذا المنهج، فإن قلت: إذا كان مثل هذا الحسدُ محمودًا كيف يُثوِّا عنه؟ قلت: كان الممتنى أن يكتبَ عليهنَّ الجهادُ كما كتبتَ على الرجال، وهذا ممتنى غيرُ جائز؛ لأنه تعالى كتبَ لكلِّ من الرجال والنساءِ على حسبِ حاله واستعداده، ولكن استدركه بقوله: ﴿وَسَعَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ﴾، أي: اسألوا الله ما يليقُ بحالكم وما يصلحكم^(٢)، ألا ترى كيف ذيلَ بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾؟

قوله: (أي: ولكلِّ شيءٍ) يعني: المضافُ إليه لـ «كُلِّ» محذوفٌ وهو شيءٌ، والمفعول الأولُ لـ ﴿جَعَلْنَا﴾ هو ﴿مَوْلَىٰ﴾، والثاني ﴿وَلِكُلِّ﴾، و﴿مِمَّا تَرَكَ﴾ متعلقٌ بمحذوفٍ

(١) «صحيح البخاري» (٥٠٢٦).

(٢) في (ص): «يصلحكن» وفي (غ): «يصلح لكم».

مِنَ الْمَالِ ﴿جَعَلْنَا مَوَالِيَّ﴾ وَرِثَانًا يَلُونَهُ وَيُحْرِزُونَهُ؛ أَوْ: وَلِكُلِّ قَوْمٍ جَعَلْنَا لَهُمْ مَوَالِيَّ نَصِيبٌ ﴿مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾؛ عَلَى أَنَّ ﴿جَعَلْنَا مَوَالِيَّ﴾ صِفَةٌ لـ «كُلِّ»، وَالضَّمِيرَ الرَّاجِعَ إِلَى «كُلِّ» مَحذُوفٌ، وَالكَلَامُ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، كَمَا تَقُولُ: لِكُلِّ مَنْ خَلَقَهُ اللَّهُ إِنْسَانًا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ، أَيْ: حَظٌّ مِنْ رِزْقِ اللَّهِ؛ أَوْ: وَلِكُلِّ أَحَدٍ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ مِمَّا تَرَكَ، أَيْ: وَرِثَانًا مِمَّا تَرَكَ؛ عَلَى أَنَّ «مَنْ» صِلَةٌ «مَوَالِيَّ»؛ لِأَنَّهُمْ فِي مَعْنَى الْوَرِثَةِ، وَفِي «تَرَكَ» ضَمِيرٌ «كُلِّ». ثُمَّ فَسَّرَ الْمَوَالِيَّ بِقَوْلِهِ: ﴿الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ﴾، كَأَنَّهُ قِيلَ: مَنْ هُمْ؟ فَقِيلَ: الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ. (وَالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ): مُبْتَدَأٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ؛ فَوَقَعَ خَبْرُهُ مَعَ الْفَاءِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَتَأْتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ﴾، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا، عَلَى قَوْلِكَ: زَيْدًا فَاضْرِبْهُ، وَيَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَى «الْوَالِدَانِ»، وَيَكُونُ الْمُضْمَرُّ فِي «فَتَأْتُوهُمْ» لِلْمَوَالِي. وَالْمُرَادُ بِالَّذِينَ عَاقَدْتَ أَيْمَانَكُمْ: مَوَالِي الْمُوَالَاةِ؛ كَانَ الرَّجُلُ يُعَاقِدُ الرَّجُلَ،

هُوَ صِفَةٌ لـ «كُلِّ»، الْمَعْنَى: وَجَعَلْنَا لِكُلِّ مَالٍ تَرَكَهُ الْوَالِدَانِ وَارِثًا^(١) يَحْوِيهِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «وَلِكُلِّ شَيْءٍ مِمَّا تَرَكَ» إِلَى آخِرِهِ. قَالَ السَّجَاوَنْدِي: وَفِيهِ ضَعْفٌ لِلْفَضْلِ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ؛ إِذْ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ يَقُولُ: لِكُلِّ رَجُلٍ جَعَلْتُ دَرَهْمًا فَقِيرًا.

قَوْلُهُ: (أَوْ: وَلِكُلِّ قَوْمٍ) فَعَلِيَ هَذَا «لِكُلِّ قَوْمٍ» خَبَرٌ، وَالْمُبْتَدَأُ مُتَعَلِّقٌ ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾، وَهُوَ نَصِيبُ الْمَقْدَّرِ، وَ﴿جَعَلْنَا﴾: صِفَةٌ لـ «كُلِّ»، وَمَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ مَحذُوفٌ وَهُوَ ضَمِيرُ الْمَوْصُوفِ، وَ﴿مَوَالِيَّ﴾ ثَانِي مَفْعُولِيهِ، الْمَعْنَى: لِكُلِّ مَنْ جَعَلْنَاهُ وَارِثًا نَصِيبٌ مِنَ التَّرِكَةِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ وَلِكُلِّ أَحَدٍ جَعَلْنَا مَوَالِيَّ)، فَعَلِيَ هَذَا «لِكُلِّ أَحَدٍ»: مَفْعُولٌ ﴿جَعَلْنَا﴾، وَ﴿مَوَالِيَّ﴾ بِمَعْنَى الْوَارِثِ، وَ﴿مِمَّا تَرَكَ﴾: صِلَتُهُ، الْمَعْنَى: جَعَلْنَا لِكُلِّ مَوْرُوثٍ وَارِثًا حَائِزًا التَّرِكَةِ، ثُمَّ قِيلَ: وَمِنْ الْوَارِثِ؟ فَقِيلَ: الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ. قَالَ الْقَاضِي: وَفِيهِ خُرُوجُ الْأَوْلَادِ؛ فَإِنَّ الْأَقْرَبِينَ لَا يَتَنَاوَلُهُمْ، كَمَا لَمْ يَتَنَاوَلِ الْوَالِدَيْنِ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَيَكُونُ الْمُضْمَرُّ فِي «فَتَأْتُوهُمْ» لِلْمَوَالِي) فَيَدْخُلُ فِيهِ «الَّذِينَ عَاقَدْتَ»، وَعَلَى

(١) فِي (ط): «وَرِثَانًا».

(٢) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ»، (٢: ١٨٣).

فيقول: دَمِي دَمُكَ، وَهَدَمِي هَدَمُكَ، وَثَأْرِي ثَأْرُكَ، وَحَرْبِي حَرْبُكَ، وَسَلْمِي سَلْمُكَ، وَتَرْتُنِي وَأَرْتُكَ، وَتَطْلُبُ بِي وَأَطْلُبُ بِكَ، وَتَعْقِلُ عَنِّي وَأَعْقِلُ عَنكَ؛ فَيَكُونُ لِلْحَلِيفِ السُّدْسُ مِنْ مِيرَاثِ الْحَلِيفِ، فَنُسِخَ. وَعَنْ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ خَطَبَ يَوْمَ الْفَتْحِ، فَقَالَ: «مَا كَانَ مِنْ حِلْفٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَتَمَسَّكَوْا بِهِ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَزِدْهُ الْإِسْلَامُ إِلَّا شِدَّةً، وَلَا تُحَدِّثُوا حِلْفًا فِي الْإِسْلَامِ»، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ: لَوْ أَسْلَمَ رَجُلٌ عَلَى يَدِ رَجُلٍ وَتَعَاقَدَا عَلَى أَنْ يَتَعَاقَلَا وَيَتَوَارَثَا؛ صَحَّ عِنْدَهُ، وَوَرِثَ بِحَقِّ الْمَوَالَةِ خِلَافًا لِلشَّافِعِيِّ، وَقِيلَ: الْمُعَاقَدَةُ: التَّبْنِيُّ. وَمَعْنَى (عَاقَدْتُ أَيَّانَكُمْ): عَاقَدْتُمْ أَيْدِيَكُمْ وَمَاسَخْتُمُوهُمْ. وَقُرِي: (عَقَّدْتُ) بِالتَّشْدِيدِ وَالتَّخْفِيفِ، بِمَعْنَى: عَقَدْتُ عَهْدَهُمْ أَيَّانَكُمْ.

[الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْصَقَ لِحَاثُ فَنَنْتُ حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّي تَخَافُونَ سُورُهُمْ فَعِظُوهُمْ وَأَهْجُرُوهُمْ فِي الْمَصَاحِجِ وَأَضْرِبُوهُمْ إِنْ أَطَعْنَاكُمْ فَلَا بُعْثُوا عَلَيْكُمْ سَبِيلًا إِنْ أَلَّ اللَّهُ كَانَ عَلَيْنَا كَبِيرًا ﴿٣٤﴾]

الوجهين الأولين الضمير مختص بـ «الذين عاقَدْتُ»، وعلى هذا الوجه الفاء جزاء شرط مقدر، و«من»: صلة ﴿مَوَالِي﴾، أي: جعلنا لكل موروث وارثًا حائزًا لتركته، فقيل: من هم؟ قيل: ﴿الْوَالِدَانُ وَالْأَقْرَبُونَ﴾ والمعاقدون، ثم قيل: وإذا كان كذلك ﴿فَتَأْتُوهُمْ نَصِيحَةً﴾.

قوله: (وقرئ: «عَقَّدْتُ» بالتشديد) وهي شاذة^(١)، «والتخفيف»: عاصمٌ وحمزةٌ والكسائي، والباقون: (عَاقَدْتُ) بالالف.

قوله: (بمعنى: عَقَدْتُ عَهْدَهُمْ أَيَّانَكُمْ) فحذف العهود، وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه، ثم حذف حذفه في القراءة الأخرى وهي: (عَاقَدْتُ أَيَّانَكُمْ)، أي: عَاقَدْتُمْ أَيْدِيَكُمْ. قوله: (عَهْدَهُمْ) أي: عهد الموالي، وهو مفعول ﴿عَقَدْتُ﴾ وفاعله ﴿أَيْمَنْتُكُمْ﴾^(٢).

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٦٢١).

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول قبل الفقرة السابقة.

﴿قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾: يقومون عليهنَّ آمِرينَ نَاهِينِ كما يقومُ الولاةُ على الرعايا، وسُمُّوا «قَوَّامًا» لذلك. والضميرُ في ﴿بَعْضَهُمْ﴾ للرجالِ والنساءِ جميعًا، يعني: إنما كانوا مُسيطرينَ عليهنَّ بسببِ تفضيلِ اللّهِ بعضَهُم - وهُمُ الرِّجالُ - على بعضِ - وهُمُ النساءُ. وفيه دليلٌ على أنّ الولايةَ إنما تُستحقُّ بالفضلِ لا بالتغلبِ والاستطالةِ والقَهْر، وقد ذكروا في فضلِ الرِّجالِ: العَقْلُ، والحِزْمُ، والعِزْمُ، والقوَّةُ والكِتابةُ في الغالبِ، والفُروسيةُ، والرَّمي، وأنَّ منهمُ الأنبياءَ والعُلَماءَ، وفيهمُ الإمامةُ الكُبرى والصُّغرى، والجِهادُ والأذانُ، والخُطبةُ، والاعتِكافُ، وتكبيراتُ التَّشريقِ عندَ أبي حنيفةَ، والشهادةُ في الحدودِ، والقصاصِ، وزيادةُ السَّهمِ، والتَّعصيبُ في الميراثِ،

قوله: (وسُمُّوا «قَوَّامًا» لذلك) الراغب: القوم: جماعةُ الرِّجالِ دونَ النساءِ؛ ولذلك قال تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قومٍ عَسَوْا أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءً مِنْ نِسَاءٍ﴾ [الحجرات: ١١]، قال الشاعر:

أقومُ أَلِ حِصْنِ أمِ نساءٍ^(١)

وفي عامةِ التنزيلِ: أريدوا به وبالنساءِ جميعًا، وحقيقتهُ للرِّجالِ لِمَا نَبَّهَ عليه قوله عزَّ وجلَّ: ﴿الرِّجالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾^(٢).

قوله: (مسيطرين) أي: متسلطين^(٣).

قوله: (وفيه دليل) يعني: في تعليلِ تسلُّطِ الرجالِ على النساءِ بالأمرِ والنهي بقوله: ﴿يَمَّا فَضَلَ اللَّهُ﴾، ﴿وَيَمَّا أَنْفَقُوا﴾ إدماجٌ لمعنى الإمامةِ الكبرى، نحوهُ قوله تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: ١٢٤].

قوله: (والحمالةُ) وهي الدِّيَّةُ التي يتحمَّلها الرجلُ، ويَعْرَمُها ويسعى في تحصيلها،

(١) لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص ١٤.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٦٩٣.

(٣) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في غيرها من الأصول قبل الفقرة السابقة.

والحمالة، والقسامة، والولاية في النكاح، والطلاق، والرجعة، وعدد الأزواج، واليهام الانتساب، وهم أصحاب اللحي والعائم. ﴿وَيْمًا أَنْفَقُوا﴾: وبسبب ما أخرجوا في نكاحهن من أموالهم في المهور والنفقات. ورؤي أن سعد بن الربيع - وكان نقياً من نُبَاء الأنصار - نَشَرَتْ عليه امرأته حبيبة بنت زيد بن أبي زهير؛ فلطمها، فانطلق بها أبوها إلى رسول الله ﷺ، وقال: أفرشته كريمة فلطمها، فقال: «لتقتص منه»،

و«القسامة» هي الأيمان، يُقسم على الأولياء في الدّم. النهاية: القسامة بالفتح: اليمين، كالقسَم، وحققتها: أن يُقسم من أولياء الدّم خمسون نفرًا على استحقاقهم دم صاحبهم إذا وجدوه قتيلاً بين قوم ولم يُعرف قاتله، فإن لم يكونوا خمسين أقسم الموجودون خمسين يمينا، ولا يكون فيهم صبي ولا امرأة ولا مجنون ولا عبد، أو يُقسم بها المتهمون على نفي القتل عنهم، فإن حلف المدعون استحقوا الدية، وإن حلف المتهمون لم تلزمهم الدية، وقد أقسم يُقسم قسماً وقسامة: إذا حلف، وقد جاءت على بناء الغرامة والحالة؛ لأنها تلزم أهل الموضع الذي يوجد فيه القتل، وفي حديث الحسن: «القسامة جاهلية»^(١) أي: كان أهل الجاهلية يدينون بها، وقد قررها الإسلام.

قوله: (أن سعد بن الربيع، وكان نقياً من نُبَاء الأنصار). الاستيعاب: هو سعد بن الربيع بن عمرو بن أبي زهير بن مالك الحزرجي الأنصاري، عقبى بدرى، وكان أحد نُبَاء الأنصار، قتل يوم أحد شهيداً، بعث رسول الله ﷺ أبي بن كعب يأتيه بخبره، قال: اذهب فأقرئه مني السلام، وأخبره أني قد طعنت اثنتي عشرة طعنة، وأني قد أنفدت مقاتلي، وأقرأ على قومي السلام وقل لهم: يقول لكم سعد: الله الله! وما عاهدتم عليه رسول الله ﷺ ليلة العقبه، فوالله ما لكم عند الله عذر إن خلص إلى نبيكم وفيكم عين تطرف^(٢).

(١) يعني أن رسول الله ﷺ قد أمر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية. وحديث القسامة أخرجه مسلم

(١٦٧٠) والنسائي (٨: ٣٧٣) وغيرهما من حديث ميمونة زوج النبي ﷺ.

(٢) «الاستيعاب» (٢: ٥٨٩) والحديث المذكور أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» ص ٣٤٨، وقال ابن عبد البر في «التمهيد»: لا أعرفه مسنداً وهو محفوظ عند أهل السير.

فَنَزَلْتُ؛ فَقَالَ ﷺ: «أَرَدْنَا أَمْرًا وَأَرَادَ اللَّهُ أَمْرًا، وَالَّذِي أَرَادَ اللَّهُ خَيْرًا»، وَرُفِعَ الْقِصَاصُ. وَاخْتُلِفَ فِي ذَلِكَ؛ فَقِيلَ: لَا قِصَاصَ بَيْنَ الرَّجُلِ وَامْرَأَتِهِ فِيمَا دُونَ النَّفْسِ وَلَوْ شَجَّهَا، وَلَكِنْ يَجِبُ الْعَقْلُ. وَقِيلَ: لَا قِصَاصَ إِلَّا فِي الْجَرْحِ وَالْقَتْلِ، وَأَمَّا اللَّطْمَةُ وَنَحْوُهَا فَلَا. ﴿قَلْبِنْتُ﴾: مُطْبِعَاتُ قَائِمَاتٍ بِمَا عَلِيهِنَّ لِلأَزْوَاجِ، ﴿حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ﴾: الْغَيْبُ: خِلَافُ الشَّهَادَةِ، أَي: حَافِظَاتُ لِمَوَاجِبِ الْغَيْبِ إِذَا كَانَ الْأَزْوَاجُ غَيْرَ شَاهِدِينَ لَهُنَّ حَفِظَهُنَّ مَا يَجِبُ عَلِيهِنَّ حَفِظُهُ فِي حَالِ الْغَيْبَةِ مِنَ الْفُرُوجِ وَالسُّبُوتِ وَالْأَمْوَالِ. وَعَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «خَيْرُ النِّسَاءِ امْرَأَةٌ إِنْ نَظَرْتَ إِلَيْهَا سَرَّتْكَ، وَإِنْ أَمَرْتَهَا أَطَاعَتْكَ، وَإِذَا غَبَتْ عَنْهَا حَفِظْتِكَ فِي مَالِهَا وَنَفْسِهَا» وَتَلَا آيَةَ. وَقِيلَ: ﴿لِلْغَيْبِ﴾: لِأَسْرَارِهِمْ، ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾: بِمَا حَفِظَهُنَّ اللَّهُ حِينَ أَوْصَى بِهِنَّ الْأَزْوَاجَ فِي كِتَابِهِ وَأَمَرَ رَسُولَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَقَالَ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا»؛ أَوْ بِمَا حَفِظَهُنَّ اللَّهُ وَعَصَمَهُنَّ وَوَفَّقَهُنَّ لِحَفِظِ الْغَيْبِ؛ أَوْ بِمَا حَفِظَهُنَّ حِينَ وَعَدَهُنَّ الثَّوَابَ الْعَظِيمَ عَلَى حَفِظِ الْغَيْبِ،

قوله: (لمواجب الغيب) قيل: المواجب: جمع الموجب، والمراد بـ«موجب الغيب»: ما يوجب الغيب، أي: ما يجب المحافظة عليه في حال غيبة الزوج.

قوله: (في مالها) أراد في مالك، ولما كانت هي المتصرفه فيه في حال الغيبة، وأنه مما يُنفق عليها؛ كأنه مالها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَوَدُّوا السُّقْمَاءَ أَمْوَالِكُمْ﴾ [النساء: ٥] بعثاها على الحفظ، أي: ليحفظن حفظًا مثل حفظ أموالهن.

قوله: (أو بما حفظهن حين وعدهن الثواب) فسّر الحفظ بوجوه ثلاث، أحدها: أنه تجاز، من إطلاق السبب على المسبب؛ لأن الظاهر أن يقال: حافظات للغيب بسبب أن الله تعالى وصّى الأزواج بحفظهن رعاية لحقهن؛ فهن قاصين حق تلك النعمة بحفظ غيب الأزواج، وعلى هذا يجوز أن يكون مشاكلة لقوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠] (١)، والثاني: أنه حقيقة، أي: حافظات للغيب لأن الله تعالى حفظهن من أن يقعن في الذنب

(١) من قوله: «وعلى هذا يجوز أن يكون» إلى هنا أثبتناه من (ط).

وأوعدهنَّ بالعذابِ الشَّدِيدِ على الخيانة. و«ما» مصدرية. وقرئ: (بما حَفِظَ اللهُ) بالنصبِ على أنَّ «ما» موصولة، أي: حافظاتٌ للغيبِ بالأمرِ الذي يَحْفَظُ حقَّ اللهِ وأمانةَ اللهِ؛ وهو التعفُّفُ والتحصُّنُ والشفقةُ على الرِّجالِ والنصيحةُ لهم. وقرأ ابنُ مسعود: (فالصَّوَالِحُ قَوَانَتْ حَوَافِظُ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللهُ فَأَصْلِحُوا إِلَيْهِنَّ). نُشَوِّزُهَا ونُشَوِّصُهَا: أن تعصي زوجها ولا تطمئنَّ إليه، وأصله الانزعاج. ﴿فِي الْمَصَاحِفِ﴾:

وَعَصَمَهُنَّ، فقوله: «وَعَصَمَهُنَّ» عطفٌ تفسيري. وثالثها: أنه من باب الكناية، أي: أنهنَّ حافظاتٌ للغيبِ لأنَّ الله تعالى وَعَدَهُنَّ الثوابَ عليه؛ ولذلك سَعَيْنَ في حفظِ الغيبِ، كأنه قيل: احفظنَّ الغيبَ حتَّى لا أضيعَ أجركنَّ لِمَا يَلْزَمُ من عدمِ ضياعهنَّ إيتاءَ أجورهنَّ.

قوله: (وقرئ: (بما حَفِظَ اللهُ) بالنصبِ^(١) على أنَّ «ما» موصولة) قال أبو البقاء: «ما» على قراءة النَّصبِ بمعنى الذي، أو نكرةٌ والمضافُ محذوف، والتقدير: بما حَفِظَ اللهُ أو دِينَ اللهُ، وقال قومٌ: هي مصدرية، والتقدير: بحفظهنَّ اللهُ، وهذا خطأ؛ لأنَّه إذا كان كذلك خلا الفعل عن ضميرِ الفاعل؛ لأنَّ الفاعلَ هنا جمعُ المؤنَّثِ، فكان يجبُ أن يكونَ بما حَفِظَنَ اللهُ، وقد صَوَّبَ هذا القولَ وجعلَ الفاعلَ فيه للجنسِ، وهو مفردٌ مذكَّرٌ، فلا يظهرُ له ضميرٌ^(٢).

قوله: (فالصَّوَالِحُ قَوَانَتْ حَوَافِظُ لِلْغَيْبِ... فَأَصْلِحُوا إِلَيْهِنَّ). الأساس: ومن المجاز: وأصلحَ إلى دابته: أحسنَ إليها وتعهَّدها.

وفي هذه القراءة^(٣) إيذانٌ بأنَّ الآيةَ فيها إجمالٌ وتفصيل، فالمجملُ قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾، وتفصيله: فالصالحاتُ، وقوله: ﴿وَالَّذِي تَخَافُونُ نُشَوِّزُكُمْ﴾، وأنَّ قوله: في هذه القراءة: «فأصلحوا إليهنَّ» مقابلٌ لقوله: ﴿فَعِظُوهُنَّ﴾، يعني: قُومُوا عليهنَّ، فاللاتي صَلَّحَتْ، فأحسِنوا إليهنَّ، واللاتي نَشَرَتْ فِعْظُوهُنَّ، واضرِبُوهُنَّ.

قوله: (ونُشَوِّصُهَا). الجوهرية: نشصتِ المرأةُ من زوجها، مثلُ نَشَرَتْ، فهي ناشِزٌ

(١) انظر «المحتسب» (١: ٢٩٠) و«البحر المحيط» (٣: ٦٢٥).

(٢) «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٣٥٤).

(٣) انظر: «المحتسب» (١: ٢٨٨).

في المراقد، أي: لا تُدَاخِلُونَهَا تَحْتَ اللَّحْفِ، أو هي كِنَايَةٌ عَنِ الْجِمَاعِ. وَقِيلَ: هُوَ أَنْ يُوَلِّيَهَا ظَهْرَهُ فِي الْمَضْجَعِ. وَقِيلَ: ﴿فِي الْمَضْجَعِ﴾: فِي بَيْتِنَ الَّتِي يَبْتَنُ فِيهَا، أَي: لَا تَبَايُتُونَهَا. وَقُرِئَ: (فِي الْمَضْجَعِ)، وَ(فِي الْمَضْطَجِعِ)؛ وَذَلِكَ لِتَعَرُّفِ أَحْوَالِنَّ وَتَحَقُّقِ أَمْرِنَّ فِي النَّشُورِ، أَمَرَ بَوَغْظِنَّ أَوْ لَا، ثُمَّ بِهِجْرَانِنَّ فِي الْمَضْجَعِ، ثُمَّ بِالضَّرْبِ إِنْ لَمْ يَنْجِعْ فِيهِنَّ الْوَعْظُ وَالْهِجْرَانُ.

وَنَاشِصٌ، وَنَشَّصْتُ عَنْ بَلَدِي: انزَعَجْتُ. الرَّاعِبُ: النَّشْرُ: الْمَرْتَفَعُ مِنَ الْأَرْضِ، وَنَشَرَ فُلَانٌ: إِذَا قَصَدَ نَشْرًا، وَمِنْهُ: نَشَرَ فُلَانٌ^(١) عَنْ مَقَرِّهِ، وَيُعْبَرُ عَنِ الْإِحْيَاءِ بِالنَّشْرِ وَالْإِنْسَارِ لِكُونِهِ ارْتِفَاعًا بَعْدَ انْضَاعٍ، وَنُشُورُ الْمَرْأَةِ: بُغْضُهَا لِرُوجِهَا وَرَفْعُ نَفْسِهَا عَنِ طَاعَتِهِ وَعَيْنُهَا إِلَى غَيْرِهِ^(٢).

قَوْلُهُ: (أَمَرَ بَوَغْظِنَّ) جَمَلَةٌ مُسْتَأَنَفَةٌ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ، لِقَوْلِهِ: «وَذَلِكَ لِتَعَرُّفِ أَحْوَالِنَّ»؛ لِأَنَّ الْمَشَارَ بِهَا تَلِكُ الْمَأْمُورَاتُ الَّتِي تَضَمَّنَهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِي يُخَافُونَ نُشُورَهُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَأَضْرِبُوهُنَّ﴾.

الانْتِصَافُ: التَّرْتِيبُ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الزُّخَشْرِيُّ غَيْرُ مَاخُودٍ مِنَ الْآيَةِ؛ لِأَنَّهَا وَارِدَةٌ بِوَاوِ الْعَطْفِ، وَإِنَّمَا اسْتَفِيدَ مِنْ أَدْلَةٍ خَارِجِيَّةٍ^(٣). وَقُلْتُ: مَا أَظْهَرَ دَلَالََةَ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَعَظُّوهُنَّ﴾ عَلَيْهِ! وَكَذَا قَضِيَّةُ التَّرْتِيبِ فِي الرَّفْقِ وَالنَّظْمِ، فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَالصَّنَدِ حَتَّى﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿وَالَّذِي يُخَافُونَ نُشُورَهُمْ﴾ تَفْصِيلٌ لِمَا أَجَلَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾، كَمَا سَبَقَ، أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِتَفْضِيلِ الرِّجَالِ عَلَى النِّسَاءِ، وَقِيَامِهِمْ عَلَيْهِنَّ، ثُمَّ فَصَّلَ النِّسَاءَ قَسَمَيْنِ: إِمَّا أَنَّهُنَّ قَائِمَاتٌ صَالِحَاتٌ يَحْفَظْنَ أَرْوَاجَهُنَّ فِي الْحَضُورِ وَالغَيْبَةِ؛ فَعَلَى الرِّجَالِ الشَّفِيقَةُ عَلَيْهِنَّ وَالنَّصِيحَةُ لَهُنَّ، وَإِمَّا أَنَّهُنَّ نَاشِرَاتٌ غَيْرُ مُطِيعَاتٍ؛ فَعَلَى الرِّجَالِ التَّرْفُقُ بِهِنَّ أَوْ لَا بِالْوَعْظِ وَالنَّصِيحَةِ، فَإِنَّ لَمْ يَنْجِعِ الْوَعْظُ فِيهِنَّ، فَبِالْهِجْرَانِ وَالتَّفْرِقِ

(١) قَوْلُهُ: «إِذَا قَصَدَ نَشْرًا، وَمِنْهُ: نَشَرَ فُلَانٌ» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

(٢) «تَفْسِيرُ الرَّاعِبِ الْأَصْفَهَانِي» (١: ٥٤١)، وَانظُرْ: «مَفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ٨٠٦.

(٣) «الانْتِصَافُ بِحَاشِيَةِ الْكُشَافِ» (١: ٥٠٧).

وقيل: معناه: أكرهوهنَّ على الجِماعِ واربطوهنَّ، هَجَرَ البعيرَ: إذا شدَّه بالهَجَارِ، وهذا من تفسير الثُّقلاء! وقالوا: يجبُ أن يكونَ ضَرْبًا غيرَ مبرِّحٍ؛ لا يجرُّها، ولا يكسرُ لها عَظْمًا، ويحتنبُ الوجه، وعن النبي ﷺ: «علَّقَ سَوْطَكَ حيثُ يراه أهلُك»، وعن أسماء بنتِ أبي بكرٍ الصِّديقِ رَضِيَ اللهُ عنهما: كنتُ رابعةَ أربعِ نسوةٍ عندَ الزُّبيرِ ابنِ العوامِ، فإذا غَضِبَ على إحدانا ضَرَبَها بعودِ المشجَبِ حتى يكسره عليها. ويروى عن الزُّبيرِ أبياتٌ:

ولولا بنوها حولها لخبطتها

﴿فَلَا تَبْعُوا عَلَيَّ سَكِيلاً﴾: فأزِيلوا عنهنَّ التعرُّضَ بالأذى والتوبيخ والتجني،

في مضاجعهنَّ ثانيًا، ثم التأديب بالضرب؛ لأنَّ المقصودَ الإصلاحَ والدخولَ في الطاعة؛ لقوله: ﴿فَإِنْ أَطَعْتَكُمْ﴾، فرتَّبَ الوعظَ على الخوفِ مِنَ النُّشوزِ، فلا بدَّ من تقديمه على قرينيه، ومنه نَبَّهَ على ترتيبِ قرينيه.

قوله: (بالهجار). الأساس: الهجارُ: حبلٌ يشدُّ به يده إلى رجله، يُخالفُ الشَّكَالَ.

قوله: (بعود المشجب). النهاية: المشجبُ - بكسر الميم وفتح الجيم -: عيدانٌ تُصمُّ رؤوسها ويُفرِّجُ بينَ قوائِمِها، وتوضعُ عليها الثيابُ، وقد تعلقَ عليها الأسيقةُ لتبريدِ الماءِ.

قوله: (ولولا بنوها حولها لخبطتها)، تمامه:

كخبطة فرُّوجٍ ولم أتلعثم^(١)

خبطتُ الشجرَ خبَطًا: إذا ضربتَها بالعَصَا لِيَسْقُطَ ورَقُها، يتلعثمُ الرجلُ في الأمرِ: إذا تمكَّثَ فيه وتأنَّى.

قوله: (والتجني) الجوهري: التجني: التجرُّم، وهو أن يدعي عليك ذنبًا لم تفعله.

(١) للزبير بين العوام رضي الله عنه. انظر: «شواهد الكشاف» (١: ٥٠٧) و«مغني اللبيب» لابن هشام

وتوبوا عليهن، واجعلوا ما كان منهن كأن لم يكن بعد رجوعهن إلى الطاعة والانقياد وترك النشوز. ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ فاحذروه، واعلموا أن قدرته عليكم أعظم من قدرتكم على من تحت أيديكم. ويروى: أن أبا مسعود الأنصاري رَفَعَ سَوْطَهُ لِيضْرِبَ غُلَامًا لَهُ، فَبَضَّرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَصَاحَ بِهِ: «أَبَا مَسْعُودِ! لَلَّهِ أَقْدَرُ عَلَيْكَ مِنْكَ عَلَيْهِ»، فَرَمَى بِالسَّوْطِ وَأَعْتَقَ الْغُلَامَ.

أَوْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ وإنكم تعصونه على علو شأنه وكبرياء سلطانه، ثم تتوبون فيتوب عليكم، فأنتم أحق بالعفو عمن ينجي عليكم إذا رجع.

﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [٣٥]

﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ أصله: شقاقا بينهما، فأضيف الشقاق إلى الطرف على طريق الاتساع، كقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] وأصله: بل مكر الليل والنهار؛ أو على أن جعل البين مُشَاقًا، والليل والنهار ماكرين على قلوبهم: نهارك صائم. والضمير للزوجين، ولم يجز ذكرهما؛ لجزي ذكر ما يدل عليهما؛ وهو الرجال والنساء.

قوله: (ويروى: أن أبا مسعود الأنصاري) الحديث من رواية مسلم وأبي داود والترمذي: كنت أضرب غلاما لي بالسوط، فسمعت صوتا من خلفي: «اعلم أبا مسعود»، فلم أفهم الصوت من الغضب، فلما دنا مني فإذا هو رسول الله ﷺ يقول: «اعلم أبا مسعود، الله أقدر عليك منك على هذا الغلام»، فسقط من يدي السوط، فقلت: يا رسول الله، هو حر لوجه الله، فقال: «أما لو لم تفعل للفتحك النار»^(١).

قوله: (جعل البين مُشَاقًا). مُشَاقًا: اسم فاعل، نحو: مختار، ونحوه قوله تعالى: ﴿لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ﴾ [الأنعام: ٩٤] برفع «بين».

(١) أخرجه مسلم (١٦٥٩) وأبو داود (٥١٥٩) والترمذي (١٩٤٩) وهو في «الأدب المفرد» للبخاري (١٧١).

﴿حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ﴾: رَجُلًا مَّقْنَعًا رِضًا يَصْلُحُ لِحُكُومَةِ الْعَدْلِ وَالْإِصْلَاحِ بَيْنَهُمَا، وَإِنَّمَا كَانَ بَعَثَ الْحَكَمَيْنِ مِنْ أَهْلِيهِمَا؛ لِأَنَّ الْأَقْرَبَ أَعْرَفُ بِبَوَاطِنِ الْأَحْوَالِ وَأَطْلَبُ لِلصَّلَاحِ، وَإِنَّمَا تَسْكُنُ إِلَيْهِمْ نَفُوسُ الزَّوْجَيْنِ وَتُبْرِّزُ إِلَيْهِمْ مَا فِي ضَمَائِرِهِمَا مِنَ الْحَبِّ وَالْبَغْضِ وَإِرَادَةِ الصُّحْبَةِ وَالْفُرْقَةِ وَمَوْجِبَاتِ ذَلِكَ وَمَقْتَضِيَاتِهِ، وَمَا يَزُوِيَانَهُ عَنِ الْأَجَانِبِ وَلَا يُحِبَّانِ أَنْ يَطَّلِعُوا عَلَيْهِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ يَلِيَانِ الْجُمُعَ بَيْنَهُمَا وَالتَّفْرِيقَ إِنْ رَأَيَا ذَلِكَ؟ قُلْتُ: قَدْ اخْتَلَفَ فِيهِ؛ فَقِيلَ: لَيْسَ إِلَيْهِمَا ذَلِكَ إِلَّا بِإِذْنِ الزَّوْجَيْنِ؛ وَقِيلَ: ذَلِكَ إِلَيْهِمَا، وَمَا جُعِلَا حَكَمَيْنِ إِلَّا وَإِلَيْهِمَا بِنَاءِ الْأَمْرِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ اجْتِهَادُهُمَا. وَعَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ: شَهِدْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَقَدْ جَاءَتْهُ امْرَأَةٌ وَزَوْجُهَا وَمَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ، فَأَخْرَجَ هُوَ لِأَخِي حَكَمًا وَهُوَ لِأَخِي حَكَمًا، فَقَالَ عَلِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قوله: (رَجُلًا مَّقْنَعًا رِضًا). الأساس: فَلَانٌ لَنَا مَّقْنَعٌ رِضًا، أَي: مَّقْنَعٌ بِقَوْلِهِ وَقَضَائِهِ، وَشَاهِدٌ مَّقْنَعٌ، وَشَهُودٌ مَّقَانِعٌ.

قوله: (ذَلِكَ إِلَيْهِمَا) قَالَ الْقَاضِي: قَالَ مَالِكٌ: هُمَا أَنْ يَتَخَالَعَا إِنْ وَجَدَا الصَّلَاحَ فِيهِ^(١)، قُلْتُ: وَيَنْصُرُهُ تَكْرِيرُ ذِكْرِ الْحَكَمَيْنِ فِي التَّنْزِيلِ وَمَتَعَلِّقُهَا وَإِنْ لَمْ يُقَلْ: حَكَمَيْنِ مِنْ أَهْلِيهِمَا، وَهُوَ أَخْصَرُ.

قوله: (وَعَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ) بَفَتْحِ اللَّامِ فِي رِوَايَةِ الْكِتَابِ، وَفِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»^(٢): هُوَ جَاهِلِيٌّ إِسْلَامِيٌّ، أَسْلَمَ قَبْلَ وِفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَلْقَهُ، سَمِعَ أَكْبَرَ الصَّحَابَةِ، وَاشْتَهَرَ بِصُحْبَةِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. عَبِيدَةُ: بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْيَاءِ، وَالسَّلْمَانِيُّ: بَفَتْحِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ وَالنُّونِ^(٣).

قوله: (فِئَامٌ مِنَ النَّاسِ) فِئَامٌ: جَمَاعَةٌ، وَلَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، النَّهْيَةُ: الْفِئَامُ مَهْمُوزٌ: الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ.

(١) «أنوار التنزيل» (٢: ١٨٦).

(٢) في (ص) و(غ): «الجامع».

(٣) «جامع الأصول» (١٢: ٦٩٦).

لِلْحَكَمَيْنِ: أتدريان ما عليكما؟ إنَّ عليكما إن رأيتما أن تُفَرِّقا فَرَّقْتِما، وإن رأيتما أن تَجْمَعَا جَمَعْتِما، فقال الزوج: أمَّا الفُرْقَةُ فلا، فقال عليٌّ: كَذَبَ، واللَّهِ لا تَبْرُحُ حتى تَرْضَى بكتابِ اللَّهِ لكِ وعليكِ، فقالت المرأة: رضيتُ بكتابِ اللَّهِ لي وعليٍّ. وعن الحسن: يَجْمَعانِ ولا يُفَرِّقان. وعن الشَّعْبِيِّ: ما قضى الحَكَمانِ جاز. والألفُ في ﴿إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا﴾ ضمير الحَكَمَيْنِ، وفي ﴿يُوفِقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ للزوجين؛ أي: إن قَصِدا إِصْلَاحَ ذاتِ البَيْنِ، وكانت نِيَّتُهُما صحيحةً، وقلوبُهُما ناصحةً لوجهِ الله؛ بُورِكَ في وَساطِطِهِما، وأوْفَعَ اللَّهُ بطيِّبِ نَفْسِهِما وحُسْنِ سَعْيِهِما بينَ الزوجينِ الوِفاقَ والألْفَةَ، وألقى في نَفوسِهِما المودَّةَ والرَّحمةَ. وقيل: الضَّميرانِ لِلْحَكَمَيْنِ، أي: إن قَصِدا إِصْلَاحَ

قوله: (كَذَبَ، واللَّهِ لا تَبْرُحُ) فيه التفات. قال الزجاج: على الحَكَمَيْنِ أن يقصدا الإِصْلَاحَ، وليس لهُما طلاقٌ ولا إقرار، وما فعلَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه فهو فعلٌ للإمام، وللإمام أن يفعلَ ما رَأَى فيه؛ فعليٌّ وكُلُّهُما فيه وأولاهُما ذلك^(١). وفي «المعالم»: أصحُّ القولين: أن بَعَثَ الحَكَمَيْنِ على رضاهما، فيتوقَّفُ التَطْلِيقُ على رضاه، والاختلاعُ بهالها على رضاها، وعليه أصحابُ الرأي، لقولِ عليٍّ رضيَ اللهُ عنه - حينَ قالَ الزوجُ: أمَّا الفُرْقَةُ فلا - كَذَبْتَ حَتَّى تُقَرَّرَ بمثلِ الذي أَقَرَّتْ به؛ فَسَبَّتْ أن تقيِّدَ الأمرَ موقوفٌ على رضاه. والقولُ الثاني: أن لا يتوقَّفَ على رضاها كالحاكمِ يَحْكُمُ على الخصمَيْنِ بلا رضاها، ومَن قالَ بهذا قال: ليس المرادُ بقوله للرجل: «حَتَّى تُقَرَّرَ» أن رضاه شَرَطٌ؛ بل معناه: أن المرأةَ رَضِيَتْ بها في كتابِ اللَّهِ، فقال الرجلُ: أمَّا الفُرْقَةُ فلا، يعني: ليستِ الفُرْقَةُ في كتابِ اللَّهِ؛ فقال عليٌّ رضيَ اللهُ عنه: كَذَبْتَ؛ حيثُ أنكَرْتَ وقلتِ: إنَّ الفُرْقَةَ ليست في كتابِ اللَّهِ؛ فإنَّ قوله: ﴿يُوفِقُ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾ يشتملُ على الفِراقِ وغيره؛ لأنَّ التوفيقَ أن يَخْرُجَ كُلُّ واحدٍ منهما من الوِزْرِ؛ وذلك يكونُ تارةً بالفِراقِ، وتارةً بِصِلاحِ حالِهما في الوِصْلَةِ. هذا معنى كلامِ «المعالم»^(٢).

قوله: (الضميرانِ لِلْحَكَمَيْنِ). قال الإمام: وهاهنا قِسْمٌ رابع: وهو أن الأولَ للزوجينِ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٠).

(٢) «معالم التنزيل» (٢: ٢١٠) ولتنام الفائدة انظر: «تفسير الطبري» (٦: ٧١٨).

ذاتِ البَيْنِ والنصيحةَ للزوجينِ يوفقُ اللهُ بينهما، فيتَّفِقانِ على الكلمةِ الواحدة، ويتساندانِ في طلبِ الوفاقِ حتى يحصلَ الغرضُ ويتمَّ المرادُ. وقيلَ: الضميرانِ للزوجينِ، أي: إن يُريدا إصلاحَ ما بينهما، وطلبًا للخيرِ، وأن يزولَ عنهما الشقاقُ يطرحَ اللهُ بينهما الألفةَ، وأبدلَهما بالشقاقِ وفاقًا، وبالغضاءِ مودةً. ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا خَبِيرًا﴾: يعلمُ كيفَ يوفقُ بينَ المختلفينِ ويجمعُ بينَ المُفترقينِ. ﴿لَوْ أَنْفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلْفَتْ بِكَ قُلُوبُهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلْفَ بَيْنَهُمْ﴾ [الأنفال: ٦٣].

[﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ ٣٦]

﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ وأحسنوا بهما إحسانًا، ﴿وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾: وبكلِّ من بينكم وبينه قُربى من أخٍ أو عمٍّ أو غيرهما، ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾: الذي قُرب جوارزه، ﴿وَالْجَارِ الْجُنُبِ﴾: الذي جوارزه بعيد، وقيلَ: الجارُ القريب: النَّسب، والجارُ الجُنُب: الأجنبيُّ، وأنشدَ لبُلعاء بنِ قيس:

لا يَجْتُونِيَا مُجَاوِرٌ أَبَدًا ذُو رَحِمٍ أَوْ مُجَاوِرٌ جُنُبٌ

والثانيَ للحكَمينِ، أي: إن يُردِ الزوجانِ إصلاحًا يوفقِ اللهُ بينَ الحكَمينِ إصلاحًا حتى يعملَا بالصَّلاحِ^(١).

وقالَ القاضي: وفيه تنيبٌ على أن من أصلَح نيته فيما يتحرَّاه، أصلَح اللهُ مُبتغاه^(٢).

قوله: (وأحسنوا بهما). الأساس: أحسنَ إلى أخيه وأحسنَ به.

قوله: (لا يَجْتُونِيَا) البيت، أي: لا يُكرهُنا، من: اجتويتُ البلاد: إذا كرهتها.

(١) «مفاتيح الغيب» (١٠: ٧٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (٢: ١٨٦).

وَقُرِّئَ: (والجارَ ذا القُرْبَى) نصبًا على الاختصاص، كما قُرِّئَ: (حافظوا على الصلواتِ والصلاةِ الوسطى) [البقرة: ٢٣٨]؛ تنبيهًا على عِظَمِ حَقِّهِ؛ لإدلائه بحَقِّي الجوارِ والقُرْبَى.

﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾: هو الذي صَحِبَكَ بأن حَصَلَ بِجَنبِكَ؛ إمَّا رفيقًا في سَفَرٍ، وإمَّا جَارًا مُلَاصِقًا، وإمَّا شريكًا في تَعَلُّمِ عِلْمٍ أو حِرْفَةٍ، وإمَّا قَاعِدًا إلى جَنبِكَ في مجلسٍ أو مسجدٍ، أو غيرَ ذلك مِن أدنى صُحْبَةِ التَّامُّتِ بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ، فعَلَيْكَ أن تَرعى ذلك الحَقَّ ولا تَنسَاهُ، وتَجَعَلَهُ ذريعةً إلى الإحسان. وقيل: الصَّاحِبُ بِالْجَنبِ: المرأةُ، ﴿وَأَبْنِ السَّكِيلِ﴾: المسافرُ المُنْقَطِعُ به، وقيل: الضيف. والمختال: التياهُ الجهول الذي يتكَبَّرُ عن إكرامِ أقارِبِهِ وأصحابِهِ وماليكِهِ، فلا يَتَحَفَّى بِهِمْ، ولا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِمْ. وَقُرِّئَ: «والجارِ الجَنبِ» بفتحِ الجيمِ وسكونِ النونِ.

قوله: (أو غَيْرَ ذلك مِن أدنى صُحْبَةِ التَّامُّتِ)، «أو غَيْرَ» عطفٌ على المنصوبات. وقوله: «مِن أدنى صُحْبَةٍ» وصفٌ له، ومن: ابتداءً أو بيان، أي: غيرَ ذلك كائناً أو حاصلًا مِن أدنى صُحْبَةٍ، يعني: في تقييدِ ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ تعميمٌ معناه، وأريدَ به أصلُ الاستعمالِ لا المتعارَفُ المشهور؛ لأنه لا يقال عُرْفًا: هو صاحبُ فلانٍ، إلا إذا رَافَقَهُ والتزمَهُ، أو وافَقَهُ في مذهبٍ؛ فهذا القَيْدُ نحوُ القيدِ ﴿فِي الْأَرْضِ﴾ لـ ﴿دَابَّتْ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَمَآئِن دَابَّتْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الأنعام: ٣٨] ونظيرُ لـ ﴿طَلَّيْرٌ﴾ في قوله: ﴿وَلَا طَلَّيْرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾.

قوله: (الْمُنْقَطِعُ به) الجوهرِي: وانْقَطَعَ به فهو مُنْقَطِعٌ به؛ إذا عَجَزَ عن سَفَرِهِ من نفقَةٍ ذَهَبَتْ، أو قامت عليه راحلته، أو أتاه أمرٌ لا يَقْدِرُ أن يتحرَّك.

قوله: (فلا يَتَحَفَّى بِهِمْ ولا يَلْتَفِتُ إِلَيْهِمْ) أي: لا يَلْتَفِتُ بِهِمْ ولا يَرَحْمُهُم.

قوله: (وَقُرِّئَ: «والجارِ الجَنبِ»)^(١) أي: الجارِ ذي الجَنبِ، أي: الملتصِقِ دارُهُ بِجَنبِ

(١) انظر: «البحر المحيط» (٣: ٦٣٢).

﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [٣٧]

﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾: بدلٌ من قوله: ﴿مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء: ٣٦]، أو نصبٌ على الذمِّ، ويجوزُ أن يكونَ رفعا عليه، وأن يكونَ مبتدأ خبره محذوف، كأنه

دارك. الجوهري: قعدتُ إلى جنبِ فلانٍ وإلى جانبِ فلانٍ بمعنى، وهذه القراءة تُنصّرُ قولَ مَنْ قال: الجار القريب النسبِ والجار الأجنبيّ.

قوله: (وأن يكونَ مبتدأ خبره محذوف)، فإن قلت: ما الفرقُ بين هذا، وأن يكونَ خبرَ مبتدأ محذوفٍ كما عليه الوجه الثاني؟ قلتُ: على الثاني يتصلُ بقوله: ﴿مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ محكومٌ عليهم بأنهم هم الذين لا يُحبُّهم الله، وهو أبلغُ من البدل؛ لِمَا يُؤدِّنُ بأنَّ البُخلَ أحسنُ (١) أو صافيهم، وهو الذي حملهم على أن تكبروا عن إكرام أقاربهم وأصحابهم، وأنهم معروفون مشهورون بكونهم مُختالين فخورين؛ لِمَا تَقَرَّرَ أنَّ النَّصْبَ أو الرفعَ على المدح أو الذمِّ يقتضي أن يكونَ الموصوفُ مشهورا معروفا، والصفةُ سالحةٌ للمدح أو للذم. وعلى أن يكونَ مبتدأ خبره محذوف، والجملةُ منقطعةٌ عما قبلها جيءَ بها مُستطردةٌ لحكايةٍ من يمنعُ إحسانه عن الوالدَيْنِ والأقربين، والوجهُ الاتصال؛ لأنَّ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ تذييلٌ لقوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾، وقد رَمَزَ إليه تفسيره «المختال» بـ«التَّباه: الجهول الذي يتكبرُ عن إكرام أقاربه»، ثم لا بدَّ من انضمام قوله: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ لِيَتِمَّ به المقصودُ، ولو جعلَ ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النساء: ٣٨] عطفًا على ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾؛ لِيَدْخُلَ معنى قوله: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦] في معنى المذيل - لِيَكْمُلَ النظمُ وَيَبْلُغَ الغاية، ويؤيِّدُه قوله بعد هذا: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾، قيل: نزلت في مشركي قريش (٢).

وقوله: «حيثُ حملهم على البُخلِ والرِّياء» جعلهما وُضْعَيْنِ لموصوفٍ واحد، والواوُ

(١) في (ط): «أخص من».

(٢) انظر: «مفاتيح الغيب» (١٠: ٧٩).

قِيلَ: الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَفْعَلُونَ وَيَصْنَعُونَ أَحْقَاءَ لِكُلِّ مَلَامَةٍ. وَقُرِي: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ بِضَمِّ الْبَاءِ، وَفَتْحِهَا، وَبِفَتْحَتَيْنِ، وَبِضَمَّتَيْنِ، أَي: يَبْخُلُونَ بِذَاتِ أَيْدِيهِمْ، وَبِمَا فِي أَيْدِي غَيْرِهِمْ، فَيَأْمُرُوهُمْ بِأَنْ يَبْخُلُوا بِهِ مَقْتًا لِلسَّخَاءِ مَمَّنْ وَجَدَ. وَفِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ: أَبْخُلُ مِنْ الضَّنِينِ بِنَائِلٍ غَيْرِهِ، قَالَ:

وَإِنْ أَمْرًا ضَنْتَ يَدَاهُ عَلَى أَمْرِي بِنَيْلِ يَدٍ مِنْ غَيْرِهِ لَبِخِيلٍ

تَوَسَّطَتْ بَيْنَهُمَا؛ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُمْ جَامِعُونَ بَيْنَ وَصْفَيْنِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلٌّ فِي الرَّذَالَةِ، وَأَيْضًا، الْمُرَائِي لَا يَكُونُ إِلَّا فَخُورًا؛ فَكَانَ الذَّهَابُ إِلَى الْعَطْفِ عَلَى ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ وَاتِّصَالُهُ بِقَوْلِهِ: ﴿كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ أَحْرَى، فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَجُوزُ فِي الْمَوْصُولِ الْأَوَّلِ الْقَطْعُ لِلإِسْتِنَافِ؟ قُلْتَ: لَا يَحْسُنُ ذَلِكَ الْحُسْنُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ إِسْتِنَافًا بِإِعَادَةِ اسْمٍ مِنْ اسْتَوْفَ عَنْهُ الْحَدِيثُ أَوْ صِفَتُهُ، وَالْأَوَّلُ ظَاهِرُ الْبُطْلَانِ؛ لِأَنَّ «الَّذِي» وَضِعَ وَصْلَةً إِلَى وَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجَمَلِ، وَالثَّانِي يَوْجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَوْصُوفُ بِحَيْثُ يُنْبِئُ عَنِ الْوَصْفِ؛ لِيَكُونَ ذَرِيعَةً لِبَيَانِ الْمَوْجِبِ لِيَصِحَّ التَّعْلِيلُ بِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ * الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٢-٣]، وَلَا ذَلَالَةَ فِي قَوْلِهِ: ﴿مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ عَلَى هَذَا الْوَصْفِ، بَلْ فِيهِ مَا يَدْفَعُهُ؛ لِأَنَّ التِّيَّاهَ الْفَخُورَ أَغْلَبُ مَا يَكُونُ جَوَادًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ - لَمَّا كَانَ تَذْيِيلًا لِلْكَلامِ السَّابِقِ أَوْ إِسْتِنَافًا - تَصَمَّنَ مَعْنَى الْبُخْلِ الَّذِي يُعْطِيهِ قَوْلُهُ: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ إِلَى آخِرِهِ، وَهَذَا لَا يَصِيرُ إِلَيْهِ صَاحِبُ دُوقٍ.

قَوْلُهُ: ﴿قُرِي: ﴿بِالْبُخْلِ﴾ بِضَمِّ الْبَاءِ﴾^(١): كُلُّهُمْ إِلَّا هَمْزَةً وَالْكَسَائِيَّ، وَبِفَتْحِهَا وَسُكُونِ الْخَاءِ؛ شَادًّا، وَبِفَتْحَتَيْنِ: هَمْزَةً وَالْكَسَائِيَّ، وَبِضَمَّتَيْنِ: شَادًّا^(٢).

قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَمْرًا ضَنْتَ يَدَاهُ عَلَى أَمْرِي) الْبَيْتُ^(٣)، يَدَاهُ: عِبَارَةٌ عَنْ جَمَلَتِهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) انظر: «الكشف من وجوه القراءات السبع» (١: ٣٨٩).

(٢) من قوله: «وبفتحتين» إلى هنا أثبتناه من (ط).

(٣) لأبي تمام في «ديوانه» بشرح التبريزي (٤: ٤٨٦).

ولقد رأينا من بُليّ بداءِ البخلِ مَنْ إذا طَرَقَ سمعَهُ أن أحداً جادَ على أحدٍ شَخَّصَ به، وحلَّ حُبُوتَهُ، واضطربَ ودارتْ عيناه في رأسه، كأنها نُهبَ رَحْلُهُ، وكُسِرَتْ خِزانتُهُ؛ ضَجْرًا من ذلك، وحسرةٌ على وجودِهِ! وقيل: هم اليهودُ، كانوا يأتونَ رجالًا من الأنصارِ يَنْصَحُونَ لهم ويقولون: لا تنفقوا أموالكم؛ فإننا نخشى عليكم الفقر، ولا تدرُونَ ما يكون؟ وقد عابهم الله بكتمانِ نعمةِ اللّهِ وما آتاهم من فَضْلِ الغنى والتفاقُرِ إلى الناس. وعن النبي ﷺ «إذا أنعمَ اللهُ على عبدٍ نعمةً أحبَّ

﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾ [المسد: ١]، قال: جُعِلَتْ يداهُ هالكتين، والمرادُ هلاكُ جُمْلَتِهِ، الجوهري: قولُهُم: هذا كما قَدَّمتْ يَدَاكَ، وهذا ما جَنَّتْ يَدَاكَ، أي: جنيتُهُ أنت. يقول: إن امرؤٌ ضَنَّ على امرئٍ بسببِ نائلٍ غيرِهِ، لَشَدِيدُ البُخْلِ.

قولُهُ: (شَخَّصَ به). الجوهري: يقالُ للرجل إذا وَرَدَ عليه أمرٌ أقلقَه: شَخَّصَ به.

قولُهُ: (حَلَّ حُبُوتَهُ). النهاية: الاحتباءُ؛ هُوَ أن يَضُمَّ الإنسانُ رِجْلَيْهِ إلى بطنِهِ بثوبٍ ويجمَعُهما معَ ظهْرِهِ، وَيَشُدُّهُ عليها، وقد يكونُ الاحتباءُ باليدينِ؛ فهو كنايةٌ عن الاضطرابِ والقلقِ والانزعاجِ؛ لأنَّ المحتبِّيَ متمكِّنٌ مطمئنٌ ساكنٌ.

قولُهُ: (وحسرةٌ على وجودِهِ) أي: وجودِ الجُودِ، دَلَّ بقولِهِ أوْلاً: «مَقْتًا لِلسَّخَاءِ مَمَّنْ وَجَدَ»، وآخرًا: «وحسرةٌ على وجودِهِ» على أنَّ السَّخَاءَ عندهم مَبغُوضٌ بالذاتِ، كما أنَّ البُخْلَ محبوبٌ بالذاتِ.

قولُهُ: (يَنْصَحُونَ) أي: يتشبهونَ بالنُّصحاءِ.

قولُهُ: (وقد عابهم بكتمانِ نعمةِ اللّهِ) أي: عابهمُ اللّهُ بقولِهِ: ﴿وَيَكْتُمُونَ مَا آتَاهُمُ اللّهُ﴾ بكتمانِ نعمةِ اللّهِ، «والتفاقُرِ إلى الناس»، والتفاقُرُ: عطفٌ على «كتمان» على سبيلِ التفسيرِ.

قولُهُ: (إذا أنعمَ اللهُ على عبدٍ) الحديثُ مُخَرَّجٌ في «مسندِ» الإمامِ أحمدَ بنِ حنبلٍ رحمه اللهُ (١).

(١) «مسند أحمد» (١٩٩٤٨) من حديثِ عمران بنِ حُصَيْنٍ رضي اللهُ عنه. وأخرجه أيضًا الترمذي (٢٨٢٠) وحسنه.

أن يرى نعمته على عبده». وبنى عاملٌ للرَّشيدِ قصرًا حِذاءَ قصرِه فَنَمَّ به عنده، فقال الرَّجلُ: يا أميرَ المؤمنين، إنَّ الكَريمَ يسرُّه أن يرى أثرَ نعمته فأحببتُ أن أسرَّكَ بالنظرِ إلى آثارِ نعمتك، فأعجبته كلامُه.

وقيل: نزلت في شأنِ اليهودِ الذينَ كتموا صفةَ رسولِ اللهِ ﷺ.

[﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِثَاءَ النَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا * وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللَّهُ وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾ ٣٨-٣٩]

﴿رِثَاءَ النَّاسِ﴾: للفقار وليقال: ما أسخاهم، وما أجودهم، لا ابتغاء وجه الله. وقيل: نزلت في مشركي مكة المنفقين أموالهم في عداوة رسول الله. ﴿فَسَاءَ قَرِينًا﴾ حيث حملهم على البخل والرياء وكل شر، ويجوز أن يكون وعيدًا لهم بأن الشيطان يُقرنُ بهم في النار. ﴿وَمَا ذَا عَلَيْهِمْ﴾: وأي تبعية ووبالٍ عليهم في الإيثار والإنفاق في سبيل الله! والمراد الذم والتوبيخ، وإلا فكلُّ منفعة ومفْلحة في ذلك، وهذا كما يقال للمتقم: ما ضرَّكَ لو عَفَوْتَ! وللعاق: ما كان يَرزُوكَ لو كنتَ بارًا! وقد عَلِمَ أنه لا مضرَّة ولا مَرزُنة في العفو والبر،

قوله: (وأي تبعية ووبالٍ عليهم!) قال الزجاج: «وماذا عليهم» يصلح أن يكون اسمًا واحدًا، المعنى: وأي شيء عليهم؟ ويجوز أن يكون «ذا» في معنى «الذي»، و«ما» وحدها اسمًا^(١).

قوله: (ولا مَرزُنة في العفو). الأساس: ما رَزَّأته شيئًا مَرزُنة ورُزَّاء: ما نقضته، وما رَزَّأته رُبالًا^(٢)، أي: ما نلت من ماله شيئًا، ولا أصبت منه خيرًا.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٤٢).

(٢) ما رَزَّأته رُبالًا: أي: أدنى شيء، وأصله: ما تحمله النملة بفيها. ينظر «أساس البلاغة» (زبل).

ولكنه ذمٌ وتوبيخٌ وتجهيلٌ بمكانِ المنفعة. ﴿وَكَانَ اللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا﴾: وعيد.

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ * فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا * يَوْمَئِذٍ يُوَدِّدُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصُوا الرَّسُولَ لَوْ سَوَّيْ بِهِمُ الْأَرْضَ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴿ [٤٠-٤٢]

الذرة: النملة الصغيرة، وفي قراءة عبد الله: (مِثْقَالُ نَمْلَةٍ). وعن ابن عباس: أنه أدخل يده في التراب فرفعه ثم نفخ فيه فقال: كلُّ واحدةٍ من هؤلاء ذرة. وقيل: كلُّ جزءٍ من أجزاء الهباءِ في الكوِّة ذرة، وفيه دليلٌ على أنه لو نقص من الأجرِ أدنى شيءٍ وأصغره، أو زاد في العقابِ لكانَ ظلماً، وأنه لا يفعلُه لاستحالته في الحكمة، لا لاستحالته في القدرة. ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةً﴾: وإن تكن مِثْقَالُ الذرة حَسَنَةً، وإنما أنتَ ضميرُ المِثْقَالِ لكونه مضافاً إلى مؤنث. وقرئ بالرفع على «كان» التامة.

قوله: (ذمٌ وتوبيخ) وإنما نشأ التوبيخ من تقاعدِ المخاطبِ على أمرٍ فيه منفعته، وأنه لا غنى له عن فعله، ولا مانع يمنعه من تحصيله، وهاهنا ذمُّ الله سبحانه وتعالى البخلَاءِ حينَ أبدلَ قوله: ﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾ من قوله: ﴿مُحْتَسِلًا فَخُورًا﴾، وأوعدهم بالعذابِ المهيِّنِ وسَمَّاهم كافرين، وذمُّ المُرَائِينَ بقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ رِئَاءَ النَّاسِ﴾ وأوعدهم بأنَّ الشَّيْطَانَ يُقرَنُ بهم في النار، ثم أتبع ذلك ما يُحرِّضهم على الإيمانِ باللهِ والإنفاقِ، وأنهم لا يُظلمُونَ مِثْقَالَ ذرةٍ، ووعدهم باتِّصالِ أجرِ عظيمٍ من لدنِ ربِّ كريمٍ، فوقَّعَ قوله: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا﴾، ﴿وَأَنْفَقُوا﴾ منبهاً لخطأِ آرائهم، وتجهيلاً لهم وتوبيخاً على التواني والتقاعدِ، وأصلُ استعمالِ «ماذا عليك» أن يوقع في أمرٍ يجبُ على المخاطبِ أن يفعلَه لِمَا فيه نفعُهُ ومصلحتُهُ، فيجعلُه المتكلمُ مَظَنَّةً للوَبَالِ والتَّبعيةِ إِرْخَاءً لِلْعِنَانِ مَوْبِخاً له على التكاثُلِ، كما تقولُ للمتقيم: ما صرَّك لو عَفوت؟

قوله: (أنتَ ضميرُ المِثْقَالِ) أي: في ﴿تَكُ﴾ لكونها مضافاً إلى مؤنث، قال صاحبُ

﴿يُضَاعَفُهَا﴾: يضاعفُ ثوابها لاستحقاقها عنده الثواب في كلِّ وقتٍ من الأوقاتِ المستقبلة غير المتناهية. وعن أبي عثمان النهدي أنه قال لأبي هريرة: بلغني عنك أنك تقول: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ اللهَ تعالى يعطي عبده المؤمنَ بالحسنة ألفَ ألفِ حسنة» قال أبو هريرة: لا بل سمعته يقول: «إنَّ اللهَ تعالى يعطيه ألفي ألفي حسنة، ثم تلا هذه الآية. والمراد: الكثرة لا التحديد. ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾: وَيُعْطِ صَاحِبَهَا مِنْ عِنْدِهِ عَلَى سَبِيلِ التَّفْضِيلِ عَطَاءً عَظِيمًا، وَسَمَاءً ﴿أَجْرًا﴾ لِأَنَّهُ تَابِعٌ لِلْأَجْرِ

«الفرائد»: ولا يمكنُ أن يكونَ تأنيثُه لتأنيثِ الخبر، وقال الزجاج: الأصلُ في ﴿تَكَ﴾: تكون، فسَقَطَتِ الضمةُ للجزم، والواوُ لسكونها وسكونِ النون، وأما سقوطُ النونِ فلكثرة الاستعمالِ تشبيهاً بحروفِ اللين؛ لأنها ساكنةٌ، فحُذِفَتِ استخفافاً كما قالوا: لا أذِرُ ولم أبلِ، والأجودُ: لا أدري ولم أبال^(١).

قوله: (لاستحقاقها عنده الثواب في كلِّ وقتٍ) يريدُ أن لا بدَّ من المضاعفة؛ لأنَّ الحسنة إذا جوزيتْ بمثلها انقطعتْ ويلزمُ منها انقطاعُ الزمان، وإذا ضوعفتْ أُديمتْ فيدومُ الزمانُ بحسبِ المضاعفةِ إلى غير المتناهي؛ ولهذا قال: «المرادُ: الكثرة لا التحديد» وفيه بحث.

قوله: (ويُعْطِ صاحبها من عنده) جعلَ ﴿مِنْ لَدُنْهِ﴾ بمعنى: من عنده، قال الزجاج: «لَدُنْ» لا تَتَمَكَّنُ تَمَكَّنَ «عند»؛ لأنَّك تقول: هذا القولُ عندي صواب، ولا تقول: لَدُنِّي صواب، وتقول: عندي مالٌ عظيم، والمالُ غائب، ولَدُنْ: لِمَا يَلِيكَ لا غير^(٢).

النهاية: «لَدُنْ»: ظَرَفٌ بمعنى: «عند»، إلاَّ أنَّه أقربُ مكاناً من «عند»، وأخصُّ منه؛ فإنَّ «عند» تقعُ على المكانِ وغيره، تقولُ: لي عندَ فلانٍ مال، أي: في ذِمَّتِهِ، ولا يقالُ ذلك في «لَدُنْ».

قوله: (وسمَّاهُ ﴿أَجْرًا﴾ لأنه تابعٌ للأجر) أي: هو مجازٌ عن التفضُّل؛ لأنه تعالى قال: ﴿وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعَفْهَا﴾ ومضاعفةُ الحسنةِ هي الأجرُ؛ لأنها جزاءُ الحسنة، وقال بعده:

(١) في (ص): «ولا أبالي» وفي (غ): «ولا أبال» وانظر: «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٥٢).

(٢) المصدر السابق (٢: ٥٣).

لا يَثْبُتُ إِلَّا بِشَاتِهِ. وَقُرِيَ: «يُضَعَّفُهَا» بالتشديد والتخفيف: مِنْ أضعَفَ وضعَّف.

﴿وَيُؤْتِي مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا﴾، فوجب حملُه على معنَى زائدٍ على الأجر، وليس ذلك إلا التفضل؛ ولهذا قرَنَ معه ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾، وهذا القيدُ أيضًا يوجبُ تقديرَ الثواب، وأنه بالاستحقاق لا بالتفضل، وتسميةُ التفضلِ بالأجرِ تسميةٌ للشيءِ باسمِ مُجاورِهِ، وقلت: هذا التعسُّفُ إنَّما يصارُ إليه إذا قَدَّرَ مضافًا، وفَسَّرَ «يُضَاعَفُهَا» ب: يضاعِفُ ثوابها، وتأوَّلَ القرآنَ بالرأي والمذهب، وأما إذا جُعِلتِ الحسنةُ بنفسِها مضاعفةً، ويتركُ ﴿مِنْ لَدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ على ظاهرِهِ لِيُعْلَمَ أَنَّ الأجرَ تفضُّلٌ منه، وأنه من لَدُنْهُ لا باستحقاقِ العملِ؛ كما عليه مذهبُ أهلِ الحقِّ، فأثي حاجةٌ لنا إلى ارتكابِ تلك التعسُّفات! وكان لنا مَحَلَصًا من تلك الوُرُطات! وممَّا يدلُّ على إمكانِ مضاعفةِ الحسنةِ نفسها - وإن لم يُعْلَمَ كيفيَّتها - ما رَويناهُ عن البخاريِّ ومسلم وغيرهما، عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما تصدَّقَ أحدٌ بصدقةٍ عن طيبٍ - ولا يقبلُ اللهُ إلا الطيبَ - إلا أخذها الرحمنُ بيمينه - وإن كانت تمرَّةً - فتربو في كفِّ الرحمنِ حتى تكونَ أعظمَ من الجبلِ، كما يُرَبِّي أحدكم فُلُوهُ وفصيله»^(١)، الفُلُو: المَهْرُ الصغير، والمرادُ بتضاعفِها أي: يُكْتَبُ ثوابها مضاعفًا، ويثبتُ في صُحُفِ كرامِ الكاتِبين، ثم يُؤتي في الآخرةِ ﴿مِنْ لَدُنْهُ﴾ - أي: من فضله - ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾. وينصُّرُهُ ما رَويناهُ في «صحيح البخاريِّ» عن أبي هريرة قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا أحسنَ أحدكم إسلامه فكلُّ حسنةٍ يعملُها تُكْتَبُ له بعشْرٍ أمثالها إلى سبعِ مئةٍ ضعْف، والسيئةُ بمثلها»^(٢)، وفي روايةٍ أخرى: «إلا أن يتجاوزَ اللهُ عنها»^(٣)، والعجبُ من القاضي^(٤) وصاحبِ «التقريب»^(٥) كيف قرَّرا في هذا المقامِ كلامَ المصنِّفِ ولم يُنبِّهْ عليه صاحبُ «الاتصاف».

قوله: (وقرئ: «يضعفها» بالتشديد)، ابن كثير وابن عامر، والباقون: بالتخفيف^(٦).

(١) أخرجه البخاري (١٤١٠) ومسلم (١٠١٤).

(٢) أخرجه البخاري (٤٢) ومسلم (٣٥٣).

(٣) هي في «صحيح البخاري» (٤١) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) في «أنوار التنزيل» (٢: ١٩٠).

(٥) يعني «تقريب التفسير» للفايي ق ٦٤ / ب.

(٦) انظر توجيه القراءة في: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٠٠).

وقرأ ابن هُرْمُز: (نضاعفها) بالنون. ﴿فَكَيْفَ﴾ يصنع هؤلاء الكفرة من اليهود وغيرهم ﴿وَإِذْ أَحْسَنَّا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا﴾ يشهد عليهم بما فعلوا، وهو نبئهم كقوله: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧]. ﴿وَإِذْ أَحْسَنَّا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ﴾ المكذبين ﴿شَهِيدًا﴾.

وعن ابن مسعود: أنه قرأ سورة النساء على رسول الله ﷺ حتى بلغ قوله: ﴿وَإِذْ أَحْسَنَّا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ فبكى رسول الله ﷺ وقال: «حَسْبُنَا».

قوله: ﴿فَكَيْفَ﴾ يصنع هؤلاء الكفرة من اليهود وغيرهم؟ يريد أن الإشارة بقوله: ﴿وَإِذْ أَحْسَنَّا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾ إلى جميع من بُعِثَ إليهم رسول الله ﷺ، فإذا هذه الآية ناظرة إلى فاتحة السورة: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتَقُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [النساء: ١]، وهي كالتخلص إلى قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ٤٣]، كما كان قوله: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ يُسَبِّحَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ﴾ [النساء: ٢٦] إلى قوله: ﴿أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، تخلصاً إلى قوله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ [النساء: ٢٩].

قوله: (وعن ابن مسعود: أنه قرأ سورة النساء)، رَوَيْنَا عَنْ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اقْرَأْ عَلَيَّ الْقُرْآنَ»، ثُمَّ سَأَقِ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ أَحْسَنَّا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾، قَالَ: «حَسْبُكَ الْآنَ»، فَالْتَفَتُ فَإِذَا عَيْنَاهُ تَذْرِفَانِ (١)، وَفِي رِوَايَةٍ مُسْلِمٍ: قَالَ ﷺ: «شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ» (أَوْ) «كُنْتُ فِيهِمْ» (٢)، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ الْبُكَاءَ كَانَ لِلْإِشْفَاقِ كَمَا قَالَ عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ حِينَ عَوَّتَبَ بِقَوْلِهِ: ﴿ءَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ﴾ [المائدة: ١١٧].

وروي عن المصنّف أن هذا كان بكاء فرح، لا بكاء جزع؛ لأنه تعالى جعل أمته شهداء على سائر الأمم، وقال الشاعر:

طَفَحَ السَّرُورُ عَلَيَّ حَتَّى إِنَّهُ
مِنْ فَرَطٍ مَا قَدَّ سَرَّنِي أَبْكَانِي (٣)

(١) أخرجه البخاري (٤٥٨٢) ومسلم (٨٠٠).

(٢) «صحيح مسلم» (٨٠٠) من حديث ابن مسعود رضي الله عنه.

(٣) البيت لصفي الدين الحلبي، كما في «ديوانه».

﴿لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾: لو يُدْفَنُونَ فَتُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ كَمَا تُسَوَّى بِالْمَوْتَى، وَقِيلَ: يُوَدُّونَ أَنَّهُمْ لَمْ يُعْبَثُوا وَأَنَّهُمْ كَانُوا وَالْأَرْضُ سُوءًا، وَقِيلَ: تَصِيرُ الْبَهَائِمُ تَرَابًا فَيُوَدُّونَ حَالَهَا. ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾: وَلَا يَقْدِرُونَ عَلَى كِتْمَانِهِ، لِأَنَّ جَوَارِحَهُمْ تَشْهَدُ عَلَيْهِمْ، وَقِيلَ: الْوَاوُ لِلْحَالِ، أَي: يُوَدُّونَ أَنْ يُدْفَنُوا تَحْتَ الْأَرْضِ وَأَنَّهُمْ لَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا، وَلَا يَكْذِبُونَ فِي قَوْلِهِمْ: ﴿وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣]؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا قَالُوا

قَوْلُهُ: (كَمَا تُسَوَّى بِالْمَوْتَى). الْمَغْرِبُ: وَفِي الْحَدِيثِ: قَدِمَ زَيْدٌ بِبَشِيرًا بَفَتْحِ بَدْرِ حِينَ سَوَّيْنَا عَلَى رُقِيَّتِهِ، يَعْنِي: دَفَنَّاهَا وَسَوَّيْنَا تَرَابَ الْقَبْرِ^(١)، هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَاءَ فِي ﴿تُسَوَّى بِهِمْ﴾ بِمَعْنَى «عَلَى»، كَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِدِينَارٍ﴾ [آل عمران: ٧٥]، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِلْسَّبِيَّةِ، أَي: بِسَبَبِ دَفْنِهِمْ، وَعَلَى الْقَوْلَيْنِ الْآخَرَيْنِ بِمَعْنَى «مَعَ».

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: الْوَاوُ لِلْحَالِ) أَي: فِي ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ﴾، وَهُوَ عَلَى الْأَوَّلِ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿لَوْ تَسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ﴾، قَالَ صَاحِبُ «الْمُرْشِدِ»: الْوَقْفُ عَلَى ﴿الْأَرْضُ﴾ كَافٍ وَلَيْسَ بِحَسَنٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ دَاخِلٌ فِي التَّمْنِي^(٢)؛ لِأَنَّ جَوَارِحَهُمْ تَنْطِقُ بِمَا فَعَلُوهُ مِنَ الشَّرِكِ وَسُوءِ الْأَفْعَالِ، يَتَمَنُونَ أَنَّ الْأَرْضَ لَوْ سُوِّتْ بِهِمْ، وَأَنَّهُمْ لَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [الأنعام: ٢٣] كَذِبٌ وَكِتْمَانٌ؛ فَإِذَا ظَهَرَ عَلَيْهِمْ وَشَهِدَتْ جَوَارِحُهُمْ وَدَّوَأُ أَنَّهُمْ لَمْ يَكْذِبُوا وَلَمْ يَكْتُمُوا اللَّهَ حَدِيثًا، فَإِنَّ حُجْلَ ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ﴾ عَلَى الْإِسْتِنَابِ - لِأَنَّ مَا عَمِلُوا ظَاهِرٌ عِنْدَ اللَّهِ لَا يَقْدِرُونَ عَلَى كِتْمَانِهِ وَلَا يَكُونُ دَاخِلًا فِي التَّمْنِي - حَسَنَ الْوَقْفِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَكْذِبُونَ) وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ وَالتَّفْسِيرِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنِيَّ بِالْكِتْمَانِ هُوَ جَعْلُهُمْ شُرَكَاهُمْ؛ وَذَلِكَ أَدَّى إِلَى أَنْ حُتِمَ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتَكَلَّمَتْ جَوَارِحُهُمْ بِتَكْذِيبِهِمْ فَافْتَضَّحُوا لِذَلِكَ، وَعِنْدَهُ تَمَنُّوا أَنْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ، وَأَنَّهُمْ لَمْ يَتَفَوَّهُوا بِالْكَذِبِ.

(١) «المغرب في ترتيب المغرب» (١: ٤٢٣).

(٢) انظر: «المقصد لتلخيص ما في المرشد» للقااضي زكريا الأنصاري ص ٢١٢.

ذَلِكَ وَجحدوا شِرْكَهم نَحَمَ اللهُ على أفواهِهم عندَ ذلكَ وتكلَّمَت أيدِيهم وأرجلُهم بتكذيبِهم والشهادةِ عليهم بالشُّركِ؛ فلشدَّةِ الأمرِ عليهم يتمنَّونَ أن تُسَوَّى بهم الأرضُ. وقُرئ: (تَسَوَّى) بحذفِ التاءِ من: تتسَوَّى، يقال: سَوَّيْتُهُ فتسَوَّى، نحو: لو يَتُهُ فتلوَّى، و(تَسَوَّى) بإدغامِ التاءِ في السِّينِ كقولِه: ﴿يَسْمَعُونَ﴾ [الصافات: ٨]، وماضيهِ اسَوَّى كازَّكى.

قوله: (وقُرئ) (تَسَوَّى) بحذفِ التاءِ) حَمَزَةٌ والكسائيُّ، وإدغامِ التاءِ: نافعٌ وابنُ عامرٍ، والباقونَ: بضمِّ التاءِ خَفَقًا^(١).

* * *

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات» (١: ٣٩٠).

فهرس زُمر الآيات المُفسّرة

الصفحة	الآيات
سورة آل عمران	
١٦-٥	[٤-١]
١٨-١٦	[٦-٥]
٢٩-١٨	[٧]
٣١-٢٩	[٩-٨]
٣٧-٣١	[١٢-١٠]
٤٢-٣٨	[١٣]
٤٨-٤٣	[١٧-١٤]
٥٨-٤٨	[١٩-١٨]
٦٠-٥٨	[٢٠]
٦٢-٦٠	[٢٢-٢١]
٦٥-٦٢	[٢٥-٢٣]
٧١-٦٦	[٢٧-٢٦]
٧٥-٧٢	[٢٨]
٧٦-٧٥	[٢٩]
٧٩-٧٦	[٣٠]
٨٣-٧٩	[٣٢-٣١]

الصفحة	الآيات
٩٧-٨٤	[٣٧-٣٣]
١٠٣-٩٨	[٤١-٣٨]
١٠٥-١٠٣	[٤٣-٤٢]
١٠٧-١٠٥	[٤٤]
١١٧-١٠٧	[٥١-٤٥]
١١٨-١١٧	[٥٤-٥٢]
١٢٢-١١٩	[٥٧-٥٥]
١٢٣	[٥٨]
١٢٧-١٢٤	[٥٩]
١٢٧	[٦٠]
١٣٢-١٢٨	[٦١]
١٣٣-١٣٢	[٦٣-٦٢]
١٣٨-١٣٤	[٦٨-٦٤]
١٤٠-١٣٩	[٧١-٦٩]
١٤٧-١٤١	[٧٤-٧٢]
١٤٩-١٤٧	[٧٦-٧٥]
١٥٣-١٥٠	[٧٨-٧٧]
١٦٠-١٥٤	[٨٠-٧٩]
١٦٨-١٦١	[٨٣-٨١]
١٧١-١٦٨	[٨٥-٨٤]
١٧٤-١٧١	[٨٩-٨٦]
١٧٩-١٧٤	[٩١-٩٠]
١٨١-١٧٩	[٩٢]

الصفحة	الآيات
١٨٤-١٨٢	[٩٤-٩٣]
١٨٥-١٨٤	[٩٥]
١٩٥-١٨٥	[٩٧-٩٦]
١٩٧-١٩٥	[٩٩-٩٨]
١٩٩-١٩٧	[١٠٠]
٢٠٠-١٩٩	[١٠١]
٢٠٦-٢٠٠	[١٠٣-١٠٢]
٢١٠-٢٠٧	[١٠٤]
٢١٢-٢١٠	[١٠٧-١٠٥]
٢١٣-٢١٢	[١٠٩-١٠٨]
٢١٩-٢١٣	[١١١-١١٠]
٢٢٢-٢٢٠	[١١٢]
٢٢٦-٢٢٣	[١١٦-١١٣]
٢٣٢-٢٢٦	[١١٧]
٢٣٨-٢٣٣	[١١٩-١١٨]
٢٤١-٢٣٨	[١٢٠]
٢٤٨-٢٤١	[١٢٢-١٢١]
٢٥٥-٢٤٩	[١٢٧-١٢٣]
٢٥٩-٢٥٥	[١٢٩-١٢٨]
٢٦٠-٢٥٩	[١٣٢-١٣٠]
٢٧٠-٢٦١	[١٣٧-١٣٣]
٢٧٣-٢٧٠	[١٣٩-١٣٨]
٢٨٠-٢٧٤	[١٤١-١٤٠]

الصفحة	الآيات
٢٨٣-٢٨١	[١٤٢]
٢٨٤-٢٨٣	[١٤٣]
٢٩٠-٢٨٤	[١٤٤]
٢٩١-٢٩٠	[١٤٥]
٢٩٦-٢٩١	[١٤٨-١٤٦]
٢٩٨-٢٩٦	[١٥١-١٤٩]
٣١١-٢٩٩	[١٥٤-١٥٢]
٣١٤-٣١١	[١٥٥]
٣٢٠-٣١٤	[١٥٨-١٥٦]
٣٢٣-٣٢١	[١٥٩]
٣٢٨-٣٢٣	[١٦٢-١٦٠]
٣٣٢-٣٢٨	[١٦٤-١٦٣]
٣٤١-٣٣٢	[١٦٨-١٦٥]
٣٤٥-٣٤٢	[١٧١-١٦٩]
٣٥١-٣٤٦	[١٧٤-١٧٢]
٣٥٤-٣٥١	[١٧٥]
٣٦٠-٣٥٤	[١٧٨-١٧٦]
٣٦٣-٣٦٠	[١٧٩]
٣٦٥-٣٦٣	[١٨٠]
٣٦٨-٣٦٥	[١٨٢-١٨١]
٣٧٠-٣٦٩	[١٨٤-١٨٣]
٣٧٣-٣٧٠	[١٨٥]
٣٧٣	[١٨٦]

الصفحة	الآيات
٣٧٥-٣٧٤	[١٨٧]
٣٧٧-٣٧٥	[١٨٨]
٣٨٣-٣٧٧	[١٩١-١٨٩]
٣٨٨-٣٨٤	[١٩٤-١٩٢]
٣٩٣-٣٨٨	[١٩٥]
٣٩٥-٣٩٣	[١٩٧-١٩٦]
٣٩٦-٣٩٥	[١٩٨]
٣٩٧-٣٩٦	[١٩٩]
٤٠٠-٣٩٨	[٢٠٠]

سورة النساء

٤١٣-٤٠١	[١]
٤٢٠-٤١٤	[٢]
٤٣٠-٤٢٠	[٣]
٤٣٥-٤٣٠	[٤]
٤٤٠-٤٣٥	[٥]
٤٤٦-٤٤٠	[٦]
٤٤٩-٤٤٦	[٨-٧]
٤٥٣-٤٤٩	[٩]
٤٥٤-٤٥٣	[١٠]
٤٦٨-٤٥٤	[١١]
٤٧٤-٤٦٨	[١٢]
٤٧٥-٤٧٤	[١٤-١٣]

الصفحة	الآيات
٤٧٨-٤٧٥	[١٦-١٥]
٤٨٢-٤٧٨	[١٨-١٧]
٤٨٤-٤٨٢	[١٩]
٤٨٦-٤٨٤	[٢١-٢٠]
٤٩٠-٤٨٧	[٢٢]
٤٩٩-٤٩٠	[٢٣]
٥٠٥-٥٠٠	[٢٤]
٥١٢-٥٠٦	[٢٥]
٥١٥-٥١٢	[٢٨-٢٦]
٥١٨-٥١٥	[٣٠-٢٩]
٥٢١-٥١٨	[٣١]
٥٢٤-٥٢١	[٣٢]
٥٢٦-٥٢٤	[٣٣]
٥٣٣-٥٢٦	[٣٤]
٥٣٦-٥٣٣	[٣٥]
٥٣٧-٥٣٦	[٣٦]
٥٤١-٥٣٨	[٣٧]
٥٤٢-٥٤١	[٣٩-٣٨]
٥٤٧-٥٤٢	[٤٢-٤٠]

* * *